

يوسف القبيدي

الكلمات

كتاب في تمييز صنوع قول العرب واللغة العربية

الجزء الأول

البحوث والأدوات

دار الفكر
دمشق - سورية



دار الفكر للنشر
بيروت - لبنان

يوسف القصيد روي

الكفاية

كتاب في تبييض صنوغ قولهم اللغة العربية

الجزء الأول

البحوث والأدوات

دار الفکر
دمشق - سورية



دار الفکر والمفاصل
بغداد - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكفاية

كتاب في تعليم صنوغ قواعد اللغة العربية

الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية/ يوسف الصيداوي . -

دمشق: دار الفكر، ١٩٩٩. - ج ١ ؛ ٢٤٤ سم.

١- ٤١٥ ص ي د ك ٢- العنوان ٣- الصيداوي

مكتبة الأسد

ع- ١٦٦٦ / ٩ / ١٩٩٩

الرقم الاصطلاحي : ١٢٩٩,٠١١
الرقم الدولي : ISBN: 1-57547-679-7
الرقم الموضوعي : ٤٥٠
الموضوع : النحو والصرف
العنوان : الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية
التأليف : يوسف الصيداوي
الترقيق : مروان البواب
التنفيذ الطباعي : المطبعة العلمية - دمشق
عدد الصفحات : ٥٩٢ ص
قياس الصفحة : ٢٥ × ١٧ سم
عدد النسخ : ١٥٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي
والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من

دار الفكر بدمشق

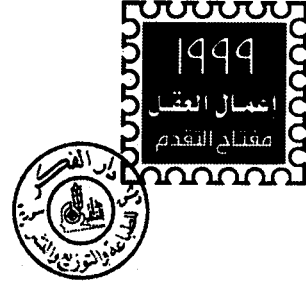
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر

فاكس ٢٢٣٩٧١٦

هاتف ٢٢١١١٦٦, ٢٢٣٩٧١٧

<http://www.fikr.com/>

E-mail: info @fikr.com



الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م

الاغتراب

تمام ، يا بُنيّ ... !!

إِنَّ الْفِطْرَةَ لَتْحَسُنْ اِخْتِصَارَ الْيَنْبُوعِ ، حَتَّى كَأَنَّهَا هُوَ !
وَأَنَّ اللَّائِنَةَ لَتْحَسُنْ اِخْتِصَارَ التَّوْبَةِ ، حَتَّى كَأَنَّهَا هِيَ !
فَلَيْتَ هَذَا الْكُتَّابُ يُحَسِّنُ اِخْتِصَارَ مَا فِي قَلْبِي ،
إِذْ أَهْدِيهِ إِلَيْكَ .. وَأَنْتَ فِي مَغْزَلِكِ !!

المحتوى

الصفحة	الموضوع
٧	كلمة لا بدّ منها
٩	بين يدي الكتاب
٥٩	البحوث (مرتبة ترتيباً معجمياً)
٣٩٣	الأدوات (مرتبة ترتيباً معجمياً)

كلمة لا بد منها

القاعدة قانون لغويّ يعبر عن: [هكذا قالت العرب]، وأما النحو فصَوْلَانُ الفكر وجَوْلَانُهُ في القاعدة، وإعمالُ العقل والرأي فيها. فالنحو إذاً ليس هو القاعدة، وإن كان يشملها.

ومن عجبٍ أنك تنظر فترى كتبَ النحو - من كتاب سيبويه إلى جامع الدروس العربية للغلاييني - تملأ المكتبات، ولا ترى بينها كتاباً مقصوراً على قواعد اللغة. فإذا احتاج طالب العلم إلى الوقوف على قاعدة منها، وجد النحو يُطبق عليها، كما تُطبق مياه البحر على الغريق.

وما هذا الكتاب إلا استنقاذُ هذا الغريق ممّا أطبق عليه!! وبتعبير أقرب إلى الحقيقة، وأبعد عن المجاز: ما هذا الكتاب إلا نفي للنحو عن القاعدة، وتخليصها من شرائقه، ثمّ صوغها من جديد، صوغاً إلى اللّين أقرب، وإلى الإيجاز أدنى، فتكون أثبت في الذهن وأرسخ في النفس. ولقد كان من التيسير والتلين-فيما نعتقد- أن رتّبنا بحوث الكتاب ترتيباً معجمياً. ومن الإثبات والترسيخ: أن أتبعنا كلّ بحثٍ-في الأكثر- بنماذج مستعملة في فصيحٍ من الكلام بليغ، وعلّقنا عليها بما يؤيد صحة القاعدة ويوضحها. وأما الإيجاز، فشيء يُعائِن ولا يوصف! واختارنا له اسم: [الكفاف]، ليطابق اسمه مسمّاه، فلا ينقص عن الحقيقة اللغوية، ولا يزيد عليها. مسترشدين في ذلك بقول الأبيّرد اليربوعي:

ألا ليت حظّي من غُدانة أنّه يكونُ كفافاً: لا عليّ ولا ليا

هذا مضمون الجزء الأول من الكتاب. وأما الجزء الثاني، فناقشنا فيه، ما تذهب

إليه كتب الصناعة، في كلّ بحث من البحوث، أو أداة من الأدوات، ليكون الأخذ عن بيّنة، والردّ عن بيّنة. وليجد متسائل عن تساؤله جواباً، أو ناقدٌ عن غامضةٍ بياناً، أو معارض على اعتراضه ردّاً.

وإذ لم يكن لهذا الكتاب سابقةٌ يُتكأ عليها، أو نظير يُستأنس به، أو يُرشّد إلى معالم الطريق فيه، فقد عمدنا إلى إيضاح أمور، رجونا أن تعين القارئ على استيعاب مسائله، وخطّة البحث فيه، وتبيّن أسباب صنّعه وتأليفه. وقد أوردناها بعدُ تحت عنوان: [بين يدي الكتاب]. فدونك هاهنا عناوينها، وأرقام صفحاتها:

- ١- صرّح مُمرّد ٩
- ٢- النحو شيء، والقواعد شيء آخر ١٣
- ٣- تيسير النحو ١٨
- ٤- إعادة صوغ القاعدة ٢٢
- ٥- ليس هذا الكتاب موجزاً لقواعد اللغة، بل هو قواعد اللغة تامّة ٢٦
- ٦- مشكلات في الطريق النحوي ٢٨
- أ- العامل النحوي ٢٩
- ب- التعليل ٣٣
- ج- التأويل ٣٦
- د- التوهم ٣٩
- هـ- الضرورة الشعرية ٤٠
- ٧- ليس كلّ عالم معلّماً ٤٦
- ٨- الاحترام والإجلال لا يمنعان من النقد ٥١
- ٩- النحو لا يُعلّم اللغة ٥٤

فمن شاء نظر في تفاصيل ذلك.

بين يدي الكتاب

١- صرْحٌ مُمَرَّد:

إِنَّ ما أَوْرَثنا آباؤنا من كنوز العلم و المعرفة - لا شكّ - عظيم. وأقول عن اطمئنان: إِنَّ علم النحو - وإن كان أحدها - قد لعمرى أحاط بها؛ وما أنت بالمغالي ولا المتزَيّد إن قلت: ليس عند الأمة عِلْمٌ، يمثّل معارفها وحضارتها، ويعبّر عنهما، كما يمثّلهما ويعبّر عنهما علم النحو.

فمن أيّ نواحيه تأمّلتَه، رأيته وعاءٌ لدين الأمة، وشِعْرُها ونثرُها وأمّالُها، وتُفلسفُها ومنطَقَتُها، وتوزّعُها السُّكّانيّ، واختلاطُ الشعوب فيها، وتربيةُ أبنائها وتعليمُهم، ومجالسُ عِلْيَتِها ومناظراتِ علمائها، وبلاطُ خلفائها وقصور عمّالِها. وليت شعري، ما الجانب الذي لم يمثّله علم النحو؟ فسّمّه إن شئت، مرآةَ حضارة أُمَّة، ولا تخشَ لوماً ولا تثريراً. ومن قال: هذه دعوى عريضة، قلنا له: دونك البرهان:

• أما دين هذه الأمة، فقد أجمع المؤرخون، على أنّ النحو إنما نشأ، لِحِفْظِهِ من جاهل لا يعرف قوانين العربية. ويكفي من ذلك أن نذكّر بقصة الأعرابي الذي قدم المدينة، فأقرأه رجلٌ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالكسر، فقال: [إن يكن الله بريئاً من رسوله، فأنا أبرأ منه]. وأنّ عُمَرَ أَمَرَ بعدها، ألاّ يُقرئ القرآنَ إلّا عالِماً بالعربية؛ وحسبك بعِلْمُ هو الحَكَمُ في القرآن والدين.

ومن هنا أن قال أبو عمرو ابن العلاء، أيام كانوا يُطلقون مصطلح [العربية] على النحو: [لَعِلْمُ العربية هو الدين بعينه]. فبلغ ذلك شيخ الإسلام عبد الله ابن المبارك فقال: [صَدَقَ].

• وأما التفلسف والمنطق فيكفيك من تمثيل النحو لهما، أن يكون من علمائه الأوائل متفلسفون. ففي الفهرست، قال ثعلب عن الفراء: [كان يتفلسف في تأليفاته ومصنفاته، حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة].

كان هذا والنحو لا يزال في الأكمام، فإذا وصلت إلى أواخر القرن الرابع وجدت نحاة كعليّ ابن عيسى الرمانيّ، قد ربطوا النحو بالمنطق والفلسفة، فبالغوا في الربط حتى عيبوا به، وأفرطوا حتى أنكروا مذهبهم إنكاراً.

يقول ياقوت عن الرماني: [وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو عليّ: إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء]. فإذا وصلت إلى القرن السادس، وقرأت ما كتبه ابن الأنباري في [الإنصاف] وفي [الإغراب] وجدت الجدل النحوي قد قننت له القوانين، ورأيت البرهنة على مسأله قد صيغت لها الأسس، ورأيت حججه أخذاً وردّاً، قد وضعت لها الشروط. فتوقن عند ذلك أن المنطق، قد وطّد في علم النحو أركانه.

• هذا، على أن العامل النحوي - وهو أخطر مسائل النحو قاطبة - إنما هو أثر من آثار الدين والفلسفة معاً. وتطبيق يكاد يكون حرفياً، لما يقوله علم التوحيد، أو قل: علم الإلهيات، من أن مُوجِدَ الوجود واجب الوجود، إذ ليس يصح في العقول وجود معلول عن غير علّة، أو موجود عن غير موجد. ومن أبى ذلك،

فقد رضي أن يُقْبَلَ النهارُ ويُدْبَرَ الليلُ ارتجالاً، وأن تُشْرِقَ الشمسُ وتَغْرُبَ اعتباراً. وهذا هو شأنُ العاملِ النحوي، فإن وجودَه واجبٌ، وإلا ارتفع المرفوع بغير علة، وانتصب المنصوب على غير هدى، وانجرَّ المجرور عبثاً. فهذا وذاك وذلك، لا بدَّ له من مُحَدِّثٍ يُحَدِّثُهُ، ومُوجِدٍ يُوجِدُهُ، هو العامل. وما أدري، أَمَنَ يقرأ بيت ابن مالك:

إنَّ عاملانِ اقتضيا في اسمٍ عَمَلٌ قبلُ، فللواحد منهما العملُ
أُمرى بالإغراب إنَّ قال: إنَّ قوله: [فِلِلْواحدِ منهما العمل]، هو أثرٌ من
آثار علم التوحيد، عن عمْدٍ من هذا الإمام، أو غيرِ عمْدٍ؟

• وأما شعُرُ الأمة ونثرُها وأمثالُها، فالبرهنة على إحاطة النحو بها، تحصيلُ حاصل، ومضيعةٌ للوقت. فهي أصلاً مادُّته، لم يَقُمْ إلا بها. ولو قلت: هو هي، لم تكن مبالغاً.

• وأما تعايشُ الأعراق على اختلافها وتساكنها، وما يُنشِئُه ذلك من تَأَثُّرٍ بين لغاتها. ثم التوزُّعُ السكاني، وما تُحدِّثُه مخالطة الأمم المجاورة، من انحراف في الألسن واعتلال، فقد بلغ النحوُ من تمثيل كل ذلك، غاياتٍ تأخذ بالألباب، ولو أنَّ أجنبياً اطَّلَعَ عليها، لطار عقله عَجَباً وإعجاباً:

فقد وُضِعَ حَدٌّ زمني لما يُحتَجُّ به: فلا يُحتَجُّ بكلامٍ محدَّثٍ.
وخطَّتْ له حدود جغرافية: فلا يُحتَجُّ بكلامٍ قبائلٍ مجاورة للأمم الأخرى.
ورُسمت فواصلُ تَأَصِيلٍ بين لغات الشعوب: فلا يُحتَجُّ بكلامٍ مولَّدٍ.

• وأما التربية والتعليم، فحسبك أن تَعْلَمَ أنَّ النحاة كانوا هم القوامين عليهما. وإنما نَعْرِضُ عن ذكر أخبارهما، لنَجْنِبَ حديثنا هذا صفة القصص. على أننا نجتزئ

بخيرٍ واحدٍ منها، لدلالته:

من المعلوم أنّ الكسائي كان مؤدّبَ أولاد الرشيد. فلما أسنّ، أمره أن يختار لهم مؤدّباً ينوب عنه. فقال لعلّي الأحمر: [قد عزمتُ على أن أستخلفك على أولاد الرشيد]، فقال الأحمر: [لعلّي لا أفي بما يحتاجون إليه]. فقال الكسائي: [إنما يحتاجون كلّ يوم إلى مسألتين من النحو، وشتين من معاني الشعر، وأحرفٍ من اللغة. وأنا ألقنك ذلك كل يوم قبل أن تأتيهم، فتحفظه وتعلّمهم].

والطريف هاهنا، ما تنبّه له أستاذنا سعيد الأفغاني رحمه الله، وأجزل مثوبته، فقد علّق على هذا فقال: [أتخفنا هذا الخبر بنموذج من برامج التعليم الخاصّ يومئذ].

• وأما ما مثله النحو من مناظرات، كانت تدور في بلاط الخلفاء وقصور الأمراء، وما استحدثته الحضارة من مجالسٍ يتبارى فيها العلماء، فقد امتلأت به الكتب، حتى ليعرف تفاصيله أقلُّ الناس صلةً بشؤون اللغة، فاجتزأنا بذكره، وأعرضنا عن التمثيل له.

وبعد، فمن أين يجتمع لعلمٍ من العلوم، مثلُ هذا الذي اجتمع لعلم النحو؟! ولقد أكون أطلت هذه المقدمة شيئاً، ولكنّ عذري أنّ ما أريد أن أقرّره، ما كان من المنطقيّ أن أخلص إليه، لولا ذلك. ودونك بيانه:

٢- النحو شيء، والقواعد شيء آخر:

وذلك أنّ هذا الإرث العظيم، صحيحٌ أنه مثل حضارة المجتمع العربي الإسلامي، من جميع أقطارها، ولكنّ الذي لم يمثله ولا كان ممكناً أن يمثله، هو قواعد العربية، خالصةً مما لابسها من الفكر النحوي. وبتعبير آخر: إنّ هذا الفنّ الفكريّ العظيم، لم يستطع أن يخلّص القواعد من نفسه. وإذا كان للتشبيه بالشرنقة مكان، فهذا مكانه!!

فلقد انقضى اثنا عشر قرناً، والناس - متخصصين وغير متخصصين - على أنّ (النحو) هو قواعد اللغة!! لا يفرّقون بين القاعدة وما يدور حولها، من تفكيرٍ ورأي، واختلافٍ وتنازع...

خذ الفاعل مثلاً، فالقارئ لا يصل إلى أحكام استعماله، حتى يمرّ بشيء من النحو كثير. فمدرسة الكوفة لا ترى في تقدّم الفاعل على فعله بأساً، فتجيز في نحو: [زيدٌ يسافر] اعتداد [زيدٌ] فاعلاً مقدّماً على فعله، أو مبتدأ. ولكنّ مدرسة البصرة تأبى ذلك إباءً مطلقاً، وتُنكر أن يتقدّم المعمول المرفوع على عامله الذي عمل فيه الرفع. وبين رضا الكوفة وإباء البصرة، وما ينشأ عنهما حين يكون التركيب تركيباً شرطياً، بحرّ من آراء النحاة لا بدّ للمرء من أن يخوضه.

ولقد كان الأمر يهون شيئاً، لو أنّ هذا الصراع النحويّ يغيّر من [زيدٌ يسافر] قليلاً أو كثيراً، ولكنّ [زيدٌ يسافر] يظلّ [زيدٌ يسافر] لا يغيّر منه رضاء ولا إباء!! [يسافر زيدٌ] و[زيدٌ يسافر]، وجهان من وجوه التركيب في العربية، وأما ما وراء هذين الوجهين، من مذاهب تصطرع وتختلف، وآراء تمنع وتجزئ، فهذا من النحو. ولا بدّ من الاعتراف بهذا لأنه حقيقة.

ولقد خشينا إنْ نحن اجتزأنا بمسألة رفع الفاعل هذه، أن يظنَّ ظانٌّ أنها يتيمة لا نظير لها، فرأينا من الخير أن نعزّزها بما ينظر إليها أو يماثلها. فانظر في المبتدأ والخبر مثلاً، ترَ العربي قال: [زيدٌ مجتهدٌ] فجاء بهما اسمين مرفوعين، فهاهنا إذاً قاعدة. وكان الخير أن يُجتزأ بما قال، ويُنسَج على نوله، لكنْ هيهات!! فصحيحٌ عند النحاة أنَّ المبتدأ مرفوع، ولكن ما الذي رَفَعَهُ؟ وقامت القيامة!! حتى لقد يستغرق البحث في المبتدأ والخبر أكثر من مئة صفحة، وهما لولا ما أحاط بهما من فكرٍ نحوي، لا يزيدان على صفحة!! ففريق يقول: المبتدأ رَفَعَهُ الابتداء، وآخر يقول: بل المبتدأ والخبر مترافعان، فهذا يرفع ذاك، وذاك يرفع هذا. وثالث: بل الخبر رَفَعَهُ الابتداء وحده. ورابع: بل رَفَعَهُ الابتداء والمبتدأ معاً. ثم يشرع كل فريق يدفع عن رأيه، وينقض رأي غيره، بالمنطق والحجة، والقياس واستحضار الشاهد!!

ولكي نباعد ما بين المسألة والتجريد، قبسنا من كتاب الإنصاف نموذجاً من ردِّ مدرسة الكوفة على ما قالتها مدرسة البصرة من أنَّ المبتدأ يُرفع بالابتداء، نوره حرفاً بحرف:

[قالوا (أي قال البصريون): ولا يجوز أن يقال إنا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية؛ لأننا نقول: إذا كان معنى الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل. وعدم العوامل لا يكون عاملاً. والذي يدلُّ على أنَّ الابتداء لا يوجب الرفع، أننا نجدهم يتدثرون بالنصوبات والمسكنات من الحروف، ولو كان ذلك موجباً للرفع، لوجب أن تكون مرفوعة. فلمَّا لم يجب ذلك دلٌّ على أنَّ الابتداء لا يكون موجباً للرفع]. (الإنصاف / ٣١)

وكم يُخطئ مَنْ يظنُّ أنَّ هذا التفكير النحوي، المتسلِّح بكل صنف من صنوف أسلحة المنطق، مقصورٌ على بحث دون بحث، أو مسألة دون مسألة، بل هو شامل كل بحث ومسألة. وحرامٌ على مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، ألا

يختلفا في كل صغيرة وكبيرة من قواعد اللغة، وألاً تفتّق أذهان نخاتهما عن غرائب من القياس والسماع والشذوذ والضرورة والشاهد المقبول والشاهد المرفوض إلخ... وهما هي ذي كتب النحو قد امتلأت بها المكتبات، فانظر: هل تجد فيها بحثاً لا ينطبق عليه ما نقول!! وهل ترى فيها إلاّ مزيجاً، قليله القواعد، وكثيره إعمال الفكر النحوي فيها. فاعجب إذا لمَن تضع بين يديه هذه الحقائق، ويظلّ يصرّ على أنّ النحو هو القواعد!! ولقد رُمينا بالخروج عن وقار العلم حين قلنا: النحو شيء وقواعد اللغة شيء آخر؛ ولا يضيرنا أن نرعى بذلك، إن كان ما نقوله هو الحقّ؟

ونرجع إلى إيراد النماذج من امتزاج النحو بالقواعد. فمن ذلك البحث في المصدر، فقد أطالت كتب الصناعة الوقوف عنده:

قالت الكوفة: الفعل هو الأصل، والمشتقات والمصدر تصدر عنه. وقالت البصرة: بل الأصل هو المصدر، والمشتقات والفعل تصدر عنه. وأورد المسألة ابن عقيل موجزة، فقبسناها منه، رغبة في الإيجاز، ومن رغب في تفصيلها فليرجع إليها في (الإنصاف).

قال ابن عقيل: [ومذهب البصريين أنّ المصدر أصل، والفعل والوصف (أي: المشتقات) مشتقان منه. وهذا معنى قوله (أي: معنى قول ابن مالك): (وكونه أصلاً لهذين انتخب). أي المختار أنّ المصدر أصل لهذين، أي الفعل والوصف. ومذهب الكوفيين أنّ الفعل أصل، والمصدر مشتق منه. وذهب قوم إلى أن المصدر أصل، والفعل مشتق منه، والوصف مشتق من الفعل. وذهب ابن طلحة إلى أنّ كلاً من المصدر والفعل أصل برأسه. وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

والصحيح المذهب الأول (يعني: مذهب البصرة)، لأنّ كل فرع يتضمن الأصل وزيادة، والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأنّ كلاً منهما يدل على المصدر وزيادة؛ فالفعل يدل على المصدر والزمان، والوصف يدل على المصدر والفعل]. (شرح ابن عقيل ٥٥٩/١)

فهل هذا ونحوه من القواعد في شيء؟! كل مسألة، لهم فيها خلاف، ونزاع
وآراء، فهل خلافهم ونزاعهم وآراؤهم قواعد؟!

وكيف يكون اختلاف المدرستين وتنازعهما في المسألة الواحدة شيئاً من
القواعد؟! على حين تتجاذب آراؤهما القاعدة، كما تتجاذب الجيادُ العربية
متنافرة متدابرة؟ كلٌّ في وجه، والعربةُ يذهب بها ويُجاء؟

وإنَّ الخطأ الذي ليس بعده اعتداء، أن يظنَّ القارئ أنَّ هذا الذي نعرضه عليه
لُقطة، على حين يشمل كلَّ صغيرة وكبيرة من البحوث والأدوات.

فلقد نظروا في الأفعال فرأوا الماضي والأمر يُنيان، على حين يُعرب
المضارع. فأعملوا آلة النحو في المسألة، ثم خرجوا من ذلك إلى أنَّ الأفعال لها
البناء، وإنما لم يُيَنَّ المضارع لأنه أشبه أسماء الفاعلين: فوزنه وزنها وزمنه زمنها.
فالمضارع [يَكْتُب] مثلاً، وزنه: حركة فسكون فحركة فسكون الوقف.
وكذلك وزن اسم فاعله [كَاتِب]: حركة فسكون فحركة فسكون الوقف. ثم
كلاهما زمنه الحال والاستقبال. وإنما سُمِّي هذا الصنف من الأفعال [مضارعاً]
أي مشابهاً، بسبب هذه المضارعة أي المشابهة. ولكي يوطدوا رأيهم هذا، قالوا:
يدلّ على ما نذهب إليه أنَّ المضارع يرجع إلى الأصل فيبنى متى اتّصلت به
إحدى النونين (أي: نون النسوة ونون التوكيد)؛ فهل هذا من القواعد في شيء؟!!

والعرب فتحت آخر المنادى فقالت: يا أهل الدار، ويا مغلقاً باب الخصام؛
ويا غافلاً تنبّه: إذا لم تُرد إلى غافل معيّن. وضمت آخره في حالتين أخريين
فقالت: يا سعد، ويا غافل تنبّه: إذا أرادت إلى غافل معيّن مقصود.

ولكنّ (النحو) لا يقنع بما قالت العرب، بل يريد أن يعرف ما الذي نصب

المناديات الثلاثة الأولى، بغير عامل يُرى؟! ولمْ ضُمَّ المناديان الآخران، مع أنّ النداء متحقق في الحالات الخمس؟

ودارت الرحى!! فأقلامٌ بُرِيت بعد أقلام، وقنانيّ مداد أنفدّت بعد قناني، وركام من الدفاتر والأوراق!! فبحث النداء في [كتاب سيبويه - ت/هارون] أربع وثمانون!! صفحة، وفي [النحو الوافي] مئة وخمس عشرة صفحة:

• فما هي أحرف النداء، وما أسطورة القريب والبعيد؟ [٨ صفحات].

• وما أقسام المنادى؟ [٣٠ صفحة].

• وما حال ما يتبع المنادى من صفة أو تأكيد...؟ [١٨ صفحة].

• والياء (ضمير المتكلم) التي تأتي بعد المنادى، ما حكمها؟ [١٠ صفحات].

• وهذه الأسماء التي قيل إنها لا تكون إلاّ منادى؟ [٧ صفحات].

• وما شأن الندبة والتعجب والاستغاثة؟ [٢٤ صفحة].

• قيل إنّ المنادى يُرَخَّم، فكيف؟ [١٨ صفحة].

فإذا أردت أن تعرف كيف تنادي خالداً مثلاً، لم يكلفك ذلك أكثر من أن تقرأ في كتب النحو مئة وخمس عشرة صفحة، فإذا أنت تناديه فلا تخطئ!!

هذا الذي أوردناه، وهو لا يزيد على أن يكون نقطة من بحر، ليس من القواعد في شيء، وإنما هو من علم النحو. ذاك أنّ القواعد رصّد لما قالت العرب وتبيينٌ له، وصَوِّغ لأحكامه. وأما النحو: فإعمال للعقل في جميع ذلك؛ والرحلة العقلية قد تطول وقد تقصر، وأما القاعدة فهي هي.

القواعد شيء والنحو شيء آخر!! وما أبعد الشقة بينهما!! القواعد تنطلق من: [هكذا قالت العرب]، وتقف عند: [هذا لم تقله العرب] وأما النحو فجولانٌ

فكريّ في هذه القواعد. والتفكير في الشيء ليس هو الشيء. فهل التفكير في الحرب هو الحرب؟! أو اختلاف الرأي في الزلزال هو الزلزال؟ ومن أبى إلاّ أنهما شيء واحد، فقد أفرط في التحكّم.

لقد كان آباؤنا أنفقوا حياتهم في سبيل هذه اللغة النبيلة، فأعملوا الفكر فيها وقننوا في خلال ذلك قواعدها، فجزاها الله خير الجزاء. وأما نحن اليوم فمحتاجون إلى قواعد لا ننفق حياتنا في فهم نحوها، محتاجون إلى قواعد نقرأها نفهمها على الطائر، ونميز بمساطرها صحيح ما نستعمله من سقيم؛ وأما الفكر الذي صال فيها وجال، حتى لم يبق صولان ولا جولان، فنحفظه ليرى أباؤنا عظمة آبائهم!! وترى الأمم الأخرى هذا الصرح الفكريّ المعجز، كلما أُقيمت للفرار سوق!!

* * *

٣- تيسير النحو:

تيسير النحو مقولة دائرة على ألسنة القوم. ففي مجامع اللغة [تيسير النحو]، وفي الندوات: [تيسير النحو]، وفي الصحف والمجلاّت والإذاعات: [تيسير النحو]. [يسرّوا النحو، يسرّوا النحو]، والنحو لا يسرّ. النحو لا يسرّ إلاّ إذا يُسرّ رَسْمُ الجوكندا!! أو يُسرّت السمفونية التاسعة!!

كلّ عبارة خُطّت في هذا السّفر النحوي العظيم، إنّما هي خيطة لحمّة أو سدى في ديباج نسيجه. فانظر ماذا تَنسُل وماذا تبتّر!! واعلم في كل حال، أنّك بما تفعل، إنّما تقطّع أوصال كائن حضاري، لو ملكت مثله أمّة من الأمم

الراقية، لحرصتُ عليه حرصها على إنسان عينها، ولعاقبتُ مرتكبَ تيسيره!!
عقابَ من يسيء إلى أمة!!

ولعل ظاناً يظنّ، أننا بقولنا: [النحو لا يُيسَّر]، إنما ندعو إلى اليأس والقنوط. وأنا بقولنا: [لا تقطّعوا أوصال النحو]، إنما ندعو إلى ركود مستنقيّ. ونقول: كلا، بل ندعو إلى جدٍّ لا رفق فيه، وتعبٍ لا راحة معه. إنما ندعو إلى قراءة هذا التراث العظيم، واستلالِ القاعدة منه، خالصةً من كل ما يحيط بها من تشعب الآراء، وكلّ ما يلابسها من التحيز لهذا المذهب أو ذاك، وهذه المدرسة أو تلك. وبكلمة موجزة: استلال القاعدة خالصةً من النحو. حتى إذا تمّ ذلك، شرعنا نعيد صوغها، باحثين عن الأسهل لفظاً، والأقرب إلى العقل وصولاً، واضعين نصب أعيننا أبداً، أن نَتعب، ليستريح مَنْ يقرأ. وأن يُسيغ أبناؤنا قواعد لغتهم، كما تُسيغ حلوق الصبيان [غزل البنات!!] (١).

وإنّا لنعلم أن سيقال: هذا كلامٌ مجرد. يسهل قوله، ويستحيل تطبيقه. ونجيب: كلا، ما هو بالمجرد ولا المستحيل. ولقد جربناه، فوجدناه شاقاً عسيراً، ولكنه لم يكن مستحيلاً. فلقد أنفقتُ من العمر مُصعباً نحو هذه الغاية، أكثرَ من ستّ سنوات، منقطعاً إلى ذلك انقطاع المستغرق المفتون، فلو صوّتَ إنسان لكدت أطيّر!! معرضاً عن كل شيء في الحياة، ملازماً الكتاب والحاسوب، ثلاث عشرة ساعة كل يوم في الأقلّ. حتى لقد أساء ذلك إلى صحّتي؛ وأعان الله، فكان هذا الكتاب.

١ - (غزل البنات): نوع من الحلوى الدمشقية، يُفتن به الأطفال. ما إن يوضع في الفم حتى يميث ويدوب.

وقد يقال: إنَّ ما تدعو إليه، قد حقَّقته - في زعمك - فما الذي تدعو إليه بعد تحقيقك له؟ ونجيب: إنَّ ما تحقَّق، لم يكن له سابقة يُتَّكَأ عليها أو يُستَرسَد بها؛ ومن مآسي الإنسان أنْ خُلِقَ ضعيفاً، مقدوراً عليه النقص والسهو والخطأ؛ والذي ندعو إليه: تقويمُ معوجِّ ظَنِّ قويمًا، ووَصْلُ منقطعِ ظَنِّ متّصلاً، وتداركُ مسهوِّ عنه ظَنِّ مستدرَكًا.

بل ندعو إلى أكثر من ذلك، أن ينهض لصَوِّغ هذا العمل من جديد، مَنْ يرى في نفسه أنه يقدر على ما لم نقدر عليه. فالكمال لله وحده، والزَّهو بالعلم شعبة من الجهل، والتعالُّم كذبٌ مزوَّق.

ومهما يَدُرُّ الأمر، فإننا لن نترك مسألة (تيسير النحو!!) حتى نعلن من جديد، مجاهرين غير مكاتميين، ناصبين وجهنا لكلِّ من يزعم تيسيره: أنَّ النحو لا يُيسَّر، وأنَّ الذي يُستطاع، إنما هو إعادة صَوِّغ القاعدة.

نقول هذا، وإننا لنعلم أنَّ التجارب قالت بأفصح لسان: (حتى إعادة صوغ القاعدة لا يكاد يستطاع ما دام النحو يُطبَّق عليها!). كيف لا؟ وقد رأى مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أن يُيسَّر!! -تحت مظلة النحو البصري والنحو الكوفي- إعرابَ [إذا] فيعدها مبتدأ، فاقتضاه ذلك أن يتخذ ثلاثة قرارات متضاربة، في دوراتٍ ثلاث، خلال ست عشرة سنة: ١٩٧١ و ١٩٨٥ إلى ١٩٨٦. وقد ذكرنا تفاصيل ذلك في مناقشة جزم الفعل المضارع.

لقد حفظت لنا كتب الصناعة، ما أدار النحاة من الرأي حول دخول أداة الشرط على الأسماء، وما استحضروا من التعليل، وما استظهروا به من المنطق، وما أنفدوا من المداد والورق، مما يقتضي القارئ المتخصص صبراً كثيراً ووقتاً

كثيراً!! كل ذلك في مسألة لا لغة القرآن تؤيدها ولا كلام العرب يعين عليها. فكيف يُيسَّر النحو وكلُّ بحوثه من هذا المعجن؟ ولمَ لم يُيسَّره ميسَّر حتى اليوم، وقد صَحَّتْ الأسماعُ صيحاتُ الشاكين؟ ومتى يفعل؟

النحو لا يُيسَّر ، لأنَّ النظر إلى الأمور وإعمال العقل فيها لا ييسَّر!! وبعدُ، فقد أنفقنا من العمر نحواً من سبعين سنة، علَّمتنا تجاربُ الحياة خلاها، أن ليس كلُّ قوَالٍ فعَّالاً، فما أكثر مَنْ يقول وأقلُّ مَنْ يفعل!! فمن كان يزعم أنَّ النحو يُيسَّر، فما انتظاره وقد بلغتِ الروحُ الحلقوم؟! وليتَه إذا فعَّل، يُهدي إلينا - مشكوراً - نسخة من كتابه؛ فنصحَّح قولاً قلناه، ورأياً رأيناه؛ وإلى أن يكون ذلك، سنظِّل نقول: النحو لا يُيسَّر، فخلَّصوا القاعدة من النحو، وأعيدوا صوغها، فهذا الذي يُستطاع!!

يومَ كان الزمانُ فتىً، قبل أكثرَ من ألفِ عام، أَلَفَ قداماؤنا ما يحتاج إليه عصرُهم وما يناسبه. وحَمَلَ نَقْلَةُ العلم ذلك التراثُ قرناً بعد قرن، إلى جيل بعد جيل، حَمَلَ خُشوع وتقديس. فإنْ كانت زيادةٌ على المحمول أو نَقْص، فشيءٌ من جَمْع متفرِّقاتٍ كلِّ بحثٍ في باب، وشيءٌ طفيفٌ من لين الأسلوب عند الشرح، وكثيرٌ كثيرٌ من غبار المعارك النحوية، والتعصُّب لهذه المدرسة أو تلك.

حتى إذا شاخ الزمان وترهَّل، أتانا ذلك التراث كما حمله النُّقْلَةُ على امتداد الحقب. ونظر أبناؤنا: فإذا بين أيديهم فكرٌ غير فكرهم، وعِلْمٌ طرائقه غير طرائق علوم زمانهم، فامتنع عليهم أن يتمثلوه، فاستثقلوه، ثم سَخِرُوا منه وكرهوه، ثم كرهوا اللغة كُلَّها، ثم كرهوا العاملين عليها والمشتغلين بها!!

ولمَّا جَارَ المريض بالشكوى، من تجرُّع دواءٍ هو إلى الإسقام أقرب، وصَفُوا

له (تيسير النحو). ومكث أهله وِعَوَّادُه، ينتظرون صيدلانيًّا يجود به الزمان، فيأتي بالتزيق من العراق قبل أن يموت المشتاق.

* * *

٤ - إعادة صوغ القاعدة:

وما هذا الكتاب، ومَلءُ مئاتِ صفحاته، وإنفاقُ السنين في صنعه، إلاّ سعيٌّ لإعادة صوغ قواعد العربية. ولقد رأينا أن نعمد إلى بحثٍ يشكو الناسُ صعوبته، هو [المستثنى بإلاً]، فنجعله نموذجاً لعملنا على تحقيق ذلك، وتبيين ما استرشدنا به من المعالم والصُّوى في سيرنا نحو غايتنا، فنميط كلَّ غموض قد يعرف مسألة إعادة الصُّوغ.

لقد رأينا كتب الصناعة، لطول ما أعملت الفكر في الاستثناء، قد جعلت الإحاطة به، واستيعابَ أحكامه، واستظهار مصطلحاته، أقرب إلى المستحيل!! فالاستثناء عندهم صنوف: متصل ومنقطع، ومفرّغ - أو ناقص - وتامّ، ومثبت ومنفي. ثم إنّ المنفي يُحمل عليه النهي والاستفهام الإنكاري.

ثم من المستثنيات ما يُنصب وما يتبع على البدلية. ثم هناك تقدّم المستثنى على المستثنى منه. ثم للاستثناء أدوات تسع، لا بدّ من البحث في كلّ منها. وقبل جميع ذلك، ما الذي نصب المستثنى؟ أهو العامل قبله من فعلٍ وشبهه، كما يقول فريق؟ أم هو الأداة نفسها، كما يقول فريق آخر؟ أم العامل قبلها بمساعدتها، كما يقول فريق ثالث؟ ودع عنك نصب المستثنى وهو أقسام أربعة: واجب النصب، وجائز، وراجح، وجائز مرجوح، وأنّ لكلّ تفاصيل وأحوالاً.

ولقد كان استلال القاعدة مما غشيها من آراء ومذاهب، ثم إعادة صوغها، يقتضي بالضرورة قراءة بحث الاستثناء في معظم كتب النحو، إن لم يكن فيها كلّها. ذاك أنك لا تدري أين مكن الفائدة، وربّ كلمة مفردة، في حاشية من حواشي كتاب، فتحت لك باباً نحو غايتك، لا تفتحه قراءة مئات الصفحات!! وهكذا عمدنا إلى مظانّ البحث، قديمها وحديثها، فقرأنا فيها الاستثناء وما يتعلق به، وهي:

قطر الندى	الواضح في النحو والصرف	مذكرات - للأستاذ سعيد الأفغاني
أوضح المسالك	شرح الأشموني	النحو الوافي
شرح ابن عقيل	شرح الكافية	الإنصاف
شرح المفصل	الخرزانه	حاشية الصبان
توضيح المقاصد	جامع الدروس العربية	جواهر البلاغة
محيط المحيط	أسرار العربية	ديوان النابغة

فما كان صالحاً لإنشاء قواعد الاستثناء، التقطناه فحلّصناه مما أحاط به من تلاطم الآراء، وتنازع المدارس ومذاهبها، واختلاف نظرات النحاة إليه، أو كان في شيء منه خير لتوطيد القاعدة، ضممناه إلى ما يشاكله، وما كان غير ذلك، وقفنا عنده وبسطنا القول في ضرورة الاستغناء عنه، وبينّا ما يجزّه من عناء مجّاني على طالب العلم، وما فيه من إثقال مملّ أو منفّر. لا يصدّنا عن لين رأي، ولا يمنعنا من الأخذ به، أنّه كوفي؛ ولا يجذبنا إلى عُسر رأي، أو يُميلنا إليه، أنّه بصري. فالقراء قريع سيبويه، والكسائي أحد السبعة القراء، وكلّ إمام!!

ويستمرّ سيرنا نحو الغاية رويداً رويداً، كمن يسير على رؤوس المسامير، إلى أن نتم قراءة البحث في جميع ما ذكرناه آنفاً من المراجع.

فإذا كان ذلك، وضممنا أطراف القاعدة، شرعنا نعالج نظمها في سلكها: نوجز اللفظ، ما كان الإيجاز غير مُجَلٍّ، ونقدّم كلمة أو نُوحِرها، ما كان التقديم أو التأخير أجدى. ونحذف حرفاً ونُثبت غيره، ثم نعود فننظر في القاعدة من جديد، بعد تمام إنشائها، فلا نرضى عن صحّة الأداء حتى يكون مشفوعاً ببسر اللفظ، وإيجاز العبارة. فنأخذ بما لفظه إلى الاستقامة أدنى، ومعناه إلى العقل وصولاً أقرب.

فإذا صيغت القاعدة، عمدنا إلى اختيار نماذج فصيحة، من القرآن وكلام العرب شعراً ونثراً، كان بعضها أو كلّها استُعمل في متن البحث، فنفسّر من كلماتها ومعانيها ما نقدّر أنه قد يغمض على فريق من القراء. ثم نبين في كل نموذج، انطباق القاعدة المصوغة على النصّ الفصيح. فإذا تم جميع ذلك، أن نتقل إلى [المناقشة]، لندافع وندفع.

المناقشة: يوم كنا نعلّم قبل نحو خمسين سنة، كنا نقول للطلاب: تغافلوا في نحو: [ما جاء إلّا زهير] عن النفي و[إلّا]، ثم أعربوا تصيبيوا. وما كنا نقدّر يوم ذاك، أن سيكون لهذا الذي نقوله، أثر مدهش في التقعيد هنا، لبحث المستثنى بـ [إلّا]. وتظّلنا سنة ١٩٥٦، فنطّلع على كتاب كان ألفه أستاذنا سعيد الأفغاني رحمة الله عليه، سنة/ ١٩٥٥ لطلاب الصفّ الأول في قسم اللغة العربية، سمّاه: (مذكرات). فنراه يقول عن الاستثناء المفرّغ:

[وأما التفريغ فإنّ العامل قبل الأداة تفرّغ للعمل فيما بعدها. وعلى هذا فليس الكلام استثناءً وإنما هو حَصْرٌ فقط] (مذكرات / ١٧٠)؛ قال ذلك وما درى ما سيكون لملاحظته هذه من أثر في توجيه بحثنا بعد نحو من أربعين سنة.

هذه كانت اللبنة الأولى في إعادتنا صوغ المستثنى بـ [إلا]، إذ أطرحنا من بحث الاستثناء ما سمّته كتب الصناعة: [الاستثناء المفرغ]. ودافعنا في (المناقشة) عما ذهبنا إليه، فقلنا ما معناه: إنّ الاسم بعد [إلا] في ما يسميه النحاة: [استثناء مفرغاً]، ليس بمستثنى، بل هو مرة فاعل ومرة مفعول به وثالثة مجرور بحرف جر، أو غير هذا وذاك وذلك، ولكنه لا يكون في العربية أبداً، منصوباً على الاستثناء. وما ذاك إلا لأن التركيب هاهنا تركيب [حصر، أو قصر]، كما يقول البلاغيون، لا تركيب استثناء. وشتان ما بينهما.

ولما أن أُميط [الاستثناء المفرغ] عن البحث فأسقط، تبين لنا أنّ المستثنى بـ [إلا] منصوب دوماً في كلّ حال، اللهم إلا أن يسبقه نفي أو شبهه، فعند ذلك يجوز مع النصب الإتيان على البديلة.

وصُغنا هذا الذي تجلّى لنا، فكانت اللبنة الثانية في بناء البحث.

ثمّ نظرنا، فإذا هنا وهناك هناتٌ لا بدّ من التصدي لها وتقنينها:

• أولاً: زحلّقنا البحث في [إلا وغير سوى ويبد وعدا...] إلى قسم الأدوات، أخذاً بالمنهج العلمي. وتلك خطّة سرنا عليها في كتابنا كلّه، نبتغي بها توسيع البحث في الأداة، حتى يشمل جميع جوانب عملها. إذ الأداة في الأكثر، لا تلزم عملاً واحداً لا تعدّوه، ولا تُقصر على استعمال واحد لا تتجاوزه.

• ثانياً: أعرضنا في الاستثناء المنقطع، عن لُغِيّة لتميم، قرأت بها ﴿ما لهم به من علم إلا اتّباع الظن﴾ بالضم. ولزّنا لغة قريش، وهي النصب؛ فازداد بذلك توطّد قاعدة نصب المستثنى بـ [إلا] في كلّ حال.

• ثالثاً: أعرضنا إعراض إنكار ونفور، عن قول من يقول: إنّ في اللغة بدلاً

مقلوباً!! نحو: [ما سافر إلّا خالدٌ أحدٌ]. إذ كان ذلك رياضة عقلية تُفرح قائلها، وتشقي الآخذين بها.

• رابعاً: ختمنا مناقشة البحث - وكذلك نفعل في آخر مناقشة كل بحث - بمراجعتها ومصادرها.

بعد هذا - وهذا قد يكون امتدّ نحواً من ثلاثين يوماً - أوردنا قواعدَ المستثنى بـ [إلّا] مصوغَةً صوغاً جديداً، لا عهد لكتب الصناعة ولا لطلاب العلم به، فقلنا:

المستثنى: اسمٌ يُذكر بعدَ [إلّا]، مخالفاً ما قبلها، نحو: [جاء الطالبُ إلّا خالداً]. وهو منصوب قولاً واحداً، غير أنه إذا سبقه نفي أو شبهه، جاز مع النصب، إتباعه على البدلية مما قبله.

وأتبعنا هذا بحُكمين:

الأول: قد يتقدّم المستثنى على المستثنى منه. نحو: [لم يسافر إلّا خالداً أحدٌ].
والثاني: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، نحو: [وصل المسافر إلّا أمتعته].

وتزداد بحوثُ [الكفاف] بحثاً!! ويُستأنف السير نحو بحث جديد، وصوغ جديد، ومناقشة جديدة، وهكذا دواليك!!

* * *

٥- ليس هذا الكتاب موجزاً لقواعد اللغة، بل هو قواعد اللغة تامة:

قد يحنّ مَنْ كان له بكتب النحو عهدٌ قديم، إلى قاعدة لا يراها في كتابنا، وكان من قبلُ يقرؤها في كتب الصناعة، فيظنّ ظناً خاطئاً أنّ كتابنا (موجز

لقواعد اللغة).

وإنما نصِّف ظنَّه بالخطأ لسببين: الأول: أنَّ القاعدة - من حيث هي قانون لغويّ - لا توجَز. وكيف يوجَز قانون السَّير مثلاً؟! إنَّ القانون لا يوجَز. وإنَّما الذي يوجَز هو الحديثُ عن القانون والبحثُ فيه. وكتابنا لا يوجَز حديثاً عن القاعدة، ولا بحثاً فيها، وإنَّما يصوغ قاعدةً ويقتننها. وما كان هذا شأنه، فوصفه بالإيجاز لا يعبر عنه.

وأما السبب الثاني: فأننا/ لم نكن نخطّ حرفاً من حروف القاعدة، حتى نقرأ ما قال النحاة فيها، ونناقش أقوالهم، فما كان منها إثقلاً لا يُجدي، أو إعنائاً من غير طائل، أو خوضاً في ما الإعراض عنه أليق، أو تناحراً بين مذاهب ومدارس وفِرَق، لإزهاق حقٍّ، أو إقرار باطل، فقد اطَّرحناه بعد مناقشته وإثبات ما عليه. فإذا تمَّ لنا ذلك أخذنا بالألين والأيسر وما لا سبيل إلى ردّه. وما الجزء الثاني من هذا الكتاب وقد سمَّيناه: (مناقشات) إلّا حصيلة كلِّ ذلك. فمن أوحشه ألا يرى في هذا الكتاب ما كان أَلْف أن يراه في كتب الصناعة، فليس من حقّه أن يحكم عليه بالنقص والإيجاز، حتى يقرأ ما قلناه في موضعه من (المناقشات). فإذا قرأ، فبعد القراءة فليحكم: راضياً أو منكراً. وأما قبل ذلك فلا يُدعى إباءه إباءً، ولا رضاه رضاً.

وبعد، فنعود فنقول مؤكّدين: إنَّ هاهنا حقيقة لا يجوز إخراج هذا الكتاب للناس إلّا مشفوعاً ببيانها، وهي أنَّ هذا الكتاب، ليس موجزاً في قواعد العربية بل هو قواعد العربية تامّة غير منقوصة!!

وما يُرى من صوغ معظم بحوثه في كلمات، وأحياناً في كُليّات، فإنَّما هو

حصيلةُ صوغِ القاعدة، صوغاً يغني فيه قليل اللفظ عن كثيره، واستخلاصِ القاعدة مما غشيها من تراحم آراء النحاة، والنجاحِ بها من مفاوز المذاهب ومتاهاتها، واستنقاذها من لجج الاختلاف والتنازع، واستخراجها مما أحاط بها واستحكم، من لفائف وشرانق.

وَمَنْ ظَنَّ غير هذا أو توهمه، فقد ظلم نفسه، وظلم الكتاب، وظلم مؤلفه!!

* * *

٦- مشكلات في الطريق النحوي:

كلّ شيءٍ فله بداية ونهاية، وله معالم بينهما. يصدق ذلك في النحو، كما يصدق في غيره من شؤون الحياة، من علوم وفنون وتاريخ إلخ...

بدأ اللحن فنشأ النحو، كأنهما كانا في التاريخ اللغوي على ميعاد. [وذلك أنّ العجم اختلطوا بالعرب في البيوت والأسواق، وفي المناسك والمساجد، فتطرق من ذلك الخلل في لسان العرب، وأخذ الفساد يدبّ في سليقتهم، وشرع اللحن يظهر. فنهض العلماء لوضع قواعد تحفظ العربية. فكان النحو وكان علم اللغة]. (ضحى الإسلام ٢٠٥٠/٢ - ٢٠٥١، مع شيء من التصرف اللفظي في صوغ العبارة)

يستفزع أبو الأسود الدؤلي أن تقول له ابنته متعجبة: [ما أشدّ الحرّ!!]. فيهرع إلى عليّ مستصرخاً: [يا أمير المؤمنين ذهبت لغة العرب!!]. ويعي ذلك النّطاسيُّ علّة المريض، فيصف الدواء في كلمات موجزات تزول الجبال وهي لا تزول: [الكلام: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. انح هذا النحو!!] ونحا أبو الأسود هذا النحو. فكان منه قواعدٌ هيئةً ليّنة، عبّرت عن سنن كلام العرب، مقبوسةً استقراءً، مقيسةً عقلاً، قائمة في كل حال، على الرواية والأثر، من فاعل ومفعول وإضافة، وحروف نصبٍ وجزمٍ وجرّ.

ثم يحوك تلاميذ أبي الأسود من بعده على نوله، فتتحدّد وتتوطّد - في الكلام - مواضع الرفع والنصب والجزم والجرّ.

هكذا بدأت قواعد اللغة مستوية، مبرّأة من الأمت والعوج. حتى إذا نبغ من بعد عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، شرعت الصناعة النحوية تُطَلّ برأسها، ثم لم تلبث أن مدّت أظنانها على أيدي أئمة آخرين، كأبي عمرو ابن العلاء ويونس ابن حبيب والخليل ابن أحمد وسيبويه.

ولولا أن يكون التعرّيج على تفاصيل ما استحدثت هؤلاء الأئمة، مبعداً لحديثنا هذا عن الغاية المبتغاة منه، لأفضنا فيها. ذاك أنّ ما نريده من حديثنا هنا هو - حصراً - بيان ما يفصل النحو عن القواعد، فيجعله فناً قائماً بنفسه لنفسه، لا لقواعد اللغة، فقواعد اللغة مستغنية عن النحو، استغناء الماء عن تحليله إلى عناصره. ولما كان [العامل والتعليل والرأي] من أبرز المسائل التي استحدثتها أئمة النحو في خلال نظرهم في اللغة، رأينا أن نلّم بكلّ منها إلمامة عجلى، علّها تبيّن عظّمة الفكر الذي استحدثها وهو يجول في اللغة، وسوء ما نشأ من الضرر، حين توطّد في النفوس والعقول، أنّ قواعد اللغة هي هذا الفكر، أو حصيلة هذا الفكر.

* * *

أ- العامل النحوي^(١):

لقد نظر أئمة اللغة في كلام العرب، فرأوا أنّ بعض الكلام يؤثر في بعض،

١- استعمل سيبويه مصطلح العامل فور بدئه كتابه إذ قال: [...] لما يُحدِث فيه العامل، وأتبع ذلك قوله:

[...] بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل]. انظر الصفحة الثانية من طبعة بولاق.

فعبّروا عن المؤثر بمصطلح [العامل]، وعن المتأثر بمصطلح [المعمول]. وكان هذا في تاريخ الفكر اللغوي فتحاً دونه كل الفتوح!! فقد كَشَفَ عن روابط الكلم في العبارة، وعن إعراب المفردات في مواقعها من الجُمْل، وعن سبب رفعها ونصبها وجزّها وجزمها. فالكلمة لا ترتفع - مثلاً - في الجملة أو تنتصب من نفسها، بل بتأثير عامل فيها.

ففي قولك مثلاً: [أكل زيدٌ رغيفاً]، فاعل مرفوع هو [زيدٌ] ومفعول منصوب هو [رغيفاً]. ولكنَّ ارتفاع هذا وانتصاب ذاك لم يكونا عن مصادفة عبثية، بل كانا بتأثير مؤثر هو فعل [أكل]، عمِلَ الرفع في هذا والنصب في ذاك. فالفعل إذاً عامل، والفاعل المرفوع والمفعول المنصوب معمولان؛ والمبتدأ والخبر في قولك: [خالِدٌ مسافرٌ] مرفوعان، فإذا دخلت عليهما [إنّ] فقول: [إنّ خالداً مسافرٌ]، نُصِبَ الأول وُرفِعَ الثاني. والذي أثر فيهما فعَمِلَ النصب في هذا والرفع في ذاك هو [إنّ]، فهي العامل إذاً فيهما، وهما معمولان. وهكذا وهكذا...

وقس الكلام كلّ على هذا، تجذّه لا يخرج عن أن يكون عوامل ومعمولات. ولعمري إنّ الفكر الذي أنشأ ذلك لفكرٌ عبقرى، وإنّ أقلّ ما يُجنى من ثمراته، أن يُعرف المتكلم وهو ينطق الفعل، أنّ الفاعل بعده مرفوع، وأنّ هذا الفعل إن طلب مفعولاً، كان المفعول منصوباً إلخ... فليت نحويّاً واحداً وقف عند هذا فلم يتجاوزه، إذاً لكان النحو منطبقاً على القاعدة كما تنطبق الكفّ على الكفّ. أو قل لكان النحو هو القاعدة. ولكنّ هذا لم يكن، بل كان الانصرافُ إلى العامل، واستغلال القاعدة به. حتى غداً صنماً يُدارُ حوله ويُطاف. فإن وُجد

رأيَ عينَ سَمَوِهِ عاملاً لفظياً. وإن لم يوجد فهو مستتر، أو محذوفٌ جوازاً أو وجوباً. فإن لم يكن هذا ولا ذاك ولا ذلك، فهو عامل معنوي، يُتَخَيَّلُ تَخَيُّلاً وَيُتَوَهَّمُ تَوْهَمًا، كالعاملِ الذي يرفع المبتدأ، فإنه عند كتب الصناعة هو الابتداء، والعاملِ الذي يرفع الفعل المضارع، فإنه عندها هو التجرد، وهكذا...

ثم أنشئوا لكل عامل مزايا وصفات، فهذا عامل قويّ وذاك ضعيف، وذلك قوي هنا ضعيف هناك، وذيّاك عكس ذلك، وهذا يعمل ظاهراً وذاك يعمل مضمرّاً إلخ... كلّ ذلك، على اختلافٍ طويل عريض بين البصرة والكوفة، في كل ناحية مما ذكرنا آنفاً أو لم نذكر.

ولو جعلنا هذه العجالة ميداناً لبسط القول في نظرية العامل، لخرجت الأمور عن نصابها. غير أننا لن ندع أن نقول: لقد حكّموا العامل في اللغة: في إعراب الكلمة وفي الكلمة نفسها، وفي تركيب الجملة وفي الجملة نفسها، غير ملتفتين إلى تركيب وفصاحته، وأسلوب وبلاغته. فإن وجدوا في استعمال الفصحاء ما أتى على غير ما قعدوا، لَوّوا أعناق الكلام حتى يخضع لما أوّلوا، لا يفرّقون في ذلك بين كلام الله وكلام البشر!! فكلّ خاضع للعامل، كأنّ العامل إله من آلهة الأساطير اليونانية (كَلِّيّ القدرة: All Mighty) لا يُعجزه شيء أن يفعل!!

لقد قرّروا مثلاً أنّ المصدر لا يتقدّم عليه معموله، ولما رأوا كتاب الله يقول: ﴿فلما بلغ معه السعي﴾ قالوا ها هنا عامل محذوف، والتقدير: [فلما بلغ السعي معه السعي]. وقرّروا أنّ المعمول المرفوع لا يتقدّم على عامله، ولما رأوا كتاب الله يقول: ﴿إذا السماء انشقت﴾ أبوا أن تكون [السماء] معمولاً مرفوعاً تقدّم على عامله [انشقّ] (إذ المعمل المرفوع كما قدّمنا آنفاً لا يتقدّم على عامله)، ولذلك قدّروا لـ

[السماء] عاملاً قبله، أي: [إذا انشقت السماء انشقت]. وقس على هاذين النموذجين السهلين اللينين، نماذج يصعب إحصاؤها ويعسر حلّ معضلاتها، ولا يطبق الصبر عليها إلا قارئٌ يظن النحو هو قواعد اللغة، فيُنْفِق عمره سائراً - أو مسيراً - في متاهات النحو، حتى إذا خرج من ظلام التواءاتها، كان كمن يلحس المبرد، قد خسر من حياته أشياء، ولم يكسب من اللغة شيئاً.

وليست عبثاً ثورة ابن مضاء الأندلسي على نظرية العامل، وما جنّته على اللغة وطلّاب العلم باللغة؛ فقد أباهَا أَشَدَّ الإباء، وأنكرها أعظم الإنكار، حتى لقد حرّم الأخذ بها تحريماً، وعدّها إثماً يُسأل مرتكبه أمام الله. وحتى لقد صرّح بأنّ العامل: [لا يقول به أحدٌ من العقلاء]. (كتاب الردّ على النحاة/ ٧٧-٧٨)

فإذا علمت أنّ العامل هو أسّ الأساس في الصرح النحوي، وأنّ كل لبنة في هذا الصرح، تقوم بمعنى أو آخر على أسّه، علمت عندها في أيّ وادٍ يهيم مَنْ يستمسك بأنّ النحو هو القواعد؛ وأقلّ ما يؤدّي هَيْمانه إليه: أنّ دعوة ابن مضاء إلى نبذ العامل هي دعوة إلى نبذ القواعد، فتأمل!!

هذا، على أننا نقول: إن ابن مضاء لم يُنصِف العاملَ النحويّ حين حرّم الأخذ به، وعدّه إثماً يُسأل مرتكبه أمام الله، ووصم مَنْ يقول به بالجنون؛ ولا أنصفه عباس حسن، حين قال عنه في (اللغة والنحو / ٢٠١): إنه يعوّق أداء المتكلّم ويُفسد عليه تفكيره ويشوّهه. فالنحو - والعاملُ ركنٌ من أركانه - مِنْ حيث هو إعمال الفكر في اللغة، فنّ شامخ سامق. لو ملكت مثله أمة من الأمم، لمألت الدنيا به افتخاراً وازدهاءً. ومع ذلك لم يُسئ شيءٌ كما أساء هو، حين نُظِر إليه على أنه هو قواعد اللغة.

وكم احتملنا من العناء في قسم (المناقشات) مِنْ كتابنا، لنغرس في ذهن

القارئ أننا حين ننقد مسألة من مسائل النحو، أو نظرحها أو ننكرها، لا ننقدها أو نظرحها أو ننكرها من حيث هي فكر ورأي، بل من حيث جعل النحو رُخاً أسطورياً، يقبض على عنق اللغة باعتباره هو قواعد اللغة!!

لقد ابتُلِعت صنارة أن (النحو هو القواعد نفسها)، فقاد ذلك إلى أن العامل هو من القواعد أيضاً. حتى إذا استحكمت هذه الصنارة من الخلق، واشتُكيَ إزمانُ آلامها ألفَ سنة، وجاء عصرنا هذا، وامتألت الأرض والسماء إنكاراً وتبرماً وسخطاً، أبلغنا المنكرين والمتبرمين والساخطين صنارة أخرى فقلنا: [يسرّوا النحو]، كأنّ النحو يُيسّر!!

لقد صنع أولئك الأئمة لأنفسهم وأبنائهم ما يوافقهم في زمانهم، ثم بعد ألف سنة أخذنا ما مضغوه فمضغناه، وها نحن أولاء نُمضِغُه اليومَ أبناءنا!! ففي أيّ وادٍ نهيم؟! وفي أيّ مرعى نُسيم أبناءنا؟!

* * *

ب- التعليل (العلّة النحوية):

التعليل في كتب الصناعة، هو تبين العلة المفسّرة للظواهر اللغوية في الكلام. كَتَبِيّين العلة في رفع الفاعل ونصب المفعول، أو منع بعض الأسماء من الصرف دون بعضها الآخر، أو العلة في نصب جمع المذكر السالم بالياء لا بالفتحة، أو العلة في عدم ثنية الحروف، أو العلة في حذف تنوين المضاف إلخ... ولقد يكون مفيداً أن نوجّه النظر إلى أنّ مسألة العلة، ليست من اللغة في شيء، وأنها جَوْلانٌ فكريٌّ في روابط اللغة، لا يقدّم في صنع القاعدة فيد أتملة ولا

يؤخر. ولولا أن يفتح الخليل ابن أحمد (ت / ١٧٠هـ) باب التعليل، لكان الأقرب إلى الاحتمال ألا يكون للتعليل وجود في كتب الصناعة؛ ولقد سئل عن العلل التي طلع بها على الناس، فلم يصّر على أنها القول الفصل، بل صرّح بأنه إنما يرى رأياً، ولغيره أن يرى سواه. (انظر الإيضاح للزجاجي / ٦٦)

وإذ قد كانت العلة رأياً يُرى، كما قال الخليل، فقد انفتح باب التعليل على مصراعيه؛ فلا تعجب إذاً أن ترى العلة النحوية - بعد وفاة الخليل بأكثر من أربعمئة سنة - قد تورّمت حتى بلغت أن يؤلّف العكبري فيها كتاباً تريد صفحاته على ألف (١).

ولقد يظنّ ظانٌّ أن نشوء العلة عن تفكير مجرّد، يهوّن من شأنها في علم النحو. ونقول كلاً، بل هي على أنها تفكير مجرّد، قد بلغت أن غدت أحد أسس الصرح النحويّ. وخذ ما شئت من كتب الصناعة، تجد الأحرف المفيدة للتعليل قد انبثت في كل صفحة منه نحو: [لـ وكي ولكي وكيلا ومن قبل كذا ولأنّ وإذ إلخ...].

ولقد أعلن العلماء شكواهم وتذمّروهم من العلة النحوية، جادّين أو هازلين، قديماً وحديثاً، وأنكروا ما يأتي به النحاة من الآراء في التعليل، أو سخرُوا منه. حتى لقد قال ابن فارس متهمكماً من سماجة ما يفتعل النحاة من الحجج والعلل (معجم الأدباء ٨٧/٤):

مَرَّتْ بِنَا هِيفَاءُ مَقْدُودَةٌ تُرْكِيَّةٌ تُنَمَّى لَتُرْكِيٍّ

١- توفي العكبري سنة ٦١٦هـ. وسَمّي كتابه: (اللباب في علل البناء والإعراب)، وقد حققه د. غازي طليمات

ود. عبد الإله نبهان.

ترنو بطرفٍ فاتنٍ فاترٍ كأنه حُجَّةٌ نحويٌّ

وقال ابن سنان الخفاجي في (سرّ الفصاحة / ٣٣): [فأما طريقة التعليل، فإنّ النظر إذا سلّط على ما يُعلّل النحويون به، لم يثبت معه إلّا الفذّ الفرد، بل ولا يثبت شيء البتّة؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادةٍ على ذلك].

ودونك آراء أستاذين من المحدثين:

يقول الدكتور شوقي ضيف: [والحقّ أنّ الإنسان لا يقرأ الصحف الأولى من شرح السيرافي على كتاب سيويه، حتى يشكّ في قيمة كلّ ما وضعه النحاة من علل وأقيسة في نحوهم].

ويستأنف حديثه فيقول: [وما من ريب في أنّ من يقرأ كتاباً مطوّلاً في النحو، كشرح السيرافي على كتاب سيويه، أو شرح أبي حيّان على التسهيل، يحسّ أنّ النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع، وعلل وأصول وأقيسة، ومسائل غير علمية]. (مقدمة الرّدّ على النحاة لابن مضاء / ٤١ و ٤٤)

ويقول الدكتور مازن المبارك، ناثراً آراءه في مواضع أربعة من كتابه (النحو العربي - العلة النحوية): [إذا كان البحث عن العلة شيئاً طبعياً أول الأمر في كل علم من العلوم ومن بينها النحو، فإنه مما لا شكّ فيه أنّ هذا البحث في النحو قد انتقل من مرحلته الطبيعية الأولى إلى مرحلة تعقيدية بعيدة عن الفطرة وعن الحسّ اللغوي]. (الصفحة / ١٠٣)

ويعلق على قول ابن فارس عن العلة النحوية: [كأنه حجّة نحويّ] فيقول:

[وما أحسب هذا القول يقوله ابن فارس إلّا نتيجة لمحاكاة كثير من النحويين وتعسفهم في إيجاد علل يرفضها الحسّ وتأباهها النفس. فالحقّ أنّ هذا التحشم والاستكراه قد وصل في بعض الحالات إلى اشتزاز في النفس وترفع في العقل عن قبوله]. (الصفحة / ١٢٥)

ويقول عن النحاة في خاتمة كتابه: [والذي يعود إلى كتبهم، يدرك مدى إفساد بعضهم للنحو، بما حشوه في ثناياه وبين بحوثه من علل وأقيسة وألغاز وتعريفات وتقرّيعات، يدرك أنّ (العلة) أخذت بأيدي النحاة إلى خضمّ فلسفة نظرية سمجة، تختفي وراء اللعلّ الثواني والثالث وراء أحكام اللعلّ... بل هي جرّتهم إلى خلق ألغاز وافراضات والأعيب ذهنية، كان لها أسوأ الآثار وأبشع العواقب في البحث النحوي]. (الصفحة / ١٦٣)

وبعد، فالتعليل أيضاً أساس ضخّم من أساس النحو، وترى بأّم عينك، أنه ليس من قواعد اللغة في شيء. وكلما أمعن المرء في قراءة ما كُتب عن النحو وأركانه، استيقن أنّ النحو من القاعدة كهذا الورق الذي تغطّي به الجدران في عصرنا: يُعدّ من البيت، وهو يغطّي حقيقته.

* * *

ج- التأويل:

اللغة سماعٌ عن العرب، وقد بذل الأئمة ما استطاعوا ليدوّنوا هذا المسموع: رحلوا إلى البوادي، ونزلوا على القبائل، ولقوا الأعراب حين يؤمّون الحواضر، فساءلوههم وأصغوا إلى ما يقولون وإلى ما يُجيبون، ودوّنوا كل ذلك. وحسبك مما ذكرنا أنّ الكسائي استنفد من الخبر في تدوين ما سمعه في رحلته إلى بواديهم خمس عشرة قنينة.

وأما النحو فقياس على هذا المسموع. وقد نظر النحاة فيه متفحّصين مستقرّين، ثمّ قاسوا عليه فقعدّوا القواعد؛ رأوا العرب تقول مثلاً: [سافرَ خالدٌ]، فقاسوا عليه: [جاءَ سعيدٌ ونجحَ زهيرٌ وغضبَ عليٌّ ...] وملايين من مثل ذلك. ورأوها تقول مثلاً: [إنّ تجلسُ تسترخ]، فقاسوا عليه: [إنّ تغتربُ تتجدّد ...] وملايين من مثله. وهكذا...

غير أنّ اللغة لما كانت في تطوّرها واختلاف لهجات قبائلها، أوسع من أن تُحيط بها قواعدهم، وأعصى من أن تخضع لما قعدوه، فلا يشذّ شاذّ ولا ينذر

نادر، كانوا إذا رأوا من كلام العرب ما يند عما قننوه، عدّوه شاذاً فاستراحوا!! أو أعملوا الفكر في تأويله فردّوه إلى ما قعدوا من قواعد، مهما يطل سعيهم في الوصول إلى ذلك، من ردّ حالة إلى حالة، وقياس وجه على وجه، وإدناء البعيد من القريب، وتشبيه هذا بذاك على بُعد ما بينهما؛ بالمنطق ما أمكن، وبدونه إن لم يُمكن، وبالشاهد اليتيم إن أمكن، وبالمصنوع المفتعل إن لم يمكن، وبالشاهد المعروف قائله إن أمكن، وبالمجهول قائله إن لم يمكن... لا يثنّيه عن غايتهم شيء، ولا يكفّهم عنها شيء.

ولقد كان الشعراء يرون للنحاة منطقاً في التأويل لا يكاد يُعجزه شيء، قادراً على إيجاد حلّ لكل عقدة، فإذا خالف الشاعر ما قعد النحاة، طالبهم بإيجاد تأويل يصحّ خطأه، وإلاّ كان الهجاء. ولمزيد بيان، نورد واقعة لا يكاد يجهلها مشغتل باللغة، وهي قول الفرزدق:

إليك أمير المؤمنين رمت بنا همومُ المنى، والهوجلُ المتعسفُ
وعضُّ زمانٍ يا ابن مروانٍ لم يدعُ من المالِ إلاّ مسحاً أو مجلفاً

(الهوجل: الطريق في البداء - المتعسف: الذي لا يُتدّى فيه - المسحت: المستهلك - المجلف: الذي ذهب خيرُه)

فأنكر عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي رفع [مجلف]، فسأل الشاعر: بِمَ رَفَعْتَ (أو مجلف)؟ فقال: بما يسوءك وينوءك!! علينا أن نقول، وعليكم أن تتأولوا!!].

قلت: ما رأيت، ولا قرأت قطّ في حياتي، أن حملة علم يُهانون - بالجملة لا بالفرق، كما يقول الباعة - إهانةً كهذه، أو يُزدرّون ازدراءً كهذا: (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا!!).

ولعمري إنّ مَنْ يلوم الفرزدق على هذه الإهانة لظالم!! فلقد رأى النحاة يقضون حياتهم محاولين أن يسوّغوا للشعراء ما لا يسوّغ، حتى ليجعلون من خروجهم عن طرائق أمتهم في التعبير حقاً مقصوراً عليهم، يحلّ لهم باعتباره ضرورة شعرية، ويحرّم على أبناء الأمة أجمعين: خطباء وحكماء وفقهاء وكتّاباً... ورأى البحث في اللغة قد غداً عندهم غرضاً يُتغى لذاته، ورأى استمتاعهم العقليّ بالوصول إلى الحقيقة اللغوية، أحبّ إليهم من هذه الحقيقة نفسها، ورآهم يُنفقون أعمارهم بتحريك بيادق اللغة، على رقعة شطرنجها!! منذ أن يَعْقِلُوا إلى أن يموتوا، ذاهبين آئين: بين جارّ ومجرور، وفاعل ومفعول، وعامل ومعمول، وحقيقيّ ومتوهم إلخ... رأى كل ذلك فأحلّ لنفسه أن يقول لهم: (علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا!!).

هذا، ومن شاء الاستزادة من نماذج التأويل عندهم، فقد أوردنا في [مناقشة اسم الفاعل] فقرةً عنوانها: [أواجبة شروط عمله السبعة؟] فيها إغراق في التأويل، يحطّ من حرّ كلام العرب، ويُخضع النصّ القرآني لما قعدوه، حتى لقد عدّ الأخفش انتصاب كلمة: [سكناً] من قوله تعالى: ﴿وجاعل الليل سكناً﴾ انتصاباً على الضرورة!! وذلك حيث يقول: [إنما نصّب اسمُ الفاعل، المفعول الثاني - أي: سكناً - ضرورة، حيث لم يمكن الإضافة إليه] (شرح الكافية ٤١٨/٣). وأتمنى لو يرجع محبّو الاطلاع، إلى النصّ الكامل لهذا الحديث، في موضعه من شرح الكافية.

وبعد، فقد آن أن نختم الكلام على هذه المسألة، فنقول: إنّ هذا ونحوه مما أولوا، تغصّ به كتب الصناعة، وهو أساس راسخ من أساس النحو، فهل يبلغ العناد بمن

يستمسك بأن النحو هو القواعد، أن يقول: نعم، التأويل مع ذلك من القواعد؟

* * *

د- التوهم:

النحو جَوْلَانٌ فكريّ في اللغة، يفرّع ما وجد منفذاً للتفريع، ويشعّب ما احتملت المسألة التشعيب، ويمنطق وقد يُفلسف. وبين هذا وذاك، يتّخذ لنفسه أصولاً، ويتّددع لأحكامه أيضاً أصولاً. ويسنّ السنن، ويضع المصطلحات... حتى إذا انتهى من كل هذا إلى الغاية، ولم يجد بعدُ سبيلاً إلى زيادة تُزاد، عمد إلى ما لا وجود له فتخيّله ووضع له الأحكام فرجّح ومنع وأجاز.

حتى لقد نشأ في علم النحو ما يسمى: [التوهم]. فرفعوا على التوهم ونصبوا عليه وجروا، بل كتبوا على التوهم أيضاً. وتعجّبي هنا كلمة قالها الميرد ثعلب، حين رآه يكتب: ﴿وَالضُّحَى﴾ بالياء فسأله: لِمَ كتبتها بالياء؟ فقال ثعلب: لضمة أوّله، لأن الضمة تشبه الواو، وما أوّله واو يكون آخره ياءً. فتوهموا أنّ أوّله واو. فقال الميرد: (أفلا يزول هذا التوهم إلى يوم القيامة؟!)

(معجم الأدباء ١٩/١١٨)

لكنّ الميرد الذي يُنكر التوهم حين يناظر ثعلباً، تراه لا ينكره في كتابه (الكامل). فقد روى زهير:

وليس مانعٌ ذي قربى وذي نسبٍ يوماً، ولا معدِمٌ من خابطٍ ورقاً

(حبط الورق: أراد به العطاء، وهو من حبط الراعي ورقّ الشجر حتى يسقط فتأكّله السائمة)

ثم قال: (قوله: ولا معدِمٌ بالخفض عطفه على توهم الباء في مانع) (الكامل ٣٤٢/١). يريد بذلك: أنّ زهيراً حين نظم البيت وأتى بخبر [ليس] منصوباً

على المنهاج، فقال: [ليس مانع ذي قربي]، قد كان يعلم أنّ الباء يجوز أن تزداد في
خير [ليس] فيقال مثلاً: [ليس الممدوح بمانع]. فلما عطف على الخير: [مانع]،
أتى بالمعطوف وهو: [معدم] مجروراً؛ متوهماً أنّ هذا الخير المنصوب بالفتحة،
مجروح بباء زائدة، وأنّ المعطوف عليه مجرور مثله، إذ المعطوف على المجرور مجرور.
ونحبّ أن ندهش القارئ، فنقول: إنّ رواية البيت في ديوان زهير هي: [ولا
معدماً]، وبها يطل السحر والساحر (انظر الديوان ٥٣)، فلا توهّم ولا تخيّل،
بل رياضة فكرية تُسرّ بها فئة، ويشقى بها قوم. واعلم أنّ ليست هذه المسألة
يتيمة في كتب الصناعة، بل نظائرها كثير، حتى ليستطيع من أراد، أن يؤلف منها
كتاباً قائماً برأسه.

* * *

هـ- الضرورة الشعرية:

قد يطول الكلام في الضرورة الشعرية وقد يقصر، ويختلف الأئمة في قبولها
وإنكارها ويتفقون، ويعدها فريق منهم قوّة نفس، ويعدها فريق آخر خطأً
مذموماً، ويراها بعضهم مقصورة على الشعر، ويراها آخرون تتعداه إلى النثر،
وهي عند بعضهم يُعمد إليها عمداً، وعند غيرهم يُضطرّ إليها اضطراراً إلخ...
ومن شاء أن يزيد في القول زاد. كيف لا، وقد ألفت فيها الكتب قديماً
وحديثاً؟ ووقف عندها، وبَحَثَ فيها أكابر العلماء، كالخليل وسيبويه وابن قتيبة
وابن جني وابن فارس والزمخشري وابن مالك...؟

ومهما يَدُر الأمر، فإنّ الضرورة الشعرية ليست في آخر المطاف، غير تجاوزِ

وتخطّ لسنن كلام العرب، وما كانت قطّ، ولا يمكن أن تكون، إلّا خروجاً من المعروف المجمع عليه، إلى المجهول الذي لا يعرفه أحدٌ. وحتى الشاعر الذي ارتجلها (مضطراً)، لم يكن له عهد بها قبل أن يأخذ حبلُ الوزن بخناقه. هذا بديهيّ لا يخضع للنقاش.

والضرورة الشعرية من حيث تخليصها عنق الشاعر من مشنقة الوزن، تدخل في حيّز النقد الأدبي؛ وما أدخلها حيّز اللغة إلّا كتبُ الصناعة، وما كنّا لندير حولها بحثاً، لولا أن جعلت منها كتب الصناعة فأساً تكسر بها أصلاب قواعد اللغة!! كلّ منصوب، فللشاعر المضطرّ أن يرفعه، والعكس صحيح. وكلّ ممنوع صرّفه، فللشاعر المضطرّ أن يصرفه، والعكس صحيح. وما لنا نسهب ونفصّل؟! فكلّ قاعدة، فللشاعر (المضطرّ) أن يخرقها!؟

الشاعر يجوز له ما لا يجوز للناثر. هكذا قالوا، ولو لزموا الحقّ لقالوا: يجوز للشاعر ما لا يجوز في اللغة!! إذ ليست الضرورة في آخر المطاف إلّا كسراً لقواعد اللغة، وقد كان الحرص على سلامتها وقياسيتها، وتثبيتها في عقول أبناء الأمة، يوجب على كتب الصناعة أن تقف عند كل ضرورة، فتبيّن ما فيها من جنوح وجموح، وتذمّ ارتكابها، وتزري بقصور شاعرها، وتعيب عجزه عن لزوم سنن كلام العرب. ولكنها لم تقم بواجبها - كما يقال اليوم - بل آيدت جنوحه، ففتحت باباً في كل بحث من بحوث النحو، أجازت فيه للشاعر أن يخالف قواعد اللغة المقرّرة، وألّزمت من ثمّ أبناء الأمة حفظ قواعد الناثرين، وقواعد أخرى محرّمة عليهم، محلّلة للشعراء المضطّرين!!

واقراً ما شئت من كتب الصناعة، تجد النحاة يقولون: يجوز هذا في

الضرورة، ولا يجوز في الاختيار (أي: في النثر). ويكفي للدلالة على تفشّي المسألة في كتبهم، أن ابتدعوا مصطلح [الاختيار] ليرمزوا به إلى النثر المؤسّس على قواعد اللغة، في مقابلة ضرورات الشعر، وخروجها عن سنن كلام العرب.

الأحوص شاعرٌ معتدٍ على حرّيات الناس، كذاب دجّال، لا ذمّة له. تقول له زوجه: اعدل بي إلى أختي (تريد زيارتها) ففعل، فذبحت لهما أختها وأكرمتها. ثم يرى زوجها واسمه [مطر]، فلا يُعجبه جماله!! فيقول غير متّقي ربّاً ولا عبداً:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلاّ يعلُ مفرّقك الحسامُ^(١)

وقد جعلتُ كتبُ الصناعة من قول الأحوص: [يا مطرٌ] قاعدة، فأجازت!! في الضرورة أن يُنوّن العَلَم المفرد. حتى لقد نظم ابن مالك هذه الضرورة شعراً، إذ قال: (واضمم أو انصب ما اضطراراً نوّنا).

قلت: إذا جُعِلَت الضرورة قاعدة، فأين إذاً حدود القاعدة؟!

ولا يظنّ ظانٌّ أنّ توقّفنا عند الضرورة الشعرية، هو من قبيل إعطاء الأمور أكثر من قدرها!! كلاّ، فبلاء الضرورة الشعرية، منبثٌّ في كلّ بحث من بحوث النحو، وكلّ مسألة من مسائله. ولولا خشية الإملال لعرضنا من نماذجها ما لا يُصدّق أن يكون، عدداً وأثراً ومضموناً. ولقد كنت أقرأ بالأمس بحثَ جزم الفعل المضارع في شرح الكافية للرضيّ الأسرّاباذي، فمررت بأربعة أحكام (للضرورة والاختيار) في اثني عشر سطراً من ذلك الكتاب الجليل.

١- انظر الأغاني ١٥/ ٢٩٣ و ٢٩٤، ومقدمة ديوانه. وعلى أنّ أخلاق الشاعر لا علاقة لها بشاعريته، فإنّ صورة هذا الشاعر الرقيق، ما خطرت بذهني مرة، إلاّ أخرجتني عن طوري.

ولقد يكون مفيداً أن نتوقف عند بابٍ من أبواب [الضرورات الشعرية]، ليرى الناظر ما في بدعة الضرورة من مبكيات مضحكات!! وما فيها من العبث باللغة وبكرامة أهلها أيضاً!! وليكن ذلك هو (الحذف). وإنما اخترناه لسهولة تبيينه لمن ليس له صلة بهذا الفن.

من المعلوم أنّ العربيّ قد يُرَخِّمُ إذا نادى، فيقول في نداء [مالك] مثلاً: [يا مال]، وفي نداء [فاطمة]: [يا فاطم]... فترخيم المنادى إذاً من سنن لغة العرب. فانظر الآن إلى ما فعلت [الضرورة الشعرية] بهذه السُّنة. قال امرؤ القيس:

لِنِعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ ابْنِ مَالٍ، لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ

(الخصر: البرد الشديد) في البيت مدحٌ لطريف ابن مالك، وليس فيه نداء. فترخيم [مالك] إذاً غير وارد، إذ لا نداء ولا منادى. لكن الوزن هُزِمَ الشاعر، فجنح إلى حذف آخر العلم.

ولقد كان يكفي من المسألة أن يقول ناقد: لقد اضطرَّ الوزنُ الشاعرَ، فحذف الحرف الأخير من اسمٍ ممدوحه، مخالفاً بذلك عن سنن كلام العرب. وفكّها الله!! ولكن هيهات!! فإنّ ذلك يقال في غير كتب الصناعة. وأما فيها فيؤبّد: ينقله كتاب عن كتاب حتى عام ١٩٩٩، ويستظهره طالبٌ علمٍ بعد طالب، ألفاً ومئتي عام. ويحيى ابن مالك، فيجعل من ذلك قاعدة يُكلّف صبيانُ الكتاتيب حفظها عن ظهر قلب، قال: (ولا اضطرارٍ رَحِمُوا دُونَ نِدَاءٍ)؛ ولكي يكون وقع هذا الزلزال اللغوي أدنى إلى القبول، قيل: إنّ هذا الحذف مشترطٌ فيه أن يكون الاسم المرخم صالحاً للنداء. ولذا أتم ابن مالك بيته، فألحق العجزَ

بالصدر فقال:

ولا ضطرارٍ رَحِّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلُحُ نَحْو: أَحْمَدَا
وكما يقال في الاستخفاف بالأشياء: [حَبْرٌ عَلَى وَرَقٍ]، فكذلك يقال هاهنا؛
فالشعراء حذفوا آخر الاسم، صَلَحَ للنداء أو لم يَصْلُح. وعلى ذلك قولُ خفاف
ابن ندبة: (كَنَواحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ). أراد: [كنواحي]، فحذف الياء للضرورة
الشعرية!! وقولُ رُوبة: (قَواطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الحَمَى). أراد: [ورق الحمام]،
فحذف الميم للضرورة الشعرية!! وقولُ الراجز:

نَادَوْهُمْ أَنْ أَلْجَمُوا أَلَا تَا قَالُوا جَمِيعاً كُلُّهُمْ أَلَا فَا

قالت كتب الصناعة: أراد في صدر البيت: [ألا تركبون؟]، فحذف الراء
والكاف والباء والواو والنون، للضرورة الشعرية!! وأراد في العَجُز: [ألا
فاركبوا]، فحذف الألف والراء والكاف والباء والواو، للضرورة الشعرية!! وما
تدري، لعلَّ شاعراً اضطرَّ إلى حذف بيت من قصيدته للضرورة الشعرية، فحذفه
ونحن لا نعلم!!

وليس هذا فحسب، بل غَالُوا حتَّى عَدُّوا فَوَاتِحَ السُّورِ نَحْو: يس، الم،
كهيعص، مِنْ هذا الحذف. فتأمل!! (انظر: شرح ابن عقيل ١/١٥٩). فأين قول
ابن مالك - وقد اشترط ألا يُرَحِّمَ إلَّا ما يَصْلُحُ للنداء - مما فعله الشعراء مِنْ
الحذف بغير قيد ولا شرط؟ وأين قوله ذاك، مِنْ حذفهم الكلمة كُلِّها ما عدا حرفاً
واحداً منها؟ بل أين قوله ذاك، مِنْ انتقاهم بالضرورة من الشعر إلى كلام الله!!
لقد كان ابن فارس، بَحَثَ في ما سَمَّوه (الضرورات الشعرية)، فعدها أخطاءً،

واختار لذلك عنواناً هو: [ذم الخطأ في الشعر]. وما نظنّ اعتداده الضرورات الشعرية أخطاءً، معبراً عن حاقّ المسألة. وذلك أنّ الشعراء حين يصرفون ما لا ينصرف، أو يمنعون المصروف من الصرف، أو ينصبون ما حقّه الرفع، أو يرفعون ما حقّه النصب، أو يحذفون ما حقّه الإثبات، إلخ... لا يقعون في ذلك عن خطأ، وإنما يفعلونه عن وعي وإدراك. ولكن ضاقت عليهم سبل التعبير، فخرجوا من لغة أمتهم إلى لغة معتبّطة لا ضابط لها. ولو أغنتهم معاجم ألفاظهم المختزنة في صدورهم، لما تعلّقوا بجال الهواء، كما يقول الدمشقيون في تشبيههم من يحتجّ بغير الحجّة، أو يستمسك بالقشّة ليطفئ.

وإنني لأزعم عن يقين لا يعتره شك، أنّ من معسّرات النحو، أن استظلتّ كتبُ الصناعة بلواء (الضرورة الشعرية)، فكان من استظلالها به، أن غدت مخالفة قواعد اللغة، قواعد للغة!! وإنّ هذا الذي نقوله لحقيقة، دليلها بين يديها، لكنّ محّت تضاريسها، لطول الألفة والاعتياد، حتى ليُمِرُّ بها المارّ فلا يراها، فإن رآها فرؤية المهوّم بين الصحو والنوم!!

وبعد، فليقل الشعراء ما شاؤوا، فهذا شأنهم. وأما نحن - الذين نريد أن يتكلم أبناءنا لغة قومهم، لا لغة فرد منها اضطرّ أو عجز - فننظر في ما قالوه ونحكم عليه: فما وافق لغة قومنا أخذنا به، وما خالفها أمطنا أوضارَه، وأوصينا بحفظه في المتحف اللغويّ، ليرجع إليه هناك بجأته أو متخصص أو متفقه. وأما أن نجعل من قصر باع أولئك الشعراء، قواعد لغوية يُحتكم إليها، فهذا سجود لغير الله، يرضى به عبدة الأصنام!!

* * *

٧- ليس كلُّ عالمٍ معلِّماً:

فكم من عالمٍ عالمٍ يعجز أن يُنقل إلى عقل طالب العلم، أقلَّ مسائل العلم شأنًا، ومعلِّمٍ علِّمُهُ متواضع متواضع، يسحر الطالب بحُسن تأتيه، فإذا المعرفة والبسمة وبهجة التلقِّي مزيجٌ، يترشّفه الطالب، كما يترشّف عذْبُ الماء.

فإذا عجزَ المعلِّم عن إيصال العلم إلى عقل الطالب، وقعت الواقعة. فأما المعلِّم فيظنّ بالطالب الغباء. وأما الطالب فإما أن يُصدّق رأي أستاذه فيه، وإما أن يكون قويّ النفس، فيؤمن أنّ ما يلقيه عليه أستاذه، شيء لا يُفهم أصلاً. ولا بدّ من الإحباط في الأولى، وكُرّه المادّة ومعلِّمها في الثانية.

بين المعلم وعقل الطالب، ما بين الطائر والصيد: فغافل بريء يلهو، وجادّ صارم يتحجّن، وبين الإخفاق والنجاح نائمة، لو كانت لطار الطائر، وأحرق الصيد الأرم. ويعرف (الصيداؤون!!) أنّ رجوع الطائر بعد فراره إلى موضعه من الغصن، وإصابة الصائد له، يدخل في حيز المعجزات. ولذلك يُوصّون بـ (تخضير) سهامهم!! حُسنُ التأتّي الذي ذكرناه في مطلع هذا الحديث، والذي لا بدّ من أن يتّصف المعلِّم به، لا ترى له أثراً في كتب الصناعة. وبتعبير أوضح: لم يكن علماء النحو معلِّمين!! ولعلّ سبب ذلك أنّ النحو علمٌ فكريٌّ مجرد، لا يتّصل بكلام العرب إلّا قائساً أو مستشهداً أو محتجّاً؛ وليست القواعد كذلك، بل هي علمٌ تطبيقيٌّ، وإن كان له اتّصالٌ بالتجريد رفيق.

في كتب الصناعة لغة جافّة في أسلوب أعجف، تمازجه غوامض من مصطلحاتٍ عفا عليها الزمان، وتنقلّ من مسألة إلى أخرى لأهون الأسباب. واجتزاءً بالكلمة المستشهد بها من الآية أو الحديث أو البيت، كأنهم يُقدِّرون أنّ

القارئ مستظهر القرآن كله، حافظ الحديث كله، راوٍ شعر العرب كله. وأكثر من هذا - وهذا وحده كثير - مزجهم كلامهم هم، بالكلمة المستشهد بها، بدون فاصل يميز هذا من ذاك. ولا نقول هذا لنعيب، فالكتابة كانت هكذا في زمانهم. ولكن نقوله على أنه واقع وحقيقة.

وأما البلاء الحق، ففي حشدهم ما يستخلصونه أو يُحصلونه أو يقرّرونه، وإلقائه متلاحقاً، غير ناظرين إلى قدرة المخلوق الإنساني على الاستيعاب. حتى لقد يجمعون أحياناً عشرة أحكام في بضعة سطور!!

وقد يستعظم القارئ ما قلنا هنا، وربما أنكره فريق من المتمرسين بقراءة كتب النحو. وكى لا نجعل لأحد سبيلاً علينا، نورد نموذجاً من ذلك، اخترناه من أيسر شروح ألفية ابن مالك، وهو (شرح ابن عقيل)، وفيه يبيّن!! مواضع دخول الواو على الجملة الحالية، فيقول: [الجملة الواقعة حالاً إن صُدّرت بمضارع مثبت لم يجوز تقتز بالواو، بل لا تربط إلا بالضمير، نحو: (جاء زيدٌ يضحك، وجاء عمروٌ تقاد الجناث بين يديه) ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول: (جاء زيدٌ ويضحك) فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد الواو؛ ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ؛ وذلك نحو قولهم: (قمت وأصلك عينة)]. (شرح ابن عقيل ٦٥٦/١)

ثم يستأنف التبيان!! فيقول: [الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعل إما مضارع، أو ماض، وكلّ واحدة من الاسمية والفعلية: إما مثبتة، أو منفية، وقد تقدّم أنه إذا صُدّرت الجملة بمضارع مثبت لا تصحبها الواو، بل لا تربط إلا بالضمير فقط، وذكر في هذا البيت (يعني بيت ابن مالك) أنّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُربط بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما؛ فيدخل في ذلك الجملة الاسمية: مثبتة، أو منفية، والمضارع المنفي، والماضي: المثبت، والمنفي. فتقول: (جاء زيدٌ وعمرو قائم، وجاء زيدٌ يده على رأسه، وجاء زيدٌ ويده على رأسه) وكذلك المنفي، وتقول: (جاء زيدٌ لم يضحك أو لم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيدٌ وقد قام عمرو، وجاء زيدٌ قد قام أبوه، وجاء زيدٌ وقد قام أبوه) وكذلك المنفي، نحو: (جاء زيدٌ وما قام عمرو، وجاء زيدٌ ما قام أبوه، أو وما قام أبوه)]. (شرح ابن عقيل ٦٥٧/١-٦٥٨-٦٥٩)

وقد يقول قائل: والنحاة المحدثون ماذا قالوا وماذا فعلوا؟؟

فنجيب عن هذا السؤال الوجه بما بيّنه نحويّ محدّث هو محيي الدين عبد الحميد رحمه الله، من جواز دخول لام الابتداء على خبر [إنّ] فقال: [الثالث: (يعني: الشرط الثالث من شروط ذلك) أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماضٍ متصرّف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء، أولها: المفرد نحو: (إنّ زيداً لقاتم)، وثانيها: الجملة الاسمية نحو: (إنّ أخاك لوجهه حسن)، والثالث: الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو: (إنّ زيداً ليقوم)، والرابع: الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ جامد نحو: (إنّ زيداً لعسى أن يزورنا)، والخامس: الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ متصرّف مقترن بقد، نحو: (إنّ زيداً لقد قام). ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزأها نحو: (إنّ زيداً لوجهه حسن)، وعلى الثاني منهما نحو: (إنّ زيداً وجهه حسن)، ودخولها على أول الجزأين أولى]. (حاشية شرح ابن عقيل ١/٣٦٢، ٣٦٣) هذه الطرائق من العرض، ليست طرائق معلّمين، بل هي طرائق مَنْ يكتب لأنداده من النحاة، أو يكتب لنفسه موجزاتٍ في دفتر مذكراته. ولا تظنّ أن هذه النماذج نماذج فذّة، بل هي الأصل، والفدّ سواها.

ولقد رأيت المراديّ عرض لجواز مجيء المشتقّ مبتدأً وله فاعل يسدّ مسدّ الخبر، مع أنه مجرد من النفي والاستفهام، فحشد أربعة أحكام في عشرين كلمة إذ قال: [وهو قليل. ونقل المصنف عن سيبويه جوازه على قبح، وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسناً. ونقل غيره أنّ مذهب البصريين غير الأخفش المنع]. (توضيح المقاصد ١/٢٧١)

ولما كان أهل العلم بالنحو قد عرفوا أنّ هذا مدعاة استغلاق، عمدوا إلى شرح تلك الكتب، فصرت ترى كتاب سيبويه مثلاً، وشرح كتاب سيبويه. وكتاب الجمل، وشرح كتاب الجمل. وكتاب التسهيل، وشرح كتاب التسهيل إلخ... ولما عجزت الشروح أن تبين ما في المتون، عمد فريق منهم إلى كتابة حواشٍ على الشروح، حتى إذا تكشف لهم أنّ الحواشي على شروح المتون، لم تجلّ ظلاماً ولا أنارت عتمة، عمد فريق رابع إلى وضع الحواشي على الحواشي،

وسَمَّوْا ذلك (تقريراً). فمتنٌ فشرحٌ فحاشية فتقرير؛ أي: عُبْشَةٌ فَعَتَمَةٌ فظلامٌ فجنْدِس!! ولأمرٍ ما تناقل المتفكِّهون مقولة: [مَنْ قَرَأَ الحواشي، ما حَوَى شَيْءٌ]. ولقد يتخيَّل متخيِّلٌ مبالغةً في ما ذكرنا، فنقول له: إِنَّا ندعوك إِذَا إلى قراءة شيء تختاره أنت من حاشية الصبان، أو حاشية الخضرى، أو حاشية ياسين. وأما أسباب هذه المصاعب، فيجد المرء في كتب الأئمة نصّاً هنا ونصّاً هناك، يدلّ عليها:

• قال ابن يعيش: [قال الخليل ابن أحمد رحمه الله: من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوي فيه القوي والضعيف لفعلنا، ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا]. (شرح المفصل ١/١)

• وفي الفهرست لابن النديم: [أَنَّ جماعةً من أصحاب الكسائي صاروا إليه (أي: صاروا إلى الفراء) وسألوه أن يملّي عليهم أبيات النحو، ففعل؛ فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض: إن دام هذا على هذا علّم النحو الصبيان. والوجه أن يُقَعَد عنه، فقعدوا فغضب وقال: سألوني القعود فلما قعدت تأخروا]. (الفهرست/٧٣)

• وفي الحيوان للجاحظ: [وقلت لأبي الحسن الأخفش: أنت أعلم الناس بالنحو، فلم لا تجعلُ كتبَكَ مفهومةً كلّها، وما بألنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها، وما بالك تقدّم بعض العويص وتؤخّر بعض المفهوم؟! قال: أنا رجلٌ لم أضع كتبِي هذه لله، وليست هي من كتب الدين، ولو وضعتها هذا الوضع الذي تدعوني إليه، قلّت حاجتهم إليّ فيها، وإنما كانت غاييتي المنة، فأنا أضع بعضها هذا الوضع المفهوم، لتدعوهم خلاوة ما فهموا إلى التماس فهم ما لم يفهموا، وإنما كسبتُ في هذا التدبير، إذ كنتُ إلى التكبس ذهبتُ]. (الحيوان ٩١/١-٩٢)

قلت: هاهنا نصٌّ نفيس، يكاد لا يعدله نصٌّ آخر، يبيّن أنّ النحو غير القواعد. إذ ليس من المعقول، ولا من المتخيّل المتوهّم، أن يكون الجاحظ لا يفهم - كما قال - أكثر قواعد العربية. وإنما الذي يفهم بعضه ولا يفهم أكثره، هو تلك الأمور المستحدثة التي أجال النحاة فيها عقولهم وتفكيرهم من قياس وتأويلٍ

ورأي وإعمال عامل إلخ... فضلاً على لغتهم الخاصة ومصطلحاتهم، وأساليبهم في التعبير.

• ولقد كنّا ذكرنا في مطلع هذه المقدمة، أن ياقوتاً قال في ترجمة الرّماني: [وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق حتى قال أبو عليّ الفارسيّ: إن كان النحو ما يقوله الرّمانيّ فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. وكان يقال: النحويّون في زماننا ثلاثة: واحد لا يفهم كلامه وهو الرّمانيّ، وواحد يفهم بعض كلامه وهو أبو عليّ الفارسيّ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ وهو السيرافيّ]. (معجم الأدباء ١٤/٧٥)

فهل يعني أبو عليّ بقوله هذا: أن ليس معه أو مع الرّماني - على حسب الحال - من القواعد شيء؟! إنّ هذا غير معقول. ولكنّ ما الحيلة في مَنْ لا يريدون أن يفرّقوا بين النحو والقواعد؟ فيُصِرُّون على الاستمساك بمقولة لا يُقول بها أئمة النحاة أنفسهم؟

قال الجاحظ: [ولمّا قال الخليل ابن أحمد: (لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يُحتاج إليه، حتى يتعلّم ما لا يُحتاج إليه)، قال أبو شير: (إذا كان لا يتوصّل إلى ما يُحتاج إليه إلّا بما لا يُحتاج إليه، فقد صار ما لا يُحتاج إليه يُحتاج إليه)]. (الحيوان ١/٣٧-٣٨)

قلت: إذا كان النحو عند الخليل هو القواعد - كما يقول اليوم المتمسّكون بهذه المسلّمة غير الصحيحة!! - فمن مقتضى ذلك أن القواعد صنفان: صنف يُحتاج إليه، وصنف لا يُحتاج إليه، فإذا أراد طالب العلم أن يتوصّل إلى القواعد التي يُحتاج إليها، كان لا بدّ له من العلم بالقواعد التي لا يُحتاج إليها. وما سمعنا ولا قرأنا أنّ في اللغة قواعد لا يُحتاج إليها، فما هي هذه القواعد؟ ليس في تراثنا النحويّ - في حدود علمنا - قواعد لا يُحتاج إليها؟!

لقد أراد الخليل أنّ علم النحو - لا القواعد - من علّة وعامل ورأي وقياس

وحذف وتقدير وتأويل إلخ...، وما يحيط بذلك من أحكام، ويتّصل به من أقوال، قد كثر فيه التفريع والتشعيب، وطغى فيه الخلاف والنزاع، واختلط ما لا فائدة فيه، بما لا غنى عنه. فَمَنْ طَلَبَ عِلْمَ النحو، مرّ - بالضرورة - على ذلك كلّ. سواء منه ما احتيج إليه وما لم يُحتج.

ولعمري، إنّ هذا النصّ الخليليّ وحده، كافٍ في البرهنة على أنّ النحو شيء والقواعد شيء آخر. فليت مَنْ يعارضنا يُنعم النظر فيه.

* * *

٨- الاحترام والإجلال لا يمنعان من النقد:

أئمة النحو محترمون عندنا مبجلون. ويا طالما قلنا عوداً وبدءاً، لِمَنْ لنا بهم صلة علمية: إنهم بالحقّ عباقرة. وإنّ ما استطاعوه تتقطّع دونه الرّقاب. وإنما حظّنا، وحظّ مَنْ سيأتي بعدنا، أن نقرأ فنهم ما أنشؤوه ابتداءً من عند أنفسهم، أو نعلّق على شيء منه، أو نوضحه. فثقافتهم اللغوية، واستظهارهم القرآن والحديث والشعر والخطب والأمثال منذ يكونون أطفالاً، وانقطاعهم إلى اللغة، وتفرّغهم لها، وإنفاقهم أعمارهم فيها، كلّ ذلك أشياء لا يسمح بها اليوم التلفّاز، وأشرطة الأغاني، وكثافة المستحدثات، والاستمتاع بما صنّعه الحاسوب من جدّ وهزل وبينَ بين إلخ...

ومع هذا، فإنّ الاحترام والإجلال والإكبار، كلّ أولئك، لا يجوز أن يمنع من إقرار حقيقة وإعلانها.

وذلك أنّ كتب الصناعة، تغصّ بشواهد قد حُرّفت لإثبات قاعدة باطلة لا

مستند لها. ولولا الوقار والتوقير، لسمّينا الأشياء بأسمائها. وإذا اجتزأنا بأمثلة من ذلك ثلاثة، فما عن ندرة الأمثلة كان اجتزأنا بها. ولكن رأينا ذكر البعض يغني عن ذكر الكلّ، فاستغنيا.

• زعموا أنّ [لعلّ] تكون حرف جرّ، واستشهدوا لهذا الزعم، بيت لكعب ابن سعد، في رثاء أخيه أبي المغوار، فروّوه كما يلي:

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً لعلّ أبي المغوار منك قريبُ
وقد تبين لنا أنّ زعمهم هذا باطل، وأنّ الرواية الصحيحة: [لعلّ أبا المغوار ...].

قال أبو زيد: [والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها: (لعلّ أبا المغوار منك قريب). يعني أحاه، ومن روى: (لعلّ لأبي المغوار منك قريب) (١)، فلعلّ رفع بالابتداء، ولأبي المغوار الخير...]. (النوادر في اللغة / ٢١٩)

• وزعموا أنّ مميّز [كم الخبرية] مضاف إليه، وأنه إذا فصل بينهما، نُصب المميّز حملاً على [كم الاستفهامية]. واستشهدوا لما زعموه، بيت للشاعر القطاميّ - عُمَيْر ابن شَيْيم - هو:

كم نالني منهمُ فضلاً على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ
وفيه: أنّ مميّز [كم الخبرية] هو: [فضلاً]، وهو منصوب، وكان الأصل أن يكون مجروراً. لكنّ جملة [نالني] فصلت بين [كم الخبرية] ومميّزها، فحُمِلتُ الخبرية على الاستفهامية فكان النصب. (خزانة الأدب ٤٧٧/٦) هكذا قالوا!!

وقد تبين لنا أنّ زعمهم هذا باطل أيضاً. وذلك أننا رجعنا إلى ديوان الشاعر، وقد حُقق مرتين: حققه في الأولى J-Barth عام ١٩٠٢ وطُبع في ليدن، وحققه في الثانية د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب عام ١٩٦٠ - دار الثقافة

١ - (لعلّ) كلمة تستعملها العرب عند العثرة والسقطة. يقولون (لعلّ لك)، أي: أنهضك الله.

في بيروت. فإذا رواية البيت في المرتين بالضم:

كم نالني منهم [فضل] على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل
ويتحصّل من ذلك: أنّ [فضل] فاعل لفعل [نال]، وأنّ البيت ليس فيه مميّز!!
لا مجرور ولا منصوب!! إذ مميّزه محذوف، والتقدير: [كم مرّة نالني منهم فضل].
ثمّ ليس فيه - أصلاً - فصلٌ بين [كم] ومميّزها!! ولا فيه حملٌ لخبرية على اسمية!!
بل فيه ضحكٌ على عقول طلاب العلم المساكين!!

ومن زلزلته هذه الحقيقة، فليرجع إلى ديوان الشاعر ليهدئ من روعه،
وسيرى ذلك في البيت رقم /٣٩/ من الصفحة رقم /٦/، طبعة ليدن عام
١٩٠٢، ويراه في الصفحة /٣٠/ من طبعة دار الثقافة في بيروت.

• وزعموا أنّ المبتدأ بعد [إنّ] قد يأتي مرفوعاً، فيكون اسمها ضمير شأن
محذوفاً. فيصحّ على هذا أن يقال: [إنّ خالدٌ مجتهدٌ = إنّ الشأن خالدٌ مجتهدٌ]،
وشاهدهم على ذلك حديث: [إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوِّرون].
فاسم [إنّ] - على حسب روايتهم - ضمير شأن محذوف، و[المصوِّرون] مبتدأ
مؤخّر، وشبه الجملة [من أشدّ] خبر مقدّم. هكذا زعموا.

وقد وقف محققاً (مغني اللبيب - لابن هشام)، عند هذا الزعم، فبيّن بطلانه،
قالاً: [الحديث في الصحاح دون كلمة (من)، وفي مسند أحمد ٤٢٦/١: (إنّ من
أشدّ الناس... المصوِّرين) فلا أصل إذاً لرواية النحاة]. (مغني اللبيب ٣٦/)

* * *

٩- النحو لا يُعَلِّم اللغة:

وإنما نقول: النحو لا يُعَلِّم اللغة، لما رسخ في الأذهان، مِنْ أَنَّ سبيل المرء صغيراً أو كبيراً، إلى إحسان اللغة هو تعلُّم النحو. وتلك مقولةٌ مخدوعٌ من يؤمن بها، ملبوسٌ على من يعتقدوها؛ ولعمري لو صحَّت، لكان سييويه أبلغ من كل بليغ!! ولكان من الغفلة أن يُوصَفَ زهيرٌ وطرفةٌ وامرؤ القيس، أو أكثم وعليّ وزباد بأنهم يُحسِنون اللغة!! فأين هؤلاء مِنْ معرفة البناء والإعراب، ومحيي الفاعل جملة، ومنع (شعراء وخطباء وبلغاء) من الصرف!! ولو صدقتُ تلك المقولة، لكان المستشرقون المتخصصون بالنحو العربي، أئمةً فصاحةٍ وبيان.

النحو جَوْلَانٌ فكري في اللغة، مَنْ قرأه عرف كيف فكَّر أولئك الأئمة في اللغة، وعرف مِنْ خلال متاهات كثيرة، ولولبة كثيرة، وصداع كثير، أَنَّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمضاف إليه مجرور إلخ... هذا ما يتعلَّمه قارئُ كتب النحو، ولنقل: هذا ما يكسبه. وأما أن يكسب اللغة من خلال اكتسابه النحو، فهيهاات!!

من كان يريد أن يُحسِن اللغة، فسيبلِّه استظهار روائعها، لا قراءة النحو واستظهار مسائله!! كلُّ كتب النحو، كلُّها كلُّها، من كتاب سييويه فنازلاً، لا تَعْدِلُ في موازين إحسان اللغة مثقال ذرة مِنْ:

- وهي تجري بهم في موج كالجبال، ونادى نوحُ ابنه، وكان في مَعْرَل.

(ليت شكسبير تعلَّم من هذا كيف تُنصب المسارح في الهواء الطلق، وكيف تُختار التوجيهات المسرحية!! وكيف تُصنَّع أصوات الأمواج العاتية، وكيف يُرشد البطلُ إلى أن ينادي ابنه رافعاً صوته مِنْ خلالها، حتى تدَرَّ

عروقه، ليُوصِل إليه صوته).

— يا بُنَيَّ اركب معنا ولا تكن مع الكافرين.

(أعان الله قلب نوح!! فلاني أراه رأيي عين يذوب حناناً وإشفافاً!!)

— قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء!!

(يعصمك؟! أرعن مغرور، لا تعرف ما أنت ولا فيم أنت!! قد أعمتكَ فتوتك عن نفسك وعما حولك)

— قال لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رجم!!

(أيها البائس المتشبت بجبال لعل وعسى!! إنك لا تهدي من أحببت)

— وحال بينهما الموج فكان من المغرقين.

(كذلك أخذ ركب، كن فيكون).

وَمَنْ شَغَبَ فَقَالَ: هذا أثرٌ من نوازع دينية، لا تُريك ما في النص، بل تُريك ما في نفسك، قلنا له: إذا نعيد ما قلناه مطبقاً على كلام البشر فنقول: كلُّ كتب النحو، كلّها كلّها، من كتاب سيبويه فنازلاً، لا تَعْدِل في موازين إحسان اللغة، مثقال ذرةٍ من قول عليٍّ يوصي ابنه الحسن:

[رويداً يُسفر الظلام، كأن قد وردت الأظعان؛ يوشك من أسرع أن يلحق. واعلم يا بني، أن من كانت مطيئته الليل والنهار، فإنه يُسار به وإن كان واقفاً، ويقطع المسافة وإن كان مقيماً وادعاً].

إنَّ إحسان اللغة، إنما يكون في مصاحبة القرآن والحديث، ونهج البلاغة، وديوان زهير، وجريير والفرزدق والأخطل، وبشار وأبي العتاهية، وأبي تمام والبحرّي والمتنبي، وفي ملازمة الجاحظ، وأسألك بالله أن تستمسك بكتب الجاحظ، فإنها ينبوع لغةٍ وأدب لا ينضب، وفي ملازمة الأغاني فإنه مدرسة لطوعية المفردات، في مواضعها من جزل التراكيب. فاستظهر الروائع من كل

ذلك، واحفظها عن ظهر قلب كما تحفظ اسمك. وأما النحو فيعلمك النحو، وشيئاً من القواعد دونه السير على الشوك حافياً. فاعرف سبيلك تصل إلى غايتك!! فإذا وصلت، علمت آنذاك في أيّ بيداء كنت تسير، وفي أيّ روضة ترتع الآن.

ولقد عاجل ابن خلدون مسألة اكتساب ملكة اللغة فقال: [اعلم أنّ ملكة اللسان المضريّ لهذا العهد قد ذهبت وفسدت... إلّا أنّ اللغات لمّا كانت ملكات... كان تعلّمها ممكناً شأن سائر الملكات. ووجهُ التعليم لمن يتبغي هذه الملكة ويروم تحصيلها، أن يأخذ نفسه بحفظ كلامهم القديم الجاري على أساليبهم من القرآن والحديث، وكلام السلف، ومخاطبات فحول العرب في أسجاعهم وأشعارهم، وكلمات المولّدين أيضاً في سائر فنونهم، حتى يتنزّل لكثرة حفظه لكلامهم من المنظوم والمنثور منزلة من نشأ بينهم ولقّن العبارة عن المقاصد منهم؛ ثم يتصرف بعد ذلك في التعبير عمّا في ضميره على حسب عباراتهم، وتأليف كلماتهم، وما وعاه وحفظه من أساليبهم وترتيب ألفاظهم؛ فتحصل له هذه الملكة بهذا الحفظ والاستعمال، ويزداد بكثرتها رسوخاً وقوة]. (مقدمة ابن خلدون / ١٠٨٠ - ١٠٨١)

ثم ينتقل إلى تبيان أنّ الملكة غير النحو وأنها مستغنية عنه فيقول: [فإنّ العلم بقوانين الإعراب إنما هو علمٌ بكيفية العمل وليس هو العمل نفسه. وكذلك نجد كثيراً من جهابذة النحاة، والمهرة في صناعة العربية المحيطين علماً بتلك القوانين، إذا سئل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودته، أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها الصواب وأكثر من اللحن، ولم يُجد تأليف الكلام لذلك، والعبارة عن المقصود فيه على أساليب اللسان العربي. وكذلك نجد كثيراً ممن يُحسّن هذه الملكة، ويُجيد الفنين من المنظوم والمنثور، وهو لا يُحسّن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع من المجرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية. فمِن هنا يُعلم أنّ تلك الملكة هي غيرُ صناعة العربية، وأنها مستغنية عنها بالجملة]. (المصدر نفسه / ١٠٨٢ - ١٠٨٣)

النحو لا يُعلّم إلّا النحوَ وشيئاً من القواعد، وأما إحسان اللغة، فسبيله ملازمة فصيح الكلام واستظهاره ومعاودته.

* * *

وبعدُ - وقد تمّ الكتاب - فإنّ السكوت عن ذكر (أبطال قصّته)، نقصٌ لحقيقتها!

أما بطلها الأوّل: فأحد معلّمي هذه الأمة ووجهائها، الأستاذ حافظ الجمالي. فله فضلٌ مطالبتي بالنهوض لهذا العمل؛ ولقد حشدتُ أعذارِي فحشد إصراره، فغلّبت. فلولا ما كان هذا الكتاب!!

وأما بطلها الثاني: فالدكتور الفيزيائي مكّي الحسني الجزائري، أحدُ عشّاق العربية، الصابرين على تحصيلها والمصبرين على إحسانها!! وإنّا لنُمضي ساعة رياضتنا في المشي كلّ عشية، فيكون جلّ حديثنا في أثنائها عن [الكفاف]؛ وهكذا رافق هذا الكتاب منذ خطّ حرفه الأوّل، حتى دُفِعَ إلى المطبعة. وإنّ ما كنتُ أحسّه من حرصه على إنجازهِ، ليُذكّرني سلوكَ بعض الطير إذ تُعنى بفراخ غيرها. ولو لم يكن من عنايته بهذا الكتاب إلا وضع جداوله، وتبرّته - إن شاء الله - من الأخطاء المطبعية، وإيقاد نار الحماسة في صدر مؤلفه، كلّما خبت أو كادت، لكان شكري له دون فضله!!

وأما ثالث أبطالها: فالأستاذ مروان البوّاب:

وما أدري - والله - كيف أشكره!! فقد أحسن إلى هذا الكتاب من كلّ وجه: زوّدني بما احتجت إليه من الإحصاء في عملي، قبل أن يُصدر هو وزملاؤه معجمهم الحاسوبي (إحصاء الأفعال العربية). وكان صنع دليلاً لجموع التكسير، فأفدت من تصميمه وتخطيطه. وكان من إحسانه أن صنع فهرس الكتاب، وأخرجه، ونسّقه وصحّح تجاربه، وأثار خلال ذلك من الأسئلة، ما لا يشيره إلا القارئ الخبير، حتى لقد كنت أقول عنه لإخواني: الأستاذ البوّاب قارئ خاصّ

يصعب تكراره!! وقد قرأ الكتاب خلال إخراجه، قراءة البصير بما يقرأ، الحريص على ما بين يديه. وهو في كلّ ذلك لا يرى لنفسه مزية، ولا لعمله فضلاً!! كما لا ترى المياه لجريانها مزية، ولا فضلاً؛ وفتّشتُ معجمَ العرفان بالجميل والشكر عليه، باحثاً عن كلمة تكون كفاء كلّ هذا، أو تعبّر عما يعتلج في صدري لكلّ هذا، فما وجدت. وإني لأعترف بعجزني عن شكره، فانظرُ إلى عَجْزٍ عن الشكر يكون شكراً!!

دمشق ١٩٩٩/٨/٢٣

* * *

المبحوث

الإبدال

(للبحث مناقشة)

الإبدال: إحلال حرفٍ في الكلام محلَّ حرف، كنعحو: سُمبلة قمح، وهراقَ الدم، وامبرى له، فإنها في الأصل: سنبلة، وأراق، وانبرى.
فالإبدال إذا مسألة لغوية تتعلق بنطق الحروف، لا بتركيب الكلام. وإنما عرضنا له هاهنا، لتوجيه النظر إلى ظاهرة لغوية، قد يمرّ المرء بها ولا يلتفت إليها^(١).

* * *

١- بسطنا القول في المسألة في [مناقشة الإبدال].

الأحرف المشبهة بالفعل^(١)

(للبحث مناقشة)

الأحرف المشبهة بالفعل هي: [إنّ وأنّ] (للتوكيد)، كأنّ (للتشبيه)، لكنّ (للاستدراك)، ليت (للتمني)، لعلّ (للترجي)، لا (لنفي الجنس). ولكلّ منها أحكام خاصة تُذكر معها في موضعها من قسم الأدوات.

أحكامها العامة:

- ♦ تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصب الأول، ويسمّى اسمها، وترفع الثاني، ويسمّى خبرها، نحو: [إنّ خالداً مسافراً، لكنّ زهيراً مقيماً].
- ♦ يمتنع تقديم أخبار هذه الأحرف على أسمائها، إلّا أن يكون الخبر شبه جملة فيجوز، نحو: [إنّ في الرياضة نشاطاً]^(٢).
- ♦ إذا اتصلت بها [ما] كفتها عن العمل، فعاد الكلام مبتدأ وخبراً، نحو: [إنما أنت بشر].
- ♦ إذا عطفت على أسماء هذه الأحرف نصبت المعطوف فقلت مثلاً: [إنّ سعيداً وخالداً مسافرين. ولعلّ سعيداً مسافراً وخالداً]^(٣).

١ - سُمّوها: [مشبهة بالفعل]، لأنها - ماعداً [لا] - مفتوحة الآخر كالفعل الماضي، وقيل غير ذلك.

٢ - مذهب كثير من النحاة الميسرين، ويتقدمهم الإمامان: ابن السراج وابن يعيش، أن شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) هو نفسه الخبر، لا أنّ الخبر محذوف يتعلّق به شبه الجملة. وبهذاهم اقتدينا.

٣ - إنّ وقُعت على نصٍّ مثل: [إنّ سعيداً - وخالداً - مسافرين]، فاعلم أن الاسم بعد الواو مبتدأ خبره محذوف، أي: [وخالداً كذلك] وجملة ما اعراضية.

♦ تُخَفَّفُ أربعة أحرف منها هي: [إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ]، فيقال: [إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ]، فتُهْمَلُ عندئذٍ فلا تعمل.

* * *

الاختصاص

(للبحث مناقشة)

هو نَصْبُ اسمٍ بفعل محذوف تقديره: [أعني أو أخصّ]، ويسمون الاسم المنصوب: [المخصوص]، اصطلاحاً. ويؤتى به بعد ضمير المتكلمين، ليبين المراد منه. كقولنا: [نحن - العرب - أباة الضَّيِّم]^(١).

ثمّ إمّا أن يكون الاسم المخصوص معرفاً بـ[أل]، كما جاء في المثال المذكور آنفاً، أو مضافاً إلى معرفة، نحو: [إننا - أبناء يَعْرُب^(٢) - أفصحُ الناس لساناً].

* * *

نماذج فصيحة من الاختصاص

• قال عمرو ابن الأهتم:

إنّا - بني منقرٍ - قومٌ ذوو حسبٍ فينا سراة بني سَعْدٍ وناذِئها

[بني]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني بني منقر] وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [منقر]. وقد أُتي به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، ويّين المراد منه.

• من أمثلة الاختصاص المشهورة المتداولة، قول النحاة:

[نحن - العرب - نكرم الضيف].

١ - [نحن]: مبتدأ، [أباة]: خبره. [العرب]: اسم منصوب على الاختصاص، بفعل محذوف تقديره: [أعني].

٢ - هو أبو العرب العاربة.

وكلمة: [العرب] هاهنا اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني العرب]، وهو معرّف بـ [ألـ]. وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نحن]، فأزال غموضه، وبَيَّن المراد منه.

• قال البحرّي:

نحن - أبناء يَعْرُبٍ - أعْرَبُ النّا سِ لِسَانًا وَأَنْضَرُ النَّاسِ عُوْدًا
[أبناء]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني أبناء يَعْرُبٍ]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [يعرب]. وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نحن]، فأزال غموضه، وبَيَّن المراد منه.

• قال رؤبة ابن العجاج، وهو من بني تميم:

بنا - تميماً - يُكشِفُ الضَّبَابَ

[تميماً]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني تميماً]، وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبَيَّن المراد منه.

وتميم هو: ابن مُرٍّ... ابن مُضَرٍّ. فهو إِذَا عَلِمَ نُسِبَتْ إِلَيْهِ قَبِيلَةٌ. وليست علميته مرادةً في البيت، وإنما المراد قبيلة تميم، أو: بنو تميم، ثم حذف المضاف. ومن هنا أنهم يقولون: جاءت تميم، وحاربت تميم، وهُزِمَتْ تميم... ولا يقولون جاء تميم وحارب تميم وهُزِمَ تميم!! وإنما توقفنا هاهنا فتلبّثنا لنبيّن أَنَّ الْعَلَمَ لَا يُنْصَبُ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، وَأَنَّ الشَّاعِرَ لَمْ يَنْصَبْ هَذَا الْاِسْمَ إِذَا عَلِيَ أَنَّهُ عَلَمٌ، بَلْ نَصَبَهُ عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، حُذِفَ الْمُضَافُ قَبْلَهُ.

• قال الشاعر:

إِنَّا - بني ضَبَّةَ - لَا نَفِرُّ

[بني]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني بني ضَبَّة]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [ضَبَّة]. وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه.

• إنا معاشرَ الأنبياء فينا بَلْءٌ (أي: قَلَّةٌ كلام):

حديث أورده الرضيّ في شرح الكافية ٤٣٢/١، وفيه نصبُ كلمة: [معاشر]، على أنها اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني معاشرَ الأنبياء]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [الأنبياء]. وقد جاء بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه. ومثل ذلك طبقاً، قولُ الشاعر:

لنا - معاشرَ الأنصار - مجدٌ مؤنَّلٌ بإرضائنا خيرَ البرية: أَحْمَدَا

• قال الشاعر:

أبى الله إلا أننا - آلَ خندِفٍ - بنا يَسْمَعُ الصوتَ الأنامُ ويُبَصِّرُ

[آل]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني آلَ خندِفٍ]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [خندِف]. وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه. ومثلُ ذلك الحديث: (إنا - آلَ مُحَمَّدٍ - لا تحِلُّ لنا الصدقة).

• قال بِشامةُ ابنِ جَزْءٍ النَّهْشَلِيُّ:

إنا - بني نَهْشَلٍ - لا ندَّعي لأبٍ عنه، ولا هو بالأبناء يَشْرِينَا

[بني]: اسم منصوب على الاختصاص، أي: [أعني بني نهشل]، وهو معرفة بإضافته إلى معرفة، أي: [نهشل]. وقد أُتِيَ به بعد ضمير المتكلمين: [نا]، فأزال غموضه، وبيّن المراد منه.

* * *

الإدغام

(للبحث مناقشة)

الإدغام: إدخال حرف في حرف مثله، بحيث يصيران حرفاً مشدداً، نحو: [قَلَّلَ = قَلَّ، وَعَدَّدَ = عَدَّ].

حُكْمَان:

١- يجب الإدغام إذا سكن الحرف الأول منهما وتحرك الثاني، نحو: [حَجَجَ = حَجَّ] و[يَحُجُّ = يَحَجَّ]. وبتعبير آخر أجمع وأمنع: [كلما استطيع الفكُّ والإدغام، وجب الإدغام]^(١).

٢- يجوز الفكُّ والإدغام، في فعل الأمر المبني على السكون، والمضارع المجزوم بالسكون^(٢) نحو: [أَشْدُّدُ = شُدَّ (أمر مبني على السكون)] و [لَمْ يَمَسَّ = لَمْ يَمَسَّ (مضارع مجزوم بالسكون)]^(٣).

* * *

١- يجب الإدغام في نحو: [مَدَّ - مَدَّ، وَحَجَّ - يَحَجَّ]، لأنك تستطيع أن تفكّه فتقول: [مَدَدَ - يَمَدُّ، وَحَجَجَ - يَحُجُّ]، وأما في نحو: [شَدَّدْتُ، وَمَسَّنَا، وَحَجَجْنَا]، فيتعذر الإدغام، إذ لا يُسْتَطَاع لَفْظُ: [شَدَّدْتُ، وَلَا مَسَّنَا، وَلَا حَجَجْنَا]. فالفكُّ إذا هاهنا، ضربة لازب. وأما قول العامة شَدَّيْتُ وَمَدَّيْتُ وَحَجَّيْتُ مثلاً، فأخراج للأمور عن نصابها، لأنَّ فيه جَلْبَ ياء من الفراغ!!

٢- جواز الفكُّ والإدغام، مركوز في تحقق السكون: (مضارع مجزوم بالسكون، وأمر مبني على السكون)، فإذا تحقق جاز هذا وذاك، وإذا لم يتحقق لم يكن إلّا الإدغام. ولذلك لا يجوز الفكُّ في نحو: [شَدَّيْ]، لأنه أمر مبني على حذف النون، لا على السكون، كما لا يجوز في نحو: [لَمْ يَشْدُوا]، لأنه مضارع مجزوم بحذف النون، لا بالسكون.

٣- لم يشدَّ عن ذلك إلّا كلمتان هما: عَمِيَّ وحَمِيَّ، فقد جاء عن العرب الإدغام فيهما، وجاء الفكُّ: حَمِيَّ وَعَمِيَّ.

نماذج فصيحة من الإدغام

- قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾ (النور ٣٥/٢٤)
فك الإدغام في الآية، على المنهاج، إذ الفعل مضارع مجزوم بالسكون. ومتى كان كذلك، جاز فيه الإدغام: [لم تمسه]، وجاز الفك أيضاً: [لم تمسسه].
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ...﴾ (المائدة ٥٤/٥)
المضارع في الآية مجزوم بالسكون، فيجوز فيه الإدغام: [من يرتد]، ويجوز الفك أيضاً، كما في الآية التالية ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ﴾ (البقرة ٢١٧/٢)
ودونك الإدغام والفك أيضاً، في كلمة تكررت في آيتين:
فمن الإدغام قوله تعالى ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ...﴾ (الحشر ٤/٥٩). ومن الفك
﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ...﴾ (الأنفال ١٣/٨)
- والإدغام والفك في الآيتين على المنهاج. وذلك أن الفعل فيهما مجزوم بالسكون مما يجوز معه الوجهان.

- قال الحارث ابن هشام (هو أخو أبي جهل عمرو ابن هشام):
وعلمتُ أني إن أقاتِلَ واحداً أُقْتَلُ، ولا يَضُرُّ عَدُوِّي مَشْهَدِي
[يضر]: مضارع مجزوم بالسكون، إذ هو معطوف على جواب الشرط [أقتل].
ومتى كان المضارع مجزوماً بالسكون، جاز الإدغام: [يضر]، وجاز الفك: [يضر].
- ﴿وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ﴾ (النساء ١١٢/٤)
في الآية فعلان مضارعان: [يضلون ويضرون]، والإدغام فيهما واجب. (على المنهاج: سكون فحركة).

- وقال تعالى: ﴿وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ﴾ (طه ٢٢/٢٠)
وقد فك الإدغام في الآية، وذلك جائز، كما أن الإدغام جائز أيضاً. ففي غير

القرآن يجوز لك أن تقول: [ضمّ يدك إلى جناحك]. إذ القاعدة أن الإدغام وفكّه جائزان، في الأمر المبني على السكون.

• وقال: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ (القصص ٣٥/٢٨)

والإدغام هاهنا واجب لا يجوز سواه، لسكون الأول وتحرك الثاني. وليس الأمر كذلك في الآية: ﴿واجعل لي وزيراً من أهلي هارون أخي اشدّد به أزري﴾ (طه ٣١/٢٠) فهاهنا فعل أمر مبني على السكون، مما يجوز معه الفك كما رأيت في الآية، ويجوز الإدغام أي: [شدّ]^(١).

• وأما في قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الوثاق﴾ (محمد ٤٧/٤)

فلا يجوز إلا الإدغام، لأن الفعل - وإن كان فعل أمر هاهنا - فإنه ليس مبنياً على السكون، بل هو مبني على حذف النون؛ ومعلوم أن شرط جواز الوجهين أن يكون فعل الأمر مبنياً على السكون حصراً، أو يكون فعلاً مضارعاً مجزوماً بالسكون حصراً.

• وقال: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ (مريم ٢٥/١٩)

ولا يجوز هنا إلا الإدغام، أي لا يجوز [اهززي]، لأنه وإن كان فعل أمر، فإنه مبني على حذف النون، على حين جواز الإدغام والفك مشروط ببناء الأمر على السكون حصراً.

• وقال: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ (الحج ٢٢/١٥)

وهاهنا فعل مضارع مجزوم بالسكون، مما يجوز معه الإدغام والفك، أي: [فليمدد وفليمدد].

* * *

١ - لا نعني بجواز الوجهين - لا في هذه الآية ولا في سواها مما عرضنا له من الآيات - أن هناك (بالضرورة) قراءات قرآنية تحيزهما، وإنما نعني فقط، جواز الوجهين في العربية.

الاستغاثة

الاستغاثة: نداء يُطلب به العون على دفع شدة^(١). ولها أداة واحدة هي: [يا]. وأسلوب واحد، يمثله قولك: [يا للأقوياء للضعفاء]^(٢). وقد يتعدد المستغاث فيقال مثلاً: [يا للأقوياء وللقادرين، للضعفاء]. فتظلّ لامُ المستغاث الأول مفتوحة: [يا للأقوياء]، وتُكسر كلُّ لامٍ بعده، مطلقاً، أي: [وللقادرين للضعفاء].

* * *

١- لافرق في ذلك، بين أن تكون الاستغاثة لدفع شدة عن ضعيف، أو اتقاء شدة من قوي، فالأسلوب هو هو في الحالتين، وإنما يُفهم المقصود من السياق.

٢- في المثال، استغاثة بالأقوياء لدفع الشدة عن الضعفاء: أداة الاستغاثة [يا]، والمستغاث به لدفع الشدة [الأقوياء]، والمستغاث له [الضعفاء]. وقد يُحذف المستغاث له، كنعو قولك: [يا لله].

اسم الآلة

اسم الآلة: اسمٌ يدلّ على الأداة التي بها يكون الفعل. نحو: [مِبْرَد] ومنشار ومِكنسة]. ويؤخذ من الفعل الثلاثي المتعدي^(١)، نحو: [برَدْتُ الحديد - ونشَرْتُ الخشبَ - وكُنَسْتُ البيتَ].

أوزان اسم الآلة: لاسم الآلة - أصلاً - ثلاثة أوزان رأيت أمثلتها آنفاً، هي: [مِفْعَل: مبرد]، و[مِفْعَال: منشار]، و[مِفْعَلَة: مِكنسة].

لكنّ مجمع اللغة العربية بالقاهرة أضاف إليها وزناً رابعاً هو: [فَعَّالَة] نحو: غَسَّالَة^(٢). ثمّ أضاف من بعد ثلاثة أوزان أخرى هي: [فِعَال وفَاعِلَة وفاعول] نحو: [رِباط وساقية وساطور]، فأصبحت الصيغ القياسية لاسم الآلة سبع صيغ^(٣).

تنبيه: جاء عن العرب شذوذاً أسماء آلات على غير هذه الأوزان، منها: [الفأس - السكين - المنخل - القدوم...]، فتُحفظ وتُستعمل ولكن لا يقاس عليها.

* * *

١- جاءت في كلام العرب أسماء آلات من فعلٍ لازم، نحو: [المِرْقَاة]، فإنّ فعلها [رَقِيَ]، ومن فعلٍ مزيد على

الثلاثي، نحو: [الْمَيْضَاة]، فإنّ فعلها [تَوْضَأ]، ومن اسم جامد، نحو: [مِحْبَرَة] فإنها من [الحِبر].

٢- لا عبرة ببناء التانيث، فـ [فَعَّال وفَعَّالَة] في الحكم سواء.

٣- انظر كتاب: في أصول اللغة / ١٩.

اسم التفضيل

(للبحث مناقشة)

هو اسم مشتق، وزنه [أَفْعَل] ووزن مؤنثه [فُعْلَى]، يدل على زيادة في صفة، اشترك فيها اثنان، وزاد أحدهما فيها على الآخر. نحو: [سعيد أطول من خالد].

حُكْم:

إذا تَعَدَّرَ صَوَغُ [أَفْعَل] اسماً للتفضيل، جيء بمصدر بعد [أكثر] أو [أعظم] أو [أشد] أو نحوها، فيقال مثلاً: فلانٌ أعظمُ إنسانيةً، وأكثرُ دحرجةً، وأطولُ استغفاراً. وهكذا...

أفعل التفضيل له في الاستعمال صورتان:

الصورة الأولى:

أن يكون محلّى بـ [أل]، فيطابق ما قبله في كل شيء، نحو:

جاء الفائز الأكبر	جاءت الفائزة الكبرى
جاء الفائزان الأكبران	جاءت الفائزتان الكبيرتان
جاء الفائزون الأكبرون	جاءت الفائزات الكبرى

الصورة الثانية:

ألا يكون محلّى بـ [أل]، فيأتي عند ذلك على صورة واحدة، لا تتغير في كل حال، هي صورة [أَفْعَل]، مهما يكن الذي قبله والذي بعده^(١).

١- لا فرق في ذلك بين مذكر ومؤنث، أو بين مفرد ومثنى وجمع، أو بين أن يتلوه مُعَرَّفٌ أو مُنْكَرٌ. ففي كل حال [أَفْعَل].

ففي التعبير عن التفضيل المطلق يقال مثلاً:

هو	أفضل رجل ،	وهو	أفضل الرجال
هي	أفضل امرأة ،	وهي	أفضل النساء
هما	أفضل رجلين ،	وهما	أفضل الرجال
هاتان	أفضل امرأتين ،	وهاتان	أفضل النساء
هم	أفضل رجال ،	وهم	أفضل الرجال
هنّ	أفضل نساء ،	وهنّ	أفضل النساء

ففي كل حال [أَفْعَلْ]، مهما يكن ما قبله وما بعده. فإذا احتيج إلى التقييد، زيدتْ [مِنْ]، بعد [أَفْعَلْ]. فيقال مثلاً: خالد أفضل من سعيد، وزينب أفضل من فاطمة، وهكذا...

* * *

نماذج فصيحة من استعمال اسم التفضيل

- قال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى ١/٨٧)
[الأعلى]: اسم تفضيل، حُلِّي بِـ [أَلْ]، فطابق كلمة [رَبِّكَ]، في التذكير والإفراد والتعريف.

- حديث: [الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى] (صحيح مسلم ١٢٤/٧)
في الحديث مسألتان:

الأولى: أن [العليا] مؤنث الأعلى، و[السفلى] مؤنث الأسفل. فهما اسمتا تفضيل.
وقد جاء كلاهما محلّي بِـ [أَلْ]، فطابقتا ما قبلهما؛ فـ [اليد] قبلهما، مفرد مؤنث

معرف، ولذلك جاء كلٌّ منهما مفرداً مؤنثاً معرفاً.
والمسألة الثانية: أن كلمة [خَيْر]، الأصل فيها [أَخْيَر]، وزان [أَفْعَل]، فهي إذاً اسم تفضيل حذف همزته^(١). ويُلاحظ مجيء [مِنْ] بعدها، بسبب التقييد. إذ المعنى: خيرٌ من اليد السفلى فقط، لا خيرٌ من كلِّ يدٍ على الإطلاق.

• قال تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَلَدَأْتُ﴾ (الكهف ٣٩/١٨)
اسم التفضيل [أَقَلُّ] - في الآية - غير مُحَلَّى بـ [أَل]، ولذلك يكون وزان [أَفْعَل]، في كلِّ حال، مهما يكن الذي قبله والذي بعده.
وقد أُتِيَ بعده بـ [مِنْ]، لأن في الآية تقييداً. أي: أنا أقلُّ منك فقط، لا أقلُّ من كلِّ أحد على الإطلاق. ومثله قوله تعالى:

• ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (البقرة ٩٦/٢)
فإنَّ اسم التفضيل [أَحْرَصَ] في الآية، غير مُحَلَّى بـ [أَل]، ولذلك يكون وزان [أَفْعَل]، من غير التفات إلى مجيء ما بعده، نكرةً أو معرفة. إذ القاعدة هي هي في كل حال.

* * *

١- وردت كلمة [خَيْر] - على قلة - في كلام العرب، على الأصل، أي: [أَخْيَر] بغير حذف. وتماثلها في ذلك كلمة [شَرّ]، فقد وردت بغير حذف: [أَشْرّ].

ومن الفوائد أن نذكر هنا، أن العربي قد يستعمل أفعال التفضيل حيث لا يريد التفضيل. ومنه قول عليّ كرم الله وجهه يشكو ويدعو: [أبدلني الله بهم خيراً منهم، وأبدلهم بي شراً لهم مني]. فهو لا يريد أنهم خيرٌ ويسأل الله أخيراً منهم، ولا أنه شرير ويسأل الله لهم أشراً منه - حاشاه - وإنما يسأل الله لنفسه أحياناً، ويسأل لهم أميراً شريراً. قال ابن أبي الحديد موجزاً: [(شراً) هاهنا، لا يدلّ على أن فيه شراً، كقوله ﴿قُلْ أَذْكَاءَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ الْخُلْدِ﴾ (الفرقان ١٥/٢٥) لا يدلّ على أن في النار خيراً]. (نهج البلاغة - محمد أبو الفضل إبراهيم ١١٢/٦)

اسم الجمع

اسم الجمع: هو ما تضمّن معنى الجمع، ولكن لا واحد له. نحو: [جيش وقوم ونساء وشعب...]. ولك الخيار في أن تعامله معاملة المفرد، أو معاملة الجمع. فنقول مثلاً: النساء سافرت، والنساء سافرن، والقوم رحل، والقوم رحلوا...

* * *

اسم الجنس الإفرادي

اسم الجنس الإفرادي: هو ما دلّ على الكثير والقليل من الجنس، نحو: لبن، عسل، ماء...

* * *

اسم الجنس الجمعي

اسم الجنس الجمعي: هو ما تضمن معنى الجمع، دالاً على الجنس، نحو: بطيخ وتفاح وتمر. ويفرق بينه وبين مفرده تاء تلحق المفرد، فيقال في حالة الأفراد: بطيخة وتفاحة وتمرّة...

* * *

اسم الفاعل

(للبحث مناقشة)

اسم الفاعل: صيغة قياسية تدل على مَنْ فَعَلَ الفعل؛ تُشتق من الثلاثي على وزن [فَاعِل] نحو: [راكض - جالس - قاعد - قائل...]، وله صِيغُ مبالغة نحو: سَيْفٌ بَتَّارٌ = [فَعَّال]، ورجل أْكُولٌ = [فَعُول]، وخطيب مِقْوَالٌ = [مِفْعَال]، وأب رحيمٌ = [فَعِيل]، وعدوّ حَذِرٌ = [فَعِل].

ويُشتق اسم الفاعل من غير الثلاثي على صورة الفعل المضارع، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر، نحو: [يتعلّم - مُتعلِّم، يتزّاجع - مُتزّاجع، يستخرج - مُستخرج، يساعد - مُساعد...].

عمل اسم الفاعل:

يعمل اسم الفاعل عمل فعله، فيرفع فاعلاً وينصب مفعولاً به ويتعلق به شبه جملة، نحو: [أقارئٌ زهيرٌ كتاباً في البيت]. فـ [زهيرٌ] فاعل لاسم الفاعل [قارئ]، و[كتاباً] مفعولُهُ، وشبه الجملة [في البيت] متعلّق به^(١).

* * *

١ - ليس إعمال اسم الفاعل ضربة لازب، بل للمتكلم الخيار، إن شاء أعمله فقال مثلاً: [هذا قاتلٌ فلاناً]، وإن شاء لم يُعمله فقال: [هذا قاتلٌ فلان]. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾ وفي قراءة أخرى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِأَمْرِهِ﴾ (الطلاق ٣/٦٥)

نماذج فصيحة من استعمال اسم الفاعل

- قال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الزمر ٢٢/٣٩)
[القاسية]: اسم فاعل محلى بـ [أل]، و[قلوب] فاعل لاسم الفاعل، مرفوع.
- وقال: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا﴾ (الأنعام ٩٦/٦)
[سكناً]: مفعول به لاسم الفاعل [جاعل]. على أن للآية قراءة أخرى هي:
﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكْنًا﴾، ولا شاهد في الآية عند ذلك على ما نحن بصده.
- وقال: ﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف ١٨/١٨)
[باسط]: اسم فاعل، و[ذراعيه] مفعول به لاسم الفاعل، منصوب وعلامة نصبه الياء، لأنه مثنى.

- وقال الأعشى يشبهه يزيد ابن مسهر الشيباني بالوعل (الديوان / ٦١):
كناطح صخرة يوماً ليوهنها فلم يضربها، وأوهى قرنه الوعل
[ناطح]: اسم فاعل عمل فعله [نطح]، فنصب مفعولاً به هو [صخرة].
- ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ (الأحزاب ٣٣/٣٥)
[الذاكرين]: جمع اسم الفاعل: [الذاكر]، وقد عمل عمل فعله [ذكر] فنصب مفعولاً به، هو لفظ الجلالة. وذلك أن اسم الفاعل يعمل مفرداً ومثنى وجمعاً. ومن عمله وهو مثنى، قول عنزة (الديوان / ١٥٤):

الشاتمي عريض ولم أشتمهما والنافرين إذا لقيتهما دمي^(١)
[الشاتمي]: مثنى اسم الفاعل [الشاتم]، وقد عمل عمل فعله [شتم] فنصب مفعولاً به هو كلمة [عريض].

* * *

١- ويروى (إذا لم أفهما).

اسم الفعل

(للبحث مناقشة)

اسم الفعل كلمة، تدل على ما يدل عليه الفعل، لكنها لا تقبل علاماته. مثال ذلك، [شَتَّانَ] فإنه يدل على ما يدل عليه الفعل الماضي: [افترَقَ]، ولكنه لا يقبل علامة الفعل الماضي. فلا يقال مثلاً: [شَتَّانْتَ].

واسم الفعل قد يكون بمعنى الفعل الماضي، مثل: [هيهات = بَعُدَ]. أو بمعنى الفعل المضارع نحو: [أُفْ = أَتَضَجَّرُ]. أو بمعنى فعل الأمر نحو: [مكانك = أُثْبِتْ] و[إليك = تَنَحَّ].

أحكام:

♦ أسماء الأفعال كلها سماعية، ولا يستثنى من ذلك إلا صيغة واحدة، وزنها [فَعَالٍ] ومعناها الأمر فإنها قياسية. فَمِنْ: نَزَلَ وَتَرَكَ وَلَعِبَ وَكَتَبَ وَحَذَرَ... يُصَاغ: نَزَالٍ وَتَرَائِكٍ وَلَعَابٍ وَكَتَابٍ وَحَذَارٍ...

♦ أسماء الأفعال تلزم صيغة واحدة لا تتغير. تقول: صه يا رجل، ويا امرأة، ويا رجلان، ويا امرأتان، ويا رجال، ويا نساء.

♦ كاف الخطاب تلحق اسم الفعل وجوباً، إذا كان أصله شبه جملة (ظرفاً أو جاراً ومجروراً)، نحو: إليك عني - إليكما عني - إليكم عني - إليكن عني - مكانك - مكانكما - مكانكم - مكانكن.

♦ يعمل اسم الفعل عمل فعله من رفع فاعل، ونصب مفعول...

ودونك أشهر أسماء الأفعال، وأكثرها استعمالاً:

آمين: استجب	حي: أقبل
آه=آه=آها: أتوجع	شتان: افرق
أف: أتضجر	صه=صه: اسكت
إليك عني: تنحّ وابتعد	عليك: إلزم
أمامك: تقدّم	مكانك: أثبت
أوه: أتألم	هاك: خذ
إيه=إيه: حدث وزد	هيا: أسرّع
بس: اكفف وارفق	هيهات: بُعد
بله: أترك	وا=واها=وي: أعجب
حذار: احذر	وراءك: تأخر

* * *

نماذج فصيحة من استعمال اسم الفعل

- قال تعالى: ﴿فَلَا تَقْلُ لَهَا أَفٌ وَلَا تَنْهَرَهَا﴾ (الإسراء ٢٣/١٧)
- [أف]: اسم فعل مضارع، معناه: أتضجر.
- قال عليّ كرم الله وجهه يخاطب الدنيا: [إليك عني يا دنيا فحبلك على غاربك] (نهج البلاغة - د. الصالح / ٤١٩)
- [إليك]: اسم فعل أمر معناه تنحّي وابتعدي.

- قال ذو الرّمة (الديوان ٧٧٨/٢):
وقَفْنَا فَقُلْنَا: إِيَّهٖ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيَارِ الْبَلَاغِ
[إِيَّه]: اسم فعل أمر، والمعنى: زد من حديثك عنها.
- وقال كعب ابن مالك يصف فِعْلَ السِّوْفِ:
تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهٖ الْأَكُفَّ كَأَنَّهُا لَمْ تُخْلَقِ
(ضاحياً: بارزاً منفصلاً من مكانه) [بَلَّه]: اسم فعل أمر معناه: دَع، اتركْ..
- وقال الشاعر (شرح المفصل ٣٤/٤):
يَا رَبَّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحُمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ: آمِينَا
[آمِين]: اسم فعل أمر معناه: استجب.
- وقال سالم ابن أبي وابصة (المستطرف ١٣٣/١):
عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أَنْتَ فَاعِلُهُ إِنَّ التَّخَلُّقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ
[عليك]: اسم فعل أمر، معناه: اِلْزَمْ، وتمسك.
- قال الأعشى (الديوان ١٤٧/):
شَتَّانُ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمُ حَيَّانٍ أَخِي جَابِرِ
(كورها: أراد كور الناقة، وهو لها كالسرج للفرس)
[شتان]: اسم فعل ماض، معناه: افترق.
- وقال أبو النجم العجلي (الديوان ٢٢٧/):
وَاهَا لِرِيًّا ثَمَّ وََاهَا وََاهَا هِيَ الْمُنَى لَوْ أَنَّا نَلْنَاهَا
[واها]: اسم فعل مضارع، معناه: أَعْجَب.
- وقال ربيعة ابن مقروم الضبي (شرح المفصل ٢٧/٤):

فَدَعَوْا نَزَالَ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

[نزال]: اسم فعل أمر قياسي، معناه: إنزل.

• وقال ابن ميادة يحثّ ناقته على الإسراع (الديوان / ٢٣٧):

وَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا

[هَيَّا]: اسم فعل أمر، معناه: أَسْرِعْ.

* * *

اسم المرة

(للبحث مناقشة)

يدل اسم المرة على وقوع الفعل مرة واحدة. ويصاغ من الفعل الثلاثي على وزن [فَعْلَةٌ] نحو: [سار فلان سيرة، وجلس جلسة].
وأما الفعل غير الثلاثي فاسم المرة منه، هو مصدره القياسي، مضافاً إليه تاء في آخره. نحو: [انحدر فلان انحدارة] و[استكبر استكبارة].
فإذا كان مصدر الفعل مماً ينتهي بتاء - أصلاً - نحو: رحمة ودعوة وإعانة واستقامة، وأريد استعماله للدلالة على المرة، فحينئذ يؤتى بعده بكلمة تدل على ذلك، فيقال: رحمة واحدة، ودعوة واحدة، وإعانة واحدة، واستقامة واحدة...

* * *

اسم المصدر

(للبحث مناقشة)

ليس في العربية [اسم مصدر] بل فيها [مصدر]، لكن كتب الصناعة تسمّي المصدر: [اسم مصدر]، إذا كانت حروفه أقل من حروف فعله الماضي. مثال ذلك: [سَلَّمَ خالد سلامَ مستعجلٍ]، فـ [سلام = س ل ا م] عندهم اسم مصدر، لأن حروفه الأصلية أقل من حروف الفعل الماضي: [سَلَّمَ = س ل ل م]. وكذلك: [توضّأ وضوءاً]، فـ [وضوء] عندهم اسم مصدر، لأن حروفه أقل من حروف فعله الماضي: [توضّأ = ت و ض ض ا]. وهكذا...

* * *

اسم المفعول

(للبحث مناقشة)

هو صيغة قياسية تدل على من وَقَعَ عليه الفعل.

صَوُّغُهُ:

يصاغ من الفعل الثلاثي على وزن [مَفْعُول] نحو: [مشروب - مكتوب - مسروق - مقطوع...] ^(١).

ويصاغ من غير الثلاثي، على صورة المضارع المجهول، وإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، كما ترى:

المضارع المجهول	اسم المفعول
يُحْتَرَمُ	مُحْتَرَمٌ
يُقَاتَلُ	مُقَاتَلٌ
يُسْتَخْرَجُ	مُسْتَخْرَجٌ...

هذا، والأصل في كل حال، أن يصاغ اسم المفعول من الفعل المتعدي، فإذا احتيج - في الاستعمال - إلى صوغه من فعل لازم، وجب أن يصحبه شبه جملة، نحو: [فلان مذهبٌ به] و[السطح مجلسٌ فوقه].

١- أما نحو [مَرْمِيٍّ = مَرْمُويٍّ] و[مَقُولٍ = مَقْوُولٍ] و[مَرْضِيٍّ = مَرْضُويٍّ] و[مَبِيعٍ = مَبِيعٍ] فما يصيب التغيير بعض حروفه لأسباب صرفية، فحقُّ بنائه أن يعالج في بحث الإعرال؛ فمن شاء رجع إليه هناك.

عمله:

يُرفع اسمُ المفعول نائبَ فاعلٍ، بدون قيد ولا شرط، نحو: [هذا مكسورٌ قلمُهُ]. فالقلم نائب فاعل لاسم المفعول [مكسور]^(١).

تنبيه:

قد يكون لاسم المفعول واسم الفاعل لفظٌ واحد، فيتعيّن هذا أو ذاك من سياق الكلام، نحو: [يناضل أبناءُ البلد المُحتلّ (اسم مفعول)، لِطَرْدِ العدوِّ المُحتلّ (اسم فاعل)].

* * *

١- ليس إعمال اسم المفعول ضربةً لازِبةً، فالتكلّم بالخيار، إن شاء أَعْمَلَ فقال: [هذا مكسورٌ قلمُهُ]، أو شاء أَهْمَلَ فقال: [هذا مكسورُ القلم].

الاسم المقصور وتثنيته وجمعه

الاسم المقصور^(١): اسم آخره ألف نحو: [هُدَى، العطشى، كسرتُ عصا الفتى مصطفى].

١ - تثنيته وجمعه (لها حكم واحد، له استثناء واحد):

كل اسم مقصور إذا تثنى أو جمعه جمع مؤنث سالماً^(٢)، قلبت ألفه ياءً. إلا أن يكون ثلاثياً أصل ألفه واو، فتردّها إلى واو. ودونك من ذلك نماذج:

المفرد	التثني	جمع المؤنث السالم	ملاحظات
فَتَى	فَتَيَان/فَتَيَيْن	-	لا يُجْمَع جمع مؤنث سالماً.
هُدَى	هُدَيَان/هُدَيَيْن	هديات	
حُبْلَى	حُبْلَيَان/حُبْلَيَيْن	حُبْلَيَات	
رِضَا	رِضْوَان/رِضْوَيْن	-	علمٌ مذكر، واوي: من الرضوان.
عَصَا	عَصَوَان/عَصَوَيْن	-	لا يُجْمَع جمع مؤنث سالماً.

٢ - إذا جمعت الاسم المقصور جمع مذكر سالماً، حذفت ألفه:

ففي: [مُرْتَضَى ومصطفى] - مثلاً - تقول في حالة الرفع: مُرْتَضَوْنَ

١ - يشيع عند كثيرين، أن الألف المقصورة هي التي تُكتب بصورة ياء غير منقوطة مثل: [فتى، مصطفى، عطشى...]. والحق أن الألف تُسمّى [مقصورة] مهما تكن صورة كتابتها. فهي مقصورة في [عصا ورجا] ومقصورة كذلك في [عطشى ومصطفى]...

٢ - يخضع جمع المذكر السالم لقاعدة كَلِيَّة في العربية، ذُكِرَتْ في الفقرة التالية.

ومصطَفَوْن، وفي حالة النصب والجر تقول: [مُرْتَضَيْنِ وَمُصْطَفَيْنِ]. وفي [رِضَا] تقول: [رِضْوَن - رِضَيْنِ] وفي [الأعلى] تقول: [الأعلَوْن - الأعلَيْنِ]^(١).

فائدتان:

الأولى: أن اتصال تاء التانيث بالاسم المقصور، لا يغيّر من القاعدة المطردة شيئاً، وعلى ذلك تقول: [صلوات وفتيات].

الثانية: أن القياس يقضي بأن تُجمَعَ كلمة (حياة) على (حَيَاتٍ)، لأن الأصل (حيي)، ولكنهم مع ذلك جمعوها على [حَيَوَاتٍ]، كراهية تنالي لفظِ يَاءَيْن مفتوحتين.

* * *

١- ليس حذف الألف هنا، قاعدة خاصة بالاسم المقصور وحده، بل هو قاعدة كليّة شاملة: فكلما التقى في الكلام حرفا علّة ساكنان وجب حذف أولهما بالضرورة. وإليك تطبيق ذلك على المقصور:
ففي الرفع: مصطَفَىوْن، ويُحذف الساكن الأول فيقال: مصطَفَوْن.
وفي النصب والجر: مصطَفَىيْن، ويُحذف الساكن الأول فيقال: مصطَفَيْنِ.

الاسم المدود وتثنيته وجمعه

الاسم المدود: اسم آخره ألف زائدة، بعدها همزة، نحو: [سماء - صحراء - بناء - قراء (القراء: هو القارئ الناسك)].

تثنيته وجمعه:

إذا تثني الاسم المدود أو جمعته:

• فإن كانت همزته أصلية، بقيت على حالها قولاً واحداً^(١). نحو: [قراءان - قراءتان - قراؤون - قراءات].

• وإن كانت زائدة للتأنيث قُلبت واواً قولاً واحداً نحو: [صحراء - صحراوان - صحراوات] و [حسنا - حسناوان - حسناوات] و [حمراء - حمراوان - حمراوات] (الأصل: صحر - حسن - حمر).

• وإن لم تكن أصلية ولا زائدة، بل منقلبة عن واو أو ياء، فلك الخيار: تبقيها همزة أو قلبها واواً نحو: [كساء: كساءان أو كساوان]، [غطاء: غطاءان أو غطاوان]، [سماء: سماءان أو سماوان، وفي الجمع: سماءات أو سماوات]^(٢).

١ - الأصلي لا يتغير.

٢ - همزة [كساء وسماء]، منقلبة عن الواو إذ الأصل: [كسا - يكسو، سما - يسمو]، وأما همزة [غطاء] فمنقلبة عن الياء، إذ الأصل: [غطى - يغطي] مثل [رمى - يرمي]. ومن هنا أن جاز الوجهان في هذه الأسماء جميعاً، لأن همزاتها ليست أصلية ولا زائدة، بل منقلبة. ومن المفيد أن نذكر أن الأشهر والأفصح جمع كلمة (سماء) بالواو، فيقال: (سماوات)، لكن طرد القاعدة، وجمعها بالهمزة على (سماءات)، صحيح لا غبار عليه.

استخلاص:

- مَنْ كان يكره تشعيب القواعد، وتفريعها، فليستمسك بما يلي:
- إذا كانت همزة الاسم المدود أصلية لم تتغير عند تثنيته وجمعه قولاً واحداً: [الأصلي لا يتغير].
 - فإن كانت زائدة للتأنيث، قُلبت واواً، قولاً واحداً.
 - وأما في غير هاتين الحالتين، فلك الخيار: تبقّيها همزة، أو قلبها واواً.

فائدة:

الهمزة في كلمة [عشواء] ونحوها، مزيّدة للتأنيث، وحكمها - إذاً - هو حكم [صحراء وحسنااء...] أي: أن تقلب همزتها في التثنية والجمع واواً فيقال: [عشواوان - عشواوات]، لكن اجتماع واوين يفصل بينهما ألف، يثقل في اللفظ، ولذلك قالوا أيضاً: [عشواءان - عشواوات]. وكلا الوجهين جائز.

* * *

الاسم المنقوص وتثنيته وجمعه

الاسم المنقوص: اسم آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: القاضي، الجاني، المحامي^(١). وتُحذف ياءه في حالتين:

الأولى: أن يكون مفرداً، مجرداً من [ألـ] والإضافة، فتُحذف ياءه، وينون بالكسر، في حالة رفعه وجره فقط، نحو:

[حَكَمَ قاضٍ] (حالة رفع، إذ هو فاعل) [على جانٍ] (حالة جرّ، إذ هو مجرور بعلى).
وأما في حالة النصب، فإن ياءه تثبت، فيقال مثلاً: رأيتُ قاضياً وجانياً.
الثانية: أن يُجمع جمع مذكر سالماً، فتُحذف ياءه قولاً واحداً، فيقال مثلاً:
شكا المحامونَ الجانينَ إلى القاضي^(٢).

فإذا ثبّته، أو جمعته جمع مؤنث سالماً، بقي على حاله، كما ترى:

المفرد	المثنى	جمع المؤنث السالم	الحكم
الداعي	الداعيان / الداعيتان	الداعيات	لا تغيير

* * *

١- إذا لم يكن ما قبل يائه مكسوراً، فليس اسماً منقوصاً، مثال ذلك: [ظني - مثنى - سفي...]. وأما تسميته منقوصاً، فمن أن ياءه تُنْقَص (تُحذف) في مواضع من الاستعمال.

٢- لولا الحذف لقل: شكا المحاميونَ الجانيتينَ إلى القاضيَيْن، وهذا في العربية لا يقال.

الاسم الموصول

(للبحث مناقشة)

هو اسم لا يتمّ معناه إلا إذا وُصل بشبه جملة^(١) أو جملة. فمن وصله بشبه الجملة قولك: [أعطني الكتاب الذي عندك]. و[أعطني الكتاب الذي في الدار]. ومن وصله بالجملة قولك: [قرأت الكتاب الذي اشتريته].

واعلم أن الأسماء الموصولة صنفان:

♦ صنف تُفرد ألفاظه وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (على حسب الحال). وهي: الذي (للمفرد المذكر)، اللذان - اللذين (للمثنى المذكر)، الذين (لجمع المذكر العاقل)، التي (للمفردة المؤنثة)، اللتان - اللتين (للمثنى المؤنث)، اللاتي واللاتي (لجمع المؤنث)، الألى (لجمع المذكر، عاقلاً أو غير عاقل)^(٢).

♦ والصنف الثاني: أسماء تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وهي: مَنْ (للعاقل)، نحو: [يستفيد مَنْ يقرأ]، ما (لغير العاقل)^(٣)، نحو: [أقرأ من الكتب ما يفيدني]، أيّ (للعاقل وغيره)، نحو: [سأزور أيّهم أفضل] و[يزورني أيّهم أفضل] و[أسلم على أيّهم أفضل]^(٤).

١- شبه الجملة هو ظرف أو جار ومجرور.

٢- ورد استعماله جمعاً للمؤنث أيضاً - انظر شرح ابن عقيل ١/١٤٢

٣- عاجلنا استعمال [مَنْ] لغير العاقل، و [ما] للعاقل، في مناقشة [مَنْ] في الجزء الثاني.

٤- الاسم الذي يأتي بعد [أيّ] هذه، مرفوع دوماً على أنه خير لمبتدأ، قد يحذف كما رأيت في [أيّهم... أفضل] وقد يُذكر فيقال: [أيّهم هو أفضل]. ويسمي النحاة هذا الضمير الذي يجوز ذكره وحذفه: [صدر الصلة].

نماذج فصيحة من استعمال الاسم الموصول: [الألى]

• قال عبيد ابن الأبرص (الديوان / ٨):

ديارُ بني سعدِ ابنِ ثعلبةِ الألى أذاعَ بهمٍ دهرٌ على الناسِ رائبُ
وقد استعمل [الألى] لجمع الذكور العقلاء، إذ أتى به نعتاً لبني سعد ابن ثعلبة.

• وقال المجنون (الديوان / ١٧٠):

محا حبُّها حبَّ الألى كُنَّ قبلها وحلَّتْ مكاناً لم يكن حُلٌّ من قبلُ
فجاء بهذا الاسم الموصول: [الألى] لجمع الإناث العاقلات، إذ أراد بقوله [حبُّ الألى كُنَّ قبلها]: حبَّ النساء اللواتي كنَّ قبلها.

• وقال أبو ذؤيب (شرح أشعار الهذليين ١/ ١٩٢):

وتُبلى الألى يستلثمون على الألى ترَاهُنَّ يومَ الرّوعِ كالحِدا القُبُل
(ذَكَرَ المنونَ (الموت) في بيت سابق، ويريد: المنون تُبلى. يستلثمون: يتدَرَّعون. الحِدا: جمع مفردة حِداة: طائر معروف. القُبُل: ذوات الحَوَل.)

وقد أتى بـ [الألى] مرتين في البيت: مرة لجمع الذكور العقلاء، وذلك قوله: [الألى يستلثمون]: أي الفرسان. ومرة لجمع ما لا يعقل، وذلك قوله: [الألى تراهن]: أي الخيول.

* * *

أسماء الأصوات

أسماء الأصوات: كلمات مبنية، مخاطب بها العربُ الحيوانَ وصغار الأطفال. مثل: [حاي] لزجر الإبل، و[نَخْ نَخْ] لإناختها، و[بسّ] لتسكينها عند حلبها، و[عَدَسْ] لزجر البغل، و[هَجْ] لزجر الكلب، و[كخْ] لزجر الطفل^(١). أو قلّدوا بها أصوات الحيوان والأشياء؛ فقد حاكوا صوت وقع الحجر مثلاً، فقالوا: [طَقْ]، وصوت الضرب، فقالوا: [طاق]...

تنبيه:

يقف النحاة حين يبحثون في أسماء الأصوات، عند مسألة الاشتقاق منها، فيذكرون أن العرب اشتقت من ذلك مصادر وأفعالاً... وأنهم قالوا: عَيَّط الصبيانُ، وطقطقوا بالحجارة، وَجَهَّجَ القومُ بالسَّيْعِ... وقد اطَّرحنا ذلك ولم نعرض له بالبحث، إذ كانت علاقته باللغة لا ببحوث القواعد. وإن منهجية البحث لتوجب التفريق بينهما، وقد أخذنا بما توجهه هذه المنهجية.

* * *

١- ما يزال الكثير من أسماء الأصوات التي جاءتنا عن العرب مستعملاً في عصرنا، ففي الخطاب يقال اليوم: [كخ- نخ-بسّ-حاي-حاء]، وفي زجر الكلب يقال: [هشت=هج]. ويقلبون القاف همزة فيقولون في تقليد صوت وقع الحجر: [طأْ]، وفي تقليد صوت الضرب: [طاءْ]، وقد يجمعون بينهما فيقولون: [طاءْ وطيءْ].

نماذج فصيحة من استعمال أسماء الأصوات

• قال القلاخ (شرح المفصل ٨٥/٤):

مُعاوِدٌ للجوع والإملاقِ يَغْضَبُ إن قال الغرابُ: [غاقِ]
[غاقِ]: حكاية صوت الغراب.

• وقال بيهس الجرمي:

ألا ليت شعري هل أقولنُ لبغلي [عَدَسُ] بعد ما طال السِّفَارُ وكَلَّتِ
[عدسُ]: اسم صوت لزجر البغال.

• وقال الراجز (الخرزاة ٤٨/٦):

إذا حملتُ بَزَّتِي على عَدَسُ على التي بينَ الحمارِ والفرَسُ
فما أبالي مَنْ غَزَا وَمَنْ جَلَسُ

يلاحظ أن الراجز سَمَّى البغلة باسم الصوت الذي تُزجر به، والمعنى: إذا حملتُ

بزتي على البغلة التي يقال في زجرها [عدس]...

* * *

أسماء الإشارة

أسماء الإشارة هي:

[ذا] (للمفرد المذكر) [ذِي - تِي - ذِه - تِه] (للمفرد المؤنث)

[ذَان - ذَيْنِ] (للمثنى المذكر) [تَانِ - تَيْنِ] (للمثنى المؤنث)

[أولاء] (لجمع العاقل وغير العاقل، مذكراً ومؤنثاً)

[هَنا - ثَمَّ] ^(١) (للإشارة إلى المكان)

ملاحظات ثلاث:

١ - كثيراً ما يسبق أسماء الإشارة حرفُ التنبيه [ها]، فيقال: [هذا - هذه -

هؤلاء...]

٢ - قد يُفصل بين [ها] التنبيهية واسم الإشارة، بضمير المشار إليه، فيقال مثلاً: [ها أنا ذا] و[ها أنتم أولاء]...

٣ - قد تلحق اللامُ بعضَ أسماء الإشارة للدلالة على البعد، والكافُ للدلالة على الخطاب ^(٢).

* * *

١ - قد يلحق [ثَمَّ] التاءُ المربوطة، فيقال: [ثَمَّةً]. انظر [ثَمَّ] في قسم الأدوات.

٢ - إذا قيل: [ذلك] مثلاً، فإن [ذا] اسم إشارة، واللامُ للبعد، والكافُ للخطاب.

نماذج فصيحة من استعمال أسماء الإشارة

• قال المتنبي (الديوان ٣/٣١٦):

ذِي الْمَعَالِي فَلْيَعْلُوْنَ مَنْ تَعَالَى هَكَذَا، هَكَذَا وَإِلَّا فَلَا، لَا

(أراد: أن المعالي والمكارم هي هذه الأعمال التي نهض لها سيف الدولة حين علم بمحاصرة الروم لقلعة "الحَدَث". فَمَنْ رام العلوَ فلينهض لمثل ما نهض له سيف الدولة، وَإِلَّا فَلْيَدْعُ التَّعَالَى).

[ذِي]: اسم إشارة للمفرد المؤنث^(١).

• ﴿فَذَانِكَ﴾ برهانان من رَبِّكَ ﴿القصص ٢٨/٣٢﴾

[ذَانِكَ]: ذان، اسم إشارة للمثنى المذكر، والكاف للخطاب.

• وقال خُفَّاف ابن ندبة (الخزانة ٥/٤٣٩):

فَقُلْتُ لَهُ وَالرَّمْحُ يَأْطُرُ مَتْنُهُ تَأَمَّلْ خُفَّافاً إِنِّي أَنَا ذَلِكَا

[ذَلِكَا]: ذَا، اسم إشارة للمفرد المذكر، واللام للبعد، والكاف للخطاب، والألف

للإطلاق.

• وقال الفرزدق (الديوان ١/٤١٨):

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ

[أُولَئِكَ]: أولاء: اسم إشارة، وهو هنا للعقلاء: [آبَائِي]، والكاف للخطاب.

• وقال جرير (المقتضب ١/١٨٥):

ذُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الْآيَامِ

(يتأسف على أيام مضت له بـ ((الْوَى)) لا تعدّها في حُسْنِهَا الْآيَامِ، ومنزل لا تعدُّه في طيِّبِهَا الْمَنَازِلِ).

١- جمع ما لا يعقل يجوز أن يعامل معاملة المفرد المؤنث أو الجمع، نحو: أنهار جارية وجاريات، وجبال شاهقة

وشاهقات... ومن ذلك قول المتنبي هنا: [ذِي الْمَعَالِي]، فالأنهار والجبال والمعالي جموع لغير العاقل، وقد

عوملت معاملة المفرد المؤنث، فأشير إليها بـ (هذه) و(هذي).

- [أولئك]: أولاء: اسم إشارة، وهو هنا لغير العقلاء: [الأيام]، والكاف للخطاب.
- ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾ (آل عمران ١١٩/٣)
- [ها]: التنبيهية، و[أولاء]: اسم إشارة، وهو هنا لجمع العقلاء، وقد فُصِّل بين [ها] التنبيهية واسم الإشارة بضمير المشار إليه: [أنتم].
- ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾ (المائدة ٢٤/٥)
- [هاهنا]: ها: التنبيهية، و[هنا]: اسم إشارة للمكان.
- ﴿وَأَزَلَفْنَا ثُمَّ الْآخَرِينَ﴾ (الشعراء ٦٤/٢٦)
- (أزلفنا: قربنا)، [ثم]: اسم إشارة للمكان...

* * *

الأسماء الخمسة

في العربية خمس كلمات، اصطلاح النحاة على تسميتها بـ [الأسماء الخمسة].
تُرفع بالواو وتُنصب بالالف وتُجرّ بالياء. شريطة أن تُضاف إلى غير ياء
المتكلم^(١). وهي: [أب - أخ - حم - فو - ذو]. نحو: [جاء أخوك - رأيتُ
أخاك - سلّمتُ على أخيك]، فقس على هذا.

* * *

١ - إذا قُطعت هذه الكلمات الخمس عن الإضافة، أو أُضيفت إلى غير ياء المتكلم، أُعربت - كسائر الأسماء - بالضمّة والفتحة والكسرة. على أنّ من العرب من يُلزمها الألف دوماً، كأنها اسمٌ مقصور فيقول مثلاً: [جاء أباك - رأيتُ أباك - سلّمتُ على أباك].

أسماء الزمان والمكان^(١)

(للبحث مناقشة)

يُشتق اسم الزمان للدلالة على زمان الحدث، نحو: [اقترب مذهبُ القطار]، أي زمان ذهابه. ويُشتق اسم المكان للدلالة على مكان الحدث، نحو: [مدخل المحطة واسع]، أي: مكان دخولها واسع.

صوغهما:

١- من الثلاثي:

تصاغ أسماء الزمان والمكان من الفعل الثلاثي، على وزن [مَفْعِل]، إذا كان مضارعه مكسور العين صحيح الآخر، نحو: [يجلس - يجلس، يغرس - يغرس، يرجع - يرجع]. وعلى [مَفْعَل]^(٢) فيما عدا ذلك، نحو: [مذهب - مدخل - مرَمَى - ملهى...]^(٣).

هذا، وقد أدخلت العرب تاء التانيث على اسم المكان، فقالت: [مزرعة - مقبرة - مزلة - مدبغة...] لمكان: الزرع والقبر والزلل والديغ...

١- تَجَمَّعَ كَتَبُ الصَّنَاعَةِ الاسْمِينَ فِي بَحْثٍ وَاحِدٍ، لِيَتطَابَقَ اشْتِقَاقُهُمَا وَأَحْكَامُهُمَا، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ أَنَّ الْمَقْصُودَ هَذَا أَوْ ذَلِكَ، مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ.

٢- الْقِيَاسُ [مَفْعِل]، وَلَكِنْ شَذَّتْ كَلِمَاتُ جَاءَتْ بِالْكَسْرِ، كَالْمَغْرِبِ وَالْمَشْرِقِ وَالْمَسْجِدِ وَالْمَنْبِتِ...

٣- إِذَا كَانَ الْفِعْلُ الْمَاضِي مُعْتَلَّ الْأَوَّلِ، نَحْوُ: [وَعَدَ - وَرَدَ - وَصَلَ...] جَازَ فَتَحُ الْعَيْنِ: [مَفْعَل]، وَجَازَ كَسْرُهَا: [مَفْعِل]، فَيَقَالُ: [مَوْعَدٌ وَمَوْعِدٌ - مَوْزَدٌ وَمَوْزِدٌ - مَوْصَلٌ وَمَوْصِلٌ...].

٢- من غير الثلاثي:

يصاغان من غير الثلاثي على وزن المضارع، مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، وذلك نحو:

[يُدْحَرَج - مُدْحَرَج، يُسَافِر - مُسَافِر، يَسْتَخْرِج - مُسْتَخْرِج...]

٣- من الأسماء:

يصاغ اسم المكان من الأسماء، على وزن [مَفْعَلَة]، بفتح العين، للدلالة على المكان الذي يكثر فيه الشيء. نحو: [مَأْسَدَة - مَسْبَعَة - مَذْأَبَة - مَرْمَلَة - مَحْجَرَة - مَقْطَنَة - مَعْنَبَة - مَبْطَخَة...] للمكان الذي تكثر فيه الأسود - السباع - الذئاب - الرمل - الحجر - القطن - العنب - البطيخ...

* * *

نماذج من استعمال أسماء الزمان والمكان

١- من الثلاثي:

• مَجْلِس العلماء معمورٌ بالفوائد: (أي مكان جلوسهم معمور بها).

[مَجْلِس] اسم مكان وزنه [مَفْعَل] بكسر العين، لأن مضارعه [يَجْلِس] مكسورٌها، وهو صحيح الآخر.

• وقد اختاروا يوم الغد مَجْلِساً لهم: (أي اختاروا يوم الغد زمانَ جلوسٍ لهم).

[مَجْلِس] - في هذا المثال - هو اسم زمان، وتلاحظ أن لا فرق بينه وبين اسم المكان المذكور قبله. فكلاهما [مَجْلِس]، وإنما يفرق بينهما سياقُ الكلام. وكذلك الشأن في الأمثلة الآتية كلها، فاسم الزمان واسم المكان، لفظُهما واحد، والذي يفرق

بينهما هو السياق.

- هذه التربة مَغْرَس الشجرة: (أي مكان غرسها).
- [مَغْرَس] اسم مكان، وزنه [مَفْعِل] بكسر العين، لأن مضارعَه [يَغْرِس] مكسورُها، وهو صحيح الآخر.
- وشهر كانون الأول مَغْرِسُها: (أي زمان غرسها).
- [مَغْرَس] اسم زمان، وحكمه حكمُ اسم المكان في المثال الذي قبله...

٢- من غير الثلاثي:

- هذا مُنْفَتَح باب المدرسة: (أي هذا مكان انفتاحه).
- [مُنْفَتَح] اسم مكان، مصوغ على وزن مضارعِه [يُنْفَتِح] مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل آخره.
- والساعة السابعة مُنْفَتَحَة: (أي الساعة السابعة زمان انفتاحه).
- [مُنْفَتَح] اسم زمان، وحكمه حكمُ اسم المكان في المثال الذي قبله...
- الملعبُ مُدَحْرَج الكرة، لا الطريقُ: (أي الملعب مكان دحرجتها).
- [مُدَحْرَج] اسم مكان، مصوغ على وزن مضارعِه [يُدَحْرِج] مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل آخره.
- والصبح مُدَحْرَجُها: (أي الصبح زمان دحرجتها).
- [مُدَحْرَج] اسم زمان، حكمه حكمُ اسم المكان في المثال الذي قبله...
- هنا مُسَافِر زينب: (أي هنا مكان سفرها).
- [مُسَافِر] اسم مكان، مصوغ على وزن مضارعِه [تُسَافِر] مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وفتح ما قبل آخره.

• وقد دنا مُسَافَرُها: (أي دنا زمان سفرها).

[مُسَافَر] اسم زمان، حكمه حكم اسم المكان في المثال الذي قبله...

٣- من الأسماء:

• سهول الجزيرة مَقْمَحَة: (أي سهولها يكثر فيها القمح).

[مَقْمَحَة] اسم مكان، وزنه [مَفْعَلَة] بفتح العين؛ مصوغ من الاسم، وهو

[القمح]، للدلالة على المكان الذي يكثر فيه.

* * *

الاشتغال

(للبحث مناقشة)

الاشتغال: وقوع فعلٍ بين اسمٍ وضميره، فيجوز رفع الاسم ونصبه. فمثال الرفع: [خالدٌ ضربته]، على أنه مبتدأ، والجملة بعده خبره. ومثال النصب: [خالدًا ضربته] على أنه مفعولٌ به مقدّم. وأما الضمير (الماء من ضربته) ففي محل نصب، لأنه توكيد لإيقاع الفعل على الاسم المتقدم^(١).
تنبيه: إذا كان الفعل لازماً، نحو: [خالدًا مررت به] قدّرت أن المعنى [خالدًا لقيته]، أي: قدّرت الفعل المناسب.

* * *

نماذج فصيحة من الاشتغال

- ﴿أَبشِرْأَ مَنَا وَاحِدًا نَتَّبِعْهُ﴾ (القمر ٢٤/٥٤)
في الآية اشتغال: [أبشراً ... نتبعه]، وقد وقع الفعل [نتبع]، بين الاسم المشتغل

١- هذا مذهب الفراء والكسائي، في إعراب الاسم المتقدم والضمير. ومن تمام المسألة ملاحظة أنّ الضمير - في المعنى - هو الاسم المتقدم نفسه. ويقولون في تعليل نصب الاسم والضمير معاً بفعل يتعدى إلى مفعول واحد: إنّ الأصل هو: [خالدًا ضربت]، والفعل هنا متسلط على الاسم [خالدًا]، إذ هو مفعوله. فإذا تسلط على الضمير أيضاً، كانت فائدة هذا التسلط، بعد أن تسلط على الاسم الظاهر، هي تأكيد إيقاع الفعل على الاسم المتقدم. انظر: [شرح الكافية ٤٣٨/١].

عنه وضميره، فانتصب الاسم: [بشراً]، كما ترى. هذا على أنّ للآية قراءة أخرى بالرفع: [أبشراً....تتبعه]. (مجمع البيان ١٩٠/٩)، ودغ عنك أنّ القراءتين واردتان، فإنّ الكلام لو لم يكن قرأناً لجاز الوجهان: الرفع والنصب.

ولا التفات إلى قول كتب الصناعة: النصب بعد همزة الاستفهام أرجح؛ فمتى جاز وجهان في اللغة، لم يكن لترجيح أحدهما على الآخر مسوّغ. اللهمّ إلا أن يكون ذلك تعبداً بصناعة نحوية عفا عليها الزمان.

• ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ (الإنسان ٣١/٧٦)

في الآية اشتغال: [الظالمين...أعدّ لهم]، وقد وقع الفعل بين الاسم المشتغل عنه وضميره، فانتصب الاسم: [الظالمين]. هذا على أنّ قراءة عبد الله ابن الزبير وأبان ابن عثمان بالرفع: [والظالمون أعدّ لهم]. ودغ عنك أنّ القراءتين واردتان، فإنّ الكلام - حتى لو لم يكن قرأناً - يجوز فيه الوجهان: الرفع والنصب. هذا، وقد عالج ابن جني القراءتين ووجههما. (انظر: مجمع البيان ٤١٢/١٠)

• قال الربيع ابن ضبّع الفزاري:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا أملك رأس البعير إنّ نَفَرًا
والذئبُ أخشاه إنّ مررتُ به وحدي وأخشى الرياحَ والمطرا

في قول الشاعر: [الذئب أخشاه] اشتغال، وقد وقع الفعل بين الاسم المشتغل عنه وضميره، فارتفع الاسم: [الذئبُ]، على الابتداء، والجملة بعده خبره.

ولليت رواية أخرى هي: [الذئبُ] بالنصب، على أنه مفعول به مقدّم. وأما الهاء، ففي محل نصب لتوكيد وقوع النصب على الاسم.

هذا، وستظنّ ترى في كل نموذج من هذه النماذج الفصيحة، التي نعالجها، أو التي تقع عليها مستقبلاً في بعض ما تقرأ، أنّ الرفع والنصب في الاشتغال جائزان دوماً. وقد

يُظَنُّ غير هذا، حيث يلتبس الاشتغال بغيره. ونبين ذلك مبسوطاً في الآية الآتية، وهي قوله تعالى:

• ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزَّيْرِ﴾ (القمر ٥٤/٥٢)، (الزبر: الكُتُب).

ليس في الآية اشتغال، وإنَّ ظُنَّ ذلك لأول وهلة!! وبيان هذا أنَّ جملة: [فَعَلُوهُ]، صفة لما قبلها، ومن ثمَّ فَإِنَّ فَعَلُهَا ليس مسلطاً على كلمة: [كُلُّ]، أي لا ينصبها على أنها مفعول به. ومن القواعد الكلية، أنَّ الصفة لا تعمل في الموصوف. ومن هنا كانت كلمة [كُلُّ] - بالضرورة - مبتدأ مرفوعاً، وشبه الجملة (الجارَّ والمجرور): [في الزبر] خبر، والتقدير: [كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ثابتٌ في الزبر]^(١).

هذا بيان المسألة من وجهةٍ إعرابية. وأما الوجهة المعنوية، فبيانها: أنَّ هذا التركيب لو كان تركيب اشتغال، لكان المعنى: [وفعلوا كُلَّ شَيْءٍ في الزبر]. أي الزبر مكانٌ لكل شيء فعلوه. وهو معنى غير وارد، وغير معقول.

فإذا كان هذا - وهو كائن - فقد بقي أن نلخص المسألة فنقول: ليس التركيب في الآية تركيب اشتغال، فيكونَ نصبُ الاسم المتقدم ورفعُه جائزين، وإنما هو تركيبٌ مبتدأ وخبر، والاسم المتقدم فيه واجبٌ رفعه!!

ونخلص من جميع ذلك إلى القول: ليس في الاشتغال وجوبٌ رفع ولا وجوبٌ نصب، بل فيه - في كل حال - جواز الرفع والنصب. ومَنْ أبى هذا، قلنا له: ﴿هَاتُوا برهانكم﴾!!

• قال النمر ابن تولب، يردُّ لوم امرأته له على إتلاف ماله:

لا تجزعي إنْ مُنْفِساً أهلكته فإذا هلكْتُ فعند ذلك فاجزعي^(٢)

١- وتعبير أكثر وضوحاً - وإن كان النحاة لا يرضون عنه - نقول: [كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ، قد ورد ذكره في الزبر].

٢- المنفس: هو النفيس، ويريد به المال الكثير.

في البيت اشتغال. إذ وقع الفعل: [أهلكْتُ] بين الاسم المشتغل عنه وضميره، فانصب الاسم: [منفساً]. على أنه مفعول به مقدم. وأما الضمير [الهاء]، ففي محلّ نصب، لتوكيد وقوع الفعل على الاسم.

هذا، وللبيت رواية أخرى هي: [إِنْ مَنْفَسٌ أَهْلَكَتَهُ] بالرفع، على أَنَّ الكلام مبتدأ وخير^(١). ومن ذلك، ومن مئات من مثل ذلك، تستيقن أن الاشتغال ليس فيه وجوب رفع ولا وجوب نصب. بل فيه في كل حال جوازُ الرفع والنصب. ومن أبى ذلك، عُدْنَا قتلنا له: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ﴾ !!

• ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا...﴾ (النور ٢/٢٤)

(أي: الزانية والزاني اجلدوهما). ففي الآية اشتغال: وقد وقع الفعل [اجلدوا] بين الاسم المشتغل عنه وضميره، فارتفع الاسم: [الزَّانِيَةُ...] على أنه مبتدأ، خبره جملة: [اجلدوا]. هذا على أَنَّ للآية قراءةً أخرى بالنصب: [الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي]، وهي قراءة عيسى ابن عمر الثقفي، أستاذ الخليل ابن أحمد. [المحتسب - لابن جني ١٠٠/٢].

ودع عنك أَنَّ القراءتين واردتان، فحتى لو كان للآية قراءة واحدة، لكان الوجهان - الرفع والنصب - في مثل هذا النموذج جائزين.

• ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (فصلت ١٧/٤١)

في الآية اشتغال: فقد وقع الفعل: [هدينا] بين الاسم المشتغل عنه وضميره، وجاء الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ: [ثمودُ].

هذا، وللآية قراءة أخرى بالنصب: [ثمودَ]، على أنه مفعول به مقدم، وأما الضمير: [هم]، ففي محل نصب، لتوكيد وقوع الفعل على الاسم. قال ابن هشام (أوضح

المسالك ١١/٢): [وقرى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ بالنصب على حدّ (أي: على حدّ قولك) زيدا ضربته].

• ﴿جَنَاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ (الرعد ٢٣/١٣)

في الآية اشتغال: إذ وقع الفعل: [يدخلون] بين الاسم المشتغل عنه وضميره، وجاء الاسم مرفوعاً على أنه مبتدأ: [جَنَاتُ عَدْنٍ]. غير أنّ للآية قراءةً أخرى بالنصب: [جَنَاتِ عَدْنٍ]، على أنّ [جَنَاتِ] مفعول به مقدم، والضمير [ها]، في محل نصب، لتوكيد وقوع الفعل على الاسم. قال الأثموني (٣٤٠/١): [ومنه قراءة بعضهم: جَنَاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا، بنصب جَنَاتِ]. ومثل ذلك في (قطر الندى / ١٩٦).

• قالت امرأة من بني الحارث ابن كعب:

فارساً ما غادروه ملحماً غير زُمَيْلٍ ولا نِكْسٍ وَكِيلٍ

[ما: زائدة. ملحماً: لم يجد مخلصاً في الحرب. زُمَيْلٍ: ضعيف جبان. نكس وكيل: ضعيف متواكل].

في البيت اشتغال: فقد وقع الفعل: [غادروا] بين الاسم المشتغل عنه وضميره، وقد رواه ابن الشجري بالنصب، وفي ديوان الحماسة بالرفع [فارساً]. والروايتان على المنهاج.

* * *

الإضافة

(للبحث مناقشة)

إذا قلت: [هذا كتابُ خالدٍ]، فقد نسبتَ الأول: [كتاب] إلى الثاني: [خالد]. وبتعبير آخر: أضفت الأول، ويسميه النحاة: [المضاف]، إلى الثاني، ويسمونه: [المضاف إليه].

والإضافة صنفان:

١- الإضافة اللفظية^(١): وضابطها أن يحلَّ محلَّ المضافِ فعْلُهُ، فلا يفسد المعنى ولا يختلف. ففي قولك: [هذا طالبٌ علمٍ، وهذا مهزومُ الحقِّ، وهذا حسنُ الخلقِ] يصحَّ المعنى ولا يختلف، إذا أحللتَ الفعلَ محلَّ المضافِ فقلت: [هذا يطلبُ علماً، وهذا يُهضمُّ حقُّه، وهذا يحسنُ خلقه].

٢- الإضافة المعنوية^(٢): وضابطها أن الفعل لا يحلَّ فيها محلَّ المضاف؛ ففي قولك مثلاً: [هذا كاتبُ المحكمةِ] لا يحلَّ فعلُ [يكتبُ] محلَّ [كاتبٍ]. ولو أحللتَه محلَّه فقلت: [هذا يكتبُ المحكمةَ]، لفسد المعنى. وفي قولك: [هذا مفتاحُ الدارِ]، لو أحللتَ فعلَ [يفتحُ] محلَّ المضافِ [مفتاح] فقلت: [هذا يفتحُ الدارَ] لاختلف المعنى؛ ولو أحللتَه في مثل قولك: [هذا مفتاحُ خالدٍ] لتجاوزَ المعنى الاختلافَ إلى الفساد.

١- يسمون [الإضافة اللفظية] أحياناً: [المجازية]، وأحياناً [غير المحضة].

٢- يسمون [الإضافة المعنوية] أحياناً: [الحقيقية]، وأحياناً [المحضة].

أحكام الإضافة:

- المضاف إليه مجرور أبداً.
- المضاف لا يلحقه التنوين، ولا نونُ المثنى وجمع السلامة.
- لا يجوز أن يحلّي المضاف بـ [أل]، إلا إذا كانت الإضافة لفظية، نحو: [نَحْتَرِمَ الرجلَ الحسنَ الخُلُقِ].
- إذا تابعت إضافتان، والمضاف إليه هو هو، جاز حذف الأول اختصاراً نحو: [استعرتُ كتابَ وقلمَ خالدٍ = استعرتُ كتابَ خالدٍ وقلمَ خالدٍ]. (انظر المصباح المنير / ٣٦٧) + (الخصائص لابن جني ٤٠٧/٢ و٤٠٩)
- إضافة الصفة المشبهة واسم الفاعل:
- الصفة المشبهة: لا تتعرّف بالإضافة، بل تتعرّف بـ [أل]، وعليه قولهم في تنكيرها: [زارنا رجلٌ حسنُ الأخلاق]^(١). فإذا أُريدَ تعريفها حُلّيت بـ [أل] فقول: [زارنا الرجلُ الحسنُ الأخلاق]^(٢).
- اسم الفاعل: إن دلّ على مُضيٍّ، كانت إضافته حقيقية، فيتعرّف بإضافته إلى معرفة، نحو: [نحمد اللهَ خالقَ الكونِ]^(٣).
- فإن دلّ على حالٍ أو استقبالٍ^(٤)، كانت إضافته لفظية، فلم يتعرّف بإضافته

١- [حسن] صفة مشبهة نكرة، ولذلك نعتتُ كلمة [رجل] النكرة. وذلك أنّ الصفة المشبهة لا تتعرّف بالإضافة.

٢- كلمة [الحسن] صفة مشبهة معرفة، اكتسبت التعريف بـ [أل]، ولذلك نعتتُ كلمة [الرجل] المعرفة.

٣- [خالق] اسم فاعل يدلّ هنا على مضيٍّ، إذ خلق الله الكون في الأزل؛ وقد استفاد التعريف بإضافته إلى كلمة [الكون] المعرفة بـ [أل]. يدلّ على ذلك أنه نعت معرفة هي لفظ الجلالة: [الله].

٤- يعبر النحاة عن هذا بقولهم: (اليوم أو غداً).

إلى المعرفة، كنعو قول قوم (عاد) في الآية: ﴿هَذَا عَارِضٌ مِّمَّطْرُنَا﴾^(١).

وإن دلّ على استمرار جاز الوجهان. أي:

آ- جاز اعتبار جانب الماضي، فتكون الإضافة حقيقية، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ ... مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٢) (الفاحة ٢/١)

ب- وجاز اعتبار جانب الحال والاستقبال (اليوم وغداً)، فتكون الإضافة لفظية، نحو: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكْنًا﴾^(٣) (الأنعام ٩٦/٦)
ملاحظتان:

آ- إضافة اسم الفاعل والصفة المشبهة، يكثر فيها التلوي والالتواء، هنا وهناك، في هذا الشاهد أو ذاك. ومن هنا أنّ قارئ كتب النحو واللغة، يظنّ يرى - ما سار معها - آراءً وشروحاً مختلفةً وتفاسير. ومع ذلك إنّ ما قرّره مؤسّس على شواهد من كتاب الله لا تنقُض.

ب- ما يراه القارئ من تكرار الشواهد في المتن والخواشي والنماذج، إنّما الغاية منه تثبيت القاعدة بالتكرار.

* * *

١- الأحقاف ٢٤/٤٦: [مطر] اسم فاعل يدلّ على مستقبل، لأن قوم (عاد) إنما قالوا ذلك حين قدّروا أنّ العارض (السحاب) سيمطرهم عن قريب. فالإضافة إذاً لفظية، ولذلك لم يتعرّف [مطر] بإضافته إلى معرفة هي الضمير [نا]، فنعت نكرة هي: [عارض].

٢- [مالك] اسم فاعل، تعرّف بإضافته إلى: [يوم الدين]، فنعت لفظ الجلالة وهو معرفة، فالإضافة إذاً حقيقية.

٣- [جاعل الليل] الإضافة هنا لفظية، إذ المضاف يحلّ محله فعله [يَجْعَل] فلا يفسد المعنى ولا يختلف. [سكناً] مفعول به لاسم الفاعل: [جاعل]. وما كان هذا النصب ليجوز لو أنّ الإضافة حقيقية، وفي (مجمع البيان ٣٣٧/٤): [قرأ أهل الكوفة: وجعل الليل... والباقون: وجاعل الليل...].

نماذج فصيحة من استعمال الإضافة

• ﴿وقال الذين استضعفوا للذين استكبروا بل مكرُّ الليل والنهار﴾ (سبا ٣٣/٣٤)

[مكرُّ] مضاف، حُذِفَ تنوينه - على المنهاج - إذ المضاف لا ينون. و[الليل] مضاف إليه مجرور، جرياً مع القاعدة المطلقة: [المضاف إليه مجرور أبداً].

• ﴿تبتُّ يدا أبي لهب﴾ (المسد ١/١١١)

[يدا]: مثني مضاف، والمضاف لا يلحقه التنوين ولا نون المثني وجمع السلامة. ولذلك حذفت نون المثني، والأصل: [يدان]، و[أبي] مضاف إليه مجرور - جرياً مع القاعدة المطلقة: المضاف إليه مجرور أبداً - وعلامة جره الياء، لأنه من الأسماء الخمسة. و[لهب] مضاف إليه ثان مجرور أيضاً - جرياً مع قاعدة: المضاف إليه مجرور أبداً، وعلامة جره الكسرة.

• ﴿إنا مرسلو الناقة فتنة لهم﴾ (القمر ٢٧/٥٤)

[مرسلو] جمع مذكر سالم، وهو مضاف، والمضاف لا يلحقه التنوين ولا نون المثني وجمع السلامة. ولذلك حُذِفَ نونه، والأصل [مرسلون]. و[الناقة] مضاف إليه مجرور بالكسرة جرياً مع قاعدة: المضاف إليه مجرور أبداً. والإضافة لفظية، لأنَّ فعل: [نرسل] يصحَّ حلوله محلَّ المضاف [مرسلو] فلا يفسد المعنى ولا يختلف.

• ﴿والصابرين على ما أصابهم والمقيمي الصلاة﴾ (الحج ٣٥/٢٢)

[المقيمي]: مضاف، حذفت نونه بسبب الإضافة، والأصل: [المقيمين]. وجاز أن يحلَّ بـ [أل]، مع أنه مضاف والمضاف لا يُحَلَّى بـ [أل]، لأن إضافته لفظية، يصحَّ أن يحلَّ محله فعلٌ [يقيمون]، فلا يفسد المعنى ولا يختلف. و[الصلاة] مضاف إليه.

• قال عنزة (الديوان ١٥٤/):

ولقد خَشِيتُ بأنْ أموتَ ولم تَدُرْ لِلحربِ دائِرَةً على ابْنِي ضَمُضَمِ
الشَاتِمِي عَرَضِي ولم أَشْتُمَهُمَا والناذِرِينَ إِذَا لَمْ الْقَهْهُمَا دَمِي
[الشاتمي] مضاف مثني حُذِفَتْ نونه بسبب الإضافة. وجاز أن يَحْلَى بـ [ألـ]، مع
أنه مضاف والمضاف لا يُحْلَى بـ [ألـ]، لأن إضافته لفظية، يصحّ أن يحلَّ محلَّه فِعْلٌ
[يشتم]، فلا يفسد المعنى ولا يختلف. و[عرض] مضاف إليه.

• وقال زهير يمدح هَرَمِ ابنِ سنان (الديوان ١٥٣/١):

القائِدُ الخيلِ منكوباً ذَوَابِرُهَا فِيهَا الشُّنُونُ، وفيها الزَاهِقُ الرَّهْمُ
[الشنون: بين السمين والمهزول، والزاهق: السمين، والرهْم: أسمن منه. أراد أن ذابَّ خَيْلَهُ في السير أَضَرَّ بِجَوَافِرِهَا].
[القائد]: مضاف، وجاز أن يَحْلَى بـ [ألـ]، مع أنه مضاف والمضاف لا يُحْلَى بـ
[ألـ]، لأن إضافته لفظية، يصحّ أن يحلَّ محلَّه فِعْلٌ [يقود]، فلا يفسد المعنى ولا يختلف.
و[الخيّل] مضاف إليه.

• وقال الفرزدق (شرح المفصل ٢١/٣):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ
[العارض: السحاب. وذراعا الأسد وجهته: من منازل القمر].
الأصل: [بين ذراعِي الْأَسَدِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ]، لكنَّ الشاعر حذَفَ المضافَ إليه
الأول؛ وهو في العربية جائز^(١). وذلك أنه إذا تتابعت إضافتان، والمضاف إليه هو هو،
جاز حذف الأول اختصاراً.

• وقال تعالى: ﴿وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا﴾^(٢) (الأنعام ٩٦/٦)

١- قال الفيومي: [ويجوز أن يكون الأول مضافاً في النية دون اللفظ، والثاني في اللفظ والنية، نحو: غلام وثوب زيد، ورأيت غلام وثوب زيد، وهذا كثير في كلامهم إذا كان المضاف إليه ظاهراً]. يعني إذا لم يكن ضميراً.

٢- قال الطبرسي: [قرأ أهل الكوفة: (وَجَعَلَ اللَّيْلَ...) والباقون: (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ...)] انظر مجمع البيان ٣٣٧/٤

[جاعل] اسم فاعل، مضافٌ إضافةً لفظية، وضابط ذلك أن يحلَّ محلَّ المضاف فعلُهُ، فلا يفسد المعنى ولا يختلف. وذلك متحقق في الآية، لصحة حلول فعل [جَعَلَ]، محلَّ [جاعل]. و[الليل] مضاف إليه. وفي الكفّ برهانان على سلامة ما قلنا. الأول: أنَّ الآية لها قراءة أخرى هي: [وجَعَلَ الليلَ سكناً]. والثاني: أنَّ اسم الفاعل عَمِلَ فنصب كلمة [سكناً] مفعولاً به. ولو كانت الإضافة حقيقية لم يَجُز ذلك.

* * *

الإعلال

(للبحث مناقشة)

الإعلال: هو حذف حرف علة، أو قلبه، أو تسكينه.

تنبيهان:

الأول: أن من القواعد الكلية التي لا تتخلّف في العربية، أنه لا يُبدأ بساكن ولا يوقّف على متحرك. واستمسكاً بهذه القاعدة، نظرنا إلى المفردات وعالجناها، موقوفاً عليها بالسكون.

والثاني: أن أصول الكلمات العربية، ليس فيها ألف^(١)، وبناءً على هذا، فإن في اللغة حرفي علة فقط - لا ثلاثة - هما الواو والياء. فإذا رأيت الألف في كلمة، فاعلم أنها منقلبة عن أحدهما، أو أنها ليست أصلية. بل زائدة. فإذا قلنا في تضاعيف البحث مثلاً: (يُقلب حرف العلة أو يُحذف حرف العلة....)، فإنما نعني بذلك الواو والياء.

الإعلال بالحذف:

♦ إذا التقى ساكنان، والسابق منهما ألف أو واو أو ياء، حُذِفَ السابق. وذلك نحو: [ياخالد نمّ وقُمّ ويغ] والأصل قبل الحذف: نَأمّ وقُومٌ ويِغّ، فلما التقى ساكنان، حُذِفَ السابق. ومثّل ذلك أن تقول عن النسوة: [هنّ يَنمنّ ويَقُمُنّ

١ - ليست الألف في نحو (مفتاح) مثلاً، من أصل الكلمة، إذ الأصل (فتح)، ولا هي من أصل الكلمة، في نحو: (قاتل)، إذ الأصل (قتل). وأما في نحو: (قال) فإنها - وإن لم تكن أصلية فإنها بمنزلة الأصلية - لأنها منقلبة عن أصل هو الواو، أي: (قول)، ثم قلبت الواو ألفاً.

وَيَعْنِ [والأصل: يَنَامَنَّ وَيَقُومَنَّ وَيَعْنِ. وهكذا...]

♦ إذا كان أول الماضي واوًا، حُذِفَتْ في مضارعه وأمره، نحو: [وَعَدَ - يَعِدُ - عِدْ، وَقَفَ - يَقِفُ - قِفْ...]^(١).

الإعلال بالقلب:

♦ يُقَلِّبُ حرف العلة (الواو والياء) أَلْفًا، إذا تحرَّك وقبله فتحة^(٢) نحو: [قَوْلَ - يَّعِ]؛ وبعد القلب: [قَالَ - بَاعَ]. فإذا كان حرف العلة طَرَفًا كفى لقلبه، الشرطُ الثاني فقط، أي: انفتاح ما قبله، نحو: [دَنَوَ الْفَتَى - فَرَمَى الْعَصَوُ] وبعد القلب [دَنَا الْفَتَى فَرَمَى الْعَصَا]^(٣).

♦ تُقَلِّبُ الواو ياءً: (ولكن اعلم من قبل أن نيسط القاعدة، أن هذا إنما يكون إذا سَبَقَتْ الواو كسرة).

ودونك التفصيل:

أولاً: إذا سكنت الواو، وسبقتها كسرة، ودونك الأمثلة، وإلى جانبها ما تُؤَوِّلُ إليه بعد قلبها:

١ - لا تُحَذَفُ هذه الواو، في المضارع المبني للمجهول، ولذا يقال مثلاً: [يُوصَلُ الْخَيْطُ بِالْخَيْطِ، وَيُوعَدُ الْمُجْتَهِدُ خَيْرًا].

٢ - قد يتحرك حرف العلة وتسبقة فتحة، ومع ذلك لا يُقَلِّبُ !! وسبب ذلك أنه إذا قُلِبَ النقي ساكنان، فيتعذر النطق به. مثال ذلك: [بَيَّانَ وَطَوِيلَ وَفَتَيَّانَ وَعَصَوَانَ] فلو قُلِبَتْ حرف العلة من هذه الكلمات أَلْفًا، لآل الأمر إلى: [بَيَّانَ وَطَائِلَ وَفَتَّانَ وَعَصَّانَ]، ولا يكون هذا في العربية.

٣ - في اللغة أفعال قليلة العدد، لا تكاد تُستعمل، وزنها [افتعل] صَحَّحُوا وَاوَهَا. أشهرها: [اشتوروا - اجتوروا - ازدوجوا - اعتوروا - اعتنوا]. والناس يستعيضون عنها بـ [تشاوروا وتجاوزوا وتعاونوا وتعاونوا].

الواو ساكنة وقبلها كسرة	تقلب ياءً	ملاحظات
مِوزَان	مِيزَان	
رَضِيوُ	رَضِي	(فعل ماض من الرضوان)
مِوَقَات	مِيقَات	
يِرْتَضِيوُ	يِرْتَضِي	
قَوِوُ	قَوِي	(فعل ماض من القوة)
الشَّجِوُ	الشَّجِي	
الدَّاعِوُ	الدَّاعِي	
الغَازِوُ	الغَازِي ^(١)	

ثانياً: إذا وقعت الواو بين كسرة وألف، شريطة أن يكون ذلك:
إما في مصدر أُعِلَّتْ عينه وعين فعله نحو: [صِوام: صِيام، سِواق: سياق،
إِنْقِواد: إنقياد...] فَإِنَّ أفعالها معتلة العين أيضاً، وهي: [صَوَم: صام، سَوَق:
ساق، إِنْقَوَد: إنقاد...].

وإما في جمع وزنه [فِعال] أُعِلَّتْ عين مفردة أو سكنت. فإِعلاها في المفرد

١- لا بدّ من التعرّيج هنا، على حالة خاصّة، تتجلى في تصغير كلمة [دَلُو] ونحوها مما ينتهي بالواو. وبيان ذلك أنّ
التصغير لا بدّ فيه من الياء أصلاً، فإذا صُغِرَت كلمة [دلو] صارت: [دُليو]، فيلتقي حرفاً علّة: ياء التصغير
والواو. ولما كان السابق منهما ساكناً، قلب الثاني - وهو الواو - ياءً، كما سيأتي بعد بضعة سطور في
المتن، أي: [د ل ي ي] ثم كان الإدغام، فقيل: [دليي].

نحو: [دَوَّر: دار]، وتُقَلَّب في الجمع: [دَوَّار: ديار....]. وسكونها في المفرد نحو: [ثَوَّب]، وتُقَلَّب في الجمع: [ثَوَّاب: ثياب].

ثالثاً: إذا اجتمعت الواو والياء، والسابق منهما ساكن. وتورد كتب الصناعة كلمة: [سَيِّد] مثلاً على هذا. فتقول: الأصل فيه [سَيُّود]، فلما اجتمعت الياء والواو، والسابق - وهو الياء - ساكن، قلبت الواو ياءً، وأدغمت في الياء، فقل: [سَيِّد]^(١).

قلب الياء واواً:

تُقلب الياء واواً في كلمات معدودة. نورد أشهرها فيما يلي:

قبل القلب		بعد القلب	
يُسَيِّر	مُسَيِّر	يُوسِر	مُوسِر
يُثَبِّت	مُثَبِّت	يُوقِن	مُوقِن
يُسَيِّس	مُسَيِّس	يُورِث	مُورِث
يُوقِظ	مُوقِظ	يُوقِظ	مُوقِظ
يُثَبِّع	مُثَبِّع	يُورِث	مُورِث
يُثَبِّع	مُثَبِّع	يُورِث	مُورِث

١- يلحق بهذا كلُّ جمع وزنه [فعلول]، ينتهي بواوين أصلاً، نحو: [عَصِيّ]، فإنَّ الأصل هنا: [عَصَوو]: الواو الأولى واو [فعلول]، والثانية لام الكلمة. وقد قلبت الثانية ياءً: [عَصَوِيّ]، فاجتمع واو وياء، والسابق منهما ساكن، فيقلب ياءً: [ع ص ي ي]، وبالإدغام: [عَصِيّ]، جمعاً لـ [عَصا].

إعلال الحرف الثالث من فَعْلَى وفُعْلَى، وتصحيحه:

١- فَعْلَى: إذا اعتل ثالثها، كان واواً في كل حال نحو: [دَعَوَى - نَشَوَى - تَقَوَى]، إلا في صفة - وأصله ياءٌ - فياءٌ يبقى، نحو: [خَزَيَا (مَوْنَت خَزَيَان) - وَصَدَيَا (مَوْنَت صَدَيَان)].

٢- فُعْلَى: إذا اعتل ثالثها، كان ياءٌ في كل حال، نحو: [العُلَيَا - الفُتَيَا - الولَيَا (مَوْنَت الأَوَلَى، أي الأَجْدَر والأَحَق)]، إلا في اسمٍ - وأصله واو - فواواً يبقى، نحو: [حُزَوَى (اسم موضع)].

تسكين حرف العلة وحذفه:

يُسَكَّن حرف العلة إذا تطرّف وقبله متحرك. فلا تظهر عليه ضمةٌ ولا كسرة، فلا يقال مثلاً: [يدْعُو القَاضِي بِالْجَانِي]، بل يسكن في كل ذلك فيقال: [يدْعُو القَاضِي بِالْجَانِي]. وأمّا فتحاً، فيُفْتَح، فيقال مثلاً: [لن ندْعُو القَاضِي ليقْضِي في الأمر].

ويُحذف هذا المعتلُّ الساكن، إذا تلاه ساكنٌ آخر، وذلك نحو: [يرمي+ون]، فإن الياء تُحذف هاهنا، دفعاً لالتقاء الساكنين، فيقال: [يرمُون^(١)]. إذا وقع حرف العلة في حشو الكلمة، نُقلت حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله. وذلك نحو: [يَقُوم]. وبعد نقل الحركة: [يَقُوم]. ونحو: [يَبِين]، وبعد نقل الحركة: [يَبِين].

حكم: إذا لم يكن حرف العلة مجانساً حركته، انقلب حرفاً يجانسها.

١- إنما ضُمَّت الميم لتناسب الواو.

ففي نحو: [أَقَوْمَ]، لا تَجَانُسَ بين الواو وفتحته، فينقلب ألفاً ليجانسها: [أَقَامَ].
وفي نحو: [يُقَوْمُ]، لا تَجَانُسَ بين الواو وكسرتة، فينقلب ياءً ليجانسها: [يَقِيمُ].
وفي نحو: [أَبَيْنَ]، لا تَجَانُسَ بين الياء وفتحته، فينقلب ألفاً ليجانسها: [أَبَانَ].
وهكذا...

تنبيه عظيم الأثر:

يمتاز وزن [أَفْعَل] بخروجه عن قواعد الإعلال، من قلب وحذف ونقل...
ودونك بيان ذلك:

♦ لا يُعَلَّ حرفُ العلة في [أفعل] اسمَ تفضيل. يقال مثلاً: خالد أطولُ من سعيد وأبِينُ منه. ولو أعلَّ لقليل: أطال من سعيد!! وأبان منه!! (وهذا لا يقال في العربية)
♦ ولا يُعَلَّ في [أفعل] صفةً مشبهةً، ولا في فعله أيضاً، ولا في مصدره. يقال مثلاً: فلان [أَحْوَلُ]، وقد حَوَلَ - يَحْوُلُ - حَوَلاً. ولو أعلَّ لقليل: أَحَالَ!! وهو: [أَصِيدَ] (رافع رأسه كبراً)، وقد صَيِدَ - يَصِيدُ - صَيْداً. ولو أعلَّ لقليل: أَصَاد!! (وهذا لا يقال في العربية)

♦ ولا يُعَلَّ أيضاً في [ما أفعله] و [أفعل به] تعجباً. يقال مثلاً: [ما أَصَيْدَه] وأصِيد به، ولو أعلَّ لقليل: ما أَصَادَه، وأَصِيدُ به = أَصِدُ به!! (وهذا لا يقال في العربية)

* * *

التقاء الساكنين

لا يلتقي في العربية ساكنان^(١) فإذا التقيا، تخلص العربي من ذلك بمعالجة الساكن الأول، وأبقى الثاني على حاله. فدونك أحكام ذلك:

١- أن يلتقي الساكنان في كلمتين:

نوع الساكن الأول	الحكم	المثال	اللفظ
حرف مدّ	يُحذف	حضرنا اليوم	حضرنا ليوم
ليس حرف مدّ	يُكسر	خذ الكتاب	خُذْ لكتاب
ميم الجمع	يُضمّ	لهم البشرى	لهم لبشرى
نون حرف الجر [من]	يُفتح	من البيت	من لبيت

٢- أن يلتقي الساكنان في كلمة، والأول حرف مدّ، فيُحذف، نحو: قُلْ، بَع، سَعَتْ، مَشَتْ (الأصل في ذلك: قُولُ - بَيْعُ - سَعَاتُ - مَشَاتُ)...

٣- إذا اجتمع على حرف العلة سكونان حُذِفَ^(٢) نحو: لم يَمْشِ، ولم يَسْعَ، ولم يَغْزُ. (الأصل: لم يَمْشِيَّ - لم يَسْعَى - لم يَغْزَوْ) ^(٣) ونحو: اَمْشِ، اِسْعَ، اَغْزُ.

١- يستثنى من ذلك حالة واحدة، كنحو: خاصّة، وضالّين... وشرطها أن يكون الأول حرف مدّ، والثاني مدغماً في مثله.

٢- يقول النحاة والصرفيون: حرف العلة ساكن بطبعه.

٣- حُذِفَ حرف العلة في هذه الأمثلة لالتقاء سكونين: سكون حرف العلة وسكون المضارع المجزوم.

(الأصل: إمشي - إسعى - أغزو^(١)).

٤- الفعل المضارع المجزوم، وأمره أيضاً، يجتمع على آخرهما سكونان، فَيُتَخَلَّصُ من التقائهما، بالفرار إلى الفتح، نحو: [لم يشدَّ وشُدَّ]^(٢).
وفيما يلي جدول يعبر عن الحالات الثلاث الأخيرة:

الحالة	الحكم	المثال
الساكن الأول منهما حرف مدّ	يُحذف	سَعَيْتُ ← سَعَتْ دَنَاتُ ← دَنَتْ مَشَيْتُ ← مَشَتْ قُولُ ← قُلْ بِيعُ ← بَيْعْ
أن يجتمع السكونان على حرف علة: بسبب الجزم:	يُحذف	لم يَسْعَ ← لم يَسْعَى لم يَغْزُ ← لم يَغْزُوا لم يَمْشِ ← لم يَمْشِي
بسبب البناء:		إِسْعَى ← إِسْعَ أَغْزُوا ← أَغْزُ إِمْشِي ← إِمْشِ
أن يجتمع السكونان على آخر الفعل المضعّف: بسبب الجزم:	يُفتح آخره	لم يَشُدُّ ← لم يَشُدَّ شُدَّ ← شُدْ
بسبب البناء		

* * *

١- حذف حرف العلة هنا أيضاً لالتقاء سكونين: سكون حرف العلة وسكون بناء فعل الأمر.

٢- يجتمع على آخر الفعل المضارع المضعّف المجزوم سكونان: سكون التضعيف، وسكون الجزم، فَيُتَخَلَّصُ من ذلك بالفتح، فيقال: [لم يشدَّ]. وكذلك الشأن في فعل الأمر المضعّف، إذ يجتمع على آخره سكون التضعيف وسكون البناء، فَيُتَخَلَّصُ من ذلك بالفتح، فيقال: [شدَّ].

أوزان الأفعال وإيقاعها

(للبحث مناقشة)

(مجتمع) الأفعال في العربية، يتألف من أسر، في كل أسرة منه ثلاثة أفراد، هي: الماضي والمضارع والأمر. وتمتاز كل أسرة من سائر الأسر الأخرى، بتنغيم وإيقاع، هما كاهويّة لها، فلا هما يفارقانها، ولا هي تفارقهما. ومتى سمعتَ تنغيم وإيقاع أحد أفراد الأسرة، فقد عرفت بالضرورة، تنغيم وإيقاع أخويه. ونورد هذه الأسر - فيما يلي - أسرة أسرة، مصحوبةً بما يمثّل حركاتها وسكناتها، موقوفاً على آخرها بالسكون^(١) - عملاً بما توجه قواعد اللفظ في العربية. وذلك ما يفعله بعض التلاميذ، إذا أرادوا تقطيع بيت من الشعر. فالدائرة عندهم تمثّل الحرف الساكن، والخط المائل يمثّل الحرف المتحرك - مهما تكن حرّكته - كما ترى مثلاً، في الكلمتين الآتيتين والخطوط والدوائر التي تمثّلها:

استغفرُ / ٥/٥/٥

ينطلقُ / ٥//٥

١ - عمدنا إلى الوقوف على الساكن، في آخر الكلمات الممثّل بها؛ وما كان يمنع مانع من الوقوف على متحرك، وتعديل الإيقاع بما يناسب ذلك. غير أننا آثرنا التقيّد بقواعد اللفظ في العربية. هذا، على أننا سنكسر هذه القاعدة - كما ترى بعدُ - في حالة واحدة، فنقف على متحرك، إذا كانت الكلمة مما ينتهي بإدغام، نحو: (افعلْ: احمرّ...) وإنما نعد إلى ذلك، تيسيراً وتبياناً، لا تعذراً واستحالةً، فهذا وهذا ممكن.

فدونك ذلك^(١):

أولاً - الثلاثي:

الوزن	فَعَلَ	يَفْعَلُ	إِفْعَلْ
الإيقاع	ه//	ه/ه/	ه/ه/
مثال	مَنَعَ	يَمْنَعُ	إِمْنَعُ

وقس على هذا كل فعل ثلاثي نحو: فتح ونصر وجلس، وانتبه إلى أن حركة عين المضارع سماعية، تُعرَف بالرجوع إلى المعاجم، وأن حركة عين الأمر هي حركة عين المضارع نفسها. ويتبين لك ذلك من الأمثلة الثلاثة الآتية:

(يَفْتَحُ - إِفْتَحْ، يَنْصُرُ - أَنْصُرْ، يَجْلِسُ - إِجْلِسْ).

ثانياً - غير الثلاثي:

١- الأسرة الأولى:

الوزن	أَفْعَلْ	يُفْعِلْ	أُفْعِلْ
الإيقاع	ه/ه/	ه/ه/	ه/ه/
مثال	أَطْعَمَ	يُطْعِمُ	أُطْعِمَ
مثال	أَلْبَسَ	يُلْبِسُ	أُلْبِسَ

١- قد تَشَرَّكَ فعلاً من الأفعال في لحنه وإيقاعه، أفعالاً أخرى، فيكون لحنه وإيقاعه إيقاعها. مثال ذلك: (دحرج)، فهو فعل رباعي، جميع حروفه أصلية، لحنه وإيقاعه: فتحة فسكون فحركة، فسكون الوقف: (فعللْ ه/ه/)، ويشركه في لحنه وإيقاعه سبعة أفعال، حركاتها حركاته، وسكناتها سكناته. نحو: (فيعل - سيطر) و(فَعُول - شعوذ) إلخ... فهذه لا تتوقف عندها، إذ لسنّا هنا بصدد البحث في مجرد ومزيد، ولا ثلاثي ورباعي... وإنما نحن بصدد تنعيم الكلمة وإيقاعها.

٢- الأسرة الثانية:

الوزن	فَعَّلْ = [فَعْعِلْ]	يُفَعِّلْ = [يُفَعْعِلْ]	فَعَّلْ = [فَعْعِلْ]
الإيقاع	٥/٥/	٥/٥/ /	٥/٥/
مثال	عَظَّمَ	يُعَظِّمُ	عَظَّمَ
مثال	فَرَّحَ	يُفَرِّحُ	فَرَّحَ

٣- الأسرة الثالثة:

الوزن	فَاعَلْ	يُفَاعِلْ	فَاعَلْ
الإيقاع	٥/٥/	٥/٥/ /	٥/٥/
مثال	سَامَحَ	يُسَامِحُ	سَامَحَ
مثال	قَاتَلَ	يُقَاتِلُ	قَاتَلَ

٤- الأسرة الرابعة:

الوزن	انْفَعَلَ	يَنْفَعِلْ	انْفَعَلَ
الإيقاع	٥/ /٥/	٥/ /٥/	٥/ /٥/
مثال	انْطَلَقَ	يَنْطَلِقُ	انْطَلَقَ
مثال	اجْتَمَعَ	يَجْتَمِعُ	اجْتَمَعَ

٥- الأسرة الخامسة:

الوزن	تَفَعَّلُ = [تَفَعَّلَ]	يَتَفَعَّلُ = [يَتَفَعَّلَ]	تَفَعَّلُ = [تَفَعَّلَ]
الإيقاع	٥/٥//	٥/٥///	٥/٥//
مثال	تَعَلَّمَ	يَتَعَلَّمُ	تَعَلَّمَ
مثال	تَحَدَّرَ	يَتَحَدَّرُ	تَحَدَّرَ

٦- الأسرة السادسة:

الوزن	تَفَاعَلُ	يَتَفَاعَلُ	تَفَاعَلُ
الإيقاع	٥/٥//	٥/٥///	٥/٥//
مثال	تَصَالَحَ	يَتَصَالَحُ	تَصَالَحَ
مثال	تَسَابَقَ	يَتَسَابَقُ	تَسَابَقَ

٧- الأسرة السابعة:

الوزن	إِسْتَفْعَلُ	يَسْتَفْعَلُ	إِسْتَفْعَلُ
الإيقاع	٥/٥/٥/	٥/٥/٥/	٥/٥/٥/
مثال	إِسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ	إِسْتَغْفَرَ
مثال	إِعْشَوْ شَبَ	يَعْشَوْ شَبَ	إِعْشَوْ شَبَ

٨- الأسرة الثامنة:

الوزن	فَعَلْنَ	يُفَعِّلْنَ	فَعِّلْنَ
الإيقاع	٥/٥/	٥/٥//	٥/٥/
مثال	دَخَرَجَ	يُدَخِّرَجُ	دَخَرَجَ
مثال	سَيَّطَرَ	يُسَيِّطِرُ	سَيَّطَرَ

٩- الأسرة التاسعة:

الوزن	تَفَعَّلْنَ	يَتَفَعَّلْنَ	تَفَعَّلْنَ
الإيقاع	٥/٥//	٥/٥///	٥/٥/ /
مثال	تَدَخَّرَجَ	يَتَدَخَّرَجُ	تَدَخَّرَجَ
مثال	تَكَوَّثَرَ	يَتَكَوَّثَرُ	تَكَوَّثَرَ

ثالثاً- المنتهي بإدغام:

١- الأسرة الأولى:

الوزن	إِفْعَلَّ= [إَفْعَلْ]	يَفْعَلُّ= [يَفْعَلْ]	إِفْعَلَّ= [إَفْعَلْ]
الإيقاع	/٥/٥/	/٥/٥/	/٥/٥/
مثال	إِسْوَدَّ	يَسْوَدُّ	إِسْوَدَّ
مثال	إِخْمَرَّ	يَخْمَرُّ	إِخْمَرَّ

٢- الأسرة الثانية:

الوزن	إِفْعَالٌ = [إِفْعَالِلْ]	يَفْعَالُ = [يَفْعَالِلْ]	إِفْعَالٌ = [إِفْعَالِلْ]
الإيقاع	/٥٥/٥/	/٥٥/٥/	/٥٥/٥/
مثال	إِذْهَامٌ	يَذْهَامُ	إِذْهَامٌ
مثال	إِسْوَادٌ	يَسْوَادُ	إِسْوَادٌ

٣- الأسرة الثالثة:

الوزن	إِفْعَلَلٌ = [إِفْعَلَلِلْ]	يَفْعَلِلُ = [يَفْعَلَلِلْ]	إِفْعَلَلٌ = [إِفْعَلَلِلْ]
الإيقاع	/٥//٥/	/٥//٥/	/٥//٥/
مثال	إِقْشَعَرٌ	يَقْشَعِرُ	إِقْشَعَرٌ
مثال	إِسْتَعَدَّ	يَسْتَعِدُّ	إِسْتَعَدَّ

ملاحظة لا يجوز إغفالها:

إن وزن الفعل وموسيقاه، إنما يرسخان في عقل الطالب، بالإعادة والتكرار، إلى أن يغدوا من سليقته.

فيرجى أن يدعو الأستاذ طلابه إلى أن يرددوا - مرّات - ترديداً جماعياً كلّ أسرة من الأسر التي عرضنا لها، حتى يستقر في أذهانهم ما يرددون، ويستوطن واعتيّنهم، فيصبح من رصيدهم اللغوي، يستعملونه كلما احتاجوا إليه، عن غير وعي، عفو الخاطر.

* * *

البدل

(للبحث مناقشة)

البدل: تابع لما قبله، رفعاً ونصباً وجرّاً. غير أنه خلافاً للتوابع الأخرى، هو المقصود بالحكم دون ما قبله، نحو: [قرأت خطبة الإمام عليّ]^(١). ف [عليّ]: بدل من [الإمام]، وهو المقصود بالحكم المنسوب إلى [الإمام]...

صنوف البدل أربعة هي:

- [بدل كلّ من كلّ]، نحو: [سافر سعيدٌ جارك].
- [بدل بعض من كلّ]، نحو: [أسفت على ضياع كتابين: كتاب في اللغة، وكتاب في الأدب].
- [بدل اشتمال]، نحو: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتَ الْوَقُودِ﴾^(٢).
- [البدل المبين]، نحو: [جاء المعلّم... التلميذ]^(٣).

١- [عليّ]: بدل، و [الإمام] مبدل منه. ويدلّك على أن البدل: [عليّ] هو المقصود بالحكم المنسوب إلى المبدل منه، أنك لو حذفت المبدل منه، أي: [الإمام]: فقلت: [قرأت خطبة عليّ] لاستقلّ المعنى بذكر [عليّ].

٢- البروج ٤/٨٥-٥

٣- لو تأملت أسماء صنوف البدل الأربعة الاصطلاحية، لرأيتها تعبيراً عن علاقة البدل بالمبدل منه. فقد سمي الأول: بدل كلّ من كلّ (ويسمى: البدل المطابق أيضاً) لأنه عين المبدل منه. وسمي الثاني: بدل بعض من كلّ، لأنه بعض المبدل منه. وسمي الثالث: بدل اشتمال لأن المبدل منه مشتمل على البدل. وسمي الرابع: البدل المبين، لأنه بدل شيء مما يباينه، لغلطٍ أو نسيانٍ أو إضراب.

أحكام:

♦ يُبدل كلُّ من الجملة والفعل والاسم من مثله:

- ففي الآية: ﴿أَمْدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمْدَكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ إبدال جملة من جملة^(١).
- وفي الآية: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ إبدال فعل من فعل^(٢).

- وفي قولك: [جاء زهيرٌ أخوك] إبدال اسم من اسم.

♦ يُبدل كلُّ من النكرة والمعرفة من مثله، ومن ضده أيضاً:

- ففي الآية: ﴿وَهَدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إبدال معرفة من معرفة^(٣).

- وفي قول كثير عزة (الديوان ٩٩/٩):

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ: رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ
إبدال نكرة من نكرة^(٤).

- وفي الآية: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾ إبدال معرفة من نكرة^(٥).

- وفي الآية: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾ إبدال نكرة من معرفة^(٦).

١- الشعراء ١٣٢/٢٦-١٣٣: جملة: [أمدكم] الثانية بدل من جملة: [أمدكم] الأولى.

٢- الفرقان ٦٨/٢٥-٦٩: فعل: [يضاعف]، بدل من فعل: [يلق].

٣- الفاتحة ٦/١-٧: [صراط] الثاني، معرفة بإضافته إلى الذين، وهو بدل من [الصراط] الأول، المعروف بـ [أل].

٤- [رجلٍ صحيحَةٍ]: نكرة، وهي بدل من [رجلَيْنِ]، وهي نكرة كذلك.

٥- الشورى ٤٢/٥٢-٥٣: [صراط] الثاني، معرفة بإضافته إلى اسم الجلالة، وهو بدل من [صراط] الأول، النكرة.

٦- (العلق ٩٦/١٥): [ناصية]: نكرة، وهي بدل من [الناصية] - قبلها - المعرفة.

- ♦ يُبدَل الاسم من الضمير: ومنه الآية: ﴿وَأَسْرَوْا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^(١)
- ♦ الضمير لا يكون بدلاً^(٢).

تنبيه ذو خطر:

إِنْ كَانَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ، سَبَقَ الْبَدَلُ - وَجوباً - همزة استفهام.
 نحو: [مَنْ زَارَكَ؟] أَزْهِيْرٌ أَمْ خَالِدٌ؟^(٣)
 أَوْ كَانَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ اسْمٌ شَرْطٌ، سَبَقَ الْبَدَلُ - وَجوباً - [إِنْ] الشرطية. نحو:
 [مَا تَقْرَأُ إِنْ كَتَاباً وَإِنْ صَحِيفَةً يُفِدُّكَ]^(٤).

ملاحظة:

رأينا النماذج الفصيحة، التي أوردناها في البحث، مغنية عن مزيد منها بعده.

* * *

١ - (الأنبياء ٣/٢١): [الذين] بدل من واو الضمير المتصل في [أسرّوا]، وهو فاعل.
 ٢ - قال ابن مالك في التسهيل ١٧٢/١: ولا يُبدَل مضمَرٌ من مضمَرٍ ولا من ظاهر.
 ٣ - زهير: بدل من مَنْ.
 ٤ - كتاباً: بدل من ما.

التحذير والإغراء

(للبحث مناقشة)

أولاً: التحذير، وهو أسلوبٌ تُنبّه به مَنْ مخاطبه ليحترز. وهو نوعان:

آ: أن تحذّر المخاطب بضمير النصب المنفصل: [إِيَّاكَ]، وأخواته^(١)، نحو:

إِيَّاكَ النَّارَ، [وإذا أكّدت كرّرت: إِيَّاكَ إِيَّاكَ النَّارَ].

إِيَّاكَ وَالنَّارَ.

إِيَّاكَ مِنَ النَّارِ.

ب: أن تحذّر المخاطب بلفظ المحذّر منه، نحو:

النَّارَ !! [وإذا أكّدت كرّرت: النَّارَ النَّارَ].

النَّارَ وَالْغُرُقَ !! [وذلك إذا حذّرت من شيئين فتعطف بالواو، دون غيرها].

ثانياً: الإغراء، وهو دعوة المخاطب إلى الأخذ بما يُرغّب فيه. وليس للإغراء

أحكامٌ خاصّة به، بل أحكامه هي أحكام التحذير نفسها المذكورة آنفاً في الفقرة

[ب]. وعلى ذلك تقول:

الوفاء !! [وإذا أكّدت كرّرت: الوفاء الوفاء].

الوفاء والأمانة !! [وذلك إذا أغريت بشيئين. فتعطف بالواو، دون غيرها].

ملاحظة:

تقول كتب الصناعة: إنّ المحذّر منه، والمغرى به، هما صنفان من صنوف

١- أخواته: [إِيَّاكَ - إِيَّاكَمَا - إِيَّاكُمْ - إِيَّاكُنَّ].

المفعول به، يُنصَبَان بفعل مضمرٍ وجوباً^(١) معناه التحذير في الأول، والإغراء في الثاني.

* * *

نماذج فصيحة من التحذير والإغراء

• ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ (الشمس ٩١/١٣)

في الآية أسلوب تحذير. يدل عليه استعمال كلمة [ناقة] منفردة، قائمة برأسها، منصوبة بغير ناصب يُرى. وكذلك كلمة [سقيها]. ولو لم يكن الأسلوب أسلوب تحذير، لأظهر الفعل فصيلاً مثلاً: [احذروا ناقة الله، وذروا سقيها].

وذلك أن أسلوب التحذير لا يظهر فيه الفعل، فإذا ظهر فيه، فاعلم أن الأسلوب ليس أسلوب تحذير، وإن كان المعنى معنى تحذير. ومما يفرق بينهما: أنَّ التحذير يكون بالفعل كنحو قولك: احذر النارَ وباعدِ الكذبَ وتجنب الحفرة، وأما أسلوب التحذير فيكون بالمفعول به وحده، لا بالفعل !! كنحو قولك: النارَ، والكذبَ، والحفرةَ.

ولما كان المحذَر منه في الآية شيتين، فقد عطف الثاني على الأول بالواو، إذ لا يكون العطف في هذا الأسلوب إلا بالواو حصراً، دون أدوات العطف الأخرى.

• قال الفضل ابن عبد الرحمان القرشي لابنه:

فَيَاكَ يَاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ، وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

في البيت مسائل:

الأولى: أن الأسلوب أسلوب تحذير، بضمير النصب المنفصل: [يَاكَ]. والفعل فيه مضمرٌ على المنهاج.

١- بناءً على هذا، لا يكون الأسلوب أسلوب تحذير ولا إغراء، إذا كان الناصب فعلاً مظهرًا. فليس من أسلوب التحذير قولك مثلاً: [احذر النارَ]، لأنَّ الفعل الناصب مُظْهِرٌ لا مُضْمَرٌ.

الثانية: أنه كان يكفي لتحقيق التحذير أن يُذكر الضمير: [إِيَّاكَ] مرة واحدة، غير أن الشاعر لما أراد التوكيد كرر فقال: [إِيَّاكَ إِيَّاكَ].

الثالثة: أن فريقاً من النحاة يوجب أن يقال: [إِيَّاكَ والمرءِ]، أي: يوجب الإتيان بواوٍ بين [إِيَّاكَ] و[المرءِ]، والحق أن ذلك ليس بالواجب، بل يجوز هذا ويجوز ذاك. والبيت شاهد على ذلك.

• قال مسكين الدارمي:

أَخَاكَ أَخَاكَ، إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بغير سلاح
في البيت أسلوب إغراء. يدلّك على ذلك استعمال كلمة [أَخَاكَ] منفردة قائمة برأسها منصوبةً بغير ناصب يُرى. وإنما أراد الشاعر: [الزَمَ أَخَاكَ]، لكنه لما أراد أن يعبر عما في نفسه بأسلوب الإغراء، أضمر الفعل. وقد كرر المُغْرِى به: [أَخَاكَ أَخَاكَ]، إذ أراد التوكيد.

• ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (التحريم ٦٦/٦)

في الآية أمرٌ للمؤمنين بوقاية أنفسهم وأهليهم من النار. والتحذير فيها جليٌّ، مستغنٍ عن كل إيضاح. ومع ذلك لا بدّ من توجيه النظر، إلى أن ما في الآية هو [تحذير]، [لا أسلوب تحذير]!! وبين هذا وذاك فرقٌ: فمتى أظهر الفعل الناصب (أي: المحذَرُ به، وهو هنا: قُوا)، فقد لزم أن يكون الكلام [تحذيراً]، وبطل أن يكون أسلوب تحذير، لأن أسلوب التحذير لا ظهورَ للفعل فيه.

وقد يتّجه ذهن القارئ، إلى أن مادّة الفعل ذات تأثير في المسألة، وأنها لو لم تكن من [وقى - يقي] كما هي الحال هنا في الآية، بل كانت من [حذر - يحذر] لاختلف الأمر!! ونقول: لا شأن للمادّة اللغوية في المسألة أصلاً، وكيف يكون لها شأن فيها، والمحذَرُ به (أي: الفعل الناصب) لا يجوز أن يظهر في أسلوب التحذير مهما يكن لفظه،

ومهما تكن مادته؟!

ومع ذلك، ولقطع الشك باليقين، نورد للاستئناس - لا للحصر - آيتين تدلّان على ذلك هما: ﴿يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ (البقرة ٢/٢٣٥)، و﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ (التغابن ١٤/٦٤). ففي الآيتين استعمالٌ لمادّة [حذر - يحذر]، ومع ذلك ليس فيهما أسلوب تحذير.

ولقد كنا عرضنا في مطلع هذه النماذج، لقوله تعالى ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ وقلنا: إنّ مما يفرّق بين التحذير وأسلوب التحذير، أنّ التحذير يكون بذكر الفعل، وأما أسلوب التحذير فيكون بذكر المفعول به وحده، لا بالفعل. وهذا ضابط كالشمس في رائعة النهار، ولكن كتب الصناعة تهمل ذكره !!

• قال الشاعر:

إِتَّقِ الْأَحْمَقَ، أَنْ تَصْحَبَهُ إِنَّمَا الْأَحْمَقُ كَالثُوبِ الْخَلَقُ
كَلَّمَا رَقَعْتَ مِنْهُ جَانِباً حَرَّكَتُهُ الرِّيحُ وَهْنًا فَانْخَرَقُ

وفي قوله: [إِتَّقِ الْأَحْمَقَ]، تحذير واضح، ومادّة الفعل هنا، هي نفسها، مادة [قُوا] في الآية المتقدم ذكرها آنفاً. وكلّ ما قيل هناك يقال هو نفسه هنا، فلا نكرر، ولكن ندعو إلى التأمل، ونوجّه النظر، إلى أن التحذير شيء، وأسلوب التحذير شيء. والفرق بين الاستعمالين لا لقاء معه أبداً!!

* * *

التصغير

(للبحث مناقشة)

♦ التصغير لغةً، هو: جَعَلُ الشيء صغيراً. وهو عند النحاة: تغيير في بناء الاسم، للدلالة على معان شتى. منها: التحقير، نحو: شَوَّعِر، والتقليل، نحو: ذُرِّيَّهَمَات، والتصغير، نحو: كُتَيْب، والتقريب، نحو: بُعَيْد الظهر... والتصغيرُ للأسماء فحسب، وما جاء مصغراً من فعل أو حرف فشاذاً.

♦ للتصغير أوزانٌ ثلاثة هي:

١- فُعَيْل: وَيُصَغَّرُ عليه كل اسم ثلاثي، نحو: جبل وقمر، فيقال في تصغيرهما: جُبَيْلٌ وقُمَيْرٌ.

٢- فُعَيْعِيل: وَيُصَغَّرُ عليه كل اسم من خمسة أحرف، رابعها حرفُ علة. ففي تصغير نحو: قنديل وعصفور وقرطاس، يقال: قُنَيْدِيلٌ وَعُصْفِيرٌ وَقُرَيْطِيسٌ.

٣- فُعَيْعِيل: ويصغَرُ عليه كل اسم رباعي الأحرف، نحو: درهم وجعفر (من أسماء النهر)، فيقال في تصغيرهما: ذُرِّيَّهَم وجُعْفِير. فإن كانت حروفه أكثر من أربعة، تعذر تصغيره، حتى تُصَيَّرَ بالحذف أربعة - كما ذكرنا في بحث جموع التكسير^(١).

١- فصلنا في بحث جموع التكسير، قواعدَ حذف الحروف، سواء منها ما كان أصلياً أو زائداً، وبيننا أحكام ذلك، وما يتعلق بتسلسل قيم ومراتب الحروف الزائدة، وإذا قد كانت هذه القواعد والأحكام مشتركة بين جموع التكسير، والتصغير، فقد أغنى ذكرها هناك عن إعادة ذكرها هنا. فمن شاء رجع إليها في بحث جموع التكسير.

فمن: سفرجل وفرزدق مثلاً، تحذف الحرف الخامس، ثم تصغر فتقول: سُفَيْرَج وفُرَيْرِد.

ومن: غضنفر وفَدَوَكْس مثلاً، تحذف النون من الأول، والواو من الثاني، لأنهما زائدان - وذلك أَنَّ الزائد أولى بالحذف - ثم تصغر فتقول: غُضَيْرُف وفُدَيْرِكْس. ومن مستخرج، تحذف السين والتاء، لأنهما أقلّ قيمة من الميم، فتقول: مُخَيْرَج.

ومن: عندليب وخندريس، تحذف الخامس والسادس، ثم تصغر فتقول: عُنَيْدِل وخُنَيْدِر وهكذا...

أحكام:

♦ ما خُتِمَ من الأسماء بحرف زائد على الأصل، أو أكثر، لا يعتدّ - عند تصغيره - بزوائده، كعلامة التثنية وجمع السلامة وياء النسب وتاء التأنيث وألف التأنيث الممدودة والألف والنون الزائدتين، فتبقى الزيادة على حالها لا تُمَسّ، ويجري التصغير على ما قبلها. ودونك من ذلك نماذج، فَصَّلْنَا بين كلماتها، وبين الأحرف الزائدة عليها بثلاث نقاط، هكذا [...] لمزيد إيضاح:

الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها	الكلمة	تصغيرها
تمر...ة	تُمَيْرَة	حنظل...ة	حُنَيْظَلَة	خضر...اء	خُضَيْرَاء
زعفر...ان	زُعَيْرَان	عبقر...ي	عُبَيْرِي	عثم...ان	عُثَيْمَان
عَطَش...ان	عُطَيْشَان	سكر...ان	سُكَيْرَان	كاتب...ان	كُوتَيْبَان
كاتب...ون	كُوتَيْبُون	كاتب...ات	كُوتَيْبَات	...	...

ولا يستثنى من هذه القاعدة، إلا الألف المقصورة، فإنها تثبت إن كانت رابعة، وتُحذف إن وقعت خامسةً فصاعداً. ففي تصغير نحو: [حبلى]، تثبت فيقال: [حُبَيْلَى]، وفي تصغير نحو: [خَوْزَلَى]: (مشية في ثقل)، تُحذف فيقال: [خَوِزِل]...
♦ كل اسم ثلاثي مؤنث، خالٍ من تاء التأنيث، إذا صغّرته ألحقته بها:

ففي تصغير: عين وأذن وسن ودار وشمس وهند، تقول: عينية وأذينة وسنينة ودوية وشمسية وهنيدة.

♦ يجوز التعويض عن المحذوف:

ما تحذف منه لتصغيره أربعة أحرف، يجوز أن تزيد قبل آخره ياءً للتعويض عن المحذوف. مثال ذلك [سفرجل]، وبالحذف [سفرج]، ثم بالتصغير [سُفْرِج]، ثم بزيادة الياء جوازاً [سفريج]. ومثله: [عندليب]، فبالحذف [عندل]، ثم بالتصغير [عُنْدِل]، ثم بزيادة الياء جوازاً [عنيدل]...

إذا صغّرت اسماً منتهاً بحرفٍ منقلبٍ عن أصل، فأعده عند التصغير إلى أصله. وذلك نحو: [المَلْهَى]، فإن الألف في الآخر، أصلها الواو: [المَلْهُوَ]، لأنه من [اللهو]، وتصغيره: [المَلْيَهُو]، ولكن الواو تطرّفت بعد كسرة، فقلبت ياءً، فصارت [المَلْيَهِي]، فإذا نكّرت ونوّنت قلت: [مَلْيِهِ].

وكذلك [الأعمى]، فإنّ الألف في آخره أصلها الياء، لأنه من [عمي]، فتعاد عند تصغيره ياءً على الأصل أي [الأُعْيَمِي]. فإذا نكّرت ونوّنت قلت: [أُعَيْمٍ].

♦ إذا صغّرت اسماً ثانيه حرف علة، قلبته واواً في الحالات الأربع الآتية دون

غيرها:

أ- إذا كان زائداً نحو: شاعر وخاتم، فتقول في تصغيرهما: شويعر وخويتم.

ب- إذا كان أصله واواً نحو: باب وميزان، فتقول في تصغيرهما: بوب وموزين.

ج- إذا كان مجهول الأصل نحو: عاج وصاب، فتقول في تصغيرهما: عويج

وصويب.

د- إذا كان مبدوءاً بمدة نحو: آدم وآخر، فتقول في تصغيرهما: أويدم وأويخر.

وأما في غير ذلك، فليس إلا قلب حرف العلة ياءً بغير تردد في كل حال،

مهما يكن موقع حرف العلة من الكلمة، ومهما يكن أصله.

ودونك من هذا نماذج، نذكر فيها: الاسم ثم تصغيره ثم شيئاً من التعليق

لمزيد إيضاح:

الاسم	تصغيره	ملاحظات
ناب	نُيب	وقع حرف العلة ثانياً، لكن أصله الياء لا الواو، بدليل جمعه على أنياب، فيقلب ياءً.
عصا	عُصِيَّة	حرف العلة أصله الواو (عُصِيَّة)، بدليل تثنيته على عَصَوَيْن، لكنه وقع ثالثاً لا ثانياً، فيقلب ياءً.
طَبِي	طُبِي	حرف العلة ياء، وقد وقع ثالثاً لا ثانياً، فظلّ ياءً على الأصل، وأدغم في ياء التصغير.
جَمِيل	جُمِيل	وقع حرف العلة - وهو الياء - ثالثاً لا ثانياً، فظلّ ياءً، وأدغم في ياء التصغير.
منشار	مُنَشِير	وقع حرف العلة - وهو الألف - رابعاً لا ثانياً - فقلب ياءً.
أرجوحة	أُرْجِيحَة	حرف العلة واو، لكنه وقع رابعاً لا ثانياً، فقلب ياءً.
قنديل	قُنَيْدِيل	وقع حرف العلة - وهو الياء - رابعاً لا ثانياً، فظلّ ياءً على الأصل.

♦ ما حُذِفَ من الاسم، يُرَدَّدُ عند تصغيره:

مثال ذلك: زِنَة وَلُغَة وَعِدَة، فـ [زِنَة] محذوف منها واو، إذ الأصل [وزن]،
و[لُغَة] محذوف منها واو أيضاً إذ الأصل [لغو]، و[عِدَة] محذوف منها
واو كذلك، إذ الأصل [وعد]. فعند تصغيرها، يعاد إليها ما حُذِفَ منها فيقال:
[وُزَيْنَة - لُغِيَّة^(١) - وُعِيدَة]...

تصغير الجمع

- في العربية أربعة جموع تُصَغَّرُ على لفظها:

أوزانها: أَفْعُلْ وَأَفْعَالْ وَأَفْعِلَة وَفِعْلَة

وأمثلتها: أنفُس وأصحاب وأعمدة وَغِلْمَة (جمع غلام)

وتصغيرها: أنفُس وأصِحَّاب وأُعَيْمَة وَغُلَيْمَة

وأما غيرها من الجموع، فيؤخذ مفردة، فيُصَغَّرُ، ثم يُجْمَع جمع سلامة.

ودونك نماذج:

- تصغير جمع مذكر عاقل:

الجمع	المفرد	التصغير	جمع السلامة
رجال	رجل	رُجَيْل	رُجَيْلون
كُتَّاب	كاتب	كُؤَيْتِب	كُؤَيْتِبون
شُعراء	شاعر	شُؤَيْر	شُؤَيْرون

١- لُغِيَّة: الأصل فيها [لغوية]، وقلبت واوها ياءً، على المنهاج في الإعلال، فقلب: [لُغِيَّة].

- تصغير جمع مؤنثٍ أو غير عاقل:

الجمع	المفرد	التصغير	جمع السلامة
كاتبات	كاتبة	كُويْتِبة	كُويْتِبات
شواعر	شاعرة	شُويْعِرة	شُويْعِرات
دراهم	درهم	دُرَيْهم	دُرَيْهَمَات
عصافير	عصفور	عُصَيْفِير	عُصَيْفِيرَات

- تصغير الترخيم:

وهو تصغير الاسم بعد تجريده من كل حرف زائد؛ فإن كان ثلاثي الأصول، صُغِّرَ على [فُعَيْل]، فأبْلَقَ ومنطلق ومحمود ومعطف، تُجَرَّدُ من كلِّ زيادة فتغدو: بَلَقَ وطلق وحمد وعطف. ثم تصغَّرَ على: بُلِّقَ وطُلِّقَ وحُمِّدَ وعُطِّيف... فإن أردت التأنيث زدتَ في آخر ما تصغِّره تاء التأنيث، فتقول مثلاً: حُمَيْدة وعُطَيْفة...

وإن كان الاسم رباعي الأصول، صُغِّرَ على [فُعَيْلِل] نحو: قَنْدِيل وقُرطاس وعصفور، فهذه إذا حُذِفَتْ زياداتها غدت: قندل وقُرطس وعصفر، ثم تُصَغَّرُ على: قُنَيْدِل وقُرَيْطِس وعُصَيْفِير...

* * *

التعجب

(للبحث مناقشة)

التعجب هو استعظامُ فِعْلٍ فاعِلٍ، وله صيغتان قياسيتان هما: [ما أَفْعَلُهُ] و[أَفْعِلْ بِهِ]^(١). مثال استعمالهما قولك في التعجب من حُسن الربيع: [ما أَجْمَلُ الربيع] و[أَجْمِلْ بالربيع]. فإذا تعذّر صوغ هاتين الصيغتين أمكن التوصل إلى التعجب بأن يُؤتى بمصدر، بعد [أَكْثَر] أو [أَعْظَم] ونحوهما. فيقال مثلاً: [ما أَعْظَمَ إنسانيةَ زهير، وأَعْظَمَ بإنسانيته]، و[ما أكرمَ استقباله، وأكرمَ باستقباله].

أحكام:

♦ لا تَعْجُبَ إلا من معرفة، وأما النكرة فلا يتعجب منها، فلا يقال مثلاً: ما أجمل ربيعاً، ولكن إذا تَخَصَّصْتُ جاز ذلك. نحو: [ما أجمل ربيعاً تَكْثُرُ أزهاره].

♦ صيغتا التعجب هما هما، لا تغيير فيهما، ولا تقديم ولا تأخير. تقول:

يا رجل يا رجلان يا رجال أَجْمِلْ بالربيع

يا امرأة يا امرأتان يا نساء أَجْمِلْ بالربيع

♦ الفعل المضعف مثل: عزّ وحبّ وشدّ وعدّ وقلّ... يُفَكّ إدغامه في صيغة

[أَفْعِلْ بِهِ]، فيقال: أَعَزِّزْ وَأَحْبِبْ وَأَشْدِدْ وَأَعِدِدْ وَأَقْلِلْ...

♦ في صيغتي التعجب تُصَحَّحُ عينُ المعتلّ، نحو: [ما أطولَ ليلَ المريض،

وأطولَ به].

١- قد يكون التعجب بواسطة [يا]، ونبين ذلك بعد قليل.

تذييل:

قد يكون التعجب من الشيء والأمر بواسطة [يا]، في تراكيب ثلاثة، لا تتغير ولا تبدل. مثالها أن تتعجب من روعة البحر فتقول: يا بحر، يا للبحر، يا بحرًا.

وقد يستعمل العربي في تعجبه، كلمة [العجب] نفسها، فيقول:
[يا عجبًا] و[يا للعجب].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال التعجب

• قال جميل بثينة (الديوان / ١٧٩):

وتناقلت لما رأت كلفني بها أَحِبُّ إِلَيَّ بِذَاكَ مِنْ مُتَنَاقِلِ

[أَحِبُّ]: الصيغة هذه صيغة أمر. والأمر إذا كان مبنياً على السكون - كما ترى هنا - جاز فيه وجهان: الفك والإدغام، أي: [أَحِبُّ وَأَحِبُّ]. لكنَّ المُجْمَع عليه، أن صيغة التعجب: [أَفْعِلْ بِهِ] من الفعل المضَعَّف نحو: [عَزَّ وَحَبَّ وَشَدَّ إلخ...] لا يجوز فيها إلا الفك. فيقال: [أَعَزِّرُ وَأَحِبُّ وَأَشْدِدُ إلخ...]. وعلى ذلك قول جميل: [أَحِبُّ]. فالإدغام إذاً هنا ممتنع، وإن كان في غير صيغة التعجب جائزاً. ومنه قول عليّ كرم الله وجهه وقد رأى عمارَ ابن ياسر - أبا اليقظان - صريعاً يوم صفين (همع الموماع ٦١/٥): [أَعَزِّرُ عَلَيَّ - أبا اليقظان - أن أراك صريعاً مُجَدَّلاً].

• وقال رضي الله عنه (نهج البلاغة - د. الصالح / ٢٧٧): [مَا أَطْوَلَ هَذَا الْعَنَاءَ وَأَبْعَدَ هَذَا الرَّجَاءَ].

[ما أطول]: هاهنا مسألة إعلالية، إذ القاعدة أن حرف العلة إذا وقع في حشو الكلمة، نُقلت حركته إلى الحرف الساكن الصحيح قبله. ولكن يستثنى من هذه القاعدة صيغتا التعجب: [ما أفعله وأفعل به] فلا تُعلّان. ولولا تصحيح الواو في قوله: [ما أطول...] لقلبت ألفاً فقيلاً: ما أطال هذا العناء...!!

• قال الطغرائي:

أَعْلَلِ النَّفْسَ بِالْأَمَالِ أَرْقُبْهَا مَا أَضِيقَ الْعِيشَ لَوْلا فَسْحَةُ الْأَمَلِ
يقال هاهنا ما قيل آنفاً في قول عليّ، ولولا تصحيح الياء لقلبت ألفاً فقيلاً: ما أضاق...!!

• قال امرؤ القيس (الديوان / ٦٩):

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا بَكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبِرَا
[ما كان أصبراً] فيه مسألتان:
الأولى: زيادة [كان] بين [ما] التعجبية وصيغة [أفعل]. وقد عاجلنا ذلك في بحث [كان وأخواتها]، وذكرنا جوازه.

والثانية: أن الشاعر حذف المتعجب منه وهو الضمير [ها]، إذ الأصل: [وما كان أصبرها]، وإنما حذفه لدلالة السياق عليه، وحذف ما يعلم جائز.

ومنه قول عليّ كرم الله وجهه:

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا قَاتَلُوا فِي لِقَائِهِمْ لَدَى الرُّوعِ قَوْمًا مَا أَعَزَّ وَأَكْرَمَا
فقد حذف المتعجب منه مرتين وهو الضمير [هم]، إذ الأصل: [ما أعزهم وأكرمهم].

* * *

تعليق شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)

(للبحث مناقشة)

تبين للشدة وغير المتخصصين:

إذا لم يربط شبه الجملة: (الظرف والجار والمجرور)، رابطاً معنويًّا، بما قبله أو بعده، كان شبه الجملة في العبارة لغوًّا أو إحالة^(١).

فمن اللغو والإحالة أن يقال مثلاً: [شرب خالد بالقلم]. وذلك أن [بالقلم] لا يربطهما بـ [شرب] ولا بـ [خالد] رابطة معنوية. إذ الشرب لا يكون بالقلم. وليس كذلك قولك: [كتب خالد بالقلم]، فهنا ارتباط معنوي بين [كتب] و[بالقلم]، وذلك أن الكتابة تتحقق بواسطة القلم. ومن هنا أن المعربين يقولون: [بالقلم: جار وجرور متعلقان بكتب].

ومن اللغو أيضاً والإحالة أن يقال: [نام سعيد تحت الماء]، وذلك أن [تحت الماء] لا يربطه بـ [نام] رابط معنوي، إذ النوم لا يكون تحت الماء. وليس كذلك قولك: [نام سعيد تحت السقف]، فهنا ارتباط معنوي، لأن النوم ممكنٌ تحقُّقه تحت السقف. ولذا يقول المعربون: [تحت: ظرف مكان متعلق بنام].

فإذا قيل: إن العربي يقول: [خالد في البيت]، وشبه الجملة هنا لا يربط معنوياً بخالد. وليس هاهنا كلمة أخرى يربط بها.

١- الإحالة: التكلم بالمستحيل.

ففي الجواب نقول: إنّ شبه الجملة لما كان - في هذه الحال - هو الذي أتمّ معنى المبتدأ، استقلّ بنفسه فاستغنى عن التعلّق والارتباط بسواه. فشبه الجملة إذاً يفتقر إلى رابط معنوي، في نحو: [كتب بالقلم] لأن الكتابة تتحقّق بالقلم، وأما إذا كان شبه الجملة في موضع الخبر فتمّ به معنى المبتدأ، في نحو: [خالدٌ في البيت] أو [الكتاب على الطاولة]، فإنّ شبه الجملة هو نفسه، يكون الخبر. وأما موضع التعليق (أي: بمَ نلّق شبه الجملة؟) ويسمّيهِ النحاة: [المتعلّق]، فإنه إدراك عقليّ؛ وصحّة المعنى وحدها، هي الحَكْمُ والفَيْصَلُ، في تعيينه.

البحث

♦ تعليق شبه الجملة (الظرف والجارّ والمحرور)، هو ربطٌ معنويّ بما قبله أو بعده في العبارة، نحو: [خالدٌ جالسٌ فوق السطح (التعليق بجالس)، يستدفئ بحرارة الشمس (التعليق يستدفئ)، وبعد قليل يذهب إلى السوق (التعليق يذهب)].

♦ إذا كان شبه الجملة في موضع الخبر، كان هو نفسه الخبر، فاستغنى عن التعليق، نحو: [العلم في الصدور] و[الجنة تحت أقدام الأمهات].

* * *

نماذج من تعليق شبه الجملة لمزيد من الإيضاح:

يقال مثلاً في نقد ممثل، لا يؤثر دوره في حركته ولا في نُطقه: [فلانٌ خشبةٌ على المسرح]: شبه الجملة [على المسرح] يتعلّق بـ [خشبة].

وتقول مثلاً في حديثك عن سفرك بالطائرة:

أُفُّ للسيارة (التعليق باسم الفعل أُفُّ)،

فقد سافرتُ بالطائرة (التعليق بالفعل سافرت)،

فكانت مُتعةً سفري عليها (التعليق بالمصدر سَفَر)،

كمتعة إنسان على بساط الريح (التعليق بإنسان)،

أو طفل في المهد (التعليق بطفل)، وهكذا...

ويتبين من هذه الأمثلة أنَّ التعليق (الربط)، مسألة فهم وإدراك للمعنى، وليس شيئاً وراء ذلك.

* * *

التمييز

(للبحث مناقشة)

التمييز: اسمٌ نكرةٌ فضلةٌ منصوب، يرفع إبهامَ ما تقدّمه مِن مفرد نحو: [عندي رطلٌ - عسلاً]، أو جملةٌ نحو: [حَسُنَ خالدٌ - خلُقاً]^(١).

وهو نوعان:

الأول: أن يتقدّم المضافُ إليه على المضاف، فيصير المضاف إليه فاعلاً أو مفعولاً به، ويصير المضاف تمييزاً. وذلك نحو: ﴿واشتعل الرأسُ - شيباً﴾^(٢) والأصل: [اشتعل شيبُ الرأس]^(٣). و ﴿وفجّرنا الأرضَ - عيوناً﴾^(٤) والأصل: [فجّرنا عيونَ الأرض]^(٥).

والنوع الثاني: أن تحتاج الكلمة المفردة، أو الجملة، إلى تبیین يُزيل ما فيهما

١- كلمة [رطل]: تصدق على كل ما يوزن، كالملح والخبز والسمن والتفاح إلخ... كما تصدق على الأداة التي يوزن بها. ومن هنا ينشأ الإبهام. وللتبيين والإيضاح، يُؤتى باسم منصوب بعدها يرفع الإبهام، ويُطلقون عليه اصطلاحاً [التمييز]، وهو في مثالنا، كلمة [عسلاً]. وأما ما يُرفع إبهامه، فيطلقون عليه اصطلاحاً [المميز]. ومثل ذلك جملة: [حَسُنَ خالدٌ]، فإنها تصدق على أشياء كثيرة، كأن يكون حُسْنُه في وجهه أو طوله إلخ... وللتبيين والإيضاح يُؤتى بكلمة تُزيل ما في الجملة من الإبهام، يُطلق عليها [التمييز]، وهي في مثالنا كلمة: [خلُقاً]، وقد أزلت ما في جملة [حَسُنَ خالدٌ] من الإبهام، وبيّنت أنّ حُسْنَه حُسْنُ أخلاق، لا سواه من صنوف الحُسْن الأخرى.

٢- مريم ١٩/٤

٣- قدّم المضاف إليه: [الرأس] فكان فاعلاً، وأخّر المضاف: [شيب] فكان تمييزاً.

٤- القمر ١٢/٥٤

٥- قدّم المضاف إليه: [الأرض]، فكان مفعولاً به، وأخّر المضاف: [عيون] فكان تمييزاً.

من الإبهام، فيؤتى باسم هو التمييز، يرفع ذلك الإبهام ويُزيله، نحو [عندي مترٌ جوخاً، لي قصبة أرضاً، خالدٌ أكبر منك سنّاً، امتلاً قلب زهير سروراً]^(١).

وقس على ذلك قولك: [عندي ذراعٌ - حريراً]، و[لك قنطارٌ - عسلاً]، و[أعطى الفقير صاعاً - قمحاً]، و[ما في السماء قدّرٌ راحةٍ - سحاباً]، و[عندي جرّةٌ - ماءً]، و[لنا مثل ما لكم - خيلاً]، ولنا غير ذلك - غنماً]، و[عندي خاتمٌ - ذهباً]، و[كفى بالشيب - واعظاً]، و[عظّم عليّ - مقاماً]، و[ارتفع سعيدٌ - رتبةً]، و[ملأتُ بيتي - كتباً]، و[سموتَ - أدباً]، و[ما أكرمك -

١ - نبين الأمثلة الأربعة فيما يلي واحداً واحداً:

عندي مترٌ - جوخاً:

لو اجتزأنا بـ [عندي مترٌ]، لكان كلامنا من الوجهة الصناعية تامّاً، إذ هو مؤلف من مبتدأ وخبر. ولكن الإبهام هاهنا يعزّي قولنا، فلا يُدرى: أَمترٌ حرير هذا المتر، أم مترٌ كتان، أم مترٌ حديد تُقاس الأطوال به؟ فإذا أُتيَ بالتمييز، فقليل: [جوخاً]، زال الإبهام، واتضح القصد.

لي قصبةٌ - أرضاً:

ما قلناه في المثال الأوّل، يقال هنا. فقولنا: [لي قصبةٌ]، كلام تامٌّ، إذ هو من الوجهة الصناعية، مؤلف من مبتدأ وخبر. ولكن الإبهام يعزّي، فلا يُدرى: أهذه القصبة قصبةٌ مما تُنبِت الأرض، أم قصبةٌ مما يُكْتَب به، أم قصبة تُقاس بها الأراضي عند مسحها؟ فإذا أُتيَ بالتمييز، فقلنا: [أرضاً]، زال الإبهام، واتضح القصد.

خالدٌ أكبر منك - سِنّاً:

قولنا: [خالدٌ أكبر منك]، هو من الوجهة الصناعية، كلام تامٌّ، مؤلف من مبتدأ وخبر. ولكن الإبهام يعزّي، فلا يُدرى أحوالُ أكبر منك حجماً، أم عُمرًا، أم قَدْرًا؟ فإذا أُتيَ بالتمييز، فقليل: [سِنّاً]، زال الإبهام، واتضح القصد.

امتلاً قلب زهير - سروراً:

جملة: [امتلاً قلب زهير]، تصدق على أشياء كثيرة يمتلئ بها القلب، من فرح وسعادة وحُزن وغبطة إلخ... وذلك مدعاةً لإبهام، وللتبيين والإيضاح، أُتيَ بكلمة [سروراً]، فأوضحت وفسّرت، وأزالت الإبهام، وبيّنت أنّ قلب زهير إنما امتلأ بالسرور، لا بغيره مما يمتلئ به في الحالات المختلفة.

رجُلًا]، و[أكرم بسليم - خطيباً] إلخ...

تنبيهات:

- ١- قد يتقدّم التمييز على فعله، نحو: [نفساً يطيب خالداً]، إلا أن يكون فعلاً جامداً نحو: [ما أحسنه فارساً]، فيمتنع ذلك.
- ٢- لا يتقدّم تمييز المفرد على المميّز، قولاً واحداً. فلا يقال مثلاً: [نبح طالباً عشرون].

٣- التمييز اسمٌ جامد، ولكن قد يكون مشتقاً نحو: [لله درّه فارساً].

فوائد تجلوها مقابلة الحال بالتمييز:

التمييز	الحال
الأصل في التمييز أنه جامد	الأصل في الحال أنها مشتقة
التمييز على معنى [من]	الحال على معنى [في]
يُحذف التمييز فلا يفسد المعنى	قد تحذف الحال فيفسد المعنى
التمييز يفسر ما انبههم من مفرد أو جملة	الحال تفسر هيئة صاحبها
التمييز لا يكون إلا اسماً	الحال تكون اسماً وجملة وشبه جملة

* * *

نماذج فصيحة من استعمال التمييز

• ﴿رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكَبًا﴾ (يوسف ٤/١٢)

[أحد عشر كوكباً]: تجري كتب الصناعة على أن تُعرب الاسم المنصوب [أي:

المعدود]، بعد العدد تمييزاً، من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين. وترى نموذج ذلك في

كلمة [كوكباً] من الآية، فإنها المعدود بعد العدد: [أحد عشر] فتُعَرَّب تمييزاً منصوباً^(١).
ومثل ذلك، قوله تعالى ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً﴾ (ص ٢٣/٣٨)،
فالتمييز هنا هو: [نعجة].

وقوله أيضاً ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة ٦٠/٢)، فالتمييز هنا هو:
[عيناً].

• قال الشاعر:

إذا المرءَ عَيْنًا قَرَّ بالعِيشِ مُشْرِياً ولم يُعْنَ بالإحسان، كان مذمماً
[المرءَ عَيْنًا قَرَّ]: الأصل في التركيب هو: [قَرَّتْ عَيْنُ المرءِ]، ثم يُقدَّم المضاف إليه
[المرءَ]، فيكون فاعلاً لـ [قَرَّ]، ويؤخَّر المضاف [عين] فيكون تمييزاً. هذا هو الأصل؛
لكنَّ الشاعر قدَّم كلمة [عَيْنًا] على الفعل فقال: [عَيْنًا قَرَّ]. والتمييز يجوز أن يتقدم على
فعله، إلاَّ أن يكون فعلاً جامداً فيمتنع ذلك.

• قال المتنبي (الديوان ٧٥/٢):

فهنَّ أَسْلَنَ دَمًا مُقْلَتِي وعدَّينِ قَلْبِي بطول الصدودِ
[أَسْلَنَ دَمًا مُقْلَتِي]: الأصل في التركيب هو: [هَنَّ أَسْلَنَ مُقْلَتِي دَمًا]، غير أنَّ الشاعر
قدَّم التمييز وهو: [دَمًا]، فأتى به بين الفعل ومفعوله. ولقد قدَّما آنفاً أنَّ التمييز يجوز
أن يتقدم على فعله، وإذا جاز تقديمه على الفعل، فتقديمه على المفعول أحرى.

• ومن تقديم التمييز أيضاً قول الشاعر:

أَنْفُسًا تَطِيبُ بَنِيْلَ الْمَنَى ودَاعِي الْمَنُونِ ينادي جِهَارًا

١- نرى من المفيد التنبيه، على أنَّ الكلام من الوجهة الصناعية، يتم بالفعل والفاعل: [رَأَيْتُ]، وأنَّ الذي نحن
بصدده هنا، محصور في العدد ومعدوده.

[أنفساً تطيب]: الأصل في التركيب هو: [أتطيب نفساً؟]، غير أنَّ الشاعر قدّم التمييز وهو: [نفساً]، على الفعل. وذلك جائز كما ذكرنا آنفاً.

• ومن التقديم أيضاً قول الشاعر:

ولست - إذا ذرعاً أضيق - بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر
البيت بعد حلّه يصير إلى: ((إذا ضقتُ ذرعاً، فلست بضارع (لست بمندلل)، ولا يائس من يسر عند التعسر)). والذي نريده من البيت هو [ذرعاً أضيق]، فإنَّ الأصل تأخير التمييز، فيقال: [أضيق ذرعاً]. غير أنَّ الشاعر قدّمه فقال: [ذرعاً أضيق]، وقد كررنا القول: إنَّ ذلك جائز.

• ﴿قُلْ لو كان البحرُ مداداً لكلمات ربي لنفدَ البحرُ قبل أنْ تنفدَ كلمات ربي لو جئنا بمثله مدداً﴾ (الكهف ١٨/١٠٩)

تعبّر كتب الصناعة عن مجيء كلمة [مثل] وكلمة [غير] مبهمتين في الكلام، بقولها: [ما دلّ على مماثلة، وما دلّ على مغايرة]. فأما المماثلة فمنها ما نحن بصددّه، وهو قوله تعالى: [جئنا بمثله مدداً]، وذلك أنَّ كلمة [مثل] يعترها الإبهام، فإذا سمعك امرؤ تقول: [خالذ مثل الجبل] لم يدري أهو مثله في التوطّد أم الثبات أم الارتفاع إلخ... حتى إذا أتيت بالتمييز فقلت: [مثل الجبل ثباتاً]، ارتفع الإبهام واتّضح القصد.

وقل الشيء نفسه في الآية. فإنَّ المرء لا يدري أُمماثلة البحر هنا بالكميّة، أم بسهولة الاستمداد، أم بالاتّساع؟ فلما قيل: [مدداً]، ارتفع الإبهام واتّضح القصد. وكذلك الشأن - طبقاً - في استعمال [غير]. تقول مثلاً لمن تحدّثه: [عندي خيلٌ وغير ذلك]، فلا يدري ما الذي عندك غير الخيل، حتى إذا أتيت بالتمييز فقلت: [وغير ذلك غنماً] ارتفع الإبهام واتّضح القصد.

• قال جرير (الديوان / ٨٩):

ألستم خيرَ مَنْ ركب المطايا وأندى العالمين بطونَ راح

قول الشاعر: [ألستم....أندى العالمين] - من الوجهة الصناعية - كلامٌ تامّ، غير أنّ الإبهام يعترضه، إذ لا يُعرَف بِمَ كانوا أندى العالمين، أَهْمُ أنداهم نباتاً (من نَدَيِ النبات إذا أصابه الندى)؟ أم هم أنداهم صوتاً، (مِن نَدَيِ الصوت إذا علا وامتدّ)؟ حتى إذا أتى الشاعر بالتمييز فقال: [بطونَ راح] ارتفع الإبهام وتبيّن أنّ الشاعر أراد: ألستم أندى الناس كفاً؟ (من الندى، أي: الكرم).

• ﴿فلن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَباً﴾ (آل عمران ٩١/٣)

[لن يُقْبَلَ مِلْءُ الْأَرْضِ]: الكلام من الوجهة الصناعية تامّ، مؤلّف من فعل ونائب فاعل، غير أنّ الإبهام يعترضه، فلا يُدرى: أهذا الذي لن يُقْبَلَ هو مِلْءُ الْأَرْضِ نحاساً أم فضةً أم جواهرَ إلخ... حتى إذا جيء بالتمييز فقيّل: [مِلْءُ الْأَرْضِ - ذهباً]، زال الإبهام وأتّضح القصد.

* * *

التنازع

(للبحث مناقشة)

التنازع: أن يطلب المعمولَ عاملاً تقدماً عليه. نحو قولك: [سافر وعاد خالداً]. فكلُّ من الفعلين المتقدمين: [سافر ورجع] يطلب فاعلاً هو كلمة: [خالداً]. ونحو الآية: ﴿آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف ٩٦/١٨) فكلُّ من الفعلين المتقدمين: [آتوني وأفرغ] يطلب مفعولاً به، هو كلمة [قِطْرًا]: (القطر النحاس الذائب).
الحكم:

لك أن تُعمل في الاسم الظاهر أيَّ العاملين شئت، فيكون العامل الآخر عاملاً في الضمير^(١).

* * *

نماذج مشروحة من التنازع!!

(النماذج هنا والتعليق عليها مقبوسان من شرح ابن عقيل)

ظنني وظننتُ زيداً قائماً إياه - ظننتُ وظننيهِ زيداً قائماً.

ظننتُ وظنني إياه زيداً قائماً - أظنُّ ويطنّاني زيداً وعمراً أخوين.

ولقد رأى ابن عقيل - أثابه الله - أن ما صاغه ابن مالك ومثّل له، في باب

١- قال ابن هشام: [لا خلاف في جواز إعمال أيّ العاملين أو العوامل شئت] (قطر الندى ١٩٨). وقال ابن عقيل:

[ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحدٍ من العاملين في ذلك الاسم الظاهر]

(شرح ابن عقيل على الألفية ١/٥٤٨)

التنازع، محتاج إلى شيء!! من الشرح، وهو قوله:

وأظهر أن يكن ضمير خبراً لغير ما يطابق المفسراً
نحو: أظنَّ ويظنَّاني أخاً زيداً وعمراً أخوين في الرخا

فانبرى يشرح ذلك فقال ما نصّه: (٥٥٥/١)

[يجب أن يُؤتى بمفعول الفعل المهمّل ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقتها لما يفسّره، لكونه خيراً في الأصل عما لا يطابق المفسّر، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسّره مثني، نحو (أظنَّ ويظنَّاني زيداً وعمراً أخوين) فـ (زيداً) مفعول أوّل لأظنَّ، و(عمراً) معطوف عليه، و(أخوين): مفعول ثانٍ لأظنَّ، والياء: مفعول أوّل ليظنَّان، فيحتاج إلى مفعول ثانٍ. فلو أتيت به ضميراً فقلت: (أظنَّ ويظنَّاني إياه زيداً وعمراً أخوين)، لكان (إياه) مطابقاً للياء، في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو (أخوين)؛ لأنه مفرد، و(أخوين) مثني؛ فتفوت مطابقة المفسّر للمفسّر، وذلك لا يجوز].

وتابع ابن عقيل شرحه وتبيينه فقال (٥٥٦/١):

[وإن قلت: (أظنَّ ويظنَّاني إياهما زيداً وعمراً أخوين) حصلت مطابقة المفسّر للمفسّر؛ وذلك لكون (إياهما) مثني، و(أخوين) كذلك، ولكن تفوت مطابقة المفعول الثاني - الذي هو خير في الأصل - للمفعول الأوّل، الذي هو مبتدأ في الأصل، لكون المفعول الأوّل مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو (إياهما)، ولا بدّ من مطابقة الخير للمبتدأ، فلما تعدّرت المطابقة مع الإضمار وجب الإظهار؛ فتقول: (أظنَّ ويظنَّاني أخاً زيداً وعمراً أخوين). فـ (زيداً وعمراً أخوين): مفعولاً لأظنَّ، والياء مفعول يظنَّان الأوّل، و(أخاً) مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة - حينئذٍ - من باب التنازع لأن كلا من العاملين عمل في ظاهر].

وإنّ من أيسر اليسير، أن نقبس من مطولات كتب الصناعة، شيئاً كثيراً من هذا المعجن، نحو: [كنتُ وكان زيدٌ صديقاً إياه]، و[أظنَّ ويظنَّاني أخاً الزيدَين أخوين] إلخ... ولكننا أعرضنا عن ذلك، إذ بعض الشيء يغني عن كله، إذا كان هذا هذا.

* * *

التوكيد

(للبحث مناقشة)

♦ التوكيد: تكرير اللفظ لتثبيته في النفس، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو ضميراً. ويتبع في إعرابه إعراب المؤكّد قبله، رفعاً ونصباً وجرّاً، ويسميه النحاة اصطلاحاً: [التوكيد اللفظي]. ودونك الأمثلة: [جاء خالدٌ خالدٌ، وجاء خالدٌ خالدٌ، وجاء خالدٌ، ونعمٌ نعمٌ، وسافرتُ أنتَ، وسنسافر نحن].

♦ وقد يكون التوكيد بإحدى الكلمات السبع التالية، وهي: [العين، والنفس، وجميع، وعامة، وكلّ، وكلّا، وكلتا] ويسمونه: [التوكيد المعنوي]. ودونك الأمثلة: [جاء الضيفُ عينُه، والزائرةُ نفسُها، والجيرانُ جميعُهم، ونظرنا إلى الطلابِ عامتهم، ثم كرّمنا الناجحين كلهم، وصفّقنا للمتقدّمين كليهما، والمتقدّمتين كليهما].

♦ قد يراد توكيد التوكيد وتقويته، فيؤتى بكلمة [كلّ]، وبعدها إحدى أربع كلمات هي - على حسب الحال - : [أجمع، أو جمعاء، أو أجمعون، أو جُمع]، ودونك الأمثلة: [جاء المعهدُ كلُّه أجمعُ، يصحب الهيئة الإدارية كلّها جمعاء، مع الطالباتِ كلهنّ جُمع، والطلابِ كلهم أجمعين]^(١).

أحكام:

• التوكيد خاصّ بالمعارف، غير أنّهم أكّدوا النكرات إذا كانت محدودة المقدار،

١- هذه الكلمات الأربع، قد لا تسبقها [كل]، فتكون عند ذلك للتوكيد فقط، لا لتقويته.

- كالיום والشهر والسنة، نحو: غبتُ سنةً كلَّها].
- المُظْهَر يُوَكِّد بِمُظْهَرٍ نَحْو: [سافر خالداً نَفْسُهُ]، وأما الضمير فيؤكِّد بِمُضْمَرٍ ومُظْهَرٍ، نحو: [سافرنا نحن، وسلَّمنا عليك نَفْسِكَ].
 - إِذَا أَكَّدْتَ ضَمِيرَ الرِّفْعِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ، فَلَا بَدَّ مِنْ أَنْ تُقَوِّيه أَوَّلًا بِضَمِيرِهِ الْمُنْفَصِلِ، نَحْو: [سافرتُ أَنَا نَفْسِي، وسافروا هُم أَنفُسُهُم، وخالداً نَحْجُ هُوَ عَيْنُهُ...].
 - المؤكِّد، يُوَكِّد بِمِثْلِهِ، إِلَّا الْمُثْنَى فيؤكِّد بِمِثْلِهِ وَبِالْمُفْرَدِ وَبِالْجَمْعِ أَيْضاً، نَحْو: [جاء الرجلان نَفْسَاهُمَا، أو نَفْسَهُمَا، أو أَنفُسُهُمَا].

* * *

نماذج فصيحة من التوكيد

- ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر ٣٠/١٥)
- [أَجْمَعُونَ]: توكيد لكلمة [كلُّ]، التي هي أصلاً توكيداً لكلمة [الملائكة]، فهأنا - كما ترى - توكيداً للتوكيد، والغرض من ذلك التقوية. فإذا لم تُرَدِّ التقوية، لم تسبقها [كلٌّ]. ونذكرُ بأنَّ ما يُؤتى به لتوكيد التوكيد أربع مفردات هي: أجمع وجمعاء وجمع، وأجمعون التي نحن بصددِها.

- ﴿لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (ص ٨٢/٣٨)

[أَجْمَعِينَ]: اسمٌ منصوب، لأنه توكيد للضمير [هم] الذي هو في محل نصب مفعول به. وكلمة [أَجْمَعِينَ]، هي من الكلمات الأربع التي قلنا آنفاً: إنها يُؤتى بها مسبوقاً بـ [كل]، إذا أريدَ توكيد التوكيد (للتقوية). فإذا لم تسبقها [كل] أفادت التوكيد فقط، كما ترى في الآية.

• ﴿هيهات هيهات لما توعدون﴾ (المؤمنون ٢٣/٣٦)

[هيهات هيهات]: هيهات الثانية، توكيدٌ للأولى، وهو توكيدٌ يسميه النحاة: [التوكيد اللفظي]، لأنه يكون بتكرير اللفظ. والغرض من تكريره وإعادته، تثبيتُه في النفس. وتلاحظ أنَّ المؤكِّد هاهنا اسم فعل، ولكنَّ قد يكون فعلاً، واسماً، وحرفاً، وضميراً، كما ترى بعدُ.

• قال جميل بثينة (الديوان ٧٩/):

لا لا أبوحُ بحبِّ بَشْنَةَ إنها أخذتُ عليَّ موثقاً وعهوداً

[لا لا]: هاهنا توكيدٌ لفظيٌّ، وهو من توكيد الحرف بالحرف، بإعادة الأول بلفظه.

• قال الكميت ابن زيد (الهاشميات ٣١/):

فتلك وُلَاةُ السَّوءِ قد طال ملكُهم فحتَّامَ حَتَّامِ العناءِ المطوَّلُ

[حتَّامَ حَتَّامَ]: حَتَّامُ الثانية توكيدٌ لفظيٌّ للأولى، وهو من توكيد الجارِّ والمجرور بجرٍّ. الأصل: [حتى ما؟] ثم حذفت ألف [ما] الاستفهامية، على المنهاج في حذفها كلما دخل عليها حرف جرٍّ.

• قال الشاعر (شرح المفصل ٢٥/٢):

فإِيَّاكَ إِيَّاكَ المراءِ فَإِنَّهُ إلى الشرِّ دَعَاءٌ وللشرِّ جالبُ

[إِيَّاكَ إِيَّاكَ]: توكيد لفظيٌّ، وهو من توكيد الضمير بضمير، بإعادة الأول بلفظه.

• قال قطريّ ابن الفجاءة (شرح ديوان الحماسة: التبريزي ٥٠/١):

فَصَبْرًا في مَحَالِ الموتِ صَبْرًا فما نَيْلُ الخلودِ بمِستطاعِ

[صبراً صبراً]: توكيد لفظيٌّ، وهو من توكيد الاسم الظاهر باسم ظاهر، بإعادة الأول بلفظه.

• قال النابغة للنعمان (الديوان ٢٦/):

مهلاً فداءً لك الأقوام كلهم وما أئتمّر من مالٍ ومن ولدٍ
 [كلهم]: توكيدٌ لـ [الأقوام]، ويسميه النحاة اصطلاحاً: [التوكيد المعنوي]. وهو
 توكيد يكون بكلمة من سبع كلمات هي: [العين والنفس وجميع وعامة وكِلا وِكِلتا،
 وكلّ: التي نحن بصدها هاهنا في البيت].

• ﴿يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة ٣٥/٢)

[اسكنْ أنت]: هاهنا فعل أمر: [اسكنْ]، فاعله ضمير مستتر وجوباً. وأما الضمير
 [أنت] الظاهر، الذي تراه، فهو توكيد للضمير المستتر. وهذا صنف من صنوف
 التوكيد اللفظي، إذ هو تكرير للضمير المستتر، وإعادة له.
 • قال الشاعر (الخرانة ١٦٨/٥): يذكر مرضعاً وابنها:

[إِذَا ظَلَلْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا]

[الدهر... أجمعاً]: كلمة [أجمع] توكيدٌ لـ [الدهر]، وهي واحدة من أربع كلمات
 يؤتى بها بعد [كلّ]، لتوكيد التوكيد، إذا أريد تقويته، هي: [جمعاء وُجُمع وأجمعون
 وأجمع (التي نحن بصدها)]. ويتوجّه النظر هاهنا، إلى أنها لم تُسبق بـ [كلّ]، ولذلك تكون
 في استعمال الشاعر للتوكيد، لا لتوكيد التوكيد (التقوية). وقد وجّهنا النظر آنفاً، إلى
 أنّ ذلك وارد في كلامهم. وأوردنا له شاهداً قوله تعالى: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

• ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (الحجر ٤٣/١٥)

[أجمعين]: توكيد مجرور، للضمير المتصل: [هم] الذي هو في محلّ جرّ. وقد ذكرنا،
 في تحليل النموذج السابق أنّ [أجمعون] من الكلمات الأربع التي يؤتى بها للتوكيد، إلّا
 إذا سبقتها [كلّ] فتكون لتقويته. ولما كانت هنا في الآية غير مسبوقة بـ [كلّ] كانت
 للتوكيد فقط، لا لتقويته.

* * *

توكيد الفعل بالنون

(للبحث مناقشة)

يؤكد الفعل بالنون لتقوية معناه في نفس المستمع. ودونك أحكام ذلك في

أحواله الثلاث:

١ - أما الفعل الماضي فلا يؤكد بالنون مطلقاً.

٢ - وأما فعل الأمر فلك الخيار - بغير قيد - إن شئت لم تؤكد، وإن

شئت أكدته. وعلى ذلك تقول: [اذهب أو اذهبن، واكتب أو اكتبن]. قال عبد

الله ابن رواحة:

فأنزلن سكينه علينا وثبت الأقدام إن لاقينا

وتلاحظ التوكيد مرة: [أنزلن]، وعدمه مرة: [ثبت].

٣ - وأما الفعل المضارع فتوكيده بالنون ذو فرعين:

الفرع الأول: أن يكون هذا الفعل جواباً لقسم متصلاً باللام. ولا مناص في

هذه الحال من توكيده. [توكيده واجب]. ومنه الآية: ﴿تَاللّٰهِ لَأَكِيدَنَّ

أَصْنَامَكُمْ﴾ (الأنبياء ٥٧/٢١) فالمضارع [لأكيدَنَّ] واجب توكيده لأنه جواب

لقسم: [تالله]، لم تفصل اللام عنه.

فإذا لم تتصل به اللام، لم يؤكد بحال من الأحوال: (توكيده ممنوع). ومنه الآية:

﴿وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى ٥/٩٣) وقد فصلت [سوف] بين

اللام وجواب القسم [يعطيك] فامتنع التوكيد. ولولا هذا الفصل لوجب

التوكيد، فقليل: [ليعطينك ربك].

ومن بديع الشواهد والأمثلة في هذا الباب، قوله تعالى: ﴿لئن أخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليؤنن الأدبار﴾ (الحشر ١٢/٥٩) ففي الآية - كما ترى - ثلاثة أجوبة للقسم.

فأما الأول والثاني، أي: [لا يخرجون] و[لا ينصرونهم]، فلم تتصل بهما اللام، فامتنع توكيدهما، وأما الثالث وهو: [ليؤنن]، فقد اتصلت به اللام فوجب توكيده.

والفرع الثاني: ألا يكون المضارع جواباً لقسم؛ وفي هذه الحال يجوز توكيده، وعدم توكيده: [لك الخيار]. تقول: [ألا تسافر وألا تسافرن]، ولا تتأخر ولا تتأخرن...]

ولا يستثنى من ذلك إلا الفعل الذي تُنبئ به مخاطبك نبأ ما، نحو: [يشرب خالد، وينام سعيد، ويلعب محمد...]. فهذا لا يؤكد العربية^(١).

أحكام:

١- تُحذف من المضارع الذي يراد توكيده بالنون: ضمة الرفع في المفرد، ونون الرفع في الأفعال الخمسة.

٢- يجوز تثقيب النون وتخفيفها في كل موضع، إلا بعد ألف التثنية ونون النسوة، فليس إلا التثقيب، نحو: [تشربان وتشربان].

١- لا يؤكد العربي الفعل في هذه الحال، لأن المستمع يكون خالي الذهن من الخبر، غير متزدد فيه، ولا منكسر له. مما ينفي الحاجة إلى توكيده؛ وقد نص الأئمة على ذلك صراحة، فقال الرضي: [النون لها مواضع... ولا تجيء في الخبر الصرف، نحو: تضربن زيداً]. (شرح الكافية ٣١٨/٤)

٣- إذا وقفتَ على النون الخفيفة جاز أن قلبها ألفاً نحو: [يا زهيرُ
سافرَ = يا زهير سافراً].

٤- يعامل فعل الأمر عند توكيده، كما يعامل الفعل المضارع.

تطبيق على توكيد الفعل مقترناً بفاعله:

♦ فاعله: مفرد مذكر (نحو: تسافر): يُبنى على الفتح:

والله لَتُسَافِرَنَّ وَلَتَسْعَيْنَنَّ وَلَتَدْعُونَ أصدقاءك وَلَتَقْضِينَ حَقَّهُمْ
سافرَنَّ واسعينَّ وادْعُونَ أصدقاءك واقضينَّ حَقَّهُمْ

♦ فاعله: مثني (نحو: تسافران): تُكسر نون توكيده:

والله لَتُسَافِرَانِ وَلَتَسْعَيَانِ وَلَتَدْعُوَانِ أصدقاءكما وَلَتَقْضِيَانِ حَقَّهُمْ
سافرانِ واسعيانِ وادعوَانِ أصدقاءكما واقضيَانِ حَقَّهُمْ

♦ فاعله: جمع مذكر (نحو: تسافرون): تُحذف واو الجماعة إلا مع المعلن بالألف:

والله لَتُسَافِرُونَ وَلَتَسْعَوْنَ وَلَتَدْعُنَّ أصدقاءكم وَلَتَقْضُنَّ حَقَّهُمْ
سافرونِ واسعونِ وادعنَّ أصدقاءكم واقضنَّ حَقَّهُمْ

♦ فاعله: مفردة مخاطبة (نحو: تسافرين): تُحذف الياء إلا مع المعلن بالألف:

والله لَتُسَافِرِينَ وَلَتَسْعَيْنِ وَلَتَدْعِنَّ صديقاتك وَلَتَقْضِينَ حَقَّهُنَّ
سافرينِ واسعينِ وادعنَّ صديقاتك واقضينَّ حَقَّهُنَّ

♦ فاعله: جمع مؤنث (نحو: تسافرن): الفعل هو هو، لكن يُزاد بعده ألف:

والله لَتُسَافِرْنَ وَلَتَسْعَيْنَنَّ وَلَتَدْعُونَنَّ صديقاتكنَّ وَلَتَقْضِينَ حَقَّهُنَّ
سافرنَّ واسعينَّ وادعونَنَّ صديقاتكنَّ واقضينَّ حَقَّهُنَّ

* * *

نماذج فصيحة من توكيد المضارع بالنون وجوباً، وامتناع ذلك، وجواز توكيده وعدمه

• قال النابغة:

فَلتَأْتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنَّ جيشُ إِيْلِكَ قَوَادِمَ الأكوارِ

(الأكوار للإبل، منزلة السروج للخيول. يتوَعَّده بجيش يأتيه على الإبل، حتى إذا حلَّ بساحته نزل الأبطال عنها وامتطوا الخيل). وللييت رواية أخرى: [جيشاً إليك قوادم].

[لَتَأْتِيَنَّ]: فعل مضارع، واجبٌ توكيده، لأنه جواب قسم (القسم محذوف) وقد اتصلت به اللام، فتحقق شرط الوجوب. ومثله: [لَيَدْفَعَنَّ]: والنون في كليهما هي الخفيفة^(١).

• ﴿والقمر إذا اتسق لتركبن طبقاً عن طبق﴾ (الانشقاق ١٨/٨٤-١٩)

[لتركبن] فعل مضارع واجبٌ توكيده، لأنه جواب قسم اتصلت به اللام؛ والنون هي الثقيلة.

• قال امرؤ القيس (الديوان/١٣٤):

واللّٰه لا يذهبُ شيخي باطلاً حتى أبيرَ مالكاً وكاهلاً

القاتلينَ الملكَ الحلاجِلاً خيرَ مَعَدٍّ حَسْباً ونائلاً

(أبير: أهلك، الحلاج: الشريف).

فهاهنا قسم: (واللّٰه)، وجواب القسم: (لا يذهبُ). وتوكيده بالنون ممنوع؛ وإنما امتنع ذلك مع أنه جوابُ قسم، لأن شرط التوكيد الذي لا بد منه، وهو اتصال لام القسم بالفعل، لم يتحقق. ومن هذا تعلم أن المسألة ليست مركوزة في القسم، وإنما هي مركوزة في اتصال اللام بجواب القسم!!

١- تأتي هذه النون خفيفة: (ن) للتوكيد، وثقيلة: (ن) لمزيد توكيد، وقد اجتمعتا في الآية: ﴿لَيْسَ حَنَّ وَلَا يَكُونَنَّ﴾ من

الصاغرين ﴿(يوسف ١٢/٣٥)

• وقال الشاعر:

فحالِفُ، فلا واللّه تهبطُ تلعةً من الأرض، إلا أنتَ للذلِّ عارفُ

(يقول الشاعر: حالفُ مَنْ تَعَرَّ بِجَلْفِهِ، وإلا عرفتَ الذلَّ حيث توجّهت من الأرض).

قوله: (تهبط) جواب للقسم: (واللّه)، وتوكيده ممنوع، وإنما امتنع لأن شرط التوكيد، الذي لا بد منه، وهو اتصال لام القسم بالفعل، لم يتحقق^(١).

• ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال ٢٥/٨)

[لا تُصِيبُنَّ]: تلاحظ توكيد المضارع بالنون. ولولا أن النص قرآني لجاز أن يقال: [لا تُصِيبُ الذين...]. وذلك أن المضارع ليس جواباً لقسم، فجاز توكيده وعدم توكيده.

• وقال الأعشى (الديوان ١٣٧):

وذا النُصْبُ المنصوبَ لا تُنْسُكُنُهُ ولا تَعْبُدِ الأوثانَ واللّه فاعْبُدَا^(٢)

[تُنْسُكُنُ]: مضارع سبقته [لا] الناهية، وهو مؤكّد بالنون، ولكن لو قيل: (لا تُنْسُكُهُ) لجاز. وقد أوضحنا سبب ذلك في الشاهد السابق، إذ قلنا إن المضارع إذا لم يكن جواباً للقسم، جاز توكيده وعدم توكيده.

١- في البيت فائدة عظيمة القيمة، وهي أن العربي قد يحذف (لا) النافية من جواب القسم، مع أنه يريد النفي. قال سيبويه - هارون ١٠٥/٣: (تحذف لا وأنت تريد معناها، وذلك قولك: واللّه أفعل ذلك أبداً، تريد: واللّه لا أفعل ذلك أبداً) ثم استشهد بالبيت الذي نحن بصدده. وعلى ذلك فالأصل قبل الحذف: (واللّه لا تهبط... إلأ). ومنه الآية: ﴿تَاللّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ (يوسف ٨٥/١٢)، أي: تالّه لا تفتأ تذكر يوسف. ومنه قول امرئ القيس: فقلت يمينُ الله أبرحُ قاعداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي أي: يمين الله لا أبرح. وكل هذا يمتنع توكيده مع أنه جواب للقسم. وذلك أنه لم يتحقق له شرط التوكيد، وهو اتصال اللام بجواب القسم.

٢- قوله: [اعبد] فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة. والأصل فيه [اعبدنْ]، غير أن النون الخفيفة يجوز أن تقلب في الوقف ألفاً، فيقال مثلاً: [اضربنْ = اضربا واذهبنْ = اذهبا واحفظنْ = احفظا].

ومن ذلك أيضاً، الآية: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إني فاعل ذلك غداً﴾ (الكهف ٢٣/١٨) فلولا أن النص قرآني لجاز عدم التوكيد، أي: (ولا تقل...). وذلك أن المضارع ليس جواباً للقسم.

ومن هذه النماذج أيضاً قول امرئ القيس (الديوان / ٣٥٨):

قالت فُطَيْمَةُ: حَلَّ شِعْرَكَ مَدَحَهُ أَفْبَعَدَ كَنَدَةً تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

[تمدحن]: مضارع ليس جواباً للقسم، فيجوز فيه التوكيد وعدمه، ولو قيل: [أفبعد كندة تمدح] لجاز.

• ومثل ذلك قول الشاعر:

فهل يَمْنَعُنِي ارتيادي البلاء دَ مِنْ حَذَرِ الموتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

[يمنعني]: مضارع ليس جواباً للقسم، وقد أُكِّد بالنون، ولو لم يُوكَّد ففيل: [فهل يمنعني] لجاز.

وقس على ذلك ألا يكون جواباً للقسم، فيجوز فيه الوجهان:

نحو: لِيُسَافِرَنَّ، فيجوز: لِيُسَافِرُ

ونحو: أَلَا تَسَافِرَنَّ، فيجوز: أَلَا تَسَافِرُ

ونحو: هَلَّا تَسَافِرَنَّ، فيجوز: هَلَّا تَسَافِرُ

ونحو: لَيْتَكَ تَسَافِرَنَّ، فيجوز: لَيْتَكَ تَسَافِرُ

ونحو: لَعَلَّكَ تَسَافِرَنَّ، فيجوز: لَعَلَّكَ تَسَافِرُ

ومن هذه النماذج أيضاً، أن يكون المضارع، مسبوقاً بـ [ما] الزائدة، ومنه قول

الشاعر:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِصَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا

(يريد إذا مات منهم ميت سرق ابنه مساوته، فكان شبيهاً به، فمن رأى هذا ظنه ذاك. و[العضة]: واحدة [العضاه]، وهو شجر عظام. و[الشكير]: صغار الورق والشوك.)
 [ينبتن]: مضارع ليس جواباً للقسم، وقد أُكِّد بالنون، وسبقته [ما] الزائدة، ولو قيل: [ما ينبت] لجاز.

• ومن ذلك غير قليل من أمثال العرب:

منها قولهم (مجمع الأمثال ١/١٠٠): [يعين ما أرينك]. ولو قالوا: [يعين ما أراك] لجاز. [المعنى]: اعمل كاني أنظر إليك، يُضرب في الحث على ترك البطء، و (ما) زائدة.
 وقولهم (مجمع الأمثال ١/١٠٧): [بألم ما تُخْتَنن]. ولو قالوا: [بألم ما تُخْتَن] لجاز.
 وقولهم (مجمع الأمثال ١/١٠٢): [بسلاح ما يُقتَلن القتل]. ولو قالوا: [بسلاح ما يُقتَل] لجاز.

• ومنه الآية: ﴿إِذَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ (الإسراء ٢٣/١٧)
 [إما = إن الشرطية + ما الزائدة]، [يبلغن]: مضارع ليس جواباً للقسم، مؤكد بالنون، ولو لم يكن النص قرآنياً لجاز: [إما يبلغ].

• ومثل ذلك الآية: ﴿فَإِذَا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ (مريم ٢٦/١٩)
 ولولا أن النص قرآني لجاز: [إما تري].

• ومما جاء من هذا غير مؤكد بالنون قول الشاعر:

يا صاح إما تجدني غير ذي جدّة فما التخلي عن الخِلاّن من شيمِي
 [إما تجدني]: مضارع ليس جواباً للقسم، غير مؤكد بالنون، سبقته [ما] الزائدة، ولو أُكِّد بالنون فقليل: [إما تجدني] لجاز.

* * *

الجامد والمتصرف

إذا كان الفعل ممّا يلزم صيغة واحدة لا يَعدُّوها، سَمَّوهُ جامداً. ثم قد تكون صيغة ماضٍ نحو: [عسى - ليس...] أو صيغة أمرٍ نحو: [تعال - هات...]. فإذا كان ممّا يتحوّل من صيغة إلى أخرى سَمَّوهُ: متصرفاً. ثم هو تامُّ التصرف، إذا كان يأتي منه الصيغ الثلاث: (الماضي والمضارع والأمر)، نحو: [شرب - يشرب - اشرب]، و[فتح - يفتح - افتح]. وهو ناقصُ التصرف إذا كان يأتي منه صيغتان فقط، مثل: [كاد - يكاد]، و[أوشك - يوشك]، و[يذر - ذر]، و[يدع - دع].

* * *

الجامد والمشتقّ

تمهيد: كل اسم لا يرجع إلى كلمة تسبقه في الوجود فهو [جامد]. فالشمس والقمر والحجر والشجر، والعلم والنصر والركض... كلها أسماء جامدة. لأن ألفاظها لا ترجع إلى كلمات أخرى سبقتها في الوجود.

وأما الاسم المشتقّ، فهو الذي يؤخذ من كلمة سبقتها في وجودها؛ فالشمس والمُقمِر والمتحجّر والمشجّر، والعالم والمنصور والراكض، كلها أسماء مشتقة، لأنها ترجع إلى كلمات سبقتها في الوجود، ذكرناها آنفاً. فكما يكون الصخر جامداً ثم يخرج منه الماء، كذلك شأن الجامد من الكلمات، هو جامد ومنه تؤخذ المشتقات.

البحث

ذكرنا آنفاً ما يدل على الاسم الجامد. ولمزيد من الدلالة عليه، نقول: إنه لا يخلو من أن يكون مما تقع عليه الحواسّ، فيسمّونه: [اسم ذات]، كالحجر والدرهم والرجل والشمس والقمر... أو يكون مما يدركه العقل، فيسمّونه [اسم معنى]، كالركض والشرب والنوم... فهذه الثلاثة ونحوها، أمور لا تقع عليها الحواسّ، وإنما يدركها العقل؛ فالرائي إنما يرى الراكض والشارب والنائم، ولكن لا يرى الركض والشرب والنوم...

ومن المشتقات: اسم الفاعل، واسم المفعول، واسم التفضيل، واسم الآلة، إلخ...

* * *

جزم الفعل المضارع

(للبحث مناقشة)

ما يجزم الفعل المضارع ضربان: أحدهما يجزم فعلاً مضارعاً واحداً، والآخر يجزم فعلين مضارعين.

♦ فما يجزم فعلاً واحداً، أربعة أحرف، دونكها في أمثلة:

- (لَمْ): ومن خصائصه أنه يقلب زمن المضارع إلى ماضٍ. نحو: [لم نَسَافِرْ].
أي: لم نَسَافِرْ في الماضي.

- (لَمَّا): ومن خصائصه أنه ينفي حدوث الفعل من الزمن الماضي حتى لحظة التكلم. نحو: [عَزَمْنَا على السفر، وَلَمَّا نَسَافِرْ]. أي: ولم نَسَافِرْ حتى الآن.

- (لام الأمر): نحو: [لِنَسَافِرْ، فَمَنْ سَافِرٌ تَجِدْ] ^(١).

- (لا الناهية): نحو: [لا تَسَافِرْ وحيداً، فالرفيق قبل الطريق].

♦ وما يجزم فعلين عشر أدوات، دونكها في أمثلة ^(٢):

- (إِنْ): نحو: [إِنْ تَدْرُسْ تَنْجَحْ]. وهو حرف. وسائر الأدوات التالية أسماء، وهي:

- (مَنْ): للعاقل نحو: [مَنْ يَدْرُسْ يَنْجَحْ].

١- لام الأمر مكسورة، فإن سبقتها واوٌ أو فاء أو ثم، جاز أيضاً تسكينها، نحو: ولنكن، فليمدد، ثم ليقطع.

٢- أغفلنا ذكر [إذا] لندرة استعمالها عموماً، وعدمه في القرون المتأخرة خصوصاً. وأما [كيفما] فقد اختلف

النحاة فيها. وإذا لم يكن للقاتلين بشرطيتها شاهد، فقد آثرنا مذهب مسقطها. غير أن كلا الفريقين مجمعان

- في كل حال - على أن لا بد من أن يكون الفعلان بعدها متفقين لفظاً ومعنى. نحو: [كيفما تقعد أقعد].

- (ما): لغير العاقل نحو: [ما تفعل من خير، تنل جزاءه].
- (مهما): لغير العاقل نحو: [مهما تكتُم خلائِكَ تُعلم].
- (متى): للزمان، نحو: [متى تزرنا نُكرمك]. وقد تلحقها (ما) الزائدة: [متى ما تزرنا نُكرمك].
- (أَيَّان): للزمان، نحو: [أَيَّان يصُنك القانون تُصن]. وقد تلحقها (ما) الزائدة: [أَيَّان ما يصُنك القانون تُصن].
- (أَيْن): للمكان، نحو: [أَيْن تجلسُ أجلس]. وقد تلحقها (ما) الزائدة: [أينما تجلسُ أجلس].
- (أَنَّى): للمكان، نحو: [أَنَّى تُقيم نَزرك].
- (حيثما): للمكان، نحو: [حيثما تستقيم تُحترم].
- (أَيّ): اسم مبهم معرب، نحو: [أَيّ كتابٍ تقرأ يُفدك]. وقد تلحقها (ما) الزائدة: [أَيّما كتابٍ تقرأ يُفدك]. وتمتاز من الأدوات الأخرى، بمزيتين، إليهما:
- ١- لا بدّ بعدها من مضاف إليه ظاهر، نحو: [أَيّ كتابٍ تقرأ يُفدك]، أو مقدر، نحو: [كتابَ أَيّ ... تقرأ يفدك]. أي: كتاب أَيّ مؤلفٍ ...
- ٢ - تأتي مرفوعةً ومنصوبةً وبحرورة، على حسب موقعها من الكلام^(١).

١- مثالها مرفوعة: أَيّ رجلٍ يصدقُ يُحترَم، ومنصوبة: ﴿أَيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنی﴾، وبحرورة: بأيّ حُكمٍ تقبلُ أقبل.

الشرط والجواب

تدخل أداة الشرط على فعلين، فيسمى الأول فعل الشرط، ويسمى الثاني جواب الشرط. ويكون ذلك على أربعة أضرب، إليكها في أمثلة:

إن تدرس تنجح: (الشرط والجواب مضارعان).

إن درست نجحت: (الشرط والجواب ماضيان).

إن تدرس نجحت: (الشرط مضارع والجواب ماضٍ).

إن درست تنجح: (الشرط ماضٍ والجواب مضارع)^(١)

فإذا لم يكن جواب الشرط فعلاً مضارعاً ولا فعلاً ماضياً، أو كان أحدهما، ولكن تعذر تأثير أداة الشرط فيه - لمانع يمنع من ذلك، كما ستري - يُؤتى عند ذلك بفاء^(٢) تدخل على الجواب، فتربطه بالشرط. وقد نُظِمت هذه الموانع في بيت من الشعر لتيسير حفظها، نوره فيما يأتي، مع التعليق على كل منها للإيضاح:

إِسْمِيَّةٌ طَلْبِيَّةٌ وَبِجَامِدٍ وَبِ(مَا) وَ(لَنْ) وَبِ(قَدْ) وَبِ(التَّنْفِيسِ)
إِسْمِيَّةٌ: يعني إذا كان الجواب جملة اسمية، نحو: [إن تصفح ف الصفح أجمل]^(٣).
طلبية: أو كان الجواب ذا صيغة طلبية، نحو: [إن أخطأت ف اعتذر].

١- تلاحظ أن كلاً من الشرط والجواب، إنما يظهر عليه الجزم، إذا كان مضارعاً.

٢- يسميها النحاة [الفاء الرابطة للجواب].

٣- الجملة الاسمية، تُربط بالفاء كما تُربط أيضاً بـ [إذا الفجائية]، نحو: ﴿وَإِنْ تُصْبِهِمْ سَيَّةٌ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٠/٣٦)

جامد: أو كان الجواب فعلاً جامداً، نحو: [إن تتعب اليوم ف عسى أن ترتاح غداً].
 ما: أو كان الجواب مصدرراً بـ [ما]، نحو: [إن تجتهد ف ما نجاحك بعجيب].
 لن: أو كان الجواب مصدرراً بـ [لن]، نحو: [من يستقم ف لن يندم].
 قد: أو كان الجواب مصدرراً بـ [قد]، نحو: [إن أساءت الأيام ف قد تحسن].
 التنفيس^(١): أو كان الجواب مصدرراً بالسين أو سوف، نحو: [من يسر على
 الدرب ف سيصل، من يسر على الدرب ف سوف يصل].

الجزم بالطلب

يُجزم الفعل المضارع، إذا جاء مسبباً عن طلب^(٢) قبله، نحو: [ادرس تنجح]،
 فالفعل [تنجح] إنما جُزم، لأنه مسبب عن طلب قبله هو [ادرس]، فإن لم يكن
 كذلك لم يكن جزم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٣) (المدر ٦/٧٤)
 أحكام:

♦ تذكير بقاعدة كلية: ما يُعلم يجوز حذفه، ومنه قول الشاعر:
 فطلّقها، فلست لها بكفء وإلا... يعلّ مفرّقك الحسام
 أي: وإلا تطلّقها يعلّ. فحذف فعل الشرط، للعلم به.
 ومنه قولهم: مَنْ أكرمك فأكرمه، وَمَنْ لَا فلا !! أي: ومن لا يُكرمك فلا

١- المقصود بالتنفيس: السين وسوف.

٢- الطلب: أمر أو نهى أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن أو ترج.

٣- فعل [تستكثر] ليس مسبباً عن: [لا تمنن]، إذ ليس المعنى: [لا تمنن، فإنك لا تمنن تستكثر] بل المعنى: [لا تمنن
 مستكثراً]، والجملة إذاً، حال من فاعل (تمنن)، وليس فعلها جواباً للطلب.

تُكرمه. وفيه حذفُ الشرط والجواب معاً، وقد دلّ السياق على ما حُذِف.

♦ قد يتقدّم جواب الشرط على الشرط والأداة. نحو: [أنت ظالم إن فعلت]. والكلام قبل تقدّم الجواب: [إن فعلت فأنت ظالم]^(١).

♦ إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للأول منهما، نحو: [واللّٰه - إن نبحت - لأكافئك]. و[إن تسافر - واللّٰه - أسافر]. فإن تقدّم عليهما ما يحتاج إلى خبر، جاز أن تجعل الجواب لأيهما شئت. تقول: [خالدٌ واللّٰه - إن يجتهد - لينجح] و[خالدٌ - واللّٰه - إن يجتهد لينجح].

تبيين: بين مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة خلاف في تقدّم الفاعل على فعله. ففي نحو: [خالدٌ سافر]، تقول الكوفة: يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله. فيكون [خالدٌ: فاعل (سافر)]. والبصرة تقول: [بل (خالدٌ): مبتدأ، وفاعل (سافر) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى [خالد]، وجملة: [سافر] خبر (خالد)]. وبناءً على ما قدّمنا من اختلافهم، يكون لكلمة [الضيوف] من قولك: [إن الضيوف حضروا فاستقبلهم] إعرابان:

فبناءً على رأي الكوفة:

[الضيوف] فاعلٌ لفعل [حَضَرَ] والواو علامة جمع. شأنها كشأن التاء من: [زينبٌ سافرت]، فإنها علامة تأنيث.

١- في كتب الصناعة أن جواب الشرط لا يتقدّم، فإذا جاء متقدّماً، قيل هذا المتقدم ليس جواب الشرط، بل جواب الشرط مثله، ولكنه محذوف!! والتقدير عندهم كما جاء في ابن عقيل ٣٨٠/٢: [أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم]!! وهو رأيٌ متخيّل، لم يأت به قرآن، ولا حديث، ولا سُمع في شعر العرب، ولا نثرهم، ولا في مثلٍ من أمثالهم، ولذلك أعرضنا عنه، ولزمنا ما قالت العرب؛ ومهما يدُور الأمر، فإن التركيب هو هو في الحالين، وإنما الاختلاف في إعرابه!!

وبناءً على رأي البصرة:

[الضيوف] فاعل لفعلٍ محذوف، يفسّره الفعل المذكور، أي: [حضر].
والتقدير: [إنَّ حضر الضيوف حضروا فاستقبلهم].

ملاحظة: نكرر هنا ما قلناه في الحاشية قبل بضعة أسطر من أن العرب
قالت: [إنَّ الضيوف حضروا فاستقبلهم]، واختلاف المدرستين في إعراب هذا
التركيب، لا يغيّر منه شيئاً!!

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الجزم

- ﴿مَنْ كَانَ يريد حرثَ الآخرةِ نزِدْ له في حرثه﴾ (الشورى ٢٠/٤٢)
دخلت أداة الشرط [مَنْ] على ماضٍ: [كان]، فمضارعٌ فجزمته: [نزِدْ].
- ﴿ومن كان يريد حرثَ الدنيا نُؤْتِه منها﴾ (الشورى ٢٠/٤٢)
دخلت أداة الشرط [مَنْ]، على ماضٍ: [كان]، فمضارعٌ فجزمته: [نُؤْتِ].
- قال قعنب ابن أمّ صاحب (المغني/ ٧٧٢):
إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحاً عني، وما يسمعوا من صالحٍ دَفَنُوا
[إن يسمعوا... طاروا]: دخلت أداة الشرط [إن] في صدر البيت على مضارع
فجزمته: [يسمعوا]، فماضٍ: [طاروا]؛ كما دخلت أداة الشرط [ما] في العجز، على
مضارعٌ فجزمته: [يسمعوا]، فماضٍ: [دفنوا].
- ﴿مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ إيماناً واحتساباً، غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر﴾. حديث
وقد دخلت أداة الشرط [مَنْ] على مضارعٍ: [يقم] فجزمته، فماضٍ: [غُفِر].

• قال الخطيئة (الديوان ٨١/ ولسان العرب ٥٧/١٥):

متى تأتِه - تعشو إلى ضوء ناره - تَجِدُ خَيْرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدٍ
[متى تأتِه... تجد]: دخلت أداة الشرط [متى] على مضارعين: [تأتِ وتجد]
فجزمتهما. والأصل: [تأتي] وجُزم بحذف الياء، و: [تجد] وجزم بالسكون.

• قال الأحوص (الديوان ١٩٠/):

فطلَّقها فلست لها بكفٍ وإلاَّ يَعْلُ مفرقك الحسام^(١)
(إلاَّ = إنَّ لا). حُذِفَ فعْلُ الشرط من التركيب، للعلم به، والأصل: إلاَّ تطلَّقها يَعْلُ
مفرقك الحسام. ففعل الشرط المحذوف [تطلقها] مجزوم بالسكون، وجواب الشرط:
[يعْلُ]، مجزوم بحذف الواو، إذ الأصل: [يعلو].

• ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلْمًا فِي السَّمَاءِ﴾ (الأنعام ٣٥/٦)

[إن استطعت...]: دخلت أداة الشرط [إن] على فعْلٍ ماضٍ: [استطعت]، وأما
الجواب فمحذوف، والتقدير: [إن استطعت أن تبْتَغِيَ... فافعل].

• ﴿لَنْ يَجْتَمِعَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾

(الإسراء ٨٨/١٧)

[لن يجتمع... لا يأتون]: في الآية قَسَمٌ، دلَّت عليه اللام الموطئة، وبعده شرطٌ
أداته [إن]. والقاعدة: أنَّ الشرط والقسم إذا اجتماعا، فالجواب للأول منهما. والقسم
في الآية هو الأول، فالجواب إذاً له، وهو: [لا يأتون]، ولم ينجزم، لأنه جواب القسم،
ولو كان جواباً للشرط لانجزم ف قيل: [لا يأتوا].

• قال عبد الله ابن الدُّمينة يتغزل (الديوان ١٧/):

١- للبيت روايات أخرى، أشار إليها محقق الديوان.

لئن ساءني أن نلتني بمساءة لقد سرّني أني خطرْتُ ببالك

[لئن ساءني... لقد سرّني]: اجتمع في البيت قسمٌ وشرط، والقسم هو الأول، فالجواب إذاً له، وهو: [لقد سرّني]؛ يدلُّك على ذلك قوله في الجواب: [لقد]، ومعلومٌ أنَّ اللام و[قد]، إنما تقعان في جواب القسم، لا في جواب الشرط.

• ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ (التوبة ٦/٩)

[وَإِنْ أَحَدٌ... استجاركَ فأجره]: في الآية مسألتان: الأولى، دخول أداة الشرط على اسم: [إِنْ أَحَدٌ]، بناءً على رأي الكوفيين. والثانية تقديم الفاعل [أَحَدٌ] على فعله [استجاركَ]، بناءً على رأيهم أيضاً.

• ومثل ذلك قول السموءل:

إذا سيّدنا خلا قام سيّدٌ قوولٌ لما قال الكرام فعولٌ

وفيه مسألتان مماثلتان هما: تَقَدُّمُ الفاعل [سيّدٌ] على فعله [خلا]، ودخول أداة الشرط [إذا] على الاسم [سيّد] (من المفيد أن نشير هنا إلى أنه لا فرق في هذا بين أداة شرط جازمة، وأداة شرط غير جازمة) ويطابقهما في كل ذلك قولٌ تأبّط شرّاً:

إذا المرء لم يَحْتَلْ وقد جدَّ جدُّه أضاع وقاسى أمره وهو مدبرٌ

وأما على حسب رأي البصريين ففي كل ذلك: يُعَدُّ الاسم بعد أداة الشرط فاعلاً لفعل محذوف يفسّره الفعل المذكور. ومن ثم تكون الأداة قد دخلت على فعل. ويكون التقدير في الآية: [وَإِنْ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ]. وفي قول السموءل: [إذا خلا سيّدٌ منا خلا سيّد قام سيّدٌ]. وفي قول تأبّط شرّاً: [إذا لم يحتل المرء لم يحتل المرء أضاع]...

• ﴿وَإِنْ تَصْبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ (الروم ٣٠/٣٦)

[إن تصبهم... إذا هم يقنطون]: جواب الشرط جملة اسمية: [هم يقنطون]، مما يوجب اقترانها بالفاء الرابطة، وهذا هو الأكثر. ولكن يجوز إقامة [إذا] الفجائية، مُقام الفاء، كما ترى هنا، إذ كلاهما جائز.

• قال سعد ابن مالك (المغني/٢٦٤):

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَأْ

[من صد... فأنا...]: جواب الشرط جملة اسمية هي: [أنا ابن قيس]، ومتى كان الجواب جملة اسمية وجب ربطها بالفاء، ولذا قال الشاعر: [فأنا...]، والاستعمال إذاً على المنهاج.

• ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ (يوسف ١٢/٧٧)

[إن يسرق... فقد سرق]: جواب الشرط: [قد سرق]، مصدّر بـ [قد]، وذلك مانع من تأثير أداة الشرط فيه، ولذا وجب ربطه بالفاء: [فقد...]، والاستعمال على المنهاج.

• ﴿وَمِنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ (المائدة ٥/٣٢)

[من أحياها فكأنما]: الجواب: [كأنما أحيا] مصدّر بـ [كأنما]، وذلك مانع من تأثير أداة الشرط فيه، مما يوجب ربطه بالفاء، ولذا قيل: [فكأنما...].

• ﴿بَلْ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ﴾ (ص ٣٨/٨)

[لما] حرف جازم، من خصائصه أنه ينفي حدوث الفعل من الزمن الماضي حتى لحظة التكلم. فيكون المعنى في الآية: أنهم لم يذوقوه حتى الآن، ولكنهم سيذوقونه.

• ﴿فَلَيْسَتْ حَبِيبَا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي﴾ (البقرة ٢/١٨٦)

لام الأمر حرف جازم، حركته الكسر، ولكن يجوز إسكانه إذا دخلت عليه [الفاء، أو الواو، أو ثمّ]، وما تراه من سكونه في الآية، فلدخول الفاء عليه مرة، ودخول الواو عليه أخرى.

• ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ﴾ (الأعراف ١٨٥/٧)

[من... فلا هادي له]: [من]: أداة شرط، جزمت فعل الشرط: [يُضِلُّ]، وأما الجواب فيتعدّر تأثيرها فيه، لأنه جملة اسمية: [لا هادي له]، فاستوجب ذلك ربطها بالفاء، ولذا قيل: [فلا...].

• ﴿أَرْسَلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعُ﴾ (يوسف ١٢/١٢)

[أرسله... يرتع]: [أرسله]: فعل أمر، فهو إذا طلب، وفعل: [يرتع]، جواب الطلب، وهو مسبّب عن الطلب قبله، ولذلك جُزِمَ. وتجد الشيء نفسه في الآية الآتية:

• ﴿أَقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ﴾ (يوسف ٩/١٢)

[أقتلوا... يخل]: هاهنا فعل أمر: [أقتلوا] معطوف عليه فعل أمر آخر: [اطرحوا]، والأمر - كما علمت - طلب، وجواب الطلب هو [يخل]، مسبّب عن الطلب قبله، ولذلك جُزِمَ فحذفت الواو، وأصله [يخلو]. وما قلناه هاهنا، يقال في الآية الآتية:

• ﴿قَاتِلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ (التوبة ١٤/٩)

[قاتلوا... يعذب]: فعل الأمر: [قاتلوهم] طلب، وجواب الطلب [يعذبهم]، وهو مسبّب عن الطلب قبله، ولذلك جُزِمَ.

• قال امرؤ القيس:

قفّا نبكٍ من ذكرى حبيبٍ ومنزلٍ بسقط اللوى بين الدخولِ فحوّملِ

[قفّا نبك]: في البيت: فعل أمر، والأمر طلب، وجواب الطلب: [نبك] وهو مسبّب عن الطلب، ولذلك جزم. وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والأصل قبل الجزم [نبكي].

* * *

جمع الجمع

جاء عن العرب أنهم جمعوا الجمع أحياناً. وذلك كلمات معدودات بأعيانها. وجمع الجمع - على هذا - سماعي، فما ورد منه يحفظ ويستعمل، ولكن لا يقاس عليه. من ذلك: بيوتات ورجالات وجمالات وأقاويل وأظافير... هذا، على أن يجمع اللغة العربية بالقاهرة، أجاز جمع الجمع عند الحاجة. وطريقة ذلك أن يُجمع الجمع - في هذه الحال - على ما يُجمع عليه المفرد^(١)

المناظر له، نحو: قول - أقوال - أقاويل
وعَيْن - أعين - أعين...

* * *

١- لا يعتد في جمع الجمع بنوع الحركة من فتحة وضمه وكسرة، بل يعتد بمناظرة حرف متحرك لحرف متحرك، وحرف ساكن لحرف ساكن.

جمع المؤنث السالم

(للبحث مناقشة)

يجمع الاسم جمع مؤنث سالماً، بأن يزداد عليه ألف وتاء مبسوطة^(١)، نحو:
[زينب - زينبات].

ويجمع هذا الجمع:

- ١- العلم المؤنث، نحو: [هند - هندات، وفاطمة - فاطمات].
- ٢- الاسم المختوم بإحدى علامات التأنيث الثلاث: الألف الممدودة، نحو: [صحراء - صحراوات]، والألف المقصورة، نحو: [ذكرى - ذكريات]، والتاء المربوطة، نحو: [شجرة - شجرات]^(٢).
- ٣- صفة ما لا يعقل، ومصغره. فمثال صفتها: [جبل شاهق - جبال شاهقات]. ومثال مصغره: [دريهم - دريهمات].
- ٤- المصدر الذي يتجاوز فعله ثلاثة أحرف، نحو: [تعريفات]، فإنه من عرّف، و[إكرامات]، فإنه من أكرم.
- ٥- الاسم الذي لم يُعهد له جمع آخر، أعجمياً كان أو غير أعجمي، نحو: [مهرجان وتلفزيون وحمام وإصطبل...]، فإنها تجمع على [مهرجانات وتلفزيونات وحمامات وإصطبلات...].

١- إذا لم تكن الألف والتاء - كالتين - زائدتين، لم تكن الكلمة جمع مؤنث سالماً.

٢- يستثنى من المختوم بالتاء المربوطة ست كلمات هي: [امراة - شاة - أمة - شفة - ملّة - أمة]، فإنها تجمع على: [نساء - شياه - إماء - شفاء - ملل - أمم].

٦- اسم غير العاقل، إذا كان يُبدأ بـ [ابن]، أو [ذي]، نحو: [ابن آوى وابن عرس] و[ذي القعدة وذي الحجة] فإن ذلك يُجمع على: [بنات آوى وبنات عرس] و[ذوات القعدة وذوات الحجة].

لاحقة: ألحقوا الكلمات التالية بجمع المؤنث السالم، فعاملوها معاملة، وإن لم تتحقق لها شروطه:

أ - أولات (أي صاحبات): فإن معناها الجمع، وليس لها مفرد من لفظها.
ب - أذرعات وعرفات وعنايات ونعمات ونحوها، فلفظها لفظ الجمع، ومعناها المفرد.

ج - أسماء الحروف الهجائية، فقد قالوا: ألفات وسينات ولامات وميمات... فجمعوها هذا الجمع وإن لم تُستكمل لها شروطه.

حكمَان:

الأول: إذا كان المفرد مختوماً بالتاء المربوطة، حُذِفَ في الجمع وجوباً، نحو: [مجتهدة - مجتهدات].

الثاني: جمع المؤنث السالم - كسائر الأسماء في العربية - يرفع بالضمة، ويجر بالكسرة. لكنه في حالة النصب، يتفرد، فيُنصَب بالكسرة. مثال ذلك:

هذه دجاجاتٌ	:	وقد رُفِعَ بالضمة.
ونظرت إلى دجاجاتٍ	:	وقد جُرَّ بالكسرة.
واشتريت دجاجاتٍ	:	وقد نصب بالكسرة عوضاً عن الفتحة.

ولابن مالك في هذا بيت لطيف يقول فيه:

وما بتا وألفٍ قد جُمِعا يُكسَرُ في الجر وفي النصب معا

طرائق جمع المؤنث السالم:

إذا جمعتَ الاسم الثلاثي الساكن الثاني، نحو: [سَجْدَة وخطوة ورحلة...]

جمع مؤنث سالماً، جاز لك طريقتان:

الأولى: أن تفتح ثانيه مطلقاً في كل حال. نحو: [سَجْدَة - سَجَدَات،

وخطوة - خُطَوَات، ورحلة - رِحَلَات].

والثانية: أن تجعل حركته مماثلةً لحركة الحرف الأول. نحو: [سَجْدَة -

سَجَدَات، وخطوة - خُطَوَات، ورحلة - رِحَلَات].

لاحقة: أجازوا أيضاً سكون الثاني، إذا كان الأول مضموماً أو مكسوراً،

نحو: [خطوة ورحلة - خُطَوَات وِرِحَلَات].

تنبيه: كل ما بحثنا فيه من حركات إنما يتعلق بـ [الاسم، الثلاثي،

الساكن الثاني].

فإذا لم يكن اسماً، بل كان صفةً، نحو: ضخمة وسهلة، أو لم يكن ثلاثياً،

نحو: زينب وسعاد، أو لم يكن ساكن الثاني، نحو: شجرة وعنبية، ففي كل هذه

الأحوال لا تغيير في اللفظ ولا تبديل. وعلى ذلك تقول في جمع الكلمات

المذكورة آنفاً: ضخّمات وسهّلات، وزَيْنَبات وسُعَادَات، وشَجَرَات وعِنَبَات^(١).

* * *

١- من العرب من يسكن الثاني في الجمع، إذا كان حرفَ علة، نحو: غيمة - غِيَمَات، وجوزة - جَوَازَات، ومنهم

من يفتحه مستظلاً بالقاعدة العامة: [فتح الثاني مهما تكن حركة الأول]. فامرؤ وما اختار.

جمع المذكر السالم

(للبحث مناقشة)

♦ هو جمعٌ سلِمْتُ صورة مفردة، فلم يصبها التغيير، وزِيدَ في آخره واو ونون في حالة الرفع نحو: [جاء كاتبون]، وياء ونون في حالتي النصب والجرّ، نحو: [رأيت كاتبين، ومررت بكاتبين]. فإذا أُضيف حُذفت نونه، نحو: جاء معلّمو المدرسة، ورأيت معلّمي المدرسة، ومررت بمعلّمي المدرسة.

♦ لا يُجمَع جمعٌ مذكّر سالماً إلاّ شيثان:

١- علّمَ لذكّر عاقل، نحو: [خالد وسعيد وأحمد]، فيقال في جمعها: [خالدون وسعيدون وأحمدون].

٢- اسم مشتقّ يصلح أن يُنْعَتَ به المذكر العاقل، كاسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبّهة، نحو: [كاتب، محروم، أكرم، طيّب...]، فإنها تجمع على: [كاتبون، محرومون، أكرمون، طيّبون...].

تنبيه: استعملت العرب عدداً من الكلمات، استعمال جمع المذكر السالم، مع أنها لم تستكمل شروط هذا الجمع. فرفعُها بالواو والنون، ونصبُها وجرُّها بالياء والنون. ولذلك سماها النحاة: (الملحقات بجمع المذكر السالم)، أشهرها: أرضون، سنون، أهلون، بنون، عالمون، أولو، عشرون وأخواتها.

* * *

الجملة وإعرابها

الجملة: مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل. ثمَّ إنَّ كان صدرها اسماً، سُمِّيت: [جملة اسمية]، نحو: [الشمس مشرقة - إنَّ الشمس مشرقة - هل الشمس مشرقة؟]. أو كان صدرها فعلاً سُمِّيت: [جملة فعلية]، نحو: [سافر عليٌّ - كان عليٌّ مسافراً - لن يسافر عليٌّ]^(١).

وليس من شروط الجملة أن تؤدِّي معنى تامّاً. فقولك مثلاً: [إنَّ تجتهد]، جملة. مع أنَّ المعنى لا يتمّ، إلّا إذا أتيت بجواب الشرط فقلت: [إنَّ تجتهدُ تنجح].

إعراب الجملة:

تمهيد لغير المتخصصين: كل جملة في العربية، يمكن أن يُستخلص منها اسمٌ مفرد [مصدر، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول...]. مثال ذلك: [كُتِبَ زهيرٌ]، فإنها جملة، ويمكن أن يُستخلص منها: [كتابة (مصدر)، و كاتب (اسم فاعل)، ومكتوب (اسم مفعول)...]. فإذا أردتَ أن تعرف ما إعراب جملة [كتب زهيرٌ]، فتغافل عنها مؤقتاً، وضع محلّها، الاسم المفرد المستخلص منها، فإنَّ إعرابه هو إعرابها نفسه.

ليكن هذا المستخلص هو - مثلاً - المصدر [كتابة]. وانظر الآن ما إعرابه في قولك: [كتابةٌ زهيرٌ؟] تجده لا إعراب له، لأنَّ المعنى ناقص. إذاً، جملة: [كتب

١ - لا اعتداد بالحروف الداخلة على الجملة، كأحرف الاستفهام، والنفي، و[إنَّ] وأخواتها... ولا بالتقديم والتأخير...

زهيرٌ] لا إعراب لها، لأن الاسم المستخلص: [كتابة] لا إعراب له.
 ودونك مثلاً آخر: [ودعتُ خالداً حين سافرَ]. فـ [سافرَ]: جملة مؤلفة من
 فعل وضمير مستتر هو الفاعل، ويمكن أن يُستخلص منها: [المصدر: سَفَرٌ...].
 فإذا تغافلتَ مؤقتاً عن جملة [سافرَ]، وأحللت محلّها المصدر المستخلص، وهو
 [سَفَرٌ خالد] فقلت: [ودعتُ خالداً حين سَفَرِه]. وجدت أنّ كلمة [سَفَرِه]
 مضاف إليه. إذًا، جملة [سافرَ] مضاف إليه، لأنّ الاسم المستخلص مضاف إليه.
 بعد هذا، دونك ثلاثة أمثلة على السريع:

[جاء سعيد يركض = راكضاً]. جملة [يركض] حالية في محل نصب، لأنّ
 [راكضاً] حال منصوب.

[الشمس مشرقة = إشراقها]. جملة [الشمس مشرقة] لاجلّ لها، لأنّ
 [إشراق الشمس] ليس كلاماً.

[المجتهد يفوز = فائز]. جملة [يفوز] خبرية في محل رفع، لأنّ [فائز]
 خبر مرفوع.

مما تقدّم، نخلص إلى أنّ الجمل صنفان: جمل لها محلّ من الإعراب، وجمل لا
 محلّ لها. وإليكها:

أولاً: الجمل التي لها محل من الإعراب:

- ♦ الواقعة خبراً: نحو: [العلم ينفع = العلم نافع]، [إنّ الجهل يقتل =
 إنّ الجهل قاتل]، [كان المطر ينهمر = كان المطر منهماً].
- ♦ الواقعة مفعولاً به: نحو: [ظننت خالداً يحضر = ظننت خالداً حاضراً].

- ♦ الواقعة نعتاً: نحو: [نظرت إلى طفل يضحك = نظرت إلى طفل ضاحك].
- ♦ الواقعة حالاً: نحو: [جاء زهير يركض = جاء زهير راكضاً].
- ♦ الواقعة مضافاً إليه: نحو: [أودّع زيدا يومَ يسافر = يوم سفره].
- ♦ الواقعة جواباً لشرط جازم، إن اقترنت بالفاء، أو [إذا] الفجائية، كانت في محل جزم: نحو: [من يجتهد فلن يندم] و﴿وإن تُصْنِبْهُمْ سَيِّئَةً بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون﴾^(١) (الروم ٣٠/٣٦)
- ♦ التابعة لجملة لها محلّ من الإعراب: نحو: [خالدٌ يجتهد وينجح = خالدٌ مجتهدٌ وناجحٌ].
- ثانياً: الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب:
 - ♦ الابتدائية: وتقع في ابتداء الكلام: نحو: [الشمس مشرقة].
 - ♦ الاستئنافية: وتقع استئنافاً لكلام يسبقها، ولا علاقة إعرابية بينها وبينه، نحو: [اقرأ كتب العلم، إنها مفيدة].
 - ♦ الاعتراضية: وتقع بين متلازمين، نحو: [عاشِرُ - أيّدك الله - العلماء].
 - ♦ صلة الموصول: [يفوز من يجتهد].
 - ♦ التفسيرية: وتوضح ما قبلها وتكشفه. وقد تكون مقرونة بأحد حرفي التفسير: [أَنْ وأَي]، وقد لا تكون، نحو: ﴿فأوحينا إليه أن اصنع الفلك﴾ و: [أشرت إليه: أي: اذهب]، و: ﴿هل أدلكم على تجارة تُنجيكم من

١- (الروم ٣٠/٣٦) الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم لا تخضع للقاعدة العامة في إعراب الجمل، أي: استخلاص مفرد وإحلاله محلّ الجملة. بل هي في محلّ جزم إذا اقترنت بالفاء، أو [إذا] الفجائية، كما رأيت في المثال والآية اللذين أوردناهما في المتن.

عذاب أليم: تؤمنون بالله ورسوله ﴿

♦ الواقعة جواباً للقسم: نحو: ﴿تالله لأكيدن أصدانكم﴾

♦ الواقعة جواباً لشرط غير جازم: نحو: [إذا زرتنا أكرمناك]، [لو درست

لنجحت]، [لولا الإتقان لفسد العمل].

♦ التابعة لجملة لا محل لها: نحو: [إذا درست نجحت وكُرمّت].

* * *

جموع التكسير

(للبحث مناقشة)

جمع التكسير: هو ما دلّ على أكثر من اثنين، وتغيّرت صورة مفرده، نحو: [كتاب: كتب - قلم: أقلام - عالم: علماء - مسطرة: مساطر]. إلّا ما كان من نحو [فُلّك وهِجان] فصورته هي هي في المفرد والجمع.

وجمع التكسير ثلاثة صنوف، لكل صنف منها- في آخر البحث- جدول يمثله.

الصنف الأوّل: وزنه [ه/ه// = فَعَالِلْ]^(١)

ويُجمَع عليه كل اسم أحرفه أربعة كلها أصلية: [عقرب - عقارب]، أو أحدها زائد (لا فرق بين أن يكون الزائد هو الأول: إصْبَع^(٢) - أصابع، أو الثاني: خاتم - خواتم، أو الثالث من كلمة مؤنثة: رسالة - رسائل وعجوز - عجائز، أو الرابع: حُبْلَى - حُبَالِي)^(٣).

١- ليس المقصود بـ [فَعَالِلْ] وزنه الصرّفي، بل المقصود إيقاعه. أي: مجرد توالي الحركات والسكنات، فكل حرف متحرك يمثله خط مائل [/]، وكل حرف ساكن يمثله دائرة [ه]. وعلى ذلك يكون - مثلاً - إيقاع [دراهم وملاعب وصياقل] هو [ه/ه// = فَعَالِلْ]. وهو إيقاع ينطبق على أوزان صرفية كثيرة، يماثل إيقاعها إيقاع [فَعَالِلْ]، منها ما ترى: فعائل ه/ه// دراهم فعال ه/ه// سلام أفاعل ه/ه// أصابع تفاعل ه/ه// تجارب مفاعل ه/ه// ملاعب يفاعل ه/ه// يعامل فواعل ه/ه// كواكب فياعل ه/ه// صياقل فعائل ه/ه// ضامر...

٢- ماكان وزنه [أفعل] ولمذكروه ومؤنثه جمع واحد فلا يُجمَع هذا الجمع. نحو: [أحمر - حمراء: حُمْر، أعور - عوراء: عُور...]

٣- يجوز في نحو: (حبالي وذفاري وصحاري)، الفتح أيضاً، فيقال: (حبالي وذفاري وصحاري). ونسوه هنا بأننا - حرصاً على الوضوح - لم نلتزم في الاسم المنقوص - أحياناً - حذف يائه، ولو استحقّ ذلك، فقلنا مثلاً: صحاري ولم نقل صحارٍ.

فإن كان الاسم أكثر من أربعة أحرف (خمسة فأكثر) صيّرته بالحذف أربعة، ثم تجمعه على: [فَعَالِلٌ] أيضاً كما يلي:

- إن كانت حروفه خمسة كلها أصلية، حذفت الخامس: سفرجل: سفارج - فرزدق: فرازد.

- أو خمسة أحدها زائد حذفته هو، ولم تحذف حرفاً أصلياً، نحو: [غضنفر: غضافر]^(١).

- أو خمسة، والأخيران زائدان، حذفتهما نحو: [المومة (الصحراء الواسعة): الموامي - السَّعْلاة (الغول): السَّعْالي - العَرْقُوة (الخشب المعترضة في فم الدلو): العَرَّاقِي - الهَبَرِيَّة (قشرة شعر الرأس): الهَبَارِي - الصحراء (باعتبارها اسماً لا صفة): الصحاري].

١- لا يُحذف حرفٌ أصليٌ من الكلمة، حتى يُحذف كلُّ حرف زائد فيها، فغضنفر مثلاً، تحذف منها النون لا الراء: غضافر.

ونورد هنا نماذج من الحذف قد وقع على الأحرف الزائدة، دون الأحرف الأصلية، من ذلك: (مدحرج) مثلاً، تحذف منه الميم - و(متدحرج) تحذف منه الميم والتاء، ويُجمعان معاً على: دحارج؛ و(قرطبوس: الداهية) تحذف منه الواو والسين ثم يجمع على قراطيب؛ ومن (غضنفر) تحذف النون، ويجمع على غضافر؛ و(فَدَوُكْس: الأسد) تحذف منه الواو ثم يجمع على فداكس. و(حَيْسَفُوج: حبّ القطن) تحذف منه الياء والواو ثم يجمع على حَسَافِج. وهكذا...

ولقد وضع العلماء للأحرف الزائدة قيماً ومراتب، من ذلك أن النون أولى بالحذف من الميم، فإذا اجتمعا في كلمة يُقتضى حذف حرف واحد منها، فالنون يحذف؛ ففي جمع [منطلق] تقول: [مطالق]. والسين أولى بالحذف من التاء، فإذا اجتمعا في كلمة فالسين يحذف؛ ففي جمع [مستخرج] تقول: [مخارج] وهكذا...

ونورد هذه القيم والمراتب موجزة: ف [الميم والياء والتاء] والهمزة في أول الكلمة، أحقّ بالبقاء من أحرف الزيادة الأخرى. ثم يتلوها تاء الافتعال، في نحو: (اجتماع) والاستفعال في نحو: (استخراج) ونون الانفعال في نحو: (انطلاق). فإذا تكافأ في الكلمة حرفا زيادة، حذفتُ أيهما شئت. وإن فضل أحدهما الآخر حذفت المفضل].

- أو أكثر من خمسة، حذفت الخامس وما بعده حتى يعود أربعة، نحو:

[عندليب: عنادل - خندريس (من أسماء الحمرة): خنادر - قَلْنَسُوَّة: قلانس].

- فإن كان المذكر [فَعْلَان] ومؤنثه [فَعْلَى]، فهذان كلاهما يُجمعان على

[فَعَالَى، وفُعَالَى]، نحو: [سكران + سكرى: سَكَارَى وسُكَارَى - عطشان +

عطشى: عَطَاشَى وعُطَاشَى - غضبان + غَضَبَى: غَضَابَى وَغُضَابَى]^(١).

الصنف الثاني: وزنه [٥٥/٥//] = فَعَالِيلٌ

ويُجمع عليه كل اسم أحرفه خمسة، قبل آخره حرف علة ساكن، نحو:

[قنطار: قناطر - عصفور: عصافير - قنديل: قناديل]. أو بعد أحرفه الثلاثة ياء

مشددة - ليست للنسب - نحو: [كرسيّ: كراسيّ - قُمريّ: قماريّ -

كركيّ: كراكيّ] فهذه لو فككت إدغام حرفها الأخير لوجدتها [كراسيّيّ

وقماريّيّ وكراكيّيّ] أي: [٥٥/٥//] = فَعَالِيلٌ]^(٢).

الصنف الثالث: ما كان مفردة ثلاثي الأصول. نحو: [بَحْر: بُحور -

جَمَل: جَمال - جريح: جرحى - كتاب: كُتُب...] وله جداول تمثله في

آخر البحث.

تنبيه: اسم الفاعل، مما هو فوق الثلاثي، نحو: [مبادِر ومودّع]، لا يُجمع

١- لو أنعمت النظر لرأيت أنّ هذين الوزنين إنما هما عند التحقيق [٥/٥//] = فَعَالِيلٌ أي: حركتان فسكون، فحركة فسكون الوقف (أو سكون الألف).

٢- كتب النحو تقول: [كراسيّ وقماريّ وكراكيّ] وزنها [فعاليّ]. ولكن من ينعم النظر يجد وزنها [فعاليلّ]، لأنه عند التحقيق: [٥٥/٥//] أي: حركتان فسكون، فحركة فسكونان مدغمان، الأول سكون حرف العلة والثاني سكون الوقف.

لواحق ثلاث:

الثانية: أنَّ وزن [هـ/هـ// هـ/هـ] و [هـ/هـ// هـ/هـ] فعَالِيلٌ:

الثالثة: أنَّ التاء تلحق صنوفاً من الأسماء للدلالة على الجمع.

ومنه الاسم **الأعجمي**، نحو: زنديق وصولجان وأُسُور (قائد الفُرس)، فيقال في جمعها: زنادقة وصوالجة وأساور... ونظير هذا في العربية: صياقلة وصيارفة، جمعاً لصيقل وصيرف.

١- منع قدماء النحاة أن يُجمع [مفعول] جمع تكسير على [مفاعيل]؛ فلا يجوز عندهم إذاً أن يقال، في جمع مشهور: مشاهير... بل يُجمع ما كان من هذا جمع سلامة، فيقال: مشهورون... غير أن البحوث اللغوية، في العصر الحديث، بينت أن في العربية غير قليل من الكلمات، وزُنْها [مفعول] قد جُمعت على [مفاعيل]، وهي شواهد فصيحة، جاءت في استعمال من يُحتجّ بكلامهم من فصحاء العرب، نحو [مشووم: مشائم، منسوب: مناسيب، مكسور: مكاسير، ملعون: ملاعين...] فنبت بذلك صحة جمع [مفعول] على [مفاعيل] قياساً مطّرداً. وقد أقرّ ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة فأصدر قراراً يقضي بصحة ذلك مطلقاً.

ومنه الاسم الذي قبل آخره حرف مدّ زائد، نحو: غطريف (السخي السري)
 وجحاح (السيد الكريم) وعملاق، فيحذف منه حرف المدّ الزائد، ويعوّض منه
 التاء، فيقال: غطارفة وجحاجة وعمالقة...

* * *

جداول جموع التكسير

١- جدول الصنف الأول [٥/٥// = فَعَالِل]

الأمثلة	المفرد	وزن وإيقاع الجمع
درهم دراهم - عقرب عقارب إصبع أصابع - تجربة تجارب سنبل سنابل - خاتم خواتم رسالة رسائل - عجوز عجائز شدَّقَم شدَّاقم - حبلى حَبالي سفرجل سفارج - فرزدق فرازد غضنفر غضافر الصحراء الصحاري - السَّعْلاة السَّعالِي عندليب عنادل - خندريس خنادر سكران + سكري: سَكَارَى وسَكَارَى عطشان + عطشى: عَطَّاشَى وعَطَّاشَى	١- حروفه أربعة، كلها أصلية: أو أحدها زائد، وهو: أ- الأول: ب- أو الثاني: ج- أو الثالث من كلمة مؤنثة مختومة بالتاء أو غير مختومة بها: د- أو الرابع: ٢- حروفه أكثر من أربعة، فتصيرُه بالحذف أربعة ثم تجمعه كما يلي: أ- إن كانت خمسة كلها أصلية حذفت الخامس: ب- أو خمسة منها حرف زائد حذفته هو: ج- أو خمسة والأخيران زائدان حذفتهما: د- أو أكثر من خمسة حذفت الخامس وما بعده: ٣- أن يكون مذكَّره فَعْلان ومؤنثه فَعْلَى، فتجمعهما على فَعَالَى وفَعَالَى:	فَعَالِل ٥/٥//

٢- جدول الصنف الثاني [٥٥/٥// = فَعَالِل]

الأمثلة	المفرد	وزن وإيقاع الجمع
قنطار قناطير - عصفور عصفائر قنديل قناديل كرسيّ كراسيّ - قُمَرِيّ قُمَارِيّ	١- حروفه خمسة، قبل آخره حرف علة ساكن: ٢- حروفه خمسة، بعد الثلاثة منها ياء مشددة ليست للنسب:	فَعَالِل ٥٥/٥//

٣- جدول الصنف الثالث: آ- (من المفرد الثلاثي الأصول إلى الجمع)

وزن المفرد	شروطه	وزن جمعه والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
أَفْعَل وَفَعْلَاء	صفة مشبهة	فُعْل أحمر وحمراء حُمْر	أَسَدُ أسَد
فَاعِل	صفة مذكر عاقل دالة على سجية صفة مذكر عاقل معتلة اللام صفة مذكر عاقل صحيحة اللام صفة صحيحة اللام	فُعْلَاء جاهل جهلاء، صالح صلحاء فُعْلَة هادٍ هداة (الأصل هُدَيَة) قاضي قضاة (الأصل قُضَيَة) غاز غزاة (الأصل غَزَوَة) فُعْلَة ساحر سحرة، بار بررة. بائع باعة (الأصل بَيَّعة) فُعَال كاتب كتّاب، صائم صوّام.	
فَاعِل وَفَاعِلَة	صفة صحيحة اللام	فُعْل رакع وراكعة رَكْع، نائم ونائمة نوّم.	أعزل عَزَل نُفَسَاء نُفَس
فَعَال	اسم مؤنث اسم مذكر اسم صحيح الآخر غير مختوم بتاء التأنيث	أَفْعَل عناق أعنق أَفْعِلَة طعام أطعمة فُعْل أناث أنث	
فُعَال	اسم مؤنث اسم (لا صفة)	أَفْعَل عُقاب أعقب فُعْلَان غلام غلمان غراب غربان	غراب أغرب (مذكر)

تتمة جدول الصنف الثالث: آ - (من المفرد الثلاثي الأصول إلى الجمع)

وزن المفرد	شروطه	وزن جمعه والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فِعَال	اسم مؤنث اسم صحيح الآخر غير مختوم بـتاء التأنيث	أَفْعَلُ ذراع أذرع فُعِلَ كتاب كتب، خِجَارُ خُمُر	شهاب أشهب (مذكر)
فَعَلَ	كل اسم ثلاثي مطلقاً مهما تكن حركات أحرفه	أفعال حَجَرَ أحجار، كبد أكباد، حَمَلَ أحمال، باب أبواب، ثوب أنواب، بيت أبيات، وقت أوقات، عمّ أعمام، عُنُقُ أعناق	
فَعَلَ	اسم صحيح الأول والثاني غير مضاعف الثالث اسم ليس ثانيه واواً اسم ثانيه ألف أصلها الواو اسم صحيح الثاني	أَفْعَلُ نفس أنفُس، بحر أبجر فُعُولُ قلب قلوب، ليث ليوث فِعْلَانُ جار جيران، نار نيران فُعْلَانُ رُكْب رُكبان، عَبْدُ عُبدان	وجه أوجه (معتل الأول) عين أعين (معتل الثاني) كفّ أكفّ (مضاعف الثالث) أسد أسود، شجن شجون ضيف ضيفان، خيط خيطان.
فَعَلَ وَفَعَلَة	اسم أو صفة ليس ثانيهما ياءً	فِعال ثوب ثياب، كعب كعاب، صعب وصعبة صعاب (صفة) ضخم وضخمة ضخام (صفة)	ضيعة ضياع أجاز جمع القاهرة قياس جمع [فَعَلَة] على [فَعَلَ] نحو: ضيعة ضيّع
فَعَلَ	اسم صحيح الثاني	فُعْلَانُ حَمَلَ حُمْلان، ذكر ذكران	شاب شبّان
فَعَلَ وَفَعَلَة	اسم صحيح اللام غير مضاعف	فِعَالُ جمل جمال، جبل جبال، رقبة رقاب، ثمرة ثمار	

تتمة جدول الصنف الثالث: آ- (من المفرد الثلاثي الأصول إلى الجمع)

وزن المفرد	شروطه	وزن جمعه والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فَعِل	اسم	فُعُول كَبِدَ كبود، نَير غُور	
فُعَل	اسم ليس ثانيه واوًا ولا ثالثه ياءً اسم ثانيه واو اسم غير معتل الثاني ولا الثالث ولا مضاعف اسم صحيح اللام	فِعَال رَمَح رماح فِعْلَان حَوَت حيتان، عود عيدان، كوز كيزان فُعُول برد برود، جند جنود فِعْلَةٌ ذُبَّ دبية	قِرْد قِرْدَة، ديك ديكَة.
فُعْلَة	اسم	فُعَلْ غرفة عُرف، حَجَّة حُجج	
فُعْلَى	صفة مؤنث، وزن مذكره أَفْعَل	فُعَلْ كَبِرَى كَبُر، صَغْرَى صُغِرَ	
فُعَل	اسم	فِعْلَان جُرِّدَ جِرْدَان، صُرِّدَ صِرْدَان	
فِعَل	اسم اسم	فِعَال ذُتِبَ ذُتَاب، ظَلَّ ظلال فُعُول جَمَل حَمُول، عَطِرَ عطور	
فِعْلَة	اسم	فِعَلْ قِطْعَة قِطْع، حِجَّة حِجج	
فُعْلَى	صفة	فِعَال عطشى عطاش	
فُعْلَان وفُعْلَانَة	صفة	فِعَال عطشان عطاش، وعطشانة عطاش	
فُعْلَان وفُعْلَانَة	صفة	فِعَال خُمَصَان خِمَاص، وخُمَصَانَة خِمَاص	
فُعُول	اسم رباعي مذكر قبل آخره حرف مَدَّ اسم رباعي صحيح الآخر قبل آخره حرف مَدَّ غير مختوم بتاء التانيث	أَفْعِلَة عمود أعمدة فُعَلْ عمود عُود	

تتمة جدول الصنف الثالث: آ- (من المفرد الثلاثي الأصول إلى الجمع)

وزن المفرد	شروطه	وزن جمعه والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فَعُول (معنى فاعل)	صفة	فُعُل صبور صُبر، غيور غُير	
فَعِيل	صفة تدل على هُلُك أو توجّع أو بلية أو آفة اسم (لا صفة) اسم مذكر اسم مؤنث صفة لامها معتلة أو مضاعفة	فُعِلَى مريض مرضى، قتيل قتلى، جريح جرحى فُعِلان قضيب قضبان، رغيف رغفان أَفْعِلَة رغيف أرغفة أَفْعِل يمين ليمين أَفْعِلَاء نبيّ أنبياء، وصيّ أو صيّا، عزيز أعزاء	عزيز أعزّة، شحيح أشحّة، ذليل أذلة (صفات) صديق أصدقاء، بريء أبرياء
فَعِيل (معنى فاعل)	صفة مذكرة عاقل صحيحة اللام غير مضاعفة دالة على سجية	فُعِلَاء كريم كرماء، بخيل بخلاء.	قتيل (= مقتول) قتلاء، سجين (= مسجون) سجناء، أسير (= مأسور) أسراء
فَعِيل وفَعيلة	صفة صحيحة اللام	فُعِلال كريم وكرمة كرام، مريض ومريضة مراض	لم يجمعوا (أسير وجريح وقتل) هذا الجمع!!

٣- جدول الصنف الثالث: ب- (من الجمع إلى المفرد الثلاثي الأصول)

وزن الجمع	وزن المفرد	اسم / صفة	الشروط والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
أَفْعُل	فَعْل	اسم	صحيح الأول والثاني، غير مضاعف:	أوجه وجه، أعين عين، أكف كف
	فِعْعال	اسم	مونث: أعقب عُقاب، أعنق عَناق، أذرع ذراع	أشهب شِهَاب (مذكر)، أعتد عَتَاد (مذكر)، أغرُب غُرَاب (مذكر)
	فَعِيل	اسم	أيمن يمين	
أَفْعَال	ثلاثي	اسم	بغير قيد ما عدا وزن فُعْل:	أرطاب رُطْب، أجلاف جِلْف (صفة)، أشهاد شَهِيد (صفة)، أعداء عدوّ (صفة)
أَفْعِلَة	فِعْعال فَعِيل	اسم اسم	مذكر: أطعمة طَعام، أئمة إمام، أغلّة غُلام أرغفة رَغيف	أعقبة عُقاب (مونث) أعزّة عزِيْز، وأشحّة شَحِيح، وأذلة ذليل (صفات) أقفية قفا، أجوزة جائر
فِعْلة		اسم		وزن سماعي لا يقاس عليه، سُمع منه ١٣/ كلمة أشهرها: فِتية فتى، صبية صبي، عُلّية عليّ، جلّة جليل، إخوة أخ.
فُعْل	أَفْعَل وَفَعْلَاء	صفة مشبهة	خمر أحمر وحمراء.	أسد أسد، بُزل بازل.

تتمة جدول الصنف الثالث: ب- (من الجمع إلى المفرد الثلاثي الأصول)

وزن الجمع	وزن المفرد	اسم / صفة	الشروط والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فُعْل	فَعُول بمعنى فاعل	صفة	صَبْرٌ صبور، غَيْرٌ غير	نُذِرٌ نذير، نُحِبٌ نجيب ونجيبة، خُشِنٌ خشين، خُشِبٌ خشبة، صحف صحيفة
فُعْل	فُعْلَة فُعْلَى	اسم صفة	غرف غرفة، حجج حُجَّة مؤنث أفعال: كَبُرَ كبير، صغر صغرى	رؤى رؤيا، قرى قرية، نوب نوبة
فِعْل	فِعْلَة	اسم	قطع قِطعة	أجاز بجمع القاهرة قياس جمع فَعْلَة على فَعْل، نحو: ضيع ضيعة
فُعْلَة	فاعل	صفة	مذكر عاقل معتلة اللام: هُدَاة هادٍ (الأصل هُدْيَة)، قضاة قاضٍ (الأصل قُضْيَة)، غزاة غازٍ (الأصل غُزْوَة)	كُماة كميّ
فَعْلَة	فاعل	صفة	مذكر عاقل صحيحة اللام: سحرة ساحر، بررة بارّ، باعة بائع (الأصل بَيْعَة)	سَرَاة سريّ
فَعْلَى	فَعِيل وغير فاعيل بشروطه نفسها	صفة	تدل على هُلْكَ أو توجّع أو بليّة أو آفة: مرضى مريض، قتلى قتيل، جرحى جريح، أسرى أسير هلكى هالك، موتى ميّت، حمقى أحمق، سكّرى سكران	

تتمة جدول الصنف الثالث: ب- (من الجمع إلى المفرد الثلاثي الأصول)

وزن الجمع	وزن المفرد	اسم / صفة	الشروط والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فِعْلَةٌ	فُعْلٌ	اسم	صحيح اللام: دبية دُبّ	قِرْدَةٌ قِرْد، هررة هِرّ، دَيْكَةٌ دَيْك، فيلة فيل
فُعْلٌ	فاعل وفاعلة	صفة	صحيحة اللام: رَكْع راكع راكعة، صائم صائمة صَوِّم	نُفْسُ نَفْسَاء، غَزَلُ غَزَل، خَرَدٌ خريدة
فُعَالٌ	فاعل	صفة	صحيحة اللام: كَتَاب كاتب، صَوَام صائم	نُقَاسُ نَفْسَاء، سُلَافُ سَلَف
فِعَالٌ	١- فُعْلٌ وفُعْلَةٌ	اسم أو صفة	ليس ثانيهما ياء: [اسم]: كعاب كعب، ثياب ثوب [صفة]: صعاب صعب وصعبة، ضخام ضخم وضخمة	ضِياع ضيعة
	٢- فَعْلٌ وفَعْلَةٌ	اسم	صحيح اللام غير مضاعف: جمال جَمَل رقاب رقبة، ثمار ثمرة	
	٣- فِعْلٌ	اسم	ذئاب ذئب، ظلال ظلّ	
	٤- فُعْلٌ	اسم	ليس ثانيه واواً ولا ثالثه ياء: رماح رمح	
	٥- فَعِيلٌ وفَعِيلَةٌ	صفة	صحيحة اللام: كرام كريم وكريمة، طوال طويل وطويلة	لم يجمعوا (أسير وجريح وقتل) هذا الجمع!! عجاف أعجف عجفاء، إناث أنثى، سباع سَبَع
	٦- فُعْلَانٌ وفُعْلَانَةٌ فُعْلَانٌ وفُعْلَانَةٌ فَعْلَى	صفة	عطاش عطشان عطشانة خِمَاصُ خُمَصَان خُمَصَانَةٌ عطاش عطشى	

تتمة جدول الصنف الثالث: ب- (من الجمع إلى المفرد الثلاثي الأصول)

وزن الجمع	وزن المفرد	اسم / صفة	الشروط والأمثلة	أشهر الشواذ/ملاحظات
فُعُول	١- فَعِيل ٢- فَعُل ٣- فِعْل ٤- فُعْل	اسم اسم اسم اسم	كَبُود كَبِد، نَمِر نَمْر ليس ثانيه واو: قُلُوب قلب، لِيُوث ليث حَمُول حِمْل، فَيُول فيل صحيح الثاني والثالث، غير مضاعف: بِرُود برد، جُنُود جند	خُصُوص خُصْر، أُسُود أُسْد، ذُكُور ذَكَر، طُلُُول طَلَل، شُجُون شَجَن
فِعْلَان	١- فَعُل ٢- فُعْل ٣- فَعْل ٤- فُعَال	اسم اسم اسم اسم	جُرْدَان جَرْد، صِرْدَان صرد ثانيه واو: حَيْتَان حوت، عِيدَان عود ثانيه ألف أصلها الواو: تَيَجَان تاج، جِيرَان جار غُلْمَان غلام، غُرْبَان غراب	خِرْفَان خروف، صَبِيَان صبي...
فُعْلَان	١- فَعِيل ٢- فَعُل ٣- فَعْل	اسم اسم اسم	قَضْبَان قَضِيب، رَغْفَان رَغِيف صحيح الثاني: حُمْلَان حَمَل، ذُكْرَان ذكر صحيح الثاني: عِيدَان عِيد، رُكْبَان ركب	جُودْرَان جُودار، شُوبَان شَاب، شُجْعَان شُجَاع، سُودَان أُسُود، عُمِيَان أَعْمَى...
فُعْلَاء	١- فَعِيل بمعنى فاعل ٢- فَاعِل	صفة صفة	مَذْكُر عَاقِل، صَحِيحَةُ اللام، غير مضاعفة، دَالَةٌ عَلَى سَجِيَّة: كَرَمَاء كَرِيم، بَخْلَاء بَخِيل أَوْ عَلَى مَشَارَكَةٍ: شُرَكَاء شَرِيك، خَلَطَاء خَلِيط مَذْكُر عَاقِل دَالَةٌ عَلَى سَجِيَّة: جَهْلَاء جَاهِل، صَلَحَاء صَالِح	قَتْلَاء قَتِيل (= مقتول)، سُجْنَاء سُجِين (= مسجون)، أُسْرَاء أُسِير (= مأسور)، جَبْنَاء جَبَان فَقَهَاء فَقِيه
أَفْعِلَاء	فَعِيل	صفة	لَا مَهَا مَعْتَلَة: أَنْبِيَاء نَبِيّ، أَوْلِيَاء وَلِيّ أَوْ مُضَاعَفَة: أَعْرَاء عَزِيز، أَذْلَاء ذَلِيل	أَصْدِقَاء صَدِيق، أَبْرِيَاء بَرِيء

* * *

الحال^(١)

(للبحث مناقشة)

الحال: اسم نكرة، فَضْلَةٌ^(٢) منصوب. يبين هيئة صاحبه. نحو: [سافر خالدٌ حزيناً] و[جاء زهيرٌ ثعلباً]. (أي: مراوغاً)^(٣).

أحكام ستة:

- ١- تتعدّد الحال وصاحبها واحد، نحو: [جاء خالدٌ مسرعاً باسمناً]. وتتعدّد ويتعدّد صاحبها، فتكون القرية للقريب والبعيدة للبعيد، نحو: [لقي خالدٌ زهيراً مُصْعِداً مُنْحَدِراً]. فـ [منحدرأ] حال من [خالدٌ]، و[مصعدأ] حال من [زهيراً].
- ٢- تتأخر الحال عن الفعل وشبهه^(٤) وتتقدّم عليهما، نحو: [جاء خالدٌ راكباً، فسرّني رجوعه منتصراً] و[راكبأ جاء خالدٌ، فسرّني منتصراً رجوعه].
- ٣- تتأخر الحال عن صاحبها، وتتقدّم عليه، نحو: [سافر زهيرٌ مُعْجَلاً] و[سافر مُعْجَلاً زهيرٌ].
- ٤- يكون صاحب الحال معرفةً ونكرة، نحو: [جاء عليٌ مستعجلاً]. و: [جاء ضيفٌ مستعجلاً].

١- كلمة [الحال] تُذَكَّر وتؤنث، فيقال: هذا الحال وهذه الحال.

٢- كلمة [فضلة] هنا، لا تعني صحّة الاستغناء عن الحال، بل تعني أنّ الحال ليست عُمدة في الجملة كالمبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل.

٣- [حزيناً]: حال مشتقة، و[ثعلباً] حال جامدة تؤوّل بمشتقّ، أي: مراوغاً.

٤- شبه الفعل: المصدر والمشتقات.

٥- إذا تقدّمت صفة نكرة على موصوفها، انقلبت إلى حال. نحو: [لزيدٍ ممزّقاً كتابٌ]. والأصل قبل التقديم: [لزيدٍ كتابٌ ممزّقٌ].

٦- قد تأتي الحال مستقلةً بنفسها، بدون فعل، فتقترن:

إمّا بالفاء: إذا أردت الدلالة على تدرّج في نقص أو زيادة، نحو فصاعداً، فنازلاً، فأكثر، فأقلّ، فأطول، فأقصر... تقول مثلاً: [يباع الكتاب بدينار فصاعداً] و[أستريح ساعةً فأكثر].

وإمّا بهمزة: للدلالة على استفهام تويخيّ، نحو: [أقاعداً وقد سار الناس؟!].

الحال الجملة

قد تكون الجملة حالاً^(١)، وذلك إذا وقعت موقع الحال. نحو: [جاء خالداً يضحك = جاء ضاحكاً]. ويربطها بصاحب الحال عند ذلك وجوباً، ضميراً أو واو؛ وقد يجتمع الرابطان.

فمن مجيء الرابط ضميراً: [سافر خالدٌ محفّظته بيده] (الضمير المتصل، أي الهاء، من محفّظته هو الرابط).

ومن مجيئه واواً: [سافرت والشمسُ طالعةً]^(٢).

ومن اجتماع الرابطين: [أقبل زهيرٌ ويده على رأسه].

١- يقتضي المنهج العلمي أن يكون البحث في الجملة الحالية، في موضعه من بحث الجمل. لكن الترابط والتداخل بينها وبين صاحب الحال والضمير العائد إليه والواو الحالية واجتماعهما أحياناً وانفراد كل منهما أحياناً... كل ذلك أرانا أنّ الأقوم جمعهما في موضع واحد.

٢- يسمون هذه الواو: واو الحال.

أحكام واو الحال:

قاعدة كليّة: [إذا خَلَّتْ الجملةُ من ضميرٍ يربطها بصاحب الحال، وجبت الواو]، نحو: [سافر زهير و الشمس مشرقة].

١- أحكامها مع الجملة الاسمية:

♦ تجب الواو قبل الجملة الاسمية، إذا خَلَّتْ من ضميرٍ يربطها بصاحب الحال (القاعدة الكلية). وتجب أيضاً إذا كان صدر الجملة ضميراً منفصلاً، نحو: [جاء زهيرٌ وهو يضحك]. ويجوز الوجهان بعد [إلاّ]، نحو: [ما جاء إلاّ ويده كتاب = إلاّ بيده كتاب].

٢- أحكامها مع الجملة الماضية:

♦ تجب الواو - وتلزمها [قد] - قبل الجملة الماضية، غير المشتملة على ضمير صاحب الحال^(١). وتمتنع إذا كان بعد الماضية [أو]، نحو: [أنصر أخاك جاراً أو عدلاً].

♦ ويجوز مجيئها وعدمه، قبل الجملة الماضية في ما يلي:

- إذا كان في الجملة ضمير رابط، نحو: [زارني زيدٌ وما قال كلمةً = زارني ما قال كلمةً]، ونحو: [هذه كتبنا وقد أعيدت إلينا = هذه كتبنا أعيدت إلينا].
- أو سبقتها [إلاّ]، نحو: [ما زارنا زيدٌ إلاّ وكان مستعجلاً = إلاّ كان مستعجلاً].

١- لا فرق في هذا بين جملة منفية نحو: [سافر زهيرٌ وما طلعت الشمس]، وجملة مثبتة نحو: [سافر وقد طلعت الشمس]. فالواو واجبة في الحالين.

٣- أحكامها مع الجملة المضارعية:

♦ تجب الواو مع الجملة المضارعية، إذا خلعت من ضمير يربطها بصاحب الحال (القاعدة الكلية)، وسبقته [لم]، نحو: [جاء زهيرٌ ولم تطلع الشمس]. فإن وجد ضمير رابط، جاز الوجهان، نحو: [زارنا خالدٌ ولم يتأخر = زارنا لم يتأخر].

♦ كما تجب الواو مع الجملة المضارعية المقترنة بـ [قد]، نحو: [نجح زهيرٌ وقد ينجح المجتهد].

♦ وتمتنع قبل الفعل المضارع المثبت، نحو: [جاء زهيرٌ يسعى]، والمنفي بـ [ما] أو [لا]، نحو: [عرفتك ما تحبّ التهاون] فـ [ما لك لا تجدد^(١)].

٤- حكمها مع [لَمَّا]:

قال ابن مالك عن المضارع المسبوق بـ [لَمَّا]: [لم أجده إلاّ بالواو]^(٢). فقلْ إذا: [حضر خالدٌ ولَمَّا أَرَه].

صيغٌ وتراكيبٌ حاليّة:

في اللغة صيغ لا تكاد تتغير، تُستعمل كأنها الرواسم، وتُعرّب حالاً. دونك أهمّها، مع شيء من التعليق لمزيد إيضاح. من هذا قولهم مثلاً:

- سلّمته الكتابَ (يداً بيد): يلاحظ هاهنا اشتراك جانبيين.
- جاء خالدٌ (وحده): الحال هنا معرفة، (تعرّفت بإضافتها إلى معرفة هي: هاء الضمير) ومجيء الحال معرفة، قليل في كلامهم.

١- يسهّل عليك استظهار هذه المواضع، أن تجمعها متتابعة، فتقول: [جاء زهيرٌ يسعى] فقلت: [عرفتك ما تحبّ

التهاون] فـ [مالك لا تجدد]؟

٢- انظر جامع الدروس ١٠٣/٣

• رجع (عوده على بدئه): الحال هنا معرفة أيضاً، والشأن فيها كالشأن في [جاء وحده]، فلا نعيد.

• أدخلوا (واحداً واحداً): و[اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة...] و[تمر السنون شهراً شهراً، وتنقضي الشهور أسبوعاً أسبوعاً، وتنصرم الأسابيع يوماً يوماً...]، ومنه: [قرأت الكتاب باباً باباً] إلخ... والحال في كل ذلك نكرة - على المنهاج - ولكنها قد تكون معرفة، كقولهم: [أدخلوا الأول فالأول]. وهاهنا مسألان: الأولى: ما يلاحظ من الترتيب في كل ذلك. والثانية أن العطف [بالفاء وثم] وارد في كل ذلك، أي: واحداً فواحداً، أو واحداً ثم واحداً.

• أمّا (علماً) فعالمٌ: ومثله: أمّا شجاعة فشجاع... وذلك في وصفك من تعلم فيه ذلك.

• تفرّقوا (شذَرَ مَذَرَ): أي: مشتتين. والكلمتان مركبتان تركيباً مزجياً.

• زهيرٌ جاري (بيت بيت): أي: ملاصقاً. والكلمتان مركبتان تركيباً مزجياً.

• ذهبوا (أيادي سباً): أي: مشتتين.

• حاول النجاح (جهّدك): أي: جاهداً.

• أدرس (طاقتك): أي: مطيقاً، يعني: باذلاً طاقتك.

• لقيته (وجهاً لوجه): أي: متقابلين.

• كلمته (فاه إلى في): أي: فمه إلى فمي، مشافهةً، وفيه معنى الاشتراك.

• بعنا الزيت (رطلاً بدينار). يكثر استعمال هذه الصيغة في البيع والشراء، لما فيها من الدلالة على سعر.

• كافةً، وقاطبةً، وطُراً: كلمات ثلاث، لا تكاد تُستعمل إلا [حالاً].

وظائف الحال المعنوية:

للحال وظائف معنوية نوردّها فيما يلي:

آ- قد تأتي للتبيين، وهي التي لا يُستفاد معناها إلاً بذكرها نحو: [جاء زهيرٌ ماشياً]. ويسمونها: [الحال المؤسّسة].

ب- أو تأتي لتوكيد عاملها، نحو: ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكاً﴾. أو توكيد مضمون الجملة قبلها نحو: [هو الحقّ واضحاً]. ويسمونها: [المؤكدّة].

ج- وقد تأتي توطئة لصفة بعدها نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾. ويسمونها [الموطئة].

د- وقد تأتي لتبيين هيئة ما يتعلّق بصاحبها، نحو: [جاء سعيدٌ ممزّقاً قميصه]. ويسمونها [السببية].

ملاحظة: في كتب الصناعة أنّ الحال تكون شبه جملة. ولم نعرض لهذا هنا، إذ عاجلنا مسألة التعليق بالمحذوف، في بحث [التعليق = الربط]. وقد يكون مفيداً الاطلاعُ على ذلك في موضعه.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الحال

• حديث: [صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلًا قِيَامًا].

[قيامًا]: حال، صاحبها: [رجالٌ]، وهو نكرة. وهذا شاهدٌ لا يُدَحِّضُ، على أنّ ذلك في العربية أصلٌ صحيح. ولقد وقف سيبويه عند هذه المسألة، فأجازها جوازاً

مطلقاً بغير قيد.

- ومن مجيء صاحب الحال نكرة، قول قطريّ ابن الفجاءة (شرح ديوان الحماسة ١/١٣٦):

لا يَرَكْنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ
[متخوِّفًا]: حال، صاحبها: [أحدٌ]، وهو نكرة.

- ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ (الحجر ١٥/٤)

جملة: [ولها كتاب] حالية، صاحبها نكرة، وهو: [قرية]. وفي الآية مسألة أخرى هي أن [لها كتابٌ معلوم] جملة اسمية، سبقتها [إلا]. ومتى سُبِقَتِ الاسمِيةُ بـ [إلا] جاز بعدها مجيء واو الحال - كما في الآية - وجاز عدم مجيئها، نحو: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مَنذُرُونَ﴾ (الشعراء ٢٦/٢٠٨) فجملة: [لها منذرون] حالية، لم تسبقها واو الحال بعد [إلا]، وذلك جائز على المنهاج.

- قال طرفة ابن العبد (الديوان ٨٨/):

فسقى ديارك غيرَ مفسِدِهَا صوبُ الغمامِ ودِمْمةُ تَهْمِي

- [غير]: حال تقدّمت على صاحبها وهو [صوب]. وتقدّمها هذا، على المنهاج، إذ الحال تتقدّم على صاحبها وتتأخّر عنه.
- قال كثير عزة (الديوان ٥٢٢/):

لئن كان برْدُ الماءِ هِيْمَانًا صَادِيًّا إِلَيَّ حَبِيبًا، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

- [هيمانٌ صاديًا] حالان، تقدّمتا على صاحبهما وهو الياء [الضمير المحرور بـ (إلى)]. إذ الأصل قبل التقديم: [لئن كان برْدُ الماءِ حَبِيبًا إِلَيَّ - هِيْمَانًا صَادِيًّا - إِنَّهَا لَحَبِيبُ]. وفي

البيت مسألتان: الأولى تعدُّ الحال وصاحبها واحد، والثانية تقدِّمها عليه. وذلك جائز بغير قيد.

• قال كثير عزة (الديوان ٥٠٦):

لِمَيَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ

(شبه آثار منزلها، بخلل السيوف، أي: وشي أغمادها).

كان الأصل أن يقول: [لِمَيَّةٍ طَلَّلٌ مَوْحِشٌ]، فتكون كلمة [مَوْحِشٌ] صفةً لـ [طَلَّلٌ]. ولكنه عكس الترتيب فقَدَّم الصفة على الموصوف. والقاعدة: أنَّ الصفة النكرة، إذا قُدِّمت على موصوفها نُصِبت على الحال، وهو ما قاله الشاعر.

• ومثله في تقديم الصفة النكرة على موصوفها، ونصبها على الحال، قولُ عمرو ابن أسد الفقعسيّ (الخرزانه ٣٠/٣):

فَهَلَّا أَعَدُّونِي لِمِثْلِي - تَفَاقَدُوا - وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شَجَاعٌ وَعَقْرَبُ

(الشجاع: الخبيث من الحيات. دعا عليهم بأن يفقد بعضهم بعضاً، إذ لم يجعلوه عُذَّةً لِقِتَالِ مَنْ كَانَ مِثْلَهُ مِنْ أَبْطَالِ أَعْدَائِهِمْ).

كان الأصل أن يصف الشاعر الحيات بأنها مَبْثُوثَةٌ، ولكنه قَدَّم الصفة النكرة: [مَبْثُوثٌ]، على الموصوف: [شجاع]، فنُصِبت على الحال، فقال: [وفي الأرض مَبْثُوثًا شجاعٌ].

• قال الشاعر (أوضح المسالك ٨٩/٢):

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنكُمْ عِنْدِي

[طُرّاً]: كلمة لا تكاد تستعمل في اللغة إلا [حالاً]. وقد تقدَّمت في البيت على

صاحبها، وهو الضمير [كم] المجرور بـ [عن]، وكان الكلام قبل هذا التقديم: [تَسَلَّيْتُ عَنْكُمْ طُرّاً]. والحال تتقدَّم على صاحبها بغير قيد.

• قال امرؤ القيس (الديوان ١٤/):

خرجتُ بها أمشي تجرُّ وراءنا على أثرينا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحِّلٍ
(المِرْط: كساء من خَزّ أو صوف. والمرحّل: المخطّط).

قد تتعدّد الحال ويتعدّد صاحبها. وقد تحقّق ذلك في البيت. وبيان ذلك أن جملة [أمشي] حال من ضمير الفاعل، وهو التاء مِنْ [خرجتُ]. وجملة [تجرُّ] حال من الضمير [ها] المجرور بالباء. وهكذا تعدّدت هي وتعدّد صاحبها. والقاعدة في هذا أن تكون الحال الأولى للاسم الثاني، والحال الثانية للاسم الأول (الحال القريبة للقریب والبعيدة للبعيد). ولكنّ الشاعر لم يجرِ على هذا، بل أتى بالخالين على ترتيب صاحبيهما، لقيام قرينة تمنع اللبس، وهي التذكير في الأول، والتأنيث في الثاني.

• ﴿لَمْ تَوْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولَ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ (الصفّ ٥/٦١)

[وقد تعلمون]: الجملة مضارعية، والمضارعية إذا اقترنت بـ [قد] وجبت الواو قبلها. وقد تحقّق ذلك في الآية.

• قال الشاعر:

إِنَّ الْكَرِيمَ لِيُخْفِي عَنْكَ عُسْرَتَهُ حَتَّى تَرَاهُ غَنِيًّا، وَهُوَ مَجْهُودٌ

لا بدّ لكل جملة حالية، من رابط يربطها بصاحب الحال، وإلاّ انقطعت الصلة بينهما. وقد يكون الرابط ضميراً، أو يكون واو الحال. وقد يجتمع الرابطان معاً. وهو ما تراه متحققاً في بيت الشاعر حيث يقول: [وهو مجهود]. فقد اجتمع هاهنا الرابطان معاً: الواو الحالية والضمير [هو].

• ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾ (النساء ٤٣/٤)

في الآية مسألتان، الأولى: أنّ كتب الصناعة حين تعرّف الحال، تصفها بأنها [فضلة]. ونحِبّ أن ننوّه هنا بأنّ ليس معنى قولهم [فضلة] أنّ المعنى لا يفتقر إليها، ومن

ثمّ يصحّ إسقاطها والاستغناء عنها. وإنما معناه أنها ليست عُمْدَةً كالفعل والفاعل، والمبتدأ والخبر.

يدلّك على ذلك أنّك لو أسقطتها لفسد المعنى أحياناً. واعتبر بالآية التي نحن بصددّها، فإنّك لو حذفنا الحال: [وأنتم سكارى] لفسد المعنى. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما لا عيين﴾ (الأنبياء ١٦/٢١) فإنّك لو حذفنا الحال: [لا عيين] لفسد المعنى.

والمسألة الثانية: أنّ الواو واجبة هنا قبل الجملة الاسمية. وذلك لوقوع الضمير المنفصل صدرها لها: [وأنتم سكارى].

• ﴿لئن أكله الذئب ونحن عصبة إنا إذا لخاسرون﴾ (يوسف ١٤/١٢)

[نحن عصبة]: جملة حالية، والواو قبلها واجبة، لخلوّ الجملة من ضمير رابط (القاعدة الكلية).

• ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ (يونس ٤/١٠)

[جميعاً] حال من الضمير في [مرجعكم]، وهو مضاف إليه. وصاحب الحال يكون مضافاً إليه مطلقاً، بغير قيد. ومنه قول مالك ابن الربيع (شرح ابن عقيل ٦٦٤/١):

تقول ابنتي إنّ انطلاقتك واحداً إلى الرّوع يوماً تاركي لا أبا ليا

فإنّ كلمة [واحداً]: حال من المضاف إليه، وهو الضمير في [انطلاقتك]. وهذا كثير كثير في كلامهم، ولو عمّدت إلى الإحصاء لأعجزك ذلك. ومنه الآية: ﴿أحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتاً﴾ (الحجرات ١٢/٤٩) فإنّ كلمة: [ميتاً] حال من المضاف إليه [أخ].... ودونك منه شاهداً أخيراً، هو قوله تعالى: ﴿ونزّلنا ما في صدورهم من غلٍ إخواناً﴾ (الحجر ٤٧/١٥)، فكلمة: [إخواناً] حال من الضمير في [صدورهم] وهو مضاف إليه.

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٣٢٣/١):

فجاءتْ به سَبَطُ العظامِ كأنما عمامته بين الرجال لواءً

(يصف ابنه بطول القامة).

وقد أتى بكلمة [سَبَطُ] حالاً من الضمير المجرور بالباء، وهو: الهاء من [به].

• ﴿يا حسرةً على العباد ما يأتيهم من رسولٍ إلا كانوا به يستهزئون﴾
(يس ٣٠/٣٦)

[إلا كانوا]: يجوز قبل الجملة الماضية المسبوقة بـ [إلا] وجهان: مجيء الواو وعدمها. والآية - كما ترى - مما لا واوَ معه بعد [إلا]، وجملة [كانوا...] ماضوية.

ومثل ذلك قوله تعالى ﴿لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها﴾
(الكهف ٤٩/١٨) فجملة: [أحصاها] ماضوية مسبقة بـ [إلا]، وليس بعد [إلا] واو.

• قال عليّ كرم الله وجهه، لكُمَيْل ابن زياد النخعي:

[ما من أحدٍ أودعَ قلباً سروراً إلا وخلقَ الله له من ذلك السرور لُطفاً]. وفي قوله: [إلا وخلق...] جملة ماضوية سبقتها [إلا] والواو. وذلك جائز، إذ القاعدة أن الواو يجوز مجيئها وعدمه إذا كانت الجملة ماضوية مسبقة بـ [إلا].

• وقال زهير ابن أبي سلمى:

نِعْمَ امرأُ هَرِمٍ، لم تَعُرْ نائبةً إلا وكان لِمُرْتاعٍ بها وَزراً

[إلا وكان...] هاهنا جملة ماضوية، سبقتها [إلا] والواو. وذلك جائز على المنهاج.

تنبيه: ما قلناه عن جواز مجيء الواو وعدم مجيئها قبل الجملة الماضية المسبوقة بـ [إلا]، ينطبق أيضاً على الجملة الاسمية. ولقد أوردنا آنفاً شاهداً على عدم مجيئها، وهو قوله تعالى ﴿وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون﴾ (الشعراء ٢٠٨/٢٦) وقلنا هناك: متى سُبِقَتِ الاسمية بـ [إلا] جاز بعدها مجيء واو الحال، وجاز عدم مجيئها، فالجملة

الاسمية: [لها منذرون] حالية، لم تسبقها واو الحال بعد [إلاّ]، وذلك جائز على المنهاج. ودونك من هذا نماذج:

• روى الجاحظ قال: [ما قِلْتُ (من القيلولة) ولا بَتُّ ولا اتَكَأْتُ إلاّ والكتاب موضوعٌ على صدري]. (الحيوان ٥٣/١)

قال: [إلاّ والكتاب...]، فأتى قبل الجملة الاسمية بـ [إلاّ] والواو.

• وقال: [والعصافير لا تقيم في دار إلاّ وهي مسكونة]. (الحيوان ٢٦٢/٢)

قال: [إلاّ وهي...] فأتى كذلك قبل الجملة الاسمية بـ [إلاّ] والواو.

• قال أبو عمرو ابن العلاء لعيسى ابن عمر (بجالس العلماء /١): [نمت... وأدب الناس، ليس في الأرض حجازي إلاّ وهو ينصب].

قال: [إلاّ وهو...] فأتى قبل الجملة الاسمية بـ [إلاّ] والواو.

• ﴿قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو﴾ (البقرة ٣٦/٢)

[بعضكم لبعض عدو]: جملة اسمية حالية، والذي ربطها بصاحب الحال هو الضمير [كم]، وأما صاحب الحال فهو الضمير (الواو من اهبطوا). ومعلوم أنّ الرابط قد يكون الضمير وحده، وقد يكون الواو وحدها، وقد يجتمع الرابطان.

• ﴿والله يحكم لا معقب لحكمه﴾ (الرعد ٤١/١٣)

[لا معقب لحكمه]: جملة حالية اسمية، والرابط هاهنا هو الضمير وحده. أي: الهاء من [لحكمه]، وذلك على المنهاج.

• قال الشاعر:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيهة فما لك بعد الشيب صباً متيماً

[ما تصبو]: جملة حالية مضارعية، منفيّة بـ [ما]. ومتى كانت المضارعية منفيّة بـ

[ما] أو [لا] امتنع بجيء الواو قبلها.

• قال تعالى ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَدْهَدَ﴾ (النمل ٢٧/٢٠)

[لا أرى]: جملة حالية مضارعية، منفية بـ [لا]. وهي شاهد على امتناع بجيء

الواو قبلها.

• قال أبو عبيدة ابن الجراح وهو يوصي قبل موته (تاريخ دمشق - ابن عساكر:

عاصم - عايد / ٣١٦، ٣١٧):

[أَقْرَأُوا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ السَّلَامَ، وَأَعْلَمُوهُ أَنَّهُ لَمْ يَيْقَ مِنْ أَمَانَتِي شَيْءٌ إِلَّا وَقَدْ

قَمْتُ بِهِ].

[إِلَّا وَقَدْ قَمْتُ بِهِ]: جملة ماضوية مسبوقة بـ [إِلَّا وَقَدْ]. ويكثر هذا في كلامهم

كثرة بالغة. فرأينا التنويه به، وإيراد الشواهد عليه، لتثبيت استعماله في الذاكرة.

• فمنه قول عليّ كرم الله وجهه، في وصفه الطاووس: [وَقَلَّ صَبْغٌ إِلَّا وَقَدْ

أَخَذَ مِنْهُ بِقَسْطٍ]. (نهج البلاغة - د. الصالح / ٢٣٨)

• وقوله: [ما قال الناسُ لشيءٍ (طوبى له) إِلَّا وَقَدْ خَبَأَ لَهُ الدَّهْرُ يَوْمَ سَوْءٍ].

(نهج البلاغة - د. الصالح / ٥٢٦)

• وقولُ هشام ابن محمد الكلبي (ديوان حاتم الطائي / ١٤٠): [فلما كان في

بعض الليل لم تشعر به إِلَّا وَقَدْ أَخَذَ...].

• وقول الخليفة المنصور: [ما أرى صاحبكم إِلَّا وَقَدْ غَبَنَ صَاحِبُنَا].

(مجالس ثعلب / ١٧)

* * *

الحكاية

الحكاية هي: نقل ما قيل كما قيل، بلا تغيير ولا تبديل.
 فإذا سمعتَ رجلاً يلفظ اسمَ خالد - مثلاً - مرفوعاً بالضمّة فيقول:
 [خالدٌ]، وأردتَ حكايةَ قوله قلتَ: [سمعتُ: خالدٌ]. فتعيد الكلام بعينه؛ ولولا
 أنك تحكي ما سمعتَ لقلتَ: [سمعتُ خالداً]^(١).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الحكاية

- ذكروا أن أحدهم قال: [إنّ في الدار قرشيّاً] ف قيل له: [ليس بقرشيّاً]؛ ولولا
 الحكاية ل قيل له: [ليس بقرشيّ].
- وقال بعضهم: [عندي تمرّتان] ف قيل له: [دعني من تمرّتان]؛ ولولا الحكاية
 لقال: [دعني من تمرّتين].
- والسورة الثالثة والعشرون من المصحف هي [سورة المؤمنون]، ولولا الحكاية
 ل قيل: [سورة المؤمنين].
- ولقد سمع ذو الرّثمة يوماً قائلاً يقول: [الناسُ ينتجعون الغيث]. (أي: يطلبون

١- في إعراب: [سمعتُ: خالدٌ] يقال: [سمعتُ]: فعل وفاعل. و[خالدٌ]: مفعول به منصوب بفتح مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

الكاذب)، فقال لناقته، واسمها [صَيْدَح]؛ وأنتِ فانتجعي بلالَ ابن أبي بردة، ذاك الرجل الكريم، قال:

سمعتُ: [الناسُ ينتجعون غيثاً] فقلتُ لـ [صَيْدَح]: انتجعي بلالا
ولولا أنّ ذا الرمة أراد أن يحكي ما سمع لقال: [سمعتُ الناسَ...].

* * *

الصفة المشبهة^(١)

(للبحث مناقشة)

الصفة المشبهة: هي اسم يُشتق من الفعل الثلاثي اللازم، للدلالة على صفة، يغلب في كثير من الأحوال^(٢) أن تتطاول مع الزمن وتستمر، نحو: [أخضر - سكران - عطشان - فرح...]، وقد تدل أحياناً على صفة دائمة، نحو: [أعرج - أعمى - قصير - طويل...].

صيغها: لها صيغة قياسية واحدة هي: (أفعل)، ومؤنثها (فعلاء) تدل على لون أو حلية، فاللون نحو: [أبيض - أسود - أحمر...]، والحلية نحو: [أعرج - أكحل - أحمق...].

وأما صيغها الأخرى فكثيرة، دونك أشهرها:

فَعْلَان ومؤنثها فَعْلَى: سكران - شعبان - عطشان...
فَعِل ومؤنثها فَعِلَة: تعب - مرح - قلق...
فَعِيل ومؤنثها فَعِيلَة: كريم - جميل - بخيل...

١ - يسميها النحاة [الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد]. ورأينا في [مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً / ٣٠٣] اقتراحاً في المادة ١٨: أن تسمى [الصفة الثابتة]. وإننا لَمَع هذا الاقتراح، فإنه أقرب إلى حقيقة هذه الصفة، غير أن المصطلح المستقر يؤدي تبديله إلى بلبلة وتشويش.

٢ - إنما قلنا [يغلب في كثير من الأحوال] لأن بعض ذلك لا يستمر، بل يزول ببطء نحو: [غضبان - سكران...]، أو بغير بطء نحو: [فرح - حزن - قلق...]، ولكنه يعود فيتكرر أو يتجدد.

الأحكام:

ليس للصفة المشبهة إعراب خاصّ، فهي تعرب على حسب موقعها من الكلام. غير أن الاسم بعدها قد يكون فاعلاً لها، نحو: [خالدٌ جميلٌ وجهه]. (وجهه: فاعل)، أو مضافاً إليه، نحو: [خالدٌ جميلٌ الوجه]، (الوجه: مضاف إليه). أو تمييزاً، نحو: [خالدٌ جميلٌ وجهاً]، (وجهاً: تمييز).

* * *

شاهدان فصيحان من الصفة المشبهة، ثم ثلاثة أمثلة:

١- الشاهدان:

• قالت الشاعرة الخرنق بنت هفان من بني قيس:

لا يَبْعَدَنَّ قومي الذين هُم سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزُرِ
النازِلُونَ بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

[لا يبعدن: لا يهلكن؛ تدعو لقومها ألا يهلكوا. وسَمُّ العداة: تريد أنهم يقضون على أعدائهم قضاء السَمِّ. والجُزُر: الإبل، جمع جزور، وهم آفتها لكثرة ما ينحرون منها للأضياف. والطيبون معاقد الأزر: كناية عن عفتهم].

[معاقد]: معرفة، بإضافته إلى [الأزر]، و[الطيبون]: صفة مشبهة، نصبت [معاقد]

على التمييز.

• وقال المتنخل الهذلي يرثي ابنه:

لقد عَجِبْتُ وما في الدهر مِن عَجَبٍ أَنِّي قَتَلْتُ وَأَنْتَ الحَازِمُ البَطْلُ
السَّالِكُ الثَّغْرَةَ اليَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشِيَ الهَلُوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضْلُ

[الثغرة: كل نية في الطريق يُخاف فيها الأعداء، ومشى الهلوك: أي يمشي مشي المرأة التتهتكة، والخيعل:

قميصٌ بغير كمين، لا إزار تحته. وإنما أراد من ذلك، بيان زهوه ببطولته، واستهائته بما يخشاه سواه].
[اليقظان]: صفة مشبهة، [سالكها]: سالك، فاعل للصفة المشبهة مرفوع بالضمّة،
و[ها] مضاف إليه.

٢ - الأمثلة الثلاثة:

ونبّه على أننا أتينا بها عمداً - في كل مثال من الأمثلة الثلاثة - مرة مع
[أل]، ومرة بدون [أل]، لنبين أن دخول هذه الأداة على [الصفة المشبهة] وعدم
دخولها، لا يغير شيئاً من إعرابها، ولا إعراب ما بعدها من الأسماء:
• بعد [الصفة المشبهة] مضافٌ إليه:

[رأيت رجلاً جميلاً الوجه، ورأيت الرجلَ الجميلَ الوجه]. ف [الوجه] في
الموضعين مضاف إليه.
• بعدها تمييز:

[مررت برجلٍ جميلٍ وجهاً، ومررت بالرجلِ الجميلِ وجهاً] أو [مررت
برجلٍ جميلٍ وجهه، ومررت بالرجلِ الجميلِ وجهه]. فكلمة [وجه] في هذه
المواضع الأربعة تمييز.
• بعدها فاعل:

[رأيت رجلاً جميلاً وجهه، ورأيت الرجلَ الجميلَ وجهه]، فكلمة [وجه] في
الموضعين فاعل مرفوع للصفة المشبهة.

* * *

الضمير

(للبحث مناقشة)

الضمير اسمٌ يدل على متكلّم أو مخاطب أو غائب، مثال ذلك: [أنت - نحن - هم - إيّاك - إيّاهم - إيّانا، والتاءُ مِنْ سافرتُ، والهاءُ مِنْ سألَه...]. وهو صنوف:

آ- الضمير المنفصل: ويصحّ أن يُبتدأ به الكلام، نحو: [أنا - هو - هي - هما - نحن - هم^(١)...].

ب- الضمير المتصل: ويأتي في آخر الكلمة، متصلاً بفعلٍ، نحو: [سافرتُ] أو اسم: [كتابه]، أو حرف: [عليك].

قاعدة عظيمة القيمة:

إذا أمكن استعمال الضمير المتصل، لم يجوز استعمال المنفصل. وعلى ذلك تقول: [سافرت]، ولا يجوز [سافر أنا]. اللهم إلا أن يكون الضمير خبراً لكان وأخواتها، أو المفعول الثاني لـ [ظنّ وأخواتها]، ففي هاتين الحالتين لك الخيار: أن تأتي به متصلاً أو منفصلاً، نحو: [كنته = كنتُ إيّاه] و [ظننتكه = ظننتك إيّاه].

ج- الضمير المستتر: إذا لم يُذكر الضمير في الكلام، وكان موقعه فيه ملحوظاً، قيل هو: ضمير مستتر. ففي قولك: [سافر]، ضمير مستتر، والتقدير: [سافر أنت].

١- [هم]: ضمير لجماعة العقلاء فقط، وكذلك الواو من قولك [سافروا] مثلاً.

د- ضمير الفصل: هو ضمير يفصل بين المبتدأ والخبر، نحو: [خالد هو الناجح]، أو ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: [كان خالداً هو الناجح]، [ظننت خالداً هو الناجح]. وليس له محل له من الإعراب، فكأنه غير موجود في الكلام^(١).

هـ- ضمير الشأن: قد يريد العربي تفخيم أمر وتعظيمه في نفس المستمع، فيأتي بضمير، بعده جملة، تبين الغرض منه. فذاك الضمير هو [ضمير الشأن] ويسمونه [ضمير القصة] إن كان مؤنثاً.

ومن أقرب أمثلة ذلك: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ١/١١٢): ف [هو] ضمير الشأن، وجملة [اللَّهُ أَحَدٌ] بينت الغرض منه. و ﴿فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج ٤٦/٢٢) ف [ها] ضمير القصة.

أحكام ضمير الشأن:

- ١- لا يكون ضمير الشأن إلا مفرداً للغائب: [هو... أو الهاء، وهي... أو ها].
- ٢- ولا يكون إلا مبتدأ أو أصله المبتدأ، كما رأيت في المثالين المتقدمين. وأما الجملة التي تأتي بعده لتبين الغرض منه فهي الخبر.

مرجع الضمير:

ضمير الغائب لا بدّ له من مرجع يرجع إليه. ففي قولك: [اشتريت كتاباً أحبه] مرجع الهاء هو [كتاباً]، فإذا صلح أن يكون للضمير أكثر من مرجع، تعيّن أن يكون المرجع هو أقرب مذكور في العبارة.

ففي قولك مثلاً: [قرأت مجلة وصحيفة ثم حفظتها] يتعيّن أن يكون مرجع

١- من النحاة من يرى إعرابه على حسب موقعه من العبارة. فيكون الإعراب في نحو [كان زهيراً هو الناجح]: [زهير: اسم كان] و[هو: مبتدأ] و[الناجح: خبر هو]، وجملة [هو الناجح] في محل نصب خبر [كان].

الضمير هو الصحيحة، لأنها أقرب إلى الضمير من كلمة [مجلة].
 هذا، والأصل أن يتقدم المرجع ويتأخر الضمير نحو: [زارني زهير فاستقبلته].
 غير أن المرجع قد يتأخر. فاهاء من قولك: [باع داره المالك] يرجع إلى [المالك]
 المتأخر لفظاً. وهذا عربي صحيح، لا غبار عليه.
 وأما غير الصحيح فأن يقال: [باع مالکها الدار] وذاك أن [ها] يرجع إلى
 الدار، والدار متأخرة لفظاً كما ترى، ومتأخرة رتبةً أيضاً، إذ هي مفعول به،
 ورتبة المفعول بعد رتبة الفاعل، ورجوع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً، غير جائز.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال ضمير الفصل، وضمير الشأن

- ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ (القصص ٥٨/٢٨)
 [نحن] ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و[الوارثين] خبر [كان] منصوب بالياء.
- ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا﴾ (الأنفال ٣٢/٨)
 [هو] ضمير فصل لا محل له من الإعراب، و[الحق] خبر [كان] منصوب بالفتحة.
- ﴿كَنتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة ١١٧/٥)
 [أنت] ضمير فصل لا محل له من الإعراب^(١)، و[الرقيب] خبر [كان] منصوب بالفتحة.
- ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص ١/١١٢)

١- يرى بعض النحاة جواز إعرابه أيضاً توكيداً للثناء من [كنت].

ضمير الشأن: [هو]، مفرد للغائب - مذكر. وهو مبتدأ، والجملة بعده خبره.

• ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ﴾ (يوسف ٩٠/١٢)

ضمير الشأن: الهاء، مفرد للغائب - مذكر، اسم [إنّ]، (أي: أصله المبتدأ، إذ كان مبتدأ

قبل دخول [إنّ] عليه) والجملة بعده خبره.

• ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾

(الحج ٤٦/٢٢)

ضمير الشأن أو القصة: [ها]، مفرد للغائب، مؤنث. اسم [إنّ]، (أي أصله المبتدأ، إذ

كان مبتدأ قبل دخول [إنّ] عليه) والجملة بعده خبره.

• قال أبو خراش الهذلي (شرح المفصل ١١٧/٣):

على أَنَّهَا تَغْفُو الْكُلُومَ، وإنما نُؤَكِّلُ بِالْأَذْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

(الكلوم: الجروح)

ضمير الشأن أو القصة: [ها]، مفرد للغائب، مؤنث. اسم [أنّ]، (أي أصله المبتدأ، إذ

كان مبتدأ قبل دخول [أنّ] عليه) والجملة بعده خبره.

* * *

ظرف الزمان، وظرف المكان (المفعول فيه)

(للبحث مناقشة)

الظرف: اسم منصوب، يقع الحدث فيه، فيكون كالوعاء له؛ ثم إن دلّ على زمان، سُمّي: [ظرف زمان]، أو على مكان، سُمّي: [ظرف مكان]؛ مثال الأول: [سافرت يومَ العطلة]، ومثال الثاني: [جلست تحت الشجرة].

من ظروف الزمان: [حين - صباح - ظهر - ساعة - سنة - أمس...].

ومن ظروف المكان: [فوق - تحت - أمام - وراء - حيث - دون...].

حكمان:

♦ إذا لم يُستعمل الظرف وعاءً للحدث، بل استعمل كما تستعمل سائر الأسماء، أعرب على حسب موقعه من العبارة كسائر الأسماء: فاعلاً أو مفعولاً، أو مبتدأً أو خبراً... ويقال له عند ذلك اصطلاحاً: [ظرف متصرف]، نحو: [أقبل يومَ العيد] [فاعل]. [أحبَّ يومَ العيد] [مفعول به]. [يومُ العيد بهيجٌ] [مبتدأ]...

♦ يحتاج الظرف إلى متعلّق يتعلّق به، وإلاّ كان لغواً^(١).

ألف العربي الاختصار والإيجاز في استعمال الظروف في مواضع من كلامه^(٢)، حتى غدت هذه الاستعمالات قواعد قياسية في كتب النحو واللغة.

١- الظرف والجارّ والجرور شأنهما في التعليق سواء، والحديث عن أحدهما في هذا منطبق على الآخر. ولقد خصصنا هذه المسألة بحث قائم برأسه، عنوانه [تعليق شبه الجملة]، فمن شاء رجع إلى ذلك في موضعه.

٢- ينفر العربي من الثرثرة في عامة تعابيره، ويميل إلى الإيجاز والاختصار، ما استقام المعنى. وما نرى وعَدَ الله المؤمنين جنةً ﴿لَا يسمعون فيها لغواً﴾، إلاّ استكمالاً لمتعتها!!

وعلى ذلك:

- يحذف العربيُّ الظرفَ ويجتزئ بصفته، فيقول مثلاً: [صبرت طويلاً = صبرت زمناً طويلاً].

- ويحذفه ويجتزئ بالمصدر الذي يكون بعده، فيقول: [سافرتُ طلوعَ الشمس = سافرت وقتَ طلوع الشمس].

- ويحذفه ويجتزئ بَعْدَهُ، فيقول مثلاً: [صُمْتُ عشرين يوماً = صُمْتُ زمناً مدته عَشرون يوماً].

مسائل أربع:

١- إذا أُشير إلى الظرف، نحو: [سهرت هذه الليلة]، عُدَّ اسم الإشارة هو الظرف.

٢- إذا أريد من الظرف كَلِيَّةٌ أو بعضيَّةٌ، نحو: [سهرت كلَّ الليل، نمت بعض الليل، كتبت نصفَ ساعة، قرأت ربعَ ساعة...]، عُدَّ اللفظُ الكلِّيُّ أو البعضِيُّ هو الظرف.

٣- مِنَ الظروف ما هو مبنيٌّ، نحو: [إذا - متى - آيَّانَ - إذ - أمس - الآن - مذ - منذ - قطُّ - بينا - بينما - ريثما - لما - حيث - هنا - ثمَّ - أينَ - أنى - لدُنْ - لدى...]^(١).

٤- [قبل وبعد] و[الجهات الست]: يمين، فوق، تحت، أمام (ومثلها قدام)، وراء (ومثلها خلف)، يسار (ومثلها شمال)، تُبنى على الضمِّ إذا قُطعت عن الإضافة. تقول

١- تجد الكلام على كلِّ منها في موضعه من قسم [الأدوات].

مثلاً: [سافرت قبلَ الفجرِ، ووقفت قدامَ الطاولةِ]، فإذا قُطعَ الظرف عن الإضافة بُني على الضم فقليل: [سافرت قبلُ - وقفت قدامُ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال ظرف الزمان وظرف المكان

• ﴿فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بِكُرَّةٍ وَعَشِيًّا﴾ (مريم ١١/١٩)
[بكراً]: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ [سَبِّحُوا]. إذ البكرة وعاء زمني [ظرف]
يحدث فيه التسبيح.

• ﴿آيَتِكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ (مريم ١٠/١٩)
[ثلاث]: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ [تُكَلِّمَ]. وأصل المعنى: [إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ
زَمناً مَدَّةَ ثَلَاثِ لَيَالٍ]، ولكن الآية جرت على سَنَنِ الْعَرَبِ فِي الْإِيْجَازِ، فحذفت
الظرف واجتزأت بعده.

• ﴿وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَإِدْبَارَ النُّجُومِ﴾ (الطور ٤٩/٥٢)
[إدبار]: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ [سَبِّحْ]. وهو مصدر [أَدْبَرَ - يُدْبِرُ].
والأصل: سَبَّحَهُ وَقْتَ إِدْبَارِ النُّجُومِ، أي وقت غروبها، ولكن الآية جرت على سَنَنِ
الْعَرَبِ فِي الْإِيْجَازِ، فحذفت الظرف واجتزأت بالمصدر.

• قال يزيد ابن الصَّعْقِ، ويعزى لغيره (الخرزانه ٤٢٩/١):
فساغ لي الشرابُ وكنتُ قبلاً أكاد أغصُّ بالماءِ الفُراتِ
[قبلاً]: ظرف زمان منصوب، والشاعر بنصبه له وتنوينه، قد أشعر القارئ أن ليس
بعد هذا الظرف مضاف إليه محذوف. إذ لو كان بعده مضاف إليه محذوف، وكان
الأصل قبل الحذف هو مثلاً: [وكننت قبل كذا أكاد...]، لقال: [وكننت قبلُ]، فيُبنى

الظرف في هذه الحال على الضم. وهو ما نبهنا عليه في البحث إذ قلنا: [إذا قُطِعَ
الظرف عن الإضافة بُني على الضم].

• قال الشاعر (همع الهوامع ١٩٦/٣):

لَعَنَ الْإِلَهُ تَعْلَةً ابْنَ مَسَافِرٍ لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامٍ

[قُدَّامٍ]: ظرف، والظرف إذا قُطِعَ عن الإضافة (أي: حُذِفَ المضاف إليه بعده)، يُبنى على الضم، وذلك ما فعله الشاعر إذ قال: [من قدام]، وهو ما نوّهنا به في البحث إذ قلنا: [إذا قُطِعَ الظرف (قبل وبعد والجهات الست) عن الإضافة بُني على الضم].

• قال الشاعر (همع الهوامع ١٨٨/٣):

اليوم أعلمُ ما يجيء به ومضى بفضل قضائه أمسٍ

[أمس]: اسم يدلّ على الزمان. ويبنى على الكسر، إذا أريد به اليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه. ولم يُستعمل في البيت ظرف زمان، يقع فيه الحدث فيكون وعاءً له، بل استعمل كما تُستعمل سائر الأسماء، فهو هاهنا فاعل لفعل: [مضى]. وهذا معنى قولهم: [ظرف متصرف].

• ومنه قول المعري:

أمس الذي مرّ على قربه يعجز أهل الأرض عن ردّه

فكلمة: [أمس]، في البيت، استُعملت استعمال ظرف متصرف، يُعرب على حسب موقعه من العبارة كسائر الأسماء. فهي هنا: اسم مبني على الكسر، في محل رفع مبتدأ، خبره جملة [يعجز أهل الأرض عن ردّه].

• ﴿يُوفُونَ بِالْأَنْذَرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (الإنسان ٧/٧٦)

[يومًا]: لم يستعمل في الآية ظرفاً يقع فيه الحدث فيكون وعاءً له، بل استعمل غير

ظرف. أي استعمل كما تستعمل سائر الأسماء، فمحله إذاً من الإعراب في الآية، مفعول به منصوب. ويقول عنه النحاة في هذه الحال: [ظرف متصرف].

• قال عبد الله ابن الدمينه (الديوان / ١٠٣):

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَيَّ رَقِيبٌ

قوله: [أحقاً... أن لست...] تركيب عربي فصيح، يُستعمل كما جاء، بدون تغيير ولا تبديل. تقول: أحقاً أنك منطلق، أحقاً أنك مسافر، أحقاً أن الأمر الفلاني سيحدث...

ولقد زعمت كتب الصناعة، زعماً يفتقر إلى منطق محكم، أن [حقاً] منصوب على الظرفية الزمانية؛ والأقرب إلى المنطق اعتداده منصوباً على نزع الخافض، وأن الأصل: [أفي حق]. ونوجه النظر، إلى أن التركيب هو هو، لا يتغير في كل حال. وإنما الذي يتغير هو الإعراب. وما أهون أن يختلف الإعراب ويسلم التركيب.

• ومثل ذلك قول المفضل النكري (الأصمعيات / ٢٣١):

أَحَقًّا أَنْ جِئْتَنَا اسْتَقْلَوْا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتَهُمْ فَرِيقُ

• قال عبد الله ابن الدمينه (الديوان / ٨٨):

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِيَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ

[نهارى نهار]: لم يستعمل الشاعر هذين الاسمين على أنهما ظرفان يقع فيهما الحدث، فيكونان وعاءً له، بل استعملهما على أنهما ظرفان متصرفان، أي: اسمان كسائر الأسماء، فإعرابهما إذاً، على حسب موقعهما في العبارة. فالأول هنا مبتدأ، والثاني خبر.

* * *

العدد والمعدود

(للبحث مناقشة)

١- العدد:

يكون العدد مفرداً، نحو: سَبْع، ومركباً، نحو: سَبْع عشرة، ومعطوفاً، نحو: سَبْع وعشرين^(١).

وقد يوافق العدد معدودَه في التذكير والتأنيث، وقد يخالفه، ودونك بيان ذلك:

♦ الواحد والاثنان، يوافقان المعدود في كل حال، سواء كان ذلك في

الإفراد أو التركيب أو العطف، فيقال:

رجل واحد	-	امرأة واحدة
رجلان اثنان	-	امرأتان اثنتان
أحد عشر رجلاً	-	إحدى عشرة امرأة
اثنا عشر رجلاً	-	اثنتا عشرة امرأة
واحد وعشرون رجلاً	-	إحدى وعشرون امرأة

♦ الأعداد من الثلاثة إلى العشرة تخالف المعدود في كل حال، سواء كان

ذلك في الإفراد أو التركيب أو العطف، فيقال:

سبعة رجال	-	سبع فتيات
سبعة عشر رجلاً	-	سبع عشرة فتاة

١- العدد المفرد في هذا البحث، مصطلح، يراد به أنه عدد ليس مركباً ولا معطوفاً.

تسعة وتسعون رجلاً - تسع وتسعون فتاة

ولا يستثنى من هذا الحكم إلا الأعداد الترتيبية، فإنها توافق المعدود في كل حال^(١) فيقال: وصل المتسابق السابع عشر، والمتسابقة الخامسة عشرة.

♦ ثمان: يستعمل العدد: [ثمان] - سواء أضيف أو لم يُضف - استعمال الاسم المنقوص.

ففي حال الإضافة، تقول:

سافر ثماني نساءً كما يقال: سافر ساعي بريد.

و: مررت بثمانى نساءً كما يقال: مررت بساعي بريد.

و: رأيت ثمانى نساءً كما يقال: رأيت ساعي بريد.

وفي حال عدم الإضافة تقول:

سافر من النساء ثمانٍ كما يقال: سافر من السَّاعة ساعٍ.

مررت من النساء بثمانٍ كما يقال: مررت من السَّاعة بساعٍ.

رأيت من النساء ثمانياً^(٢) كما يقال: رأيت من السَّاعة ساعياً.

فإذا كانت [ثمان] في عدد مركب، صحَّ أن تستعملها على صورة واحدة،

هي صورة [ثمانى عشرة]، فلا تتغيَّر في كل حال، ولا تتبدَّل، فيقال مثلاً:

١- السرّ في أن العدد الترتيبي لا يكون إلاّ موافقاً للمعدود، هو أن العدد الترتيبي لا يكون إلاّ نعتاً لمعدوده،

ومن المعلوم أن النعت يطابق المنعوت - قولاً واحداً - فلا يصح في العبارة الآتية - مثلاً - إلاّ أن تقول: فاز

المتسابق الرابع عشر، والمتسابقة الرابعة عشرة. فيتطابق المذكوران، ويتطابق الموثنان...

٢- يصحّ هنا - فضلاً على [ثمانياً] - أن يقال أيضاً: [ثمانى] أي يصحّ هنا التثنية وعدمه، فالتثنية على أنه اسم

منقوص، وعدم التثنية على أنه اسم ممنوع من الصرف.

سافر	ثمانية عشر	امرأة.
رأيت	ثمانية عشر	امرأة.
سلمت على	ثمانية عشر	امرأة.

٢- المعدود:

الأعداد من ٣ ... إلى ١٠، معدودها مجموع مجرور، يقال مثلاً:
ثلاثة رجال ... وعشر فتيات.

ومن ١١ إلى ٩٩، معدودها مفرد منصوب، يقال مثلاً:

أحد عشر	كتاباً
خمسة عشر	كتاباً
عشرون	كتاباً
تسعة وتسعون	كتاباً

والمئة والألف، ومشاهاهما وجمعهما، معدودها مفرد مجرور، يقال مثلاً:

[مئة كتاب، ومئة كتاب، وثلاث مئة كتاب^(١)].

و[ألف كتاب، وألف كتاب، وثلاثة آلاف كتاب^(٢)].

♦ تعريف العدد بـ [أل]:

ليس لتعريف العدد بـ [أل] أحكام خاصة، فهذه الأداة تدخل على أول

١- يصح أيضاً أن يقال: [ثلاث مئة كتاب].

٢- من العجائب: إعلم أن الأمين وصغار الصبيان أيضاً، يستعملون المعدود - من حيث الجمع والافراد - استعمالاً صحيحاً فصيحاً، فيأتون به مفرداً، حيث يجب إفراده، وبمجموعاً حيث يجب جمعه، فتغنيهم سليقتهم عن كل هذا الذي فصلنا القول فيه، واختزنا الأمثلة له !! ومن وجد في نفسه شيئاً من قولنا هذا، فليجرب.

العدد عند تعريفه، مثل دخولها على سائر الأسماء عند تعريفها. ودونك الأمثلة:

العدد العقديّ: اشترت العشرين كتاباً.

العدد المركب: اشترت الثلاثة عشر كتاباً.

العدد المعطوف: اشترت الثلاثة والاثنتين كتاباً. (هنا عددان، كل منهما مستقل

بنفسه - وإن جَمَعَ بينهما حرف العطف - فحقُّ كلِّ منهما إذاً أن يكون له تعريفه).

تنبيه: ليس لتعريف العدد المضاف نحو [خمسة كتب] قاعدة خاصة،

فقد جاء عن فصحاء العرب، إدخال [أل] على الأوّل، وعلى الثاني، وعلى

الاثنتين معاً؛ فجاز أن يقال مثلاً: [اشترت خمسة الكتب، والخمسة كتب،

والخمسة الكتب]^(١).

أحكام:

♦ العدد المركّب: لا يكون إلّا مفتوح الجزأين، نحو: [أربع عشرة، وأربعة

عشر، والسابع عشر، والسابعة عشرة]. إلّا ما كان جزؤه الأوّل مثنى، فيُعامل

معاملة المثنى، نحو: [سافر اثنا عشر رجلاً، واثنتا عشرة امرأة، ورأيت اثني عشر

مودّعاً، مع اثنتي عشرة مودّعة]. أو كان جزؤه الأول منتهياً بياء، فتبقى على ما

هي، نحو: [الحادي عشر، والثاني عشر].

♦ عشر: في العدد المركّب، تُوافق المعدود قولاً واحداً، فيقال: [تسعة عشر

رجلاً، وتسع عشرة امرأة].

وأما شينها فتفتح مع المذكر، وتُسكّن مع المؤنث، سواء كان ذلك في عدد

مفرد أو مركّب.

١- وما أكثر الأمثلة والشواهد !!

♦ **بضع:** كلمة تدل على عدد غير محدد، غير أنه لا يقلّ عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة، ولذلك تُعامل معاملة هذه الأعداد، فتذكرُ مع المؤنث، وتؤنث مع المذكر، [أي: تخالف معدودها]، فيقال مثلاً: [بضعة رجال، وبضع نساء]. وتركّب تركيب هذه الأعداد، فيقال: [بضعة عشر رجلاً، وبضع عشرة امرأة].

♦ إذا اشتمل المعدود على ذكور وإناث، روعي الأول نحو: [سافر خمسة رجال ونساء، وزارنا خمس نساء ورجال].

♦ تُقرأ الأعداد من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين، فيقال مثلاً: [هذا عام ستّة وتسعين وتسع مئة وألف]، كما يقال: [هذا عام ألف وتسع مئة وستّة وتسعين]. فكلاهما فصيح، والمتكلم بالخيار.

♦ في تذكير العدد وتأنيثه، يُراعى مفرد المعدود. يقال مثلاً: [خمسة رجال]، لأن المفرد: [رجل]، و [خمس رقاب]، لأن المفرد: [رقبة].

♦ إذا قيل مثلاً: [خالدٌ سابعُ سبعة سافروا]، فالمعنى: أنّ الذين سافروا سبعة، منهم خالد. فإذا أُريد الترتيب والتسلسل، قيل: [خالدٌ سابع ستّة سافروا]، أي: هو السابع في تسلسل سفرهم وتتابعه.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال العدد

- ♦ تُقرأ الأعداد من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين:
- ♦ قال ابن عباس (جمهرة خطب العرب ٤١٧/١): [يا أهل البصرة... أمرتكم بالمسير مع الأحنف ابن قيس، فلم يشخص إليه منكم إلا ألف وخمس مئة،

وأنتم في الديوان ستون ألفاً]. وهاهنا مسألتان:

١- تُقرأ الأعداد من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين، وكلا الاستعمالين فصيح، والمرء بالخيار، وقد اختار ابن عباس - كما ترى - البدء من اليسار، فقال: [ألف وخمس مئة].

٢- الأعداد من ١١... إلى ٩٩ معدودها مفرد منصوب، فـ [ستون] أحد هذه الأعداد، و[ألفاً] معدودُه، وقد جاء في كلام ابن عباس - كما رأيت - مفرداً منصوباً، على المنهاج.

• والطبري أيضاً على التأريخ من اليسار إلى اليمين:

فقد بدأ التأريخ في الصفحة /١٠/ من كتابه، فقال وهو يورد ما قيل في عمر الدنيا: [فقد مضى (أي مضى من عمر الدنيا) ستة آلاف سنة ومئتا سنة].

وقال في الصفحة /١٧/: [كان قدر ستة آلاف سنة وخمس مئة سنة].

و قال في الصفحة /١٨/: [خمسة آلاف سنة وتسع مئة سنة واثنان وتسعون سنة]. وفي الصفحة نفسها يقول: [ثلاثة آلاف سنة ومئة سنة وتسع وثلاثون سنة].

وقال عن الطوفان في الصفحة /٢١١/: [وذلك بعد خلق آدم بثلاثة آلاف وثلاث مئة سنة وسبع وثلاثين سنة].

• ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ (يوسف ٤/١٢)

[أحدَ عَشَرَ] عددٌ مركَّب، وهو مفتوح الجزئين، شأن كل عدد مركَّب؛ ومعدوده: [كوكباً] مفرد منصوب، على المنهاج.

• ﴿الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ (المائدة ٧٣/٥)

الترتيب والتسلسل والتتابع غير مرادة في الآية، وإنما المراد أنهم قالوا: إِنَّ اللَّهَ

تعالى واحد من ثلاثة. ولو كان الترتيب مراداً لقالوا: إنه ثالث اثنين. وانظر إلى ما جاء في صحيح البخاري (٥٥٦/٦) تجد المسألة على أوضح الوضوح. فدونك النصّ الحرفي، كما ورد فيه: [عن... خرجت رابع أربعة من بني تميم أنا أحدهم، وسفيان ابن مجاشع، ويزيد ابن عمرو ابن ربيعة، وأسامة ابن مالك ابن حبيب ابن العنبر، نريد ابن جفنة الغسانيّ بالشام فنزلنا على غدير...]. ولو أراد الترتيب لقال: [خرجت رابع ثلاثة] أي: تقدّمه الثلاثة، ثم خرج هو بعدهم، فكان رابعاً.

• ﴿إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ...﴾ (التوبة ٤٠/٩)

الآية شاهد ثانٍ على أنّ هذا التركيب، لا يدلّ على ترتيب وتسلسل وتتابع. وذلك أن الذين كفروا لم يُخرجوا الرسول من مكة بعد أن أخرجوا صاحبه منها، فيكون هو الثاني، ويكون صاحبه الأوّل!! بل أخرجوه وصاحبه معاً، لا سابق ولا مسبوق. فحاقّ المعنى إذاً أنهما اثنان هو أحدهما.

• ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَحْوِ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ (المجادلة ٧/٥٨)

الترتيب في الآية هاهنا مرادٌ مقصود، والمعنى: أنه جاعل الثلاثة أربعة، وجاعل الخمسة ستة. ونعتقد أنّ الفرق بين التركيب ومعناه في هذه الآية، وفي الآيتين السابقتين، أصبح فرقاً واضحاً جليّاً.

• ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ (النور ٢/٢٤)

معدود المئة والألف ومشاهاهما وجمعهما، مفردٌ مجرور. فاستعمال كلمة: [جلدة] في الآية - وهي المعدود - مفردةٌ مجرورةٌ بعد المئة - جاء إذاً على المنهاج.

• ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (البقرة ٩٦/٢)

يصحّ أن يقال في الآية هنا، ما قيل في الآية السابقة، فمعدود المئة والألف ومثناهما وجمعهما، مفردٌ مجرور. ومن ثم يكون استعمال كلمة: [سنة] - مفردةً مجرورةً بعد الألف - جاء إذاً على المنهاج.

• تعريف العدد المضاف بـ [ألف]، كل صورته جائزة بلا قيد:

ففي الحديث (مسلم ١٠/٩): [أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ص) رَمَلَ الثَّلَاثَةَ أَطْوَافٍ مِنَ الْحَجَرِ إِلَى الْحَجَرِ]. وقد أورد النووي هنا، روايتين أخريين للحديث هما: [الثلاثة الأطواف وثلثة أطواف] ثم استأنف فقال: [وقد سبق مثله في رواية سهل ابن سعد في صفة منبر النبي (ص) قال: فعمل هذه الثلاث درجات...].

وقد جمعت هذه الأسطر القليلة ثلاثة استعمالات من العدد المضاف هي: [ثلاثة أطواف، والثلاثة أطواف، والثلاثة الأطواف]، يضاف إليها استعمالٌ رابع، هو تعريف المضاف إليه بالألف واللام، أي: [ثلاثة الأطواف]. وهو الأفشى - قولاً واحداً - في استعمال العدد المضاف معرّفاً.

وفي الحديث أيضاً (البخاري ٧١/٣ باب استعانة اليد في الصلاة): قال ابن عباس: [فجلس فمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآياتِ خواتيمَ سورة آل عمران]. وفي الحديث كذلك، عن أبي هريرة (البخاري ٤/٤٦٩ باب الكفالة في القرض والديون): [كنت تسلفتُ فلاناً ألف دينار... فأتى بالألف دينار... فانصرف بالألف الدينار راشداً].

• قال أبو عبيد (تفسير القرطبي ٤١٦/١): [لم يُسمع في فَعَلَ وفِعْلٍ غير هذه الأربعة الأحرف].

- وفي (تاريخ الطبري ٥٠/١): [خَلَقَ في أوَّل الثلاث ساعات...].
وعن ابن عباس أنه قال (تاريخ الطبري ٥٩/١): [الستة الأيام التي خلق الله فيها السماوات والأرض].
وعن مجاهد أنه قال (تاريخ الطبري ٦٠/١): [يومٌ من الستة الأيام، كآلف سنة مما تعدّون].
ويخلص المرء من هذه الأمثلة - التي عمدنا إلى الإكثار منها - إلى أن تعريف العدد المضاف بالألف واللام لا يقيده قيد، وأنه من السهولة بحيث يستعمله المرء بغير تفكير فلا يخطئ.

- ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ (التوبة ٣٦/٩)
[اثنا]: الواحد والاثنا يوافقان المعدود في كل حال، والمعدود في الآية مذكر: [شهر]، وقد جاء العدد [اثنا] مذكراً - على المنهاج - موافقةً للمعدود.
[عشَرَ]: حكمها في العدد المركب، أن توافق المعدود، وقد وافقته في الآية، فجاءت مذكورة مثله، وفُتحت شينها، والقاعدة أن تُفتح مع المذكر.
• ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ (ص ٢٣/٣٨)
[تسع]: عددٌ مذكر، ومعدوده [نعجة] مؤنث. وذلك أن الأعداد من الثلاثة إلى العشرة - وتسع منها - تخالف المعدود في كل حال، سواء كان ذلك في الأفراد أو التركيب، أو العطف. والذي في الآية من الصنف الثالث، أي: [العطف]، فتذكير العدد [تسع] جاء - إذاً - على المنهاج.

* * *

العطف بالحرف^(١)

(للبحث مناقشة)

هو أن يتوسّط بين المعطوف عليه والمعطوف، حرفٌ من حروف العطف،
فيتبع الثاني الأولَ رفعاً ونصباً وجرّاً وجزماً. نحو: [مررت بخالدٍ وزهيرٍ].
وحروف العطف تسعة هي: (الواو) و(الفاء) و(ثمّ) و(حتى) و(أمّ) و(أو) و(بل)
و(لكنّ) و(لا)^(٢).

الأحكام:

♦ يُعطفُ الاسم على الاسم، والضمير على الضمير، أو أحدهما على
الآخر، بغير شروط، ودونك النماذج:

[سافر سعيدٌ وخالدٌ] : عَطَفُ اسمٍ على اسم.

[أنا وأنت طالبان] : عَطَفُ ضميرٍ على ضمير.

[أكرمتُ عليّاً وإيّاك] : عَطَفُ ضميرٍ على اسم.

[ما زرتُ إلاّ إيّاك وزهيراً] : عَطَفُ اسمٍ على ضمير. (في علّ نصب)

[ما مررتُ إلاّ بك وخالدٍ] : عَطَفُ اسمٍ على ضمير. (في علّ جرّ)

ملاحظة: في نحو قولك: [سافرتُ أنا وخالدٌ]، التاء فاعل. وأما الضمير [أنا]

- وكتب الصناعة تستحسن ذكره هنا - فيُعرب تأكيداً للتاء.

١- يسميه النحاة أيضاً: [عطف النسق].

٢- اطلب كلّ حرف منها في موضع ترتيبه المعجميّ من قسم الأدوات.

♦ يُعْطَفُ الفعل على الفعل إذا لم يختلف زمانهما، نحو: [ذهبتُم ورجعتم] أو [تذهبون وترجعون]. ويجوز عطف أحدهما على الآخر - وإن اختلفت صيغتهما - إذا كان زمانهما واحداً. وذلك كتحقيق قولك لطلابك: [إذا كان يومُ العطلة، ذهبتُم إلى الغوطة ماشين وترجعون راكبين = تذهبون ماشين وترجعون راكبين].

* * *

نماذج فصيحة من العطف بالحرف

• ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا﴾ (المائدة ٢٤/٥)

الواو: حرف عطف، و[رَبُّكَ] معطوف على فاعل [اذهبْ] وهو ضمير رفع مستتر. وعطف الظاهر على المضمر جائر في العربية. وأما الضمير البارز: [أنت] فإنه توكيد لضمير الرفع المستتر، الذي هو فاعلُ [اذهبْ]. وكتب الصناعة تستحسن هذا التوكيد.

• وَمِنْ عَطَفَ الظاهر على المضمر أيضاً، قوله تعالى ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ (الأنعام ١٤٨/٦).

ف [آبَاؤُنَا] اسم مرفوع، لأنه معطوف على [نَا]، الضمير المتصل بـ [أشرك]. وهذا الضمير في محل رفع فاعل لـ [أشرك].

• ﴿وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾ (البقرة ٢/٢١٧)

[المسجد]: اسم مجرور، لأنه معطوف على الهاء (الضمير المجرور بالباء). ومثل ذلك الآية ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (النساء ١/٤)، بكسر الميم:

[الأرحام]، وهي إحدى القراءات السبع، وفيها عطف [الأرحام] على الضمير المحرور بالباء.

هذا، على أنَّ كتب الصناعة، تستحسن عند عطف الاسم على الضمير المحرور، أن يعاد حرف الجرّ. ومنه الآية ﴿فَقُلْنَا لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً﴾ (فصلت ١١/٤١)

• ﴿هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمْعَنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ﴾ (المرسلات ٣٨/٧٧)

[الأولين] اسم منصوب، لأنه معطوف على الضمير [كم] الذي هو في محل نصب، مفعول به للفعل [جَمَعَ].

• ﴿وَإِنْ تَوَمَّنَا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أَجُورَكُمْ﴾ (محمد ٣٦/٤٧)

[تتقوا] فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على فعل الشرط المجزوم: [تؤمنوا]. والفعل يعطف على الفعل، إذا كان زمانهما واحداً، كما ترى في الآية، إذ الفعلان مضارعان.

هذا، على أنَّ من الجائز عطف الفعل على الفعل - وإن اختلفت صيغتهما - إذا كان زمانهما واحداً. ومنه قوله تعالى عن فرعون ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ (هود ٩٨/١١). ففي الآية عطف الماضي [أوردهم] على المضارع [يقدم]، لَمَّا كان زمانهما واحداً هو المستقبل في الآخرة.

* * *

عطف البيان

(للبحث مناقشة)

ليس في الكلام [عطف بيان]، وما تُطْلَق عليه كتب الصناعة اصطلاحاً
 [عطف بيان] إنما هو عند التحقيق، بدل كلّ من كلّ.
 فسيبويه أهمل البحث فيه، وكذلك فعَلَ كثير من الأئمة الرؤوس !! فصفحة
 [عطف البيان] إذا مطوَّية، وياليتها من قبل لم تُنشر^(١).

* * *

١- ليس وارداً عَرَض وتحليل نماذج وأمثلة لمسألة لا حقيقة لها. وأما نماذج بدل الكلّ من الكلّ فتراها في موضعها
 من بحث البذل.

الْعَلَمُ

(للبحث مناقشة)

الْعَلَمُ: اسم أو كنية أو لقب.

مثال الاسم: أحمد - عبد الرحمن - بعلبك - سيويه...

ومثال الكنية: أبو خالد - أم خالد... وهي مُصَدَّرَةٌ أبدأ بـ [أب] أو [أم].

ومثال اللقب: هاشمي - حلي - مصري... مما يدل على نسبة إلى عشيرة أو بلد، أو نحو ذلك مما يُتَسَبَّبُ إليه؛ ويدل في كثير من الأحيان على مدح أو ذم،

كالأمين والمأمون والسفاح والجاحظ...^(١)

قاعدة: إذا اجتمع اسم وكنية ولقب، أو اثنان منهما، نحو: [أبو عثمان،

عمرو ابن بحر، الجاحظ] أو [علي، أبو الحسن] أو [المسيح عيسى ابن مريم]،

جاز لك - بغير قيد - أن تقدم وتؤخر أيًّا منها شئت. ويتبع الثاني والثالثُ

الأوّل، على البدلية فيقال مثلاً:

رحم الله الجاحظَ أبا عثمان عمرو ابن بحر!!

فلقد كان أبو عثمان عمرو ابن بحر الجاحظَ واحدَ الدنيا!!

ومن مثل عمرو ابن بحر الجاحظِ أبي عثمان؟!

* * *

١- في اللغة أعلام تدل على كل فرد من أفراد الجنس. مثال ذلك [فرعون] لكل من كان يملك بلاد مصر،

و[كسرى] لكل من كان يملك بلاد فارس، و[أسامة] للأسد، و[نُعالة] للنعلب... وهي أعلام سماعية تستعمل

ولا يقاس عليها. ولا تدخل عليها [أل].

عمل المصدر

(للبحث مناقشة)

يعمل المصدر عَمَلَ فِعْله، فينصب مفعولاً به، ويتعلق به شبه الجملة... نحو: [ساءني ضربُكَ الطفلَ]: فالضرب مصدر، والطفل مفعول به. و[أعجبتني كتابتك على السبورة]: فالكتابة مصدر، وشبه الجملة (الجار والمجرور) متعلق بهذا المصدر. تنبيه: يجوز أن يتقدم على المصدر شبه الجملة دون غيره، نحو: [أحبّ معه السفر]، و [لا تأخذك بالخائن رافة].

* * *

نماذج فصيحة من عمل المصدر

• قال الشاعر (كتاب سيبويه - هارون ١٨٩/١):

فلولا رجاء النصر منك ورهبةٌ عقابك قد صاروا لنا كالمواردِ

(يقول: لولا رجاء أن تنصرنا عليهم، ورهبتنا لعقابك إن نحن انتقمنا منهم بأيدينا، لوظفناهم كما توظف الطرق المؤدية إلى الموارد، فإنها أكثر الطرق استعمالاً ووظناً).

وقد نصب [عقاب] على أنه مفعول به للمصدر: [رهبة].

• ﴿فلما بلغ معه السعي قال يا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾

(الصافات ١٠٢/٣٧)

[مع]: شبه جملة (ظرف)، متعلق بالمصدر: [السعي]. والآية شاهد على تقدّم شبه

الجملة على المصدر. ومنه قول الفند الزماني (الخرانة ٤٣٢/٣):

وبعضُ الحلم عند الجهل للذلةِ إذعانُ

فقد تقدّم شبه الجملة: [للذلة] في البيت، على المصدر [إذعان].

وقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُونَ عَنْهَا حَوْلًا﴾ (الكهف ١٨/١٠٨)

فقد تقدّم شبه الجملة (الجار والمجرور) وهو: [عنها] على المصدر: [حَوْلًا].

• قال المَرَّار ابن منقذ (شرح ابن عقيل ٩٤/٢):

بضربٍ بالسيوف رؤوس قومٍ أزلنا هامَهُنَّ عن المَقِيلِ

(أراد بالمَقِيل: الأعناق). [ضرب] في البيت مصدر، وقد عَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ فنصب كلمة

[رؤوس] على أنها مفعول به.

• وقال الشاعر (كتاب سيبويه - هارون ١١٦/١):

على حين أَلْهَى الناسَ جُلُ أُمُورِهِمْ فَندلاً زُرَيْقُ المَالِ ندَلُ الثَّعَالِبِ

(زريق: اسم قبيلة، منادى، وقوله: ندلاً ندل الثعالب، أراد به: اختلسوا اختلاس الثعالب).

[ندلاً]: مصدر، عَمِلَ عَمَلُ فِعْلِهِ [أندل] فنصب كلمة [المال] على أنها مفعول به.

• وقال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة ٢٥١/٢)

[الناس] مفعول به، وناصبه المصدر [دفع].

• وقال الشاعر (شرح ابن عقيل ٩٥/٢):

ضعيفُ النكَايةِ أعداءُهُ يخال الفرارُ يراخي الأَجَلَ

وفيه أنّ [أعداءه] مفعول به للمصدر [النكَاية].

* * *

الفاعل

(للبحث مناقشة)

الفاعل: اسم مرفوع، يُسند إليه فعل، أو شبهه^(١) نحو قولك: [سافر خالد]؛ وقد يكون مصدرًا مؤوَّلاً، نحو قولك: [سرّني أن تنجح = سرّني نجاحك]. والأصل أن يتقدم الفاعل على المفعول به، ولكن يجوز العكس. وسياق الكلام يزيل اللبس.

♦ مطابقة الفعل للفاعل تذكيراً وتأنيساً:

- يُذكر الفعل وجوباً إذا كان فاعله مذكّراً. مفرداً كان، أو مثني، أو جمع مذكر سالماً^(٢) مثال ذلك: قصّف الرعدُ - سقط الجداران - سافر المعلمون].

- يؤنّث الفعل وجوباً في حالتين فقط:

الحالة الأولى: أن يكون فاعله حقيقي التأنيث^(٣)، غير مفصول عنه، مفرداً كان، أو مثني، أو جمعاً سالماً^(٢) نحو: سافرت الطالبة - سافرت الطالبتان - سافرت الطالبات].

١- إذا قيل: [سافر خالد]، قال النحاة: في هذه الجملة مسندٌ هو: [سافر] ومسندٌ إليه هو: [خالد]. وأمّا ما يشبه الفعل فهو ما يعمل عمله مثل: [اسم الفعل، والصفة المشبهة، واسم الفاعل إلخ...]. فالمرفوع بعدها فاعل لها نحو: [هيهات السفر - سعيدٌ جميلٌ وجهه - خالدٌ ناجحٌ سعيه...].

٢- دون غيره من الجموع الأخرى، كجمع التكسير، والملحق بالجمع السالم، فهذه جائز تذكير الفعل معها لا واجب. على أن الكوفيين يميزون التذكير والتأنيث في كل جمع مطلقاً. وأمّا أبو علي الفارسي فيستثني جمع المذكر السالم من هذا الإطلاق فلا يميز فيه إلا التذكير.

٣- يراد بالحقيقي التأنيث: ما يتناسل.

الحالة الثانية: أن يتقدّم عليه فاعله المؤنث، مفرداً كان، أو مثنى، أو جمعاً^(١): مثال ذلك: [الشمس طلعت - زينب سافرت - الطالبتان سافرتا وتسافران - الطالبات سافرت وسافرن وتسافرن ويسافرن - والجمال سارت ووسرن وتسير ويسرن]^(٢).

• أما في غير هذه الحالات الثلاث: (أي: حالة وجوب التذكير إذا كان الفاعل مذكراً، وحالتي وجوب التأنيث إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله. أو مؤنثاً مطلقاً متقدماً على فعله)، فيجوز التذكير والتأنيث، والمرء بالخيار.

مسألة عظيمة الخطر: تقول مدرسة الكوفة: يجوز أن يتقدّم الفاعل على فعله، ففي نحو: [خالدٌ سافر]، يميزون أن يُعرب [خالدٌ] فاعلاً مقدّماً. وأما مدرسة البصرة فتقول: بل [خالدٌ] في المثال إعرابه: [مبتدأ] ولا يجوز إعرابه فاعلاً. (انظر التفصيل في بحث: حزم الفعل المضارع).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الفاعل

• ﴿حتى توارت بالحجاب﴾ (ص ٣٨/٣٢)

أي توارت الشمس، ف [الشمس] هي الفاعل، وإنما حُذِفَتْ - وإن لم يسبق لها ذكر - لأن السياق دلّ عليها. وليس مثل هذا الحذف مقصوداً على الفاعل، بل هو عامّ،

١ - المراد بالجمع هنا كلُّ جمع مؤنث مطلقاً: أي جمع السلامة، نحو: [الطالبات]، وجمع التكسير، نحو: [الحوامل]، وجمع غير العاقل، نحو: [الجمال].

٢ - يصحّ أن يقال في التثنية: [الفتاتان تسافران ويسافران]، وفي الجمع: [الفتيات تسافرن ويسافرن]، فالتاء والياء، كلاهما جائز، في الحالتين.

حين يُعرف المحذوف ويَدلّ عليه دليل. وقد أبد ذلك ابن مالك في بيتِ خالد، إذ قال:

وحذف ما يُعلمُ جائزٌ كما تقول: [زيدٌ]، بعدَ [مَنْ عندكما]

وَمِنْ هذا أيضاً، قول بشرّ (الديوان ١٨٤/٤):

إذا ما غضبنا غضبةً مضريةً هتكنا حجاب الشمس أو تقطر الدما

أي: تقطر السيوف دماً، وقد حذف [السيوف] وهي فاعل، إذ دلّ عليها السياق.

• ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالدَّوَابِّ وَأَلْأَنْعَامِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ كَذَلِكَ﴾ (فاطر ٢٨/٣٥)

من المقرر أن ما يشبه الفعل: كالصفة المشبهة واسم الفعل واسم الفاعل... يرفعُ فاعلاً، كما يرفعُ الفعلُ فاعلاً. فأما ما يشبه الفعل هنا، فهو [مختلفٌ] فإنه اسم فاعل من [اختلف]، وأما فاعله فهو: [ألوانه].

• ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة ٦/٩)

[أحدٌ]: فاعل مقدّم لفعل: [استجار] - في مذهب الكوفة، إذ تجيز إعراب الفاعل فاعلاً، سواء أتقدم على فعله أم تأخر عنه - وأما في مذهب البصرة، التي تمنع دخول أدوات الشرط على الأسماء وتمنع تقدم الفاعل على فعله، فإنّ [أحدٌ] فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، أي: [وإن استجارك أحدٌ استجارك فأجره].

• وَمِنْ نَحْوِ هَذَا قَوْلُ السَّمَوِيِّ:

إذا سيّدنا خلا قام سيّد قوّل لما قال الكرامُ فعولٌ

وفيه أنّ [سيّدٌ] في مذهب الكوفة، يجوز أن يُعربَ فاعلاً مقدّماً على فعله [خلا]،

وفي مذهب البصرة أنه فاعل لفعل محذوف يفسره فعل [خلا] المذكور، أي: إذا خلا سيدنا خلا.

• ومثل ذلك طبقاً، قولُ تأبط شراً (الديوان ٨٦/):

إذا المرءُ لم يَحْتَلْ وقد جدَّ جدُّه أضاع وقاسى أمره وهو مُدْبِرٌ
فقد تقدّم الفاعل: [المرءُ]، على فعله: [لم يَحْتَلْ]، فيجوز أن يُعرَّبَ فاعلاً، عند
الكوفيين. على حين هو - عند البصريين - فاعل لفعل محذوف يفسّره فعل [لم
يَحْتَلْ] المذكور، أي: إذا لم يحتل المرء لم يحتل.

• ﴿فمن جاءه موعظةٌ من ربه﴾ (البقرة ٢٧٥/٢)

لا مطابقة هنا في الآية، بين الفعل وفاعله. فالفعل: [جاء] مذكر، وفاعله:
[موعظةٌ] مؤنث. وذلك جائز، لأن المطابقة - إذا كان الفاعل مؤنثاً - إنما تكون
واجبةً في حالتين:

الأولى أن يتقدّم الفاعل المؤنث على فعله. وهذا غير متحقّق في الآية. ف [موعظة] فاعل مؤنث، ولكنه لم يتقدّم على فعله.

والثانية أن يكون الفاعل حقيقي التانيث، غير مفصول عن فعله. وهذا أيضاً لم
يتحقّق في الآية. ف [موعظة] مؤنث غير حقيقي. فضلاً عن أنه مفصول عن فعله بالهاء.
ولو لم يكن الكلام قرآناً لجاز أيضاً أن يقال: [فمن جاءته موعظةٌ من ربه].

• ﴿وأخذ الذين ظلموا الصيحة﴾ (هود ٦٧/١١)

الشأن في الآية هنا، كالشأن في الآية السابقة، فالفعل: [أخذ] مذكر، وفاعله:
[الصيحة] مؤنث. فلا مطابقة إذاً بينهما، وذلك جائز، لأنّ المطابقة إنما تكون واجبةً في
حالتين هما: أن يتقدّم الفاعل المؤنث على فعله، أو أن يكون حقيقي التانيث، غير مفصول
عن فعله. والآية لم يتحقّق فيها أيّ منهما، فجاز التذكير والتانيث. ودليل ذلك وبرهانه، قوله
تعالى من السورة نفسها: ﴿وأخذت الذين ظلموا الصيحة﴾ (هود ٩٤/١١) فقد وردَ الفعل
هنا مؤنثاً، إذ لم يتحقّق أيّ من شرطي الوجوب المذكورين آنفاً.

• ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يَبَايَعْنَكَ﴾ (الممتحنة ١٢/٦٠)

[جاء]: فعل مذكر، و [المؤمنات]: فاعل مؤنث، حقيقي التأنيث، ولم يتطابقا. لأنَّ المطابقة لا تكون واجبة، إلا في الحالتين اللتين ذكرناهما آنفاً، وهما: أن يتقدّم الفاعل المؤنث على فعله، أو يكون حقيقي التأنيث، غير مفصول عن فعله. والآية لم يتحقق فيها أيّ منهما، فالفاعل لم يتقدّم على فعله، ثمّ إنه - وإن تأخّر عن الفعل وكان حقيقي التأنيث - قد فصل بينهما فاصل هو كاف الضمير في [جاءك]. وعلى ذلك جاز التذكير والتأنيث. ولولم يكن الكلام قرآناً، لجاز أن يقال أيضاً: [إذا جاءتك المؤمنات].

• قال الشاعر:

إِنَّ امْرَأً غَرَّةً مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدُكَ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورٌ

[واحدة] (أي امرأة واحدة)، فاعل حقيقي التأنيث، لكنّ فصل بينه وبين فعله بهاء الضمير، فضلاً على الجارّ والمجرور: [منك]، فكانت المطابقة غير واجبة، وجاز التأنيث والتذكير. ولولا أن ينكسر الوزن لجاز أن يقول الشاعر أيضاً: [غرته منكن واحدة].

• ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ (يونس ٩٠/١٠)

من المقرر أنّ الفعل يُذكر وجوباً في حالة واحدة فقط. هي أن يكون الفاعل مذكراً، مفرداً كان أو مثنى، أو جمع مذكر سالماً - تحديداً دون غيره من المجموع - ولما كان الفاعل في الآية وهو: [بنو] ملحقاً بالمذكر السالم، وليس مذكراً سالماً، انتفى وجوب التذكير، وجاز الوجهان: التذكير والتأنيث. ولولم يكن الكلام قرآناً، لجاز أن يقال أيضاً: [آمن به بنو إسرائيل].

• قال النابغة الذبياني (الديوان ٨٢/):

قالت بنو عامر: خالّوا بني أسدٍ يا بؤسَ للجَهلِ ضرّاراً لأقوامٍ
(خالوا بني أسدٍ: أي اقطعوا حلفهم).

تقدّم في الآية أنفأ: أنّ الفعل يُذكر وجوباً في حالة واحدة فقط. هي أن يكون الفاعل مذكراً، مفرداً كان أو مثني، أو جمع مذكر سالماً - تحديداً دون غيره من المجموع - ولما كان الفاعل في البيت، وهو: [بنو]، ملحقاً بالمذكر السالم، وليس مذكراً سالماً، انتفى وجوب التذكير، وجاز الوجهان: التذكير والتأنيث. وعلى ذلك جاز في البيت، [قالت بنو عامر]، ويجوز للشاعر - لو أراد - أن يقول: [قال بنو عامر].

• قال عبدة ابن الطيب:

فبكي بناتي شجوهنّ وزوجتي والظاعنون إليّ ثمّ تصدّعوا

لا مطابقة في البيت، بين الفعل وفاعله، فالفعل: [بكى] مذكر، وفاعله: [بناتي] مؤنث.

ولقد جاز ذلك، لأن المطابقة إنما تجب في حالتين إحداهما: أن يكون الفاعل حقيقي التأنيث، غير مفصول عن فعله، مفرداً كان أو مثني أو جمع مؤنث سالماً. ولما كان الفاعل: [بناتي] ليس جمع مؤنث سالماً^(١) انتفى وجوب التأنيث وجاز الوجهان: التأنيث والتذكير. ولو قال الشاعر: [بكت بناتي] لجاز ذلك.

• ﴿كذّبت قومُ نوحٍ المرسلين﴾ (الشعراء ١٠٥/٢٦)

لا مطابقة في الآية، فالفعل مؤنث: [كذبت]، والفاعل مذكر: [قوم]. وقد جاز ذلك لأن وجوب التذكير لم يتحقق شرطه، وهو: أن يكون الفاعل مذكراً، مفرداً

١ - بعض النحاة لا يعدّونه جمع سلامة، لأن المفرد: [بنت]، لم يسلم في الجمع.

كان أو مثني أو جمع مذكر سالماً - تحديداً دون غيره من المجموع - ولما كان الفاعل: [قوم] ليس جمع مذكر سالماً - وإن دلّ على كثير - انتفى وجوب التذكير، وجاز الوجهان: التأنيث والتذكير. ومنه أن جاء التذكير في سورة الأنعام ﴿وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ وَهُوَ الْحَقُّ﴾ (الأنعام ٦/٦٦)

• ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَةُ عِمْرَانَ﴾ (آل عمران ٣/٣٥)

الفعل في الآية مؤنث: [قالت]، وفاعله أيضاً مؤنث: [امرأة]، فالمطابقة إذاً متحققة، وهي مطابقة واجبة قولاً واحداً. وذلك أن الفاعل متى كان اسماً حقيقي التأنيث غير مفصول عن فعله، كان تأنيث فعله واجباً. ولقد تحقق ذلك في الآية: فـ [امرأة] فاعل حقيقي التأنيث، لا يفصله فاصل عن فعله: [قالت]، ومن هنا كانت المطابقة واجبة.

* * *

الفعل الأجوف

(للبحث مناقشة)

الفعل الأجوف: ما كان حرفه الثاني حرف علة (واواً أو ياءً). وهو صنفان:

الأول: ما ينقلب بالإعلال ألفاً، وهو كثير، كنحو [قال - صام - باع -

ذاع]، فهذه في الأصل: [قوم - صوم - بيع - ذيع]...

والثاني: ما لا ينقلب، فيبقى على حاله كنحو: [عَوِر - غِيد]، وهو قليل،

محدودة أفعاله.

هذا، على أن ما يعتري الفعل الأجوف من إعلال وتصحيح في حالاته

الثلاث (ماضياً ومضارعاً وأمرأ)، متصلاً بالضمائر، أو غير متصل بها، تجده

- سيراً مع منهج البحث العلمي - في موضعه من بحث [الإعلال].

* * *

فعل الأمر

(للبحث مناقشة)

الأمر: ما يُطلب به إلى المخاطَب، فِعْلٌ ما يُؤمر به. وله خمس صيغ، إليكها مطبقةً على أفعال الفتح والنصر والجلوس:

١- افْتَحْ	أَنْصُرْ	اجْلِسْ	(للمفرد المذكر)
٢- افْتَحِي	أَنْصُرِي	اجْلِسِي	(للمفرد المؤنث)
٣- افْتَحَا	أَنْصُرَا	اجْلِسَا	(للمثنى المذكر والمثنى المؤنث)
٤- افْتَحُوا	أَنْصُرُوا	اجْلِسُوا	(لجمع المذكر)
٥- افْتَحْنَ	أَنْصُرْنَ	اجْلِسْنَ	(لجمع المؤنث)

أحكام:

♦ يلزم آخر الأمر السكون، إذا لم يتصل به شيء، نحو: [اشربْ]. فإن اتصل به ما يدلّ على المخاطَب، جانست حركة آخره، ما يتصل به:

ففي [اشربي] حركة آخره الكسر، لأن الكسر يجانس الياء.

وفي [اشربا] حركة آخره الفتح، لأن الفتح يجانس الألف.

وفي [اشربوا] حركة آخره الضمّ، لأن الضمّ يجانس الواو.

وفي [اشربن] لزم الأمرُ السكون، لمجانسته سكونُ النون عند الوقف^(١).

١- من القواعد الكلية التي لا تتخلّف، أن الوقوف على متحرك، لا يجوز في العربية. وتقيداً بذلك، لم نعتدّ بفتح نون النسوة في أثناء الدرج بل اعتدنا بسكونها عند الوقف. هذا، فضلاً على ما للوقوف على الساكن من آثار تطبيقية أحياناً، كما رأيت هنا، وفي مواضع أخرى من البحوث. وقد أشرنا أحياناً إلى شيء من هذا في مواضعه.

♦ يُحذَفُ آخر الأمر، إن كان معتلًّا الآخر، غير متصل به شيء. فيقال مثلاً:

[إِسْعَ وادْنُ وامشِ]، والأصل: [إِسْعَى وادْنُو وامشي]^(١)

♦ إن كان الأمر مثلاً، نحو: [وَعَدَ - وَصَلَ - وَقَفَ] حُذِفَتْ فاؤه،

فيقال: [عَدَ - صَلَ - قَفَ].

♦ يجتمع على أمر اللفيف المفروق^(٢) حذف الحرف الأول والثالث، فيبقى

منه حرف واحد. ففي نحو: [وعى - وفى - وقى - ونى] يبقى بعد الحذف:

[ع - ف - ق - ن]. فتزاد هاء السكت وجوباً، في الآخر عند الوقف، فيقال:

[عه - فه - قه - نه].

♦ تزداد همزة وصل مضمومة، في أمر الثلاثي المضموم العين فيقال: [أَكُتِبْ

- أخرجْ]، وأما في غير ذلك فتكون مكسورة: [اشرب - اجلس - انطلق -

استخرج]^(٣).

* * *

١- انظر: [اتصال الفعل الناقص بواو الجماعة وياء المخاطبة]، في بحث تصريف الأفعال.

٢- يُطلَق مصطلح [اللفيف المفروق] على ما فاؤه ولامه حرفاً علّة، إذ يفرق بينهما حرف صحيح.

٣- جرت العرب على أن تحذف الهمزة من أمر فعلني: [أخذ - أكل] فقالت: [خَذْ - كُلْ]، وأما فعل [أَمَرَ]

فربما حذفت همزته فقالت: [مُرْ]، وربما أثبتتها فقالت: [أُؤْمِرْ]. وحذفت الهمزة وأثبتتها أيضاً في صيغة الأمر

إذا كانت عين فعل [سأل]، فقالت: [سَلْ] كما قالت: [إِسْأَلْ].

الفعل الماضي

(للبحث مناقشة)

- الفعل الماضي: ما دلّ على حدثٍ مضى زمنه. نحو: [سافر خالد]. وعلامته
أن يقبل التاء في آخره نحو: [سافرت]. ويتعاوره الفتح والضمّ والسكون:
- فالفتح، نحو: [سافرَ خالد، وسافرتُ زينب، وخالد وزينب سافرا].
- والضمّ، نحو: [سافروا].
- والسكون، نحو: [سافرتُ وسافرتَ وسافرنَا] ^(١)...

* * *

الفعل المثال

(للبحث مناقشة)

- الفعل المثال هو: ما كان حرفه الأول حرف علة ^(٢) نحو: [وعد - ورم -
ييس - يئس...].

الحُكم: إذا كان الفعل المثال متعدّياً، حذفت الواو من مضارعه وأمره.
وذلك نحو: [وَعَدَ - يَعِدُ - عِدٌ] و[وَضَعَ - يَضَعُ - ضَعٌ].
وما جاء مخالفاً لهذا، فسماعيٌّ لا يقاس عليه.

* * *

١- ما كان من فعلٍ ماضٍ معتلٍّ آخره، فموضع أحكامه وما يتصل بذلك، هو بحث الإعلال. فمن شاء طلبه في موضعه.

٢- حروف العلة هي الواو والياء، وأما الألف فمنقلبة عن أحدهما.

الفعل المضارع

(للبحث مناقشة)

الفعل المضارع: ما دلَّ على حدثٍ يجري مستمراً^(١)، نحو: [ينجح خالد، وتفرح سعاد، ونسافر مبكرين، وأقرأ كثيراً...]. ولا بدَّ من أن يكون أوَّلُه حرفاً مزيداً من أربعة هي: النون والهمزة والياء والتاء، تجمعها كلمة: (نأيت). ومن علاماته أن يقبل دخول [سوف]، نحو: [سوف نسافر].

أحكام:

♦ تُحذف الواو من مضارع الفعل المثال^(٢) الواويّ، إذا كان متعدياً. نحو [وَعَدَ وَوَضَعَ] فيقال: [يَعِدُ وَيَضَعُ].

♦ يُرْفَع المضارع بالضمّة، ويُنصَب بالفتحة، ويُجزم بالسكون، نحو: [يسافرُ خالدٌ، ولن يرجعَ، ولم يُودّع أصحابَه]. فإذا اتصل به ضمير الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، رُفِع بالنون، وجُزِم ونُصِب بحذفها. وذلك في خمسة أفعال، يسمّونها «الأفعال الخمسة». تقول في الرفع: [يسافرون وتسافرون وتسافرين]، وفي الجزم والنصب: [إن يسافروا فلن يندموا ولن تندمي].

١- إنما يُعيّن زمانه للماضي أو الحاضر أو المستقبل، أداة أو قرينة. ففي قولك: [لَم أسافر إلى بيروت] تعيّن زمنُ المضارع للماضي بـ [لم]. وفي خطاب القرآن لبني إسرائيل: ﴿فَلْيَم تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلِ﴾ تعيّن زمنه للماضي بقرينة. وفي قولك: (سأسافر)، تعيّن زمنه للمستقبل بالسين. وإذا سألك أحدهم وقد رآك تشرب: [ماذا تفعل؟] فقلت: [أشرب]، فالقرينة هاهنا عيّنّت زمنه للحال، وهكذا...

٢- الفعل المثال، مصطلح نحويّ، معناه: الفعل المعتل الفاء، أي: المعتل الأول.

♦ يبنى المضارع مرتين:

مرةً على السكون إذا اتصلت به نون النسوة نحو: [هِنَّ يَشْرَبْنَ].
ومرةً على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد - خفيفةً أو ثقيلةً - مباشرة
بغير فاصل، نحو: [لَتَكْتُبَنَّ وَلَتَكْتُبَنَّ^(١)].

* * *

١- لعل من المفيد توجيه النظر إلى أن بناء المضارع مرهون باتصاله - حصراً - بإحدى النونين: نون النسوة ونون التوكيد. فإذا لم يتصل بإحدهما، كان معرباً ولم يكن إلى بنائه سبيل.

الفعل المضعف

الفعل المضعف: ما كان ثاني حروفه وثالثها من جنس واحد. نحو: [مدّ - شدّ - قلّ - عفّ]...

يقتصر البحث في الفعل المضعف، على الإدغام وفكّه، ومواضع وجوب ذلك وجوازه. وسيراً مع منهج البحث العلمي، وتجنباً للتكرار، لم نعرض لهذه المسائل هنا، إذ كان موضعها بحث الإدغام، فمن شاء رجع إليها في موضعها.

* * *

الفعل المهموز أوّله^(١)

(للبحث مناقشة)

♦ جرت العرب على أن تحذف همزة فعلين، من أفعال الأمر المهموز أوّلهما. وذلك لكثرة استعمالهما في كلامهم، وهما: [خُذْ وَكُلْ].

♦ وأما إدغام وفكّ همزات الأفعال المهموزة، فإن منهج البحث العلمي، يقضي أن يكون الحديث عنهما، ومعالجتهما في بحث الهمزة من قسم الأدوات. فانظر ذلك هناك.

* * *

١- كل فعل أوّله أو ثانيه أو ثالثه همزة، فهو في الاصطلاح [فعل مهموز]، والبحث هنا في المهموز أوّله.

الفعل الناقص:

تصريفه واتّصاله بالضمير^(١)

(للبحث مناقشة)

بين يديّ البحث: تذكير بقواعد كليّة، موضعها - أصلاً - بحث الإعلال:

١- إذا التقى ساكنان أولهما حرف علة حُذف^(٢) نحو:

دَعَاتُ = دَع... تْ

ترضّائِن = ترض... يِنَ

يخشاوُن = يخش... وُنَ

٢- كل ألف في آخر الفعل الناقص لا بدّ من أن تكون منقلبة عن واو أو ياء.

ففي نحو [دعا]: الألف منقلبة عن واو، والدليل: دعوت.

وفي نحو [مشى]: الألف منقلبة عن ياء، والدليل: مشيت.

٣- إذا زاد الفعل الناقص على ثلاثة أحرف، قلبت ألفه ياءً، مهما يكن أصلها.

ففي نحو [تسامى] يقال: [تساميْنَا]، فتقلب الألف ياءً، والأصل واو،

والدليل: يسمو.

وفي نحو [تماشى] يقال: [تماشيْنَا]، فتقلب الألف ياءً، والأصل ياء، والدليل: يمشي.

١- ليس المقصود هنا بـ [الفعل الناقص] كان وأخواتها، بل المقصود به: الفعل المنتهي بألف أو واو أو ياء.

٢- ذكرنا في بحث الإعلال أنّ حروف العلة هي: الواو والياء، وأما الألف فمنقلبة عن أحدهما. وليس إطلاقنا

مصطلح [حروف العلة] في هذا البحث، على الألف والواو والياء جميعاً، إلّا من قبيل التحوّر، إذ الأحكام هنا

تشمل الأحرف الثلاثة، بغير نظر إلى أصلها، أو ما لها.

٤- إذا حُذفت الألف، ظلّ الحرف قبلها مفتوحاً، فيستدلّ المرء بهذه الفتحة على أن الحرف الذي حُذف هو الألف.

تنبيه لا بدّ منه: كل فعل معتلّ - مهما يكن حرف العلة فيه - ومهما يكن موضعه، تعزّيه أنماط من الحذف أو الإثبات أو القلب، ومن التحريك أو التسكين... تحكمها قواعد كلّية، ناقصاً كان الفعل أو مقصوراً أو أجوف أو مثلاً... وموضع كل ذلك هو بحث [الإعلال]. وسيراً مع ما يوجبه منهج البحث العلمي، لم نعرض لهذه المسائل هنا، فخالفنا بذلك سُنّة من سنن النحاة، يلزمونها كلما عرضت حالة من حالات الإعلال !! في موضع من المواضع !! في بحث من البحوث !!

وإنما أعرضنا عن ذلك، تجنّباً للتكرار، وحرصاً على اتصال أجزاء المواضيع، وصوناً لها من التقطيع وانفصام العرى، عند كل خطوة يخطوها البحث. فمن شاء رجع إلى هذه المسائل، في مواضعها من بحث [الإعلال].

* * *

البحث

الفعل الناقص: ما كان آخره حرفَ علة، نحو: [عداً - مشى - رضي...].

أحكام:

♦ إذا اتصل الفعل الناقص بواو الجماعة، أو ياء المؤنثة المخاطبة، حُذف حرف العلة، قولاً واحداً.

ثم:

♦ إن كان هذا المحذوف ألفاً، بقي ما قبله مفتوحاً أبداً قولاً واحداً^(١)، بغير التفاتٍ إلى صيغة الفعل من ماضٍ أو مضارع أو أمر، ولا التفاتٍ إلى ما يتصل به من واو جماعة أو ياء مؤنثة مخاطبة، نحو: سَعَدَ..وا، يَسَعُ..ون، إِسْعَدَ..وا، إِسْعَدَ..ين - يَرْضَ..ون، تَرْضَ..ين، إِرْضَ..وا - إِرْضَ..ي... (لفظ الأمر يُحْمَلُ على لفظ المضارع)

♦ أو كان غير الألف (أي: الواو أو الياء):

فقبله الضمُّ أبداً، إذا اتَّصل بواو الجماعة (لأنَّ الضمة هي التي تناسب الواو) نحو: نَسِيَ - نَسُوا - (في الماضي)، ويمشِي - يمشُون (في المضارع) - وامشُوا في الأمر (لفظ الأمر يُحْمَلُ على لفظ المضارع).
وقبله الكسرُ أبداً، إذا اتَّصل بياء المخاطبة (لأنَّ الكسرة هي التي تناسب الياء) نحو: تعدُّو - تعدُّ..ين - اعدُّ..ي^(٢).

تقول في المضارع^(٣): يا زينب تعدِّ..ين، ترمِ..ين، تستهْدِ..ين.
وتقول في الأمر: يا زينب اعدِّ..ي، إرمِ..ي، استهْدِ.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الفعل الناقص

• ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ﴾ (الحشر ١٩/٥٩)

١ - تدلّ الفتحة على أن الحرف المحذوف ألف.

٢ - أجازوا ضمَّ وكسر همزة الوصل، في المعتل الآخر بالواو إذا اتصل بياء المخاطبة، فصَحَّ أن تقول: أَعِدِّي وإعِدِّي.

٣ - لم نعرِّج على الماضي، لأنه لا يتصل بياء المخاطبة.

[نَسُوا]: الأصل: نَسِيَ + (واو الجماعة)

هاهنا فعلٌ ماضٍ متصل بواو الجماعة. حذف من آخره حرف العلة وهو الياء: [نَسِيَ...و^(١)] والحذفُ حُكْمٌ كل فعل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة.

ثم لأنه متصل بالواو يُضَمُّ الحرف الذي يسبقه - وهو هنا السين - لمناسبة واو الجماعة، وعلى ذلك قيل: [نَسُوا].

والذي ذكرناه في هذا المثال، ينطبق كل الانطباق على: [عَمُوا - شَقُوا - رَضُوا]

في الآيات: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا﴾ (المائدة ٧١/٥)

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فِي النَّارِ﴾ (هود ١٠٦/١١)

﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ (البينة ٨/٩٨)

فحاول تحليلها في هذِي ما بيِّنا لك.

• ﴿دَعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (يونس ٢٢/١٠)

[دَعُوا]: الأصل: دَعَا + (واو الجماعة)

هاهنا فعلٌ ماضٍ متصل بواو الجماعة، حذف من آخره حرف العلة، وهو الألف:

[دَعَا...و^(٢)]، والحذفُ حُكْمٌ كل فعل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة. ثم لأن المحذوف

ألف، يبقى الحرف الذي قبله، وهو هنا العين، مفتوحاً، فيدل على المحذوف. وعلى

ذلك قيل: [دَعُوا].

والذي ذكرناه هنا، ينطبق كل الانطباق على قوله تعالى: ﴿وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ

عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ (الزخرف ٧٧/٤٣)، وقوله: ﴿وَاسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ (نوح ٧/٧١)

وعلى قول كثير عزة (الديوان ٨١):

١- كتابة الألف بعد واو الجماعة، مسألة إملائية، لا علاقة لها بما نحن بصدده، وقد حذفناها عمداً، خشية أن

تصرف بصر القارئ أو ذهنه عن القاعدة.

بَلَوُهُ فَأَعَطَوَهُ المَقَادَةَ بعدما أَذَبَ البلادَ سَهْلَهَا وَجِبَالَهَا
فحاولُ تحليل ذلك في هَذِي ما بَيَّنَّا لك.

• قال حسان ابن ثابت (الديوان ٣٠٩):

يُغَشُونَ حتى ما تهرَّ كلاًبُهُمْ لا يَسْأَلُونَ عن السَّوَادِ المُقْبِلِ
[يُغَشُونَ]: الأصل: يُغَشَا + وَنَ (واو الجماعة)

هاهنا فعل مضارع مبني للمجهول، حذف من آخره حرف العلة، وهو الألف:
[يُغَشَا... وَنَ] والحذف حُكْمُ كل فعل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة.
ثم لأن المحذوف أَلَف، يبقى الحرف الذي قبله - وهو الشين - مفتوحاً، فيدل
على المحذوف، وعلى ذلك قيل: [يُغَشُونَ].
ومن المفيد أن نوجّه النظر هنا، إلى أن بناء هذا الفعل للمعلوم أي: [يُغَشُونَ]، لا
يغير من الأمر شيئاً^(١).

هذا، وما ذكرناه هنا، ينطبق كل الانطباق على: [تَنْهَوْنَ وتَعَاشُوا] في قول
حسان ابن ثابت (جمهرة ابن الكلبي ٢٦١/١):

يا آلَ تَيْمٍ أَلَا تَنْهَوْنَ جاهِلَكُمُ قبل القِذَافِ بِأَمْثالِ الجَلَامِيدِ
وقول الحارث بن حِلْزَةَ (السبع الطوال ٤٧٧):

فاتركوا البَغْيَ والتَعَدِّيَّ وإِما تَتَعَاشُوا ففِي التَعَاشِي الداءُ
وما كان مثلهما، فحاولُ تحليلهما في هَذِي ما بَيَّنَّا لك.

واعلم أن هذا ينطبق أيضاً على المضارع المتصل بياء المؤنثة المخاطبة، نحو: [تَرْضَيْنِ
وتُخَشَيْنِ...] فالألف تُحذف، والحرف الذي يسبقها يفتح قولاً واحداً، جرياً مع القاعدة.

١ - بيان ذلك، أن المسألة مركزة في الاتصال بواو الجماعة والحرف المحذوف والحركة قبله. وهذه لا يغير منها
شيئاً أن يكون لفظ الفعل [يُغَشُونَ] أو [يُغَشُونَ].

• قال كثير عزّة (الديوان / ٨٠):

يُحْيُونَ بُهْلُولاً بِهِ رَدَّ رَبُّهُ إِلَى عَبْدِ شَمْسٍ عَزَّهَا وَجَمَالَهَا
[يُحْيُونَ] الأصل: يُحْيِي^(١) + وَنَ (واو الجماعة)

هاهنا فعل مضارع، حذف من آخره حرف العلة، وهو الياء الثالثة: [يُحْيِي...ون] والحذف حكم كل فعل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة. ثم لأنه متصل بالواو، يضمّ الحرف الذي يسبقه - وهو هنا الياء - لمناسبة واو الجماعة^(٢). وعلى ذلك قيل: [يُحْيُونَ].

• في الحديث: [تَهَادَوْا تَحَابُّوا...]. (الموطأ ٩٠٨/٢)

[تَهَادَوْا]: الأصل: تَهَادَى + وَ (واو الجماعة)

هاهنا فعل أمر، حذف من آخره حرف العلة، وهو الألف: [تَهَادَى...و]، والحذف حُكْمُ كل فعل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة. ثم لأن المحذوف ألف، يبقى الحرف الذي قبله - وهو الدال - مفتوحاً، فيدل على المحذوف. وعلى ذلك قيل: [تَهَادَوْا].

والذي ذكرناه هنا، ينطبق كل الانطباق على قول عليّ عليه السلام (نهج البلاغة - د. الصالح/ ٤٩١): [تَوَقَّوْا الْبِرْدَ فِي أَوَّلِهِ، وَتَلَقَّوْهُ فِي آخِرِهِ...]

فحاول تحليل ذلك، في هدي ما بيننا لك.

ونوجه نظرك إلى أن هذا ينطبق أيضاً على المضارع المتصل بياء المؤنثة المخاطبة، نحو: [تَلَقِّيْ وتوقّي...]. فالألف تحذف والحرف الذي قبلها يفتح. وهكذا...

* * *

١- (يُحْيِي): فيه ثلاث ياءات، الأولى والثانية منها مدغمتان.

٢- ملاحظة: لو كان هذا الفعل مبنياً للمجهول لقليل: (يُحْيُونَ). وعند ذلك يجري عليه ما يلي: يُحْيُونَ: مضارع، والأصل: [يُحْيِي + وَنَ]، حذف حرف العلة، وهو الألف: يُحْيِي...ون - وذلك حكم كل ناقص إذا اتصل بواو الجماعة. ثم لأن المحذوف ألف، يبقى الحرف الذي قبله - وهو الياء - مفتوحاً، فيدل على المحذوف.

القراءة (من أحكامها)

♦ قاعدة كلية لا تتخلف: لا يُبدأ في العربية بساكن، ولا يُوقَف على متحرك. فما كان متحرك الآخر كنحو: [شرب - يشرب - لن يشرب - كيف - أين] تُسكّن آخره إذا وقفتَ عليه، فتقول: [شرب - يشرب - لن يشرب - كيف - أين] وهكذا...

♦ الهاء في آخر الكلمة، تُمدّ في حالة واحدة، وذلك إذا سبقها متحرك ولافاها متحرك. وعلى ذلك تقول عن خالد مثلاً: [لَهُو عِلْمٌ]. ولا تمدّ في غير هذا، بل تقول مثلاً: [لَهُ الْفُضْلُ، وجاءني منه كتابٌ]^(١).

♦ تُلفظ التاء المربوطة هاءً عند الوقف، يقال مثلاً: [قطف حمزة وفاطمة ثمرّة العلم]، فإذا وقفتَ على تاءات هذه العبارة، لفظتها هاءاتٍ فقلت: [حمزة - فاطمة - ثمرّة].

♦ هاء السكت هاءٌ ساكنة تُزاد في آخر الكلمة، إذا وقِفَ عليها. وتُرد زيادتها هذه في حالات أكثرها لا يستعمل اليوم، ويندر أن ترى ذلك حتى في النصوص القديمة - ولكن هاهنا حالة من تلك الحالات تجب زيادتها فيها،

١- لا التفات هنا إلى ما يجاز في الشعر، فقد يتخطى الشاعر أحياناً هذه القاعدة، فيمدّ في غير موضع المدّ - أي حيث لا يسبق الهاء متحرك - فيقول مثلاً: [لنا منهو كتاب كل عام]، ولو كان الكلام نثراً لقليل: [لنا منهو كتاب] بغير مدّ، على المنهاج.

نوردها لك فيما يلي، لتتجوّ بنفسك من الوقوع في خطأ الاستعمال:

الفعل المعتل الآخر، نحو: مشى - دعا - خشي، يجوز عند الوقف أن تزداد هاء السكت في آخر أمره، ومضارعه المجزوم، لما يعتريه من الحذف بسبب البناء والجزم. فيقال مثلاً: [أمشي - لم تمشي. أدع - لم تدع. إخش - لم تخش] ولكن زيادة هذه الهاء تصبح واجبة في فعل الأمر، إذا آل الحذف إلى بقاء حرف واحد منه، نحو: [نفسك قه] و[بعهدك فه].

♦ إذا جُرّت [ما] الاستفهامية، بحرف جرّ، وجب حذف ألفها، فيقال: [عم - فيم - حتّام - إلّام - علام].

♦ ضمير المتكلم [أنا]، تُحذف الألف لفظاً من آخره. تكتب مثلاً: [أنا عربيّ] وتلفظ: [أَنَّ عربيّ]^(١).

♦ إذا وُصِف العَلَم بكلمة [ابن]، امتنع تنوينه. ولذلك يقال مثلاً: [سافر خالدُ ابنُ محمد].

♦ إذا التقى ساكنان وجب التخلص من التقائهما، بحذف الأول أو تحريكه. (انظر التقاء الساكنين).

* * *

١- يتخطى الشاعر أحياناً هذه القاعدة، فيلفظ الألف.

كان وأخواتها^(١)

(للبحث مناقشة)

كان وأخواتها: أفعالٌ ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. فيسمّى المبتدأ اسماً لها، ويسمّى الخبر خبراً لها، نحو: [كان خالدٌ مريضاً]. والأفعال الناقصة زمرة تان: [كان وأخواتها] و[كاد وأخواتها]. فدونك ذلك:

١ - الزمرة الأولى، كان وأخواتها:

- منها ثمان، هي: [كان، صار، أصبح، أضحى، أمسى، ظلّ، بات، ليس].
ليس لأحدها شرطٌ مقصورٌ عليه وحده^(٢).

- و[مادام]: وشرطها أن تسبقها [ما] المصدرية الظرفية، ويكون التأويل [مدّة دوام]، نحو: [أكرمه مادام مجتهداً = مدّة دوامه مجتهداً].

- و[ما برح، ما زال، ما فتى، ما انفك]: وشرطها أن تسبقها أداة يصلح استعمالها للنفي، نحو: [ما زال خالدٌ مسافراً] و[لسنا نبرح نخرمك]^(٣).

١ - وتسمّى أيضاً [الأفعال الناقصة]، وإنما سمّيت ناقصة لأنها لا تكفي بمرفوعها. أي: لا تتم الفائدة بها وبالمرفوع بعدها، بل تحتاج مع المرفوع إلى منصوب.

٢ - تذكير هذه الأفعال أو تأنيثها، لا يُخلّ بصحة الاستعمال، فكلّ وجه في العربية ومسوّغ.

٣ - مثال ذلك [لا]، في نحو قولنا: [لا تبرح مجتهداً]. فإنها هنا [لا] الناهية، لكنها في أحوال أخرى تصلح للنفي، نحو: [بخالد لا يزورنا]. فهذا هو المراد من قولنا في المتن: [وشرطها أن تسبقها أداة يصلح استعمالها للنفي]. هذا، وقد تحذف أداة النفي جوازاً بعد القسم، ومنه قول امرئ القيس:

فقلتُ يمينُ الله أبرح قاعداً
ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

والأصل قبل الحذف: [لا أبرح].

أحكام ذات خطر:

♦ إن استعمل الناقص بمعنى التام، عُددَ تاماً، نحو [سأزورك غداً حين نَصْبِح، وأفارقك حين نُمْسي]^(١). والعكس صحيح، فالتام إن كان بمعنى الناقص، عُددَ ناقصاً، نحو: [عاد الحزنُ فرحاً]^(٢).

♦ يعمل الناقص سواء كان صفة (أي: مشتقاً) أو مفعلاً أو مصدرأً نحو: [لستَ زائلاً محترماً (صفة)، فكنْ مجتهداً (فعل)، فكونك كسولاً يُزري بك (مصدر)].

♦ قد يتقدّم خبر الأفعال الناقصة، عليها، وعلى أسمائها أيضاً، نحو: [غزيراً أصبح المطر، وأصبح غزيراً المطر]. ولكن يستثنى من ذلك [ليس] وما يقترن بـ [ما] فإن الخبر يتقدّم على أسمائها فقط، ولكن لا يتقدّم عليها هي نفسها، فلا يقال مثلاً: [غزيراً ليس المطر]، ولا [أكرمُ زهيراً مجتهداً ما دام].

خصائص [كان]

تمتاز **كان** (بصفة الماضي) من أخواتها بأمر، إليكها:

♦ قد تدلّ على الاستمرار والثبوت، نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾.

♦ قد تزداد بين لفظين متلازمين، كالجارّ والمجرور، والصفة والموصوف، والمتعاطفين... وقد أوردنا أنماطاً من ذلك في [النماذج الفصيحة] فانظرها هناك.

♦ يكثر حذفها هي واسمها، بعد أداتين شرطيتين هما: [إن] و[لو]، كنحو

١- الفعلان [نصبح ونمسي] في المثال، تامّان. إذ المعنى: [حين ندخل في الصباح، وحين ندخل في المساء].

٢- فعلٌ [عاد] في المثال، ناقص، إذ معناه هنا: [صار].

قولك: [زهيرٌ ممتدحٌ إن حاضراً وإن غائباً] و[التمس ولو خائماً من حديد]^(١).
 ♦ إذا جُزِمَ مضارعها بالسكون، جاز حذف نونه، نحو: [لم يكن مقصراً] =
 لم يك مقصراً].

فائدة: في هذا البحث تركيب مهمَل، نوره لمن يريد استعماله
 والصوغ على قلبه، هو: [افعلْ هذا إمّا لا]، ومعناه كما قالوا: إفعله إن كنت
 لا تفعل غيره.

٢- الزمرة الثانية، كاد وأخواتها:

ويُسمونها: أفعال المقاربة^(٢) وهي:

[كاد وأوشك: للمقاربة]، و[عسى: للرجاء]، و[جعل وطفق وأخذ وأنشأ:
 للشروع]^(٣).

وهي جميعها ترفع الاسم، وتنصب الخبر، كشأن سائر أخوات [كان]. غير
 أن أفعال المقاربة هذه تتفرد بأن أخبارها لا تكون إلاّ أفعالاً مضارعة.
 فأما المضارع بعد [كاد وأوشك وعسى]، فيجوز نصبه بـ [أن] ويجوز عدم
 نصبه بها، نحو: [كاد زهيرٌ أن يفوز = كاد زهيرٌ يفوز].
 وأما المضارع بعد: [جعل وطفق وأخذ وأنشأ] فيمتنع نصبه بـ [أن] قولاً
 واحداً، نحو: [أخذ زهيرٌ يدرس].

١- التقدير في المثال الأول: [إن كان حاضراً، وإن كان غائباً]. وفي الثاني: [ولو كان الذي تلتسمه خائماً من حديد].

٢- يسمونها جميعها: [أفعال المقاربة] تجوّزاً، وإن كان بعضها للمقاربة، وبعضها للشروع، وبعضها للرجاء.

٣- في كتب الصناعة أربعة أفعال أخرى لا تُستعمل في عصرنا، وهي: [كرب، حرى، إخلولق، علق]، فأعرضنا
 عن ذكرها في المتن، واكتفينا بذكرها هنا.

حُكْمَان:

- ♦ إذا جاءت أفعال المقاربة في الاستعمال، بمعنى التامة، عُذَّت تامة. فالفعل: [كاد] من قولك مثلاً: [كاد العدو لعدوه] تام، لأنه من الكيد والمكيدة.
- ♦ تُعَدَّ [عسى] تامة ترفع فاعلاً، إذا تجرَّدت من اسم لها، ظاهر أو مضمَر، نحو: [عسى أن نسافر]، ويكون المصدر المؤوَّل من [أن والمضارع] فاعلاً لها.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الفعل الناقص

١- نماذج كان وأخواتها:

- ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (مريم ٣١/١٩)
- [مادام]: شرط إعمال هذا الفعل عمل [كان]، أن تتقدَّمه [ما] المصدرية الظرفية، ويكون التأويل: [مدَّة دوام]. وهو ما تراه متحققاً في الآية، فـ [مدَّة]: هو الظرف، و[دوام] هو المصدر، والتأويل: [وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مدَّةَ دوامي حَيًّا]. فالاستعمال إذاً في الآية على المنهاج. والتاء: اسم [مادام]، و[حَيًّا]: خبرها.
- ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ (النساء ٢٣/٤)
- [كان غفوراً]: من خصائص [كان] أنها - وإن كانت ماضوية الصيغة - قد تدلّ على الثبوت والاستمرار، فتجرّد من الدلالة الزمنية، فيكون زمانها متصلاً بغير انقطاع. وهو ما تراه في الآية، فإنّ المعنى: كان الله وما زال وسيظلّ غفوراً. ومنه قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ (آل عمران ١١٠/٣)
- قال امرؤ القيس (الديوان ٣٢/٣):

فقلتُ يمينُ الله أبرح قاعداً ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

[يمينُ الله أبرح]: أبرح، أحد أربعة أفعال هي [برح، زال، فتى، انفكّ]، شَرَطُ إعمالها عملَ [كان]، أن يسبقها نفيٌّ بـ [ما] أو غيرها، نحو: [لا ينفكّ يزورنا، وما نزال نرحّب به]، ولقائل أن يقول: إنّ فعل: [برح] في بيت امرئ القيس، قد عمل فنصب الخبر: [قاعداً]، ولم يسبقه نفي !! والجواب أنّ أداة النفي يجوز أن تُحذف وتُقدَّر، إذا جاءت بعد قسَم، وذلك ما تراه في البيت. والأصل: [يمينُ الله لا أبرح قاعداً]. وقد جاء مثلُ ذلك في التنزيل العزيز: ﴿قَالُوا تَاللّٰهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ (يوسف ٨٥/١٢). فـ [تالّله] قَسَم، وقد حُذِفَت أداة النفي بعده وهي [لا]، على المنهاج. والأصل: [تالّله لا تفتأ].

• ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ (طه ٩١/٢٠)

[لن نبرح]: هاهنا أداة نفي هي: [لن]؛ وتقدّم النفي على الأفعال الأربعة: [برح، زال، فتى، انفكّ] شَرَطُ إعمالها عملَ [كان]، وعليه فإنّ [عاكفين] خبر [نبرح] منصوب على المنهاج. وفي الآية دلالة على أنّ النفي يكون بـ [ما] وغيرها، وهو هنا [لن]. ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود ١١٨/١١) فهاهنا فعلٌ ناقص هو [يزال]، واسمه واو الضمير في محل رفع، وخبره [مختلفين] منصوب. وذلك أنّ شرط إعماله عملَ [كان] قد تحقق، إذ تقدّمه نفيٌّ.

• ﴿وكان حقاً علينا نصرُ المؤمنين﴾ (الروم ٤٧/٣٠)

[حقاً]: خبر كان، مقدّم على اسمها، منصوب. واسمها مؤخر هو [نصرٌ...]. والإجماع معقود على أنّ الأفعال الناقصة جميعها، يجوز أن تتقدّم أخبارها على أسمائها، ومنه هذه الآية. بل يجوز أيضاً أن تتقدّم هذه الأخبار على الأفعال الناقصة نفسها، (ما عدا [ليس]، والأفعال التي تقرّن بها [ما]، فلا يجوز أن تتقدّم أخبارها عليها). وعلى هذا، إنّ تقدّم خبر

كان على اسمها، في الآية التي نحن بصددّها، جاء على المنهاج.

• قال السموأل (شرح ابن عقيل ٢٧٣/١):

سَلِيَ إِنْ جَهِلَتِ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمْ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالَمٌ وَجَهْلٌ
[سواءً]: خير الفعل الناقص [ليس]، منصوب. وقد تقدّم على الاسم وهو: [عالمٌ]،
إذ الأصل قبل التقديم والتأخير: [ليس عالمٌ وجهولٌ سواءً]. وقد جاء تقدّم الخبر، على
المنهاج، إذ الأفعال الناقصة يجوز كما قلنا آنفاً، أن تتقدّم أخبارها على أسمائها، بل
يجوز أن تتقدم أخبارها عليها نفسها أيضاً. وإنما الذي لا يجوز، هو أن تتقدّم هذه
الأخبار على [ليس] والأفعال التي تقترب بـ [ما].

• ﴿فَسَبِّحْهُنَّ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ (الروم ١٧/٣٠)

[تُمسون وتُصبحون]: فعلان لفظهما لفظ الناقص، ومعناهما معنى التام، ومن ثمَّ
يُعَدَّان تامَّين. وذلك أنّ معنى [تُمسون]: تدخلون في المساء، ومعنى [تُصبحون]:
تدخلون في الصباح. ومتى كان معنى الفعل كذلك، لم يرفع اسماً وينصب خبراً، بل
يكتفى بالمرفوع وحده، فيرفعه على أنه فاعل.

وعلى ذلك يقال في إعراب هذين الفعلين: إنهما فعلان تامّان، والواو في كل
منهما في محل رفع فاعل. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ
مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة ٢٨٠/٢) فإنّ فعل [كان] في الآية فعلٌ تامٌّ يكتفى بمرفوعه، أي يكتفى
بفاعله، وهو كلمة [ذو]. لأن معناه: إن وجد ذو عسرة؛ ولو أنّ الفعل هنا كان فعلاً
ناقصاً لقليل: [فإن كان المدينُ ذا عسرة ف.....] !!

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٢٦٩/١):

وما كلُّ مَنْ يُبْدي البِشاشةَ كائناً أَخاك، إذا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً
[كائناً]: اسم فاعل مشتقّ من الفعل الناقص [كان]، وقد عمل عمله، فاسمُه ضمير

مستتر (هو)، وخبره [أخاك]. وذلك أنَّ الأفعال الناقصة بصيغها الثلاث: الماضي والمضارع والأمر، وما يُشتَقُّ منها، ومصادرهما أيضاً، ترفع الاسم وتنصب الخبر. وبتعبير آخر: ليس العمل مقصوراً على الفعل الناقص وحده، بل يعمل هو وصفته (أي: المشتق منه) ومصدره. ودونك من هذا أمثلة:

• ﴿فقلنا لهم كونوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (البقرة ٦٥/٢)

[كونوا]: فعل ناقص، في صيغة الأمر. وواو الضمير اسمه، و[قِرَدَةً] خبره. ومثله طبقاً الآية: ﴿كونوا حجارة﴾ (الإسراء ٥٠/١٧)، فالواو اسمه، و[حجارة] خبره.

• قال الحسين ابن مُطَيْر:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلاً أحبكِ حتى يُغِمِضَ الجفنَ مُغِمِضُ
[زائلاً]: اسم فاعل مشتق من الفعل الناقص [زال - يزال]، وقد تحقّق له شرط العمل، إذ سبق بـ [ليس]، وهي تفيد النفي. فاسم [زائلاً]: الضمير المستتر [أنا]، وخبره جملة [أحبكِ]. ولقد قدّمنا آنفاً، أنَّ المشتق من الفعل الناقص يعمل عمله.

• قال الشاعر:

في لُحْجَةٍ غَمَرَتْ أباكُ بُحورُها في الجاهليّة - كان - والإسلام
[كان]: أتى بها الشاعر زائدة بين لفظين متلازمين، هما المعطوف والمعطوف عليه.

• وقال الآخر (شرح ابن عقيل ٢٩١/١):

جِياذُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسامى على - كان - المسوِّمة العراب
[كان]: أتت في البيت زائدة بين لفظين متلازمين، هما الجار والمجرور.

• وقال غيره:

ولبستُ سربالَ الشبابِ أزورُها ولَنِعمَ - كان - شبيبة المحتال
[كان]: أتى بها الشاعر زائدة بين لفظين متلازمين، هما نِعَمَ وفاعلها.

• وقال آخر:

في عُرفِ الجنةِ العُليا التي وَجِبَتْ لهمْ هناك بسعي - كان - مشكورٍ
[كان]: جيء بها زائدةً في البيت، بين لفظين متلازمين، هما الصفة والموصوف.

• قال الشاعر:

فإن لم تَكُ المرأةُ أبدتْ وسامةً فقد أبدتِ المرأةُ جبهةً ضيغمَ
(الضيغم - الأسد). [لم تَكُ]: هاهنا نونٌ محذوفة. والأصل قبل الحذف: [لم تكن].
وذلك في العربية جائز. والقاعدة أنَّ [كان]، يجوز حذف نون مضارعها، إذا كان
مجزوياً بالسكون.

• ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ (البينة ١/٩٨)

ليس في هذه القراءة ما ندير الحديث حوله، لكنّ للآية قراءة أخرى هي غابتنا.
فقد قرئت: [لم يكُ الذين...]. بحذف النون. وذلك كما ذكرنا آنفاً، جائز في العربية.
فمضارع الفعل الناقص [كان]، يجوز حذف نونه، إذا كان مجزوماً بالسكون.
• قال الشاعر:

ألم أكنْ جاركُم ويكون بيّني وبينكم المودةُ والإخاءُ

[لم أكنْ]: هاهنا فعلٌ مضارعٌ ناقصٌ حُذِفَ نونه، وماضيهِ [كان]. والأصل قبل
الحذف: [لم أكنْ]. وذلك جائز في العربية. فمضارع [كان] يجوز حذف نونه، إذا
كان مجزوماً بالسكون.

• ﴿وَلَمْ أكنْ بغيّاً﴾ (مريم ٢٠/١٩)

حُذِفَ النون في هذه الآية، من آخر الفعل الناقص [أكنْ]، جاء على المنهاج. وليس
هاهنا شيء يضاف إلى ما تقدّم من الشرح، في النماذج السابقة. وإنما أوردنا هذه الآية لمزيد
من التبيين والتثبيت.

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٢٩٤/١):

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلاً
[إن صدقاً]: حذف الشاعر من الكلام [كان واسمها]، وأبقى خبرها، والأصل: [إن كان المقول صدقاً]، وأعاد ذلك طبقاً في قوله: [وإن كذباً]، إذ الأصل: [وإن كان المقول كذباً]. ويكثر ذلك بعد [إن ولو] الشرطيتين. وترى نموذجاً من هذا الحذف بعد [لو] في قول الشاعر (شرح ابن عقيل ٢٩٥/١):

لا يَأْمَنُ الدهرَ ذو بغيٍّ، ولو ملكاً جنودُهُ ضاق عنها السهلُ والجلُ
فقد حذف الشاعر من الكلام [كان واسمها]، وأبقى خبرها فقط. والأصل: [ولو كان ذو البغي ملكاً].

٢- نماذج كاد وأخواتها:

• ﴿لا يكادون يفقهون حديثاً﴾ (النساء ٧٨/٤)

[يكادون]: من أفعال المقاربة، اسمه واو الضمير وخبره مضارع: [يفقهون]، غير مقترن بـ [أن]، ولو لم يكن الكلام قرآناً، واقترن بها لجاز. ومثل ذلك طبقاً، قوله تعالى ﴿فذبجوها وما كادوا يفعلون﴾ (البقرة ٧١/٢)

• حديث: [ما كدت أن أصلي العصر، حتى كادت الشمس أن تغرب].

[كدت أن] و[كادت أن]: خبر كل منهما مضارع مقترن بـ [أن]: [أن أصلي، أن تغرب]. وذلك جائز. ومثل ذلك البيت الآتي:

• قال الشاعر يرثي:

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو رَيْطَةٍ وبرود

(الرَيْطَةُ: الملاعة إذا كانت قطعة واحدة، ويريد بذلك: الكفن).

[كادت النفس أن تفيض]: خبر كاد مقترن بـ [أن]، وذلك جائز، كما قدمنا آنفاً.

• قال الشاعر:

ولو سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لِأَوْشَكُوا - إذا قيل: [هاتوا] - أن يَمْلَأُوا ويمنعوا
 [أوشكوا أن...]: أوشك من أفعال المقاربة، اسمه واو الضمير، وخبره [أن يَمْلَأُوا]:
 مضارع مقترن بـ [أن]. وذلك جائز، كما أنَّ عدم اقتران الخبر بها جائز أيضاً.
 ومثله في اقتران خبر [أوشك] بـ [أن]، قول الشاعر:
 إذا المرء لم يَغْشَ الكريهة أوشكت حبال الهوىنى بالفتى أن تَقْطَعَا
 [أوشكت]: اسمها: [حبال]، والخبر: [أن تَقْطَعَا]، مضارع مقترن بـ [أن].

• قال أمية ابن أبي الصلت:

يوشك مَنْ فرَّ مِنْ منيَّتهِ في بعض غرَّاته يُوافِقُها
 [يوشك مَنْ فرَّ يوافق]: اسم يوشك هو [مَنْ]، وخبره [يوافق]: مضارع غير
 مقترن بـ [أن]. وجائز اقتران المضارع بها - كما رأيت فيما تقدّم - وجائز أيضاً عدم
 اقترانه بها، كما ترى في هذا البيت الذي نحن بصددده.

• ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾ (الإسراء ١٧/٨)

[عسى... أن]: عسى من أفعال المقاربة، اسمه: [ربكم]، وخبره [أن يرحمكم]:
 مضارع مقترن بـ [أن]. ومثل ذلك طبعاً، الآية: ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح﴾
 (المائدة ٥٢/٥) [الله]: لفظ الجلالة، اسم عسى، وخبره [أن يأتي]: مضارع مقترن بـ
 [أن]. ولكنَّ جائز عدم اقترانه بها أيضاً، ومنه قول هُدبة ابن خشرم:
 عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكون وراءَ فرَجٍ قريبٍ
 [الكرب]: اسم عسى، وخبره [يكون]: مضارع غير مقترن بـ [أن]. ومثل ذلك
 طبعاً قول الشاعر:

عسى الله يُغني عن بلاد ابن قادرٍ عنهمِ جَوْنِ الرَّبَابِ سكوبٍ

(أراد بالمنهم: المطر الغزير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب).

[الله] لفظ الجلالة، اسم عسى، وخبره [يغني]: مضارع غير مقترن بـ [أن].

ومثله قول البرج ابن خنزير التميمي:

وماذا عسى الحجاجُ يبلغُ جهدهُ إذا نحن جاوزنا حفيرَ زيادٍ

(حفير زياد: موضع على خمس ليالٍ من البصرة).

[الحجاج] اسم عسى، وخبره [يلغ]: مضارع غير مقترن بـ [أن]. ويتبين مما تقدم

من الشواهد، جوازُ اقتران المضارع بعد [عسى] بـ [أن]، وعدم اقترانه بها.

• ﴿وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم. وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌّ

لكم﴾ (البقرة ٢/٢١٦)

[عسى]: تكررت في الآية مرتين، وهي فيهما جميعاً فعل تامٌّ، فاعله المصدر

المؤول: ففي الأولى [أن تكرهوا]، وفي الثانية [أن تحبوا].

وبيان ذلك، أنَّ [عسى] إذا لم يكن بعدها اسم لها ظاهرٌ أو مضمر، عُذَّت تامةً،

وكان المصدر المؤول من [أن والمضارع] فاعلاً لها.

ومثل هذه الآية طبقاً قوله تعالى: ﴿لا يسخرُ قومٌ من قومٍ عسى أن يكونوا خيراً

منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكنَّ خيراً منهنَّ﴾ (الحجرات ٤٩/١١)

فـ [عسى] هاهنا في الموضعين من الآية تامةً، فاعلها المصدر المؤول: [أن يكونوا]

في الموضع الأول، والمصدر المؤول [أن يكنَّ] في الموضع الثاني. وذلك أنَّ [عسى] ليس

بعدها في الموضعين، اسم لها ظاهر أو مضمر، ولذلك عُذَّت تامةً في الموضعين كليهما.

* * *

اللازم والمتعدي

(للبحث مناقشة)

الفعل صنفان: [لازم] لا ينصب مفعولاً به، و[متعد] ينصبه.

١- اللازم: نحو: [نام - ذهب - شبع...]، ويمكن نقله إلى متعد،

بإحدى طريقتين:

الأولى: زيادة همزة في أوله، نحو: [أَذْهَبَ الاستحمامَ التعبَ] ^(١).

والثانية: تضعيف حرفه الثاني، نحو: [عَظَّمَ اللّهُ العلمَ] ^(٢).

٢- المتعدي: وهو صنفان:

الأول: ما ينصب مفعولاً واحداً، نحو: [قرأ خالدٌ كتاباً].

والثاني: ما ينصب مفعولين، ومن ذلك - على سبيل المثال -: [أعطى -

ألبس...]. يقال: [أعطى خالدٌ زهيراً كتاباً، وألبس سعيدٌ محمداً ثوباً].

ومما ينصب مفعولين، ما يسميه النحاة: [أفعال القلوب] ^(٣)، وتمتاز بأن أصل

مفعوليهما، مبتدأ وخبر، ومنها [ظَنَّ وَعَلِمَ وَحَسِبَ...]. يقال: [ظننت خالداً

مسافراً، وعلمت زهيراً محباً للخير، وحسبت سعيداً غائباً] ^(٤).

١- ذَهَبَ: فعل لازم، لكن لما زيدت الهمزة في أوله، فقيل [أَذْهَبَ]، انتقل إلى متعد، فنصب مفعولاً به هو: [التعب].

٢- عَظَّمَ: فعل لازم، لكن لما ضَعُفَ ثانيه، فقيل: [عَظَّمَ] انتقل إلى متعد فنصب مفعولاً به هو: [العلم].

٣- سَمَّوْهَا [أفعال القلوب]، لجَوْلَان معانيها في القلب، وأشهرها: [علم-ظن-رأى-حسب-خال-عد-زعم].

٤- كانت هذه المفاعيل أصلاً في كلٍّ من الجمل المذكورة، مبتدأ وخبراً، أي: [خالدٌ مسافرٌ - زهيرٌ محبٌ للخير -

سعيدٌ غائبٌ]. لكن لما دخلت عليها أفعال القلوب، نصبتها مفاعيل لها.

وقد تأتي [أَنَّ] وصِلَتْهَا (أي: اسمها وخبرها)، بعد الفعل القلبي فتؤول بمصدر يسدّ مسدّ المفعولين، نحو: [ظننت أَنَّ خالدًا مسافرٌ = ظننت سفره].
 تنبيه: قد يتضمَّن [الْقَوْلُ] معنى [الظنَّ]، فيعمل عمله - فينصب المبتدأ والخبر مفعولين - جوازاً نحو: [متى تقول زيداً راجعاً من سفره؟] = [متى تقول زيداً راجعاً من سفره].

* * *

يَتَّصِلُ بأفعال القلوب مسألتان هما: **الإلغاء والتعليق**. ودونك بيانهما:

♦ **الإلغاء:** هو أن يتوسَّط الفعل القلبي مفعوليه أو يتلوّهما، فيجوز عند ذلك رفعُهما؛ ولكن يظلّ نصبهما جائزاً أيضاً.

فالرفع نحو: [خالدٌ - ظننت - مسافرٌ، وخالدٌ مسافرٌ، ظننت].
 والنصب نحو: [خالدًا - ظننت - مسافراً، وخالدًا مسافراً، ظننت].

♦ **التعليق:** هو أن يلي الفعل القلبي مانع يمنع من نصب مفعوليه، فتكون الجملة في محل نصب تسدّ مسدّهما. وذلك إذا تلاه: استفهام: [علمت أين الكتابُ]، أو لام ابتداء: [تَيَقَّنْتُ لِلصَّدْقِ فضيلةً]، أو لام قسم: [علمت ليسافرنَّ خالد]، أو إحدى الأدوات النافية: [ما، لا، إن] نحو: [حسبت ما خالدٌ مسافرٌ]، [علمت لا كاذبٌ ممدوحٌ]، [ظننت إن زينبٌ مسافرةٌ].

فائدة: قد ينصب الفعل القلبي مفعولَه الأول، وتسدّ الجملة مسدّ الثاني: [علمتُ خالدًا (مَنْ هو)].

ملاحظة: زعموا أنّ في اللغة أفعالاً تنصب ثلاثة مفاعيل، هي: [أرى - أعلم - أنبأ - نبأ - أخبر - خبر - حدث]، وأنه يقال مثلاً: [أعلم سعيداً خالداً الأمر صحيحاً] و[خبر زهيراً عليّاً الحديث تاماً]^(١).

* * *

نماذج فصيحة من اللزوم والتعدي

• ﴿لقد علمت ما هؤلاء ينطقون﴾ (الأنبياء ٦٥/٢١)

[عَلِمَ]: فعلٌ قلبيّ ينصب مفعولين - في الأصل - ولم ينصبهما هاهنا، لأنه علّق عن العمل، وذلك أنّ [ما] - حرف نفي له الصدارة - وقد تلا الفعلَ القلبي، فامتنع أن ينصب مفعوليه مباشرة، ومن ثم كانت جملة: [ما هؤلاء ينطقون]^(٢)، في محلّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين.

• ﴿إنهم يرونه بعيداً﴾ (المعارج ٦/٧٠)

[يرونه]: (أي: العذاب)، فهاهنا - إذاً - في الأصل مبتدأ وخبر، هما: [العذاب بعيداً]. وقد نصبهما الفعل القلبي: [يرى]، على أنهما مفعولان له، فهاء الضمير مفعوله الأوّل، و[بعيداً] مفعوله الثاني.

• ﴿الذين يظنون أنهم ملاقو ربّهم﴾ (البقرة ٤٦/٢)

١ - نصبُ بعض الأفعال ثلاثة مفاعيل مسألة خلافية، يقول بها بعض النحاة، ويأبأها بعض. وإنّا لمعّ أباتها، إذ لم نر لها - ما عدا بيتاً من الشعر أو بيتين - استعمالاً، لا في حديث ولا مثل ولا شعر ولا نثر ولا في القرآن. وما ذكرناها في المتن إلّا دفعاً لسؤال سائل عنها، حفيّ بها، يفجعه أن يفتقد بدرّها، وإن كان لا يستضيء بنوره!!

٢ - [هؤلاء] مبتدأ، وجملة [ينطقون] خبره.

[يظن]: فعلٌ قلبيّ ينصب مفعولين في الأصل، ولم ينصبهما هاهنا، لدخوله على [أنّ] المشبهة بالفعل وصلتها، (أي: اسمها وخبرها) فإنها هي وصلتها، سدّتا مسدّ مفعوليّ: [يظن].

• ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا﴾ (الأحقاف ٤٦/٢٠)

[ذَهَبَ]: فعلٌ لازم لا ينصب مفعولاً به. غير أنّ اللازم يُنقل من اللزوم إلى التعدي بإحدى طريقتين: الأولى: أن تُزاد همزة في أوله، كما جاء في الآية، إذ نُصبت كلمة: [طَيِّبَات]، على أنها مفعول به لفعل: [أذهب].

وفي القرآن آيات أخرى مطابقات، منها: ﴿إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ (الأحزاب ٣٣/٣٣). فقد نُقل فعلُ [ذهب] من اللزوم إلى التعدي، بأن زيدت همزة في أوله: [أذهب - يُذهب]، فانتصبت كلمة [الرجس] على أنها مفعول به لـ [يُذهب].

وأما الطريقة الثانية، التي يُنقل بها الفعل من اللزوم إلى التعدي، فهي أن يُضَعَّف حرفه الثاني. وذلك نحو قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي يَسِيرُكُمْ فِي ظِلْمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (يونس ٢٢/١٠)، ففِعْلٌ [يَسِير] لازم في الأصل لا ينصب مفعولاً به، ولكن ضُعِّف حرفه الثاني فقليل: [يُسِير] فأصبح متعدياً، فنصّب الضمير: [كم]، على أنه مفعول به له.

• ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ (الكوثر ١٠٨/١)

[أعطى]: فعل ينصب مفعولين، ليس أصلهما مبتدأ وخبراً. كاف الضمير هنا مفعوله الأول، و[الكوثر] مفعوله الثاني. ومثله فعلٌ: [عَلَّمَ] في الآية: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ (يس ٦٩/٣٦). فالهاء مفعوله الأول، و[الشعر] مفعوله الثاني.

• قال الشاعر:

ظَنَنْتُكَ - إِنْ شَبَّ لَظِي الْحَرْبِ - صَالِيًا فَعَرَّدْتَ فِيمَنْ كَانَ عَثَا مُعَرِّدًا

(عَرَّة: انخرف وهرب). [ظَنَّ]: مِنْ أفعال القلوب، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. ونصبُهُ لهما هاهنا على المنهاج، فكاف الضمير هي المفعول الأول، و[صالياً] هو المفعول الثاني.

• ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾ (البقرة ١٠٢/٢)
[عَلِمَ]: فعلٌ قلبيٌّ، ينصب مفعولين. غير أنه جاء في الآية معلقاً عن العمل، فلم ينصبهما، وذلك أَنَّ لَامَ الابتداء تلتته، وهي من الأدوات التي لها الصدارة، فكانت الجملة بعده في محلِّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين^(١).

• ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقْرِبَ أَمْ بَعِيدَ مَا تَوَعَّدُونِ﴾ (الأنبياء ١٠٩/٢١)
[درى - يدري]: فعلٌ قلبيٌّ، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. غير أنه جاء في الآية معلقاً عن العمل، فلم ينصبهما، وذلك أَنَّ الهمزة مِنْ: [أقرب] تلتته، وهي حرف استفهام، والاستفهام له الصدارة، فكانت الجملة بعده في محلِّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين^(٢).

• ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ (الكهف ١٢/١٨)
[علم]: فعلٌ قلبيٌّ، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر. غير أنه جاء في الآية معلقاً عن العمل، فلم ينصبهما. وذلك أَنَّ: [أَيَّ] تلتته، وهي اسم استفهام، والاستفهام له الصدارة، فكانت الجملة في محلِّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين^(٣).

١- اللام لام الابتداء، [مَنْ]: اسم موصول، مبتدأ، خبره جملة: [ما له من خلاق].

٢- الهمزة للاستفهام، [قريب]: خبر مقدّم، و[ما]: اسم موصول. مبتدأ مؤخر.

٣- [أَيَّ]: اسم استفهام، مبتدأ، خبره [أحصى]. وجملتها في محلِّ نصب، سدّت مسدّ المفعولين. ومن المفيد أن يلاحظ المرء أَنَّ الاستفهام في هذه الآية بالاسم: [أَيَّ]، وأنه في الآية السابقة بالهمزة، أي بالحرف: [أ]. ولا فرق في التعليق بالاستفهام بين اسم وحرف، فكلاهما له الصدارة، وكلاهما يعلّق الفعل القلبي عن العمل.

• قال الشاعر:

ولقد علمتُ لَتَاتَيْنِ مِنِّيْ
إِنَّ المنايا لا تطيش سِهَامُهَا

[علم]: فعلٌ قلبي ينصب مفعولين، ولكنْ عُلِّقَ هاهنا عن العمل فلم ينصبهما، وذلك أَنَّ اللام المُشْعِرَةَ بالقسم تلتها، وهي أداة لها الصدارة، فكانت الجملة في محلِّ نصب، سدّت مسدّد مفعولين.

• وقال الشاعر:

رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ محاولة، وأكثرهم جُنوداً

(عائلة: قوّة). [اللَّهُ أَكْبَرُ]: هما - في الأصل - مبتدأ وخبر. ولكن دخل عليهما فعلٌ [رَأَى]: وهو فعلٌ قلبيّ، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فنُصِبَا - على المنهاج - مفعولين له، ففعل: [رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ].

• ﴿وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾ (طه ٧١/٢٠)

[أَيُّنَا أَشَدُّ]: مبتدأ وخبر، دخل عليهما فعلٌ: [تَعْلَمُ]، وكان الأصل أن ينصبهما مفعولين له. ولكنه عُلِّقَ هاهنا عن العمل، لأنَّ المبتدأ: [أَيُّ] اسمٌ استفهام، والاستفهام - حرفاً كان أو اسماً - له الصدارة، ومتى تلا الفعلَ القلبيّ، عُلِّقَ عن العمل، فكانت جملتهما في محلِّ نصب سدّت مسدّد مفعولين.

• قال الشاعر:

أبالأراجيز-يا ابن اللؤم-توعدني وفي الأراجيز-خِلْتُ-اللؤم والخور

[خِلْتُ]: فعل قلبي مِن [خال - يخال]، حَقُّه إذا تقدّم، أن ينصب المبتدأ والخبر مفعولين له. وأما إذا توسطتهما - كما ترى في البيت - أو تأخر عنهما، فيجوز مع النصب الرفع، وقد آثر الشاعر هنا الرفع، فقال: [في الأراجيز - خِلْتُ - اللؤم].

والنحاة يسمّون ذلك: [الإلغاء]. ويريدون بذلك: إلغاء نصب الفعل القلي للمبتدأ والخبر، إذا توسطهما أو تأخر عنهما. ولو أنّ الشاعر قدّم هذا الفعل لما جاز إلاّ النصب، ولكان واجباً أن يقول: [خلت في الأراجيز اللؤم].

• وقال الشاعر:

القوم في أثري ظننتُ، فإنّ يكن ما قد ظننتُ فقد ظفرتُ وخابوا

[القوم في أثري]: مبتدأ وخبر، وبعدهما فعل قليّ تأخر عنهما هو: [ظننتُ]. ولقد كان حقّه لو تقدّم عليهما أن ينصبهما مفعولين له فيقول: [ظننتُ القوم في أثري]. ولكنه تأخر عنهما فجاز مع النصب الرفع. وهو ما يسمّيه النحاة: [الإلغاء].

• ﴿وتظنون إن لبثتم إلا قليلاً﴾ (الإسراء ٥٢/١٧)

[تظنون]: فعل قليّ، ينصب مفعولين. ولكنه جاء في الآية معلّقاً عن العمل، فلم ينصبهما. وذلك أنّ: [إن] هاهنا تلتها ومعناها النفي، ولها الصدارة، وإذا كان ذلك امتنع أن ينصبهما، فكانت الجملة بعده في محلّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين.

• ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيّ منقلبٍ ينقلبون﴾ (الشعراء ٢٦/٢٢٧)

[يعلم]: من أفعال القلوب، حقّه أن ينصب مفعولين. غير أنه لم ينصبهما هاهنا، إذ جاء بعده ما يعلّقه عن العمل، وهو: [أيّ] الاستفهامية. وذلك أنّ الاستفهام اسماً كان أو حرفاً، له الصدارة، ومتى تلا الفعل القلي، علّقه عن العمل، فكانت الجملة بعده في محلّ نصب، سدّت مسدّ مفعولين.

وقد يُظنّ أنّ [أيّ] مفعول به لفعل [يعلم]، وليس هذا بصواب، بل هي مفعول مطلق لفعل [ينقلبون]، أي: ينقلبون أيّ انقلاب.

• قال زهير ابن أبي سلمى:

فقلت تَعْلَمُ أَنَّ للصَّيْدَ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ

[تَعْلَمُ]: من أفعال القلوب، ينصب مفعولين. لكنه لم ينصبهما هاهنا، لدخوله على [أَنَّ] المشبهة بالفعل وصلتها (أي: اسمها وخبرها). [فإنها هي وصلتها سدّتا مسد مفعولي [تَعْلَمُ].

• قال عنتره يذكر جواده:

لو كان يدري ما المحاورَةُ اشتكى ولكان لو عِلِمَ الكلامَ مكلمي

[دري - يدري]: من أفعال القلوب، ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، لكنه جاء في البيت معلقاً عن العمل، لأنَّ [ما الاستفهامية] تلتها، والاستفهام له الصدارة، ومتى تلا الفعلَ القلبي، علّقه عن العمل، كما ترى في البيت، فكانت جملة [ما المحاورَةُ]، في محل نصب سدّت مسدّ مفعولين.

ولكثير عزة، بيت مطابق بيت عنتره، هو:

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولّت

فقد علّق فعل [أدري] عن العمل - وهو فعل قلبي ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر - وذلك أَنَّ [ما] الاستفهامية تلتها فعلّقته عن العمل، فكانت جملة [ما البكا]، في محل نصب سدّت مسدّ مفعولين.

• ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ (الأنعام ٣٣/٦)

[نَعْلَمُ]: فعل قلبي ينصب مفعولين، ولكنه علّق عن العمل فلم ينصبهما، لأنَّ أداة من أدوات الصدارة - هي لام الابتداء - تلتها، فمُنِعَ من العمل. فالجملة بعده في محل نصب سدّت مسدّ مفعولين^(١).

١ - يقول النحاة: إِنَّ لام الابتداء تدخل في الأصل على المبتدأ للتوكيد، فإذا أُدخِلَت عليه [إِنَّ] وهي للتوكيد أيضاً، اجتمع موكّدان، ولذلك تُزَحَلَق اللام إلى الخبر، كما رأيت في الآية، إذ زُحِلَتْ إلى [يجزئك].

• قال هدبة ابن خشرم:

متى تقول القُلُصَ الرِّوَاسِما يحملُنَ أمَّ قاسمٍ وقاسِما

[تقول]: فعلٌ قد يأتي بمعنى الظنّ، فيعمل عمله. (أي: ينصب مفعولين). وهو ما تراه في البيت، فكلمة [القُلُص] ^(١) هي المفعول الأول لـ [تقول]، وجملة: [يحملُنَ]، في محل نصب مفعول ثانٍ له.

• ﴿كذلك يُريهم الله أعمالهم حسراتٍ عليهم﴾ (البقرة ١٦٧/٢)

في الآية ثلاث كلمات منصوبات. الأولى والثانية هما: الضمير [هم] المتصل بالفعل، و[أعمال] - وهاتان مفعولان لفعل: [يُري] - وأما الثالثة وهي: [حسرات] فإنها حال من [أعمالهم] ^(٢).

* * *

١ - القُلُص: النوق، ووصفها بأنها رواسم، أي: مسرعات.

٢ - فريق من النحاة يعربها مفعولاً ثالثاً، إذ يجعل فعل [يري]، ناصباً ثلاثة مفاعيل. وهو تفریع بضرّ ولا ينفع.

مبالغات اسم الفاعل

في العربية صَيَغُ تَفِيدُ تَكْثِيرَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ . يَسْمِيهَا النِّحَاةُ :
[مبالغات اسم الفاعل] . أَكْثَرُهَا اسْتِعْمَالاً صَيَغُ خَمْسٌ هِيَ :

فَعَّالٌ نَحْوُ : صَبَّارٌ ، لِمَنْ يُكْثِرُ الصَّبْرَ .

فَعُولٌ نَحْوُ : شَكُورٌ ، لِمَنْ يُكْثِرُ الشُّكْرَ .

مِفْعَالٌ نَحْوُ : مِغْوَارٌ ، لِمَنْ يُكْثِرُ الْغَارَاتِ .

فَعِيلٌ نَحْوُ : سَمِيعٌ ، لِمَنْ يُكْثِرُ السَّمْعَ .

فَعِلٌ نَحْوُ : حَذِرٌ ، لِمَنْ يُكْثِرُ الْحَذَرَ .

وَهُنَاكَ صَيَغُ أُخْرَى أَقْلُ فِي الْاسْتِعْمَالِ ، مِثْلُ :

فَاعُولٌ نَحْوُ : فَارُوقٌ

وَفِعِيلٌ نَحْوُ : صِدِّيقٌ

وَفُعْلَةٌ نَحْوُ : هُمَزَةٌ إِخْ... .

الْحُكْمُ : اسْمُ الْفَاعِلِ وَمِبَالِغَاتُهُ فِي الْعَمَلِ سَوَاءٌ .

* * *

المبتدأ والخبر

(للبحث مناقشة)

المبتدأ والخبر: اسمان مرفوعان يؤلفان جملة مفيدة. والأصل أن يتقدم المبتدأ ويتلوه الخبر، ولكن قد يكون العكس. ولكل منهما أحكام نوردها فيما يلي:

حكم المبتدأ:

- ♦ أن يكون معرفة. ولكن جاء في كلامهم نكرة، في كثير من المواضع^(١).
 - أشهرها وأكثرها استعمالاً ما يلي:
 - أن يتقدم على المبتدأ شبه جملة (ظرف أوجاز ومجرور) نحو: [عندنا ضيف، وفي البيت كتاب].
 - أن يكون منعوته نحو: [صبر جميل، خير من استرحام ظالم].
 - أن يتلوه مضاف إليه نحو: [طلب علم خير من طلب مال]^(٢).
- أحكام الخبر:**

- ♦ يشترط في الخبر أصلاً أن يطابق المبتدأ، إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً

١- حاول النحاة حصر مواضع ذلك، فوصلوا بها إلى أكثر من ثلاثين موضعاً، حتى قيل بعد بأس من حصرها: الحكم في هذا هو السليقة.

٢- إن من يُنعم النظر، يجد أنَّ المواضع الأخرى التي يكون المبتدأ فيها نكرة، ترتد في الأكثر إلى نعت محذوف، أو مضاف إليه محذوف. ففي نحو: [ويل له]، إذا قدرت صفة صار الكلام: [ويل عظيم له]. وفي: [سلام عليك]، إذا قدرت مضافاً إليه صار الكلام: [سلام الله عليك]. وفي: [حروف خير من دجاجة]، إذا قدرت نعتاً محذوفاً صار الكلام: [حروف مشيع جماعة خير من دجاجة] وهكذا...

وتأنيثاً. ويستثنى من ذلك أن يكون المبتدأ مشتقاً، فإن معموله من فاعل أو نائب فاعل، يغني عن الخبر ويسدّ مسدّه. نحو: [أناجح أخواك؟] و[ما مؤتمن الغادرون] ^(١).

♦ إذا تمت الفائدة بشبه الجملة (الظرف أو الحارّ والمحرور) كان هو الخبر نحو: [خالدٌ عندنا، وزيدٌ في البيت] ^(٢).

♦ قد يتعدّد الخبر، والمبتدأ واحد، نحو: [عنترٌ بطلٌ، شاعرٌ، فارسٌ].

♦ يُحذف الخبر وجوباً في موضعين: بعد [لولا]، وبعد مبتدأ قسَمِيّ. مثال الأول [لولا الكتابة - لضاع علمٌ كثير]، ومثال الثاني: [لَعَمْرُكَ لأُسافِرَنَّ] ^(٣).

♦ إذا اتصل المبتدأ بضمير الخبر وجب تقديم الخبر نحو: [للضرورة أحكامها] (للضرورة: شبه جملة، خبر مقدم، وأحكامها: مبتدأ مؤخر).

* * *

نماذج فصيحة من المبتدأ والخبر

• قال الشاعر:

خَيْرُ اقْتِرَابِي مِنَ الْمَوْلَى، حَلِيفَ رَضًا
وشرُّ بعدي عنه، وهو غضبانُ
(المولى: ذو معانٍ مختلفة، منها الحليف ومنها ابن العمّ...).

١- يصحّ في هذه الحال أن يحلّ محلّ المشتق فُعْله. [أخواك] فاعلٌ لاسم الفاعل [أناجح]، و[الغادرون] نائب فاعل لاسم المفعول [مؤتمن].

٢- [عند] و[في البيت]: كلاهما شبه جملة هو الخبر.

٣- التقدير في المثال الأول: [لولا الكتابة موجودة لضاع علمٌ كثير]. وفي المثال الثاني: [لعمرك قسمي لأُسافِرَنَّ].

[خير]: مبتدأ خبره محذوف للعلم به. إذ المعنى: [خيرٌ اقترابي من المولى، اقترابي منه، حالة كونه حليفَ رضاءً]. ومثل ذلك قوله في عَجَزَ البيت: [شرُّ بعدي عنه، وهو غضبانٌ]، ففي العبارة خيرٌ حُذِفَ للعلم به، إذ المعنى: [شرُّ بعدي عنه، بعدي عنه وهو غضبانٌ]^(١). ومثل ذلك، الحديث:

• حديث [أقربُ ما يكون العبد من ربه وهو ساجد].

[أقرب] مبتدأ خبره محذوف للعلم به. إذ المعنى: [أقرب ما يكون العبد من ربه، يتحقق وهو ساجد].

• ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (الفتح ٢٩/٤٨)

[محمد]: مبتدأ مرفوع، وهو معرفة. وبجاء المبتدأ هاهنا معرفة، على المنهاج. إذ حُكْمُهُ في الأصل أن يكون كذلك؛ على أنه في مواضع كثيرة من كلامهم، جاء نكرة، حتى لقد قيل بعد يأس من حصرها: إِنَّ الْحَكَمَ فِي ذَلِكَ هُوَ السَّلِيْقَةُ. (لم يشترط سيبويه في الإخبار عن النكرة إلا حصول الفائدة).

• ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ (المطففين ١/٨٣)

(المطففون: هم الذين يكيلون لأنفسهم فيستوفون، فإذا كالأل الناس أنقصوا).

[ويل]: مبتدأ مرفوعٌ نكرة. والأصل أن يكون معرفة؛ وإنما جاز مجيئه نكرة، لأن بعده نعتاً حُذِفَ للعلم به. والتقدير: ويلٌ عظيمٌ للمطففين.

• ﴿سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (الأنعام ٥٤/٦)

[سلام] مبتدأ نكرة، والأصل أن يكون معرفة. ولكن جاز تنكيره لأن هاهنا محذوفاً جاز حذفه للعلم به. والتقدير: [سلامٌ الله عليكم] أو [سلامٌ طمأنينة عليكم]

١- لا التفات إلى تعسير مَنْ يقول: إِنَّ الحال: [حليف]، وجملة الحال [وهو غضبان] سداً مسدداً خبر محذوف وجوباً في العبارتين.

أو [سلامٌ عامٌّ أو شاملٌ عليكم]، أو ما تشاء مما يصلح ويصحّ تقديره، من نعت أو مضاف إليه.

• ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ (البقرة ٢/٢٢١)

[لعبدٌ]: اللام للابتداء، [عبدٌ]: مبتدأ مرفوع، وهو نكرة، والأصل أن يكون المبتدأ معرفة، غير أنه لما نعت، فقليل: [لعبدٌ مؤمنٌ]، صحّ بحيته نكرة.

• ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (الإسراء ١٧/٨٤)

[كلٌّ]: مبتدأ مرفوع، وهو نكرة. ولقد نوّهنا آنفاً بأنّ الأصل أن يكون المبتدأ معرفة. غير أنه لما كان بعد [كلٌّ]، مضافٌ إليه مقدّرٌ محذوف، إذ المعنى: [قل كلُّ أحدٍ يعمل...]. جاز أن يجيء المبتدأ نكرة.

• ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف ١٢/٧٦)

[فوق]: شبه جملة، ظرف مكان، وهو خبر مقدّم، و[عليمٌ]: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو نكرة. وإذا تقدّم شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) على المبتدأ، صحّ بحية المبتدأ نكرة، كما رأيت هنا. وذلك كثير جداً في الكلام. ولقد جاء شبه الجملة في الآية ظرفاً، وهو في الآية التالية جارٌّ ومجرور:

• ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ (الرعد ١٣/٣٨)

[لكلٌّ]: شبه جملة، جارٌّ ومجرور، وهو خبر مقدّم، و[كتابٌ]: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو نكرة. ولقد قلنا آنفاً: إذا تقدّم شبه الجملة (الظرف أو الجار والمجرور) على المبتدأ، صحّ بحية المبتدأ نكرة، كما ترى في الآية. وذلك كثير جداً في الكلام.

• ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلُّهَا﴾ (الرعد ١٣/٣٥)

[ظُلُّها]: مبتدأ مرفوع، وهو معرفة، على المنهاج. غير أنّ خبره محذوف. وإنما جاز

حذفه للعلم به، وذلك أنه لما قيل: [أكلها دائم] دلّ هذا على أنّ ظلّها دائم أيضاً، فصحّ الحذف.

• ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ١٨٤/٢)

[أَنْ تَصُومُوا]: أن، حرف مصدريّ ناصب، و[تَصُومُوا]: مضارع منصوب، وواو الضمير فاعل. ومعلوم أنّ [أَنْ] والفعل المنصوب بعدها، يؤوّلان بمصدر. ويتحصّل من ذلك أنهما معاً يعدلان أو يساويان أو يُعدّان مصدراً، أي: [أَنْ تَصُومُوا = صيامكم]. ومن المفيد أن نذكر هنا، أنّ المبتدأ قد يكون ضميراً، نحو أنت مسافر، وقد يكون اسماً صريحاً، نحو: خالدٌ ناجح، وقد يكون - كما رأيت في الآية - مصدراً مؤوّلاً، أي: [صيامكم خيرٌ لكم]^(١).

• من أمثال العرب قولهم: [مُثْقَلٌ استعانَ بذَقْنِه].

(يضربونه مثلاً لمن يستعين بمن هو أذلّ منه وأضعف. وأصله أنّ البعير يُحمّل عليه الحِمْل الثقيل، فلا يقدر على النهوض، فيعتمد بذَقْنِه على الأرض).

الأصل في المثل: [بعيرٌ مثقل استعان] فيكون [بعيرٌ] مبتدأً نكرة، وجملة: [استعان] خبره. وإنما جاز أن يكون المبتدأ هنا نكرة - مع أنّ المبتدأ يجب أن يكون في الأصل معرفة - لأنه نُعت بـ [مثقل]. ومتى نُعتت النكرة، صحّ استعمالها مبتدأً. ثمّ لما حذف المبتدأ وهو [بعير]، غدا نعته، وهو: [مثقل]، خلفاً منه. ويلاحظ المرء بشيء طفيف من التأمل، أنّ قاعدة ابن مالك الكلية: [وحذف ما يعلم جائز] تشمل هذه الحالة الجزئية، لأنّ العرب تعرف المثل، وتعرف لِمَ قيل، وتعرف ما المقصود بـ [المثقل]، ولولا ذلك ما جاز أصلاً حذفه.

• ومن أمثالهم أيضاً: [شَرُّ أهرَّ ذا ناب].

١- يقول العربون في هذه الحال: أنّ وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع على أنه مبتدأ.

(يريدون أنّ السُّعْ إنما يصدر أصوات الهرير إذا غضب. يضربونه مثلاً لظهور أمارات الشرّ ومخاليه).
[شرّ]: مبتدأ مرفوع، وهو نكرة. وإنما جاز ذلك - والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة - لأن هاهنا محذوفاً معلوماً، هو نعتٌ للنكرة، إذ الأصل قبل الحذف: [شرٌّ مشيرٌ أهرّ ذا ناب]. ومعلوم أنّ النكرة إذا نُعتت صحّ الابتداء بها.

• قال الشاعر:

لَعَمْرُكَ ما الإنسان إلاّ ابنُ أمِّه على ما تَحَلَّى يومُهُ، لا ابنُ أمِّسِه
[لعمرك]: اللام للابتداء، و[عمرك] مبتدأ مرفوع، خبره محذوف وجوباً، فكأن الشاعر قال: حياتك (عمرك) قسّمي. والمقسّم عليه هو: [ما الإنسان إلّا...]. وإنما يُحذف الخبر وجوباً في موضعين: بعد مبتدأ قسّمي، كالذي تراه هنا في بيت الشاعر، وبعد [لولا] في نحو قولك: لولا الحارس لسُرِق المال.

• قال الشاعر:

أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى، أَمْ نَوَوَا ظَعْنًا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مَن قَطْنَا
(قطن: أقام، وظعن: رحل).
[أقاطن]: الهمزة للاستفهام. و[قاطن]: مبتدأ مشتق (اسم فاعل)، و[قومٌ سلمى] فاعلٌ لهذا المشتق، أغنى عن الخبر وسدّ مسدّه. وذلك أن المبتدأ إذا كان مشتقاً، أغنى معموله عن الخبر وسدّ مسدّه.

• قال الشاعر:

خَيْرٌ بَنُو لِهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا مَقَالَةً لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ
(يريد أنّ بني لِهَبٍ يُحسنون زجر الطير، تفاؤلاً وتشاؤماً، فخذّ برايهم إذا قالوا، فإنّ قولهم هو القول).
[خير] مبتدأ مشتق (صفة مشبهة). و [بنو لِهَب] فاعل لهذا المشتق، أغنى عن الخبر وسدّ مسدّه. وذلك أن المبتدأ إذا كان مشتقاً، أغنى معموله عن الخبر وسدّ مسدّه.

* * *

المبني والمُعرب

♦ **المبني:** ما لا تتغير حركة آخره، اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً. فكل كلمة لزمت حركة واحدة لا تتغير - مهما يكن موقعها من العبارة، ومهما تكن العوامل المؤثرة فيها - فهي مبنية، نحو: [هذا - الذي - مَنْ - قد - رَبّ - يسافرون - لَتَذْهَبَنَّ إلخ...].

♦ **والمُعرب:** ما تتغير حركة آخره في الكلام ما بين ضمة وفتحة وكسرة وسكون، على حسب تأثير العوامل فيه نحو: [سافر خالد - رأيت خالداً - مررت بخالد - يسافر خالد - لم يسافر خالد إلخ...].

تنبيه: الأسماء والأفعال المختومة بووا قبلها ضمّ، أو ياء قبلها كسر، يستثقل العربي لفظ الضمة والكسرة على آخرها، فيسقطهما استثقلاً. نحو: [يدعُو القاضي بالجانبي فيقضي عليه بما يستحقّ]. وكان الأصل لولا الاستثقال أن يقال: [يدعُو القاضي بالجانبي فيقضي عليه بما يستحقّ]!! ولكن العربي لا ينطق بذلك.

* * *

المثنى

(للبحث مناقشة)

المثنى: اسم لحقته ألف ونون مكسورة، في حالة الرفع. وياء ونون مكسورة، في حالة النصب والجر، ليدلّ على اثنين. نحو: كتاب + ان = كتابان و: كتاب + ين = كتابين

تنبيه: في اللغة ثلاث كلمات مفردات هي: [أبّ - أخ - حمّ]، يجعل العربي في آخرها واواً، عند تثنيته لها، فيقول: [أبوان - أخوان - حمّوان] و[أبوين - أخوين - حمّوين]^(١).

* * *

فوائد في نماذج فصيحة:

أ- التعبير عن المثنى بالمفرد والجمع:

إن من ينعم النظر في استعمال العرب للمثنى، يجد من التوسع في ذلك، مالا يجده في سواه. ودونك نماذج من هذا:

• فمن التعبير عن المثنى بالمفرد قول الفرزدق يهجو جريراً (معاني القرآن ٣٠٨/١ + أمالي ابن الشجري ١٢/١):

[كأنه وجهٌ تُركيَّين قد غَضِبَا] وإنما يريد: [كأنه وجهٌ تركيَّين].

١- تجد أحكام تثنية وجمع كلٍّ من الاسم المنقوص والمقصور والممدود في بحثه.

- ومنه قول المتنبي (الخرزانه ٥٥١/٧):
حَشَايَ عَلَى جَمْرٍ ذِكِّي مِنَ الْغَضَا وَعَيْنَايَ فِي رَوْضٍ مِنَ الْحُسْنِ تَرْتَعُ
وإنما يريد: [ترتعان].
- ومن التعبير عن المنشئ بالجمع: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
(المائدة ٣٨/٥) والمراد: [يدهما] لا أيديهما الأربع.
- وقوله: ﴿فَإِذَا هِيَ بِآيَاتِنَا إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمْعُونَ﴾ (الشعراء ١٥/٢٦)
والمراد: [إننا معكما].
- وقوله: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (التحریم ٤/٦٦)
والمراد: [صغا قلباكما].
- ب- التعبير بالمنشئ عن المفرد والجمع:
• فمن التعبير به عن المفرد: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ (ق ٢٤/٥٠)
والمراد: [ألق]، إذ الخطاب لمفرد هو [مالك].
- ومنه قول جرير:
فَجَعَلَنْ مَدْفَعٍ عَاقِلَيْنِ أَيَّامِنَا وَجَعَلَنْ أَمْعَزَ رَامَتَيْنِ شِمَالَا
وأراد بقوله: [عاقلين] جبلاً اسمه عاقل، وأراد بـ [رامتين] موضعاً اسمه رامة.
- ومنه أيضاً قول المتنبي:
أَبْدَيْتُ مِثْلَ الَّذِي أَبْدَيْتُ مِنْ جَزَعٍ وَلَمْ تُجِنِّي الَّذِي أَجْنَنْتُ مِنْ أَلَمٍ
إِذَا لَبَزَكَ ثَوْبَ الْحُسْنِ أَصْغَرُهُ وَصِرَتْ مِثْلِي فِي ثَوْبَيْنِ مِنْ سَقَمٍ
وإنما أراد: [في ثوب من سقم].
- ومن التعبير به عن الجمع: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ﴾
(الحجرات ١٠/٤٩) والمراد: [فأصلحوا بين إخوانكم] إلخ...

* * *

المجرد والمزید

في العربية عشرة أحرف، يجمعها قولك: [سألتمونيها]، سَمّاها اللغويون: [أحرف الزيادة]. ولم يريدوا بهذه التسمية، أن تلك الأحرف لا تكون في الكلام إلا زائدة، وإنما أرادوا أن الحرف الذي يُزاد في الكلمة، لا يكون إلا واحداً منها حصراً. فهي إذاً تكون أحياناً غير زائدة وتكون أحياناً أخرى زائدة، على حسب الحال. وإنما تعرف أن الحرف منها زائد، بأن تُسقطه من الكلمة - فعلاً كانت أو اسماً - فلا يختل معناها، ولا يتغير إلى معنى آخر.

فالتاء - مثلاً - من فعل: [تدحرج] حرف زائد، ودليل زيادته أنك تُسقطه فلا يُخلّ إسقاطه بمعنى [الدرجة] ولا يغيّره إلى معنى آخر.

والحكم نفسه منطبق على الأسماء، فالتاء من قولك: [تبيان] حرف زائد أيضاً، ودليل زيادته أنك تُسقطه فلا يُخلّ إسقاطه بمعنى [البيان] ولا يغيّره إلى معنى آخر.

وأما في نحو: [تعب، ترك] فالتاء أصلية، غير زائدة، ودليل ذلك أن إسقاطها يُفسد المعنى، فضلاً على أنه يجعل بناء الفعل من حرفين، وذلك ممتنع في العربية. وقُل الشيء نفسه في [توت وتاج] ونحوهما من الأسماء، فالتاء فيهما أصلية، غير زائدة، ودليل ذلك أن إسقاطها يُفسد معنى هذين الاسمين، ويجعل بناءهما من حرفين، وذلك في العربية غير وارد.

فالمجرد إذاً، ما كانت جميع حروفه أصلية، والمزید ما كان فيه حرف زائد أو أكثر.

* * *

المذكر والمؤنث

الاسم: مذكر أو مؤنث. مثال المذكر: [رجل] و[كتاب].
 فأما الأول: [رجل]، فمذكر حقيقي، لأن له مؤنثاً من جنسه. وأمّا الثاني:
 [كتاب]، فمذكر غير حقيقي، إذ ليس له مؤنث من جنسه، وإنما اصطلاح أبناء
 اللغة على اعتباره مذكراً.

ومثال المؤنث: [امرأة] و[دار].
 فأما الأول: [امرأة] فمؤنث حقيقي، لأن له مذكراً من جنسه. وأمّا الثاني:
 [دار] فمؤنث غير حقيقي، إذ ليس له مذكر من جنسه، وإنما اصطلاح أبناء اللغة
 على اعتباره مؤنثاً.

ملاحظات عظيمة القيمة:

- ١- يغلب على الاسم المؤنث أن تلحق آخره: ألف مقصورة مثل:
 [سلمى]، أو ألف ممدودة مثل [حسناء]، أو تاء مربوطة مثل: [خديجة].
- ٢- في اللغة أسماء، سُمِعَ عن العرب تذكيرها وتأنيثها، منها: [السبيل - الحية
 - العنق - الطريق...]، ولذلك تقول: هذا أو هذه سبيل، وهذا أو هذه حية،
 وهذا أو هذه عنق، وهذا أو هذه طريق،...
- ٣- للإناث حالات مقصورة عليهنّ، لا يشاركن فيها الذكور، كالحَيْض

والإِتَام^(١) والطلاق... وأوصافهنّ في هذه الحالات لا تلحقها التاء، فلا يقال مثلاً: هذه امرأة حائضة أو مُتِمّة أو طالقة... بل يقال: امرأة حائض أو مُتِمّ أو طالق^(٢)...

٤- في العربية صفات استعملتها العرب للمذكر والمؤنث بلفظ واحد، مثل: صبور، حنون، جريح، قتيل... فقالوا: رجل صبور وامرأة صبور- ورجل جريح وامرأة جريح...

وقد بحث النحاة واللغويون في هذا قديماً، وذكروا أوزانه، ومواضع استعماله، وما شذ منه وما استثنى... حتى إذا كان العصر الحديث، وقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة عند هذه المسألة وبحث فيها، ثم خلص من ذلك إلى أن أجاز لحاق تاء التأنيث، كلّ مؤنّث من الصفات. وبناء على ذلك يجوز أن يقال اليوم: رجل صبور وامرأة صبورة، ورجل جريح وامرأة جريخة، ورجل معطار وامرأة معطارة، ورجل معطر وامرأة معطرة^(٣)...

فمن شاء أن يسلك اليوم هذا السبيل السهل فلا لوم عليه، ولا يعاب قوله. ومن شاء أن يأخذ بالطريقة القديمة، وهي الفصيحة الفصيحة، فذلك له. فامرؤ

١- الإِتَام: أن تلد المرأة اثنين في بطن واحد.

٢- ما خالف ذلك فسماعي لا يقاس عليه، ومنه الآية: ﴿يَوْمَ تَذْهَبُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (الحج ٢٢/٢).

٣- انظر الصفحات: ١٢٦-١٣١-١٣٢ من كتاب [مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً]. وانظر الصفحة

٧٤ من كتاب [في أصول اللغة] الدورات ٢٩-٣٤، ومداخلة الأستاذين عباس حسن في الصفحة ٧٥، وعطية

الصوالحي في الصفحة ٧٧، والصفحة ١٠٦ من الكتاب المذكور، ولا سيما الحاشية رقم ١ منها.

وما اختار^(١).

* * *

١- مع أننا نأخذ أنفسنا في كتابنا بالآ نقل قواعد اللغة إلى الناس - كما ورثناها عن الأئمة - من غير إعمال نظر فيها، وفي طريقة عرضها، فإننا رأينا من الحق علينا في هذا البحث خاصة، أن نخالف عن مذهبنا هذا. وعلى ذلك نقلنا عن كتاب [جامع الدروس العربية] للشيخ مصطفى الغلاييني رحمه الله، نقلاً حرفياً، تلك الحالات التي [يستوي فيها المؤنث والمذكر]؛ ذاك أن كتابه - في أيامنا هذه - من أسهل كتب النحو ومن أوثقها؛ وقد وردت في الصفحات: ١٠٠-١٠١-١٠٢ من جزئه الأول. فإليكها:

[ما يستوي فيه المؤنث والمذكر:

ما كان من الصفات على وزن (مفعّل): كمغشّم ومقول، أو (مفعال): كمعطّار ومقوال، أو (مفعيل): كمعطير ومسكير، أو (فَعُول) بمعنى فاعل: كصبور وغير، أو (فَعِيل) بمعنى مفعول: كقتيل وجريح، أو على وزن (فَعْل) بمعنى مفعول: كذئب وطخن، أو (فَعَلَ) بمعنى مفعول: كحَزَرَ وسَلَبَ، أو مصدرأ مرادأ به الوصف: كعدّل وحَقّ - يستوي فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه علامة التأنيث، يقال: رجلٌ مِغشّمٌ ومِقوَالٌ ومِسكيرٌ وغيرٌ وقَتيلٌ وعدْلٌ، وَجَمَلٌ ذئبٌ وحَزَرٌ، وامرأةٌ مِقوَالٌ ومِعطّارٌ ومِعطيرٌ وجريحٌ وعدْلٌ، وناقَةٌ ذئبٌ وحَزَرٌ. وما لحقته التاء من هذه الأوزان: كعدُوَّةٌ وميقانَةٌ ومِسكينَةٌ ومِعطارَةٌ، فهو شاذٌ. وإن كان (فَعُول) بمعنى (مفعول) تلحقه التاء: كأكولةٌ بمعنى مأكولة، وركوبةٌ بمعنى مركوبة، وحلوبةٌ بمعنى محلوبة. ويقال أيضاً: أكلٌ وركوبٌ وحلوب. وإن كان (فَعِيل) بمعنى (فاعل) لحقته التاء: ككريمةٌ وظريفةٌ ورحيمةٌ. وقد يجرّد منها كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾. وإن كان بمعنى (مفعول)، فإن أريد به معنى الوصفية، وعُلِمَ الموصوف، لم تلحقه في الأكثر الأغلب: كامرأةٌ جريحٌ. وقد تلحقه على قَلَّةٍ كخَصْلَةٍ حميدةٍ وفعلَةٍ ذميمة. وإن استعمل استعمال الأسماء لا الصفات لحقته التاء: كذبيحةٌ وأكيلةٌ ونطيحةٌ. وكذا إن لم يُعَلَم الموصوف: أذكر هو أم مؤنث؟ مثل: (رأيتُ جريحَةً). أما إذا عُلِمَ فلا، نحو: (رأيتُ امرأةً جريحاً) أو (رأيتُ جريحاً مُلقاةً في الطريق)، ونحو: (كُوني صبوراً على المصائب، حمولاً للنوائب). انتهى.

المستثنى بـ [إلا]

(للبحث مناقشة)

المستثنى بـ [إلا]: اسمٌ يُذكر بعد [إلا]، مخالفاً ما قبلها. نحو: [جاء الطلابُ إلاّ خالدًا]. وهو منصوبٌ، قولاً واحداً. غير أنه إذا سبقه نفي أو شبه النفي^(١)، جاز مع النصب، إتباعه على البدلية مما قبله نحو:

[ما جاء الطلابُ إلاّ خالدًا + خالدٌ: (بدل من الطلاب)]

[ما مررت بالطلاب إلاّ خالدًا + خالدٌ: (بدل من الطلاب)]

فإذا تقدّم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه نحو: [لم يسافر إلاّ خالدًا أحدٌ].

ملاحظة: قد يأتي المستثنى ولا صلة له بجنس ما قبله، فيسمون ذلك [الاستثناء المنقطع] نحو: [وَصَلَ المسافرُ إلاّ أمتعته].

تنبيه ذو خطر:

إذا كان الكلام قبل [إلا] غير تام، وكان معتمداً على نفي أو شبهه، فهو حَصْرٌ أو قَصْرٌ، لا استثناء. فالتراكيب التالية: [ما جاء إلاّ خالدٌ، وما رأيت إلاّ خالدًا، وما مررت إلاّ بخالدٍ] ليست تراكيب استثناء، (وإن كانت كتب الصناعة، تجعلها من تراكيب الاستثناء وتخلطها بها). وإنما هي - كما تقول كتب البلاغة - تراكيب [قَصْر أو حَصْر]. ومنها قوله تعالى ﴿وما محمد إلاّ رسول﴾ أي: [محمد (ص) رسول،

١ - شبه النفي هنا، هو النهي والاستفهام.

مقصود على الرسالة]، لا أنّ كلمة [رسول] مستثناة من [محمّد] !! يدلّك على صحة ما نقول، أنّ [خالد] في التركيب الأول فاعل، وفي الثاني مفعول به، وفي الثالث مجرور بالباء، ولا صلة لكل ذلك بالاستثناء !!

* * *

نماذج فصيحة من استعمال المستثنى بـ [إلا]

- ﴿الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ﴾ (الزخرف ٦٧/٤٣)
- [المتقين]: مستثنى بإلا، منصوب على المنهاج. إذ كلّ مستثنى منصوب قولاً واحداً. (غير أنه إذا سبقه نفيّ أو شبهه^(١) جاز مع النصب إتباعه على البدلية).
- ﴿فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ (البقرة ٢٤٩/٢) (أي: شربوا من النهر)
- [قليلًا]: مستثنى بإلا، منصوب على المنهاج.
- ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ (النساء ٦٦/٤)
- [قليلٌ = قليلًا]: هاهنا مستثنى بإلا. والقاعدة أنّ المستثنى بإلا منصوب قولاً واحداً، إلا إذا سبقه نفيّ أو شبهه، فيجوز مع النصب إتباعه على البدلية. ولقد تحقّق ذلك في الآية كما ترى، إذ سَبَقَ المستثنى هاهنا نفيّ: [ما فعلوه]، فجاز إذاً مع النصب، الرفعُ على البدلية من ضمير الفاعل وهو الواو من [فعلوه]. ومن هنا كان للآية قراءتان: قراءة السبعة، ماعدا ابن عامر [إلا قليلٌ] على البدلية، وقراءة ابن عامر [إلا قليلًا] على الاستثناء.

- ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ (هود ٨١/١١)

١- شبه النفي هنا، هو النهي والاستفهام.

[امرأتك = امرأتك]: هاهنا مستثنى بإلا. سبق بنهي: [لا يلتفت]، فجاز إذاً مع النصب، الرفع على البدلية من [أحد]. ومن هنا كان للآية قراءتان: قراءة أبي عمرو وابن كثير [إلا امرأتك] بالرفع على البدلية، وقراءة الباقيين بالنصب [امرأتك] على الاستثناء.

• ﴿وَمَنْ يَقْنُطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر ١٥/٥٦)

[الضالون]: اسم مرفوع على البدلية من ضمير: [يقنط] وهو فاعل. وذلك أن المستثنى سبق باستفهام: [مَنْ يَقْنُطُ؟]، فجاز مع النصب الرفع. ولولم يكن الكلام قرآناً، لصح قولك: [الضالين] ناصباً على الاستثناء. وقيل الشيء نفسه في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَغْفِرَ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران ١٣٥/٣)، فلفظ الجلالة [اللّه]، وإن جاء مرفوعاً في الآية، يصح نصبه أيضاً من الوجهة الصناعية. فأنت ترى هاهنا أن قد سبقه استفهام: [مَنْ يَغْفِرُ؟]، فجاز مع النصب الإتيان على البدلية. وقد رُفِعَ هاهنا على البدلية من ضمير [يغفر]، وهو فاعل. ولولا أن الكلام قرآن، لصح النصب على الاستثناء أيضاً: [إلا الله].

• قال النابغة الذبياني، يذكر دار مية:

وقفتُ فيها أصيلاً أسأئلهَا عَيَّتْ جواباً وما بالرَّبعِ من أحدٍ
إلا الأواريَّ لأياً ما أبينها

(أصيلان: تصغير أصيل - عَيَّتْ: عجزت أن تجيب - الأواري: مرابط الخيل - لأياً: أي: بعد جهل).

[الأواري]: مستثنى بإلا، ولكن لا صلة له بجنس ما قبله، وهو المستثنى منه [أحد]، فهنا مرابط خيل، وهناك سُكَّان رَبع مِية. وبتعبير آخر: إنَّ المستثنى [الأواري] لا صلة له بجنس المستثنى منه: [أحد]. وكتب الصناعة تسمي هذا الصنف من الاستثناء: [الاستثناء المنقطع].

ومهما يَدُر الأمر فقد جاء منصوباً على المنهاج، إذ هو ككلّ مستثنى، حكمه
النصب قولاً واحداً. إلا إذا سبقه نفي أو شبهه (أي: نهي أو استفهام)، فيجوز مع النصب
الإتباع على البدلية.

• ومن هذا الصنف من صنوف الاستثناء (أعني الذي يسمونه: الاستثناء المنقطع) قوله
تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ﴾ (النساء ١٥٧/٤)
فالمستثنى هنا هو: [اتَّبَاعَ الظَّنِّ]، واتَّبَاعَ الظَّنِّ لا صلة له بالعلم. وقد جاء نصبه
على المنهاج في نصب المستثنى بإلا.
• قال الكميّ:

وما لي إلا آل أحمدَ شيعَةً وما لي إلا مذهبَ الحقّ مذهبُ
الأصل في التركيب أن يقال: [ما لي شيعَةً إلا آل أحمد]، ولكن الشاعر قدّم
المستثنى بإلا، وهو: [آل أحمد] فوجب النصب. وذلك أنّ المستثنى إذا تقدّم على
المستثنى منه - كما في بيت الكميّ - وجب النصب، وامتنع ما عداه.
ويحسن أن نوجّه النظر هنا، إلى أنّ في البيت تركيباً آخر هو: [ما لي إلا مذهبَ
الحقّ مذهبُ]، وهو مثل التركيب الأول طبقاً. ففسه عليه.

ومن ذلك قول حسان ابن ثابت في يوم (بدر):
وَقَوَا يَوْمَ بَدْرٍ لِلرَّسُولِ وَفَوْقَهُمْ ظِلَالُ الْمَنَايَا وَالسُّيُوفُ اللُّوَامِعُ

.....

لأنهم يرجون منه شفاعةً إذا لم يكن إلاّ النبيّينَ شافعُ
فالأصل في قوله: [لم يكن إلاّ النبيّينَ شافعُ] هو: [لم يكن شافعُ إلاّ النبيّينَ]، (مما
يجوز معه الرفع أيضاً - لو أنّ الشاعر أراد ذلك - إتباعاً على البدلية من المستثنى منه المرفوع: [شافعُ]. أي كان
يجوز له أن يقول أيضاً: [إلاّ النبيون]. إذ القاعدة: أنّ المستثنى بـ [إلاّ] منصوب قولاً واحداً، إلا إذا سبقه نفي أو

شبهه، فيجوز مع النصب الإتيان على البدلية). وقد قدّم الشاعر المستثنى على المستثنى منه، فوجب النصب قولاً واحداً.

هذا، ونورد فيما يلي نماذج من تراكيب الحصر، وإن كانت أحكامه لا علاقة لها بأحكام الاستثناء، مبتغين من ذلك مزيداً من إيضاح الفرق بينهما:

• قال الشاعر:

ما لك من شيخك إلا عمله إلا رسيمة وإلا رمله

(الرسيم والرمل: نوعان من السير).

في البيت مسألتان:

الأولى: أنّ [إلا] من قوله: [إلا عمله]، ليست أداة استثناء، وإنما هي أداة حصر (ويسمونه القصر أيضاً، وهو إثبات حكمٍ لشيء، ونفيه عما عداه). ومن شروطه أن يكون الكلام غير تام. وقوله: [ما لك من شيخك] غير تام. وأن تصدره نفي أو نهي أو استفهام. وقد تصدرته هنا أداة نفي هي: [ما]. ومن الأدلة على القصر في التركيب، أنّ ليس هاهنا مستثنى منه. فإذا كان ذلك - وهو كائن - فكيف يصحّ في العقول أن نستثني شيئاً، من أشياء لا وجود لها؟! وتأمل البيت، تجد ما قلناه منطبقاً عليه معنى وإعراباً: وذلك أنك إذا حذف من الكلام ما فيه من الحشو، بقي: [ما لك إلا عمل]، وبالإعراب ترى أنّ:

[ما] نافية، وتصدرها التركيب يتحقق شرط من شروط القصر (أن تصدره أداة نفي أو نهي أو استفهام).

[لك] شبه جملة: خير مقدّم.

[إلا] أداة حصر.

[عمل]: مبتدأ مؤخر.

فأين المستثنى منه؟! إنَّ التركيب تركيب قصر !!

المسألة الثانية: تكرار [إلا]. فأما أولاهنَّ فأداة قصر، كما ذكرنا آنفاً. وأما الثانية فزائدة، و[رسيمة] بدل من [عمله]. وأما الثالثة فزائدة أيضاً، و[رملُه] معطوف على رسيمه. ومن المفيد أن نقول هنا: [إلا] تتكرر للتوكيد، فتكون زائدة.

• ﴿إِنَّ أَنْتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ (فاطر ٢٣/٣٥)

الأداة [إن] في صدر التركيب أداة نفي، معناها [ما]. ومن شروط القصر، أن تصدره أداة نفي أو نهي أو استفهام. وعلى ذلك يكون المعنى: ما أنت إلا نذير. وليس هاهنا تركيب استثناء، بل تركيب قصر. يدلُّك على ذلك أنَّ المعنى قبل [إلا] غير تام، ومنه فليس قبل [إلا] مستثنى منه، وكلمة [نذير] - إذاً - ليست مستثنى، بل هي خبر مرفوع، للمبتدأ: [أنت]. وكم بين المستثنى المنصوب والخبر المرفوع من البَوْن!!

• ﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ (المائدة ٩٩/٥)

الأداة [ما] في صدر التركيب أداة نفي. ومن شروط القصر أن تصدره أداة نفي أو نهي أو استفهام. وليس في الآية تركيب استثناء، بل فيها تركيب قصر. وذلك أنَّ المعنى قبل [إلا] غير تام. وكلمة [البلاغ] وإنَّ جاءت بعد [إلا]، فإنها مبتدأ مؤخر، وشبه الجملة: [على الرسول] خير مقدَّم. ولو تغافلنا مؤقتاً عن أداة النفي: [ما]، وأداة الحصر: [إلا]، لأتضح أنَّ التركيب في الأصل هو: [على الرسول البلاغ].

ويكفي دليلاً على صحة ما نقول، أنَّ ليس قبل [إلا] مستثنى منه، فإذا كان ذلك، وهو كائن، فكيف يصحَّ في العقول أن نستثني شيئاً، فنخرجه من أشياء لا وجود لها؟!

• ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ (النساء ١٧١/٤)

الأداة [لا] في صدر التركيب، أداة نهي. ومن شروط القصر، أن تصدره أداة نفي

أو نهى أو استفهام. وليس في الآية تركيب استثناء، بل فيها تركيب قصر.
وذلك أنَّ المعنى قبل [إلا] غير تام، إذ لا يتم إلا بكلمة [الحق]. وكلمة [الحق] بعد [إلا]، مفعول به لا مستثنى بإلا. ولو تغافلنا مؤقتاً عن أداة النهي: [لا]، وأداة الحصر: [إلا]، لانتضح أنَّ التركيب في الأصل هو: [قولوا الحق]. ومن الأدلة على هذا أن ليس قبل [إلا] مستثنى منه. والعقل لا يسلم باستثناء شيء من أشياء لا وجود لها. ومن ثم يكون التركيب تركيب قصر لا تركيب استثناء.

• ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (الأحقاف ٤٦/٣٥)

الأداة [هل] في صدر التركيب أداة استفهام. ومن شروط القصر، أن تتصدره أداة نفي أو نهى أو استفهام. والآية إذاً ليس فيها تركيب استثناء، بل فيها تركيب قصر. وذلك أنَّ المعنى قبل [إلا] وهو [فهل يُهلك] غير تام.
وكلمة [القوم] بعد إلا، نائب فاعل، لا مستثنى بإلا. ولو تغافلنا مؤقتاً عن أداة الاستفهام: [هل]، وأداة الحصر: [إلا]، لانتضح أنَّ التركيب في الأصل هو: [يُهلكُ القوم]. ومن الأدلة على هذا أن ليس قبل [إلا] مستثنى منه. وذلك برهان قاطع، على أنَّ التركيب تركيب قصر لا تركيب استثناء.

* * *

المصدر

(للبحث مناقشة)

المصدر اسم يدلّ على الحدث^(١).

فأمّا مصدر الفعل الثلاثي فسماعي، يُعرف بالرجوع إلى المعاجم.
وأما مصدر ما فوق الثلاثي، من رباعي أو خماسي أو سداسي، فقياسي.
ودونك حديث ذلك:

تمتاز مصادر الأفعال فوق الثلاثية بموسيقى إيقاعيّة، تسبق إلى اللسان والأذن جميعاً، بلا استثناء في إيقاعها، ولا اختلاف في حركاتها وسكناتها.

١- فإذا قلت مثلاً: عَظَمَ فالمصدر تَعْظِيمٌ، حتماً.

وذلك أن كل فعلٍ وزنه [فَعَّلَ]، فإن مصدره [تَفْعِيلٌ]:

ف: شَمَّرَ	تَشْمِير	تَفْعِيل
و: صَغَّرَ	تَصْغِير	=
و: حَرَّكَ	تَحْرِيك	=
و: سَكَّنَ	تَسْكِين	=

١- فائدة للشدّة من الطلاب: إن مما يسهّل معرفة مصدرِ فعلٍ من الأفعال مثل: [كَتَبَ - نَامَ - حَفِظَ - سَافَرَ - بَكَى - شَرِبَ إلخ] أن يؤتى برؤسَم (كليشة) لا يتغيّر هو: [حَدَثَ فَعْلٌ...], فتكون الكلمة الثالثة هي المصدر. وتطبيقاً على الأفعال المذكورة آنفاً يقال: [حَدَثَ فَعْلُ الْكِتَابَةِ - حَدَثَ فَعْلُ النَّوْمِ - حَدَثَ فَعْلُ الْحِفْظِ - حَدَثَ فَعْلُ السَّفَرِ - حَدَثَ فَعْلُ الْبُكَاءِ - حَدَثَ فَعْلُ الشُّرْبِ] والكلمات: [الكتابة - النوم - الحفظ - السفر - البكاء - الشرب] هي المصادر.

و: صَمَمَ تصمِيم تَفْعِيلُ وهكذا...^(١)
 ٢- وإذا قلت سَاهَمَ مثلاً، فالمصدر مُسَاهِمَةٌ حتماً. وذلك أنَّ كل فعل وزنه [فَاعِلٌ] فإن مصدره [مُفَاعَلَةٌ]:

ف: ناظَرَ	مُناظَرَةٌ	مُفَاعَلَةٌ
و: يَأْمَنَ	مُيَاْمَنَةٌ	=
و: يَأْسَرَ	مُيَاْسَرَةٌ	=
و: سَامَرَ	مُسَامَرَةٌ	=
و: بَاعَدَ	مُبَاعَدَةٌ	= وهكذا...

٣- وإذا قلت دحرج مثلاً، فالمصدر دحرجة حتماً^(٢).
 وذلك أنَّ كل فعل وزنه [فَعْلَلٌ]، فإن مصدره [فَعْلَلَةٌ].
 ف: عَسَكَرَ عَسْكَرَةٌ فَعْلَلَةٌ

١- من تفریع هذا الوزن، أنَّ [فَعْلَلٌ] إذا كان آخره حرف علة، نحو: [عَرَى] فالمصدر [تَفْعَلَةٌ]: [تَعْرِیة].

ف: وَصَى	تَوْصِيَةٌ	تَفْعَلَةٌ
و: زَكَّى	تَزْكِيَةٌ	-
و: عَذَى	تَعْدِيَةٌ	-
و: سَمَّى	تَسْمِيَةٌ	-
و: سَلَّى	تَسْلِيَةٌ	= وهكذا..

لكن من يتأمل يتبين له أن [سَمَّى] مثلاً، وزنه [فَعْلَلٌ]، وذلك لأن الأصل فيه [سَمَّيَ]، وأن [التسمية] وزنها [تفعيل]، لأن الأصل فيها [تَسْمِييَ]، ثم حذفت الياء للتخفيف، وعوّض منها الشاء فقالوا: [تسمية]، وقس على ذلك. فالفرق إذاً بين [التفعيل] و[التفعلة]، إنما هو فرق ظاهري، وإلا فإن هذا - في الأصل - هذا، والقاعدة لم تنكسر.

٢- يلحق بـ [دَحْرَجَ]، كلُّ فعلٍ يماثله في حركاته وسكناته، نحو بَسَمَلَ وَزَلَّزَلَ وَيَطَطَّرَ... وأما اختلاف الحروف ما بين لام وصاد وباء وعين إلخ... فلا قيمة له في إيقاع الوزن.

و: بَعَثَ	بَعَثَ	فَعَّلَ
و: فَرَّقَ	فَرَّقَ	=
و: زَلَزَلَ	زَلَزَلَ	= ^(١)
و: زَخَرَفَ	زَخَرَفَ	= وهكذا...

٤- ثم إن كلَّ فِعْلٍ زِدْتَ فِي أَوَّلِهِ تَاءً، فلفظُهُ ولفظُ مصدرِهِ سواء، إلا الحرف الرابع من المصدر، فيُضَمُّ:

ف: تَبَادَلَ	مصدره	تَبَادَلَ
و: تَزَلَزَلَ	=	تَزَلَزَلَ
و: تَكَلَّمَ	=	تَكَلَّمَ
و: تَسَرَّبَلَ	=	تَسَرَّبَلَ
و: تَعَجَّرَفَ	=	تَعَجَّرَفَ وهكذا...

بعد هذه الأنماط الأربعة من الأفعال فوق الثلاثية ومصادرهما، نورد القاعدة التالية، وهي أن:

[كلَّ فعلٍ ماضٍ زاد على ثلاثة أحرف، مبدوءٍ بهمزة^(٢)، فلفظُهُ ولفظُ مصدرِهِ سواء، عدا أن أول المصدر مكسور حتماً، وقبل آخره أَلِفٌ حتماً]^(٣).

١- إذا كان الفعل مضاعفاً، نحو: [زَلَزَلَ ودندن] أي متمائل الأول والثالث، فله مصدر قياسي آخر هو [فَعَّلَال]، فيقال: [زَلَزَلَ: زلزلة وزَلَزَالاً، ودندن: دندنة ودَنْدَاناً].

٢- لا فرق في ذلك بين همزة وصل وهمزة قطع.

٣- إذا كان قبل آخر الفعل أَلِفٌ أيضاً، نحو: [أقام - استقام - أحوال - استحبال... تعذر تتابع أَلِفَيْنِ قبل الآخر: [أَلِفُ الفعل وأَلِفُ المصدر]، فتحذف أَلِفُ، ويُؤْتَى فِي آخِرِ الْمَصْدَرِ بَتَاءٍ مَرْبُوطَةٍ. فـ: [أقام مصدره إقامة] و[استقام مصدره إستقامة] و[أحوال مصدره إحالة] و[استحبال مصدره إستحالة] وهكذا...

ف: أَكْرَمَ	مصدره	إِكْرَام
و: أَسْرَعَ	=	إِسْرَاع
و: أَنْزَلَ	=	إِنْزَال وهكذا...
[فإن كان خماسياً أو سداسياً، كُسِرَ ثالثه أيضاً].		
ف: اِنْخَدَرَ	مصدره	اِنْخِدَار
و: اِطْمَأَنَّ	=	اِطْمِئْنَان
و: اِسْتَخْرَجَ	=	اِسْتِخْرَاج وهكذا...

* * *

المصدر الصناعي

المصدر الصناعي: اسمٌ زيدتْ في آخره ياء مشدّدة، بعدها تاء مربوطة: [يَّة]، للدلالة على ما فيه من الخصائص. نحو: [الإنسانية]، فإنها تدل على خصائص الإنسان. و [اللصوصيّة]، فإنها تدل على خصائص اللصوص. ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاسم عربياً أو أعجمياً، أو جامداً أو مشتقاً، أو مثنىً أو جمعاً،... نحو: [الحيوانية - الرأسمالية - الاشتراكية - الأقدمية - الكيفية - الماهيّة - الهويّة - الأنانية - الديموقراطية...].

* * *

المصدر الميمي

(للبحث مناقشة)

هو مصدر قياسي، يُبدأً أبداً بميم زائدة^(١)، ويساوي المصدر الأصلي في المعنى^(٢)، والدلالة على الحدث.

صَوَّغُهُ:

♦ يصاغ من الثلاثي على وزن [مَفْعَل] قياساً مطّرداً، نحو: [مَجْلَس، مَضَبَر، مَوْعَد، مَوْصَل، ...] تقول:

المَضَبَر خيرٌ من المَشْكَى = الصبر خير من الشكوى.

والمَجْلَس بعد المَرْكُض مُريح = الجلوس بعد الركض مريح.

والمَوْفَى بالمَوْعَد فضيلة = الوفاء بالوعد فضيلة^(٣).

♦ ويصاغ من غير الثلاثي على وزن اسم المفعول نفسه. نحو: [مُدَحَّرَج، مُقَاتَل، مُسْتَخَرَج، ...].

تقول: مُدَحَّرَجُ الكرة رياضةٌ مفيدة = دَحَّرَجْتُهَا...

و: مُقَاتَلُ الأصدقاء بغیض = قَاتَلَهُمْ...

و: مُسْتَخَرَجُ النفط ثروةٌ للأمة = اسْتَخْرَجَهُ...

١- بسبب لزوم هذه الميم أوَّلُهُ، سَمَّوْهُ مِمِّيًّا.

٢- قيل أيضاً: إنه أَكَّدُ من معنى المصدر الأصلي.

٣- جاء عن العرب بضعة مصادر ميمية على وزن [مَفْعَل] نحو: [المَوْعِد بمعنى الوعد - المَوْضِع بمعنى الوضع - المَوْثِق بمعنى الوثقة فتحفظ وتستعمل، ولكن القياس [مَفْعَل].

عمله:

يعمل المصدر الميمي عمل فعله، ومنه قول الحارث ابن خالد المخزومي:

أَظْلُمُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً، ظُلْمُ

[ظلوم]: اسم امرأة، والهمزة قبله حرفُ نداء، [مصابكم]: مصدر ميمي،

و[رجلاً]: مفعول به للمصدر الميمي، أي إِنَّ إصابتكم رجلاً... ظُلم.

* * *

المعتل والصحيح

إذا كان أحد حروف الفعل الأصلية حرف علة سُمِّيَ [فعلاً مُعتلاً] نحو: [باع - وقف - رضي - رمى]^(١).

ثم إذا كان حرف العلة صدرًا له نحو: وقف - ورد... سَمَّوْهُ: مثلاً.

وإذا كان في وسطه، نحو: قال - باع... سَمَّوْهُ: أجوف.

وإذا كان في آخره، نحو: رمى - دعا... سَمَّوْهُ: ناقصاً.

فإذا اقترن حرفا علة في الفعل، نحو: روى - طوى... سَمَّوْهُ: لفيفاً مقروناً.

وإذا افترقا، نحو: وفى - وعى... سَمَّوْهُ: لفيفاً مفروقاً.

فإذا لم يكن أحد حروفه الأصلية حرف علة، نحو: شرب - رجع... قالوا هو فعل صحيح^(٢).

ثم إذا كان هذا الصحيح فيه همزة سَمَّوْهُ مهموزاً، نحو: أخذ - سأل - بدأ..

وإذا كان فيه حرف أصلي مكرّر، سَمَّوْهُ مضاعفاً، نحو: مرّ - زلزل...

* * *

١ - ليس في العربية ألفٌ تعدّ من جذر الكلمة؛ فإما أن تكون منقلبة عن واو أو ياء نحو: قال من قول، وباع من بيع. أو تكون حرفاً من حروف الزيادة: [سألتمونيها] نحو: راکض من ركض. وعلى ذلك تكون حروف العلة واو أو ياء فقط؛ فإذا قلنا عن كلمة فيها ألفٌ نحو: [عدا - رمى]: إنها معتلة، فإنما نعني أن اعتلالها بواو أو ياء انقلبت ألفاً، لا أن الألف نفسها حرف علة.

٢ - لا التفات إلى الألف إذا لم تكن منقلبة عن أحد حرفي العلة: الواو أو الياء. ففعل [قاتل] مثلاً [صحيح] غير معتل، وإن كان فيه ألف؛ ذاك أن حروفه الأصلية هي القاف والتاء واللام، وأما الألف فيه فزائدة، ولذلك لا يُلتفت إليها. ومثله [تراجع] لأن حروفه الأصلية هي: [الراء والجيم والعين] وهكذا... (انظر بحث الإعلال)

المعرّف بالإضافة

- تتحوّل النكرة إلى معرفة، إذا أضيفت إلى معرفة.
- وإليك أمثلة ترى منها أن كلمة [كتاب] مثلاً - وهي نكرة - قد تحولت إلى معرفة حين أضيفت إلى إحدى المعارف:
- خذ كتابك: كلمة [كتاب] تعرّف بإضافتها إلى الضمير.
 - اقرأ كتاب خالد: تعرّف بإضافتها إلى العَلَم [خالد].
 - كتاب هذا الطالب جديد: تعرّف بإضافتها إلى اسم الإشارة [هذا].
 - يضع كتاب الذي يهمل: تعرّف بإضافتها إلى اسم موصول [الذي].
 - كتاب المعلم قديم: تعرّف بإضافتها إلى المعرّف بـ [أل].

* * *

المعلوم والمجهول

♦ قد يكون مَنْ فَعَلَ الفعل معلوماً (مذكوراً في الكلام) مثل: [كَسَرَ خالداً الزجاج] فيسمَّى الفعل: مبنياً للمعلوم.

وقد يكون مَنْ فَعَلَهُ مجهولاً (غير مذكور في الكلام) مثل: [كُسِرَ الزجاج]، فيسمى الفعل: مبنياً للمجهول.

♦ تتغير صورة الفعل المعلوم حين يُبنى للمجهول؛ كما يلي:

١- بناء الفعل الماضي، للمجهول:

يُنَى الفعل الماضي للمجهول، بكسر ما قبل آخره، وضَمَّ كلُّ متحركٍ قبله نحو: [فتح - فُتِحَ، أظعم - أُظِعِمَ، تعلَّم - تُعْلَمَ، استغفر - أُسْتُغْفِرَ].

فإن كان قبل آخره حرف مدّ، قلب ياء قولاً واحداً، نحو: [أقام - أُقِيمَ، أَمال - أُمِيلَ، استعار - أُسْتَعِيرَ]، إلا أن يكون الفعل الماضي ثلاثياً أو خماسياً، فيكسر كلُّ متحركٍ قبل هذه الياء، نحو:

[قال - قِيلَ، باع - بِيِعَ، سام - سِيِمَ، اعتاد - اِعْتِيدَ، اجتاح - اِجْتِيحَ، اقتاد - اِقْتِيدَ].

٢- بناء الفعل المضارع، للمجهول:

يُنَى الفعل المضارع للمجهول، بضَمَّ أوّلِهِ، وفتح ما قبل آخره، نحو: [يَكْسِرُ - يُكْسَرُ، يُكْرِمُ - يُكْرَمُ، يُدْحِرُجُ - يُدْحَرَجُ، يَسْتَمَعُ - يُسْتَمَعُ، يَتَقَبَّلُ - يُتَقَبَّلُ،

يُستخرج - يُستخرجُ.]

فإن كان قبل آخره حرف مدّ، قلب هذا الحرف ألفاً قولاً واحداً، نحو:

[يقول - يُقال، يبيع - يُباع، يميل - يُمال، يستغيث - يُستغاث، يستميل -

يُستمال، يستطيع - يُستطاع].

* * *

المفعول به

(للبحث مناقشة)

هو ما وقع عليه فعلُ الفاعل فنَصَبَهُ. نحو: [أكل خالدٌ رغيفاً؛ وحقُّه أن يجيء - في الأصل - بعد الفاعل، ولكن قد يتقدّم عليه، نحو: [أكل رغيفاً خالدٌ]، بل قد يتقدم أحياناً عليه وعلى فعله أيضاً، نحو: [رغيفاً أكل خالدٌ]. هذا على أنّ تقديم المفعول به وتأخيرَه، جائزان في كل الأحوال^(١). ولا يستثنى من ذلك إلاّ حالتان يجب تقديمه فيهما:

الأولى: أن يتّصل الفاعلُ بضمير المفعول، فيُقدّم وجوباً على الفاعل، نحو: [سكن الدارَ مالِكُها]، و[ركب الفرسَ رائضُها].

الثانية: أن يقع بين [أما] وجوابها، فيُقدّم وجوباً على الفعل والفاعل معاً، نحو: [فأما الجائعَ فأطعمْ وأما الغريبَ فأكرمْ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال المفعول به

• قال عنتره (الديوان / ١٤٣):

ولقد نزلتِ فلا تظني غيرَه مني بمنزلة المحبِّ المكرمِ

١ - ما يُزعم من لبس قد يقع بسبب التقديم والتأخير، فسياق الكلام يزيله. من ذلك - مثلاً - أن يكون عيسى قاضياً، وموسى مجرمًا، فإذا قيل: [عاقب موسى عيسى]، فهم من السياق أنّ المعاقب هو موسى.

فعل [الظنّ] ينصب مفعولين، فأما الأول في البيت، فهو: [غير]، وأما الثاني فقد حذفه الشاعر. وذلك جائز. وقد نظم ابن مالك في جواز الحذف عموماً، قاعدة كلية فقال: [وحذف ما يُعلم جائز...].، ولو ذكر المفعول المحذوف لقال الشاعر: [فلا تظنيّ غيره واقعاً].

• ﴿أَيْنَ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ (القصص ٦٢/٢٨)

فعل [زعم] ينصب في الأصل مفعولين، وقد حُذِفَا هاهنا جميعاً، ولو ذكرا لقليل: [تزعمنهم شركائي]، فكان الأول يكون هو الضمير المتصل: [هم]، وكان الثاني يكون: [شركائي]، ولكنهما حُذِفَا. وإنما جاز حذفهما للعلم بهما، وقد ذكرنا آنفاً قاعدة جواز الحذف التي نظمها ابن مالك.

• ﴿وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ (البقرة ١٢٤/٢)

[إبراهيم]: مفعولٌ به، والفاعل: [ربُّ]. وقد قُدِّمَ المفعول على الفاعل كما ترى، وتقديمه هنا واجب، لأنّ اتصال الفاعل بضمير المفعول.

والقاعدة العامة أنّ [كل تقديم أو تأخير للمفعول جائز، ماعدا موضعين اثنين فقط، يجب تقديمه فيهما. الأول: أنّ يتصل الفاعل بضمير المفعول - كما جاء في هذه الآية - والثاني: أن يقع المفعول بين (أما) وجوابها].

• وقال حسّان ابن ثابت يرثي مُطْعِمَ ابن عديّ (الديوان ٣٩٨/):

ولو أنّ مجداً أخلدَ الدهرَ واحداً من الناس، أبقى مجده الدهرَ مُطْعِماً

وفي قوله هذا مخالفة لقاعدة كلية هي: أنّ الفاعل إذا اتصل بضمير المفعول، وجب تقديم المفعول. ولقد تحقق هذا الاتصال في البيت: ف [مجده] فاعل لـ [أبقى]، والهاء المتصلة به هي ضمير المفعول به: [مطعماً]. مما يوجب إعمال القاعدة، أي: تقديم

المفعول على الفاعل، فيقال: [أبقى مطعماً مجده^(١)]. ولكن الشاعر لم يعملها، فكان ذلك شذوذاً، تسميه كتب الصناعة: [ضرورة شعرية]. ونورد فيما يلي نظائر لهذا البيت ترسيخاً للقاعدة.

• فنظير ما تقدّم، قول أبي الأسود الدؤلي (الديوان / ٤٠١):

جزى ربه عني عديّ ابن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وفي قوله: [جزى ربه عدياً]، تقدّم الفاعل [ربه]، واتّصلت به الهاء، وهي ضمير يعود إلى المفعول: [عدياً]. مما يوجب إعمال القاعدة المذكورة آنفاً، أي: تقديم المفعول على الفاعل، فيقال: [جزى عدياً ربه]. ولكن الشاعر لم يعملها، شذوذاً، وهو ما تسميه كتب الصناعة، كما قلنا: [ضرورة شعرية].

• وقول الآخر (شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٥):

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدٍ ورقى نداءه ذا الندى في ذراً الجحد
وفي قوله: [كسا حلمه ذا الحلم]، تقدّم الفاعل: [حلمه]، واتّصلت به الهاء، وهي ضمير يعود إلى المفعول: [ذا الحلم]، مما يوجب تقديم المفعول على الفاعل، فيقال: [كسا ذا الحلم حلمه]. ولكن الشاعر لم يلزم ذلك شذوذاً. وأعاد ذلك مرة أخرى في عجز البيت، وكان واجباً أن يقول للسبب نفسه: [رقى ذا الندى نداءه]، ولكنه لم يلزم ذلك شذوذاً^(٢).

• وقال سليط ابن سعد (شرح ابن عقيل ١/ ٤٩٧):

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبرٍ وحسن فعلٍ كما يُجزى سِنِمَارُ

١- لا يمنعنا العنوان: [نماذج فصيحة] أن نورد بيتاً فيه ضرورة شعرية، لنبين ما فيه من خروج على القاعدة.

٢- في البيت ما فيه من المعاطلة والتراكب، مما يميل بالنفس إلى أنه مقتعل مصنوع.

وما قلناه فيما تقدّم يقال هنا. فلو أن الشاعر حكّم القاعدة - وهي وجوب تقديم المفعول إذا اتصل الفاعل بضمير المفعول - لقال على المنهاج: [جزى أبا الغيلان بنوه] فقدّم المفعول على الفاعل، ولكنه لم يلزم ذلك شذوذاً.

• ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ (الرعد ٣٣/١٣)

[مَنْ]: اسم شرط، وهو مفعولٌ به لفعل: [يضلل]. وكتب الصناعة تقول: إنّ تقديمه على الفعل والفاعل واجبٌ هاهنا، لأن أسماء الشرط لها الصدارة. ونقول: نعم، هذا صحيح، ولكن طالب العلم في غنى عن حفظه واستظهاره، لأنه تحصيل حاصل. فاسم الشرط له صدر الكلام سواء كان مفعولاً به أو لم يكن. وليس في الدنيا عربي - مهما يبلغ لسانه من العجمة - يقول مثلاً: [يضللُ مَنْ اللَّه] أو [يضللُ اللَّه مَنْ فما له...]. أو [يضللُ اللَّه فما له مَنْ مِنْ هَادٍ]، هذا فضلاً على أنّ فعل الشرط: [يضلل] لا يُجرّم إذا لم تتقدّم عليه أداة الشرط.

مما تقدم يتبيّن: أن من الإثقال غير المسوّغ، أن تقف كتب الصناعة عند هذه المسألة، وتعتدّها صنفاً من صنوف تقديم المفعول وجوباً على الفعل والفاعل.

• وقل مثل هذا في قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ (غافر ٨١/٤٠)

فإنّ كلمة: [أيّ] اسم استفهام، وهو مفعول به لفعل: [تنكرون]. وكتب الصناعة تقول: إنّ تقديمه على الفعل والفاعل، واجبٌ هاهنا، لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة. ونقول: إنّ تقديم أسماء الاستفهام لا علاقة له بإعرابها، فإن لها الصدارة في كل حال، سواء كانت منصوبة أو غير منصوبة. هذا تحصيل حاصل، ولو استغني عن جعله مسألة يؤخذ فيها ويُعطى، عند البحث في تقديم المفعول وجوباً على الفعل والفاعل، لكان ذلك أجدى.

ولو جرّب المرء تغيير مكان [أيّ] في الآية، سواء كانت مفعولاً أو غير مفعول،

لاستيقن فوراً أنّ ذلك غير عربي. فمنّ ذا الذي يقول: [آيات الله أيّ تنكرون، أو: آيات الله تنكرون أيّ]؟ هذا في العربية لا يقال، فليت كتب الصناعة تعرّد عنه، وتقصّر همّها على ما يفيد في تعليم الناس لغة قومهم.

• ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ (الضحى ٩٣/٩-١٠)

[تقهر]: فعلٌ، فاعله ضمير مستتر تقديره: [أنت].

[اليقيم]: مفعول به، تقدّم - كما ترى - على الفعل والفاعل، وهو هنا تقديم واجب. وذلك أنّ المفعول يجوز تقديمه وتأخير في جميع الأحوال ما عدا موضعين فقط، يجب تقديمه فيهما. الأول: أن يتصل الفاعل بضمير المفعول، والثاني: أن يقع بين [أمّا] وجوابها، كما جاء هنا في الآية، إذ وقع بين [أمّا]، وجوابها [فلا تقهر]، فحقّ أن يتقدّم وجوباً.

والشيء نفسه يقال في الآية التالية: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ فإنّ المفعول: [السائل] وقع بين [أمّا] وجوابها [فلا تنهر]، فكان تقديمه على الفعل والفاعل واجباً. فالحالتان في الآيتين متساويتان متطابقتان، مما يغني عن الإفاضة في التبيين.

• قال الشاعر (أوضح المسالك ٣٦٣/١):

تزوّدْتُ من ليلي بتكليم ساعةٍ فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

[إلا]: أداة حصر، [ضعف]: مفعول به مقدّم، [كلامُها]: فاعل مؤخر.

والتقديم والتأخير هاهنا جائزان، على المنهاج. وذلك أنّ تقديم المفعول، إنما يكون واجباً في حالتين فقط، هما أن يتصل ضمير المفعول بالفاعل، أو أن يقع المفعول بين [أمّا] وجوابها. وليس في البيت أيّ من الحالتين. ودونك من شعر العرب شواهد أخرى تؤيّد الجواز:

• قال دعبل الخزاعي (أوضح المسالك ٣٦٢/١):

ولما أبى إلاّ جماحاً فؤادُه ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل
[إلاّ]: أداة حصر، [جماحاً]: مفعول به مقدّم، [فؤادُه]: فاعل مؤخّر.

وقد قدّم الشاعر المفعول به: [جماحاً] - وهو اسم محصور - على الفاعل: [فؤادُه].
إذ التقديم والتأخير جائزان. ولا يكون تقديم المفعول واجباً إلاّ في حالتين، لا نغفل أن
نكررها: أن يتّصل ضمير المفعول بالفاعل، وأن يقع المفعول بين [أما] وجوابها.
• ودونك أخيراً شاهداً من هذه المسطرة، هو قول الشاعر (أوضح المسالك
٣٦٩/١):

فلم يذرٍ إلاّ الله ما هيّجت لنا - عشيةً آناء الديار - وشامها^(١)
فالمحصور في البيت، هو لفظ الجلالة: [الله]، والأصل: [فلم يذرٍ ما هيّجت لنا
إلاّ الله].

وقد قدّم الفاعل: [الله]، على المفعول به وهو الاسم الموصول: [ما]. وجواز
تقديم المفعول على الفاعل وتأخيرُه عنه، قاعدة لا تتخلّف. وإنما يستثنى منها موضعان
اثنان يجب فيهما تقديم المفعول، هما: أن يتّصل ضمير المفعول بالفاعل، أو أن يقع
المفعول بين [أما] وجوابها.

• ﴿يومَ لا ينفع الظالمين معذرتُهم﴾ (غافر ٥٢/٤٠)

[معذرتُهم]: فاعل مؤخّر، [الظالمين]: مفعول به مقدّم.

وتقديم المفعول في الآية هاهنا على المنهاج. وذلك أنّ الفاعل: [معذرتُهم]، اتّصل
به ضمير المفعول به. ومتى كان ذلك، وجب تقديم المفعول على الفاعل، كما رأيت.
وهذه إحدى الحالتين اللتين يجب فيهما تقديم المفعول على الفاعل.

١- الشام، جمع شامة وهي العلامة.

• ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ (البقرة ٨٧ / ٢)

[فريقاً]: مفعول به، مقدّم في الآية على الفعل والفاعل. وتقديمه عليهما أو على أحدهما جائز في كل موضع. وهذه قاعدة صلبة، لا تنكسر إلا في حالتين اثنتين يجب فيهما تقدّم المفعول على الفاعل، هما: أن يتصل ضمير المفعول بالفاعل، أو أن يقع المفعول بين [أما] وجوابها. وإذا لم يكن في الآية إحداهما، فقد تقدم المفعول في الآية مرتين - في صدرها وفي أثنائها - وذلك جائز. ولو لم يكن الكلام قرآناً، لجاز أن يقال: [فكذبتم فريقاً، وتقتلون فريقاً].

• ﴿وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرِّيبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ (الأحزاب ٢٦ / ٣٣)

في الآية شاهدان على جواز تقدّم المفعول وتأخره. الأول: [فريقاً تقتلون]، وفيه تقدّم المفعول على الفعل والفاعل جميعاً. والثاني: [تأسرون فريقاً]، وفيه تأخر المفعول عن الفعل والفاعل جميعاً. وذلك أنّ تقدّمه على الفعل والفاعل أو على أحدهما، وتأخره عنهما أو عن أحدهما، جائز في كل موضع. ولا يستثنى من ذلك إلا حالتان، أكثرنا عن عملي تكرارهما لنثبتهما في الذاكرة.

* * *

المفعول لأجله^(١)

(للبحث مناقشة)

المفعول لأجله: مصدرٌ منصوب، يبيِّن عِلَّةَ وقوع الحدث، نحو: [وقفتُ
إجلالاً للمعلم]. فالوقوف - وهو الحدث - ناشئ عن علة، هي: الإجلال.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال المفعول لأجله

• ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء ٣١/١٧)

(الإملاق: الفقر)

[خشية]: مصدرٌ، تحققت له شروطُ نصبه مفعولاً لأجله. وذلك أنه مصدرٌ
[خشي - يخشى]، وقد بيَّن عِلَّةَ قتل الجاهليين أولادهم، وهي: خشية الإملاق.
• قال حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّيْمِ تَكْرُمًا
[تكرماً]: مصدرٌ تحققت له شروطُ نصبه مفعولاً لأجله. وذلك أنه مصدرٌ [تكرَّم
- يتكرَّم]، وقد بيَّن عِلَّةَ إعراض الشاعر عن شتم اللئيم، وهي: [التكرَّم].
هذا، على أنَّ في البيت مفعولاً لأجله آخر، هو: [ادِّخاره]، فإنه مصدرٌ منصوب
لفعلٍ: [ادَّخَرَ - يدَّخِر]، وقد بيَّن عِلَّةَ غفران الشاعر زَلَّةَ الرجل الكريم، وهي:
ادِّخاره له أي: استبقاء مودته.

١- يسمونه أيضاً: [المفعول له].

- ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة ١٩/٢)
- [حَذَرَ]: مصدر، تحققت له شروط نصبه مفعولاً لأجله. وذلك أنه مصدرٌ [حَذَرَ - يحذِر]، وقد بيّن علّة جعلهم أصابعهم في آذانهم، وهي: [الحذر من الموت].
- قال الحارث ابن هشام (هو أخو أبي جهل):
- فصفحتُ عنهم والأحبةُ فيهم طمعاً لهم بعقابِ يومِ مُفسِدٍ^(١)
- [طمعاً]: مصدر: تحققت له شروط نصبه مفعولاً لأجله. وذلك أنه مصدرٌ [طَمِع - يطمع]، وقد بيّن علّة صفحه عنهم، وهي: [الطمع بعقابهم بعد، في معركة يرجو النصر عليهم فيها].
- هذا، ولم نر حاجةً إلى مزيد من عرض نماذج أخرى وتحليلها. وذلك لسهولة البحث، ولأن المفعول لأجله لا يخرج في كل حال، عن أن يكون مصدراً يبيّن علّة وقوع الحدث.

* * *

١ - قال هذا معتدراً من فراره يوم معركة [بدر]، وقد قُتِل فيها أخوه أبو جهل.

المفعول المطلق^(١)

(للبحث مناقشة)

المفعول المطلق: مصدر منصوب، يُذكر بعد فعلٍ - أو شبهه^(٢) - من لفظه فيؤكّده، نحو: [زحف الجيش زحفاً، فوثقت أنه منتصرٌ انتصاراً...]. ويشتمل البحث في المفعول المطلق على مسألتين هما: أن يُحذف، أو يُحذف فعله (عامله).

أولاً - أن يُحذف:

يُحذف المصدر (المفعول المطلق) في حالات شتى. لكنها على اختلافها وتنوعها، يحكمها ضابط واحد. هو أنّ المصدر - وإن حُذِف - يظلّ في الكلام ملحوظاً مُلتَمَحاً، ودونك البيان:

رجع رجوعاً القهقري	=	رجع القهقري
أكل أكلاً كثيراً	=	أكل كثيراً
ضربه ضرباً السوط	=	ضربه سوطاً
ضربه الضرب ذاك	=	ضربه ذاك الضرب
قعد قعوداً جلوس	=	قعد جلوساً

١ - كتب الصناعة تسمي المفعول المطلق: (المصدر). ولقد جرى الاصطلاح على تسميته: [المفعول المطلق] لأنه مفعول لا يقيّد بأداة، على حين تقيد المفاعيل الأخرى بذلك، فيقال: [المفعول به، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه].

٢ - شبه الفعل - كما ذكرنا من قبل مرّات - ما يعمل عمله، من اسم فاعل واسم مفعول...

ضربه ثلاثين ضربة = ضربه ضرباتٍ ثلاثين
 شبع كلَّ الشَّبَع = شبع شبعاً كلَّ الشَّبع^(١)
 ثانياً - أن يُحذفَ فِعْلُهُ:

إذا حذف الفعل وبقي المصدر، نشأ معنى لم يكن لينشأ لولا الحذف^(٢).
 فمن ذلك أن تريد:

- إلى الأمر مثلاً، فتحذف الفعل فتقول: [رَمَلًا]^(٣).
- أو إلى النهي، فتحذفه فتقول: [رَمَلًا لَا عَدْوًا]^(٤).
- أو إلى الدعاء، فتحذفه فتقول: [سقياً لوطني].
- أو إلى التوبيخ، فتحذفه فتقول: [أَلْعِبَاءُ، وَقَدْ جَدَّ النَّاسُ؟!]^(٥).
- أو إلى تفصيل عاقبة، فتحذفه فتقول: [أَقْدِمُ: فَإِمَّا النَّصْرَ وَإِمَّا الشَّهَادَةَ]^(٦).

١- كلٌّ ونصف وربع وبعض... جميعها في الحُكْم والاستعمال سواءً. تقول: [شَبِعْتُ كُلَّ الشَّبع ونصفَ الشَّبع ورُبْعَ الشَّبع وبعضَ الشَّبع وهكذا...]، والنحاة إذا ذكروا: [كلٌّ] جمعوا إليها [بعض] و[أيّ] الكمالية، نحو: [اجتهدت بعض الاجتهاد] أو [أيّ اجتهد!!].

٢- يصحب الفعل مصدره في الأصل للتوكيد نحو: [شربتُ شرباً]. فإذا حُذِفَ الفعل زال معنى التوكيد-بالضرورة- إذ المحذوف لا يؤكد. فينشأ من جَوَاء ذلك معانٍ أخرى، من أمرٍ أو نهي أو توبيخ أو تفصيلٍ عاقبة.
 ٣- الرَّمَل: المهرولة، ومن المألوف أن يقول الضابط لجنوده في أثناء التدريب: [رَمَلًا]، فيفهموا - وقد حذف الفعل - أنه يأمرهم بالمهرولة. ولو قال لهم: [ارملوا رملًا] لكان معنى الأمر ناشئاً من صيغة: [ارملوا] وكان المصدر [رَمَلًا] لتوكيد الأمر. فإذا حذف الفعل وقال لهم: [رَمَلًا]، أذى المصدر معنى الأمر واستقلَّ به. فهذا هو السر في حذف الفعل.

٤- لا يأتي النهي هنا وحده مستقلاً، بل يأتي بعد الأمر، مصاحباً له.

٥- يلاحظ أنَّ المصدر - في حالة التوبيخ - يُسَبِّقُ بأداة استفهام.

٦- بيان ذلك أنَّ الإقدام في المعارك، له نتيجة وعاقبة، هما النصر أو الشهادة، وقد بينهما المثال [فإمّا... وإمّا...].

♦ شذور من المفعول المطلق:

في اللغة كلمات كثيرة تُعرَبُ مفعولاً مطلقاً، دونك شذوراً منها:

- حقّاً: نحو: [خالدٌ صديقي حقّاً].
- قطعاً: نحو: [هذا مذهبي قطعاً].
- سمعاً وطاعةً: [أي: أسمع وأطيع].
- عجباً: كلمة، معروفة المعنى والاستعمال.
- لبيك: [أي: أَلْبِي].
- شكراً: كلمة، معروفة المعنى والاستعمال.
- حنانيك: [أي: تحنن].
- ذواليك: كلمة، تقال للتعبير عن تنقل الأمر بين كذا وكذا.
- هنيئاً: كلمة، معروفة المعنى والاستعمال.
- يقيناً: نحو: [عرفته يقيناً]. أي: أوقنُها يقيناً.
- بتّة: وبتّاً والبتّة والبتّة. (البت: القطع)، [لا أفعله بتّةً]، أي: قطعاً.
- سبحان الله: أي: تنزيهاً لله عما لا يليق به.
- معاذ الله: (عاذ: لجأ واعتمَص)، أي: أعوذ بالله.
- تبّاً له: أي: هلاكاً له.
- (ما وأيّ: الاستفهاميتان): إذا استُفهِمَ بهما عن المصدر:
- نحو: [ما نمت؟] = أيّ نومٍ نمت؟ ونحو: [أيّ سفرٍ تسافرون؟].
- (ما وأيّ ومهما: الشرطيات):

نحو: [ما تجلسن أجلسن = أيّ جلوسٍ تجلسن أجلسن].
 ونحو: [أيّ سيرٍ تسرن أسرن].
 ونحو: [مهما تقرأ تستفدن].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال المفعول المطلق

• قال مجنون بني عامر (الديوان / ٢٧٧):

وقد يجمع الله الشئيتين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
 الأصل: يظنان ظناً كل الظن، ثم حذف المصدر وهو: [ظناً]، ونابت كلمة [كل] عنه، وأضيفت إلى المصدر، فكانت نائب مفعول مطلق.

• ﴿فلا تميلوا كل الميل﴾ (النساء ١٢٩/٤)

يقال في الآية ما قيل في [يظنان كل الظن]، من أن الأصل: لا تميلوا ميلاً كل الميل، ثم حذف المصدر وهو: [ميلاً]...

• قال الشاعر (همع الهوامع ١٢٣/٣):

لأجهدنّ فيما درء مفسدة تحشى، وإما بلوغ السؤل والأمل

[درء]: في صدر البيت، مفعول مطلق، وكذلك [بلوغ] في عجز البيت فإنه مفعول مطلق أيضاً. وقد حذف فعلاهما وهما: [أدرأ وأبلغ]، لأن الشاعر ابتغى تفصيل عاقبة ما أقسم على بذله من الجهد. إذ قال: [فإما درء ... وإما بلوغ ...]. وكان الأصل قبل الحذف هو: [فإما أدرأ درء مفسدة، وإما أبلغ بلوغ السؤل]. والقاعدة: أن الفعل يُحذف، فينشأ معنى لم يكن لينشأ لولا الحذف، فلو لم يحذف

الشاعر الفعلين بل قال: [أدراً درء مفسدة، وأبلغ بلوغ السؤل] لكان ما يتحصّل من قوله هو التوكيد، ولمّا كان لا يريد التوكيد بل يريد تفصيل عاقبة جهده، حذف الفعل، فدلّ المصدر بعد حذف فعله على المعنى الذي أراد إليه الشاعر.

هذا، وترى الاستعمال نفسه في القرآن الكريم، ففي سورة (محمد ٤٧/٤) ﴿فَشُدُّوا الوثاقَ فإِذَا مَنَّآ مَنَّآ بعدُ وَإِنَّمَا فَتَاتُكُمْ﴾ ويقال هاهنا مثل الذي قيل في: [لأجهدنّ فإِذَا... وإِنَّمَا...].

فبعد شدّ الوثاق، تُتَوَقَّع عاقبة، وقد أبايتها الآية تفصيلاً، إذ قالت: [فإِذَا... وإِنَّمَا...]. وهكذا جاء المصدر مفصّلاً لمجمل قبله، ومبيناً لعاقبته ونتيجته، وما كان ذلك ليتحقق لولا حذف الفعل. فهاهنا مصدران منصوبان [مَنّاً وفَتَاتُكُمْ] حُذِفَ فعلاهما فأدّى حذفهما إلى معنى التفصيل وبيان العاقبة. ولو ذُكِرَا فقليل: [فإِذَا أَن تَمْنُوا مَنّاً وَإِنَّمَا أَن تَفَادُوا فَتَاتُكُمْ]، لكان الذي يتحصل هو التوكيد.

• قال الشاعر (الجني الداني / ٥٣١):

وقد شَفَنِي أَلَا يَزَالُ يَرُوعُنِي خَيَالُكَ: إِنَّمَا طَارِقًا، أَوْ مَغَادِيَا

أوردنا هذا البيت شاهداً لصحة قول من يقول: [إِنَّمَا... أَوْ...], كما يصحّ قوله: [إِنَّمَا... وإِنَّمَا...], فكلا التراكيبين وارد وصحيح.

• قال قَطْرِيّ ابن الفجاءة (أوضح المسالك ٣٩/٢):

فَصَبْرًا فِي مَجَالِ الْمَوْتِ صَبْرًا فَمَا نَيْلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعٍ

[صَبْرًا]: مصدر منصوب، ناب عن فعله المحذوف، والفعل هنا لا يُحذف إلّا لتحقيق معنى، لم يكن لينشأ لولا الحذف. وبيان ذلك، أن لو قيل: [اصبر صَبْرًا] لكان المعنى المراد هو التوكيد. لكن لما حُذِفَ الفعل فقال الشاعر: [صَبْرًا]، عُرف أنه أراد إلى الأمر بالصبر.

• ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ (نوح ٧١/ ١٧)

يلاحظ في الآية أنّ الفعل هو [أنبت - يُنبت] ومصدره قياساً، هو [إنبات]. ولكن المصدر الذي ورد في الآية هو: [نبت] لا [إنبات]. فدلّ ذلك على أنّ جذر المادة، هو ما يُنظر إليه في المفعول المطلق، لا وزن المصدر وقياسيته. وقل مثل ذلك في [سَلَّمَ سلاماً وتسليماً] فكلا المصدرين مفعول مطلق، وقل الشيء نفسه في قول القائل: [توضّأً وتوضّؤاً ووضوءاً]، فكلا المصدرين هنا أيضاً مفعول مطلق.

ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيَلًا﴾ (المزمل ٨/ ٧٣) فالمفعول المطلق السوارد هنا في الآية هو: [تبيل]، والتبيل ليس مصدرًا لـ [تبيل]، بل مصدر تبيل هو [تبيلٌ]. ويتبين من هذا: أنّ الفیصل المحکم في المفعول المطلق، هو جذر المادة، لا وزن المصدر وقياسيته.

• قال العجاج (الديوان ٤٨٠/ ١):

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ^(١)!! وَالْدَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيٌّ!!

[أطرباً]: هاهنا مصدر منصوب (مفعول مطلق)، مسبوق بهمزة استفهام، وأما فعله فمحذوف. والأصل قبل الحذف والإتيان بالهمزة: [تطرب أطرباً]، فيكون المصدر للتوكيد.

لكن الشاعر حذف الفعل؛ والفعل إذا حُذف وبقي المصدر، تحقق معنى لم يكن لينشأ لولا الحذف.

وقدّم على المصدر همزة استفهام يؤتى بها هاهنا إذا أريد التوبيخ، فدلّ ذلك على ما ابتغاه الشاعر وقصد إليه من إرادة التوبيخ.

١- القَنْسَرِيّ: الكبير المسنّ، الذي أتى عليه الدهر. والبيت للعجاج والد رؤية.

- ولهذا الاستعمال نظير مماثل من قول جرير، يهجو خالد ابن يزيد الكندي (الديوان / ٦٥٠):

أَلُوْمًا لَا أَبَا لَكَ وَاعْتَزَابًا!!

فها هنا مصدر منصوب (مفعول مطلق)، حُذِفَ فعله، والأصل قبل الحذف: [تَلُوْم لُوْمًا]. وأتى بهمزة للاستفهام التوبيخي سبقت المصدر: [أَلُوْمًا]، فدلّ ذلك على أنه إنما قصد إلى التوبيخ.

- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (النساء ١٦٤/٤)

[تكليماً]: مصدر منصوب (مفعول مطلق)، جاء بعد فعلٍ من لفظه - على المنهاج - فأفاد التوكيد.

- ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ (الإسراء ٣٦/١٧)

[جزاء]: مصدر منصوب (مفعول مطلق)، عامله الناصب له، مصدر أيضاً هو: [جزاؤكم]. وقد كنا ذكرنا في تعريف المفعول المطلق: أنه مصدر منصوب، يُذكر بعد فعلٍ - أو شبهه - من لفظه. وشبه الفعل هنا هو: المصدر والمشتقات، مما يعمل عمله. واستكمالاً للمسألة، نورد قوله تعالى:

- ﴿وَالذَّارِيَاتُ ذُرُوءًا﴾ (الذاريات ١/٥١)

فإنّ [ذرواً] في الآية، مصدر منصوب (مفعول مطلق)، عامله الناصب له، هو [الذاريات]. وهو اسم فاعل، ومن المعلوم أنّ اسم الفاعل يشبه الفعل، إذ يعمل عمله.

- ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدُ مِنْكُمْ فَإِنِّي أَعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ (المائدة ١١٥/٥)

فعلٌ [أعذّبه]، تكرر في الآية مرتين، ومع كلّ فعلٍ منهما ضمير متصل هو الهاء.

فأما مع الفعل الأول فالضمير يعود إلى الذي يكفر، أي: [أعذب الذي يكفر]، فهو إذاً مفعول به. وأما مع الفعل الثاني فالضمير يعود إلى [عذاباً]، أي: [لا أعذب العذاب].
وبتعبير آخر: [لا أنزل هذا العذاب المذكور بأحد من العالمين]، فيكون الضمير مفعولاً مطلقاً، لا مفعولاً به كما يتبادر إلى الذهن لأول وهلة.

● ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (النور ٤/٢٤)

[ثمانين]: نائب مفعول مطلق منصوب. وقد حذف المصدر وأنيب عنه عدده، وظلّ المصدر المحذوف ملحوظاً ملتصحاً، على أنّ الأصل قبل الحذف: [فاجلدوهم جلداتٍ ثمانين].

* * *

المفعول معه

(للبحث مناقشة)

المفعول معه: اسم فضلة^(١) منصوب، قبله واوٌ بمعنى [مع] للمصاحبة (لا للعطف والمشاركة) مسبوقه بجملة^(٢)، نحو: [مشى خالدٌ والجدار] ^(٣).

♦ حُكْمَان:

١- إذا كان الفعل مما يقع من متعدّد، نحو: [تصافح وتشاجر وتشارك وتجاوز...] امتنع النصب على المعيّة، وصحّ العطف، نحو: [تصافح خالدٌ وسعيدٌ، وتشاجر زهيرٌ وعليٌ...].

٢- إذا احتمل المعنى: المشاركة والمصاحبة، جاز وجهان تبعاً للمعنى المراد: العطف للمشاركة، نحو: [طلع القمرُ والنجمُ]، والنصب على المعيّة للمصاحبة، نحو: [طلع القمرُ والنجمُ] ^(٤).

♦ تراكيب من تراثنا اللغوي:

جاء عن العرب، بعد [كيف] و[ما] الاستفهاميتين، صنفان من الاستعمال، تعالجهما كتب الصناعة في بحث المفعول معه وهما:

الأول قولهم: [كيف أنت وخالدٌ] أو [خالداً]، ومثله طيقاً: [ما أنت

١- ليس معنى (الفضلة) هنا، أنها يصحّ أن تطرح من الكلام!! بل المعنى أنها ليست عمدة في الجملة.

٢- كان أحدُ زملاء الدراسة يعرفُ!! المفعول معه شعراً، على سبيل النكته، فيقول: [فعلٌ فواوٌ فهوةٌ].

٣- ليس بين الجدار وبين خالد مشاركة، إذ الجدار لا يمشي. بل بينهما مصاحبة، ولذا يُنصب على أنه مفعول معه.

٤- معنى [طلع القمرُ والنجمُ] طلع القمرُ، وطلع النجمُ أيضاً. ومعنى [طلع القمرُ والنجمُ] طلع القمرُ بصحبة النجم.

وخالداً] أو [خالداً]، بالرفع والنصب، إذا كان قبل الواو ضمير منفصل.
والثاني قولهم: [ما لك وخالداً] بالنصب فقط، إذا كان قبل الواو ضمير متصل.

وبتعبير تعيديّ نقول: بعد كيف وما الاستفهاميتين: يجوز الرفع والنصب إذا سبق الواو ضمير منفصل، وأما إذا سبقها ضمير متصل، فليس إلا النصب.

* * *

نماذج فصيحة من المفعول معه

• قال الوليد ابن عقبة ابن أبي معيط، يُحَرِّضُ معاوية على قتال عليٍّ كَرَّمَ اللَّهُ وجهه:

فإنَّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأديم^(١)

[والكتاب]: ليس [الكتاب] في البيت، مفعولاً معه. وذلك أنَّ من شروط نصب الاسم على المعية، أنَّ تسبق الواو جملةً. وهو شرط لم يتحقق في البيت.
بل انتصابه بالعطف على اسم [إنَّ] المنصوب، وهو الكاف. ولهذا نظائر كثيرة جداً، منها على سبيل المثال، قولٌ كثير عزة:

وإنِّي وتهيامي بعزة بعد ما تخلَّيتُ ممَّا بيننا وتخلَّتِ
لكالمربجي ظلَّ الغمامة كلِّما تبوَّأ منها للمقييل اضمحلَّتِ

١ - الوليد - هذا - هو أخو عثمان ابن عفان لأمه. وكان ولّاه على الكوفة، فشرب الخمر، فأقيم عليه الحد، وتولّى ذلك عليٌّ بيده. يقول لمعاوية: إنما حالك مع مراسلة عليٍّ، كحال من يدبغ الجلد، وقد وقعت فيه (الحلّة): وهي دودة تأكل الجلد، فإذا دُبِغَ وَهَى.

فالواو مِن [وتهيامي] حرف عطف، عطف الاسم بعدها، على اسم [إنّ]، وهو الياء. وَمِن ثمّ ليست كلمة [تهيامي] منصوبة على المعية، لأنّ مِن شروط المفعول معه، أنْ تسبق الواوَ جملةً، وهو شرطٌ لم يتحقّق هاهنا.

• قال الشاعر:

فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكليتين من الطحال

[وبني]: الواو بمعنى [مع]، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعولٌ معه^(١). (وإن كانت الجملة قبل الواو لم تتمّ) والشاعر لم يرفعه بالعطف على اسم [كان] المرفوع، وهو واو الجماعة، أي لم يقل: [وبنو أبيكم]، لأنّ الرفع يُفسد المعنى المراد. إذ يكون عند ذلك: [كونوا أنتم وليكن معكم بنو أبيكم أيضاً، في مكان الكليتين...]. وهذا غير مراد. وإنما المراد أمره لهم، أن يكونوا في صحبة بني أبيهم، كالكليتين من الطحال. ولذلك نصّب [بني] على المعية. والمسألة في البيت تستحق التأمل.

• ﴿يا قوم إنّ كان كُبرَ عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلتُ فأجمعوا أمركم وشركاءكم﴾ (يونس ١٠/٧١)

[وشركاءكم]: الواو بمعنى [مع]، و[شركاءكم] اسم منصوب على أنه مفعولٌ معه. أي: أجمعوا أمركم بصحبة شركائكم.

والعطف هاهنا غير وارد، لعلّة لغوية منعت من ذلك، نبّينها فيما يلي:

يقال في العربية: [أجمعوا أمركم] أي: اعزموا على أمر، ولا يقال: أجمعوا الشركاء، لأنّ فعل [أجمع] لا ينصب مفعولاً به من الأشخاص والأعيان، ومن أراد جمع الشركاء أو غيرهم من الأشخاص والأعيان قال مثلاً: [أجمعوا الناس] لا [أجمعوا

١- علامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم.

الناس]. فبين [جَمَعَ] و[أَجْمَعَ] فرق، مَنْ أغفله أفسد المعنى.

• قال الشاعر يذكرُ إطعامه ناقته بعد رحلته عليها:

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

[وماءً]: كلمة [ماء]، لا يصح أن تكون معطوفة على [تبناً]، لأن الناقة تُعلف تبناً، ولا تُعلف تبناً وماءً، إذ الماء لا يكون علفاً. ولا يصح أيضاً أن تكون منصوبةً على المعية، لأن المعية تقتضي المصاحبة في الزمان، والناقة لا تشرب الماء وتأكل التبن في وقت واحد.

ولقد شغل هذا البيتُ أكابرَ الأئمة، منهم على سبيل المثال: ابن هشام وابن عقيل والجرمي واليزيدي والمازني والمبرد وأبو عبيدة والأصمعي والفارسي والفراء... فالتقوا في تخريجه وافترقوا، ولكنَّ معظمهم على أنَّ فِعْلَ [علفتها] متضمَّن معنى [قدّمت لها]، فيصحّ المعنى على ذلك إذ يكون: [قدّمت لها تبناً وماءً]^(١).

• كتب معاوية إلى عليّ كرم الله وجهه، يحمله تبعه قتل عثمان. فأجابه عليّ:

[ما أنت وعثمان؟ إنما أنت رجلٌ من بني أمية، وبنو عثمان أولى...].

[ما أنت وعثمان؟]: هاهنا تركيب، ليس فيه فعلٌ قبل الواو، بل فيه قبلها [ما]

الاستفهامية. والقاعدة في هذه الحالة، أنَّ الاسم الذي يأتي بعد الواو، يجوز فيه الرفع

١ - لقد أهتمتني القضية، فتساءلت وسألت: ما يمنع أن يكون الشاعر رطبَ التبن بالماء ثم علف ناقته إياهما معاً، كما يُفَعَّل في علف الخيل، وهو شيء أعرفه بالتجربة، فتكون كلمة [ماء] منصوبة على المعية؟ ولكنَّ جواب رعاة الإبل في البادية السورية والأردنية والسعودية، جاعني بعد شهور حاسماً يقول: إنَّ التبن إذا رُطِبَ بالماء كانت له رائحة تعافها الإبل، فإذا علفها رعاتها، لم يخلطوهما!! وقد أذكرني جوابهم هذا قول أبي نواس:

تصفُ الطلولُ على السماع بها أفذو العيان كانت في العِلمِ؟!

وإذا وصفت الشيء مُتَّبِعاً لم تخلُ من زَلَلٍ ومن وَهْمٍ!!

فאלلهم علّمنّا.

والنصبُ: [عثمانُ وعثمانٌ]. إذا كان قبل الواو ضمير منفصل، كما رأيت في الشاهد. وأما إذا كان قبل الواو ضمير متصل فيتعين النصب وجوباً^(١). ودونك مثلاً تطبيقاً على ذلك، هو قول مسكين الدارمي:

فما لك والتلددُ حولَ نجدٍ وقد غصَّتْ تهامةُ بالرجالِ

[ما لك والتلددُ]: [ما] استفهامية، والواو - كما ترى - مسبوقه بضمير متصل هو الكاف، وفي هذه الحال يتعين النصب وجوباً: [التلددُ].

هذا، واستعمال الرفع والنصب بعد [ما] الاستفهامية كثير في كلامهم، نورد منه النموذجين التاليين، لمزيد استئناس:

فمِنَ النصب قول الشاعر:

ما أنتَ والسيرُ في مَتَلَفٍ (يريد بالمتلف: القفر)

ومن الرفع قوله:

ما أنتَ - وَيَبَ أَيْكَ - والفخرُ (ويب = ويح)

* * *

١- كل ما نذكره هاهنا، ينطبق انطباقاً تاماً على [كيف]، كما ينطبق على [ما]. وتمثل كتب الصناعة في العادة لـ [كيف] بمثال لا يتغير، هو قولها: [كيف أنت وقصعة - أو قصعة - من ثريد]؟

المنوع من الصرف

(للبحث مناقشة)

المنوع من الصرف: اسمٌ لا يُنَوَّن نحو: [سافر إبراهيم]. وإذا جُرَّ جُرَّ بالفتحة نحو: [مررت بمدارسَ جديدةً]. غير أنه يُصَرَّفُ فيجَرَّ بالكسرة، إنْ عُرِّفَ بـ [أل]، أو تلاه مضاف إليه نحو: [مررت بالمدارس] و[مررت بمدارسِ البلد].

بعد هذه القاعدة الكلية، دونك المنوعات من الصرف، وهي:

١- كل علم مؤنث حروفه أكثر من ثلاثة^(١)، نحو: خديجة وزينب... فإذا كان ثلاثة أحرف ساكن الوسط عريباً، جاز صرفه ومنعه الصرف، نحو: [سافرت هندُ + هندٌ] و[رأيت هندَ + هنداً] و[مررت بهندَ + بهندٍ].
تنبيه ذو خطر: إنَّ قصد المتكلم هو الحكم - في صرف العلم ومنعه الصرف - كلما كان محتماً للتذكير والتأنيث.

[نجاح وصباح] مثلاً، مما يسمى بهما المذكر والمؤنث، ولذلك تصرفهما إن أردت مذكراً فتقول: [جاء نجاحٌ وصباحٌ مسرعين]، وتمنعهما الصرف إن أردت مؤنثاً فتقول: [جاءت نجاحٌ وصباحٌ مسرعتين].
وأسماء القبائل، نحو: [تميم وهذيل...] تصرفها إن أردت جدَّ القبيلة، فتقول مثلاً: [جاء بنو تميم وبنو هذيل]، وتمنعها الصرف إن أردت القبيلة، فتقول: [أقبلت تميمٌ وهذيلٌ].
وكذلك أسماء المواضع والبلدان: نحو [عكاظ]، تصرفها باعتبارها مكاناً فتقول: [مررت بعكاظ]، وتمنعها الصرف، باعتبارها بلدةً أو أرضاً، فتقول: [مررت بعكاظاً].

١- لا فرق في ذلك بين مؤنث حقيقي، نحو: [زينب وفاطمة]، ومؤنث لفظي، نحو: [طلحة وحمة ومعاوية]، وبين عربي، نحو: [سعاد وسمية]، وأعجمي، نحو: [جوليت وكلود]. فاللؤث ممنوع من الصرف، ما عدا نحو: هند ودعد... فيجوز أيضاً صرفه، كما ذكرنا في المتن.

٢- كل عِلْمٍ أعجميٍّ، حروفه أكثر من ثلاثة، نحو: إبراهيم ويوسف وأنطون...

٣- كل عِلْمٍ مزيدٍ في آخره ألفٌ ونون، نحو: [عدنان] فإنه من عَدَنَ بالمكان، (إذا أقام به). و[مروان] فإنه من [المرو] (ضربٌ من الحجارة)^(١).

٤- كل عِلْمٍ مركب من كلمتين جُعِلَتَا كلمةً واحدة، نحو: [بعلبك] = بعل، بك، و[حضرَموت] = حضر، موت.

٥- كل عِلْمٍ وزنه مقصورٌ على وزنِ الفعلِ نحو: [يزيد]، أو مشتركٌ بين الفعل والاسم وُسِمَ استعماله ممنوعاً من الصرف، نحو: [أحمد]^(٢).

٦- كلمة: [أخرُ] جمعاً لـ [أخرى] نحو: [سافرت الملمات ونساءً أخرُ].

٧- /١٥/ علماً، على وزن: [فُعَل]، ليس في العربية سواها، وأكثرها لا يستعمل اليوم، هي: [عُمَر - مُضَر - قُزَح - جُحَى - زُحَل - زُفَر - بُلَع - هُذَل - هُبَل - نُعَل - جُشَم - جُمَح - دُلَف - عُصَم - قُثَم].

٨- كل اسمٍ^(٣) مزيدٍ في آخره ألفٌ مقصورة، أو ألفٌ ممدودة:

١- إن لم يكن علماً، نحو: عطشان وسكران وجوعان، كنت بالخيار: إن شئت صرفت وإن شئت لم تصرف.

٢- وزن الأعلام: [صالح وسامر وغالب...] مشترك بين العلمية، وفعل الأمر: [صالح - سامر - غالب]، ومع ذلك لا تمنع هذه الأعلام ونحوها من الصرف، فلا يقال مثلاً: [رأى صالح سامراً في بيت غالب] بل يقال: [رأى صالح سامراً في بيت غالب] إذ لم يُسمع علمٌ وزنه: [فاعل]، مستعملاً ممنوعاً من الصرف.

٣- نوجه النظر هنا، إلى ما بين العلم والاسم من فرق، فالعلم هو ما تسميك أمك به، نحو: خالد وسعيد ومحمد... وأما الاسم فهو ما ليس فعلاً ولا حرفاً، نحو: كتاب وقلم وسماء وأرض وطاولة وتلميذ ومعلم وشجرة وصديق...

فالمقصورة، نحو: [تولني ذكرى امرأة حبلى رأت جرحى وقتلى]^(١).
والمدودة، نحو: [زارنا علماء عظماء، رأوا شعراء وأطبّاء، معهم أصدقاء
لهم، يمرون من صحراء إلى بيدا]^(٢).

٩- ما كان من الأسماء وزنه: [أفعل]^(٣)، سواء كان:

صفة، نحو: [أحمر وأخضر وأزرق].

أو علماً، نحو: [أحمد وأسعد وأكرم].

أو اسم تفضيل، نحو: [أفضل وأكرم وأحلم].

١٠- كل اسم وزنه مفاعل أو مفاعيل^(٤):

فمن الأول: [مدارس - شواطئ - روائع]. ومن الثاني: [مفاتيح - عصافير

- دواوين].

١١- وزن مفعّل وفعل:

وهما وزنان منعتهما العرب من الصرف، واستغنت بهما عن تكرار الأعداد

١- إنما حكمنا بزيادة المقصورة هاهنا، لأن الأصل: ذكر - جبل - جرح - قتل. وأما نحو: [فتى وعصاً] فليس ممنوعاً من الصرف، إذ الألف فيهما ليست زائدة، فالأصل في الأول [فتى] وفي الثاني [عصو]. يدلّك على ذلك، قولك في تثنيتهما: [فتيان وعصوان].

٢- حكمنا بزيادة المدودة هاهنا، لأن الأصل: علم - عظم - شعر - طب - صدق - صحر - بيد. ويحسن التنبيه على أن: [سماء ودعاء وبناء ونحوها...] ليست ممنوعة من الصرف، إذ الهمزة فيها ليست زائدة، ففي [سماء ودعاء] أصلها الواو، أي: [سمو ودعو]. وفي [بناء ومشاء] أصلها الياء، أي: [بني ومشى].

٣- يستثنى من ذلك كلمتا [أربع] و[أرمل] فإنهما تُصَرَّفان، فيقال مثلاً: مررت بنساء أربع ورجل أرمل.

٤- هكذا تقول كتب الصناعة. وأدق من ذلك أن يقال: [كل اسم إيقاع وزنه مفاعل //ه/ أو مفاعيل //ه/ه/ لكي يدخل في التعريف، ما أوله ميم، نحو: [مدارس وملاعب ومناشير ومسامير...، وغير الميم، نحو: [شواطئ وروائع وعصافير ودواوين...].

- من واحد إلى عشرة - مرتين، واستعملتهما كما ترى في الأمثلة الآتية:

سافر الناس أحاداً أو مَوْحِداً أي: واحداً واحداً.

= ثناء أو مَثْنِي أي: اثنين اثنين.

= ثلاث أو مَثْلَثَ أي: ثلاثة ثلاثة.

وهكذا... حتى عَشَارَ وَمَعَشَرَ، أي: عشرة عشرة. وقد يكررون فيقولون:

مثنى مثنى، وثلاث ثلاث، إلخ...

* * *

نماذج فصيحة من استعمال المنوع من الصرف

• قال مجنون ليلي (الديوان / ٢٢٧):

فلو كان واش باليمامة دارُهُ وداري بأعلى حضرموتَ اهتدى ليا
[حضرموت]: علّم مركّباً تركيباً مزجياً من كلمتين، هما في الأصل: [حضر،
موت]، وقد مُنِع من الصرف لذلك، فجرّ بالفتحة، وهو في البيت مضاف إليه.

• وقال جميل بثينة (الديوان / ١١٣):

أبوكَ حُبَابٌ سارقُ الضيفِ بردهُ وجَدِّي يا حجاجُ فارسُ شَمْرَا
[شمر]: علّم، وزنه [فَعْلٌ]، وهو أحد الأوزان المقصورة على الفِعل، وقد مُنِع من
الصرف لذلك، فجرّ بالفتحة. وهو في البيت مضاف إليه.

• وقال جرير (الديوان / ١٠٢١):

لم تتلفّع بفضل مئزرها دَعْدُ، ولم تُسَقِ دَعْدُ بالعلبِ
[دَعْد]: علّم عربي مؤنث، ثلاثي ساكن الوسط، فيجوز فيه وجهان: صرفه ومنعه

الصرف. وقد جاء به الشاعر على المنهاج: مرةً مصروفاً: [دَعْدُ]، ومرةً ممنوعاً من الصرف: [دَعْدُ].

- ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ (هود ٤٥ / ١١)
[نوح]: علم أعجمي منون مصروف، وإنما صُرِفَ وهو أعجمي، لأنه ثلاثي الأحرف. والعلم الأعجمي إنما يُمنع من الصرف إذا كان زائداً على ثلاثة أحرف.
- قال العباس ابن مرداس (الديوان ١١٢):

وما كان حصنٌ ولا حابسٌ يفوقان مرداسَ في مَجْمَعٍ

[مرداس]: علمٌ، حقه أن يُصْرَفَ فيقال هنا: [مرداساً]، لأنه في البيت مفعولٌ به. وإنما منعه الشاعر من الصرف، فقال: [مرداس] خروجاً على القاعدة، لضرورة شعرية كما يقولون. ولو قال: [مرداساً] لانكسر الوزن.

- ﴿وَقَالَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْ مِصْرَ لِمَرْأَتِهِ أَكْرَمِي مَثْوَاهُ﴾ (يوسف ٢١/١٢) ومثل ذلك ﴿وَقَالَ ادْخُلُوا مِصْرَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ﴾ (يوسف ٩٩/١٢)

[مِصْرَ]: مُنعت من الصرف في الآيتين، على أنها علمٌ على موضع: مدينةٌ أو بلدةٌ أو محلةٌ أو منطقة... ولو أريد بها بلدٌ ما، من البلدان، أو مصرٌ ما من الأمصار، أو إقليم ما من الأقاليم، لصُرِفَتْ فقليل [مِنْ مِصْرٍ] و[ادخلوا مصرأ]. ومن هذا أنك تقول: زُرْتُ أمصاراً شتى، مصرأ بعد مصرٍ، فكان أعجب ما شاهدتُ أهرام مصرَ.

- ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ...﴾ (النجم ٢٣/٥٣)

[أَسْمَاءٌ]: اسم مصروف، منون، وذلك أنَّ الهمزة في آخره غير زائدة، بل أصلها الواو، أي: [أَسْمَاو]. وليس كذلك شأن [كرماء] مثلاً، فإنَّ الهمزة فيه زائدة، ولذلك يُمنع من الصرف فلا ينون. وتلخيص المسألة: أنَّ ما كانت همزته زائدة نحو: [كرماء

وشهداء... [يمنع من الصرف فلا ينون. وما كانت همزته غير زائدة، نحو: [أسماء وأعضاء... [والأصل: [أسماء، أعضاء... [يُصَرَّفُ فَيُنَوَّنُ.

• ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة ١٨٥/٢)
[أُخَرَ]: جمعٌ ممنوع من الصرف مفردة كلمة [أُخَرَى]. وليس في العربية صفة، وزنها [فُعَلٌ]، ممنوعة من الصرف، غيرها. ولذلك تحفظ وتستعمل كما جاءت. ودونك من ذلك آيةٌ أخرى:

• ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سَنِبَلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ﴾ (يوسف ٤٦/١٢)
• قالت فاطمة الزهراء، ترثي أباه رسول الله (ص):

ماذا على مَنْ شَمَّ تُرْبَةَ أَحْمَدٍ أَلَّا يَشُمَّ مَدَى الزَّمانِ غَوَالِيَا^(١)
[أحمد]: علمٌ، صُرِفَ فنونٌ، لضرورة شعرية، وكان حقُّه أن يُمنَعَ من الصرف لأن وزنه: [أفْعَلٌ]، وهو وزنٌ مشتركٌ بين الفعل والاسم سُمِعَتْ منه أعلامٌ ممنوعة من الصرف، نحو: أسعد وأخطب وأيمن.

* * *

١- الغوالي: جمعٌ غالية، وهي أخلاطٌ من الطيب.

المنادى^(١)

(للبحث مناقشة)

المنادى: اسمٌ، يُدعى بواسطة حرف من حروف النداء، نحو: [يا خالد].
وحروف النداء أربعة، هي: [يا، أيا، أي، الهمزة]^(٢). فأما الهمزة فينادى
بها القريب، وأما الباقيات فينادى بهنّ القريب والبعيد. ويجوز حذفهنّ جميعاً.
أحكام:

- ♦ قد يُنادَى بـ [يا] ما لا يُنادى، فتُعدّ أداة تنبيه، نحو: [يا ليتني سافرت].
- ♦ لا يُنادى الاسمُ المحلّى بـ [أل]^(٣)، إلّا إذا أتى قبله بإحدى أداتين هما:
[أيّها - أيتها]، نحو: [يا أيّها الرجل - يا أيتها المرأة]. أو [اسم إشارة]، نحو:
[يا هذا الرجل - يا هذه المرأة]^(٤).
- ♦ الأعلام المحلّاة بـ [أل]، نحو: [الحسن، الحسين، الحارث، العباس...]،
تُحذف منها [أل] عند ندائها، فيقال: [يا حسن، يا حسين، يا حارث،
يا عباس...]. ولا يستثنى من ذلك إلّا لفظ الجلالة، فتثبت [أل] في أوله،

١ - تَجَمَّعَ كَتَبُ الصَّنَاعَةِ النَّدَاءِ وَالِاسْتِغَاثَةِ وَالتَّعَجُّبِ وَالتَّنْدِبَةِ فِي بَحْثٍ وَاحِدٍ، عَلَى مَا بَيْنَهَا مِنَ الْافْتِرَاقِ. فَالْتَّنْدِبَةُ
- مثلاً - لَيْسَتْ نَدَاءً، وَلَا أَسَالِيهَا أَسَالِيهِ، وَلَا تَرَائِكِيهَا تَرَائِكِيهِ إلخ... وَقَدْ أَثَرْنَا الْأَخْذَ بِالْمُنْهَجَةِ الْعِلْمِيَّةِ،
فَفَصَّلْنَا بَيْنَ هَذِهِ الْبَحْثَاتِ!!

٢ - قِيلَ: [هَيَّا] أَدَاةُ نَدَاءٍ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا، وَإِنَّمَا هِيَ لُغَةٌ فِي [أَيَّا]، كَمَا قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ.

٣ - بَيْنَ [الْعَلَمِ وَالْإِسْمِ] - فِي بَحْثِ اللُّغَةِ - فَرْقٌ. فَالْعَلَمُ: مَا سَمَّاكَ بِهِ أَهْلُكَ عِنْدَ وَلادَتِكَ، وَالْإِسْمُ: مَا لَيْسَ
بِفِعْلٍ وَلَا حَرْفٍ.

٤ - قَدْ يَجْمَعُونَ الْأَدَاتَيْنِ فِي نَدَاءٍ مُحَلَّى بِـ [أَل] - وَهُوَ قَلِيلٌ - فَيَقُولُونَ: [يَا أَيُّهَا ذَا الرَّجُلِ].

وَتُحَقِّقْ هَمْزَتَهُ، فيقال: [يا أَللهُ].

هكذا تنادي العرب، فتقول:

يا أهل الدار: فتنصب المنادى، إذا كان بعده مضاف إليه.

ويا قارئاً كتب العلم: فتنصبه إذا كان مشتقاً عاملاً فيما بعده.

ويا غافلاً، انتبه: فتنصبه إذا كان المنادى يدعو كلَّ غافلٍ!! لا غافلاً معيَّناً^(١).

وتقول:

يا غافل، انتبه: فتضمَّ آخره، إذا كان المنادى يدعو غافلاً معيَّناً دون كل

غافل!! فيقصد إليه قصداً!! ويريد إليه إرادة!! ويوجه خطابه إليه توجيهاً^(٢)!!

ويا خالداً: فتضمَّ آخر المنادى، إذا كان علماً مفرداً.

وتقول:

يا معلّمان: تجعل في آخره ألفَ ونونَ المثني، إذا نادَتْ مثني.

ويا معلّمون: تجعل في آخره واوَ ونونَ الجمع، إذا نادَتْ جمعاً.

توابع المنادى^(٣):

وتعزّي هذه التوابع أحوالٌ يكون فيها التابع مبنياً مرةً، ومعرباً مرةً،

ومنصوباً مرةً، ومرفوعاً حملاً على اللفظ مرةً، ومنصوباً على المحلّ مرةً، ومحمّلاً

للوجهين مرةً بعد مرة^(٤). ويُغني عن كل هذا قاعدة كلية تقول:

١- يسميه النحاة: نكرة غير مقصودة.

٢- يسميه النحاة: نكرة مقصودة.

٣- توابع المنادى: هي ما يكون بعد المنادى، نعتاً أو بدلاً أو توكيداً أو عطفاً.

٤- لا يظنّن ظانّاً أننا نقمّش هذه المفردات والمصطلحات قمشاً، بل كلّ كلمة منها لها شروحها وتفصيلها.

قَدَّرَ قَبْلَ التَّابِعِ [يَا] مَحذُوفَةٌ (تَصِبُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ)^(١) وَدُونَكَ التَّمَاذِجُ:

• يَا خَالِدُ... ابْنَ سَعِيدٍ^(٢) = يَا خَالِدُ يَا ابْنَ سَعِيدٍ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

• يَا سَعْدُ... سَعْدَ الْعَشِيرَةِ = يَا سَعْدُ يَا سَعْدَ الْعَشِيرَةِ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

• يَا خَالِدُ... الْفَاضِلُ = يَا خَالِدُ يَا آيَّهَا الْفَاضِلُ

بعد [يَا] المحذوفة اسم محلى بـ [أل]، فيضم وتسبقه [آيها] حكماً^(٣).

• يَا خَالِدُ وَ... سَعِيدُ = يَا خَالِدُ وَيَا سَعِيدُ

بعد [يَا] المحذوفة علم مفرد، فضمه على المنهاج.

• يَا أَبَا الْحَسَنِ... عَلِيٌّ = يَا أَبَا الْحَسَنِ يَا عَلِيٌّ

بعد [يَا] المحذوفة علم مفرد، فضمه على المنهاج.

• يَا عَلِيٌّ... أَبَا الْحَسَنِ = يَا عَلِيٌّ يَا أَبَا الْحَسَنِ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

• يَا عَلِيٌّ وَ... أَبَا سَعِيدٍ = يَا عَلِيٌّ وَيَا أَبَا سَعِيدٍ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

• يَا خَالِدُ... صَاحِبَ زَهِيرٍ = يَا خَالِدُ يَا صَاحِبَ زَهِيرٍ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

• يَا رَجُلُ... أَبَا خَلِيلٍ = يَا رَجُلُ يَا أَبَا خَلِيلٍ

بعد [يَا] المحذوفة مضاف، فالنصب على المنهاج.

١- بتعبير آخر: قَدَّرَ بعد المَنادى [يَا] مَحذُوفَةٌ. أو قَدَّرَ بين المَنادى وتابعه [يَا] مَحذُوفَةٌ.

٢- يَجِيزُونَ أَيْضاً فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ فَقَطْ، دُونَ غَيْرِهَا مِنْ صَيَغِ النِّدَاءِ الْآخَرَى، نَصَبَ الْمَنَادَى وَالتَّابِعِ مَعاً، أَيْ: [يَا

خَالِدُ ابْنَ سَعِيدٍ].

٣- لَيْسَ لِلْمَنَادِيِّ خِيَارَ هَاهُنَا، فَالْعَرَفُ بِـ [أَل] لَا يَنَادِي إِلَّا إِذَا سَبَقَتْهُ [أَيُّهَا] فِي التَّذْكِيرِ، وَ[أَيْتُهَا] فِي التَّأْنِيثِ.

• يا خالداً... الحسنُ الخلقُ = يا خالداً يا أيها الحسنُ الخلقُ

بعد [يا] المحذوفة اسم على ب [أل]، فيضمُّ وتسبقه [أيها] حكماً.

المنادى المختوم بياء المتكلم:

إن كان معتلاً الآخر، وجب فتح الياء - قولاً واحداً - فيقال مثلاً: [يا فتايَ

ويا قاضيَّ].

فإن صحَّ آخره، جاز في ندائه أن تقول مثلاً: [يا عبادِ - يا عباديَ -

يا عبادي^(١)]. وفي نداء ابن الأمّ (الأخ)^(٢): [يا ابن أمّ - يا ابن أمّ - يا ابن أمي].

ترخيم المنادى

الترخيم: حذفُ حرفٍ أو أكثر، من آخر المنادى. وإنما يُرَخِّمُ شيئان:

• الاسم المختوم بئاء التانيث مطلقاً، نحو: حمزة وفاطمة، فإذا رَحِّمْتَ قلت:

يا حمز ويا فاطم.

• والعلم الزائد على ثلاثة أحرف نحو: جعفر ومالك، فإذا رَحِّمْتَ قلت:

يا جعفر ويا مال.

ملاحظة: لك أن تحذف من الاسم الذي ترخِّمه حرفين، شريطة أن يبقى

منه بعد الترخيم ثلاثة أحرف. نحو: [يا منصُور] ثم [يا منصُ].

١- تنطبق هذه الوجوه الثلاثة على نداء الأب والأم، إذ هما في النداء سواء. فيقال: [يا أب = يا أبي - يا أبي].

و[يا أم - يا أمي - يا أمي] فضلاً على وجوه ثلاثة أخرى مقصورة عليهما، هي: [يا آبت - يا آبت - وعند

السكت: يا آبت]، و[يا أمت - يا أمت - وعند السكت يا أمت].

٢- حُكِمَ ابن الأم، وابنة الأم، وابن العم، وابنة العم، في النداء سواء. فاجتزأنا بنداء ابن الأم إيجازاً.

ويجوز لك في العلم المرخّم وجهان:

- الأول: أن تنطق آخره، كما كنت تنطقه قبل ترخيمه، فتقول في ترخيم [فاطمة ومالك] مثلاً: [يا فاطمَ ويا مال...]^(١).
- والثاني: أن تضمّ آخره، كما كنت تضمّ آخره قبل ترخيمه، فتقول: [يا فاطمُ ويا جعفُ...]^(٢).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال النداء

- ﴿يا ليت قومي يعلمون﴾ (يس ٢٦/٣٦)
- [يا ليت]: يا - في الأصل - أداة نداء، لكنْ نوديَ بها في الآية ما لا ينادى، وهو: [ليت حرف مشبّه بالفعل]، فتعدّ في هذه الحال أداة تنبيه لا أداة نداء. وتلك مزيّة تمتاز بها [يا] من أدوات النداء الأخرى.
- ومثل ذلك طبعاً، قوله تعالى: ﴿يا ليتني كنت معهم﴾ (النساء ٧٣/٤)
- فلاستعمال نفسه، والحكم هو هو.
- قال ذو الرمة (الديوان ٥٥٩/١):
- ألا يا أسلمي يا دار مَيّ، على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطر
- [يا أسلمي]: يا أداة نداء في الأصل، لكنْ لما نودي بها ما لا ينادى، وهو الأمر:

١ - كأنك إذ تقول [يا فاطمَ] تنتظر أن تأتي التاء بعد الميم: [فاطمَة]، أو تقول: [يامال] تنتظر أن تأتي الكاف بعد اللام [مالك]. ولذلك يسمّون هذا الصنف من الترخيم: [لغة من ينتظر].

٢ - يسمّون هذا الصنف: [لغة من لا ينتظر].

[إسلمي] عُدَّتْ أداة تنبيه. وتلك - كما قلنا آنفاً - مزية من مزايا [يا]، تنفرد بها.

• قال العباس ابن مرداس (الديوان ١٠٦/١):

أبا خراشةَ أَمَا كُنْتَ ذا نفرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

[أبا]: منادى بأداة نداء محذوفة. ويقول سيبويه عن أدوات النداء، [ويجوز حذفهنَّ

استغناءً]. وأما نصبُ المنادى: [أبا]، فمن أنَّ بعده مضافاً إليه هو: [خراشة]، وما كان كذلك، فنصبه على المنهاج.

• ﴿يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾ (يوسف ٢٩/١٢)

في الآية نموذج آخر، من نماذج حذف أداة النداء؛ ومنها على سبيل المثال: ﴿رَبِّ

أَرْنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ (البقرة ٢٦٠/٢). وفي الكتاب العزيز نظائر كثيرة من مثله.

• ﴿يَا أَيَّتُهَا النَّفْسَ الْمُطْمَئِنَّةَ﴾ (الفجر ٢٧/٨٩)

[النفـس]: اسم محلى بـ [أل]، وما يحلّى من الأسماء بها، إذا نودي أُتي قبله حُكماً

بإحدى أداتين هما: [آيها للمذكر وآيها للمؤنث] أو [اسم إشارة]. وقد سُبقت

[النفـس] - وهي مؤنث - بـ [آيها]، فصَحَّ نداؤها، على المنهاج.

• ويقال الشيء نفسه، في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾

(الانفطار ٦/٨٢)

فالمنادى: [الإنسان]، محلى بـ [أل]، وقد أُتِيَ قبله بـ [آيها]، على المنهاج في نداء

المذكر المحلى بـ [أل]. وفي التنزيل العزيز كثير من نظائره.

• قال كثير عزة (الديوان ٤٥٣/١):

لَيْتَ التَّحِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرَهَا مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُيِّتَ يَا رَجُلٌ

[يا جمل]: الأصل هنا ألاَّ يَنُونُ المنادى، فيقال: [يا جَمَلٌ] - بالضم - باعتباره

منادى مقصوداً إليه دون كل جَمَلٍ آخر، بَتَّةً. [أي: نكرة مقصودة]. وقد زعمت كتب الصناعة، أنَّ الضرورة ألجأت الشاعر إلى أن يُنَوِّنَ هذا المنادى، فنَوَّنَه بالضم!! ولكنَّ العينيّ - وهو من أئمة اللغة الأعلام ٧٦٢ - ٨٥٥ هـ - قال في شواهد: [نَوَّنَه مضموماً، ويروى بالنصب]، أي يُروى: [يا جملاً].

وإنما أوردنا هذا البيت لنقول: إن كتب الصناعة، تعترف هنا بأن [يا جملاً] ضرورة، وتصريح بذلك؛ وإذ قد كان الأمر كذلك، فقد وجب أن يعيخوا هذه الضرورة، لا أن يُعلِّموا شأنها فيجعلوها قاعدة، فيقولوا: في الضرورة الشعرية يجوز تنوين المنادى المستحق للبناء، رفعاً ونصباً!! فالضرورة الشعرية، إنما هي تعبير عن عجز وقصور، والعجز والقصور لا يُنشِئان قاعدة.

• [أَيُّ بَنِيٍّ إِنَّ نَسِيمَ الدُّنْيَا وَرُوحَ الْحَيَاةِ أَفْضَلُ مِنْ أَنْ تَبِيْتَ كَظِيظًا] - البخلاء للجاحظ.

[أَيُّ بُنْيٍّ]: أي: إحدى أدوات النداء. وقد استعملها الأب في ندائه لابنه وهو يوصيه، ومن الطبيعي إذاً، أن يكون النداء بها في هذه الحال للقريب. على أننا ذكرنا أن سيبويه أجاز استعمال أدوات النداء، ما عدا الهمزة، للبعيد والقريب.

• قال صاحب الزنج يخاطب حرفة التعليم، ويدعو عليها، وكان في أوّل أمره معلماً:

أَيَا حِرْفَةَ الزَّمَنِ ^(١) أَلَمْ بَكِ الرَّدَى أَمَا لِي خِلَاصٌ مِنْكَ وَالشَّمْلُ جَامِعٌ؟

[أَيَا حِرْفَةَ الزَّمَنِ]: استعمل من أدوات النداء: [أَيَا]، وأتى بالمنادى: [حرفة... منصوباً]. وذلك أنَّ المنادى يُنصَّب إذا كان بعده مضاف إليه، والمضاف إليه هنا هو:

١- الزَّمَنِيّ: جمع زَمَنٍ، وهو المريض الذي يدوم مرضه زمناً طويلاً.

[الزمنى]. فالنصب إذاً على المنهاج.

• ودونك مثلاً آخر يطابق استعمالَ صاحب الزنج، مطابقةً تامّةً، وهو قول المجنون:

أيا حَرَجاتِ الحيّ حيثَ تحمّلوا بذي سَلَمٍ، لا جادكنّ ربيعُ
فقد دعا على حرجاتِ الحيّ!! كما دعا صاحب الزنج على حرفة التعليم!!
واستعمل من أدوات النداء: [أيا]، وأتى بالمنادى: [حرجاتِ] منصوباً (جمع مؤنث سالم ينصب بالكسرة) على المنهاج، وذلك أنّ المنادى يُنصَب إذا كان بعده مضاف إليه، وهو هنا: [الحيّ].

• قال أُرطاة ابن سُهَيْة: (الحيوان ٣/٣٩١)

أَزْمِيلُ، إني إنْ أكنْ لك جازياً أعكِزْ عليك، وإنْ ترُحْ لا تسبِقِ
إنّني امرؤُ تجد الرجالَ عداوتي وجَدَ الرُّكَّابِ من الذُّبابِ الأزرقِ
[أَزْمِيلُ]: أداة النداء هنا الهمزة. ومن الجمع عليه أنها لنداء القريب. ولكننا لا نراها في البيت إلاّ للبعيد البعيد. وذلك أنّ المقام هنا مقام تهديد ووعد، وشعرُ التهديد والوعيد، لا يكون بين خصمين إلاّ وبينهما من البعد مسافة نفسية ومكانية، لا يصحّ وصفها بالقرب. فتأمل!!

وقد ضمّ الشاعر آخر المنادى: [زُمَيْلُ]، على المنهاج. وذلك أنه علم مفرد، والعلم المفرد إذا نادته العرب، ضمّت آخره.

• قال تعالى: ﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (الزمر ١٦/٣٩)، وقال: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا﴾ (الزمر ٣٩/٥٣)

أداة النداء في الآيتين هي هي: [يا]، والمنادى فيهما هو هو. ولكن حُذفت ياء

المتكلم من المنادى الأول، فقليل: [يا عباد]، وثبتت في المنادى الثاني مفتوحة، فقليل: [يا عبادي]، فدلّ هذان الشاهدان على جواز الوجهين.
هذا، على أنّ من القراءات القرآنية ما تُسكّن الياء فيه هنا، فيتحصل من ذلك جواز وجوه ثلاثة: [عباد - عبادي - عبادي].

والقاعدة: أنّ الاسم الصحيح الآخر، إذا كان محتوماً بياء المتكلم، جاز فيه وجوه، منها: حذف الياء والاكتفاء بكسر ما قبلها، وإثباتها مفتوحة، وإثباتها ساكنة. فيقال مثلاً: [يا أصدقاء - يا أصدقائي - يا أصدقائي]. وقد اجتزأنا في البحث بهذه الوجوه الثلاثة التي ذكرناها هنا، وإن كان في اللغة وجوه أخرى، منها على سبيل المثال قلب الياء ألفاً، وشاهده قوله تعالى: ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَىٰ مَا فَرَطْتَ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ (الزمر ٥٦/٣٩)، على أنّ الأصل: [يا حسرتي].

• ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ (سبأ ١٠/٣٤)
في الآية مسألان، هما:

١- [يا جبال]: منادى: مضموم الآخر، على المنهاج في النداء. وذلك أنّ العربي يضم آخر المنادى، إذا قصد منادى معيّناً (نكرة مقصودة).

وقد يسأل سائل: كيف تكون كلمة [جبال] منادى معيّناً، والنداء موجه إلى الجبال كلّها، لا جبل منها دون جبل؟

ونجيب: الله تعالى قادر على أن ينادي الجبال والسهول والبحار... فيأمرها أن تؤوب (أي: ترجع التسبيح)، ولكن لما كان المراد هاهنا توجيه النداء إلى الجبال خصوصاً (لأسباب بلاغية)، دون كل ما في الطبيعة من مناديات، عوملت معاملة المقصود بالنداء، (نكرة مقصودة).

٢- [والطير]: الواو هنا حرف عطف، و[الطير] لها قراءتان: ضم الآخر وفتح

[الطير]. وقراءة الضم هي ما نبتغيه هنا، وبها قرأ يعقوب وعبيد ابن عمير والأعرج وآخرون كثيرون^(١). وينطبق عليها قولنا في البحث: [قدّر قبل التابع (يا) محذوفة]. فكأنك تقول هنا: [يا جبالُ أُوّبي معه، ويا أيتها الطيرُ أُوّبي معه أيضاً]. وإنما سبق المنادى بـ [أيتها] لأنّ الاسم المحلى بـ [أل] إذا نودي، أتى قبله بـ [أيها أو أيتها] حكماً.

• ﴿قال ابن أمّ إنّ القوم استضعفوني﴾ (الأعراف ١٥٠/٧)

في الآية مسألتان: الأولى حذف أداة النداء، إذ الأصل: [يا ابن أمّ]. وحذف أدوات النداء جائز استغناءً، كما يقول سيبويه. والمسألة الثانية: لا تتعلق بالمنادى نفسه، أي: [ابن]، وإنما تتعلق بما بعده، أي: تتعلق بالمضاف إليه، وهو كلمة [أمّ]. وذلك أنّ نداء ابن الأمّ (الأخ) يجوز فيه وجوه: [يا ابن أمّ - يا ابن أمّ - يا ابن أمّي]. وفتح الميم في الآية، وجهٌ منها. وقد ورد الوجه الثاني في آية أخرى هي: ﴿يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي﴾ (طه ٩٤/٢٠) حيث جاءت الكلمة فيها مكسورة الميم، فدلّ هذان الشاهدان على جواز الوجهين. لكنّ يجوز في اللغة وجه ثالث أيضاً - وإن كان قليل الورد - وهو: [يا ابن أمّي]. ومنه قول أبي زبيد الطائي، يرثي أخاه (الكتاب - هارون ٢١٣/٢):

يا ابن أمّي، ويا شَقِيْقَ نفسي أنتَ خلّفتني لدهرٍ شديدٍ

ومن المفيد أن نذكر هنا، بأنّ حكم [ابن الأمّ وابنة الأمّ وابن العمّ وابنة العمّ] في النداء سواء، وأنّ كل ما يجوز في نداء الأول منها، يجوز في الثلاثة الأخرى.

• قال زهير ابن أبي سلمى (الديوان ١٨٠/):

يا حارٍ لا أرْمِيَنَّ منكم بداهيةً لم يَلْقَها سُوقَةٌ قَبْلِي ولا مَلِكُ

١ - جمع البيان ٣٧٩/٨. وذكر أبو حيّان من قرأ بالضمّ سبعة قرّاء وجماعة من أهل المدينة [البحر المحيط ٢٦٣/٧].

[حارث]: منادى رَحَّمه الشاعر فحذف حرفه الأخير، والأصل قبل الترخيم: [يا حارثُ]. ومتى رَحَّمْتَ فحذفت، جاز لك وجهان:
الأول: أن تضمَّ آخر المرخَّم، كما كنت تضمُّ آخره قبل ترخيمه، فتقول هنا:
[يا حارثُ] كأن حرف الراء هو آخر الكلمة، وأنت لا تنتظر مجيء الثاء بعده.
والوجه الثاني: أن تنطق آخره، كما كنت تنطقه قبل ترخيمه فتقول: [يا حارثُ]
كأنك تنتظر مجيء الثاء من كلمة [حارث]. وقد اختار الشاعر - كما رأيت -
الوجه الثاني.

ومن ذلك أيضاً قول امرئ القيس، وقد استعمل في النداء الهمزة فقال:

[أحارٍ ترى برقاً أريك وميضه]

فقد رَحَّم كلمة [حارث] كما رَحَّمها الشاعر في البيت السابق، ونطق آخرها كما كانت تُنطق قبل الترخيم (الديوان ٢٤).

• قال امرؤ القيس (الديوان ١٢):

أفاطمُ مهلاً، بعضَ هذا التدلُّلِ وإن كنتِ قد أزمعتِ صرْمِي فأجْمِلِي

[أفاطمُ]: في ندائه فاطمة مسألتان، الأولى: أنه استعمل الهمزة. والهمزة لنداء القريب. ويعرو النفسَ شيء من الإنكار، أن تكون فاطمة هجرته أو كادت، وأزمعت صرمة أو كادت، ثم تكون قرية منه، بحيث تخاطب بما تخاطب به المُحِبَّة المصافية المُدانية. وكتب الصناعة تدافع عن رأيها في هذا القرب البعيد!! بأنه قربٌ نفسيّ، فتُسكِّتك ولا تُقنعك.

والمسألة الثانية: أن الشاعر رَحَّم كلمة [فاطمة]، فحذف تاء التأنيث فقال:
[فاطمُ]، وجواز حذف هذه التاء من آخر كل اسم يراد ترخيمه، قاعدة لا تتخلَّف. ثم إنه ضمَّ آخره فقال: [فاطمُ]، كمن لا ينتظر مجيء الثاء. وذلك أحد وجهين جائزين في

الترخيم. وأما الوجه الثاني فأن يَنْطِقَ آخره، كُنطقه له إذا كان ينتظر مجيء التاء فيقول: [فاطم].

• قال الأبيجر (المغني) للأحوص الشاعر، يشتمه مماًزحاً (الأغاني ٤/ ٢٤٥):

[أَيُّ زَنْدِيقُ مَا جَاءَ بِكَ إِلَى هَاهُنَا؟].

[أَيُّ زَنْدِيقُ]: أي: أداة نداء، نودي بها القريب. و[زنديقُ]: منادى ضُمَّ آخره على المنهاج. وذلك أنه موجهٌ إلى منادى بعينه، مقصود من دون كل زنديق آخر. وهو ما يسميه النحاة: [نكرة مقصودة]. وما كان كذلك فالعربيّ يضمّ آخره إذا ناداه.

• قال عبيدُ ابن الأبرص، مستخفاً بتهديد امرئ القيس لبني أسد، إذ قتلوا أباه (الديوان ١٢٢/):

يا ذا المخوفُنا بمقتلِ شيخه حُجِرَ، تَمَنَّى صاحبِ الأحلامِ

المنادى في الأصل هو [المخوف]، ولكن لما كان شرط نداء الاسم المحلّى بـ [أل]، أن يُؤتى قبله بـ [أيها للمذكر وأيتها للمؤنث] أو [اسم إشارة]، أتى الشاعر - كما ترى - باسم الإشارة: [ذا]، فتوصّل بذلك إلى نداء المحلّى بـ [أل]، على المنهاج. • قال طرفة (الديوان ٣٢/):

ألا أيها ذا الزاجريّ أحضِرْ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ، هل أنتَ مُخلِدي

المنادى في البيت، اسمٌ محلّى بـ [أل] هو [الزاجر]، ولكن المحلّى بـ [أل] لا ينادى إلا إذا أُتِيَ قبله بـ [أيها للمذكر وأيتها للمؤنث] أو [اسم إشارة]. وقد أتى الشاعر باسم الإشارة على المنهاج، لكن لما كان العربي قد يجمع الأداتين المذكورتين: [أيها + ذا] في نداء المحلّى بـ [أل]، أتى بهما معاً كما ترى في هذا البيت: [أيها + ذا = أيهاذا]، على المنهاج.

- قال عبد يَغوث ابن وقاص الحارثي، وكان أسيراً في يدي أعدائه
(الخزانة ٢/١٩٤):

فيا راكباً، إمّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْ نداماي من نجران ألاّ تلاقياً

[يا راكباً]: يا: أداة نداء، و[راكباً]: منادى منصوب. وإنما نصب لأنّ نداء الشاعر
موجّه إلى كلّ راكب - لا راكب معيّن - آملاً أن يسمعه أحدهم فيبلغ قومَه ما هو
فيه، فيعملوا على فكّاه. وإذ كان هذا شأن المنادى هاهنا، ولم يكن مقصوداً معيّنأ
دون سواه، فقد استحقّ النصب، على المنهاج، لأنّه نداء غير معيّن (نكرة غير مقصودة).

* * *

الميزان الصرفي

كلمات العربية، ما بين جامد ومشتق، ومبني ومعرب، وعربي ومعرب، ومجرد ومزيد... تبلغ الملايين؛ فإذا عالج الباحث كلمةً منها، أو كلمتين، أو بضع كلمات، فمن الهين عليه ذكرها وذكر حروفها، حرفاً حرفاً.

وذلك كأن يقول مثلاً: إن الحرف الأول من فعل [نصر] وهو النون، مفتوح في الماضي، والحرف الثاني منه، وهو الصاد مفتوح في الماضي، مضموم في المضارع والأمر... ثم ينتقل إلى الزيدات منه والمشتقات... فإذا تم له ذلك انتقل إلى مادة أخرى نحو: فرح - كسر... وهكذا.

كل ذلك، يُكرّر حروف الكلمة في أحوالها المختلفة، ما امتد البحث. وقد لا يكون هذا مستحيلاً، ولكنه يدنو من المستحيل، حين يدور البحث حول عشر من الكلمات أو عشرات، أو حول مفردات اللغة كلها. وتلك - لعمرى - مشقة لا تطاق!!

ولقد تخطّى أولئك الأئمة العظماء هذه العقبة الكأداء، بأن وضعوا لمفردات اللغة كلها ميزاناً واحداً، مؤلفاً من ثلاثة أحرف، هي الفاء والعين واللام: [ف ع ل].

فالحرف الأصلي الأول من كل كلمة في العربية - اسماً كانت أو فعلاً - يسمونه: فاء الكلمة. والحرف الثاني منها يسمونه: عين الكلمة. والحرف الثالث يسمونه: لام الكلمة.

ودونك من ذلك أمثلة تطبيقية ثلاثة للإيضاح، هي: [شرب ضحك
سخر]. فإذا أرادوا أن يبحثوا في هذه الكلمات الثلاث مثلاً، لم يقولوا: الشين
من شرب، والضاد من ضحك، والسين من سخر. ولا الراء من شرب، والحاء
من ضحك، والحاء من سخر. ولا الباء من شرب، والكاف من ضحك، والراء
من سخر. وإنما يقولون: فاء هذه الكلمات وعينها ولامها. هذا عن الثلاثي.

وأما الرباعي الأصليّ الحروف - اسماً كان أو فعلاً - نحو: [دَحْرَجَ،
وِدْرَهُم]، فقد زادوا في آخر ميزانه لاماً، أي: جعلوه: [ف ع ل ل] ليكون الميزان
على قدّ الموزون. وعلى هذا، فد [دَحْرَجَ] وزنه: [فَعَّلَل]، و [وِدْرَهُم] وزنه: [فِعْلَل].
فإذا كان الموزون خماسياً أصليّ الحروف، زادوا في آخر ميزانه لامين، أي:
جعلوه: [ف ع ل ل ل ل = فَعْلَلَل]. وعلى هذا يكون وزن [سفرجل]: فَعْلَلَل.

وهكذا نشأ في علوم العربية مصطلح (الوزن والموزون والميزان، وفاء الكلمة
وعينها ولامها).

واستكمالاً لما بسطنا القول فيه عمداً - ابتغاء الإيضاح - لا مفرّ من الانتباه
للمسائل التالية، كلما أردنا أن نزن كلمة.

أولاً: أن كل حرف ليس من أصل الكلمة الموزونة، إذا زدته عليها، وَجَبَ
أن تزيد مثله بعينه في الميزان أيضاً.

فإذا زدت ألفاً في الموزون زدت ألفاً في الميزان، وإذا زدت تاءً هنا زدت تاءً
هناك، وإذا زدت ألفاً وسيناً وتاءً في هذه الكفة زدت ألفاً وسيناً وتاءً في الكفة
الأخرى، كما ترى:

الكلمة	الوزن	ملاحظات
نَصَرَ	فَعَلَ	كلاهما مجرد
ناصَرَ	فاعَلَ	زيدت ألف في كل منهما
استَنَصَرَ	استَفْعَلَ	زيد ألف وسين وتاء في كل منهما
تَناصَرَ	تَفَاعَلَ	زيد تاء وألف في كل منهما
قَلَمَ	فَعَلَ	كلاهما مجرد
شارِب	فاعَلَ	زيدت ألف في كل منهما
مَشْرُوب	مَفْعُول	زيدت ميم وواو في كل منهما
مِفْتَاح	مِفْعَال	زيدت ميم وألف في كل منهما

ثانياً: أن تزيد في الكلمة حرفاً من حروفها نفسها، لا حرفاً من خارجها؛ وعند ذلك لا تزيده هو بعينه في الميزان، وإنما تزيد ما يقابله من حروف الميزان. مثال ذلك، أن تُكرّر الحرف الثاني من حروف فِعْلِي: [فتح وكسر] فتقول: [فَتَح وكسّر]. فإذا وزنتهما، كرّرت الحرف الثاني من الميزان، كما كرّرت الحرف الثاني من الكلمة، فتقول: [فَعَلَ] ولا تقول: [فَعَتَلَ وفَعْسَلَ].

أو تكرر الحرف الثالث من حروف هذين الاسمين: [مُحَطَّم ومُدَبَّر] فإذا وزنتهما، كرّرت الحرف الثالث من الميزان، كما كرّرت الحرف الثالث من هاتين الكلمتين، فقلت: [مُفَعَّل]، ولا تقول في الأول منهما: [مُفَعَّطَل]، وفي الثاني: [مُفَعَّبَر]!!

وبإيجاز نقول: إذا زدت على الكلمة حرفاً، زدت مثله بعينه في الميزان، وإذا كرّرت حرفاً من حروفها، كرّرت ما يقابله من حروف الميزان. ثالثاً: إذا عرا الكلمة الموزونة حذفاً، حذفت من الميزان ما يقابل المحذوف

من الكلمة.

فوزن: [قُم: قُل] لأن المحذوف عين الكلمة، وهي الواو، والأصل [قُوم].
 ووزن [قاضٍ: قاعٍ] لأن المحذوف لام الكلمة، وهي الياء، والأصل [قاضي].
 ووزن [صِلَّة: عِلَّة] لأن المحذوف فاء الكلمة، وهو الواو، والأصل [وَصَل].
 رابعاً: إذا عرا الكلمة إعلال، فإن الميزان لا يتغير، فوزن [قال وباع] فَعَل.

* * *

نائب الفاعل

(للبحث مناقشة)

الأصل أن يُذكر الفاعل مع فعله، كنحو: [كَسَرَ خَالِدٌ الزَّجَاجَ]. فإذا لم يُذكر معه بل حُذِفَ^(١) - فعند ذلك يُبنى الفعل للمجهول، فيقال: [كُسِرَ الزَّجَاجُ]، فيُقام المفعول به مُقام الفاعل، فيصبح في الجملة عمدةً كما أنَّ الفاعل في الجملة عمدة، ويُرفع كما كان الفاعل قبل حذفه يُرفع. ومن هنا أنهم اصطَلَحُوا على أن يسمُّوه: [نائب فاعل]^(٢).

فإذا كان الفعل مما ينصب مفعولين أو أكثر، فالأول منهما يُجعل نائبَ فاعل. ففي نحو: [أَعْطَى خَالِدٌ الْفَقِيرَ دَرهماً]، تقول إذا بنيت للمجهول: [أَعْطَى الْفَقِيرُ دَرهماً].

فإذا بُنِيَ للمجهول فِعْلٌ لا مفعول له، كان المصدرُ ظاهراً أو مضمراً

١- يكون الحذف لأغراضٍ مختلفة، منها: الجهل بالفاعل، نحو: [كُسِرَ الزَّجَاجُ] إذا كنت لا تعرف من كسره، ومنها الخوف منه، نحو: [قُتِلَ زَيْدٌ] إذا كنت تخاف أن تذكر اسم القاتل إلخ...

٢- ليس المراد من مصطلح: [نائب فاعل]، أن المفعول به ينوب عن الفاعل في القيام بالفعل والوقوع على المفاعيل!! كلاً. فالمفعول به - وإن سمي اصطلاحاً: [نائب فاعل] - يظل مفعولاً به في المعنى. وسواء قلت: [كَسَرَ خَالِدٌ الزَّجَاجَ] أو [كُسِرَ الزَّجَاجُ] فإنَّ الكسر واقع على الزجاج في الحالتين. وإنما المراد من هذا المصطلح كما ذكرنا في المتن، أنَّ نائب الفاعل أصبح - بعد حذف الفاعل من الجملة - [عمدة]، كما أنَّ الفاعل في الجملة عمدة، ومرفوعاً كما أنَّ الفاعل مرفوع.

يقول البرد في المقتضب ٥٠/٤: [وإنما كان رفعاً، وحدَّ المفعول أن يكون نصباً، لأنك حذفْتَ الفاعل. ولا بدَّ لكل فعل من فاعل، لأنه لا يكون فعلٌ ولا فاعل]. ثم قال: [فلما لم يكن للفعل من الفاعل بدٌّ، وكنت هاهنا قد حذفته، أقمْتُ المفعولَ مُقامه، ليصحَّ الفعل بما قام مقام فاعله].

نائبَ فاعل. فمثال المصدر الظاهر، قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة ١٣/٦٩) ومثال المضمَر قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (الزمر ٦٨/٣٩) أي: نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخٌ مَحْذُوفٌ فاعله. أو [مجهولٌ فاعله، إن كان فاعله مجهولاً].

وقسْ على هذا جميع ما تَمَرَّ به من كلامهم، تجذَّه يصدق ولا يتخلف. وقد أوردنا مِن ذلك في النماذج الفصيحة ما فيه مَقْنَع.

تنبيه: جميع الأحكام التي مرَّت بك في بحث الفاعل، تراعى في نائب الفاعل، فلا نعيدها هنا.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال نائب الفاعل

• ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لِّلنَّاسِ﴾ (هود ١٠٣/١١)

ذكرنا في بحث اسم المفعول، أنه (أي اسم المفعول) يرفع نائب فاعل. ومن ذلك ما ترى في هذه الآية. فـ [مجموعٌ]: اسم مفعول، و[الناس]: نائب فاعل. ونوجّه النظر إلى أنّنا إنّما أتينا بهذه الآية هنا، على سبيل التذكير بقاعدة ذات صلة بما نحن فيه من استعمال نائب الفاعل، وإلاّ فإنّ محلّها من الوجهة المنهجية، في بحث اسم المفعول وما يتعلق به.

• ﴿وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ﴾ (الأعراف ١٤٩/٧)

[سَقَطَ]: فعلٌ لازمٌ لا ينصب مفعولاً به، فلما بُنِيَ للمجهول فقيل: [سَقَطَ] - ولم يكن في الكلام مفعولٌ به يُجْعَل نائبَ فاعل - قدّرنا مصدراً مضمراً يكون هو

نائب الفاعل، أي: [سَقَطَ في أيديهم سقوطٌ محذوفٌ فاعله، أو مجهولٌ فاعله]^(١).

ويقال الشيء نفسه في قوله تعالى من سورة الفجر ٢٣/٨٩ ﴿وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ﴾ وذلك أنَّ [جاء] - هنا - فعلٌ لازم، لا ينصب مفعولاً به، فلما بُني للمجهول ف قيل: [جيء] - ولم يكن في الكلام مفعولٌ به يُجَعَل نائب فاعل - قَدَرنا مصدرًا مضمراً يكون هو نائب الفاعل، أي: [جيء بجَهَنَّمَ بجيءٍ محذوفٍ فاعله].

ومن النبوع نفسه أيضاً ما جاء في سورة الزمر (٦٩/٣٩) ﴿وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ وَقُضِيَ بَيْنَهُم بِالْحَقِّ﴾ أي: جيء بالنبيين... بجيءٍ محذوف فاعله، وقُضِيَ بينهم... قضاءً محذوف فاعله.

• قال الفرزدق يمدح زين العابدين، عليّ ابن الحسين، رضي الله عنهما (الديوان ١٧٩/٢):

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ

[يُغْضِي]: فعلٌ مضارعٌ لازمٌ لا ينصب مفعولاً به، فلما بني للمجهول ف قيل: [يُغْضِي]، ولم يكن في الكلام مفعولٌ به يُجَعَل نائب فاعل، قَدَرنا مصدرًا مضمراً يكون هو نائب الفاعل، أي: [يُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ إغضاءً مجهول فاعله].

هذا، على أنَّ في البيت فعلاً آخر مبنياً للمجهول هو: [يُكَلِّمُ]، غير أنه فعلٌ متعدٌ ينصب مفعولاً به، والأصل: [يُكَلِّمُ النَّاسُ زَيْنَ الْعَابِدِينَ]، فلما بني للمجهول، حُذِفَ فاعله وهو: [الناسُ]، وأُضْمِرَ المفعول به وهو زين العابدين، فجُعِلَ نائب فاعل، ف قيل: [يُكَلِّمُ]، أي: [يُكَلِّمُ هُوَ].

• ﴿قَتَلَ الْخُرَاصُونَ﴾ (الذاريات ١٠/٥١) (الخراصون: الكذابون).

[قَتَلَ]: فعلٌ متعدٌ، والأصل: [قتل الله الخراصين]. فلما بني للمجهول، حُذِفَ

١- كل من عبارتي: [محذوف فاعله، ومجهول فاعله]، تُجزئ عن أختها - على حسب الحال - كلما كان المصدر

نائب فاعل، وذلك ما نسير عليه في النماذج الآتية.

فاعله، ورفُع المفعول به، وأُقيم مُقام الفاعل، فقليل: [الخراصون]، على أنه نائب فاعل.

• قال عنزة (الديوان / ١٥٢):

نَبَّئْتُ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعْمَتِي وَالْكَفْرُ مَخْبِثَةٌ لِنَفْسِ الْمُنْعِمِ

الأصل: [نَبَّأَ النَّاسُ عَنْزَةَ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ]، ولما بُنِيَ الفعل للمجهول حُذِفَ الفاعل: [الناس] فقليل: [نُبِّئْتُ]، وأُقيم المفعول به الأوَّل وهو التاء، ضمير المتكلم (أي: عنزة) مُقام الفاعل المحذوف، فأصبح في محل رفع نائب فاعل، وبقي المفعول الثاني [عمرًا] منصوبًا، على حاله.

• ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً﴾ (الحاقة ٦٩/١٣)

الأصل: [نَفَخَ إِسْرَافِيلُ فِي الصُّورِ نَفْخَةً]، ثم بُنِيَ الفعل للمجهول فحُذِفَ الفاعل: [إسرافيل]، فقليل: [نُفِخَ]، وأُقيم المصدر: [نفخة] مُقام الفاعل المحذوف، فرفُع، على أنه نائب الفاعل: [نفخة]. وقد جُعِلَ - هنا - المصدرُ الظاهرُ نائبَ فاعل. وفي ذلك تأييد لما قرَّرناه من أن المصدر الذي يُجعل نائبَ فاعل، قد يكون ظاهرًا، أو مضمراً مقدراً.

• ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعَقَ مِنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ (الزمر ٣٩/٦٨)

الأصل: كما قلنا في الآية السابقة: [نَفَخَ إِسْرَافِيلُ فِي الصُّورِ]، ثم بني الفعل للمجهول فحُذِفَ الفاعل: [إسرافيل]، فقليل: [نُفِخَ]، ولما لم يكن في الكلام مفعول به، جُعِلَ المصدرُ المضمَر نائبَ فاعل، والتقدير: [نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخٌ مَحْذُوفٌ فاعله]. وفي سورة (ق): آية أخرى، تماثل هذه الآية، هي قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ذَلِكَ يَوْمَ الْوَعِيدِ﴾ (ق ٥٠/٢٠) والتعليق على الآيتين هو هو، فلا نكرّر.

• ويقال الشيء نفسه، في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَقَرَ فِي النَّاقُورِ﴾ (المدثر ٧٤/٨)

(الناقور: هو الصور، والنقر: الصوت). فالأصل: [نَقَرَ إِسْرَافِيلُ فِي النَّاقُورِ]. ثم حُذِفَ الفاعل

[إسرافيل] ويُبنى الفعل للمجهول: [نُقِرَ]، ولما لم يكن في الكلام مفعول به، جُعِلَ المصدرُ المضمر نائب فاعل، والتقدير: [نُقِرَ في الناقور نُقْرٌ محذوف فاعله].

• قال الأعشى (الديوان / ٥٧):

عُلِّقْتُهَا عَرَضًا، وَعُلِّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ
الكلام عن [هُرَيْرَةَ] صاحبة الأعشى. وفي البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول. هي: [عُلِّقْتُهَا وَعُلِّقْتُ وَعُلِّقَ]. الفاعل فيها كلها هو الله تعالى. إذ الأصل: [عُلِّقَنِي اللَّهُ إِيَّاهَا، وَعُلِّقَهَا اللَّهُ رَجُلًا غَيْرِي، وَعُلِّقَ اللَّهُ ذَلِكَ الرَّجُلَ امْرَأَةً أُخْرَى]. فالحديث عن واحدٍ من الأفعال الثلاثة يُغني عن الحديث عن الآخرين، لما بينها جميعاً من التشابه، ولذلك نجتزئ بالفعل الأول: [عُلِّقْتُهَا = عُلِّقْتُ هُرَيْرَةَ].

فقد حُذِفَ الفاعل وهو لفظ الجلالة. فُبْنِيَ الفعل للمجهول: [عُلِّقَ]، وجُعِلَ المفعول الأول وهو ضمير المتكلم [التاء]، نائب فاعل. وأما ضمير الغائبة [ها]، فمحله نصبٌ على أنه المفعول به الثاني.

• قال طَرْفَةُ (الديوان / ٧٨):

فِيَالِكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حَيْلٌ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ
الأصل: [حالت الحوائلُ دونها]. ولما بُنِيَ الفعل للمجهول وحُذِفَ الفاعل قيل: [حَيْلٌ]. ولما لم يكن في الكلام مفعول به يُجْعَلُ نائب فاعل، قَدَرْنَا مصدرًا مضمرًا يكون هو نائب الفاعل، أي: [حِيلَ دونها حُؤُولٌ محذوف فاعله].
هذا، على أن في القرآن نظيرًا مماثلًا لما رأيت في بيت طرفة، وذلك قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (سبأ ٥٤/٣٤) أي حِيلَ بينهم وبين ما يشتهون حُؤُولٌ محذوف فاعله.

* * *

الندبة

الندبة: تفجّع أو توجّع. فالتفجع نحو: [واحُسِيناه]، والتوجّع نحو: [وارأساه]. وللندبة أداة واحدة هي: [وا]، وأساليب ثلاثة، لا تتغير ولا تبدّل، دونك أمثلتها: واحُسِينُ واحُسِينَا واحُسِينَاه
والهاء في [واحسِيناه]، هاء السكت. ويجوز ضمّها، في الوصل فيقال مثلاً: [واحسِينَاهُ لَيْتِنَا كُنَّا مَعَكَ].

* * *

نزع الخافض

سُمع عن العرب حذفهم حرف الجر بعد بعض الأفعال. فإذا حذفوه نصبوا الاسم الذي كان مجروراً به. ويقول النحاة: هو [منصوب على نزع الخافض].
من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ (الأعراف ١٥٥/٧)
والأصل اختار موسى من قومه.

وقول عمرو ابن معديكرب:

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مالٍ وذا نَشَبٍ

والأصل: أمرتك بالخير.

ومثل ذلك: شكره - شكر له، نصحه - نصح له...

وكل هذا يُحَفَظُ ويستعمل، ولكن لا يقاس عليه.

* * *

النسب

(للبحث مناقشة)

إذا قلت: [خالد صَحْفِيّ]، فقد نسبته إلى الصحيفة. والنحاة يقولون: [خالد] منسوب، و[الصحيفة] منسوب إليه.

ويلحق آخر المنسوب ياءً مشدّدة، مكسورٌ ما قبلها، كما رأيت في كلمة [صحفيّ].

قاعدة كَلِيَّة لا تتخلّف:

تُحذف تاء التأنيث في النسب، قولاً واحداً، فيقال في نحو: [فاطمة وطلحة]: [فاطميّ وطلحيّ]. قال ابن يعيش: [إذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث حذفها، لا يجوز غير ذلك].

الأحكام:

١- إذا نسبت إلى اسم مختوم بألف ممدودة:

فإن كانت الهمزة زائدة للتأنيث، قُلبتْ واواً^(١). ففي نحو: [حمراء وبيضاء وزرقاء] تقول: [حمراويّ وبيضاويّ وزرقاويّ]. وفيما عدا ذلك، تبقى الهمزة همزةً، على حالها. ففي: [كساء ورداء وحرباء] تقول: [كِسائيّ وِرْدائيّ وحرْبائيّ]^(٢)

١- قُلبُ الهمزة الزائدة للتأنيث واواً، ليس مقصوداً على النسبة، بل هو قاعدة تصحّ في النسب وغيره.

٢- أجازوا أيضاً قلب الهمزة واواً، في نحو: [كساء ورداء وحرباء]، فقالوا: [كساويّ ورداويّ وحرباويّ]، ولا خير في التعرّيج هنا على هذا ونحوه، بل فيه شرٌّ وضرر!! إلا لمتخصص، يتغنى ذلك فيجده في مظانّه من مطولات كتب النحو والصرف.

ويدخل في هذا نحو: [سقاية - بناية - غاية] ففي النسب إليها يقال: [سقائيّ - بنائيّ - غائيّ]^(١).

٢- إذا نسبت إلى اسم مختوم بألف:

♦ فإن كانت الثالثة، قُلِبَتْ واواً مهما يكن أصلها. ففي نحو: [عصا وفتى] تنسب فتقول: [عَصَوِيّ وفتَوِيّ].

♦ وإن كانت رابعة فصاعداً، حُذِفَتْ. ففي النسبة إلى: [ملهيّ وحُبْلَى وبرَدَى وجمَزَى (سر سريع) ومصطفى وجمادى ومستشفى...]، تحذف الألف فتقول: [مَلْهِيّ وحُبْلِيّ]^(٢) وبرَدِيّ وجمَزِيّ ومُصْطَفِيّ وجمَادِيّ ومستَشْفِيّ...].

٣- إذا نسبت إلى ما ينتهي بياء:

♦ فإن كانت ياؤه ثالثة، نحو: [الشَّجِيّ]^(٣)، و[العَمِيّ] قُلِبَتْ واواً، فيقال: [شَجَوِيّ وعمَوِيّ].

♦ وإن كانت رابعة فصاعداً، حُذِفَتْ. ففي النسبة إلى: [القاضي والمعتدي والمستعلي والزاوية]، تقول: [القاضيّ]^(٤) والمعتدِيّ والمستعلِيّ والزاويّ].

٤- إذا كان الاسم مما يُحذف أوله أو آخره: فأُعيد المحذوف ثم انسب.

١- بيان ذلك: أن الياء إذا تطرّفت وقبلها ألف زائدة، قلبت همزة وجوباً.

٢- أجازوا حين يكون الحرف الثاني ساكناً، أن يقال أيضاً: [مَلْهَوِيّ وحُبْلَوِيّ]. كما أجازوا زيادة ألف قبل هذه الراو، أي: ملهاويّ وحبلأويّ.

٣- بغير تشديد، وهو قبل دخول [أل] عليه: [شَج].

٤- أجازوا في كل ما كانت ياؤه رابعة، وثانيه ساكناً، أن تُقلب ياؤه واواً، ففي النسب إلى: [القاضي، الساعي، التربة، التعدية، التصفية]، جائز أن تقول: [قاضويّ، ساعويّ، تربويّ، تعدويّ، تصفويّ]. وهو الدائر على ألسنة الناس.

ففي نحو: [عِدَّة - صفة - زَنَة - شِيَّة - دِيَّة]، تعيد المحذوف ثم تنسب فتقول: [وَعْدِيّ - وَصْفِيّ - وَزْنِيّ - وَشِيّ - وَدِيّ].
وفي نحو: [ابن^(١)، وبنت أيضاً - أخ، وأخت أيضاً - أب - سنة - مئة - لغة - يد - دم - شفة...] تعيد المحذوف، ثم تنسب فتقول: [بنويّ - أخويّ - أبويّ - سنويّ - مئويّ - لغويّ - يدويّ - دمويّ - شفويّ، وشفهيّ أيضاً].

٥- في حالة النسب إلى اسم ثلاثي مكسور ثانيه، نحو: [إِبِلْ وَغَمْر...]: يُتْرَك اللفظ على حاله، فيقال: [إِبِلِيّ وَنَمِرِيّ]. أو يفتح الثاني فيقال: [إِبِلِيّ وَنَمِرِيّ].
٦- وفي حالة النسب إلى اسم قبل آخره ياءً مشددة مكسورة، نحو: [هَيِّن - لَيِّن - مَيّت...]: يُتْرَك اللفظ على حاله فيقال: [هَيِّنِيّ - لَيِّنِيّ - مَيِّنِيّ...]. أو يُخَفَّف التشديد فيقال: [هَيِّنِيّ - لَيِّنِيّ - مَيِّنِيّ...].

٧- النسبة إلى المختوم بياء مشددة:

♦ إن كان قبل الياء المشددة حرف واحد، نحو: [طِيّ وَحِيّ] رددت الياء إلى أصلها، ونسبت فقلت: [طَوَوِيّ وَحَيَوِيّ]^(٢).

♦ فإن كان قبل الياء المشددة حرفان، جعلت الحرف الثالث واواً ثم تنسب،

١- من النحاة من يثبت همزة الوصل في نحو: (ابن واسم...)، فيقول في النسبة: (ابني واسمي)، ومنهم من يحذفها فيقول: (بَنَوِيّ وَبَنَمَوِيّ)، وكلاهما جائز صحيح، لكن الأذوَر على الألسنة: (بنويّ) و(اسميّ).

٢- تحقيق ذلك أن تفكّ تشديد الياء: [طِيّ ي]، ثم تقلب الياء الثانية واواً: [طويّ ي]، ثم تردّ الياء الأولى إلى أصلها، وهو هنا الواو: [طوو]، ثم تنسب فتقول: [طَوَوِيّ]. وكذلك تفعل بكلمة: [حيّ ي]: تفكّ تشديد الياء: [حيّ ي]، ثم تقلب الياء الثانية واواً: [حيّ و]، ثم تردّ الياء الأولى إلى أصلها، وهو هنا الياء فتبقى ياء: [حيّ و] ثم تنسب فتقول: [حَيَوِيّ].

ففي نحو: [عَلِيّ وَنَبِيّ وَعَدِيّ وَقُصَيّ] تقول: [عَلَوِيّ وَنَبَوِيّ وَعَدَوِيّ وَقُصَوِيّ]^(١).
 ♦ وإن كان قبل الياء المشددة ثلاثة أحرف فصاعداً، نحو: [الكرسيّ
 والشافعيّ] تركت اللفظ على حاله. فالنسبة إلى الكرسيّ كرسيّ، والنسبة إلى
 الشافعيّ شافعيّ. ومن سياق الكلام يتبين المراد.

٨- النسبة إلى المثني والجمع:

إذا نسبت إلى المثني والجمع، فانسب إلى مفردهما. فكتابان وزيدان ومعلّمون
 وأقلام وزينبات، تنسب إليهما فتقول: [كتابيّ وزيديّ ومعلّميّ وقلميّ
 وزينبيّ...].

أما ما يُنقل من المثني والجمع فيُجعل اسم علم، ومن ذلك مثلاً: [زيدان
 وحسّنان وعابدون وخلدون]، فأسهل ما تفعله عند النسبة إليه، أن تبقيه على
 لفظه، فتقول: [زيدانيّ وحسنانيّ وعابدونيّ وخلدونيّ...].

قاعدة ذات خطر:

كان بين الأئمة اختلاف في جواز النسبة إلى جمع التكسير، فمنهم مانع
 ومُجيز، حتى كان عصرنا هذا، فحسّم ذلك بجمع اللغة العربية بالقاهرة، فأجاز
 النسبة إلى جمع التكسير، إذ قال: [ويرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند
 الحاجة...]. وعلى ذلك، يجوز لك أن تقول في النسبة إلى البساتين والدُّول
 والحقوق والأنصار: [بساتينيّ ودُّوليّ وحقوقيّ وأنصاريّ...]. وذلك إذا أردت

١- ذلك أن تفكّ تشديد الياء: [عليّ = عديّ] ثم تحذف الياء الأولى: [عل...ي]، وتقلب الثانية واواً:

[عل...و] ثم تنسب فتقول: [علويّ].

تُجَنَّبَ اللبس، وبيان أنك إنما تريد النسبة إلى الجمع، لا إلى المفرد^(١).
أخيراً، إذا دعت الحاجة إلى النسبة إلى جمع المؤنث السالم، وكان الثاني ساكناً وألف الجمع رابعة، جاز حذف تاء الجمع وقلب الألف واواً، نحو: [بيضة - بيضات - بيضويّ، ووحدة - وحدات - وحدويّ، وثورة - ثورات - ثورويّ].

٩- إذا نسبت إلى العلم المركّب، فانسب إلى أي طرفيه يكون أوضح لمرادك، ففي نحو: [عبد المطلب وابن عباس وأبي بكر وأم كلثوم...] تنسب إلى الطرف الثاني فتقول: [مطلبيّ وعباسيّ وبكريّ وكلثوميّ...] لأنك لو نسبت إلى [عبد وابن وأب وأم] لما تبين قصدك.
فإن كان العلم مركّباً تركيباً مزجياً، نحو: بعلبكّ وحضرموت... جاز لك أن تبقيه على حاله، فتقول: [بعلبكيّ وحضرموتيّ...].
١٠- النسبة إلى ذي الحرفين:

من استقصاءات كتب الصناعة، بحثها في النسبة إلى الكلمات ذوات الحرفين، وقولها: النسبة إلى [لَو: لَوِيّ] و[لا: لائيّ] و[كم: كمّيّ] (بالتشديد) وكمّيّ (بالتخفيف).

١١- النسبة إلى الأوزان الأربعة: [فَعِيل وفَعِيلَة] و[فُعِيل وفُعِيلَة]:
يصحّ لك إذا نسبت إلى هذه الأوزان الأربعة، أن تُبقي لفظها على حاله^(٢).
ودونك نماذج من ذلك:

١- أقر ذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة، انظر [مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً / ١٣٤].
٢- من أراد وجوهاً أخرى صحيحة جائزة، نحو: طَبِيعِيّ وَبَذْهِيّ وَجُفْهِيّ وَخَسِيّ، وجدها في مطولات كتب النحو.

الوزن	المثال	المثال بعد النسبة
فَعِيل	عَقِيل - حَمِيل - أَمِير - كَرِيم	عَقِيلِي - حَمِيلِي - أَمِيرِي - كَرِيمِي
فُعِيل	عُقِيل - نُمِير - أُوس - كُلب	عُقِيلِي - نُمِيرِي - أُوسِي - كُلبِي
فَعِيلَة	طَبِيعَة - بَدِيعَة - سَلِيقَة - جَلِيلَة	طَبِيعِي - بَدِيعِي - سَلِيقِي - جَلِيلِي
فُعِيلَة	رُدْنَة - نُورَة - أُمَيْمَة - حُمَيْمَة	رُدْنِي - نُورِي - أُمَيْمِي - حُمَيْمِي

ويلحق بهذه الأوزان الأربعة - من ناحية جواز إبقاء اللفظ على حاله عند النسب - وزنان هما: [فَعُول وفُعُولَة]، ففي النسبة إلى: [سَلُول وحَلُوب وحَمُولَة]، تقول: [سَلُولِي وحَلُوبِي وحَمُولِي...].

* * *

نماذج من النسب، ما بين قياسي وغير قياسي

تنبيه على قاعدة كَلِيَّة: [لا نسبة إلا بعد حذف التاء] (احذف ثم انسب)

- ١- الداعي: النسبة إليه: [الداعي]. وذلك أن الاسم المنتهي بياء تُحذف ياؤه إذا كانت رابعة. وقد حُذِفَ هنا؛ والياء المشددة التي تراها في آخره، إنما هي ياء النسب. هذا؛ على أن من الجائز أيضاً قلب يائه واواً. وبناءً على هذا الجواز يصح أن يقال: [الداعي]. وقس عليه القاضي والساعي والرامي... إذ تقول في النسبة إليها: [القاضي - الساعي - الرامي]، كما تقول أيضاً: [القاضي - الساعي - الرامي].
- ٢- بدوي: نسبة غير قياسية إلى: [البادية]، إذ القياس: بادي أو بادوي، كما رأيت آنفاً. يقول ابن يعيش في عدم قياسيتها: [كانهم بنوا من لفظه اسماً على (فعل)]

حملوه على ضده وهو: الحَضَرُ]. وقال الرضِيّ: [القياس إسكان العين لكونه منسوباً إلى البدو].

٣- المستمليّ: اسم فاعل من الفعل: [استملى - يستمليّ]، والنسبة إليه [مستمليّ]، وذلك بناءً على أن الاسم المنتهي بياء تُحذف ياءؤه، إذا كانت رابعة فصاعداً، وقد جاءت هنا سادسة، فُحذفت. وأما الياء المشددة في آخره فهي ياء النسب.

٤- السماء: النسبة إليها [سمائيّ]، وهي نسبة قياسية. وذلك أن الاسم الممدود، إذا كانت همزته منقلبة عن أصل - وهذا متحقق في كلمة سماء - إذ أصل همزتها الواو، لأنها من [سما - يسمو]، بقيت همزةً على حالها.

هذا؛ على أن من الجائز أيضاً قلب همزته واواً. وبناءً على هذا الجواز يصح أن يقال: [سماويّ]. وقس عليه نحو: [كساء - رداء - قضاء]... إذ يقال في النسبة إليها: [كسائيّ - ردائيّ - قضائيّ] ويجوز أن يقال أيضاً: [كساويّ - رداويّ - قضاويّ].

٥- النساء: جمع، واحده [نسوة]. ولقد كانت كتب النحو من قبل، تُوجب أن تكون النسبة إلى المفرد، وتمنع النسب إلى الجمع، وبناءً على هذا، كانوا يقولون إن النسبة إلى [النساء] هي [نسويّ]، لأن المفرد نسوة.

وكان المساكين من أبناء الأمة يرون في ذلك صعوبة، فينسبون إلى الجمع - على السليقة - فيقولون: [نسائيّ]، فيهدّدون بهولةً بصريّة، تأبى إلا أن النسبة إلى الجمع غلط!! فإذا تيمم المساكين ما يظنونونه صواباً، لم يقولوا [نسويّ]، بل قالوا: [نسويّ]!! فيقهقه رافعو الهولة ويخزى الدراويش الخائفون!!

ولقد (فكّها الله)، إذ أصدر بجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً يُجيز النسبة إلى جمع التكسير، وعلى ذلك يصحّ أن تقول: [نسويّ] ناسباً إلى المفرد، و[نسائيّ]،

ناسباً إلى الجمع.

٦- الشتاء: أجاز العلماء أن يقال في النسبة إلى الشتاء: [شَتَوِيَّ وشَتَوِيَّ]، فكلاهما جائزٌ صحيح. وقد نصَّ الجوهريُّ في الصحاح على ذلك فقال: [وجمع الشتاء أَشْتِيَّةً، والنسبة إليها: شَتَوِيَّ وشَتَوِيَّ].

٧- غَنِيَّ: النسبة إليه غَنَوِيَّ، وهي نسبة قياسية. وذلك أن الياء المشددة إذا سبقها حرفان، فُكَّ تشديد الياء، وحُذفت الياء الأولى وقُلبت الياء الثانية واواً. ومثله: نَبِيَّ - عَلِيَّ - قَصِيَّ فإن النسبة إليها: نبويَّ - علويَّ - قصويَّ... وأوجز من هذا أن يقال: نجعل الحرف الثالث واواً ثم ننسب.

٨- طَائِيَّ: نسبة غير قياسية إلى [طَيَّيَّ]، إذ القياس عندهم [طَيَّيَّيَّ]. قال سيبويه: [لا أظنهم قالوا: طائيَّ إلا فراراً من طَيَّيَّيَّ]. وقال ابن يعيش: [جعلوا مكان الياء ألفاً تخفيفاً].

٩- شَفْهِيَّ وشَفَوِيَّ أيضاً: نسبة إلى [شَفَّة]، وإنما جاز فيها وجهان، لاعتقاد أن الأصل هو: شفهة، فالنسبة إليه إذاً [شَفْهِيَّ]، أو أنه: شَفَوَة، فالنسبة إليه إذاً [شَفَوِيَّ]. وبين الرأيين جاز الوجهان.

١٠- الوَحْدَة: النسبة إليها [وَحْدِيَّ]، ولكن أبناء الأمة جميعاً جَرَّوْا على أن يقولوا: [وَحْدَوِيَّ]، حتى استقر هذا الاستعمال في الأذهان، ودار على الألسنة دون سواه.

والذي يُلَاحَظ في نسبتهم هذه، أنهم يَجْلِبُون قبل ياء النسب، واواً من الفراغ. وهذا غير وارد في النسب!! فالعربي حين ينسب مثلاً إلى [حمرأ] فيقول: [حمرأويَّ]، إنما يقلب الهمزة واواً، ولا يأتي بالواو من الفراغ. وكذلك الأمر إذ يَنسَب إلى [القاضي] فيقول: [قاضيويَّ]، فإن هذه الواو، قد كانت في الأصل ياءً،

ثم قُلبت واوًا، وهكذا...

وقد يقول قائل: إن [وحدويّ] نسبةٌ إلى [وحدات]، والنسبة إلى [وحدات] هو: [وحدويّ]. وذلك أن مما يُجيزون في الجمع، أن تُحذف التاء فقط، وتُقلب الألف واوًا. ومنه قولهم: [ثورويّ] في النسبة إلى [ثورات].

وفي الجواب يقال: هذا يصح في تخريج [ثورويّ]، لأن الثورات تتعدد، ولكنه لا يصح في تخريج [وحدويّ]، ذاك أن الأمة لا تسعى إلى وحدات!! وإنما تسعى إلى وحدة واحدة!! فإذا لم يُنظر إلى هذا، جاز أن يقال: [وحدويّ].

١١ - سقاية: النسبة إليها [سقائيّ]؛ ويقول سيبويه في تعليل ذلك ونحوه: [لأنك حذفت الهاء (أي: التاء المربوطة) ولم تكن الياء لتثبت بعد الألف (أي: لا يقال: سقاي) فأبدلت الهمزة مكانها]^(١).

وقس على هذا ما ينتهي بياء قبلها ألف زائدة، نحو: [بداية - دعاية - غاية - نهاية - وقاية...]. فإن النسبة إليها: [بدائيّ - دعائيّ - غائيّ - نهائيّ - وقائيّ...].

١٢ - التربة: النسبة إليها [تربويّ]، وهي نسبة قياسية. وذلك أنها اسمٌ ثانيه ساكن ورابعه ياء. وما كان كذلك، أجازوا حذف يائه ثم النسب، أي [تربيّ] كما أجازوا قلب يائه واوًا. فيقال مثلاً في النسبة إلى: راعية - قاضية - رامية - تصفية - تعبئة - تنمية: [راعيّ - قاضيّ...]. كما يقال: [راعيّ - قاضيّ - راميّ - تصفويّ - تعبويّ - تنمويّ...].

١٣ - الأعمى: النسبة إليه [أعمويّ]، وهي نسبة قياسية. وذلك أنه اسمٌ مختوم بألف، ثانيه ساكن وألفه رابعة. وما كان كذلك يجوز في النسبة إليه أن تحذف ألفه، فتقول: أعميّ، وأن تقلبها واوًا، فتقول: أعمويّ، وأعماويّ أيضاً.

١ - يريد سيبويه أن يقول: إذا تطرقت الياء، وقبلها ألف زائدة، قلبت همزةً وجوباً.

١٤ - ذو القلب العَمِي (أي: الجاهل): النسبة إلى [العَمِي] هي [عَمَوِيّ]. وهي نسبة قياسية. وذلك أنه اسم ثلاثي منتهٍ بياء، وما كان كذلك فمحتاج النسبة إليه قلبُ حرفه الأخير واواً، مهما يكن أصل هذا الحرف الأخير. وعلى ذلك تنسب إلى [الشَّجِيّ] فتقول: [شَجَوِيّ]، وهذا أصل حرفه الأخير واو، إذ هو من الشجور، على حين نسبتَ إلى العَمِيّ فقلت: عَمَوِيّ، وهذا أصل حرفه الأخير ياء.

١٥ - الشَّيَّة: العلامة، وهي الوشي، ولكن حذفت واوها. والنسبة إليها [وَشِيّ]. وهي النسبة التي اختارها الأخفش، مخالفاً بذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن النسبة إليها [وَشَوِيّ].

وإذ قد كان قول كليهما حجة، فقد أخذنا برأي الأخفش، لسهولة ما يذهب إليه، إذ هو الأصل في اللفظ.

ومثل ذلك أن تنسب إلى [الدِّيّة] فتقول: [وَدِيّ]، إذ الأصل [الودي].

١٦ - عشواء: صفة مؤنثة. والنسبة القياسية إليها: [عشواويّ]. إذ كل اسم ينتهي بألف ممدودة للتأنيث، تقلب همزته واواً عند النسب؛ من ذلك: حمراء - زرقاء - بيضاء، فإن النسبة إليها: [حمرأويّ - زرقأويّ - بيضأويّ...]. غير أن المستقر في أذهان الناس، والدائر على ألسنتهم، هو: [عشوائيّ]، خلافاً للقياس.

وأظن ذلك هو السبب في أنْ نظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في صحة استعمال [عشوائيّ]؛ وقد أقرّ ذلك، لما فيه من الخفة، إذا قيس إلى ما في لفظ عشواويّ من الثقل، ثم لأن من العرب مَنْ كان يُثبت الهمزة في نحو هذا فيقول مثلاً: حمرائيّ كما يثبتها في التثنية فيقول: حمراءان.

١٧ - رئيس ورئيسيّ: تناول أستاذ لغويّ مسألة النسبة إلى كلمة [رئيس]، منذ نحو ثلاثين عاماً، فعاب استعمالها. قال: [قل: هو الأمر الرئيس بين الأمور، وهي

القضية الرئيسة بين القضايا. ولا تقل: الأمر الرئيسي والقضية الرئيسية]. ولقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة في المسألة، ثم أصدر قراراً ينص على صحة استعمال كلمة [رئيسي] في النسب، وبين الفرق بين أن يوصف الأمر بأنه [رئيس]، وبين أن يوصف بأنه [رئيسي]، وأن هذا غير ذاك. وعلى ذلك، يكون كلاهما صحيحاً تبعاً لموضعه من العبارة، ومحلّه منها.

١٨- نوراني: نسبة إلى [النور]، على غير قياس، إذ القياس: [نوري]. وقد سُمِعَتْ زيادةُ الألف والنون في كلمات بعينها، منها: صيدلانيّ - طبرانيّ - فوقانيّ - تحتانيّ - وحدانيّ - ربّانيّ - صمدانيّ - برّانيّ... وللأئمة آراء مختلفة في هذه الزيادة. فالرازي يقول إن النون تبدل من الهمزة، في نحو: [صنعاء - صنعانيّ]، وابن منظور يقول: [والنون من زيادات النسب... وليس من قديم الكلام وفصيحه]، وابن الأثير يقول في النهاية: [وزيادة الألف والنون للتأكيد]. ويرى سيبويه هذه الزيادة للتخصيص، قال [وشعرانيّ ولحيانيّ ورقبانيّ إذا خُصَّ بكثرة الشعر وطول اللحية وغلظ الرقبة].

ومهما يدرُ الأمر، فإن زيادة الألف والنون للنسبة، ليست قياسية. فيُحفظ ما جاء من ذلك ويستعمل، ولكن لا يقاس عليه.

* * *

نصب الفعل المضارع

(للبحث مناقشة)

ينتصب الفعل المضارع، بعد الأدوات الآتية^(١):

١- أَنْ نحو: أريد أن أسافر.

٢- لَنْ نحو: لن أسافر.

٣- كَيْ نحو: أسافر كي أتجدد.

٤- لام التعليل: وضابطها أن يكون مابعدا علّة وسبباً لما قبلها، نحو:

[أدرس لأنجح].

٥- الواو - الفاء - ثمّ - أو، العاطفات فعلاً على اسم جامد (مصدراً كان

أو غير مصدر): وذلك أن الفعل إنما يُعطَف على فعل مثله، فإذا عطَف

العربي فعلاً على اسم، نصبَ الفعل المعطوف، نحو:

[سفرُك وتُشاهد ما لا تعرف خيرٌ لك] = سفرُك ومشاهدتك خيرٌ لك.

[كسرة خبز وتُصان الكرامة أحسن من كنوز الدنيا] = كسرة خبز وصون

الكرامة أحسن...

[صدّقك فتُحترمَ وسامٌ تستحقّه] = صدّقك فاحترمك وسام تستحقّه.

[تعبُك ثم تفوزَ عملٌ وجزاء] = تعبُك ثم فوزك عملٌ وجزاء.

١- لم نعتدّ [إذا] حرفاً ناصباً، مستظهرين في ذلك بما نص عليه سيويه - ناقلاً عن شيوخه - من أن من العرب

مَن يهملها، فلا ينصب بها [كتاب سيويه - هارون ١٦ / ٣].

[تلبية الدعوة أو تعتذر أليق] = تلبية الدعوة أو الاعتذار أليق^(١).

٦- لام الجحود: ويُشترط في انتصاب المضارع بعدها، أن تكون مسبوقاً بـ

[ما كان أو لم يكن] نحو ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ﴾ و ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾

٧- حتى: ومنه ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾.

تنبيه: إنما ينتصب الفعل المضارع بعد (حتى)، إذا كان زمانه للمستقبل،

وإلا لم ينتصب، بل يُرفع نحو: [غاب خالد حتى لا نشاهده]. فتكون [حتى]

حرف ابتداء، والجملة بعدها استئنافية.

٨- أو: شريطة أن تكون بمعنى (إلى أن) نحو: [أظلل أطلب أو أنال حقي]،

أو (إلا أن) نحو: [أعرض عن المكابر أو يقر بالحق].

٩- فاء السببية: وإنما ينتصب المضارع بعدها بشرطين اثنين: أن يسبقها

نفي: [لم تدرس فتتجح]، أو طلب كالأمر مثلاً [ادرس فتتجح]^(٢) وأن يكون ما

قبلها سبباً لما بعدها. فإن لم يتحقق الشرطان، امتنع النصب، وارتفع المضارع^(٣).

١٠- واو المعية: وضابطها أن تكون بمعنى (مع)، نحو: [لا تشرب

١- قد يأتي العربي بـ [أن]، فيجعلها بين لام التعليل والواو والفاء وثم وأو، وبين الفعل المضارع، فيقول مثلاً: [لأن أنجح] - [وأن تشاهد وأن تصان] - [فأن تحترم] - [ثم أن تفوز] - [أو أن تعتذر]، وكلا الوجهين في الكلام جائز.

٢- من الطلب أيضاً: النهي [لا تقصّر فتندم]، والاستفهام [هل تزورنا فنكرمك]، والتمني [ليتك تزورنا فنكرمك]، والترجي [لعلك تدرس فتتجح]، والعرض [ألا تسافر فتتفرج]، والحض [هلاً صدقت فتتحرّم].

٣- مما يرشدك إلى أن الفاء سببية: أن تحذفها وتجعل التركيب شرطياً بواسطة [إن]، فإن استقام الكلام فالفاء سببية، والنصب على المنهاج. ففي نحو: ادرس فتتجح، تعد الفاء سببية لصحة قولك: إن تدرس تنجح، وفي ليتك تجتهد فتفلح، هي سببية لصحة قولك: إن تجتهد تفلح...

وتضحك]، ففيه نهي عن أن تفعلهما معاً. وشرط انتصاب المضارع بعد واو المعية، أن يسبقها نفي أو طلب - وهو شرط مشترك بينها وبين فاء السببية كما تلاحظ.

* * *

نماذج فصيحة من نصب الفعل المضارع

• قالت ميسون بنت بحدل، زوجة معاوية ابن أبي سفيان:

وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ

[لُبْس]: اسم جامد (مصدر)، والواو قبل الفعل المضارع: [تَقَرُّ] هي حرف عطف. والأصل أن الفعل يُعطف على فعل مثله. لكن لما لم يكن المعطوف عليه فعلاً، بل كان اسماً وهو [لُبْس]، عمدت الشاعرة إلى نصب الفعل [تَقَرُّ]. وتلك من طرائق التعبير في العربية: أن ينصب العربي الفعل المضارع إذا عطفه على الاسم. والتقدير: [لُبْسُ عِبَاءَةٍ وَقَرَّةُ عَيْنٍ أَحَبُّ إِلَيَّ].

• وقال الشاعر:

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَاباً عَلَى تَرَبِّ

يريد: أنه لولا توقُّعه فقيراً محتاجاً، فيعطيه من ماله، ما كان فضَّل الإتراب (الغنى) على التَرَبِّ (الفقر).

[تَوَقَّع]: اسم جامد (مصدر)، وقد عطف الشاعر فعل [أَرْضِيَهُ] عليه بواسطة الفاء. وما قلناه في بيت ميسون نقوله هنا طَبَقاً، عدا أن حرف العطف في بيتها هو الواو وفي بيت الشاعر هو الفاء. فقد نصب فعل [أَرْضِي] بسبب عطفه على الاسم [تَوَقَّع] بواسطة الفاء. والتقدير: [لَوْلَا تَوَقُّعٌ فَأَرْضَاءُ مَا كُنْتُ أَوْثَرُ].

ودونك نموذجاً آخر لعطف المضارع على الاسم بواسطة [ثم] وهو قول الشاعر

أنس ابن مدركة:

إني وقتلي سليكاً ثم أغقله كالثور يضرب لما عافت البقر
يريد: أنه قتل سليكاً (اسم رجل) ثم عقله (احتمل دبه) فكان كالثور: يضرب لتخاف الضرب إنأت البقر فتشرب.

فقد عطف فعل [أعقل] على الاسم الجامد [قتلي (مصدر)]، بواسطة [ثم]، مما أوجب نصبه. والتقدير: [قتلي سليكاً ثم عقلي إياه كالثور يضرب].

• قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ (النحل ١٦/٤٤)

[لتبين]: فعل مضارع، مسبوق بلام التعليل. وهي لام يكون ما بعدها علّة وسبباً لما قبلها. وفي الآية تحقيقٌ لذلك، إذ القصد إلى التبيين، هو العلة والسبب في إنزال الذكر. ومتى سبق المضارع بهذه اللام وجب نصبه، وهو ما تراه في قوله تعالى: [لتبين].

• ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه ٩١/٢٠)

[يرجع] فعل مضارع منصوب على المنهاج. وذلك أن المضارع يُنصب إذا سبقته [حتى] وكان زمانه للمستقبل. وقد تحقق ذلك في الآية لأنهم حين قالوا: [لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ] لم يكن موسى بعد قد رجع، وإنما رجع بعد قولهم هذا، فكان زمان الفعل إذاً للمستقبل، مما يتحقق معه شرط النصب بـ [حتى].

• قال حسّان ابن ثابت:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

[ما تهرّ]: هاهنا فعل مضارع مرفوع، وإن سبقته [حتى]. وبيان ذلك، أن الشاعر لم يعبر به عن زمن مستقبل آتٍ، بل عبر به عن عادة من عادات كلاب ممدوحه

الكرماء، هي أن الضيوف يَغْرُونَ هؤلاء المدوحين فلا تنبجهم الكلاب، لألفتها الضيوف واعتيادها رؤيتهم وأنسها بهم.

ولما كان المضارع لا ينتصب بعد [حتى]، إلا إذا كان زمانه للمستقبل، وكان زمان [تهرّ] في البيت لا يدل على مستقبل، رفع الشاعر هذا الفعل فقال [تهرّ].
وننبّه هاهنا على أن [حتى] في هذه الحال تكون حرف ابتداء تُبتدأ به الجملة، وتكون الجملة بعدها استئنافية.

• قال الشاعر:

لَأَسْتَسْهِّلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُنَى فما انقادت الآمالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

[أو أدرك]: فعل مضارع منصوب، لأن [أو] سبقته. ولا بد هاهنا من التنبيه على أن النصب إنما يجب إذا كان معنى [أو]، هو [إلى أن] أو [إلا أن]. وقد تحقق المعنى الأول في البيت، أي: [إلى أن] إذ المعنى: [لأستسهلن الصعب إلى أن أدرك المنى]. فكان النصب على المنهاج.

وأما المعنى الثاني وهو [إلا أن]، فتجده متحققاً في قول الشاعر زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا

وذلك أن الفعل المضارع: [تستقيم] قد انتصب لأن [أو] سبقته متضمنة معنى [إلا أن]. وذلك أن الشاعر أراد: [كسرت كعوبها إلا أن تستقيم فأعرض عن كسرها]. وهكذا جاء نصب المضارع على المنهاج.

• قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ (طه ٨١/٢٠)

[فيحل]: هاهنا فعل مضارع منصوب، والفاء قبله هي فاء السببية. وإنما ينتصب بعدها بشرطين اثنين: الأول أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها. وقد تحقق هذا الشرط، إذ الطغيان سبب لما بعده وهو حلول الغضب. كما تحقق الشرط الثاني أيضاً وهو أن

يسبق فاء السببية أحد شيئين: نفي أو طلب. والذي هنا هو الطلب: [لا تطغوا].
 وإذا قد تحقق الشرطان فقد وجب النصب فقل: [فيحل].
 • قال الشاعر:

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ

[وتأتي]: الفعل مضارع منصوب. والواو قبله واو المعية. والمضارع إنما ينتصب بعدها إذا كانت بمعنى [مع] وسبقها نفي أو طلب. فهاهنا إذاً شرطان: الأول أن تكون بمعنى [مع] فتفيد المصاحبة وحصول ما قبلها مع ما بعدها. وقد تحقق ذلك في البيت إذ أمر الشاعر مخاطبَه بعدم إتيانه عملاً ((مع)) نهيه عنه.

كما تحقق الشرط الثاني أيضاً وهو أن يسبقها نفي أو طلب. والذي هنا هو الطلب: [لا تنه]. وإذا قد تحقق الشرطان فقد وجب النصب فقل: [وتأتي].

* * *

النعت^(١)

(للبحث مناقشة)

النعت تابعٌ لاسمٍ قبله، يبين صفةً من صفاته، ويطابقه^(٢) ويتبعه في إعرابه رفعاً ونصباً وجرّاً. نحو: [هذا كتابٌ مفيدٌ - قرأت الكتابين المفيدَيْن - مررت برجالٍ شجعانٍ - سافرتُ معلماتٍ فاضلاتٍ...].
حُكْمَان:

♦ النعت مشتق أو جامد، فالمشتق نحو: [ودّعتُ صديقاً مسافراً]، والجامد نحو: [عدونا عدوّ ثعلب].

♦ وقد يكون اسماً، كما جاء في الأمثلة المتقدمة.

أو شبه جملة، نحو: [هذا كتاب على الطاولة، أو فوق الطاولة]. ف [على الطاولة] و [فوق الطاولة] نعت لكلمة [كتاب]^(٣).

أو جملة، فيشترط أن تشتمل على ضمير يعود إلى المنعوت فيربطها به. نحو: [سافر طالبٌ يحمل حقيبةً]^(٤) و [زارنا تلميذٌ كتابه ممزقٌ]^(٥).

* * *

١- يسمونه [الصفة] أيضاً.

٢- المطابقة هنا أن يتبع النعت المنعوت في التعريف والتذكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث.

٣- عالجنا تفصيلاً في [مناقشة المبتدأ والخبر]، اختلاف النحاة في تعليق شبه الجملة بمحذوف، أو اعتداده هو نفسه ذا المحل من الإعراب. وقد أخذنا بالرأي الثاني كما ترى هنا، اعتصاماً بأراء أئمة أعلام، كابن السراج وابن يعيش.

٤- [طالب]: نكرة، وجملة [يحمل] نعت له. وأما الضمير الذي يربطها بالمنعوت، فمستتر تقديره [هو] فاعل [يحمل].

٥- [تلميذ]: نكرة، وجملة [كتاب ممزق] نعت له. وأما الضمير الذي يربطها بالمنعوت فهو الهاء من [كتاب].

النعته السببي

إذا قيل مثلاً: [هذه فتاةٌ ممزقةٌ كتابها] فإن كلمة [ممزقةٌ] نعت. غير أن معنى النعتية فيه لا يقع على ما قبله، بل يقع على ما بعده، أي [الكتاب]، إذ الكتاب هو الموصوف بأنه ممزق، لا الفتاة. وقد اصطلاح النحاة على أن يسمّوا هذا الصنف من النعوت: [النعته السببي]^(١).

أحكام النعته السببي:

- ١- هو مفردٌ في كل حال^(٢)، وبعده اسمٌ مرفوعٌ في كل حال.
 - ٢- يتبع ما قبله في الإعراب والتعريف والتذكير.
 - ٣- يطابق ما بعده تذكيراً وتأنياً.
- بعد أن تمّ البحث، وجدنا من المفيد أن نقول: إن من الغرائب أن العامة تستعمل النعته السببي - بالسليقة - صحيحاً فصيحاً، في جميع أحواله. وإليك من ذلك نموذجين: الأول منهما فيه النعته السببي مذكر، والثاني مؤنث:

١- بهذه التسمية فرّقوا بينه وبين النعته الحقيقي الذي يصف ما قبله.

٢- يذهب بعض النحاة إلى أنّ النعته السببي يجوز فيه الإفراد والجمع، إذا كان بعده جمعٌ تكسير حصرأ. أي يجوز: [هذا تلميذٌ كريمٌ زملاؤه] و [هذا تلميذٌ كرامٌ زملاؤه].

الفصيح [والنعت السببي فيه مذكر]	العامي
سافر تلميذٌ [مدهونٌ بأبه]	سافر تلميذٌ [مدهونٌ بأبه]
سافرت تلميذةٌ [مدهونٌ بأبها]	سافرت تلميذه [مدهونٌ بابها]
سافر تلميذان [مدهونٌ بأبهما]	سافر [تلميذين] [مدهونٌ بابُ(ن)]
سافر تلاميذٌ [مدهونٌ بأبهم]	سافر [وا] تلاميذ [مدهونٌ بابُ(ن)]
سافر تلميذاتٌ [مدهونٌ بأبهنّ]	سافرت تلميذات [مدهونٌ بابُ(ن)]

الفصيح [والنعت السببي فيه مؤنث]	العامي
ودّعتُ تلميذاً [مكسورةٌ مسطرته]	ودّعت تلميذ [مكسوره مسطرته]
ودّعتُ تلميذةً [مكسورةٌ مسطرته]	ودّعت تلميذه [مكسوره مسطرته]
ودّعتُ تلميذين [مكسورةٌ مسطرتهما]	ودّعت [تلميذين] [مكسوره مسطرتُ(ن)]
ودّعتُ تلاميذ [مكسورةٌ مسطرتهم]	ودّعت تلاميذ [مكسوره مسطرتُ(ن)]
ودّعتُ تلميذات [مكسورةٌ مسطرتهنّ]	ودّعت تلميذات [مكسوره مسطرتُ(ن)]

وترى في هذه العبارات كلّها، فصيحها وعاميها:

أنّ النعت السببي مفردٌ في كل حال: [مدهون - مكسورة].

وأنّ بعده اسماً مرفوعاً في كل حال: [بأبه - مسطرته].

وأنه يطابق ما بعده تذكيراً وتأنيثاً: [مدهونٌ بأبه - مكسورةٌ مسطرته].

* * *

النعث المقطوع

(للبحث مناقشة)

إذا أراد العربي تنبيهك على ما يريد من مدح أو ذم أو ترحم... خالف ما اعتيد من طرائق التعبير الشائعة المألوفة، فقطع النعث عن المنعوت، فلم يتبعه في الإعراب^(١).

فإذا كان المنعوت مرفوعاً أتى بالنعث منصوباً نحو: [سافر خالدٌ العالمُ].
وإذا كان المنعوت منصوباً أتى بالنعث مرفوعاً نحو: [رأيت خالداً العالمُ].
فإذا كان المنعوت مجروراً أتى بالنعث منصوباً أو مرفوعاً نحو: [سلّمت على خالدٍ العالمِ أو العالمُ].
وقس على أمثلة المدح هذه، ما كان ترحمًا نحو: [رأيت خالدًا المسكينُ]، أو ذمًا نحو: [سافر خالدٌ الكسولُ]، و[مررت بخالدٍ الجبانُ] إلخ...

* * *

نماذج فصيحة من استعمال النعث المقطوع

• قال الأخطل (كتاب سيبويه - هارون ٦٢/٢):

أبدي النواجذ يومٌ باسيلٌ ذكرُ	نفسي فداءُ أمير المؤمنين إذا
خليفةُ الله يُستسقى به المطرُ	الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُه

١- بسبب من هذا الانقطاع، سُمي النحاة هذا الصنف من النعوت: [النعث المقطوع].

وفيه أنه استعمل الرفع بعد الجر. فقد جرّ كلمة [أمير] على أنها مضاف إليه. ثم رَفَعَ كلمة [الخائضُ]، على أنها نعت مقطوع عن منعوته المجرور: [أمير].

• وقال تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (المسد ٥/١١١)

وفيه استعمال النصب بعد الرفع. فقد جاءت كلمة [امرأته]، مرفوعة على أنها معطوفة على ضمير [يصلى] في الآية السابقة، ثم جاءت كلمة [حَمَّالَةَ] منصوبة، على أنها نعت مقطوع عن منعوته المرفوع: [امرأته].

• وقالت الخيزنق أخت طرفة ابن العبد لأمه:

لا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزْرِ
النازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(لا يَبْعَدُنْ: لا يَهْلِكُنْ، والجزر: الإبل. وإنما هم آفة الجزر، لكثرة ما يذبحون منها للضييفان. الطيبون معاقد الأزر: أرادت وصفهم بالعفة).

وفيه أن الشاعرة استعملت النصب بعد الرفع. فقد رفعت كلمة [سَمِّ] على أنها خبر [هم]، ثم نصبت كلمة [النازِلِينَ] على أنها نعت مقطوع عن منعوته المرفوع: [سَمِّ].

* * *

النكرة والمعرفة

الاسم نكرة أو معرفة.

فالنكرة اسم لا يدل على معيّن، مثل: [كتاب ومصباح...]. والمعرفة اسم يدل على معيّن، مثل: [خالد وهذا...].

والمعارف هي ^(١): الضمير - العلم - اسم الإشارة - اسم الموصول - المعرف بـ [أل] - المضاف إلى معرفة ^(٢).

* * *

١- تجد البحث في كل منها، في موضع حرفه الأول من الترتيب المعجمي.

٢- تقول كتب الصناعة: إن المنادى المقصود، نحو: [يا رجل] هو معرفة. لكنّ إنعام النظر لا يُقَرِّ ذلك. وقد عالجنا

هذه المسألة في [مناقشة المنادى] فمن شاء رجع إليها في موضعها هناك.

الهيئة ومصدرها

(للبحث مناقشة)

الهيئة: هي الحالة التي يكون عليها الحدث. وتشكل من مصدر ومضاف إليه، نحو: [فَرَّ فِرَارَ الخائف]، أو مصدرٍ ونعتيه، نحو: [تَشَاقَلَ تشاقلاً مُمِلاً]. وقد يتقدم عليه وصفه نحو: [زهير حَسَنُ الجلوس]، أي: زهير ذو جلوس حسن.

مصدرها: يُصاغ مصدر الهيئة من الفعل الثلاثي على وزن [فَعْلَة]، نحو: [جلس جِلْسَةً المستعجل].

وأما ما فوق الثلاثي فمصدره نفسه هو مصدر الهيئة، نحو: [استرحم استرحام الذليل].

* * *

الأدوات

أَجَلٌ

حرف جواب، مثل نَعَمْ.

* * *

إِذْ

مبنية على السكون. وهي على وجوه^(١):

١- ظرف زمان، يضاف إلى جملة بعده، نحو: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(٢) (التوبة ٤٠/٩)

٢- مضاف إليه، نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (آل عمران ٨/٣): [بعد] مضاف، و [إذ] مضاف إليه.

٣- حرف تعليل، نحو: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُمُ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (الزخرف ٣٩/٤٣)، أي: لن ينفعكم بسبب ظلمكم في الدنيا... ومنه قول الشنفرى (قطر الندى / ١٨٨):

وإن مُدَّتْ الأيدي إلى الزاد لم أكن بأجشعهم إذ أجشعُ القومِ أعجلُ

٤- حرف للمفاجأة، وتأتي بعد [بيناً] و [بينما] ، نحو قول حُرَيْث ابن جبلة العذري (شرح شواهد المغني للسيوطي / ٨٦):

إِسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعَسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وقول سليمان ابن داوود القُضَاعِي (المعجم الكبير ١/١٦٠):

١- يذهب فريق من النحاة إلى أنها تكون مفعولاً به، وبدلاً منه أيضاً.

٢- تكررت (إذ) في الآية ثلاث مرات وبعدها ثلاثة أنواع من الجمل: ماضوية ثم اسمية ثم مضارعية.

وبؤسٍ إذْ تَعَقَّبَهُ ثَرَاءُ وبينَا نِعْمَةً إذْ حَالَ بؤسٌ

تنبيهه: تلزم [إذ] الإضافة إلى جملة، فإذا حُذِفَت الجملة، نُونَت [إذ]

بالكسر^(١)، نحو: ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون﴾^(٢) = (وأنتم حين
إذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون).

* * *

١- يسمى النحاة هذا التنوين اصطلاحاً: [تنوين عِوَضَ].

٢- الواقعة ٨٣/٥٦-٨٤

إذا

على وجوه:

♦ فجائية: وتختص بالجرم الاسمية نحو: ﴿فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ (طه ٢٠/٢٠) وقد تكون بمنزلة الفاء الرابطة لجواب الشرط نحو: ﴿وَإِنْ تَصْبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطون^(١) (الروم ٣٠/٣٦)

♦ ظرفية غير متضمنة معنى الشرط، فتكون بمعنى [حين] نحو: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَى﴾ (النجم ١/٥٣)

♦ ظرفية متضمنة معنى الشرط،^(٢) فيكون فعل الشرط بعدها ماضياً أو مضارعاً، وقد اجتمعا في بيت أبي ذؤيب (المغني ٩٧/٩٧):

والنفسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغَبَتْهَا وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

ويقرّن جوابها بالفاء الرابطة، إذا كان مما يحتاج إلى رابط^(٣)، نحو: ﴿وَإِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ (الأعراف ٧/٢٠٤)

١- مجيء مبتدأ وخبر بعدها نحو: [خرجت فإذا خالد واقف]، هو الأصل. ولكن قد يحذفون الخبر فيقال: [فإذا خالد...]. وقد يزيدون بعدها الباء فيقال: [فإذا بخالد] فيكون الاسم مجروراً لفظاً.

٢- يقول العربون: [إذا: ظرف لما يستقبل من الزمن، خافض لشرطه]، أي: الجملة بعده مضاف إليه، هو خافضها، أي: هو الذي جرّها. وأما قولهم: [متعلق بجوابه] فيريدون به أنّ [إذا] باعتباره ظرفاً، يحتاج إلى متعلق هو جواب الشرط.

٣- يقرّن جواب الشرط بالفاء إذا كان غير صالح لأن يكون شرطاً. (انظر بحث جزم الفعل المضارع).

- قضية: تدخل [إذا] على الاسم نحو: ﴿إذا السماء انشقت﴾ (الانشقاق

١/٨٤) فيذهب المعربون في إعرابه مذاهب ثلاثة:

١- مبتدأ.

٢- فاعل مقدّم على فعله: [انشقت].

٣- فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الظاهر، والتقدير: [إذا انشقت

السماء انشقت].

وقد بسطنا القول في كل ذلك في (مناقشة جزم الفعل المضارع).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال إذا

• ﴿إذا جاء نصر الله والفتح. ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجاً.

فسبح بحمد ربك...﴾ (النصر ١/١١٠-٣)

[فسبح]: أمر، وهو جواب [إذا] الشرطية. وقد اقترن بالفاء، لما كان لا يصلح

أن يكون فعل شرط.

• قال ابن أحرر الكنانيّ (الأزهية / ١٨٥):

وإذا تكون كريهة أدعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب

(جندب: من أسمائهم. الحيس: تمرّ ولين مستحجرّ ملقوق، يُعجنان بالسمن عجنًا شديدًا).

[تكون]: فعل الشرط وهو مضارع، على المنهاج. ويجوز أن يكون ماضياً.

• ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضّوا إليها﴾ (الجمعة ١١/٦٢)

[رأوا]: فعل الشرط وهو ماض، على المنهاج. ويجوز أن يكون مضارعاً.

- ﴿ونزع يده فإذا هي بيضاء للناظرين﴾ (الأعراف ١٠٨/٧)

[إذا] فجائية، وبعدها جملة اسمية، على المنهاج.

- قال البرج ابن مسهر (لسان العرب ١٠/٢٤٣):

ونَدمان يَزيد الكأسَ طيباً سقيتُ إذا تَغَوَّرتِ النجومُ

[إذا تَغَوَّرت]: إذا ظرفية بمعنى [حين]، غير متضمنة معنى الشرط.

- قال الأصمعي (زهر الآداب ١/١٨٢):

مررت بدار الزبير بالبصرة فإذا شيخٌ قديم... جالس بالباب. فسَلَّمْتُ عليه.

[إذا]: فجائية، وتختص في هذه الحال بمجيء الجملة بعدها اسمية، وقد تحقق ذلك

هنا، فكلمة [شيخ: مبتدأ] و [جالسٌ] خبر.

- قال نصر ابن مزاحم (مقاتل الطالبيين ٤٢٧/٤):

حدثني رجل... قال: إني لَعِنْدَ قبر الحسين... إذا بفُرسانٍ قد أقبلوا.

[إذا]: فجائية، والباء بعدها زائدة. أي: إذا فرسان قد أقبلوا.

- ﴿فلما نجَّاهم إلى البرِّ إذا هم يُشْرِكُونَ﴾ (العنكبوت ٦٥/٢٩)

[إذا] في الآية فجائية. ومتى كانت فجائية اختصت بالدخول على الجمل الاسمية،

وكانت كالفاء في ربط جواب الشرط. وكذلك هي في الآية، فقد ربطت جواب

[لما]. وجملة [هم يشركون] اسمية، على المنهاج.

* * *

إذا

حرف جواب وجزاء لا عمل لها^(١). وقد اختلف الأئمة في كتابتها فمنهم من يكتبها بالألف: [إذا]، ومنهم من يكتبها بالنون: [إذن]، ولكل حجج ومؤيدات.

* * *

إذا

لا يكاد المرء يقع على هذه الأداة مستعملةً في كلام العرب، وبين الأئمة اختلاف فيها، ونرى الأسهل اعتدادها كلمتين: [إذ] ظرف زمان، و [ما] زائدة، أخذاً برأي المبرد وابن السراج وأبي عليّ الفارسي.

* * *

١- سَمَّوها [حرف جواب] لأنها تأتي جواباً لكلام يسبقها، و [حرف جزاء] لأن ما تدخل عليه يكون جزءاً لما يسبقها من كلام. نقل سيبويه عن عيسى ابن عمر أنّ من العرب مَنْ لا يُعْمَلُهَا. قال سيبويه (الكتاب - هارون ١٦/٣): [فأخبرت يونس بذلك - وكلا الرجلين من شيوخ سيبويه - فقال: لم يكن ليروي إلا ما سمع]. ولقد بسطنا القول في إعمالها وإهمالها في مناقشة [نصب الفعل المضارع].

[أل]

(للأداة مناقشة)

• [أل]: تأتي على وجهين، مُعَرَّفَةٌ وزائدة:

- **المعرّفة:** تدخل على الأسماء فتفيدھا التعريف. نحو: [الكتاب والقلم والمسطرة]^(١). ثم إن دلّ سياق الكلام على أنّ الاسم الذي تعرّف بها مقصودٌ به جميع أفراد جنسه نحو: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء ٢٨/٤)، سمّوها: [جنسية]، أو أنّ المقصود به معهود^(٢) نحو: [ابتدأت العطلة]، سمّوها: [عهديّة].
- **الزائدة:** وهي التي تصحب الأعلام^(٣)؛ ثمّ إذا كانت تصحبها فتلزمها فلا تفارقها نحو: [اللات والعزى ولفظ الجلالة...] قيل: زيادتها (لازمة)، وإذا كانت تصحبها مرة وتفارقها أخرى نحو: [الحسن - الحسين - العباس - الرشيد.....] قيل: زيادتها (غير لازمة).

* * *

١- [كتاب وقلم ومسطرة] نكرات لا تدلّ على معيّن، فإذا أريدَ تعريفُها أُدخلت عليها [أل] فقيل: [الكتاب والقلم والمسطرة] فتعرّف بذلك وتعيّن. وذلك كأنّ تسأل صديقاً لك شراءً قلمٍ ما على غير تعيين (وهو نكرة)، ثم تقول له من بعد: [هل اشترى لي القلم؟]، أي: هل اشترى لي القلم الذي كان موضوع حديثنا من قبل؟ (وهذا معرفة).

٢- قد يكون [المعهود] حاضراً، أو سبق ذكره في الكلام، أو معيّناً في الذهن نحو: [جاء الفائز].

٣- ويقول بعض النحاة إنها زائدة أيضاً في كلمتين هما: الاسم الموصول نحو [الذي...]، وكلمة [الآن].

أَلَا

(للأداة مناقشة)

تأتي على وجهين:

الأول: حرف استفتاح وتنبيه، وضابطها صحة الكلام بدونها. وتُكسر

همزة [إِنَّ] بعدها، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية، نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ (البقرة ١٣ / ٢) و ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزِرُونَ﴾^(١) (الأنعام ٣١ / ٦)

والثاني: العرض والتحضيض، وتختص بالأفعال، نحو: ﴿أَلَا تَحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ

اللَّهُ لَكُمْ﴾ (النور ٢٢ / ٢٤) و ﴿أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾ (التوبة ١٣ / ٩)

* * *

١ - ساء: فعل متعد متصرف، و [منا] اسم موصول، فاعل (البحر المحيط ١٠٧/٤)، و يزرون: من الوزر، أي: الحمل.

إلى

- من حروف الجرّ، معناها انتهاء الغاية الزمانية أو المكانية. فالزمانية نحو: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة ١٨٧/٢). والمكانية نحو: ﴿سَبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾ (الإسراء ١/١٧) ولها معانٍ أخرى أشهرها:
- المصاحبة (معنى: مع): ومن ذلك المثل العربي: [الذَّوْدُ إِلَى الذَّوْدِ إِبِلٌ]. (الذود ثلاثة إلى عشرة من الإبل. يريدون بذلك أن القليل مع القليل يغدو كثيراً).
- ومعنى [عند]، ومنه قول أبي كثير الهذليّ:
أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ، وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
(أي: أشهى عندي من الرحيق).
- ومعنى [في]، نحو: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ (النساء ٨٧/٤)
(أي: في يوم القيامة).
- ومرادفة اللام نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ﴾ (النمل ٣٣/٢٧)
(أي: والأمر لك).
- والتبيين، وهي التي تبيّن أن مجرورها هو الفاعل نحو: ﴿قَالَ رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونِي إِلَيْهِ﴾ (يوسف ٣٣/١٢)
(أي: أحبُّ السجن أكثر من دعوتهم).

* * *

إِلَّا

على وجهين:

الأول: حرف استثناء^(١)، فيكون ما بعدها مخالفاً ما قبلها، ويسمى:

[المستثنى بـ (إِلَّا)].

الثاني: أداة تفيد الحصر، لا أثر لها في إعراب ما بعدها^(٢)، نحو: [ما أنت

إِلَّا بشر]. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣) (آل عمران ١٤٤/٣)

حُكْم:

إذا تكررت [إِلَّا] في نحو قولك: [يزورني الأصدقاء إِلَّا المريض وَإِلَّا

المسافر]، فالواو عاطفة، و[إِلَّا] الثانية توكيد لفظي للأولى.

* * *

١- انظر بحث [المستثنى بـ (إِلَّا)].

٢- [الحصر] ويسمونه [القصر] أيضاً: مصطلح يريدون به تخصيص موصوف بصفة. وأما إعراب ما بعدها فيكشف لك إذا تغالفت عنها. فهو في نحو: [ما جاء إِلَّا خالد] فاعل، وفي: [ما رأيت إِلَّا خالدًا] مفعول به، وفي [ما مررت إِلَّا بخالد] مجرور بالباء.

٣- أي: محمد (ص) رسول، مقصور على الرسالة، لا أَن [رسول] مستثنى من [محمد]!! ومن الغريب أَن كتب الصناعة تجعل هذا الصنف من التراكيب فرعاً من فروع الاستثناء، وتسميه: الاستثناء المفرغ.

الألف

لها وجوه:

الأول: ضمير الاثنين، وتتصل بالفعل نحو: [قلتُ لزهيرٍ وسعيدٍ: سافرا، فسافرا وسعودان].

الثاني: علامة التثنية، نحو: [عندي كتابان].

الثالث: علامة نصب الأسماء الخمسة، نحو: [زُرنا أخاك].

الرابع: الزائدة، المتصلة بالظرف [بين]، نحو: [بيننا كنت أقرأ إذ قُرِعَ الباب].

الخامس: الزائدة لمدة الصوت، في الندبة والاستغاثة والتعجب، نحو:

[وا حسينا - يا زهيراً - يا عجباً].

السادس: أَلِف الإِطْلَاق، وهي التي تلحق القوافي، نحو:

أَقْلِي اللومَ عاذل والعِتابا

السابع: الفاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد، نحو: [واللّهِ لَتَذْهَبَنَّ =

لَتَذْهَبَنَّ + الألف الفاصلة + ن].

الثامن: المبدلة من نون التوكيد، نحو: ﴿لَنَسْفَعَن﴾ = لَنَسْفَعَا، أو مِن

تنوين النصب عند الوقف، نحو: [زرت زهيرن = زُرت زهيراً].

* * *

أم

تأتي على وجهين:

♦ الوجه الأول: أن تكون حرف عطف، ويسمونها اصطلاحاً: [المتصلة،

أو المعادلة^(١)، ولا بدّ في هذه الحال من أن تسبقها إحدى همزتين:

• همزة استفهام، نحو: [أزهيرٌ أم سعيدٌ عندك؟]، ويكون الجواب بالتعين:

[زهير] أو [سعيد].

• أو همزة تسوية^(٢)، وتقع [أم] في هذه الحال بين جملتين نحو: [سواءٌ عليّ

أغضبت أم رضيت] تؤوّلان بمفردّين، أي: [غضبك ورضاك سواء]^(٣).

♦ والوجه الثاني: أن تكون حرف استئناف بمعنى: [بل]، فلا يفارقها معنى

الإضراب، ويسمونها اصطلاحاً: [المنقطعة، أو المنفصلة]^(٤)، وتقع بين جملتين

١- هي في الاصطلاح متصلة، لأنّ ما قبلها وما بعدها، لا يستغني أحدهما عن الآخر. وهي معادلة، بسبب ما يتحقّق من تعادل ما قبلها وما بعدها. قال ابن الشجري: [جعلت الهمزة مع أحد الاسمين المسؤول عنهما، وجعلت (أم) مع الآخر. فهذا هو المعادلة].

٢- سُمّيتْ بهمزة التسوية لوقوعها بعد كلمة [سواء]، أو ما يشبهها في الدلالة، نحو [لا أبالي].

٣- لا تقتضي [أم] هاهنا جواباً، لأنّ همزة التسوية لا يُستفهم بها أصلاً.

٤- يسمونها اصطلاحاً: [منقطعة، أو منفصلة]، لانقطاع الكلام بعدها وانفصاله، عن الكلام قبلها؛ ومن هنا قولهم: إنّ معنى الإضراب لا يفارقها. وذلك أنّ الإضراب في الأصل، تحوّل وانتقال. وما انقطاع الكلام ثم استئنافه، إلّا هاذان.

مستقلتين ، نحو: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾
(السجدة ٣٢ / ٣-٢)

مسألة ذات خطر:

جرى الاستعمال، على أن يكون العطف بـ [أم] بعد [سواء]. ومن هنا تخطئة مَنْ يقول: [سواء كان كذا أو كذا]. وقد وقف النحاة عند هذا مرةً بعد مرةً، فصَحَّحَ العطفَ بـ [أو] فريقٌ، وخطَّأه فريق. ثمَّ جاء العصر الحديث، فنظرَ بجمع اللغة العربية بالقاهرة في المسألة، ومال فيها إلى التيسير، فأصدر قراراً شمولياً، نصَّ فيه على صحة استعمال [أم و أو] بعد [سواء] بغير قيد، مع وجود همزة التسوية وبغير وجودها.

ونورد نص القرار مقبوساً من [كتاب في أصول اللغة الدورات ٢٩-٣٤ / ٢٢٧] وهو:

[يجوز استعمال (أم) مع الهمزة، وبغيرها، وفاقاً لما قرَّره جمهرة النحاة. واستعمال (أو) مع الهمزة وبغيرها كذلك، على نحو التعبيرات الآتية: (سواء عليّ أحضرت أم غبت)، (سواء عليّ حضرت أم غبت)، (سواء عليّ حضرت أو غبت)، (سواء عليّ حضرت أو غبت). والأكثر في الفصح استعمال الهمزة و(أم) في أسلوب (سواء)].

* * *

أَمَّا

تأتي [أَمَّا] على وجهين:

الأول: حرف استفتاح، تُكسّر بعدها همزة [إِنَّ]، نحو: [أما إنه ليجتهد]
وتكثر قبل القسم [أما - والله - إنه لصادق].

الثاني: حرف عَرَض، فلا يكون بعدها إلاّ الفعل، نحو: [أما تقوم - أما
تقعد]، وذلك إذا عرضت عليه فعل القيام والقعود لترى أي فعلهما، أو لا.

* * *

أَمَّا

(للأداة مناقشة)

حرف شرطٍ وتوكيد، نحو: [أَمَّا سَعِيدٌ فمجتهدٌ]. وقد تفيد التفصيل نحو: [الطلابُ صنوف، فأَمَّا المجتهد فناجح، وأَمَّا اللاهي فمخفق، وأَمَّا...^(١)]، وتلزم الفاء جوابها أبداً.

• حُكْم:

لا يفصل بين [أَمَّا] وفائها، إلا اسمٌ، نحو: [أَمَّا سَعِيدٌ فمنطلق^(٢)]، أو شرط نحو: [أَمَّا إِنْ كُنْتَ مسافراً فعناية الله تحوطك^(٣)].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [أَمَّا]

• ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا. أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ

١ - يدل على شرطيتها أنَّ الفاء تلزم جوابها أبداً. ويدل على التوكيد ما في قولك: [أَمَّا سَعِيدٌ فناجح] من قطع

بأنَّ الجواب لا بدَّ واقع، على حين لا تجد هذا المعنى في قولك: [سَعِيدٌ ناجح]. ويقول العربون: [سَعِيدٌ

مبتدأ، و[ناجح] خبر، والفاء الواقعة في جواب [أَمَّا] زائدة.

٢ - الاسم الواقع بين [أَمَّا] وفائها يُعَرَّب على حسب موقعه من العبارة: مبتدأ، مفعولاً به، جارراً ومجروراً، خبراً،

ظرفاً إلخ... وقد رأينا من المفيد هاهنا أن نقبس قول الميرد في المقتضب: (...الكلام بعد أَمَّا على حاله قبل أن

تدخل). ويصح أن يقال: تغافل عن أَمَّا وفائها وأعرِبْ تُصِبْ، إن شاء الله.

٣ - تختلف كتب الصناعة في هذه الحال: فالأكثر على أن الجواب لـ [أَمَّا] وجواب [إِنْ] محذوف، وآخرون

يقولون بالعكس، وفريق ثالث يقول: الجواب لهما معاً.

يعملون في البحر... وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين... وأما الجدار فكان
لغلامين... ﴿(الكهف ٧٨/١٨-٨٢)﴾
الآيات نموذجٌ جليٌّ للتفصيل والتكرار.

• ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسُيِّدْهُمْ فِي رَحْمَةِ مِنْهُ وَفَضْلٍ﴾
(النساء ١٧٥/٤)

الآية نموذجٌ لتكرار التفصيل والتكرار، استغناءً بذكر أحد القسمين. ولولا هذا
الاستغناء لَتَوَبَّعَ الكلام قليل مثلاً: [وأما الذين كفروا فسيُعْلَبُ بهم كذا وكذا...]
• ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّةٌ نَعِيمٌ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ
أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمَكْذِبِينَ
الضَّالِّينَ فَنُزُلٌ مِنْ حَمِيمٍ﴾ (الواقعة ٨٩/٥٦-٩٣)
في هذه الآيات مسائل:

الأولى: ما فيها من التفصيل والتكرار: [أما... وأما... وأما...].
والثانية: أننا ذكرنا في أثناء البحث أنَّ الأسماء هي التي تفصل بين أَمَّا وفائها، وأما
الأفعال فلا تفصل بينهما، إلاَّ أن يكون ذلك فعلَ شرط، كما ترى في الآيات الثلاث،
إذ جاء في كلٍّ منها أداة الشرط [إِنْ] وبعدها فعل شرط هو [كان].
والثالثة: أنَّ في كلِّ من الآيات الثلاث، أداتين شرطيتين هما: [أَمَّا] و[إِنْ]
وجواب شرط واحد. وتختلف كتب الصناعة هاهنا، ففريق يجعل الجواب لـ [أَمَّا]،
وجواب [إِنْ] محذوف. وآخر يجعله لـ [إِنْ]، وجواب [أَمَّا] محذوف. وفريق ثالث
يقول: الجواب لهما معاً. والأكثر على أنه جواب [أَمَّا]، وأنَّ جواب [إِنْ] محذوف.
• ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ (آل عمران ١٠٦/٣)

الإجماع منعقدٌ على أنّ [أما] تحتاج إلى جواب، وأن الفاء تلزمه أبداً. وليس في الآية جواب ولا فيها فاء، كما يبدو في الظاهر. وسبب ذلك أنّ في الآية حذفاً، إذ الأصل: [فأما الذين... فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم؟]. وحذف فعل القول في التنزيل العزيز كثير، منه أيضاً:

• ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ؟﴾ (الجاثية ٣١/٤٥)
فها هنا حذف، إذ الأصل: وأما الذين... فيقال لهم: أفلم تكن آياتي تُتلى عليكم؟

• ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى ٩/٩٣)
من المقرر أنّ الأسماء هي التي تفصل بين [أما] وفائها. وأما الأفعال فلا تفصل بينهما، إلا أن يكون ذلك فعل شرط. وقد ذكرنا في الحاشية من البحث أنّ إعراب هذه الأسماء يكون على حسب موقعها من العبارة، وأن إعرابها يسهل إذا تغافلت عن [أما والفاء]. وبناءً على ذلك تُعرّب كلمة [اليتم] مفعولاً به مقدّماً على فعله: [تقهر]، فكأنما قيل: [لا تقهر اليتيم].

• ﴿وَأَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ﴾ (الكهف ٧٩/١٨)
[السفينة]: مبتدأ خبره جملة [كانت لمساكين]. ويتبيّن لك الوجه في هذا الإعراب، إذا تغافلت عن [أما] وفائها، مسترشداً بقولنا: تغافل عن [أما وفائها] وأعرب تصب إن شاء الله.

* * *

إِمَّا

(للأداة مناقشة)

حرفٌ لتعليق الحكم بأحد الشيئين نحو: [زُرْ إِمَّا دمشقَ وإِمَّا بيروتَ] أو الأشياء نحو: [زُرْ إِمَّا دمشقَ وإِمَّا بيروتَ وإِمَّا القاهرةَ] ^(١). وتُلازم التكرار، كما جاء في المثالين، ولكن قد يُستغنى عن تكرارها بـ [أو] نحو: [زُرْ إِمَّا دمشقَ أو بيروتَ أو القاهرةَ]، أو بـ [إلا]، نحو: [إِمَّا أن تقول الصدقَ، وإلا فاسكُتْ].

♦ حُكْم: يُعَرَّب ما بعدها على حسب موقعه من العبارة: فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو... ^(٢).

♦ معانيها: لها خمسة معان:

الأول: التخيير، نحو: [كُلْ إِمَّا سمكاً وإِمَّا تمرّاً]، أي: اخترْ أحدهما، ولا تجمعهما.

الثاني: الإباحة، نحو: [يا بُنَيَّ، اقرأ إِمَّا كتاباً وإِمَّا ديوانَ شِعْرٍ]، أي: قد أبحثُ لك قراءتهما.

الثالث: الشك، نحو: [غاب خالدٌ عن المدرسة إِمَّا مرةً وإِمَّا مرتين]، إذا لم

١- [إِمَّا] في نحو قوله تعالى ﴿فَإِمَّا تَرَيَنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ (مريم ٢٦/١٩) مركبة من حرفين هما [إِنْ] الشرطية الجازمة، و [مَا] الزائدة، وليست هي [إِمَّا] التفصيلية التي نحن بصددتها هنا.

٢- ينجلي للمعرب إعراب ما بعدها، إذا تغافل عنها. ففي نحو: [يسافر إِمَّا زهيرٌ وإِمَّا سعيدٌ]، زهيرٌ: فاعل. وفي نحو: [نودع إِمَّا زهيراً وإِمَّا سعيداً]، زهيراً: مفعول به. وفي نحو: [يذهب خالدٌ إلى العمل إِمَّا راكباً وإِمَّا ماشياً]، راكباً: حال. وهكذا...

يُعَلِّمُ: أَمْرَةٌ غَابَ أَمَّ مَرَّتَيْنِ.

الرابع: الإِبْهَامُ، نحو: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجُومَ اللَّيْلِ﴾ إِمَّا يَعْذِبُهُمْ وَإِمَّا يَنْتَوِيحُونَ عَلَيْهِمْ ﴿(التوبة ١٠٦/٩)﴾

الخامس: التَفْصِيلُ، نحو: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ (الإنسان ٣/٧٦)

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [إِذَا]

• ﴿قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِذَا أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ مِنَ الْكُفْرِ فَتَعَبْنَا فِيهِمْ حُسْنًا﴾ (الكهف ٨٦/١٨) هي في الآية للتخيير.

• ﴿وَإِذَا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ﴾ (الأنفال ٥٨/٨)

[إِذَا]: في الآية مركبة من حرفين هما: [إِنْ الشرطية + ما الزائدة] وليست هي [إِذَا] التي للتفصيل والتخيير. يدلُّ على ذلك: هذه النون المؤكدة في [تَخَافُ]، فإنها تلحق فعل الشرط إذا كانت [ما] زائدة داخلية على [إِنْ] الشرطية. ولا تأتي بعد [إِذَا] التي للتفصيل والتخيير. ثمَّ هذه الفاء الرابطة لجواب الشرط في [فَانْبِذْ]، فإنها لا تصحب [إِذَا] التفصيلية. كلُّ هذا فضلاً على أنها في الآية غير مكررة.

• قال عليّ كرم الله وجهه يوصي ابنه الحسن: [واعلم أنَّ أمامك عقبة كؤوداً، ... وأنَّ مَهْطَكَ بها لا محالة إِذَا عَلَى جَنَّةٍ أَوْ عَلَى نَارٍ] (نهج البلاغة -

د. الصالح / ٣٩٨)

كنا ذكرنا في أثناء البحث، أنَّ [إِذَا] تتكرر فيقال: [إِذَا ... وَإِذَا ...]، وأنه قد

يُستغنى عن تكرارها بـ [أو] فيقال مثلاً: [زُرْ إِذَا دَمَشَقَ أَوْ بِيروتَ]؛ وقول عليّ: [إِذَا عَلَى جَنَّةٍ أَوْ عَلَى نَارٍ] شاهد على ذلك.

• قال الجاحظ: [وتكلّم رجلٌ عند الحسن (أي: الحسن البصري/ ١١٠هـ)... فقال

الحسن: إِذَا أَنْ يَكُونَ بِنَا شَرٌّ أَوْ يَكُونَ بَكَ] (البيان والتبيين ٢٩/٤)

وقد استغنى هاهنا بـ [أو] عن تكرار [إِذَا].

• قال المثلثب العبدّي (الديوان / ٢١١، ٢١٢):

فإِذَا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقٍّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِيْنِي
وإِلَّا فَاطْرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

كُنَّا ذَكَرْنَا فِي أَثْنَاءِ الْبَحْثِ، أَنَّ [إِذَا] تَتَكَرَّرُ فَيَقَالُ: [إِذَا... وَإِذَا...]، وَأَنَّهُ قَدْ

يُستغنى عن تكرارها بـ [إِلَّا] نَحْوُ: [إِذَا أَنْ تَقُولَ الصَّدَقَ، وَإِلَّا فَاسْكُتْ]. وَقَوْلُ

الْمَثَلْبَبِ: [فَإِذَا... وَإِلَّا...] شَاهِدٌ عَلَى ذَلِكَ.

* * *

أَنْ

حرفٌ على أربعة وجوه:

الأوّل: المخففة من الثقيلة (انظر أَنْ).

الثاني: المصدرية، وتدخل على الفعل المضارع فتنصبه، وعلى الفعل الماضي أيضاً. وَيُسَبِّكُ منها ومن الفعل بعدها مصدرٌ مؤوّل نحو: [يسرّني أَنْ تدرسَ = يسرّني دراستك] و [سرّني أَنْ نجحتَ = سرّني نجاحك].

الثالث: التفسيرية، وهي بمنزلة [أَيُّ]، وتأتي بعد ما فيه معنى القول دون حروفه، نحو: [كتبْتُ إليه أَنْ أَقْبِلَ = أَي: أَقْبِلْ] و [صِخْتُ به أَنْ كَسَلْتُ مُضِرّاً بك = أَي: كسلك مضرّ بك].

الرابع: الزائدة، وتأتي في موضعين: بعد [لَمَّا] وقبل [لَوْ]، نحو: [لَمَّا أَنْ قَدِمَ استقبلته = لما قَدِم...] و [أَقْسَمَ أَنْ لَوْ صَدَقْتَ لَأَحْتَرِمْتَ = أقسم لو صَدَقْتَ...].

♦ حُكْم:

يُحذف حرف الجر قبلها قياساً نحو: [أعجبت أَنْ نجح زهيرٌ؟ = من أن نجح؟].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [أن]

- ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ (يوسف ٩٦/١٢)
[لَمَّا أَنْ جَاءَ = لَمَّا جَاءَ]، وذلك أَنَّ [أَنَّ] في الآية زائدة، وزيادتها على المنهاج،
إذ القاعدة أنها تأتي زائدة في موضعين: بعد [لَمَّا] وقبل [لَوْ]، والذي في الآية من مجيئها
بعد [لَمَّا]. وأما زيادتها قبل [لَوْ]، فمنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ
لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ (الجن ١٦/٧٢)، ف [أَنَّ لَوْ اسْتَقَامُوا = لَوْ اسْتَقَامُوا].
- ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عِبُدُوا اللَّهَ﴾ (المائدة ١١٧/٥)
[أَنْ عِبُدُوا]: أَنْ هاهنا تفسيرية بمنزلة [أَيُّ]، وقد تحقق لها ما يجب للتفسيرية، وهو
أن تأتي بعد ما فيه معنى القول دون حروفه. وذلك أَنَّ [أَمَرَ] في الآية فيه معنى القول
ولكن ليس فيه حروفه، أي: ليس فيه القاف والواو واللام. وعلى ذلك: [أَنْ عِبُدُوا
اللَّهُ = أَي عِبُدُوا اللَّهَ].
- ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ﴾ (المؤمنون ٢٣/٢٧)
[أَنَّ] هنا تفسيرية أيضاً. وذلك أَنَّها جاءت بعد فعلٍ [أَوْحَيْنَا]، وهو فعل فيه معنى
القول دون حروفه. فيكون: [أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ = أَي اصْنَعْ الْفُلْكَ].
- ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة ١٨٤/٢)
[أَنَّ] مصدرية، دخلت على الفعل المضارع فنصبته، وعلامة نصبه حذف النون.
والمصدر المؤوّل منها ومن الفعل بعدها، أي: [صِيَامُكُمْ] مبتدأ، خبره [خَيْرٌ].

* * *

إن

إن: تأتي على أربعة وجوه:

الأول: شرطية، نحو: [إن تدرس تنجح].

الثاني: نافية مهملة، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية:

فالاسمية نحو: [إن زهيرٌ مسافرٌ]^(١).

والفعلية نحو: [إن أردنا إلاّ الحسنى] (التوبة ١٠٧/٩) و [إن يقولون إلاّ

كذباً] (الكهف ٥/١٨) أي: [ما أردنا إلاّ الحسنى ، ما يقولون إلاّ كذباً].

الثالث: مخففة من [إن] فتَهْمَلُ^(٢) في هذه الحال ويُؤتى بعدها في الكلام

بلام تسمّى: اللام الفارقة، نحو: [إن خالداً لمجتهدٌ، وإن نظنه لمن الناجحين]

(انظر إن).

الرابع: زائدة، وتدخل على الجمل الفعلية والاسمية، نحو: [ما إن جاء زهيرٌ

حتى انصرف] و [ما إن أنت مسافرٌ].

* * *

١- ذكروا أنّ أهل العالية (منطقة في جزيرة العرب)، كانوا يُعملونها عملَ [كان] فيرفعون المبتدأ اسماً لها، وينصبون الخبر خبراً لها، شريطة ألاّ يتقدم خبرها على اسمها، وألاّ ينتقض نفيها بـ [إلاّ]. فإنّ تخلف أحد الشرطين بطل عملها نحو: [إن خالداً إلاّ بشرٌ].

٢- تقول كتب الصناعة: قد تخفّف [إن] وتظلّ تنصب الاسم وترفع الخبر على قلة !! وترد القاعدة وأطراح هذه القلة أفضل.

نماذج فصيحة من استعمال [إن]

- ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾ (الأنفال ٣٨/٨)
- [إن] في الآية شرطية جازمة، جزمت الفعلين: [ينتَهُوا] و [يغْفَرْ]، على المنهاج. وكانا لولا الجزم [ينتَهُون] و [يغْفَرُ]. ومثل هذا طَبَقاً: ﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾ (الأنفال ١٩/٨) فقد جَزَمَتِ الفعلين: [تعودوا] و [نَعُدْ] وكانا لولا الجزم [تعودون] و [نعودُ].
- ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (هود ٤٧/١١)
- [إلا = إن لا]: إن شرطية، و لا نافية. والفعلان الجزومان بها هما: [تغفر] و [أكن]. وكانا لولا الجزم: [تغفر] و [أكون].
- ﴿إِنْ أَدْرِي أَقْرِبُ مَا تَوَعْدُونَ﴾ (الجن ٢٥/٧٢)
- [إن]: نافية لا عمل لها، وقد دخلت على جملة فعلية، على المنهاج. والمعنى: [ما أدري...].
- ومثل ذلك: ﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى﴾ (التوبة ١٠٧/٩)
- [إن] نافية لا عمل لها، دخلت على جملة فعلية، والمعنى: [ما أردنا إلا الحسنى].
- ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ (الملك ٢٠/٦٧)
- [إن] نافية دخلت على جملة اسمية: [الكافرون في غرور] على المنهاج.
- ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ﴾ (الأعراف ١٨٨/٧)
- [إن] نافية، والجملة الاسمية هي: [أنا نذير].
- ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(١) (الزخرف ٣٥/٤٣)
- [إن]: مخففة من [إن] الثقيلة، فهي إذاً مهملة لا عمل لها، وقد دخلت على جملة

١- للآية قراءة أخرى بتشديد [لَمَّا] وليست غائتاً هاهنا، وإنما غائتاً قراءة التخفيف: [لَمَّا].

اسمية. والإعراب يبيّن المسألة: [كلُّ] مبتدأ، واللام من [لَمَّا] هي الفارقة، و[ما] زائدة، و [متاعُ] خبر المبتدأ. (قال ابن هشام: وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة... فاحكم عليها بأن أصلها التشديد).

• ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ (البقرة ١٤٣/٢)

[إن]: مخففة من [إنَّ] الثقيلة، فهي إذاً مهملة غير عاملة. وقد دخلت على جملة فعلية: [كانت كبيرة]. واللام من [لكبيرة] هي الفارقة. [وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد].

• ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾ (القلم ٥١/٦٨)

[إن]: مخففة من الثقيلة، لا عمل لها. وقد دخلت على جملة فعلية. [يكاد]: فعل مضارع، وجملة: [يزلقونك]: خبر يكاد، واللام الداخلة على [يزلقونك] هي الفارقة. [وحيث وجدت إن وبعدها اللام المفتوحة فاحكم عليها بأن أصلها التشديد].

• قال فروة ابن مُسيك (الخرزانه ١١٢/٤):

فما إن طَبَّنَا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودَوْلَةٌ آخَرِينَا

(طَبَّنَا: عادتنا - الدَّوْلَةُ: الغلبة في الحرب)

[إن]: زائدة، ومتى كانت كذلك دخلت على الجمل الاسمية والفعلية، وقد دخلت في البيت على جملة اسمية، إذ تلاها مبتدأ: [طَبَّنَا] وخبر: [جُبْنٌ].

• وقال النابغة الذبياني يعتذر إلى النعمان ابن المنذر (الخرزانه ٤٤٩/ ٨):

ما إنْ أتيْتُ بشيءٍ أنت تكرههُ إذاً فلا رَفَعْتُ سَوْطِي إلَيَّ يَدِي

[إن]: في البيت زائدة، والزائدة تدخل على الجمل الاسمية كما في البيت السابق، وعلى الجمل الفعلية كما في هذا البيت، إذ تلاها فعل: [أُتيتُ].

* * *

أَنْ

(للأداة مناقشة)

♦ من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، وتفيد التوكيد.

(انظر الأحرف المشبهة بالفعل)

♦ تفتح همزتها إذا صحَّ أَنْ يُسَبَّكَ منها ومما بعدها مصدر، نحو: [سرّني أَنْ

خالداً قادمٌ = سرّني قدومه] وتكسر إذا لم يصحَّ (انظر كسرهما وفتحها في: [إِنْ]).

♦ إذا خففت أو اتصلت بها [ما] الزائدة أهملت فبطل عملها، ودخلت على

الجملة الاسمية والفعلية، فالاسمية نحو: [أحزني أَنْ زهيرٌ مسافرٌ، وسرّني أنما هو

راجع]، والفعلية نحو: [أحزني أَنْ سيسافرٌ، وسرّني أنما يرجع ليقيم].

♦ إذا سبق المخففة فعلٌ، فلا بدَّ أَنْ يكون من أفعال اليقين، أو الظنِّ الراجح،

نحو: [علم، أيقن، حسب، ظنّ...]. مثال ذلك: [علمتُ أَنْ سيسافرُ زهير].

♦ كثيراً ما يفصلها عن الفعل بعدها أداة تونس بأنها [أَنْ] المخففة لا الناصبة

للفعل المضارع، كالسين وسوف وقد ولن ولو ولم... نحو: [أيقنتُ أَنْ سوف

ينجح^(١)].

♦ يُحذف حرف الجرِّ قبلها قياساً، سواء كانت ثقيلة أو مخففة، نحو:

[أشهد أنك صادق = أشهد بأنك صادق] و[أعجبتُ أَنْ نجحَ زهير؟ = أعجبتُ

من أن نجحَ زهير؟].

١- إذا انتفى احتمال كونها عاملة في ما بعدها، لم يفصلها عنه فاصل، نحو: [اعلمُ أَنْ ليس ينفعك إلاّ الجدّ].

نماذج فصيحة من استعمال [أَنْ]

• ﴿وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين﴾ (يونس ١٠/١٠)
 [أَنْ]: أصلها [أَنْ] المشددة، خُفِّت فقليل: [أَنْ]، والقاعدة أنها متى خُفِّت أهملت فلم تعمل، ودخلت على الجمل الاسمية والفعلية. والذي في الآية من دخولها على الاسمية: فـ [الحمد: مبتدأ] و [لله: خبر].

• ﴿يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (الكهف ١٨/١١٠)
 القاعدة: أَنْ [ما] الزائدة إذا اتصلت بـ [أَنْ] كفتها عن العمل، فأهملت فلم تعمل، ودخلت على الجمل الاسمية والفعلية. والذي في الآية من دخولها على الاسمية: فـ [إلهكم] مبتدأ، و [إله] خبر للمبتدأ.

• ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ (العنكبوت ٢٩/٥١)
 [أَنَا أَنزَلْنَا]: أَنْ - هاهنا - مفتوحة الهمزة، على المنهاج. وذلك أَنْ همزتها تُفْتَح إذا صحَّ أن يُسَبَّكَ منها ومما بعدها مصدر. وقد تحقَّق ذلك في الآية: فالمصدر المؤوَّل هو: [إنزَّلْنَا]. ولو أحللتها محلَّها هي واسمها وخبرها لاستقام المعنى، فـ [أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا] = أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ [إنزَّلْنَا]، وهو من الوجهة الإعرابية: فاعل.

• ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ (الجن ١/٧٢)
 [أنه استمع نفر]: أَنْ في الآية، مفتوحة الهمزة، على المنهاج. ولقد ذكرنا من قبلُ أَنْ همزتها تُفْتَح إذا صحَّ أن يُسَبَّكَ منها ومما بعدها مصدر. وقد تحقَّق ذلك هاهنا، فالمصدر المؤوَّل هو: [استمع نفر]. ولو أحللتها محلَّها هي واسمها وخبرها لاستقام المعنى، فـ [أَوْحِيَ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ] = أَوْحِيَ [استمع نفر]، وهو من الوجهة الإعرابية نائب فاعل.

والذي قلناه في معالجة الآيتين السابقتين، منطبق كل الانطباق على آيات أخرى من هذه النماذج، ولذلك سنوجز في معالجتها، خشية الإملال.

• ﴿وَلَا تَخَافُون أَنْ كُنتُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾ (الأنعام ٦/٨١)

[أَنْ] مفتوحة الهمزة على المنهاج، فـ [أَنْكُمْ أَشْرَكْتُمْ = إِشْرَاكُمْ]، والمصدر المؤوّل مفعول به.

• ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (فُصِّلَتْ ٣٩/٤١)

[أَنْ] مفتوحة الهمزة على المنهاج، فـ [أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ = رُؤْيُكَ الْأَرْضَ]، والمصدر المؤوّل مبتدأ، خبره مقدم [من آياته].

• ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ (الزَّمَلُ ٢٠/٧٣)

[علم أن...] أن: مخففة من الثقيلة، ومتى كان ذلك أَهْمِلْتَ فلم تعمل، ودخلت على الجمل الاسمية والفعلية. وقد دخلت في الآية على فعلية: [سيكون]. ولا بدّ هاهنا من توجيه النظر إلى مسألتين:

الأولى: أنَّ المخففة إذا سبقها فعل، فلا بدّ من أن يكون من أفعال اليقين، أو الظنّ الراجح. والذي سبقها في الآية فعلُ يقين هو: [علم]. وأما المسألة الثانية: فأنّ مجيئها ساكنة قد يوهم أنها الناصبة للفعل المضارع، ولذلك كثيراً ما يفصلها عن الفعل بعدها أداة تدفع هذا الوهم، وتؤنس بأنها المخففة لا الناصبة.

والأداة الفاصلة بينهما في الآية هي السين الداخلة على الفعل [يكون]. ومن هنا أن أُتِيَ بالفعل مرفوعاً: [سيكون].

• ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا﴾ (المائدة ١١٣/٥)

يمكن أن تقيس هذه الآية، على الآية السابقة وعلى ما قلنا في معالجتها: فـ [أَنْ] مخففة من الثقيلة. وقد سبقها فعلُ يقين: [نعلم]. وفصل بينها وبين الفعل بعدها [قد].

• ﴿تَبَيَّنَ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ﴾ (سَبَأُ ١٤/٣٤)

وهذه الآية أيضاً تقاس على الآيتين السابقتين: فـ [أَنْ] مخففة من الثقيلة. وقد سبقها فعلُ يقين: [تَبَيَّنَ]. وفصل بينها وبين الفعل بعدها [لو].

* * *

إنَّ

(للأداة مناقشة)

من الأحرف المشبهة بالفعل^(١) ينصب الاسم ويرفع الخبر، ويفيد التوكيد،

نحو: [إنَّ خالداً مسافراً]. (انظر الأحرف المشبهة بالفعل)

• إذا اتصلت بها [ما] الزائدة، كفتها عن العمل، فعاد الكلام مبتدأ وخبراً، نحو: [إنَّما أنت بشر].

• إذا دخلت على مبتدأ مقترن بلام التوكيد^(٢) زُحِلَّت اللام فأُخِّرَتْ وجوباً، سواء كان ما تُزَحَلُّ إليه اسماً، نحو: [إنَّ زهيراً لمسافراً]، أو فعلاً مضارعاً، نحو: [إنَّه ليحب العلم]، أو فعلاً ماضياً جامداً، نحو: [إنَّه لنعم التلميذ]. وقد يتقدَّم خبرها وهو شبه جملة، فلا تتقدَّم اللام معه، بل تظل على تزحلقها فتلزم اسمَ [إنَّ] المؤخَّر، نحو: [إنَّ في النفس لتساؤلاً].

• قد تُخَفَّف فيقال: [إنَّ]، فتُهْمَل عندئذٍ فلا تعمل، ويؤتى في الكلام بعدها - وجوباً - بلام تسمَّى اللام الفارقة^(٣) نحو: [إنَّ خالداً لمسافراً]

١- زعموا أنها تكون حرف جواب بمعنى [نعم].

٢- [لام الابتداء ولام التوكيد واللام المرحلقة] ثلاثة أسماء لمسمًى واحد. فهي: لام الابتداء، لأنها تقترن بالمبتدأ. وهي: لام التوكيد، لأنها تؤكد المبتدأ. وهي: اللام المرحلقة، لأنها هي و [إنَّ] لا يجتمعان، فإذا التقتا زُحِلَّت اللام فأُخِّرَتْ.

٣- سموا هذه اللام فارقة، لأنها تفرق بين (إنَّ) المخففة التي نحن بصدددها، و(إنَّ) النافية التي هي من أخوات ليس.

و[إن كاد زيدٌ لِيَهْلِكُ] و [إن نظنه لَمَن المسافرين] و[إن سالتَ لعدوًّا]^(١).
 • إذا تَمَّتْ جملتها كان العطف بعدها عطف جمل، نحو: [إنَّ خالدًا مسافرٌ،
 وزهيرٌ] = [وزهيرٌ مسافرٌ أيضاً] و[إنَّ سعيداً مسافر، ومحمداً] = [وإنَّ محمداً
 مسافر أيضاً]^(٢).
 • تُفْتَحْ همزة: [إنَّ] إذا صحَّ أن يُسَبَّكَ منها ومما بعدها مصدر، نحو:
 [علمت أنَّك مسافرٌ = علمت سفرك]. وتُكْسَرُ إذا لم يصحَّ ذلك نحو:
 [إنَّ خالدًا مسافرٌ]^(٣).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [إنَّ]

• ﴿إنَّ ربي لسميع الدعاء﴾ (إبراهيم ١٤/٣٩)
 إذا دخلت [إنَّ] على مبتدأ مقترن بلام التوكيد، زُحِلَتْ اللام فأخَّرت وجوباً.
 وقد تحقَّق ذلك في الآية، إذ كان الكلام مبتدأ وخبراً: [ربي سميع]. ثم أُكِّد بلام

١- تشترط كتب الصناعة أن يكون الفعل بعدها من النواسخ، أي: (كان وأخواتها، وظنَّ وأخواتها). وهو شرط غير لازم.

٢- أما قبل إتمام جملتها فالعطف عطف مفردات، فيقال مثلاً: [إنَّ خالدًا وسعيداً مسافران].

٣- بيان ذلك أن جملة [إنَّ خالدًا مسافرٌ] لو أُوتِ بمصدر - جدلاً - فقيل: [سفرٌ خالدٍ] لكان المعنى ناقصاً. ومما لا يصحُّ تأويله بمصدر أيضاً - على سبيل المثال - جملة مقول القول، نحو: [قال خالد: (إنَّ زهيراً مسافر)]. فلا يصحُّ: [قال خالد: سفرٌ زهير]، ومنه: [والله، إنَّ خالدًا مسافرٌ، أو والله إنَّ خالدًا لمسافرٌ]، إذ لا يصحُّ في الحالتين: [والله سفرٌ خالدٍ]، ومنه كذلك: [جاء الذي إننا نكرمه]، فلا يصحُّ: [جاء الذي إكرامه]. ومما لا يصحُّ تأويله بمصدر أيضاً، وقوع [إنَّ] وما بعدها، بعد [ألا] الاستفتاحية، نحو: ﴿ألا إنَّهم هم السفهاء﴾.

الابتداء [لَرَبِّي سَمِيعَ]. ثم أُكِّد مرة أخرى بِـ [إِنْ] فاجتمع أداتا توكيد هما: [إِنْ + اللام] وهذا ممتنع. فزُحِلَّت اللام إلى الخير: [إِنْ رَبِّي لَسَمِيعَ]، على المنهاج. إذ القاعدة أنهما إذا التقتا زُحِلَّت اللام إلى الخير، اسماً كان الخير كما جاء هاهنا، أو فعلاً كما يجيء في الآية التالية:

• ﴿إِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ (النحل ١٦/١٢٤)

الكلام لو لم يكن قرآناً هو: [رَبُّكَ يَحْكُمَ]. ثم أُكِّد بلام الابتداء [لَرَبُّكَ يَحْكُمَ]. ثم أُكِّد مرة أخرى بِـ [إِنْ] فاجتمع أداتا توكيد هما: [إِنْ + اللام] وهذا ممتنع. فزُحِلَّت اللام - على المنهاج - إلى الخير وهو هنا جملة فعلية: [إِنْ رَبُّكَ لِيَحْكُمَ].

• ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾ (النازعات ٧٩/٢٦)

الكلام لو لم يكن قرآناً، وقبل التقديم فيه والتأخير والتنكير هو: [العبرة في ذلك]، ثم أُكِّد باللام: [لَلْعِبْرَةِ فِي ذَلِكَ]. ثم أُكِّد بِـ [إِنْ] أيضاً فاجتمع مؤكِّدان هما: [إِنْ + اللام] فوجبت زحلة اللام إلى الخير وهو شبه جملة: [في ذلك]، فقليل: [إِنْ العبرة لفي ذلك]. ثم أريد تقديم الخير - مع جواز تنكير المبتدأ - فصار النظم: [إِنْ لفي ذلك عبرة] وعاد اجتماع [إِنْ + اللام] مرة أخرى، ووجبت الزحلة فقليل: [إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ].

ومثل ذلك طبقاً قوله تعالى: ﴿وَإِنْ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى﴾ (الليل ٩٢/١٣). وقد عبّرنا عن ذلك في المتن فقلنا: قد يتقدّم خبر [إِنْ] وهو شبه جملة، فلا تتقدّم اللام معه، بل تظلّ على تزحلقها فتلزم اسم [إِنْ] المؤخّر.

• ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾

(الكهف ١٨/١١٠)

إذا اتصلت [ما] الزائدة، بالأحرف المشبهة بالفعل كفتّها عن العمل فعاد الكلام

مبتدأ وخيراً^(١). وفي الآية نموذجان من ذلك: الأول: [إنما أنا بشر]، فقد اتصلت [ما] بـ [إن] فكفّتها عن العمل، فعادت كلمة [أنا] مبتدأ، وكلمة [بشر] خيراً للمبتدأ. والثاني: [إنما إلهكم إله]، والشيء نفسه هنا - ما عدا فتح الهمزة: [أن] - فالمبتدأ [إلهكم]، والخبر [إله].

• ﴿يقول إنها بقرة صفراء﴾ (البقرة ٦٦/٢)

من القواعد المقررة أنّ همزة [إن] تفتح إذا صحّ أن يسبّك منها ومما بعدها مصدر، وتكسر إذا لم يصحّ ذلك. وعلى هذا يكون كسر همزة [إن] هنا واجباً. إذ لا يصحّ سبك مصدر منها ومما بعدها، فلو قلت: [يقول: صُفرتها] لكان المعنى ناقصاً.

• ﴿وآتيانه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء﴾ (القصص ٧٦/٢٨)

[ما] في الآية اسم موصول وكسر همزة [إن] بعده واجب. إذ لا يصحّ هنا سبك مصدر منها ومما بعدها، فلا يقال: [آتيانه ما نوء مفاتحه]، ولو قيل ذلك لكان المعنى ناقصاً.

• ﴿ألاّ إنهم هم السفهاء﴾ (البقرة ١٣/٢)

[ألاّ]: استفتاحية، فبعدها إذاً كلام مستأنف. والكسر هنا واجب، إذ لا يصحّ سبك مصدر بعد [ألاّ]، لأنه يؤوّل إلى: [ألاّ سفاهتهم]، وهذا معنى ناقص، ولو قيل، لم يكن كلاماً.

• ﴿وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم﴾ (القلم ٥١/٦٨)

[إن] مخففة من [إن] ومتى خُفّفت أُهملت ولزمتها اللام الفارقة، ومن هنا أن قيل: [ليزلقونك]. وذلك في العربية كثير جداً. ومنه قوله تعالى:

١- قولُ المربين في مثل هذه الحال: [كافة ومكفوفة]؛ يريدون به أن: [ما] كافة للحرف المشبه بالفعل عن العمل، وأن [الحرف المشبه بالفعل] مكفوف.

• ﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسين﴾ (الأعراف ١٠٢/٧)

فـ [إن] مخففة، ودخلت اللام الفارقة على [فاسين].

ومثله من القرآن: ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ (الشعراء ١٨٦/٢٦)

[إن] مخففة، واللام هي الفارقة.

• والآية: ﴿وإن كانت لكبيرة﴾ (البقرة ١٤٣/٢)

[إن] مخففة، واللام هي الفارقة.

• ومن الشعر قول عاتكة زوجة الزبير، تدعو على قاتله (الخزاعة ٣٧٨/١٠):

شَلْتُ يَمِينُكَ إِنَّ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّيْتُ عَلَيْكَ عِقَابَ الْمُتَعَمِّدِ

[إن] في البيت مخففة، واللام الداخلة على [مسلمًا] هي الفارقة. والبيت شاهد

على أن اشتراطهم أن يكون الفعل بعد [إن] من النواسخ، شرط غير لازم.

• قال النابغة (الأزهية ٤٧/):

وإن مالِكُ لَلْمُرْتَجَى إِنَّ تَقَعَّقَعَتْ رَحَى الْحَرْبِ أَوْ دَارَتْ عَلَيَّ خُطُوبُ

[إن مالِكُ لَلْمُرْتَجَى]: لولا أن يجنح الشاعر إلى التخفيف لقال: [إن مالِكًا المرتجى].

فَيُعْمَلِ [إن] فتنصب اسماً وترفع خبراً. ولكنه جنح إلى التخفيف بالإهمال فقال: [إن]؛

فـ [مالِكُ] - إذا - مبتدأ، و[المرتجى] خبر المبتدأ دخلت عليه اللام الفارقة.

• قال الطرِّمَّاح ابن حكيم (الجنى الداني ١٣٤/):

أنا ابنُ أبَاةٍ الضَّيْمِ من آلِ مالِكٍ وإن مالِكُ كانت كرامَ المعادينِ

قول الطرِّمَّاح: [إن مالِكُ كانت...]، فيه نكتة يحسن أن يتوقف المرء عندها. وهي

أنَّ الشاعر استعمل [إن] مخففة مهملة فقال: [إن مالِكُ]، ومع ذلك لم يأت باللام

الفارقة بعدها. والسِّرُّ هنا أنه يمدح قبيلته، ومدحه لها يمنع من أن تكون [إن] هي النافية

التي تُعَدُّ من أخوات [ليس]، لأنَّ اعتدادها كذلك يقلب مدحه لقبيلته ذمًّا !! إذ يكون المعنى: [ليست قبيلة مالكٍ كرام المعادن] !!
ولما كانت هذه القرينة مانعة من أن يُظنَّ به إرادة الذم لقبيلته، جنح إلى التخفيف فقال: [إنَّ مالكٌ]، مستغنياً بالقرينة، عن الإتيان باللام الفارقة.

• ﴿إنَّ فيها قوماً جبارين﴾ (المائدة ٢٢/٥)

[قوماً] اسم إنَّ وقد تأخر، وتقدّم عليه خبرها، وهو شبه الجملة (الجار والمجرور): [فيها]. والقاعدة أن أخبار الأحرف المشبهة بالفعل لا تتقدم على أسمائها، إلا أن يكون الخبر شبه جملة فيجوز.

* * *

أَوْ

[أَوْ]: حرف عطف. وبين الأئمة تباينٌ كثير في وجوه معانيها^(١). ونورد هاهنا أشهرها:

الأول: الشكّ، نحو: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ (الكهف ١٨/١٩)

الثاني: الإبهام، نحو: ﴿إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى﴾ (سبا ٣٤/٢٤)

الثالث: التخيير، نحو: [خُذْ دِينَارًا أَوْ ثوبًا] أي: اختر أحدهما فخذْهُ، ولا تأخذْهُما جميعاً.

الرابع: الإباحة، نحو: [جالسِ الصادقَ أَوْ النبيلَ] أي: مباح لك مجالسة أحدهما أو كليهما.

الخامس: التقسيم، نحو: [الكلمة: اسم أو فعل أو حرف].

السادس: الإضراب، نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ (الصفافات ١٤٧/٣٧) أي: [بل يزيدون].

١- على حين يذكر لها بعضهم ثلاثة معانٍ، ويقول: إنّ معانيها الأخرى مستفادة من العبارة، يورد لها ابن هشام، اثني عشر معنى. ويورد لها المرادي ثمانية معانٍ، ثمّ يقول: إنّ من العلماء من يقول إنّ [أو] موضوعة لقدر مشترك بين خمسة منها، هو أحد الشيتين أو الأشياء، وأن هذه المعاني الخمسة تُفهم من القرائن. ولقد أنفق ابن هشام نحو سبع صفحات في دراسة معاني [أو]، حتى إذا أتم ذلك قال ما نصّه الحرثي: [تنبيه: التحقيق أنّ (أو) موضوعة لأحد الشيتين أو الأشياء - وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل)، وإلى معنى (الواو)، وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها]. (مغني اللبيب / ٧٠)

السابع: بمعنى الواو (الجمع المطلق)، نحو: [هم ما بين مسافرٍ أو مقيم = مسافر ومقيم].

الثامن: بمعنى [إلا أن]، نحو: [لنقاتلنَّ العدوَّ أو يَجْنَحَ للسلم]. ويتنصب بعدها الفعل المضارع.

التاسع: بمعنى [إلى أن]، نحو: [لأجهدنَّ في مطالبته أو يعطيني حقِّي]. ويتنصب بعدها الفعل المضارع أيضاً كالتي قبلها.

العاشر: الشرطيَّة، نحو: [لأضربنَّ عاش أو مات] أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات.

* * *

أَيُّ

على وجهين:

الأول: حرف نداء، نحو قولك في نداء ابنك مثلاً: [أَيُّ بُنَيَّ = يا بني].
 الثاني: حرف تفسير، يفسّر ما قبله من مفردات أو جُمَل؛ فمن تفسير المفردات: [عندي عسجدٌ أَيُّ ذهبٌ]، ومن تفسير الجمل: [وترميني بالطرف أَيُّ أنتَ مذنبٌ]^(١)

* * *

إِي

حرف جواب بمعنى [نَعَمْ]، لا تجيء في الكلام إلاّ وبعدها قسمٌ بـ [الرّب، أو اللّٰه، أو لَعْمَرِي]. يقال: [إِي ورَبِّي، إِي واللّٰه، إِي لَعْمَرِي]، وفعل القسم في جميع ذلك محذوف دوماً، فلا يقال مثلاً: [إِي أَقْسِمُ باللّٰه، أو إِي أَقْسِمُ برَبِّي]، قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ (يونس ٥٣/١٠)

* * *

١- يُعربون كلمة [ذهبٌ] بدلاً من [عسجد]، وجملة [أنتَ مذنبٌ] تفسيرية، لا محلّ لها من الإعراب.

أَيَا

[أَيَا]: حرف نداء. ومنه قول المجنون (الديوان / ١٩٦):

أَيَا جَبَلِي نَعْمَانَ بِاللَّهِ خَلِّيًا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا
وقد تُبَدَّلُ همزتها هاءً فيقال: [هَيَا]، ومنه قول الخطيئة (الديوان/٣٣٧):
وقال: هَيَا رَبَّاهُ ضَيْفٌ وَلَا قِرَى بِحَقِّكَ لَا تَحْرِمُهُ تَا اللَّيْلَةَ اللَّحْمَا

* * *

أيّ

اسم يأتي على وجوه:

- اسم شرط يضاف إلى اسم ظاهر نحو: [أيّ تلميذٍ يجتهدُ يستفيدُ]، فإذا قُطِعَ عن الإضافة نُؤنّ، نحو: [أيّاً تُكرّمُ يحمّدك].
- اسم استفهام، نحو: [أيّكم خالداً؟ أيّكم يُزِمُّ السفر؟]
- اسم موصول^(١)، نحو: [سأزور أيّهم أفضل] = سأزور الذي هو أفضل.
- أن تدلّ على الكمال، نحو: [خالداً رجلٌ أيّ رجل!!] أي: خالداً رجل كامل في صفات الرجال.
- أن تكون وُصلةً إلى نداء الاسم المعرّف بـ [ألـ] وتلحقها [ها] التنبيهية نحو: [يا أيّها الرجلُ أقبلُ]^(٢).

تنبيه:

يجوز تذكير [أيّ] وتأنيثها: في نداء المؤنث وفي إضافتها إلى المؤنث نحو:

- ١- [أيّ]: اسم معرب، يُرفع بالضمّة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة، على حسب موقعه من الكلام. ولكنهم قالوا - على اختلاف عظيم بينهم -: إذا كانت اسماً موصولاً جاز مع إعرابها بناؤها على الضمّ أيضاً. وقد درسنا هذا المذهب في [مناقشة الاسم الموصول] وبسطنا القول فيه هناك. ولولا خشية الإملال بالتكرار لأعدنا ذكره هنا، فما نحن بصددّه هنا لا يستكمل إلّا بالأطّلاع على ذلك !!
- ٢- المعرّف بـ [ألـ] في العربية لا ينادى، فإذا احتيج إلى نداءه، جيء بـ [أيّ] وُصلةً إلى ذلك، فقيل مثلاً: [يا أيّها الرجل]، وتكون [ها] للتنبيه.

[يا أيتها المرأة = يا أيها المرأة] و [آية امرأة هذه؟ = أيّ امرأة هذه؟] ^(١).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [أيّ]

• ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ (الانفطار ٨٢/٨)

[أيّ]: اسم مذكر مضاف، والمضاف إليه: [صورة]، مؤنث. ولولا أن الكلام قرآن لجاز أيضاً [في آية صورة...]. وذلك أنّ [أيّ] يجوز تذكيرها وتأنيثها في الإضافة إلى المؤنث كما ترى هنا في الآية، وفي نداء المؤنث أيضاً. ويحسن توجيه النظر هاهنا إلى أنّ هذه الآية كانت من مؤيّدات اتخاذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً يقضي بإجازة قول من يقول مثلاً: [اشترِ أيّ كتاب، ولا تُبالِ أيّ تهديد]، اعتماداً على أنّ (الإبهام) معنّى من معاني [أيّ].

• قال الكميّ (شرح هاشميات الكميّ ٤٩):

بأيّ كتاب، أم بآية سنّة ترى حبّهم عاراً عليّ وتَحَسَّبُ

[آية]: اسم استفهام مؤنث، والمضاف إليه: [سنّة] مؤنث، ولو ذُكر فقال: [بأيّ سنّة] لكان قوله صحيحاً، بل التذكير في هذه الحال هو الأكثر. وقد اجتمعا في قول البحرّي (الديوان ٧٨/١):

رحلوا فآية عبّرة لم تُسكَبِ أسفاً وأيّ عزيمة لم تُغَلَبِ

فـ [آية عبّرة] مؤنث أضيف إلى مؤنث. و[أيّ عزيمة]: مذكر أضيف إلى مؤنث.

١- وقس على هذا المثني والجمع: [يا أيتها المرأتان = يا أيها المرأتان] و [يا أيتها النسوة = يا أيها النسوة]. و[آيتهما زينب = أيهما زينب] و[آيتهن زينب = أيهن زينب].

وكلاهما جائز.

• ﴿يَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ (الإسراء ١٧/١١٠)

[أيّا] اسم شرط، مفعول به لـ [تدعوا]، والأصل: [تدعون]، ولكنه جُزم بـ [أيّ] فحذفت نونه. وجواب الشرط جملة [فله الأسماء الحسنَى].

• ﴿إِيَّكُمْ يَأْتِينِي بَعْرُشِهَا﴾ (النمل ٢٧/٣٨)

[أيّ]: اسم استفهام، مبتدأ، خبره جملة [يأتيني].

• ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم ١٩/٦٩)

للاية قراءتان: [أيهم] و[أيهم]، ولكلّ قراءة إذاً إعراب:

[أيّ] بالفتح: اسم موصول، منصوب بالفتحة، مفعول به.

[أيّ] بالضم: وضممتها هي مبعث الاختلاف بين النحاة، فهي موصولة مبنية على

الضمّ عند سيبويه ومن تابعه، وهي استفهامية - أو موصولية - معربة تتعاورها الحركات عند غيره. ولكلّ وجهة نظر، ولكلّ إعراب، وقد حفظت ذلك أمّهات كتب النحو. ولو أخذ المنادون بالتيسير!! بقراءة الفتح، وتركوا قراءة الضم لكتب القراءات، ليسرّوا أيّ تيسير، وليّنوا أيّ تليين.

• ﴿يَا أَيُّهَا الرِّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة ٥/٦٧)

• ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ﴾ (الفجر ٨٩/٢٧)

المنادى في الآية الأولى: [الرسول] وفي الثانية: [النفس]. ولما كان المعرف بـ [ألـ]

لا يُنادى، إلا إذا جيء بأيّ أو آية وصلّة إلى النداء، قيل: [ياأيها] و[ياأيته]. و[ها] بعدهما للتنبيه. وذلك في العربية كثير يتعذّر إحصاؤه.

• قال عليّ كرم الله وجهه: [اصحب الناس بأيّ خلقٍ شئتَ، يصحبوك بمثله].

• وقال الشاعر:

إذا حاربَ الحجاجُ أيّ منافقٍ علاهُ بسيفٍ كلّما هُزَّ يَقْطَعُ

وتلاحظ معنى الإبهام في قوله عليه السلام: [بأيّ خلق]، وفي قول الشاعر: [أيّ منافق].

ولم يكن النحاة من قبل نصّوا على أن الإبهام هو أحد معاني [أيّ]، وأنه وجه من وجوهها. ولذا نظر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في هذا الاستعمال، وكان هذان الشاهدان اللذان نحن بصددهما من مسوّغات إجازة استعمال [أيّ] بمعنى الإبهام. وعلى ذلك يجوز لك أن تقول: [اقرأ أيّ كتاب] مثلاً، و[زرّ أيّ بلد]^(١)...

* * *

١ - انظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد (٢٥) الصفحة (١٩٥) العام (١٩٦٩).

الباء

(للأداة مناقشة)

– الباء من حروف الجرّ، أصل معانيها الإلصاق نحو: [أمسكت بيدك]، و[مررت بدارك]. ومهما تختلف معانيها الأخرى فإن الإلصاق لا يفارقها؛ فمن ذلك:

- الاستعانة: كتبت بالقلم، أي مستعيناً به.
- السببية والتعليل: ﴿فكلاً أخذنا بذنبه﴾، (أي: بسبب ذلك).
- التعدية: ﴿ذهب الله بنورهم﴾ أي: أذهب الله نورهم.
- العوض: خذ الكتاب بدينار. أي: هذا عوضٌ من ذاك وبدلٌ منه.
- الظرفية: ﴿ولقد نصركم الله بيدر﴾، (أي: نصركم في بدر).
- المصاحبة: اشتريت البيت بأثاثه، أي: مع أثاثه.
- القسم: بالله العظيم لأسافرنّ. ويجوز إظهار فعل القسم معها فيقال: أقسم بالله العظيم لأسافرنّ.

– قد تأتي الباء في الكلام زائدة، ويطرّد ذلك قياساً في الخبر المنفيّ، نحو: [ليس الجهل بنافع] أي: ليس نافعاً. و[ما الطيش بمحمود]، أي: ما الطيش محموداً. وأما في غير الخبر المنفيّ، فزيادتها محصورة في تراكيب معينة مع كلمات لا تتغيّر، دونك بيانها:

- بعد [ناهيك] نحو: [ناهيك بخالدٍ بطلاً = ناهيك خالدٌ...].

- بعد [إذا الفجائية] نحو: [خرجتُ فإذا بخالدٍ يصيح = فإذا خالدٌ...].
- بعد [كيف] نحو: [كيف بك إذا كان كذا وكذا = كيف أنت...].
- بعد [كفى] نحو: [كفى بزهير معلماً = كفى زهير معلماً].
- قبل [حسب] نحو: [بحسبك دينارٌ = حسبك دينارٌ].
- قبل [النفس والعين] في باب التوكيد نحو: [زارنا خالدٌ بعينه وبنفسه = زارنا خالدٌ عينه ونفسه].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الباء

- قال امرؤ القيس (الديوان / ٣٣):

وليس بذِي رُمحٍ فيطعنني بهِ وليس بذِي سيفٍ، وليس بنَبالٍ

تزدحم الباءات في بيت الشاعر، وهي صنفان:

الأول قوله: [يطعنني به (أي: الرمح)] والباء فيه للاستعانة، أي: يطعنني مستعيناً به.
والثاني قوله: [ليس بذِي رمح - وليس بذِي سيف - وليس بنبال] والباءات الثلاث حروف جرّ زائدة، جاءت - على المنهاج - في أخبار منفية، أي: ليس ذا رمح، وليس ذا سيف، وليس نبالاً. وقد ذكرنا في المتن أنّ زيادة الباء في الخبر المنفي زيادة قياسية مطّردة.

- ﴿وما ربك بظلامٍ للعبيد﴾ (فصلت ٤١/٤٦)

[ما... بظلام]: الباء في الآية زائدة زيادة قياسية مطّردة، وذلك أنها جاءت - على

المنهاج - في الخبر المنفي، أي: وما ربك ظلاماً.

• ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الرعد ١٣/٤٣)

[كفى بالله]: الباء في الآية زائدة، وقد جاءت بعد الفعل الماضي: [كفى]. وهي إحدى الزيادات المحصورة، في تركيب معيّن، مع كلمة لا تتغير، هي الفعل الماضي [كفى]. أي: كفى الله شهيداً.

• قال الأشعرُ الرّقْبَانُ الأُسْدِيّ (نوادِر أبي زيد ٢٨٩/٢):

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ

[بحسبك]: الباء زائدة، وقد دخلت على كلمة [حسب]. وهذه الزيادة هي إحدى الزيادات المحصورة، في تركيب معيّن، مع كلمة لا تتغير، هي كلمة [حسب]. أي: حسبك أن يعلموا.

• قال ذو الرمة (الديوان ٧٧٨/٢):

وَقَفْنَا فَقَلْنَا إِلَيْهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَكَيْفَ بِتَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلاَقِ

[كيف بتكليم...]: الباء زائدة، وقد جاءت بعد [كيف]. وهذه إحدى الزيادات المحصورة في تركيب معيّن، مع كلمة لا تتغير هي كلمة [كيف]. أي: كيف تكليم الديار.

* * *

بَعْضُ

[بعض]: لفظها مفرد، يُجْمَع على [أبعض] ومعناها الجمع. ولذلك يجوز في الكلام الإفرادُ مراعاةً للفظها، والجمعُ مراعاةً لمعناها. فمن الأفراد قولك: [بعض الرجال حضر] و[بعض النساء حضر]، ومن الجمع قولك: [بعض الرجال حضروا] و [بعض النساء حضرن].

ومن الجمع عليه أنَّ بعض الشيء طائفة منه. ثمَّ قد تكون هذه الطائفة جزءاً أقل من الباقي كالثلاثة من العشرة، أو أعظم من الباقي كالثمانية من العشرة. وتدخلها الألف واللام خلافاً للأصمعي. قال الجاحظ: [هذا فرق ما بين مَنْ بُعِثَ إلى البعض وَمَنْ بُعِثَ إلى الجميع].

وأما إعرابها فعلى حَسَبِ موقعها من الكلام: تكون مفعولاً ومبتدأً وفاعلاً إلخ... نحو: رأيت بعض المتسابقين (مفعول به)، فبعضهم سبق (مبتدأ)، وقصّر بعضهم (فاعل)...

* * *

بَل

هي: حرف إضرابٍ عَمَّا قَبْلَهَا، وإثباتٍ لِمَا بَعْدَهَا. وتأتي على وجهين:

• الأول: حرف عطف، وذلك إذا تلاها مفرد^(١).

ثمَّ إمَّا أن يكون الكلام قبلها غلطاً أو نسياناً، فيكون ما بعدها إصلاحاً لهما نحو: [شرب زهيراً ماءً بل حليياً] و[اشرب ماءً بل حليياً].

وإمَّا ألا يكون غلطاً أو نسياناً، فيكون ما بعدها ضدَّ ما قبلها نحو: [لا تصاحب الأحمق بل العاقل] و[لا نزور العدو بل الصديق].

• والثاني: حرف ابتداء^(٢)، وذلك إذا تلتها جملة.

ثمَّ إمَّا أن يُبطل الذي بعدها الذي قبلها، ويسمونه: [الإضراب الإبطالي] نحو: [قيل: زيدٌ شجاعٌ، بل هو جبان].

وإمَّا أن يُترك ما قبلها على ما هو عليه فلا يُنقض ولا يُبطل، بل يُنقل إلى غرضٍ آخر غيرِه، ويسمونه: [الإضراب الانتقالي] نحو: [إنَّ زهيراً جاهل. بل تشغلنا شؤوننا].

حُكْم: قد تُزاد [لا] قبل [بل] للتوكيد، نحو: [خالدٌ متعلِّمٌ، لا بل عالم] و[ما ودَّعت زهيراً يوم سفره، لا بل ودَّعت الأنس والطمأنينة].

* * *

١- المراد بـ [المفرد] هنا، ما ليس جملة.

٢- المراد من تسميتها ابتدائية، أنَّ لها صدر الكلام، لا أنَّ بعدها مبتدأ.

نماذج فصيحة من استعمال [بل]

- ﴿لَبِثْتُ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ... بَلْ لَبِثْتُ مِئَةَ عَامٍ﴾ (البقرة ٢٥٩/٢)
[بل]: هنا حرف ابتداء لدخولها على جملة [لَبِثْتُ]. وكذلك هي كلما دخلت على جملة. ثم هاهنا إضراب يسميه النحاة إضراباً إبطالياً. وإنما سَمَّوه بذلك لأنَّ ما بعدها وهو: [لَبِثْتُ مِئَةَ عَامٍ] قد أَبْطَلَ وَنَقَضَ ما قبلها وهو: [لَبِثْتُ يَوْمًا].
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ (المؤمنون ٧٠/٢٣)
ما في هذه الآية، يطابق ما في الآية السابقة. فـ [بل] حرف ابتداء لدخولها على جملة [جاءَ]، والإضراب هاهنا هو الإضراب الذي يسميه النحاة إضراباً إبطالياً. لأنَّ ما بعد [بل] وهو: [جاءَهُمُ بِالْحَقِّ]، يُبْطِلُ وَيَنْقُضُ ما قبلها وهو قولهم [به جِنَّةٌ].
- ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ (الأنبياء ٢١/٢٦)
لا بدّ قبل البحث في [بل]، وما قبلها وما بعدها، من الوقوف عند كلمة [عبادٌ] فإنَّها خبر لمبتدأ محذوف تقديره [هم]، أي: [هم عبادٌ]. ولا وجه لإعراب آخر يستقيم معه الكلام. فهي خبرٌ، ليس غير. وإنما عرضنا لإعرابها لنبيِّن أنَّ ما بعد [بل] هو جملة لا مفرد.
- وإذا قد كان الأمر كذلك، فإنَّ [بل] إذا حرف ابتداء. وكذلك تكون، كلما دخلت على جملة. ثم إنَّ هاهنا إضراباً إبطالياً، لأنَّ ما بعد [بل] وهو: [هم عبادٌ] مكرمون، يُبْطِلُ وَيَنْقُضُ ما قبلها وهو قولهم [اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا].
- ﴿وَلَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ (آل عمران ١٦٩/٣)
عمدنا إلى إيراد هذه الآية بعد آية ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا...﴾ لما فيهما من

التطابق في الأحكام. ف [أحياء] هنا، خبر - بالضرورة - لمبتدأ محذوف تقديره: [هم]، أي: [هم أحياء]. والذي بعد [بل] إذاً، هو جملة لا مفرد.

ومن ثم تكون [بل] حرف ابتداء لدخولها على جملة، ويكون الإضراب في الآية إضراباً إبطائياً، لأنّ ما بعد [بل] وهو: [هم أحياء]، يُبْطِل وَيَنْقُض ما قبلها وهو [حُساب القتلى في سبيل الله أمواتاً].

• ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾
(الأعلى ١٦-١٤/٨٧)

[بل]: في الآية حرف ابتداء، لدخولها على جملة هي [تؤثرون]. لكنّ الإضراب هاهنا ليس إضراباً إبطائياً، بل هو الإضراب الذي يسمّيه النحاة: [إضراباً انتقالياً]. وبيان ذلك أنّ ما بعد [بل] وهو: [تؤثرون الحياة الدنيا] لم يَنْقُض ولم يُبْطِل الذي قبلها وهو: [قد أفلح من تزكّى... فصلّى] بل تركه وأبقاه على ما هو عليه، ثم انتقل إلى غرض آخر غيره هو: [يثار الحياة الدنيا]. ومن هنا أن النحاة يسمّون هذا النوع من الإضراب: إضراباً انتقالياً.

• ﴿وَلَدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ﴾
(المؤمنون ٦٢/٢٣-٦٣)

[بل]: هاهنا على المنهاج، حرف ابتداء، لدخولها على جملة، هي: [قلوبهم في غمرة]. وأما الإضراب فإضراباً انتقالياً. وبيان ذلك أنّ ما بعد [بل] وهو: [قلوبهم في غمرة] لم يَنْقُض ولم يُبْطِل الذي قبلها وهو: [لدينا كتابٌ ينطق بالحق... بل تركه وأبقاه على ما هو عليه، ثم انتقل إلى غرض آخر غيره، وهو أنّ: [قلوبهم في غمرة]، ومن هنا أنّ قلنا: الإضراب في الآية إضراب انتقالياً.

• قال الشاعر (المغني / ١٢٠):

وما هَجَرْتُكَ، لا، بل زادني شَغَفًا هَجَرْتُ وَبُعَدْتُ تَرَاخِيَّ لا إلى أَجَلٍ
[بل] في البيت حرف ابتداء، لدخولها على جملة، هي: [زاد...]. ويلاحظ في البيت زيادة [لا] قبل [بل]. وإنما يكون ذلك لتوكيد ما قبلها.

• وقال الآخر (المغني / ١٢٠):

وَجْهُكَ الْبَدْرُ، لا، بل الشمسُ لو لم يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ
في البيت مسألتان:
الأولى: أن [بل] في البيت حرف عطف، إذ دخلت على اسم مفرد هو [الشمس] فعطفته على [البدر]، وكذلك هي كلما دخلت على اسم. ومتى كانت حرف عطف، كان الكلام قبلها كأنه غلط أو نسيان، وكان ما بعدها إصلاحاً لهذا الغلط والنسيان.
والثانية: أن [لا] زِيدَتْ قبل [بل]، وإنما يكون ذلك لتوكيد ما قبلها.

* * *

بلى

حرفٌ يُجاب به عن سؤال منفيٍّ فيُبْطِلُ نَفْيَهُ. كنحو أن تُسأل وقد
نُحِتَ: [أما نُحِتَ؟] فتجيب: [بلى]، والمعنى: بلى نُحِتَ. ولو قلت: [نعم]،
لكان المعنى: نعم ما نُحِتَ!! وذلك أن [نعم] لا تُبْطِلُ النفي، بل تُثْبِتُهُ فيُظَلِّ
المنفي منفيًّا^(١).

* * *

نماذج من استعمال [بلى]

- أليست كل نفس ذائقة الموت؟ بلى. [أي: بلى كل نفس ذائقة].
- ولو قيل: [نعم] لكان المعنى: نعم، كل نفس ليست تذوقه!!
- ألم يَنْقُضِ عامُ الفيل؟ بلى. [أي: بلى انقضى].
- ولو قيل: [نعم] لكان المعنى: نعم، لم ينقضِ عامُ الفيل!!
- ﴿ألم يأتكم نذير قالوا بلى قد جاءنا نذير﴾ (الملك ٦٧/٨-٩)
- ولو قالوا: [نعم]، لكان المعنى: نعم، لم يأتنا نذير!!
- ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن﴾ (التغابن ٦٤/٧)

١- من اللطائف أن العامة تستعمل [بلى] استعمالاً صحيحاً على السليقة، غير أنها تُدْخِلُ عليها ميماً ساكنة

فتقول: [م بلى]!!

ولو قال لهم: [نعم]، لكان المعنى: نعم، وربّي لن يُبعثوا !!

• ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (الأعراف ١٧٢/٧)

(أي: بلى أنت ربّنا).

ولو قالوا: [نعم]، لكفروا؛ إذ يكون المعنى: نعم، لست ربّنا !!

* * *

بَيْدَ

أداةٌ تحيء في الكلام على صورة واحدة لا تعدوها، وفي تركيب واحد لا تعدوه. فهي دوماً منصوبةٌ وبعدها أنَّ واسمها وخبرها، نحو: [خالد عالم يبيد أنه متعجل].

قال الجوهري في الصحاح وهو يترجمها ويمثل لها: [ويبيد: بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل]. (الصحاح ٤٥٠/٢)

* * *

التاء

التاء حرف ذو وجوه أشهرها:

- حرف جرٍّ للقسَم (تاء القسم): مختصة بالدخول على اسم الجلالة دون غيره.
- ومن ذلك الآية ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (يوسف ٩١/١٢)
- علامة تأنيث: تلحق الاسم للدلالة على تأنيثه، نحو: [طالبة].
- تاء التأنيث الساكنة: وهي من علامات الفعل الماضي، تلحقه للدلالة على أنَّ فاعله مؤنث، نحو: [سافرتُ زينب].
- حرف مضارعة: (أحد حروف نأيت)، وهي التي تكون في أول الفعل المضارع، نحو: [أنت تسافر وزينب تودِّعك].
- حرف يلحق آخر جمع المؤنث السالم، نحو: [الطالبات مسافرات].
- ضمير رفع يلحق الفعل الماضي: وتتعاورها الحركات الثلاث، نحو: [سافرتُ - سافرتَ - سافرتِ].
- الدلالة على النسب، نحو: [قرامطة - غساسنة - أشاعرة].
- التعويض عن حرف محذوف، نحو: [صِفَة = وَصَف] و [زِنَة = وَزَن] و [عِدَة = وَعَد].
- الزائدة: وتلحق حرف الجرّ: [رُبَّ] وحرف العطف: [ثُمَّ]، فيقال: [رُبَّتَ وَثُمَّتَ] ويوقَف عليهما بالتاء. كما تلحق الظرف: [ثُمَّ]، فيقال: [ثُمَّة]
- ويوقَف عليها بالهاء.

* * *

ثُمَّ

ثُمَّ: اسم يشار به إلى المكان البعيد. مبني على الفتح، ويكون في العبارة ظرفاً للمكان، نحو: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾ (الإنسان ٢٠/٧٦)، وقد يُجَرَّب بـ [مِنْ]، فيقال: [مِنْ ثُمَّ].
وقد تلحقه تاء التأنيث فيقال: [ثُمَّة]، وتُلَفَّظ عند الوقف هاءً: [ثُمَّه].

* * *

ثُمَّ

حرف عطف، معناه الترتيب والتراخي، ويفيد مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم والإعراب، نحو: [سافر خالدٌ ثمَّ زهيرٌ]^(١).

أحكام:

- ♦ تعطف الجملة والمفرد، نحو: [سافر زهير ثم عاد] و [زارنا زهير ثم خالد].
- ♦ تدخل عليها همزة الاستفهام، نحو: ﴿أَتَمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنَ بِه﴾ (يونس ٥٠/١٠)

♦ قد تتصل بها تاء التأنيث، فتختصّ - في هذه الحال - بعطف الجمل، ومن

ذلك البيت المشهور لشعر ابن عمرو الحنفي (الأصمعيات / ١٣٧):

ولقد مررتُ على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثمَّتُ قلتُ لا يعنيني

* * *

١- المسافر الأول خالد والثاني زهير: (ترتيب)، وبين سفرهما مدّة: (تراخٍ في الزمن)، وكلاهما سافر: (مشاركة في الحكم)، وكلاهما مرفوع: (مشاركه في الإعراب).

حاشا

أداةٌ يستثنى بها، لتضمّنها معنى [إلا]. والاسمُ بعدها يُنصب ويُجر^(١):

فمن النصب قول الفرزدق (شرح ابن عقيل ١/٦٢٢):

حاشا قريشاً فإنّ الله فضّلهم على البريّة بالإسلام والدين

ومن الجرّ قولُ عمر ابن أبي ربيعة (لسان العرب ١٤/١٨٢)

مَنْ رامها حاشا النبي وأهله في الفخر غَطَمَطُهُ هناك المُزِيدُ

(رواية الديوان ٤٨٣/ غططه الخليج المزبد).

وبيت الشاعر (الجنى الداني ٥٦٣):

حاشا أبي ثوبان، إنّ أبا ثوبانَ ليس بِبُكْمَةٍ فَذَمُّ^(٢)

له روايتان: الجرّ، وهي الرواية المذكورة آنفاً: [حاشا أبي ثوبان...]، والنصب، وهي رواية: [حاشا أبا ثوبان...].

فائدتان:

١- يكثر مجيء اللام بعدها، ومن ذلك قول أبي نواس (الديوان ٧/):

حاشا لِدَرَّةٍ أَنْ تُبْنَى الحِيَامُ لها وأنْ تروَحَ عليها الإنلُ والشاءُ

(أراد بالدرّة: الخمرة).

٢- قد يُحذف حرفها الأخير (الالف) اختصاراً، لكثرة الاستعمال. ومنه قوله

تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَاشَ لِلّٰهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ و﴿حَاشَ لِلّٰهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِنْ سَوَءٍ﴾.

* * *

١- يذهب النحاة إلى أنه في حالة الجرّ حرفُ جرّ، وفي حالة النصب فعل.

٢- البكمة: من البكم وهو الخرس، والقدم: العَيّ.

حَبَّذا

حَبَّذا: تركيبٌ يستعمل في المدح^(١). مؤلف من ثلاثة عناصر يمثلها قولك: [حَبَّذا زهير رجلاً]. ويختلف المعربون في إعراب هذه العناصر. ولعل أسهل ذلك ما يلي: [حَبَّذا: فعل]، و [زهير: (المخصوص بالمدح) فاعل]، [رجلاً: تمييز].

أحكام:

- ♦ يلزم [حَبَّذا] صيغة الإفراد والتذكير أبداً في كل حال، فيقال مثلاً: [حَبَّذا الرجل، وحَبَّذا المرأة، وحَبَّذا التلميذان، وحَبَّذا التلميذتان، وحَبَّذا الرجال، وحَبَّذا النساء].
- ♦ إذا دخلت [لا] النافية على [حَبَّذا] تحول معناه إلى الذم نحو: [لا حَبَّذا الجهل].
- ♦ يجوز تقديم التمييز على الفاعل وتأخيرُه عنه، نحو: [حَبَّذا زهير رجلاً، وحَبَّذا رجلاً زهير].

* * *

١- تعريف [حَبَّذا] في كتب الصناعة شديد الاضطراب. فعند فريق فعل و[ذا] فاعله، وعند فريق آخر: اسم مركب من [حبّ] و [ذا]، وعند فريق ثالث: فعلٌ مركب من [حب و ذا]، فاعله المخصوص بالمدح إلخ... وقد آثرنا أن نقول: هو تركيب يستعمل في المدح.

نماذج فصيحة من استعمال [حَبْدَا]

• قال الشاعر (الدرر اللوامع ١١٧/٢):

أَلَا حَبْدَا قَوْماً سُلَيْمٌ فَإِنَّهُمْ وَفَوًّا، إِذْ تَوَاصَوْا بِالْإِعَانَةِ وَالصَّبْرِ
[قوماً]: تمييز تقدم على الفاعل [سليم]، وهو جائز، بل هو الأكثر في كلامهم.

• قال الخطيئة (الديوان ٦٤):

أَلَا، حَبْدَا هَنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هَنْدٌ وَهَنْدٌ أَتَى مِنْ دُونِهَا النَّأْيُ وَالْبُعْدُ
[هند]: هي المخصوص بالمديح، فاعل. ولم ير الشاعر في نفسه حاجةً إلى تمييز،
فاطّرحه، ولو ذكره لقال مثلاً: حبذا هندٌ امرأةً. وتأنيث الفاعل لم يغيّر من [حبذا]
شيئاً، لأنه يلزم صيغة الأفراد والتذكير أبداً في كل حال.

• وقال جرير (الديوان ١٦٥):

يَا حَبْدَا جَبَلُ الرِّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبْدَا سَاكِنُ الرِّيَّانِ مَنْ كَانَ
وَحَبْدَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانَا

(بمانيّة: أراد ريح الجنوب).

استعمل الشاعر [حبذا] مراتٍ ثلاثاً على اختلاف ما تلاها من مفرد مذكر أو جمع مؤنث، وذلك أن [حبذا] لا يغيّر منها اختلاف الفاعل بعدها تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً، بل تلزم حالة واحدة هي: الأفراد والتذكير أبداً في كل حال.

• قال ذو الرمة^(١):

أَلَا، حَبْدَا أَهْلُ الْمَلَا غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَتْ مَيٌّ فَلَا حَبْدَا هَيَا
في البيت مسألتان:

١- ملحق ديوان ذي الرمة ١٩٢٠/٣، وفيه أن البيت يُعزى أيضاً لكتزة بنت برد المنقرية.

- الأولى: ثبات صيغة [حبذا]، سواء أ جاء الفاعل بعدها مذكراً معناه الجمع: [أهل الملا] أم مفرداً مؤنثاً: [هي].
- الثانية: اجتماع المذح والذم في البيت: فـ [حبّذا أهلُ الملا]: للمدح على المنهاج. و[لا حبّذا هي]: للذم، وذلك أنهم إذا أرادوا الذمّ أدخلوا [لا النافية] على حبّذا.

* * *

حتى

معناها انتهاء الغاية، نحو: أدرسُ حتى الصباح = إلى الصباح، وتأتي للتعليل،
نحو: أدرسُ حتى أنجح = كي أنجح.
ولها وجوه ثلاثة:

١- حرف عطف، يعطف الأسماء فقط. ومنه المثال الشائع: [أكلتُ السمكةَ حتى رأسها]، أي: أكلتُ السمكةَ ورأسها أيضاً^(١).

٢- ابتدائية^(٢)، وتدخل على الجمل الاسمية والفعلية، نحو: [فوائد الكتاب لا تنتهي، حتى اقتناؤه زينةً في البيت] و[عمَّ استعمال الحاسوب حتى دخل كلُّ ميدان].

٣- حرف جر، نحو: [قرأت الكتاب حتى خاتمته].

تسببةً عظيم الخطر: ينتصب الفعل المضارع بعد حتى الجارة، إذا كان زمانه للمستقبل، نحو: [أدرسُ حتى أنجح]. فإذا لم يكن للمستقبل وجب رفعه، نحو: [فلان في الرمق الأخير، حتى ما يؤملُ أن يعيش إلى الغد].

* * *

١- لاحظ العلماء - بالاستقراء - أنَّ [حتى] العاطفة، تقع في التعظيم والتهوين (التحقير). مثال التعظيم قولك:

[عموت الناس حتى الأنبياء]، ومثال التهوين قولك: [صام الناس حتى الصبيان].

٢- المقصود بمصطلح [ابتدائية] أنها حرف ابتداء، وما بعدها مستأنف. لا أنها تدخل على المبتدأ والخبر.

نماذج فصيحة من استعمال [حتى]

• ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ حَتَّىٰ﴾ (يوسف ٣٥/١٢)

[حتى حين]: حتى في الآية حرف جرّ، يجرّ الاسم الظاهر (أي لا يجر الضمير)، ومعناها انتهاء الغاية. أي: ليسجنه إلى حين.

• قال الشاعر:

قَهْرُنَاكُمْ حَتَّى الْكَمَاءِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

[حتى الكماء]: حتى هنا في البيت هي العاطفة. والعاطفة تعطف الأسماء على الأسماء فقط. لكن الشاعر هنا عطف [الكماء] على الضمير [كم]، الذي هو في محل نصب. ويقال الشيء نفسه طبقاً، في قوله: [حتى بيننا]. فـ [حتى] هنا عاطفة، و[بني]: (خُذْتُ النون منه للإضافة، والأصل بنين) اسم ملحق بجمع المذكر السالم منصوب بالياء، لأنه معطوف على الضمير [نا] قبله الذي هو في محل نصب. ويحسن أن نذكر هاهنا أنّ الاسم المعطوف بعد [حتى] يكون غاية لما قبلها تعظيماً أو تهويناً. وقد اجتمعاً في البيت. ففي الصدر تعظيم [قهرناكم حتى الكماء]، وفي العجز تهوين [تهابونا حتى بينا الأصاغر].

• قال جرير:

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمْجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةٍ حَتَّى مَاءٌ دَجْلَةٌ أَشْكَلُ

[حتى ماء دجلة أشكل] (الماء الأشكل: المختلط بالدم): حتى ابتدائية^(١). والابتدائية إنما تدخل على الجمل اسمية وفعلية، وقد دخلت في البيت على جملة اسمية، مؤلفة من مبتدأ هو [ماء] وخبر هو [أشكل].

• وقال الفرزدق:

فَوَاعِجِبَا، حَتَّى كُلِّبْتُ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ

١- نذكر بأن مصطلح ابتدائية هنا، مقصود منه أنها حرف ابتداء، وبعده جملة مستأنفة.

[حتى كليب تسبني]: يقال هنا في بيت الفرزدق، ما قيل في بيت جرير آنفاً، ف [حتى] ابتدائية، والابتدائية إنما تدخل على الجمل، وقد دخلت في البيت على جملة اسمية، مؤلفة من مبتدأ هو [كليب] وخبر هو جملة [تسبني].

• وقال الراعي النميري:

وما هجرتك حتى قلت معلنةً لا ناقةً لي في هذا ولا جملٌ

[حتى قلت]: حتى ابتدائية، والابتدائية تدخل على الجمل اسميةً وفعلية. وقد دخلت في البيت على جملة فعلية: [قلت].

• ﴿لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ (طه ٩١/٢٠)

[حتى يرجع...]: حتى في الآية حرف جرّ لانتها الغاية، والمعنى: [إلى أن يرجع]. والقاعدة أنّ الفعل المضارع ينتصب بعد حتى إذا كان زمانه للمستقبل، وقد تحقق ذلك هنا، وذلك أنّ رجوع موسى هو بعد قولهم: (لن نرح...)، وتعبير آخر: إنّ زمن رجوع موسى هو مستقبلٌ بالقياس إلى زمن قولهم: (لن نرح). ومن هاهنا كان انتصاب الفعل المضارع بعد حتى.

ويتضح هذا إذا تأملت بيت حسان ابن ثابت، الذي وردت فيه [حتى] وبعدها فعل مضارع لا يدلّ على زمن مستقبل. فارتفع ولم ينتصب. وهو:

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ لا يسألون عن السّوادِ المقبلِ

فقوله: [ما تهرُّ كلابهم] بضمّ الراء، لا يدلّ على حدث سيقع في المستقبل، أي لا يدلّ على أنّ كلابهم تهرّ في وقتٍ آتٍ في المستقبل، وإنما يدلّ على أنها اعتادت رؤية الضّيّفان يغشون حيّهم، وألقت ذلك فهي لا تهرّ. ولذا جاء فعل [تهرّ] بعد [حتى] مرفوعاً لا منصوباً.

* * *

حَيْثُ

- ♦ ظرف مكان مبني على الضمّ. يلزم الإضافة إلى الجمل نحو: [وقفتُ حيثُ وقف خالدٌ، وجلستُ حيثُ الجلوسُ مريحٌ]. فإن تلاها مفردٌ فهو مبتدأ محذوف الخبر نحو: [مكثنا حيثُ الظلُّ... = مكثنا حيثُ الظلُّ ممدودٌ].
- ♦ قد تُجرّ بأحد حروف الجرّ الآتية: [مِن - إلى - في - الباء].
- ♦ إذا اتصلت بها [ما] الزائدة، ضُمّت معنى الشرط فجزمت فعلين نحو: [حيثما تجلسُ أجلسُ].
- تنبيه: الأصل أن تُكسر همزة [ان] بعد [حيثُ] فيقال مثلاً: [تنزّهت حيثُ إنّ الزهر كثيرٌ]، لكنّ فريقاً من النحاة - ولهم حجّتهم - أجازوا الفتح أيضاً، فيقال: [تنزّهت حيثُ أنّ الزهر كثيرٌ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [حيثُ]

- ﴿فَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شَتَمَا﴾ (البقرة ٣٥/٢)
- [حيثُ]: ظرف للمكان مبني على الضم، وقد أُضيف إلى الجملة الفعلية [شَتَمَا]. ومثل هذا طبقاً قوله تعالى:
- ﴿تَنبَوْا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ﴾ (الزمر ٣٩ / ٧٤). وقوله:

- ﴿وَامضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ (الحجر ٦٥/١٥)
- ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (البقرة ١٤٩/٢)
- [من حيث]: من حرف جرّ، يجوز دخوله على [حيث]، فتكون اسماً مبنياً على الضم في محل جرّ بـ [من]، مضافةً إلى جملة فعلية هي: [خرجت].
ومثل هذا طبقاً، قوله تعالى:
- ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف ١٨٢/٧)
- من شواهدهم التي يُجمِعون على إيرادها قولُ القائل:
- حَيْثُمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدِّرُ لَكَ اللَّـهُ نَجَاحاً فِي غَايِرِ الْأَيَّامِ
- [حيثُما]: اتصلتْ [ما] الزائدة بـ [حيث]، ومتى كان ذلك تَضَمَّنَتْ [حيث] معنى الشرط فجزمت فعلين، كما في البيت إذ جزمتْ [تستقيم + يُقدِّر].

* * *

خَلَا

أداةٌ يَسْتَنِي بها، لتضمّنها معنى [إلاّ]. والاسمُ بعدها يجوز جرُّه ونصبُه^(١).
 ومن بيّنات جواز الوجهين قول الأعشى (الخرانة ٣/٣١٤):
 خلا اللهَ ما أرجو سيّواك، وإنما أعدُّ عيالي شُعبَةً مِنْ عِيَالِكا
 فقد رُوِيَ لفظُ الجلالة في البيت بالجر والنصب.
 فإذا اقترنت بها [ما] وجب النصب، وامتنع الجرّ، ومنه قولُ لبّيد (الديوان
 ٢٥٦/):

ألا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلٌ وكلُّ نعيمٍ لا محالةً زائلٌ

* * *

١- يذهب النحاة إلى أنه في حالة الجرّ حرفُ جرّ، وفي حالة النصب فعل.

رُبّ^(١)

رُبّ: من حروف الجرّ، معناها التقليل أو التكثير، على حسب الحال. ومن سياق الكلام يتبيّن المراد.

أحكام:

- ♦ تدخل [رُبّ] على اسم نكرة مجرور. ويكون جوابها^(٢) اسماً مرفوعاً، أو جملة. نحو: [رُبّ ضارّة نافعة]، و[رُبّ جهلٍ ستره الغنى] و[رُبّ مُدّعٍ يفضحه تعالّله] و[رُبّ فقيرٍ معدٍ علمه غزير].
- ♦ كثيراً ما تُحذف في الشعر، وتنوب عنها الواو^(٣).
- ♦ قد تتصل بها [ما] الزائدة، فتختص بالدخول على الجُمْل ماضويةً ومضارعية، نحو: [رُبّما سافر خالد، ورُبّما تطول غيبته]^(٤). وقد تخفّف بأؤها فيقال: [رُبّما سافر].

* * *

١- عيّب على الجوهري أنه لم يذكر من معاني [رُبّ] في الصحاح إلا أربع عشرة لغة، منها: ربّ، ربّما، ربّما، ربّ، ... وقيل: [هو قصور ظاهر]!! لأن [رُبّ] لها سبعون لغة!! انظر: (تاج العروس ٤٧٥/٢).

٢- تسمية ما يتم به الكلام بعدها: [جواباً]، مصطلح يعبر عن حاقّ مسماه، وكان الخطيب التبريزي يجري على استعماله، ومنه قيسناه. انظر (شرح المفضليات ٣٨/١).

٣- يسمّى النحاة هذه الواو: [واو ربّ]. ولا تكون إلا في الشعر.

٤- قال سيبويه: [جعلوا (رُبّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول)] (كتاب سيبويه - هارون ١١٥/٣).

نماذج فصيحة من استعمال [رَبَّ]

• قال جَزِيمَةُ الأَبْرَشِ (الكتاب - هارون ٥١٦/٣):

رُبُّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

[العَلَم: الجبل، والشِمَالَات: جمع شَمَال، وهي الريح تهب من ناحية الشَّمَال. والشاعر يفخر بأنه يحفظ أصحابه إذا خافوا، فيكون لهم طليعة في رأس الجبل، لما يدلّ عليه ذلك من قوة في الجسم: (حدة البصر)، وقوة في النفس: (شهامة)].

اتّصلت [ما] الزائدة بـ [رَبَّ]، فاخترصت بالدخول على الجُمْل: [أوفيت].

• ﴿رُبُّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (الحجر ٢/١٥)

في الآية مسألتان: الأولى: اتصالها بـ [ما] واختصاصها مِن ثَمَّ بالدخول على الجمل. (يودّ). والثانية: تخفيف الباء.

• قال أُمَيَّةُ ابن أبي الصلت (الكتاب - هارون ١٠٩/٢):

رَبُّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

اتصلت [ما] بـ [رَبَّ] فاخترصت بالدخول على الجمل: [تكره].

• قال ثابت قطنة، يرثي يزيد ابن المهلب:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارُ

دخلت [رَبَّ] على اسم نكرة: [قتل]، وجوابها اسم مرفوع هو: [عار]. وكلا

الأمرين على المنهاج.

• قال المتنبي:

ذَلَّ مَنْ يَغْبِطُ الذَّلِيلَ بَعِيشٍ رَبِّ عَيْشٍ أَخَفُّ مِنْهُ الْحِمَامُ

دخلت [رَبَّ] على اسم نكرة: [عَيْشٍ]، وجوابها جملة: [أخفُّ منه الحِمَام: جملة

اسمية]. وكلاهما على المنهاج.

• قال امرؤ القيس (الديوان / ٢٩):

فِيَارُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بَأَنسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌ تِمَثَالِ
دخلت [ربّ] على اسم نكرة: [يومٍ]، وجوابها جملة: [لهَوْتُ]. وكلاهما على
المنهاج.

• قال جَحْدَرُ الْعُكْلِيِّ (الأمازي / ٢٧٨/١):

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرُبَّ فَتًى سَيَبْكِي عَلَيَّ مُهْذَبٍ رَخْصِ الْبَنَانِ
دخلت [ربّ] على اسم نكرة: [فتى]، وجوابها جملة: [سيبكي]. وكلاهما على
المنهاج.

• قال امرؤ القيس (الديوان / ١٨):

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي
الأصل في البيت: [ربّ ليلٍ]، ثم حُذفت [ربّ] فنابت عنها الواو: (واو ربّ). ولا
يكون ذلك إلّا في الشعر. ومثل ذلك طَبَقاً قولُ صخر ابن عمرو ابن الشريد.
(الكامل / ١٦٣/١):

وَعَاذِلِي هَبَّتْ بَلِيلٌ تَلُومَنِي أَلَا لَا تَلُومِينِي، كَفَى اللَّوْمَ مَا بَيَا
وقولُ معنِ ابنِ أَوْسِ الْمُزَنِيِّ (الأمازي / ٩٩/٢):
وَذِي رَجِمٍ قَلَمْتُ أَظْفَارَ ضِغْنِهِ بِحِلْمِي عَنْهُ، وَهُوَ لَيْسَ لَهُ حِلْمٌ
ففي البيتين كليهما حُذفت [ربّ] ونابت عنها الواو: [واو ربّ].

* * *

سوى

سوى: لها معانٍ، أشهرها [غير]. يقال مثلاً: [زارني سواك = زارني غيرك]. وهي اسمٌ يجري عليه ما يجري على الأسماء، فيكون فاعلاً ومفعولاً وصفةً ومستثنى إلخ... نحو:

ما جاء سوى زهيرٍ (فاعل).

ولم نصحب سوى خالدٍ (مفعول به).

ولا استقبلنا ضيفاً سواه (صفة).

وسافر الطلابُ سوى محمدٍ (اسم منصوب على الاستثناء).

وما سافرت الطالباتُ سوى هند (يجوز بعد النفي، النصب والبدلية: النصبُ على الاستثناء،

والرفعُ بالإتيان على البدلية من الطالبات^(١)).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [سوى]

تمهيد: يتبين من النماذج التالية أنَّ إعراب [سوى] يكون على حسب موقعها من العبارة:

• قال المتنبي (الديوان ٢٨٦/٣):

سوى وجع الحسادِ داوٍ فإنه إذا حلَّ في قلبٍ فليس يحولُ

١ - انظر بحث المستثنى بـإلا.

[سوى ... داو]: الأصل [داوِ سوى...]، ف [سوى] مفعول به وقد تقدّم على فعله: [داوِ].

• قال مجنون ليلى (الديوان / ١٠٨):

أَتَرَكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَى إِنْ لَصَبُورُ

[ليس ... سوى]: ليس، من أخوات [كان] ترفع الاسم وتنصب الخبر، و[سوى] اسمها مؤخر، وخبرها الظرف: [بيني و...].

• قال الفند الزمانيّ (شرح ديوان الحماسة ٣٥/١):

وَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ فَأَمْسَى وَهُوَ عُريَانُ
وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

[لم يبق سوى...]: يبق فعل مضارع مجزوم، فاعله: [سوى].

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٦١٤/١):

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

[إِنَّ سِوَاكَ...]: سِوَى اسم إِنَّ منصوب بفتحة مقدّرة على الألف.

• قال عمر ابن أبي ربيعة على لسان صاحبه (الديوان / ٢٦٠):

وَصَرَمْتُ حَبْلَكَ إِذْ صَرَمْتُ، لِأَنِّي أُخْبِرْتُ أَنَّكَ قَدْ هَوَيْتَ سِوَانَا

[سوانا]: مفعول به لفعل [هويت]، و[نا] مضاف إليه.

• قال ابن المولى ليزيد ابن حاتم (شرح ديوان الحماسة ١٧٦١/٤):

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا، وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

[سواك بائعها]: سوى مبتدأ، خبره بائع.

* * *

سَوْفَ

سوف: حرف يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للمستقبل مثل السين، غير أنّ [سوف] في رأي فريق من النحاة، أوسع من السين في مدّة الاستقبال. وتدخل عليها لام التوكيد، نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ (الضحى ٥/٩٣)

* * *

السَّيْنُ

السين: حرف غير عامل. يختصّ بالفعل المضارع، ويخلصه للاستقبال، نحو: [ستذهب]. والمعنى أنك تذهب فيما يُستقبل من الزمان.

* * *

عَدَا

أداةٌ يستثنى بها، لتضمّنها معنى [إلاّ]. والاسمُ بعدها يجوز جرُّه ونصبُه^(١).

• فمن الجرّ قول الشاعر (الدرر اللوامع ١/١٩٧):

أَبْحْنَا حَيَّهْمُ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

[الشَّمْطَاء]: من خالط سوادَ شعرها بياضُ الشيب.

• ومن النصب قول الشاعر (همع الهوامع ٣/٢٨٤):

عَدَا سُلَيْمَى وَعَدَا أَبَاهَا^(٢)

• فإذا اقترنت بها [ما] وجب النصب، وامتنع الجرّ، ومنه قول مروان ابن

أبي حفصة (الديوان ٧٤/٧٤):

ما عدا المُجْتَدَى أَبَاكَ وَمَا مِنْ رَاغِبٍ يَنْتَدِيهِ إِلَّا اجْتَدَاكَ

وقولُ الشاعر (الدرر اللوامع ١/١٩٧):

تُمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنِّي بَكْلٌ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ^(٣)

* * *

١- يذهب النحاة إلى أن [عدا] في حالة الجرّ حرفُ جرّ، وفي حالة النصب فعل.

٢- ذكر صاحب الدرر ١/١٩٦ أنه لم يقف على تنمة هذا الشاهد ولا نسبته.

٣- الباء من [عداني] في محلّ نصب، وليس لها وجه آخر. وذلك أنّ نون الوقاية لا تدخل على ضمير مجرور.

عَسَى

فعلٌ غير متصرّف، من أفعال الرجاء. ولها وجهان:

الأول: ناقصة تعمل عمل [كان]، سواء اتصلت بضمير، نحو: [عساه عساكم] إلخ... أو لم تتصل به، نحو: [عسى خالداً...]. ويكون خيرها فعلاً مضارعاً - قولاً واحداً - مسبوقاً بـ [أن]، أو غير مسبوقٍ بها، نحو: [عسى خالداً يسافر = عسى خالداً أن يسافر = عساه أن يسافر]^(١).

والثاني: تامة ترفع فاعلاً، وذلك إذا تجرّدت من اسم لها، ظاهر أو مضمّر، نحو: [عسى أن نسافر]، فيكون المصدر المؤوّل من [أن] والفعل المضارع بعدها، هو الفاعل.

تنبيه: جاءت [عسى] بمعنى [لعلّ] عاملةً عملها: ناصبةٌ للاسم رافعةٌ للخبر. ومنه قول صخر ابن جعد:

فقلت عساها نارُ كأسٍ، وعليها تشكّي فآتي نحوها فأعوذُها^(٢)

* * *

١ - إذا سبق الفعل المضارع بـ [أن] فالمصدر المؤوّل منهما هو خبر عسى نحو: [عسى خالداً أن يسافر]. وإذا لم يُسبق بها فجملة الفعل المضارع هي الخبر نحو: [عسى خالداً يسافر].

٢ - كأس: اسم امرأة.

نماذج فصيحة من استعمال [عسى]

- ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ (المائدة ٥٢/٥)

[عسى]: في الآية ناقصة، عاملة عمل [كان]. ولفظ الجلالة اسمها، وخبرها المصدر المؤول من [أَنْ] والفعل المضارع [يأتي].

- ﴿قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ (القصص ٢٨/٢٢)

[عسى]: ناقصة، عاملة عمل [كان]. و[رَبِّي] اسمها، وخبرها المصدر المؤول من [أَنْ] والفعل المضارع [يهدي].

- قال الشاعر:

عسى الكربُ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرَجٌ قريبُ

[عسى] في البيت ناقصة عاملة عمل [كان]. و[الكربُ] اسمها مرفوع. ويلاحظ هنا أنَّ الفعل المضارع [يكون] غير مسبوق بـ [أَنْ]، وينشأ عنه أنَّ خبر [عسى] في هذه الحال هو جملة الفعل المضارع: [يكون وراءه فرجٌ].

- ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ (البقرة ٢/٢١٦)

تكررت [عسى] في الآية مرتين، وهي في كليهما فعلٌ تامٌّ لا يطلب اسماً وخبراً، بل يطلب فاعلاً. وذلك أنها تجرّدت من اسم لها ظاهرٍ أو مضمّر. وتلاها [أَنْ] وفعلٌ مضارع منصوب بها: [تكرهوا، تحبوا]، ومتى كان ذلك (أي: متى تجرّدت من اسم لها، وتلاها أَنْ وفعل مضارع) كانت تامة، وكان فاعلُها المصدرُ المؤول من [أَنْ] والفعل المضارع. ومثل ذلك قوله تعالى:

- ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ (الإسراء ١٧ / ٧٩)

فهي هنا تامة، والمصدر المؤول من [أَنْ يبعثك ربك] هو الفاعل. وذلك كثير في القرآن، ومنه أيضاً:

• ﴿لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْراً مِنْهُمْ﴾ (الحجرات ١١/٤٩)

فإنَّ [عسى] هنا تامة، فاعلها المصدر المؤول من [أَنْ يَكُونُوا...].

• ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ (البقرة ٢/٢٤٦)

[عسيتم]: عسى في الآية ناقصة ترفع الاسم وتنصب الخبر. وذلك أنها اتصلت بضمير، ومتى اتصلت به كان هو اسمها ودليل نقصانها. وأما خبرها فهو المصدر المؤول من [أَنْ] و [تقاتلوا]. ومثل ذلك طبقاً قوله تعالى:

• ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ (محمد ٢٢/٤٧)

فضمير المخاطب المتصل بها هو اسمها ودليل نقصانها. وأما خبرها فهو المصدر المؤول من [أَنْ] و [تفسدوا].

* * *

علُّ

اسم يفيد الدلالة على العلوّ، ومعناه: [فوق]، ولا يأتي في الكلام إلاّ مسبوقاً
بـ [مِنْ].

• يُبنى على الضمّ إذا دلّ على علوّ معيّن، ومنه قول الفرزدق يهجو جريراً:

ولقد سدّدتُ عليك كلّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ فوقَ بَنِي كَلِيبٍ مِنْ عِلِّ

(الثَّنِيَّة: الطريق في الجبل).

فالعلوّ في البيت علوّ معيّن، لا علوّ مطلق. وإنما عيّنه قولُ الشاعر: [فوق بني

كليب]، وعلى ذلك كان بناؤه على الضم.

• ويُعرب إذا دلّ على علوّ غير معيّن. ومنه قول امرئ القيس يصف جواده:

مِكرٌ مِفرٌ مُقبِلٌ مُدبِرٌ معاً كَجَلْمودٍ صَخِرَ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

فالعلوّ في البيت علوّ غير معيّن، إذ المعنى: أنّ السيل حطّ هذا الجلمود من

مكان عالٍ، أي مكان ما من الأمكنة، بغير تقييد ولا تحديد ولا تعيين. وعلى

هذا جرّ بالكسرة. وكان الأصل أن ينوّن فيقال: [مِنْ عِلٍّ]، ولكن الشاعر حذَفَ

التنوين مراعاةً للشعر فقال: [من عِلِّ].

* * *

عَلَى

- ♦ [على]: من حروف الجرّ، ولها معان أشهرها:
 - الاستعلاء وهو أصل معناها، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفَلَكِ تُحْمَلُونَ﴾ (المؤمنون ٢٢/٢٣)
 - المصاحبة بمعنى [مع]، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾ (الرعد ٦/١٣) أي مع ظلمهم.
 - التعليل، نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ (البقرة ١٨٥/٢)
 - الظرفية بمعنى [في]، نحو: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا﴾ (القصص ١٥/٢٨) أي في حين غفلة.
 - الاستدراك، ومنه قول ابن الدُمينة:

بكلّ تداوينا فلم يُشَفَّ ما بنا على أن قُرب الدار خيرٌ من البُعدِ
- ♦ تكون اسماً بمعنى [فوق]، إذا دخل عليها حرف الجرّ [من]، وذلك نحو قولك:

[نزلت من على المنبر]، و[سقط زيدٌ من على السطح].

* * *

عَنْ

♦ حرف جرٍّ، لها معانٍ أشهرها:

• المجاوزة، نحو: سِرْتُ عن المدينة.

• معنى [بعد]، نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (المؤمنون ٤٠/٢٣)

• معنى [على]، نحو: ﴿وَمَنْ يَخْلُ فَإِنَّمَا يَخْلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾ (محمد ٣٨/٤٧)

• معنى [من]، نحو: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ (الشورى ٢٥/٤٢)

• معنى البدلية، نحو: ﴿وَاحْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ﴾ (لقمان ٣٣/٣١)

• معنى التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ (هود ٥٣/١١)

♦ وتكون بمعنى [جانب]، إذا سبقتها [من]، نحو قول قَطْرِيّ ابن الفُجاءة:

فلقد أراني للرماح دَرِيَّةُ
مِنْ عَنْ يَمِينِي مرَّةً وأمامي

* * *

عند

على وجهين:

• عند: ظرفٌ للمكان وللزمان، تلازم الإضافة أبداً، نحو: [نمتُ عندَ زهيرٍ
وسافرت عندَ الصباح]. وقد تُجرَّب بـ [مِنْ] نحو: [أتاني كتابٌ مِنْ عندِ
خالدٍ]^(١).

• عندك: اسم فعل أمر، بمعنى: [الزَمْ]، نحو: [عندك الفضلاء]^(٢).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [عند]

- مِنْ أمثالهم: عندَ الصباحِ يَحْمَدُ القَوْمُ السُّرَى (السرى: سِرَّ الليل): ظرف للزمان.
- ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ (الكهف ١٨ / ٦٥): مجرورة بـ [مِنْ].
- ﴿فَلَمَّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾ (النمل ٢٧ / ٤٠) ظرف للمكان.

١- في نحو قولك [أكرمه عندما يحضر]: [عند] ظرف للزمان، و[ما]: مصدرية، يتألف منها ومن الفعل بعدها مصدر مؤول، مضاف إليه = أكرمه عندَ حضوره.

٢- من تطوَّرها اللغوي التاريخي، استعمال الناس لها اليوم بمعنى: [قف]، وبمعنى الإغراء بالبحر والعدو، فيقولون مثلاً: [عندك اللص].

- ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ (الأنفال ١٠/٨) بحرورة بـ [مِنْ].
- حديث: الصبرُ عندَ الصدمةِ الأولى. ظرف للزمان.
- ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ﴾ (النمل ٤٠/٢٧) ظرف للمكان.
- ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء ٧٨/٤) بحرورة بـ [مِنْ].

* * *

غَيْر

(للأداة مناقشة)

اسم متوغلّ في الإبهام. نكرةٌ أبداً، لا يتعرّف بالإضافة، ولا يُحلّى بـ[أل]^(١).
حكماً:

♦ يلزم الإضافة أبداً، ولا يُقَطَّع عنها إلّا أن تتقدّم عليه كلمة [ليس]،
فيضمّ آخره، نحو: [قبضتُ عشرةَ دراهم ليس غيرُ]^(٢).
♦ يُعرَب في الكلام على حسب موقعه^(٣):

زارني غيرُك : فاعل

سألتُ غيرُك : مفعول به

نظرتُ إلى غيرِك : مجرور بحرف جرّ

اشترِ كتاباً غيرَ هذا : نعت

سافرَ زهيرٌ غيرَ راضٍ : حال

نَجَحَ الطّالِبُ غيرَ زَيْدٍ : منصوب على الاستثناء

ما نظرتُ إلى الطّالِبِ غيرِ زَيْدٍ : إذا جاء بعد جملة منفية، جاز مع
نصبه على الاستثناء، إتباعه على البدلية مما قبله.

١- يقال مثلاً: [زرتُ رجلاً غيرَك]. ولو أنّ [غير] اكتسبت التعريف بإضافتها إلى الضمير [الكاف] لما نعتت

[رجلاً] وهو نكرة. وأما دخول [أل] على [غير]، فلم يُسمَع من العرب قطّ، لا في شعر ولا في نثر.

٢- أي: ليس غيرُها مقبوضاً. فحذِف المضاف إليه وخبر [ليس] أيضاً.

٣- إذا تلاه مبنًى، جاز -مع إعرابه- بناؤه على الفتح نحو: [لم يسؤني غيرُ أن غضبتُ]، فالضمّ إعراب، والفتح بناء.

فائدة: من التراكيب الفصيحة قولهم مثلاً: [قرأت غير كتاب]، ومعناه: قرأت أكثر من كتاب.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [غير]

- ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ﴾ (فاطر ٣٥/٣٧)
- [غير] مضافة في الآية إلى اسم معرفة هو: [الاسم الموصول: الذي]، ومع ذلك وَصَفَتْ كَلِمَةً نَكْرَةً هِيَ: [صالحاً]، فدلّ هذا على أنّ [غير] لا تكتسب التعريف مما تُضاف إليه، بل تظلّ نكرة. ولو أنها اكتسبت التعريف مما أُضيفت إليه لما جاز أن تصف نكرة. إذ النكرة لا توصف بمعرفة.
- ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بَغْيَرٌ هَدَى﴾ (القصص ٢٨/٥٠)
- [بغير]: جارّ ومجرور، وذلك وجه من وجوها، إذ تُعرّب في الكلام على حسب موقعها فيه.
- ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (الزخرف ٤٣/١٨)
- [غير]: خبرٌ للمبتدأ: [هو]، وورودها خيراً، هو وجه من وجوها.
- ﴿تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ (الأنعام ٦/٩٣)
- [غير]: مفعولٌ به.
- ﴿وَيَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ﴾ (التوبة ٩/٣٩)
- [غير]: صفة لكلمة نكرة هي: [قوماً]، وإنما كان ذلك مع أنها أُضيفت إلى الضمير [كم]، والضمير معرفة، لأنها لا تكتسب التعريف مما تُضاف إليه.

• قال أبو قيس ابن الأسلت يصف الناقة:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ

(الأوقال: نبات؛ يقول الشاعر: لم يمنع الناقة من الشرب إلا تصويت حمامة غنت على هذه الغصون).

فِعْلُ [يَمْنَعُ] فاعله [غَيْرَ]، والأصل في الفاعل أَنْ يُرْفَعَ. لكنَّ [غَيْرَ]، إذا تلاها مبني،

كما هي الحال في البيت، جاز إعرابها وبنائها. وقد اختار الشاعر البناء، فقال: [لم

يَمْنَعِ الشُّرْبَ غَيْرَ]، فـ [غَيْرَ] مبنية على الفتح في محل رفع فاعل للفعل [يَمْنَعُ]؛ ولو شاء

الشاعر أَنْ يُعْرَبَ فيقول: [لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ غَيْرُ...] لكان جائزاً.

* * *

الفاء

تَرَدُّدُ الفاء على ثلاثة وجوه:

♦ الوجه الأول: العاطفة. وتفيد [الترتيب مع التعقيب] نحو: [دخل خالدٌ فزهيرٌ]. فالترتيب: دخول خالدٍ أولاً؛ والتعقيب: دخول زهيرٍ عقب خالد بلا مهلة^(١). وقد تفيد معهما [التسبيب]، وذلك أن يكون ما قبلها سبباً فيما بعدها نحو: ﴿فوكزه موسى فقضى عليه﴾^(٢) (القصص ١٥/٢٨)

حُكْم: قد يكون قبل الفاء المفيدة للتسبيب نفيٌ أو طلب، فيتنصب الفعل المضارع بعدها، نحو: [لا تُقَصِّرْ فتندمَ]. وتُسَمَّى في هذه الحال: [فاء السببية]^(٣).

♦ والوجه الثاني: الرابطة لجواب الشرط، نحو: ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عبادُكَ﴾^(٤) (المائدة ١١٨/٥)

١- تعمد كتب الصناعة إلى التفصيل في الترتيب والتعقيب، فتجعل الترتيب ترتيبين معنويّاً وذكرياً. فالمعنويّ نحو: [دخل خالدٌ فزهيرٌ]. والذكرى - وهو عطفُ مَفْصَلٍ على مجْمَلٍ - نحو: [سافر عليٌّ، فركب السيارة والطائرة]. وتجعل التعقيب تعقيبين، بلا مهلة نحو: [أكل فشيع]، وبمهلة نحو: [تزوَّج فولد له]. وأما ابن هشام فيقول: [التعقيب، هو في كل شيء بحسبه] (المغني/ ١٧٤).

٢- في الآية: ترتيب وتعقيب وتسبيب. فالترتيب من أنّ [الوَكْرَ كان أولاً]، والتعقيب من أنّ [القضاء على العدو كان بعد الوَكْر بلا مهلة]، والتسبيب من أنّ [الوَكْرَ كان سببَ الموت].

٣- انظر أحكام ما قبل فاء السببية وما بعدها، في بحث [نصب الفعل المضارع]. واعلم أنّ بين فاء التسبيب (كما يسمّيها المالقي) وبين فاء السببية، اتّفاقاً وافتراقاً. فهما يَتَّفَقَانِ في أنّ ما قبلهما كليهما سببٌ فيما بعدهما، ويَفْتَرِقَانِ في أنّ التي بعدها مضارعٌ منصوبٌ هي فاء السببية، وأنّ ما عدا ذلك هو فاء التسبيب.

٤- انظر أحكام ربط جواب الشرط بالفاء، في بحث [جزم الفعل المضارع].

♦ والوجه الثالث: الزائدة، ويكون دخولها في العبارة كخروجها، نحو: [أنت فاكتّم ما حدّثتك به = أنت اكنّم ...]، ومن مواضع ذلك: دخولها على خبر المبتدأ، إن كان المبتدأ مما يتضمن معنى الشرط، نحو: [الذي يأتي فله درهم] و [كلّ صادق فهو محترم].

تنبيه: قد تكون الفاء للاستئناف، وذلك إذا تمّ الكلام، وأُتي بعد تمامه بكلام مستأنف، قد يتصل بالسابق من جهة الموضوع، ولكن لا صلة له به من الوجهة الإعرابية، نحو: [جعلوا لله شركاء، فتعالى الله].

* * *

فَقَطْ

كلمة مبنية على السكون، تدلّ على الاكتفاء، نحو: [قرأت صفحة فقط -
زارني زهيرٌ فقط - اشتريت ثلاثة كتب فقط...].

* * *

في

حرف جرّ، ولها معانٍ أشهرها:

- الظرفية المكانية أو الزمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿غَلَبَتِ الرُّومَ. فِي أَدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ. فِي بَضْعِ سَنِينَ﴾ (الروم ٣٠/٢-٤)
- السببية: ومن ذلك [دَخَلَتِ النَّارَ امْرَأَةٌ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا]، (أي: بسبب هرة).
- الاستعلاء (معنى على)، نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾ (طه ٧١/٢٠) (أي: على جذوع النخل).
- المصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (الأعراف ٣٨/٧) (أي: ادخلوا مع أمم).

* * *

قَدْ

(للأداة مناقشة)

قد: تدخل على الفعل ماضياً ومضارعاً. فتكون مع الماضي حرف تحقيق، نحو: [قد سافر زهيرٌ]. ومع المضارع حرف تقليل، نحو: [قد يسافر خالدٌ]. ولا يجوز فصلها عن الفعل إلا بقَسَم، نحو: [قد - واللّه - سافر زيد] ^(١).
تنبيه: قد تكون [قد] مع الفعل المضارع للتحقيق، إذا دلّ على ذلك سياق الكلام والقرائن، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ﴾ (النور ٦٣/٢٤)
فائدة: في تاريخ اللغة، أنّ [قد] كانت استُعْمِلَتْ بمعنى [حَسَب] وبمعنى [يكفي]، نحو: [قَدْ زهيرٌ كتابٌ = حَسَبُ زهيرٍ كتابٌ] و [قَدْ نبي درهمٌ = يكفيني درهمٌ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [قد]

• ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (البقرة ١٤٤/٢)

[قد نرى]: الأصل أن تجيء [قد] مع الفعل المضارع للتقليل، نحو: [قد نسافر]. لكن لما كان فاعلُ الفعل المضارع في الآية هو الله تعالى - وكان تقليل الرؤية وكثرتها

١- منع فريق من العلماء وقوع [لا] النافية بعد [قد]، أي: منعوا أن يقال مثلاً: [قد لا أفعل]. لكن هذا الفصل ورد في الشعر الجاهلي وأمثال العرب وكلام الفصحاء، مما يقطع بصحة هذا الاستعمال، ويثبت أن منعه تحكُّم على غير أساس.

مما لا يجوز على الله!! - كان معنى [قد] في الآية، التحقيق. وتزداد المسألة وضوحاً بالتوقف عند قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ﴾ (النور ٦٣/٢٤) فإنّ [قد] مع الفعل المضارع للتقليل أصلاً، ولكنّ تقليل العلم على الله تعالى محال، فامتنع اعتدادها للتقليل، وصحّ اعتدادها للتحقيق، استرشاداً بالقرائن.

• ومثل هذا طبعاً، قوله تعالى ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ (النور ٦٤/٢٤) فالتقليل هاهنا ممتنع محال، واعتدادها للتحقيق، هو الموافق للعقل والمنطق، استرشاداً بالقرائن.

• قال الشاعر (ديوان امرئ القيس / ٢٢٥):

قَدْ أَشْهَدُ الْغَارَةَ الشَّعْوَاءَ تَحْمِلُنِي جَرْدَاءُ مَعْرُوقَةُ اللَّحْيَيْنِ سُرْحُوبُ

(الشعواء: المتفرقة - الجرداء: الفرس القصيرة الشعر - المعروقة اللحيين: القليلة لحم الخدين - سرحوب: طويلة مشرفة).

[قد أشهد]: الفعل مضارع، ومع المضارع تكون [قد] أصلاً للتقليل. لكنّ الشاعر هاهنا يفخر بأنه فارس مغوار، ومن كان هذا شأنه لم يفخر بقلّة غاراته، فبَطَلَ أَنْ تكون [قد] للتقليل، وصحّ اعتدادها مع الفعل المضارع للتحقيق.

• ومثله قول عبيد ابن الأبرص (الديوان / ٤٩):

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

(القِرْن: الثيل في الشجاعة - مُجَّتْ: يريد أنها صُبِغَتْ - الفِرْصَاد: الثوت: شبه الدم بعصارة الثوت الحمراء)

فالشاعر يفتخر، ومع الفخر لا يكون التقليل. واسترشاداً بالقرائن والسياق تعتدّ [قد] في البيت مع الفعل المضارع للتحقيق.

• ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (المؤمنون ١/٢٣)

[قد] في الآية للتحقيق، وذلك أنها متصلة بفعل ماضٍ: [أفلح]. ومتى كان ذلك

كذلك فهي للتحقيق، على المنهاج. ومنه طبقاً قوله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ﴾ (المجادلة ١/٥٨)

• قال الشاعر يخاطب خالد ابن عبد الله القسريّ (المغني ١٨٦/):

أخالدُ قد - واللّه - أوطأت عشوةً

(أراد: ركبتُ أمراً على غير تبين).

وقد فصل بين [قد] والفعل بقَسَمَ: [واللّه]. ومن المقرر أنّ [قد] تلزم الفعل بغير فاصل. والنحاة يقولون في التعبير عن هذا: (قد مع الفعل كجزء منه فلا يُفصل بينهما إلاّ بقَسَمَ). والذي أتى به الشاعر هنا، إنما هو استفادة من هذا الجواز. فقد فصل بينهما بالقَسَمَ: [واللّه]، فيكون ما أتى به على المنهاج. ومنه قول الآخر - طبقاً - (المغني ١٨٦/):

فقد - واللّه - بَيَّنَ لي عَنائي بوشكٍ فراقهم، صُرْدٌ يصيحُ

(الصرد: طائر، وقد أراد الشاعر أنّ صياح هذا الطائر كان شؤماً عليه ففارقه من يَحِبُّهم).

ومثل ذلك أيضاً أنه سُمِعَ: [قد - لَعَمري - بِتُ ساهراً] و [قد - واللّه -

أحسنّت].

* * *

قَطُّ

قَطُّ: ظرفُ زمانٍ يختصُّ بالماضي ويستغرقه، مبني على الضمّ. يسبقه في الاستعمال نفي أو استفهام نحو: [ما زارنا قَطُّ] و [هل زارنا قَطُّ؟]^(١).

* * *

١- في تاريخ اللغة، أنّ [قَطَّ] كانت استعملت ساكنة الآخر بغير تشديد. بمعنى [حسب]، نحو: [قطُّ زيدٍ درهمٌ] = حسب زيدٍ درهم]، وبمعنى [يكفي]، نحو: [قطني درهمٌ = يكفيني درهمٌ].

الكاف

(للأداة مناقشة)

على وجوه ثلاثة:

الأول: اسم يفيد التشبيه، معناه معنى [مثل] ولذلك يُعرَب إعرابه، إذ هو بمنزلة^(١). وبعده مضاف إليه أبداً. ففي قولك: [خالدٌ كالأسد]:

[خالد]: مبتدأ. و[الكاف]: خبر المبتدأ في محل رفع. و[الأسد]: مضاف إليه.

الثاني: كاف الضمير، وتتصل بالأسماء والأفعال، نحو: [رَأَى خالدٌ وكتابك بيدك].

الثالث: كاف الخطاب، وهي حرف لا محل له من الإعراب، يلحق أسماء

الإشارة نحو: [ذلك - ذلك - ذلكما...]، وضمير النصب المنفصل نحو: [إِيَّاكَ - إِيَّاكُمَا - إِيَّاكُمْ...].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال الكاف

• قال المتنبي:

وما قَتَلَ الأحرارَ كالعفوِ عنهمُ وَمَنْ لَكَ بِالْحُرِّ الذي يَحْفَظُ اليَدَا

١- تسير كتب الصناعة على اعتداد الكاف مرة حرف جر، ومرة اسماً بمعنى [مثل]. ولما كان اعتدادها حرفاً يصدق في حال دون حال، وكان اعتدادها اسماً يصح ويصدق في كل حال، أطرحنا حرفيتها وأخذنا باسميتها. فهي اسم بمعنى [مثل]، في كل موضع ترد فيه.

[كالعفو]: الكاف اسم بمنزلة [مثل]، فاعل لـ [قتل] في محل رفع. و [العفو]: مضاف إليه.

• قال تعالى: ﴿أَخْلَقَ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفَخَ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ (آل عمران ٤٩/٣)

[كهية]: الكاف اسم بمنزلة [مثل]، مفعول به في محل نصب، و[هية]: مضاف إليه.

• قال العجاج (الخزانة ١٠/١٦٦):

يَضْحَكُنَّ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمَّ (الذائب)

[كالبرد]: الكاف اسم بمنزلة [مثل]، في محل جرّ بـ [عن]، و[البرد]: مضاف إليه.

• قال ذو الرّمة (الديوان ٢/١٢١٠-١٢١١):

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ حَزِينًا، وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ
(النقا: الكتيب من الرمل، عالج: موضع معروف).

[على كالنقا]: الكاف اسم بمنزلة [مثل]، في محل جرّ بـ [على]، و[النقا]: مضاف إليه.

• قال النابغة الذبياني (الديوان ٣٨/٣٨):

فَإِنَّكَ كَاللَّيْلِ الَّذِي هُوَ مُدْرَكِي وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنتَأَى عَنْكَ وَاسِعٌ

[كالليل]: الكاف اسم بمنزلة [مثل]، في محل رفع خبر [إِنَّ]، و[الليل]: مضاف إليه.

* * *

كَأَنَّ

من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر، وتفيد التشبيه نحو:
[كَأَنَّ النجاحَ قريبٌ]. (انظر الأحرف المشبهة بالفعل).

- إذا خُفِّفَتْ أو اتَّصَلَتْ بها [ما] الزائدة أُهْمِلَتْ فلم تَعْمَلْ، ودخلت على
الجملة الاسمية والفعلية نحو:

[كَأَنَّ فَوْزُ سَعِيدٍ مَحْتَوٍ]: خففت فأهملت ودخلت على جملة اسمية.

[وَكَأَنَّ قَدْ هَنَأَناه بِفَوْزِهِ]: خففت فأهملت ودخلت على جملة فعلية.

[كَأَنَّمَا خَالِدٌ مُسَافِرٌ]: اتصلت بها [ما] فأهملت ودخلت على جملة اسمية.

[وَكَأَنَّمَا يَرِيدُ الْعُودَةَ]: اتصلت بها [ما] فأهملت ودخلت على جملة فعلية.

تنبيه: إذا دخلت المخففة على فعلٍ، وجب أن يفصل بينهما [قد] أو [لم] نحو:
[كَأَنَّ قَدْ رَضِيَ زهيرٌ، و كَأَنَّ لَمْ يَغْضَبَ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [كَأَنَّ]

• ﴿كَأَنَّ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ﴾ (يونس ٢٤/١٠)

[كَأَنَّ]: أصلها [كَأَنَّ] مشددة، ثم خففت. والقاعدة أنها متى خففت أُهْمِلَتْ

فلم تَعْمَلْ، ودخلت على الجملة الاسمية والفعلية. ويشترط عند دخولها على فعلٍ أن

يفصل بينها وبينه [قد] أو [لم]. وهو ما تراه متحققاً في الآية، فقد خففت فأهملت ودخلت على جملة فعلية، وفُصل بينها وبين الفعل [تغن] بـ [لم].

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٣٩١/١):

وصدر مشرق اللون كَأَنَّ ثدياً حُقَّانِ

[كَأَنَّ]: مخففة من [كَأَنَّ]، وقد دخلت على جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر، فلم تعمل في أيّ منهما، فظلاً مبتدأ وخبراً. وذلك أنها حين تخفف تهمل.

• ﴿كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾ (الأنفال ٦/٨)

[كَأَنَّمَا]: اتصلت [ما] بـ [كَأَنَّ]، فكفّتها عن العمل، فلم تنصب اسماً ولم ترفع خبراً، وذلك جرياً مع قاعدة أنها إذا اتصلت بها [ما]، أهملت فلم تعمل، ودخلت على الجمل الاسمية والفعلية. وقوله تعالى: [كَأَنَّمَا يَسَاقُونَ] من دخولها على الجمل الفعلية.

• قال النابغة الذبياني (الديوان / ٨٩):

أَفِدَّ التَّرْحُلُ ، غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا ، وَكَأَنَّ قَدِ

(أفد الترّحل: دنا الرّحيل - الركاب: الإبل).

في البيت مسألتان:

الأولى: أَنَّ الأصل أَنَّ يقول الشاعر [لما تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قد زالت]. غير أنه حَذَفَ كلمة: [زالت]. والقاعدة: أَنَّ ما يُعْلَمُ جائزٌ حذفه.

والثانية: أَنَّ الشاعر خَفَّفَ [كَأَنَّ] فقال: [كَأَنَّ]. والقاعدة: أنها متى خُفِّت زال اختصاصها بالأسماء، فدخلت على الجمل الاسمية والفعلية. وقول النابغة [كَأَنَّ قد...] من دخولها على الجمل الفعلية، ولا بد عند دخولها على فعلٍ، من أن يفصل بينهما [قد] كما في البيت، أو [لم].

• قال عمرو ابن الحارث ابن مُضاض (لسان العرب ١٠٩/١٣):

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجَّوْنَ إِلَى الصَّفَا أَنَيْسٌ، وَلَمْ يَسْمُرْ بِمَكَّةَ سَامِرٌ

(الحجون والصفاء: موضعان في مكة).

خَفَّفَ الشَّاعِرُ كَلِمَةَ [كَأَنَّ] فَقَالَ: [كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ]، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنْفَاءً أَنَّهَا مَتَى خَفَّفَتْ زَالَ اخْتِصَاصُهَا بِالْأَسْمَاءِ فَدَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ، وَعَلَى الْفَعْلِيَّةِ أَيْضًا. وَلَا بَدَّ عِنْدَ دُخُولِهَا عَلَى فَعْلٍ مِنْ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا [قَدْ] أَوْ [لَمْ]. وَهُوَ شَرْطُ حَقِّقَةِ الشَّاعِرِ إِذْ أَتَى بِـ [لَمْ] فَاصِلَةً بَيْنَ [كَأَنَّ] وَالْفَعْلِ: [يَكُنْ].

• قَالَ امْرَأُ الْقَيْسِ:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِجَدِّ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يَدْرِكُ الْمُوْتَلَّ أُمَثَالِي

[لَكِنَّمَا]: اتَّصَلَتْ [مَا] بِـ [لَكِنَّ] فَكَفَّتْهَا عَنِ الْعَمَلِ، فَدَخَلَتْ عَلَى فَعْلٍ [أَسْعَى].

* * *

كأين^(١)

كأين: تفيد الكثرة، وتختص بالماضي. وفيها لغات، أشهرها: [كأين].

أحكام:

♦ مبنية على السكون أبداً.

♦ لها الصدارة وبعدها اسم مفرد مجرور بـ [مِنْ]، يتعلق بها.

♦ يجوز الفصل بينها وبين شبه الجملة بعدها، نحو: [كائن ترى من ظالم يحقّق به ظلمه].

♦ إعرابها: يختلف إعرابها على حسب موقعها من العبارة^(٢). فتكون ظرفاً أو مفعولاً به أو مفعولاً مطلقاً أو مبتدأ إلخ... ودونك الأمثلة:

[كأين من كتابٍ قرأت]: مفعول به. [كأين من ليلةٍ سهرت]: ظرف زمان.

[كأين من ميلٍ مشيت]: ظرف مكان. [كأين من زيارةٍ زرتك]: مفعول مطلق.

فإن وقعت مبتدأ، فخيرُه حتماً جملة أو شبه جملة، فالجملة نحو: [كأين من

كتابٍ صاحبي] وشبهها نحو: [كأين من كتابٍ عندي].

* * *

١- تُكتب: [كأين]، وهو رسم المصحف، وتكتب: [كأي] أيضاً.

٢- يسهل عليك إعرابها إذا تغافلت عنها وعن [مِنْ] بعدها، وجعلت إعراب الاسم الذي بعد [مِنْ] إعراباً لها، كما ترى: [كأين من كتابٍ قرأت: قرأت كتاباً (مفعول به)] و [كأين من ليلةٍ سهرت: سهرت ليلةً (ظرف زمان)] و [كأين من ميلٍ مشيت: مشيت ميلاً (ظرف مكان)]، و [كأين من زيارةٍ زرتك: زرتك زيارةً (مفعول مطلق)]، و [كأين من كتابٍ صاحبي: كثيرٌ من الكتب صاحبي (مبتدأ)]، و [كأين من كتابٍ عندي: عندي كتابٌ (مبتدأ)].

نماذج فصيحة من استعمال [كآين]

• ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ (العنكبوت ٦٠/٢٩)

من أحكام استعمال [كآين] أن يتعلّق بها اسم مفردٌ مجرورٌ بحرف الجر [مِن]. وقد تحقق ذلك في الآية. والجار والمجرور متعلّقان بـ [كآين].

وفي الآية مسألة أخرى هي أنّ [كآين] مبتدأ، وجملة [لا تحمل رزقها] صفة لـ [دابة]. وأما خبر المبتدأ فهو: جملة [اللَّهُ يَرْزُقُهَا].

والقاعدة أنّ [كآين] إذا وقعت في الكلام مبتدأ، كان خبرها حتماً جملة - كما ترى في الآية - أو شبه جملة. والمعنى: [كثير من الدواب لا تحمل رزقها يرزقها الله]. وقولنا: [كثير من الدواب] إنما هو من معنى [كآين]، فإنها تفيد الكثرة.

• ﴿وَكَايْنٌ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتِلٌ مَّعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرٌ﴾ (آل عمران ١٤٦/٣)

[كآين]: مبتدأ، خبره جملة [قاتل]، وقد ذكرنا آنفاً أنّها حين تكون مبتدأ يكون خبرها حتماً جملة - كما ترى في الآية - أو شبه جملة.

• قال الشاعر:

وكائنٌ-ترى- مِّنْ صامِتٍ لَّكَ مُعْجِبٍ زيادته أو نَقْصُهُ في التكلُّمِ
يجوز الفصل بين [كائن] وشبه الجملة [من...]. ويُعدّ البيت شاهداً على ذلك.
فقد فصل الشاعر، بين [كائن] وشبه الجملة بعدها [مِن صامتٍ]، بكلمة: [ترى].
ومثله أيضاً في جواز هذا الفصل قول الآخر:

وكائن-رأينا- من فروعٍ طويلةٍ تموت إذا لم تُحْيِهِنَّ أصولُ
فقد فصل الشاعر بينهما بكلمة [رأينا]، وذلك جائز كما قدّمنا.

* * *

كَذَا

تأتي على وجهين:

- الأول: أن تكون مؤلفةً من كلمتين هما: كاف التشبيه، واسم الإشارة:
[كذا = ك + ذا] نحو قولك: [كذا أنا فارضٌ أو اغضب!!].
- الثاني: أن تكون كلمةً واحدةً، فيُكنى بها عن عدد، أو غير عدد، نحو:
[اشترت كذا وكذا كتاباً، من مكتبةٍ تقع بمكان كذا].

أحكام:

- ♦ إذا كُنِيَ بها عن عدد، افتقرت إلى تمييز منصوب، نحو: [اشترت كذا كتاباً].
- ♦ تأتي في الكلام معطوفاً عليها، ومكررة، ومفردة، نحو: [اشترت كذا وكذا كتاباً، ثمها كذا كذا درهماً، وكذا فلساً].
- ♦ إذا كانت كلمةً واحدةً، أُعربت على حسب موقعها من العبارة، فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه إلخ^(١)...

* * *

١- إعرابها في نحو: [سافر كذا صديقاً]: فاعل، وفي نحو: [ودّعت كذا صديقاً]: مفعول به، وفي نحو: [مدرستنا بمكان كذا] مضاف إليه، وهكذا...

كلّ

- تدخلها الألف واللام - خلافاً للأصمعيّ - فيقال مثلاً: [الكلّ حضروا]، كما يقال: [حضر كل القوم].

- الأصل أن يتلوها مضاف إليه، نحو: ﴿كلُّ نفسٍ ذائقة الموت﴾^(١)، فإذا حُذِفَ نُوتَتْ، ومنه ﴿كلُّ في فلَكٍ يسبحون﴾^(٢).

♦ إعرابها:

لها في العبارة حُكْمٌ ما تضاف إليه. فلو وُضِعَ المضاف إليه موضعها، لكان إعرابه هو إعرابها^(٣).

♦ معناها:

معناها هو معنى المضاف إليه بعدها، إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنثياً، سواء أكان مذكوراً أم محذوفاً^(٤) ولذلك يعود الضمير إليها، على حسب ما

١- آل عمران ١٨٥/٣

٢- (الأنبياء ٣٣/٢١). لولا الحذف لكان يقال: [كلُّ هؤلاء (أي: الشمس والقمر والنجوم) في فلَكٍ يسبحون].

٣- فهي: فاعل إن أضيفت إلى فاعل، نحو: [جاء كلُّ الناس = جاء الناس]، ومفعولٌ مطلق إن أضيفت إلى مفعول مطلق، نحو: [لا تُفرِطْ كلُّ الإفراط = لا تفرِطْ إفراطاً]، وظرفٌ إن أضيفت إلى ظرف، نحو: [سهرت كلُّ الليل = سهرت الليل] وهكذا ...

٤- ذلك أن المضاف إليه بعد [كلّ] إذا كان محذوفاً فإنه يُقدَّر، فكانه مذكور.

يكون المضاف إليه في الحالات المذكورة^(١).

تنبيه:

إذا كان المضاف إليه بعدها معرفة، جازت المطابقة والإفراد فيقال مثلاً:
[كلّهم حضروا] و [كلّهم حضر].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [كلّ]

• ﴿كلّ امرئ بما كسب رهين﴾ (الطور ٥٢ / ٢١)

[كل امرئ]: كل، معناها معنى ما تضاف إليه. وقد أضيفت في الآية إلى [امرئ] وهو مفرد مذكر، فكلّ إذا مفرد مذكر. ومن هنا أن عاد الضمير إليها من الخبر مفرداً مذكراً: [رهين (هو) + كسب (هو)].

• ﴿كلّ نفس ذائقة الموت﴾ (آل عمران ١٨٥/٣)

[كل نفس]: كل، معناها معنى ما تضاف إليه. وقد أضيفت في الآية إلى [نفس] وهي مفرد مؤنث، فكلّ إذا مفرد مؤنث. ومن هنا أن عاد الضمير إليها من الخبر مفرداً مؤنثاً: [ذائقة].

١- ففي التذكير والإفراد والتثنية والجمع: كلّ طالبٍ يجتهد - كلّ طالِبين يجتهدان - كلّ الطلاب يجتهدون

وفي التأنيث والإفراد والتثنية والجمع: كلّ طالِبةٍ تجتهد - كلّ طالِبتين تجتهدان - كلّ الطالبات تجتهدن

وفي الحذف: كلّ يجتهد - يجتهدان - يجتهدون.

كلّ تجتهد - تجتهدان - تجتهدن

لا فرق بين الضمير والاسم في حكم المطابقة، ولذا يقال مثلاً: [كل طالبة مجتهدة] كما يقال: [كل طالبة تجتهد] وقس على هذا.

• قال الشاعر:

وكلّ رفيقي كلّ رحلٍ - وإنّ هما تعاطى القنا قوماهما - أخوان
[كل رفيقي]: كلّ، معناها معنى ما تضاف إليه. وقد أضيفت إلى [رفيقي] وهو
مثنى مذكر، فكلّ إذاً مثنى مذكر. ومن هنا أن عاد الضمير إليها من الخبر مثنى مذكراً:
[أخوان (هما)].

• قال الشاعر:

وكلّ أناسٍ سوف تدخل بينهم دؤيّهية تصفرّ منها الأنايلُ
[كل أناس]: أضيفت [كل] إلى [أناس] ومعناها جمع مذكر، ولما كان معنى
[كل] هو معنى ما تضاف إليه، كان معناها جمعاً مذكراً. ولذلك عاد إليها الضمير من:
[بينهم] ضمير جمع مذكر.
• قال الشاعر:

وكلّ مصيباتٍ تصيب فإنها سوى فرقة الأحباب هينة الخطبِ
[كل] أضيفت إلى [مصيبات]، وهي جمع مؤنث. ولما كان معنى [كل] هو معنى
ما تضاف إليه، كان معناها جمعاً مؤنثاً. ولذلك عاد إليها الضمير من [تصيب] ضمير
جمع مؤنث. ونوجه النظر إلى أن جمع ما لا يعقل وهو هنا [المصيبات] يجوز في ضميره
الإفراد والجمع. أي: [هي = هنّ].

• حديث: [كلّ أمّي يدخلون الجنة إلا من أبى] (فتح الباري ١٣/٢٤٩)
[يدخلون]: فاعله الواو، ضمير لجمع المذكر، لأن معنى المضاف إليه: [أمّي] جمع
للمذكر. ولو أريد لفظ كلمة: [أمة] وهو مؤنث، ل قيل: [كل أمّي تدخل (مي)]، فيعود
الضمير المؤنث: [هي] إلى [أمة] باعتبار تأنيث لفظها.
• كلُّكم هداة للخير، وكلّكم داعون إليه.

[هداة - داعون]: كلاهما جمع مذكر، لأن المضاف إليه: [كم] ضميرٌ لجمع المذكر^(١).

• ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ (الإسراء ٨٤/١٧)

حُذِفَ المضاف إليه بعد [كلّ] فُتَوْنَتْ، والأصل: [كلّ أحدٍ يعمل]. وفاعلُ [يعمل] (هو) ضمير للمفرد المذكر، لأن المضاف إليه المحذوف [أحد] مفرد مذكر.

• ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ (الأنبياء ٢١/٣٣)

حُذِفَ المضاف إليه بعد [كلّ] فُتَوْنَتْ، والأصل: كلّ هؤلاء يسبحون. وفاعلُ [يسبحون] هو الواو، ضمير لجمع المذكر، لأن المضاف إليه المحذوف [هؤلاء] لجمع المذكر.

• ﴿وَكَلَّا ضَرْبَنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾ (الفرقان ٢٥/٣٩)

حُذِفَ المضاف إليه فُتَوْنَتْ [كلّ]، والأصل: [وكلّ إنسان ضربنا له الأمثال].

• ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (ص ٣٨/٧٣)

[كلّ] في الآية توكيدٌ للملائكة، لأنها تعرب على حسب موقعها من العبارة.

• قال الشاعر:

إذا المرء لم يدنس من اللؤم عِرضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديه جميلٌ

[كلّ]: إعرابها على حسب موقعها من البيت: مبتدأ، خبره [جميل].

• ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ (البقرة ٢/٦٠)

١ - نَبَّهْنَا فِي آخِرِ الْبَحْثِ عَلَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ مَعْرِفَةً، جَازَ مَعَ الْمِطَابَقَةِ الْإِفْرَادَ، فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: [كلّكم هاد] [وكلّكم داع] لكان ذلك جائزاً، بل يقول فريق من النحاة هو الأفضح.

[كَلَّ]: فاعل لـ [عَلِمَ].

• ﴿وَإِنْ يَرَوْا كُلاًّ آيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا﴾ (الأنعام ٢٥/٦)

[كَلَّ]: مفعول به.

• ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا كَالْمَـلَقَةِ﴾ (النساء ١٢٩/٤)

[كَلَّ]: مفعول مطلق. وضابط ذلك أن تكون [كَلَّ] مضافةً إلى المصدر كما ترى

هاهنا. ونذكر بأننا قلنا في تضاعيف البحث: [كَلَّ] لها حكم ما تضاف إليه، فلو وضع

المضاف إليه موضعها لكان إعرابه هو إعرابها. وتطبيقاً لذلك يكون إعرابها مفعولاً

مطلقاً، لأن [الميل] من [لا تميلوا ميلاً] هو مفعول مطلق.

* * *

كِلَا وَكِلْتَا^(١)

اسمان لفظهما مفرد، ومعناها مثنى^(٢). ولذلك يجوز مراعاة لفظهما أو معناه، نحو: [كلا الطالبين مجتهدٌ، وكلا الطالبين مجتهدان].
الأحكام:

- ♦ يعربان على حسب موقعهما من العبارة: فاعلاً أو مفعولاً أو توكيداً^(٣) إلخ...
- ♦ يلزمان الإضافة أبداً إلى مثنى معرفة، نحو: [نجح كلا الطالبين، فهنأت كليهما].
- ♦ إذا أُضيفتا إلى اسم ظاهر، عوملتا معاملة الاسم المقصور، فقدّرت الحركات الثلاث على ألفهما، كما تقدّر على ألف العصا والفتى، نحو: [سافر كلا الرجلين، فودّعت كلا الرجلين، ووثقت بكلا الرجلين].
- ♦ وإذا أُضيفتا إلى ضمير، عوملتا معاملة المثنى، فترفعان بالألف، وتُنصبان

١- قد تجزئ خلال البحث، بالكلام على إحداهما، إيجازاً. إذ هما متساويتان في كل حكم، ماعدا أن [كِلَا] للمذكر، و [كِلْتَا] للمؤنث.

٢- اعتدوا لفظهما مفرداً، لأنه لا يثنى ولا يُجمع. فليس في اللغة مثلاً: [كِلِيَان] أو [كِلَوَان]، ولا [كِلْتِيَان]، ولا [كِلْتِيَات]. وأما أن معناه مثنى فلقولهم مثلاً: [درس خالدٌ وزهيرٌ فنجح كلاهما].

٣- [كِلَا]: في [جاء كلاهما] فاعل، وفي [رأيت كليهما] مفعول به، وفي [سافر المعلمان كلاهما] توكيد، وفي [سَلَّمْتُ على كليهما] اسم مجرور بـ [على] وهكذا...

وَتُجَرَّانِ بِالْيَاءِ، نَحْوُ: [عَادَ كَلَاهُمَا، فَاسْتَقْبَلَتْ كَلِيَهُمَا، وَسَلَّمَتْ عَلَى كَلِيَهُمَا].
 فائدة: الأصل أَنَّ [كَلَا] للمذكَّر و [كَلْتَا] للمؤنث، ولكن قد تُستعمل
 [كَلَاهُمَا] للمؤنث فيقال مثلاً: [نَحَحَتِ الطَّالِبَتَانِ كَلَاهُمَا]. قال هشام ابن
 معاوية:

يَمُتُّ بَقَرَبَى الزَّيْنَبِينَ كَلِيَهُمَا إِلَيْكَ وَقَرَبَى خَالِدٍ وَحَبِيبٍ
 وكان الأصل أن يُوْنَّثَ فيقول: [كَلْتِيَهُمَا]. ولكنه أوقع المذكَّرَ موقعَ المؤنث
 فقال: [كَلِيَهُمَا]، وذلك جائز.

* * *

نموذج فصيح يقاس عليه

• ﴿كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾ (الكهف ٣٣/١٨)

[كَلْتَا]: لفظها مفرد، ودليل ذلك أنها لا تثني ولا تُجمع. فليس في اللغة [كَلِيَان] أو كلوان]، ولا [كَلْتِيَان] ولا [كَلْتِيَات].

ثم ها هنا دليل آخر على أن لفظها مفرد، هو أن خبرها جاء بصيغة المفرد، فقليل: [آتَتْ]؛ ومن المقرر أن المفرد يُخْبَرُ عنه بالمفرد، فلا يصحَّ أن يقال مثلاً: [التلميذان قصيرٌ].

ثم لو رُوِيَ معنى [كَلْتَا] وهو مثنى، لقليل: [آتَتَا] وهو في العربية جائز غير معيب. لكن لما لم يُرد معناها، بل أريد لفظها وهو مفرد، أُتِيَ بالخبر هنا مفرداً.
 وتبقى في الآية مسألتان:

الأولى: أَنَّ [كَلَا و كَلْتَا] يلزمان الإضافة أبداً إلى مثنى معرفة، وذلك متحقق في

الآية، إذ أُضيفت [كِلتا] إلى كلمة [الجنّتين] وهي مثنى معرّف بـ [أل].
والثانية: أنّ [كلتا] مبتدأ مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، وذلك أنّ [كلا وكتلتا]
إذا أُضيفتا إلى اسم عوملتا معاملة الاسم المقصور، فقدّرت العلامات الثلاث على
ألفهما كما تقدّر على ألف [العصا والفتى] كما جاء في الآية. وأما إذا أُضيفتا إلى
ضمير فإنهما تعاملان معاملة المثنى، فتُرفعان بالألف، وتُنصبان وتُجرّان بالياء.

* * *

كَلَا

(للأداة مناقشة)

لها معان، منها:

♦ الزَّجْر: ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ (مريم ٨١/١٩-٨٢)

♦ والنفي، بمعنى: [لا]، ومنه قول الشاعر (اللسان ١١/٥٩٧):

قريشٌ جهازُ الناسِ حيًّا وميتًا فَمَنْ قال: كَلَّا، فالمكذبُ أكذبُ

♦ والاستفتاح، بمعنى: [ألا]، ومنه قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ. الَّذِي عَلَّمَ

بِالْقَلَمِ. عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ (العلق ٣/٩٦-٦)

♦ وبمعنى: [حقًّا] ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾

(المطففين ٨٣/١٨)

حُكْم: إذا تَلَّتْهَا [انْ] كانت همزتها مكسورة: [إنْ]، وقد تقدّم من أمثلة

ذلك: [كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ...] و[كَلَّا إِنَّ كِتَابَ...].

* * *

كَلِّمَا

أداة مؤلفة من [كلّ] و [ما]. وتُجمع كتب الصناعة على أنّ [كلّ] منصوبة على الظرفية. وأمّا [ما] فمصدرية ظرفية. فالمعنى في قوله تعالى: ﴿كَلِّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكْرِيَّا الْمَحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (آل عمران ٣٧/٣) هو: كلّ وقتٍ دخول: [كلّ]: ظرف زمان منصوب وهو مضاف، متعلق بالجواب المعنوي^(١) الذي هو [وَجَدَ].

[ما]: مصدرية ظرفية. والمصدر المؤول منها ومن الفعل بعدها في محل جرّ مضاف إليه^(٢).

حكم:

تدخل [كَلِّمَا] على الفعل الماضي، وتفيد التكرار، ولا بدّ لها من جواب.

* * *

١- قلنا: [الجواب المعنوي]، كي لا يُظنَّ أنّ المراد هو جواب شرط.

٢- يقول بعض الناس في أيامنا هذه، مثلاً: [كلما درس فلان كلما زادت فرص نجاحه]؛ وهو خطأ يسهل تصحيحه، بأنّ تُحذف [كلما] الثانية.

[كم] الاستفهامية^(١)

(للأداة مناقشة)

اسمٌ غامضٌ مبهم، مبنيٌّ على السكون، يُستفهم به عن العدد، نحو: [كم طالباً نجح؟]. وتفتقر دوماً إلى موضِّح^(٢) يُزيل إبهامها وغموضها، ولها حكمٌ واحد، وأمّا الموضِّح، الذي يُزيل إبهامها وغموضها فله أربعة أحكام. أولاً: حكمُها:

• لها الصدارة، فلا يتقدّم عليها إلّا حرفٌ جرٌّ أو مضافٌ، نحو: [بكم درهماً اشتريت الخاتم؟] و [رأي كم خبيراً أخذت؟]^(٣).

ثانياً: أحكامُ الاسم الذي يوضِّحها:

• لا يكون إلّا نكرةً مفرداً منصوباً، كما جاء في الأمثلة الثلاثة آنفاً: [طالباً - درهماً - خبيراً] ويُعرَّب تمييزاً.

١- إعراب [كم] الاستفهامية و [كم] الخبرية سواء. ويسهلُ إعرابهما، إذا تغافل المرء عنهما، وجعل إعرابهما هو إعراب الاسم الذي بعدهما؛

ففي نحو: [كم ساعةً انتظرت؟] و [كم ساعةً انتظرت!!] يُتغافل عن [كم] فيبقى [ساعةً انتظرت]، فتُعرَّب [كم] إعراب [ساعةً] أي: ظرف زمان.

وفي: [كم كتاباً قرأت؟] و [كم كتابٍ قرأت!!] يُتغافل عنهما فيبقى [كتاباً قرأت]، فتُعرَّب [كم] إعراب [كتاباً] أي: مفعولاً به. وهكذا...

٢- تسميه كِبُ الصناعة: (المبيز)، وهي نسبة تلبس بكلمة (التمييز) فتشويش تشويشاً، وقد استعملنا مكانها كلمة: (الموضِّح) لصحتها ولما تنفيه من اللبس والتشويش.

٣- تقدُّم حرف الجرِّ والمضاف عليها، لا ينافي تصديرها، لأنَّ كلاً من الجارِّ والمجرور معاً، والمضاف والمضاف إليه معاً، كالكلمة الواحدة.

• ويجوز جرّه بـ [مِنْ]، إذا جُرَّتْ هي بحرف جرّ، نحو: [بكم مِنْ درهمٍ اشتريتَ الكتاب؟].

• ويجوز فصله عنها نحو: [كم عندك كتاباً؟] و[كم اشتريتَ كتاباً؟]^(١).

• ويجوز حذفه للعلم به (وحذف ما يُعَلَّمُ جائز)، نحو: [كم ... لبثتم؟ = كم يوماً لبثتم؟].

تنبيه:

يقتزن البدل بعدها بالهمزة، نحو: [كم كتاباً اشتريت؟ أم خمسة أم عشرة؟].

ملاحظة:

تجد نماذج استعمال [كم] الاستفهامية مع نماذج [كم] الخبرية. وإنما فعلنا ذلك ليكون التقابل والتلاقي والتباين، أعون على الجلاء والوضوح.

* * *

١- [كم]: في العبارة هي المفعول به. و [كتاباً]: تمييز.

[كَمْ] الخبرية^(١)

(للأداة مناقشة)

اسمٌ غامض مبهم، مبنيٌّ على السكون، يُكنى به عن التكرير نحو: [كَمْ مِنْ كِتَابٍ عِنْدَكَ !!]، و[كَمْ كِتَابٍ عِنْدَكَ !!] وتفتقر دوماً إلى موضح^(٢) يُزيل إبهامها وغموضها، ولها حُكْمٌ واحد، وأما الموضح الذي يُزيل إبهامها وغموضها فله ثلاثة أحكام.

♦ أولاً: حُكمها:

• لها الصدارة، فلا يتقدّم عليها إلّا حرف جرٌّ أو مضافٌ، نحو: [إلى كم بلدٍ سافرت !!] و[قراءة كم كتابٍ أتممت !!].

♦ ثانياً: أحكامُ موضحها:

• لا يكون إلّا مجروراً بـ [مِنْ]، ظاهرةً أو مقدّرةً، سواء أفصلَ فاصلٌ بينهما أم لم يفصل. فظهورها نحو: [كَمْ مِنْ كِتَابٍ قَرَأْتُ !!]، وتقديرها نحو: [كم كتابٍ قرأت !!]. (أي: كم من كتاب قرأت!!)

• يجوز إفراده ويجوز جمعه، نحو: [كم كتابٍ عندك !!] و [كم كتبٍ عندك !!]. وهو واجب التكرير في كل حال.

١- ذكرنا في حاشية [كم] الاستفهامية، أن إعرابها وإعراب [كم] الخبرية سواء. فمن شاء رجع إلى إعراب [كم] الاستفهامية، في حاشية بحثها.

٢- موضحها (مميّزها) في المثالين هو كلمة [كتابٍ] المجرورة.

• يجوز حذفه للعلم به، نحو: [كم ذكرناك وأنت غائب !! = كم مرة ذكرناك وأنت غائب !!].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [كم] استفهامية وخبرية^(١)

• قال القطامي (الديوان - ليدن - عام ١٩٠٢ - صفحة ٦):

كم نالني منهم فضلٌ على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقنار أحتملُ

[كم]: في البيت خبرية، تفيد التكثير. أي: كم مرة نالني منهم المعروف!!
و[فضلٌ: فاعلٌ نالني]، وأما الموضَّح: [مرة] فمحذوف، وحذفه فاشٍ في التنزيل العزيز وفي الشعر والنثر. وسيأتيك منه نماذج، عن قريب.

• قال الفرزدق، يهجو جريراً:

كم عَمَّةٌ لك يا جريرُ وخالَةٌ فدعاء، قد حَلَبْتُ عليَّ عِشاري

(فدعاء: في رسغها اعوجاج من كثرة الحلب. العِشار: جمع عُشراء، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر. يريد أن عمات جرير وخالاته يحلبن نياق الشاعر لخوانهن).

[كم عَمَّةٌ لك]: كم، في البيت خبرية، تفيد التكثير. والشاعر يريد أن كثيراً منهمنَّ

قد حلبن نياقه. و[عَمَّةٌ موضَّح [كم] مجرورٌ بـ [مِنْ] مقدَّرة. ف [كم عَمَّةٌ = كم مِنْ عَمَةٍ]. وإذا كانت [كم] خبرية، جاز أن يكون موضَّحها مفرداً، أو جمعاً. وهو في البيت مفرد.

ومثله في الأفراد قول الشاعر (شرح الأشموني ٣٨٤/٢):

وكم ليلةٍ قد بُتُّها غيرَ آئِمٍ

١ - خلطنا نماذج [كم] الاستفهامية والخبرية، ليكون التقابل والتلاقي والتباين، أعون على الجلاء والوضوح.

[كم ليلة]: كم خبرية، موضَّحها [ليلة]، مجرور بـ [مِنْ] مقدَّرة: [كم ليلة = كم مِنْ ليلة]. وقد قلنا آنفاً: إذا كانت [كم] خبرية، جاز أن يكون موضَّحها مفرداً، أو جمعاً. وهو في البيت مفرد.

• قال الشاعر (شرح الأشموني ٣٨٤/٢):

كم ملوكٍ بادَ ملُكُهمُ ونعيم سُوقَةٍ بادُوا

(بادَ: هلك. سوقة: جمع سوقٍ، وهم دون الملك).

[كم ملوك]: كم، خبرية تفيد التأكيد، أراد أن كثيراً منهم كذلك. و[ملوك] موضَّح [كم] مجرور بـ [مِنْ] مقدَّرة. فـ [كم ملوك = كم مِنْ ملوك]. وإذا كانت [كم] خبرية، جاز أن يكون موضَّحها مفرداً، أو جمعاً. وهو في البيت جمع.

• ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً﴾ (النجم ٢٦/٥٣)

[كم مِنْ ملك]: كم، خبرية تفيد التأكيد، و[ملك] موضَّح، [كم] مجرور بـ [مِنْ] ظاهرة. وإذا كانت [كم] خبرية، جاز أن يكون موضَّحها مفرداً، أو جمعاً. وهو في الآية مفرد. ومثل هذا طبقاً قوله تعالى: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ (الأعراف ٤/٧) فـ [كم] خبرية، و[قرية] موضَّحها. وهو مفرد مجرور بـ [مِنْ] ظاهرة.

• قال الشاعر (معاهد التنصيص ١٤٨/١):

كم عالمٍ لم يَلِجْ بالقرعِ بابَ مُنىً وجاهلٍ قبلَ قرعِ البابِ قد ولَّجا

[كم عالم]: كم، في البيت خبرية، تفيد التأكيد، أراد أن كثيراً من العلماء كذلك.

و[عالم] موضَّح [كم] مجرور بـ [مِنْ] مقدَّرة. فـ [كم عالم = كم مِنْ عالم]. ومثل ذلك مبنى ومعنى قول الآخر:

كم عالمٍ عالمٍ أَعْيَتْ مَذهَبُهُ وجاهلٍ جاهلٍ تلقاه مرزوقا

• ﴿كم تركوا من جنات وعيون﴾ (الدخان ٢٥/٤٤)

[كم]: خبرية تفيد التكثير؛ موضّحها [جنات] بمرور بـ [من] ظاهرة. ويُلاحظ الفصل بينها وبين موضّحها بجملة هي: [تركوا]، وذلك جائز.

• قال المتنبي (الديوان ١٤٣/٤):

إلى كم تردّ الرسلَ عما أتوا به كأنهم فيما وهبت ملام

(يريد أن سيف الدولة يرّد رُسُلَ ملك الروم الذين يأتون في طلب الهدنة، كما يرّد من يلومونه على سخائه وكرمه).

[إلى كم]: الذي نريده من هذا البيت شيئان:

الأول: إيراد نموذج فصيح، فيه إدخال حرف الجرّ على [كم]. وذلك أنّ [كم] لها الصدارة - سواء أكانت استفهامية أم خبرية - فلا يتقدّم عليها إلا حرف جرّ (فتكون في محلّ جرّ به)، أو مضاف (فتكون في محلّ جرّ مضاف إليه).

والثاني: إظهار القارئ على أنّ موضّح [كم] محذوف، ويأتي ذلك كثيراً في الكلام: شعراً ونثراً. وقد نوّه بذلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (في دورته ٥١/ لعام ١٩٨٥) وأوصى بإذاعته في الأمة، وذلك قوله: [لما كان جمهرة النحاة لا يُصرّحون بجواز الحذف في كلا الاستعمالين (أي: استعمال كم الاستفهامية والخبرية)، وكانت كتب القواعد التعليمية تُغفل ذلك؛ ترى اللجنة ضرورة النصّ على ذلك تعويلاً على المأثور في الفصيح، وعلى ما ذكره بعض النحاة ...] ^(١).

• ﴿قال كم لبثت قال لبثت يوماً أو بعض يوم﴾ (البقرة ٢٥٩/٢)

[كم لبثت؟]: [كم] في الآية استفهامية. وفيها شاهد على حذف موضّح [كم]. إذ لولا الحذف لقل: [قال كم يوماً لبثت؟].

- قال معن ابن أوس (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٦٠/٣٨٨):
 وكم علّمته نظم القوافي فلما قال قافية هجاني
 [كم علّمته]: [كم] في البيت خبرية تفيد التكرير؛ وقد حُذِفَ موضّحها، ولو لم
 يُحذف، وأعان الوزن على ذكره، لقال الشاعر: [كم مرّة علّمته نظم القوافي!!].
- قال جعفر ابن عُلمة الحارثي (شرح ديوان الحماسة ١/٤٧):
 ولم ندر إن حِضْنَا من الموت جِيْضَةً كم العمرُ باقٍ والمدى متطاوُلُ
 (حاض عن عدوة: عَدَلْ وانحرف)
 [كم]: هي الاستفهامية، موضّحها منصوب محذوف، ولو ذُكِرَ لقيّل: [كم يوماً
 العمرُ باقٍ؟]. و[العمرُ]: مبتدأ، والخبر [باقٍ]: اسم منقوص مرفوع والأصل: [باقي] ثم
 حُذِفَت الياء تخفيفاً.
- قال الجاحظ (البيان والتبيين ٣/٨٩):
 [انظر - أبقاك الله - في كم فنّ تصرّف فيه ذكرُ العصا من أبواب المنافع
 والمرافق!! وفي كم وجهٍ صرّفته الشعراءُ وضُرِبَ به المثل!!].
 [في كم فنّ] ومثله طبّقاً: [في كم وجهٍ]: هاهنا مسألتان:
 الأولى: أنّ [كم] لها الصدارة، فلا يتقدّم عليها إلّا حرف جرّ، أو مضاف. وفي
 العبارتين تقدّم عليها حرف الجرّ [في].
- والثانية: مجيء الموضّح بعدها مجروراً على المنهاج. وإنما يُجرّ موضّحها بـ [مِنْ]
 ظاهرة أو مقدّرة. أي: [كم مِنْ فنّ وكم من وجهٍ]، وقد جُرّ بها مقدّرة في الموضعين.
- قال عليّ -كرم الله وجهه- في ذمّ الدنيا (نهج البلاغة - د. الصالح ١٦٥):
 [كم من واثقٍ بها قد فجعته، وذو طمأنينة إليها قد صرّعته].

[كم]: خبرية، موضّحها مجرور بـ [مِنْ] ظاهرة. ولو حُذِفَتْ [مِنْ] فقليل: [كم] واثقٍ بها قد فجّعتَه [لَجاز]. وذلك أن موضّحها يجوز أن يُحَرَّرَ بـ [مِنْ] ظاهرة، أو مقدّرة. وقد جُرَّ بها مقدّرة هاهنا في الموضعين.

• قال مُحَلِّمُ ابن فراس يرثي (البيان والتبيين ٢/٢٧٧):

كم فيهم لو تملّينا حياتهم من فارسٍ يومَ رَوّعَ الحيّ مِقْدَامِ
[كم من فارس]: [كم]، خبرية يُقصدُ بها التكثير، وقد جُرَّ موضّحها وهو [فارس]، بـ [مِنْ] ظاهرة، على المنهاج.

* * *

كَمَا

(للأداة مناقشة)

أداة مؤلفة من كلمتين هما: كاف التشبيه^(١)، و[ما] المصدرية. وتختصّ بالدخول على الجمل اسميةً وفعليةً، نحو: [أدرسُ كما درس خالد] و[أنت مجتهد كما خالد مجتهد].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [كما]

• قال زياد الأعجم:

فإن الحُمُر من شرِّ المطايا كما الحِطَّاتُ شرُّ بني تميم

(الحِطَّات: هم بنو الحارث ابن عمرو ابن تميم).

[الحِطَّاتُ] مبتدأ، و[شرُّ] خبره. وقد دخلت [كما] على جملة اسمية.

• وقال نهشل ابن حرّ، يرثي أخاه:

أخٌ ماجدٌ لم يَخْزُنِي يومَ مشهدٍ كما سيفُ عمرو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

(عمرو: هو عمرو ابن معديكرب، واسم سيفه: الصمصامة).

[سيفُ] مبتدأ، وجملة [لم تَخُنْهُ...] خبره. وقد دخلت [كما] على جملة اسمية.

• ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف ٣٥/٤٦)

١- انظر: [الكاف] في قسم الأدوات.

[صبر أولو...] جملة مؤلفة من فعل ماضٍ وفاعل، دخلت عليها [كما]، وذلك من دخولها على الجمل الفعلية.

• ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ﴾ (النساء ١٠٤/٤)

[تألمون] جملة مؤلفة من فعلٍ مضارع وفاعلٍ هو واو الضمير. دخلت عليها [كما]، وذلك من دخولها على الجمل الفعلية.

• ومن أمثالهم السائرة: [كما تدين تُدان] (مجمع الأمثال ١٥٥/٢) وفيه دخول [كما] على جملة فعلية.

* * *

كي

كي: حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ويخلصه للمستقبل نحو:
[سافرت كي أستحمّ]. وقد تفتن به اللام الجارة فيقال: [سافرت لكي
أستحمّ]^(١).

* * *

١- إذا افتتن به اللام كان المصدر المؤول من [كي والفعل المنصوب بعدها] في محل جر باللام: [سافرت لكي
أستحمّ = سافرت للاستحمام]. وإذا لم تفتن به كان المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض.

كَيْفَ

لها وجهان:

الأول: اسم استفهام مبني على الفتح. لها صدر الجملة، ويُستفهم بها عن حالة الشيء، نحو: [كيف أنت؟ وكيف ذهبت؟] أي: على أيّ حالة أنت؟ وعلى أيّ حالة ذهبت؟

وتكون:

خبراً: إن كان ما بعدها محتاجاً إليها نحو: [كيف أنت، وكيف كنت؟].

وحالاً: إن كان مُستغنياً عنها نحو: [كيف سافر سعيد؟].

ومفعولاً به ثانياً مقدماً لـ [ظنّ وأخواتها]: نحو: [كيف تظنّ زهيراً، وكيف تحسبه؟].

الثاني: أداة شرط غير جازمة سواء اتصلت بها [ما] أو لم تتصل نحو: [كيف تجلسُ أجلسُ، وكيفما تقومُ أقومُ]^(١)، ولا بدّ من أن يكون الفعلان بعدهما متفقين لفظاً ومعنى.

فائدة: من التراكيب الفصيحة قولهم مثلاً: [كيف بك يومَ الرَّوع؟]^(٢).

* * *

١- يختلف النحاة فيها سواء اتصلت بها [ما] أو لم تتصل، فهي شرطية جازمة؟ أم مهيّئة لا تجزم؟ وإذا لم يكن

للقائلين بالجزم بهما شاهد، فقد آثرنا مذهب مهمليهما.

٢- الباء في التركيب زائدة، والمعنى: كيف أنت يومَ الرَّوع؟

اللام

حرف كثير المعاني، ذكر لها بعض النحاة نحواً من أربعين معنى. ولها أقسام

هي:

١- الجارّة: وأشهر معانيها:

- الاختصاص، نحو: [الجنة للمؤمنين]. وقيل: هو أصل معانيها.
- التقوية: وتزاد بعد المشتق تقويةً له، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(١) والأصل: [وما ربك بظلام العبيد]. كما تزداد أيضاً على المفعول به، إذا تقدم على فعله، نحو: ﴿هُم لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾^(٢)، والأصل قبل التقديم: [هم يرهبون ربهم].

• التعليل: نحو: [حزنت لفراق زهير].

• انتهاء الغاية: نحو: ﴿كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾^(٣)

• الاستغاثة: نحو: [يا لله].

• التعجب: [لله درك].

• الصيرورة: نحو:

١- فصلت ٤١/٤٦

٢- الأعراف ٧/١٥٤

٣- الرعد ١٣/٢

لِدُوا لِّلْمَوْتِ وَأَنتُمْ لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى ذَهَابٍ

• الظرفية: نحو: [كان ذلك لسبعِ خَلَوْنَ مِن شهر شعبان]. أي عند ...

• التبليغ: نحو: [قلت له، أذنت له، فسرت له، ذكرت له، إلخ...].

٢- لام المجحود: تختص بالنفي، وينتصب الفعل المضارع بعدها. وتقع بعد

[ما كان ولم يكن] نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ (الأنفال ٣٣/٨)

و﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ (النساء ١٣٧/٤)

٣- لام التعليل: وينتصب الفعل المضارع بعدها نحو: [أدرسُ لأنجحَ] (انظر

بحث نصب المضارع).

٤- الجازمة^(١): وتجرم الفعل المضارع نحو: [لِيَحْمِلَ كُلُّ عَامِلٍ تَبِعَةً عَلَيْهِ]

(انظر جزم المضارع).

٥- الزائدة^(٢): وتفيد التوكيد نحو: ﴿يَدْعُو لِمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾

(أي: يدعو مَنْ).

٦- لام الابتداء: وتفيد التوكيد، وتدخل على المبتدأ وما حلَّ محله، نحو:

[لأنت أقوى من خالد، لأن تدرسَ خيرٌ لك]، وعلى الماضي الجامد: [لبئس ما

فعلت]. وإذا دخلت [إنَّ] على المبتدأ المقترن بلام الابتداء، زُحِلَتْ فَأُخِّرَتْ.

ويسمونها عند ذلك [اللام المرحلقة]^(٣).

١- يسمونها أيضاً: (لام الأمر).

٢- بين النحاة اختلافٌ في زيادتها قياساً، حتى لقد اختلفوا في كونها زائدة في الآية ﴿يَدْعُو لِمَنْ...﴾

٣- بيان حقيقة هذه المرحلقة: أنَّ [إنَّ] ولام الابتداء لا تلتقيان، فلا يقال مثلاً: [إنَّ لخالداً مسافراً]، فإذا التقيا

زُحِلَتْ اللام فَأُخِّرَتْ فقليل: [إنَّ خالداً مسافراً]. وعلى هذا يصحُّ أن يقال: [اللام المرحلقة هي أصلاً لام

الابتداء]. انظر [إنَّ] في قسم الأدوات.

٧- الفارقة^(١): وتأتي وجوباً بعد [إِنْ] المخففة من [إِنْ] نحو: [إِنْ نَظُنُّ زَيْدًا لَمِنَ الْمَسَافِرِينَ].

٨- الرابطة لجواب [لَوْ] و[لَوْلا] و[الْقَسَمِ]، نحو: [لَوْ زَارْنَا لَاكْرَمْنَاهُ - لَوْلا وَطْأَةُ الْعَمَلِ لَسَافَرْتُ - وَاللَّهِ لَتَذْهَبَنَّ].

٩- الموطئة: وهي التي تقرن بـ [إِنْ]، مؤذنة بمجيء جواب القسم بعدها نحو: ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾^(٢) (إبراهيم ١٤/٧)

١٠- لام البعد: نحو: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة ٢/٢)

* * *

١- انظر: [إِنْ] في قسم الأدوات.

٢- اللام المقترنة بـ [إِنْ الشرطية] هي الموطئة، واللام المقترنة بجواب القسم: [أَزِيدَنَّكُمْ] هي الرابطة للجواب.

لا

(للأداة مناقشة)

تكون على وجوه:

الأول: النافية للجنس:

• وتستغرق نفي جميع أفراد الجنس. وتعمل بشرطين: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين، وألاً يفصلها عن اسمها فاصل، نحو: [لا رجل في البيت]^(١).

• ويُنصب اسمها بما تُنصب به الأسماء عادةً: بالفتحة إذا كان مفرداً، وبالكسرة إذا كان جمع مؤنث سالماً، وبالياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً، غير أنه لا ينون إلا إذا كان مفرداً أو جمع مؤنث سالماً، مشتقاً عاملاً فيما بعده في الحالتين، نحو: [لا قارئاً كتاباً نادماً] و [لا ضارباتٍ طفلاً مصيباتٍ]: ودونك مزيداً من الأمثلة وإلى جانبها التعليق:

[لا رجل في البيت]: اسمها منصوب بفتحة، غير منوّن.

[لا رجل علم مَهِين]: اسمها منصوب بفتحة، غير منوّن.

[لا معلّمتٍ عندنا]: اسمها غير منوّن، منصوب بالكسرة، لأنّه جمع مؤنث سالم.

[لا تلميذٍ عندنا]: اسمها منصوب بالياء لأنّه مثنى، والمثنى لا ينوّن.

[لا معلّمين عندنا]: اسمها منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم، وجمع المذكر

السالم لا ينوّن.

١- إذا فصلها عن اسمها فاصل، بطل عملها وكرّرت، نحو: [لا في البيت رجلٌ ولا امرأة].

[لا قارئاً كتاباً نادماً]: اسمها منون لأنه مفردٌ مشتقٌّ عاملٌ فيما بعده: نَصَبَ [كتاباً] على أنه مفعول به لاسم الفاعل.

[لا ضارباتٍ طفلاً مصيباتٍ]: اسمها منون لأنه جمع مؤنث سالم مشتقٌّ عاملٌ فيما بعده: نَصَبَ [طفلاً] على أنه مفعول به لاسم الفاعل.

• قد يُحذف اسمها، نحو: [لا عليك = لا بأس عليك]. وقد يُحذف خبرها، نحو: [لا بأس = لا بأس عليك].

• اسم [لا] النافية للجنس، نَعْتُهُ منصوب منونٌ في كل حال، نحو: [لا طالبٌ كسولاً عندنا]. ولا يستثنى من هذه القاعدة الكلية، إلا أن يفصل بينهما فاصل، فيجوز عند ذلك التنوين وعدمه نحو: [لا طالبٌ - عندنا - كسولاً أو كسولاً^(١)].

الثاني: العاطفة: وشرطها أن تُسبقَ بأمرٍ أو إيجاب، نحو: [خذ الكتاب لا القلم]، و[سافر زهيرٌ لا خالدٌ]. فإذا اقترن بها حرفٌ عطفيٌّ آخر، كان الآخر هو العاطف نحو: [ما سافر زهيرٌ ولا خالدٌ]^(٢).

الثالث: الناهية الجازمة للفعل المضارع: نحو: [لا تُقصرُ في عملك].

الرابع: حرفٌ جوابٍ يُناقض [نَعَمْ]، نحو أن تُسأل: هل سافرت إلى بيروت؟

١- من أمثلة نصبِ النعتِ منوناً وغير منون، قولك: [لا طالبٌ علمٌ كسولاً أو كسولٌ عندنا] و [لا طالبٌ علماً كسولاً أو كسولٌ عندنا] و [لا طالبٌ محبٌ للكسل عندنا]. وأما قولك: [لا طالبٌ محبٌ كسليٌّ عندنا]، فكان حقَّ النعت فيه أن ينصب منوناً، إذ لا فاصل هاهنا بينه وبين الاسم. لكن لما كان النعت مضافاً: [محبٌ كسليٌّ]، وكان المضاف في العربية لا يتون، لم يكن سبيل إلى ظهور التنوين.

٢- العاطف في مثالنا: [ما سافر زهيرٌ ولا خالدٌ] هو الواو، والعاطف في قولنا: [نجح سعيد لا، بل عليٌّ]: هو: [بل]؛ وأما [لا]، فهي في المثالين لتوكيد النفي.

فتجيب: [لا].

الخامس: الزائدة: وتفيد التوكيد نحو: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾ (أي: ما منعك أن تسجد).
 السادس: المكررة: وتكرارها إمّا واجب، وإمّا غير واجب:
 فهو غير واجب إذا تلاها دعاءً نحو: [لَا عَشْرَ حَظُّكَ]، أو قَسَمَ نحو: [وَاللَّهِ لَا فَعَلْتُ هَذَا أَبَدًا]، أو فعلٌ مضارع، نحو: [زَهِيرٌ لَا يُرِيحُ] أو [زَهِيرٌ لَا يُرِيحُ وَلَا يَسْتَرِيحُ].

وهو واجب فيما عدا ذلك، ودونك مواضع ونماذج:
 - دخولها على جملة اسمية نحو: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾.

- دخولها على فعل ماضٍ: ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾.
 - دخولها على خبر: [خَالِدٌ لَا نَائِمٌ وَلَا مُسْتَقِظٌ].
 - دخولها على نعت: [سَلَّمْتُ عَلَى رَجُلٍ لَا مَغْرُورٍ وَلَا مُتَعَالِمٍ].
 - دخولها على حال: [حَضَرَ زَهِيرٌ لَا مُبَكِّرًا وَلَا مُتَأَخِّرًا].
 السابع: النافية (ولا عمل لها): نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ...﴾ ؛ وقد تُحذف بعد القسم، إن كان الفعل مضارعاً نحو: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يَوْسُفَ﴾ (أي: تالله لا تفتأ تذكر). وقد تعترض بين الجار والمجرور نحو: [سَافِرٌ مُحَمَّدٌ بَلَا حَقِيقَةٍ] ^(١).

* * *

١- لا: في المثال نافية لا عمل لها، و [الحقيقية] اسم مجرور بالباء.

لات

حرف نفي، تعمل عمل [كان] فترفع الاسم وتنصب الخبر، ويُشترط فيهما أن يكونا من أسماء الزمان، كالحين والوقت والأوان والساعة إلخ... وأن يكون الأول منهما (أي اسمها) محذوفاً^(١)، نحو: [نَدِمْنَا وَلَاتَ سَاعَةً نَدَمٍ = وَلَاتَ السَّاعَةُ سَاعَةً نَدَمٍ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لات]

• قال تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾
(سورة ص ٣٨/٣)

اسم [لات] محذوف على المنهاج، والأصل قبل الحذف: وَلَاتَ الْحَيْنُ حِينَ مَنَاصٍ.
أي: ليس الحين حينَ مهرَب ولا مَنَجَى.

• قال أبو زيد الطائي (المغني ٢٨٢ و ٧٥٨):

طلبوا صَلَحْنَا وَلَاتَ أَوَانٍ^(٢) فَأَجَبْنَا: أَنْ لَاتَ حِينَ بَقَاءٍ

١- قال سيويه: (لا تكون لات إلا مع الحين، تُضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين... ولم يستعملوها إلا مضمرًا

فيها) الكتاب - بولاق ٢٨/١. وقال المرادي: (ولم يُسمع الجمع بين اسمها وخبرها) الجنى الداني ٤٨٨/

٢- لم نلتفت إلى ما جاء في صدر البيت من بحية كلمة [أوان] بعد [ليت] بحرورة، إذ جرُّ ما بعدها شاذًّا، لا يُلتفت إليه.

اسم [لات] في عجز البيت محذوف، والأصل قبل الحذف: ولات الحين حين بقاء.
 • قال الشاعر (شرح ابن عقيل ٣٢٠/١):

ندِمَ البُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ والبغيُّ مَرْتَعُ مَبْتَغِيهِ وَخَيْمُ
 أي: ولات الساعة ساعة مندَم، ثم حذف اسمها فقال: [ولات ساعة مَنْدَم].

* * *

لَدَى

لدى: ظرف للمكان مبنيّ على السكون، بمعنى [عند].
أحكام:

- تلزم الإضافة إلى المفرد^(١) من اسمٍ أو ضمير، إلاّ أنّها إذا أُضيفت إلى الضمير قُلِبَتْ أَلْفُهَا يَاءً. نحو: [لدى زيدٍ ولدينا كتبٌ].
 - تُستعمل للحاضر فقط. فيقال مثلاً: [لديّ مالٌ]، إذا كان المال حاضراً.
- [ويقال: (عندي مالٌ) سواء كان المال حاضراً أو غائباً].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لدى]

- ﴿لَهُمْ مَا يَشَاؤُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ (ق ٣٥/٥٠)
- [لدينا]: أُضيفت لدى إلى الضمير، على المنهاج. ومتى كان ذلك قُلِبَتْ أَلْفُهَا يَاءً، كما في الآية. ومثل ذلك طَبَقاً، قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ﴾.
- (المؤمنون ٦٢/٢٣)
- ﴿إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ (غافر ١٨/٤٠)
- [لدى الحناجر]: أُضيفت لدى إلى الاسم، على المنهاج، إذ لا تخلو من أن تكون

١- المراد بالمفرد هنا: ما ليس جملة ولا شبه جملة.

مضافة إلى اسم أو ضمير. وهذا معنى قول النحاة: تلازم [لدى] الإضافة إلى المفرد، إذ المراد به أنها تُضاف إلى اسم أو ضمير، ويمتنع أن تُضاف إلى جُملة أو شبه جملة.

• ﴿وَأَلْفَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾ (يوسف ٢٥/١٢)

[لدى الباب]: أي عند الباب، وورودها بمعنى [عند] على المنهاج.

• ﴿مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدِيٍّ وَمَا أَنَا بظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (ق ٢٩/٥٠)

[لدي]: الأصل هنا [لدى + ي (ياء الضمير)] وقد أُضيفت [لدى] إلى الضمير فقلبت ألفها ياءً، على المنهاج. ثم أُدغمت الياء في الياء فكان التشديد.

* * *

لَدُنْ

ظرفٌ للزمان أو المكان - على حسب الحال - بمعنى [عند]، يدلّ على بداية كلٍّ منهما، مبنيٌّ على السكون. نحو: [سافرنا لَدُنْ طلوع الشمس: للزمان] و[جئت من لَدُنْ صديقي: للسكان].

أحكام:

- ♦ هو في الكلام فضلة (أي: لا يفترق إليه انعقاد الكلام، إذ ليس مسنداً ولا مسنداً إليه).
- ♦ يلزم الإضافة أبداً، فيضاف إلى الضمير^(١) والاسم والجملة، نحو: [أرسلتُ إليك كتاباً من لَدُنِّي (ضمير)، فجاءك لَدُنْ غروبِ الشمس (اسم)، وكنت تنتظره من لَدُنْ طلعتُ (جملة)]، فإذا كانت إضافته إلى الجملة تمحّض للزمان.
- ♦ إذا تلتته كلمة [غُدْوَة]، نحو: [سافرنا لَدُنْ غُدْوَة]، جاز جرّها، ونصبها، ورفعها^(٢).
- ♦ قد يُجرّ بـ [مِنْ] دون سواها من حروف الجرّ، نحو: [أعطيتَه مِنْ لَدُنِّي كتاباً].

* * *

١- إذا كانت إضافته إلى ياء المتكلم اتصلت به نون الوقاية وأدغمت في نونه: [لَدُنِّي = لدن+نون الوقاية+ي].
 ٢- يقول العربون: بعد [لَدُنْ]، تُجرّ [غُدْوَة] على أنها مضاف إليه، وتُنصب على أنها مميّز، وتُرفع على أنها فاعل لفعلٍ محذوف هو: [كان] التامة، أو [وُجِدَ]، والتقدير: [سافرنا لدن كانت غُدْوَة] أو: [لدن وُجِدَت غُدْوَة].
 ولهم تخریجات أخرى غير هذه !!

نماذج فصيحة من استعمال [لَدُنْ]

• قال القُطاميّ (الخرزانه ١١١/٧):

صريعُ غوانٍ راقِهْنَّ ورُقْنَهْ لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سُودُ الذَّوائبِ
(الذوائب: ج ذؤابة وهي الضفيرة من الشعر).

[لَدُنْ]: ظرف يكون للزمان والمكان على حسب الحال. يلزم الإضافة أبداً، إلى ضمير أو اسم أو جملة، غير أنه إذا أُضيف إلى الجملة تمحّض للزمان - كما هو الشأن في البيت - إذ أُضيف إلى جملة [شَبَّ]، فاعتدّ ظرف زمان. ولا فرق في ذلك بين أن تكون الجملة فعلية، كما هو الشأن هنا، أو اسمية كما في قول الشاعر (الصدر اللوامع ١٨٤/١):

وتَذَكَّرُ نَعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يافعٌ إلى أَنْتَ ذو فَوَدَيْنِ أبيض كالنسرِ
(الفُودان: مثني، مفردة فَوْد: الضفيرة من الشعر).

فقد أُضيف الظرف [لَدُنْ] إلى الجملة الاسمية: [أَنْتَ يافع]، ودلّ على بداية الزمان في كلا البيتين. ففي الأول: بداية شيب الشعر، وفي الثاني: بداية اليُفُوع، أي: مراقة العشرين.

• قال أبو سفيان ابن حرب (والد معاوية) يوم أُحُد (همع الهوامع ٢١٧/٣):

وما زال مُهري مَزَجَرَ الكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حتى دنتْ لغروبِ

(زجره: طرده مع صوت، ومزجر الكلب: ظرف مكان سماعي، للكتابة عن المسافة [أي: البُعد] بينه وبين أصحاب رسول الله يوم أُحُد).

[لَدُنْ غُدُوَّةٍ]: يَستشهد النحاة بهذا البيت على أنّ كلمة [غُدُوَّة] تنفرد من دون غيرها من الكلمات في العربية بانتصابها بعد [لَدُنْ] ؛ ويُعربونها تمييزاً. ونذكر هنا أنه يجوز مع نصبها، جرُّها على أنها مضاف إليه، ورفعها على أنها

فاعل لفعلٍ [كان] التامة المحذوفة؛ إلى غير هذا من تحريجات. وبكلمة: يجوز نصبها - بعدَ لدُنْ - وجزّها ورفعها.

• ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾ (الكهف ٦٥/١٨)

[مِنْ لَدُنَّا]: مِنْ حرف جرّ؛ وهذا الحرف دون سواه من حروف الجرّ، يجوز أن يَجُرَّ [لدُنْ]. ولعلّ من المفيد أن نذكر - للاستئناس - أنّ تشديد نونِ [لدُنَّا] هو من إدغام نونها في نون الضميرِ [نا]، إذ الأصل: [لدُنْ + نا = لدُنَّا]، وأما التشديد في [لدُنِّي] فهو من إدغام نونِ [لدُنْ] في نون الوقاية، إذ الأصل: [لدُنْ + نون الوقاية + ياء المتكلم = لدُنِّي].

• ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ (مريم ٥/١٩)

[مِنْ لَدُنْكَ]: مِنْ حرف جرّ، [لدُنْ] ظرف للمكان مبني على السكون في محل جرّ بـ [مِنْ]، ولا يُجَرّ الظرف [لدُنْ] بغير هذا الحرف من حروف الجرّ الأخرى.

* * *

لَعَلَّ

(للأداة مناقشة)

- من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. (انظر الأحرف المشبهة بالفعل) وقد تُحذف لامها الأولى، فيقال: [علّ] وهي لغةٌ فيها.
- ولها معانٍ أشهرها التوقع، وهو تَرَجِّي ما يُحِبُّ، نحو: [لعلّ المغتربَ راجعٌ]، والإشفاقُ مما يُكرهه، نحو: [لعلّ الصديقَ قليلٌ].
- ويكثر اقتران خبرها بـ [أنّ]، نحو: [لعلّ المسافر أن يعود].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لعلّ]

- قال صخر ابن جعد (المغني/ ١٦٥):
فقلتُ عساها نارُ كأسٍ وعلَّها تشكّى فأتى نحوها فأعوذها
(كأس: اسم امرأة، وتشكّى = تَنَشَّكَّى).
- [علّ]: هي [لعلّ]، حُذِفَت لامُها الأولى، وهي لغةٌ فيها. ويكثر على السنة الناس قولهم: [علّ وعسى].
- وقال امرؤ القيس (الديوان/ ١٠٧):
وبُذِلْتُ قَرَحاً دامياً بعدَ صحّةٍ لعلّ منايانا تحوّلن أبؤسا
[لعلّ]: خبرها في البيت هو جملة الفعل الماضي: [تحوّلن]، وقد كان بين الأئمة نزاع حول مجيء خبر [لعلّ] ماضياً. والبيت شاهد على صحة ذلك. وأمّا مجيء خبرها

فعلاً مضارعاً، فمنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ (عبس ٨٠/٣) وقوله ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (طه ٤٤/٢٠)

• قال جميل بثينة^(١):

أَتُونِي فَقَالُوا: يَا جَمِيلُ تَبَدَّلْتُ بُثَيْنَةَ أَبَدَالاً، فَقُلْتُ لَعَلَّهَا

الأصل: [لَعَلَّهَا فَعَلْتُ ذَلِكَ]، لكن الشاعر حذف الخبر لدلالة السياق عليه. وحذف ما يُعْلَم جائز.

• قال العُجَيْر السَّلُولِيّ (الإنصاف / ١٢٢):

لَكَ الْخَيْرُ عَلَّلْنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ وَسِهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ
(السَّهْوَاءُ: سَاعَةٌ مِنَ اللَّيْلِ، أَوْ صَدْرٌ مِنْهُ).

[عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ]: حذف الشاعر اللام الأولى من [لعلّ]، وحذفها لغة فيها. ويلاحظ أنّ الخبر - وهو جملة [تَمُرُّ] - فعْله مضارع على المنهاج. على حين يجوز أن يكون ماضياً، وإن كان قليلاً.

• وقال نافع ابن سعد الطائِيّ (الإنصاف / ١٢٢):

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
فِي الْبَيْتِ مَسْأَلَتَانِ، الْأُولَى أَنَّ الشَّاعِرَ حَذَفَ اللَّامَ الْأُولَى مِنْ [لَعَلَّ]، وَذَلِكَ لُغَةً فِيهَا. وَالثَّانِيَةُ أَنَّ خَبَرَهَا اقْتَرَنَ بِـ [أَنَّ]، وَذَلِكَ فِي الْاسْتِعْمَالِ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ كَثِيرٍ عَزَّةَ (الديوان / ٧٧):

أَقُولُ إِذَا مَا الطَّيْرُ مَرَّتْ سَحِيقَةً لَعَلَّكَ يَوْمًا - فَانْتَظِرْ - أَنْ تَنَالَهَا

* * *

١ - رواية الديوان / ١٩١: وقالوا نراها يا جميلُ تَبَدَّلْتُ وَغَيْرَهَا الْوَاشِي. فَقُلْتُ: لَعَلَّهَا

لكن

لكن: حرف يقع بين نقيضين أبدأ، ويفيد الاستدراك أبدأ.
وهو حرف عطف، بشروط ثلاثة: أن يكون المعطوف بعده مفرداً لا جملة،
وأن يسبقه نفي أو نهى، وألاً يقتزن بالواو. مثال ذلك: [ما شربت اللبن لكن
الماء]^(١).

فإذا تخلف أحد هذه الشروط الثلاثة (أي: تلتها جملة، أو اقترنت به الواو، أو لم يسبقه نفي
أو نهى) كان حرف ابتداء واستدراك، يدخل على جملة، نحو: [نعمل صباحاً
ولكن نَقِيلُ ظهراً]^(٢)، وتكون الواو في هذه الحال هي العاطفة.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لكن]

• قال زهير ابن أبي سلمى:

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُحْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

١- [لكن] في المثال حرف عطف، عطفَ [الماء] على [اللبن]، إذ تحققت له الشروط الثلاثة: لم يقتزن بالواو،
وسبقه نفي، وتلاه مفرد لا جملة.

٢- في قولنا: [نعمل صباحاً ولكن نَقِيلُ ظهراً]، تخلفت جميع شروط العطف (إذ اقترنت بالواو، ولم يسبقها نفي
أو نهى، وتلتها جملة). وكان يكفي أن يتخلف شرط واحد منها فقط، حتى يمتنع أن تكون عاطفة. وعلى
ذلك فهي حرف ابتداء واستدراك، والواو هي العاطفة.

[لكن وقائعه تُنتظر]: لكن في البيت حرف ابتداء، إذ تلتها جملة هي: [وقائعه تنتظر]. ومجيء جملة بعدها، يوجب اعتدادها حرف ابتداء، ويمنع من اعتدادها حرف عطف. (شروط العطف: ألا تلوها جملة، وألا تقترن بالواو، وأن يسبقها نفي أو نهي).

• قال الشاعر (الأمالي للقيلي ٨٢/١):

وليس أخي مَنْ وَدَّني رأيَ عينيهِ ولكن أخي مَنْ وَدَّني وهو غائبٌ
[ولكن أخي مَنْ....]: لكن في البيت حرف ابتداء، إذ اقترنت بها الواو، واقترانها بها أوجب اعتدادها حرف ابتداء، ومنع من اعتدادها حرف عطف. (شروط العطف: ألا تلوها جملة، وألا تقترن بالواو، وأن يسبقها نفي أو نهي). ومن ثم تكون الواو في هذه الحال حرف عطف، يعطف جملة على جملة. [عطف هنا جملة: (لكن أخي مَنْ...) على جملة: (ليس أخي مَنْ...)].

هذا، وحتى لو أسقطنا الواو - جدلاً - وأغفلناها، لظلَّ في البيت مانع آخر يمنع من أن تكون [لكن] حرف عطف، وهذا المانع هو مجيء جملة بعد [لكن]، مما يحتم اعتدادها حرف ابتداء.

• ومثل ما تقدّم طبقاً، قول الشاعر:

إذا ما قضيت الدين بالدين لم يكن قضاءً، ولكن كان غرماً على غرم
فقد اقترنت [لكن] هاهنا بالواو أيضاً، فالواو إذاً هي حرف العطف، وأما [لكن] فحرف ابتداء. وذلك أنَّ اقترانها بالواو يمنع من اعتدادها حرف عطف. (شروط العطف: ألا تلوها جملة، وألا تقترن بالواو، وأن يسبقها نفي أو نهي).

ودع عنك أنَّ في البيت مانعاً آخر يمنع من أن تكون [لكن] حرف عطف، وهو مجيء جملة بعدها، مما يحتم اعتدادها حرف ابتداء.

• قال تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾
(الأحزاب ٤٠/٣٣)

[ولكن رسول الله]: اقترنت [لكن] بالواو، فالواو إذا عاطفة، و[لكن] حرف ابتداء واستدراك، وبعده جملة، على المنهاج، أي: ولكن كان رسول الله.

* * *

لكنّ

- حرف مشبّه بالفعل - من أخوات إنّ - ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، ويفيد الاستدراك. نحو: [حضر خالدٌ لكنّ سعيداً غائب]. (انظر الأحرف المشبهة بالفعل)
- إذا خُفِّت أو اتصلت بها [ما] الزائدة بطل عملها نحو: [سافر زهيرٌ لكنّ خالدٌ مقيماً] و [حضر الطلاب لكنّما سعيدٌ غائبٌ].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لكنّ]

- قال امرؤ القيس:
ولكنّما أسعى لمجدٍ مؤثِّلٍ وقد يُدركُ المجدَ المؤثِّلَ أمثالي
[لكنّما]: اتصلت [ما] الزائدة بـ [لكنّ] فبطل عملها وزال اختصاصها بالدخول على الأسماء. ومن هنا أنها دخلت على فعل: [أسعى]. ولهذا تقول كتب النحو: [لكنّما: كافة ومكفوفة]، يريدون بذلك أنّ [ما] كُفِّت، و [لكنّ] كُفِّت، فالأولى كافة، والثانية مكفوفة.

• قال الشاعر:

إنّ ابنَ ورقاءَ لا تخشى بوادره لكنّ وقائعُه في الحرب تُنتظرُ
[لكنّ] مخففة من [لكنّ]، ومتى خُفِّت بطل عملها. فـ [وقائعُه] مبتدأ، وجملة

[تنتظر] خبر.

• قال عبد الله ابن جعفر ابن أبي طالب (الأغاني ١٢/٢٣٣):

وَعَيْنُ الرُّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ وَلَكِنْ عَيْنَ السَّخَطِ تُبَدِّي الْمَسَاوِيَا
[لكنّ]: جاءت في البيت - على المنهاج - عاملةً عمل الأحرف المشبهة بالفعل،
فقد نصبت كلمة [عين] اسماً لها، وخبرها جملة [تبدي] في محلّ رفع.

* * *

نَمَ

نَمَ: حرفٌ يجزم الفعل المضارع، وينفيه، ويقلب زمنه إلى الزمن الماضي.
نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾^(١)، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾^(٢).

* * *

١- الإخلاص ٢/١١٢

٢- الشرح ١/٩٤

لَمَّا

(للأداة مناقشة)

لَمَّا: على وجهين:

الأول: حرفٌ يجزم الفعل المضارع، ويقلب زمنه إلى الزمن الماضي، وينفيه نفيًا يمتدّ إلى زمن التكلم، نحو: [حضر المدعوون ولما يحضر خالدٌ].
 الثاني: ظرف زمان معناه [حين]^(١)، تدخل على فعلٍ ماضٍ، وتقتضي جواباً يكون فعلاً ماضياً، أو جملة اسمية مقترنة بـ [إذا] الفجائية. فالأول نحو: ﴿فَلَمَّا جاء أمرنا نجيّنا صالحاً﴾^(٢) والثاني نحو: ﴿فَلَمَّا جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون﴾^(٣).

وقد يتقدم عليها جوابها نحو: [أكرمه لَمَّا زارني = لَمَّا زارني أكرمه].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لَمَّا]

• ﴿يَل لَمَّا يذوقوا عذاب﴾ (ص ٨/٣٨)

[لَمَّا يذوقوا]: لَمَّا، حرفٌ يجزم الفعل المضارع، ويقلب زمنه إلى الزمن الماضي،

١- من هنا أنهم يستنونها أيضاً: [حينية].

٢- هود ٦٦/١١

٣- الرخرف ٤٣/٤٧

وينفيه نفيًا يمتدّ إلى زمن التكلم، فيكون المعنى: لم يذوقوا عذابي حتى وقت نزول الآية. وكان المضارع قبل الجزم: [يذوقون].

• قال الممزّق العبديّ (طبقات فحول الشعراء / ٢٣٢):

فإن كنتُ مأكولاً فكنْ خيرَ آكلٍ وإلاّ فأدركني ولمّا أمزّق

[لَمَّا أُمَزَّق]: لَمَّا، حرف جازم ينفي ما يجزمه نفيًا يمتدّ إلى زمن التكلم، فيكون

المعنى في البيت: لم أُمَزَّق حتى وقت النطق بهذا الكلام.

• ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ (الإسراء ١٧/٦٧)

[لَمَّا نَجَّاهُمْ... أَعْرَضْتُمْ]: لَمَّا، في الآية ظرفية (حينية)، ومتى كانت ظرفية دخلت

على فعلٍ ماضٍ، واقتضت جواباً يكون: إما فعلاً ماضياً كما في الآية، وإما جملة اسمية مقترنة بـ [إذا] الفجائية. ومثل ذلك طبقاً قوله تعالى:

• ﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا صَالِحًا وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ﴾ (هود ١١/٦٦)

فهي هنا أيضاً ظرفية، والفعل بعدها ماضٍ، وجوابها ماضٍ كذلك.

• ﴿فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ (العنكبوت ٢٩/٦٥)

[لَمَّا نَجَّاهُمْ... إِذَا]: لَمَّا، ظرفية (حينية)، ومتى كانت ظرفية دخلت على فعلٍ

ماضٍ، واقتضت جواباً يكون: إما جملة اسمية مقترنة بـ [إذا] الفجائية، كما في الآية، وإما فعلاً ماضياً. ومثل ذلك طبقاً قوله تعالى:

• ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَأَيَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ (الزخرف ٤٣/٤٧)

* * *

لَنْ

لَنْ: حرف نفي ونصب واستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوعًا﴾^(١)، وقول أبي طالب يخاطب ابن أخيه رسول الله:

وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوسِدَ فِي التَّرَابِ دَفِينًا

* * *

لَوْ

(للأداة مناقشة)

تأتي على وجوه:

الأول: حرف مصدرِي، يُسَبِّكُ منه ومما بعده مصدر مؤوّل، نحو: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ (أي: يودّ أحدهم التعمير)^(١).

الثاني: حرف تَقْلِيلٍ، نحو: [الْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ]^(٢).

الثالث: حرفٌ لِلْعَرَضِ، وَلِلتَّمَنِّي، نحو: [لَوْ تَنْزَلَ عِنْدَنَا فُتُصِيبَ خَيْرًا] و[لَوْ تَأْتِينِي فَتُحَدِّثْنِي]، ويتلوها فعل مضارع منصوب بعد فاء السببية. (انظر: نصب الفعل المضارع).

الرابع: حرف وصل (يؤتى به لتقوية المعنى، ووصل بعض الكلام ببعض)، نحو: ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾، ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾.

الخامس: حرف شرط، غير جازم^(٣). ولا بدّ له - كسائر أدوات الشرط - من شرط وجواب. ولا تخرج أحكامهما في كل حال، عما يلي:

- ١- يكثر أن يأتي قبل [لو] المصدرية فعلٌ [وَدَّ] أو ما في معناه، نحو: [أَحَبُّ - تَمَنَّى ...].
- ٢- ورد هذا في مزايا [كان]، ومنها حذف كان واسمها وإبقاء الخبر منصوباً. وعلى هذا تكون المسألة مشتركة بين مزايا [كان] وبين [لو] حين تكون حرف تَقْلِيلٍ. والتقدير في كل حال: [الْتَمِسْ وَلَوْ كَانَ الْمُتَمَسِّ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ] (انظر: كان وأخواتها).
- ٣- يقول المعربون: هي حرف امتناع لامتناع، يريدون بذلك أنها تدلّ على امتناع الجواب لامتناع الشرط. ففي نحو: [لو درس لنجح] امتناع النجاح لامتناع الدرس.

♦ فعل الشرط بعدها ماضٍ أو مضارع. وأمّا جواب الشرط فلا يكون إلّا ماضياً^(١)، مقترناً باللام أو عارياً منها، نحو:

- ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حِطَامًا﴾ (الشرط مضارع والجواب ماضٍ مقترن باللام).

- ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ (الشرط مضارع والجواب ماضٍ عارٍ من اللام).

- ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾ (الشرط ماضٍ والجواب ماضٍ مقترن باللام).

- ﴿قَالَ رَبُّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ﴾ (الشرط ماضٍ والجواب ماضٍ عارٍ من اللام).

♦ قد تتلوها جملة اسمية: ضميراً كان مبتدؤها نحو: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ

رَحْمَةِ رَبِّي إِذَا لِلْمُسْكُتِ﴾، أو اسماً، نحو قول عديّ ابن زيد:

لَوْ بَغِيرَ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقٌ كُنْتُ كَالْغَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارِي

(اعتصر - اعتصاراً: شرب الماء قليلاً قليلاً ليسيفه).

♦ يكثر أن تتلوها [أَنْ] وصلتها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ

لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾^(٢)

* * *

١- إذا جاء جواب الشرط مضارعاً، وجب أن يكون مجزوماً بـ [لَمْ]، لأنها تقلب زمان المضارع إلى الماضي. ومنه قول زهير الممدوحه:

فَلَوْ كَانَ حَمْدٌ يُخْلِدُ النَّاسَ لَمْ تَمُتْ وَلَكِنْ حَمْدُ النَّاسِ لَيْسَ بِمُخْلِدٍ

٢- يرى سيبويه أن [أَنْ] وصلتها مبتدأ خبره محذوف.

لَوْلَا

[لولا]: على ثلاثة وجوه:

• الوجه الأول: أن تكون للتوبيخ، فتختصّ بالفعل الماضي، نحو قولك للمتأخر: [لولا جئت مبكراً].

• الوجه الثاني: أن تكون للتحضيض والعرض، فتختص بالمضارع نحو: [لولا تُنظِرُ المعسِرَ]^(١).

• الوجه الثالث: حرف شرط غير جازم، (يقول العربون: حرف امتناع لوجود)، يدخل على جملتين: اسمية فعلية، فتمتنع الثانية منهما بسبب وجود الأولى، نحو: [لولا خالدٌ لسافرت]؛ (امتنع السفر لوجود خالد)^(٢). ويجوز في جوابها بحيء اللام، وعدمُ بحيثها: [لولا خالدٌ لسافرت = لولا خالدٌ سافرت].

يكون المبتدأ بعد الشرطية اسماً، أو ضميراً، وأما الخبر فمحذوف دوماً نحو: [لولا خالدٌ لسافرت] و [لولا أنتم لسافرت] و [لولاك لسافرت].

تنبيه: [لولا] الداخلة على الفعل قد تُفصل منه بواحدة من ثلاث [إذا -

إذا - جملة شرطية معترضة] نحو:

﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم...﴾

١ - الفرق بين التحضيض والعرض، أن الأول طلبٌ بحثٌ وإزعاج، والثاني طلبٌ يلين وتأدب.

٢ - لهذا قال العربون: هي حرف امتناع لوجود.

﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم...﴾

﴿فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها...﴾

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [لولا]

- ﴿ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلم بهذا﴾ (النور ١٦/٢٤)
[لولا... قلتم]: في الآية توبيخ لمن سمع فلم يقل: [ما يكون لي أن أتكلّم بهذا].
والقاعدة: أنّ [لولا] تختص بالدخول على الفعل الماضي إذا كانت للتوبيخ. وقد تحقق ذلك هاهنا. وفُصل بين [لولا] وفعلها بـ [إذ]، والآية شاهد على ذلك.
• قال جرير يرثي زوجته (الديوان / ٨٦٢):

لولا الحياءُ لعَادَنِي استِعبَارُ وَلَزَرْتُ قَبْرَكَ والحبيبُ يُزَارُ

[لولا الحياءُ ل...]: لولا في البيت حرف امتناع لوجود: فقد امتنع الاستعبار (البكاء) لوجود الحياء. وقد دخلت على جملة اسمية، أما المبتدأ فيها فهو: [الحياءُ]، وأما الخبر فمحذوف. وجمهور النحاة على وجوب هذا الحذف. وقد دخلت اللام على جوابها [عادني]، لكنّ عدم دخولها جائز أيضاً، أي يصحّ أن يقول الشاعر: [لولا الحياء عادني استعبار].

- قال نُصَيْب (لسان العرب ١/١٧٠):

ولولا أن يُقالَ صَبَا نُصَيْبٌ لقلت: بنفسيَ النَّشَأُ الصَّغَارُ

(النشأ: جمع ناشئ للمذكر والمؤنث، مَنْ جاوز حدَّ الصغر).

[لولا أن يقال]: لولا في البيت حرف امتناع لوجود: فقد امتنع قوله: [بنفسي]

النشأ الصغار] لوجود قولٍ قائلٍ: [صبا نصيب]. وقد دخلت [لولا] على جملة اسمية، أما المبتدأ فيها فهو: المصدر المؤول من [أن يقال]، وأما الخبر فمحذوف. وذلك أن المصدر المؤول بمنزلة الاسم، وهو في البيت في محل رفع مبتدأ، فكأنه قال: [لولا قولٌ قائلٍ...]. والخبر محذوف على المنهاج. وقد دخلت اللام على جوابها [قلت].

• ﴿فلولا إذا بلغت الحلقوم وأنتم حينئذ تنظرون ونحن أقرب إليه منكم ولكن لا تبصرون فلولا إن كنتم غير مدينين ترجعونها إن كنتم صادقين﴾
(الواقعة ٨٣/٥٦-٨٧)

في الآية تقديم وتأخير، ولولا ذلك لكان النص: [لولا ترجعون الروح إذا بلغت الحلقوم]. وقد تقدّمت [إذا] ففصلت بين [لولا] وفعلها [ترجعون]. والقاعدة أن [لولا] الداخلة على الفعل، قد تُفصل منه بواحدة من ثلاث هي: [إذ - إذا - جملة شرطية معترضة].

• ﴿يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾ (سبأ ٣١/٣)
[لولا أنتم لكنا]: لولا حرف امتناع لوجود: فقد امتنع إيمان المستضعفين لوجود المستكبرين. وقد دخلت [لولا] على جملة اسمية، أما المبتدأ فيها فهو الضمير: [أنتم]، وأما الخبر فمحذوف، وهو ما عليه جمهور النحاة. ومجيء المبتدأ ضميراً، على المنهاج، إذ يجوز أن يكون المبتدأ بعد [لولا] اسماً أو ضميراً. وقد دخلت اللام على جوابها [كُنّا]، لكنّ عدم دخولها جائز أيضاً، ولو لم يكن الكلام قرآناً لجاز أيضاً: [لولا أنتم كُنّا مؤمنين].

• قال أبو العلاء المعريّ يصف سيف ممدوحه (شروح سقط الزند ١٠٤/١):

يُذِيبُ الرَعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا
(العَضْبُ = السيف).

وقد حكم النحاة على المعري هاهنا باللحن. وبيان ذلك: أنّ [الغمدة] مبتدأ، وجملة: [بمسكه] خبر لهذا المبتدأ، وجمهور النحاة على أنّ حذف خبر المبتدأ بعد [لولا] حتم. وكان الصواب أن يقول: [لولا الغمد لسال]. ومع ذلك فإن فريقاً من النحاة حاولوا إيجاد مخرج للمعري!! ومن ذلك مثلاً قول بعضهم: إن جملة [بمسكه] ليست خبراً، بل هي حالية، وقول آخرين: إن حذف خبر المبتدأ بعد [لولا] ليس حتماً...
• قال عمر ابن أبي ربيعة (الديوان / ٤٧٩):

أَوَمْتُ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودَجِ لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ
[لولاكَ... لم أحجج]: في البيت مسألان، الأول مجيء المبتدأ - على المهاج - ضميراً بعد [لولا] التي هي حرف امتناع لوجود. وذلك أنّ المبتدأ بعدها يجيء اسماً ويجيء ضميراً. والثانية أنه يجوز في الأصل مجيء اللام في جواب [لولا] ويجوز عدم مجيئها. ولكن جوابها جاء في البيت منفياً بـ [لم]، فامتنع اقتران اللام به، إذ ليس من العربية أن يقال: [لَمْ أَحجج] !!

• ﴿قَالَ يَاقَوْمِ لِمَ تَسْتَعْجِلُونَ بِالسَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (النمل ٢٧/٤٦)

[لولا تستغفرون]: دخلت [لولا] على فعل مضارع فتعين أن تكون للتحضيض، وهو ما عليه المعنى في الآية، إذ فيها يحضّ النبيّ صالح قومه ثمود على الاستغفار، لعلّ الله يرحمهم.

• ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ (المنافقون ١٠/٦٣)
[لولا أخرتني]: هاهنا مسألان:

الأولى أنّ في الآية عرضاً مضمونه طلب التأخير: [ربّ لولا أخرتني]. والقاعدة أنّ [لولا] إنما تكون للعرض والتحضيض إذا دخلت على فعل مضارع. والفعل في الآية: [أخرتني] فعل ماضٍ لا مضارع. فما علة ذلك.

الجواب: أنّ فعل [أخرتني]، وإن كان في الظاهر اللفظي فعلاً ماضياً، هو في المعنى مضارع، أي: [لولا تؤخرني].

والثانية أنّ [لولا] في الآية للتحضيض، إذ هي داخلية على فعل مضارع (في المعنى). ولكن لما كان التحضيض طلباً بحث وإزعاج، وكان الخطاب متجهاً إلى الله تعالى، كان اللائق - تأدباً - أن يسمى ذلك في الآية (عرضاً، لا تحضيضاً)!!

• ﴿لَوْلَا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ

الكَاذِبُونَ﴾ (النور ١٣/٢٤)

[لولا جاؤوا]: لولا في الآية داخلية على فعل ماضٍ، ومتى كان ذلك، كانت للتوبيخ، وهو ما عليه المعنى في الآية، فإنّ فيها ذمّاً وتوبيخاً لمن جاء بالإفك فرمى المحصّنات، ولم يجئ على ما قال بأربعة شهداء.

* * *

لَوْ مَا

[لوما و لولا] سواءٌ في الأحكام والمعاني والاستعمال، يقال: [لوما خالداً
لسافرت] = [لولا خالداً لسافرت]. ودونك من استعمال [لوما] نموذجين
للاستثناس:

• ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَائِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾

[لوما تأتينا]: دخلت [لوما] على فعلٍ مضارع، فهي للتحضيض.

• قال الشاعر:

لَوْ مَا الْإِصَاخَةُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي رِضَاكَ رَجَاءٌ

[لوما الإصاخة... لكان...]: لوما: في البيت حرف امتناع لوجود، بعدها

مبتدأ محذوف الخبر على المنهاج، وقد دخلت اللام على جوابها: [كان].

* * *

لَيْتَ

(للأداة مناقشة)

من الأحرف المشبهة بالفعل، تنصب الاسم وترفع الخبر. تكون في تمنّي الممكن والعسير والمستحيل، نحو: [ليت خالداً يزورنا، ليت العنصرية تزول، ليت ما مضى يرجع] (انظر الأحرف المشبهة بالفعل).

حكمان:

١- يُحذف خبرها وجوباً في قولهم: [ليت شعري...]، والتقدير: [ليت شعري حاصل]. ولا بدّ في هذه الحال من أن يتلوها استفهام، نحو: [ليت شعري هل تزورنا غداً؟]

٢- إذا اتصلت بها ياء المتكلم، فصلت بينهما نون الوقاية، نحو: [ليتني سافرت].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [ليت]

- قال ورقاء ابن زهير العبيسي - وأمه تماضر - وقد ضرب بسيفه قاتل أبيه خالد ابن جعفر ابن كلاب فنبأ السيف (الأغاني ٨٩/١١):
فيا ليت أني قبل ضربة خالدٍ ويوم زهيرٍ لم تلدني تماضرُ
في قوله [يا ليت أني لم تلدني تماضر] مسائل إليها:

- [يا]: للتنبيه، إذ نودي بها ما لا ينادى.
- [أني لم تلدني تماضر]: هاهنا مصدر مؤول من أن واسمها وخبرها سدّ مسدّد اسم لیت، وهذا وارد في كلامهم جائز، والبيت في كل حال شاهدٌ على صحته.
- جاء استعمال [ليت] في تمني المستحيل، وطلب ما لا يُطَمَع فيه.
- قال ابن ميادة (الأغاني ٢ / ٢٨٤):
ألا ليت شعري هل إلى أمّ جَحْدَرٍ سبيلٌ؟ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا
[ليت شعري هل...؟]: من تراكيهم قولهم [ليت شعري]، ويريدون به: [ليتني أشعر، وأعلم]. وفيه حذفٌ خبر [ليت] وجوباً، والتقدير: [ليت شعري حاصل]، وفي هذه الحال، لا بدّ من أن يتلوها استفهام، وقد تحقق ذلك إذ قال الشاعر بعدها: [هل...؟].
- قال أبو العتاهية (الديوان ٣٢ / ٣٢):
فيا ليت الشباب يعود يوماً فأخبره بما صنع المشيبُ
[ليت الشباب يعود]: اسمُ ليت منصوب، وقد جاء استعمالها في تمني المستحيل، وطلب ما لا يُطَمَع فيه، فما ينقضي من العمر لا يرجع !!
- ﴿يا ليتني كنتُ معهم﴾ (النساء ٧٣/٤)
استعمال فعل [كان] بعد [ليت] كثير في التنزيل العزيز، ومنه: ﴿يا ليتها كانت القاضية﴾ (الحاقة ٢٧/٦٩).
- قال قُرَيْط ابن أُنَيْف (شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٩/١ - ١٠)، يهيج قومه ويهزهم - بما يدنو من الذمّ - لينصروه:
لكنّ قومي وإن كانوا ذوي عَدَدٍ ليسوا من الشرِّ في شيء وإن هانا

فلَيْتَ لي بهم قوماً إذا ركبوا شُنُوا الإغارة فرساناً ورُكباناً
 في قوله [لَيْتَ لي بهم قوماً...]: تَمَنَّى المستحيل الذي لا يُطَمَع فيه، فهم قومه شاء
 أو أبى، وليس إلى أن يستبدل بهم غيرهم سبيل !!

• كتب أبو فراس الحمداني - وهو أسير - إلى سيف الدولة (الديوان/٤١):
 فَلَيْتَكَ تحلو، والحياة مَرِيرَةٌ وَلَيْتَكَ تَرْضَى والأناثُ غِضَابُ
 وَلَيْتَ الذي بيني وبينك عامراً وبينني وبين العالمين خراباً
 استعمل الشاعر [لَيْتَ] ثلاث مرّات في البيتين. وكان تَمَنّيه فيها جميعاً تَمَنّى ما
 يمكن تحقيقه، لو شاء سيف الدولة.

• قال مالك ابن الرّيب:

ألا لَيْتَ شعري هل أبيتنَّ ليلةً بجانب الغضى أُرْجِي القِلاصَ النواجيا
 [لَيْتَ] من أخوات [إِنَّ]، تنصب الاسم وترفع الخبر. فإذا قيل: [لَيْتَ شعري]،
 حُذِفَ خبرها وجوباً. والتقدير في هذه الحال: [لَيْتَ شعري حاصل]. ولا بدّ عند ذلك
 من أن يتلوها استفهام، وقد تحقّق هذا الشرط إذ قال الشاعر بعدها: [هل أبيتنَّ؟].

* * *

لَيْسَ

(للأداة مناقشة)

تأتي على وجهين:

الأول: فعل ماضٍ جامد^(١) يفيد النفي، يرفع الاسم وينصب الخبر، نحو:
[ليس خالدٌ مقصراً].

والثاني: حرف نفي لا عمل لها، بمنزلة [ما] و [لا] النافيتين، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية نحو: [ليس يعلم الغيب إلا الله] و [ليس خلق الله مثله].

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [ليس]

• ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (الزمر ٣٦/٣٩)

[أليس]: الهمزة للاستفهام، و [ليس] فعل ماضٍ ناقص من أخوات [كان] ترفع الاسم وتنصب الخبر. لفظ الجلالة: اسمها، والباء حرف جرّ زائد، والخبر [كافٍ] مجرور لفظاً بالباء الزائدة، منصوب محلاً. ودخول هذه الباء على خبر [ليس] كثيراً جداً في كلامهم.

• قال النابغة الذبياني (الديوان ٨٤):

يَهْدِي كِتَابَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتٍ بِالْحَامِ

١- لم يُستعمل منه مضارع ولا أمر.

(يقول: إنّ حامل اللواء في جيش ممدوحه بطلٌ يتقدّم كئائب خضراً ترى مسودةً من كثرة السلاح، يعصمها من عدوّها إجمال الخيل لا الهرب).

[ليس يعصمها]: ليس، حرف نفي بمنزلة [لا] النافية، لا عمل لها. وكذلك تكون حين تدخل على جملة فعلية.

• قال البحرّي (الديوان ٢/١١٦٠):

ليس يُدرى أَصْنَعُ إنْسٍ لِجِنٍّ سكنوه أم صنعُ جنٍّ لإنْسٍ
[ليس يُدرى]: ليس، حرف نفي بمنزلة [لا] النافية، لا عمل لها.

• قال طرفة ابن العبد (الديوان ٢٩/٢٩):

ولستُ بِحلالِ التَّلَاعِ مخافةً ولكنّ متى يَسْتَرِفِدِ القومُ أَرِفِدِ
(التَّلَاع جمع تلعة: ما ارتفع من الأرض).

[لستُ بِحلال]: [ليس] فعل ماضٍ من أخوات [كان] يرفع الاسم وينصب الخبر. والتاء (ضمير المتكلم) اسمها، والباء حرف جرّ زائد، والخبر [حلال] مجرور بالباء الزائدة لفظاً، منصوب محلاً. وقد قلنا آنفاً إنّ دخول هذه الباء على خبر [ليس] كثير جداً في كلامهم.

• قال الأعشى (الديوان ١٣٦/١٣٦)^(١):

لَهُ صَدَقَاتٌ مَا تُغِبُّ وَنَائِلٌ وليس عطاءُ اليوم مانعُهُ غدا
[ليس]: فعل ماضٍ من أخوات [كان] يرفع الاسم وينصب الخبر، [عطاء]: اسمها مرفوع، و [مانعُهُ] خبرها منصوب.

* * *

١- للبيت رواية أخرى هي: لَهُ نَافِلَاتٌ مَا يُغِبُّ نَوَالِهَا وليس عطاءُ اليوم مانعُهُ غدا

مَا

تأتي على وجوه:

الأول: الاستفهامية: ويُستفهم بها عن غير العاقل، من الحيوان والنبات والجماد والأعمال؛ وعن حقيقة الشيء عاقلاً كان أو غير عاقل نحو: [ما الإنسان؟ وما الحيوان؟]، وعن صفته، نحو: [ما المتنبئ في الشعراء؟]. وقد يسبقها حرف جرّ، فتُحذف ألفها نطقاً وكتابةً نحو: علام، حتّام، إلام، ممّ إلخ ... ومنه قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾.

تذييل: [ماذا]

تأتي [ذا] بعد [ما] الاستفهامية في ثلاث صور:

- ♦ اسم إشارة نحو: [ما ذا الكتاب؟] أي: [ما هذا الكتاب؟ (ما+ذا: مبتدأ وخبر)].
- ♦ اسم موصول نحو: [ما ذا أتى بك؟] أي: [ما الذي أتى بك؟ (ما+ذا: مبتدأ وخبر)^(١)].

♦ مركبة مع [ما]، فتكونان معاً كلمةً واحدةً تُعرّب على حسب موقعها من العبارة نحو: [ماذا أكلت؟ (ماذا: مفعول به)] و [لماذا جئت؟ (لماذا: جازّ ومجرور)].

الثاني من وجوهها: النافية: وتكون عاملة وغير عاملة.

- ♦ فغير العاملة: هي التي تدخل - مُهملةً - على المبتدأ والخبر نحو: [ما زهيرٌ مسافرٌ]، أو على الفعل الماضي والمضارع، نحو: [ما سافر خالدٌ، وما ينبغي له

١- تنطبق هذه الأحكام أيضاً على [مَنْ] الاستفهامية إذا تلتها [ذا].

أن يسافر].

♦ **والعاملة:** هي التي تعمل عمل ليس، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر: نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، وإنما تعمل بشروط ثلاثة، فإنْ تَخَلَّفَ أَحَدُهَا أَهْمِلَتْ فلم تعمل، وهي:

آ- ألاَّ يتقدَّم خبرُها على اسمِها. فإنْ تقدَّم، لم تعمل نحو: [ما مسافرٌ زهيرٌ].

ب- ألاَّ تتلوها [إنْ]. فإنْ تلتها، لم تعمل نحو: [ما إنْ خالِدٌ كاذبٌ].

ج- ألاَّ يكون في جملتها [إلاَّ]. فإنْ كانت، لم تعمل نحو: [ما زهيرٌ إلاَّ طالبٌ عِلْمٌ].

الثالث: الشرطية: وتجزم فعلين مضارعين: نحو: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (البقرة ١٩٧/٢) (انظر: حزم الفعل المضارع).

الرابع: الموصولية: وتستعمل لما لا يعقل، نحو: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٌ﴾^(١) (النحل ٩٦/١٦)

الخامس: التعجبية: وليس لها في الكلام إلاَّ تركيب واحدٌ فقط لا تعدوه، هو [مَا أَفْعَلَهُ!!]. مثال ذلك: [مَا أَجْمَلَ الرِّبِيعَ!! - مَا أَقْبَحَ الظُّلُمَ!!]، فقسْ عليه. (انظر بحث التعجب).

السادس: المصدرية: وتُسَبَّكُ هي وما بعدها بمصدر مؤوَّل.

ثمَّ إمَّا أن تكون مصدريةً زمانية، إن كان ما بعدها دالًّا على زمان، نحو:

١- قد تستعمل [ما] للعاقل إذا اختلط بغير العاقل: ﴿يَسْبَحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾، أو كان للعاقل أنواع: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، أو كان أمره مبهمًا: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي﴾.

﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ (أي: مدة دوامي حياً).

أو تكون مصدريةً بَحْتًا نحو: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (أي: بنسيانهم يومَ الحساب).

السابع: الكَافَةُ^(١): وَتَمْنَعُ الْعَامِلَ مِنَ الْعَمَلِ. من ذلك:

- اتَّصَالُهَا بِ [إِنَّ] وأخواتها، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً نحو: [إِنَّمَا خَالِدٌ طَالِبٌ عِلْمٍ].

- وَاتَّصَالُهَا بِ [رَبٍّ]، فيقال: [رَبِّمَا زَهِيرٌ قَادِمٌ]، وتدخل عندئذٍ على الأفعال فيقال: [رَبِّمَا يَسَافِرُ زَهِيرٌ].

الثامن: ما الواقعة بعد [نَعَمْ وَبِئْسَ] نحو: [نَعَمْ مَا فَعَلَ زَهِيرٌ + بِئْسَ مَا فَعَلَ] (انظر: نعم وبئس).

التاسع: الإِبْهَامِيَّة: وتقع صفةً لاسمٍ قبلها تفخيماً أو تحقيراً نحو: [لَأَمْرٍ مَا يَتَوَالَى اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ] و[أَعْطِ السَّائِلَ شَيْئًا مَا].

العاشر: الزائدة: وتقع بين المتلازمين نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾، ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ﴾، ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾، ﴿ثُمَّ خَطِئْتَهُمْ أُغْرِقُوا﴾. وتقع كثيراً بعد [إِذَا] نحو: [إِذَا مَا زَرْتَنَا أَكْرَمْنَاكَ].

تنبيه: تقولُ كتب الصناعة إِنَّ [مَا]، تكون نكرةً موصوفةً، ولما كانت هي و[مَنْ] في هذه المسألة سواءً، نقضنا هذا الزعم في [مناقشة مَنْ]، فانظر ذاك هناك.

* * *

١- سُمِّيَتْ كَافَةً، لأنها تكفّ العامل عن أن يعمل، أي تمنعه من العمل. كنعو أن تتصل بـ [إِنَّ] فتكفها عن نصب الاسم ورفع الخبر، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: [إِنَّمَا خَالِدٌ تَلْمِيزٌ].

متى

تأتي على وجهين:

الأول: اسم استفهام يُستفهم به عن الزمان ويعربونه ظرفاً، نحو: [متى سَفَرُكَ ومتى ترجعُ؟]. وقد يُجرَّب [إلى] و [حتى]، نحو: [إلى متى تَتَّبِعُ هواك وحتى متى تطيعه؟].

الثاني: اسم شرط يجزم فعلين، ومنه قول الخطيئة (الديوان / ٨١):

متى تَأْتِيهِ تَعْشُو إلى ضوءِ نارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نارٍ عندها خَيْرُ مَوْقِدٍ^(١)
وقد تلحقه [ما] الزائدة للتوكيد، ومنه قول الشاعر:
متى ما تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ

* * *

١- فعل الشرط [تأتِ]، وجواب الشرط [تجد] وبه تعلق [متى] باعتبارها ظرفاً.

مُذْ وَ مُنْذُ

[مُذْ] و [مُنْذُ] ظرفاً زمان، معناهما: إما ابتداء المدة نحو: [ما زرتنا منذ يوم الجمعة] أو جميع المدة نحو: [ما زرتنا منذ عام]. وهما مبنيتان تتماثلان في كل شيء إلا اللفظ^(١)، وتدخلان على الجمل والأسماء، ولا يمتنع بعدهما إلا مجيء الاسم منصوباً.

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [مذ ومنذ]

• قال الفرزدق (المغني/٣٧٣):

ما زال مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارَهُ وَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
يُذْنِي كَتَائِبَ مِنْ كَتَائِبَ تَلْتَقِي فِي ظِلِّ مُعْتَرِكِ الْعَجَاجِ مُثَارِ
[مُذْ عَقَدْتُ يَدَاهُ]: شاهد لدخول [مذ] على جملة فعلية: (عقدت يده).

• وقال الأعشى (الديوان/١٣٥):

وما زلتُ أَبْغِي الْمَالَ مَذْ أَنَا يَافِعٌ وَلِيداً وَكُهْلاً حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدَا
[أَنَا يَافِعٌ]: مبتدأ وخبر. وذلك شاهد لدخول [مذ] على جملة اسمية.
• وقال دَعْبِلُ الْخَزَاعِي (الديوان/٨٥):

١ - نظراً إلى تماثلهما، جربنا على استعمال هذه أو تلك على حسب الحال، في كل موضع، بدون تفريق.

أَلَمْ تَرَ أَنِّي مُذُّ ثَلَاثُونَ حِجَّةً أَرْوَحُ وَأَغْدُو دَائِمَ الْحَسَرَاتِ
 [مذ ثلاثون...] شاهد لمحيء الاسم بعد [مذ] مرفوعاً. (ثلاثون: ملحق بجمع المذكر السالم،
 مرفوع بالواو).

• وقال امرؤ القيس (الديوان / ٨٩):

قِفَا نَبِكُ مِنْ ذَكَرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ وَرَبْعٍ عَفَتْ آثَارُهُ مِنْذُ أَزْمَانِ
 [منذُ أزمانٍ] شاهد لمحيء الاسم بعد [مذ] مجروراً.

* * *

مَع

[مع]: اسم منصوب^(١) له استعمالان:

الأول: ظرف للمكان أو للزمان، نحو: [جلس سعيد مع^(٢) خالد في الغرفة (ظرف مكان)] و [سافر زهير مع الفجر (ظرف زمان)].

الثاني: أن يحذف المضاف إليه بعدها فتون، وتُعرَب على حسب موقعها من العبارة. نحو: [سافر زهير وخالد معاً]، ومنه قول متمم ابن نويرة يرثي أخاه مالكا:

فلما تفرقنا كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معاً^(٣)

* * *

١ - دليل اسميتها أنها تنون، وإنما تنون الأسماء، يقال مثلاً: (سافر خالد وزهير معاً).

٢ - ذكروا أن قبيلة ربيعة تسكن العين، فتقول مثلاً: [زهير مع خالد].

٣ - [معاً] في بيت متمم، وفي المثال قبله: حال منصوب.

مَنْ^(١)

(للأداة مناقشة)

على وجوه:

الأول: شرطية جازمة: نحو [مَنْ يَدْرُسْ يَنْجَحْ].

الثاني: استفهامية: نحو: [مَنْ زَارَكُمْ؟]. وتُفيد معنى النفي إذا جيء بعدها بـ [إِلَّا]، نحو: [مَنْ يَفْعَلُ هَذَا إِلَّا خَالِدٌ؟] = لا يفعل هذا إلا خالدٌ.

الثالث: اسم موصول: نحو: [نودّع مَنْ يسافر = نودّع الذي يسافر]. وقد يُراد بها المفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر، والمؤنث، على حسب موقعها من العبارة، نحو: [سافر مَنْ نجح - سافرت مَنْ نجحت - سافر من نجحاً - سافر من نجحوا - سافر من نجحن]. وهي في الأصل للعاقل، ولكن قد تُستعمل لغيره^(٢).

ملاحظة: قد يُؤتى بها زائدة، نحو قولك: [لا تتعالى على مَنْ غيرنا] = لا تتعالى على غيرنا.

* * *

١- تشترك [ما] و [مَنْ] الاستفهاميتان، في مجيء [ذا] بعدهما، وفي الصور والأحكام التي تكون عند ذاك. وقد أوضحنا ذلك في بحث [ما]، فارجع إليه هناك.

٢- تستعمل [مَنْ] لغير العاقل، إذا نُزل منزلة العاقل؛ كأن يُنادى مثلاً، وغير العاقل لا يُنادى، نحو: [أَسِيرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ]، أو شَمَلَ العاقلَ وغيرَ العاقلِ حُكْمٌ واحدٌ نحو: ﴿يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾، أو اقترنَ غيرُ العاقلِ بالعاقلِ في عمومٍ مُفَصَّلٍ بـ [مَنْ] نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾.

نماذج فصيحة مِنْ استعمال [مَنْ]

- ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ (الطلاق ٢/٦٥)

[مَنْ]: شرطية، جَزَمَتْ فعلين: [يَتَّقِ] وعلامة جزمه حذف الياء، و[يَجْعَلْ] وجُزِمَ بالسكون، ولولا الجزم لقل: يَتَّقِي... ويجعل.

- قال الفرزدق، وليته روايتان نقف عندهما كلتيهما، الأولى:

وَمَنْ يَمِيلُ أَمَالُ السِّيفِ ذِرْوَتَهُ حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ

(ذروتة: أي رأسه - حفافا رأسه: جانباها).

[مَنْ]: في هذه الرواية، اسم موصول، بمعنى [الذي]. ألا ترى أنها لم تجزم فعل:

[يميل]، ولو جَزَمَتْه لقل: [وَمَنْ يَمِيلُ].

والرواية الثانية:

وَمَنْ يَمِيلُ يُمِيلُ الْمَأْثُورُ ذِرْوَتَهُ حَيْثُ التَّقَى مِنْ حِفَافِي رَأْسِهِ الشَّعْرُ

(المأثور: السيف).

[مَنْ]: في هذه الرواية، شرطية، جَزَمَتْ فعلين مضارعين هما: [يَمِيلُ] و[يُمِيلُ].

ولولا الجزم لقل: [يَمِيلُ وَيُمِيلُ].

- وقال الفرزدق أيضاً يخاطب الذئب (الديوان ٣٢٩/٢):

تَعَشَّ، فَإِنْ وَانْقَتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

[مَنْ]: اسم موصول، أُريد به المثنى، لأنَّ المعنى: نَكُنْ مِثْلَ اللَّذَيْنِ يَصْطَحِبَانِ.

وإذا كانت [مَنْ] موصولية فقد يُراد بها المفرد أو المثنى أو الجمع، والمذكر أو المؤنث، على حسب موقعها من الكلام.

- ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ﴾ (يونس ٤٢/١٠)

[مَنْ]: في الآية اسم موصول، أُريد به الجمع، لأنَّ المعنى: ومنهم الذين يستمعون

إليك. ونقول هنا ما قلناه آنفاً: متى كانت [مَنْ] موصوليّة فقد يُراد بها المفرد أو المثنى أو الجمع، والمذكر أو المؤنث، على حسب موقعها من الكلام.

• ﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ (الحجر ٥٦/١٥)

[مَنْ]: هاهنا استفهامية، وقد جيء بعدها بـ [إِلَّا] فأفادت معنى النفي، أي: [لا يقنطُ... إلَّا]. وكذلك تكون كلما جيء بعدها بـ [إِلَّا]، إذ تُشرب في هذه الحال معنى النفي. ومثل ذلك طبقاً قوله تعالى:

• ﴿وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (آل عمران ١٣٥/٣)

فـ [مَنْ] استفهامية، جيء بعدها بـ [إِلَّا] فأفادت معنى النفي، والمعنى: لا يغفر الذنوب إلَّا الله.

• وقوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة ٢٥٥/٢)

والمعنى: لا يُشفع عنده إلَّا بإذنه.

* * *

مِنْ

حرف جرّ، ولها معان أشهرها:

• ابتداء الغاية المكانية نحو: ﴿سَبَّحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ

الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى﴾

• ابتداء الغاية الزمانية نحو قول النابغة:

تُخَيِّرُنْ مِّنْ أَزْمَانٍ يَوْمٍ حَلِيمَةٍ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبْنَ كُلَّ التَّجَارِبِ

• التبعية: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (أي: بعض ما تحبون).

• البيان (بيان الجنس): اشترت خاتماً من ذهب.

• البدلية: ﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾

• التعليل والسببية: ومن ذلك قول الفرزدق:

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِّنْ مَّهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ

• وقد تأتي زائدة فتفيد التوكيد^(١)، شريطة أن تتلوها نكرة، ويتقدّم عليها

نفي أو نهي أو استفهام، نحو:

- هل استقبلت من أحدٍ؟ = هل استقبلت أحداً؟ (مفعول به)

- ما زارني من أحدٍ = ما زارني أحدٌ: (فاعل)

- لا تزُرْ من أحدٍ: لا تزُرْ أحداً: (مفعول به)

- هل في البيت من أحدٍ؟ = هل في البيت أحدٌ؟: (مبتدأ مؤخر)

١ - ضابط زيادتها أن تحذفها فلا ينقص من معنى العبارة إلا التوكيد، الذي ينشأ عن زيادتها.

مَهْمَا

اسمُ شرطٍ يجزم فعلين. ويقول العربون: تُعَرَّبُ مفعولاً به، إذا تلاها فعلٌ لم يَسْتَوْفِ مفعولَه، وإلاَّ أُعْرِبَتْ مبتدأً. ففي نحو: [مهما تصنعُ أصنعُ مثله] هي مفعول به^(١)، وفي نحو: [مهما تقرأهُ يُفِيدُكَ] و [مهما تتأخَّرُ ننتظرك] هي مبتدأ^(٢).

* * *

-
- ١- [تصنعُ]: فعلٌ متعدُّ لم ينصب مفعولاً به، ومن ثمَّ تكون [مهما] هي مفعولَه.
 ٢- [تقرأُ] فعلٌ يطلب مفعولاً به، وقد استوفاه إذ نصب هاء الضمير، وأما فعلٌ [تتأخَّرُ] ففعلٌ لازمٌ لا ينصب مفعولاً به أصلاً، ومن ثمَّ تكون [مهما] مبتدأً في المثالين.

النون

تأتي النون على أربعة وجوه:

الأول: نون التوكيد ثقيلة وخفيفة، وقد اجتمعتا في قوله تعالى ﴿لَيَسْجَنَنَّ﴾ و ﴿لَيَكُونَنَّ﴾ من الصاغرين. وتلحقان الأمر والمضارع، ولا تلحقان الماضي مطلقاً.

الثاني: التنوين. وهو نون ساكنة، تُلَفِّظ ولا تُكْتَب، نحو: [خَالِدُنْ = خَالِدٌ]. وإنما تُنَوِّنُ الأسماء، وأما الأفعال والحروف فلا. وقد يكون التنوين تعويضاً من حرف أو اسم أو فعل.

• فمثال التعويض من الحرف: [جوارٍ و عوادٍ] = [جوارِي - عوادِي] ^(١).

• ومثال التعويض من الاسم: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ = [بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِهِمْ]

• ومثال التعويض من الجملة - ويكون ذلك بعد (إذْ) -: ﴿وَأَنْتُمْ حِينِذِ تَنْظُرُونَ﴾ = [وَأَنْتُمْ حِينَ إِذْ (بلغت الروح الحلقوم) تنظرون].

الثالث: نون النسوة. نحو: [الطالبات يدرسن].

الرابع: نون الوقاية: وتفصل بين ياء المتكلم وما ينصب هذه الياء، فعلاً كان

١ - لا التفات إلى أنّ ياء الاسم المنقوص من حقها الحذف هنا، فال مقام مقام تبیین وإيضاح، لا مقام

فصاحة وإعراب !!

أو حرفاً من الأحرف المشبهة بالفعل^(١) نحو: [أَكْرَمَنِي - يُكْرِمَنِي - أَكْرَمَنِي ، إِنِّي - أَنِي - لَكِنِّي إلخ...]
 ويفصل أيضاً بين الياء وحرفي الجرّ [مِنْ و عَنْ] فيقال: [مَنِّي - عَنِّي]،
 وبين [لَدُنْ] والمضاف إليه بعدها، نحو: [لَدُنِّي].

* * *

١- للتذكير بالأحرف المشبهة بالفعل نقول: هي: (إِنَّ - أُنْ - كَأَنَّ - لَكِنْ - لَيْتَ - لَعَلَّ)، وأما (لَا) النافية للجنس فلا تنصب ياء المتكلم أصلاً.

نَعَمْ

حرف جواب، يفيد الإثبات في الجواب عن السؤال المثبت، والنفي في الجواب عن السؤال المنفي.

ففي جواب: [أسافر خالدا؟]، إن قيل: [نعم]، فالمعنى: نعم سافر.
وفي جواب: [أما سافر خالدا؟]، إن قيل: [نعم]، فالمعنى: نعم ما سافر.
فائدة: لا يكاد كتاب في النحو يخلو - عند البحث في [بلى] و [نعم] من إيراد المسألة التالية:

قال تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (الأعراف ١٧٢/٧). فقال ابن عباس معلقاً، لو قالوا: [نَعَمْ] لكفروا.
ووجه ذلك أن [نَعَمْ] - كما ذكرنا آنفاً - لا تُغَيِّرُ من النفي والإثبات شيئاً؛ فلو أجابوا قائلين: [نَعَمْ]، لكان تأويل ذلك: [نعم لست ربّنا]، ولكان ذلك كفراً.

* * *

نِعْمَ وَبِئْسَ

(للأداة مناقشة)

[نِعْمَ وَبِئْسَ]: كلمتان جامدتان (لا تتصرفان). الأولى للمدح نحو: [نِعْمَ الرجلُ زهيرٌ] والثانية للذمِّ نحو: [بِئْسَ الرجلُ خالدٌ]. ويسمى النحاة كلمة [زهيرٌ] اصطلاحاً: [المخصوص بالمدح]، وكلمة [خالدٌ] المخصوص بالذم^(١).

♦ تراكيبهما:

آ- أن يكون بعدهما اسم:

فإن كان محلي بـ [ألـ]، (أو مضافاً إلى على بها) فهو مرفوع أبداً، نحو: [نِعْمَ الرجلُ زهيرٌ]، (أو نعم صديق الرجل زهيرٌ).

وإن كان نكرة (غير على بها) فهو منصوب أبداً، نحو: [نِعْمَ رجلاً زهيرٌ].

ب- أن يكون بعدهما [ما]، وذلك ثلاث حالات:

الأولى: ألا يكون شيء بعد [ما]، نحو: [غسلت الثوب غسلاً نِعْماً] (أي: نِعْمَ الغسل؛ إذا مدحت غسله).

الثانية: أن يكون بعد [ما] مفرد^(٢) نحو: [نِعْماً هو] (أي: نِعْمَ ما هو).

الثالثة: أن يكون بعد [ما] فعلٌ نحو: [نِعْماً تفعل] (أي: نِعْمَ ما تفعل).

١- ليس بين نعم وبئس من فرق، إلا أن الأولى للمدح والثانية للذم. وأما أحكام استعمالهما فجارية عليهما جميعاً،

مما يُتيح الاختصار على التمثيل بإحدهما.

٢- المراد بالمفرد أنه لا يتلوه شيء، لا أنه المفرد الذي ليس مثني ولا جمعاً.

تنبيه:

قد تلحقهما تاء التانيث، ومنه الحديث: [مَنْ تَوْضَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمَتْ].

♦ المخصوص بالمدح أو الذم:

قد يتقدّم الاسم المخصوص بالمدح أو الذم نحو: [زهيرٌ نعم الرجلُ + خالداً
بئس الرجلُ]، وقد يُحذف إن دلّ عليه دليل، نحو: ﴿نعم العبد﴾ (أي: نعم العبدُ أيوب).

* * *

نماذج فصيحة من استعمال [نعم وبئس]

• قالت ليلي الأخيلية تذكر توبة:

وَنِعَمَ الْفَتَى يَا تَوْبُ كُنْتَ لَخَائِفٍ أَتَاكَ لَكِي يُحْمَى، وَنِعَمَ الْمُنَازِلُ
[نِعَمَ الْمُنَازِلُ]: الاسم بعد [نعم] محلى بـ [أل] مرفوع، على المنهاج. ومثل ذلك
طبقاً، قولها في أول البيت: [نعم الفتى]، غير أن الضمة لم تظهر على آخر [الفتى] لأنه
اسم مقصور.

ثم إنّ في البيت مسألة أخرى هي أنّ الأصل في مدح الشاعرة لتوبة هو: [نعم
الفتى أنت، ونعم المنازلُ أنت]، لكنها حذفت المخصوص بالمدح وهو [أنت]، للدلالة
السياق عليه.

• ﴿نعم الثواب وحسنتُ مُرتفقاً﴾ (الكهف ٣١/١٨)

[نعم الثواب]: الاسم بعد [نعم] محلى بـ [أل] مرفوع حكماً، على المنهاج. ثم إنّ
الأصل: [نعم الثواب الجنة]، لكن حُذِفَ المخصوص بالمدح وهو [الجنة]، لوجود ما
يدلّ عليه في سياق الآية.

• قال الشاعر (شرح ابن عقيل ١٦٢/٢):

لِنِعْمَ مَوْتِلاً المولى إذا حُدِرَتْ بِأَسَاءَ ذِي البغي واستيلاءُ ذِي الإحْنِ
(الإحْن: جمع مفردة إحنة، وهي الحقد).

[لنعم مواتلاً]: الاسم (مواتلاً) بعد [نعم] متجردٌ من [أل] (نكرة) وما كان كذلك فتحقه النصب، جرياً مع القاعدة.

• ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ (النساء ٥٨/٤)

[نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ]: في الآية إدغام الميم في الميم [نعمًا = نِعَمَ ما]، وبجاء الفعل بعد [ما] هو أحد تراكيب نعم وبئس. ومثله قوله تعالى ﴿بئس ما اشترؤا به أنفسهم﴾ (البقرة ٩٠/٢)

• ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة ٢٧١/٢)

[نعمًا هي]: إدغام الميم في الميم هاهنا، مطابق لنظيره في الآية السابقة، [نعمًا = نِعَمَ ما]. ومن تراكيب [نعم] بجاء اسم مفرد بعدها، سواء أكان ضميراً - كما في الآية - أم غير ضمير. نحو: [بئسما تزويجٌ ولا مهر].

• قال ابن المعتز:

غرائب أخلاقٍ حبانِي بحفظها زمانِي، وصرفُ الدهرِ نِعَمَ المؤدبِ
الأصل أن يأتي الشاعر بالمخصوص بالمدح بعد نِعَم والاسم المرفوع بعدها، فيقول: [نعم المؤدبُ صروفُ الدهر]، لكنه اختار أن يقدم المخصوص بالمدح، وهو [صرف الدهر]، وكلاهما جائز.

• قال زهير ابن أبي سلمى (الديوان ٨٩/):

وَلِنِعْمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ، وَلُجَّ فِي الدَّعْرِ

الضمير [أنت] هو المخصوص بالمدح. والأصل أن يقول الشاعر: [نعم الحشو أنت]، فيكون بعد [نعم] اسم مرفوع لأنه محلّى بـ [أل]، لكن لما كانت كلمة [حشو] مضافاً، وكان الاسم لا تجتمع عليه الإضافة والتحلية بـ [أل]، انزلت [أل] إلى المضاف إليه حكماً.

هذا، على أن الإضافات قد تتعدّد، فتزحلق [أل] إلى آخر مضاف إليه، ومن ذلك قول أبي طالب (الديوان ٣٦):

فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكْذِبٍ زهيرٌ، حساماً مفرداً من حمائلٍ
فقد أضيفت كلمة [ابن] إلى [أخت]، ثم أضيفت كلمة أخت إلى [القوم]، فكان أن زُحِلَتْ [أل] إلى المضاف إليه الأخير. ومن أراد، ظلّ يزحلقها ما استقام له الكلام، فكان يقول مثلاً: فنعم ابن أخت سيّد أمراء القوم !!

• ﴿بئس الشراب﴾ (الكهف ٢٩/١٨)

حُذِفَ المخصوص بالذم، أي: الماء الذي يُسَقَوْنَه.

• ﴿نعم دار المتقين﴾ (النحل ٣٠/١٦)

حُذِفَ المخصوص بالمدح، أي: الجنة. وزُحِلَتْ [أل] إلى المضاف إليه.

• ﴿نعم العبد﴾ (ص ٤٤/٣٨)

حُذِفَ المخصوص بالمدح، أي: نِعَمَ العبدُ أيوب.

* * *

الهاء

على وجوه:

الأول: ضمير للغائب، نحو: [فلانٌ حَسَدُهُ يَقتُلُهُ].

الثاني: حرف يلازم الضمير [إيّا]، للدلالة على الغيبة، نحو: [إيّاهُ أُعْنِي^(١)].

الثالث: هاء السَّكْتِ، وهي هاء ساكنة يُؤْتَى بها إذا وَقَفَ على آخر الكلمة مما يَأْتِي:

• الاسم المندوب، نحو: [وا خالداً].

• كلّ فعلٍ حُذِفَ حرفُهُ الأخير، نحو: [ع، لم يَعِ، لم يُوق^(٢)]، فيقال عند الوقف: [عَه - لم يَعِه - لم يُوقَه].

• ياء المتكلم نحو: [هذا قَلَمِيَه، قرأتُ كتابِيَه].

• ثلاثة ضمائر هي: [أنا - هو - هي] يقال في الوقف على آخرها: [أَنَه - هُوَه - هِيَه].

• [ما]: الاستفهامية إذا حُذِفَتْ أَلْفُها لدخول حرف جرٍّ عليها، نحو: [لِمَه - بِمَه - مِمَه].

* * *

١- من ملازمة الهاء لهذا الضمير، أجازوا إعرابهما معاً كلمةً واحدة. ومثل ذلك: إياك وإيانا و...

٢- لولا الحذف لقليل: [عَيّ ويَعِي ويُوقِي]. انظر: هاء السكت، في بحث: القراءة (من أحكامها).

نماذج فصيحة من استعمال هاء السكت

• قال حسان ابن ثابت (الديوان / ٤٢٢):

إذا ما ترعرعَ فينا الغلامُ فما إن يُقالُ له: مَنْ هُوَ؟

[هُوَ]: الهاء المتصلة بهذا الضمير هي هاء السكت؛ وذلك أنَّ ثلاثة ضمائر تُزاد هاءُ السكت في آخرها، هي: [أنا - هو - هي]، فيقال في الوقف على آخرها: [أَنَّهُ - هُوَ - هِيَ].

• وقال أيضاً، زاعماً أنَّ له شيطانَ شعرٍ من بني (الشَّيْصَبَانِ) إحدى قبائل الجنّ (الديوان / ٤٢٣):

ولي صاحبٌ من بني الشَّيْصَبَانِ فطوراً أقولُ، وطوراً هُوَ

والاستعمال في هذا البيت هو الاستعمال نفسه في البيت السابق، فلا حاجة إلى الإعادة.

• ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَةَ. وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَةَ﴾ (الحاقة ٢٥-٢٦) تُزاد هاء السكت، بعد ياء المتكلم إذا وَقَفَ عليها، وقد تحقق ذلك في الكلمتين: [كِتَابِيَةَ] و [حِسَابِيَةَ].

• ﴿مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَةَ. هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَةَ﴾ (الحاقة ٢٨-٢٩) يُقال في هاتين الآيتين، ما قيل آنفاً في الآيتين السابقتين، فلا حاجة إلى التكرار.

• ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَةَ﴾ (القارعة ١٠/١٠١)

[هِيَ]: الهاء المتصلة بهذا الضمير هي هاء السكت؛ وقد كُنَّا قلنا آنفاً: إنَّ ثلاثة ضمائر تُزاد هاءُ السكت في آخرها، هي: [أنا - هو - هي]، فيقال في الوقف على آخرها: [أَنَّهُ - هُوَ - هِيَ]. والآية شاهدٌ على ذلك، إذ جاءتْ هاءُ السكت هاهنا

في آخر الضمير: [هي]. ومن المعجن نفسه القول: [هكذا فَصَلِي أَنَّهُ] فَإِنَّ الهاء هاهنا هاء السكت. وقد أورد ذلك المالقيّ، نموذجاً لزيادتها، بدلاً من ألف الوقف في آخر الضمير [أنا]، فقليل: [أَنَّهُ].

* * *

ها

(للأداة مناقشة)

على وجوه:

الأول: اسم فعل أمر، معناه: [خُذْ]، نحو: [ها كتابك] أي: خُذْه. ويجوز أن تلحق به الهمزة، نحو: [هَاءَ وهَاءٍ وهَاؤُما وهَاؤُم...] أو الكاف أيضاً، نحو: [هاكْ وهاكٍ وهاكما وهاكم...].

الثاني: المتصلة بـ [أَيُّ وَآيَةٌ] ليصحّ نداء المحلّى بـ [أَلـ]، نحو: [يا أيّها الرجل ويا أيّتها المرأة]. وذلك أنّ المحلّى بـ [أَلـ] لا ينادى مباشرة، فيؤتى بـ [أَيّ وَآيَةٌ] وصلة إلى ندائه.

الثالث: حرف تنبيه، يُنبّه به المخاطب، على ما يُحدّثه به مخاطبُه، نحو: [ها إنك تعود بعد التوبة !!] و [ها قد شفي خالدٌ وكنت لا ترجو شفاءه] و [ها أنت ذا تدرس فتنجح] و ﴿يا بُشْرَى هذا غلامٌ﴾ إلخ...

* * *

هَلْ

(للأداة مناقشة)

حرف استفهام، يدخل على الجمل الاسمية والفعلية، للاستفهام عن العلاقة بين جزأيه^(١) نحو: [هل سافر خالدٌ - هل يسافر خالدٌ - هل خالدٌ مسافرٌ - هل خالدٌ يسافر - هل خالدٌ سافر^(٢)]، ولذلك يكون الجواب في كلِّ حال: [نعم] أو [لا]، سواء أ جاءت بعدها [أو] - مكررة أو غير مكررة - أم لم تجئ^(٣)، نحو:

١- يستعمل النحاة هنا مصطلح: [التصديق]، ويريدون به [الإسناد]، كإسناد السفر إلى زيدٍ في قولهم: [سافر زيدٌ]، أو إسناد الوقوف إلى خالدٍ في قولهم: [خالدٌ واقف]... وقد يستعملون مكان ذلك، مصطلح: [الحُكْم] إلخ... وقد أشرنا استعمال: [العلاقة بين جزأي الجملة]، أي بين رُكنيها، لتقريب معنى مصطلحهم إلى الذهن. ثم هم يقسمون أدوات الاستفهام أقساماً ثلاثة، الأول: [هل] وهي لطلب التصديق، وقد بيّنا معناها. والثاني: أدوات الاستفهام الأخرى جميعاً - ماعدا الممزة - وهي للتصوّر، ويريدون بالتصوّر: طلب التعيين، في نحو قولهم: [أجاء خالدٌ أم سعيدٌ؟] فيكون الجواب تعييناً: [خالدٌ] مثلاً، أو [سعيدٌ]. والثالث: [الممزة] وهي لطلب التصديق والتصوّر جميعاً، فيصح التصديق في نحو: [أسافر خالدٌ؟] فيقال في الجواب: [نعم] أو [لا]. ويصحّ التصوّر [أي: التعيين] في نحو: [أسافر خالدٌ أم زهيرٌ] فيقال في الجواب مثلاً: [زهيرٌ] أو: [سعيدٌ].

٢- إذا جاءت [أو] بعد [هل]، نحو: [هل جاء سعيدٌ أو خالدٌ] فحذارٍ أن تعيّن فتقول: [خالدٌ] أو [سعيدٌ]. وذاك أن [هل] لا يُؤتى بها للتعيين، بل يُؤتى بها للاستفهام عن العلاقة بين رُكني الجملة. ولذلك أحبّ بـ [نعم]، أو [لا].

٣- بين النحاة اختلاف في صحّة دخول [هل] على اسمٍ بعده فعل، نحو: [هل زهيرٌ يجتهد]. فمنهم من منع ذلك، ومنهم من قال: إنه لا يمتنع، ومنهم من قال إنه لا يمتنع لكنه قبيح !! ولما لم يكن في قواعد اللغة: [هذا قبيح وهذا جميل]، وكان يجب أن تتبرأ من مثل هذا الاضطراب والتقلقل، عاجلنا هذه المسألة في المناقشات، ويئسنا أنّها صناعية خالصة، وأنّ في أطرافها الخير.

- هل سافر خالد؟ - [نعم]، [لا].
- هل سافر خالد أو زهير؟ - [نعم]، [لا].
- هل سافر خالد أو زهير أو علي أو محمد؟ - [نعم]، [لا].

أحكام:

- لا تدخل [هل] على [إن]، فلا يقال: [هل إنك مسافر].
- ولا تدخل على شرط، فلا يقال: [هل إن نزلت تكرمنا].
- ولا تدخل على منفي، فلا يقال: [هل لم يذهب خالد].
- يراد بها النفي، إذا جاء بعدها [إلا]. نحو: [هل أنت إلا بشر = ما أنت إلا بشر].

مسألة ذات خطر، فافهم كل كلمة مما يلي:

- لا تأتي بعدها [أم] في حيز الاستفهام. فلا يقال مثلاً: [هل جاء زهير أم سعيد؟]. وإنما تأتي بعد تمام الاستفهام، فتكون بمعنى [بل] التي للإضراب، ولهذا يسميها النحاة [أم] المنقطعة ويُعربونها حرف استئناف. ومنه قوله تعالى ﴿هل يستوي الأعمى والبصير - أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ (الرعد ١٦/١٣)

* * *

هَلَا^(١)

حرف تحضيض له صدر الكلام. لا عمل لها، وتدخل على الفعل، نحو: [هَلَا سافرتَ وهَلَا تسافر]، أو على اسمٍ مقدّم على فعله، نحو: [هَلَا زيداً ضربتَ وهَلَا زيداً ضربته]^(٢).

* * *

١- تُبدّل هاؤها همزةً فيقال: [أَلَا]، ومن النحاة من يقول بالعكس. ومهما يَدْرُ الأمر فلان [أَلَا] هذه حرفٌ واحد، وهي غير [أَلَا] المولفة من [أَنْ] و [لَا] النافية.

٢- قال الرضي: [جاءت الاسمى بعدها - يريد الجملة الاسمى المولفة من مبتدأ وخبر - في ضرورة الشعر نحو قوله: يقولون ليلى أرسلت بشفاعتي إلي، فهَلَا نفسُ ليلى شفيعتها ولقد أطرحنا ذلك أطراحاً، لأنَّ الضرورة لا تبني عليها قاعدة، فضلاً على أنَّها في آخر المطاف شهادة على أنَّ الشاعر عَجَزَ أن يعبر عما في نفسه بلغة أمته، فعبر عن ذلك بلغة اخترعها من عند نفسه، ما أنزل الله بها من سلطان.

الهمزة

(للأداة مناقشة)

للهمزة ثلاثة وجوه:

الأول: أداة نداء، نحو قول امرئ القيس:

أفأطم مهلاً بعضَ هذا التدلّل وإن كنت قد أزمعتِ صرّمي فأجملي
 الثاني: أن تكون للتسوية: وتقع بعد: (سواء، وما أبالي، وما أدري، وليست شعري، ونحو ذلك). وتؤوّل هي وما بعدها بمصدر نحو: ﴿سواءٌ عليهم أنْذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾، أي: سواء عليهم إنذارُك وعدمُ إنذارك.
 الثالث: أداة استفهام: نحو: [أأنت خالداً؟]، [أيسافر زهير؟]. وفي استعمالها وجوه:

• قد تُحذف، في الإثبات وفي النفي. فمن الإثبات قول عمر ابن أبي ربيعة (الديوان / ٢٥٨):

فوالله ما أدري وإني لحاسبٌ بسبع رميتُ الجمرَ أم بثمانٍ؟
 أي: أيسم؟

ومن النفي قوله تعالى: ﴿ألم نشرح لك صدرك﴾.

• لها الصدارة أبداً، ومن ذلك تقدّمها على حروف العطف: (الواو والفاء وثمّ). نحو: ﴿أولم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض﴾ ﴿أفلم يسيروا فينظروا﴾ ﴿أنتم إذا ما وقع آمنتم به﴾.

♦ من أحوال الهمزة:

- ١- يُقلب حرف العلة (اي: الواو والياء) همزةً، إذا تطرّف وسبقته ألف زائدة. كنحو: سماء ودُعاء وبنّاء وسقّاء. فإن الأصل: سَماو ودُعاو وبنّاي وسقّاي^(١).
- ٢- يُقلب حرف العلة همزةً في اسم الفاعل، الذي تُعَلّ عين فعله، كنحو: قائل وبائع وجائر^(٢) فإنّ أفعالها قبل الإعلال: قول وبيع وجوز. ثم بعد إعلالها: قال وباع وجاز.
- ٣- الألف والواو والياء، إن وقعت ثالثة زائدة ساكنة في اسم مفرد، قُلبت همزةً في جمعه على فعائلٍ، نحو: [رسالة - رسائل، عجوز - عجائز، صحيفة - صحائف].
- ٤- إن اجتمعت همزتان، أو لاهما متحركةً، والثانية ساكنة، قُلبت الثانية حرف مدّ يجانس حركة الأولى، كنحو: آمَنَ - أُمِنُ - إِيْمَان - آدَم - آخِر، والأصل: أَمْن - أُمْن - إِيْمَان - أَدَم - آخِر.
- ٥- إن كانت الهمزة حشواً في الكلمة، ساكنةً بعد حرف صحيح، نحو: [رأس] أو متحركةً بالفتح، نحو: [ذئاب]، أو تطرّف نحو [القارئ، الموضوع]، جاز أن تُقلّب فتجانس ما قبلها من حركة أو حرف، على حسب الحال. ودونك نماذج من الصنفين:

١- لا يغيّر من القاعدة شيئاً أن تلحق الكلمة تاءً مربوطة للتأنيث، نحو: [بنّاء وسقّاء...].

٢- يقولون: إن صحّت العين في الفعل، صحّت في اسم الفاعل، ولكن ليس عندهم من هذا إلّا إعلانهما (عين وعور)!!

أولاً: قلبُ الهمزة حرفاً يجانس حركة ما قبلها:

قَرَأَ	(متطرفة) = قَرَأَ	(قلبت الهمزة ألفاً لتجانس فتحة الراء)
يَقْرَأُ	(متطرفة) = يَقْرَأُ	(قلبت الهمزة ألفاً لتجانس فتحة الراء)
القَارِئُ	(متطرفة) = القَارِئُ	(قلبت الهمزة ياءً لتجانس كسرة الراء)
رَأْسُ	(حشو) = رَأْسُ	(قلبت الهمزة ألفاً لتجانس فتحة الراء)
المَلَأُ	(متطرفة) = المَلَأُ	(قلبت الهمزة ألفاً لتجانس فتحة اللام)
سُئِلَ	(حشو) = سُئِلَ	(قلبت الهمزة واواً لتجانس ضمة السين)
بِئْرَ	(حشو) = بِئْرَ	(قلبت الهمزة ياءً لتجانس كسرة الباء)
ذِئَابُ	(حشو) = ذِئَابُ	(قلبت الهمزة ياءً لتجانس كسرة الذال)
جُؤَارٌ ^(١)	(حشو) = جُؤَارٌ	(قلبت الهمزة واواً لتجانس ضمة الجيم)

ثانياً: قلبُ الهمزة حرفاً يجانس حرفاً قبلها:

وضوء (متطرفة)	= وضووا (قلبت الهمزة واواً لتجانس الواو)	= وضو (بعد الإدغام)
هنيء (متطرفة)	= هنيي (قلبت الهمزة ياءً لتجانس الياء)	= هني (بعد الإدغام)
سوء (متطرفة)	= سوو (قلبت الهمزة واواً لتجانس الواو)	= سو (بعد الإدغام)
شَيء (متطرفة)	= شيي (قلبت الهمزة ياءً لتجانس الياء)	= شَي (بعد الإدغام) ^(٢)

• همزة الوصل:

همزة الوصل: همزة زائدة في أول الكلمة، يؤتى بها: مفتوحة أو مضمومة

١- الجؤار: رفع الصوت بالدعاء.

٢- الإدغام في الكلمات الأربع - ونظائرها - على المنهاج في الإدغام.

أو مكسورة - على حسب الحال - يُتَخَلَّص من البدء بحرف ساكن^(١). وأما في الحَذَر والدَّرَج فتنتفي الحاجة إليها فيُسْقَطها العربيُّ من لفظه. بيان ذلك أنه لا يقول في الأمر مثلاً: [قُرْ]، بل يقول: [اَقْرُ]. فإذا حذر قال: [اِقْرَأ، واَقْرَأ واَقْرَأ، ثم اَكْتُبْ]^(٢).

الأحكام: مواضعها وحركاتها:

في الأفعال:

كل فعل غير رباعي (ثلاثي - خماسي - سداسي)، فالهمزة الزائدة في أوّله وأوّل مصدره، هي همزة وصلٍ مكسورة. نحو: [اشرب، افتح، انطلق - انطلق - انطلق، استخرج - استخرج - استخرج].
ولا تُضَمّ إلا في الأمر الذي عينُ مضارعه مضمومةٌ نحو: [يدخل - ادخل، يكتب - اكتب]، والماضي الخماسي أو السداسي المبني للمجهول^(٣) نحو: [انطلق - استخرج].

-
- ١ - في النطق بالعربية قاعدتان مطلقتان: [لا يُبدَأُ بساكن]، فلا يقال مثلاً: [جَلِسْ]، بل يقال: [اَجْلِسْ]. ولا يُوقَفُ على متحرك، فلا يقال مثلاً في الوقف: [سافر خالداً]، بتنوين الآخر، بل يقال: [سافر خالداً] بتسكينه. ولا يقال في الوقف: [حفظ الطالب الدرس] بتحريك الآخر، بل يقال: [حفظ الطالب الدرس] بتسكينه.
 - ٢ - إذا كانت الهمزة مما يُلفظ في البدء والحذر جميعاً، سمّوها: [همزة قطع]، نحو: [أنا أحب أن أقرأ الأدب الأموي]. فكل همزة في هذه الكلمات الست همزة قطع.
 - ٣ - لا يستثنى من هذا الحكم، إلا الخماسي الذي قبل آخره حرف مدّ، فتُكسَرُ في أوّله، نحو: [اعتاد - اعتيد، إقتاد - إقتيد].

في الأسماء:

وهي سبعة: [اثنان واثنتان - وابن^(١) - وابنة - وامرؤ وامرأة - واسم^(٢)].
وهمزاتها مكسورة أبداً.

في الحروف:

وذلك في حرف واحد هو: [أل-]. والهمزة فيه مفتوحة أبداً.

فائدة:

يُدخل العربي همزة الاستفهام على [أل-]، فينشأ من التقائهما مدّة: [آ-]. ففي نحو: [أ + الكتاب خيرٌ صديق؟]، يقال: [الكتاب خيرٌ صديق؟]. ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَلَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾

* * *

١ - يعدّ النحاة كلمة [ابنم] اسماً من هذه الأسماء قائماً بنفسه، وإنما هي [ابن] زيد في آخرها ميم.
٢ - [لبن] كلمة موضوعة للقسم. كانوا يقولون (ولبن الله لأفعلن كذا)، والأئمة مختلفون في همزتها، أهـي قطع أم وصل. وبسبب اختلافهم فيها وعدم استعمالها في عصرنا، اطرحنا ذكرها هنا.

هُوَ

ضمير، وله فروع:

الأول: ضمير رفع منفصل، للغائب نحو: [هو مسافرٌ].

الثاني: ضمير فصل لا محلّ له من الإعراب، يفصل بين المبتدأ والخبر، أو ما

أصله المبتدأ والخبر نحو: [خالِدٌ هو المسافرُ، كان خالِدٌ هو المسافرُ]^(١).

الثالث: ضمير الشأن، ولا يكون إلاّ مبتدأً خبره الجملة بعده، نحو: ﴿قُلْ هُوَ

اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢).

* * *

١- من النحاة من يجعل له إعراباً. انظر بحث [الضمير].

٢- يُؤْتَى بضمير الشأن قبل الجملة لتعظيمها وتفخيمها والرمز إلى شأنها، ثم تأتي هذه الجملة بعده فتكون خبراً عنه وتفسيراً له. وإنما تكون تفسيراً له، لأنه ضمير لا مرجع له.

الواو

على وجوه أشهرها:

♦ العاطفة: ومعناها مطلق الجمع، فتعطف الشيء على صاحبه، وسابقه ولاحقه، من غير دلالة على الترتيب أو عكسه أو المصاحبة. ففي نحو: [سافر زهيرٌ وسعيدٌ] يُحتمل أن يكون كلٌّ منهما سافر قبل صاحبه، كما يُحتمل أن يكونا سافرا معاً.

وتمتاز الواو من سائر أحرف العطف - عدا ما تقدّم - بأحكام، أشهرها:

- اقترانها بـ [إمّا] نحو: ﴿إمّا شاكرًا وإمّا كفورًا﴾.
- اقترانها بـ [لا] إن سُبقت بنفي، نحو: [ما سافر زهيرٌ ولا سعيدٌ].
- اقترانها بـ [لكن] نحو: ﴿ما كان محمدٌ أباً أحدٍ من رجالكم ولكن رسولَ اللَّهِ﴾.
- عطفُ الصفات المفرّقة، مع اجتماع منعوتها، نحو: [سلّمت على رجلين نحيفٍ وسمين^(١)].
- عطفُ ما لا يُستغنى عنه ، نحو: [تقاتل زيدٌ وعمرو^(٢)].

١ - هما رجل نحيف ورجل سمين، وقد اجتمع المنعوتان: [رجلين]، وتفرقت الصفتان: [نحيف وسمين].

٢ - بيان ذلك أنّ نحو: [تقاتل وتخاصم وتسابق ...] أفعال لا تكون إلا بالمشاركة بين اثنين فأكثر، فلا يقال مثلاً:

[تقاتل سعيدٌ] حتى يقال: [وزهير]. وقُل الشيء نفسه في [تخاصم وتسابق إلخ...].

- ♦ الاستئنافية: نحو: ﴿لَنبَيِّنَنَّ لَكُمْ وَنُفَوِّدُ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾^(١)
- ♦ الاعتراضية: وتقع بين مُتَطَابِرَيْنِ: (كالمبتدأ والخبر - الفعل وفاعله - الفعل ومفعوله - الموصوف وصفته) نحو:

إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ
- ♦ الحالِيَّة: وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو: [سافرت والمطر منهمر، وعدت وقد انقطع].
- ♦ واو المعية: ويتنصب بعدها الفعل المضارع، لعطفه على اسم صريح أو مؤوَّل.

فالصريح نحو:

وَلُبِسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

والمؤوَّل، شرطه أن تُسَبِّقَ الواوُ بنفي أو طلب:

- فالنفي نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾

- والطلب نحو:

لَا تَنَّهُ عَنْ خُلُقِي وَتَأْتِي مِثْلُهُ عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ
- ♦ واو المفعول معه: نحو: [سرت والجليل]^(٢).
- ♦ واو القسم: وهي حرف جرّ، نحو: ﴿وَالْتَيْنِ وَالزَّيْتُونَ﴾^(٣).

١- لو كانت الواو هاهنا عاطفة لاتنصب فعل [نقر].

٢- انظر [المفعول معه].

٣- الواو الأولى واو القسم، والثانية حرف عطف.

- ♦ واو ربّ: ولا تدخل إلّا على اسمٍ نكرةٍ مجرور بـ [ربّ] محذوفة^(١) نحو:
وليلٍ كموج البحر أرخى سدولهُ عليّ بأنواع الهموم ليبتلي
- ♦ ضمير رفع، في نحو: [كانوا سافروا، وقد يعودون].
- ♦ علامة رفع، في الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم، نحو: [سافر أخوك
ومعلّموه].
- ♦ زائدة، نحو أن تُسألَ: [أسافرت؟] فتجيب: [لا وعافاك الله].

* * *

١ - استعمال واو [ربّ] مقصور على الشعر دون النثر.

وَأْ

(للأداة مناقشة)

هي حرف مختصّ بالندبة (أي: التفجّع على الميت)، فلا يُندَب إلاّ بها. نحو:
[وا خالداً] (الماء: هاء السكت).

* * *

يَا

(للأداة مناقشة)

حرف ينادى به القريب والبعيد، ويجوز حذفه، نحو: [زهيرُ أقبلْ].

مزاياها:

- قد يُنادى بها ما لا يُنادى، فتُعَدّ حرفَ تنبيه، نحو: [يا ليتني سافرت].
- لا ينادى لفظُ الجلالة إلاّ بها، فيقال: [يا اللهُ]. (بإثبات الهمزة)
- لا يدخل على [آيها وآيتها] إلاّ هي، نحو: [يا أيها الطالب ويا أيتها الطالبة].
- لا يستغاث إلاّ بها كنحو: [يا لَأَ قوياءٍ لِلضعفاء].
- لا يدخل على أساليب التعجب الثلاثة إلاّ هي، كنحو: [يا بحرُ !! -
يا للبحر !! - يا بحرُ !!].

* * *

يوسف القيسري

الكشاف

كتاب في تغيير صنوع قواعدهم اللغة العربية

الجزء الثاني

مناقشات

دار الفکر
دمشق - سورية



دار الفکر للنشر
بيروت - لبنان

يوسف القصيد روي

الكفاية

كتاب يُعيدُ صوغَ قواعد اللغة العربية

الجزء الثاني

مناقشات

دار الفكر
دمشق - سورية



دار الفكر المعاصر
بمسقط - عمان

الرقم الاصطلاحي : ١٢٩٩,٠١١
الرقم الدولي : ISBN: 1-57547-679-7
الرقم الموضوعي : ٤٥٠
الموضوع : النحو والصرف
العنوان : الكفاف كتاب يعيد صوغ قواعد اللغة العربية
التأليف : يوسف الصيداوي
الترقيق : مروان البواب
التنفيذ الطباعي : المطبعة العلمية - دمشق
عدد الصفحات : ٥٩٢ ص
قياس الصفحة : ٢٥ × ١٧ سم
عدد النسخ : ١٥٠٠ نسخة

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع
والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل المرئي
والمسموع والحاسوبي وغيرها من الحقوق إلا بإذن
خطي من

دار الفكر بدمشق

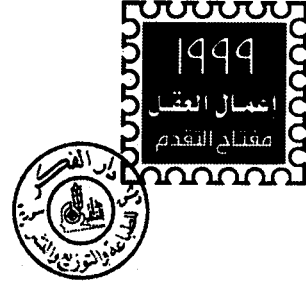
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر

فاكس ٢٢٣٩٧١٦

هاتف ٢٢١١١٦٦, ٢٢٣٩٧١٧

<http://www.fikr.com/>

E-mail: info @fikr.com



الجزء الأول

الطبعة الأولى

١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م

في الإبدال

الإبدال: هو إحلال حرف في الكلام محلّ حرف. كنحو: سميلة قمح، وهراق الدم، وأمبىرى له، فإنها قبل الإبدال: سنبله وأراق وانبرى؛ وهاهنا أمور، لا بد من إثارتها:

الأول: أن الإبدال مسألة من مسائل علم اللغة، ولا تدخل في باب النحو والصرف إلا أن تُدعَّ دعاً!!

والثاني: أنه مسألة لا تخرج في جميع أحوالها عن أن تكون تدويناً لللهجات القبائل، أو تسجيلاً لما اعتراها من تطوّر، أو رصداً لما ينقل لفظه على ألسنة العرب، أو يسهل عليها.

والثالث: أن كتب الصناعة، وجدت في الإبدال ميداناً رحباً، أجرت فيه جيادها، فجالت من المرنّبي إلى المتخيّل.

وبكلمة موجزة: الإبدال نبتة، غُرست في غير تربتها.

ونورد فيما يلي مؤيدات دعوانا هذه، لنصل من بعدُ إلى قرارة، حُجَّتْها بين يديها.

أولاً: لا يجوز الوجهان:

إن القوانين الصوتية، تأبى أن يجتمع لفظان من لهجتين في النظام الصوتي الواحد نحو: [سنبله وسمبله]، و[أراق وهراق]... وجواز الوجهين - كما يقول الذين يَسْخَرُونَ من النحو والنحاة - غير وارد هاهنا. فإذا رأيت كتاباً من كتب الصناعة، يجعل لهذه المسألة قاعدة تقول: (هذا جائز وهذا جائز)، فاعلم أن هذين (الجائزين)، إما أنهما يمثلان مرحلتين من مراحل تطوّر نطق الكلمة - كما رأيت في سنبله وسمبله -

وإما أنهما لهجتان لقبيلتين، إحداهما تقول: أراق، والأخرى تقول: هراق... لكن كتب النحو والصرف، رأت في الإبدال مسألة تُقَعَّد لها القواعد، وتُبَدَّد البنود، وتُفَقَّر الفقر. فكان مذهب تلك الكتب، مذهباً ينبسط له العالم، وينقبض المتعلم، ويَحْمَلُ أبناؤنا في كل حال أثقاله، ثم لا يجدي عليهم في الاستعمال شيئاً. ولو أنصفتُ تلك الكتب، فوضعت الأمور في نصابها، لقضت أن يُغلق باب الإبدال فيها، وأن يُودَّع متحفاً لغوياً، يرجع إليه الباحثون، والمؤرخون، وذوو الاختصاص.

ثانياً: التحليل والتركيب إثقال مجاني:

معاجم العربية الموجودة بين أيدي الناس، تزيد على الثلاثين!! فانظر هل ترى منها معجماً واحداً، يترجم مثلاً، مادة [وصل]، ولا يترجم بعدها مادة [اتصل]؟ أو يترجم مادة [وقى]، ولا يترجم بعدها مادة [أتقى]؟ وقس على هاتين المادتين نظائريهما. - الجواب: كلا.

فإذا كان الأمر كذلك - وهو كائن!! - فقد حملت المعاجمُ إذاً، همومَ ترجمة صيغة [افتعل]؛ فلم تُحْمَلِ الناس ثقل تفكيكها وتركيبها، ومعرفة من أين نبات همزة الوصل، وما أصل تلك التاء الأولى، وأصل هذه التاء الثانية؟ نعم، لِمَ نُحْمَلِهم ثقل ذلك؟ وما الذي نرجو أن يفيدوا منه؟

إذا قيل: يفيدون منه أن يقيسوا عليه ما هو من الأفعال مبدوء بواو أو ياء، فيعرفوا مثلاً، أن الافتعال من يسر هو: أَسْر، ومن وصل هو: اتَّصل... فالجواب: أن المعاجم كَفَتْهم مؤونة ذلك.

ومع ذلك، مَنْ هذا الذي إن أراد أن يُنشئ صيغة افتعال من [وَعَدَ] قال في نفسه: نقلب الواو تاءً: [تَعَدَ]، ثم نجلب بعدها تاءً افتعال: [تَتَعَدَ]، ثم نسكن التاء الأولى اعتباراً، لِيَسُوغ بتسكينها إدغامُ التاء في التاء، ثم نستعين بهمزة الوصل لنقدر على

البدء بالساكن، فنقول: [أَتَعَدَّ؟]!!

ومهما يذُر الأمر، فإن من المفيد - في اعتقادنا - أن يعلم مَنْ يحاورنا، أن الأفعال التي تبدأ بالواو ويصاغ منها [افتعل]، هي سبعة وخمسون، منها سبعة وعشرون - في الأقل - لا يُتصوّر ولا يُتخيّل أن تُستعمل، كـنحو: [اتّخف - اتّدن - اتّشق - اتّضن - اتّطأ...].

فإذا قال أحد المكابرين: إن ثلاثين فعلاً، تستحقّ أن تصاغ لها قاعدة، قلنا: قد كان يكون هذا القول وارداً، لو أن المعاجم لم تترجمها، فأما وقد ترجمتها، فقد سقطت حجةُ فتح باب لها اليوم في كتب النحو، بعد سقوطها من وجهين: قلة عددها، وإهمال استعمالها.

وأما الأفعال التي تبدأ بالياء ويصاغ منها [افتعل]، فهي في العربية أربعة أفعال فقط، إيكها: [يأس - ييس - يقه - يسر]، فانظر إليها الآن في صيغة افتعل: [أتأس - أتيس - أتقه - أتسر]. وقل لي: أيستعمل هذه الصيغ اليوم أحد؟!

لعمرى لمن كان يُحتمل استعمال شيء منها اليوم - وهو لا يحتمل - إنما هو كلمة [أتسر]؛ وبؤساً لقاعدة توضع لفعل واحد، من لغة جذور موادّها أحد عشر ألفاً!! ويبقى من المسألة أن يقول لنا قائل: إن الأخذ بما تقوله، من أن المعاجم حملت هموم الإبدال، يعني أن إلغاء البحث في الإعلال وارد أيضاً، لأن المعاجم تحمل همّه كما تحمل همّ الإبدال!!

فنقول ليس الأمران سواءً؛ فالإبدال بحث في اختلاف النطق بحروف الكلمة، وليس كذلك الإعلال. ثم إننا نحبّ أن نُطمئن مُحاورنا بأننا لم نقل: ألغوا الإبدال، بل قلنا: المعاجم حملت همّه فأريحوا من يتعلّم العربية من همّه. وليت قولنا هذا ينطبق على الإعلال، إذاً لَنادينا بذلك، ورفعنا صوتنا به!!

• أُغْلُ هُبَلْ، أُغْلُ هُبَلْ!!

معلومٌ أن أئمة العربية ابتدعوا مسألة الوزن، ووضعوا لها الأسس والقوانين. من ذلك أن الكلمة الثلاثية يقابلها في الميزان [فـ عـ ل]، فإذا زيد فيها حرف من حروف الزيادة، زيد مثله في الميزان. فإذا قيل: [ارتفع، احتدم، ابتدأ] قابل ذلك في الميزان: [افتعل]. ففي كلٍّ من هذه الأفعال الثلاثة، زيادة ألف وتاء، وفي الميزان زيادة ألف وتاء. تلك قاعدة كلية لا تتخلف. وهي - بالحق - جليلة رائعة. فجزى الله أولئك الأئمة خير الجزاء.

أما الآن فانظر إلى هذا الحسن، كيف جرّ غير الحسن:

الأفعال - من الوجهة التي نحن بصدددها - صنفان:

♦ صنفٌ لم تبين العرب منه صيغةً [افتعل]، كنحو: سبّح - عدم - سكت - حشر... فإنها لم تبين منها: استبح - اعتدم - استكت - احتشر... وليس هذا الصنف من همومنا.

♦ وصنفٌ بنتٌ منه هذه الصيغة، وذلك كنحو: حرم - قرب - رفع - كسب، ونحو: صبر - صفا - زها - دعا. فقد قالت العرب: احترم - اقترّب - ارتفع - اكتسب، كما قالت: اصطبر - اصطفى - ازدهى - ادعى.

وقد استحدثت كتب النحو، اسماً اصطلاحياً لتاء هذا الوزن (أي: حرفه الثالث) فسمتها: [تاء الافتعال]. وأما الصنف نفسه، فزعموا أن جميع أفعاله لها وزن واحد، هو: [افتعل]. فإذا كانت تاء الافتعال موجودة في هذا الصنف، كنحو: [ارتفع واحترم واقترّب] فيها ونعمت، وإلاّ قدّر وجودها تقديراً، كنحو: اصطبر واصطفى... فإن هذا النوع عندهم كان فيه أصلاً تاء الافتعال: [اصتبر واصطفى]؛ ولكنها أبدلت حرفاً آخر. ولزيت من الإيضاح نقول: [ادعى وازدهى] مثلاً، فيهما تاء الافتعال، وإن لم ترها

بعينك، ولم تلفظها بلسانك، وأما حقيقتها اللغوية فهي: [ادتعى وازتهى]!! لكنّ الإبدال جعل تاءهما دالاً، فقليل: [ازدهى]، في الأول، كما قيل: [اددعى] في الثاني، (ثم أدغت الدال في الدال، فقليل: ادعى). وقس على هذا كلّ فعلٍ حرفه الأول: دال أو ذال أو زاي. ويلحق بهذا، قولهم إنّ نحو: اصطبر واضطرب واطّرد واصطفى... فيها تاء الافتعال أيضاً، وأنّ حقيقتها اللغوية هي: [اصتبر واضترب واطترد واصتفى] لكنّ الإبدال جعل تاءها طاءً. وقس على هذا كلّ فعلٍ حرفه الأول: صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء.

ويحقّ للمرء أن يسأل: ما الذي سوّغ زعمهم أنّ [اصطفى] هو في الأصل!! [اصتفى]؟

ولا مناص من أن يكون الجواب: إنّ الذي سوّغه، هو الحاجة إلى وزن، يُجعل مسطرةً، تُقاس بها جميع أفعال هذا الصنف، فكانت المسطرة هي: [افتعل]، ولولا ذلك، لاقتضى الأمر إحداثَ وزن قائم برأسه، لكل حال من أحوال هذه الأفعال. فمرةً افتعل ومرةً افطعل ومرةً افدعل، وقس على ذلك افزعل وافدعل وافثعل وافظعل إلخ... قلت: إن الغاية نبيلة لا ريب. ولكن نبل الغاية لا يسوّغ التحكم في اللغة، ولّي أعناق مفرداتها. أليس من العجائب، التي لا تُصدّق، أن يقال: إن [اصطبر] مثلاً، لها حقيقة لغوية، لا تُرى ولا تُلفظ ولا تكتب، هي: [اصتبر]؟!

إن الأوزان وأحرفها، ليست بغيةً تُبتغى، ولا هي أصنام يُدار حولها ويطاف، نفعت أو أضرّت. وهل كان إحداثها - أصلاً - إلّا لتكون مسطرةً يقاس بها؟ إنها إذاً أداة، وإذا قد كانت كذلك، فقد وجب أن تكون هي في قيد الكلمة، لا أن تكون الكلمة في قيدها!!

وأما قيمتها، فلا يجوز أن تزيد على قيمة الأوزان والموازن في دكاكين الباعة. إنها

أداة أُحْدِثَتْ لتكون خادماً للغة وأهلها، ولم تُحَدَّثْ لَتُعَبَّدَ!! فلا يجوز إذاً، أن ينقلب أبناء الأمة ولغتهم عَبْدَةً لها.

ازدهى هي ازدهى، لا ازتهى. واصطفى هي اصطفى، لا اصتفى. وتاء الافتعال في خدمة الازدهاء والاصطفاء، والعكس - هنا - لا يجوز أن يكون صحيحاً. ولهذا ترى المرء يمرّ بزعمهم أنّ [اصتبر وادّعى...] أصل [اصطبر وادّعى...] فيبتسم!! الأوزان - يوم وُضِعَتْ - في العربية، لم توضع ليُنظر إلى أحرفها، من فاء وعين ولام... وإنما وضعت ليُسمع إيقاعها، من حركة وشدّ، وسكون ومدّ. ولأمر ما أعرض الخليل ابن أحمد - عند التصغير - عن أحرف الميزان، مادّاً سمعه نحو إيقاعها، متجافياً عن فائها وعينها...

لقد كانت كتب النحو تفعل حسناً ليس بعده حُسن، لو أنها بدل أن تنظر إلى أحرف [افْتَعَلَ] من همزة وصل وفاء وتاء وعين ولام، فعلت ما فعل الخليل ابن أحمد، فسمعت إيقاعها، من حركة فسكون، فحركة بعدها حركة فسكون: [٥//٥/]^(١)!! ولو فعلت ذلك، لاستغنت وأغنت عن لِيَّ عنق اللغة بجعل اصطفى اصتفى، وازدهى ازتهى. ولكانت أغلقت باب الإبدال في علم النحو والصرف، وفتحته في علم اللغة، حيث يحسن أن يفتح.

لم يمنع الخليل شيء أن يقول: [أحيمر] وزنه [فُعِيل]، مع أن وزنه في دين الصرف والصرفيين [أفُعِل]، فما يمنهم - هنا - أن يقتدوا به فيقولوا: احترم وارتفع وامتدح، واصطفى وازدهى وآتسر... وزنها [افتعل]؟! أم أنّ الطواف بتاء الافتعال شعيّرة؟! لا يُقْبَل حجّ طلاب العلم إلا بالطواف بها!؟

١ - الخط المائل يمثّل الحركة، والدائرة تُمثّل السكون.

• فنون من الإبدال ولطائف:

أولاً: إبدال ذو طابقين:

بعد أن تُبَدِّل تاء الافتعال (!!) دالاً في [ازتهى] ونحوها، فتقول: [ازدهى]، وتُبدِّلها (!!) طاءً، في [اصتفى] ونحوها، فتقول: [اصطفى]، نعم، بعد هذا الطابق الأول من الإبدال، يجوز لك أن تبني طابقاً ثانياً فوقه. وذلك أن تُبَدِّل الدال بعد الزاي زائاً: (اززهى)، ثم تُدغم هذه في تلك، فتقول: [ازهى]. وفي الحالة الأخرى، تُبَدِّل الطاء بعد الصاد صاداً: (اصصفى)، ثم تُدغم هذه في تلك، فتقول: [اصفى]. هذا جائز أيضاً، فلا يفوتك!!!

ثانياً: وهذا جائز أيضاً!!

نريد أن ننبهك هنا، على مسألة عظيمة الفوائد، هي أنك كما تُلَوِّي عنق اللغة، فتقول على الأصل!!: [اثتأر]، ثم تبدل تاء الافتعال ثاءً، فتقول: [اثتأر] ثم تدغم الثاء في الثاء فتقول: [اثتأر]، كذلك تُقِيم ما التوى من عنقها - إن شئت - فتبدل الثاء تاءً هذه المرة، فتقول: [اثتأر] ثم تدغم الثاء في الثاء، فتقول: [اثتأر]. وقس على الثاء: [الذال والطاء]، فقل إن شئت: [اذكر] جاعلاً الذال دالاً. و[اطلم] جاعلاً الطاء طاءً. فهذا جائز أيضاً!!

ثالثاً: خردلة جهد، وغرارة منافع:

سترى فيما يأتي من هذه الفقرة، أنك مدلول فيها على تجارة لا تبور، وذلك أن تستظهر ثلاثة أوزان فقط، هي: [تفاعَل - تَفَعَّل - تَفَعَّلَل]، واستظهر هذا، عليك لا شك يسير. ثم تستظهر - من بعد ذلك - ثمانية أحرف فقط، هي: الثاء والذال والذال والزاي والصاد والضاد والطاء والطاء. وهذا - ليسرّه - تستظهره وأنت مغمض العينين!!

ومن ذا الذي يُعجزه أن يستظهر إحدى عشرة كلمة؟! فمتى تم لك ذلك، فعندها تدخل جنة الإبدال، حيث يجوز لك - وأنت في غرفاتها - أن تبدل التاء، الواقعة في أول تلك الأوزان الثلاثة، حرفاً مجانساً للحرف الذي يتلوها، إذا كان أحد الحروف الثمانية. ثم تسكن الحرف الأول اعتباطاً، فيسوغ لك الإدغام فتدغم، ثم تجلب من الفراغ همزة وصل لتتخلص من الابتداء بالساكن.

ودونك الأمثلة، فيسهل عليك احتذاؤها، كلما ساقتك فصاحة العبارة، إلى

استعمال نظائرها:

تَفَاعَلَ: تَشَاقَلَ، ثم: تَشَاقَلَ، ثم: تَشَاقَلَ، ثم: تَشَاقَلَ
تَفَعَّلَ: تَصَبَّرَ، ثم: صَصَبَّرَ، ثم: صَصَبَّرَ، ثم: صَصَبَّرَ
تَفَعَّلَ: تَدَخَّرَجَ، ثم: دَدَخَّرَجَ، ثم: دَدَخَّرَجَ، ثم: دَدَخَّرَجَ

• إبدال أم إقلاب؟!

قلنا في بحث الإبدال ونحن نعرفه: [هو إحلال حرف في الكلام محلَّ حرف]، ومثلنا له بـ: [سمبله قمح...]. فقلنا: [إنها قبل الإبدال: سنبله].

هذا الذي لا اختلاف فيه بين أئمة اللغة، ولا له وجه آخر يُعرف في كتب اللغة، اعترض عليه أستاذ من المشتغلين باللغة، اطلع على شيء من هذا الكتاب، قبل أن يُدفع إلى المطبعة، فأرسل إلينا يقول: [ليس هذا إبدالاً بل هو إقلاب].

وفي التعليق على ذلك نقول: صحيح قول الأستاذ، فإن هذا يسمى إقلاباً، لكن هو إقلاب في مصطلح [علم التجويد]. وهو في حيز هذا العلم، مصطلح - لا ريب - دقيق.

ولكن ليس ما يصلح في حال يصلح في غيرها. ولعمري لو سُمي علماء التجويد الإقلاب إبدالاً، لفتحوا للسخرية من تسميتهم أبواباً عريضة. ولو سُمي اللغوي الإبدال إقلاباً لأُنف شيوخ اللغة أن ينقدوه.

ولا أشكّ أبداً، في أنّ واضعي مصطلحات علم التجويد، قد كانوا يعرفون مصطلح اللغويين أحسن المعرفة، وكان يُمكنهم - لو أرادوا - أن يستعملوه. لكنهم لما رأوا الأخذ به، لا يعبر عن الغاية التي يسعون إليها، وضعوا في علم التجويد مصطلحاً يعبر عن غايتهم، فقالوا: هو إقلاب.

وقد يسأل سائل: وما هي غايتهم هذه التي لا يعبر عنها مصطلح [الإبدال]؟ فنقول: النون الساكنة - في علم التجويد - والتنوين أيضاً، إذا لقيتا حرف الباء في أثناء القراءة، قُلبتا ميماً، ونشأ من ذلك ما يُسمّى في هذا العلم: [إدغام بغنة]، يمتدّ وجوباً، قدرَ حركتين. كنحو أن يقرأ قارئ القرآن، المجوّد لقراءته ﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا﴾ هكذا: [مَنْ أَمْ بِأَكْ هَذَا]. وأن يقرأ ﴿فِي كُلِّ سَنَبْلَةٍ﴾ هكذا: [فِي كُلِّ سُمْ مْ بَلَةٍ]. فالإقلاب - كما ترى - مصطلح في علم غايته: صحة اللفظ القرآني وتثبيته، ومن وراء صحته وتثبيته، حرص على سلامته وصون له ما دامت السماوات والأرض. كي لا يغيّر من قوام لفظه، نطق فرنسي أو طلياني أو إندونيسي أو سنغالي إلخ... فأين هذا من مصطلح [الإبدال] عند أهل اللغة؟!

وليت شعري، أكان يسرّ الأستاذ أن نأخذ برأيه، ونطرح مصطلحاً أخذ به الأئمة من سيبويه إلى الشيخ مصطفى الغلاييني. فنعرّض أنفسنا للنقد والسخرية؟ ليس من هموم علم التجويد بيان أصل هذا الحرف أو ذاك، بل من همومه صحة لفظه.

وليس من هموم أئمة اللغة مقدار غنّته، بل من همومهم بيان أصله. قال ابن جني: [أبدلت الميم من أربعة أحرف، وهي: الواو والنون ...] (سر الصناعة ٤١٣/١). ثم شرع يفصّل - على خطّته في كتابه هذا - فقال: [وأما إبدال الميم من النون فإنّ كلّ نون ساكنة وقعت قبل باء، قُلبت في اللفظ ميماً، وذلك نحو

عنبر، وامرأة شبناء، وقنبر، ومنبر... فإن تحركت (يعني إن تحركت النون) أظهرت، وذلك
 نحو قولك: شَنَب...]. (الكتاب نفسه / ٤٢١)
 فليت الأستاذ يرضى بما قلنا، فإنه حقيقة علمية.

* * *

المراجع والمصادر:

شرح الشافية	٢٢٦، ٢١٩، ١٩٩، ١٩٧/٣
سر الصناعة	٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٣/١
جامع الدروس العربية	١٢١/٢

في الأحرف المشبهة بالفعل

• وإن قال سيويه!

من المُجمَع عليه أنَّ أربع الأدوات: [إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ]، تُخَفَّف فيقال: [إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ]. غير أنَّ النحاة يختلفون بعد هذا. ودونك نموذجاً من ذلك: اختلافهم في [أنَّ]، فقس عليه. وقد عبّر عنه الشيخ مصطفى الغلاييني أسهل تعبير، فقبسناه لوضوحه، وإشراق عبارته.

قال رحمه الله: [إذا خُفِّفَت [أنَّ] المفتوحة، فمذهب سيويه والكوفيين (انتبه!! فها هنا شيء، عزيزٌ وقوْعُ المرء عليه، هو اجتماع سيويه والكوفيين على رأي واحد يخالفه الجمهور) أنها لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا مضمر. فهي حرفٌ مصدرِيّ كسائر الأحرف المصدرية. وتدخل حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية. وهذا ما يظهر أنه الحق. وهو مذهب لا تكلف فيه^(١).

ثم قال: [والجمهور (يريد هنا من يخالفون سيويه والكوفيين) يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أنَّ اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، (يعني بالضمير المحذوف: ضمير الشأن) ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة. وفي قولهم ما فيه من التكلف^(٢)].

وأورد بعد ذلك في الصفحة نفسها، رأياً آخر فقال: [ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمر، فيجوزون أن يقال: (علمت أن زيدا قائم، وأنتك قاعد)].

١- جامع الدروس العربية ٣٢٧/٢

٢- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وهو قولٌ ضعيف لا يُلتفت إليه].

ونحن نرى هذا الذي قبسناه كافياً مجزئاً، يغنينا عن أن ندافع عن أخذنا برأي سيبويه. ف [أن] المخففة، لا عمل لها، وتُعدّ حرفاً مصدرياً كسائر الحروف المصدرية. ثم إن كان بعدها جملة اسمية، فمبتدأ وخبر، أو جملة فعلية، ففعل وفاعل، وفكّها الله!! ولقد رأينا من المفيد، لمزيد اعتبار، أن نورد شواهد القائلين بأنّ [أن] المخففة تعمل كالشددة، وأنّ اسمها ضمير مستتر وجوباً. فلقد أيدوا مذهبهم هذا، بأنّ العرب أتت بهذا الضمير أحياناً بارزاً ظاهراً. فدونك بيتين يستشهدون بهما على صحة ما يذهبون إليه:

الأول: بيت لا يُعرف قائله هو:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

والبيت الثاني لجنوب بنت العجلان، ترثي أخاها، فتقول:

بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فقد جعلوا من [أَنَّكَ وَأَنَّكَ] في البيتين شاهدين على قاعدة، وكان الأجدر أن يُجعلاً (شاهدين!!) على شاعر وشاعرة، عجزاً أن ينظما شعرهما بلغة قومهما، فنظماه بما لم تسمع به أُمّتهما من قبل.

• بحث في ما لا علاقة له بالبحث!!

لا اختلاف بين كتب الصناعة، في أَنَّكَ إذا عطف على اسم [إنّ] وأخواتها، فإنك تنصب المعطوف. وعلى ذلك تقول مثلاً: [إنّ زهيراً وسعيداً مجتهدان، وإنّ زهيراً مجتهدٌ وسعيداً].

فدونك الآن ما يُنسج حول العطف على أسماء هذه الأدوات:

فقد قالوا ما معناه، إذا قيل: [إنّ زهيراً مسافراً وسعيداً] ف [سعيداً] مبتدأ، خبره

محذوف، والتقدير [وسعيدٌ مسافر أيضاً].

قلت: ما علاقة هذا بالعطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، أليست هذه الأسماء منصوبة حكماً، فما علاقتها إذاً باسم مرفوع: هو مبتدأ، خبره محذوف مقدر، والواو قبلهما تعطف جملة على جملة قبلها؟! أيدخل هذا في بحث الأحرف المشبهة بالفعل، والعطف على أسمائها؟!

هذا، على أنّ التعليق على المسألة لا يبلغ غايته، ما لم نذكر أنهم يجلبون الشواهد قرآناً وشعراً على صحة ما يقولون. فمن شواهدهم الشعرية:

فمن يك لم يُنجب أبوه وأُمُّه فإنّ لنا الأمّ النجيبة والأب

أي: [ولنا الأب النجيبُ أيضاً]. ففي البيت مبتدأ، خبره محذوف، وجملة ما معطوفة على جملة قبلها؛ فما علاقة هذا بالعطف على أسماء إنّ وأخواتها؟!

ومن شواهدهم القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (براءة ٣/٩) أي: [ورَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أَيْضاً]. ويقال هنا في الآية مثل ما قيل في الشعر آنفاً. ولسائل أن يسأل: أتريد هذه الأمثلة والشواهد، على مبتدأ خبره محذوفٌ للعلم به؟! ثم دونك من هذا نموذجاً مختلفاً لونه: فلقد وقفوا عند قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا - وَالصَّابِقُونَ - وَالنَّصَارَى، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة ٦٩/٥). فقالوا في خلال بحثهم في العطف على أسماء إنّ وأخواتها: [الصَّابِقُونَ مبتدأ، خبره محذوف والتقدير: (والصَّابِقُونَ كذلك) والجملة اعتراضية].

قلت: إذا كانت كلمة [الصَّابِقُونَ] مبتدأ محذوف الخبر - وهي كذلك - وكانت الجملة اعتراضية - وهي كذلك - فلم يُجعل هذا جزءاً من العطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل؟

وكلمة أخيرة: إذا كان الأئمة قبل قرونٍ من بعدها قرون، مزجوا هذا بذلك استطراداً، فما بالنّا نحن نظلّ حتى اليوم نعيد ونُصقل؟ ونُحمّل ونُثقل؟ ثم دونك هذه الطرفة مما نحن بصدده. وذلك قولهم: لقد كان اسم [إنّ] - قبل أن تدخل عليه إنّ فتنصبه - مبتدأ مرفوعاً، فإذا أرادوا مثلاً، تخريج رفع [والصابئون] قالوا: الواو حرف عطف، والصابئون: اسم مرفوع، لأنه معطوف على محلّ اسم [إنّ] الذي يُفترض أنه كان مرفوعاً يوم أن كان مبتدأ، أي: يوم أن لم تكن [إنّ] بعد قد دخلت عليه.

ودونك من هذا مثلاً أخيراً، نورده لأنّ الشيء يُذكر بالشيء، وإلاّ فإنّ موضعه الأليق به، هو بحث [لا] النافية للجنس.

وذلك أنّ كتب الصناعة، تزعم أنّ قولنا: [لا حول ولا قوة إلاّ باللّهِ] يجوز أن يكون: [لا حول ولا قوة]. وعلّلوا ذلك فقالوا: [لتركبه مع (لا) (أي: لتركب حول مع لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسة عشر، ولكن محلّه النصب بـ (لا)، لأنه اسم لها^(١).

وإذ قد تقرّر هذا، فقد هانت المسألة!! فـ [قوة] اسم معطوف على كتلة متوهّمة، هي مبتدأ. تراها قطعتين: [لا + حول]، وهي قطعة واحدة. وترى في آخرها فتحة، ولو كُشِف الغطاء، لرأيتها ضمّة، أسْتَغْفِرُ الله، بل لرأيتها ضمّتين!!

• لِمَ لا نُخَفِّفُ عن الناس؟!

إذا كان الخير شبه جملة، قالت كتب الصناعة: يجب تقديمه على الاسم في حالتين: الأولى: أن يكون هذا الاسم المؤخّر، مقترناً باللام المرحّلة، كنعو: ﴿وَإِنْ فِي

١- شرح ابن عقيل ٣٩٦/١ وإذا كانت هذه الرياضة العقلية، لا تُعاب على أولئك الأئمة، فإنّ الاعتداء بها حتى اليوم يُضوي ويُسقم.

ذلك لعبارة ﴿^(١)﴾ (النور ٢٤/٤٤)

قلت: كل كتاب في النحو، سواء كان قديماً أو حديثاً، ما إن يبدأ البحث في الأحرف المشبهة بالفعل حتى يقول: تدخل على المبتدأ لامٌ تُسمى لام الابتداء تفيد التوكيد. فإذا دخلت [إنّ] على المبتدأ المقترن بها - وإنّ، تفيد التوكيد - كرهوا اجتماع مؤكّدين في صدر الجملة، فزحلّقوا هذه اللام إلى الخبر وجوباً. ومن هنا أنّ سمّوها اللام المزلّقة.

فإذا كان هذا هكذا - وهو كائن - فلمَ الإيهام بأن المسألة مركوزة في الخبر، على حين هي مركوزة في اللام؟

والثانية: قولهم: يجب تقديم شبه الجملة، إذا لزم من تأخيرها عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. فلا يجوز أن يقال: [إنّ صاحبها في الدار]. بل يقال: [إنّ في الدار صاحبها]. قلت: هاهنا قاعدة كلية موضعها بحث الضمير، ومن بديهيات المنهج العلمي، ألاّ تعاد وتصل هنا وهناك وهناك!! فمرة في بحث الضمير، وأخرى في بحث الفاعل، وثالثة في بحث المفعول، ورابعة في بحث المبتدأ والخبر، وخامسة في بحث الأفعال الناقصة إلخ... إنّ في هذا لورماً أنّ أن يستأصل، وإثقالاً أنّ أن يُحطّ عن كواهل طلاب المعرفة.

ثمّ تورد تلك الكتب حالتني جواز بعد أن أوردت حالتي وجوب، فتقول: يجوز - في حالات - تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه، أي: يجوز أن يقع المعمول بين الاسم والخبر.

قلت: إننا سنطبّق هذه القاعدة على أمثلة تلك الحالات ونناقشها، لنبيّن حجّتنا

١- إذا تقدم خبر [إنّ] وهو شبه جملة، لم تتقدم معه اللام المزلّقة، لأنها لو تقدمت لاجتمع مؤكّدان مرة أخرى، بل تظل على ترحلّقها فتلزم اسم [إنّ] المؤخّر، نحو: [إن في النفس لتساوياً]. وهذا دليل حاسم على أن المسألة ليست مركوزة في تقديم الخبر أو تأخيرها، وإنما هي مركوزة فقط في ترحلّق اللام.

في أطراحها.

المثال الأول: قولهم: [إنك عندنا مقيم]، ويزعمون هنا أنَّ شبه الجملة (الظرف: عندنا) يُقدّم على خبر [إنّ] جوازاً. وما قولهم هذا بشيء. إذ الكلام قبل دخول [إنّ] كان مبتدأً وخبراً، أي: [أنت عندنا مقيم]، فلما دخلت [إنّ] على المبتدأ والخبر، لم تغيّر من موضع شبه الجملة شيئاً. ولقد عولج هذا ونحوه في بحث المبتدأ والخبر؛ وإعادة بحثه هنا، مشبهة قلّع النبتة، وغرسها في غير تربتها.

المثال الثاني: وهو كالمثال السابق طبعاً. وهو قولهم: [إنك في المدرسة تتعلّم]. فإنهم يقولون إنّ شبه الجملة (الجارّ والمجرور: في المدرسة) يتقدّم هاهنا على خبر [إنّ] جوازاً. وهذه مسألة مصنوعة أيضاً. فالكلام قبل دخول [إنّ] هو: [أنت تتعلّم في المدرسة]، ثم قدّم شبه الجملة (الجارّ والمجرور) على الفعل، وهو جائز أصلاً، ف قيل: [أنت في المدرسة تتعلّم]؛ فلما دخلت إنّ على الجملة، لم تُغيّر من الأمر شيئاً، وظلّ شبه الجملة في موضعه. فإعادة عرض القاعدة في غير موضعها، هو حرفٌ لمحور المسألة عن سمته. ويلحقون بهاتين الحالتين حالةً ثالثةً مثالها: [إنّ سعيداً درّسه يكتب]. ويقولون في معالجته: إنّ معمول الخبر (يريدون بذلك المفعول به: درّسه) يجوز أن يتقدّم على الخبر نفسه. ومن هنا جوازُ تقديم [درّسه] على الفعل [يكتب].

قلت: إنّ جواز تقديم المفعول به على فعله من برامج مرحلة التعليم الابتدائية. وإلباسه ثوباً جديداً في بحث الأحرف المشبهة بالفعل، لا يغيّر من حقيقته اللغوية شيئاً. [تعدّدت الأسماء والشيء واحد]!! فلنخفف عن طالب العلم أثقالاً يحملها بالجان.

• هُوَلَةُ لام الابتداء:

من دخل نفق لام الابتداء ولم يعصب رأسه نديم. ولقد مرّ بك آنفاً شيء من صداعها. وإنما نعود إليه مرة أخرى، لنُدفع عنا تهمة الاعتباط والتقصير.

قلنا آنفأً، تدخل لام الابتداء على المبتدأ للتوكيد. فإذا دخلت [إنّ] - وهي للتأكيد أيضاً - على المبتدأ، كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فزحلّقوا هذه اللام إلى الخبر. نحو: [إنّ زيداً لقائمٌ].

بعد هذه المقدمة السهلة المكرورة، دونك هذه الشروط (العنفودية)!!

♦ اشترطوا في خبر [إنّ] الذي تُزحلّق إليه اللام، ألا يكون مقدّماً على اسمها. قلت: هذا تغافل. فالمسألة ليست مركوزة في تقدّم الخبر على الاسم أو تأخّره عنه، بل هي في أنّ اللام و [إنّ] لا يجتمعان. فإذا اجتمعا زحلّقت اللام فأخّرت. وإلاّ فمِن أين نشأت إذا مسألة الزحلقة؟

♦ اشترطوا أيضاً في الخبر المذكور، ألا يكون منفيّاً.

قلت: وهذا تغافل أيضاً. فهل أحدٌ في الناس يقول: [إنّ زيداً لّا مسافر]، أو [إنّه لّين يسافر]، أو [إنّه لّلم يسافر] أو [إنّه لّليس مسافراً] إلخ...؟!

♦ واشترطوا فيما تدخل عليه هذه اللام ألا يكون مقترناً بأداة شرط.

قلت: أليس مما تقرّره كتب الصناعة، وتظللّ تبدئ فيه وتعيد، فلا تكلّ ولا تملّ، حتى ليضيّق الصدر عدّه وإحصاؤه، أنّ أدوات الشرط لها الصدارة؟ وأن هذه قاعدة كلّية في لغة العرب لا تتخلّف؟ فما بالها تتغافل هاهنا عن هذه القاعدة، وتوردها إيراداً خاصّاً بلام الابتداء، لونه مختلف، وهويّته هي هي؟ أيكون هذا من أنّ زيادة الخير خير؟! ♦ واشترطوا لدخولها على الفعل الماضي المتصرف، أن تسبقه [قد].

قلت: إنّ بين النحاة اختلافاً في هذا الشرط، ومن الذين يجيزون دخول اللام على الفعل الماضي إذا كان خبراً، بدون [قد]، الكسائي وهشام ابن معاوية (شرح ابن عقيل ٣٦٩/١). وفي إغفال رأيهما، حتى كأنه لم يكن، تميّز يأباه العلم. زد على ذلك أنّ من العلماء من يعدّ هذه اللام - الداخلة هنا على [قد] والفعل الماضي - لأمّاً واقعةً في

جواب قسم محذوف. فتكون مسألة اللام المرحلقة، ودخولها على [قد] قبل الفعل الماضي المتصرف، باطلة جملة وتفصيلاً!!

ولقد أمطنا كل هذا الذي أتعيناك بالحديث عنه - مضطرين - فاجتزأنا بالقول: [إذا دخلت (إنّ) على مبتدأ مقترن بلام التوكيد، زُحِلَتْ فَأُخِّرَتْ وجوباً: سواء كان ما تُزَحَلُّ إليه اسماً نحو: [إنّ زهيراً لمسافراً] أو فعلاً مضارعاً نحو: [إنه ليحب العلم] أو فعلاً ماضياً جامداً، نحو: [إنه لينعم التلميذ]، وقد يتقدم الخبر - وهو شبه جملة - فتؤخر اللام هي والمبتدأ معاً، نحو: [إنّ في النفس لتساؤلاً].

• شكوى أمة:

لعلّ الناس لا يسألون المشتغلين باللغة عن شيء، كما يسألونهم عن فتح وكسر همزة [إنّ]^(١). مع أنّ القضية أهون من أن تكون مسألة تحتاج إلى أسئلة وأجوبة. فدونك قاعدة ذلك، ودونك إمالة ما نُسَجِّحُ حولها من مصاعب، للعلم والاعتبار. لقد قلنا في بحث [الأحرف المشبهة بالفعل]: تَفْتَحُ همزة [إنّ]، إذا صحّ أن يُسَبَّكَ منها ومما بعدها مصدر، نحو: [علمت أنّك مسافرٌ = علمت سفرك]. وتُكْسَرُ إذا لم يصحّ ذلك نحو: [إنّ خالداً مسافراً]. فإنك لو أولت هذه الجملة بمصدر - جِداً - فقلت: [سَفَرُ خالدٍ] لكان المعنى ناقصاً.

ومن الجمل التي لا يصحّ أيضاً أن تُؤَوَّلَ بمصدر، جملة مقول القول، نحو: [قال خالد: (إنّ زهيراً مسافراً)]. فلا يصحّ: [قال خالد: سفرٌ زهيرٌ]، ومنها: [والله، إنّ خالداً مسافراً، أو والله إنّ خالداً لمسافراً]، إذ لا يصحّ في الحالتين: [والله سفرٌ خالدٍ]،

١- يظن كثيرون أن من الخطأ أن يقال مثلاً: [فتح وكسر همزة (إنّ)]، وأن الصواب: [فتح همزة (إنّ) وكسرها]. وظنهم وهم، فلا استعمال صحيح فصيح. وانظر - إن شئت - (المصباح المنير ٣٦٧) مادة: [ضيف] حيث يقول الفيومي عن [رأيت غلاماً وثوبٌ زيد]: وهذا كثير في كلامهم، إذا كان المضاف إليه ظاهراً.

ومنه كذلك: [جاء الذي إننا نكرمه]، فلا يصحّ: [جاء الذي إكرامه].
ومن هذا أيضاً وقوع [إنّ] بعد [ألا] الاستفتاحية. نحو: ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾
(البقرة ١٣/٢)، وبعد [حيث]. نحو: [اجلس حيث إنّ زهيراً جالس]...
فالمسألة كما ترى لا عسر فيها ولا تعقيد: فهمزة [إنّ] تفتح، إذا صحّ أن يُسبك
منها وما بعدها مصدر. وتُكسر إذا لم يصحّ ذلك. وفكّها الله!!
والحقّ أنّ كتب الصناعة، تقول نحواً من هذا الذي قلناه هنا، ولكنها ما إنْ تقوله
حتى تكرر عليك فتقول: [يجوز الوجهان: الفتح والكسر، في المواضع التالية...!!] ثم
تشرع تفصّل.

على أنك لو أنعمت النظر في تلك المواضع، لتبين لك أنّ كسر الهمزة مقرون فيها
جميعاً، بالعفوية والإسماح. وأنّ فتح الهمزة لا وجه له، ولا يصحّ، إلّا في ظلّ صناعة
نحوية تتكئ على الحذف والتقدير. ودونك من ذلك نمودجين، فقس عليهما:
قالوا مثلاً: يجوز الفتح والكسر إذا كانت الجملة تفيد التعليل، نحو [أعطه إنه
مستحقّ]، فأما الكسر فعلى أنّ الجملة استثنائية، أي: [أعطه]، ثم تستأنف معللاً
فتقول: [إنه مستحقّ].

وأما الفتح، أي: [أعطه أنه مستحقّ]، فعلى أنّ في الجملة حرف جرّ محذوفاً، هو
اللام. وأن أصل الكلام هو: [أعطه لأنه مستحقّ] والتأويل: [أعطه لاستحقاقه].

وقالوا: يجوز الفتح والكسر، بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، في نحو قولك: [مَنْ
يَجْتَهِدُ فَإِنَّهُ يَنْجَحُ]. فأما الكسر، فعلى أنّ ما بعد الفاء، جملة تامة قائمة بنفسها. أي:
[من يجتهد فإنه ينجح]، وأما الفتح، أي: [من يجتهد فأنه ينجح]، فعلى تقدير مصدر
مؤوّل من [أنّ] واسمها (الهاء) وخبرها جملة [ينجح]، وهو: [النجاح]، ويكون التقدير
[من يجتهد فنجاحه]، ولما كان هذا كلاماً ناقصاً، يحتاج إلى إكمال لتتم الفائدة، فإنهم

يقدّرون خبراً محذوفاً تقديره [حاصل]. فيتحقق لهم ما يريدون فيفتحون همزة [أنّ] فيصلون إلى: [مَنْ يَجْتَهِدُ فَنَجَّاهُ حاصل = مَنْ يَجْتَهِدُ فَأَنَّهُ يَنْجَحُ]!! ولقد يُنكر منكرٌ ما نقول، ظانّاً أنه اعتبارٌ وارتجال، فنقول: أنكر ما وسعك الإنكار، وظنّ ما شئت أن تظنّ، فما الإنكار ولا الظنّ بمغنيين عن الحقيقة شيئاً، والذي قلناه حقيقة.

• لن نخل!!

تقول كتب الصناعة: يُحذف خبر الأحرف المشبهة بالفعل، إذا دلّ عليه دليل. ويستشهدون بقول جميل بثينة:

أتورني فقالوا: يا جميل، تبدّلتُ بثينةُ أبدالاً، فقلتُ: لعلّها

قلت: هذا الحذف مشمول بقاعدة كليّة نظمها ابن مالك فقال: [وحذف ما يُعلم جائز...]. والذي حُذف هاهنا معلوم، إذ الأصل قبل الحذف: [قالوا تبدلت بثينة فقلت لعلها تبدلت]. ولا يخفى هذا على صغار الصبيان. ولن نخلّ من تكرار قول ابن مالك؛ فالمعلوم جائز حذفه.

• لا استثناء:

إذا اتصلت [ما] بالأحرف المشبهة بالفعل، كفّتها عن العمل، فعاد الكلام مبتدأ وخبراً. وهذا كما ترى كلام سهل يسير. ولكنّ كتب الصناعة، لا ترضى بالوقوف من المسألة هاهنا، بل تقول: يستثنى من هذه الحروف [ليت] فإنها يجوز إعمالها وإهمالها. فيقال: [ليتما المسافرُ يعود]، و [ليتما المسافرُ يعود]. ولهم شاهدٌ على هذا، هو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحَمَامُ لنا إلى حمامتنا، أو نصفه فَقَدِ

فإنّ للبيت روايتين: [الحمامُ والحمام]. فالأولى على إهمال عمل [ليت]. والثانية على أنّها عاملة، واسم الإشارة [هذا] اسمها منصوب، و[الحمام] بدل من اسم الإشارة.

لكن إذا علمت أنّ ما له أكثر من رواية واحدة، لا يصحّ شاهداً، خلصت إلى أنّ إعمال [ليت] يظلّ يفتقر إلى شاهد يؤيّده، ومن ثمّ يكون هذا الحرف غير متميز من أخواته، بل شأنه في الإهمال كشأنها، والقاعدة مطلقة.

• من طرائف القواعد:

تقول كتب الصناعة: إذا كان خبر [أنّ] المخففة جملة اسمية نحو: [علمت أنّ زيداً قائم] لم يُحتجّ إلى فاصل يفصل بينهما. وأما إذا قصد النفي، فيُفصل بينهما بحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾^(١) (هود ١١/١٤) قلت: كأن كتب الصناعة، وضعت هذه القاعدة، خشية أن يُقصد النفي فيُفصل بينهما بحرف إثبات!! فتأمل.

• لِمَ الأخذ بالأعسر؟

يختلف النحاة إذا دخلت [أنّ] المخففة على جملة فعلها متصرف^(٢).

- ففريق يقول: يجب في هذه الحال، أن يُفصل بينها وبين خبرها (أي: الفعل) بفواصل من أربعة، هي: [قد، السين أو سوف، النفي، لو].
- والفريق الثاني يقول: يجب الفصل إلا قليلاً.
- والفريق الثالث يقول: يجوز الفصل وتركه.

والمسألة لا تحتاج إلى تفكّر وتدبّر. فالفريق الثالث، أجاز الوجهين، بغير شروط وبغير تحفظ وبغير قيود، فلم لا نأخذ به، ونترك غيره من المذاهب للمتخصصين والمتفقيين والمؤرخين؟ ومع ذلك، ليست آراء الميسرين اعتباطية، بل لهم حججهم،

١- انظر شرح ابن عقيل ٣٨٦/١

٢- لولا أن نخشى على القارئ الصداق، لحضنا في أقوالهم، في النفي وغير النفي، والدعاء وغير الدعاء، والتصرف وغير التصرف.

ولهم شواهدهم.

فمن ذلك قول النابغة الذبياني:

فلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ

[يذكر النابغة هنا أسطورة فيها تحالف رجل وأفعى على المسألة، فلما أثل موجوداً: (كثر ماله ونمت إبله)

واغتنى بعد فقر، غدر بها]، ولم يفصل الشاعر بين [أَنْ] والفعل [ثَمَّرَ].

ومنه أيضاً قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

ولم يفصل الشاعر بين [أَنْ] والفعل [يُؤْمَلُونَ]. أضف إلى ذلك شواهد أخرى من

الشعر والحديث والقراءات القرآنية. تراها على سبيل المثال في شرح ابن عقيل ٣٨٨/١

• رَبِّ أَعِنِّ مَنْ يَكْتُبُ، وَأَعِنِّ مَنْ يَقْرَأُ!!

المبني لا تتغير حركة آخره، فكلمة [كيف] مثلاً مبنية على الفتح، وبنائها هذا،

يمنع من تنوينها وضمها وكسرها. وأما المعرب فيُنَوَّن وتعاوره الحركات الثلاث. هذا

تمهيد لا بد منه.

وأما المسألة التي نبتغي الوصول إليها، بعد هذا التمهيد، فهي أن [لا النافية

للجنس]^(١):

— يأتي اسمها أحياناً، وفي آخره فتحة واحدة. نحو: [لا رجل في البيت، ولا رجل

سوء عندنا].

— ويأتي في أحيان أخرى وفي آخره فتحتان. نحو: [لا طالعاً جبلاً مستريح].

١- يريدون بأنها [نافية للجنس]، أنها تنفي جميع أفراد ما بعدها نفي استغراق. فإذا قيل مثلاً: [لا كتاب في البيت]

فالمقصود أنه ليس في البيت لا كتاب ولا كتابان ولا ثلاثة ولا أربعة... ولذلك يخطئون من يقول مثلاً:

[لا كتاب في البيت بل كتابان].

- ويأتي في آخره ياء، إذا كان مثني أو جمع مذكر سالماً نحو: [لا رجلين عندنا، ولا معلمين عندنا].

- ويأتي في آخره كسرة واحدة أو فتحة واحدة، إذا كان جمع مؤنث سالماً. نحو: [لا مسافرات في القطار].

ولقد رأى الأئمة ما يعترى اسمها في حال بعد حال، فاختلفت آراؤهم في ذلك: فقليل: هو مبني في حال، ومعرب في حال أخرى. ففي نحو [لا رجل في البيت] مبني على الفتح. وفي نحو: [لا رجل سوء عندنا] معرب منصوب بالفتحة. وفي نحو: [لا طالعاً جبلاً مستريحاً] معرب منصوب بالفتحة أيضاً. وفي نحو: [لا رجلين مبني على الياء، لأنه بالياء ينصب. وفي نحو: [لا معلمين] مبني على الياء لأنه بالياء ينصب أيضاً. وفي نحو: [لا مسافرات] مبني على الكسرة لأنه بالكسرة ينصب، بل هو عند فريق مبني على الفتحة أي: [لا مسافرات]. وعند فريق آخر مبني على الكسرة، أي: [لا مسافرات] ولكن يبقى له تنوينه (انظر شرح ابن عقيل ٣٩٨/١).

ولا نرى المسألة تكتمل - وقد أوجزت كل هذا الإيجاز - ما لم نورد شذرات من آراء بعض الأئمة حولها. منها:

- أن الزجاج والكوفيين ذهبوا إلى أن: [لا رجل] اسم معرب، والفتحة في آخره فتحة إعراب (نصب) لا فتحة بناء. (شرح ابن عقيل ٣٩٦/١)

- وذهب ابن مالك إلى أن نحو ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾ (هود ٤٣/١) هو معرب، لكنه انتزع تنوينه تشبيهاً بالمضاف. (شرح الكافية ١٦٠/٢)

- وذهب المبرد إلى أن الياء في المثني وفي الجمع السالم علامة إعراب أيضاً (نصب) لا علامة بناء. (المقتضب ٣٦٦/٤)

- وذهب القائلون ببناء اسم [لا]، إلى أن بناءه قد نشأ بسبب تركيب [لا واسمها]

وصيرورتهما معاً كالشيء الواحد. فإنه معها كـ [خمسة عشر] غير أن محله النصب بـ [لا]. (شرح ابن عقيل ٣٩٦/١ + المقتضب ٣٥٧/٤)

ولو رأيت ما بين العلماء في هذه المسألة من تعارض واختلاف، لتكشفت لك القضية عن رياضة فكرية، لا عن تبين غامضة من غوامض كلام العرب. ولقد نظرنا في المسألة من جوانبها كلها، فرأينا علامة نصب الأسماء في العربية، تصحب اسم [لا النافية للجنس] في جميع حالاته. فمع المثنى وجمع المذكر السالم ياء، ومع جمع المؤنث السالم كسرة، ومع غير ما ذكرناه من أنواع الاسم الأخرى فتحة، ولم نرَ ما يستحق التوقف هاهنا، إلا مسألة واحدة، هي أن ما يُنصب من أسماء [لا] بالحرركات، قد يكون منوئاً، وقد يكون غير منوئ. وقد ذهب الأئمة في تعليل هذا مذاهب مختلفة، لا لقاء بينها. ومن هنا أن قلنا في بحث [لا النافية للجنس]:

ينصب اسمها بما تُنصب به الأسماء عادةً: بالفتحة إذا كان مفرداً، وبالكسرة إذا كان جمع مؤنث سالماً، وبالياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً. ولا ينون إلا إذا كان مفرداً أو جمع مؤنث سالماً، مشتقاً عاملاً فيما بعده في الحالتين، نحو: [لا قارئاً كتاباً نادماً] و[لا ضارباً طفلاً مصيباتاً].

• شاهدان لا يشهدان!!

تقول كتب الصناعة: [لا النافية للجنس] مع اسمها متزكبان تركب الكلمة الواحدة. وهذا يعني أنّ لهما إعراباً، إذ كل كلمة لها إعراب. وإذا كانتا تأتيان دوماً في صدر الكلام، فإنّ إعرابهما - بالضرورة - هو مبتدأ. والمبتدأ مرفوع، فهما إذاً في محلّ رفع على الابتداء.

وقد يغضّ المرء طرفه عن هذا، إذا لم ينشئ عقبات ومصاعب. ولكنه أنشأهما، فحمل طلاب العلم متاعب ما كان أغناهم عنها!! من ذلك أنك إذا عطفت اسماً من

الأسماء على هذا المبتدأ، حتّى لك أن تأتي به مرفوعاً، إذ المعطوف على المرفوع مرفوع.
وقولٌ ذو خطر كهذا لا بدّ له من شواهد. فلننظر في شواهد ذلك:

لقد تناقلت كتب الصناعة أنّ شاعراً من الشعراء قال:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمٌّ لِي - إِنْ كَانَ ذَاكَ - وَلَا أَبُ

فأتى بكلمة [أب] مرفوعة، على أنها معطوفة على محلّ [لا أم] الذي هو الرفع،
كما قدّمنا آنفاً، لأنه مبتدأ^(١). ومن قبل - من الوجهة المنطقية - بالمقدمة التي قدّمته
كتب الصناعة وبسطناها آنفاً، فإنه يقبل ما ينتج عنها، من رفع المعطوف على ما محله
الرفع. ولكن شريطة أن يقول للناس مَنْ هو الشاعر قائل البيت. فدونك أقوال العلماء
في ذلك:

[اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقليل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه. وقال
أبو رياش: هو لهما ابن مرة أخي جساس ابن مرة، قاتل كليب. وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف.
وقال الحائمي: هو لابن أحمّر. وقال الأصفهاني: هو لضمرة ابن ضمرة. وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً؛
ولا يعرف له قائل] انظر: أوضح المسالك ٢٨٣/١... + شرح ابن عقيل ٤٠١/١ + معجم
شواهد العربية ٤٩/ - [رجل من مذحج، أو هي ابن أحمّر أو ضمرة] + المعجم المفصل في
شواهد النحو الشعرية ٥٠/١ وفيه: أنه [من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها] ثم ذكر في
سنة عشر سطرًا أسماء المراجع التي ذكرته، وأسماء الشعراء الذين عزي إليهم!!

قلت: بيت هذا شأنه، لا يصحّ أن يكون شاهداً.

ودونك الشاهد الثاني على هذه المسألة، وهو بيت لجرير يهجو فيه ربيعة الجوع

ابن مالك ابن زيد مناة ابن تميم، وفيه:

بأيّ قديمٍ يا ربيعَ ابن مالكٍ وأنتمُ ذُنَابِي لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

١- للمعربين أعراب أخرى في رفع كلمة [أب]، وليس النظر فيها هاهنا من همونا.

وترى في البيت أنَّ الشاعر عطف كلمة [صدرُ] مرفوعةً بالضمّة، على محلّ [لا يدين] إذ هما معاً في محلّ رفع على أنهما مبتدأ. وقد بيّنا ذلك تفصيلاً عند معالجة البيت السابق آنفاً.

ولقد خطر في ذهني بعد تنقيب ومطالعةٍ داما يومين، أن أرجع إلى ديوان الشاعر للاستئناس، فرجعت فرأيت الرواية فيه:

بأيّ قديمٍ يا ربيعَ ابن مالكٍ وأنتم ذنابى لا يدان ولا صدر!!
لقد خلق الله الإنسان، مطويّ الصدر على حزنه وأسائه، عاجزاً عن نقلهما إلى نفوس الآخرين. وما مأساة الأديب، إلّا أنه يظلّ أبداً يحاول ذلك، ويظلّ أبداً يعجز عن ذلك!! ولو أنني كنت أديباً - ولا أزعم لنفسى هذه المزية - لكان أعظم ألمي أن أعجز عن أن أنقل إلى نفوس القراء، ما عرا نفسي من الحزن والأسى، حين رأيت رواية الديوان!!

وقد يُظنّ أننا أطلنا الحديث في [لا النافية للجنس]، وكلاً لم نُطيل، فإنّ كتب النحو قديمها وحديثها، تنفق فيها الصفحات، وقد يكفي أن تعلم أنها تستغرق في [شرح ابن عقيل]، وفي التعليق على ما جاء فيه اثنتين وعشرين صفحة!!

* * *

المراجع والمصادر:

١١٢	الواضح في النحو والصرف	٣٦٧	المصباح المنير
٢٣٩	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٤٧	قطر الندى
٣٣٤/١	توضيح المقاصد والمسالك	١٤٨	أسرار العربية
٤٩	معجم شواهد العربية - هارون	٣٦٦ و ٣٥٧/٤	المقتضب
٢٨١/١	كتاب سيبويه - بولاق	٢٣٦/١	أوضح المسالك
٤٤	الموفي في النحو الكوفي	٦٣٠/١	النحو الوافي
٢٣٤/١٠ + ٢٧/٤	الخزانة	١٣	نص الألفية
٣٣٠/٤ + ١٥٣/٢	شرح الكافية	٢٢٩/١	شرح الأشموني
٢٠٣، ١٢١، ١١١-١٠٣	الإنصاف	٨٢	شذور الذهب
٣٠٢/٢	جامع الدروس العربية	٣٤٥/١	شرح ابن عقيل
٢/٢ + ٢٦٩/١	حاشية الصبان	١٧٩	ديوان جرير
		١١٢، ٥٤/٨ + ٩٦/٢ + ١٠١/١	شرح المفصل
		٥٠/١	المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية
		١٥٤	ديوان النابغة الذبياني - محمد أبو الفضل إبراهيم

في الاختصاص

• تشيت ومشغلة:

تقول كتب الصناعة في تعريف الاسم المنصوب على الاختصاص: هو منصوب بفعلٍ محذوف وجوباً. وذكر كلمة: [وجوباً] في التعريف، تشيت وتشويش بدون مسوِّغ. وذلك أنَّ الفعل لو ذُكر هنا، لَبَطِلَ أن يكون الأسلوب أسلوب اختصاص، وَلَبَطِلَ أن يكون الاسم المنصوب منصوباً على الاختصاص، وَلَكَانَ أَنْقَلَبَ آلياً إلى مفعول به بفعلٍ مذكور في الكلام. وذلك كأنْ يقال مثلاً: [نحن - أعني العرب - أباةُ الضيم]. فكلّمة [العرب] في هذه العبارة، مفعولٌ به منصوب بفعل: [أعني] المذكور في العبارة، لا اسمٌ منصوبٌ على الاختصاص.

هذا، فضلاً على أنَّ ذكر [الوجوب]، يصرف فكر القارئ إلى (واجب وجائز وممتنع...). وهاهنا مسألة تربوية، لا سبيل إلى الأخذ والردّ فيها. وهي أنَّ قطع تسلسل الفكرة، بعنصرٍ لا يُعِين على وصولها إلى عقل المتلقّي، يسيء إلى إيصال المعرفة - من أقرب سبيل - إلى ذهن الطالب.

من أجل ذلك أسقطنا كلمة [الوجوب] من التعريف.

• أيّها هذه، غير أيّها تلك!! وأيّها هذه، غير أيّها تلك!!

إذا بحثت كتب الصناعة في [الاختصاص]، انطلقت من النداء، فقالت: الاختصاص نداءً ولكن!!

فالرّضي في شرح الكافية ٤٣١/١ يقول: إنه [في صورة النداء وليس به].

والمرادي في توضيح المقاصد ٦٢/٤ يقول: هو [ما جيء به على صورة هي لغيره توسّعاً]. والأشثوني يقول ١٩٠/٢: [جاء على صورة النداء توسّعاً] إلخ...

وأما أمثلتهم في هذه الحال، فنحو: [نحن - أيها القوم - كرماء] و[نحن - أيها العصابة - أوفياء]. ولا يذهبن بك الظن إلى أنّ كتب الصناعة ترضى أن يكون هذا نداءً للقوم والعصابة، أو خطاباً لهما، فهذا شيء لا تقبله، وإنما الذي تقبله هو أنه خطابٌ من المتكلم لنفسه.

ودونك نصّاً أورده ابن يعيش نقلاً عن الزمخشري صاحب المفصل ١٧/٢، فإنه يوضح ما قلنا، أحسن الإيضاح. قال: [جعلوا (أي) مع صفته (يعني القوم في مثالنا الأول، والعصابة في مثالنا الثاني) دليلاً على الاختصاص والتوضيح، ولم يَعمُوا بالرجل والقوم والعصابة إلا أنفسهم].

وكأنني بكتب الصناعة قد استشعرت ما في مذهبيها هذا من الضعف، فبالغت في جمع الحجج له، لتضمن له من القوة ما ليس فيه. قال الصبان في حاشيته على الأشثوني ١٨٥/٣: [جاء (أي الاختصاص) على صورة النداء... لكنه يفارق النداء في ثمانية أحكام هي...!!]

ولا يخشِن القارئ أن نبهظه بإيراد أحكام الصبان الثمانية، وما لها وما عليها، بل نبشّره بإسقاطها كلها على يد أئمة ثلاثة، من أبى آراءهم، فقد ركب من الأمر عظيماً!!

أحدهم الأخفش، فقد ذهب إلى أنه منادى، قال: [ولا يُنكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عُمَر رضي الله عنه: كلُّ الناس أقره منك يا عُمَر؟]. (توضيح المقاصد ٦٤/٤)

قلت: إذا كان التركيب تركيب نداء، فقد بطل أن يكون تركيب اختصاص.

ومذهبهم إذاً باطل.

والثاني هو السيرافي، فإنه ذهب إلى أنّ [أيّ] في الاختصاص معربة لا مبنية، وهي مبتدأ والخبر محذوف، أو خبر والمبتدأ محذوف. (توضيح المقاصد ٦٤/٤).

قلت: إنّ اعتدادها معربة، يقطع كل صلة لها بأسلوب الاختصاص. وذلك أنها في أسلوب الاختصاص، تأتي مبنية على الضم في محل نصب. ودع عنك أنّ إعرابها مبتدأ خبره محذوف، أو خبراً مبتدؤه محذوف، يُبطل أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف تقديره: [أعني أو أخصّ]. فمذهبهم إذاً ساقطٌ من جانبيه كليهما.

وأما ثالث هؤلاء الأئمة، فأبو عمرو ابن العلاء (وأبو عمرو أستاذ الخليل، والخليل أستاذ سيويوه)، فتأمل^(١)!! وقد قال: [إنّ العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبني] (شرح الكافية ٤٣٢/١)، ومن نصّ أبي عمرو الذي نقلناه لك، تعلم أنّ إدخال [أيها وأيتها] في أسلوب الاختصاص، غير وارد في كلام العرب.

ولابدّ هاهنا من وقفة. فقد علّق الرضيّ على قول أبي عمرو فقال: [لاشكّ أنّ هذه الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً في باب الاختصاص، ولكن الاختصاص ليس محصوراً فيها].

قلت: إذا لم يكن الاختصاص محصوراً فيها - كما يبدو لأول وهلة - فإنه متصل بها، وغير منفك عنها. والخصيلة أربعة مهما يذر الأمر!! وسنبيّن ذلك عن قريب. هذا، ما عدا [أيها وأيتها]، فلا صلة لهما بالاختصاص، وإنما صلتها بالنداء وحده دون غيره^(٢) وما أدخلهما في باب الاختصاص، إلّا لتفريع كتب الصناعة، واصطياذها كلّ

١ - قال عنه يونس ابن حبيب: والله لو قسم علم أبي عمرو وزهده على مئة إنسان لكانوا كلهم علماء زهاداً.

٢ - سنين بعد أن أنواع الاختصاص التي لم يذكرها أبو عمرو، متفرعة عما ذكره. فيصدق بذلك قوله وقول الرضي جميعاً.

مُرْتَقٍ وَمُحَلَّقٍ، وكل مُسِفٍّ وواقع!! ودونك البيان:

• لا تعارضَ بين قول أبي عمرو، وقول الرضي:

إذا أزحت أثقالَ [أيها وأيتها] عن صدور أبناء الأمة، وأرسلتهما إلى المتحف اللغوي، فوضعتنا هناك على قطن يقيهما الرطوبة، وسألتَ الله أن يثيب أبا عمرو والأخفش والسيراfi، بما قدّمت أيديهم لنا نحن الدراويش، فانظرُ بعد ذلك، ترَ أنّ أسلوب الاختصاص لا يزيد على نوع واحد، هو كون المخصوص معرفة، وأنّ الأنواع الأربعة التي ذكرها أبو عمرو، والأنواع التي أراد الرضي أن يشتمل عليها باب الاختصاص أيضاً، ترتدّ في آخر المطاف إلى هذا النوع الواحد الذي أشرنا إليه. ونبين ذلك فيما يلي:

قال أبو عمرو: [معشر، وآل، وأهل، وبني] هي ما يُنصَّب في الاختصاص. وبلاحظ المرء أنّ أبا عمرو - وإنّ أتى بها نكراتٍ فإنّها تأتي في أسلوب الاختصاص مضافة إلى معارف، فتكتسب التعريف مما تُضاف إليه، وذلك نحو: [معشر الأنبياء، وآل البيت، وأهل العلم، وبني تميم...]، والرضي لا يخالف عن هذا كلّ، وإنما يضيف إليه: [العَلَم، نحو: تميم، والمعرّف بـ (آل) نحو: العرب].

فأما العَلَم، فإنه صيدٌ اصطادته كتب الصناعة، فأدخلته باب الاختصاص، وهي تعلم أنه ليس من الاختصاص في شيء. وذلك حين رأت رؤية ابن العجاج، وهو شاعرٌ تميمي، يقول:

[بنا - تميماً - يُكشَفُ الضبابُ]

فقال تغافلاً، لا غفلةً: إنّ العَلَم يُنصب في الاختصاص، وبيتُ رؤية شاهدٌ على ذلك!!

وإنما وصفنا ما ذهبَ إليه كتب الصناعة بأنه تغافل، لأنها تعلم أحسن العلم، أن

رؤية لا يريد بقوله هذا رجلاً بعينه اسمه [تميم]، وإنما يريد [بني تميم]، فحذف المضاف، وذلك في كلامهم كثير معروف، ولكن كتب الصناعة تأبى هنا أن تعرفه!! ومنه في كتاب الله ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ (البقرة ٩٣/٢) وقبل الحذف: [وأشربوا في قلوبهم حبَّ العجل].

ولو أنَّ العَلَمَ مما يُنصَب في الاختصاص، لكان يقال في العربية مثلاً: [بنا زهيراً انتصاراً، وإلينا محموداً رجعةً، وعلينا خالدًا اتكالاً]. ولم يقل ذلك أحدٌ في حدود علمنا. وإلى أن نطلع على شيء من ذلك، نطلّ نقول: العَلَمُ - إذا استقلّ، فلم يسبقه مضاف محذوف - لا يُنصَب على الاختصاص!!

هذا، ولقد رأينا أن نورد ما قاله البغدادي في الخزانة، حين عرض لهذا البيت. فقد وقف عند كلمة [تميم]، فقال: [أقول^(١): تميم، هو تميم ابن مُرٍّ... ابن مضر، وهذا ليس مراد الشاعر؛ وإنما مراده القبيلة]. (الخزانة ٤١٣/٢)

وأما المعروف بـ [أل]، فقد ذكره الرضي فيما يُنصب على الاختصاص، معتقداً أن أبا عمرو أغفله وأسقطه. والحق أن أبا عمرو ما أغفله ولا أسقطه، وإنما عبّر عنه - موجزاً - كما كان جهابذة عصره يعبرون موجزين. ثم جاء الرضي بعد نحو خمس مئة سنة من زمان أبي عمرو - وقد تراخت التعابير، واستطالت الجُمَل، وتحلّزنت التراكيب - فأراد أن تكون معالجة هذه المسألة النحوية في القرن الثاني، بأسلوب التعبير في عصره، أو آخر القرن السابع.

وحاشَ لله ثلاثاً، أن نذهب - وإن ظنَّ ظاناً - إلى جهل الرضيّ بأساليب التعبير في القرن الثاني. فالرضي لا ريب، من أعلم الناس بتلك الأساليب، لكنَّ من عرف طريقته في كتابه، رأى أنه حين ينقل أقوال الأئمة قبله، يجتزئ بنصّها، ولا يتعدى ذلك إلى

١ - ليس من عادة البغدادي أن يستعمل كلمة (أقول) إلا إذا كان له رأي خاصّ يديه في مسألة.

شرحها. نعم، قد ينقدها وقد يعلّق عليها، ولكنه لا يُلزم نفسه أن يشرحها. ومن هاهنا أن أورد أربع الكلمات، التي نصّ عليها أبو عمرو، وعلّق عليها، ولكنه لم يشرحها. ونرجع إلى البحث في [المعرّف بأل].

ونحن نزعّم أنّ أبا عمرو قال به إشارةً وتلمييحاً، وأنّ الرضيّ أرادَه لفظاً وتصريحاً. فالفرق بين الإمامين إذاً فرقٌ مابين الإطناب والمساواة.

وذلك أن أربع الكلمات التي أوردَها أبو عمرو محذوفاً بعدها المضاف إليه، وهي - كما قدّمنا آنفاً - [معشر، وآل، وأهل، وبني]، يجوز حذفها في الكلام، والاجتزاء بالمضاف إليه بعدها. ففي نحو: [معشر العرب، وآل مخزوم، وأهل بيت الرسول، وبني تميم...]. تحذف المضاف إن شئت فتقول: [نحن ... العرب - نكرم الضيف]، و[فينا ... مخزوماً - بأس وقوة]، و[لنا ... بيت الرسول - فضل على سوانا]، و[بنا ... تميماً - يعزّز الدليل].

ونحن - وإن شمل حديثنا الكلمات الأربع - إنما نريد المثال الأول وهو: معشر العرب، لأنه هو من بينها الذي إذا أردت النصب على الاختصاص، حذفته منه المضاف، (وهو: معشر)، فبقي المضاف إليه، (وهو: العرب) معرّفاً بـ [أل]، فقلت: [نحن - العرب - نكرم الضيف].

هذه - كما رأيت - هي المسألة. فأما الرضيّ، فقد قدّر أن أبا عمرو أغفل نصب المعرّف بـ [أل] على الاختصاص فكان استقراؤه - كما ظنّ الرضي - ناقصاً. وأما أبو عمرو فقد كان يخاطب أنداداً، كالخليل ويونس وسيبويه، فتخطى ما لا يفهمه من كان مثلهم معرفةً وعِلماً. فأعرض عن ذكر مضاف إليه، لا يكون موضع نصب على الاختصاص إلا إذا حُذِف المضاف قبله. هذا ما أرادَه أبو عمرو. فتأمل!!

• البَيِّنُ لَا يُبَيِّنُ!!

تقول كتب الصناعة، قد يأتي المخصوص بعد ضمير المتكلم المفرد: [أنا]. والذي نراه أنهم قاسوا ذلك على ضمير جمع المتكلم: [نحن]. وشتان ما بينهما. وذلك أن قولك: [أنا]، منتفٍ عنه كل غموض، مستغنٍ عن كل بيان يوضحه، وليس كذلك قولك: [نحن]، فقد يكون المقصود هنا العرب أو غيرهم، والمسافرين أو غيرهم، والشجعان أو غيرهم إلخ... فإذا ذكرت المخصوص، أوضحت غموض الضمير [نحن]، وليس شيء من هذا ينطبق على: [أنا].

وتقول كتب الصناعة في تعريف الاختصاص: [الاختصاص: قصر الحكم على بعض أفراد المذكور].

قلت: من أين لضمير المفرد [أنا] أفراد يُقصر الحكم على بعضهم؟!

وتقول: المخصوص يزيل ما في الضمير من إبهام.

قلت: إنَّ مسألة الإبهام غير واردة في ضمير المتكلم المفرد [أنا]. ولعمري، ليس للوضوح معنى إذا كان هذا الضمير غامضاً!! ثمَّ ما هذا الذي هو أوضح من قولك عن نفسك: [أنا]؟

كل هذا فضلاً على أن كتب الصناعة ليس لها من كلام العرب هاهنا شواهد تؤيدها في ما تذهب إليه، بل لها أمثلة هي صنعتها من عند نفسها!!

- وتقول كتب الصناعة: [إنَّ الباعث على الاختصاص، إمَّا فخر أو تواضع أو بيان].

قلت: إنَّ البيان بإطلاقه، يُجزئ وحده، وأما الفخر والتواضع فتفريع وتشعيب وإرهاق بالجمان.

* * *

المراجع والمصادر:

١١٨/٤	النحو الوائي	١١١/٣	أوضح المسالك
١٩٠/٢	شرح الأشموني	٤٢	نصّ الألفية
٤١٣/٢	الخزانة	١٧/٢	شرح المفصل
١٨٥/٣	حاشية الصبان	٢٣٥	جواهر البلاغة
٤٣٢،٤٣١/١	شرح الكافية	٢٩٧/٢	شرح ابن عقيل
		٢٩٩،٢٩٨/٣	المقتضب
		٦٤،٦٢/٤	توضيح المقاصد والمسالك
		٣٨٣،٣٢٧،٣٢٦/١	كتاب سيبويه - بولاق
		١٧٠/٣ + ٢٣٦ - ٢٣١،٦٦/٢	كتاب سيبويه - هارون

في الإدغام

• وكذلك يفعلون:

من أفعال اللفيف المقرون، فعلان: [عَيَّ وَحَيَّ]، ورد فيهما الإدغام على المنهاج: (سكون فحركة)، وورد فيهما الفك أيضاً: [عَيَّي وَحَيَّي]. وكان يمكن أن يقال في الحاشية، كما قلنا في بحث الإدغام: جاء عن العرب الإدغام والفك في كلمتي: [عَيَّ وَحَيَّ]. لكن كتب الصناعة، تعتمد إلى التقييد لهما، وإن كانتا في لغة العرب كلمتين يتيمتين!! ودونك نموذجاً مما قالوه فيهما، أنقله لك حرفياً:

[الثاني (أي: الثاني من المواضع التي يجوز فيها الإدغام والفك): أن تكون عين الكلمة ولاهما ياءين لازماً تحريك ثانيتهما، مثل: (عَيَّي وَحَيَّي)، فتقول: (عَيَّ وَحَيَّ) بالإدغام أيضاً. فإن كانت حركة الثانية عارضاً للإعراب، مثل: (لن يُحييَ، ورأيت محيياً)، امتنع إدغامه. وكذا إن عرض سكون الثانية مثل: (عييتُ وحييتُ)].

قلت: إن كان هذا يُكتب اليوم لأبناء الأمة، فهؤلاء لا يصبرون عليه ولو استطاعوه!! أو كان يُكتب للعلماء والمتخصصين، فهؤلاء مستغنون عنه بما امتلأت به كتب الأئمة!!

ومهما يدُر الأمر، فإن القواعد - في أيامنا هذه - لا يستحسن أن تقَعْد لكلمتين يتيمتين!!

• من آذان الجرار^(١)!!

تزعّم كتب الصناعة أن الفعل الماضي، إذا كان في أوله تاءان، جاز الإدغام وجاز

١- هذا ما يقوله الناس عموماً - على الحجاز - وقد أثّرنا استعماله، وإن كان الفصحاء يقولون: (عَرَى الجرار).

الفكّ. وعلى ذلك فإنّ [اتَّبَعَ] - عندهم - ليس [اتَّبَعَ]!! وإنما هو: [تَتَّبَعَ]، لكن لما اجتمع في أوله تاءان، سَكُنَتْ أولاهما اعتباطاً: [تَتَّبَعَ]، فتعذّر النطق، فجُلِبَتْ همزة وصل اعتباطاً أيضاً من الفراغ، ثم أُدْغِمَت التاء في التاء، فقليل: [اتَّبَعَ]. ومنه - كما يقال في الرياضيات - فإن الإدغام في هذه الحال جائز [اتَّبَعَ]، وفكّه جائز [تَتَّبَعَ]!!

قلت: إن [اتَّبَعَ] هو [اتَّبَعَ]، و[تَتَّبَعَ] هو [تَتَّبَعَ]. وليس هذا هو ذاك، بل هو غيره، شكلاً ومضموناً، كما أنّ [اتَّقَلَ] هو: [اتَّقَلَ] وليس هو: [تتَّقل]. وليس الإدغام هنا من جواز الإدغام، بل هو من وجوبه، على المنهاج: (سكون فحركة) - كما ترى - [اتَّبَعَ] = [تَتَّبَعَ].

ولتلك الكتب من هذا المعجن زعم آخر يماثل زعمها المتقدم، وهو أنّ [تَتَّبَعَ] في أوله تاءان، فيجري عليه ما يجري على [تَتَّبَعَ] المتقدم ذكره، فيجوز الإدغام - عند تلك الكتب - إذاً: [اتَّبَعَ] = [تَتَّبَعَ]، ويجوز فكّه [تَتَّبَعَ].

قلت: هذا هو هذا، وذاك هو ذاك. وليس أحدهما هو الآخر، لا شكلاً ولا مضموناً. والإدغام واجب، على المنهاج: (سكون فحركة) - كما ترى - [اتَّبَعَ] = [تَتَّبَعَ]. والدخول في أحشاء الكلمة، لإخراج عضو من مستقرّه، وزرع آخر مكانه، يُطْرَب جهازة علم الجراحة في مخابر فقه اللغة، وأما طلاب الصفوف الأولى في كليّة الطب اللغوي فيصيبهم بالإغماء، فإن تجلّدوا فبالغثيان!

• إنا إلى الله راجعون!!

تقول كتب الصناعة: يمتنع الإدغام في سبعة مواضع. ونحن نقول: بل يمتنع في موضع واحد فقط، هو أن يكون أوّل المثليين غير ساكن. وبتعبير آخر: متى كان أول المثليين ساكناً، والثاني متحركاً، لم يمتنع الإدغام أبداً. وكل ما يقال خلاف ذلك، مدفوع

بالحجة والمنطق. ودونك أمثلة سبعة تنقض الحالات السبع التي تذكرها تلك الكتب:

١- أن يتصدر المثلان. مثال ذلك، تَتَر.

قلت: الأول ليس ساكناً، فلا إدغام.

٢- أن يكونا في اسم على وزن [فُعَل]، نحو: دُرَر. أو [فُعَل]، نحو: سُرُر. أو [فَعَل]،

نحو: لِمَم. أو [فَعَل]، نحو: طَلَل.

قلت: الأول من كل منها ليس ساكناً، فلا إدغام.

٣- أن يكون المثلان في وزنٍ مزيدٍ فيه للإلحاق، سواء أكان المزيد أحد المثلين، نحو:

جَلَبَب، أم لا، نحو: هِلَل (قال: لا إله إلا الله).

قلت: الأول ليس ساكناً في كل حال، فلا إدغام.

٤- أن يتصل بأول المثلين مدغمٌ فيه، نحو: هَلَل^(١).

قلت: في كل حال، الأول ليس ساكناً، فلا إدغام.

٥- أن يكون المثلان في صيغة تعجّب على وزن: [أفْعِل]، نحو: أحِبَّ به.

قلت: الأول ليس ساكناً، فلا إدغام.

٦- أن يعرض سكون أحد المثلين، لاتّصاله بضمير رفع متحرك، نحو: مَدَدْتُ ومَدَدْتُ..

قلت: الأول ليس ساكناً، فلا إدغام.

٧- أن يكون مما شذّ ففكّته العرب اختياراً.

قلت: لسنا هاهنا في مجال التقعيد للشاذّ.

* * *

١- يريدون أن [هَلَل] = هَلَلَل وأنّ الإدغام يمتنع هنا، لأن اللام الوسطى، من اللامات الثلاث، شغِلَتْ

بإدغام، فامتنع أن تُشغَلَ بإدغام آخر!!

المراجع والمصادر:

٦٥٩/٢	شرح الأشموني	٣٤٨/٣	أوضح المسالك
٢٧	الواضح في علم الصرف	٦٧	نص الألفية
١٠٣/٦	توضيح المقاصد والمسالك	٣٤٥/٤	حاشية الصبان
٤١٨	أسرار العربية	٢٣٤/٣	شرح الشافية
٢٣٩	إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي	٩٨/٢	جامع الدروس العربية

في اسم التفضيل

تنبيه: تجنباً للتكرار لم نعرض هنا لمناقشة شروط صوغ اسم التفضيل، وذلك أنها هي شروط صوغ صيغتي التعجب نفسها. وقد فُتدناها هناك، ويمكن - عند الحاجة - أن يُرجع إلى ذلك في موضعه من مناقشة التعجب.

• تكرار ثقيل:

تذكر كتب الصناعة أن الاسم المحرور بـ [مِن] إذا كان اسمَ استفهام، وجب تقديمه على اسم التفضيل، نحو: [مِمَّنْ أَنْتَ أَطْوَلُ؟]، أو [أَنْتَ مِمَّنْ أَطْوَلُ؟]. وإن إيراد هذا في بحث اسم التفضيل، إثقال وتكرار لا مسوغ لهما. وذلك أن من القواعد الكلية، أن الاستفهام له الصدارة؛ وتكرار هذا في بحث بعد بحث إثقال لا حاجة إليه.

• خلطُ التفضيل بما ليس تفضيلاً:

تعالج كتب الصناعة في بحث التفضيل، أحكامه وأنماط استعماله، وليس في هذا مأخذ، وإنما المأخذ أنها تخلط بالتفضيل ما ليس تفضيلاً؛ مع أن الأصل أن يُقصر البحث على ما هو معقود له.

وخذ ما تشاء من كتب النحو، فإنك واجدٌ فيها تعريجاً على مقولتهم: [الناقص والأشجَّ أعدلا بني مروان]، وواجدٌ شرحاً وتفسيراً لما يراد من عبارة [أعدلا بني مروان]، وأن التفضيل فيها غير مراد، وإنما المراد وصفهما بأنهما عادلان. ويحق لسائل أن يسأل: إذا كان هذا لا علاقة له بالتفضيل، فلم يُحشد في مسأله؟

ولم تضاف أحكامه إلى قواعد التفضيل؟ ثم لم يُكَلَّف قراء قواعد العربية أن يخوضوا في تاريخ بني أمية، فيعرفوا أن الناقص ناقص أرزاق الجند، وأن الأشج رحمته الدابة فشجته، وأنهما هما وحدهما العادلان في بني أمية؟ ثم يعرفوا من بعد ذلك كله ما يجب من الأحكام عند [عدم التفضيل]؟.

ثم هاهنا سؤال عريض: لم حين تبحثون في [أفعل التفضيل] تفتحون باباً في النحو اسمه: [أفعل لغير التفضيل]؟

ليس البحث في [التفضيل]؟! فلم يُخاض في [غيره]؟ وهل البحث يدور حول صنف [أفعل]، حتى يُخاض في هذا الصنف من صنفه الذي يسمونه [أفعل لغير التفضيل]؟!

فإذا قيل: إن استعمال [أفعل التفضيل] لغير التفضيل، وارد في كلام العرب، فكيف نسقطه؟! قلنا: ليس فيما ذكرناه دعوة إلى إسقاطه، فهو على العين والرأس. ولقد عرّجنا عليه في (نماذج استعمال اسم التفضيل)، وأوردنا نموذجاً له من كلام عليّ كرم الله وجهه، ولكن لما كان محلّه بحوث [الدلالة]، ألمنا به هناك إلمامة رفيقة، تنفع من يجب أن يطّلع على شيء من تصرف العربي بلغته ومفرداتها، كلما أراد أن يعبر عن هذا المعنى أو ذاك، ولم نعكف عليه باعتباره فصلاً من فصول [أفعل التفضيل] مع أنه [أفعل لغير التفضيل]. وبين المذهبين فرق!!

• في الأفصح غناء:

إذا أضيف [أفعل التفضيل] إلى معرفة، اختلف النحاة؛ ففريق يقول: إن مجيء المضاف إليه نكرة أو معرفة، لا يؤثر في [أفعل التفضيل]، فهو في الحالتين [أفعل]. وعلى ذلك يقال مثلاً: [العلماء أفضل رجال] و [العلماء أفضل الرجال]. وأما الفريق الآخر، فمع أنه لا يُنكر على الفريق الأول أقواله، فإنه يقول: إذا كان

المضاف إليه معرفة، جاز وجه آخر، هو مطابقة اسم التفضيل لما قبله. وعلى ذلك يصحّ أن يقال مثلاً: [العلماء أفضل الرجال و العلماء أفضل الرجال]^(١).

ولقد اخترنا مذهب الفريق الأول، وأطرحنا مذهب الفريق الثاني لسببين: أحدهما: أن إطلاق القاعدة خالصة من التشعيب، أجمع للذهن، وأيسر للحفظ، وأنفى للتشويش.

وثانيهما: أن الذي اخترناه، قد فضّله النحاة المحدثون، ونصّوا على أنه الأفصح، وأما المتقدمون من جهابذة النحاة، فمنهم من قال: هذا هو الغالب في العربية. ومنهم من قال: هو واجب ولا يجوز سواه!!

ودونك شيئاً من أقوال هؤلاء وهؤلاء:

قال عباس حسن (النحو الوافي ٣/٤١٨): [الأفصح أن يكون مفرداً مذكراً، في جميع استعمالاته].

واستشهد ابن هشام لعدم المطابقة، بالآية الكريمة: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾ (البقرة ٩٦/٢)، ثم قال: [وهذا هو الغالب، وابن السّراج يوجبها]. (أوضح المسالك ٣٠٢/٢)

وقال الرضي: [قال ابن الدهان، وابن السّراج، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى، مجرى المصاحب لـ [من]^(٢)، ولا تجوز مطابقتها لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده]. (شرح الكافية ٣/٤٥٨)

فلهذا، ونحو هذا، نبذنا ما نبذه أولئك الأئمة، وأخذنا بما أخذوا به، وهو الأفصح والأيسر، فقلنا: يأتي [أفعل التفضيل] مفرداً مذكراً، سواء أضيف إلى نكرة أو معرفة.

١ - أثّرنا أن نجتزئ بمثال واحد فقط من كل حالة، إذ ليست الغاية هنا إلا إيضاح المسألة المبحوث فيها.

٢ - يعني أنّ التذكير والإفراد واجبان في هذه الحال.

• فاعلٌ، لا يُرى ولا يَفْعَلُ !! فإذا رُئي لم يفعل !!

تزعم كتب الصناعة أن [أفعل التفضيل] له فاعل، كما أن للفعل فاعلاً!! ففي قولك: [سعيد أطولُ من خالد] مثلاً، يزعمون أن [أطول] اسم تفضيل فيه فاعل مستتر!! تقديره: [هو]!!

وذاك ضربٌ من المغيَّات، قد استمرَّ قرونًا، ولا يجوز أن يظلَّ مستمرًّا حتى قيام الساعة. وإن المتأمل ليضع يده على ما في هذه الدعوى من التحكُّم، حين ينظر إلى أمثلة هذه المسألة.

فقد وضعت كتب الصناعة لتأييد مذهبها هذا، عبارة [مررتُ برجلٍ أكرمَ منه أبوه]، عمدت فيها عمداً - لا شك - إلى أن يكون أفعل التفضيل نعتاً لـ [رجلٍ]، مجروراً بالفتحة عوضاً عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف. فكان لا بدَّ في هذه الحال من إعرابِ [أبوه] إعراباً يناسب كونه مرفوعاً^(١)، وهكذا قالوا متحكِّمين: هو فاعل لاسم التفضيل.

ولقد كانوا يقدرون - لو شاؤوا - أن يقولوا: [مررتُ برجلٍ أكرمُ منه أبوه] بضمِّ كلمة [أكرم]، باعتبارها خبراً مقدِّماً، و[أبوه] مبتدأ مؤخر، ولكنهم لم يفعلوا، لأنهم لو فعلوا لخنسوا إظهار القدرة على الصَّولان والجَوْلان، في ميدان يحرصون أن يُروا فيه صائلين جائلين.

وهكذا جعلوا لأفعل التفضيل فاعلاً. فَحَمَلُوا أبناء الأمة عبءَ مشكلة، لا يفيد أحداً حملها، بل يكاد يُضِرُّ بكلِّ أحد.

وإن من المؤسف المؤسف، أن نَظَلَ نتابعهم، في هذا الذي كانوا يأنسون به في أيامهم، ولا يجلب على أبنائنا اليوم إلا كُرَّةَ لغتهم، ولا يجلب على لغتهم إلا سخرية أعدائها.

١- هو من الأسماء الخمسة، والواو تقضي بأن يكون مرفوعاً بالضرورة.

ولقد كان هذا الذي عرضنا له يهون - على ما فيه - لو اكتفوا بالوقوف عنده، فلم يجاوزوه. ولكنهم لم يفعلوا، بل أمعنوا فيه إمعاناً، وأفرطوا فيه إفراطاً. حتى غدا في تاريخ النحو مشكلة، لها اسمها الذي تعرف به؛ يعرفها به المشتغلون باللغة عموماً، وبالنحو خصوصاً.

وذلك أن كتب الصناعة تزعم أن [أفعل التفضيل] يكون له فاعل ظاهر، كما يكون له فاعل مستتر.

وللبرهنة على هذا الزعم، يمثلون له بما سمي في تاريخ النحو: [مسألة الكحل]!! وهو مثال مُلَفَّفٌ مُحَلَّزَنٌ يقال فيه حرفياً: [ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد].

فالكحلُ هنا فاعل لاسم التفضيل [أحسن]. ولكن هذا ليس باليسر الذي قد يظنه بعض [الدراويش]!! بل هو لا يمكن أن يفهم، حتى يُشْرَحَ ويُفسَّرَ منه ما ظهر، وحتى يُقدَّرَ ويُؤوَّلَ منه ما بطن.

ولقد اخترنا أن ننقله إلى القارئ بشرح ابن هشام وتفسيره، لما تتميز به عبارة هذا الإمام من السهولة والوضوح؛ فدونك ذلك، منقولاً من [أوضح المسالك ٢/٣٠٢]:

[يرفع أفعلُ التفضيلِ الضميرَ المستتر في كل لغة، نحو (زيد أفضلُ)، والضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة كـ (مررتُ برَجُلٍ أفضلَ مِنْهُ أبوه) أو (أنت) ويطرد ذلك إذا حلَّ محلَّ الفعل، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنياً، مُفَضَّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: (ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)، فإنه يجوز أن يقال: (ما رأيتُ رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحسنة في عين زيد)، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما مثلنا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (من) إما على الاسم الظاهر، أو على محله، أو

على ذي المحل؛ فتقول: (مِنْ كُحِّلِ عَيْنِ زَيْدٍ) أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ) أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافاً أو مضافين، وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (مَا رَأَيْتُ كَعَيْنَ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ)، وقالوا: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ)، والأصل: (مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حَسَنِ الْجَمِيلِ بَزَيْدٍ)، ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد للملاسته إياه، ثم حذفوا المضاف.

أجل، لقد انتهى الحديث عن [أفعل التفضيل]، وآن أن نتقل إلى سواه. ولكن لا بدّ قبل ذلك - فيما نرى - من أن نسأل: مَنْ هذا الذي يصير اليوم، ويستمر صيره - إذا أراد أن يصوغ عبارة، قالبها قالبُ مسألة الكحل - إلى أن يطمئن أنه حقّق لها شروطها الأربعة:

١- أن يسبق اسمَ التفضيل [نفي].

٢- وأن يكون مرفوعه [أجنيباً].

٣و٤- مفضلاً على نفسه ومفضولاً باعتبارين.

أيها المُسْتَوُونَ على عرش النحو، إن أفعل التفضيل ليس له فاعل مستتر ولا ظاهر، وقولنا: [زَيْدٌ أَطْوَلُ مِنْ خَالِدٍ]، مبتدأ وخبر؛ وفكّها الله!!

وقولكم: [مررت برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ] فيه فتحة مجتلبة، كان يغني عنها ضمة تضع الأمور في نصابها، فيقال: [مررت برجلٍ أَفْضَلَ مِنْهُ أَبُوهُ].

وأما تكحيلُ عَيْنِي زَيْدٍ فقد طواه الزمان، فَعَدَا مَعْرَةً. ولو تكحّل اليوم لكان سخرية الساخرين!!

فلنطو [مسألة الكحل] وما بُنيت عليه، فعَيْنَا زَيْدٍ ليس لهما بعد اليوم تَكْحُلُ، و[أفعل التفضيل] ليس له فاعل، مستتر ولا ظاهر.

* * *

المراجع والمصادر:

٤/٣	شرح المفصل
١٩٨/١	جامع الدروس العربية
٤٤٦/٣	شرح الكافية
٣٩٤/٣	النحو الوافي
٢٩٣/٢	أوضح المسالك
٢٠٩	الموجز في قواعد اللغة العربية

في اسم الفاعل

• خلط اسم الفاعل بالصفة المشبهة:

يقول النحاة في تعريفهم [اسم الفاعل]: [يدلّ على من فعل الفعل على وجه الحدوث].

وفي إيراد كلمة [الحدوث] تشويش، وإقحام لا مسوّغ له؛ وقد كان يمكن أن نتغافل عن إيرادها، فلا نتوقف عندها، لولا ما يؤدّي إليه إقحامها هنا، من تعريج على عكس [الحدوث]، وهو [الديمومة والثبوت]. حتى إن بعض مَنْ ألّفوا كتباً في النحو في أيامنا، قد جرّوا على أن يقولوا في تعريف اسم الفاعل: [يدلّ... على وجه الحدوث لا الثبوت].

ويعني هذا التباس اسم الفاعل بالصفة المشبهة، إذ هي التي تدل على الثبوت والديمومة. كما يعني فتح باب الموازنات والمقارنات والمقابلات، والفروق بين: [خالّد مالكٌ كتاباً] مثلاً، وبين: [اللّه مالكٌ علم الساعة]. وفي هذا ما فيه من إثقال، قد يُشعرك بشيء من باهظ وزره أن تعلم أنّ كتاباً حديثاً، أنفق - وهو يبحث في [اسم الفاعل] - أربعة عشر سطرّاً للتفريق بين الحدوث والثبوت، ومع ذلك لم يفعل شيئاً!! ومهما يذر الأمر، فإن منهجية البحث العلمي، والأخذ بأصول علم التربية أيضاً، يوجبان أن تُرحل هذه المسألة إلى ما بعد البحث في الصفة المشبهة، الذي أجمع مؤلفو كتب النحو على أنّ محلّه بعد اسم الفاعل، إذ لا يميز المنطقُ أن نبحث في الفرق بين شيئين، نجهل الثاني منهما وما نزال نتقرّى الأول. فذلك في مجال العلم مُنكر مآبٍ.

فاسم الفاعل أولاً، والصفة المشبهة ثانياً، والموازنات والمقابلات ... بينهما ثالثاً.

• خلط الإعلال باسم الفاعل:

إذا بحثت كتب الصناعة في [اسم الفاعل]، أقحمت في بحثه مسائل إليك منها ما يلي:

أولاً: يقولون: إذا بنيت اسمَ فاعلٍ من فِعْلٍ معتلّ السّلام، حَذَفْتَ لَامَهُ، في حالتي الرفع والجرّ، فمن نحو: دعا - يدعو، وقضى - يقضي، ... تبني اسم فاعل فتقول: [داع - قاض ...].

وليس البحث في اسم الفاعل مكاناً لمثل هذا، بل مكانه البحث في الاسم المنقوص، حيث يُدرَج كل ما يتعلق بالمنقوص من مسائل، ومنها صوغ اسم الفاعل منه. فأيراده إذاً هنا، إئصال وتشويش. وقد آن أن يُزَحَلَّ إلى مكانه، سيراً مع منهجية البحث العلمي.

ثانياً: إذا عاجلوا صوغ وزن [فاعل] قالوا: إن كانت عين الفعل معلة تنقلب في اسم الفاعل همزة، نحو: باع - يبيع فهو [بائع]، وصاد - يصيد فهو [صائد]، وقال - يقول فهو [قائل]، وقام - يقوم فهو [قائم]، والأصل [بائع - صائد - قائل - قائم]. أعلّت الواو والياء بقلبهما همزة، لأنهما أُعلِّتا في الماضي بقلبهما ألفاً.

ويتابعون فيقولون: فإن لم تُعَلَّ في الفعل، لم تُعَلَّ في اسم الفاعل، نحو: [عَوِرَ-يَعْوَرُ، آيسَ - يَأُيسُ، صَيِدَ - يَصِيدُ] فإن اسم الفاعل منها [عاوِرٌ - آيسٌ - صايدٌ ...].

قلت: ليس موضعُ كلِّ هذا هنا، وإنما موضعه بحث الإعلال. وإعادة ذكره هنا إئصالٌ يأباه منهج البحث العلمي.

ومثل ذلك ما تراه حين يعالجون صوغه من غير الثلاثي، فيقولون: [إِنْ بَنَيْتَهُ مِنْ أَبْوَابٍ (أَفْعَلٍ وَانْفَعَلٍ وَافْتَعَلٍ) الْمُعْتَلَّاتِ الْعَيْنِ، فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ مُعَلَّةً أَعْلَلْتُهَا فِي

اسم الفاعل تبعاً لمضارعه... وإن كانت غير معلّة لم تعلّها في اسم الفاعل، تتبع في ذلك مضارعه]. ونقول هنا ما قلناه في الفقرة السابقة.

• خلط بحث المذكر والمؤنث ببحث اسم الفاعل:

وذلك أنهم إذا بحثوا في صيغ اسم الفاعل، توقفوا ليدكروا أن منها ما يستوي فيه المذكر والمؤنث. نحو: [فَعُول]، إذ يقال: امرأة صبور ورجل صبور، و[مِفْعِيل]، إذ يقال: امرأة مِعْطِير ورجل مِعْطِير...

وإن تعريجهم على هذه المسألة في أثناء البحث في اسم الفاعل، مأبّي مدفوع، لا تُقرّه منهجية البحث العلمي، ولا ترضاه منطقية التأليف. فلتزحلق هذه المسألة إذاً إلى مكانها من بحث التذكير والتأنيث، فليس هاهنا مكانها.

• اسم الفاعل يمكن أن يدل عندهم على اسم المفعول:

وذلك أنهم يقولون: اسم الفاعل قد يأتي مراداً به اسم المفعول^(١)، ومنه الآية ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (الحاقة ٦٩/٢١)، أي: [مَرْضِيَّة]. قلت: ليس هذا قاعدة نحوية. وهل يُتصوّر أنّ قاعدةً نحويةً تجعل مَنْ يُوقَع الفعل، هو مَنْ يَقَع عليه الفعل؟! هذا غير وارد، بل المسألة أن [العيشة] في الأصل، لا توصف -على سبيل الحقيقة- بأنها راضية، ومجيئها في القرآن على سبيل المجاز.

قال أبو عبيدة: [﴿فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ مجازٌ مَرْضِيَّة]. (مجاز القرآن ٢/٢٦٨) وعالج الفراء ذلك فصرّح أن الفاعل - على الحقيقة - لا يكون مفعولاً، ولا المفعول فاعلاً. وأن هذا إنما جاء في الآية لسبب بلاغي هو مدح تلك العيشة. قال: [لا يجوز أن تقول للضارب مضروب ولا للمضروب ضارب، لأنه لا مدح فيه

١- بعض النحاة يقول [على قلة]، وبعضهم يطلقون فلا يَقِيدُونَ!!

ولا ذمّ]. (معاني القرآن ١٨٢/٣)

وقال الرضيّ: [قالوا: وقد جاء (فاعل) بمعنى (مفعول)، نحو: (ماء دافق) أي ماء مدفوق. و(عيشة راضية) أي مرضية. والأوّل أن يكونا على النسب كنسابل وناشب]^(١). ثم قال: [وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول، كقوله تعالى ﴿وَإِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ (مريم ٦١/١٩)، أي: آتياً. والأوّل أنه من آتيت الأمر، أي فعلته، فالمعنى: أنه كان وعده مفعولاً]. ويعني بذلك: أنه مفعول على الأصل، لا أنه فاعل صيغ على مفعول.

وعلى الرغم من مرور القرون، وبرغم أنف أبي عبيدة والفرّاء والرضيّ، ومثلهم كثير، ظلّ المؤلفون حتى اليوم، يوجبون على أبناء الأمة أن يستظهروا أنّ اسم الفاعل يكون بوزن المفعول!.

• أواجبة شروط عمله السبعة؟

قالوا: إذا كان اسم الفاعل محليّ بـ [أل] عمل بدون شروط، فإذا لم يتحلّ بها لم يعمل حتى يتحقّق له شرطان:

الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال.

والثاني: أن يسبقه نفيّ أو استفهام، أو مبتدأ يكون اسمُ الفاعل خبره، أو صفته، أو حالاً منه.

فأما شرطهم الأول، وهو أن إعماله يستوجب أن يكون للحال أو الاستقبال، وأنه إذا كان للماضي لا يعمل، فقد أباه فريق من النحاة، منهم الكسائي، وهشام ابن معاوية الضرير، وأبو جعفر ابن مضاء ... مستظهريّن بقوله تعالى ﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٌ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ (الكهف ١٨/١٨)، فهاهنا اسم فاعل في معنى الماضي، وقد عمل

١- شرح الكافية ٤١٥/٣، أي صاحب نبل وصاحب نشاب.

فنصب كلمة [ذراعيه] على أنها مفعول به له.

ومعلوم أن الفتية كانوا رقدوا في الزمن الماضي، من قبل أن يُنزل القرآن، وكان كلهم بَسَطَ ذراعيه عند ذلك. فاسم الفاعل إذاً، يعمل، مهما يكن زمنه، لا فرق في ذلك بين ماضٍ وحاضر ومستقبل. وشاهد ذلك قرآنيّ، لا سبيل إلى رده!!
وعلى الرغم من ذلك، لم يعدم نحاة البصرة منفذاً ينفذون منه إلى ردّ ما في الآية من حجة. وذلك أنهم قالوا: إن [باسطاً]، وإن كان زمنه الماضي، فإنه [حكاية حال ماضية]. قال ابن عقيل: [هو ماضٍ، وخرّجه غيره (أي: غير الكسائي) على أنه حكاية حال ماضية]. (شرح ابن عقيل ١٠٧/٢)

ولقد فسر الزمخشري المعنى المراد من [حكاية الحال]، وأعجبَ ذلك الرضيّ الأستراباذي، إعجاباً تجاوز المألوف - فيما يبدو - حتى قال: [قال جارُ الله (أي الزمخشري) ونعم ما قال!!] ((معنى حكاية الحال أن يُقدَّر أنّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلّم... كأنك تُحضّره للمخاطب وتصوره له...)). (شرح الكافية ٤١٩/٣)
قلت: إن تقدير ما وقع في الماضي واقعاً في الحال، هو مغاير للأصل. وإنما قدّروه واقعاً في الحال ليضمنوا لقاعدتهم ألاّ تتصدّع، ولمنطقهم ألاّ يتثلم.
ومن أجبنا بأنّ هذا تقدير بلاغي لبيان صورة؛ قلنا له: مهما تكن صفته فإنه يؤوّل إلى نفي قاعدة نحوية، وإحلال ضدها محلّها!!

ثم إن قول الزمخشري: [كأنك تُحضّره للمخاطب وتصوره له]، إنما هو قائم على التشبيه، وإلباس غير الحقيقي ثوب الحقيقة، وتقريب غير الواقعي من الواقع. وبناء القواعد على التشبيه، ينظر إلى جدار يَتِيَمِي سورة الكهف.

وقد يخطر لقارئ ليست اللغة اختصاصه أن يسأل: على ماذا يبني البصريون قاعدتهم هذه، ولم يصرّوا عليها ونصّ كتاب الله يكسرهما؟

وفي الجواب نقول:

لقد رأوا اسم الفاعل ينصب المفعول ويتعلق به شبه الجملة، فيقال مثلاً: [أقبل فلان رافعاً صوته بالسلام]، فبحثوا عن علّة ذلك، فوجدوها - كما قدّروا - في تشابهٍ لفظي وآخر زميني، بين اسم الفاعل والفعل المضارع.

فأما التشابه اللفظي فزعموا أنهم وجدوه في حركاتهما. وذلك أنك إذا غضضت الطرف عن ملاحظة ما بينهما من التباين، ما بين فتح وضم وكسر وتنوين، واكتفيت بأن تنظر إلى حركاتهما على أنها مجرد حركات، فإنك ترى في كل منهما حركةً بعدها سكونٌ، وبعدَ السكون حركتان؛ فهذا في زعمهم التشابه الأول^(١).

وأما التشابه الثاني وهو التشابه الزمني، فيتخلّق في رحم التشابه الأول. وذلك أن الفعل المضارع، زمانه الحاضر أو المستقبل، فإذا جاء اسم الفاعل وكان زمانه للحاضر أو المستقبل، فإنه يعمل، لأنّ شرطَي التشابه، أي [اللفظ والزمن] تحقّقا له. وقد يقول مستفسر: وما حكم اسم الفاعل إذا كان زمانه للماضي؟

والجواب: حكمه عندهم ألاّ يعمل إذ لا يتحقّق له إلا شرط واحد من الشرطين، هو التشابه الزمني [المُضَيّ]، وأما الشرط الثاني وهو شرط الحركات، فلا يتحقّق؛ وذلك أن حركات اسم الفاعل - كما قدمنا آنفاً - أربع: حركة ثم سكون بعده حركتان. على حين، حركات الفعل الماضي ثلاثٌ متتابعات. فنقصان هذا الشرط يجرم اسمَ الفاعل من العمل.

وبعد، فإنهم إذا كانوا وجدوا في [باسط ذراعيه] و[حكاية الحال] منفذاً كسَمّ الخياط يلجئون منه إلى المكافحة والمناضلة عن رأيهم، فإن آية أخرى جَبَّهَتْهُمْ، لا سبيل فيها إلى شيء من ذلك.

١- لا يصعب على أحد أن يبيّن أنّ هذا التشابه قد لُرِّقَ تَلْرِيقاً.

هي صَلَدٌ، يُوهي صَلودُها من رام خرقَها أو إنفاذها. فانظر الآن إليها، وإلى ما حاوله!

قال تعالى: ﴿فَالِقَ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾^(١) (الأنعام ٩٦/٦)

[جاعل] هنا اسم فاعل مضى زمانه منذ أنشئ الكون!! وقد عمل في كلمة [سكناً] فنصبها على أنها مفعول به ثانٍ له. والمسألة هنا صارمة، لا مكان فيها للحكاية حال، ولا لسواها من الحكايات، ولو زعموها؛ فانظر الآن إلى ما حاوله:

قال السيرافي: [إنما نَصَبَ اسمُ الفاعل، المفعولَ الثاني (أي: سكناً) ضرورةً حيث لم يمكن الإضافة إليه]. (شرح الكافية ٤١٨/٣)

قلت: القرآن ليس فيه ضرورات، ثم إن الضرورة إنما تكون في الشعر، والقرآن ليس شعراً. زد على ذلك أن الرضي قد برهن برهاناً واضحاً أن لا اضطرار هاهنا. (انظر شرح الكافية ٤١٨/٣)

ثم لعل قارئاً يسأل: وماذا يعني السيرافي بما سَمَّاه [الضرورة]. ونجيب: إنه يعني أن اسم الفاعل: [جاعل]، لا يجوز عنده أن يعمل، لأن معناه المضى. ولذلك لم ينصب كلمة [الليل]، بل جاءت بعده مجرورة، على أنها مضاف إليه. وسيراً مع رأيه هذا، كان الأصل (لو أمكن، وهو غير ممكن) أن تأتي كلمة [سكناً] مضافاً إليه أيضاً، فيقال: [سكن]؛ ولكن لما تعذر ذلك، لأنه ليس من كلام العرب، أُتِيَ بها منصوبة على [الضرورة]، فقليل: [سكناً] ولولا الضرورة لكان النصب غير وارد. قال: [ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة] (شرح الكافية ٤١٨/٣). فتأمل!!

١- للآية قراءة أخرى هي: [وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا].

ولم يكن النحاة ليرضوا بما جاء به السيرافي. ولكنهم مع ذلك، لم يكونوا ليتخلّوا أيضاً، عن أن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى الماضي؛ وهكذا تصدّى الفارسيّ للسيرافيّ، فقال هو وجماعة معه: [بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل] (شرح الكافية ٤١٨/٣). أي كأنه قيل: [جاعل الليل جعله سكناً].

ولما أن أراد الفارسيّ التعليق على مذهبه هذا، ومذهب السيرافيّ، كشفت ألفاظه الغطاء عن طرائق لصوغ قواعد العربية، لا تتصل بكلام العرب، ولا بتعبيرهم عن حاجاتهم ومكون أنفسهم، وإنما تتصل بآراء تُخضع كتب الصناعة لغة العرب لها، وتُنزلها على حكمها. وذلك إذ قال: [فَيُتَخَلَّصُ بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي]. (شرح الكافية ٤١٨/٣)

فها أنت بأّم عينك ترى أن المسألة ليست وضَع قاعدة مبنية على استقراء لغة العرب، وإنما هي إخضاع لغة العرب لآراء يراها النحاة.

لقد وضعوا قاعدة تقول: إن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان بمعنى الماضي. فلما رأوا أن النص القرآني يخالف آراءهم، لم يصحّحوا قاعدتهم هذه لتوافق صريح أسلوبه في الاستعمال، بل راحوا يبحثون عن تعلّلات تثبت آراءهم وتخضع النص القرآني لها!! وبتعبير آخر، لقد بذلوا كل جهد ممكن [للتخلص] من [الاضطرار] إلى كسر قاعدتهم، مهما يكن [التأويل]!!

وإذا كان هذا منهم عجباً، فأعجب منه السكوت عنه، وأما الذي يتجاوز العجب إلى شيء من الجزع، فإن يظل أبناء الأمة نحواً من ألف ومئتي سنة يُسقون هذا ويُطعمونه صباح مساء، مسوقين إلى استظهار أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال.

ومهما يذر الأمر، فلقد كان أئمة النحاة مختلفين في المسألة. وقد ذكر أبو حيان

شيئاً من اختلافهم هذا فقال: [وقوله (أي قول الرعشري): (لأن اسم الفاعل لا يعمل إذا كان في معنى المضى)، ليس إجماعاً. بل ذهب الكسائي وهشام^(١) ومن أصحابنا أبو جعفر ابن مضاء إلى أنه يجوز أن يعمل]. (البحر المحيط ١٠٩/٦)

ومع هذا الاختلاف، لا يكون للمرء بدٌّ من الاختيار، وقد اخترنا فأخذنا بإعمال اسم الفاعل من دون التفات إلى زمن ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، مستظهرين بصريح النصِّ القرآني، ورأي الكسائي وهو أحد القراء السبعة، وهشام ابن معاوية، وأبي جعفر ابن مضاء، وكفى بهؤلاء معتصماً.

هذا ما نستظهر به؛ فمن شاء أن يستظهر بـ [حكاية الحال] و[كأنك تفعل كذا] و[تصور كذا] و[اجتماع الشرطين] و[تقابل الحركات] إلخ... فامروا وما اختار. وأما شرطهم الثاني - ويسميه النحاة إيجازاً: [الاعتماد]، وهو أن يسبق اسمُ الفاعل نفيً أو استفهاماً أو مبتدأً يكون اسمُ الفاعل خبره، أو صفته، أو حالاً منه - فقد اختلفوا فيه أيضاً.

وقد عرّج الرضي على هذا فقال: [والأخفش^(٢) يُجَوِّزُ عمله من غير اعتماد على شيء من الأشياء المذكورة]^(٣).

وأوجز ابن أمّ قاسم هذا الاختلاف فقال: [اعتماد اسم الفاعل على ما ذكر، شرطٌ في صحة عمله عند جمهور البصريين، وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يُشترط]. (توضيح المقاصد ٦١/٣)

ونقول لغير ذوي الاختصاص: لا يستهينُ مستهينٌ بقدر الأخفش، ولا يظنُّ ظانٌّ

١- هو هشام ابن معاوية الضرير: إنباه الرواة ٣٦٤/٣

٢- [الأخفش] لقبه، واسمه سعيد ابن مسعدة، صاحب الخليل ابن أحمد، وأخذ النحو عن سيبويه. (إنباه الرواة ٣٦٢/٢)

٣- شرح الكافية ٤١٧/٣ ويعني بـ [الأشياء المذكورة] حمسة الأحوال التي قدّمنا ذكرها آنفاً.

أنه نكرة في النحاة، فهو عَلِمَ أعلام بينهم، ورأسُ رؤوس، ويكفي من تعريفك منزلته،
وبيان علمه وفضله، أن تَعْلَمَ أَنَّ المبرّد يقول عنه: [هو معظم في النحو عند البصريين
والكوفيّين]. (مراتب النحويين / ٦٨)

وكان أبو العباس أحمد ابن يحيى [ثعلب] يقول عنه: [كان أوسع الناس علماً].
(إنباه الرواة ٤٠/٢)

ويكفي من تعريفك قدره أن نذكر لك أن الكسائي اختاره مؤدياً لولده. وقد
روى الأخفش نفسه قصة ذلك، فذكر أنه سأل الكسائي - والكسائي لا يعرفه - مئة
سؤال ... قال: [فلما فرغت من المسائل قال لي الكسائي: بالله أنت أبو الحسن سعيد ابن مسعدة الأخفش؟
قلت: نعم. فقام إلي وعانقني وأجلسني إلى جانبه ثم قال لي: أولادي. أحِبُّ أن يتأدّبوا بك، ويُخرّجوا على
يديك....] [وسألي ذلك فأجبت إليه]. (إنباه الرواة ٣٧/٢)

ولن يَكْمُلَ لهذه القصة مغزاها إلا إذا علم القارئ أن الكسائي رأسُ نخاة الكوفة،
وأن الأخفش - بعد سيبويه - رأسُ نخاة البصرة، وأن إمام الكوفة يكلف إمام البصرة
تأديب أولاده!!

ونعود لنقول: إن نخاة الكوفة ومعهم الأخفش أحدُ رؤوس البصرة، مُجْمَعُونَ على
أن اسم الفاعل يعمل من دون [اعتماد] على شيء، وإن نخاة البصرة يقولون: إنه لا
يعمل إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام أو مبتدأ اسمُ الفاعل خبره أو صفته أو حال منه.
فها هنا إذاً فريقان مختلفان:

- البصرة هنا فريق - والكوفة هناك ومعها رأس البصرة فريق

- وعُسْرُ هنا ومشقة وقيود - ويُسْرُ هناك ولين وإسماح

وأنت مضطر - وقد اختلفا - إلى اختيار هذا أو ذاك، فما الذي تختار؟

أمّا نحن فتحَتَ مظلة الأخفش ونخاة الكوفة، قد اخترنا لأنفسنا ولأبناء أمتنا أن

نقول: [إنَّ اسمَ الفاعل يعمل بغير اعتماد].

فاختر أنت لنفسك ولأبناء أمتك، وانظر بِمَ تَسْتَظِلُّ وتُظِلُّ.

• نعت المجرور منصوب!!

في كتب الصناعة أن اسم الفاعل، إذا تلاه مضاف إليه، هو في المعنى مفعول به، كقولك مثلاً: [هذا ضاربُ طفلي^(١)]، ثم أتيت بتابع لهذا المضاف إليه [أي صفة أو معطوف ...]، فلك في هذه الحال أن تجرَّ التابع على اللفظ، إذ المضاف إليه مجرور، فتابعه - مِن ثَمَّ - مجرور مثله.

ولك أيضاً أن تنصبه، لأن المضاف إليه - في هذه الحال - إنما هو مفعول به في المعنى، وتابع المنصوب - مِن ثَمَّ - منصوب مثله.

ولذلك يجوز أن تقول: [هذا ضارب الطفل الصغير] و[هذا ضارب الصغير والكبير].

وقد بيّنا في بحث [إعمال المصدر] ما في هذه الخلقة من إثقال وافتعال يأباهما حرُّ كلام العرب، فأغنى ذلك عن العودة إلى البحث في المسألة هنا، فمن شاء رجع إليه هناك.

• لطيفة:

بعد كل ما تقدم، تبقى نكتة ذات مغزى، وقد رأينا إيرادها للتأمل والاعتبار!! لقد بيّنا آنفاً أن نحة البصرة، يصرون على أن اسم الفاعل إن كان بمعنى الماضي لم يُنصب البتّة. وإنما يأتي بعده مضافٌ إليه مجرور، نحو: [هذا ضاربُ زيدٍ أمس]. فاستبقي قاعدتهم هذه في ذهنك، ثم انظر ماذا قيل في آخر المطاف. قال الرضيّ

١- الطفل هنا - كما ترى - مضاف إليه. ولكنه في المعنى مفعول به، لأن الضرب وقع عليه: [هذا ضاربُ الطفل = هذا يضرب الطفل].

ما نصّه الحرّفيّ: [فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي: نحو هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعميرو، فالمختار جرُّ المعطوف حملاً على اللفظ؛ والنصبُ جائز]. (شرح الكافية ٤٢٥/٣)

قلت: إذا كان من الطرائف أن يركسوا قاعدتهم، فيجيزوا النصب-ولو بالعطف- بعد كلّ ما عرفت من عظيم تشدّدهم في منعه، فإن تعليلهم هنا، أذهبُ في الإطراف، وأدعى إلى التأمل. فدونك ذلك.

قال الرضيّ: [والنصب جائز، لكن بإضمار فعلٍ يفسّره لفظُ اسم الفاعل وإن لم يعمل، ولذلك ضعف، ولا يكون ذلك المقدّر إلا ماضياً، ليوافق المفسّر...]. (شرح الكافية ٤٢٥/٣)

قلت: ألا يُذكر ذلك بانسحاب جيشٍ منهزم تغطّيه دعايةٌ إعلاميةٌ أو هي من بيت العنكبوت؟ وكيف يكون ليُّ غنقِ القاعدة، إن لم يكن هذا؟ وكيف يكون التحكّم في نظم الكلام غير هذا؟

ألا يُعدّ في العجائب أن يجيزوا: [هذا أمس - ضاربُ زيدٍ وعمراً]، ومنعوا: [هذا أمس ضاربُ عمراً]؟! فيجرّوا على القرب وينصبوا على البعد؟

• ما يُستَحْي من ذكره:

تنص كتب النحو في بحث [اسم الفاعل]^(١) على أمورٍ أنفنا أن نعالجها، منها منعُ تقدّم معمول اسم الفاعل عليه:

إذا كان محليّ بـ [أل]، نحو: [هذا خبزاً أكل]!!

أو كان مجروراً بالإضافة، نحو: [هذا ولدٌ خبزاً أكل]!!

١- انظر على سبيل المثال [جامع الدروس العربية ٢٨٣/٣] وإنما نذكره هنا - مع احترامنا البالغ لمؤلّفه - لأنه أوسع كتب النحو ذيوماً في عصرنا، لا لأنه هو الوحيد فيما أوردّه.

أو كان مجروراً بحرف جر، نحو: [أحسنْتَ إلى عليٍّ مكرمٍ]!!
 فلقد استحيينا من الله والناس - ونحن نجد - أن نعرِّج على مثل هذه الألهيات.
 وأحبينا أن يكون تحافينا عنها، واطّراحنا لها، إعلاناً للناشئة من أبناء أمتنا، أن هذه
 العُجمة لا صلة لها بِحُرِّ لغة العرب. وأن لغة آبائهم وأجدادهم تعلو عليها علواً كبيراً.

* * *

المراجع والمصادر:

٥٥٣/١	شرح الأشموني	٢٤٨/٢	أوضح المسالك
٢٧٠	قطر الندى	٢٩	نص الألفية
٦١،٣٧،١٤/٣	توضيح المقاصد والمسالك	٣١٢،٢٩٢/٢	حاشية الصبان
٢٣٨/٣	النحو الوافي	٤٢٥،٤١٨،٤١٣/٣	شرح الكافية
٢٨٣/٣	جامع الدروس العربية	١٣٩/٨	الخزانة
١٨٢/٣	معاني القرآن	٢٦٨/٢	مجاز القرآن
٣٧/٢	إنباه الرواة	٦٨/	مراتب النحويين

في اسم الفعل

تقول كتب الصناعة: وزن [فَعَال] قياسي، من كل فعل ثلاثي تامّ متصرف.
وقد اطرّحنا ثلاثية فَعْلُه، وتَمَامُه، وتَصَرَّفُه. إذ وجدنا ذلك إثقالاً، لا مسوِّغ له؛
وحجّتنا في ذلك:

آ- أن وزن [فَعَال] هو من الثلاثي بالضرورة، ويتعذّر أن يُؤتى به مما فوق الثلاثي
إلا شذوذاً، أو بإخراج المزيد عن سَمْتِه وتضييع سبب الزيادة فيه وإذهاب معناها.
وذلك كأن يزعم زاعم مثلاً، أن [عَسَاكٍ وَقَتَالٍ وَغَفَارٍ...] مصوغة من [عَسَكَرَ وَتَقَاتَلَا
واستغفر...]. فيقال له: إنّ [عَسَاكٍ] مصوغ من [عَسِكَ]!! لا من [عَسَكَرَ]، وإلّا
فأين ذهبت الراء؟ و[قَتَالٍ] مصوغ من [قَتَلَ]، لا من [تَقَاتَلَا]، وإلّا فأين معنى
المشاركة؟ و[غَفَارٍ] مصوغ من [غَفَرَ]، لا من [استغفر]، وإلّا فأين معنى طلب المغفرة؟
وهكذا...

ومن هنا أن اطرّحنا شرط ثلاثية الفعل لأنه تحصيل حاصل بالضرورة.

ب- أنّ صوغَ وزن [فَعَالٍ] من فِعْلٍ ناقص، هو اشتراطُ مبنيٍّ على آليّة، تستبعد
إعمال العقل. وذلك أنّ الفعل الناقص يكون تامّاً، إذا كان معناه معنى التام. وأنّ التام
يكون ناقصاً، إذا كان معناه معنى الناقص. فلو صُغَتَ وزن فَعَالٍ من فعل [بات] مثلاً
- أو صار أو ظلّ... - فقلتَ لِمَنْ تخاطبه: [بَيَاتٍ]، لم يعرف ما تقصد، أتريد التامة أم
الناقصة؟ هذا من الوجهة الآلية. وأما من الوجهة الاستعمالية، فإنّ مما لا يُتصوّر أن
يُقصد معنى الناقصة فيقال مثلاً: [بَيَاتٍ تحبّ الدراسة]، أي: [بِت تحب الدراسة!!].

ومهما يدر الأمر، فإنَّ اشتراط ألاَّ يصاغ [فَعَالٍ] من فعل ناقص، أقرب إلى تحصيل الحاصل. والتفريقُ بين تمام الفعل ونقصانه لا يكون آلياً، بل يكون عن طريق العقل والفهم. ومن هنا كان أطراحنا هذا الشرط.

ج- وأما اشتراط صوغه من فعل متصرف، فأدنى إلى الطُّرفة. إذ كيف يكون صوغ [فَعَالٍ] من فعل جامد مثل [لَيْسَ]؟! وَمَنْ هذا الذي يقول: [لَيَّاسٍ]... وهبك قلت ذلك، فما معنى أن تأمر مَنْ تخاطبه بأنَّ [يَلَيْسَ]؟ وقل مثل ذلك في كل فعل جامد، مثل: عسى - نِعَم - بئس...

إنه شرطٌ إثقال لا يجدي شيئاً، وهو ساقطٌ بغير إسقاط، ولذلك أطرحناه.

• استطراد واعتباط:

تتوقَّف كتب الصناعة عند اسم الفعل [رويد] توقُّف استطراد، فتفيض فيما زعم أنه أصلٌ له، وفيما طرأ على هذا الأصل حتى وصل إلى [رويد]. وتبحث في أحواله، واحتمال وجوه وروده في الكلام، ووجوه إعرابه في كل حال^(١). قالوا مثلاً، هو:

في مثل: [رويدَ زيداً] مضاف إلى ما كان مفعولَه في الأصل

وفي مثل: [رويداً زيداً] مفعول مطلق

وفي مثل: [سِرَّ سَيِّراً رويداً] صفة لـ [سَيِّراً]

وفي مثل: [سَيروا رويداً] حال

وفي مثل: ﴿أَمْهَلْهُمْ رويداً﴾ احتمال: المصدر، والحال، وصفة المصدر.

وأخيراً هو في مثل: [رويدَ زيداً] اسم فعل!!

ولعمري إن بسط القول في ثمانية وجوه لهذه الكلمة، منها سبعة لا علاقة لها باسم الفعل، فهو استطراد يُخرج البحث عن المنهجية، ويُدخله في ميدان المباريات بين النحاة.

وإذا اغْتَفِرَ ذلك، فإنما يغتفر لأولئك الأئمة الذين كان الاستطراد سمة من سمات التأليف في عصرهم، ولكن ما الذي يغفره لكتب النحو اليوم، التي تمتلئ به متونها وحواشيها؟! وبعد، فدونك نبذة مما قالوا في هذه الكلمة، موجزةً مشذبةً، لترى بعينك ما يحتمله أبناء الأمة من العنت، حين يعمدون إلى استظهار وجوه كلمةٍ مثل [رويد]، ساعين إلى إحسان استعمالها، بعد أن غُرس في أذهانهم أن مباريات كتب الصناعة هي القواعد!! قالوا: كلمة [رويد] أصلها المصدر [إرواد] وفعلُهُ [أرود]، لكن هذا المصدر صُغِرَ تصغيرَ ترخيمٍ بحذف حروفه الزائدة فصار [رويد]، ثم نُقل بغير تنوين إلى اسم فعل. وقد اعتَرَضَتْ تعليلهم هذا عقبةٌ لا سبيل إلى تجاوزها، فاعتبطوا لها تخريجاً تحكيمياً. وذلك أنهم مجمعون على أن المصدر إذا صُغِرَ لم يجز إعماله. ولكن لما رأوا العرب تقول: [رويد خالداً] و[رويداً خالداً] فتنصب [خالداً] مفعولاً به للمصدر المصغر [رويد]، قالوا: هذا المصدر المصغر مستثنى من القاعدة. وقد عبّر صاحب النحو الوافي عن قولهم هذا فقال: [هذا الشرط حتميٌّ في غير المصدر رويد]. (النحو الوافي ١٤٩/٤) ولقد لقي الرجل ومن سبقه من النحاة وجه ربهم، فبقي لنا أن نتساءل: لِمَ زَعَمُ الاستثناء هذا؟ ولم يُدْعَ أبناء الأمة دعاً ليدخلوا من أجل هذه الكلمة في أنفاق أربعة، لا عِلْمَ للعربي بها، ولا خطرت له يوماً في بال:

أولها: أنَّ أصل [رُويد] هو المصدر [إرواد] ثم رُحِمَ وصُغِرَ.

والثاني: أن المصادر المصغرة لا تعمل، ولكن هذا المصدر من بينها جميعها صُغِرَ فعمل!!

والثالث: أن هذا المصدر المصغر العامل، يحافظ على مصدريته مرة، ويتخلّى عنها مرة أخرى فينقلب إلى اسم فعل، ومع ذلك لا يتغيّر لفظه في الحالين.

والرابع: أن من أعاجيب هذا المصدر!! مجيئه مرة مبنياً ومرة معرباً، ففي [رويد]

خالدًا [مبني، وفي [رويدًا خالدًا] معرب..

أما كان يغني عن كل هذه الدهاليز والأنفاق، أن يقال لأبناء الأمة - عند تعليمهم أسماء الأفعال - إن العرب استعملت هذه الكلمة اسم فعل، فقالت [رويدًا خالدًا]، وربما ألحقت بها كاف الخطاب أحياناً فقالت: [رويدك خالدًا]؟

أما نحن فقد قلنا ذلك، ونرى أننا أحسنّا به، إذ أثبتنا حقيقة لغوية، وجنبنا أبناء الأمة مباريات نحوية.

فإذا قيل: إن البحث في أصل هذه الكلمة يزيد في الثقافة اللغوية.

قلنا: هذا صحيح، ولكن مكانه كتب فقه اللغة، لا كتب النحو.

أو قيل: إن الحديث عن [رويدًا خالدًا] ينبّه المرء على أن العرب استعملوا هذه الكلمة مصدرًا كما استعملوها اسم فعل.

قلنا وهذا صحيح أيضاً، ولكنه يدخل في بحث المصدر لا بحث اسم الفعل. وقد آن أن يكون للنحو منهجية كمنهجية العلوم الأخرى.

فإذا قيل: إن سيبويه هو الذي سنّ سنة الوقوف الطويل عند كلمة [رويد]، وتناولها من جميع جوانبها.

قلنا: نعم، هذا صحيح. لكن هذا الإمام الفذّ لم يفعل ذلك، إلا بعد أن أعلن للناس إعلاناً وبيّن لهم تبياناً: أن انتبهوا أيها الناس، فإنني سأعتمد إلى الاستطراد عمداً، فأخص هذه الكلمة بحديث يحيط بها من جميع أقطارها.

وإن الذي ينعم النظر في العنوان الذي اختاره سيبويه لهذه المسألة، لا ينكر علينا كلمةً مما نقول. فقد قال في العنوان [هذا باب مُتَصَرِّفٍ رُوَيْدٍ] (كتاب سيبويه-هارون ٢٤٣/١). وليس لقوله هذا إلا معنى واحد هو أنه أراد الاستطراد عمداً لكي يعالج جميع وجوه تصرّفها، ولذلك قال: [متصرّف رويد]. ولو أنه أراد أن يقصر حديثه على

جانِبها الذي هو اسم فعل، لقال مثلاً: هذا باب اسم الفعل رويد. ومن ينظر في كتابه، يعلم أحسن العلم أن هذا الإمام المتفرد لا يقول عبثاً.

ثم جاء النحاة من بعده فجعلوا استطراده هذا سنة - وما هو بسنة - فكلما بحثوا في أسماء الأفعال، أفردوا لـ [رويد] باباً قائماً بنفسه، فيه تكرار لما قاله سيبويه استطراداً.

• هكذا قالت العرب:

قال العربي [صَهْ] و[صَهٍ]، فنَوْن مرة، ولم ينوّن مرة أخرى. وقال: مَهْ وَمَهٍ

وإِيه وإِيهِ ...

فوقف النحاة عند هذه الظاهرة - كما يقال اليوم - فقالوا: [صَهْ] معرفة، و[صَهٍ] نكرة. و[مَهْ] معرفة، و[مَهٍ] نكرة. و[إِيهْ] معرفة، و[إِيهِ] نكرة. وهكذا... يريدون بذلك أنك إذا قلت: [صه] فالمعنى هو: [اسكت السكوت المعهود المعين عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت]. (النحو الوافي ٤/١٥٤-١٥٥) وإذا قلت [صهٍ] فنوّنت، فالمعنى هو: [اسكت سكوتاً مطلقاً؛ أي افعل مطلق السكوت عن كل كلام، إذ لا تعيين في اللفظ يدل على نوع خاصّ محدد من السكوت]. (المصدر السابق نفسه)

ثم اختلفوا في حقيقة هذا التنوين الذي يعتري بعض أسماء الأفعال. فذهب فريق إلى أنه تنكير لما كان من قبلُ أصلاً لاسم الفعل!! وذهب آخرون إلى أن هذا التنوين لا يزيد على أن يكون وسيلة لفظية، يؤتى بها إذا اتّصل الكلام في الدَّرَج، ويستغنى عنها إذا انقطع.

وأورد لك بعدُ نصّين يعبر كل منهما عن رأي فريق، لترى بعينك أنّ زعم التنكير والتعريف لا يقوم على قدمين، وأنّ وجهاء من الأئمة كالأصمعي وابن السكيت والجوهرى قد أبوه وأنكروه، وأن استمرار التمسك به حتى يومنا هذا، متابعة وتقليد،

تأباهما العين المتفحّصة الناقدة.

قال الرضيّ وهو يعرض رأي الفريق الأول:

[وأما التنوين اللاحق لبعض هذه الأسماء فعند الجمهور للتكثير، وليس لتكثير الفعل، الذي ذلك الاسم بمعناه إذ الفعل لا يكون معرفاً ولا منكرّاً... بل التكثير راجع إلى المصدر، الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه، لأن المنون منها إمّا مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أولاً، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً... فـ [صه] بمعنى سكوتاً، و[إيه] بمعنى زيادة، فيكون المجرد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعروف، فمعنى [صه]: اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلّقه، أي المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعين، فجاز، على هذا، ألا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه؛ وكذا [مه]، أي: كُفَّ عن هذا الشيء، و[إيه] أي: هات الحديث المعهود؛ فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلّقه؛ وأما التكثير فيه، فكأنه للإبهام والتفخيم... فكأن معنى [صه]: اسكت سكوتاً وأي سكوت، أي: سكوتاً بليغاً، أي: اسكت عن كل كلام؛ وليس ترك التنوين في جميع أسماء الفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التكثير دليل التعريف]. (شرح الكافية ٩١/٣)

وقال الرضيّ أيضاً وهو يعرض رأي الفريق الثاني:

[وقال ابن السكّيت والجوهرى: دخوله فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقوف عليه. تقول: صه صه، ومه مه، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني. وقالوا في قول ذي الرمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا إِيَّاهُ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بِالْتَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلّاقِعِ

إنما جاء غير منوّن وقد وصل، لأنه نوى الوقف؛ فيكون التنوين عندهما في

الأصل، تنوين التمكّن الدالّ على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه].
(شرح الكافية ٩١/٣-٩٢ والخزانة ٢٠٨/٦)

وبعد، فلقد وجدت من المفيد أن أذكر أنّ إمامين جليلين - هما الأصمعي (٢١٦ هـ)، وابن جني (٣٩٢ هـ) - قد نظرا في بيت ذي الرمة الذي ذكرناه آنفاً، وعالجا من خلاله مسألة هذا التنوين وعدمه، فكان بين رأيهما من الاختلاف ما لا لقاء معه. فأما ابن جني، وهو رجلٌ نظيرٌ وتأمل، فمؤمنٌ بتعريف [إيه] وتنكير [إيه]. قال: [فإذا نوّنت فكأنك قلت في [إيه]: استزادة، وإذا قلت: [إيه] فكأنك قلت: الاستزادة فصار التنوين علّم التنكير، وتركه علم التعريف]. (سر الصناعة ٤٩٤/٢)

وأما الأصمعي، وهو رجل رواية وعلم بالعربية، فقد خطأ ذا الرمة إذ لم ينوّن [إيه] فقال: [أساء في قوله: [إيه] كان ينبغي أن يقول: إيه عن أمّ سالم]. (ديوان ذي الرمة ٧٧٩/٢)

ولقد تعرّض ابن جني لقول الأصمعي - وإن لم يذكر اسمه - فقال: [وأما من أنكر هذا البيت على ذي الرمة، فإنما خفي عليه هذا الموضع]^(١).

وما تدري، بمَ كان الأصمعي يردّ على لَمَز ابن جني لو كان معاصراً له!!

ومهما يدر الأمر، فإن هذا الاختلاف بين الأئمة ليكفي دليلاً وبرهاناً، على أن المسألة نظريّة صيرفاً، تفتقر افتقاراً مدقّعاً إلى الشواهد عند البرهنة والاحتجاج. وإن إغفال قضية - قامت على تضارب الآراء، يزلزلها الريب، ويعوزها شاهد يقطع الشك باليقين - ليس ضرورة فحسب، بل هو ضرورة وواجب.

وقد لَبَّيناها فآغفلناها!! ويرحم الله صاحب النحو الوافي فقد علّق على آرائهم

١- سر الصناعة ٤٩٤/٢ وإن إنعام النظر في قول ابن جني: [من أنكر... فإنما خفي عليه... لا يدلّ دلالة واضحة، على أنه لا يستند فيما يقوله إلى رواية عن العرب، وإنما يستظهر بالرأي والنظر.

هذه فقال: [هذا تعليلهم؛ والتعليل الصحيح هو استعمال العرب]!!

• ما قالت العرب، لا ما خرّجه النحاة:

منع فريق من النحاة - يتقدمهم سيبويه - تقديم معمول اسم الفعل عليه. وأجاز ذلك فريق آخر يتقدمهم الكسائي. ووقف الفريقان من قوله تعالى: ﴿حَرِّمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتِكُمْ وَبَنَاتِكُمْ... وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ (النساء ٢٣/٤-٢٤). وقفوا عند: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾.

فأما من أجازوا التقديم فقالوا: [كتابَ] منصوب باسم الفعل [عليكم]. وأما المانعون فقالوا: [كتابَ] منصوب بفعل محذوف تقديره [كَتَبَ]. كما وقفوا عند قول الراجز:

يا أيّها المائِج، دَلَوِي دُونَكَ إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونَكَ^(١)

فقال المحيزون: [دلوي] منصوب بـ [دونك].

وقال المانعون: بل [دلوي] منصوب بفعل محذوف، أي: تناول دلوي. وقال آخرون منهم: بل هاهنا مبتدأ هو: [دلوي]، وخبر هو: [دونك]^(٢).

هذا، ولا بد - وقد عرضنا لذكر هذا الاختلاف - من التنبيه على أن الذين يمنعون تقديم معمول اسم الفعل لا يقولون لمن يقدّمه: أخطأت. بل يقولون له: قولك عربي فصيح، وسليم صحيح، ولكننا - نحن النحاة - نختلف في النظر إليه وتخرجه. فالحصيلّة إذاً، حصيلّة نظرية لا تقدّم في الاستعمال ولا تؤخر. فـ ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ تركيب فصيح، بل هو الفصيح!! و [دلوي دونكا] سليم معافى لا يعاب.

١- الخزانة ٢٠٤/٦، البيت لراجز جاهلي من بني أسيد ابن عمرو ابن عجم. والمائج: هو الذي ينزل البئر - إذا قلّ ماؤها - فيمأّ الدلو.

٢- انظر الشاهد ٧٤٠ من شرح الشواهد للعيني. [الأشعراني ٢٠٥/٢-٢٠٦]

والعرب تقول هذا، كما تقول [عليكم كتاب الله] و[دونك دلوي]، فالاختلاف إذاً محصور في التنظير - كما يقال اليوم - ومن هنا أننا لم نرجح أحد المذهبين وإن مالت النفس إليه، ولا تعرضنا أصلاً لذكر هذه المسألة عند البحث في أسماء الأفعال، إذ المهم أن يعرف أبناء الأمة استعمال التركيب، لا أن ينصروا تخريج الكسائي أو سيبويه.

* * *

المراجع والمصادر:

١١٩/٥	جمع الهوامع	١٩٧/٢	شرح الأشموني
١٥٨	جامع الدروس العربية	٢٥/٤	شرح المفصل
٩١/٣	شرح الكافية	١١٦/٣	أوضح المسالك
٣٧٧	الموجز في قواعد اللغة العربية	٤٩٤/٢	سر الصناعة
٧٧٩/٢	ديوان ذي الرمة	٢٠٨، ٢٠٤/٦	الخزانة
٢٤٣/١	كتاب سيبويه - هارون	١٥٥-١٥٤، ١٤٩، ١٤٠/٤	النحو الوافي

في اسم المرة

قال سيبويه: [وأما: فاعلٌ فإنك إن أردت الواحدة قلت: قاتلته مقاتلة، وراميته مرامة] تجيء بها على المصدر اللازم الأغلب. (الكتاب - هارون ٨٦/٤)

يريد بذلك أن يقول لك: إنَّ [فاعِلٌ]، له أحياناً مصدر سماعي، وزنه [فِعال]. فإذا أردت [المرة] فلا تدخلْ عليه التاء. أي لا تقل: [فاعِلت فِعالَة]، بل استعمل المصدر القياسي الذي فيه تاء أصلاً، وهو [مُفاعِلَة] فإنه الأغلب، فقل: [فاعِلت مُفاعِلَة واحدة]. ثم قال بعد: [فتقول: دحرجته دحرجة واحدة، وزلزلته زلزلة واحدة، تجيء

بالواحدة على المصدر الأغلب الأكثر]. (كتاب سيبويه - هارون ٨٧/٤)

ويريد بهذا أنَّ [فَعْلَل]، له أحياناً مصدر سماعي وزنه [فِغْلال]، فإذا أردت [المرة] فلا تدخلْ عليه التاء. أي لا تقل [فَعْلَلته فِغْلالَة]، بل استعمل المصدر القياسي الذي فيه تاء أصلاً، وهو [فَعْلَلَة]، فإنه الأغلب الأكثر، فقل: [فَعْلَلت فَعْلَلَة واحدة].

ثم جاء النحاة من بعد سيبويه فقالوا، وما زالوا يقولون: [إذا كان للفعل غير الثلاثي مصدران فيجب الأخذ بالأقيس منهما والأشهر].

ولقد أعرضنا عن الأشهر والأكثر والأقيس... لسبيين:

الأول: أن سيبويه إنما كان يخاطب قبل ألف ومئتي سنة، قوماً عرفوا قياسي كلام العرب وسماعيّه، والمشهور منه والأشهر. ويرحم الله ذلك الزمان فقد انقضى، وغدونا في زمان، من عرف فيه القياسي من المصادر فقط، نظر إليه الناس على أنه قريع سيبويه!! ونَدَّ الكسائي والفراء!! وعلى ذلك، آثرنا أن نطرح ما لا صلة لأبناء الأمة

اليوم به، ولا هم يحتاجون إليه.

ومع ذلك، إذا قُدِّرَ لأحفادنا في العصور الآتية، أن يَسْمُوا إلى معرفة القياسي والأقيس، والمشهور والأشهر، والغالب والأغلب... فإنهم سيجدون هذا الذي أعرضنا عن ذكره، محفوظاً في المطوّلات لم يصبه بأس.

الثاني: أن علماء الأمة مجمعون على أن النحو قياس، ونعتقد أن بيت الكسائي الذي يقول فيه (إنباه الرواة ٢/٢٦٧):

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ أَمْرٍ يُتَّبَعُ

يُجْزَى عن التكثر من ذكر أقوال الأئمة وآرائهم في المسألة.

ولقد مضى على نظم هذا البيت أكثر من ألف ومئتي سنة، نظنها تكفي!! لمعرفة ما هو النحو. ولذلك لَزِمْنَا القياس وسنظل نلزمه. ونبذنا الوقوف عند السماعي، كلما قاد الحديث إلى قاعدة قياسية، وسنظل نبذه.

السماعي على العين والرأس، ميدانه منفسح لذوي الاختصاص ومحبي الاطلاع. وأما أبناء الأمة فيكفيهم اليوم - فيما نعتقد - ميدان القياس، والجَوْلَانُ فيه.

* * *

المراجع والمصادر:

النحو الوافي	٢٢٥/٣	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٩٠
أوضح المسالك	٢٦٥/٢	جامع الدروس العربية	١٧٥/١
شرح المفصل	٥٧-٥٦/٦	كتاب سيبويه - هارون	٨٦،٤٥،٤٤/٤
المختص	١٥٨/١٤+١٤/١٣	النكت في تفسير كتاب سيبويه	١٠٤٧/٢

في اسم المصدر

إذا بحث النحاة في [المصدر] أفردوا بحثاً قائماً بنفسه، لما يسمونه [اسم المصدر].
يذكرون في تعريفه أنه يدل على معنى المصدر، وينقص عن أحرف فعله الماضي لفظاً
وتقديراً من غير عوض.

فالفعل [سَلَّمَ] مثلاً، مصدره [تَسْلِيمٌ]، فإذا قيل: [سَلَّمَ سلاماً]، فإن [سلاماً] -
عندهم - اسم مصدر، لا مصدر، وذلك أنه نقص عن أحرف فعله حرفاً، هو أحد
حرفي التضعيف.

والفعل [أعطى] مصدره [إعطاء]، فإذا قيل [أعطى عطاءً]، فإن [عطاءً] اسم
مصدر، لا مصدر، وذلك أنه نقص عن أحرف فعله حرفاً، هو همزة الإفعال. وهكذا..
غير أن هذا النقص، لما كان أحياناً في بعض المصادر نقصاً لفظياً، وفي بعضها الآخر
نقصاً بعوض، وكانوا يخشون أن تلتبس الأمور!! مثلوا لكل حالة منهما بمثال يوضحها.
ففي تبين معنى النقص اللفظي يقولون ما معناه: [قَتَلَ] مثلاً، مصدرٌ لفعل
[قَاتَلَ]، لا اسم مصدر، لأنه، وإن بدا لأوّل وهلة أن أحرفه تنقص عن أحرف الفعل
[قاتل]، فإنه وهم، وذلك أن العرب جاء عنهم [قاتل قيتالاً وضارب ضيراباً]، وهذه
الياء في [قيتال وضيراب] أصلها أَلِفٌ، لكنها انقلبت ياء لانكسار ما قبلها ثم حذفت،
فالنقص إذاً نقص لفظي.

وإن لزوم الحق ليملي علينا فنكتب: أن هذا وما كان مثله، لا يدخل في قواعد
العربية، وإنما يدخل في الصناعة النحوية، واقتنا النحاة فيها^(١).

١- قد نستغني بقولنا [النحاة] عن [النحاة والصرفيون] إيجازاً؛ والتفريق بينهما - أصلاً - جاء متأخراً.

وأما في تبيين معنى النقص بعوض فيقولون ما معناه: كلمة [عِدَّة]، هي في الأصل [وَعْد]، ثم حذفت منها الواو. ولكن على الرغم من هذا النقص الذي أصابها، فإنها ليست اسم مصدر، بل هي مصدر.

وتعليل ذلك عندهم أن حذف الواو من أولها قد عوض منه تاء مربوطة في الآخر، فعادت كأنها لم تنقص شيئاً. وعلى هذا، إن كلمة [عِدَّة] مصدر، لا اسم مصدر. ويلاحظ المرء أن النحاة قد جرّدوا هنا من أنفسهم شخصاً، استقرت في ذهنه قاعدتان من قواعدهم، أولاهما تقول: [حق المصدر أن يتضمّن حروف فعله بمساواة أو بزيادة]. والأخرى تقول: [إن أحرف اسم المصدر تنقص عن أحرف فعله]، وأن هذا الشخص رأى كلمة [عدة] لا تتضمن حروف [وعد] بمساواة ولا بزيادة، بل تنقص عن ذلك، فاستنتج أنها اسم مصدر، فهم ينبّهونه على خطئه ووهمه، فيقولون له: إن هذه التاء المربوطة في الآخر، هي عوض من الواو الناقصة، وعلى ذلك فإن [عدة] مصدر، لا اسم مصدر.

ومرة أخرى نقول: إن هذا التفريع الارتكاسي، لا يدخل في قواعد اللغة، بل يدخل في الصناعة النحوية واقتنان النحاة فيها. ذلك، ولو تتبعنا حديث اسم المصدر مروياً على الزمان لخلصنا إلى شيئين: الأول أن رؤوس الأئمة، مرّوا بهذه المسألة فلم يتلبّثوا. والثاني أن النحاة - من بعد - قد توقّفوا عندها فاختلّفوا، فكان لكل منهم مذهب وقول.

فلقد مرّ بها سيبويه فلم يزد كلامه فيها، على توجيه نظر، قال: [هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد: وذلك قولك: اجتوروا وتجاوروا، وكنسروا، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد. ومثل ذلك انكسر كسراً وكُسِر انكساراً، لأن معنى كُسِر وانكسر واحد] (كتاب سيبويه - هارون ٨١/٤). وتابعه في

ذلك ابن السراج (الأصول في النحو ٣/١٣٤)، والزجاجي (الجمال ٣٤٠).
 فأين قوله هذا، مما قاله النحاة من بعد؟ وما سمّوه من أسماء، وما صاغوه من
 شروط؟ وأين لين العربية من شُعَب التفريع والارتكاس؟
 ليس في كلام العرب عند سيبويه مصدر واسم مصدر، بل عنده مصدر فحسب.
 ثم ينقضي نحو من مئة سنة، فيؤلف المبرد كتابه [المقتضب]، فلا يلتفت فيه إلى
 هذه المسألة ولا يعرّج عليها.

ويعر على وفاة المبرد نحو من مئتي سنة فيشرح الأعلام الشتتمري كتاب سيبويه،
 حتى إذا وصل إلى هذه المسألة - وقد نقلنا لك نصها آنفاً من كتاب سيبويه - لم يجد
 فيها ما يحتاج إلى تفسير أو تعليق، فيقول: [كلامه] ((يعني كلام سيبويه)) في هذا الباب
 مفهوم [النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢/١٠٦١]. ولا يزيد الشتتمري على قوله
 هذا كلمة واحدة، بل ينصرف إلى إيراد شواهد سيبويه.

ثم يمر على وفاة الشتتمري نحو من مئة وسبعين سنة، فيتحدث ابن الحاجب عن
 مبنى اسم المصدر ومعناه، فيستدل القارئ من أقواله وأمثله هنا، أن اسم المصدر غداً
 في [منزلة بين المنزلتين]!! لا هو كما ذُكر في كتاب سيبويه، ولا هو كما سيراه
 النحاة المتأخرون.

فدونك نصّ ما قاله ابن الحاجب، مع شيء من التعليق لم نر منه بدءاً. قال في
 عنوان البحث: [الفرق بين المصدر واسم المصدر]. (أما لي ابن الحاجب ٢/٨٥٠)
 وتلاحظ هاهنا أنه يورد تسميتين، هما [المصدر] و[اسم المصدر]، فيجعل
 بينهما [فرقاً]!!

وهذه نواشئ لم يكن لسيبويه عهد بها، ولا هي خطرت له في بال.
 ثم شرع ابن الحاجب يبسط المسألة، فقال: [الفرق بين قول النحويين: مصدر

واسم مصدر، أن المصدر هو الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق].
(أماي ابن الحاجب ٨٥٠/٢)

وتلاحظ أنه هنا، يضيف القول إلى النحويين: [الفرق بين قول النحويين...]
كأنه يقيم من نفسه راوية، يروي لك أقوالهم، ولكن ينأى بنفسه عن المشاركة في
الرأي والحكم.

ثم يصل إلى تعريف اسم المصدر عندهم فيقول: [واسم المصدر هو اسم المعنى،
وليس له فعل يجري عليه، كالقهرى فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعل له يجري عليه
من لفظه]. (أماي ابن الحاجب ٨٥٠/٢-٨٥١)

وهذه أيضاً ناشئة لا عهد لسيبويه بها، والمتأخرون من النحاة - حتى أيامنا هذه -
لم يأخذوا بها، كما ترى في تعريفاتهم، فإنهم ذكروها فلاستكمال بحث في تاريخ
اسم المصدر، لا لإقرار قاعدة تنص على أنه ليس له فعل يجري عليه.

وأما الأعجب، فهو ما ختم به ابن الحاجب حديثه، إذ قال: [وقد يقولون مصدر
واسم مصدر في الشئيين المتقارئين لفظاً، وأحدهما للفعل، والآخر للآلة التي يستعمل
بها الفعل، كالطهور والطهور، والأكل والأكل، فالطهور المصدر، والطهور اسم ما
يُطَهَّر به، والأكل المصدر، والأكل ما يُؤْكَل]. (أماي ابن الحاجب ٨٥١/٢)

وتلاحظ في هذه العبارة، أن ابن الحاجب يعيد مرة أخرى قوله: [وقد يقولون]،
وذلك كما يبدو، تبرؤ آخر من مشاركته لهم فيما يذهبون إليه.

ومهما يدُر الأمر، فإن الذي نقله لنا من أقوال النحويين في أيامه، يظل في كل
حال وثيقة تاريخية عظيمة القيمة.

ومن أراد أن يرى - من قريب - اختلاف العلماء في حقيقة اسم المصدر، فإن
اطلاعه على نحو اثني عشر سطرًا من كتاب [شرح التصريح على التوضيح ٦١/٢-٦٢]

يفي بالمطلوب، وفيها نحو ثمانية آراء حول ذلك، لعلماء أعلام، كابن النحاس وابن الحاجب وابن هشام والعلمي والسيوطي...

وبعد، فلقد رأيتُ صاحب النحو الوافي، يلخص مسألة [اسم المصدر] تلخيصاً لم يشتمل عليه كتاب غيره، فوجدت من المفيد إirاده هنا، بعد أن نبه على الأمور التالية:
 أ- أن المؤلف أغفل الحديث عن مذهب سيبويه ومن شايعه كابن السراج والزجاجي، مع أنه المذهب المعبر عن لين العربية وإسماعها، وعن استقراء كلام العرب.
 ب- كشف من حيث لم يُرد، عن مثال نموذجي لما يؤخذ به أبناء الأمة من العنت في تتبع قواعد لغتهم، وتعرفها وفهمها.

ج- أن ختام هذا التلخيص ذو خطر، إذ لا يكاد يدعن المؤلف بما فيه من الحق، إلا على مضض.

د- لقد كان ممكناً إيجاز هذا التلخيص، أو الاجتزاء بعبارات منه، ولكنني آثرت - عامداً - ألا أفعل، مبتغياً أن يرى القارئ بنفسه كيف يكون التحوّي والتحلّز، كلما دوّمت دَوامة [إلا إذا]، و[الأرجح]، و[التقدير]، و[الأصل]، و[يجوز]... فدوتك النص الحرفي لما جاء في النحو الوافي:

[وأما اسم المصدر - وهو مقصور على السماع - فقالوا في تعريفه: (إنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه، وخالفه بخلوّه لفظاً وتقديراً من بعض حروف عامله - الفعل، أو غيره - دون تعويض) وذلك كعطاء، فإنه مساوٍ لإعطاء في المعنى، ومخالف له بنقص الهمزة الأولى لفظاً وتقديراً من غير أن يعوض عنها شيء. فإن خلا منه لفظاً ولم يخل تقديراً فليس اسم مصدر، وإنما هو مصدر، مثل كلمة قتال، فإن أصلها قتال، وإن خلا منه لفظاً ولكن مع تعويض عنه، فليس باسم مصدر، وإنما هو مصدر أصيل، نحو: عدة، مصدر الفعل [وعد] فقد حذفت الواو، وجاءت التاء في آخر

الاسم عوضاً عنها، فلا بدّ في اسم المصدر من نقص بعض حروفه الأصلية أو الزائدة. وأن يكون النقص بغير تعويض عنه، وبغير وجود المحذوف أصلاً مقدراً.

إن الفرق اللفظي بين المصدر الأصلي واسم المصدر واضح مما سبق (ولا سيما قصر اسم المصدر على السماع، أما المصدر الأصلي فمنه القياسي ومنه السماعي...). ولكن الفرق المعنوي بينهما في حاجة إلى تجلية وإبانة. فما معنى: (أن اسم المصدر يساوي المصدر في الدلالة على معناه)؟ ذهب النحاة في الإيضاح مذاهب لا تخلو من غموض أو نقص. ولعل خيرها!!!^(١) ما جاء في كتاب (الأشباه والنظائر) للسيوطي، منسوباً لابن النحاس، قال ما نصه: (الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره، كقولنا: إن كلمة (ضرب) هي مصدر في قولنا: يعجبني ضرب زيد عمراً. فيكون مدلوله: (معنى) (يقصد: أن مدلول كلمة [المصدر] ومفهومها ومسامها، هو أمرٌ معنوي محض، وأنه هو المصدر حقيقة لا مجازاً. أما اللفظ المذكور في الجملة، المركب من حروف هجائية معينة، فليس بالمصدر الحقيقي). وسمّوا ما يعبر به عنه مصدراً (مجازاً)، (أي: تسمية مجازية لا حقيقة) - نحو: (ضرب) في قولنا: إن: (ضرباً) مصدر منصوب، إذا قلت: ضربت ضرباً، فيكون مسماه لفظاً اهـ. (النحو الوافي ٢٠٩/٣)

فهو يريد: أن كلمة [ضرباً] هي المسمى اللفظي المجازي لكلمة: [مصدر] ومقتضى هذا أن كلمة [مصدر] اسم له مدلولان، أو مفهومان. وإن شئت فقل: له مسميان، أحدهما: معنوي محض، هو الحدث المجرد، وهذا الحدث هو المسمى الحقيقي - لا المجازي - لكلمة: مصدر. والمسمى الآخر لفظي، هو اللفظ الذي نطق به، أو نكتبه،

١ - إشارات التعجب الثلاث من وضعنا نحن، وإنما أردنا بذلك إظهار العَجَب لسكوت المؤلف، عمّا هو أقلّ خيراً منها، أو ما هو شرّ منها.

والذي نقول في إعرابه: إنه مصدر منصوب، وهو المصدر المجازي المراد منه المصدر الحقيقي المعنوي - ثم قال بعد ذلك: [واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره (كسُبْحان) المسمى به (التسبيح) الصادر عن الشخص المسيح - مثلاً - لا لفظ التاء والسين والباء والياء والحاء، بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف، ومعناه البراءة والتنزيه] ... [وفهم مما سبق أن اسم المصدر كالمصدر المجازي السالف، كلاهما يدل مباشرة على الحدث المجرد من غير واسطة. ولكن كثيراً من المحققين يقولون: إن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لا على الحدث المجرد، وأن دلالة على لفظ المصدر تؤدي - تبعاً - إلى الدلالة على معنى المصدر، وبذا تكون دلالة على الحدث المجرد دلالة غير مباشرة، وإنما هي بالواسطة، إذ هي من طريق المصدر].

[ومن أوضح أسماء المصادر كل اسم يدل على معنى مجرد، وليس له فعل من لفظه يجري عليه، كالقهقري، فإنه لنوع من الرجوع، ولا فعل له - في المشهور - يجري عليه من لفظه. وكذلك كل اسم يدل على معنى مجرد، ويجري على وزن مصدر الثلاثي، مع أن الفعل المذكور معه في الجملة غير ثلاثي، مثل توضعاً وضوءاً، وأعان عوناً، وما شابههما من الوارد المسموع - كالشأن في جميع أسماء المصادر فإنها مقيدة بالسماع].

[بقيت مسألة هامة، تلخص في: أن بعض الباحثين المحققين ينكر وجود قسم مستقل يطلق عليه: (اسم المصدر). وحجته ما سبق هنا، وأن تعريف المصدر الأصيل ينطبق عليه. وهذا رأي قوي، ودفعه عسير]. (النحو الوافي ٣/٢٠٩-٢١٠)

ولقد آن بعد كل ما قدمناه، أن نتساءل ونحن نختم البحث:

إذا كان كلٌّ من المصدر، واسم المصدر - كما يسمونه - يدلّ على الحدث، وكان معناهما - في آخر المطاف - واحداً، وكانا متساويين في العمل، وكان هذا محلّ في كلام العرب محلّ ذاك، وكان سيويوه - إمام كلّ إمام - لم يفرق بينهما في

المعنى والاستعمال، فلماذا يُسَيَّرُ أبناء الأمة في ظلمات تلك الأنفاق؟
 إن [اسم المصدر]!! مصدر، وإن لم يكن هو المصدر الأصلي. إذ معناه معناه،
 وعمله عمله^(١)، واستعماله استعماله؛ ولأنه هو هو - أو يكاد يكونه - تجافينا عنه
 في كتابنا.

* * *

المراجع والمصادر:

٤٣١/٢	الأشباه والنظائر	١٤٢	تسهيل الفوائد
٨٥٠/٢	أُمالي ابن الحاجب	٢٤١/٢	أوضح المسالك
١٣٤/٣	الأصول في النحو لابن السراج	٩٨/٢	شرح ابن عقيل
٥٩	إصلاح الفاسد من لغة الجرائد	٢٠٤/٤	الكلييات
٦١/٢	شرح التصريح على التوضيح	٥٤٦/١	شرح الأشموني
٣٨٧	كتاب الجمل في النحو للزجاجي	٢٠٩/٣	النحو الوافي
١٩١	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٨٠/١	جامع الدروس العربية
١٠٦١/٢	النكت في تفسير كتاب سيبويه	٤١٢/٣	شرح الكافية
كتاب سيبويه - هارون ٢٧٤/٣-٢٧٦+٤/٤-٤٣-٨١-٨٢			
حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢٣/٢			

١- في عمل اسم المصدر خلاف بين الكوفيين والبصريين، والشواهد ترجّح عمله.

في اسم المفعول

• ليس اسم المفعول كفعله أبداً:

في كتب الصناعة أن شروط عمل اسم المفعول، هي شروط عمل اسم الفاعل نفسها. وقد كنا بحثنا فيها حيث عاجلنا [اسم الفاعل] فاطلبُ ذلك هناك. وأما هنا فنقف عند تعليلهم عمله. فقد زعموا أن اسم المفعول يعمل عمل فعله لأنه مثله: [مفعول مثل يفعل].

قال ابن يعيش معرجاً على هذه المسألة: [اسم المفعول... مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه...]. (شرح المفصل ٨٠/٦) هكذا بدأ المسألة، ثم شرع يبرهن على ذلك فقال: [مفعول مثل يفعل... فالميم في مفعول بدل من حرف المضارعة في (يفعل)، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل]. (شرح المفصل ٨٠/٦)

وللرضيّ هنا كلام يعلّل به فتح الميم. قال: [ضمة الميم مقدّرة] (شرح الكافية ٤٢٨/٣). ولكنه لم يقل لِمَ جُعِلت مقدرة!! وقال: [فتحوا الميم لئلا يتوالى ضمّتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل] (شرح الكافية ٤٢٨/٣). وقد مثّل لهذا الثقل بكلمة [عُصفور] ونحوها.

فهل ضمّ العين والفاء قبل الواو من كلمة [عُصفور] ثقيل؟ لا والله، ليس ثقیلاً!! وهل هو ثقيل في وزن [فُعُول] عموماً؟ لا أبداً. وإنما ذاك تحكّم نحاة، وكثيراً ما... وما كانت العقول لتسيغ هذه المزاعم؛ فالفرق بين الميم وحرف المضارعة فرق

واضح. وكلّ الذي بين الحرفين من التشابه أن كلاّ منهما زائد. وما هذا بتشابه حتى يقول ابن يعيش: [مفعول مثل يفعل]. فليس هاهنا ظلّ من التداني، بله التماثل. بل هاهنا عَصَوَان من واديين!!

ولو كان الاختلاف في الحرف الأول منهما فحسب، لكان الأمر؛ ولكن الواو في [مفعول] لا وجود لها في [يفعل]. وماذا الشسوع بين كلمتين إن لم يكن هذا، أو نحوه؟ وانظر كيف يحاول ابن يعيش أن يهوّن من شأن هذا الفرق. قال: [والواو في (مفعول) كالملة التي تنشأ للإشباع، لا اعتداد بها...]. (شرح المفصل ٨٠/٦)

قلت: بل بها اعتداد، وكيف لا يكون اعتداً بها، وقد كان قال-هو نفسه- قبل بضعة أسطر: إن المفعول جارٍ على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه؟ ثم كأن ابن يعيش تخيّل سائلاً يسأله: إذا كانت هذه الواو لا اعتداد بها، فلم أتوا بها؟ فقال كمن يجيب عن هذا: [أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي^(١)]. قلت: لكنّ الرباعيّ أوزان لا وزن واحد، ولا لقاء البتّة بين [مفعول] الثلاثي، و[مُفاعِل] كمُقاتِل مثلاً، أو [مُفَعِّل] كمُحَرَّم.

ثم ما بال مفعول الخماسيّ ومفعول السداسيّ؟ ولم يُهمَلْ ذِكرُ الفرق بين مفعول الثلاثي وبينهما؟

ثمّ لِمَ السكوت عن التنوين، الذي يكون في آخر [مفعول]، ولا يكون في آخر الفعل؟ أليس النحاة مطّبقين على أن التنوين حرف؟ فكيف يُسكّت عن حرفٍ يكون هنا ولا يكون هناك؟

إن هاهنا فروقاً ثلاثة في خمسة أحرف: الفرق بين الميم وحرف المضارعة، وزيادة الواو في [مفعول]، والتنوين في إحدى الكلمتين وامتناعه في الأخرى. ولعمري إن نسبة

١- يعني أنهم أتوا بها للفرق بين [مفعول] و[مُفَعِّل]، إذ لولا الواو لتساوى عدد حروفهما.

الثلاثة إلى الخمسة بين كلمتين ل تمنع من التداخي؁ بله التماثل الذي زعموه!!
وبعد؁ فحتى لو صحّ أن العربي خشي أن يختلط [مفعول] بـ [مفعّل]؁ فحرص
على التفريق بينهما بهذه الواو التي في [مفعول]؁ لنشأ سؤال: لمّ فرّق بينهما بالواو ولمّ
يفرّق بينهما بالألف؁ أي لمّ لمّ يقل [مفعّال]؁ فتكون عينُ الفعل مفتوحة: [يفعل]؁
وتظل عين الاسم أيضاً مفتوحة: [مفعّال]؟

أليست الألف امتداداً للفتحة ومطّلاً لها؁ وهي التي تناسبها في العربية؟ فلمّ يكسر
العربي هذه القاعدة الكلية في نظام لغته الصوتي؁ عن غير ضرورة ولا اضطرار؟!
وسؤال ثانٍ: من ذا الذي قال من قبل؁ إنّ الواو حرف تفريق؟ وكم واواً استعمل
العربي من قبلُ للتفريق بين الصيغ؟
وسؤال ثالث: ماذا تفيد هذه العنكبة؟

لقد أعمّلت العربُ اسمَ المفعول فقالت: [فلانٌ مفتوحٌ بأبه]؁ فلنكتفِ بهذا؁
ففيه غناء!!

• السماعي من أسماء المفعولين؁ تحفظه المعاجم:

أهمّلنا النظر إلى ما كان سماعياً من أسماء المفعولين؁ فلم نعرض لنحو: [نُسَخَة]
بمعنى منسوخ؁ أو [عَدَد] بمعنى معدود؁ أو [طَرَح] بمعنى مطروح... وذلك أن
السماعي يحفظ ويستعمل؁ ولكن لا يقاس عليه؁ وإنما يُرجع إليه في المعاجم.

• ما يُعلُّ من أسماء المفعولين؁ موضعه بحث الإعلال:

لم نعرض لما يعتريه الإعلال من أسماء المفعولين نحو [مرميّ ومرضيّ ومقول ومبيع]
وذلك تقيؤاً بمنهجية البحث العلمي؁ التي توجب زحلقتَه إلى موضعه من بحث الإعلال.

* * *

المراجع والمصادر:

٢٠٣	الموجز في قواعد اللغة العربية
٢٨٤/٣+١٨٦/١	جامع الدروس العربية
٢٥٩/٢	أوضح المسالك
٤٠،٣٩،٢٧/٣	توضيح المقاصد والمسالك
٤٢٧/٣	شرح الكافية
٨٠/٦	شرح المفصل
٢٧٧	قطر الندى

في الاسم الموصول

• والنحو فيه قسوة ولين!!

بَحَثَ النحاة في الاسم الموصول، فقالوا: يحتاج إلى جملة بعده هي صلة له، وإلى عائد، ومحل من الإعراب.

- فأما احتياجه إلى جملة هي صلته، فذاك شيء ذكرناه في تعريفه، إذ قلنا: [هو اسم لا يتمّ معناه إلا بشبه جملة أو جملة]. فأغنى هذا عن استئناف الحديث في حاجته إلى ذلك.

- وأما حاجته إلى عائد، فقد اشترطوا له أن يكون مطابقاً للموصول في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

ولا نرى لهذا الاشتراط إلا سبباً واحداً، هو أن يتوهم متوهم، أن في أبناء الأمة مَنْ تصل به العُجْمة إلى أن يقول مثلاً: [سافرتِ المرأةَ التي ودَّعْتُهم!!] أو [سافر الرجلان اللذان ودَّعْتُهما!!] أو [سافر الرجل الذي ودَّعْتُهما!!]

والذي لا نشك فيه، هو أن الله قد رفع شأن الأميين من أبناء لغتنا عن مثل هذا المستوى من العُجْمة - بَلَّةُ الكَتَبَةِ منهم والقَرَأة - فغدت هذه الشروط بالاطراح أخلق، فاطرَحناها، واكتفينا بالقول: [إن الاسم الموصول لا يتمّ معناه إلا إذا وُصلَ بشبه جملة أو جملة].

هذا، على أننا لن نتجاوز مسألة شروط العائد، إلا بعد أن نورد قولين: الأول لسيبويه والثاني للرضيّ الأستراباذي. فقد قال سيبويه: [ومثل قولهم ليس غير، هذا الذي أمس، يريد الذي فَعَلَ أمس]. (كتاب سيبويه - بولاق ١/٣٧٦)

وقال الرضي: [الصلة ينبغي أن تكون جملة... ويغني عنها ظرف أو جار ومجرور، منويّ معه فعلٌ وفاعل هو العائد]. (شرح الكافية ٩/٣-١٠)

وإن هذين النصين الجليين الواضحين، كيدعوان المرء إلى التساؤل: إذا كان جائزاً حذف جملة الصلة، أي حذف فعلها وفاعلها الذي هو العائد - كما قال الرضي - بغير شرط، إلا أن يكون ذلك منويّاً في القلب!! - وقد رأيت ذلك بعينك في مثال سيبويه إذ قال: [هذا الذي أمس] - ففيم إذاً هذا التشدد والتقيد، في شيء يُحذف بشرط واحد، هو أن يكون منويّاً؟! أي بغير شرط!!

وكيف يتفق هذا الرفق في لغتنا - وقد أبان عنه سيبويه والرضي - مع قسوة كتب الصناعة؟

وأما قولهم: إن الاسم الموصول يحتاج إلى محلّ من الإعراب، فيكفيها من مناقشته، أن نسأل: متى كان الاسم مستغنياً عن محلّ من الإعراب؟! فليطرح هذا، وقد آن له.

• الحكم هوّيات العقل لا كتب الصناعة:

تقول كتب الصناعة: إنّ [ذا] اسم موصول، وتضع لموصوليّته ثلاثة شروط:

أ- ألا يكون اسم إشارة.

ب- ألا يكون مدغمّاً في [ما].

ج- أن يسبقه استفهام بـ [ما] أو [من] الاستفهاميتين.

فأما الشرط الأول: [ألا يكون اسم إشارة]، فساقط من نفسه، بدون مناقشة، لأنه تحصيل حاصل. وذلك أن [ذا] حين تكون اسم إشارة، لا تكون موصولة، وحين تكون موصولة لا تكون اسم إشارة!! وهويّات العقل تأبى أن تكون [ذا] موصولة واسم إشارة في وقت معاً!!

وأما شرطهم الثاني: [ألا تكون (ذا) مدغمة في (ما)]، وتعبير آخر: اشتراطهم أن

تستقلّ كلّ منهما بنفسها - فإنما ساقهم إليه علّمهم أن يجيئهما مدغمتين، يستتبع أن تكونا كلمة واحدة، هي [ماذا]، و[ماذا] لم يدّع أحد أنها اسم موصول.

وأما شرطهم الثالث: [أن يسبقها (ما) أو (من) الاستفهاميتان]، فإنه ناشئ من علّمهم أنّ [ذا] لا تأتي أصلاً اسماً موصولاً. وإذا، لا سبيل إلى زعم موصوليتها ما بقيت منفردة مستقلة قائمة بنفسها، ولكن إذا سبقتها [ما] أو [من] كما اشترطوا، فإن اعتبارها موصولة، يصبح احتمالاً وارداً: فكما يمكن - مثلاً - أن تُعدّ زائدة بعد [ما] - وهو ما يراه الرضوي (شرح الكافية ٦٤/٣-٦٧) - وكما يمكن أيضاً اعتبارها مع [ما] كلمة واحدة، اسم استفهام، يمكن أخيراً اعتبارها موصولة و[ما] قبلها اسم استفهام.

وقد يخطر في ذهن سؤال: ولمَ هذا الافتتان باعتدادها موصولة؟ والجواب: أن أهم أسباب ذلك، أنّ لبيد ابن ربيعة كان نظم في الجاهلية قصيدة مشهورة، رويها اللام المضمومة، يرثي بها النعمان ابن المنذر، (الديوان ٢٥٤)، مطلعها:

ألا تسألان المرءَ ماذا يُحاولُ أنحبَّ فيقضى، أم ضلالٌ وباطلُ

ولما حاولوا تعليل رفع كلمة [نحبّ] من قوله: [ماذا يحاول أنحبّ]، قالوا:

[ما]: اسم استفهام، مبتدأ.

[ذا]: اسم موصول، خبر المبتدأ، وجملة [يحاول] صلة.

[نحبّ]: بدل من المبتدأ [ما]، فهو إذا مرفوع مثله.

وقد أتاح لهم هذا التوجيه، الذي بيّنه الإعراب المتقدم، أن يفصلوا [ما] عن [ذا]، ومن ثمّ أن يعربوا كلمة: نحبّ [بدلاً من ما]، وأن يعدّوا [ذا] موصولة^(١).

١- لقد كان لهم غنى عن هذا، لو عدّوا [نحبّ] خيراً مرفوعاً لمبتدأ محذوف، فيكون التقدير: [أهو نحبّ]، وقد نقل

ذلك ابن هشام وقال به ابن السّيد. انظر الخزاعة ١٤٧/٦-١٤٨

وهكذا ترى أن كلمة [نحب] هي التي حدّدت طبيعة [ذا] فجعلتها موصولة، مع أن الأصل أن تكون موصوليّةها - إن صحّ أنها موصولة - ناشئة من ذاتها، تبعاً لموقعها من الجملة والتركيب، لا من كلمة تأتي في جملة أخرى، يمكن الاستغناء عنها أو تغييرها وتبديلها، تبعاً لحاجة المتكلّم إلى التعبير عمّا يعتلج في صدره من المعاني.

ولقد وقف الرضويّ عند هذا المنطق المعكوس، فأبان عنه أحسن الإبانة إذ قال: [والذي حملهم على ادّعاء كون [ذا] هاهنا موصولة هو رفع البدل]. (شرح الكافية ٦٥/٣) ومهما يدرّ الأمر، فقد فُتحت في تاريخ النحو معركة طويلة النفس حول اتصال [ذا] بـ [ما]، وانفصالها، وموصوليّةها، وزيادتها... ويكفي من ذلك أن تعلم أن البغدادي في خزنة الأدب عرض لهذه المسألة، فذكر أسماء وآراء اثني عشر إماماً خاضوا فيها هم:

١- سيبويه [ومن تابعه من العلماء!!]	٢- الفراء
٣- الفارسي	٤- ابن السيرافي
٥- الأعلم	٦- ابن كيسان
٧- النحاس	٨- ابن المستوفي
٩- ابن السيّد	١٠- ابن هشام
١١- الدماميني	١٢- البغدادي نفسه.

ودع عنك الأئمة الآخرين، والمربين، وشرّاح الشواهد، وأصحاب الحواشي. فليت ليبدأ لم يرث النعمان، وليته إذ رثاه لم يسأل ولم يتساءل!! ثم تبقى نكتة آثرنا أن تكون الخاتمة، وهي أن الرضويّ الأسترباذي في شرحه لكافية ابن الحاجب يقول: [ولقائل أن يمنع مجيء [ذا] موصولة مطلقاً]. (شرح الكافية ٦٥/٣) قلت: فنحن [قائل!!] ولذلك [نمنع مجيء (ذا) موصولة مطلقاً]!!

• رَحِمَ اللَّهُ أَيَّامَ طَيِّئ:

ذكر اللغويون أنَّ قبيلة طَيِّئ، كانت فيما مضى تستعمل كلمة [ذو] اسماً موصولاً، بلفظ واحد لا يتغير؛ ف [ذو] في لغة هذه القبيلة هي [ذو] في كل حال؛ في الأفراد والتثنية والجمع....

ولقد رأت ذلك كتب الصناعة، فأفردت لهذه الكلمة - في بحث الاسم الموصول - حديثاً قائماً بنفسه، مع أنها لغة لإحدى القبائل، وقد طوى الزمان استعمالها. قال ابن هشام: [وأما (ذو) فخاصة بطيئ]. (أوضح المسالك ١/١٠٩)

وكم كانوا يحسنون لو أماطوها عن كتب النحو، وتركوها لكتب اللغة، تذكُّرها فيما تذكر من لغات القبائل، وتدرسها، وتورد قصة استعمالها، وتصنفها في باب الدال من [معجم اللغة]!! عموماً، و[معجم طيئ]!! خصوصاً. فهذا واجب وحسن ضروري. وأما إدراجها في كتب النحو فإثقال، آن أن يُتَخَفَّفَ منه.

• [أي] الموصولة:

كتب الصناعة على أنَّ [أيّاً] اسم موصول، يأتي معرباً، تتعاوره الحركات الثلاث. ولكنهم وجدوا أنها^(١) في آية واحدة فقط، جاءت ولها قراءتان^(٢): في إحداها معربة. وهذا لا يحتاج إلى إنعام نظر ولا تخريج. وفي الأخرى مبنية على الضمّ، وتحتاج إليهما. وقد استوقفهم بناؤها، فأطال استيقافهم، حتى لقد جعل ابن الأنباري منه، إحدى

١- التأنيت على أنها أداة، والتذكير على أنها اسم موصول.

٢- انظر الخزانة ٦/٦١، وأوضح المسالك ١/١٠٩ والنحاة يذكرون عند البحث في إعراب [أيّ] وبنائها بيتاً من الشعر هو:

إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيُّهم أفضلُ

وله - كما ترى - روايتان، في إحداها إعراب: [أيُّهم]، وفي الأخرى بناء: [أيُّهم]. غير أن البيت ذا الروايتين لا يُحتج به، إذ لا يُدرى بأيّ روايته نطق الشاعر.

المسائل الخلافية، وعنوانها:

[أي الموصولة معربة دائماً أو مبنية أحياناً؟]. (الإنصاف / ٣٧٨)

فإليك طرفاً من المسألة:

قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ (مريم/٦٩) بالفتح، والقراءة الأخرى: ﴿أَيُّهُمْ﴾ بالضم.

فأما قراءة الفتح: [أَيُّهُمْ]، فَمِنْ أَنَّ [أَيًّا] اسم معرب، وهو مفعول به لـ [نزع] منصوب بالفتحة. قال سيبويه: [وحدثنا هارون^(١) أن ناساً وهم الكوفيون يقرؤونها ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ وهي لغة جيّدة، نصبوها كما جرّوها حين قالوا: امرؤ على أيّهم أفضل]. (كتاب سيبويه - هارون ٣٩٩/٢)

وأما قراءة الضم: [أَيُّهُمْ أَشَدُّ] فهي التي كانت موضع النزاع بين النحاة؛ فالكسائي والفرّاء، يريان أنها مبتدأ وخبر، والجملة استئنافية.

وعند كوفيين آخرين، مبتدأ وخبر أيضاً، ولكن الجملة في محل نصب مفعول به لـ [نزع] المعلق عن العمل.

وعند الخليل ابن أحمد، ويونس ابن حبيب، مبتدأ وخبر كذلك، ولكن الجملة محكيّة، قبلها فعل محذوف تقديره: [يقال]^(٢).

وأما الفريق الآخر فيتصدره سيبويه، وهي عنده مبنية على الضم في محل نصب مفعول به.

ولقد سُودَ ورق كثير واستنْفِدَ مداد كثير حول آراء النحاة فيها، وحول بنائها

١- هو هارون ابن موسى القارئ النحوي، صاحب القرآن والعربية. توفي في حدود ١٧٠ هـ (إنباه الرواة ٣٦١/٣) و(الأعلام ٦٣/٨).

٢- انظر شرح الفصل ١٤٦/٣ ففيه تلخيص جيد للمسألة.

وشروطه، وما يتبع ذلك من إعرابها وتخريجه.

ودونك من هذا رؤوس مسائل:

- سيبويه: هي موصولة معربة، فإذا أضيفت ولم يذكر الضمير بعدها^(١)، جاز إعرابها وبناءؤها. هذا، على أنه قال عن قراءة الفتح: [هي لغة جيدة].
- الخليل ويونس: لا تكون موصولة أصلاً، وهي معربة ولا تبنى.
- الكوفيون: قد تأتي موصولة، غير أنها في كل حال معربة أبداً.
- ودونك بعد هذا طرقات من نصوص أقوال بعض الأئمة في ذلك:
- قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما، فإنه يسلّم أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول بينائها إذا أضيفت]. (مغني اللبيب / ٨١)
- وقال أبو عمر الجرمي: [خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحداً يقول: (لأضربن آيهم قائم) بالضم]. (مغني اللبيب / ٨١)
- والجرميّ يعني بذلك: أنهم لا يبنونها على الضم، بل يعربونها فينصبونها بالفتحة.
- وقال ابن هشام: [فأما (أيّ) فخالف في موصوليتها ثعلب]. (أوضح المسالك / ١٠٧/١)
- وقال مرة أخرى: [وزعم ثعلب أن (أيّاً) لا تكون موصولة أصلاً، وقال: لم يسمع [آيهم هو فاضل جاءني] بتقدير: الذي هو فاضل جاءني]. (مغني اللبيب / ٨٢)
- وقال ابن الشجري: [وأيّ معربة في جميع أحوالها]. (أمالى ابن الشجري / ٤١/٣)
- ثم استأنف فقال: [ومن العرب من يعربها في كلّ أحوالها، يحملونها على القياس فيقولون: [كلّم آيهم أفضل] يُعملون فيها الناصب، ويرفعون الاسم بعدها على أنه خبرٌ مبتدأ محذوف]. (أمالى ابن الشجري / ٤٣/٣)
- هما إذاً - في آخر المطاف - مذهبان، ولكلّ حججه:

١- تعبّر كتب الصناعة عن هذا بالقول: [إذا أضيفت وحذف صدر صلتها].

الأول: مذهبُ البناء على الضم، ويتصدره سيبويه، وفيه ما فيه من جهد فكري ليس بالقليل، وإن كنا وقفناك عليه مبسّطاً ميسراً، فوجدته هيناً لينا!!
والثاني: مذهب الإعراب، ويتصدره من أئمة البصرة يونس والخليل، ومن أئمة الكوفة الكسائي والفرّاء، وفيه ما فيه من يُسرٍ ولين يتيحان لك استعمال [أيّ] اسماً معرباً في كل حال كما تستعمل كلمة الرغبة والكتاب والباب والقلم...
وقد أخذنا بالمذهب الثاني، ليسره ولينه: ف [أيّ] - سواء أكانت استفهامية أم موصولية - اسم معرب، يُرفع بالضمّة وينصب بالفتحة ويجرّ بالكسرة.
وأما بناؤها على الضم بشروط، وإعرابها بشروط، فقد تركنا للمتفكّحين والمتخصّصين أن يجولوا في ميدانه.

* * *

المراجع والمصادر:

الخزانة	٦١/٦	مغني اللبيب	٧٦٥-٧٦٤، ٨٢، ٨١
الإنصاف	٣٧٨	النحو الوافي	٣٥١، ٣٤٨/١
قطر الندى	١٠٠	نهج البلاغة - د. الصالح	٥٢
ديوان لبيد	٢٥٤	كتاب سيبويه - بولاق	٣٧٦/١
الأعلام	٦٣/٨	أوضح المسالك	١٠٩، ١٠٧، ٩٧/١
شرح المفصل	١٤٦/٣	شرح الكافية	٦٧-٦٤، ١٠-٩/٣
شرح ابن عقيل	١٣٧/١	شرح أشعار الهذليين	٩٢/١
إنباه الرواة	٣٦١/٣	أمالي ابن الشجري	٤٣، ٤١/٣
ديوان مجنون ليلى	١٧٠	الموجز في قواعد اللغة العربية	١١٦
ديوان عبيد ابن الأبرص	٨	البرهان في علوم القرآن	٤١٢، ٣٩٩/٤
جامع الدروس العربية	١٣٨/١		

في أسماء الزمان والمكان

تُجمع كتب الصناعة على أن أسماء الزمان والمكان تصاغ على (مَفْعِل)، بكسر العين، إذا كان المضارع مكسوراً، صحيح الآخر نحو: يكسِر - مكسِر، ويرجع - مرجع. وقد أخذنا بهذا في كتابنا.

وتُجمع أيضاً - وإن كان بعضها يفرّع هنا ويشعب هناك - على أن هذه الأسماء تصاغ على [مَفْعَل] بفتح العين، إذا كان المضارع مفتوحاً أو مضموماً. ويستثنى من ذلك حالة واحدة، هي أن يكون الفعل مثلاً، نحو: [وعد - ورد - وصل]. فإنّ عين [مفعِل] منه، تكون مكسورة. وقد أخذنا أيضاً بهذا الذي أجمعوا عليه. ولكن أخذناه على إطلاقه، متجاوزين تلك الحالة الوحيدة التي استثنوها.

ومن هنا أنّ قلنا: أسماء الزمان والمكان على [مفعِل] إذا كان المضارع مكسور العين، صحيح الآخر. وعلى [مفعَل] فيما عدا ذلك في اللغة كلها.

ونحب أن نبين هنا أننا لم نطرح استثناءهم ونعمد إلى هذا الإطلاق، عن هوج واعتباط، وإنما عمدنا إليه بعد أن رأينا من رؤوس الأئمة من يحكيه عن العرب، ثم من ينقله، ثم من يمتنطقه ويقيسه ويستفصحه، ثم في العصر الحديث من يحكم بصحته وقوّته، إلى جانب ركائز أخرى نوردها بعد قليل.

فلقد حكى ذلك يونس وغير يونس عن العرب، ونقله سيبويه في كتابه؛ قال: [وقال أكثر العرب في وجَل يوجَل، ووَجَل يوَحَل: موجَل وموَجَل... وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجَل يوجَل ونحوه: موجَل وموَحَل]. (كتاب سيبويه - هارون ٩٣/٤)

ونحن لا ننكر أن سيبويه نص على أن (مَفْعِل) بالكسر أكثر، غير أن الأكثر لا ينفي الكثير، بل يقرّره ويثبت.

وجاء العلماء من بعده، فنصوا على ما قال^(١). حتى إذا كان العصر الحديث، وقف صاحب النحو الوافي - وهو يعالج هذه المسألة - عند جواز الكسر والفتح فقال: [يجوز في اسم الزمان واسم المكان من الثلاثي المعتل الأول بالواو أن تكون صيغته على وزن (مفعّل) بفتح العين وكسرها]، ثم قال: [وقد قال شارح المفصل - ويعني بذلك ابن يعيش -: إن الفتح أقيس، والكسر أفصح]، ثم ختم كلامه بقوله: [فالأمران صحيحان قويّان]. (النحو الوافي ٣/٣١٩)

ثم هاهنا مسألة، مَنْ أغفلها فقد أغفل عظيماً؛ وهي أن قبيلة طيّ، تفتح عين [مفعّل] إطلاقاً، سواء كان مصدراً ميمياً أو اسم زمان أو اسم مكان. وفصاحة طيّ ليست محل نقاش، ولا يجادل في ذلك مَنْ له باللغة معرفة. ولقد وقفنا عند هذه المسألة وقفة ليست بالقصيرة، عند مناقشة المصدر الميمي؛ فمن شاء مزيداً من التفصيل وقع هناك على ما ينبغي. وهكذا ترى أننا حين أطلقنا فقلنا: [اسم الزمان واسم المكان يصاغان من الثلاثي على (مفعّل) - بكسر العين - إذا كان المضارع مكسور العين صحيح الآخر، وأن ما عدا ذلك فوزنه (مفعّل) بفتح العين]، لم نكن نرتجل، وإنما كنا نأخذ بما جاء عن العرب ونقله الأئمة. ولم نفعل غير أن أخذنا بالأقيس. وما في ذا لِعِيَابٍ معاب. وأما الأفصح فنضعه على العين والرأس، فنحفظه ونستعمله، ونوصي بحفظه أبناءنا، ولكننا لا نحشو أذهانهم بما تقوله كتب الصناعة عن صحة فائه، وثبوتها في الماضي، وحذفها في المضارع، ووقوعها بين فتحة وكسرة مرة، وعدم وقوعها مرة، وحكم هذا وحكم ذاك!! فهذا ونحوه للخاصة، والمتخصصين، فبارك الله لهم فيه وزادهم علماً!!

* * *

في الاشتغال

• براءة اختراع!!

إذا بحثت كتب الصناعة في [الاشتغال] قَسَمْتُهُ صنوفاً خمسة، نوردها فيما يلي:

١- ما يجب رفعه.

٢- ما يجوز نصبه ورفع، ونصبه أرجح.

٣- ما يجوز نصبه ورفع، والرفع أرجح.

٤- ما يجوز نصبه ورفع، على السواء.

٥- ما يجب نصبه.

والمسألة كما ترى بآم عينك، مسألة رياضية خالصة!! وسنضع شيئاً من هذه الصنوف في البوتقة، ثم نُوقِدُ عليها النار، ليرى القارئ من بعد ذلك، أنّ تلك المؤلفات، لم تُكتب لأبنائنا، لِتُعَلِّمَهُمْ قواعد اللغة. وإنما كُتبت لمن أَلْفَوْهَا، لتكون رياضةً فكريةً يتداولونها بينهم، جادّين كاللاهين!!

هذا، ولما كانت كتب الصناعة، قد اخترعت بحث الاشتغال من عند نفسها، وصنعت متاهاته من تخيلات، فقد كُثِرَتْ خروقه!! وسُتِرَ مِنْ ذَلِكَ - بعدُ - عجباً عجاباً.

• أراجيح:

وأول ما نقف عنده من تلك المستحدثات: مسألة الراجح والأرجح. ومثالها قولك: [خالداً ضربته]، فهم يميزون هاهنا أن تُنصب كلمة [خالداً]، ولكنهم يقولون:

[الرفع هنا أرجح]. فإذا سألتهم: لِمَ جعلتم الرفع أرجح؟ أجابوا: النصب يُخَوِّج إلى تقدير فعل يكون هو الناصب، وليس كذلك الرفع، فإنه هنا رفعٌ على الابتداء، والمبتدأ لا يحوج إلى تقدير رافع، فكان الرفع هو الأرجح!!

ولعل من المفيد أن تعلم، أن هذا المثال الذي اخترناه لك، هو أسهل أرجوحة من أراجيح، تُدْفَع وتُتَلَقَّى، وتُجْعَل معرفة امتطائها، (بطاقة دخول) إلى مدينة ملاهي اللغة!! ولقد رأينا صاحب النحو الوافي، وفّى هذه المسألة حقّها من الإبانة، فاكتفينا باقتباس جزءٍ من ذلك، نظنّه كافياً وحاسماً. قال:

[... الإجازة قد تكون مع الترجيح أحياناً، كأن يكون النصب هو الأرجح، فيكون الرفع هو الراجح، أو العكس (بأن يكون النصب هو الراجح، والرفع هو الأرجح). واستعمال الراجح ليس معيياً ولا ضعيفاً من الوجهة اللغوية. نعم هو - مع كثرته وقوته - لا يبلغ درجة الأرجح فيهما، لكن كلاهما عربي فصيح، وهذه الأرحجية مزية يسيرة إذا كان الداعي لها أمراً بلاغياً مما يطرأ ويتغير بحسب الدواعي. فهي ليست أرحجية ذاتية دائمة. وإنما هي خاضعة لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة، متفاوتة بتفاوت تلك الأزمان والدواعي - لكي لا تتحجر البلاغة وتجمد عند حدٍّ لا تتجاوزه كما يصرّح علماؤها - فالراجح قد يشيع ويكثر استعماله في عصر لغويّ، فيكون هو الأرجح، وعندئذٍ ينزل الأرجح إلى درجة الراجح، ثم يتبدل الحال مرة أخرى في عصر لغوي جديد، فيذيع استعمال بلاغي لم يكن ذائعاً من قبل، بل في بيئة أخرى مع اتحاد العصر، فيقع التغيير في الدرجة كما وصفنا، وهكذا دواليك... فالتفاوت بينهما منشؤه الأرحجية التي قد تتغير، ولا تثبت - كما قلنا - ولو كان منشؤه القلة الذاتية المعيبة والضعف، أو الحُسن والقبح اللغويين لوجب الاقتصار على القوي دون الضعيف، وعلى الحُسن دون القبيح. لهذا لا داعي لكثرة

الأقسام والأحكام وتعدد الآراء في كل حكم، وما يتبعه من عناء لا طائل وراءه].
(النحو الوافي ١٣٠/٢)

هذا هو الراجح وهذا هو الأرجح، قيسنا بيانهما من نحويّ، لا هو إلى التقليد ولا هو إلى التجديد، مهما يتقحّم في الحدّ الذي لا تنقطع عنده شعرة معاوية!! ولقد رأيت ما يقوله، واعترافه أنّ المسألة تخضع في كل حال [لأذواق البلغاء في العصور اللغوية المختلفة كي لا تتحجّر البلاغة]!!

قلت: إذا كان الأمر كذلك، فألقوا الراجح والأرجح، وغلّظهما وأنقاهما، على كواهل البلغاء، كي لا تتحجّر اللغة!! فهم أوّل المستفيدين من اللين اللغوي البلاغي، وهم أوّلَى إذاً بسدّاته. وأريحوا من ذلك كواهل أبنائنا، فإنها كواهل ضعيفة، لا تستطيع أن (تحمل) تبعة الحفاظ على غلّظ اللين البلاغي!! أم أنه مكتوب عليهم أن يظلوا يركبون الأرجوحة إلى يوم القيامة؟ أرجوحة وأراجيح!! لا راجح وأرجح!!

• لم يرفعه الاشتغال، فليَنزِلْ:

تقول كتب الصناعة: يجب رفع الاسم المتقدّم [أي: المشتغل عنه] في حالات ثلاث، نوردها مع التعليق على شيء منها فيما يلي:

١- إذا وقع الاسم بعد [إذا] الفجائية. مثال ذلك: [نظرت فإذا السماء يغطيها

السحاب].

قلت: هذا تركيب لا علاقة له بالنصب. إذ المسألة هاهنا ليست مسألة حالة من حالات الاشتغال التي يُرفع فيها الاسم المشتغل عنه وجوباً، وإنما هي مسألة لا علاقة لها بالاشتغال أصلاً. بل علاقتها بما تقوله العرب حين تستعمل [إذا] الفجائية. وذلك أنهم لا يأتون بالاسم بعد هذه الأداة إلّا مبتدأ مرفوعاً. ولم يُنقل عنهم قط، منذ خلق الله العربية، أن الاسم يكون بعد [إذا] الفجائية منصوباً أو مجروراً!!

فَنَقْلُ كَتَبِ الصَّنَاعَةِ هَذَا التَّرْكِيبَ - من حيث أقرته العرب على ألسنتها، إلى حيث أرادت تلك الكتب أن تضعه - فيه إخراج للأشياء عما استقرت عليه.

٢- إذا وقع الاسم بعد واو الحال، مثال ذلك: [جئت والسماء يغطيها السحاب].

قلت: هذه مسألة تنظر إلى المسألة السابقة. وذلك أن واو الحال إذا تلاها اسم، لم يكن إلا مبتدأ مرفوعاً. ومن نصبه أو جرّه، فقد أخرج تراكيب العربية عما استقرت عليه. ومن جعل هذه المسألة فرعاً من فروع الاشتغال، فقد أتعّب وأنصب.

٣- إذا وقع بعد الاسم أداة لا يعمل الذي بعدها في الذي قبلها، مثال ذلك: خالده هل ضربته، والطفل إن تضربه ينجح، وخالد كم ضربته، وخالد إني ضربته.

قلت: هذه دعاية نحوية، وقاك الله أمثالها!! وذاك أنها ترتد في آخر المطاف إلى: [هذا الذي لا يمكن أن ينقطع، لا تقطعه، وهذا الذي لا يمكن أن يتصل، لا تصله، وهذا الذي لا يمكن أن ينتصب بما بعد الأداة، لا تنصبه]!!

ولقد أحببت أن أنقل لك رأي إمام ضخم، هو الرضيّ الأستراباذي، في هذا الفرع من الاشتغال، قبل أن نفرض اليد منه. وذلك أنه رأى ابن كيسان يستمسك بوجوب رفع المشتغل عنه، ويحاول أن يؤيده ويثبته بالمنطق والقياس، فقال الرضي معلقاً على ذلك: [ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه!! وأثبت ابن كيسان... وهذا الذي ذكره قياس بارد!!]. (شرح الكافية ١/ ٤٥٣)

• والنحو يتغنّج أيضاً:

تقول كتب الصنعة: يرجح النصب على الرفع في خمس حالات.

قلت: إن ترجيح النصب، لا يعني منع الرفع، بل يعني جواز هذا وذاك، أي: الرفع جائز راجح، والنصب جائز أرجح. ومتى كان الوجهان جائزين، بطل الوجوب

والإلزام. اللهم إلا أن تكون القاعدة هي: [الجواز]!! ومنه - كما يقال في الرياضيات - فإن الحالات الخمس التي نحن بصدددها، ليست شيئاً إلا أُلْهِيَّةٌ نحوية. وأعاذك الله من جدِّ النحو ولهوه، وحجج كتبه وتفتّحها. ولأمر ما قال ابن فارس:

مرّت بنا هيفاء مقدودة تركية تُنمى لِتُرْكِيٍّ
ترنو بطرفٍ فاتنٍ فاترٍ كأنه حجّةٌ نحويٌّ!!

ولكي ترى الفاتن بعينك، وتلمس الفاتر بيدك، أورد لك علة ترجيحهم النصب هنا. فهم يرجحونه في نحو قولك: [خالداً إضرِبْه، وخالداً لا تَزُرْه، وياربَّ خالداً وفّقْه]. وحجّتهم في ذلك، أنّ الكلام بعد الاسم المشتغل عنه إنشائي: [إضرِبْه (أمر) - لا تَزُرْه (نهي) - ياربَّ وفّقْه (دعاء)]، والإنشاء لا يكون خبراً إلا على ضعف. فإذا نُصب الاسم المشتغل عنه، انتفى أن يكون التركيب مبتدأ وخبراً!! وانتفى الرفع على الابتداء!! وانتفى الضعف!!

وهكذا يصبح التركيب تركيباً فعليّاً، ويصبح حقُّ المشتغل عنه النصب. فتُضمّن القوة ويُحال دون الضعف!! فما رأي المتعبّدين بما تقوله كتب الصناعة؟
وأما الحالة الرابعة، فلترجيح النصب فيها شأنٌ آخر. وذلك أن كتب الصناعة تقول: يرجح النصب إذا سبق الاسم المشتغل عنه همزة استفهام نحو قولك: [أخالداً تزوره؟]. وحجّتهم في ترجيح النصب هنا: أنّ همزة الاستفهام يغلب أن يتلوها فعل، فإذا نُصب الاسم بعدها، فنصبه بفعل مقدر محذوف وجوباً فيُلجّقه ذلك بالغالب، ومن هنا كان ترجيح نصبه!!

وأما الحالة الخامسة، فيرجح فيها نصب الاسم المشتغل عنه، إذا كان جواباً عن سؤال، كنحو قولك: [مَن ضربت؟]، فيجيبك مَنْ تسأله: [خالداً ضربته].
وتقول كتب الصناعة هنا في الاحتجاج لرأيها: إنّ ترجيح النصب في هذه الحال،

ناشئ من أن [خالدًا] في الجواب، مبني على الاستفهام في السؤال [من ضربت]؟ وإذا قد كان حقه في الاستفهام هو النصب، فإن حقه في الجواب ينبغي أن يكون هو النصب!! فمن هاهنا كان ترجيح النصب!! ورحم الله ابن فارس!!

ولقد كان من السهل أن نتابع التعليق على الحالتين الأخريين، أي: [ما يجوز نصبه ورفع، والرفع أرجح. وما يجوز نصبه ورفع، على السواء]. ولكننا رأينا الاجتزاء بما قدّمنا أليق، دفعاً للإملال، واعتقاداً بأن البعض يغني عن الكل، إذا كان هذا هذا.

وأما [وجوب النصب] فشيء آخر، لا بدّ من الوقوف عنده، لأنّه إن صحّ، كان عدم التقيّد به - وهو واجب - موقّعاً في الخطأ رأساً. ولذا نتوقف عنده لنجلوه، فيكون الأخذ به عن يئنة، وإطراحه عن يئنة. فاللهمّ أعنّ:

تقول كتب الصناعة: يجب نصب الاسم المتقدم (أي: المشتغل عنه) بعد الأدوات التي تختص بالفعل (أي: أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض). وتختتم قاعدتها هذه بالقول: [ولا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر]^(١)

ولا يهولنك ما ترى من تتابع شروط، فعن قريب ما تراها قبضَ الريح. ودونك البيان وفيه مسألتان:

الأولى: أنّ الأخذ بهذا التقيّد يجعل العربية لغتين: إحداهما للشعراء، فهؤلاء ينصبون المشتغل عنه وجوباً بعد أدوات الشرط والاستفهام!! وعلى ذلك، فإنّ القاعدة إنّما قعدت لهم وحدهم!! وهذا من أعاجيب كتب الصناعة، أنّ تقعد قواعد لا تجب إلاّ على الشعراء، وأما الناثرون فلا حقّ لهم أصلاً في استعمالها. والعربية الأخرى للناثرين، فهؤلاء لا يجوز لهم النصب، فضلاً عن أن يجب عليهم. وإذا قد كانت (القواعد) إنّما

١ - تستثني كتب الصناعة من هذا الحكم أداتين هما: [إنّ] و[إذا] فإنّ الاشتغال يقع بعدهما في النثر كما تقول. ولم نر حاجة إلى حديث نخصّ هاتين الأداتين به، لأنّ القاعدة كلها مردودة في الشعر والنثر.

توضع للنائرين، ثم قد يخالفها الشعراء أحياناً (مضطربين)، فقد سقطت القاعدة كلها بضربة واحدة.

والمسألة الثانية: أنَّ الأصل في منطق صوغ القواعد أن يقال: [يجب نصب المشتغل عنه بعد أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض، ولكن يجوز رفعه في ضرورة الشعر]!! وأما أن يقال: [يجب في هذه الحالات نصب المشتغل عنه، ولا يكون هذا إلا في الشعر]، فغريب عجيب!! ولنقل كما يقول بشار: إنه العجب العاجب!! هذا، ولما كان الذي ذكرناه، قد يثير - لغرابته - الكثير من الإنكار والتساؤل، فقد رأينا أن نضع نصوص الأئمة فيه بين يدي القارئ، تثبيتاً لحق وتبيناً لحقيقة، فدونك ذلك:

قال ابن مالك: (نص الألفية / ١٨)

[والنصبُ حتمٌ إن تلا السابق ما يختصُّ بالفعل كإنَّ وحيثما].

فقال الأشموني^(١): [ولا يجوز رفع الاسم السابق على أنه مبتدأ، لأنه لو رُفع والحالة هذه لخرجت هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل. نعم!! قد يجوز رفعه بالفاعلية لفعل مضمر مطاوع للظاهر. كقوله: (لا تجزعي إن منفسٌ أهلكته)]. (شرح الأشموني ٣٣٣/١)

ثم نبّه معلناً فقال: [تنبيه: لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط والاستفهام إلا في الشعر. وأما في الكلام فلا يتلوها إلا صريح الفعل...]. (شرح الأشموني ٣٣٤/١) وقال الصبان: [ينبغي جواز الرفع بالابتداء، عند من أجاز وقوع المبتدأ بعد أدوات الشرط والتحضيض والاستفهام] (حاشية الصبان ٧٣ / ٢ و ٧٤ و ٧٥). وما قوله هذا إلا استدراك على الأشموني، واستكمالاً للحالات التي يجوز فيها الرفع.

١- أسقطنا من كلمات الأشموني بعض مداخلاته التي تقطع نص ابن مالك.

ومن هذه السلسلة ترى أنّ وجوب النصب: قد قال به منهم فريق، وضيّق الخناق عليه - كما يقال - فريق، ثم أصدر الحكم بالقضاء عليه فريق. فعظم الله أجر طلاب علم النحو!!

وقد يخطر في الذهن أنّ هذا (الحوار) النحوي، مقصور على هؤلاء الأئمة الثلاثة، ونقول: لا، بل هو فاش في كتب الصناعة. ودونك منه - مرة أخرى - ما يطمئن به قلبك: قال ابن مالك: [والنصب حتم...]

فقال ابن عقيل: [معناه أنه يجب نصب الاسم السابق إذا وقع بعد أداة لا يتلوها إلاّ الفعل كأدوات الشرط نحو إنّ وحيثما... ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ، إذ لا يقع الاسم بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضهم وقوع الاسم بعدها، فلا يمتنع عنده الرفع على الابتداء]. (شرح ابن عقيل ١/٥٢٠ و٥٢١)

قلت: وإنّ إعطاء قيصر ما له، يوجب أن نقول: وأجاز بعضهم أيضاً الرفع على الفاعلية. وهم الذين يجيزون تقدّم الفاعل على الفعل.

وبعد، فما الذي يبقى من وجوب النصب بعد كل هذه الزعازع؟ وبعد كل هذا الاضطراب الذي لا تكاد ترى له نظيراً في البحوث الأخرى؟ ثم بعد هذا التععيد البائس الذي يشيح بوجهه عن النثر، والنثر هو الأصل في التععيد، ثم بعد تجويز الرفع تغنجاً لا اقتحاماً، حتى لقد قال صاحب (النحو الوافي ٢/١٣٨):

[وأما في النثر فلا يحسن بعد تلك الأدوات إلاّ صريح الفعل].

ونرجو أن يلاحظ القارئ أن كتب الصناعة تقول: [لا يليها إلاّ... على حين يقول هو: لا يحسن إلاّ].

ثم قال في الحاشية: [يقول النحاة: إنّ وقوعه (أي: وقوع النصب بعد أدوات الشرط والاستفهام) في النثر مستقبح، ولو وقع فيه لكان جائزاً].

ثم ما الذي يبقى أخيراً من وجوب النصب، بعد الزلزلة التي هزّ الرضيُّ بها بحث الاشتغال كلّهُ هزّاً، إذ قال في خواتيم البحث: [ولاشكَّ أنَّ التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والنهي والتمني، معانٍ تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال، إلّا أنَّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من اختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصّت بالاسمية كـ (ليت ولعل)، وبعضها استعملت في القبيلين مع أنَّ أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام، و(ما)، و(لا) للنفي، وبعضها اختُلف في اختصاصها بالأفعال، كـ (ألا) للعرض، على ما يجيء الكلام عليه في اسم (لا) التي لنفي الجنس، وكذا (إنّ) الشرطية، فإنّ المرفوع في نحو: ﴿إن امرؤ هلك﴾ (النساء ١٧٦/٤) يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ، والمشهور وجوب النصب في: (إنّ زيدا ضربته وألا زيدا تضربه في العرض)^(١). (شرح الكافية ٤٧٠/١) انتهى كلام الرضي، وأبعاضه الأربعة!!

وأخيراً نورد ما ختم به عباس حسن بحث الاشتغال، فقد قال في النحو الوافي ١٤٩/٢: [أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق. يتطلب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ، والالتواء والتفكك. فحبذا الاقتصاد في استعماله].

قلت: هذا كلام ليس له معنى، لا مفردات ولا تعابير. ولا يُرمى وجهُ لغتنا بلطخة أشنع منه. فقد جاء فيه قوله:

— [الاشتغال أسلوب دقيق].

قلت: ليت عُمرُ الأستاذ طال، حتى نسأله: ما معنى أن يكون الأسلوب دقيقاً؟ ثم لنقول له من بعد ذلك: إنّ قولك هذا هو أيضاً غير دقيق!!

١- يريد بـ [العرض]: العرض الذي هو صنو التحضيض والشرط والاستفهام إلخ...

- وقوله: [يتطلب براعة في تأليفه وضبطه].

قلت: إذا كان المقصود بتأليف الاشتغال، تأليفَ بحثٍ نحويٍّ فيه، فهذا الذي قصد إليه، خروجٌ عن الموضوع، لأنَّ الخطاب موجَّهٌ للقراء لا للمؤلفين. وأما إذا كان المقصود، تأليفَ عبارةٍ تشتمل على تركيب اشتغال، فهذا الذي قصد إليه، مبالغةٌ لاحظتُ لها من الواقع. وإلاَّ فما الصعوبة في أن يقول المرء: [خالدٌ ضربته] أو [خالداً ضربته]، إذا كان الوجهان جائزين؟

- وقوله: [براعة في ضبطه].

قلت: إننا نعلن أننا لم نفهم المقصود منه!! اللهم إلا أن يكون المقصود بـ [ضبطه] الفتحة والضمّة، فيكون قوله هذا عجباً عجباً.

- ثم سوَّغ احتياطه وتحرُّزه وتوصياته، بقوله: [كي يسلم (أي: أسلوب الاشتغال) من الخطأ، والالتواء والتفكك. فحبذا الاقتصاد في استعماله].

قلت: إننا نحب أن نسأل الناس - ولا نستثني منهم أحداً، لا روسياً ولا فرنسياً، ولا تنزانياً ولا زائرياً... - هل سمعتم أن لغة من لغات البشر يقال لأبنائها: [قللوا من استعمال هذا الأسلوب أو ذاك من لغتكم، لأنه يتطلب براعة في تأليفه وضبطه، كي يسلم من الخطأ، والالتواء، والتفكك]؟ إن احترامنا للأستاذ لا يعني - بالضرورة - موافقته!! ولذلك نعلن غير مكاثمين أننا نخالفه، فنوصي باستعمال أسلوب الاشتغال كلما دعت حاجة إليه. لا لشيء، إلاَّ لأنَّ جواز قولنا في كل حال: [خالدٌ ضربته] و[خالداً ضربته] - سواء ألحقتَهما الأدوات وتعاوَرَتَهما الأساليب أم لا - يجعل استعمال أسلوب الاشتغال يسيراً على صغار الصبيان، بله آباءهم وأمهاتهم!! وأما الالتواء والتفكك وخشية الخطأ، فإنما هو أثر من آثار الصناعة النحوية، وهو شيء تبرأ العربيةُ منه إلى الله!!

كلّ هذا الذي بسطنا القول فيه، وأبطلناه بالدليل لا بالاعتباط: من حديثٍ مطوّلٍ عن الاشتغال، وتصنّع فيه وتفريع، ووجوب نصب مرة، ووجوب رفع مرة، ومن مساواةٍ وراجحٍ ومرجوحٍ وأرجح، كلّ ذلك، يريك بأّم عينك، أنّ قاعدة وجوب نصب المشتغل عنه، قاعدةٌ مخرّقة، رُقْعُها أديّمها.

من أجل ذلك نقول لأبناء لغتنا: لو أميطت مرَقعاتُ كتب الصناعة عن أسلوب الاشتغال، كبداً للناظرين أسلوباً هيئاً لينا، لا يتطلب براعة في الاستعمال والضبط، ولا يُخشى عليه التواء أو تفكك. فارفع الاسم المشتغل عنه، إن رأيت رفعه أدنى إلى الإعراب عما في نفسك، وانصبه إن رأيت النصب هو الأدنى. وبتعبير آخر: كن مطمئناً - كلما كان في الكلام اشتغالٌ - أنك بالخيار إن شئت رفعت، وإن شئت نصبت!!

• خروقٌ في الخرق:

وضعت كتب الصناعة لحالات الاشتغال الخمس قواعد، تمنع وتجزئ وتوجب، لو تأملتَها لرأيت الخروق تعزّيها من كل جانب، فدونك شيئاً من ذلك للاعتبار، وإن كنا مررنا ببعضها آنفاً:

١- الخرق الأول:

وجوب الرفع: وقد أسقطه بعض الأئمة منذ قرون. ومن المؤسف أنّ كثيراً من كتب النحو في عصرنا ما تزال تتمسك به.

٢- الخرق الثاني:

راجح ومرجوح وأرجح: قصةٌ متخيّلة، أذاعتها في الناس كتب الصناعة، وشغلت بها عقول أبناء الأمة على غير طائل. فجعلت رقيق لغتنا غليظاً، وخفيفها ثقيلاً باهظاً. وكم كانت تُحسين إلى العربية والناطقين بها لو قالت: كل ذلك جائز - وهو بالحقّ جائز - وفكّها لله!!

٣- الحرق الثالث، وهو - لو تدبّرتَه - خروق:

- هو حَتْمُهُمْ نصب الاسم المشتغل عنه بعد ما يختصّ بالفعل، كأدوات الشرط والتحضيض والاستفهام، فانظر كم في هذا من الخروق:
- جعلوا هذا واجباً في الشعر دون النثر. (وهو بدعٌ في قواعد اللغات، لا العربية وحدها)
- استثنوا الهمزة - وحدها - من هذه الأدوات، فأجازوا الوجهين بعدها.
- حَرَقَ الأخفش القاعدتين في آن معاً فقال (أوضح المسالك ١٠/٢): [أخوات الهمزة كالهزمة!!] فأسقط بهذا - جزاء الله خيراً - وجوبَ النصب بعد الاستفهام مطلقاً!!
- خرق السيرافي وجوب النصب بعد التحضيض فقال (شرح الكافية ١/٤٦١): [يجوز: هلاً زيدٌ قتلته].

فما ارتداؤك ثوباً، هذه بعض خرقه وخروقه!!؟

* * *

المراجع والمصادر:

٤٧٠،٤٥٣،٤٣٧/١	شرح الكافية	٣٦/٢	توضيح المقاصد والمسالك
٤١٢/١٠+١٩٠/٩+١٢٣/٧	مجمع البيان	١٧/٣	جامع الدروس العربية
٥٢١،٥٢٠،٥١٦،٤٧٠/١	شرح ابن عقيل	٢٧١	الموجز في قواعد اللغة العربية
١٩٤،١٣٨،١٣٠،١٢٤/٢	النحو الوافي	١٤٢	الواضح في النحو والصرف
٣١٤،٢٩،٢٦،٣/٣	الخزانة	١١٠٧/٣	شرح ديوان الحماسة - المرزوقي
١٩٦،١٩٢	قطر الندى	١١،٤/٢	أوضح المسالك
٣٠/٢	شرح المفصل	٧٥-٧٣،٧١/٢	حاشية الصبان
٥٦	الإنصاف	١٨	نصّ الألفية
٣٠٢،٣٠٠،١٠٠/٢	المختضب	٣٣٤،٣٣٣/١	شرح الأشموني
٢٨٨/١	أمالى ابن الشجري	٢١٤	شذور الذهب

في الإضافة

• منع الجائز:

منعت كتب الصناعة حذف المضاف إليه، إذا تنابع في الكلام إضافتان والمضاف إليه فيهما هو هو. وعلى ذلك عدّوا من الضرورة الشعرية قول الفرزدق (شرح المفصل ٢١/٣):

يا مَنْ رأى عارضاً أَرَقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْهَةِ الْأَسَدِ

(العارض: السحاب. وذراعا الأسد وجهته: من منازل القمر).

هذا، مع أن علماء اللغة قد نصّوا على جواز هذا الحذف. قال الفيومي في المصباح ما نصّه الحرّفي: [ويجوز أن يكون الأوّل مضافاً في النية دون اللفظ، والثاني في اللفظ والنية نحو: غلام وثوب زيد، ورأيت غلام وثوب زيد. وهذا كثير في كلامهم إذا كان المضاف إليه ظاهراً]. (المصباح المنير ٣٦٧، ويعني بقوله: [ظاهراً]، أنه ليس ضميراً).

ومن الغرائب أن يقول هذا الإمام: [وهذا كثير في كلامهم]، وتظل كتب الصناعة تصرّ على أنه ضرورة شعرية. ومع ذلك دونك نصين من كلام ابن جني في ذلك، قال (الخصائص ٤٠٧/٢): [ومنه قولهم: هو خير وأفضل من ثمّ]. وقال في (٤٠٩/٢) منه: [والفصل بين المضاف والمضاف إليه كثير، وفيما أوردناه منه كافٍ بإذن الله]. فقل للمانعين المتشدّدين: على رسلكم!!

• هيام بالمصاعب:

وقف النحاة عند الإضافة اللفظية، ودخول [أل] على المضاف، ووضعوا شروطاً وضوابط لكل منهما، إليك بيانها:

آ- شروط الإضافة اللفظية وضوابطها، وهي خمسة:

- ١- أن يكون المضاف اسم فاعل.
- ٢- أو مبالغة اسم فاعل.
- ٣- أو اسم مفعول.
- ٤- أو صفة مشبهة.
- ٥- أن يكون كل من هذه الصنوف الأربعة المذكورة، مضافاً إلى فاعله أو مفعوله في المعنى.

ويلاحظ أن هذه الشروط صنفان، فالشروط [١-٢-٣-٤] تتعلق بالمضاف، وأما الشرط الخامس فينظر إلى المضاف إليه.

وقد كان يعني عن خمسة الشروط كلها قولهم: [أن يحل محل المضاف فعله].

ب- شروط وضوابط دخول [أل] على المضاف في الإضافة اللفظية، وهي خمسة:

- ١- أن يكون المضاف مثنى.
- ٢- أو جمع مذكر سالماً.
- ٣- أو مضافاً إلى محلي بـ [أل].
- ٤- أو مضافاً إلى مضاف إلى ما فيه [أل].
- ٥- أو مضافاً إلى مضاف إلى ضمير ما فيه [أل].

وهذه الشروط أيضاً صنفان: فالأول والثاني يتعلقان بالمضاف نفسه، وأما الثلاثة

التالية فتتعلق بالمضاف باعتبار ما يتلوه من مضاف إليه.

وهي شروط وضوابط، ليس في إسقاطها وإطراحها - جملة وتفصيلاً - إساءة إلى

اللغة، بل في ذلك إحسان إليها، وإلى أبنائها.

وأما الاعتراض علينا - إن كان - فيهنّ منه معقول ومنقول.

فأما المعقول: فأن النحاة قالوا: إنما أجزى نحو: [المكرم خالدي والمكرمي خالدي] لما تجلبه هذه الإضافة من تخفيف لفظي. ولذلك منعوا نحو: [المكرم خالدي] لأن إضافته لا تجلب تخفيفاً.

وهكذا صيروا الإضافة في خدمة التخفيف، فإذا جلبت تخفيفاً جازت، وإذا لم تجلبه لم تجز. وكان الأصل أن يُتغى التخفيف لتيسير الإضافة فيكون هو في خدمتها. ولعمري، إن في ذلك لقلباً لمنطق اللغة.

وأما المنقول: فتراه منشوراً هنا وهناك، عند السيرافي والزمخشري وابن الحاجب وابن مالك والرضي وابن هشام... فقد نقلوا أن الفراء أسقط تلك الشروط والضوابط إسقاطاً، وأطرحها أطراحاً.

وإذا كان النحاة لا يجيزون الإضافة اللفظية، إلا إذا كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً فإن الفراء قد أجازها بلا قيد. فلقد قصر النحاة الإجازة على: [المكرمي خالدي والمكرمي خالدي]، ومنعوا: [المكرم خالدي والمكرّمات خالدي]، وأجاز الفراء كل ذلك، بل أجاز الإضافة اللفظية إلى النكرة أيضاً، كما أجازها إلى المعرفة: أجاز [المكرم رجل] كما أجاز [المكرم خالدي، والمكرم هذا...]

قال ابن الحاجب: [أجاز الفراء نحو: الضارب زيد]. ثم شرع يعلل مذهب الفراء فقال: [إما لأنه توهم... وإما لأنه قاسه على...] فأبى رضي الأستراباذي هذا التعليل، وردّه ردّاً غير رفيق. فقال منكراً رأي ابن الحاجب: [رجم بالغيب. ومن أين له ذلك؟]. ثم لم يلبث بعد بضعة أسطر أن قال: [فليس بوجه]. (شرح الكافية ٢/٢٢٧) وللغلاييني رحمه الله، عبارة بديعة، احتكم فيها إلى ما يسوغ في أذن العربي، وما لا يسوغ، فقال: [وجوز الفراء إضافة الوصف المقترن بـ[أل] إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط. والذوق العربي لا يأبى ذلك]. (جامع الدروس العربية ٣/٢١٠)

قلت: قد يكون الغلاييني لم يطلع - وهذا غريب - على جميع ما نُقل عن الفراء في هذا الباب - وهو ما أنقله لك بعدد. ولكن ما هو أغرب منه أن يكون اطلع عليه كاملاً، ثم ذكر منه شطراً، وأغفل شطراً.

ومهما يذُر الأمر، فإن الرضيّ أورد في شرح الكافية حُكْمَيْن منقولين عن الفراء في فقرتين متتابعتين فقال أولاً: [ونسب ابن مالك إلى الفراء أنه يجيز إضافة نحو: (الضارب) إلى المعرف من العلم وغيره]. (شرح الكافية ٢/٢٢٩)

قلت: هذا يعني أنه يجيز هذه الإضافة إلى كل اسم معرفة بلا قيد ولا شرط؛ وهذا هو الذي أشار إليه الغلاييني.

وقال ثانياً: [والظاهر أن الفراء لا يفرّق بين المعرف والمنكر، كما نقل عنه السيرافي، فإنه قال: إن الفراء يجيز (هذا الضارب زيد، وهذا الضارب رجل)]. (شرح الكافية ٢/٢٢٩)

قلت: هذا هو الشطر الذي أغفل ذكره الغلاييني، أي أغفل أن الفراء يجيز في الإضافة اللفظية مجيء المضاف إليه نكرة، كما يجيز مجيئه معرفة. ومن هنا أن قلنا: [يجوز أن يُحلّى المضاف بـ [أل] إذا صحّ أن يحلّ فعله محلّه]، وأطرحنا ما عدا هذا من ذكر تعريف وتنكير.

وقد يقول قائل: إن السيرافي - وإن كان قد نقل رأي الفراء - هو نفسه قد عارضه وأباه.

ونجيب: إن الفراء إمام علم ورأس ضخم، فإذا عارضه السيرافي وأبى رأيه، فإن ذلك لا يُسقط رأي الفراء. بل لعلّه يذكر أبناء الأمة الذين يستظلّون بآراء أولئك الأئمة أن الله تعالى يقول: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾.

هذا، على أن رأياً - الفراء يراه - جدير أن يُتبع ولا يُطرح؛ ودع عنك ما فيه من

منطق ويُسر ولين. ومن أبى الائتمام بالفراء وأنداده كسيويه والكسائي... فبِمَنْ يَأْتَمُّ؟!
وبعد:

فالمضافُ إليه مجرور أبداً.

والمضافُ لا يلحقه النون ولا نون المثني وجمع السلامة.

والمضافُ يجوز أن يُحَلَّى بـ [أل] إذا صحَّ أن يحلَّ فعلُهُ محلَّهُ.

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك	١٧٧/٢	شرح الكافية	٢٢٩،٢٢٧،٢٠٦/٢
الخزانة	٣١٩/٢	قطر الندى	٢٥٥،٢٥٣/
المصباح المنير	٣٦٧	النحو الوافي	٢٩٨،١/٣
شرح الأشموني	٦١/١	الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٤١
حاشية الصبان	٢٣٩/٢	كتاب سيويه - هارون	٤٢٥،٤٢٤،١٩٩/١
ديوان عنزة	١٥٤	مجمع البيان	٣٣٨،٣٣٧/٤
ديوان زهير	١٣٥		
شرح المفصل	٣٨،٢١،٢/٣+١٣٣،١٢٣،١٢٢،١١٧/٢		
جامع الدروس العربية	٢١١-٢١٠-٢٠٧/٣+١٢١/١		

في الإعلال

• وَعَدُّ وَعِدَّة:

ترى كتبُ الصناعة أن من الإعلال، حذفَ الحرف الأول من مصدر الفعل المثال، نحو: [وَعَدَ]، فإن هذه الواو في أوله تُحذف، ويعوّض عنها تاء في الآخر، فيقال: [عِدَّة]. وتقول هذه الكتب: إن المتكلم بالخيار، إن شاء حذف وعوّض، وإن شاء لم يحذف ولم يعوّض.

ولا يحتاج المرء إلى كثير من الحصافة ليعلم، أن هذه المسألة تدخل في حيز علم اللغة. وما أدري سِرَّ هذه الرغبة الجاححة، في إعطاء قيصر - دوماً - أكثر مما له!!

• وَعَدَ - يَعِدُ:

وتقول: إن الفعل المثال، تُحذف الواو من مضارعه، شريطة أن يكون الحرف بعدها مكسوراً. ومن هنا أنهم يحذفونها، مثلاً، مِن نحو: [يُوصِل - يُوعِد - يُورِد] فيقال: [يُصِل - يُعِد - يُرِد]، ويصححونها، فلا يحذفونها، في نحو: [يُوقِح] لضم ما بعدها، ونحو: [يُوَهِّل] لفتحه.

وقد يقول قائل: وماذا في ذلك؟ وما موضع النقد فيه؟

فنقول: إن جعلهم كسرَ عين مضارع المثال، وفتحها وضمها، شرطاً في حذف الواو مرة، وإثباتها مرة، يتقاضى المرء أن يحيط بكل فعل مثال في اللغة، وأن يعرف من بعد، ما كان من ذلك مكسور العين، أو مضمومها أو مفتوحها!! وتلك مشقة لا يطيقها كل أحد.

ومع ذلك، تبين أن العربي يحذف هذه الواو، ولو كانت عين المضارع مفتوحة، فقد قالوا: [يَقَع - وَيَضَع وَيَهَب...]. مما يكسر تلك القاعدة التي ما تزال كتب الصناعة تتمسك بها!!

قال الدكتور محمد خير الحلواني - رحمة الله عليه - [ومن استقراء هذا الباب في المعاجم الموثوق بها تبين أن عشرين فعلاً من أصل ثلاثة وعشرين، حُذِفَتْ منها الواو فيما كان على (يفعل) وبهذا لا يكون الحذف شاذاً في أمثالها]. (الواضح في النحو والصرف / ٢٩١)

وعلى الرغم من هذا، أبت كتب الصناعة أطراد القاعدة، وعاجت على الفعل الماضي تنظر، أعينه مفتوحة أم مكسورة أم مضمومة، وإذا كانت مفتوحة، وعين المضارع مفتوحة أيضاً، فما الذي تُحذف واؤه من ذلك في المضارع، فَيُعَدَّ قياسياً، وما الذي تثبت واوه فيعدّ شاذاً؟ وقس على ما ذكرنا ما لم نذكر!! ومن شاء التوسع في المسألة، والاطلاع على ما ذكره من إحصاء وتبعية وتعليل وقياس وقبول وردّ، وجدّ ما يريد مبسوطاً في (كتاب سيبويه - بولاق ٢/٢٣٢)، و(شرح المفصل ١٠/٥٩)، و(الإنصاف ٤١٣)، و(شرح الشافية ٨٨/٣)، و(مجالس ثعلب ٣٦٠/٢)، ومن يبالغ في الطلب يجد مزيداً في الخصائص والتصريف الملوكيّ والكامل...

ولكن المرء يجد متنفساً - كما يقال - في ما أورده المرحوم محيي الدين عبد الحميد، فقد قال: [اعلم أن كثيراً من العلماء يذهب إلى أن سقوط الواو فيما عدا (يطأ ويسع) جاء موافقاً للقياس] (دروس التصريف / ١٥٩). وبتعبير آخر: إن كثيراً من العلماء يقرر أن حذف هذه الواو من مضارع الفعل المثال، قياسي بغير قيد. وما ورد مخالفاً، من نحو: [يَوْجُهُ وَيَوْجُز وَيَوْضُو وَيَوْخُم وَيَوْفُح وَيَوْحَل وَيَوْجَل وَيَوْهَل]، فلا عبرة به، إذ لا يزيد على أفعال قليلة، تُحفظ على ندرة استعمالها - إن كان لا يزال

يستعمل منها شيء في زماننا هذا!! - ولكن لا تُكسّر بها قاعدة كلية.
ونحن فلنأخذنا بالذي أخذ به هؤلاء العلماء الكثيرون، فقلنا: تُحذف الواو من
مضارع الفعل المثال قياساً. وما شذ عن هذا يُحفظ ويستعمل، ولكن لا يقاس عليه.

• تقعيد ما لا يكون !!

إذا عاجلتُ كتبُ الصناعة إعلال الياء والواو بقلبهما ألفاً، اشترطت لذلك شروطاً
خيالية، لا تخطر على القلب. منها أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا في موضع عين
الكلمة. فلا تعلان في نحو: [بَيَّان وطَوِيلٌ وَغَيُورٌ وَخَوَرْتُقٌ...]، لأن الحرف بعدهما في
هذه الكلمات ونحوها ساكن. ولكن هذا الذي اشترطوا ألا يكون، يستحيل في الأصل
أن يكون. ولو كان - جَدَلًا - لقليل: [بَاءٌ وَطَائِلٌ وَغَاوِرٌ وَخَارْتُقٌ...]!! وهذا
ونحوه لا (يلفظه ولا يقوله!) عربي. إن كان يُلفظ ويُقال.

والذي نراه أن إسقاط هذا الشرط - أستغفر الله، بل ستره وكتمانه كي لا يطلع
عليه أحد - أحفظ لماء الوجه، وأصون لسمعة العربية!! صدق الله ﴿وهذا لسان
عربي مبين﴾.

ومن هذه الشروط أيضاً، ألا تتلوها ألف في آخر الكلمة. وهذا شرط من معجن
الشرط الأول، تريد كتبُ الصناعة به، أن تمنعك من أن تقلبهما ألفاً، في نحو: [فَتَيَّانٌ
وَعَصَوَانٌ]، أي تمنعك من أن تقول: [فَتَّانٌ وَعَصَّانٌ]!!.

ومنها كذلك ألا تتلوها في آخر الكلمة ياءً مشددة، نحو [نَبَوِيٌّ]. وهو شرط
تفريعي، لو تأملتَه لرأيتَه امتداداً للشرط الذي ذكرناه آنفاً. وذلك أن الياء المشددة، هي
عند التحقيق، ياءان: ساكنة فمتحركة كما ترى: [نَبَوِيٌّ = نَبَوِيٌّ ياءان]. وعليه،
فإن كتب الصناعة تشترط ألا تقول: [نَبَأُ ياءان]!! فتأمل.

ومنها ألا تكونا عين فعل وزنه [فعل] وآخره حرف علة، نحو: [هوي وقوي]، أي

يمنعونك أن تقول: [هاي سعيدٌ خديجةٌ] إذا هويها، و[قاي خالدٌ بعد ضعف] إذا قوي!! ومن المعجن نفسه ما اشترطوه من عدم اجتماع إعلالين. ويعنون بذلك، أن [الهَوَى والحَيَاة] قد كانتا قبل الإعلال: [الهَوَى والحَيَاة]، فلما أعلت اللام من كل منهما، قُلبت ألفاً - على المنهاج - لتحركها وانفتاح ما قبلها، فقليل: [الهَوَى والحَيَاة]. فاشترطوا بعد الإعلال الأول، ألا يجري على الكلمة إعلال ثانٍ، كي لا يقال: [الهَاءُ والحَاة].

ولا نعلّق على هذا، فالمسألة واضحة، ولكننا نقول: لقد اطرّحناه غير آسفين.

• المبرد إمام، رأيه لا يطرح:

من شروطهم أيضاً ألاّ تقلبهما (أي: الياء والواو) ألفاً إذا كانا عين كلمة وزنها [فَعْلَان]، نحو: [حَيَوَان - جَوَلَان - هَيَمَان...]. أي من شروطهم ألاّ تجعل هذه الكلمات مثلاً: حاوان - جالان - هامان. وليس هذا الشرط عاماً ولا باتاً ولا قاطعاً. فأما أنه ليس عاماً، فلأن بعض العرب يُعلّون هذا الوزن، فيقولون مثلاً: هامان ودالان. وأما أنه ليس بالباتّ ولا القاطع، فلأن المبرد يرى الإعلال هنا قياساً. ودونك ما أورده الرضّيّ حول هذا، قال في (شرح الشافية ٣/ ١٠٦): [وبعض العرب يُعلّ فَعْلَان الذي عينه واو أو ياء فيقول: داران من دار يدور، وهامان من هام يهيم، ودالان من دال يدول، وحالان من حال يحول. وهو شاذّ، وعند المبرد قياس].

ولو أن في الإطالة فائدة، لنقلنا للقارئ، حجة سيبويه - وقد نقلها عنه الرضّيّ، قاضياً بشذوذ سواها - وحجة المبرد في القياس، وما بين يديها من المؤيدات. ولكن ذلك لا يُهم هنا، إذ نحن لا نُقيم من أنفسنا حكماً، فنقضي لهذا الإمام أو لذاك، وإنما نرى إمامين سمعا ونقلنا واحتكم كلٌّ إلى ما يرى، وخلص إلى ما يرجّح. ومن خلال احترامنا لهما جميعاً نرى أن من التحيز غير المسوّغ، أن نورد ما يراه سيبويه على أنه

الكلمة الأولى والأخيرة، ونسقط ما يراه المبرد، حتى كأنه لم يقل!! وبتعبير آخر نقول: الوجهان جائزان فاتركوا الناس تختار منهما ما تحب، وتقول منهما ما تراه ألطف في اللفظ والسمع.

• حالة نادرة:

يذكر النحاة شرطاً نادر الوقوع، يمتنع، عند تحققه، إعلال الواو فقط - لا الواو والياء - وذلك ألا تكون الواو - حصراً - عيناً في صيغة [افتعل]، الدالّة على المشاركة. فإذا تحقق ورودها في هذه الصيغة صحّحوا الواو فلم يُعلّوها. مثال هذا: اجتور القوم وازدوجوا واشتوروا واعتوروا، أي: تجاوروا وتزاوجوا وتشاوروا وتعاوروا وتعاونوا. ولم نعرّج على هذه المسألة في بحث الإعلال، لندرة ما جاء منها، ثم لإهمال استعمالها في الكلام، ثم لحلول صيغة [تفاعل] محلّها، كما رأيت آنفاً. ومع ذلك قلنا في الحاشية الرابعة من البحث: [هناك أفعال قليلة العدد، نادرة الاستعمال لم تُعلّ وأوها، أشهرها: [اشتوروا - اجتوروا - ازدوجوا - اعتوروا - اعتنوا].

• زوبعة في فنجان:

تقول كتب النحو في عصرنا هذا: تُقلب الواو ياءً إذا وقعت لاماً في جمع وزنه [فُعول]. ومن الأمثلة على هذا: [عُصُوؤ - دُلُوؤ - قُفُوؤ] في جَمْع: [عصا - دُلُو - قُفا].

وتقول: إن الواو الثانية، قُلبت ياءً، فأصبحت: [عُصُوِي - دُلُوِي - قُفُوِي]، فاجتمعت الواو والياء، والأولى منهما ساكنة، فقلبت الواو ياءً. ثم أُدغمت في الياء، ففُقل: [عُصِي - دُلِي - قُفِي].

والله يشهد أننا لم نعرض هذه التفاصيل على القارئ، لكي ننفره من تلك الكتب، وإنما عرضناها لنسأل: كم كلمة في العربية تنتهي بواو بعدها واو في جمع وزنه

[فُعُول]، فتحمل تلك الكتب عناء التقعيد لها، ويحمل أبناء الأمة من بعد ذلك عناء فهم القاعدة، ثم عناء استظهارها، ثم عناء تطبيقها على ألفاظ خيالية لا وجود لها في لغتهم؟!]

أما كان ممكناً أن نقول لهم: [عصا جمعها عصيّ، ودلّو جمعها دلاء، وقفا جمعها أقفية وأقفاء]؟

جزى الله أولئك الأئمة خير الجزاء، وأثابهم أحسن ما يُثاب العلماء، فقد أفنوا حياتهم في خدمة لغة أمّتهم، فلم يتركوا منها كلمة - بل لم يتركوا منها حرفاً - إلا بحثوا فيه، فجاء ما وصلوا إليه غاية في التحقيق والتدقيق!! وغفر الله للعاملين في اللغة في هذا العصر، إذ ارتضوا لأنفسهم أن يكونوا نقلةً لتركّة أولئك الأئمة العظماء، لا يزيدون فيها ولا ينقصون منها. ولو أنهم بذلوا من مثل جهد أولئك الجهابذة ذرّة، أو أنفقوا من مثل بحور عنائهم قطرة؛ فنظروا فقالوا في الأقلّ: هذا يصلح لعصرنا، وذاك لا يصلح، وذلك يُحفظ للمتخصصين، وذّياك يُعرض في المتحف اللغويّ، لاختلف إذاً وجه القضية. ولكن هيهات!!

• زوايا أخرى في فئان آخر:

منها أنهم:

- جعلوا لقلب الياء واواً قواعد وأسساً، تُبسّط وتفصّل، ويُستثنى منها، ويُشَدّ عنها. ولو أنعمت النظر، لرأيتها تدور حول كلمات معدودات، ليس في الاستعمال منها غير أربع، هي: [يُيسر ويقرن ويقظ]. وكان يُجزئ اليوم، عن ترسيخ قاعدة لها، أن يقال: تُقلب الياء واواً في كلمات معدودة أشهرها أربع... ولكنهم لم يقولوا!!

وفي كل حال، دونك القاعدة وما يدور حولها:

القاعدة: تُقلب الياء واواً إذا سكنت بعد ضمة، في غير جمع على وزن [فُعُل].

وقولهم: [في غير جمع على وزن فُعْل]، هو رقعة في ثوب القاعدة، أوسع من أن تقتحمها العين. وإنما اتسعت وعظمت - وإن كانت في العدد كلمتين فقط، هما [بيض وهيم] وسنعرّج عليهما بعد - لأن الثوب كله أربع كلمات!!

ونعود إلى القاعدة: فلقد رجعنا إلى [كتاب إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي]، فوجدنا أن ما تنطبق عليه القاعدة لا يزيد على سبعة عشر فعلاً، لا أشك في أن المستعمل منها لا يبلغ خمسة أفعال!! وإليكها لترى وتحكم بنفسك: [يفخ - يقق - يلل - يرر - يمن - يعر - يسس - يدي - يرع - يتم - ييس - يفع - ينع - يئس - يسر - يقظ - يقن]. وأما ما يُحتمل أن يُستعمل منها - في اعتقادنا - فهو: [يئس - يسر - يقظ - يقن].

وقد يقول قائل: إن [ييس ويفع] فعلان مستعملان!! ونقول: لا يخدعَنَّك عن نفسك أن تنظر إليهما وهما في حالة المضيّ مجردين، فالكلام لا يدور حول هذا، وإنما يدور حولهما وهما في حالة المضارعة مزيدَين، أي: [يُيَسُّ وَيُفَعُّ]. ولم نر من قبل من قال: [يؤبس ويوفع]، فمن رآهما فبارك له الله فيما رأى. وفي كل حال، إن القواعد لا تقعد - في حدود علمنا - لتتنطبق على أربعة أفعال، أو على ستة، في أقصى الاحتمال.

ومما يزيد الأمر سوءاً هنا، أن كتب الصناعة تعرض القاعدة، ثم تتعرض لعكسها، فتقول: [فإذا لم تسكن الياء بعد ضمة، لم تقلّب واواً، ولذلك لم تقلّب واواً في كلمة: [هُيَام]!! وتلك طريقة يأبأها علم التربية أشدّ الإباء، ويعيبها عيباً غير رفيع.

ولنعدْ إلى ما انطلقنا منه، وهو كلمتا [بيض وهيم]، فقد جعلوا لهما - وهما كلمتان فقط - قاعدة قائمة برأسها. وذلك أنهم قالوا: إن الكسرة في الحرف الأوّل منهما أصلها ضمة، أي: [بُيُض وهُيَم] أسوة بضمة حُر وزُرُق وصُفَر وبُلُق... وإذ قد

كانت ياؤهما ساكنة، وقبلها ضمة، فإن القاعدة توجب إعلال هذه الياء، بقلبها واواً، أسوة بـ [يُيَقِّن وَيُسِير ونحوهما] مما تُعَلّ فيه الياء فتقلب واواً لسكونها بعد ضمة. لكن لما كان الجمع الذي وزنه: [فُعَل] لا تُقلب ياؤه واواً ولو تحققت له شروط هذا القلب، فقد امتنع قلبها فيهما واواً، وقُلبت الضمة قبلهما كسرةً لتصحَّ الياء!!

وتمضي القرون، آخذاً بعضها برقاب بعض، والبيض والهيم هما هما، تأييان حتى يوم الناس هذا إلا أن تكون لهما قاعدة، يحيط أبناء الأمة بأحكامها. ولو لم يكن في لغة العرب كلمة ثالثة تقاس عليهما!!

وأعجب من هذا أنْ جُعِلَ للكلمة واحدة!! قاعدة قائمة برأسها، ودونك بيان ذلك: مواضع قلب الواو ياءً - عندهم - ثمانية. منها: [أن تقع عيناً بعد كسرة، في جمع صحيح اللام وزنه (فعال)، أعلت في المفرد أو سكنت].

فمثال ما أعلت عينه في المفرد فقلبت واوه ياءً في الجمع [رياح]، فالمفرد: [رِوَح] ثم أعلت الواو: [ريح] ولذلك قلبت الواو ياءً في الجمع: [رياح].

ومثال ما سكنت عينه في المفرد فقلبت واوه ياءً في الجمع [سياط]، فالمفرد: [سوط] وقد سكنت عينه وهي الواو، ولذلك قلبت ياءً في الجمع: [سياط].

ويستكملون القاعدة، فيقولون: [فإن صحت عينه في المفرد، ولم تسكن، صحت أيضاً في جمعه فلم تقلب ياءً]. مثال ذلك [طوال]، فهذا جمع صحت عينه فلم تقلب ياءً، لأنها صحت في المفرد [طويل] ولم تسكن. فهذه الدوامه كلها، إنما دُوِّمَتْ من أجل كلمة [طوال] وحدها.

ولقد اطلعنا في المعجم الحاسوبي على ما في اللغة، من موادَّ حرفها الثاني واو، وحرفها الثالث صحيح، نحو: [طال وقام ورام ...] وهي /٣٥٣/ مادة، فتبين أن [طويل وطوال]، مثالٌ يتيّم، لا ثاني له. اللهم إلا أن يقول قائل: و[عويص] أيضاً

يُجمَع - قياساً - على [عِواص]، وإن لم يُستعمل!!
فما الرأي في قاعدة تفَعَّد للكلمة واحدة؟! وفي أحسن الأحوال لكلمتين؟!

• تفعيد المقَعَّد !!

من قواعد اللفظ في العربية أنه: لا يُبدأ بساكن، ولا يوقَف على متحرك. قاعدة كلية ملتزمة، تزول الجبال، وهي ثابتة لا تزول. ولكن كتب الصناعة تزيلها حين تريد!! ولو أنها استمسكت بها لزالَت تضاريس وعُبدت عقبات. فدونك من هذا المعجن نماذج وأمثلة:

قاعدة: تُقلب الواو ياءً في ثمانية مواضع!!

[أولاً: أن تسكن بعد كسرة، نحو: ميزان وميعاد، والأصل: مِوزان ومِوعاد].
قلت: هذه حقيقة علمية، لا تقبل النقاش - كما يقال - فلننتقل إلى غيرها.
[ثانياً: أن تتطرّف بعد كسرة. نحو: رَضُو - يَرْتَضُو - قَوُو - الغازِو - الداعِو - الشَّجِو فتقلب ياءً فتغدو: رَضِي - يرتضي - قَوِي - الغازي - الداعي - الشجي.
فإن لم تتطرّف لم تقلب، وذلك نحو: العِوَج].

قلت: هاهنا - كما ترى - قاعدتان، الأولى: أن تسكن الواو بعد كسرة، والثانية: أن تتطرّف بعد كسرة، وما يتبع ذلك من ارتكاس القاعدة، إذا لم تتطرّف.
ولو أنهم لزموا الوقوف على الساكن - ومن الغرائب أنهم لم يلزموه - لَغَدَت القاعدتان قاعدة، وأطرح الارتكاس.

أعني أنهم لو سَكَنُوا أواخر تلك الكلمات التي يمثّلون بها، لشمّلتها كلّها قاعدة واحدة تقول: تقلب الواو ياءً إذا سكنت وسبقها كسرة. ولكن ما ترى:

- قبل الإعلال: مِوزان - مِوعاد - رَضِو - يَرْتَضِو - قَوِو - الغازِو -
الداعِو - الشجِو.

- بعد الإعلال: ميزان - ميعاد - رضي - يرتضي - قوي - الغازي -
الداعي - الشجي.

• تشعيب لا حاجة إليه !!

من قواعد قلب الواو ياءً، أن تجتمعا، ويكون السابق منهما ساكناً، نحو: [سَيِّد]،
فإن أصلها [سَيُّود]، وقد قلبت الواو ياءً، ثم أدغمت في الياء.

قلت: هذه حقيقة علمية، لا غبار عليها. غير أنهم يذكرون إلى جانبها قاعدة
أخرى تقول: تقلب الواو ياءً، إذا وقعت بعد ياء التصغير، نحو: [جُرِّي]، فإنها في
الأصل [جَرَو]، ثم صُغرت على [جُرْيُو]، ثم قلبت الواو ياءً بعد ياء التصغير، ثم
أدغمت في الياء [جُرِّي].

لكن من المعلوم أن ياء التصغير ساكنة، فكان من الحق إذاً أن تشمل الحالتين قاعدةً
واحدة. لأن هاهنا ياءً وواواً اجتمعا، والأولى منهما ساكنة، فقلب الواو ياءً،
على المنهاج. فلم التشعيب إذاً؟

• عاش الوجهان بالأمس، فليسقط أحدهما اليوم:

لو اطلعت على إعلال اللام من [فَعَلَى وَفُعَلَى] في كتابين من كتب الصناعة -
وليكونا على سبيل المثال: شرح الشافية، وشرح الأشموني لرأيت في كل منهما رأياً لا
يطابق نظيره في الآخر. فما هوشاذٌ هنا، قياسيٌّ هناك. والياء التي تسلم هنا، تعلّ فتقلب
واواً هناك... ويقف المرء متحيراً، يأخذ بهذا أم يأخذ بذاك؟ وتعظم المصيبة إذا كنت
تبتغي التقييد لسواك، والنقلَ يترصون، والعباءة يحومون.

وأما نحن فنعلن أننا نأخذ بالأسهل والأشيع، معرضين عن كل وجه سواه، وإن
عظم قدرُ أصحابه في نفسنا، وعلا كعبهم في مراقبي العلم. ومن هنا أننا قلنا: [فَعَلَى]:
إذا اعتل ثالثها، كان واواً في كل حال، إلا في صفة-وأصله ياء-فياً يبقى. وفُعَلَى:

إذا اعتل ثالثها، كان ياءً في كل حال، إلا في اسم - وأصله واو - فواواً يبقى].

• ليست الألف حرف علة !!

تفرد كتب الصناعة باباً لإعلال الألف، قائماً برأسه. وأما نحن فنزعم أن الألف ليست حرف علة، وإنما هي منقلبة عن حرف علة، هو الواو أو الياء، فإن لم تكن منقلبة عن أحدهما، فهي حرف من حروف الزيادة، لا يُعَلَّ ولا يُقَلَّب. وسنعرض لهذا الإعلال المتخيّل، ممهّدين بما نزع أنه حقيقة لغوية، ثم نعوج فنناقش ما قالته تلك الكتب، ولو طال ذلك شيئاً.

لقد قلنا في بحث [الإعلال]: يُقَلَّب حرف العلة (أي الواو والياء) ألفاً، إذا تحرّك وقبله فتحة. نحو: [قَوْل - بَيِّع] فبعد الإعلال: [قال - باع]. فإذا تطرّف كفى الشرط الثاني فقط (أي: قبله فتحة). نحو: [عَصَوَ - غَزَوَ - فَتَيَ - مَشَيَ] فبعد الإعلال [عَصَا - غَزَا - فَتَى - مَشَى].

وإننا لنعلم أن معترضاً سيقول: [فَتَيَان - عَصَوَان - غَزَوَا - مَشَيَا]، تحرّك فيها حرف العلة وسبقته فتحة، ومع ذلك لم يُعَلَّ!! ونقول: نعم، إنه لم يُعَلَّ هاهنا، ولكن ذلك لم يكن عن خلل في القاعدة، وإنما كان لأن إعلاله متعذّر!! فلو أعلَّ لآلَتْ تلك الكلمات إلى: فتآن - عصآن - غزآا - مشآا!! وليس هذا عريية.

أما الآن، فننظر إلى كتب الصناعة ماذا تقول.

تقول: [إعلال الألف: إذا وقعت الألف بعد ياء التصغير، أعلّت فقلبت ياءً، وأدغمت في ياء التصغير].

ويعثّلون فيقولون: الألف في نحو: [كتاب وغزال] تُعلّ في التصغير، فتقلب ياءً أي: [كتيّب وغزِيل] ثم تُدغم الياء في الياء، أي: [كتيّب وغزِيل].

وهذا الذي يقولون إنه إعلال، ليس إعلالاً. فحروف الزيادة، ومنها الألف في

كتاب و غزال و حصان و حمار و قطار... لا تُعلّ، ولا تُقلب ولا تنقلب!! وإنما يُؤتى بها
لحاجة تعبيرية معنوية، ويستغنى عنها حين تزول تلك الحاجة. لقد احتيج إليها في مادة
[كتب] فزيدت قبل الآخر فقليل: [كتاب]. ومن أبى هذا كان مسؤولاً أن يعلّل بجيئها
بعد التاء.

الألف هنا حرف من حروف الزيادة، وشأنها شأن سائر حروف الزيادة،
وفكّها الله.

والياء بعد ياء التصغير، في [غُزِيل و حصين و حمير و قطير] لا تُعلّ أيضاً، ولا تُقلب
ولا تنقلب، وإنما هي حرف من حروف الزيادة، أدغمت في ياء التصغير؛ ففي المفرد
المزيد قبل آخره حرف مدّ، يقال: [كتاب] وفي تصغير جمعه يقال: [كتيب].
وفكّها الله!!

ويقولون أيضاً: [تُعلّ الألف إذا وقعت بعد ضمة فتقلب واواً]، ويمثلون لذلك
بنحو: [شُوهد - بُويغ] فيقولون: الأصل فيهما قبل الإعلال: [شَاهِد - بُايغ]،
ولكن تَعَذَّرَ النطق بذلك، فأعلّت الألف فقلبت واواً. فما رأي غير النحاة؟!
ولا يظنّ ظانٌّ بعد الذي عرضنا له، أننا نقول نريد أن نعيب، فمعظم الذي
نناقشه، لا يعاب إذا نُظر إليه على أنه تراث، يُحكّم التعليل ويطرد القياس. بل
الاحتفاظ به كاحتفاظ بالجوهر الفريدة. لكنّ جعله طريقاً لتعليم قواعد العربية هو
المعيب. وبين المسألتين فرقٌ عظيم لا يجوز إغفاله.

ويقولون كذلك: [تُعلّ الألف إذا وقعت بعد كسرة فتقلب ياءً]، ويمثلون لذلك
بنحو: [مصاييح - دنانير] فيقولون: الأصل فيهما قبل الإعلال: [مصايأح - دنانيار]،
ولكن تَعَذَّرَ النطق بذلك، فأعلّت الألف فقلبت ياءً.

قلت: إن ما تداولته المواقف والقذور في مطابخ النحو ألفاً ومثني عام، لا يصلح

اليوم طعاماً للطاعمين.

ويقولون: إن كانت الألف ثالثة، واتصلت بألف التثنية، أو بضمير... رُدَّت إلى الواو إن كان أصلها الواو، نحو: [عصوان - غزوت - غزونا]. وتُرَدُّ إلى الياء إن كان أصلها الياء، نحو: [فتيان - مشيت - مشينا].

قلت: إن في هذا القول قلباً للأُمور، وذلك أن له معنى واحداً هو: أن الألف هي المنطلق. فإذا قلتَ [عصَوَان]، فقد قلبتَ الألفَ واواً. والأمر ليس كذلك، بل المنطلق هو الواو، فإذا لم يُصَبِّها سبب إعلاليّ يقلبها ألفاً، فإنها تظلّ واواً؛ وقل مثل ذلك في ياء [فتيان]، فإنها هي المنطلق، لا الألف. فإذا لم يُصَبِّها سبب إعلاليّ يجعلها ألفاً، فإنها تظلّ ياءً.

فالمسألة إذاً، مركوزة في أن الواو واو، والياء ياء، لا أن الألف تقلب واواً مرة، وياءً مرة أخرى.

ويجعلون لهذه القاعدة استطالة تقول: إذا وقعت الألف رابعة فصاعداً واتصلت بألف تثنية أو ضمير للمثنى أو ضمير رفع متحرك، قلبت ألفاً في كل حال. وأصدق من هذا وأوجز، أن يقال: حرف العلة بعد الثلاثة الأحرف من الكلمة، إذا تلتته ألف أو تاء ضمير، كان ياءً في كل حال. وذلك نحو: [أغزيا وأغريت ويرضيان وأرضيت والمعطيان والمستشفيان...].

وقد يقول معترض: إنك بما تقوله، تجعل مسألة الألف لفظية خالصة، فلا تصفها بأنها ضمير، بل تذكرها على أنها حرف خالصٌ للحرفية.

ونقول: هو كذلك، ونحن لم نرد إلى غير ذلك!! والعربي - من قبل - لم يرد إلى غير ذلك. ودليلنا بين يدي زعمنا. وقد قبسناه من إجماع كتب الصناعة عليه. فقد رأيناها تقول: [إذا اتصلت الألف، بألف التثنية في الاسم، أو بضمير المثنى في الفعل]؟

فهل ألف التثنية وضمير المثني - على اختلافهما - إلا ألف؟!

وبعد، ففي مذهبنا أن الألف ليس حرفاً أصلياً، ومن ثم ليس حرف علة. وإنما هو تارة حرف زيد على الأصل، وتارة أخرى حرف منقلب عن أصل هو الواو أو الياء.

ومن ثم فأحرف العلة في زعمنا، حرفان هما الواو والياء، لا ثلاثة.

ومن يعترض على قولنا هذا، فيقول مثلاً: بل الواو في [شوهـد... والياء في [دنانير] أصلهما الألف، فإنه مسؤول أن يبين للناس: ما أصل الألف في [شاهد] و[بائع]، وما أصل فتحتي [قتل]، وما أصل ضمة [قتل] وما أصل كسر تائها. فإذا أجاب: [لغة العرب هكذا]. قلنا: [ونحن لا نقول إلا بما تقوله أنت، فلغة العرب هكذا]؟

لقد قال العربيّ: [شاهد وبائع] فزاد ألفاً في المعلوم، وقال: [شوهـد وبُـويع] فزاد واواً في المجهول. وليس في هذا ولا في ذاك، أصل ولا قلب ولا انقلاب، ولا فيهما إعلال ولا معلال!! الألف لا تكون حرفاً أصلياً، والألف لا تُعلّ، والإعلال للواو والياء، وغير هذا تلزيق ودعاوى كرهت أبناء الأمة لُغتَهم.

ولعل من مؤيدات منحنانا، أن كتب الصناعة، حين تتحدث عن إعلال الألف، لا تقول أكثر من: (تُرَدُّ الألف... وتُقلب الألف...) ولا تورد تعليلاً يكشف عن سبب لإعلالها وجيه.

فإذا علّلت جاء تعليلها مضحكاً، كما رأيت آنفاً، في [شوهـد وبُـويع] ومصاييح ودنانير].

• قد يجزئ البعض...

بحث الإعلال مملوء بالتععيد لما لا يكون. وقد علقنا آنفاً على نماذج من ذلك. لكن الخشية من أن يُظنَّ السكوت والإعراض، مطية الرضا والتسليم، رأينا أن نورد

شيئاً مما يقعدون له، نختم به التعليق على البحث.

- فقد قالوا: يصحّ حرف العلة - الواو والياء - فيما وزنه [مفعال]، نحو: [مِقْوَال ومِكْيَال]. فالوزن إذاً، هو السبب عندهم في عدم الإعلال!! والذي نراه أن الوزن جُعِلَ مظلةً، تسمح بتقعيد ما لا يُقَعَّد له. وذلك أن إعلال هاتين الكلمتين - وقس عليهما ما يُماثلهما من المفردات - يؤول إلى [مِقْأَل] و[مِكْأَل]، وهذا مما يتعذر النطق به. فكان الأجدر والأولى إذاً، أن يقرّر في الأمهات، ليرجع إليه المتخصصون والمتفقهون، كلما وجدوا في بحوثهم حاجة إليه.

- وقالوا: لا يُعَلِّ ما كان بعد واوه أو يائه ألف. نحو: تَجْوَال وتَهْيَام. وليس لهذه القاعدة إلا معنى واحد، هو نهْيهم لك عن أن تقول: تَجْأَل وتهآم!!
- وقالوا: لا يُعَلِّ ما كان مضعفاً، نحو: ابْيَضَّ واسْوَدَّ. ومعنى هذه القاعدة، أن من غير الجائز أن تقول: [ابأ ض ض] و[اسأ ذ د]!!

- وقد منعوا إعلال ما أُعِلَّت لامه. ففي: [أهوى وأحيا] مثلاً، أُعِلَّت اللام فقلبت ألفاً. فلا يجوز لك بعد هذا الإعلال، أن تُعِلَّ الواو من [أهوى] ولا الياء من [أحيا]، وبتعبير آخر، لا تقل: [أهاأ وأحاأ]!!

نقل السيوطي عن الزركشي أنه قال: [كان بعض المشايخ يقول: العلوم ثلاثة: علم نضج وما احترق، وهو علم النحو والأصول. وعلم لا نضج ولا احترق، وهو علم البيان والتفسير. وعلم نضج واحترق، وهو علم الفقه والحديث]. (الأشباه والنظائر ٧/١)

قلت: إن روائح احتراق طبخ النحو، تُسْعِل الصدور، وتُدْمع العيون، فكيف لم يشمّها أولئك المشايخ الذين ذكرهم الزركشي؟!

يقول طه حسين، عن تجربته، وقد جلس إلى العشاء بين إخوته وأمه وأبيه، فأخذ

اللُقمة بكلتا يديه وغمسها من الطبق المشترك ثم رفعها إلى فمه: [فأَمَّا إِخْوَتُهُ فَأَغْرَقُوا فِي الضَّحْكِ. وَأَمَّا أُمُّهُ فَأَجْهَشَتْ بِالْبُكَاءِ. وَأَمَّا أَبُوهُ فَقَالَ فِي صَوْتٍ هَادئٍ حَزِينٍ: مَا هَكَذَا تُؤْخِذُ اللَّقْمَةَ يَا بَنِيَّ!!].

قلت: نعم، وما هكذا يُعَلِّمُ أبناء الأمة قواعد لغتهم!!
فلنُؤدِّعَ المتحفَ اللغويَّ، كنوزَ نخونا العربي، ليطلِّعَ العالمُ على درره وجواهره،
وما أنفقَ آباؤنا من الجهد في ((صناعته))، وما أداروا في كل ذلك من العقل والفكر.
وأما أن نقول لأبناء أمتنا: هذه سبيلكم إلى تعلُّم لغة قومكم، وإتقانها وإحسانها، فلا.

* * *

المراجع والمصادر:

الإنصاف	٤١٣	الواضح في علم الصرف	٣٢
دروس التصريف	١٥٨	الواضح في النحو والصرف	٢٩٠
النحو الوافي	٧٦١/٤	المغني في تصريف الأفعال	١٨٧ و ١٨٠
شرح المفصل	٩٨ و ٥٩/١٠	كتاب سيبويه - بولاق	٢٣٢/٢
بجالس نعلب	٣٦٠/٢	كتاب سيبويه - هارون	٥٢/٤
شرح الشافية	١٠٦ و ٨٨/٣	جامع الدروس العربية	٣٥٦ و ٣٤٣/٢
الأشباه والنظائر	٧/١	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٧
تهذيب التوضيح	١٨٧/٢		

في أوزان الأفعال وإيقاعها

لولا شيء من التحرز، لقلنا إن بناء العربية بناءً موسيقى وإيقاع، حقيقةً، لا مجازاً كما يظنّ الظانّون!! فكما لا يكون ثلجٌ بغير بياض، ولا ليلٌ بغير سواد، كذلك لا تكون عربية بغير موسيقى وإيقاع. وذلك أن لمفردات هذه اللغة العجيبة قوالب وأوزاناً، فلكل كلمة منها قالب بقدرها تستقر فيه، ووزن على قدها تلبسه. فهذا قالبُ (فاعل) وذاك قالبُ (مفعول) وذلك قالب (فعل) وذاك قالب (يستفعل)... فإذا أنعمت النظر في كلماتها وقوالبها (رأيت)!! موسيقى داخلية تتخلّق في نُسخ الحروف وأوزانها: قِصراً وطولاً وتسلسلاً، ما بين ساكن وممدود وصائت.

فما هذه اللغة التي لا ينتهي العجب منها؟ وهل يلام أولئك الأئمة الذين فُتِنوا بها، حتى أنكروا أن يجري عليها قانون نشوء اللغات وتطورها، كما يجري على سائر لغات البشر، وحتى قالوا إنها هبة السماء، جادت بها على خير أمة أخرجت للناس!! وقد يظنّ ظانٌّ أن هذا الذي نقوله تزويق كلام؛ وما هو كذلك، بل هو حقيقة محسوسة، تراها العين مكتوبة، وتسمعها الأذن مقروءة. وتكاد تلمسها بيدك، إذا فعلت ما يفعله شدة العلم، حين يعمدون إلى تقطيع بيت من الشعر، فيمثلون الحرف المتحرك بخط (/)، والحرف الساكن بدائرة (o) ودونك من هذا نماذج ما بين اسم وفعل، لإيضاح المسألة^(١):

١- عمدنا إلى الوقوف على الساكن، في آخر الكلمات الممثل بها. وما كان يمنع مانع من الوقوف على متحرك، وتعديل الإيقاع بما يناسب ذلك، غير أننا آثرنا التقيّد بقواعد اللفظ في العربية. هذا، على أننا سنكسر هذه القاعدة - كما ترى بعدُ - في حالة واحدة، فنقف على متحرك، إذا كانت الكلمة مما ينتهي بإدغام، نحو: (افعلْ: احمر...) وإنما نعمد إلى ذلك، تيسيراً وتبياناً، لا تعذراً واستحالة، فهذا وهذا ممكن.

الوزن	الإيقاع
فاعل	٥/٥/
مفعول	٥٥/٥/
انفعل	٥//٥/
استفعل	٥/٥/٥/

فإذا تكلم العربي، فجمَعَ الكلمة إلى الكلمة في الظاهر، فقد جمع إيقاعاً إلى إيقاع في الباطن. وبشيء يسير من التأنيق في الرصف والسرد، تقرأ كلاماً فتستشعر أنغاماً.

هذه لغتنا، وهذا ظاهرها، وهذا شيء من باطنها:

– تراها بعينك حروفاً، وهي – لو أصغيت – موسيقى تتهادى.

– وتخالها مفردات، وهي – لو تدبرتها – إيقاعٌ مُرقص.

– وتظنّها عبارات، وهي هندسة تأخذ بالألُّباب.

– وتحسبها جامدة، وهي تمرّ مرّ السحاب.

فأما أنّ هذا في اللغات عجيب، فأمر لا مراء فيه؛ وأما الذي هو أعجب وأغرب، فالأّ يستفاد من هذا الكنز، فيتركّ للتفكّه بذكره، والحديث عنه في مجالس أهل اللغة، والزهو باشتمال العربية عليه.

ولقد أخذنا أنفسنا أن نُجِلّ هذه المزيّة من مزايا العربية، محلّ ما تذهب اليه كتب النحو والصرف حين تبحث في أوزان الأفعال. وذلك أنها حين تعمد إلى تعليم أبناء الأّمة كيف تصاغ الأفعال، مجردة ومزيدة، تبدأ ذلك بالحديث عن الماضي، وتقييد حركاته وسكناته، وصائت حروفه وممدودها، وما ينشئ اختلاف ذلك من أوزان.

فإذا تمّ ذلك لمؤلّفي تلك الكتب، انتقلوا إلى المضارع، فافتتحوا حديثه بإعلانهم أنه يؤخذ من الماضي. ثم يشرعون يأتون بماض بعد ماض، و(يأخذون) منه مضارعاً

بعد مضارع. حتى إذا بلغوا من التتبع والتفريع والاستقصاء ما يشفي صدورهم، صرّحوا أن فعل الأمر (يؤخذ) من المضارع. ثم يفعلون بالمضارعات ما فعلوا بالماضيات: مضارعاً مضارعاً وأمرأً أمرأً.

وكي لا يكون الكلام مجرداً، نورد فيما يلي نموذجين يبينان طرائقهم في تعليم طلاب العلم، كيف يقلب الماضي إلى مضارع.

فأما أول النموذجين، فمن أيسر كتب النحو في هذا القرن - على حسب اعتقادنا - وهو (جامع الدروس العربية)، رحم الله مؤلفه وأجزل مثوبته. وأما ثانيهما فمن تلك الكتب التي تؤلف في أيامنا هذه:

١- جامع الدروس العربية (١/٢١٤): قال:

[وإن كان (أي: الماضي) على أربعة فصاعداً، فإن كان في أوله همزة زائدة، تحذف ويكسر ما قبل آخره، فتقول في (أَكْرَمَ وَأَنْطَلَقَ وَاسْتَغْفَرَ): (يُكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَغْفِر). وإن كان في أوله تاء زائدة، يبق على حاله بلا تغيير، فتقول في (تَكَلَّمَ وتَقَابَل): (يَتَكَلَّمُ وَيَتَقَابَل) وإن لم يكن في أوله همزة ولا تاء زائدتان، يكسر ما قبل آخره، فتقول في (عَظَّمَ وَبَايَعَ): (يَعْظُمُ وَيَبَايِع). وحرف المضارعة يكون مفتوحاً، مثل: (يَعْلَمُ وَتَجْتَهِدُ وَنَسْتَغْفِر)، إلا إذا كان الفعل على أربعة أحرف، فهو مضموم مثل: (يُكْرِمُ وَيُعْظُم)].

٢- الكتب المحدثّة: وتقول:

[إذا كان في أول الماضي همزة وصل حذفت الهمزة، وزيد في موضعها حرف المضارعة مفتوحاً، وكسر ما قبل الآخر، نحو: ... وإذا كان في أول الماضي همزة قطع زائدة حذفت وزيد في موضعها حرف المضارعة مضموماً، وكسر ما قبل الآخر، نحو: ... وإذا كان في أول الماضي تاء زائدة ثبتت في المضارع وزيد قبلها حرف المضارعة

مفتوحاً، وبقي ما قبل الآخر على حاله نحو: ... فإذا لم يكن في أول الماضي همزة وصل أو قطع زائدة ولا تاء زائدة، زيد حرف المضارعة في أوله مضموماً وكسر ما قبل الآخر نحو: [...].

على هذه السبيل - ومثل هذه السبيل - تسير كتب النحو والصرف، كلما عمدت إلى تعقيد قاعدة في اللغة. وأما أبناؤنا فيسيرون السطر والسطرين مع تلك الكتب وقواعدها، حتى إذا رأوها تُوالِي حَشْد: (إنّ وإذا، وإلاّ إذا، وبعْد، وقَبْل، واللفيف المفروق واللفيف المقرون، ووَرَدَ وشَذَّ، وسُمِعَ وقيس...) يسّوا من فهم لغتهم!! وقنطوا من قدرتهم على ركوب (بحرها)!! فرجموها بحجارة الكره والنفور، كما يُرجم الزاني بحجارة النفي من الحياة.

والمرء عدوّ ما جهل، فإذا سمعوا مادحاً يمدحها، أو معجباً يطريها، سخرّوا منه ومنها، وهربوا من الجدّ في طلب إتقانها، إلى الجد في إلقاء تبعة جهلهم عليها. وكأنّ لسان حالهم يقول: لو كانت لغة تُفهم لفهمناها!! وها نحن أولاء نتعلم اللغات الأجنبية فنفهمها ونفهم عن أهلها!! حتى إذا جئنا نتعلم قواعد لغتنا استغلقت واستعصت، فنذر أن نفهم وتعذر أن نفهم!!^(١)

وإذا لم يكن عجباً أن يظّل أبناء الأمة يشكون عسر مسالك النحو والصرف، قروناً بعدها قرون، فإن العجيب حقّاً أن يظّل القوامون على هذا العلم يصرون أيضاً قروناً بعدها قرون، على أن يلقنوا الآتين ما لقنوه هم على يد الماضين!! كأنه قدّر مقدور، لا مفر منه إلاّ إليه!!

وإن من المؤسف ألاّ يرى أبناؤنا اليوم، في جهد وجِدّ أولئك الآباء، إلاّ جهداً

١- هذه دعوى يدّعونها، والحق أنهم لا يفهمون تلك اللغات، ولا يفهمون عن أهلها. اللهم إلا أن يكون قائل ذلك، عاش عمراً في بلاد تلك اللغات الأجنبية.

وجدًا عبثيين!! وأن يُعرضوا عن (نحوهم وصرفهم)، ثم من بعد ذلك عن اللغة كلها. ثم ينقلبوا في آخر المطاف ساخطين، ثم قانطين، ثم ساخرين ثم مزدريين!! هذه حقيقة، تخاطبنا بها ضمائرنا، ونراها في تملل الأمهات والآباء، وفي تأفف الأبناء، وفي يأس الحفدة!! وحقيقة هذا عمقها، وهذا شمولها، وهذا حجمها، لا يغير منها شيئاً ألا يراها المشتغلون باللغة ونحوها وصرفها، أو أن تأخذهم العزّة، بأساليب تعليمها.

من أجل ذلك خالفنا عن طرائق النحاة والصرفيين، وعمدنا إلى إحلال التنعيم والإيقاع، محلّ تقعيد القواعد واستظهار الشروط والأحكام. ولقد تجافينا عن اجتثاث الخزعات، والنظر إلى خلاياها بمجاهر المخابر!! وآثرنا أن يرى أبنائنا بأعينهم، ويسمعوا بأذانهم، وأن تكون اللغة - كلما أمكن ذلك - سليقة يسبق بها اللسان عقل المتكلم وتفكيره.

وإنما انطلقنا نحو غايتنا هذه، متابعين لآبائنا الذين أورثونا هذه اللغة، ولم يكونوا يعرفون نحواً ولا صرفاً، بل كانوا يتناقلونها مشافهة، فتكون لهم سليقة يأخذها الأبناء عن الآباء، حتى إذا استحكمت لهم آلتها، وحذرت بها ألسنتهم، حلّقوا في سمائها، فبلغوا من التعبير بها عما يدقّ ويضؤل، ويجلّ ويعظم، كلّ معجز وكل عجيب!!

إن الأخذ بناصية اللغة لا يكون باستظهار ما تسرده كتب النحو والصرف من القواعد - وقد قبسنا لك منها أنفاً نموذجين - وإنما يكون بالقراءة والسماع ثم التقليد ثم التكرار. فهذه سبل السليقة الثلاث. ولا نفوذ إلى السليقة إلاّ بلزوم هذه السبل.

إن كتب النحو والصرف حين تبحث في أوزان الفعل، تصوّف همّها إلى حروفه، وحرّكاتها وسكناتها، ومدودها وصائتها، وما يعرفها في كل صيغة من الصيغ الثلاث. وهذا يعني أنها تنظر إلى الكلمة مقطّعة الأوصال. ونحن نذهب إلى ضد هذا، فننظر إلى

الكلمة على أنها وحدة لها إيقاعها وموسيقاها.

هي تنظر إلى خلايا الكلمة، خلية إثر خلية. ونحن ننظر إلى قوامها مجتمعاً متكاملاً. هي عندها لكل حرف من كل فعل حديث، ونحن عندنا لكل الأفعال حديث واحد. كتب النحو والصرف تقول ما نقلناه لك آنفاً من [جامع الدروس العربية] وغيره. وأما طريقتنا فتقول: إن لكل فعل أسرة تشتمل على ماض ومضارع وأمر، ولها تنغيم وإيقاع لا يفارقانها، حتى لكانهما هويتها. ومتى استشعرت ذلك في أحد أفرادها، فقد عرفت سائر الأسرة بالضرورة.

ولقد شجّعنا على ما نذهب إليه شيثان:

الأول: أن الخليل ابن أحمد، عالم أمتنا الفذ، قد استفاد من موسيقى الأوزان وإيقاعها، حين جعل أوزان التصغير ثلاثة فقط، هي: [فُعِيل - فُعِيل - فُعِيل] عليها تصغر جميع الأسماء في العربية، وتبلغ أوزانها المئات.

الثاني: أننا سألنا نحواً من عشرين أخاً صديقاً، أن يصف لنا كل منهم سبيله التي يسلكها لقلب فعل [أَكْرَمَ] مثلاً أو [استغفر] أو [تعلم] من الماضي إلى المضارع، فما قال أحد منهم: نحذف... ونكسر... ونضع... ونزيد إلخ... بل كلهم قالوا رأساً:

أَكْرَمَ	يُكْرِمُ	أَكْرِمُ
وَاسْتَغْفَرَ	يَسْتَغْفِرُ	اسْتَغْفِرُ
وَتَعَلَّمَ	يَتَعَلَّمُ	تَعَلَّمَ إلخ...

وليس لهذا إلا معنى واحد هو أنهم يحتكمون إلى السليقة، ويُعرضون عن أحكام وطرق كتب النحو والصرف.

ولقد رأيتني عند ذلك أسأل نفسي: أصوغ فعل من الأفعال - وصائغه ينغم ويوقع - الطف وأظرف وأطرب وأعرب وأحلى وألين!! أم تحكيم قاعدة تقول:

نحذف... ونكسر... ونضع... ونزيد إلخ...؟

لغتنا - بحمد الله - منعمة بموسقة موقّعة، فلم لا نعلّم أبناءنا أن يغنّوها بدل أن نسوقهم إلى المدرّسة ليروا تقطيع أوصالها؟!

فانطلاقاً مما قدمنا، أوردنا في بحث [أوزان الأفعال وإيقاعها] أسرار الأفعال أسرة بعد أسرة، لكل منها ماضٍ ومضارعٌ وأمر، ووزنها الذي يرافقها (حركةٌ وسكوناً وإيقاعاً). وبعد، فما نرانا بجانب الحق إن نحن قلنا: إننا بعملنا هذا إنما ننبّض (قلب) اللغة، بعد أن أطالت كتب النحو والصرف تعقيلها؛ ونجعل السليقة نحواً وصرفاً، بعد أن أفرطت تلك الكتب في منطقتيهما.

وليتأمل المتأمل ما الذي يبقى من عصفور يغرد طرباً، ويطفر جبوراً، إذا عمل الجراح مبضعه في جناحه وحجرته، ليكشف لك عن أسباب الرشاقة في نقزه، والعذوبة في تغريده.

ولا يظنن ظان أننا نريد بما نقول أن نسحق جهد العلماء، وبحث المتخصصين - حاش لله - وإنما نريد أن نقول: إن بحوثهم شيء، وتعليم أبناء أمتنا إتقان لغة قومهم شيء آخر. وقد آن أن يقنع قيصر بما له^(١)!!

* * *

١ - تبلغ أوزان الأفعال في كتب النحو والصرف، ما بين ماضٍ ومضارع وأمر، مئة وخمسة أوزان، وأما من الوجهة الإيقاعية التي نأخذ بها، فهي ثلاثة عشر وزناً إيقاعياً موسيقياً فقط.

في البدل

ليس في بحث البدل ما يكون موضوعاً يناقش، فيؤخذ به عن بيّنة، أو يُردّ عن بيّنة. اللهمّ إلا أن يكون ذلك المسألتين التاليتين:

الأولى: اشتراط كتب الصناعة، أن يتّصل بدلُ البعض من الكل، وبدلُ الاشتمال، بضمير يرجع إلى المبدل منه في كليهما.

لكن استقراء الشواهد يبيّن أنّ ما اشترطوه، شرط غير لازم، ففي قوله تعالى ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران ٩٧/٣)، بدل بعض من كلّ. المبدل منه هو: [الناس] والبدل هو: [مَنْ]، وليس هاهنا ضمير يرجع من البدل إلى المبدل منه!!

وفي قوله تعالى ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾ (البروج ٨٥/٤-٥)، بدل اشتمال. المبدل منه هو: [الأخدود]، والبدل هو: [النار]، وليس هاهنا أيضاً ضمير يرجع من البدل إلى المبدل منه!!

فالشواهد إذاً لا تُعين على وجوب هذا الشرط، وإنما تدلّ على أنه يكون مرة، ولا يكون أخرى. ومن هنا أن كان الأئمة فريقين:

أحدهما يرى أن ذلك ليس شرطاً لازماً، قال المرادي (توضيح المقاصد ٢٤٨/٣): [قال المصنف (يعني ابن مالك): والصحيح عدم اشتراطه (أي: عدم اشتراط الضمير) لكن وجوده أكثر من عدمه]. وقال الصبان (حاشية الصبان على الأشموني ١٢٤/٣): [وقال المصنف في شرح كافيته: اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال

لضمير عائد على المبدل منه، والصحيح عدم اشتراطه، لكن وجوده أكثر].
والفريق الآخر يرى أن هذا الشرط واجب، وما جاء من الشواهد، والبذل فيه غير متصل بضمير، قُدِّر له ضمير. فالتقدير في آية ﴿وَلَلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ هو: مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا مِنْهُمْ. وفي آية ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ﴾، هو: قتل أصحاب الأخدودِ النارِ فيه.
قال ابن هشام (أوضح المسالك ٣/ ٦٦): [ولا بدَّ من اتصاله (أي اتصال البذل) بضمير يرجع على المبدل منه: مذكور... أو مقدَّر].

ولقد أخذنا برأي الفريق الأول، لما فيه من الاستظهار بالشاهد القرآني، والتخفيف من شرط لا يمنع مانع من ادعاء المتكلم أنه حققه في قلبه!! فيكون اشتراط الوجوب بمنزلة الإجازة!!

المسألة الثانية: مقصورة على بدل الكل من الكل، وقد عبّر عنها الرضي بقوله (شرح الكافية ٢/ ٣٨٦): [وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الأفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث].

قلت: البذل تابع، وموافقته المتبوع لا تحتاج إلى اشتراط، إذ هي الأصل. فإذا خولف ذلك، نهض العلماء للبحث في المخالفة، وتعليلها والتععيد لها، وبيان صوابها وخطئها. زد على ذلك أن بدل الكل من الكل، هو بدل الشيء مما يطابقه، حتى لقد يسمونه: [البذل المطابق] فلا يتصور - والأمر كذلك - أن يكون المبدل منه مؤنثاً - مثلاً - والبذل مذكراً، فيقال: جاء الطالبةُ زهيراً!! أو مفرداً والبذل جمعاً، فيقال: سافر خالدٌ جيرانك!! إلخ...

من هنا أن أطرحنا هذا الشرط، لأنه لا يزيد على أن يكون تحصيل حاصل.

* * *

المراجع والمصادر:

٣٠٨	قطر الندى	٦٤/٣	أوضح المسالك
٢٤٦/٣	توضيح المقاصد	١٢٣/٣	حاشية الصبان
٦٦٤/٣	النحو الوافي	٢٩٨	أسرار العربية
٣٨	نصّ الألفية	٦٣/٣	شرح المفصل
٤٦/٢	الأصول في النحو	٣٨٦/٢	شرح الكافية
٢٣٦/٣	جامع الدروس العربية	٢٣	كتاب الجمل في النحو
١٧٢	تسهيل الفوائد	٢٤٧/٢	شرح ابن عقيل
٥٥٣	شرح ابن الناظم	٣٣٢/٣	شرح التسهيل
٢٢٩	الواضح في النحو والصرف	٣٦٩	الموجز في قواعد اللغة العربية

في التحذير والإغراء

• نعوذ بالله من الرأي الدَّبريِّ:

قال المبرد (الكامل ٨٩٠/٣): [كان عبد الله ابن وهب الراسبي يقول: نعوذ بالله من الرأي الدَّبريِّ] وفَسَّر ذلك فقال: [والرأي الدَّبريُّ: الذي يعرض من بعد وقوع الشيء].

والذي يظهر أنَّ كتب الصناعة - في بحث التحذير والإغراء - تقول، ثمَّ تعطف على ما قالت فتعارضه برأيٍ دَّبريِّ. وما نقول هذا إلاَّ عن بيَّنة، إليكها:

آ- التعريف: تبدأ تلك الكتب بحث [التحذير] بأن تعرِّفه فتقول: [هو مفعول به بفعلٍ لا يجوز إظهاره]. ولا بيان بعد هذا البيان، ولا وضوح بعد هذا الوضوح.

ب- تأكيد التعريف: وذلك أنها لا تكتفي بالتعريف، بل تبحث فيه لتثبت صحته بالاستقراء والدليل المنطقي. ولذلك تخوض فيه خوفاً، فتعرض للموضع، الذي يُقدَّر ذلك الفعل فيه، أهو قبل المحذَّر منه أم بعده؟ وإذا كان قبله فما العلة في تقديمه؟ وإذا كان بعده، فما العلة في تأخيره؟ ثمَّ ما المراحل التي يقطعها هذا الفعل مرحلة مرحلة، حتى يغدو إظهاره في الكلام محظوراً؟

ج- فلسفة الإضمار وجوباً: وذلك أنهم بحثوا فيما وراء ظاهر اللفظ، ففلسف بعض النحاة سبب هذا الإضمار الوجوبيِّ، ومنهم ابن يعيش الذي قال (شرح المفصل ٢٥/٢): [...] لدلالة الحال عليه (أي: يُحذف وجوباً لدلالة الحال عليه) وظهور معناه. وكثر ذلك محذوفاً حتى لزم الحذف (أي: حتى صار محذوفاً دوماً) وصار ظهور العامل فيه (أي: ظهور

الفعل فيه) من الأصول المرفوضة].

فإضمار الفعل - إذا - ثابت بالتعريف، ثم بالتأكيد، ثم بالتفلسف. ولكن كتب الصناعة، مع ذلك، بل على الرغم من كل ذلك، ما إن تسير في البحث قليلاً، حتى تشرع تنقض ما غزلت، وتحلّ ما أبرمت.

ودونك هذا النص الذي أورده المرادي، فإنه يبيّن ما يعتري إضمار العامل - عندهم - من النقض والحلّ. وذلك أنه قال (توضيح المقاصد والمسالك ٦٧/٤): [وإن كان التحذير بغير (إيّا) لم يلزم الإضمار إلّا مع العطف نحو: رأسك والسيّف... قلت: هذا فطر سيتلوه المَظَلّ أو التكرار نحو: رأسك رأسك... قلت: وهذا هطل) فإنّ عُدِمَ العطف والتكرار، (قلت: وهذا انهيار) جاز الإظهار والإضمار نحو: رأسك، وإن شئت: قِ رأسك...].

ولا يظنّ ظانّ أنّ هذه لُقطة يقع عليها محذور، بل هي مبذولة لكل من أرادها: في شرح ابن عقيل، وفي أوضح المسالك، وفي شرح المفصل، وفي شرح الكافية إلخ... وفيما يؤلّف من كتب النحو في عصرنا أيضاً، كجامع الدروس، والنحو الوافي. وقرأ أسلوب التحذير فيما تشاء من كتب النحو، قديمها وحديثها، تجده بين سائر عناصر البحث، كالقزم بين المردّة، إذا لم تبحث عنه لم تره!! وأما الباب كلّه - أو معظمه - فللفعل: متى يُضمَر؟ (وهو لا يكون - أبداً - إلّا مضراً)، ومتى يُظهر؟! (وهو لا يكون مُظهراً أبداً) وإنّ مما تألم له النفس، أنّ يُصرّف المرء عن معرفة أساليب قومه في الكلام، إلى متاهاتٍ ألصقت بلغتهم يستوي فيها الأعمى والبصير. وأن يُقبل يريد أن (يفتح) أسلوب التحذير، فيخرج (منهزماً) قد خيَضَ به في حذف وإثبات فعلٍ متوهّم، وفي متى يجوز ذاك أو ذلك، ومتى يجب أو يمتنع أحدهما أو كلاهما!! والذي هو آذى للنفس وآلم لها، ألاّ يكون القائد إلى ذلك غير التبغدد بالعلم ابتداءً، والاتباع الأعمى انتهاءً.

إنّ بحث التحذير والإغراء، لبحثٌ عجيب، ومن سماه بحث المغالطة والاستغفال!! لم يجانب الحقيقة!! تبدأ قصّته بتقرير قاعدة تقول:

في أسلوب التحذير: يجب حذف الفعل، ونصب المحذّر منه.

حتى إذا اطمأنّ الراوي إلى انقياد القارئ، بعنان العامل وما ينصبه، كرّ عليه منعطفاً على حين غفلة، فشرع يذهب به يميناً وشمالاً وأماماً ثم وراءاً!! فمع [إيّا] يجب الحذف!! (كانهم لم يقولوا أصلاً في تعريفهم: الحذف واجب).

فإذا لم يكن [إيّا] لم يجب ذلك، بل جاز الحذف والذكر!!

اللهم إلا أن يكون عطفٌ أو تكرار فيجب!!

فإذا لم يكن عطف ولا تكرار، جاز الإظهار والإضمار!!

ومع كل هذا - وكل هذا شيء كثير - ليت المسألة انتهت هنا،

فبعض النحاة يُجيزون إظهار العامل في حالة التكرار.

والجزء وليّ بين بين، إذ يرى أنّ ذلك، وإن لم يمتنع، فإنه قبيح!!

وابن عصفور لا يرى حذف العامل واجباً حين يُحذف العاطف، كنحو قولك: [إيّاك الكذب]، بل يراه جائزاً.

ولأمر ما قال صاحب النحو الوافي، وقد عرّج على هذه المسألة (النحو الوافي ١٣٣/٤): [تضمنت المراجع المطوّلة جدلاً يصدّع الرأس، في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير].

وأما نحن فنقول: إنّ هذه المناهات، لا تعبّر عن قواعد لغتنا، بل يأبى الله أن تكون لها صلة بلغتنا. فلغتنا وقواعدها وأساليب أدائها، أعلى من هذا بكثير، وأسهل من هذا بكثير، وألين من هذا بكثير.

لغتنا لغة القرآن: سَمِعَهَا عُمَرُ فسحرتَه فصَبَأَ عن دين قومِه، وهذه لغة أعاجم.

وسمِعها الوليد ابن المغيرة فخلعت قلبه وطارَت بعقله كلّ مطير، وهذه قواعد تمرّ برؤوس المشتغلين بها، لا بقلوبهم!!

فليت القوامين على لغة الأمة، يصنّون كتب الصناعة في المتحف اللغوي، فلغتها وعقلها، وتفكيرها وطرائقها، وأوامرها ونواهيها، كلّ ذلك - على أنه عظيم في نفسه من الوجهة العقلية الخالصة - لا يعبر عن قواعد العربية، فقواعد العربية شيء، ونحو كتب الصناعة شيء آخر!!

• خَلَطَ متعمّد، لا اختلاطاً عن غفلة !!

بين التحذير من وجهة الدلالة اللغوية، والتحذير من وجهة الاصطلاح الأسلوبية، فرق. إذا قلت لمن تخاطبه: [انتبه] فهذا من وجهة الدلالة اللغوية تحذير. وإذا قلت له: [النار النار] فهذا تحذير أيضاً، لكن من وجهة الاصطلاح الأسلوبية. ومن لم يفرّق بينهما فقد ضلّ، ومن عمّد إلى ذلك فقد ضلّ^(١) !!

اللّٰه تعالى يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ (التحریم ٦٦/٦) وهذا تحذير لا شك، لكنه تحذير دلاليّ (لغويّ)، وذلك أنّ من يقول لك: قِ نفسك، أو احفظها أو باعدها أو صُنّها أو ادفع عنها... فإنما يحذرك، لأن معاني هذه الكلمات من وجهة الوضع اللغوي، هي معاني تحذير. لكن إذا قال لك: [النار]، فصحيح أنه يحذرك أيضاً، ولكنه لا يحذرك بما في كلمة [النار] من معنى لغوي دلاليّ، فمعنى [النار] لا يخرج عن هذه الشعلة التي نستدفع بها، فهو إذاً لا يحذرك بلفظها، وإنما يحذرك بواسطة الأسلوب الذي وردت فيه: [متفرّدة، قائمة برأسها، منصوبة بغير ناصب يُرى]. وبتعبير آخر: يحذرك بواسطة أسلوب اصطلاحيّ، لا بمعنى الكلمة اللغوي.

وقس على ذلك قول مخاطبك مثلاً: [التدخين]، فالتدخين كلمة لا علاقة لها

١- الحديث التالي يدور كله حول [التحذير] و[أسلوب التحذير]. فلا بدّ من ملاحظة الفرق بينهما.

-أصلاً- بالتحذير، لا من قريب ولا من بعيد، لكنه حين ألقاها إليك: متفردةً، قائمةً برأسها، منصوبةً بغير ناصب تراه، علمتَ عندئذٍ أنّ مخاطبك يحذرك هذا الإدمان الخبيث. فإذا شئتَ أن تنتقل بالتعبير من أسلوب التحذير الاصطلاحيّ: [النارَ] و[التدخينَ]، إلى التحذير الدلاليّ، فأظهرِ الفعلَ، فقل مثلاً: [باعدِ النارَ]، أو [تجنّبِ التدخينَ] إلخ...

ولقد عمدنا عمداً إلى الإفاضة في الشرح، وقصدنا قصداً إلى التمثيل والتفسير، لكي لا نترك قدر سمّ الخياط، لغموض أو لبس أو تلبيس. ثم لنقول من بعد ذلك، إنّ هذه المسألة الواضحة البيّنة، قد أدخلتها كتب الصناعة دوّامتها تغافلاً - لا غفلةً - ليكون لها فيها جولة صناعية فكرية، شاءت ذلك لغة العرب أو لم تشأ!! ودونك البيان:

بدأت كتب الصناعة (لعبتها) بأن تغافلت عن الفرق بين التحذير الدلالي، وأسلوب التحذير الاصطلاحي، فجعلت كليهما تحذيراً!! فخرجت الخيل من حبل مُجرّيها - كما يقول البحري:

فالإضمار واجب مع [إياك] وأخواتها.

ومع كلمة المحذّر منه يجوز الوجهان: (الإضمار والإظهار).

ومع التكرار والعطف، الإضمار واجب.

فإذا لم يكن تكرار، جاز الوجهان. وكذلك إذا لم يكن عطف...

والمرادي في مطلع تنبيهاته يقول: [أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر].

وفيحي فياح^(١) !!

١ - مثلّ عربيّ، يقولونه إذا اتسعت الغارة وانتشرت. ومنه: [الفيحاء] للدار المتسعة.

ولقد بقي أن تعلم، أن كلّ هذا الذي قالوه - نعم، كل الذي قالوه، لا مسألة منه دون مسألة - هو مشغلة مضیعة، وقبض الريح!! لا أصل له ولا أساس!! ولكي لا يكون الكلام دعوى بغير دليل، نورد فيما يأتي جميع نماذج أسلوب التحذير، فترى بعينك أن الفعل مضمّر معها جميعها وجوباً. فإليكها:

[إِيَّاكَ النَّارَ - إِيَّاكَ النَّارَ - إِيَّاكَ النَّارَ - إِيَّاكَ النَّارَ - إِيَّاكَ النَّارَ]

[النَّارَ - النَّارَ النَّارَ - النَّارَ والغرق].

فهل ترى مع أي منها فعلاً؟!

وقد يقول معترض: لقد زعمت أن الفعل يُضمّر مع هذه النماذج جميعها وجوباً، مع أن من الممكن أن يخرق المتكلم حكمك هذا فيقول مثلاً: [أحذرك النار، وباعدِ النارَ واحذرِ الغرق].

وفي الجواب نقول: نعم، هذا ممكن، ونحن لم نقل إنه غير ممكن. لكن هذه التراكيب، أي: [أحذرك النار، وباعدِ النارَ، واحذرِ الغرق]، وكلّ التراكيب الأخرى التي يظهر فيه الفعل، ليست من أساليب التحذير، وإن كان معناها التحذير. ونحن لم نُطِلْ المقدمة في التفريق بين التحذير الدلالي كنحو: [احذرِ التدخين]، والتحذير الاصطلاحي كنحو: [التدخينِ التدخينِ]، إلّا لتستقبل المسألة عن فهم ووعي لما سيأتيك بعدُ من كلام وأحكام. فاللّهُ تعالى يقول: ﴿هَمَّ الْعَدُوّ فَاحْذَرْهُمْ﴾ (المنافقون ٤/٦٣) وليس في قوله هذا أسلوب تحذير، بل فيه تحذير، وشتان ما بينهما. وما دخلتُ كتبُ الصناعة مداخلها التي أُريت، ولا جالتُ جولانها الذي أُشهدت، إلّا في عَشَى هذه العَتَمَةِ. فاللّهُمَّ أُنِرْ قُلُوبَنَا.

* * *

المراجع والمصادر:

١٢٦/٤	النحو الوافي	١٩٢/٢	شرح الأشموني
٤٢	نصّ الألفية	٢٥/٢	شرح المفصل
٦٣/٣	خزانة الأدب	٤٧٩/١	شرح الكافية
٦٦/٤	توضيح المقاصد	١٨٧/٣	حاشية الصبان
٨٩٠/٣	الكامل للمبرد	١٦٨	أسرار العربية
١٤١	الواضح في النحو والصرف	٢٩٩/٢	شرح ابن عقيل
٢٦٩	الموجز في قواعد اللغة العربية	٤٩٨/١٠	مجمع البيان
		١١٢/٣	أوضح المسالك

في التصغير

• إيقاع أوزان التصغير:

أوزان التصغير الثلاثة [فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيلٌ]، أوزان مبنية على مجرد اللفظ، لا على مصطلح التصريف. يدل على هذا قولهم في التصغير: إن وزن أَحْيَمِر ومُكَيِّرِم وسُفْيَرَج هو فُعَيْعِلٌ، على حين هي على حسب وزنها التصريفي: أُفْيَعِل ومُفْيَعِل وفُعَيْلِل.

وإنما جرى الاصطلاح على هذا في بحث التصغير، لما يؤدي إليه من تقليل الأبنية، كما قالوا، إذ يجعل كل اسم - في اللغة كلها - يراد تصغيره، مصبوباً في قالب من هذه القوالب الثلاثة فقط.

وأما الذي ابتدع هذه الطريقة، فهو الخليل ابن أحمد، صاحب أعاجيب الابتكار والاكتشاف في العربية. قال المرادي: [هذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل رحمه الله، فقليل له: لِمَ بنيت المصغر على هذه الأمثلة؟ فقال: وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار]. ثم قال المرادي: [وزن المصغر بهذه الأوزان اصطلاح خاص بهذا الباب، اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً، وكراهة لتكثير الأبنية، وليس بجار على مصطلح التصريف. ألا ترى أن وزن أَحْيَمِر ومُكَيِّرِم وسُفْيَرَج في التصغير فُعَيْعِلٌ، ووزنها التصريفي أُفْيَعِل ومُفْيَعِل وفُعَيْلِل؟].

وإنها لومضة عبقرية، من مضات الخليل ابن أحمد، زعمت كتب الصناعة أن علة استحداثها لها، ما رآه من معاملة الناس على ثلاث فئات من النقود، لا تخرج أحرفها عن أن تكون ثلاثية أو رباعية أو فوق الرباعية، وهي: فلس ودرهم ودينار، وأن هذه

الأوزان الثلاثة، تصغير لألفاظ تلك الفئات الثلاث.

وإنه لتعليل منسوج على نَوَل الرغبة في الإطراف؛ وكم بينه وبين العلة الحقيقية من البون!! وما شأن هذا الزعم، إلاّ كشأن قول المرادي^(١) وغير المرادي، من أن العلة هي: كراهة تكثير الأبنية. فصحيح أن صنيع الخليل - رحمه الله - قلّل الأبنية إذ جعلها ثلاثة فقط. ولكن لو كان تقليل الأبنية غايةً عنده تُبتغى، لرأينا له جولات في ميدان (التقليل)!! أو لمحاتٍ مخطوفةٍ من ذلك هنا وهناك.

لم يكن شيء من ذلك علة استحداثه أبنية التصغير الثلاثة؛ بل العلة أنه كان يملك مزيتين: إحاطةً باللغة، فهو في هذا إمام لا ينازع، وإحساسٌ بالوزن والإيقاع يجري في دمه، فهو موسيقيٌّ بالفطرة.

لقد عرف هذا الإمام ببصيرته اللغوية، أن العرب إذا صغرت الاسم لم تخرج بتصغيره عن قوالب لغوية ثلاثة في كل حال. وأحسّ هذا الموسيقي المطبوع، أن هذه القوالب تحكمها موسيقى إيقاعية، لا يغير منها شيئاً أن تكون أحرف الاسم الثلاثي - مثلاً - فعل أو عفل أو لفع أو لعف أو فلع...

وهكذا أذن في الناس أن: حيّ على الإيقاع عند التصغير!! فكانت ثلاثة الأوزان!! ولا التفات إلى غير هذا من تعليقات طافية، خفيف وزنها، تسيء إلى ذاك العبقرى العظيم ولا تحسن إليه، إذ تصوّره ساعياً من السعاة لتقليل الأبنية والأوزان، أو رجلاً يرى ما في أيدي الناس من صنوف النقود، فيصوغ أبنية العربية على أوزانها!!

• المذّة، والإبدال من الهمزة:

إذا عاجلت كتب الصناعة، حرف العلة الواقع ثانياً في الكلمة، نحو: [آدم وآخر...] قالت: [المبدل من همزة]. وقد استعملنا مكان قولهم هذا، عبارة [الاسم

المبدوء بمَدَّة: [آ].

وإنما عمَدنا إلى ذلك، لنجنّب القراء غير المتخصصين، أن يرجعوا القهقري إلى [أدم وأُخر وأُمّال وأُصّال] كي يصلوا من بعد ذلك إلى [آدم وآخر وآمال وآصال...]. وذلك أن كل مبدوء بمَدَّة [آ]، فإن فيه إبدالاً من همزة حُكماً. فعمدنا إلى التيسير بما لا إخلال به.

• تصغير ما ينتهي بياء مشددة:

لم نعرّج على تصغير الأسماء التي تنتهي بياء مشددة. نحو: كرسِيّ - ومثله مصريّ - وعليّ؛ ناظرين في ذلك إلى أن [كرسيّ ومصريّ، مثلاً..]، يصغران على أصل لفظهما، فيقال: [كُرَيْسِيّ ومُصِيرِيّ].

وأما [عليّ] ونحوه، فلأنه إذا فُكَّ إدغامه تبين أنه أربعة أحرف، كما ترى: [ع ل ي يّ]، فتصغيره يجري إذاً على منهاج تصغير الرباعي، أي على: [فُعْيَعِل]. ولكن لما كانت ياء التصغير تؤدي إلى توالي ثلاث ياءات، أي: [عُ ل ي ي ي]!! وكان تواليها غير وارد في العربية، كان لا مناص من الحذف، فيؤول تصغير الكلمة بعد الحذف، بالضرورة، إلى [عُليّ].

وهكذا تصبح المسألة تحصيل حاصل، لا خيار فيها لمختار؛ ويصبح الوقوف عندها، وتقييد قاعدة لها، عبثاً وإن اكتسى ثوبَ الجدّ.

• كلُّ يُصَغَّر:

تقول كتب الصناعة، إن بعض الأسماء لا تصغّر، إما لأن معناها يأبى التصغير، نحو أسماء الشهور، وإما لأن صيغتها أصلاً صيغة تصغير نحو: كُمَيْت إلخ... وليس لهذه الأقوال حظّ من الحقيقة اللغوية. إذ كل اسم من الواجهة الصرفية يُصَغَّر، ف [كُمَيْت (هو من الخيل ما تضرب حمرة إلى سواد)]، إذا شئت صغرتَه على منهاج فقلت: [كُمَيْت]؛

و[رمضان وصفر...] تصغيرهما كذلك فتقول: [رُمَيْضَانٌ وَصُفَيْرٌ]... وأما زعمهم أن من الأشياء أشياء لا يُتَخَيَّلُ تصغيرها، فحجة منطقية لا حجة لغوية!! ومَنْ صَغَّرَهَا لا يقال له: أنت مخطئ، بل يقال له: خالفتَ عن سَنَنِ العقل.

• تصغير الغرائب، وما لا يُصَغَّرُ:

يقع المرء في بعض كتب اللغة والتاريخ والجغرافية على غرائب من المفردات وأسماء الأماكن، قد عفا الزمان عليها - هي نفسها - فما بالك بتصغيرها؟! ودونك منها نماذج، نحو: حَنْدُقُوقِي وَقُرَيْثَا وَلُغَيْزَى وَدَرْدَرَايا وقرعبلانة وعبوثران... وصحيح أنها في نفسها لا تُضحك، ولكنَّ التقييد لتصغيرها وإنشاء أحكام تُفَرِّدُ له، هو بالحق مضحك!! ولقد اطَّرحناها اطِّراحاً، هي وما كان مثلها من المماتات والمهملات، لنجنِّب اللغة شيئاً من نفور القراء وسخريتهم.

هذا عن الغرائب، وأما تصغير ما لا يصغر، فإن كتب الصناعة، بعد أن تقرر أن الحرف والفعل لا يُصَغَّرَان، فإنها ما تلبث أن تتسرب إلى تصغيرهما فتقول: إذا سَمِيتَ فلاناً من الناس بـ [قد أو مِن أو بل أو خُذ أو كُلُّ أو بَعِ أو كيف أو مَنْ..] فعند ذلك يُصَغَّرَان. ثم تورد قواعد ذلك مبسطة مستفيضة.

ولقد تركنا ما كان من ذلك، لمن يحب الإضحاك والتسلية. على أن استدراك ما تركناه يسير، متى رأينا أحد أبناء الأمة يُسمِّي ابنه: لَوْ، أو عَن، أو قِف، أو دُم، أو نحو ذلك...

* * *

المراجع والمصادر:

شذا العرف	١٢٢	جامع الدروس العربية	٨٥/٢
النحو الوافي	٦٨٣/٤	الواضح في علم الصرف	٢٠١
توضيح المقاصد	٩٢/٥	مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً	١٧١ و ١٧٠
أوضح المسالك	٢٧٠/٣		

في التعجب

يذكر النحاة لبناء صيغتي التعجب ثمانية شروط، ولاستعمال المصدر بعد [ما أشدّ] ونحوه شرطين، فتصير شروط هذا البحث عشرة.

فأما الشروط الثمانية فهي: أن يكون بناء الصيغتين من: **فِعْلٍ**، ثلاثي، تامّ، مثبت، متصرف، قابل للتفاوت، مبني للمعلوم، ليس الوصف منه على وزن [أفعل].
وأما شرط المصدر فيعيّنان مواضع استعماله صريحاً أو مؤوَّلاً.
ومن يتأمل تلك الشروط يجدها شروطاً، يمكن التخفيف منها، قد أثقل النحاة بها البحث، حتى غدا بناءً صيغتي التعجب، عند طلاب العلم، إلى تحقيق المعجزات أقرب!!
ودونك فيما يلي تلك الشروط ومناقشتها:

١- الشرط الأول:

أن يبنى التعجب من **فِعْلٍ**. ويريدون بهذا الشرط، منع الصوغ من الاسم. فالتفاح مثلاً والبطيخ والجبل والشباك والنحاس والسقف... كل هذه أسماء، ولذلك لا يجوز أن يبنى منها تعجب، ولذلك لا يقال: ما أتفحه أو ما أبطحه عند التعجب من كثرة تفاحه وبطيخه، كما لا يقال عن بلد تكثر جباله: ما أجبله، وعن بيت تكثر شبائكه: ما أشبكه، وعن تربة يكثر نحاسها: ما أنحسها، وعن بيت تكثر سقوفه: ما أسقفه!!
ويغني عن ذكر هذا الشرط أحسن الغناء تعريفُ التعجب بأنه [استعظام **فِعْلٍ** **فاعِلٍ**]، وهو ما قلناه في تعريفه.

٢- الشرط الثاني:

أن يكون ثلاثياً. ويريدون بذلك منع بناء التعجب من فعل رباعي مثل دحرج، أو

خماسي مثل تطمأن، أو سداسي مثل استغفر.

ولكن الرباعي والخماسي والسداسي، لا يبنى منها أصلاً [ما أفعله] و[أفعل به]؛ فلو قال قائل جديلاً: ما أدرجه!! وما أطمأنه!! وما أستغفره!! ل قيل له: إن هذه الأبنية ليست بناء [ما أفعله]، وليست عربية أصلاً.

فالمسألة إذاً ليست مسألة عددية: [رباعي - خماسي - سداسي] وإنما هي إمكان صوغ بناء أو تعذره. يؤيد قولنا هذا أن سيبويه نصّ على بناء صيغتي التعجب من الرباعي قياساً إذا كان وزنه [أفعل]، نحو: أعطى وأولى وأظلم وأقفر، فيقال: ما أعطاه للمال، وما أولاه للمعروف، وما أظلم فكره، وما أقفر البيداء... قال: [وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ] (كتاب سيبويه - هارون ١/٧٣)، وتلاحظ أنه لم يقل: وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ والرباعي، بل قال: [وبناؤه أبداً من... وأَفْعَلَ]، فخص هذا الوزن بالذكر، من دون الأوزان الرباعية الأخرى، لأن صوغ [ما أفعله] منها نحو: دحرج وعسكر مثلاً، متعذر أصلاً.

٣- الشرط الثالث:

أن يكون مثبتاً؛ أي غير منفي. ويريدون بهذا الشرط منع بناء التعجب من فعل منفي مثل: لم يحضر، وما جلس... يجعلون هذا شرطاً، مع أن من المستحيل بناء [ما أفعله] من فعل منفي!! ومن هذا الذي يتعجب مثلاً من [لن يحضر] أو [لم يقتل]، فيقول: [ما لن أحضره] أو [ما لم أقتله]؟!

٤- الشرط الرابع:

أن يكون متصرفاً. ويريدون بهذا الشرط منع بناء التعجب من الجامد مثل: [ليس] و[عسى]... ولكن هاهنا تغافل، إذ الجامد لا يبنى منه أصلاً ما أفعله وأفعل به. وكيف يُشترط ألا يتصرف ما لا يتصرف؟! إن هذا تحصيل حاصل.

ويطيب لنا أن نسأل المعارضين: كيف يبنون صيغة تعجبٍ مِن [ليس خالد مسافراً] و [عسى أن يزول الألم]؟ أيقولون مثلاً: [ما أليس سفره] و [أعسى بالألم أن يزول]؟!
٥- الشرط الخامس:

أن يكون مبنياً للمعلوم. ويريدون بذلك منع أن يُصاغ من المبني للمجهول صيغتا تعجب.

قلت: إن صوغهما من الوجهة الصناعية غير ممتنع؛ فبناء [ما أفعله وأفعل به] من المجهول، مثل: [ضُرب] و[قُتل]... ممكن. وإنما امتناعه من وجهة الدلالة. وذلك أن [المجهول] لما كان في أصل اللغة تعبيراً عن [المفعول]، وكان بناء التعجب في أصل اللغة تعبيراً عن [الفاعل]، فإن التعجب من [المفعول] يُخرج اللغة عن أصولها.
ويغني عن هذا الشرط قولنا في تعريف التعجب: [هو استعظام فعل فاعل].

٦- الشرط السادس:

أن يكون قابلاً للتفاوت. ويريدون بهذا الشرط أن في اللغة أفعالاً ليس لحدوثها درجات، أي ليس فيها كثرة أو قلة... كالموت مثلاً، فإنه ليس له درجات تقل أو تكثر، ومثله الغرق أيضاً، والعمى والفناء... فهذه كلها، ونحوها، ليس فيها تفاوت، فإما أن يغرق المرء أو لا يغرق، وأن يعمى أو لا يعمى، وأن يفنى أو لا يفنى، وهكذا... فمِنْ هذه الأفعال يمنعون بناء تعجب.

والحق أن بناءه من هذه الأفعال مستطاع من الوجهة الصرفية، إذ يمكن في اللغة أن تقول: ما أموته، وما أعماه، وما أغرقه، وما أفناه... لكن ذلك لا معنى له من الوجهة العقلية، ولهذا تكون المسألة مسألة معنوية منطقية، تتعلق بما له معنى فيقال، وما لا معنى له فلا يقال.

فالذي يقول: [ما أغرقه] و[أغرق به] لا تعاب لغته، وإنما يُعاب منطقته، ويسخر

منه ذوو العقول. ومن ثمّ يكون شرط التفاوت ساقطاً من نفسه، وجعلهُ شرطاً في بناء التعجب، إثمٌ لا مسوّغ له.

٧- الشرط السابع:

ألا يكون من الأفعال الناقصة: [كان - صار - أصبح - كاد...] كأنهم خشوا!! أن يقول قائل مثلاً: ما أكونه عالماً، وما أصره غنياً، وما أصبحه مجتهداً... فاشتروا منع استعمال ما لا يستعمل أصلاً!! ولأنه شرط نظري فإن النحاة اختلفوا فيه، فقال فريق منهم بالصوغ من الناقص، وأبى ذلك فريق. وإذا كان ذلك كذلك، فإن إسقاط هذا الشرط أحكم^(١).

٨- الشرط الثامن:

ألا يصاغ التعجب من فعلٍ صفته المشبهة وزنها [أفعل]، فمن زرق وكحل وعرج... لا يبنى تعجب، لأن الصفة المشبهة منها وزنها [أفعل]، أي: أزرق وأكحل وأعرج... وهذا شرط اشتراطه البصريون، وأما الكوفيون فخالفوه في ذلك، فأجازوا أن تقول مثلاً: هذا الثوب أسود من ذاك، والقطن أبيض من الثلج،... ومعلوم أن شروط صوغ التعجب هي شروط صوغ أفعل التفضيل نفسها، والإجازة في ذاك هي إجازة في هذا.

وإنما أجاز الكوفيون ذلك مُحْتَجِّجِينَ بما جاء عن العرب الفصحاء، فطرفة ابن العبد يقول في هجاء عمرو ابن هند (الإنصاف ٨٧ + الخزانة ٢٣٠/٨):

إذا الرجال شَتَّوا واشتدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

ورؤية يقول (المصدر السابق نفسه):

١- يقول عباس حسن عن بناء التعجب: لا يصاغ في الرأي الأقوى من كان وكاد... وأخواتهما. (انظر النحو

الوافي ٣٥٠/٣). وقوله [الأقوى]، يعني أن الرأي الآخر [قوي]، لا أنه ضعيف. فتأمل!!

جارية في درعها الفَضاضِ تقطع الحديث بالإيماضِ

أبيض من أختِ بني أباض

ويسير المتنبّي من بُعدٍ على ذلك، فيدعو على بياض شبيه فيقول (الديوان ١٩٥/٤):

إِبْعُدْ بَعْدَتْ بِيَاضاً لَا بِيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وهكذا يتبين المرء بالدليل، أن شروط بناء صيغتي التعجب، يمكن إسقاطها والتخفيف منها، وأن قولنا: التعجب هو: [استعظام فعل فاعل وصيغته القياسيتان هما: ما أفعله وأفعل به] هو تعريفٌ، وتحديدٌ شروط، في آن معاً.

فإذا أراد المتكلم أن يتعجب مما لا تتحقّق له هذه الشروط، أو أحدها، فإنه يتوصل إلى ذلك بأن يأتي بمصدر^(١)، بعد [أكثر] و[أعظم] ونحوهما... فيقول مثلاً:

١- يقول كثير من النحاة: يجوز للمتكلم أن يستعمل المصدر الصريح أو المؤول، على حسب رغبته، إلا إذا كان الفعل المتعجب منه منفياً أو مبنياً للمجهول، ففي هاتين الحالتين لا يؤتى بالمصدر الصريح، بل يؤتى بالمصدر المؤول. وهذا الذي يقولونه تفريع لا حاجة إليه، وذلك أن استعمال المصدر الصريح في الحالتين المذكورتين ممكن ولا يخلّ بعربية التركيب. وإليك البيان:

أ- في حالة النفي، مثل: [لم يحضر ولم يذهب...] تقول: [ما أسوأ عدم حضوره، أو عدم ذهابه...] فالحضور والذهاب مصدران صريحيان، وأما كلمة [عدم] قبلهما، فتعبير عن معنى النفي في [لم]. وهكذا يتبين أن المصدر الصريح ظل مصدراً صريحاً، وأن النفي عبّر عنه نفيّ مثله.

ب- وفي حالة البناء للمجهول، مثل: [ضرب خالد وسُئِلَ سعيد...]. تقول: ما أشدّ الضرب لخالد أو عليه، وما أعظم السؤال له أو عليه..

فالضرب والسؤال - كما ترى - مصدران صريحيان، وحرف الجرّ بعدهما أزال اللبس، وبين أن الضرب واقع على خالد، وأن السؤال موجه له.

هذا، وإنما ذكرنا أن حرف الجرّ [اللام] أو [على]... يزيل اللبس، لنعارض شغب المشاغب، وإلا فإن المصدر يضاف إلى مفعوله ويُترك الفاعل. قال الكفوي في الكلّيات ٢٠٠/٤ وهو يعالج المصدر: [يضاف إلى المفعول ويُترك الفاعل، كقوله عليه الصلاة والسلام: يُستحبّ ترديد الصلاة في الصيف، أي: ترديد المصلّي إياها]. فتأمل!!

كل ذلك، فضلاً على أن دلالة السياق وحدها كافية لإيضاح القصد!!

[ما أعظَمَ دَحْرَجَتَهُ للكرة] و[ما أسرع ما دَحْرَجَ الكرة] الخ... و[ما أكثر الضربَ له]
و[ما أعظم ما ضُرِبَ]...

* * *

المراجع والمصادر:

الموجز في قواعد اللغة العربية	١٦/	الخزائنة	٢٣٠/٨
نهج البلاغة - د. الصالح	٢٧٧/	الإنصاف	٨٧/
ديوان أوس ابن حجر	٨٣/	همع الهوامع	٦١/٥
ديوان جميل بثينة	١٧٩/	ديوان المتنبي	١٩٥/٤
ديوان امرئ القيس	٦٩/	الكلييات	٢٠٠/٤
جامع الدروس العربية	٦٣/١	شرح ابن عقيل	١٥٧/٢
الواضح في النحو والصرف	٧٠/	أوضح المسالك	٢٨٠/٢
		سوائر الأمثال	٤٨-٤٦/
		النحو الوافي	٨٦/٤ + ٣٩٨، ٣٥٠/٣
		كتاب سيبويه - هارون	١٠٠-٩٧/٤ + ٤٩٨، ٤٩٧/٣ + ٢٩٣، ٢٣٧/٢ + ٧٣، ٧٢/١

في تعليق (ربط) شبه الجملة

• شبه الجملة عَيْنُهُ، هو الخبر عَيْنُهُ:

مضت قرون تتبعها قرون، ومسألة الكون العام والكون الخاصّ، مرفوعٌ لواوؤها في كتب الصناعة، جارية على ألسنة المعريين. وقبل الخوض فيها، نبين المراد منها - لغير المشتغلين باللغة -:

إذا أردت بيان حالة خاصة من حالات طائر مثلاً، كشربه أو نموه أو تغريده، فقلت: [الطائر فوق الشجرة]، فإنّ ما أردت إلى بيانه لا يتّضح، إلّا إذا ذكرت [الكون الخاصّ]، فقلت مثلاً: [الطائر نائمٌ فوق الشجرة]. فهذا معنى قولهم: الكون الخاصّ. وأما إذا قلت مثلاً: [الطائر فوق الشجرة] فإن قولك هذا، لا يدل على كون خاص، بل يدل على كون عام مطلق، أو وجود عام مطلق، لا يقيده نوم ولا تغريد ولا قفز إلخ... وهذا معنى قولهم: [الكون العام]. وفي هذه الحال يتعلق الظرف [فوق] بخبر محذوف تقديره [كائن أو موجود أو حاصل أو مستقرّ...] أي: [الطائر كائن فوق الشجرة] وهذا الكون المحذوف هو الخبر. ويقولون: إن الكون العام حذفه واجب. ويعلّلون وجوب حذفه، بأنه مفهوم بدون أن يُذكر، وما كان كذلك، فلا معنى لذكره.

فالقاعدة إذاً: أن ذكر الكون الخاصّ واجب، كما أن حذف الكون العام واجب. بعد هذين الصنفين من [المتعلّقات: بفتح اللام]، ينتقلون إلى صنوف ستة أخرى. فإما أن يكون المتعلّق (بفتح اللام) فعلاً، مثل: [أكلت بالملعقة]، أو مصدرًا: [صبرك على

الشدائد فضيلة]، أو أحد المشتقات: [خالد مسافر بالقطار]... أو اسم فعل: [أف لك]، أو جامداً يُؤوّل بشبه الفعل: [لسانه علقم على عدوه]، أو ما يشير إلى معنى الفعل، كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ﴾ (القلم ٢/٦٨). فإن [بنعمة] متعلقان بـ [ما]، لما في هذا الحرف من معنى النفي.

فهذه ثمانية صنوف من المتعلقات، يتعلّق بها شبه الجملة؛ ويحقّ لسائل أن يسأل: إذا كانت المسألة تبدأ بالتعليق بالفعل، ثم تذهب تهبط درجةً درجةً، حتى تصل إلى التعليق بالجامد ثم بالحرف ثم بالمحذوف، فماذا الذي يمتنع التعليق إذاً به؟!

بعد هذا، نرجع إلى ما كنّا في حديثه فنقول: لقد عرضنا لنوعيّ الكون، وإنما الغاية التي نسعى إليها، هي الكون العام. وذلك أنّ أبا عليّ الفارسيّ ٣٧٧ هـ، نقل في الشيرازيات، عن أستاذه أبي بكر ابن السراج ٣١٦ هـ. أنّ شبه الجملة (الظرف والجارّ والمجرور) لا يتعلّق بكون عامّ محذوف وجوباً، وإنما هو قسم قائم برأسه. فإذا قيل مثلاً: [خالدٌ في البيت] أو قيل: [الكتاب فوق الطاولة]، فالجارّ والمجرور: [في البيت] في المثال الأول هما أنفسهما الخير؛ والظرف: [فوق] في المثال الثاني هو نفسه الخير.

وهكذا أنشأ ابن السراج نظرية مستحدثة في علم النحو، تجيز أن يكون الخبرُ الظرف نفسه، أو الجارّ والمجرور أنفسهما.

ثم يأتي ابن يعيش ٦٤٣ هـ. فيعالج هذه المسألة، في بحث المبتدأ والخبر، فيصرّح أيضاً بجواز أن يكون شبه الجملة هو نفسه الخير.

قال: [واعلم أنك لما حذف الخبر، الذي هو استقرّ أو مستقرّ (يريد أنك لما حذفت الكون العام فعلاً أو اسماً) وأقمت الظرف مقامه (تطلق مطوّلات كتب النحو مصطلح الظرف على كلّ من الظرف والجارّ والمجرور)... صار الظرف هو الخبر]. (شرح المفصل ٩٠/١)

يقول محيي الدين عبد الحميد رحمه الله، موجزاً مذاهب النحاة في هذه المسألة:

[اعلم أنه قد اختلف النحاة في الخير: أهو متعلق الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو نفس الظرف والجار والمجرور فقط، أم هو مجموع المتعلق والظرف أو الجار والمجرور؟] (شرح ابن عقيل ٢١٠/١)

ولقد نظرنا فيما قال أئمة النحاة في المسألة، فوجدنا مذهب ابن السراج وابن يعيش أيسر وألين، وأبعد عن التجريد، وأغنى عن التأويل والتقدير، فأخذنا به، معرضين عن تعليق شبه الجملة بكون عامّ مقدّر محذوف^(١).

وكم نريح ونستريح، ونصيب كبد الحقيقة، ولُبّ لبابها، لو قلنا للطلاب: [اربطوا (علقوا) شبه الجملة، بما يصحّ معه معنى العبارة]. ولا تلتفتوا إلى مشتق أو مذكور أو محذوف. إذ المسألة مسألة إدراكٍ عقلي، لا مسألة تفريع، وتفريع على التفريع.

* * *

١- ما استأنسنا به هاهنا استحسان صاحب النحو الوافي لهذا الرأي، فقد رأيناه يقول: [ويجوز التيسير والاختصار

هنا أيضاً بجعل شبه الجملة نفسه هو الخير...]. النحو الوافي ١/٣٨٤+٢/٢٤٥-٢٤٧

في التمييز

• تضييع بالمجان:

تقول كتب الصناعة: تمييز المفرد، يجوز نصبه نحو: [عندي رطلٌ عسلًا]. ويجوز جرُّه بالحرف نحو: [عندي رطلٌ من عسلٍ]. ويجوز جرُّه بالإضافة نحو: [عندي رطلٌ عسلٍ]. فإذا تمَّ لها ذلك، عمدت إلى أحكام كلِّ منها، فبيّنت متى يكون ذلك ومتى لا يكون، ومتى يجوز ومتى يمتنع.

وهاهنا مسائل:

الأولى: إخراج مصطلح التمييز عما استقرَّ عليه ونُسبت له. فالتمييز لدى الناس جميعاً، هو اسم منصوب. ومن هنا قول ابن مالك: [يُنصب تمييزاً بما قد فسره]. ولكنه يخرج فجأة من جلده فيغدو - في كتب الصناعة - مجروراً بعد أن كان منصوباً.

الثانية: أن الطلاب ينفقون من أعمارهم سنوات كثيرات، ولا علم لهم إلا ما علّمهم معلّمهم من أن المضاف إليه مضاف إليه، والجارّ والمجرور جارّ ومجرور، فليتحيل التحيل نظرات الضياع والإنكار، حين يقال لهم: المضاف إليه تمييز!! والجارّ والمجرور تمييز!!

الثالثة: أن ما بيّنه المضاف إليه والجارّ والمجرور، من موزون أو مكيل أو مقيس إلخ... لا يسوّغ إطلاق كلمة [تمييز] عليهما. ولو كان كلُّ ما بيّن كلمة يُعدّ تمييزاً، لاتّسع نطاق التمييز فكانت الصفة تمييزاً، وكان الخبر تمييزاً، والجملة المفسّرة تمييزاً، وصنوفٌ كثيرة من المفعول المطلق تمييزاً، والفاعل تمييزاً إذ بيّن من فعل الفعل،

والمفعول به تمييزاً إذ يبين من وقع عليه الفعل، والظرف تمييزاً إذ يبين زمان الحدث أو مكانه إلخ... وقس على ذلك، حتى يغدو النحو تمايز!! تتبعها تمايز!!

• ما لقيصر لقيصر:

إذا بحث كتب الصناعة في التمييز، عرّجت على: [كم - كأى - كذا] فعالجتها، وعالجتها الأسماء بعدها. وقد علّقنا على هذه المسألة، وما فيها من مجافاة لمنهج البحث العلمي، في [مناقشة العدد والمعدود] فانظرها - إن شئت - هناك.

* * *

المراجع والمصادر:

شرح ابن عقيل ٦٦٣/١	أوضح المسالك ١٠٨/٢
قطر الندى ٢٣٧	شرح الأشموني ٤٤٢/١
النحو الوافي ٤١٣/٢	شرح المفصل ٧٥ - ٧٠/٢
نص الألفية ٢٤	الإنصاف ٤٤٥
شرح الكافية ٥٣/٢	الخزانة ٢٦٧/٣
حاشية الصبان ١٩٤/٢	توضيح المسالك ١٧٤/٢
أسرار العربية ١٩٦	جامع الدروس العربية ١٠٨/٣
ديوان المتنبي ٧٥/٢	ديوان جرير ٨٩/١
لسان العرب ٤٩٧/١٣	الموجز في قواعد اللغة العربية ٣٠٤

في التنازع

مَنْ عالج مسألة، كان حريّاً أن يُلَمَّ قبل ذلك، بما قيل فيها. ولقد نظرنا فيما قاله صاحب [النحو الوافي] عن التنازع، فرأيناه استوفى - أو كاد يستوفي - ما لا بدّ من أن يقال، في التعليق على البحث، فاجتزأنا برؤوس المسائل التي قرّرها. فدونك ذلك حُكماً حكماً، فقد قال (النحو الوافي ١٨٦/٢):

- [هذا الباب المضطرب المائج]:
- [يُعَدّ باب التنازع من أكثر الأبواب النحوية اضطراباً، وتعقيداً، وخضوعاً لفلسفة عقلية خيالية. ليست قوية السند بالكلام المأثور الفصيح، بل ربما كانت مناقضة له]^(١).
- [فأما الاضطراب فيبدو في كثرة الآراء والمذاهب المتعارضة التي لا سبيل للتوفيق بينها، أو التقريب. وقد أهملنا أكثرها].
- [ومن مظاهر الاضطراب أيضاً أن يحرّموا هنا ما أباحوه في أبواب أخرى].
- [وكأنّ اسم هذا الباب (يعني التنازع) قد سرى إلى كل حكم من أحكامه].
- [وأما التعقيد فلما أوجبه مما ليس بواجب ولا شبه واجب].
- [ولقد نشأ من مراعاة أحكامهم هذه (يعني أحكام أصحاب كتب الصناعة) أساليب بلغت الغاية في القبح، لا ندرى: ألها نظير في الكلام العربي أم ليس لها نظير؟].
- [وأما الخضوع إلى الفلسفة العقلية الوهمية فواضح في عدد من مسائل هذا الباب].
- [ومن سلامة الذوق الأدبي وحسن التقدير البلاغي الفرار من محاكاة الصور

١- النحو الوافي ٢٠١/٢ هذا وجميع النصوص الآتية فيما يلي مقبوسة من الصفحتين ٢٠١/٢ و ٢٠٢

البيانية وأساليب التعبير الواردة بهذا الباب ولو كان لها نظائر مسموعة، إقبح تركيبها، وغموض معانيها، وصعوبة الاهتداء إلى صياغتها الصحيحة]. انتهى النص المقبوس.

ونرجع فنوجز هذه الأحكام، التي وردت في ذلك النص، وهي أنّ التنازع:

- مضطرب مائج معقد.
- خاضع للفلسفة والخيال.
- غاية في القبح.
- تتقاذفه الآراء والمذاهب المتعارضة.
- يُباح منه هنا، ما يحرم هناك.
- استعماله في كلام العرب مشكوك فيه.
- من سلامة الذوق أن يفرّ المرء من محاكاة أساليبه.

ولعمري، إنّ بحثاً من بحوث كتب الصناعة، يوصّف بهذه الصفات السبع، على لسان نحويّ - هو إلى التقليد والاتباع أقرب، لولا شيء من النقد اللّين، ينثره هنا وهناك في هوامش صفحات كتابه - لَبَحْثٌ أُخْرَى بالمرء أن يفرّ منه، كما يُفَرُّ من المخذوم!!

فإنّ قال قائل: لقد خصصته ببحث، وكنتَ جديراً أن تفرّ منه!! قلنا: ذلك لينتبه غافل، ويُقصر متابعٌ على العمياء!! وما كنا لنطرح البحث، ولم نكشف عن أسوائه، ونندلّ عليها.

* * *

المراجع والمصادر:

شرح ابن عقيل ٥٤٥/١	قطر الندى ١٩٧
شرح الأشموني ٣٨٧، ٣٥٠ / ١	أوضح المسالك ٢١/٢
النحو الوافي ١٨٦/٢	نصّ الألفية ١٩
الإنصاف ٥٧	شرح الكافية ٢٠١/١
الخرانة ٣٢٢/١	حاشية الصبان ٩٧/٢
توضيح المقاصد ٥٨/٢	

في التوكيد

تقول كتب الصناعة - في بحث التوكيد - : تدخل الباء الزائدة على كلمتي: [النفس والعين المؤكّدتين]، فيقال مثلاً: [جاء زهيرٌ بنفسه - بعينه = جاء زهيرٌ نفسه - عينه]. وليس موضع هذا هنا وإنما موضعه قسم الأدوات - كما يقتضي المنهج العلمي - حيث البحث في كلّ ما يتعلق بالباء وغيرها من الأدوات. ومن هنا أن أعرضنا عن ذكر هذه المسألة هنا. وتلك خطّة نأخذ بها أنفسنا في البحوث كلّها.

تقول كتب الصناعة: إنّ من شروط التوكيد بـ [النفس والعين وجميع وعامة وكلّ وكلا وكتلتا] (أي: التوكيد المعنوي)، أن تضاف إلى ضمير يناسب المؤكّد، نحو: [جاء خالد نفسه].

ولأنّ يُشترط هذا على أعجمي، أحقّ من أن يشترط على عربي، فحتى صغار الصبيان يجدون اشتراطه أدنى إلى التفكّه. ومنّ هذا الطفل العربي الذي يقول: [جاء خالدٌ نفسه أو نفسهما أو أنفسهم أو أنفسهنّ]، أو يقول: [سافرت زينب عينهم، أو عينه أو عينهنّ أو عيناها...؟!]

ومن المعجن نفسه قولهم: [الضمير المرفوع المنفصل، يؤكّد به كلّ ضمير متّصل سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً]. ولذلك يقال: [قمتَ أنتَ وأكرمتك أنتَ ومررتُ بكَ أنتَ].

وهذا الشرط يعني أنّ الضمير المتصل في جميع حالاته، لا يجوز أن يؤكّد بضمير مثله. وبتعبير تطبيقيّ: لا تقل: قمتَ وأكرمتكَ ومررتُ بكَ.

وإبقاءً على الحد الأدنى من احترام القارئ، أعرضنا عن البحث في هذه الشروط.

* * *

المراجع والمصادر:

٧٣/٣	حاشية الصبان	١٩/٣	أوضح المسالك
١٥٨/٣	توضيح المقاصد	٢٨٩	قطر الندى
٢٨٣	أسرار العربية	٧٧/٢	شرح الأشموني
٢٠٦/٢	شرح ابن عقيل	٥٠١/٣	النحو الوافي
٣٥	نصّ الألفية	٣٩/٣	شرح المفصل
٢٣٩	الإنصاف	٢٣٢/٣	جامع الدروس العربية
١٥٧/٥	الخزانة	٢٤٥/	الواضح في النحو والصرف
٣٥٧/٢	شرح الكافية	٣٤٨/	الموجز في قواعد اللغة العربية

في توكيد الفعل بالنون

تقول كتب الصناعة: يجب توكيد الفعل المضارع بالنون، إذا كان جواب قسم مثبتاً، مستقبلاً، غير مفصول من لامة بفاصل. ونضع بين يدي القارئ هاهنا نصوصاً وبراهين، تقطع بأن شرط اتصال هذه اللام بالمضارع، هو وحده الشرط. وأما ماعداه، فتعسير وإثقال.

فأما الإثبات (عدم النفي) فمتحقق بالضرورة، إذ لا يُتوهم في العربية أن يجامع النفي اللام. فهل قال عربي مثلاً: واللّه لا ليشربن؟ أو واللّه لم ليشربن؟ أو واللّه لن ليكتبن؟ أو واللّه ما ليكتبن؟...

هذا غير وارد، وغير عربي؛ فإسقاطه إذن أليق.

كل ذلك، فضلاً على أن الأئمة نصّوا صراحة على عدم اجتماع النفي واللام. قال الرضي عن اللام في جواب القسم (شرح الكافية ٣٠٩/٤): [لا تجامع حرف النفي]. وأما الاستقبال أي ألا يكون زمان الفعل للحال، فدونك حجج إسقاطه: وأول ذلك، أن اللام في جواب القسم، هي حرف للاستقبال. وقد ذكر الرضي الأدوات التي تُخلّص الفعل المضارع للمستقبل، فنصّ على أن منها (لام القسم). قال (شرح الكافية ٢٨/٤): [ويتخلص للاستقبال بـ... ولام القسم].

ثم عاد مرة أخرى فأكد ذلك، باسطاً القول فيه، فذكر أن اللام إذا دخلت [على حرف تنفيس، نحو: (واللّه لسوف أخرج)، فلا يُؤتى بالنون، اكتفاء بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى] (شرح الكافية ٣١١/٤). وإذا قد ذكر الرضي أن

للاستقبال علامتين، إحداهما اللام، فقد رأينا من الحسن أن نخرج على علامة الاستقبال الثانية، وهي النون.

فلقد أبان الخطيب التبريزي عن استقباليتهما، إبانة لا زيادة عليها لمستزيد، حين عالج قول ثابت ابن جابر (تأبط شراً):

لَتَقْرَعَنَّ عَلَيَّ السَّنُّ مِنْ نَدَمٍ إذا تَذَكَّرْتُ يوماً بعضَ أخلاقي

فقد قال (شرح المفضليات للتبريزي ٥١/١): [وقوله: لَتَقْرَعَنَّ، جواب يمين مضمرة، والنون الثقيلة ألحقت للتأكيد وتخليص الفعل للاستقبال].

فهل بعد هذا البيان بيان؟ وإذا كان مجيء النون - أصلاً - يخلص المضارع للاستقبال، فأني معنى لقول القائل: يجب توكيد المضارع بالنون إذا كان جواب القسم مستقبلاً؟!

ومن الغرائب أن بعض النحاة صنعوا من عند أنفسهم، مثلاً حشو التناقض، فقالوا: [والله لَيَقُومُ زيد الآن]. فجمعوا بذلك بين الضدين، أي اللام التي للاستقبال، و[الآن]، وهي ظرف يدل على الحال!! كل ذلك ليبرهنوا على أن المضارع (لَيَقُومُ)، لما كان للحال، لم تلحقه النون.

وأغلب الظن أن هذا التناقض هو الذي قسم النحاة قسمين. فقد منع البصريون أن يقال: [والله لَيَفْعَلُ زيد الآن]. وأجازه الكوفيون. قال ابن الناطم (الخزانة ٦٨/١٠): [ومنع البصريون هذا الاستعمال، استغناءً عنه بالجملة المصدرة بالموكَّد^(١)، كقوله: (والله إن زيدا لَيَفْعَلُ الآن) وأجازه الكوفيون].

هذا، على أن ابن عصفور كأنه تخيل سائلاً قد يسأل: إذا كان قولنا: [والله لَيَفْعَلُ زيد] ممتنعاً، فماذا نقول إذا أردنا الإقسام؟ فقال مجيباً عن ذلك: [تبني من الفعل اسم

١- يريد بكلمة [الموكَّد]: إن المشبهة بالفعل.

فاعل، وتصيِّره خبراً لمبتدأ، ثم تقسم على الجملة الاسمية فتقول: واللّه إن زيداً لقائم،
وواللّه إن زيداً قائم، وواللّه لزيد قائم. وإنما لم يجز أن تُبقي الفعل على لفظه وتدخل
اللام، لأنك لو قلت: (واللّه ليَقومُ زيد) لأدّى ذلك إلى الإلباس^(١) في بعض المواضع.
ثم كأنه تخيل السائل يبالغ في السؤال فيقول: وإذا زال اللبس - بطريقة ما -
أيجوز هذا أم يظل ممنوعاً؟

فأجاب إن ذلك إنما يكون في ضرورة شعرية. قال (الخزانة ٧١/١٠): [ذلك قليل
جداً بابه الشعر].

كل هذا، وليس لهم شاهد واحد معروف قائله، يحتجون به. حتى لقد دعاهم هذا
الإعواز إلى أن يستشهدوا ببيت لا حجة لهم فيه. وذلك قول الكميّ ابن معروف:
لئن تكّ قد ضاقتْ عليكمْ بيوتكمْ لَيَعْلَمُ ربي أن بيتي واسعُ
فقد روى الفعل [ليعلم] مرفوعاً بالضمّة [ليعلم]، وجعلوا هذه الضمة حجة يشتون
بها أن زمانه للحال، إذ لو لم يكن للحال - كما زعموا - لما رفع بالضمة، بل كان
يكون مبنياً على الفتح، أي: [ليعلم]. وهكذا انقلبت المسألة، إذ جعلوا الضمة دليلاً
على الحالية، وكان الأصل أن يجعلوا الحالية سبب الضمة!! متناسين بذلك أن اللام
للاستقبال، وأن استقباليّتها لا تنقلب إلى حالة بروايّتهم هذا البيت على الصورة التي
رووه بها.

وفي كل حال إن المسألة محسومة. فقد كان العيني قال في شرح الشواهد: [الشاهد
في: (ليعلم)، إذ أصله: (ليعلمن) بنون التأكيد فحذفها]^(٢).

١ - من اللبس أن يوتى باللام في الكلام، ولا يوتى معها بالنون، فلا يُدرى عند ذلك أريد المتكلم التوكيد، أم لا
يريده.

٢ - انظر الشاهد ٧٥٤/ من [شرح الشواهد] للعيني في حاشية شرح الأشموني ٢١٤/٢

قلت: معنى هذا أن رواية الفعل هي: [لَيَعْلَمَ] بالفتح، لا بالضم كما قالوا. ومهما يدر الأمر فإن العيني قطع السبيل في (المقاصد النحوية) على كل متقول، وكل متأول، إذ قال وهو يختم حديثه عن هذا البيت: [الاستشهاد فيه: في قوله ليعلم، إذ أصله ليعلمن بنون التوكيد فحذفها]^(١). فماذا تريد بعد هذا الوضوح والجلاء؟ ولقد أورد الرضي البيت ثم علق عليه فقال (شرح الكافية ٤/٤٨٨): [شاذ عند البصريين]. فتأمل!!

ومهما يدر الأمر، فإن النحاة في هذه اللام وما ينشأ عنها، فريقان: مذهبٌ هذا الفريق لئِن يسير، ومذهبٌ ذاك ثَقِيلٌ عسير. فبأيهما يأمر العقل السليم؟! ثم حتى لو تساوت حجج الفريقين قوةً وضعفاً - وما هي بالمساوية، بل أضعف الحجتين كما ترى، لأعسر المذهبين - فالأخذُ بأي المذهبين أحكم؟

* * *

المراجع والمصادر:

ديوان زهير	١٨٢/	ديوان الأعشى	١٣٧+١٥/
النحو الوافي	١٧٠/٤	مجمع الأمثال	١٠٢+١٠٠/١
ديوان امرئ القيس	١٣٤/		
الموجز في قواعد اللغة العربية	٤٦/		
كتاب سيبويه - هارون	١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤/٣		
جامع الدروس العربية	٩١، ٨٩/١		
المقاصد النحوية في حاشية الخزانة	٣٢٧/٤ (بولاقي ١٢٩٩ هـ)		
شرح الشواهد للعيني في حاشية شرح الأشموني	٢١٤/٢		

١ - انظر المقاصد النحوية في حاشية الخزانة ٣٢٧/٤ (بولاقي ١٢٩٩ هـ).

في جزم الفعل المضارع

• الفاعل فاعل!! الفاعل مبتدأ!!

يقال في العربية: [سافر خالد] مثلاً، فيجيء الفعل في مرتبته، والفاعل في مرتبته. ولكن هذا الفاعل قد يتقدّم على الفعل فيقال: [خالد سافر]. وفي هذه الحال يظل الكوفيون يعدّونه فاعلاً، وأما البصريون فيعدّونه مبتدأً، فيقولون: [خالد]: مبتدأ.

[سافر]: فعل، فاعله ضمير مستتر تقديره (هو) يعود إلى (خالد).

[جملة سافر هو]: من الفعل المذكور والفاعل المضمر، خبر المبتدأ.

ولولا أن يكون لهذا، أثر في منطق أبناء الأمة، وفي فهمهم لغة قومهم، إذ يرون الفاعل ماثلاً أمام أعينهم، ومع ذلك يقال لهم: إنه انقلب مبتدأً، لأن المتكلم قدّم النطق به على النطق بالفعل!! ولولا أنهم لو سألوا أساتذتهم: أين الفاعل إذا؟ لأجابوهم: إنه مخبوء في (الضمير) لا تراه العين ولا ينطق به اللسان!!

نعم، لولا هذا كله، لما كان مجدياً شيئاً أن نقف عند هذه المسألة. فالعرب أخروا الفاعل حين رأوا تأخيره أصدق في التعبير عما في النفس، وقدّموه حين رأوا تقديمه هو الأصدق. فقالوا هنا: [سافر خالد] وقالوا هناك: [خالد سافر]. فلكل موضع، ولكل في موضعه أداء.

وهاهنا مسألة لا يصحّ تجاوزها وتخطيها، بل يجب التنبيه عليها، وهي أنّ العبارة لا يغيّر منها شيئاً أن يختلف فريقان في إعرابها. فعبارة [خالد سافر] هي هي، لا يبدّل منها شيئاً أن تقول البصرة: [خالد] مبتدأ، وتقول الكوفة: [خالد] فاعل. وتعبير آخر:

إنَّ اختلاف المدرستين أثرٌ من آثار الصناعة النحوية، وحصيله تعارض بين المذاهب، وآراء تقوى وتضعف، وتقديرات تشيل في ميزان المنطق وترجح. وآية ذلك، أنك لو سألت نحوياً بصرياً: لِمَ حين تَقْدَمُ النطقُ بالفاعل: [خالدٌ]، عدده مبتدأ، وكنت تعدّه فاعلاً؟! لقال لك: إنَّ الفعل: [سافر] هو العامل الذي رفع الفاعل: [خالدٌ]. والاسم المرفوع، لا يجوز أن يتقدّم على ما عمل فيه الرفع!! ولذلك تعدّه مبتدأ، فتسلم بذلك قاعدةً منع تقديم المعمول المرفوع على عامله، فلا تنكسر.

فلا يزهُونَ - إذاً - بمذهب البصرة مؤيد، ولا يستفظعن مذهب الكوفة معارض!! فكلتا المدرستين إنما صدرت عن [رأي] لم يدُر في خلد العربي من قبل قطّ، ولا خطر في ذهنه يوماً أنه يكون!! ومهما يدُر الأمر، فإنّ اللغة لا يبينها [رأي] ولا يهدمها [رأي]!! والقيود التي تكبل المعاصم عقوداً من السنين لو نُزعت فجأة عنها، لاشتكي أَلَمُ فكّها!! ولأحسن لزوالها اغتراب!!

ثم إذا كانت البصرة تقدّم بين يدي قاعدتها منطقاً كلياً تأبى له أن ينكسر، فإنّ الكوفة في إجازتها تقديم الفاعل على الفعل تستظهر بما قالته العرب، وأجمعت على صحة روايته المدرستان. من ذلك قول الشاعرة:

ما للجمال مشيهاً وئيدا

و [مشيهاً] بإجماع نخاة المدرستين، فاعل للصفة المشبهة [وئيدا]^(١)، فالفاعل إذاً يتقدم على الفعل وشبهه!!

غير أنّ مدرسة البصرة تردّ هذا فتقول: الشاهد صحيح، ولكنه شاذ!! والسؤال هو: شاذّ عن ماذا؟! ثم إذا كان شاذّاً عمّا قرّروه هم، فالحكم بشذوذه يكون موضع نظر، ذاك أنّ الشاعرة ما كانت لتتطّق إلاّ بلغة قومها!!

١- وئيداً: صفة مشبهة، وهي تطلب الفاعل، كما يطلبه الفعل.

هذه مسألة، وأما المسألة الثانية: فقول مدرسة البصرة: إن أدوات الشرط تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء.

ولقد تكون هذه المقولة لا بأس عليها، لو أن أدوات الشرط، لم تدخل على الأسماء في النصوص القرآنية والحديث وكلام العرب شعراً ونثراً!! ولكن دخولها على الأسماء فيها جميعاً، لا سبيل إلى الشك فيه والنزاع، فهو فيها يتجاوز الملايين، ويُعجز العاديين. وإن هذه لعقدة، ولكن مدرسة البصرة حلّتها، فقالت ما معناها: متى كان الأمر كذلك، قدّرنا فعلاً نجعله بين أداة الشرط والاسم، فتصح القاعدة ولا تتخلف^(١)!! مثال ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾ (التوبة ٦/٩) فإن أداة الشرط [إن] دخلت هاهنا على اسم هو: [أحد]، فيُقدَّر بعد [إن] فعلٌ محذوف، هو: [استجارك]، يفسره فعل [استجارك] المذكور، فتُحسَم المسألة، إذ تغدو العبارة: [وإن استجارك أحد استجارك]!!

وما أدري، كيف لم يُلْتَفَت إلى أن مُنْزِل الآية، لو أراد أن يقول: [وإن استجارك أحد استجارك] لما أعجزه أن يقوله!! ثم كيف ظللنا أكثر من ألفٍ ومئتي سنة، نرضى أن نتخيّل!! وجود [استجارك] بين [إن] و[أحد]!!؟

إن مما يسرّي عن النفس حقاً، أن ثار أبو حيان يوماً فهتف: [ولسنا متعبدين بأقوال نخاة البصرة]. (البحر المحيط ٢٧١/٤)

ويرحم الله أبا حيان، ولكن ما الحيلة في المتعبدين!! ومهما يذر الأمر، فقد اجتمع للبصريين على المسألة الواحدة محظوران: الأول، أن المعمول المرفوع (أي: الفاعل) لا يتقدم على الفعل الذي عمل فيه. والثاني، أن أداة

١- من الضروري التنبيه على أنهم لا يفرقون في ذلك بين أداة شرط جازمة، وأداة شرط غير جازمة، فشان [إذا]

و[لو]... في هذا كشأن [إن].

الشرط، لا يجوز - عندهم - أن تدخل على الأسماء.

وما مَنَعُ تقدمِ الفاعل على الفعل، ولا مَنَعُ دخولِ أداة الشرط - جازمةٌ وغير جازمة - على الأسماء، إلّا مَنَعُ صناعي، لا لغة القرآن تؤيده، ولا كلام العرب يعين عليه^(١).

ولعلّ من المفيد أن نورد بعض الشواهد الشعرية للاستئناس، منوهين سلفاً بأن مدرسة البصرة تأبأها، وحثتهم أنّ أدوات الشرط فيها ليست [إن]!! وأنّ الأفعال بعدها مضارعة!!

قال ابن الأنباري: [وإذا كان ذلك ضعيفاً في (إن) وهي الأصل، ففيما هو فرعٌ عليها أولى، ولو كان فعلاً ماضياً لكان في هذه المواضع أسهل، إذ كان ذلك جائزاً في (إن) في الكلام دون غيرها]^(٢). (الإنصاف في مسائل الخلاف / ٣٢٥)
فمن ذلك قول الشاعر يصف امرأة بأنها صعدة (قناة رمح)، نبتت في حائر (منخفض من الأرض)، فذلك ألين لها:

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمِيلُ

فأداة الشرط: [أينما]، دخلت هاهنا، على اسم: [الريح]، خلافاً لما قرّروا.

-
- ١- جاء في إحصاء لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، أن [إذا] وحدها-وَدَغَ عنك أدوات الشرط الأخرى-دخلت على الأسماء أكثر من عشرين مرة في القرآن، وأكثر من ستمئة مرة في الشعر!! (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ٦٠/٣٨٩).
 - ٢- أحببت أن أتوقف هاهنا، لأقول: إنّ كتب النحو تَشْرُقُ بشواهد عربية يأبأها نخاة البصرة، ولا حجة لهم في إبائهم لها إلّا أنها تخالف ما قرروه، فقد يكفون بأن يقولوا: [شاذّ] و [ضرورة]... وقد يعلّلون رفضهم للشاهد بأدلة لا تقف على قدمين، كما ترى في رفضهم الاحتجاج بالأبيات الثلاثة التي أوردناها!! فقد أبوها لأن أفعالها مضارعة يظهر فيها عمل الجزم!! [قلت: كأن العربي كان يعرف - حين قالها - جزماً ورفعاً ونصباً!!] ولأنّ الأداة فيها ليست [إن]!! ففعلوا من هاتين الحجتين اللتين هم قرّروهما، سبباً في رفض شواهد صحيحة سليمة، لكي تسلم قاعدتهم وتصحّ.

وقول الآخر:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِرُّهُ يُمَسِّ مِنَّا مُفَزَّعًا
وفيه أن أداة الشرط: [مَنْ]، دخلت على اسم (ضمير): [نَحْنُ].

وقول عديّ ابن زيد:

فَمَتَى وَاعْغَلْ يَنْبَهُمْ يُحْيُو هُوَ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي
وفيه أن أداة الشرط: [مَتَى]، دخلت أيضاً على اسم: [وَاعْغَلْ].

هذا، وأدوات الشرط في الشواهد الثلاثة ليست [إِنْ]، وأما [إِنْ] فحسبك من دخولها على الأسماء قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ (التوبة ٦/٩) ودع عنك أقوال البشر!!

ويخلص المرء من جميع هذا، إلى أَنَّ مَنْ أجازوا دخول أدوات الشرط على الأسماء، وتقديم الفاعل على الفعل، إنما أجازوا ذلك، اعتماداً على نصوص قرآنية، منها الآية المذكورة آنفاً، وآية ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١/٨٤)، ونحوها كثير كثير، وآية: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا...﴾ (الأعراف ٩٦/٧)، ونحوها كثير كثير!! هذا فضلاً على ما جاء من ذلك في الشعر العربي... وأما المانعون، فإنما أخذوا بمنطقي صنعوه، وخیال أنشؤوه، لتسلم لهم قاعدة كلية لا تنكسر بشواهد من الشعر والنثر. وأما نحن، فقد عرضنا المذهبين، وتركنا للمعربين أن يختاروا، وإن كنا نرجح ما يلي:

[أَنَّ الفاعل فاعل، تقدّم أو تأخر، لأن تقدمه وتأخره لا يغيّران من فاعليته شيئاً].

[وَأَنَّ دَاةَ الشَّرْطِ تدخل على الأسماء، كما تدخل على الأفعال].

وما رجّحنا هذا، إلّا استمسكاً ببلغة القرآن وما قالت العرب، إذ وجدناه أحقّ بالإعلاء من أحكام جلبتها الصناعة النحوية، وأخضع لها واقع الاستعمال اللغوي.

هذا، وقد جال مجمع اللغة العربية في القاهرة، خلال ستّ عشرة سنة ثلاث جولات في المسألة، ابتدأت عام ١٩٧١ وانتهت عام ١٩٨٦. فرأينا استكمال البحث، يقضي بالإلمام بما اتخذ هذا المجمع من قرارات، فإليكها وفق تسلسلها، مع شيء من التعليق.

كان المجمع المذكور في دورته السابعة والثلاثين /١٩٧١، بحث في إعراب الاسم بعد [إن] و[إذا]، وخلص إلى أنّ [اعتباره مبتدأ... يعارض كثيراً من القواعد المقررة... كما أن اعتباره فاعلاً... - أي فاعلاً مقدماً على فعله - يترتب عليه مخالفة قواعد كثيرة تتعلق بالضمائر... ولذلك ترى اللجنة أنه لا داعي إلى العدول عن رأي البصريين لشهرته وشيوعه... وأنه لا يعارض ما اشترطوه من دخول أداة الشرط على فعل ظاهر أو مقدّر]. (٤٠٤-٤٠٥ من محاضر الجلسات في الدورة السابعة والثلاثين) وفي التعليق على هذا القرار نقول: أما الداعي إلى العدول عن رأي البصريين فموجود وملحّ، لا كما قال القرار: [لا داعي...]، وأعظم الأدلة على صحة ما نزع، أن المجمع نفسه، سيعود فيغيّر رأيه - كما ستري بعد - فيأخذ بخلاف ما أخذ به في قراره هذا. فالداعي إذاً موجود!!

وأما شهرة رأي البصريين وشيوعه، فلا يصحّ أن يُجعلاً وحدهما، علّةً وسبباً يمنعان من العدول عنه.

وأما الإبقاء على رأي مدرسة البصرة، لأنه لا يعارض ما اشترطته مدرسة البصرة!! فقرارٌ إذعانٍ لطيفٌ - لعمرى - وظريف!! ومستغنٍ بنفسه عن إبداء الرأي فيه، والتعليق عليه.

وتمضي السنين، وتمرّ الدورات، حتى إذا كان عام ١٩٨٥، وكانت الدورة /٥٢، فجأً أجمع المشتغلين باللغة، برجوعه عن قراره المذكور آنفاً!! واتخاذ قراراً مقصوراً على [إذا] وحدها من بين أدوات الشرط كلها!! أجاز به إعراب الاسم بعدها مبتدأً،

وقال فيه: [...] فإن اللجنة ترى أن إعراب الاسم فاعلاً-أي: فاعلاً لفعل محذوف-وإن كان أقيس في الصناعة النحوية، فإن الرأي الذي يجعله مبتدأً فيه أخذٌ بالظاهر، وتيسير في الإعراب، وبعْدٌ عن افتراض فعل محذوف].

وفي التعليق على هذا القرار نقول: لقد ذكرت اللجنة المختصة في المجمع - وهي تورد الأسباب الموجبة للقرار - رأيين: الأول رأي بصريّ يقول: الاسم بعد [إذا] فاعل لفعل محذوف. والثاني رأي للأخفش والفراء يقول: الاسم بعد [إذا] مبتدأ. هذا على حين كانت ذكرت في قرارها عام / ١٩٧١ رأياً ثالثاً - كما رأيتَ آنفاً - هو رأي مدرسة الكوفة، وفيه اعتداد الاسم الذي نحن بصدد، فاعلاً مقدماً على عامله، أي: مقدماً على فعله. فأين اختفى هذا الرأي؟! إن كتب العلم تمتلئ به، فكيف يُؤاد؟! وهل في العلم ما يُبدى وما يُكتم؟! أم كان غولُ مدرسة البصرة مثلاً في قاعة المجمع، يُخشى أن يَغول من يخالف عن أمرها؟! أو يذكر فاعلاً غير فاعلها؟!!

هذا، على أن المرء، وإن كان يلمح في قرار المجمع هياماً بنحو مدرسة البصرة، يخفى ويظهر، وحسرةً على التخلي عن تقدير فعل محذوف، إذ يقول عن رأي البصرة: [هو الأقيس في الصناعة النحوية]، فإن في ذاك القرار شجاعةً عجز أن يبلغها صاحب النحو الوافي إذ راح ينوّه بأن للنحاة أدلةً قويّة!! في تقدير هذا الفعل المحذوف، واعتداد الاسم الذي بعد أداة الشرط فاعلاً له، لا مبتدأً. (النحو الوافي ٤/٤٢٥)

بل تراه في موضع آخر من كتابه لا يكتفي بالتنويه، بل يعمد إلى الدفاع فيقول مؤيداً تقدير فعل محذوف: [هذا رأي فريق كبير من النحاة، وخاصة البصريين. ويرى غيرهم - ولا سيما الكوفيين - جواز تقدم الفاعل على عامله. وهم يعربون الاسم الظاهر المرفوع... فاعلاً].

ويتابع فيقول: [بالرغم من الميل للتيسير... يبدو رأي البصريين هنا أقرب

مسايرة للأصول اللغوية؛ ذلك أن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل، فلا معنى للخلط بينهما، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى]. (النحو الوافي ٧٣/٢)
قلت: إذا أسقطنا من كلام الأستاذ زعمه بغير دليل، أنه يميل في المسألة إلى التيسير، وأسقطنا منه أيضاً ما لا يؤيده ولا يعضده برهان، وهو قوله: إن رأي البصريين هنا أقرب مسايرةً للأصول اللغوية^(١).

إذا فعلنا ذلك، لم يبق من كلامه إلا جملة خطائية تقول: [إن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل].

وهذا - عند التحليل - كلام صحيح لا شك، ولكن لا مكان له هنا ولا مجال. فالأديب البليغ يقول، دون أن يفكر في مبتدأ أو فاعل؟ والمتلقي يستمع فيطرب، أو لا يطرب، دون أن يفكر في شيء من ذلك!! ولكن بعد طربهما وتمايلهما، نأتي نحن المساكين المسحورين، فنقول لمن نخدعهم عن أنفسهم: إياكم أن تتخيلوا هذا الاسم مبتدأ، أو فاعلاً مقدماً على فعله، فإن تخيلكم ذلك سيء إلى بلاغة التعبير!! فإن أردتم الإبقاء، على هذه البلاغة فأعربوا ذاك الاسم فاعلاً لفعل محذوف لا فاعلاً لفعل مذكور، ولا مبتدأ!!

يقول ما قاله - رحمه الله - كأن إعراب المعربين، وتقدير المقدّرين، وتخرّيج المخرّجين، هو الذي يعلو بالقيمة التعبيرية أو يهبط بها!! وكأن قيمة الماسة - في ذاتها - تعلو أو تهبط، إذا قال واصفها إنها رائعة أو تافهة!!

١- وإنما نسقطه لأن إعراب الاسم فاعلاً لفعل محذوف يفسره فعل مذكور، لا علاقة له بالأصول اللغوية من قريب ولا بعيد، بل العكس هو الصحيح، فإنه رأي من آرائهم متخيل، كل فضله إن كان ذا فضل!! أنه يوافق قاعدة هم وضعوها، ثم قاسوا عليها، وهي أن المعلوم المرفوع!! لا يتقدم على ما عمل فيه!! فأين هذا الكلام من الأصول اللغوية؟! أم أن هناك أصولاً لغوية مكتومة، خصّ بمعرفتها الأستاذ وحده!!

الآية تقول ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (الانشقاق ١/٨٤) وهاهنا قيمة تعبيرية ثابتة، لا يغيّر منها شيئاً أن يدور في ذهنك - إن كان يدور في ذهنك - أنّ السماء مبتدأ أو فاعل، كما أن قيمتها التعبيرية، لم يغيّر منها شيئاً أن سمعها يوماً عتاة مكة، فسلبتهم ألبابهم ولم يكونوا يعرفون فاعلاً ولا مبتدأ.

ومرة أخرى نقول موجزين: هنا قرآنٌ وسحرٌ شكلٍ ومضمون - كما يقول نقاد الأدب - وهناك أحكام جلبتها صناعة نحوية، وأخضع لها - في الإعراب - واقع الاستعمال اللغويّ قسراً، فانظر أيّ المذهبين العربي، وأيهما الأعجمي؟

الفاعل فاعل تقدّم أو تأخر، فلنكتف بهذا، فإنه السليقة والعفوية، وإنه كلام العرب، وإنه لغة القرآن!! وأما ما عدا ذلك من فعلٍ يحذف، وآخر يقدر، وثالث يفسّر أو يفسّر، فلنُرخ من عنائه أبناء الأمة، ولنحفظه في المتحف اللغويّ للباحثين والدارسين والمتخصصين، موضوعاً في كل حال على العين والرأس، لأنه - شهد الله - يستحقّ ذلك، من الوجهة الفكرية والتاريخية!!

ثم يمضي عام، فيعود بجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورته ٥٢/ لعام ١٩٨٦ إلى البحث في المسألة من جديد، وكفعله في القرار السابق، كتم رأي الكوفة مرة أخرى، حتى كأنه لم يكن، وأصدر قراراً يقول فيه: إنه يؤثر الرأي الذي يقول: إن الاسم المرفوع بعد [إن، وإذا ولو الشرطيات] مبتدأ.

وبعد، فهذه حكاية دخول أدوات الشرط على الأسماء، ظلت وطأتها تبهظ أبناء أمتنا، فينتون من ثقلها أكثر من اثني عشر قرناً، وظلّ الخوف من غول النحو البصريّ - وما يزال - يمنع المشتغلين باللغة من الثورة عليه، حتى ألفتوا قيوده وسلاسله، فهم يزُهون بحملها، وحتى ليعُدّون فكّها طيشاً وإفساداً.

وأخيراً، إنّ تقدّم الفاعل على الفعل، تراه العيون، وتنطق به الألسن، وينتشر في

كلام العرب وينتشر، كما ينتشر الرمل في صحاريهم وينتشر!! فإذا رُبِعَ فريق من المعربين، أن يقال عن الاسم الواقع بين أداة الشرط وفعل الشرط: إنه فاعلٌ مقدّم على فعله، فلا لوم عليهم أن يُراعوا!! فإنه تهويم الألفة والاعتیاد. وطالما عطّل هذا التهويم فكراً وخدّر شعوراً!!

• قِيلَ قِيلَ:

- وإنك إذما تأت ما أنت أمرٌ به تُلفِ من إِيَّاهُ تأمر آتيا
- هذا شعر!! وناظمه شاعر!! وهو شاهد في العربية على أن [إذما] تجزم فعلين!!
- قلت يوماً لأستاذ من أساتذة النحو، له فيه كتب: أرى كثيراً من شواهد النحو مصنوعاً موضوعاً. وأتيته بهذا البيت نموذجاً. فنظر إليّ نظراً المدهوش وقال: ماذا تقول؟ إن الأمة مجمعة على صحة هذه الشواهد!!
- وقطعت الحديث مع الرجل حسماً. فماذا يُجدي عليك أن تحاور من أعظم حججه: [الأمة مجمعة]؟ أو تقارع من أمضى أسلحته رايةً بيضاء؟
- من هذا الشاعر المُفِلِق الذي أُلْهِمَ هذا البيت، فنظمه، فخلد على وجه الزمان؟
- الجواب: هو شاعر مجهول!!
- ومتى كان نَظْمُهُ؟ أفي الجاهلية أم في الإسلام؟
- الجواب: الله يعلم!!
- وكيف اتفق أن جاء فعل الشرط [تأتي] وجوابه [تلفي] فعلين معتلي الآخر، فكان حذف حرف العلة من آخرهما، حجةً للجزم بـ [إذما]، جاءت عفو الخاطر بغير عناء!!
- الجواب: إنها المصادفات، ومثل هذا في قانون الاحتمالات لا يمتنع!!
- وكيف اجتمع لهذا البيت، هذه المعازلة وهذا التراكب!! [تأت ما أنت أمر]

و[إياه تأمر آتيا]؟!

الجواب: قد يأتي ذلك في شعر يُستشهد به!!

- أخيراً، هل في شعرٍ قديمٍ فصيحٍ، ضميرٌ نصبٍ منفصل [إياه] يكون تقديمه

اعتباطاً لا يتبين له مُسوِّغٌ معنويٌّ أو بلاغيٌّ؟!

أليس اجتماع كل هذا بعجيب؟ أم النحويّ مفترضٌ فيه ألاّ يستشعر جمالاً ولا أدباً؟!

وقد يقول قائل: أليس عند النحاة من الشواهد للجزم بـ [إذما] سوى هذا البيت؟

ونجيب: بلى، فقد أورد سيبويه في كتابه بيتين آخرين فيهما جزم بهذا الحرف. لكننا

رأينا يُتمّهما، وفهامة الشاهد الذي كنا بصده أنفأ!! وهلهلة نسيجه، والجهل بقائله!!

وعدم استعمال هذا الحرف - في حدود علمنا - في نصٍّ ثري، ورأينا فريقاً من الأئمة

منهم المبرد وابن السراج والفارسيّ، لا يعتدّونه حرف شرط أصلاً^(١)، بل يروونه ظرف

زمانٍ زيد عليه [ما]!! رأينا كل ذلك - ولا سيما اختلاف الأئمة فيه - فأثرنا اطّراحه من

الجوازم، مطمئنين استناداً إلى جميع ما قدّمنا أننا نحسن بذلك إلى لغة أمتنا، ولا نسيء.

• نادر وأندر، وقليل وأقلّ، وكثير وأكثر:

إذا عرضتُ كتب الصناعة للام الأمر نسيت أنها كتب نحو، فانقلبت كتب

إحصاء. يقولون مثلاً: أكثر ما تدخل لام الأمر على الغائب، ويقلّ دخولها على المتكلم

مع غيره، ودخولها على المتكلم وحده أقلّ، وأما المخاطب فيندرج دخولها عليه.

ولو غربلت كلامهم هذا، لما وجدت في الغربال بعد الغربلة شيئاً!! فكل هذا

الذي عنّوا أنفسهم في إحصائه، هو في آخر المطاف جائز، قلّ أو كثر، فلمن

تُحصون، ولم تُحصون؟!

إن هذا الذي لا تزال كتب النحو حتى أيامنا هذه تقف عنده، وتلقيه على كواهل

أبناء الأمة، إنما هو تقليد على العمياء، واستسلام لا بصيرة فيه، وقد آن أن يطرح!!
على أنني أريد - قبل أن ننفذ اليد من لام الأمر - أن أعجبك من آراء فيها.
قال المرادي (توضيح المقاصد ٢٢٧/٤): [وأما مضارع المخاطب المبني للفاعل،
فدخولها عليه قليل استغناءً بصيغة (افعل)، قالوا: وهي لغة رديئة. وقال الزجاجي: هي
لغة جيدة...] فتأمل!!

وهذا الذي ذكرناه، ليس مقصوراً على لام الأمر، بل يشمل كذلك [لا] الناهية.
ولولا خشية الإملال، لعرجنا على ذلك. ومن أراد الاطلاع على شيء منه، ففي النحو
الوافي وجامع الدروس العربية شيء من ذلك كثير.

• بينهما فرق!!

تقف كتب الصناعة، عند الفرق بين [لَمْ وَلَمَّا]، فتطيل الوقوف!! حتى لكانَّ
بينهما تشابهاً!! ومن أين لهما التشابه؟! فهذه للنفي المطلق وتلك، لا. ومنفيّ هذه
يُتَوَقَّعُ حصوله ومنفيّ تلك، لا. و[لم]، يجوز أن يُؤْتَى بها، بعد أداة الشرط فيقال: [إن
لم تجتهد ترسب]، وأما [لمّا] فلا، إذ لا يقال: [إنّ لمّا تجتهد ترسب]!! إلى نظائر
أخرى من هذا المعجن، لا يُطِيقُهَا إِلَّا مُتَلِّهُ بِطَال!! أو معوّق العقل بليد!! وقد ربّأنا
بأنفسنا عن تلهي المتبطلين، وبالقارئ عن صير المعوقين!! فاطرحنا كل ذلك.

• من الروائع:

يمرّ المرء أحياناً، بأبيات من ألفية ابن مالك - رحمه الله - فيدهشه ما أصاب فيها
ناظمها من التوفيق، حتى لتبدو من قواعد اللغة، كالحكمة من الشعر!! ودونك هذين
البيتين نموذجاً. قال:

وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ، كَمَا تقول: (زَيْدٌ)، بَعْدَ: (مَنْ عِنْدَكُمْ)
وفي جواب: (كيف زيد؟) قل: (دِنِف) ف (زيدٌ)، اسْتَغْنِي عَنْهُ، إِذْ عُرِفَ

فما يُعلم - وفي السياق دليلٌ على العلم به - فاحذفه، فإنّ حذفه جائز. ثمّ مثل فقال ما معناه: إذا سُئِلتَ عن زيد، جاز في الجواب أن تحذف المبتدأ، من جملة: زيدٌ دنف (مريض)، فتقول: [دنف]. لأن المعرفة بأنّ المسؤول عنه هو [زيد]، جوّزتُ لك حذفه والاستغناء عن ذكره.

وإن من أعظم المؤسسات، تعطيل هذه القاعدة الذهبية، حتى لكأنما قيلت للتفكّه، لا للإعمال والتطبيق!! فما تقرأ من بحث إلّا رأيت فيه رواسم لا تكاد تختلف ولا تتخلّف، تقول لك: [ويجوز حذفه إن دلّ عليه دليل...] أو [يجوز حذفه للعلم به...] أو [يجوز حذفه إن وُجدت قرينة... إلخ...]

وكم كانت كتب الصناعة تحسن، لو أنها استمسكت بهذه القاعدة، وعظّمت من شأنها، على قدر ما تستحقّ، فأطالت الوقوف عندها مرة، ثم أراحت القارئ ما امتدت البحوث واختلفت. وإلّا فما فائدة أن نشغل بحث الجوازم مثلاً بنحو قولهم: [يجوز حذف مجزوم لَمّا] أو قولهم: [يُحذف جواب الشرط للعلم به، ويجوز عكسه، أو يُحذف إن دلّ عليه دليل...؟].

• العربيّ صعب!! والعربيّ بحر!!

هاتان مقولتان، لا يجهلها أحد، ويكاد يردهما كلّ أحد. فأما أنّ (العربيّ صعب) فمقولة - بالحقّ - لا معنى لها، وذلك أن اللغات، ولا يستثنى منها لغة أبدأ، لا توصف بالصعوبة ولا السهولة. وإنما يصفها بذلك غير أهلها. الصينية - مثلاً - قد تكون صعبة، ولكن على غير أهلها. وأما أبنائها الذين يرضعونها - إن صحّ التعبير - كما يرضعون حليب أمهاتهم، فكيف تصعب عليهم؟ وقل مثل ذلك في السنسكريتية والروسية والهندية والفرنسية والكوبية والهنجارية واللاتينية... وأخيراً العربية!! ليس في اللغات لغة صعبة، إلّا على غير أبنائها، فالعربية قد تكون صعبة على الأمريكيّ، فيعبر

عن حُبِّهِ للتفاح مثلاً، فيقول: [أنا تُحِبُّ هذا تفاحة]!!
وأما على أبنائها فإنَّ صعوبتها لا تُتَخَيَّل، وهل في الأمة صبي لا يضحك إذا
سمع الأمريكي يقول ذلك؟؟

هذا عن [العربيُّ صعب]. وأما أنَّ [العربيُّ بحر] فتلك مقولة تحمل كتبُ الصناعة
تبعثها، لأنها جعلت من الجدول المترقِّق بحراً لُجِيّاً، مَنْ نجا مِنْ تلاطم أمواجه فقد
فاز. ولأمر ما كان المبرِّد يقول لمن يأتيه ليقرأ النحو عليه: [هل ركبت البحر]؟ يريد:
هل قرأت كتاب سيبويه؟!

فلقد جعلت كتبُ الصناعة قواعدً لغتنا طوابق. يقولون مثلاً: أدوات الشرط تجزم
فعلين مضارعين. نحو: [إن تدرسْ تنجح]. وهذا كلام هينَ لَين، واضح المعنى، سهل
الحفظ!! ولكن لا يكتفي به إلا الدراويش أمثالنا، وأما أهل العلم، فيقولون: إنَّ عمرو
ابن خثارم البجلي قال في الجاهلية:

يا أقرعُ ابنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يُصرَعُ أخوك تُصرَعُ
فرَفَعَ جوابَ الشرط: [تُصرَعُ]؛ وزهير ابن أبي سُلمى قال:

وإنَّ أناه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائب مالي، ولا حَرِمُ

فرَفَعَ جوابَ الشرط: [يقولُ]. وهذان شاعران يستشهد بكلامهما. فهاهنا إذاً،
ظاهرة لغوية لا بدَّ من التععيد لها، وهكذا كان: فقد نظروا إلى البيت الأول فرأوا بعد
أداة الشرط فعلين مضارعين، ونظروا إلى البيت الثاني فرأوا بعدها ماضياً فمضارعاً.
فالظاهرة إذاً ذات قاعدتين، فاحفظوا أيها المساكين إن كنتم تحفظون، أن جواب
الشرط يكون مرفوعاً، ويكون مجزوماً. غير أن الشرط إذا كان ماضياً والجواب
مضارعاً فالرفع حسن والجزم حسن، وأما إذا كان الشرط مضارعاً والجواب مضارعاً،
فرفع الجواب - وإن كان جائزاً - فإنه ضعيف.

فكيف لا يكون [العربي بحر]، وللقاعدة الواحدة فيه وجهان يتطاردان ويتضادان؟! وإن المرء ليعجب، إذ يرى كتب الصناعة تجعل من هذه المخالفات قواعد ثابتة مقررة في كلام العرب، ولا تقول: إنها وما كان من معجنها، ضرورات شعرية منكرة، تحفظ في متاحف اللغة، ولا يقاس عليها؟ وإذا لم يكن هذا ونحوه ضرورة وشذوذاً، فما الضرورة إذاً والشذوذ؟

إن المرء لا يكاد يطالع بحثاً من بحوث النحو، إلا وجد فيه ما يقلب القاعدة، رأسها على عقبها، فيجعل عكسها صحيحاً. فكيف لا يكون [العربي بحر]؟! ودونك من هذا البحر!! قطرة أخرى، ليس فيها ضرورة وشذوذ، ولكن فيها تلهي القادرين، بضعف الضعفاء المساكين:

قالوا ما معناه (توضيح المقاصد ٢٥٥/٤): إذا أخذت أداة الشرط جوابها، وذكر بعده مضارع مقرون بالفاء، أو الواو^(١) جاز فيه ثلاثة أوجه: الجزم، والرفع، والنصب. ودونك مثلاً من ذلك، مع فك أحاجيه:

(إن تدرس تنجح وتكسب)

ففي هذه العبارة، يجوز جزم [تكسب] على أن الواو عاطفة. قلت: هل في الأمة غلام لا يعرف أن المعطوف على الجزوم، يكون مجزوماً؟ فإن قالوا: كلا، سألناهم: لم إذا تُرهبون الناشئة، فتصورون لهم ما يدنو من البديهيّات، كأنه مما يُعرف ويُجهل؟ ويحتاج إلى قواعد تُقَعَّد له، تُنظَّم مرةً وتُنشر أخرى؟ ويجوز رفع [تكسب] على أن الواو استئنافية.

قلت: إن صغار الأولاد، متى بلغوا أن يعرفوا معنى [الاستئناف]، عرفوا أن ما بعده

١ - قال ابن مالك: (والفعل من بعد الجزا إن يقرن بالفاء، أو الواو بثلاث قَيْن) فنصّ على حرفين فقط

- كما ترى - هما: الفاء والواو، لكنّ نخاة آخرين زادوا على ذلك حرفين آخرين، هما: ثم، وأو.

ليس له بما قبله صلة إعرابية. فيكون من ثم مرفوعاً عفواً الخاطر، بغير تفكير؟ فإذا كان هذا - وهو كائن - فليَمَ إذا تُشَقِّلون فتجعلون ما كان في زمن الحداثة قاعدةً عفوية، أو كالعفوية، شيئاً تقَعَّد له القواعد من جديد: فيجوز ذا إذا كان كذا، ويجوز ذاك إذا كان كذلك؟! وهل المسألة مسألة أستاذية!! ومعلّمية!! أليس للمساكين من أبناء الأمة حقٌ عليكم أنْ تعلموهم ما تعرفون من أقرب سبيل، بأسهل لفظ، وألين أداء؟! ويجوز نصب [تكسب] على إضمار أن وجوباً.

ويعنون بهذا أنْ [أنْ] تَنصب مضمرةً هنا، كما تنصب مضمرة بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو استفهام... وهذا بالحقّ تخريج بحري!! فلا ينكرن منكر بعد هذا، أن يكون [العربي بحر]!! وليغفر لنا القارئ أن نتم هذا النموذج البحري، بما يكمله، ليُلمَّ بمعنى البحريّة في لغتنا، فقد قالوا:

إذا وقع الفعل المقرون بالواو أو الفاء، بين فعل الشرط وجوابه، نحو:

[إن تدرس - وتجتهد - تستفد]

جاز فيه وجهان: الأول جزمه، على أنه معطوف بالواو على فعل الشرط المحزوم [تدرس]. فيقال: [وتجتهد]. ولا نعلّق على هذا، فقد علّقنا على نظيره له آنفاً. والثاني: نصبه، على تقدير [أنْ] مضمرة وجوباً، كما تَنصب مُضمرةً بعد واو المعية المسبوقة بنفي أو استفهام. فيقال: [وتجتهد]. وهذا أيضاً لا نعلق عليه، إذ تقدم التعليق على نظيره.

ولكن انتبه: فإن الرفع غير جائز. فلا تقل: [وتجتهد]!! وسبب المنع، أن الرفع معناه أن الواو هنا استئنافية، والاستئناف إنما يكون بعد تمام الكلام، والكلام هنا لم يتم، لأن الشرط لم يأت جوابه. ومنه - كما يقال في علم الرياضيات - فإن

الاستئناف هاهنا ممتنع، فافهم ذلك فإنه دقيق!!

● ؟ ؟ ؟

تجعل كتب الصناعة من اجتماع الشرط والقسم، ملحمة نحوية!! فحُكِّمَ إذا تقدم القسم، وحُكِّمَ إذا تقدم الشرط، وحكم يعكس الحكمين، ثم ما يكون من ذلك في النثر، وما يكون ضرورةً في الشعر، وما يجوز إذا سبقهما ما يقتضي خبراً، وما يرجح... ولينظر المرء في كم صفحة يكون شَرْحُ كُلِّ هذا، إذا كانت رؤوس مسائله سطرين؟! ومع كل ذلك، ليس هذا الذي ذكرناه بدءاً في كتب الصناعة. فمن يطالعها، يستيقن أن التواء القاعدة وتلويها يشملان كلَّ مسألة، وأن هذا الالتواء والتلوي، سمة من سمات كل بحث فيها جلّ أو ضؤل.

وليس هذا ما نريد أن نقف عنده هاهنا، وإنما هو ما أقص نبأه عليك: وذاك أن جانباً - مما يستشهدون به في إثبات قاعدة قرروها - لو رجعت إليه في مظانه، لرأيت مخالفاً ما قالوه، ولرأيت يقلب قاعدتهم، بل ينسفها نسفاً!! ولرأيت نفسك عند ذلك، مردوداً إلى إنكارٍ يبدأ دهشة وحيرة، وينتهي شكاً وقلقاً. وذلك أنك بعدها لا تفتقر إلى الثقة بالشاهد وحده!! ودونك من هذا شاهداً للأعشى، هذه روايتهم له:

لئن مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنَا عن دماء القوم نَنْتَفِلُ
يقول لمن يخاطبه مُقْسِماً: واللّه لئن ابتليتَ منا بمعركة ثانية بعد معركة تسبقها، لا تجدنا نجيد عن اللقاء والقتال.

وكتب الصناعة تجعل من هذا البيت شاهداً على أن الجواب يكون للشرط، مع أن القسم متقدّم عليه. والدليل على ذلك عندهم أن فعل [تلفنا] جاء مجزوماً، والذي ينجزم حكماً، إنما هو جواب الشرط لا جواب القسم. وأنقل إليك ما قاله ابن عقيل في المسألة حرفياً. قال: (شرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٤):

[فلأَمْ (لَئِنْ) موطئة لقسم محذوف - والتقدير: واللّه لئن - و(إنْ): شرط، وجوابه (لا تلفناً) وهو مجزوم بحذف الياء، ولم يُحْجَب القسم، بل حُذِف جوابه لدلالة جواب الشرط عليه، ولو جاء على الكثير - وهو إجابة القسم لتقدمه - لقليل: (لا تلفيناً)؛ بإثبات الياء؛ لأنه مرفوع].

ولقد وقفتُ عند هذا البيت أتأمله، وقد رأيته يقلب القاعدة، بل ينسفها، فقلت في نفسي: لو قال الشاعر: [لم تلفناً] لسلمت القاعدة، وظلّ الوزن صحيحاً. ونظرتُ في الديوان، فرأيت الرواية فيه منطبقةً على ما خطر في ذهني، أي: [لم تلفناً]!! فاعتبروا يا أولي الألباب، فإن إعادة النظر فيما صيغ لنا من قواعد لغتنا، ليس كفراً بها، بل هو الإجلال لها والحرص عليها، وإنفاق ما لا يُعوّض من عمرٍ ومال في سبيلها!!

* * *

المراجع والمصادر:

البحر المحيط	٢٧١/٤	نص الألفية	٤٧
شرح ابن عقيل	٣٨٤/٢	شرح الكافية	٨١/٤
الخزانة	٣/٩	حاشية الصبان	٢/٤
أسرار العربية	٣٣٣	قطر الندى	٣٧
شرح الأشموني	٣١١/٢	جامع الدروس العربية	١٨٨/٢
الإنصاف	٣٣٧ و ٣٢٥ و ٣١٨		
توضيح المقاصد	٢٥٥/٤ و ٢٢٧ و ٢٣٩ و ٢٥٥		
النحو الوافي	٧٣/٢ و ١٤١ و ١٤٤ و ٤٠٥/٤ و ٤٢٥		
شرح المفصل	٥٨-٤٠/٧ و ١٠٩/٨ و ١١٢ و ١٥٥ و ١٥٨ و ١٢-٢/٩		
الواضح في النحو والصرف	٤٢		
الموجز في قواعد اللغة العربية	٨٧		
مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق	٣٨٩/٦٠		
محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة الدورة ٣٧ لعام ١٩٧١	ص ٤٠٤ و ٤٠٥		

في جمع المؤنث السالم

• مبهوظون ومتفكّهون:

تعالج كتب الصناعة جمع المؤنث السالم، فتذكر أنه ينتهي بألف وتاء زائدتين. ولقد كان هذا يكفي لو أُريد الاكتفاء. ولكنها لا تكتفي به، بل تعرّج تعريج المتفكّه، على الكلمات التي تنتهي بألف وتاء غير زائدتين، فتقول مثلاً: [قُضاة]، ومثلها: [بُناة وهداة ورماة وغزاة...] ليست جمع مؤنث سالماً، وذاك أن الألف والتاء فيها ليستا زائدتين، إذ الأصل: [قُضَيّة]، ثم قلب حرف العلة ألفاً.

وليس هذا بشيء، بل هو تفكّه. فحتى شدة العلم يعرفون أن التاء في نحو: [قضاة] تاء مربوطة، على حين تاء السالم مبسوطة. ويعرفون من ثم أن الوقوف على آخر هذه الكلمة، إنما هو بالهاء لا بالتاء. ويعرفون أيضاً، أن الألف والتاء في آخر [قضاة] لو كانتا زائدتين، لكان الأصل قبل زيادتهما هو: [قُضَ]، وذلك غير وارد في العربية لا معنى ولا مبنى!! لأن الاسم فيها - أصلاً - لا يكون حرفين.

إن الخروج بالبحث من المؤنث السالم إلى ما ليس منه، مأبى من كل وجه!! وتقول تلك الكتب: [بيت وميت وصوت وقوت...] تجمع على [أبيات وأموات وأصوات وأقوات...] وهي جموع تكسير، لا جموع سلامة!! ويشور هنا سؤال: هل في الأمة أحد يخطر في ذهنه أن الألف والتاء، في هذه الكلمات، زائدتان؟ وأن الأصل: [أَبَيّ وَأَمَوّ وَأَصَوّ وَأَقَوّ]؟!

إن هذا الاستطراد الذي تتفكّه به كتب الصناعة، هو حملٌ يهبط أبناءنا، وقد آن أن يُطرح!!

• تحصيل حاصل:

تقف كتب الصناعة عند [حذام وقطام ورقاش...] ونحوها، فتقول: [ما كان على وزن فعالٍ لا يجمع جمع مؤنث سالماً]. ولقد كان تجنب هذا أولى، وذلك أن ما كان من الأعلام على وزن [فعالٍ]، فإنه مبني أصلاً. والمبني لا يجمع؛ فلانتقال بالبحث مما يُجمع جمع سلامة، إلى ما يمتنع أن يُجمع هذا الجمع، فيه مفارقةٌ للجادة، ودخولٌ في تفرعات مضادة لها. وذاك في علم التريية مسلك غير حميد، أقلُّ ما فيه: إطالة المسافة إلى الغاية، وصرفُ الذهن عنها، والاشتغالُ بسواها.

• مسألة عفا عليها الزمن:

منع البصريون أن يُجمع جمع مؤنث سالماً، كلُّ من [فَعْلَى - فَعْلَان]، نحو: عطشى وسكرى، و[فَعْلَاء - أَفْعَل] نحو: شقراء وحمراء. ولكنهم يُجيزون ذلك إذا تَجَرَّدَا من الوصفية، واستعملتا اسمين. مثال ذلك أن تُسمِّي امرأةً [حمراء أو عطشى]، ففي هذه الحال تَجْمَعُهُمَا جمع سلامة فتقول: [حمرات وعطشيات]. وأما في حال الوصفية فتجمع جمع تكسير فتقول: حُمُر وعِطَاش.

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فلا يفرقون بين وصفية واسمية. فقد أجازوا جمعهما جمع مؤنث سالماً في كل حال. قال السيوطي (همع الهوامع ٦٩/١): [وأجازه الفراء]. ويمثل هذا كان ابن كيسان يقول. وقد نصَّ الرضيُّ على ذلك في شرح الكافية (٣٨٩/٣). وذكر ذلك ابن يعيش أيضاً فقال (شرح المفصل ٦١/٥): [وكان ابن كيسان يقول: لا أرى به بأساً].

وقد نظر بجمع اللغة العربية بالقاهرة في الأمر، وقرر الأخذ برأي الكوفيين... وعرج صاحب النحو الوافي على المسألة، وبينها بياناً حسناً، ونورد لك من ذلك ما أجمله. فقد توقف عند جمع [فَعْلَى] جمع مؤنث سالماً فقال: [يستثنى من المقصورة عند

البصريين ومن معهم: (فَعْلَى) مؤنث (فعلان)، مثل (سكرى) مؤنث (سكران). فلا يقال (سكريات). ويستثنى من الممدودة: (فَعْلَاء) مؤنث (أفعل)، كحمرَاء مؤنث أحمر؛ فلا يقال: (حمرأوات)؛... فهاتان لا يجمعان جمع مذكر ولا جمع مؤنث سالمين (إلا عند الكوفيين) ما داماً باقيين على الوصفية؛ فإن صاراً اسمين مجردين من الوصفية جاز جمعهما تصحيحاً جمع مذكر أو مؤنث على حسب المعنى... ورأي الكوفيين هنا... أنسب وأدلّتهم مقبولة]. ثم لما انتهى من ذلك، عرّج على قرار مجمع القاهرة بإباحة ذلك، وختم كلامه فقال: [فالأخذ بالرأي الكوفي سائغ، وإن كان الرأي البصري أقوى]. (النحو الوافي ١/١٦٣)

قلت: ونحن لم نفعل غير أن أخذنا بالرأي الكوفي؛ والأخذ به سائغ. واستظهرنا بقول ابن كيسان: [لا أرى به بأساً]. وسرنا مع قرار مجمع القاهرة. وما بالقليل كل ذلك، ولا بالضعيف.

● فلنأخذ بالأيسر، إذا أجازته إمام:

النحاة - في جمع الاسم الذي لم يعهد له جمع تكسير - فريقان. أما الفريق الأول، فيشترط في جمعه جمع مؤنث سالماً، أن يكون خمسة أحرف. وأما الفريق الثاني فلا يشترط ذلك. قال السيوطي (همع الهوامع ١/٧١): [وذهب قوم منهم ابن عصفور إلى جواز قياس جمع المكبر من المذكر والمؤنث الذي لم يكسر، اسماً كان أو صفة: كحَمَامَات وسَجَلَات... فإن كُسِّر امتنع قياساً].

وما يزال مؤلفو كتب النحو على الخلاف حتى اليوم: منهم من ينص على خماسية حروف الاسم، ومنهم من يُغفل ذلك.

ولقد أخذنا بالرأي الثاني، لما فيه من يُسر الإطلاق، وتجنبنا الرأي الآخر لما فيه من

العسر والتقييد.

• اللغة شيء، والنحو شيء آخر:

تقول كتب الصناعة: المصدر المجاوز ثلاثة أحرف، لا يُجمع جمع مؤنث سالماً، إذا أريد منه التوكيد.

وليس هذا من جمع المؤنث السالم في شيء. وكتب الصناعة بقولها هذا، تخرج [المصدر] بـ [استعماله هنا وهناك في الكلام]. ونعم إن المصدر المجموع جمع مؤنث سالماً، لا يستعمل للتوكيد، ولكن جمع المصدر - من حيث الصناعة - وارد في كل حال، سواء استعمل هنا وهناك أو لم يستعمل.

ف [تعريفات وإكرامات وإنعامات...] - على سبيل المثال - مصادر تجمع جمع مؤنث سالماً لمجاوزتها ثلاثة أحرف، وليس بعد هذا قيد مُلْزَم. هذه هي القاعدة، وأما استعمال هذه المصادر في تركيب دون تركيب، فشان اللغوي.

ولوجعلنا من النحو أن ننصّ على جواز استعمال كل كلمة هنا وهناك، ومنع استعمالها هنا وهناك، لتضخمت كتب النحو تضخماً لا يطاق، ولغدا النحو نحواً ولغة. نعم، لقد كان النحاة يعرّجون على هذا في قديم الزمان، ولكن عصر ذلك انقضى، ولبحوث النحو اليوم استقلالها.

• المستحيل نظرحه، والجائز نأخذ به:

لم نعرّج على جمع الاسم إذا كان فيه إدغام نحو: [مرّة وحجّة وقنة...]. وذلك أن من المتعذر تغيير لفظه في الجمع مهما تكن الحال.

ولم نعرّج كذلك على جمع الاسم إذا كان ثانيه حرف علة، نحو: [جوزة وسورة وحومة]، وذلك أن من العرب من يسكّن، فيقول: [جوزات وسورات وحوّمات...]. ومنهم من يفتح فيقول: [جوزات وسورات وحوّمات] مستظلاً بالقاعدة العامة، أي فتح الثاني مهما تكن حركة الأول. وقد نص على ذلك سيبويه (الكتاب - هارون ٦٠٠/٣).

فهل من بأس في أن نبهج قلوب المعذبين بالنحو وبحوثه، فنتركهم يقولون فيصيبون سليقةً، عن غير تفكير أو إعمال عقل؟! وهل من غضاضة في أن نرحم من في الأرض؟! *

* * *

المراجع والمصادر:

١٩/٢	جامع الدروس العربية	٧٣/١	شرح ابن عقيل
٢٤٤/	الواضح في علم الصرف	٥٠/	قطر الندى
٢٦/	الفصل في ألوان الجموع	٣٩/	شذور الذهب
١٤٦/	الموجز في قواعد اللغة العربية	٦٩/١	همع الهوامع
٢٤٩/٣	أوضح المسالك	٢٦/٥	توضيح المقاصد
٨٥-٢/٥	شرح المفصل	١٦٢/١	النحو الوافي
٩٢، ٨١/١	حاشية الصبان	٣٨٩/٣	شرح الكافية
مجموعة القرارات العلمية خلال خمسين عاماً لجمع اللغة العربية بالقاهرة ٧٩/			

في جمع المذكر السالم

هاهنا مسائل، نورد منها ما يلي:

• التقييد لما لا يكون:

من ذلك تخيلهم ثلاثة ذكور، اسم كلّ منهم [رامَ اللّهُ، أو سعدٌ مقبلٌ...]. وأن عربياً رغب في الحديث عنهم؛ فكتبُ الصناعة تقعدُ لهذه الحالة التي لا تقع، فتوجب أن يكون ذلك، باجتناب [ذوو] أو [ذوي] - على حسب الحال - من الفراغ فيقال: [جاء ذوو رام اللّهُ، واستقبلت ذوي سعد مقبل!!].

وذاك شيء لم تنطق به العرب، ولذا اطرّحناه، إذ التوقف عنده، والتقييد له، ألهيّة عقلية تدخل في باب الأحاجي وأجوبتها.

ولا يظنّ ظانّ أن ليس لهذه النكتة أخوات، فأخواتها كثير، دونك منها واحدة: تتخيّل كتب الصناعة أنك قد تحتاج إلى التعبير عن ثلاثة ذكور، اسمُ كلّ منهم [زينب!!] وأن جمع هذه الأسماء (المذكّرة - المؤنثة) يبهتك، ولذلك تأخذ كتب الصناعة بيدك، فتذكر لك: أن [زينب] جائز - في هذه الحال - جمعُها جمعَ مذكرٍ سالماً؛ وعلى ذلك تقول: [جاء الزينبون، ورأيت الزينبين، ومررت بالزينبين].

ويعللون تجويز هذا الجمع بأن اللفظ لا يُعتدّ به هنا، وإنما يعتدّ بالمعنى!! ولولا خشية الإطالة، لأوردنا لك حكم المذكر العاقل المنتهي بعلامة تأنيث نحو: معاوية. والمذكر العاقل نحو: [سعيد] إذا سَمِّيتَ به مؤنثاً. وحكم المذكر غير العاقل كالحصان - مثلاً - إذا سمّيته بـ [نسيم] أو [هلال]. وحكم ما هو مركب تركيباً

مزجياً، نحو: سيبويه ومعديكرب وأحد عشر!! أو تركيباً إضافياً نحو: [عبد العزيز].
وحكم المذكر العاقل المسمى بمثنى نحو: [محمّدان] ...

كل هذا، على اختلافٍ بينهم في هذه المسائل. فهؤلاء يمنعون وهؤلاء يجيزون^(١)!!
ومع احترامنا الذي لا تحدّه حدود، لذلك الجهد العقلي، ومع إجلالنا لذلك التتبّع
الفكري الذي ألمّ من كل مسألة بأدقّ الدقائق، ووقف عند كل شذرة مهما تضوّل،
نعم - مع ذلك - نقول: إن احترام الجهد وإجلال التتبّع الفكري، لا يوجبان التعبّد.
كيف، والنحاة أنفسهم فرّقوا، ولكل فرقة مذهب ومدرسة؟ وما يقوله هؤلاء ويأخذون
به، ينقضه أولئك ويردّونه؟

وحتى لو أجمعوا على أن في الناس ثلاثة ذكور، اسم كل منهم [أحد عشر]!! وأن
الحاجة دعت إلى التحدّث عنهم بمجموعين، لظللنا نأبى أشدّ الإباء أن ينفق أبنائنا
أوقاتهم في أهليات [جاء ذوو أحد عشر، وضربتُ ذوي أحد عشر، ومررت بذوي
أحد عشر]!! فهذه الأهليات والأحاجي لا تحترم، وإنما تحترم العقول التي بلغت من
الهيام بالمنطق، أن وصلت إلى هذه المسائل وجعلتها مواضيع بحث وتقعيد. وبين ما
يحترم وما لا يحترم فرق!!

إن رقماً من الرّقم المسمارية المكتشفة في (تلّ ماري = تلّ الحريري) لا تبيعه
بلادنا بأضعاف وزنه ذهباً، ومع ذلك لا يُتخذ نموذجاً يُحتذى في الكتابة؛ ولا يحطّ من
قيمتها - بل يُعليها - أن يُحفظ ويصان في المتحف الوطني. فلنحفظ هذه الثروة العقلية
في (المتحف اللغوي)، يرجع إليها من يحتاج إليها، من لغويّ ومؤرّخ وفقيه... وأما
أبنائنا، فلنباعد عنهم هذه الأهليات والأحاجي وحلولها، كما باعدنا عنهم رقماً (تلّ
ماري) واستبدلنا لهم بها الورق الصقيل.

١ - انظر شرح ابن عقيل ٦٠/١

• طُرْفَة:

إذا بحثت كتب الصناعة في جَمْع الصفات جَمَعَ مذكر سالماً قالت: [إن كانت الصفة (خاصةً) بالمؤنث لم تُجَمَّع جَمْع سلامة]. يريدون بذلك أن الصفات التي لا تكون إلا للمؤنث حصراً، نحو: [حائض وحامل ومرضع وطالق...]، لا تُجمع على [حائضون وحاملون ومرضعون وطالقون...].

فمن كان من محبي الطرف والنكت، فقد سقنا إليه طرفة.

• ركوب الحزن الوعر، وتجنب السهل الوطيء:

ولا يرى المرء التعسير هاهنا، في أمر واحد. بل يراه في أمور. ودونك من ذلك أطرافاً:

١- يذهب الكوفيون إلى أن العلم المنتهي بتاء التأنيث، تُحذف منه هذه التاء ويُجمع جَمْع سلامة. فكما تَجْمَع [سَعْد] مثلاً، على [سعدون وسعدين]، كذلك تَجْمَع [حمزة وطلحة] - بعد حذف التاء - على [حمزون وحمزين، وطلحون وطلحين]. وأما البصريون فيأبون ذلك، ويجمعون هذا الصنف من الأعلام جمع مؤنث سالماً فيقولون: [حمزات وطلحات]. (الإنصاف / ٢٦ وتوضيح المقاصد ٩٣/١)

٢- تقول البصرة: [أَفْعَل] الذي مؤنثه [فَعْلَاء]، نحو: [أسود - سوداء] لا يُجمع جَمْع سلامة. والكوفة لا ترى في ذلك بأساً، فتجمع [أسود] على [أسودون وأسودين].

٣- وتقول البصرة: [فَعْلَان] الذي مؤنثه [فَعْلَى]، نحو: [عطشان - عطشى] لا يُجمع جَمْع سلامة. والكوفة لا ترى في ذلك بأساً، فتجمع ذلك فتقول: [عطشانون وعطشانين]...

٤- والبصرة تقول: إن الصفات التي يستوي فيها المؤنث والمذكر، نحو:

[صبور... لا تُجمع جَمْع سلامة. ولذلك يجمعونها على [صُبْر...]. وأما الكوفة فلا ترى بأساً في جمع هذه الصفات جمع سلامة. وعلى ذلك تقول في جمع [صبور] مثلاً [صبورون وصبورين]^(١). ولقد تعاور النحاة قديماً وحديثاً هذه المسائل، ورأوا ما فيها من المشقة والتعسير، فاطّرحوه. منهم: ابن كيسان، ونحاة الكوفة عموماً، وجمع اللغة العربية في القاهرة، وعدد من النحاة المعاصرين. فدونك نماذج من ذلك:

قال ابن الأنباري (الإنصاف / ٢٦): [ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التأنيث، إذا سميت به رجلاً، يجوز أن يُجمع بالواو والنون، وذلك نحو: طلحة وطلحون، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان].
وقال الرضيّ (شرح الكافية ٣/ ٣٧٦): [أجاز ابن كيسان: أحمرّون وسكرانون].

وعالج بجمع اللغة العربية في القاهرة الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث، وإجازة أن تلحقها تاء التأنيث، ثم أصدر قرارات متتابعة، أجاز بها تأنيث تلك الصيغ بالتاء. وذلك نحو: صبور - صبورة، ومسكين - مسكينة، ومِعْطار - معطارة، ومِطْعَن - مطعنة... كما أجاز أن تُؤنث بالتاء صيغةُ فَعْلان فيقال: عطشانة وغضبانة... وأن تلحق تاء التأنيث الصفات المقصورة على المؤنث، فيقال في حامل وطالق وحائض مثلاً: حاملة وطالقة وحائضة... ولمزيد بيان ومزيد إيضاح، كان كل قرار من تلك القرارات يُختَم بالنصّ على إجازة جمع ما جاء فيه من الصيغ جَمْع سلامة. (الصفحات ١٢٦ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ من مجموعة القرارات العلمية ١٩٣٤ - ١٩٨٤ التي أصدرها بجمع اللغة العربية بالقاهرة).

وقال صاحب النحو الوافي، في التعليق على منع البصريين جمعَ [أفعل وفعلان]

١- تجد بيان هذه المسائل في شرح الشافية ٣/ ٣٧٦

جَمَعَ مذكر سالماً: [هذا رأي البصريين ومن يؤيدهم. ويخالفهم الكوفيون، فلا يتمسكون بشرطيّ منع أفعل وفعلان ومؤنثهما. وأدلتهم وشواهدهم كثيرة مقبولة. ولا معنى اليوم لإهدار رأيهم، وخاصة إذا منع لبساً، وإن كان الأول أكثر وأفصح. وكان ابن كيسان يقول: لا أرى في الرأي الكوفي بأساً - كما جاء في المفصل ج - ٥ ص ٥٩ و ٦٠ - ورأيه شديد. فلمَ المنع؟]. (النحو الوافي ١/١٤٣)

وسؤال هذا النحويّ - لعمرى - سؤال وجيه، فلمَ المنع؟ ولمَ التعسير؟ ولمَ نستمسك بقيود نبذها فحول من أئمة اللغة؟ ولمَ نقسر أبناءنا قسراً على أن ينفروا من لغتهم؟

من كل ما قدّمنا، يخلص المرء إلى أن الشروط المقيّدة لصوغ جمع المذكر السالم، شروطٌ تخطّأها القدماء والمحدثون؛ فمن اطّرحها اليوم مستظهراً بمدرسة الكوفة وآراء ابن كيسان وجمع القاهرة، وعباس حسن ونظرائه من النحاة المحدثين، فإنما يأوي إلى ركن شديد!!

* * *

المراجع والمصادر:

١٤/٢	جامع الدروس العربية	١٣٧/١	النحو الوافي
٣٦٩/٣	شرح الكافية	٢٣٩/	الواضح في علم الصرف
٩٤،٩١/١	توضيح المقاصد	٥٩/١	شرح ابن عقيل
١٤٣/	الموجز في قواعد اللغة العربية	٧٦/١	شرح التسهيل
٣٧٦/٣	شرح الشافية	٢٦/	الإنصاف
مجموعة القرارات العلمية خلال خمسين عاماً لجمع اللغة العربية بالقاهرة من عام ١٩٣٤ إلى ١٩٨٤،			
الصفحات/ ١٢٦ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣			

في جموع التكسير

• التوازن والإيقاع، لا التشابه والتماثل:

في جموع التكسير حقيقة يعرفها كل من اشتغل بالعربية، هي كثرة الأوزان والتشعب والتفريع. فأوزانها تزيد على الثلاثين، وقد يشتمل كل وزن على حالة أو حالتين أو ثلاث... أو سبع!! حتى ليبلغ مجموع هذه الحالات مئة وعشرًا.

ويشعر طالب المعرفة أنه فيما يشبه المتاهة، حين ينظر في كتب الصناعة ليصل إلى ما يريد من جمع أو أفراد، فيرى تلك الأوزان والحالات المتفرعة عنها، منشورة بغير رفق، ويرى مؤلفيها يقولون مثلاً: [وزن فَوَاعِل يَطْرُد في سبعة: في [فَاعِلَة] اسماً أو صفةً كناصرية كاذبة خاطئة، وفي اسمٍ على [فَوَعَل] كجوهر، أو [فَوَعَلَة] كزوبعة، أو [فَاعِل] كقالب، أو [فَاعِلَاء] كقاصعاء، أو [فَاعِل] ككاهل، أو في وصف على [فَاعِل] لمؤنث، كحائض، أو لغير عاقل كشاهق وصاهل^(١).

فإذا عرفت ذلك، وضعت يدك على ما يعرف قلب المرء من قنوط وإحباط، كلما عاذ بكتاب من كتب النحو، باحثاً عن جمع كلمة ليس له من قبل عهدٌ بجمعها. فيشقى!! إن كان وزنٌ جمعها متأخر الترتيب، ويسعد!! إن كان قريباً.

وما كان أسهل أن نسير على ما سارت عليه تلك الكتب!! اقرأ ما كُتِب قبلك، واجمع متفرقة، وألف بين فئاته، وبوّب مواضيعه، ثم بوجهك إلى المطبعة!! ولكننا نبذنا ذلك وأبيناه. إذ ليس من غايات كتابنا جمع مسائل، يركب الناس

١- انظر - على سبيل المثال - أوضح المسالك ٢٦٦/٣

البحر ليقعوا على أجوبتها.

وهكذا أعدنا صوغ المسألة، فتبين لنا بعد إنعام نظر، وطول تأمل، أنّ العربية لغة إيقاع، ولعل أكثر أبناء الأمة معرفة بذلك وإحساساً، وأخذاً به ولزوماً، هم قراء القرآن ومرتلوه. واسأل من شئت منهم يقل لك: لهذا الحرف حركة واحدة، ولهذا المدّ حركتان، ولذلك ثلاث حركات، ولذلك أربع... ثم إذا مددتَ فطُولُ المدّ إن اتّصل كذا، وإن انفصل كذا، وإن كان عارضاً كذا...

وأما الذي هو ألطف من كل لطيفة، فأنتك إذا قرأت القرآن تجويداً، وكان يجوز لك في مدّ من المدود، تطويله وتقصيره، ألزمتَ الأخذ بأحد الخيارين ومُنعت الآخر، فلم يجز لك - ما امتدّت قراءتك - أن تطيل في آية، وتقصر في أخرى. فهل إلزامك ذلك إلا صونٌ لإيقاع، هو اللّحمة في سدى حروف العربية؟ إذا قرأت القرآن - وما العربية، مع شيء من التّسمّح، إلا القرآن - فانتبه!! فإن أمامك ما يستزو (فائد جوقه)، يهدي خطاك، متى خالفتَ عن إيقاع عصاه، فقد خرجت عن العربية.

العربية لغة إيقاع!! ولقد مسّ العلماء - في بحث جموع التكسير - هذه المزية، مسّاً رفيقاً، فاستفادوا منها فائدة جليّة^(١) وذلك أنهم رأوا عدداً غير قليل من الأوزان الصرفية، إن يكن بينها اختلاف قليل أو كثير، في تقدم هذا الحرف أو تأخر ذاك، فإنها جميعاً، تتفق في عدد الأحرف، وفي ترتيب الحركات والسكنات وتتابعها.

ومن هنا أنهم قالوا: إن [فَعَّال وفَعَّاعل وأَفَاعِل وتَفَاعِل ومَفَاعِل ويَفَاعِل وفَوَاعِل وفِيَاعِل وفَعَائِل...] أوزان متماثلة، أو متشابهة، ومن هنا، أيضاً، أنهم أجروا عليها أحكاماً واحدة.

١- للخليل ابن أحمد ومضة عبقرية في صوغ أوزان [التصغير]، ما سداها ولحمتها - عند التحقيق - إلا إيقاع الكلمة في العربية.

لكنهم وقفوا عند هذا ولم يتجاوزوه، فدل صنيعهم على أنهم نظروا إلى المسألة نظرة بصرية، ولو غاصوا على درّة، هي بين لآلئ اللغات بدع في الدرر، لرأوا أنها مسألة إيقاعية، بل ليست إلا مسألة إيقاعية. وذلك أن الجامع الوحيد بينها ليس إلا الإيقاع!! وإلا فما الذي يجمع أفاعل إلى فياعل؟ وما الذي يساوي بين فعالل وفياعل؟ وما الذي يقرن هذين بذينك، وما وراء ذينك في قرّن؟! أهو شيء آخر غير الإيقاع؟

الإيقاع وحده - ولا شريك له هنا - هو الذي جمع بين تسعة الأوزان. ولو فعلت ما يفعله الشّداة، إذ يعمدون إلى تقطيع بيت من الشعر، فيمثّلون الحرف المتحرك بخطّ [/]، والحرف الساكن بدائرة [o]، إذاً لانكشف الغطاء، ولرأيت أن السلك الذي ينظم الأوزان التسعة، إنما هو إيقاع واحد هو: [o/o] = فعَالِلْ، أي: حركتان فسكون، ثم حركة فسكون.

وما [فعالل] عند التحقيق، إلا تجسيد للإيقاع، يجعل المسموع مقروءاً. ولا تشرب عليك إن أنت أحللت محلّه ما تشاء من الألفاظ الموازنة له في إيقاعه، نحو: [فيفاعل أو أفاعل...]. فالمسألة ليست في أن يسبق حرف حرفاً، أو أن يتحرك هذا بفتح وذاك بضمّ، فتلك أمور لا تغير من الإيقاع شيئاً؛ وإنما المسألة في أن يتساوى عدد الحروف في الكلمتين، وأن يناظر متحرك متحركاً، ويقابل ساكن ساكناً. إذ لا يطرد الإيقاع في كلمتين، إلا بهذا التساوي والتناظر والتقابل.

العربية لغة موقّعة!! وما أسهل البرهنة على ذلك. خذ لحناً موسيقياً موزوناً مكتوباً على الورق، تجد المؤلّف يفتّحه - بالضرورة التي لا محيص عنها - بكتابة رقمين، صورة ومخرج (بسط ومقام)، هكذا (٤/٣ مثلاً)، يدلّ بهما على الوزن وسرعة الأداء. ويمتدّ هذا الإيقاع ما امتدّ اللحن، فلا زيادة أبداً ولا نقصان أبداً. إذ كل زحزحة عن ذلك مهما تضوّل هي (كسر) للإيقاع.

ولعل من العجائب التي لا يقبل بها العقل إلا مرغماً، أن إحدى لغات الإنس!! - ولغات الجن أيضاً في اعتقادي!! - فيها إيقاع واحد، هو [٥/٥//] = فَعَالِلْ، تُجمع عليه كل أسمائها المفردة - بالغاً عددها ما بلغ - إذا كانت أحرفها أربعة، أو صيّرت أربعة، ولا يستثنى من هذه القاعدة أبداً، إلا حالة خاصة واحدة إيقاعها [٥٥/٥//] = فَعَالِيلْ.

وكل خروج عن هذا إفساد للغة، كما أن كل خروج عن الإيقاع الموسيقي كسرٌ للحن.

ولعل المشتغلين باللغة لم يتنبهوا لهذه الظاهرة، ولا توقفوا من قبلُ عندها، لأن تكرارها ملايين ملايين المرات في لفظهم وقراءتهم أزال تضاريسها، فجعلها سليقة وبديهة. فكما يتنفسون فلا يشعرون أنهم يشهقون ويزفرون، كذلك يتكلمون فلا يشعرون أنهم يتغنّون ويوقّعون!!

هذه هي المسألة، وليست شيئاً آخر أبداً. وفي هديها استطاع القول: كل اسم مفرد في اللغة العربية - ما عدا الاسم الثلاثي الأصول - ليس له إلا وزن واحد يُجمع عليه، هو: [٥/٥//] = فَعَالِلْ، ولا يستثنى من ذلك إلا حالة خاصة واحدة هي: [٥٥/٥//] = فَعَالِيلْ.

فما كان رباعي الأحرف، جُمع على [٥/٥//] = فَعَالِلْ، رأساً. وما كان أكثر من أربعة، رُدَّ إلى أربعة بالحذف، ثم يُجمع جمع الرباعي.

وحتى [فَعَالِي وَفَعَالِي] - والصرفيون يفردون لها أحاديث وأبواباً - فإنها عند التحقيق مشمولة بالإيقاعين المذكورين آنفاً: فإيقاع [فَعَالِي وَفَعَالِي]، هو الإيقاع الكليّ، ونعني به: [٥/٥//] = فَعَالِلْ، ومجيء الحرف الأخير منهما حرفَ علة - ألفاً أو ياءً - لا يغيّر من إيقاعهما شيئاً. نعم، إن الصرفيين يآبون أن يقال: إن وزن

صحاري وسعالي - مثلاً - هو فعالل، ولكن إيقاع الكلمتين يعلو على كل إباء. وأما إيقاع [فعالي] فهو إيقاع الحالة الخاصة: [فَعَالِيل]. ولولا إدغام الياء في الياء، لَانْحَلَّ إلى ستة أحرف، كما ترى: [فَعَا أَلِ يَ ي]. وما إيقاع ذلك عند التحقيق إلا: [// ٥٥/٥ = فَعَالِيل = فَعَالِي]. والذي ذكرناه آنفاً من إباء الصرفيين والتعليق عليه، يقال هو نفسه هنا.

ولقد ظللت في خلال البحث، أنحو نحو السليقة، وأقدم إيقاع الكلمة، كلما استطعت السبيل إلى ذلك، وأعانت الحال عليه من غير إعنات. مثال ذلك أن كتب الصرف - ولا يُستثنى منها كتاب - تكلف الطالب أن يحفظ أن وزن [فعالي] يُجمع عليه سبعة أوزان هي: [فَعْلَاة وَفَعْلَاة وَفَعْلُوَّة وَفَعْلِيَّة وَفَعْلَاءَ اسماً (صحراء)، وَفَعْلَاءَ صِفَةً لمؤنث ليس له مذكر (عذراء)، وما كان فيه زيادتان بينهما حرف أصلي (جنبطي)].

وقد أحللنا محل ذلك كله أن: [كل اسم زادت حروفه على أربعة، مختوم بحرفين زائدين (مومة)، يُحذف زائداه، ويُجمع على: [// ٥/٥ = فَعَالِي = فعالل]، ما عدا فَعْلَاءَ صِفَةً (حراء) فقد عدّه فريق من النحاة من الشذوذ؛ وقد أخذنا برأيهم.

• جمع [فَعْلَاءَ] على [فَعَالِي] قياساً، مقصوراً على الأسماء دون الصفات:

تذهب كتب الصناعة إلى أن [فَعْلَاءَ]، إن كان صفة لمؤنث لا مذكر له، نحو [عذراء]، يُجمع على [فعالي] قياساً؛ وقد ردّ ذلك وأباه فريق من النحاة، منهم ابن مالك، وذهبوا إلى أنه سماعي.

وبهداهم اقتدينا، فأغفلنا ما أغفلوه. فوزنُ [فَعْلَاءَ] إذا خالص للأسماء وحدها، نحو: [صحراء - صحاري].

• ما يرتد إلى الإعلال، يُزحلق إلى موضعه من بحث الإعلال:

تقف كتب الصناعة من جموع التكسير عند وزن [فُعَل]، فتقول: إن كان ثانيه

معتلاً، نحو: [بِيض] وجب كسر أوله، لأن الأصل [بُيُض] ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الباء، فقليل: [بِيض].

وحقُّ ذلك أن يكون في بحث الإعلال، ولهذا أعرضنا عن ذكره.

• جمع [فَعْل] على [أفْعال] قياسي:

منعوا أن يُجمع [فَعْل] على [أفْعال]، وقالوا إن المسموع من ذلك ثلاث كلمات فقط، هي: فرخ وحمل وزند. ولكن ثبت أن منعهم هذا لا أساس له، إذ أحصى الأب أنستاس الكرملّي من ذلك ٣٤٠/ كلمة، وردت في كلام مَنْ يُحتجّ بقولهم.

وقد أفاض الأستاذ عباس أبو السعود في الحديث عن ذلك، في كتابه (الفصل في ألوان الجموع/ ٣٧٠) فثبت بذلك صحة جمع [فَعْل] على [أفْعال] قياساً. وبهذا أخذنا.

• وزن [فَواعِل] ليس مقصوراً على [فاعِلَة] كما كانوا يقولون:

لقد كانت كتب الصناعة منعت أن يُجمع وزن [فاعِل] على [فَواعِل] إذا كان صفة لمذكر عاقل، وكانوا عدّوا نحو: [فوارس ونواكس وشواهد] من الشذوذ. غير أن المشتغلين باللغة في عصرنا هذا، وقعوا على أكثر من ثلاثين جمعاً، كلٌّ منها وصفٌ لمذكر عاقل، منها: سوابق، حواسر، قوارئ، كواهن... فسقط بذلك منعهم، وصحّ جمع [فاعِل] قياساً على [فَواعِل] بغير قيد. وبذلك أخذنا في كتابنا.

• جمع القلّة وجمع الكثرة، مسألة عبثية:

كتب الصناعة تجعل أوزان الجموع صنفين: هذا تدلّ أوزانه على القلّة، وذاك على الكثرة. ولا ينظر الناظر في كتاب منها إلّا رأى البحث في هذه المسألة مستفيضاً.

ولقد مضت القرون إثر القرون، والحديث عن جموع القلّة والكثرة هو هو. حتى لقد وضع النحاة لهذا، مؤيّداتٍ من عند أنفسهم. فروّوا أن حسان ابن ثابت عرض شِعْره على النابغة، فعقّب على قوله:

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ فِي الضُّحَا وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
 بأن قال: لقد أقللت جفانك وسيوفك. يريد من ذلك أن حسان استعمل في
 معرض المديح، جمعين يدلان على القلة، هما [الجفنان والأسياف].
 وقد علّق ابن جني على هذه الحكاية، فقال ما نصّه (المحتسب ١/١٨٧): [وكان
 أبو عليّ (أي: الفارسيّ) ينكر الحكاية المروية عن النابغة، وقد عرض عليه حسان شعره،
 وأنه لما صار إلى قوله: (لنا الجفنان...) قال له النابغة: لقد قللت جفانك وسيوفك.
 قال أبو علي: هذا خبر مجهول لا أصل له].

وقال ابن يعيش (شرح المفصل ٥/١٠): [عابوا على حسان قوله: (لنا
 الجفنان...)]. قالوا البيت مدح، وقد كان ينبغي أن يقول: (لنا الجفان البيض...)
 وكان حقّه أن يستعمل (السيوف) موضع (الأسياف). وهذا، وإن كان الظاهر ما
 ذكروه، إلّا أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير].
 وفي العصر الحديث، يقول الغلاييني (جامع الدروس العربية ٢/٢٦): [وإن
 الجموع قد يقع بعضها موضع بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض. والأقيس أن يستغنى
 بجمع الكثرة عن جمع القلة، لأن القليل داخل في الكثير].

وعقّب على حكاية حسان والنابغة فقال (جامع الدروس العربية ٢/٢٧): [وبهذا
 تعلم أن الاعتراض على حسان - في استعماله الجفنان بدل الجفان والأسياف موضع
 السيوف - ساقط. وأن القصة المروية في هذا الموضوع - التي أبطالها النابغة
 وحسان... - مفتعلة، لأن هؤلاء أجلّ من أن يقعوا في هذه الحمأة].

ويقف صاحب النحو الوافي عند هذه المسألة طويلاً فيقول: [العرب قد يضعون
 جمعاً معيّناً على وزن صيغة خاصّة بأحد النوعين، ولكنهم يستعملون هذا الجمع في
 القلة حيناً، وفي الكثرة حيناً آخر، استعمالاً حقيقياً، لا مجازياً؛ والقرائن وحدها في

السياق هي التي تعيّنه لأحد النوعين]. (النحو الوافي ٤/٦٢٩)

من هنا أن اطرّحنا البحث في قلة وكثرة، لما تبين فيه من العبث، وإن كان عبثاً جاداً.

• تكسير [مفعول] على [مفاعيل] قياسي:

منع قدماء النحاة أن يُجمع [مفعول] جمع تكسير على [مفاعيل]؛ فلا يجوز عندهم إذاً أن يقال مثلاً: مشهور ومشاهير، أو مغلوب ومغاليب... بل يُجمع ما كان من هذا جمع سلامة، فيقال: مشهورون ومغلوبون...

غير أن كتب الصناعة ذكرت غير قليل من الكلمات، وزنها [مفعول] وقد جمعت على [مفاعيل]، وإن كانت أوردتها على أنها من الشذوذ، منها: [مكسور: مكاسير-ملعون: ملاعين-مشؤوم: مشائيم-مسلوخ: مساليخ-مصعود: مصاعيد]... ثم عمد الأب أنستاس ماري الكرمللي إلى البحث عن مزيد من هذا، فوقع على عشرات من الشواهد الفصيحة، التي يُحتجّ بكلام أصحابها، أثبت بها صحة جمع [مفعول] على [مفاعيل] قياساً مطّرداً.

وقد اطلع بجمع اللغة العربية بالقاهرة على ذلك، ثم أصدر قراراً يقضي بأن [يُجمع مفعول على مفاعيل مطلقاً].

ومن هنا أننا لم نعرّج على ما منعه كتب الصناعة قديماً، بعد أن ثبتت صحة العكس.

• حذف الخامس أفصح:

تُجمع كتب الصناعة، على أن ما كان نحو [فرزدق] مما هو خمسة أحرف، رابعها حرف شبيه بالزائد، يجوز عند جمعه حذف رابعه فيقال: [فرازق]، كما يجوز حذف خامسه فيقال: [فرازد].

وقد وقف عباس حسن عند هذه المسألة فقال (النحو الوافي ٤/٦٦١): [لكن حذف الخامس هو الأفصح والأعلى]. وعلّل ذلك فقال: [لأن الأكثر في الكلام المأثور

هو الحذف من الآخر؛ إذ الأواخر محل الحذف والتغيير]. ومعنى هذا أن قولك: [فرازد]، هو الأفصح والأعلى، وبه أخذنا، فاجتزأنا بإيقاع الحذف على الخامس، فقلنا: يُحذف الحرف الخامس، مما كان خمسة أحرف، ثم يُجمع على [//٥/٥ = فعَالِلْ].

• مراتب حروف الزيادة:

تذكر كتب الصرف لحروف الزيادة مراتب وقيماً، وأن الكلمة إذا استحققت أن يُحذف منها حرف أو أكثر، فالأولى بالحذف هو الأدنى في سلم تلك القيم. ولقد آثرنا الإيجاز في هذه المسألة، فأعرضنا عن بسط القول فيها، لهُوان فائدها بالقياس إلى جَمِّ مصاعبها. ولا يدلُّك على هوانها شيء، كما تدلُّك الكلمات التي يُجرون تطبيقاتهم عليها، من نحو: سرندي وغلندي وحبنطي، ويلندد والندد ويلنجج وأننجج، وحيزبون ومقعنسس، وعيطموس...

ومع ذلك، إذا أصرَّ أحدهم أن يطَّلِع على تفاصيل المسألة، فإننا ننصح له أن يرجع إلى الكتب المحدثه، ومنها: (جامع الدروس العربية ٢/٢٩٧، ٢٩٨)، و(شذا العرف ١١٨)، و(الفصل في ألوان الجموع ٩٢-٩٤)، و(النحو الوافي ٤/٦٦٥-٦٧٠) وأما من كان يحبُّ صحبة الأئمة، فليبدأ بألفية ابن مالك - ثم يذهب صاعداً - ففيها سيجد هذه الأبيات الأربعة المنظومة في حروف الزيادة، وما بينها من فروق، وفيها يقول:

والسَّيْنِ والتَّاءِ من كُمُستَدْعٍ أزلْ	إذ بَيْنَا الجَمْعَ بَقَاهُمَا مُخِلْ
والمِيمُ أَوَّلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا	والهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا
وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذِفْ إِنْ جَمَعْتَ مَا	كَحَيَزْبُونٍ فَهُوَ حُكْمٌ حُتِمَا
وَخَيْرُوا فِي زَائِدَيَّ سَرْنَدَى	وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلْنَدَى

هذا على أننا قد اجتزأنا من المسألة بالقول: [الميم والياء والتاء والهمزة في أول الكلمة، أحق بالبقاء من أحرف الزيادة الأخرى. ثم يتلوها تاء الافتعال (اجتماع) والاستفعال (استخراج) ونون الانفعال (انطلاق). فإذا تكافأ في الكلمة حرفا زيادة، حذفت أيهما شئت. وإن فضل أحدهما الآخر، حذفت المفضل].

• الياء قبل الآخر من فعالل وفعاليل، حذفاً وإثباتاً وتعويضاً:

تعالج كتب الصرف مسألة الياء حذفاً وتعويضاً وإثباتاً، في حالة جمع الاسم على فعالل وفعاليل. وذلك في نحو: سفرجل وسفارج وسفاريج - وعصفور وعصافير وعصافير... وتورد اختلاف العلماء في هذا. وقد أعرضنا عن الخوض في المسألة لهوانها، ثم لما ذكرناه من اختلافهم فيها.

ولقد رضينا للقارئ من ذلك بالآلين والأسهل، وهو الإباحة. وأخذنا بما أخذ به صاحب النحو الوافي إذ قال: [يجوز... زيادة الياء إن لم تكن موجودة، كما يصح حذفها إن كانت موجودة]. وقال: [هذا رأي الكوفيين، والسماع الكثير يؤيدهم. والأخذ برأيهم أولى]. (النحو الوافي ٤/٦٧١، ٦٧٢)

ولقد أخذنا بالأوّل، لما فيه من اليسر واللين، فعصافير وعصافير، وسفارج وسفاريج، وقنادل وقناديل، وجعافر وجعافير، فاختر ما يلطف عندك، إذا أنت كتبت!!

• على الحكاية:

آثرنا الإبقاء على ياء الاسم المنقوص، فلم نحذفها ولو استحققت الحذف من الوجهة الإعرابية، فلم نلتفت إلى حالة رفع أو نصب أو جر، إذ غاية البحث هاهنا، بيان ما يجري على هذا الاسم من الوجهة الصرفية، عند جمعه جمع تكسير، لا بيان ما يجري على آخره، من حركة أو سكون أو حذف... تبعاً لاستعماله في موضعه من الجملة. فإذا استعملنا كلمة السعال - مثلاً - في حالة الرفع والجر، لم نقل: سعال،

ووزنها: فعال، بل نقول: [سعالِي]، ووزنها: [فعالي]. فكأن استعمالها [على الحكاية].
 وذاك أن الإيضاح والتبيين هما الغاية، وفي سبيلها غرضنا الطرف عما يستحقه الاسم
 في موضعه من الجملة، من حركة أو سكون أو حذف أو إثبات...
 هذا على أن كتب النحو تفرّ - في العادة - من هذه المسألة فتدخل [أل] على
 المنقوص فتقول: السعالِي والفعالي. ولقد كدنا ننحو هذا النحو، ثم رأينا التصدي
 أفضل!!

• ملاحظة:

ما كان من المفردات ثلاثي الأصول، صنعنا لأوزانها وأمثلتها جدولين، يُسار في
 الأول منهما من المفرد إلى الجمع، وفي الثاني من الجمع إلى المفرد. وقد تبين لنا من بعدُ
 أنّ الأستاذ مروان البوّاب كان صنع رسالة، نهج فيها النهج نفسه. وقد أهدى إلينا
 نسخة منها مشكوراً.

* * *

المراجع والمصادر:

٤٢٤/٢	شرح الأشموني	٨٩/٢	شرح الشافعية
٦٦١،٦٦٠،٦٢٥/٤	النحو الوافي	٤٥٢/٢	شرح ابن عقيل
٢٤/٢	جامع الدروس العربية	٣٧	الفصل في ألوان الجمع
١٨٧/١	المختص	١١٥	شذا العرف
٢٦٨،٢٦٦/٣	أوضح المسالك	٧٥	جموع التصحيح والتكسير
٢١١/١	شرح المفضليات	١٠/٥	شرح المفصل
١٥٢	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٧٦،٢٥٠	الواضح في علم الصرف

في الحال

• مع الله وسيبويه وأبي علي!!

مَنْ يتأمل الموجودات في الكون من إنسان أو حيوان أو نبات أو شيء، يرَ لها حالات شتى. خذ المطر مثلاً، فإنَّ له حالات، منها الرذاذ والسنزول والهطلان والانهمار... فإذا أراد المرء بيان حالة مِنْها - ولتكن الانهمار مثلاً - قال: [أحبَّ المطرَ منهمراً]. ف [منهمراً] بيّنت حالة من حالات المطر.

وإذا كان الأمر كذلك - وهو كائن!! - وكانت اللغة وسيلة من وسائل التعبير عما في الوجود - وهي كذلك!! - فإنَّ مما يناقض طبائع الوجود، أن يقال لك: ممنوعٌ عليك أن تذكر حالةً من حالات هذا الوجود أو ذاك.

إذا علمتَ هذا، فاعلم أنَّ كتب الصناعة تميز لك أن تذكر هيئة المبتدأ مثلاً فتقول: [الغصن مزهراً جميلاً]، وهيئة الخبز: [هذا خالداً مقبلاً]، وهيئة الفاعل: [جاء خالداً ضاحكاً] وهيئة المفعول به: [كلّ الطعام ناضجاً]، وهيئة المفعول المطلق: [لا تسير سيرك بطيئاً]، بل هيئة كل مفعول: المفعول لأجله والمفعول فيه والمفعول معه... وهيئة الاسم المجرور بحرف جر أيضاً إلخ... كلّ هذا تُجيزه لك، ولكنها لا تجيز لك أن تأتي بهيئة المضاف إليه. وبتعبير نحويّ، يقولون لك: [الحال لا تأتي من المضاف إليه].

قلت: إنَّ هذا يعني عند التدقيق أن المضاف إليه ليس من الموجودات، أو هو منها، ولكن لا هيئة له، أو هو من الموجودات وله هيئة، ولكن لا يجوز أن تقول ما هي!!

لكنَّ الله تعالى يصحّ عنده أن يؤتى للمضاف إليه بحال. وعلى ذلك قال ﴿ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً﴾ (النحل ١٢٣/١٦). ف [إبراهيم] مضاف

إليه، و[حنيفاً] حال منه. وقال ﴿أَيُّجِبْ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾ (الحجرات ١٢/٤٩)، فكلمة [أخ] مضاف إليه، و[ميتاً] حال من هذا المضاف إليه.

والنابغة الجعديّ يصف الفرس فيقول:

كَأَنَّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خُضِبْنَ وَإِنْ كَانَ لَمْ يُخْضَبْ

(الحوامي من الفرس: ما فوق الحافر. أراد لون حوامي الفرس إذا أدبر).

فهاء الضمير من حواميه، مضاف إليه، و[مدبراً] حال من هذا الضمير.

والآية تقول: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ (المائدة ١٠٥/٥) فالضمير [كم]

مضاف إليه، و[جميعاً] حال منه.

ولا شك أنّ سيويه كان يعرف كلّ هذا قبل أن يقرر أنّ الحال تأتي من المضاف إليه!! ولكن كتب الصناعة لم تلتفت إلى ما قال، بل راح أصحابها يبحثون عن علّة توافق مذهبهم، ولا تعارض القرآن وكلام الفصحاء. فقالوا: صحيحة هذه الشواهد، ولكنك لو تأملتّها لتبين لك أنّ في كل منها سبباً سوّج مجيء الحال من المضاف إليه. كأن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه. فاللحم جزء من الأخ، وحوامي الفرس جزء من الفرس. وملة إبراهيم إلّا تكن جزءاً من إبراهيم، فإنها كالجُزء منه!! والعلّة المسوّغة لمجيء الحال [جميعاً] من المضاف إليه [كم] هي أنّ المضاف مصدر. وهكذا يُنقل المرء قسراً، من معاني الحال ودلالاتها، إلى مواضع الألفاظ وصلاتها. أو قل إنّ شئت: يُنقل قسراً من الغايات إلى وسائلها.

ونحبّ أن نعجّبك فنقول: إنّ فريقاً من الأئمة يُصرّون ما وسعهم الإصرار، على أنّ الحال لا تكون من المضاف إليه، ولا يسلّمون بأنها تكون منه إلّا مرغمين، بعد أن يستنفدوا كل دفعٍ يُستطاع:

يقول ابن الشجري: [والحال من المضاف إليه قليلة]، ثم يكرّر عليك بعد فيقول:

[وإنما وجب العدول عن نصب... على الحال... إما ذكرته لك من عِزَّةِ حالِ المضاف إليه، فإذا وجدت مندوحة عنه وجب تركه]. (أماي ابن الشجري ٢٥٠، ٢٤/١)

ولعلك لاحظت أنه بدأ فقال: [قليلة] ثم كرّ فقال: [وجب العدول... ووجب الترك]!! ودونك نموذجاً من المناديح عند هذا الإمام، فقس عليه:

لقد نظر في قوله تعالى ﴿مِثْلَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ (البقرة ١٣٥/٢) فوجد مندوحة!! عن اعتداد [حنيفاً] حالاً من [إبراهيم]، فاعتدّه حالاً من [مِثْلَ]؛

وأما تأنيث [مِثْلَ] وتذكير [حنيفاً]، فتخريجه عنده أنّ المِثْلَ هي الدين!! فتكون كلمة [حنيفاً] - إذا - حالاً مذكرة من اسم مذكر في المعنى: [المِثْلَ = الدين].

ولا التفات إذاً، إلى أن المِثْلَ مؤنثة والدين مذكر، فإن [المِثْلَ] وإن كانت في اللفظ مؤنثة، هي في المعنى مذكرة!!

قلت: ليس هذا نضالاً ودفاعاً عن رأي، بل هو استقتال يصل بصاحبه، إلى جعل المؤنث مذكراً!! وإنك لتنظر فيما استحضر من المناديح، وما قدّم من الحجج، ليمنع مجيء الحال من المضاف إليه، فيدهشك ثبات هذا الفارس المغوار، وما جال به من السيوف وتترّس به من الأتراس.

بعد هذه الجولة، يحقّ لسائل أن يسأل: وما الباعث على كل هذا؟ ولم تصرّ كتب الصناعة هذا الإصرار على أن الحال لا تجيء من المضاف إليه؟

وفي الجواب نقول: لكي تتّضح المسألة، نبعدها عن التجريد ما استطعنا، فنضع بين يديك مثلاً يُطبّق عليه الجواب، وليكن قولنا لطالب من الطلاب مثلاً: [اقبل نصيحة المعلم مُرشِداً]، ودونك التطبيق مع التعليق:

أولاً: من المقرّر في كتب الصناعة أنّ المضاف هو الذي يعمل في المضاف إليه. وفي مثالنا: تكون كلمة [نصيحة] - وهي مضاف - هي العاملة في المضاف إليه وهو [المعلم].

ثانياً: من المقرر في بحث الحال - عند كتب الصناعة - أنّ العامل الذي يعمل في الحال، هو نفسه الذي يعمل في صاحب الحال. ولما كان العامل في مثالنا هو الفعل [أقبل] كان المقتضى أن يكون هو العامل في الحال وفي صاحب الحال أيضاً أي: في [مرشداً] وفي [المعلم].

لكنّ هذا الذي كان ينبغي أن يتحقق، قد تعذر تحقيقه في الواقع. وذلك أنّ الفعل لم يعمل في صاحب الحال (أي: المعلم)، بل الذي عمل فيه هو المضاف [نصيحة]. (إذ القاعدة تقول: إنّ المضاف هو الذي يعمل في المضاف إليه).

فهاهنا إذاً قاعدتان تتعارضان: في الأولى أن المضاف [نصيحة] يعمل في [المعلم]، وفي الثانية أن العامل [أقبل] يعمل أيضاً في [المعلم]!! ولما كانت كتب الصناعة تأبى هذا التعارض، خلصت إلى أن الحال لا تأتي من المضاف إليه!!

يقول ابن الشجري: [وإنما ضَعُفَ مجيء الحال من المضاف إليه، لأنّ العامل في الحال، ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال (أي: صاحب الحال)]. (أمالي ابن الشجري ٢٦/١)
ولقد يكون من المفيد أن نذكر هنا، أنّ أبا علي الفارسي يذهب مذهب سيبويه في قبول مجيء الحال من المضاف إليه، وأنّ ابن الشجري قد تناول هذه المسألة في أكثر من عشر صفحات أبى فيها رأي أبي علي. (وفاة الفارسي ٣٩٥ هـ. ووفاته ابن الشجري ٥٤٢ هـ.)
ومهما يدر الأمر، فإنّ القضية - كما رأيت - ليست مركوزة في ما جاء في الكتاب العزيز، أو في كلام العرب شعراً ونثراً، فالحال أتت من المضاف إليه، في هذا وذاك وذلك، وإنما هي مركوزة في قوانين وضعتها كتب الصناعة واستمسكت بها، وجعلتها مسطرة تأبى أن تقيس إلّا بها.

• في الأراجيح:

يمتاز بحث الحال من البحوث الأخرى، بقواعد غير صارمة. فما إن تقول كتب

الصناعة مثلاً: الحال مشتقة، والحال نكرة، وصاحب الحال معرفة، حتى تكرّر عليك فتقول: [غالباً]!! والقاعدة - كما تعلم - لا تبني على الأرجوحة، وإنما تقام على أرض ثابتة، وكلمة [غالباً] بما تشتمل عليه من اللاشيئية، تنافي استقرار القاعدة ورسوخها. وقد كان يكون لكلمة [غالباً] وزن أو ظلّ وزن، لو أن كلام العرب جاءنا كلّه، ولكن من أين؟! وقد قال أبو عمرو ابن العلاء: [ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلّا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثير]. (طبقات فحول الشعراء/٢٣) وقال ابن فارس: [اعلم أنّ لغة العرب لم تنته إلينا بكلّيتها، وأنّ الذي جاء عن العرب قليل من كثير، وأنّ كثيراً من الكلام ذهب بذهاب أهله]. (تاج العروس ١٧/١)

فإذا قيل: لكن العرب أتت بالحال أحياناً جامدة، وأتت بها أحياناً معرفة، وأتت بصاحبها أحياناً نكرة، فهل نسقط ما قالوا، لأنهم كانوا قالوه أحياناً أو غالباً؟ وقس عليه ما كانوا قالوه في النادر أو القليل إلخ... وهل من حقنا أن نمحو من تاريخنا اللغوي ما كانت هذه صفاته؟!

ونجيب: كلا، لا محو ولا إسقاط، بل وضع لكلّ ذلك على العين والراس، لكنّ وضعه على العين والراس شيء، وأن نزل به القاعدة شيء آخر. فما قيمة قاعدة تقول: [الحال مشتقة]، إذا كنا نكرّ بعدها على أبناء الأمة فنتمّ لهم القاعدة!! فنقول لهم: [غالباً، وذلك أنها تأتي جامدة في ثمانية مواضع هي: كذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا، وكذا وكذا]!! ثم ينظر طالب المعرفة في هذه [الكذوات]، فإذا كل [كذا] منها يشتمل على كلمة واحدة أو كلمتين، وإذا أكثرها لا يستعمل في عصرنا.

نعم!! ما قيمة قاعدة تتألف من كلمتين: [الحال مشتقة]، إذا كان في الكفة التي تقابلها ثمانية كذوات؟ كلّ هذا، ولم نذكر لك شيئاً من اختلاف آرائهم في المسألة، وما يؤوّل من هذه الثمانية بمشتق، وما لا يؤوّل به.

وما معنى أن تقول القاعدة: [الحال نكرة]، ثم نكرّ على الناس فنقول: لكنّ تحيء معرفة بالإضافة إلى معرفة، أو معرفة بـ [أل]؟

وليت المسألة تنتهي هنا، فكتب الصناعة تستكمل البحث بأنّ يونس والبغداديين يميزون تعريف الحال مطلقاً (أي: بلا قيد)، وأنّ الكوفيين يشعّبون ذلك شعبتين: فشعبة تتضمن معنى الشرط، فيصحّ فيها التعريف، وشعبة لا تتضمنه فلا يصحّ... وما معنى أن تقول القاعدة: [صاحب الحال معرفة]، ثم نكرّ فنقول: هو معرفة غالباً، لكنه يحىء نكرة في ستة مواضع؟

ولكي أعجبك هنا، أقول لك: إنّ سيبويه يرضى بأنّ صاحب الحال يكون معرفة ويكون نكرة مطلقاً بلا قيد. وإنما يرضى بذلك، لأنّ الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فحين يقال مثلاً: [جاء خالدٌ راكباً]، فإنّ الحال: [راكباً]، يؤتى بها لتقييد [المجيء] بالركوب، فإذا تأدّت الغاية المبتغاة منها، كان اشتراط تعريف صاحبها، اشتراطاً في غير محله.

لكن الكثير من النحاة أبوا قوله، وأصروا على أنّ صاحب الحال [معرفة غالباً]، فإن جاء نكرة - وهذا خلاف الغالب - فلا بدّ من مسوغ. والمسوغات سبعة فقط!! فليستظهرها من يريد أن يستعمل حالاً صاحبها نكرة!!

قال المرادي (توضيح المقاصد ٢/١٤٢): [حكاه سيبويه، وجعله مقيساً بغير شرط]. فانظر إلى قوله: [حكاه سيبويه] وما ينطوي عليه من استخفاف مهذّب مبطن!! ولقد أحببت أن أعرض عليك هاهنا نموذجين من الشواهد، في كلّ منهما نوع من أنواع المسوغات التي تشترطها كتب الصناعة، لمجيء صاحب الحال نكرة، فمن ذلك: أن يكون صاحب الحال نكرة موصوفة. ويوردون من الشواهد التي يحتجون بها قول الشاعر:

نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نوحاً، واستجبت له في فُلِّكِ ماخرٍ في اليمِّ مشحونا
ودونك ملاحظات على هذا [الشاهد!!]: منها أن قائله مجهول. والمجهول قائله لا
يُستشهد به. ومنها أن نظم البيت مضطرب: قُدِّمَ منه ما حقّه التأخير، وأُخِّرَ ما حقّه
التقديم، وذلك أن إنجاء الله لنوح كان بعد استجابة ربّه لدعائه، و[الشاعر!!] جعله
ينجو قبل الدعاء: (نَجَّيْتَ... واستجبت). ولا التفات هاهنا إلى قائل يقول: إن الواو
ليست للترتيب. فنحن لسنا هنا في الحقيقة اللغوية للواو، وإنما نحن في قصةٍ تسلسلها
معروف من قبل أن يخلق الله العربية وحروفها. فإذا قَدِّمَ شاعرٌ (الفصل) الثاني من
قصّته على (الفصل) الأول، اعتقلته شرطة مكافحة التزوير، بتهمة الكذب الفني!!

ومنها أن الشاعر، جمع بهذه الواو شيئين اثنين هما الإنجاء والاستجابة، فجعلهما،
إن صحَّ التعبير، تفضّلين من الله على نوح، وإنما هما تفضّل واحد - إذ تفضّل الله لا
يتجزأ - والذي أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له: [كن]، لا يوصف تفضّله على عبده
بأنه تفضّلان: تفضّل استجابة بعده تفضّل إنجاء. وإذا قد صرّح (الشاعر!!) - خلافاً لما
يقتضي الصدق الفني - بأنهما تفضّلان، فقد كان يلزمه في الأقل، أن يقول: استجبت
له فنجّيته، لا نَجَّيْتَهُ واستجبت له!! فيكون تسلسل القصّ مواكباً تسلسل الأحداث،
ويكون ترتيب الأحداث موافقاً ترتيب وقوعها في الزمان. فتأمل.

ولا تعجب أن رأيتنا نتعقب (الشاعر!!) حرفاً حرفاً، فقد نبه الجاحظ من قبل على
أن القطرة إلى القطرة محيط. ثم كيف تجيز لنفسك في دولة النحو الديموقراطية، أن
تعتقل مزوراً، إن لم تكشف عن وسائله وطرقه إلى التزوير؟

ودونك النموذج الثاني من مسوِّغات مجيء الحال من النكرة، وهو أن يكون
صاحب الحال مسبوقاً باستفهام، وشاهدهم لذلك قول الشاعر:

يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى نفسك العُذرَ في إبعادك الأملا

ولنا ملاحظات أيضاً على هذا [الشاهد!!]. منها أنّ قائله مجهول، والمجهول قائله - كما قلنا آنفاً - لا يُستشهد به. ولما كان لا بدّ من رتق هذا الفتق، قيل: [إنه لرجلٍ من طيّ!!]، كأنّ المسألة مركوزة في أن يكون لرجل من هذه القبيلة أو تلك. ومنها إماعة معنى البيت وهلاميّته، لما فيه من خروجٍ عن معاني المفردات، وتقصيرٍ عن أداء معانيها التي وُضعت لها وأقرّها الاستعمال. هذا، إلى أمور أخرى نضعها بين يديك لترى ماذا اجتمع على هذا البيت المهلّم!! وأول ذلك أنّ [حُمّ] - كما جاء في القاموس المحيط - معناه: [قُضي] ومنه قوله تعالى ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ (يوسف ٤١/١٢) أي: بُتّ الأمر الذي تستفتيان فيه. ولكنّ هذا يقال في الأمر، لأنه يُبتّ، وأما العيش فكيف؟!

ثمّ إن استعمال كلمة [العيش] مكان [العمر]، غير وارد هنا، فأنت تدعو الله فتقول مثلاً: [اللهمّ أطلّ عمري] ولا تقول: [أطلّ عيشي]. فبين الكلمتين فرق لا يخفى. وذلك أن [عاش]: صار ذا حياة. و[العِيش]: حدّث معناه صيرورة المخلوق عائشاً. وأما [عَمَرَ الرجل] فمعناه: امتدّت حياته. و[العمر]: مدة الحياة. فأين ذاك من هذا؟! ومن هنا ترى أنّ هذا الشعور - كما يقول الجاحظ - لم يبق له من الصواب إلّا كلمة [باقياً]. وتذكر من ذلك أن واضع البيت قد هجم على المعنى من غير أبوابه، فما زاد على تسفيه نفسه، لا تسفيه رأي سيبويه.

كل هذا، ولم نقف عند تنكيره كلمة [عيش]. فلو كان شاعراً!! لقال في الأقلّ: [عيشك الباقي] أو [الباقي من عيشك]، ولكان حدّد الأمل الذي يعنيه، فالآمال كثير، والقارئ يظلّ مضيقاً مبدّداً، إلى أن يعلم ما الذي يريده المتكلم؛ ولكان تجنّب التجريد المركّب في قوله: [إبعادك الأمل]، فالأمل ليس شيئاً محسوساً حتى يُبعد، والإبعاد ليس مما يعتري الآمال فيزيحها. والأمل الذي ينقطع لا يوصف بـ [الإبعاد] إلخ... وقد يقال:

هذا مجاز!! فنقول نعم، ولكنه مجاز إلى لا شيء!! ولعمري لقد أحسن مقوم الشعراء إذ جعلهم في مراتب أربع - كما جاء عن الثعالبي - إذ قال:

الشعراء، فاعلمنَّ أربعة فشاعر يجري ولا يُجرى معه
وشاعر من حقّه أن ترفعه وشاعر من حقّه أن تسمعه
وشاعر من حقّه أن تصفعه

بهذا ونحو هذا من [الشواهد!!] أراد معارضو سيبويه أن يمنعوا مجيء صاحب الحال نكرة. ولقد يخطر في الذهن سؤال: كيف تمرّدت كتب الصناعة على سلطان سيبويه في هذه المسألة، وعهدنا بها تتعبّد بما يقول؟!!

ونجيب: إنّ لهذا التمرد قصة. وذلك أنّ سيبويه ذهب إلى [صحّة وقياسية] مجيء صاحب الحال نكرة، وذهب شيخاه: الخليل ابن أحمد ويونس ابن حبيب إلى [صحّة وسماعيّة] ذلك. ورأت كتب الصناعة هذه الفرجة، فمرّت من خلالها، فأجرت جيادها في ميادين الشروط والمسوغات. ولقد كانت تلك الكتب تعلم أنّ سيبويه لا يهذر، فشرعت تبحث عن (منزلة بين المنزلتين)، ومن هنا أن قبلت حكمه شريطة وجود المسوّغ!!

• برأي من نأخذ؟

بين النحاة أخذ وردّ، وفريق: يميز أن تتقدّم الحال على صاحبها إذا كان مرفوعاً، نحو: [جاء راكباً خالداً]، أو منصوباً، نحو: [عاقبت مذنباً زهيراً]، ولا يجوز ذلك عند هؤلاء، إذا كان صاحبها مجروراً بحرف جرّ نحو: [مررت جالساً بسعيد].

وفريق يميز تقديم الحال على صاحبها مطلقاً، بغیر استثناء. منهم ابن برهان وابن كيسان وأبو علي الفارسي، وابن مالك صاحب الألفية، الذي خلّد رأيه في المسألة إذ قال: وسبق حال ما بحرف جرّ، قد أبوا، ولا أمنعه فقد وردّ

وَأَسْأَلُكَ: لَوْ حُمِّلَتْ تَبْعَةُ اخْتِيَارِ أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ لِأَبْنَاءِ أُمَّتِكَ، وَقَدْ بَلَغَتْ
أَصْوَاتُ النَّاسِ عَنَانَ السَّمَاءِ صَائِحِينَ: يَسْرُوا، يَسْرُوا، يَسْرُوا، فَمَاذَا تَخْتَارُ لَهُمْ؟
أَمَّا نَحْنُ، فَقَدْ سَأَلْنَا أَنْفُسَنَا - مِنْ قَبْلِ أَنْ نَسْأَلَ غَيْرَنَا - وَاخْتَرْنَا!!

• خريدة !!

أَجَازُ جَمْهُورِ النَّحَاةِ فِي اسْتِعْمَالِ اسْمِ التَّفْضِيلِ أَنْ يَقَالَ: [زَيْدٌ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ
قَاعِدًا] و[زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا]. وَمَنْعُوا أَنْ يَقَالَ فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ: [زَيْدٌ قَائِمًا
قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ]، كَمَا مَنْعُوا فِي الْمَثَالِ الثَّانِي أَنْ يَقَالَ: [زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا].
فَمَنْ أَرَادَ الْاسْتِثْنَاءَ مِنْ حَسَنِ هَذِهِ الْخَرِيدَةِ، وَجَدَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ
مَثَلًا ٦٥٠/١

• بين السندان والمطرقة !!

الشاعر عند كتب الصناعة، مغفورة ذنوبه!! وقد يَرْتَقُونَ بِهِ مِنْ مَرْتَبَةِ غَفْرَانِ
ذَنْبِهِ، إِلَى التَّعَبُّدِ بِقَوْلِهِ. قَالُوا: إِذَا كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ، مَبْدُوءَةً بِفِعْلِ مَضَارِعٍ، لَمْ يَجِزْ
اِقْتِرَانُهَا بِالْوَاوِ. وَلَمَّا رَأَوْا الشَّاعِرَ يَقُولُ:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكَا

لَمْ يَقُولُوا خَرَجَ عَنِ الْقَاعِدَةِ، وَلَا قَالُوا لَيْسَ هَذَا مَعْهُودًا فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، بَلْ
أَوْجَبُوا عَلَيْكَ أَنْ تَرَقَعَ مَا تَهَرَّأَ مِنْ ثَوْبِهِ، فَتَقْدَّرَ مَبْتَدَأُ بَيْنِ الْوَاوِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ. وَأَبَدَ
ابْنُ مَالِكٍ هَذِهِ الرِّقْعَةَ فَقَالَ:

[وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا اِنْوٍ مَبْتَدَأٌ].

[وَذَاتُ وَاوٍ (يَعْنِي الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ الْمَضَارِعِيَّةُ الَّتِي فِي أَوَّلِهَا وَاوٍ) بَعْدَهَا (أَيُّ: بَعْدَ الْوَاوِ) اِنْوٍ مَبْتَدَأٌ].

وَعَمَلًا بِمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ هَذَا، تُنَشِئُ مِنْ عِنْدِ نَفْسِكَ - عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ مِنْ ذَاكَ
الشَّاعِرِ - مَبْتَدَأً، تَجْعَلُهُ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْفِعْلِ الْمَضَارِعِ، فَيَغْدُو قَوْلُهُ: [نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا]

= [نجوت وأنا أرهنهم مالكا]!! وما وقفنا عند هذه المسألة، إلا لترى أشياء في كتب الصناعة ينبغي أن تُرى.

• ذهب زهير ركضاً لا راكضاً:

قولك: [ذهب زهير ركضاً]، تركيب فصيح، تستعمل فيه المصدر: [ركضاً] لتدلّ على نوع من أنواع الذهاب الذي يذهب به زهير. وذلك أنّ الذهاب أنواع مختلفة، منها المشي والركض والعدو والجري والهرولة إلخ... فلما ذكرت صنفاً من صنوفه وهو الركض، كنت كأنك قلت: [ذهب زهير ذهاب ركض] لا صنفاً غيره من صنوف الذهاب الأخرى، كالمشي والهرولة إلخ... والذي لا تكلف فيه ولا تمحلّ، أن تعتقد المصدر [ركضاً] نائب مفعول مطلق، فلا تُغيّر من التركيب شيئاً ولا تبدّل. وقياساً على هذا تخلص إلى مساواة هي: [ذهب زهير مشياً = ذهب ذهاب مشي]، [وذهب عدواً = ذهاب عدو]، [وذهب جرياً = ذهاب جري]، [وذهب هرولةً = ذهاب هرولة] إلخ... وذلك على حسب نوع الذهاب الذي تريد إليه وتقصد^(١).

وأما كتب الصناعة فلمعظمها في المسألة، مذهب آخر، قائم على تكلف ما لا غناء فيه. وذلك أنها تعدّ المصدر هاهنا حالاً. ولما كانت الحال مشتقة غالباً، وكان المصدر جامداً، فإنهم يؤوّلون المصدر في هذه التراكيب بالمشتق، فيقولون: [التقدير في الأمثلة السابقة: (ذهب زهير راكضاً، وماشياً، وعادياً، وجارياً، ومهرولاً إلخ)]...

وأما الحجة في تركهم سبيل المفعول المطلق، فإنه سبيل - كما يزعمون - [معيب]!! وفي حجّتهم هذه كثير من الالتواء. يقول صاحب (النحو الوافي ٣٧٢/٢): [وتأويلها (أي: تأويل المصادر) بالمفعول المطلق الذي حذف عامله ضعيف؛ لأنّ حذف

١- انظر على سبيل الاستئناس بحث المفعول المطلق في قسم البحوث، وفيه أنّ المصدر يحذف ويظّل ملحوظاً في الكلام ملتصحاً.

عامل المؤكّد في مثل هذا معيب].

وما أهون هذه الحجة!! وكيف لا، وغاية ما عند أصحابها أنها: تأويل ضعيف لأنّ الحذف معيب؟ وهل الضعف والعيب هاهنا إلّا مصطلحان صناعيان، يوصف بهما ما لا يوافق أصول الصناعة عندهم؟ وما أبعد الشقة بين [الضعيف والمعيب] وبين [الممتنع، والذي لا يجوز...].

• مسائل حول الواو الحالية:

تقول كتب الصناعة، إنّ في الكلام مواضع، يمتنع فيها مجيء الواو الحالية قبل الجملة.

• منها: أن تكون الجملة الحالية مؤكّدة لمضمون جملة قبلها، فتمتنع الواو. وذلك

قوله تعالى ﴿وذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ (البقرة ٢/٢)

قلت: هاهنا مسائل:

الأولى: أنّ أحكام التوكيد ليست بالمجهولة، وليس بينها - في حدود علمنا - أنّ جملة يؤتى بها من أجل [توكيد مضمون جملة].

وقد يقال: لكن الحال تكون مؤكّدة!! فنقول: لانكران أنّ الحال - إذا كانت مفردة - تكون مؤكّدة. لكن المنكر أن يقال: إنّ الجملة الحالية تؤكّد مضمون جملة. فالمسألة مركوزة هنا حصراً.

الثانية: أنّ كتب الصناعة لا تذكر لقاعدتها هذه، لا من الشعر ولا من النثر، إلّا هذا الشاهد، وصحيح أنّ الشاهد القرآني يكفي وحده لإنشاء قاعدة، ولكن تكرار الاستعمال في كلام العرب، يُبعد احتمال التعنت في الحكم والتخريج، حين يكون التعنت محتملاً.

الثالثة: أنّ ذهاب كتب الصناعة إلى أنّ جملة [لا ريب فيه] حالية، هو وجه من ستة وجوه. ولو نظرت في [الجلالين] لرأيتَه يُعرض عن هذا المذهب إعرافاً. حتى إنه

لَيَعْدَ جَمَلَةً [لَارِيبَ فِيهِ] خَبِراً لِلْمَبْتَدَأِ: [ذَلِكَ]، فَتَأْمَلْ!!

جاء في الجلالين ما نصّه الحرّفي: [وجملة النفي (أي: جملة: لا ريب فيه) خبر، مبتدؤه (ذلك). والإشارة به للتعظيم] اهـ. وبه يسقط الحديث عن جملة، يمتنع مجيء واو الحال قبلها لأنها تؤكد مضمون جملة. ولقد نقلنا لك نصّ ما في الجلالين لإيجازه، فإن كنت ممن يحبون التوسع والتحقق، فبغيتك في مجمع البيان للطبرسي ٣٥/١ حيث اختلاف الوجوه والأعاريب.

• ومنها أنه يمتنع مجيء الواو الحالية بين [إلّا] والجملة الماضية.

قلت: إنّ النحاة مختلفون في هذا، ففريق يمنع وفريق يجيز، فإلى أيّ الفريقين يميل طالب المعرفة؟ عليّ يقول لكُميل ابن زياد النخعي (نهج البلاغة - د. الصالح/٥١٣): [ما من أحدٍ أودَعَ قلباً سروراً إلّا وخلق الله له من ذلك السرور لُطفًا]. وزهير ابن أبي سُلَمي يقول أيضاً:

نَعَمْ امراً هَرِمَ، لم تَعُرْ نائبةً إلّا وكان لمرتاغ بها وَرَرا

فهذه الشواهد - ومثلها كثير - تدلّ على أنّ العرب أتوا بالواو بعد [إلّا] قبل الجملة الماضية. فالوجهان إذاً واردان في كلام العرب. ولكلّ شواهد وأدلة. وإنما الذي يبقى، أنّ نفي التفرّيع والتشعيب أوّلَى.

ولقد أدهشني الشيخ الغلاييني إذ رأيته يقول (جامع الدروس ١٠٠/٣): [لا عبرة بشذوذ مَنْ ذهب إلى جواز اقترانها بالواو]، فإذا كان - رحمه الله - يعني ما قال، فقد عظمت المسألة، وذلك أنه لم يحكم على الشواهد بالشذوذ، بل حكم بالشذوذ على من يجيز هذه الشواهد. قال: [لا عبرة بشذوذ مَنْ ذهب إلى جواز...]، ولم يقل: [لا عبرة بشذوذ قول الشاعر]. وبين القولين فرق، لا يجوز إغفاله!!

* * *

المراجع والمصادر:

٦٢٥/١	شرح ابن عقيل	٢١٦/١	حاشية الخضري
٢٩٢	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٨١/٢	حاشية الصبان
٧٤/٣	جامع الدروس العربية	٧٧/٢	أوضح المسالك
٤١٢/١	شرح الأشموني	٢٣٤	قطر الندى
٦٩ - ٥٥/٢	شرح المفصل	٣٦٣/٢	النحو الوافي
١٤٤، ١٤٢	الإنصاف	٢٣	نص الألفية
١٥١/٣	الخزانة	٧/٢	شرح الكافية
٢٦٩/٣	معاهد التنصيص	١٣١/٢	توضيح المقاصد
٣٠٣	العوامل المثة	١٩٠	أسرار العربية
٥٠٦	ديوان كثير عزة	١٩٩/١	الإيضاح
١٤٠	ديوان حاتم الطائي	١٧	بجالس ثعلب
٦٩٤، ٦٣١	محيط المحيط	١/	بجالس العلماء
		٢٣٨+٥٢٦	نهج البلاغة - د. الصالح
		٢٩٩، ١٩١/٤ + ٢٥٦، ٢٣٦/٣	المقتضب
		٢٦٢/٢ + ٥٣/١	الحيوان للجاحظ
		٣١٦/	تاريخ ابن عساكر: عاصم - عايد
		١٩٠، ٩٦/٣ + ٢٥٦، ٢٤١، ٢٣٠، ٢٤ / ١	أمالي ابن الشجري
		١١٢، ٧٨، ٦٠، ٥٢، ٤٩/٢ + ٣٩٧، ٣٩١، ٣٧٠، ٣٤٠، ٤٤ / ١	كتاب سيويه - هارون

في الصفة المشبهة

• مشكلة وحلها:

إذا قال العربي: [فلانٌ حسنٌ وجهاً]، قال النحاة مجمعين: [وجهاً] تمييز. فإذا قال: [فلانٌ حسنٌ وجهه] نشأت مشكلة!! وذلك أن [وجهه] اكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير: (هاء)، فامتنع إعرابه تمييزاً عند البصريين. وأما الكوفيون فالتمييز عندهم جائز منكرًا ومعرفًا. فالمسألة عندهم إذا محسومة أصلاً.

ولما كان لا بدّ للبصريين من تخريج محل المشكلة، قالوا: هو منصوب على أنه شبيه بالمفعول به.

وتمضي القرون، ويظل المشتغلون بالنحو يتمسكون بأقوال نحاة البصرة في هذه المسألة، ويطرحون آراء الكوفة فيها وفي سواها، إلا ما ندر.

ولقد كان ممكناً أن نتابع البصريين هنا، كما توبعوا حتى اليوم، فننصب [وجهه] على الشبه بالمفعول به لولا:

أ- أن الصفة المشبهة إنما تشتق من اللازم، فكيف يكون الفعل لازماً، وتكون صفته المشبهة متعدية ناصبة؟! هذا غير وارد، ولا يجوز أن يستمر، لأنه مخالف لمنطق نصب المفعول به في العربية أصلاً.

ب- أن تخريج البصريين الذي نحن بصددده، يفتح باباً في النحو، إما أن يدخله أبناء الأمة على العمياء، فلا يعرفوا معنى نصب على شبه المفعولية، وإما أن يدخلوه بعد أن يؤدّوا ضريبة المعرفة، فيصبروا على أن يُبين لهم رأي البصريين في طبيعة التمييز،

وأنه لا يكون عندهم معرفة، بحال من الأحوال، وأن مجيئه في كلام العرب معرفة كقول الخرنق:

النازلون بكل مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

لم يغير من إصرارهم شيئاً، ومن ثَمَّ استحدثوا نصبه على شبه المفعولية، تخلصاً من نصبه على التمييز. ومما لا شك فيه أن هذا لا يفيد أحداً، ولعله يضرّ كلَّ أحدٍ: ج- أن المثال الذي نحن بصددده: [فَلَانٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ]، إنما هو أحد جانبي مساواة هي: [فَلَانٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ = فَلَانٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ]. ولا اختلاف في هذا بين النحاة. ومنه إذاً، أن كلمة [وجهه] هي في الأصل فاعل في المعنى. فاعْجَبُ لفاعلٍ يأبى البصريون إلا أن ينقلب في طرفه عين مفعولاً، أو شبيهاً به.

د- أن ما ذكرناه من الملاحظات، ونحواً منها، قد كانت طافت - لا ريب - في أذهان فريق من نخاة البصرة، ولذلك أبوا ما يزعمه أصحابهم من النصب على الشبه بالمفعول به، ومالوا إلى مذهب الكوفة القائل: إن التمييز يكون نكرة ومعرفة.

قال ابن يعيش (شرح المفصل ٨٥/٦) - وفي قوله شيء من اللَّمَز -: [أجاز أبو عليّ (أي أبو علي الفارسي) ومن وافقه، أن يكون منصوباً على التمييز، وإن كان فيه الألف واللام].

وأما ابن أمّ قاسم، فالإنكار في قوله صريح لا يخفى، قال (توضيح المقاصد ٤٨/٣): [وأجاز بعض البصريين، كون المقرون بـ [أل]... تمييزاً، وهي نزعة كوفية]. هـ- أن قول العرب: [فَلَانٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ]، يظلّ [فَلَانٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ] لا يتغير، وإن تنازع أمره البصريون والكوفيون.

وبتعبير آخر نقول: لقد كان نزاعهم نظرياً، وأما النصب فظل نصباً، والتركيب هو هو في الحالتين، لا يتغير. ولأنّ ذلك كذلك، رأينا التخفيف عن أبناء الأمة فأغلقتنا

باب النصب على التشبيه بالمفعول به، وتابعا (النزعة) الكوفية!! وشايعنا أبا عليّ ومن وافقه!! أحسن الله إليهم كما أحسنوا إلى أبنائنا، وأجزل مثوبتهم بما يسّروا.

• الصفة المشبهة لا تتحول، واسم الفاعل هو هو:

تُجمع كتب النحو، على أن الصفة المشبهة تدل على ديمومة وثبوت نحو: [ضَيِّقَ وجميل وفرح...]، وأنتك إذا أردت التعبير عن أن صفة الضيق والجمال والفرح حادثة، غير دائمة ولا ثابتة، قلبت الصفة المشبهة إلى اسم فاعل فقلت: [ضائق وحامل وفارح...]. قال الرضي في شرح الكافية ٤٣١/٣ ... اطرّد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل، كحاسن وضائق، عند قصد النص على الحدوث].

ومع احترامنا الذي لا تحدّه حدود، لجليل قدر الرضي، نقول: إن التأمل ليخلص إلى أن هذا الزعم، لا يعبر عن حقيقة. فالصفة المشبهة لا تنقلب إلى اسم فاعل، ولا تتحول إليه؛ والحق أنّ اللغة فيها أصلاً صفة مشبهة، وفيها اسم فاعل، وفيها اسم مفعول، وفيها اسم تفضيل إلخ... والأديب يستعمل من الصيغ هذه أو تيك أو تلك، على حسب ما يقتضي سياق الكلام. قال الله تعالى لرسوله ﴿وضائق به صدرك﴾ (هود ١١/١٢)، فاستعمل صيغة اسم الفاعل: [ضائق]، ولم يستعمل صيغة الصفة المشبهة: [ضيق]. وذلك أنه تعالى، لما أراد أن يعبر عن أن ضيق صدره صلى الله عليه وسلم ضيق طارئ زائل غير دائم، وكانت الصيغة التي تعبر عن ذلك هي صيغة اسم الفاعل: [ضائق]، استعملها دون غيرها من صيغ العربية. ولو كان يريد أن يصف رسوله بضيق ثابت ملازم دائم، لاستعمل كلمة [ضيق]، لأنها هي التي تعبر عن هذا المقصد. فلنضع النقاط على حروفها، ولنرح الناس من هذا [النقل والتحويل] المزعومين.

• ليّ وتعويج:

يصاغ اسم الفاعل قياساً من الثلاثي على وزن [فاعل]. نحو: [قارئ] - كاتب -

لاعب [...]. وأما الصفة المشبهة فليس وزنُ [فاعل] أحد أوزانها.

وبتعبير آخر: إن للصفة المشبهة أوزاناً كثيرة، ولكن وزن [فاعل] ليس واحداً منها. وإنها لقاعدة لا التواء فيها ولا اعوجاج، ولكن كتب الصناعة لَوْتَهَا وَعَوَّجَتَهَا فقالت: اسم الفاعل يتحوّل إلى صفة مشبهة إذا أضيف إلى فاعله.

ثم شرعتُ تشعّب فتبالغ في التشعيب. وقد أطال صاحب النحو الوافي الحديث عن ذلك، ودونك شيئاً منه للتأمل والاعتبار. قال: [لا يجوز إضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه... إلا إذا أريد منه الثبوت والدوام، وقامت القرينة على هذا، فيصير صفة مشبهة...]. (النحو الوافي ٣/٢٦٥)

وقال: [إضافة اسم الفاعل إلى فاعله تخرجه حتماً من بابهِ من غير تغيير في صيغته التي هو عليها عند إضافته لفاعله، وتدخله في باب الصفة المشبهة]. (النحو الوافي ٣/٢٤٢) ولقد كانوا يفعلون خيراً كثيراً، لو نظروا إلى إضافة اسم الفاعل إلى فاعله، من زاوية [الدلالة] فقالوا مثلاً في نحو، [فلانٌ حاضر البديهة]: إن اسم الفاعل: [حاضر] لا يدل في الأصل على ديمومة وثبات، فما هو [حاضر] الآن، قد يصير غائباً بعد لحظة، ولكن إذا أضيف إلى فاعله فقيّل مثلاً: [فلانٌ حاضر البديهة] دلّ على ديمومة وثبات، لا على صفة مشبهة!!

نعم، لو كانوا قالوا هذا أو نحوه، لكان فيه لطلاب العلم والمعرفة خير، ولكنهم لم يقولوه، بل أعرضوا عنه، ومالوا إلى ما زُعم من التشابه بين الصفة المشبهة واسم الفاعل. فأنشئوا في النفس سؤالاً: لِمَ نفسد عقول أبنائنا ونحن نزعم أننا نصلح ألسنتهم؟!

• صيغ الصفة المشبهة:

قال الرضيّ (شرح الكافية ٣/٤٣٢): [صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية... وقد جاءت من الألوان والعيوب الظاهرة قياسيّة: كأسود وأبيض وأدعج وأعور، على وزن

(أفعل). والذي نصرّ عليه هذا الإمام، هو ما أخذنا به؛ على أننا قد ذكرنا أشهر صيغها الأخرى نحو: فَعْلَان وفَعِل وفَعِيل.

• إضافة الصفة المشبهة:

الإضافة في العربية إضافتان: لفظية ومعنوية. وتُعَدّ إضافة [الصفة المشبهة] من الإضافة اللفظية.

ولقد كانت منهجية البحث العلمي تقتضي معالجة إضافتها في مبحث [الإضافة] دون سواه، ولكن كتب الصناعة تعالج ذلك في مبحث [الصفة المشبهة]، خلافاً لما توجبه تلك المنهجية.

وإذ قد كان الأمر كذلك، فقد سرنا مع منطق البحث العلمي فزحلقنا إضافة [الصفة المشبهة] إلى مبحث [الإضافة] فارجع إليه في موضعه.

• من نواذر الرياضيات: [١ = ١ ٤ ٢ ٥ ٦]

تسير كتب الصناعة - إذا هي مثَلَتْ لقاعدة من القواعد - على أن تتداول بضع كلمات في جُمَل، لا تكاد تعدو ضَرْبَ زيدٍ لعمرٍ، أو قيامَ أحدهما أو كليهما، فإن تجاوزت ذلك، فإلى بضع كلمات تتم بها العبارة، يغلب أن تكون شبه جملة، أو صفةً أو حالاً أو مضافاً إليه...

تجد هذا في كل بحث من بحوث النحو، حتى إذا اطلعت على بحث [الصفة المشبهة] رأيت التمثيل لتراكيبها قد استحال أخطبوطاً أسطورياً، يكلفك إحصاء أذرعه مشقة لا تكاد تطاق. فدونك ذراعاً بعد ذراع:

تعتمد المطولات إلى ذكر تراكيب الصفة المشبهة فتقول:

لمعمول الصفة المشبهة حالات ثلاث هي: الرفع والنصب والجر. ثم هي في ذاتها مع تلك الحالات، نكرة ومعرفة.

فهذه إذاً ست حالات. فإذا استعملت في حالات السببي - وهي اثنتا عشرة

حالة - فالحصيلة تكون: $١٢ \times ٦ = ٧٢$ صورة

يضاف إليها ثلاث حالات تتعلق بالضمائر، فيكون: $٧٢ + ٣ = ٧٥$ صورة

ثم حالات الأفراد والثنية والجمع، وهي ثمان، فيكون: $٧٥ \times ٨ = ٦٠٠$ صورة

ثم حالات رفع الصفة ونصبها وجرها، ومنه: $٦٠٠ \times ٣ = ١٨٠٠$ صورة

ثم حالات أفراد معمول الصفة وتثنيته وجمعه وهي ثمان،

ومنه: $١٨٠٠ \times ٨ = ١٤٤٠٠$ صورة

يخرج منها ١٤٤ حالة ممتنعة، فتكون الحصيلة $١٤٤٠٠ - ١٤٤ = ١٤٢٥٦$ صورة

وإننا لننصح لمحبي التدقيق والتوثيق!! أن يقابلوا هذه الأرقام، بالأرقام الواردة في

حاشية الصبان ٩-٨/٣.

وأما محبو التطبيق العملي!! فننصح لهم أن يطلعوا على ما ابتدعه الأشموني، فإنه

صنع جدولاً لتراكيب الصفة المشبهة، وشرح طريقة استعماله والاستفادة منه. فدونك

ذلك، كما ورد عند الصبان ٩-٨/٣، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥. قال:

[وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف منه أمثله وأحكامه على التفصيل المذكور

بسهولة، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية، وإن كان كثيراً أشرت إلى

كثرته بكاف عربية. جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة. وهو هذا:

[illegible]

ثم قال: [وطريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بـ [أل] مما يليك، ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكّرة، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بـ [أل]، وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت (كذا) مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السببي وفي الخامس الصفة، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعاً، فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السببي المنقسم إلى اثني عشر قسمًا كما تقدم، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السببي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا] انتهى نص الأشموني، شكر الله سعيه.

ولقد يتساءل أحد أبناء الأمة: أحقاً أن هذه لغتنا؟ وأنا إذا احتجنا إلى الإبانة عما في نفوسنا لم نستطع ذلك، حتى نستعين بالأرقام والجداول، فنعرف القبيح والأقبح، والحسن والأحسن، والجائز والممتنع...؟

ونقول كلاً، ما هذه لغتنا، ولا هذا أصلاً من لغتنا في شيء، فإياك أن تلمس لغة أمتك في هذا اللهو، وإن كان جاذباً، بل التمسها في قصة نوح من سورة [هود]، وقصة ابنَي آدم من [المائدة]، وقصة موسى في [طه] و[القَصَص]، والتمسها في [نهج البلاغة] لعلّي، وفي [ديوان الحماسة] لأبي تمام، وفي ملازمة [البيان والتبيين] و[الأغاني]... فهناك فالتمس لغة أمتك. وأما هذا الذي اطلّعت عليه، فإنّ هو إلّا لهوٌ أولي القوة، وتلعبُ ذوي البأس.

فلنرَحْ أبناء الأمة، من ترقيم المرقمين، وجدولة المجدولين، وقد آن...

• الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد:

تطلق كتب الصناعة مصطلح [الصفة المشبهة]، على كلمات مثل [أصلع - قَلِق - عطشان ...]. وهو مصطلح أبتر، تجده تاماً في قطر الندى / ٢٧٧، مثلاً، حيث يقول ابن هشام: [الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد].

وأما عند سيويه والمبرد، فتجد: [الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه] (سيويه - بولاق ٩٩/١). أو [يعمل فيه] (المقتضب ١٥٨/٤)...

ولو لم يكن في هذا المصطلح، إلا أنه مفرط الطول - فهو ست كلمات - لكان جديراً أن يعمل النحاة على اختيار مصطلح سواه، يكون أوجز وأوضح وأقرب. ولكنهم لم يفعلوا؛ فإذا ضاق صدرهم به قلموه - كما يقول العاملون في الزراعة - فقالوا: [الصفة المشبهة باسم الفاعل]. فإذا لم يطيقوا ثقله قالوا [الصفة المشبهة].

فلننظر في هذا المصطلح وفي تعريفه، لنرى شيئاً مما فيهما:

١- هو مصطلح ذو التباس:

وذاك أن كلمة [الصفة] لغةً واصطلاحاً، تنصرف إلى وجوه:

أ- استعمالها بمعنى النعت، كقولك: [نجح الطالب المجتهد]. فالجته صفة للطالب.

ب- استعمالها بمعنى المصدر، كقولك: [أجاد الأديب في صفته الطبيعية]، إذا أجاد في وصفه لها.

ج- استعمالها بمعنى [الاسم المشتق]، إذ كلُّ من اسم الفاعل، مثلاً، واسم المفعول، واسم التفضيل، والصفة المشبهة، هو عند النحاة [صفة].

د- استعمالها بمعنى [المزية]، وذلك نحو قولك: [لفلان من صفات العلماء صفة الوقار]، إذا كان يتحلَّى بما يتحلَّون به من تلك الصفة.

فإذا مرَّ المرء بمصطلح [الصفة المشبهة] لم يحقق المراد منه، تحقيقاً لا التباس فيه،

ولا تَيَقَّنَه تَيَقَّنًا قاطعاً، اللهم إلا أن يكون في مسائل هذا الفن ولاجاً خراجاً.
ولعل من الأدلة على صحة ما نقول، أن مَنْ يُجِدُّ النظرَ إلى تعريف [الصفة المشبهة] عند النحاة، يراهم يتجافون عن كلمة [الصفة] خشية التباس معانيها، وتجنباً للتراكب والمعاظلة. ولو كان للخرج قالب حسيّ لرأيت حرجهم بأمّ عينك. فقد قالوا في تعريفها: [الصفة المشبهة اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها...] (النحو الوافي ٢٨٤/٣)، ومن المعلوم أنهم يستعملون في العادة مصطلح [الصفة] كلما أرادوا أن يعبروا عن الاسم المشتق. وأما هاهنا فقد تجافوا عنه، لأنهم لو استعملوه لآل لفظ مصطلحهم إلى أن: [الصفة المشبهة صفة تدل على ثبوت صفة...]!!

٢- التشابه جليّب مصنوع:

تزعم كتب الصناعة أن بين الصفة المشبهة واسم الفاعل تشابهاً، ثم تخوض في تفصيل ذلك.

وينظر المرء فيما قيل، فيرى التخالف أعظم من التشابه. وحتى حين يتشابهان في حكم من الأحكام، لا يكون تشابههما فيه مقصوراً عليهما، بل يشركهما فيه سواهما. - فقد جعلوا من التشابه بينهما، مثلاً، أنها تذكّر كما يذكر، وتؤنث كما يؤنث، مع أن هذا ليس مقصوراً عليهما، بل هو عام في الصفة المشبهة واسم المفعول واسم الفاعل واسم التفضيل... وأكثر من هذا أن اسم الفاعل قد يؤنث ولا تؤنث الصفة المشبهة، فالعربي يؤنث بإضافة التاء مثلاً فيقول: كاتِبَةٌ ولا عِيبَةٌ وقائمة وقاعدة. ولا يقول: أسودّة وأبيضّة وأحمرّة وأزرقّة... (انظر شرح الكافية ٤٣٣/٣)

- وجعلوا من تشابههما أنها تثني كما يثنى، وتجمع كما يجمع. لكن هذا أيضاً عام، غير مقصور عليهما، فضلاً على أنهما قد يختلفان، فالعربي يقول مثلاً: كاتبون... ولكنه لا يقول: أبيضون... (انظر شرح الكافية ٤٣٣/٣)

- ومن تشابههما عندهم أنهما مشتقان!! ولكن ما بال اسم المفعول واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة... فهل هذه جوامد؟

- ومما زُعم تشابهاً بينهما - ومن العجيب اعتداده تشابهاً - أن اسم الفاعل ينصب مفعولاً به، على الأصل، وأن الصفة المشبهة تنصب شبيهاً بالمفعول به، على غير الأصل^(١)!!

فما قصة هذا التشابه إذاً؟

قصة ذلك أن سيويه كان قد استعمل هذا المصطلح فقال: [هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه] (الكتاب - بولاق ٩٨/١)، فوقف النحاة عند هذا التشابه الذي ذكره، فأطالوا الوقوف، وبالغوا في البحث عنه، حتى إذا فرغوا من ذلك، عمدوا إلى التحالف يبحثون عنه ويقيدونه. فكان من أهم ما وصلوا إليه إحدى وعشرون حالة:

منها سبع عشرة حالة، أجمعوا على أن فيها تخالفاً^(٢)، وأما أربع الحالات التي زُعم أن فيها تشابهاً، فقد بينا - في مطلع هذه الفقرة - أنه تشابهٌ مُلَزَقٌ^(٣). ومهما يدر الأمر، فإن هاهنا سؤالاً، من العجز ألا يُجاب عنه: كيف يكون الشيء مُشَبَّهاً بالشيء، وهو يخالفه في سبع عشرة حالة، ويُشَبَّهه - كما زُعم - في أربع؟! إن المتابعة على العمياء ليست إبصاراً.

٣- زعمان عكسُهُما الصحيح:

أما الأول فقولهم في تعريف الصفة المشبهة: إنها تدل على [صفة].

١- إنما قلنا [على غير الأصل]، لأن فعلها لا يكون إلا لازماً.

٢- أعرضنا عن الخوض في هذه الحالات، مكتفين بشهادتهم بألستهم، أنها حالاتٌ تخالف.

٣- جاء في حاشية الصبان [٢/٣]: أنها شَبَّهت باسم الفاعل خصوصاً، [لشدة اشتباهها به!! لاشتراكهما في كثير

من الصيغ!! والأحوال!!]

وإن من ينعم النظر يتبين أنها إنما تدل على [موصوف]، لا على صفة. وشتان ما بينهما. وآية ذلك أنّ [أعرج - أصلع - عطشان - فرح - جميل ...] لا تدل - مع أنها صفات مشبهة - على صفات، وإنما تدل على موصوفين، لهم صفات هي: العَرَج والصَّلَع والعَطَش والفرَح والجمال...

قال ابن منظور: [والصفة كالعلم والسّواد] (لسان العرب ٣٥٧/٩)، ومعنى قوله هذا، أن كلمة [عليم] عند التأمل، موصوف؛ وأما الصفة التي يتصف بها العليم، فهي [العلم]. وأن كلمة [أسود] موصوف، وأما الصفة التي يتصف بها الأسود، فهي [السّواد]...

ولقد أورد صاحب النحو الوافي تعريفاً للصفة المشبهة، أراه أدقّ وأوضح تعريفاتها، إذ قال (٢٨٤/٣): هي [اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصاحبها]. ومعنى هذا عند التحقيق، أنّ [صاحبها له صفة...]. وبعبير آخر هي: [موصوف له صفة...].

ونحن لم نقل غير هذا، بل نحن لم نقل إلا هذا. فتأمل!!
وأما الزعم الثاني فقولهم في تعريف الصفة المشبهة إنها تدل على صفة [ثابتة]. وهذا زعم لا يحتاج إبطاله إلى عناء، إذ هو باطل أصلاً، فعطشان - مثلاً - وسكران، وعليل، ومريض،... صفات عارضة، لا ثابتة.

ومع أنها صفات مشبهة، فإن الثبوت والدوام بعيدان عنها، فالعطشان ريان بعد قليل، والسكران صحوان بعد النوم، والعليل يوشك أن يغدو صحيحاً، والمريض لا يلبث أن يصبح بارئاً... فمن أين يأتي الثبوت والدوام هذه الصفات؟ ومثلها كثير كثير. فإذا كان قولنا هذا محتاجاً إلى مؤيد - وما نظنّ - فإنك تجده عند قدماء النحاة ومُحدّثيهم، يقول الرضي: [والذي أرى، أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة

للحدوث في زمان، ليست أيضاً موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما...]. (شرح الكافية ٤٣١/٣) ويقول صاحب النحو الوافي: [وربما تترك الصفة المشبهة دلالتها على الدوام، وتدلّ على الماضي وحده - وهذا نادر - أو تدل على الحال وحده، أو المستقبل كذلك]. (النحو الوافي ٢٩٢/٣)

وقد علق هو نفسه على قوله: [وهذا نادر]، بأنْ أورد في الحاشية رأي الخضري والصبان في المسألة، واختلافهما فيها. ثم ختم ذلك بقوله: [ففي الحكم خلاف]. قلت: إن الخلاف مقصور على دلالتها على الماضي، وأما دلالتها على الحال والاستقبال، فلا خلاف فيهما. فتأمل!!

* * *

المراجع والمصادر:

كتاب سيبويه - بولاق	٩٩/١	قطر الندى	٢٧٧
شرح ابن عقيل	١٤٠/٢	شرح الشافية	١٤٣/١
شرح المفصل	٨١/٦	حاشية الصبان	٣١٢/٢
الخزانة	٢٢٠/٨	الإيضاح العضدي	١٥١
الواضح في علم الصرف	١٨١	توضيح المقاصد	٤٨-٤٣/٣
شرح ابن الناطم	٤٤٤	النحو الوافي	٢٩٤، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٨١/٣
شرح الكافية	٤٤٢، ٤٤١، ٤٣١/٣		
المقتضب	١١٧/٢، ٢١٠، ٢١١، ٤+١٥٨-١٦٤		
جامع الدروس العربية	٢٨٤، ١٢/٣+١٩٥، ١٨٩/١		
الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٠٦		

في الضمير

كان ابن مالك - رحمه الله - أوجز مسألة انفصال الضمير وأتّصاله في بيت واحد، إيجازاً يكاد يكون معجزاً، فليت النحاة من بعده اكتفوا بهذا البيت البديع، فإنه مغني مجزئ، وكافي شاف. قال:

وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصلُ إذا تَأَتَّى أن يجيء المتّصلُ

فانظر ماذا فعل التفريع والتشقيق. مضمون هذا البيت الجامع الرشيق.

لقد وقفت كتب الصناعة عند مواضع الانفصال، فقالت: من ذلك^(١):

- أن يقتضي المقام تقديمه، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ ولكن هل يقول أحد - ولو في غير

القرآن - [كَ نَسْأَلُ]؟

- أو يكون مبتدأ، نحو: [أَنْتَ مسافر]؛ ولكن هل يقول أحد: [كَ مسافر]؟

- أو يكون خبراً، نحو: [المجتهدون أنتم]؛ ولكن هل يقول أحد: [المجتهدون تُم]؟

كما يقول مثلاً: رجعتُم وذهبتُم؟

- أو يكون عاملاً محذوفاً، نحو: [إِيَّاكَ وما يُعْتَذِرُ منه]؛ ولكن هل يقول أحد: [كَ

وما يعتذر منه]؟

- أو يكون مفعولاً لمصدرٍ مضافٍ إلى فاعله، نحو: [يسرني إكرامُ الأستاذِ إِيَّاكَ]؛

ولكن هل يقول أحد: [يسرني إكرامُ الأستاذِ كَ]؟

١ - قيسنا تفاصيل ما تراه من الأمثلة من جامع الدروس للغلاييني - رحمه الله - ١/٢٢١ إذ كتابه، فيما نعلم، أيسر كتب النحو في عصرنا وأجزها على الإطلاق.

- أو يكون تابعاً لما قبله في الإعراب، نحو: ﴿يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾
 (المتحنة ١/٦٠) ولكن هل يقول أحد - ولو في غير القرآن - [يُخْرِجُونَ فَلَاناً وَكُم]؟
 فإذا قيل في الجواب - ولا بد من أن يقال - : لا، هذا لا يقال. قلنا: إذاً كان
 التخفّف من هذا الذي [لا يقال]، أليق وأجدر وأجدي.

* * *

المراجع والمصادر:

١١٧+١١٤/٣	شرح المفصل
٢٥٠/١	النحو الوافي
٣٠٩/٢+١٢٥/١	جامع الدروس العربية
٩٤	قطر الندى
٨٨/١	شرح ابن عقيل
١٠١/١	الموجز في قواعد اللغة العربية

في ظرف الزمان وظرف المكان (المفعول فيه)

• ثمّ ينهمرُ !!

المفعول فيه - عند أبناء الأمة - ظرف زمان أو ظرف مكان، وكلاهما منصوب.
وأما كتب الصناعة فتوغل فتقول: لكنّ في اللغة ظروفًا لا تكون مفعولاً فيه. وهذا
أول الغيث!!

قالوا: البيت مكان!! وحلب مكان!! والأطلسي مكان!! فهذه إذاً ظروف،
ولكنها لا تُنصب على أنها مفعول فيه. إذ لا يقال: نمت البيت، ولا أقمت حلب، ولا
سبحت الأطلسي.

والأماكن - على هذا - صنفان: الأول، ما ينتصب على الظرفية، نحو: [فوق -
تحت - أمام...]، ويقال له: [مبهم]. والثاني، ما لا ينتصب على الظرفية، نحو: [حلب
- البيت - فرنسا...]، ويقال له: [مختصّ]. وفيجي فياح!!
فالمبهم صنف ثلاثة:

- الجهات الست، وهي تنصب على الظرفية بإجماع النحاة.
- والمقادير نحو الفرسخ والبريد والذراع، وفيها مذاهب ثلاثة:
الأول: أنها مبهمة، فهي تنصب على الظرفية.
والثاني: أنها مختصة، فشانها شأن سائر الأسماء، تعرب على حسب موقعها من
العبرة.

والثالث: أنها شبيهة بالمبهمة، فتعدّ مبهمة حُكماً. فحكمها إذاً واحد. وادخلني

يا جمالُ في خُروت الإبر!!

-وما صيغ من الفعل كـ [مَرَمَى] فإنه مشتق من [رمى]. وفيه مذهبان: الأول أنه مبهم فيُنصب. والثاني أنه مختص فلا يُنصب، وهو صنف واحد، لكنه متسع الآفاق، لأن كل ما لا تُعَدّه كتبُ الصناعة مبهماً، فإنه يَنْصَبُ في بحر المختص!!

• والصبان في حاشيته ١٢٩/٢: يقول عند تعليل إبهام الجهات الست: [وإنما كانت مبهمة، لعدم لزومها مسمًى بخصوصه، لأنها أمور اعتبارية أي باعتبار الكائن في المكان، فقد يكون خلقتك أماماً لغيرك وقد تتحول فينعكس الأمر، ولأنها ليس لها أمد معلوم فخلقتك مثلاً اسم لما وراء ظهره إلى آخر الدنيا].

• وفي الصفحة نفسها، عند ذكره مذاهب النحاة في تصنيف المقادير، يقول: [جعلها من المبهم أحد مذاهب النحاة، والثاني أنها من المختص، لأن الميل مثلاً مقدراً معلوم من المسافة وكذا الباقي (أي: باقي المقادير). والثالث وصححه أبو حيّان: أنها شبيهة بالمبهم من حيث إنها ليست شيئاً معيناً في الواقع، فإنّ الميل مثلاً يختلف ابتداءه وانتهاءه وجهته بالاعتبار، فهي مبهمة حكماً].

• والأشْمُوني ٣٧٩/١ - وهو يعرض للمقادير، ولما يصاغ من مادة الفعل - يقول: [ظاهرُ كلامه (أي: ظاهر كلام ابن مالك) أنّ هذا النوع من قبيل المبهم (يريد: أنّ ما يصاغ من مادة الفعل نحو: رمى من رمى، يعدّ من المبهم). وظاهر كلامه في شرح الكافية (يريد شرح الكافية الشافية لابن مالك) أنه من المختص، وهو ما نص عليه غيره]. (هذا يعني أن لابن مالك رأيين متعارضين في موضعين من مؤلفاته!! هما: الألفية وشرح الكافية الشافية).

• والمرادي يورد حُكْمَ ما يصاغ من الفعل إيراداً جلياً فيقول: [وأما ما صيغ من اسم الحدث فالظاهر!! أنه من المختص، لا من المبهم كما نص عليه غيره]. (توضيح المقاصد ٩٣/٢)

• ونعود إلى الأشموني فإنه يتابع كلامه فيقول: [وأما النوع الذي قبله (يعني: المقادير) فظاهرُ كلامِ الفارسيّ أنه من المبهم، كما هو ظاهرُ كلامِ الناظم (أي: ابن مالك) وصححه بعضهم. وقال الشَّلَوْنِي^(١): ليس داخلاً تحت المبهم، وصحح بعضهم أنه شبيه بالمبهم لا مبهم]^(٢).

قلت: بأي هذه المذاهب يأخذ القارئ المسكين؟! يا رحمتا لأبناء الأمة!! فقد قيل لهم إن النحو يُيسَّر.

• والرضي، ذلك البحر اللحيّ، الذي لا يجوز إهمال أقواله، في هذا البحث وكل بحث!! وقف عند اختلافهم في المبهم والمختص فقال (شرح الكافية ١/٤٨٨ و ٤٨٩): [اختلف في تفسير المبهم من المكان]. ثم ذكر مذاهب النحاة في ذلك، وأنّ منهم من قال: [هو النكرة]. ومنهم من قال: [هو غير المحصور]. ثم عرّج على مذهب ابن الحاجب، فقال: [وتكلف المصنف (أي ابن الحاجب) لإدخال العدود (أي: الفرسخ والميل ونحوهما) في لفظ المبهم بأن قال: المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمرٍ غيرٍ داخلٍ في مسماه، فالمكان المسوح كالفرسخ، داخلٌ فيه. فإنّ المكان لم يصير فرسخاً بالنظر إلى ذاته، بل بسبب القياس المساحي الذي هو خارجٌ عن مسماه].

ثم أتبع قوله هذا، قولاً يجعل كلّ ما عداه من سقط المتاع، وذلك قوله: [وقال الأكثرون من المتقدمين: المبهم من المكان هو الجهات الست، والموقّت ما سواها]^(٣). فإذا أضفتَ إلى هذا النص الفريد، الذي نقله الرضي، نصّاً آخر أعلنه بناءً على

١- هو: عمر ابن محمد الأزدي، أنطلسيّ من إشبيلية، من كبار العلماء بالنحو واللغة (٥٦٢ - ٦٤٥ هـ).

٢- انظر [توضيح المقاصد] للمرادي ٩٣/٢، فإنّ النص فيه أوضح من النص عند الأشموني.

٣- (الموقّت) في اصطلاحهم، هو: غير المبهم من الظروف. قال الزنجشيري: [فالجهات نحو: الحين والوقت والجهات الست. والموقّت نحو: اليوم والليلة والسوق والدار]. (شرح المفصل ٤٠/٢)

رأيه وتأمله، وهو قوله (شرح الكافية ٥٠٣/١): [والذي أرى: أن جميع الظروف متوسّع فيها، فقولك: خرجت يوم الجمعة، كان في الأصل: خرجت في يوم الجمعة؛ كان يوم الجمعة مع الجارّ مفعولاً به بسبب حرف الجر^(١)، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرف في اللفظ؛ والمعنى على ما كان عليه].

نعم!! إذا جمعت هذا إلى ذاك، مع شيء من التلطّف وحسن التأتّي، وجدت بحث المفعول فيه في الكفّ، هيئاً لينا يفهمه صغار الصبيان: [فالجّهات الست هي وحدها الظروف التي تُنصّب، وكل ظرف في العربية مفعول به]. ولو جرّي على هذا لصحّ هنا قول الشاعر: [قطعت جَهيزَةً قولَ كلّ خطيب]!!

ولكن هيهات، فكتب الصناعة تُصرّ على أن يظل خطباؤها يخطبون. وأما (جهيزة) فسيُجهز عليها فرسان القبيلة، جزاء ما قطعت من خطب الخطباء!! ومهما يذر الأمر فإنّ هاهنا سؤالاً يظلّ يلحّ: إلى ماذا يصل المرء بعد كلّ هذا الذي بسطنا القول فيه؟ المقادير مبهمّة؟ أم غير مبهمّة؟ أم شبيهة بالمبهمّة؟ والمصوغ من الفعل أختصّ هو فلا يكون ظرفاً، أم مبهم فيكونه؟! والمنادون بتيسير النحو، ما رأيهم في تيسير (نحو) هذه المسألة لأبناء أمتهم؟!

• مومياء !!

هل قرأ أحدٌ أو سمع أو علم، أنّ شعباً من شعوب الدنيا، له معلمون يعلمونه من لغته، ما لم يسمع به، ولا استعمله، ولا رأى ولا سمع أحداً يستعمله؟! قال سيبويه قبل أكثر من ألف ومئتي سنة (الكتاب - هارون ٢٢٤/١): [قالوا: (حينئذٍ الآن) وإنما يريد: حينئذٍ واسمع إليّ الآن، فحذف (واسمع)]. وإنّ وقوف سيبويه عند هذه العبارة وتحليله لها، لن يمنع قارئاً من أن يقول: هذه

١- يريد بذلك أنّ الفعل اللازم يتعدى إلى المفعول به فينصبه بواسطة حرف الجرّ.

رِئَةً، والنحو لا يحیی الموتی ولا یکسو العظام لحمًا!! فَمَنْ هذا الذي يقول اليوم: [حينئذٍ الآن؟] ومن هذا الذي قرأ هذه العبارة في كتاب قبل كتاب سيويه؟ إن من الكلام الموروث ما يستعمل، ومنه ما يستودع المتاحف. ولقد كان على كتب النحو المعاصرة أن تفرّق بين النوعين. ولكنها لم تفعل، بل ألقت وزر ما تقمشه، على عواتق لا تحمله.

فلقد أولى عباس حسن هذه المسألة ما تستحقه!! من الاهتمام فقال (النحو الوافي ٢/٢٤٨): [هذا مثل يقال لمن ذكر أمراً تقادم عهده، أي: حصل ووقع ما تقوله حين إذ كان كذا وكذا، واسمع الآن كلامي؛ فهما جملتان. والمقصود منعه من ذكر ما سبق، وأمره بسماع ما يقال له الآن].

وأولاهم الغلاييني مثل هذا الاهتمام من قبل فقال: [حينئذٍ الآن، أي: كان ذلك حينئذٍ، فاسمع الآن، فحينئذٍ والآن: منصوب كل منهما بفعل محذوف وجوباً؛ لأنه سُمِعَ هكذا محذوفاً. وهذا كلام يقال!! لمن ذكر أمراً قد تقادم زمانه لينصرف عنه إلى ما يعنيه الآن]^(١)

قلت: لقد غفل الغلاييني وعباس حسن، عن أنهما أحقّ الناس بأن يقال لهما: [حينئذٍ الآن أيها الأستاذان!! فلقد تقادم زمان هذه العبارة فانصرف عنها إلى ما يعني أبناء أمتكما الآن!!]

هذا، على أن المرء قد لا يلوم كتب الصناعة على ما وقفت عنده قديماً، وما ناقشت من مسائله. ولكن من المُفْطِعات أن يرى النحاة في أيامنا هذه، يقفون عند عبارة مَيِّتة، فيبحثون فيها كأن لها اليوم معنى، أو لها استعمال!! ثم ينظر أبناؤنا

١- جامع الدروس العربية ٥٠/٣، وإنما اخترنا القَبْس من كتابين محدثين، ليرى الناس أن لا فرق في كتب الصناعة بين كتاب ألف قبل ألف ومئة سنة، وكتاب يؤلف اليوم، فكتب الصناعة صالحة لكل زمان ومكان!!

من بعد ذلك، فإذا هم ملزمون، أن يعيشوا جشثاً، وأن يستظهروا ما ليس له في أيامهم معنى.

ولقد أحببت أن أروي هاهنا نكتة علمية للتفكّه!! ففي شرح الألفية لابن الناظم ٢٧٤/ جاء ما يلي: [كقولهم: حينئذٍ والآن، أي: كان ذلك حينئذٍ وسمع الآن به]. وليس مما يهمنا هنا أن تكون زيادة الواو بين الكلمتين، خطأً تطبيع، أو خطأً تحقيق، ولا أن تكون زيادة الجارّ والمجرور: [به] خطأً فهمٍ أو سوء تقدير، وإنما الذي يهمنا أن ما في العبارة من موميائية، قد أوقع المخطئ في حيص بيص، فظن ما تحت بصره خطأً - وهو صواب - فأصلحه!! بإضافة الواو، فكتب: [حينئذٍ والآن]!!

• إرهاق بالمجّان !!

تبحث كتب الصناعة في العامل الذي ينصب المفعول فيه. حتى إذا حدّثته بقولها: هو الحدث الواقع فيه من فعلٍ أو شبهه. شرعت تفرّع وتشعب، فقالت: إما أن يكون ظاهراً نحو: [جلست تحت الشجرة]، فالعامل هنا [جلس]. وإما أن يكون مقدراً. فإذا كان مقدراً فهو صنفان: الأول مقدّر جوازاً، نحو: [يوماً]، في جوابك مَنْ يسألك: [كم صمت؟]، فيجوز لك هاهنا أن تُظهر فتقول: [صمت يوماً]. أو تقدر فتقول: [يوماً]. والثاني مقدّر وجوباً، نحو: [زيدٌ عندك] فالتقدير هنا: [زيدٌ كائن عندك]، ولكن لا يجوز إظهار كلمة: [كائن].

ومن حقّ المرء أن يتساءل هنا: أمنهج البحث العلمي يقتضي معالجة هذه المسألة هنا؟ أم في بحث التعليق؟! ومهما يدرّ الأمر، فمن الذي يستفيد من الخوض في هذه المسألة اليوم؟ فالمفعول فيه منصوب وفكّها الله، ومسألة العامل الذي عمل النصب في الظرف، من هموم كتب الصناعة، وقد نبذها ابن مضاء، قبل أكثر من ثمانية قرون، فلماذا تظلّ حتى اليوم تُحشر في تعليم أبنائنا؟

• ننكر ما لا حقيقة له !!

تقول كتب الصناعة: إنّ الظرف ينتصب على تقدير [في]، أو: الظرف يتضمن معنى [في]. ولما كانت الظروف ومعانيها، أوسع من أن يحيط بها هذا الحرف، وكانت كتب الصناعة تصرّ على أنه مُتَضَمِّن في كل ظرف، أدّى ذلك إلى أنها إذا نبأت نابعة تخالف مقولتها هذه، ردّتها بالقهر إلى ما تريد هي، لا ما تريد الحقيقة اللغوية... يقول قائل مثلاً: [جلست تحت الشجرة] و[قعدت فوق الصخرة]، فتقول كتب الصناعة: [تحت وفوق] في المثالين ظرفاً مكان متضمّنان معنى [في]!!

قلت: أما أنّ [تحت وفوق] في المثالين ظرفا مكان، فهذا لا اعتراض عليه. وأما أنهما متضمّنان معنى [في]، فحكمٌ غير مقبول، لأن [جلست في تحت الشجرة، وقعدت في فوق الصخرة] ليس من العربية.

وقد يقول قائل: لقد وقف ابن جني عند هذه المسألة فقال (الخصائص ٤٢٦/٢): [كأشياء تكون في التقدير فتحسن، فإذا أنت أبرزتها إلى اللفظ قبحت]. وبناء على قوله، ليس كل ما يقدر يحسن إذا أظهر.

فنقول: إن كلام ابن جني على العين والرأس، ولكنه لا ينصرف إلى ما نحن بصددّه هنا. فابن جني يُدير كلامه حول الحُسن والقبح إذا أبرز المقدّر. والكلام هنا يدور حول ما يُتصوّر قوله في العربية وما لا يتصوّر. فهل سمع أحدٌ عربياً يقول - مهما تسخّف عبارته -: [جلست في تحت الشجرة، وقعدت في فوق الصخرة]، هذا في العربية لا يقال، اللهم إلا أن يكون قائله فرنسياً أو روسياً أو هندياً!! فالمسألة إذاً ليست مسألة حسنٍ وقبيح. بل مسألة معقول وغير معقول، ومقول في العربية وغير مقول.

يقول ابن يعيش (شرح المفصل ٤٥/٢): [فإذا قلت: صمت اليوم وجلست خلفك، جاز أن يكون انتصابه على الظرف على تقدير (في)... فإذا جعلته ظرفاً على

تقدير صمت في اليوم وجلست في خلفك، فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو (في)، فأنت تنويها وإن لم تلفظ بها...].

قلت: إنّ إجلالنا لابن يعيش، لا يمنعنا من أن نقول: بل نحن لا نلفظ بها ولا ننويها ولا نقدرها. وما نظنّ في الأمة عربياً يُسيغ: [جلست في خلفك] لا لفظاً ولا نيةً ولا تقديراً. ويقول ابن هشام في تعريف الظرف-وما ذكرنا ابن هشام هاهنا إلاّ استئناساً-: [الظرف ما ضمّن معنى (في) باطّراد]. (أوضح المسالك ٤٨/٢)

و ابن عقيل حين يشرح قول ابن مالك: [كهنا امكث أزمنّا]، يقول: [امكث في هذا الموضع وفي أزمن]. ونحب أن نسأل ذوي العقول: أصحيح أنّ [امكث أزمنّا] معناه: امكث في أزمن؟ أم أنّ معناه: امكث مدّة تدوم أزمنّا؟ أليس من مصائب أبنائنا بنا، أن نعلّمهم ما نريد، لا ما تريد الحقيقة؟

وقد يقول قائل: إنّ سيبويه قال (الكتاب - هارون ٢١٦/١): [سير عليه في اليوم، ويسار عليه في يوم الجمعة، والسير كان فيه كله (يريد: في اليوم كله)]، ويقول (الكتاب - هارون ٢٢٣/١): [ما لقيته مذ يوم الجمعة صباحاً، أي في هذه الساعة، وإنّما معناه أنه في هذه الساعة كان اللقاء].

فنقول: إنّ سيبويه قال ذلك في معرض تبينه معنى استعمال تقوله العرب، ولم يقله ليعرّف الظرف ما هو، أو ليبين (حدّه) واستدارته على محدوده!! فلا لقاء إذاً بين مرور هذا الحرف على لسانه وهو يشرح مسألة ويفسرها، وبين قول كتب الصناعة: الظروف زمانية ومكانية تتضمن معنى [في] باطّراد. ومن لم يفرّق بين القولين، فعمداً يغالط. والمغالط لا يلتفت إليه. وبناء على ما قدّمنا، نقول للمتأمل المستبصر، الساعي إلى الحق:

تأمل ما قاله سيبويه، وما قاله النحاة من بعده، تتضح لك الحقيقة. فلقد أراد هذا

الإمام الضخم، أن يُوسَّع على الناس فهمَ لغتهم، ويُرشدهم إلى أسرار تراكيبها، فقال ما نصُّه الحرّفي: [ما لقيته مذ يوم الجمعة صباحاً، أي في هذه الساعة، وإنما معناه أنه في هذه الساعة كان اللقاء]. وليس لسيبويه غاية من قوله: [أي] ثمّ قوله: [إنما معناه]، إلّا التفسير والإيضاح. وهذا لا يختلف فيه عاقلان.

بعد هذا عُدّ إلى ما قاله ابن يعيش حرفياً، أي إلى قوله: [فلماذا جعلته ظرفاً على تقدير: صمت في اليوم وجلست في خلفك، فتقدير وصول الفعل إلى الاسم بتوسط الحرف الذي هو (في)، فأنت تنويها وإن لم تلفظ بها...]. تلاحظ مطالع البعد عما أراد إليه سيبويه، وإن ظلّ في حيّزه. ثمّ عُدّ إلى ما قاله ابن هشام ترّ [مطالع البعد] قد غدت عنده بعداً بل شسوعاً، وذلك حيث يقول حرفياً: [الظرف ما ضُمّن معنى (في) باطراد]. فأين الثريّا من الثرى؟! وأين الحسام من المنجل؟! وماذا التضييع إن لم يكن هذا ونحوه؟

وإياك أن تستخفّ بما خضنا فيه، فإنه ذو شأن، أقلّ ما فيه أنه ينقض تعريف الظرف في كتب الصناعة، وذلك أنها مجمعة على أن الظرف على تقدير [في]. ونقض تعريفها نقضٌ للمسألة كلّها!!

ثم ليتك تقرأ كتب الصناعة لترى كم أنفق من المداد في معالجة كلمة [باطراد]. صحيح أنه لا يصبغ ماء دجلة!! ولكنه لو جمع ثم ألقي في جُدْيُول لكان أثره في تلوين مائه غير منكور!! أمّا لِمَ كلّ هذا الاهتمام بكلمة [باطراد]؟ فلأن ابن مالك رحمه الله قال في الألفية:

الظرفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمّنَا: [في]، باطرادٍ، كـ[هنا] امكثْ [أزمنّا]

● عقدة !!

ما قلناه آنفاً، من شؤون [في]، يقال في الذهاب، وأما الإياب ففيه أن كتب

الصناعة بعد أن زعمت أنَّ الظرف يتضمن معنى [في] باطِّراد، عاجت فزعمت أنَّ الكلمة التي قد يصحبها أحياناً الحرف [في]، إذا جاءت وليس معها هذا الحرف، عُذَّت ظرف زمان!!! ثمَّ جَمَعَتْ ما جاء عن العرب من ذلك، فإذا هو أربعة تعابير: [أحقاً أنك كذا وكذا] و[غير شك أنك كذا وكذا] و[جهد رأيي أنك كذا وكذا] و[ظناً مني أنك كذا وكذا].

فكلمة: [حقاً و غيرَ وجهدَ وظناً] في تلك التراكيب، كانت في الأصل - كما تزعم كتب الصناعة - مجرورة بـ [في]، فلما حُذِفَ هذا الحرف، انقلبت هذه الكلمات ارتكاساً، ظروفَ زمان. فأعربت كما ترى في المثال التالي:

أحقاً أنك...: [حقاً]: ظرف زمان!! منصوب متعلق بخبر مقدم محذوف، والمصدر المؤوَّل مِن [أنَّ] وما بعدها مبتدأ مؤخر. وقس التعابير الثلاثة الأخرى على هذا.

وقد يخطر في ذهنك أن تسأل: ما الذي استندتُ إليه كتب الصناعة في زعمها هذا؟ وجوابهم عن سؤالك: أنَّ العرب جاء عنهم أنهم قالوا: [أفي حقَّ كذا وكذا]؟

قلت: لكن هل يجيء التعابير التي نحن بصددِها، على هذه الصورة من صور التركيب، يميز لكتب الصناعة، أن تعدَّ كلمة [حقاً وأخواتها] ظروفَ زمان؟ ثمَّ أين معنى الظرفية الزمانية، في سؤالنا زهيراً مثلاً: [أحقاً أنك زهير؟]. بل أين معنى الظرفية الزمانية في أصل التعبير، الذي هو - كما تزعم كتب الصناعة -: [أفي حقَّ أنك خالد؟]. بل أين ظلَّ الظرفية الزمانية، بل أين رائحة الظرفية؟

إنَّ عقدة التوهم، كلما ذُكرت كلمة [في]، لتدنو من العقد النفسية!! غير أنها مستعصية على الشفاء. ولقد أحسن المتنبي ما شاء حين قال عن متوهم الشيء في اللاشيء:

إذا رأى غيرَ شيءٍ ظنَّه رجُلاً

• زويدة في فنجان:

من الأفعال اللازمة، (التي لا تنصب مفعولاً به)، ثلاثة وقفت عندها كتب الصناعة، هي: [دخل ونزل وسكن]. فقد جاء عن العرب: [دخلت البيت، ونزلت البلد، وسكنت الدار]. فقامت القيامة!! وانقسمت الآراء هاهنا أقساماً:

• ففريق قال: هذه المنصوبات ظروف. وهو مذهب الشلوين ونسبه إلى سيبويه...

• وفريق ثانٍ قال: هذه كانت - في الأصل - محرورات بحرف جرّ، ثم حذف الجارّ فانصب الجرور على نزع الخافض. وهو مذهب الفارسي... ونُسب إلى سيبويه.

• وفريق ثالث قال: بل هذه الأفعال الثلاثة تارةً تتعدى بنفسها، وتارةً بحرف جرّ. ومن ثم تكون الأسماء المنصوبة بعدها مفعولاً به. وهو مذهب الأخفش.

• وفريق رابع قال: بل هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

ولقد كان يمكن الأخذ برأي الأخفش، ونصبها على المفعولية، وفكّها الله!!

ولكن كتب الصناعة لا تحب ذلك، بل تحب الزوابع والفناجين.

* * *

المراجع والمصادر:

قطر الندى	٢٢٩، ١٩
أوضح المسالك	٤٨/٢
شرح الأشموني	٣٧٦
حاشية الصبان	١٢٥/٢
شرح المفصل	٤٠/٢
الحزانة	٧٤/٣
توضيح المقاصد	٩/٢
أسرار العربية	١٧٧
شرح الكافية	٢٣٣، ١٦٧/٣ + ٤٨٧/١
جامع الدروس العربية	٤٤/٣
الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٨٥
الواضح في النحو والصرف	١٤٥
النحو الوافي	٢٤٢/٢
شرح ابن عقيل	٥٧٩، ٧١/١
الإيضاح العضدي	١٧٧
كتاب سيبويه - هارون	٢١٦/١
نصّ الألفية	٢١

في العدد والمعدود

• مناقشة منطقية لإرضاء العقل:

تقول كتب الصناعة حين تبحث في العدد: إنّ الأعداد مبهمة، تحتاج إلى ما يُميطُ عنها إبهامها. مثال ذلك قولك: [اشترت سبعة أقلام]. فها هنا عدد هو: [سبعة]، فها هنا إذاً إبهام، كما يقولون، والذي يُميطه ويُزيله، هو كلمة [أقلام]. ومع أنّ كلمة [أقلام] مضاف إليه، فإنّ كتب الصناعة تسمّيها تمييزاً. وها هنا مسائل:

الأولى: أنّ هذا الذي تقوله كتب الصناعة، فيه نظر. وذلك أن الغامض إنّما هو المعدود لا العدد. فالعدد أداة يؤتى بها لتبين كمية المعدود. أي: يؤتى بها لتحديد حقيقة موجودة في المعدود، فتكشف عنها وتزيل غموضها. فالأقلام حقيقة موجودة، سواء أعدت أم لم تعدّ، ولكن كمّيّتها غامضة مجهولة، فإذا ذكر العدد انكشف (بواسطته) ما كان غامضاً مجهولاً من كمّيّتها. ومن هنا أن العدد يتغير بتغيّر الكمية فهو تابع لها يبيّن زيادتها إذا زادت، ونقصها إذا نقصت. وكلما تغيرت تبعها فتغيّر: تزيد فيتبعها فيزيد، فيقال: [ثمانية كتب] مثلاً، وتنقص فيتبعها فينقص، فيقال: [سنة كتب] وهكذا... ويعجبي ها هنا قول الرضي: [المراد بـ(عشرون)... هو الدراهم، لا مجرد العدد]. (شرح الكافية ٥٧/٢)

المسألة الثانية: أنّ ما تزعمه كتب الصناعة من أن المعدود يميّط إبهام العدد، ينقضه مجيء العدد بعد المعدود نعتاً له، كنحو قولك: [سلمت على رجال خمسة] أو [على

الرجال الخمسة]، فكلمة [رجال والرجال]، لم تبين [خمسة والخمسة]، بل هذان العددان أوضحا وبيننا وحددا كم هؤلاء الرجال. قال تعالى ﴿وكنتم أزواجاً ثلاثة﴾ (الواقعة ٧/٥٦) (أي: أصنافاً ثلاثة). فلولا أن يوتى بالعدد [ثلاثة]، لما عرّف قارئ الآية كم صنفاً يكونون يوم القيامة، ولظلت هذه الأصناف المعدودة مجهولة الكمية.

ولا يقولن قائلٌ لقد تقدّم العدد هنا، فنجم عن تقدمه كذا، وتأخر هناك، فنجم عن تأخره كذا!! فالأعداد - على حسب قولهم - مبهمه، تقدّمت أو تأخّرت. وما قال أحدٌ - في حدود علمنا - إن إبهام العدد ينقلب وضوحاً إذا تقدم أو تأخر.

المسألة الثالثة: أن الطلاب من أبناء الأمة، درجوا على أن [التمييز]، اسم منصوب، كنحو قوله تعالى: ﴿وفجّرنا الأرض عيونا﴾ (القمر ١٢/٥٤) وقول الناس مثلاً: [أخذت قبضةً عدساً] و[اشتريت رطلاً عنباً] إلخ... ولا تسأل عما يشعرون به من الضياع والبلبلة حين يقال لهم: إن المضاف إليه في نحو قولكم مثلاً: [سافر مئة رجل] تمييز؛ وإن الجارّ والمجرور من نحو قولكم: [اشتريت خمسةً من الكتب] تمييز أيضاً!!

هنالك ترى على الوجوه مسحة من تساؤل أبّله، تعرف مثله في وجوه المعوقين عقلياً!!

ولو لم يكن في أطراح تسمية هذا المضاف إليه تمييزاً، إلّا تسكين لرؤع أولئك الغلمان والفتيان، وطمأنة لعقولهم، لقد كان شيئاً!!^(١)

ولقد أطرحنا ما تسميه كتب الصناعة: [تمييز العدد]، وقلنا: [العدد والمعدود]، نفيّاً لتشويش حصّاده الضياع، وعناء لا يجدي غير البلبلة.

١ - تمييز الأعداد من الأحد عشر إلى التسعة والتسعين منصوب، قولاً واحداً. وذلك لا علاقة له بما تسميه كتب

الصناعة تمييزاً، على حين هو مضاف إليه مجرور!!

• مساواة طريفة!!

يوم كانت الكتابة العربية لا تزال تحبو، لم يكن فيها همزات ولا نُقْط، فكان كثير من الكلمات يتلايس. من ذلك مثلاً: الجار والمحرور: [منه]، والعدد: [مئة]. فإنَّ الأول إذا خلا من النقطة، وخلا الثاني من الهمزة والنقطتين، تماثلا فتلايسا.

ولما كانت الحاجة إلى التفريق بينهما شديدة، عمد الكُتّاب إلى زيادة ألفٍ بعد ميم المئة، فأزالوا بها تلابسهما. ولأمرٍ ما قالوا: الحاجة أم الاختراع!!

ولقد قُضِيَت الحاجة - بفضل من الله - ومضى أكثر من ألف سنة على قضائها، فما بال هذه الألف ما تزال تلحّ على اللغة تشويهاً وتغريباً؟! حتى ليقروها كثير من أبناء أمتنا اليوم: [مأية ومائة]، وحتى لتكتب على الأوراق النقدية: [مائة وخمسمائة]!!

وأيّ عجبٍ أعجب من أن تصبح الوسيلة إلى الصواب، طريقاً لا يقود إلا إلى الخطأ؟! فتعرض مسألة كتابتها على مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فيصدر قراراً يقول فيه: كلا الوجهين جائز!! فيؤبد بقراره هذا خطأ، ما إلى الصواب فيه سبيل. وينشئ مساواة تزعم أنّ: [مائة = مئة].

وإنّ من المؤسف حقاً، أن يكون نصّ القرار ما ترى: [أجاز المجمع كتابة كلمة (مئة) ومركباتها بغير ألف]. (النحو الوافي ٥١٨/٤)

وإنما قلنا: إنه مؤسف لأنّ معناه أنّ الأصل إثبات الألف: [مائة]، وأنّ حذفها وكتابة: [مئة] بغير ألف، إنما أجاز بقرار من المجمع للتيسير على الناس، لا على أنه هو الأصل!!

• القارئ بالخيار:

تقرأ الأعداد من اليمين إلى اليسار، ومن اليسار إلى اليمين. ولقد أكثرنا من شواهد ذلك وأمثلته، في [النماذج الفصيحة]، فلو أعدنا هنا ما ذكرناه هناك، لكان مجلة للإملال، فاكثفينا بذكر أرقام المراجع، لمن أراد قراءة الشاهد أو المثال في موضع

وروده: [جمهرة خطب العرب ١/٤١٧ + تاريخ الطبري ١/١٠ و ١٧ و ١٨ و ٢١١...].

• إجماع على تعسير مجاني:

إذا أردت تعريف العدد المضاف بواسطة [أل]، أبت مدرسة البصرة، إلا أن يكون ذلك بإدخال [أل] على المضاف إليه.

ففي تعريف [سبعة رجال أو أربع فتيات] مثلاً، تأبى إلا أن يقال: [سبعة الرجال وأربع الفتيات]. وذلك تعسير لا مسوغ له، فضلاً عن أن ما نُقِلَ عن العرب يخالفه وينقضه. أضف إلى ذلك أن مدرسة الكوفة، لا ترى بأساً في أن يقال مثلاً: [السبعة الرجال والأربع الفتيات]. وبالحق إن الناظر في تراثنا اللغوي ليجد الكثير الكثير من الشواهد، جاء تعريف العدد المضاف فيها بدخول [أل] على الأول، وعلى الثاني، وعلى الاثنين معاً. فقد روي ذلك - في كتب الحديث وغيرها - عن فصحاء كابن عباس، وأبي هريرة، ومجاهد وأبي عبيد إلخ...^(١)

ويخلص المرء مما يرى - في تلك الكتب - من الشواهد والأمثلة، إلى أن تعريف العدد المضاف بـ [أل]، لا يقيده قيد، حتى ليستعمله المرء بغير تفكير فلا يخطئ، وأن العربي كان يتجنب في استعمال العدد فلا يمنع نفسه مما تمنع أنفسنا منه اليوم!! هذا، على أن مما يدعو إلى التأمل، أن من ذكرناهم من الفصحاء - وغيرهم كثير - كانوا يستعملون من أساليب العربية ما تأبى لنا كتب النحو اليوم أن نستعمله، فتعييه وتنفر منه، لا لشيء إلا لأن مدرسة البصرة كانت تأباه!!^(٢)

١- انظر على سبيل المثال: صحيح مسلم ١٠/٩ وصحيح البخاري ٣/٧١ و ٤/٤٦٩ وتفسير القرطبي ١/٤١٦

وتاريخ الطبري ١/٥٠ و ١/٦٠

٢- يقول صاحب النحو الوافي في تأييد مذهب الكوفة: [والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى، لاعتمادها على

السمع الثابت، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل]. (النحو الوافي ٣ / ١٤)

• ما لقيصر لقيصر:

تجعل كتب الصناعة البحث في [كم - استفهامية وخبرية - وكأين وكذا]، جزءاً من البحث في العدد، ثم تعود مرة أخرى إلى البحث في هذه الأدوات، عند البحث في التمييز.

وفي ذلك مجافاة لمنهج البحث العلمي. وقد جعلنا حديث هذه الكنايات [كما تسميها كتب الصناعة] في قسم الأدوات، لتجنب الخلط. فمن شاء رجع إليها في موضعها هناك.

* * *

المراجع والمصادر:

٥٧/٢	شرح الكافية
٤١٧/١	جمهرة خطب العرب
٢١١، ٦٠٥٠، ١٨، ١٧، ١٠/١	تاريخ الطبري
٥٤٧، ٥٣٧، ٥١٧/٤ + ١٤، ١٢/٣ + ٤٣٨/١	النحو الوافي
١٠/٩	صحيح مسلم
٥٥٦/٦ + ٤٦٩/٤ + ٧١/٣	صحيح البخاري
٤١٦/١	تفسير القرطبي

في العطف بالحرف (عطف النسق)

ليس من الغرائب أن يستعمل المرء في البحث كلمة [الأحسن]. لكن من الغرائب، أن يبني عليها قاعدة لغوية. وذلك أنّ اللغة ليس فيها [حسنٌ وأحسن!!] بل فيها: [هذا يقال، وهذا لا يقال] و[هذا خطأ وهذا صواب]. ومهما يذّر الأمر، فإن الذي قلناه هاهنا، هو احتذاء لما يفعله بعض القصاصين، إذ يبدؤون قصصهم من آخرها. فلنعد إلى أوّل القصة:

تقول كتب الصناعة - على اختلاف بينها - ما معناه: إذا عطفت اسماً ظاهراً على ضمير رفع متصل أو مستتر، ف [الأحسن] توكيد هذا الضمير بضمير منفصل. وذلك نحو قوله تعالى ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (البقرة ٣٥/٢). وإذا عطفته على ضمير مجرور بحرف جرّ، فالأحسن إعادة الجار أيضاً.

ولكي تقدّر سعة اختلافهم في المسألة، نورد لك أسماء بعض من خاضوا فيها - مستحسنين وغير مستحسنين - ومع كلّ شواهد من القرآن والشعر والنثر. فمنهم الخليل ابن أحمد وسيبويه والجرمي، والفراء ويونس والأخفش والبصريون والكوفيون عموماً، وأبو عليّ الفارسي وابن الأنباري وابن مالك وأبو حيان والشلوبين إلخ...^(١) ففريق ذهب إلى أنّ ذلك هو الأحسن، واستظهره بالآية ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾ (الأنعام ٩١/٦). وذهب فريق آخر إلى إجازة الوجهين فلم يفرّق بين أن يؤتى بضمير مؤكّد أو لا يؤتى، واستظهر بقول عمر ابن أبي ربيعة:

١- انظر توضيح المقاصد ٢٢٧/٣...

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كِنَعَا جِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

(زهر: جمع زهراء، أي حسناء. تهادى: تتبحر. نعا: جمع نعمة، البقرة الوحشية. تعسفن، أراد: سيرن في غير الطريق يتخلعن ويتزحخن).

فقد عطف كلمة [زهراً] على الضمير المستتر في [أقبلت]، بدون أن يؤكد بضمير منفصل.

كما استظهر هذا الفريق أيضاً بما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: [مررت برجلٍ سواءٍ والعدم]، باعتداد كلمة [سواء] مؤوَّلةً بمشتقِّ تقديره: [مستوٍ] فيه ضمير، هو المعطوف عليه.

وفريق ثالث - كالزخشرى - نظر إلى ما يحسن أو لا يحسن، من خلال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه فقال: يكفي من الفصل بينهما وجود همزة فقط. وسار في هذا السبيل آخرون فقالوا: يكفي من الفصل بينهما وجود [لا].

وأما ابن مالك، فأقرَّ صراحة أن العطف بلا فاصل، كثير فاشٍ في الشعر، ومع ذلك هو ضعيف. ولكنه لم يقل لماذا يُعدّ ضعيفاً، مع أنه كثير فاشٍ في الشعر. هذا مع أنهم قد ينون القاعدة في الكثير من الأحيان على بيت واحد، قد يكون مجهول القائل، ولا يعدّونها ضعيفة!! قال رحمه الله:

وإنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَمِيرِ الْمُنْفَصِلِ

أَوْ فَاصِلِ مَا، وَبَلَا فَاصِلٍ يَرِدُ فِي النِّظْمِ فَاشِئاً، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

ولقد سارت كتب الصناعة قروناً، وهي تقول: [الأحسن الفصل]، وتابعتها كتب القواعد التي تولّف في أيامنا هذه فقالت مستسلمة: [الأحسن الفصل].

ولقد وجدنا أن الأحسن اليوم، أطراح ذلك (الأحسن)، لتخفيف القيود، وتوسيع مساحة العفوية في التعبير. اللهم إلا أن يقال لنا: إنَّ الأخذ بالحسن خطأ!! أو يُبيّن لنا

لَمْ كَانَ الْأَحْسَنُ هُوَ الْأَحْسَنُ.

• لن نغفل:

تقول كتب الصناعة: تُحذَفُ الواو والفاء مع معطوفيهما، إذا وُجد دليل على ذلك. ومنه قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة ٦٠/٢)

قلت: الحذف هنا، ليس قاعدة مقصورة على بحث العطف، بل هو خاضع لقاعدة كلية، نَظَمَهَا ابن مالك فقال: [وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ...]. ولقد أعدنا ذلك وصقلناه مرات، ولن نغفل تكريره. فالقارئ متى قرأ الآية، علم أنَّ هاهنا محذوفاً، لولا أن يُحذَفَ للعلم به لقل: [فقلنا اضرب بعصاك الحجر - فضربه - فانفجرت منه اثنتا عشرة عيناً].

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك ٣٢/٣	الموجز في قواعد اللغة العربية ٣٦١
قطر الندى ٢٩٧	جامع الدروس العربية ٢٤٥/٣
حاشية الصبان ٨٥/٣	الأصول في النحو - ابن السراج ٣٠٥ / ٢
النحو الوافي ٥٥٥/٣	الواضح في النحو والصرف ٢٣٦
نص الألفية ٣٦	كتاب الجمل في النحو - للزجاجي ١٧
توضيح المقاصد ١٩٠ / ٣	أسرار العربية ٣٠٢
شرح ابن عقيل ٢٢٤/٢	
الإنصاف ٢٥٧، ٢٥٢، ٢٤٦، ٢٤٣	
شرح المفصل ١٠٧-٨٨/٨+٧٩-٧٤ / ٣	
شرح الكافية ٣٨١/٤ + ٣٣١/٢	
الخرزانة ٣/١١+١٠٧ / ٥	

في عطف البيان!!

• أريحوا واستريحوا:

لم يعرّج سيبويه في كتابه على شيء اسمه: [عطف بيان]!!
والرضيّ الأستراباذي، وهو من هو!! يعرف قيمته عارف، ويجهلها جاهل!! أعلن
- مخلصاً للعلم والحقيقة - فقال: [أقول: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جليّ بين بدل
الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلّا البدل، كما هو ظاهر
كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة...]^(١).
ودونك نصّ سيبويه، قال (الكتاب - بولاق ١/٢٢٤): [أما بدل المعرفة من
النكرة فقولك: مررتُ برجلٍ عبدِ الله، كأنه قيل له: بمن مررت؟ أو ظنّ أنه يقال له
ذلك فأبدل مكانه ما هو أعرف منه].

وتمرّ القرون حتى إذا كان عصرنا هذا، حاول صاحب النحو الوافي أن يعثر على
ما يميز عطف البيان من البدل، وحين رأى عبث محاولته قال (النحو الوافي ٣/٥٤٩):
[وهي تفرقة دقيقة لا تكاد تُدرّك، وغير مقصودة، ومن الممكن الاكتفاء بجعل عطف
البيان وبدل الكل قسماً واحداً].

قلت: البدل وعطف البيان تابعان لا تكاد ترى بينهما فرقاً. حتى إنّ صاحب
النحو الوافي يقول (النحو الوافي ٣/٥٤٦): [التفرقة بينهما قائمة على غير أساس

١- شرح الكافية ٢/٣٧٩. مسكين الرضي، فإنّ ما صرح به، يعني أنه منذ بلغ أن يفكّر في مسائل النحو، حتى
آلف كتابه العظيم: [شرح الكافية]، ظلّ يحاول أن يهتدي إلى الفرق بين البدل وعطف البيان، فلا يُوفّق.

سليم، فمن الخير توحيدهما، لما في هذا من التيسير، ومجaraة الأصول اللغوية العامة. أما الرأي الذي يفرق بينهما في بعض حالات فرأى قام على التخيل، والحذف، والتقدير، من غير داع، ومن غير فائدة ترجى. ومن السداد إهماله وإغفاله].
ليس في كلام العرب [عطف بيان]. فاستريحوا وأريحوا!!

* * *

المراجع والمصادر:

٢٣٤	الواضح في النحو والصرف	٥٢٨/٣	النحو الوافي
٣٧٢	الموجز في قواعد اللغة العربية	٧١/٣	شرح المفصل
٢٩٦	أسرار العربية	٣٩٤/٢	شرح الكافية
٢٩٧	قطر الندى	٢١٨/٢	شرح ابن عقيل
		٢٢٤/١	كتاب سيبويه - بولاق

في العَلَم

• القرآن أجاز !!

أوجب النحاة إذا اجتمع اسم ولقب على مسمًى، أن يؤخّر اللقب. وهذا الذي أوجبه، تفريعٌ وتقييد لا مسوّغ له. يدلّك على ذلك أن الشاعر الخزرجي أوس بن الصامت - وله صحبة برسول الله (ص) - قد استعمل التقديم والتأخير في بيت واحد، إذ قال:

أنا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرُو، وَجَدِّي أَبُوهُ مَنْذَرٌ، مَاءُ السَّمَاءِ

فـ [مزيقيا] لقب، وقد تقدم على الاسم وهو: [عمرو].

[وماء السماء] لقب أيضاً، وقد تأخر عن الاسم وهو: [منذر].

ومن الغرائب أنهم أجازوا التقديم والتأخير جميعاً، إذا اجتمع اسم وكنية، أو كنية ولقب، ولكنهم يصرون على أن اللقب يجب أن يتأخر عن الاسم. كل ذلك مع أن القرآن الكريم قد قدّم اللقب على الاسم مرّات، ففي سورة النساء ١٧١/٤: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَكَلَّمْتَهُ﴾ وفيها أيضاً ٥٧/٤: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ وفي آل عمران ٤٥/٣: ﴿إِسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾.

فالمسيح في الآيات الثلاث لقب، وقد تقدم، و[عيسى] اسم، وقد تأخر.

فإذا قال قائل: هذا الذي أوردته قليل. قلنا في الجواب: إن قليل القرآن ليس بالقليل!!

* * *

المراجع والمصادر:

قطر الندى ٩٦	توضيح المقاصد ١٦٨/١	جامع الدروس العربية ١١٥، ١١١/١
شرح ابن الناطم ٧٢	النحو الوافي ٣١٧، ٢٩٢/١	شذور الذهب ١٣٨، ٨٩
الموجز في قواعد اللغة العربية ١١٠	شرح ابن عقيل ١٨٣، ١١٨/١	أوضح المسالك ٩٣، ٩١، ٩٠، ٨٨/١

في عمل المصدر

نظر النحاة في إعمال المصدر، ثم قعدوا له القواعد، ووضعوا له الشروط، فجاءت هذه وتلك في زمرتين: إيجابية: [لا بدّ من تحقّقها]، وعدميّة: [لا بدّ من عدم تحقّقها]. وسنعمد إلى هذه القواعد والشروط، فنثبت أو نطرح، بعد تحكيم المنطق فيها مرة، وآراء النحاة أنفسهم مرة، وكلّيهما معاً مرّات.

أولاً: شروطهم الإيجابية لعمل المصدر:

أ- أن يكون نائباً عن فعله، نحو: [ضرباً زيداً]، ف [زيداً] عندهم، مفعول به للمصدر [ضرباً]، الذي ناب عن فعله [اضرب].

قلت: هذا شرط، وإن أثبتوه هنا، فإنهم هم أنفسهم ينقضونه في مواضع أخرى من بحوثهم، إذ يقرّرون، أنّ هاهنا فعلاً محذوفاً، لا ينصب [زيداً] فحسب، بل ينصبه وينصب [ضرباً] أيضاً!!

قال ابن هشام: [ولا يجوز في قولك: (ضرباً زيداً) أن تعتقد أن (زيداً) معمولٌ لـ (ضرباً)، خلافاً لقوم من النحويين... وإنما (زيداً) منصوب بالفعل المحذوف، الناصب للمصدر]. (قطر الندى ٢٦٠-٢٦١)

وقد كان ابن يعيش، عاجل هذه المسألة، من قبل ابن هشام فقال: [والذي عليه المحققون، أن العامل فيه، (أي: العامل الذي نصب المفعول به) الفعل الذي نصب المصدر، وتقديره: (اضرب زيداً ضرباً)]. (شرح المفصل ٥٩/٦)

فهذا إذا شرط هم يسقطونه بأنفسهم؛ وكفى بذلك حجةً على من يأخذ به اليوم، ويجعله شرطاً.

ب+ج: ومن شروطهم أيضاً لعمل المصدر أن يصحّ حلول [أنّ والفعل] أو [ما والفعل] محله. نحو: [يسوؤني ضربك الطفل]؛ فالمصدر [ضربك] كما قرّروا، عمِل فنصب المفعول به: [الطفل]، إذ صحّ أن يحل محله: [أن تضرب]، أو [ما تضرب].

أي: يسوؤني ضربك الطفل = يسوؤني أن تضرب الطفل، أو ما تضربه.
قلت: هذا شرط منقوض أيضاً بما صحّ بحيته عن العرب، وأثبتوه هم، بخطّ أيديهم.
حتى لقد اضطّروا إلى أن يصرّحوا، أنّ هذا الشرط شرط غالب، لا شرط لازم.
قال ابن مالك: [والغالب - إن لم يكن بدلاً من لفظه بفعله - تقديره به بعد (أنّ) المخففة أو المصدرية أو (ما) أختها]. (التسهيل ١٤٢)

ثم عاد فبيّن ذلك أحسن التبيان إذ قال: [وليس تقديره بأحد الثلاثة شرطاً في عمله ولكن الغالب أن يكون كذلك]. (توضيح المقاصد ٦/٣) فما أثبت هذا النص!!
ثم استظهر بكلام العرب فقال: [ومن وقوعه غير مقدّر بأحدها (يعني: غير مقدر بأحد الشروط الثلاثة المتقدم ذكرها). قول العرب: [سمّع أذني زيداً يقول ذلك]. (توضيح المقاصد ٦/٣)

قلت: ومنه أيضاً قول روبة (الكتاب - هارون ١/١٩١):

ورأي عيني الفتى أحاكاً يُعطي الجزيل فعليك ذاكا

وأنت فرأي عينيك ابن مالك يعلن بغير التواء أن ثلاثة الشروط التي اشتراطها لإعمال المصدر ليست شروطاً لازمة، بل هي شروط أغلبية: [الغالب أن يكون كذلك].
ومتى قيل: [الغالب كذا، والأغلب كذا...] فقد انتفى أن يكون ذلك [شرطاً] يفسد الكلام بعده ويصحّ بتحقيقه.

وهكذا يتبين أنهم هم أنفسهم أسقطوا شروط إعمال المصدر، فلنرجح إذاً أبناء الأمة من عبء ظلّ آباؤهم يحملونه على غير طائل مئاتٍ إثر مئاتٍ من السنين.

ثانياً: شروطهم العدمية لعمل المصدر:

أ- ألا يكون مصغراً، فإذا صُغِّر لم يعمل. فلا يجوز مثلاً: [أعجبني ضُرَيْتُكَ زيداً]. قلت: إن إسقاط هذا الشرط العدمي وإطراحه، يُحسِّن - في اعتقادنا - إلى اللغة، ولا يسيء إليها. وما الخير في وضع شروط تخيلية كهذا الشرط؟ ومن هذا الذي يقول اليوم: ضُرَيْتُكَ زيداً، وشرَيْتُكَ الماءَ، ورُكَيْضُكَ في الملعب..؟

صحيح أن هذا التصغير ليس معيياً من جهة الصَّوْغ، ولكنه اليوم لا يقال ولا يستعمل، وهل يخطر في الذهن أن في الأمة من يقول: إن حَزَنِي لجُهَيْلي شروطَ عُمَيْلِ المصدر، أقلُّ من فُرَيْحي بِفُهَيْمي إِيَّاه، وعُلَيْمي به؟

هذا كلام لا يقال، ولو صحَّ عند النحاة والصرفيين. فلنسقط الحديث عنه إذاً، كلما ذكرنا شروط عمل المصدر، فإن أعداء لغتنا يجعلون اليوم من مثل هذه المسائل الأرائية، حجةً للسخرية من هذه اللغة العبقريّة.

أضف إلى ذلك، أن منهجية البحث العلمي تأبى تشتيت المادة المبحوث فيها، وتقطع أوصالها، فشِلُّوا هنا، وشِلُّوا هناك، وشِلُّوا هنالك. وبناءً على ذلك ينبغي أن يكون كل ما يتعلق بالتصغير من أوزان وسماع وقياس وإعمال وإهمال... منسوقاً في بحث [التصغير] دون غيره. والنحوي الذي يفتنه أن يستمسك بهذا الشرط العدمي، عليه أن يزحلقه إلى موضعه الذي يرضاه المنهج العلمي!!

وبعد، فلقد خضنا في حديث إعمال المصدر المصغَّر لأن للحجة نصيبها من البيان، وإلا فقد سُمِعَ عن العرب إعماله مصغراً^(١)، مما يكسر شرط عدم التصغير، من ذلك قول وذاك ابن ثميل المازني (شرح المفصل ٤/٤١):

رُوَيْدًا بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعَيْدِكُمْ تَلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانٍ

فـ [رويداً] مصدر مصغّر، ناب عن فعله فنصب [بَعْضَ]، على أنه مفعول به.
 ب- ومن شروطهم العدمية لعمل المصدر ألا يكون مضمرّاً، فإن أضرّ منعوا عمله، ولذلك يعيرون نحو: [ضربك زيداً حسن، وهو عمراً قبيح].
 قلت: هاهنا مسائل:

الأولى: أن عمل المصدر مضمرّاً، إنّما منعه فريق من النحاة فقط، على حين أجازوه الآخرون مطلقاً، وأجاز بعضهم جانباً منه؛ فنحاة الكوفة مثلاً أجازوه، وأبو علي الفارسي وابن جني والرماني أجازوا جانباً منه^(١).

فلمَ التمسك بالمنع والإصرار عليه؟ وماذا يتغي المرء لقبول قاعدة في اللغة، أكثر من أن يرضى بها أو ببعضها، مثل هؤلاء الأئمة؟

الثانية: أن البحث في عمل المضمر غير مقصور على المصدر، بل هو وارد فيه وفي غيره، كاسم الفاعل مثلاً، وذلك نحو: الضارب زيداً ظالم، وهو عمراً مُحِقٌّ...
 وإذا قد كان الأمر كذلك، فإن منهجية البحث العلمي، تقتضي معالجة هذه المسألة في بحث الضمير، فلتزحلق إذًا إلى هناك.

الثالثة: أن الأصل في وضع القاعدة، أن يُسمَعَ قولٌ من عربي أو يروى عنه، فيُنظر فيه، ثم يكون من بعد ذلك منعٌ، أو تكون إجازة. وأمّا قبل ذلك فإن المنع والإجازة جميعاً، يدلّان على [أرأيتي]، تتكشف عن نرجسية، يتخذ الفكر فيها من ذاته موضوعاً متعةً لنفسه.

فإذا أنكر علينا قولنا هذا منكّر، قلنا له: لا تعجل، وقبل إنكارك انظر في الصفحة (٢٠) من الجزء الأول من كتاب [المقتضب] فإنك ستجد في السطر الرابع من تلك

١- توضيح المقاصد والمسالك ٦/٣ وفيه: [فلو أضر لم يعمل لعدم حروف الفعل، خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جني في الخصائص والرماني إعماله في المجرور، ونقل عن الفارسي، وقياسه في الظرف].

الصفحة ما نصّه الحرفي: [وتقول: سَرَّ دَفْعُكَ إلى المعطي زيدا ديناراً درهماً القائم في داره عمرو]!!

فإذا وقفت على هذا النصّ - ومثله كثير كثير كثير^(١) - فعند ذلك أعلن إنكارك إن شئت؛ ولكن قل لي في كل حال: ماذا تسمي هذا؟ وهل [الأرأيتي] شيء غير هذا؟ وهل استمتاع العقل بذاته يتمثل إلا بهذا أو ما دناه أو طابقه أو شابهه؟ ومهما يدر الأمر، فلا يظنّ ظانّ أننا، إذ نقول هذا، نريد به أن نعيب نمطاً من أنماط التفكير!! وما العيب في أن يجد المرء في إعمال آلة العقل متعة؟ أو أن يجد في استقصاء التفكير لذاته؟ هذا لا عيب فيه. لكن العيب أن نجعل اليوم من متع تلك العقول، ولذات تلك الأفكار، سوطَ عذاب، نظلّ نهوي به على ظهور أبناء الأمة ونهوي ونهوي، قروناً بعد قرون بعد قرون!!

ج- ومن شروطهم العدمية لعمل المصدر ألا يكون مختوماً بالتاء الدالة على الوحدة، فإن خُتِمَ بها نحو: [ضربة - جلسة - وقفة...] لم يميزوا عمله. قلت: وهاهنا مسائل أيضاً:

الأولى: أن حجتهم في قاعدتهم هذه حجة واهية، وذلك أنهم يقولون: إن المصدر يدل على الحدث دلالة مجردة مطلقة، فإذا خُتِمَ بالتاء المربوطة دلّ على عدد، فزالت عنه هذه الدلالة فامتنع إعماله^(٢).

وسيرى القارئ بعد، أنهم في إصرارهم على هذا الشرط، يستندون إلى استقراء ناقص، وأنهم بذلك يضيّقون الأنشطة.

١- تجد في الجزء الأول من [المقتضب] نماذج من هذه الاحتمالات فيها عجائب من التراكيب، متابعة من الصفحة ١٦ حتى ٢١، ندعوك إلى الاطلاع عليها للتأمل والاعتبار.

٢- انظر النحو الوافي ٣/١٨٣، ٢١٥.

الثانية: لقد عرفوا أنَّ من كلام العرب ما يخالف قاعدتهم هذه، وأن معترضاً قد يقول: إن هذا الذي تمنعونه قد ورد عن العرب!! ولذلك قطعوا السبيل على مثل هذا المعترض، من قبل أن يعترض، فقالوا: [فإن وَرَدَ حُكْمٌ بشذوذه]!! (توضيح المقاصد والمسالك ٧/٣)

الثالثة: أن هذا الذي منعه قد جاء حقاً عن العرب. قال الشاعر يصف البيداء وتَصْرِفُ الرُّكْبَ فيها (قطر الندى ٢٦٣):

وداوِيَّةٌ قَفْرٍ يَحَارُّ بِهَا الْقَطَا أدِلَّةٌ رَكْبِيهَا بَنَاتُ النَّجَائِبِ

يُحَايِي بِهِ الْجُلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَّيْهِ الْمَلَأَ نَفْسَ رَاكِبِ

(يصف الشاعر رجلاً حازماً أعطى ما معه من الماء مسافراً آخر فشربه، فأحياه بذلك؛ وأما هو فتيَمَ بضربة كَفَّيْهِ التراب: [الملا]).

فـ [الملا] مفعول به لـ [ضربة] أي: [بأن تضرب كفَّاه التراب].

وإن مجيئه في كلام العرب - كما رأيت - وَمَنَعَ النحاة له، أمرٌ غريب.

وإن لزوم شرطهم هذا يجعل من الخطأ قولك مثلاً: [صيحتك أمس بوجه فلان لا تَعْدِلُهَا صيحة، وضربتك إياه أقوى من ألف ضربة]. وأما حجتهم في منعهم لك من أن تقول هذا، فإنَّ [الصيحة] و[الضربة] لا تدلّان على الحدث مجرداً، فتأمل!!

د- ومن شروطهم العدمية أيضاً لعمل المصدر ألا يُنْعَت إلا بعد تمام عمله:

وأول ما يؤخذ على هذا الشرط أن في إيرادها هنا - في بحث إعمال المصدر - مجانبَةٌ لمنهجية البحث العلمي. فحتى لو صمد هذا الشرط للنقد، ما كان ينبغي أن يُبحث فيه هنا، بل كان ينبغي أن يُزحلق إلى بحث [النعت].

أما المأخذ الثاني فدونك بيانه:

يعلم المشتغلون باللغة، أن المصدر ينصب مفعولاً به، ففي نحو [أغضبني ضربك

[الطفل]: [الطفل] مفعول به للمصدر [ضَرَبَ]. فإذا احتجت إلى نعت هذا المصدر لم يميزوا لك أن تقول: [أغضبني ضربك المؤلم الطفل] بل يوجبون عليك أن تؤخر النعت فتقول: [أغضبني ضربك الطفل المؤلم].

وفي تعليل هذا الشرط العدمي يقولون:

إن في الكلام حُكماً ينطبق على المصدر وعلى الاسم الموصول معاً. فكما أن من غير الجائز أن تقول مثلاً: [سافر الذي المجتهد شَرِبَ]، فتفصل بين الصلة والموصول بالنعت، كذلك من غير الجائز عندهم أن تقول: [أغضبني ضربك المؤلم الطفل] فتفصل بين المصدر ومعموله بالنعت.

وهم يعللون حُكْمَهُم هذا فيقولون ما نصّه الحرشي: [معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصل بينهما بالنعت]. (توضيح المقاصد والمسالك ٨/٣)

فهل صحيح أن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول؟ كلا، أبداً. بل هما مختلفان أشد الاختلاف، ومساواتهم هذه مركبة تركيباً تحكيمياً. وذلك أن الموصول غامض مبهم، ويظلّ غامضاً مبهماً حتى يؤتى له بالصلة فيتضح، ولأمر ما سَمّوه [موصولاً]!! وما أدري لِمَ لَمْ يسمّوه مقطوعاً!!

فقولك مثلاً: [أغضبني الذي] ليس كلاماً، مع أنه مشتمل على فعل وفاعل ومفعول. فإذا وصفت الموصول لتوضحه، فقلت: [أغضبني الذي الطويل] مثلاً، لم تزد من تخاطبه إلا حيرة.

ومن هنا أنّ العربي لا يصف هذا الاسم المبهم، إذ لا معنى لنعت اسم يبلغ من الغموض أنك لا تعرف كينونته، أحيوان هو أم جماد أم نبات أم إنسان؟ فاستخلاصهم قاعدة تقول: لا يُفصل بين الموصول وصلته بالنعت، هو إذاً استخلاص لا يعاب.

ولكن هذا الذي نحن بصددده، لا ينطبق منه شيء على المصدر ونعته ونصبه للمفعول.

وفي كل حال، دونك طَرْفِيْ [مساواتهم]!! لترى بأم عينك أن تركيبها قائم على الاعتبار والتحكّم:

المصدر ومعموله	الموصول وصلته
١- [أغضبني ضربك]: كلام تامّ قائم بنفسه.	١- [أغضبني الذي]: قولٌ ناقص مقطوع، مفتقر إلى ما يُتمّه ويصله.
٢- [أغضبني ضربك العنيف]: ازداد الكلام وضوحاً بوصف الفاعل بالعنف.	٢- [أغضبني الذي العنيف]: قول يتجاوز النقص إلى الخرق.
٣- [أغضبني ضربك العنيف طفلاً]: بلغ الكلام ذروة البيان والإيضاح.	٣- [أغضبني الذي العنيف ضَرَبَ طفلاً]: قول موسوسين تبرأ منه العربية.

هذا، ولولا خشية الإملال، لكان للحجّة أبواب أخرى هيّن فتحها، منها أن الصلة لا يُستغنى عنها في الكلام، وأنها لا إعراب لها، وأنها لا تكون إلا جملة... وكل ذلك لا علاقة له بالمصدر ولا بعمله. فكيف يقال: [معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول]؟!

بل قيل أعجب من هذا، فقد صرّحوا أن ما يجيء من كلام العرب مخالفاً لقاعدتهم هذه، هو توهّم يجب تخريجه بتقدير فعلٍ محذوف. وإليك نصّهم الحرّفيّ، قالوا: [فإن وَرَدَ ما يُوهِم ذلك، قُدِّرَ فَعْلٌ بعد النعت، يتعلّق به المعمول المتأخّر]. (توضيح المقاصد والمسالك ٨/٣)

وكلامهم هذا معناه أن الأنشطة مستحكمة. فحتّى لو جاء عن العرب مصدر مفصول عن مفعوله بالنعت، لقالوا هو فصل متوهّم لا بدّ معه من تقدير فعلٍ بعد النعت!! هو الناصب للمفعول به.

ففي مثالنا المذكور آنفاً: [أغضبني ضربك المؤلم الطفل]، يوجبون تقديرَ فعلٍ بعد كلمة [المؤلم] يكون هو الناصب لكلمة [الطفل]!!

من أجل ذلك أسقطنا شرط عدم الفصل بين المصدر ومعموله بالنعت، إذ لا حجة لهم فيه إلا ما خيلته الصناعة النحوية.

هـ- ومن شروطهم العدمية أيضاً لعمل المصدر، ألا يكون مجموعاً، فإذا جاء مجموعاً لم يميزوا إعماله.

قلت: هذا شرط لا نخوض فيه، لأن النحاة من قبل كَفَوْنَا ذلك. فمنهم من منع إعماله مجموعاً، ومنهم من أجازوه، وباختلافهم فيه بطل أن يكون شرطاً مانعاً. هذا، ومما يُستشهد به على إعمال المصدر وهو مجموع، قول الشاعر، ونورده للاستئناس:

قد جرّبوه فما زادت تجاربُهُمْ أباً قدامة إلا المجدَّ والفنَّعَا

(الفنَّع: الكرم، وتجاربهم: جمع تجربة، وقد عمل وهو مجموع، فنصب [أباً] مفعولاً به. والمعنى: أنهم جرّبوا المدوح أباً قدامة، فما زادت تجاربهم هذا الرجل إلا المجد والكرم).

صنوف المصدر:

تنصّ كتب الصناعة على أن صنوف المصدر ثلاثة:

١- أن يكون مضافاً ٢- أو معرفاً بـ [أل] ٣- أو متوناً

ثم يبحثون في أيّها الأكثر استعمالاً، وأيّها الأقلّ، وأيّها الأفصح، وأيّها الأقل فصاحة، وأيّها الأقيس، وأيّها الأقل قياسيةً... ويمثلون لذلك ويستشهدون...

ومن حقّ المرء أن يسأل: كيف يكون للمصدر صنف آخر غير هذه الصنوف

الثلاثة؟! إن المصدر اسم، والاسم لا يخلو من أن يكون - بالضرورة - معرفاً بـ [أل-،

أو مضافاً، أو متوناً. فلم هذا التفريع العبثي إذا؟ ولم هذا الإثقال؟

إننا - وإن كنا أسقطنا هذه المسألة من كتابنا - إنما نعرضها هنا، لئلا نرى ما تحمله الصناعة النحوية أبناء الأمة من الأثقال!!

• أحقاً أن للمصدر المضاف فاعلاً مرفوعاً؟

تقول كتب الصناعة: يضاف المصدر إلى المفعول به، ثم يتلوها الفاعل مرفوعاً. وإذا قد كان لا بدّ لهذا المذهب من شواهد تؤيده، فقد أوردوا - مع شواهدهم الشعرية - شواهد نثرية، لكي يدفعوا بها قول من قد يقول: إنها ضرورات شعرية!! ونحن سنضع هذه الشواهد تحت المجهر، فإن تبين أنها تشهد لمذهبهم أخذنا به، وإلا كان من لزوم الحق ردّه. فأما من النثر فلهم شاهدان فيما نعلم:

الأول: قوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (آل عمران ٩٧/٣). فقد زعم زعماء باطلاً، أنّ [مَنْ] فاعلٌ للمصدر [حجّ]. وإنما كان هذا زعماء باطلاً، لأنه يفسد المراد من الآية، إذ يكون حينئذ [وللّٰهِ عَلَى النَّاسِ أَنْ يحجّ المستطيع]؛ ويلزم منه أن يكون جميع الناس آثمين، إذا تخلف عن الحج أحد المستطيعين!! قال ابن هشام: [وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذّ] (مغني اللبيب ٥٩١). فاستشهادهم إذاً بهذه الآية مدفوع.

وأما الشاهد النثري الثاني، فهو حديث زعيم أن معناه هو معنى الآية المتقدمة، وهو قوله (ص): [وحجّ البيت مَنْ استطاع إليه سبيلاً]. وقد علّق ابن هشام على هذا الحديث فقال: [ولا يتأتّى فيه ذلك الإشكال^(١)]، لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس]. (مغني اللبيب ٥٩١)

قلت: إن لابن هشام في النفس لاحتراماً وإجلالاً، يأبى أن يظن المرء بهذا الإمام

١ - يعني بالإشكال: الفساد الذي أحلّ بمعنى الآية.

ظن السوء، ولكنّ الاحترام والإجلال لا يجوز أن يحولا دون إظهار حقيقة علمية. فدونك بيانها:

لقد رجعنا إلى كتب الحديث، فلم نقع على ما ذكره ابن هشام وقال عنه: [ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال]!!

بل وجدنا نصّ الحديث خالياً من عبارة [من استطاع إليه سبيلاً]!! والذي فيه هو كلمة [الحج] فقط، أو [حج البيت] فقط، فكاد ذلك يصعق، بل صعق!! ومن أحب أن يحقّق، ويرى بنفسه، فليرجع - على سبيل المثال والاستئناس - إلى صحيح مسلم والبخاري ومسند أحمد والترمذي... وسيجد أن نص الحديث فيها - مهما يختلف - يخلو من كلمة: [من].

ففي صحيح مسلم (١٥٧/١)، وفي الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد (٦٣/١): [الإسلام أن تشهد... وتحجّ البيت إن استطعت إليه سبيلاً]. وهاهنا فعل لا مصدر، وبعده [إن] لا [من].

وفي صحيح مسلم أيضاً (١٧٦/١): [بُنيَ الإسلام على خمسة: على أن يوحد الله وإقام الصلاة... والحجّ]. وفي رواية أخرى (صحيح مسلم ١٧٧/١): [وحجّ البيت]. وفيه أيضاً (الصفحة نفسها): [بُنيَ الإسلام على خمس... وحجّ البيت].

وفي صحيح البخاري (٤٩/١): [بُنيَ الإسلام على خمس... والحجّ وصوم رمضان]. وفي الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد (٦٧/١)، وصحيح مسلم (١٧١/١): [وجاء رجل من أهل البادية فقال مخاطباً النبيّ: وزعم رسولك أن علينا حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً].

قلت: لا بدّ من التنبيه هنا، على أن [الإشكال] نفسه الذي نوهنا به آنفاً، عند البحث في الآية، هو هو في كلام الأعرابي. ففي الآية: [على الناس]، وفي كلام

الأعرابي: [علينا] فهذا إذاً هذا.

وإذا كان الوصول إلى الحقيقة - في العادة - يملأ قلب الساعي إليها غبطة وسروراً، فالله يشهد أن الحقيقة التي تكشف عنها تتبّع هذا الحديث في مظانه، قد ملأ القلب أسفاً وألماً^(١).

ومهما يدر الأمر، فإن شاهدَهُم الثري هذا ليس بالشاهد أيضاً، فيبقى عند كتب الصناعة إذاً، الشواهد الشعرية.

• شواهد من الشعر:

لعل قول الأقيشر الأسدي أشهر وأشيع شواهدهم الشعرية في مجال إثبات أن المصدر المضاف، له فاعل مرفوع؛ وهو:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِقِ
[يقول: أفنى قرعُ القواقيز: (الكؤوس الصغيرة)، لأفواه الأباريق ما كان عندي (تلادي) وما جمعت من المال (النشب)].

للبيت روايتان: [أفواه] و[أفواه] بالنصب والرفع.

فأما رواية النصب [أفواه] فلا نقف عندها، لأنها تجري مع قاعدة في اللغة معروفة مشهورة، هي أنّ المصدر ينصب مفعولاً به. وقد تحقّق ذلك في البيت فـ [قرع] مصدر، وقد نصب مفعوله، وهو [أفواه]، على الأصل. والتقدير: أفنى تلادي أن قرعت القواقيزُ أفواهَ الأباريق.

وأما رواية الرفع: [أفواه] فهي موضع البحث. فقد قالوا في تخريجها: [قرع]: فاعل أفنى. و[القواقيز]: مضاف إليه لفظاً، ولكنه مفعول به في المعنى،

١- إنني أعلن اعترافي أن مكتبي لا تضم جميع كتب الحديث، فمن أغناه الله فضمتها مكتبته، ورأى في أحدها النص الذي استظهر به ابن هشام، فليت ليته يتفضل علينا بتبنيها عليه.

لأن القرع يقع عليه.

و[أفواه]: فاعل للمصدر [قَرَع] مرفوع، لأن حقّ الفاعل الرفع. والمعنى: أفنى
تلادي أن قرعت أفواه الأباريق القواقيز.

وأول ما يؤخذ على هذا الشاهد أن له روايتين^(١). والبيت ذو الروایتين لا يُحتج
به، لأنه لا يدلّ على حاقّ قول الشاعر، ولا حاقّ إرادته.

والثاني: أن النحاة نصّوا - أصلاً - على أن رواية الضم شذوذ. قال ابن هشام
عن الإتيان بفاعلٍ بعد المصدر المضاف، (مغني اللبيب ٥٩١): [وفيه... ضعف من جهة
الصناعة، لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل إنه
ضرورة، كقوله:

أفنى تلادي وما جمعت من نَشَبٍ قَرَعُ القَوَاقِيرِ أفواه الأباريق]

وفي كلام ابن هشام هاهنا أحكام متتابعة: [ضعف من جهة الصناعة - وشذوذ -
وضرورة]، كل منها يُنبذ ما يُزعم من أن البيت شاهد لرفع الفاعل بعد المصدر.
ومعلوم أن القاعدة لا تبنى على الشذوذ، وأن [الضرورة الشعرية]، تسمية للخطأ بغير
اسمه، كما يقال للبيداء المهلكة: مفازة!!

ويرحم الله ابن فارس، فقد سمّى الأشياء بأسمائها حين ألف رسالة في الضرورات
الشعرية سمّاها: [ذم الخطأ في الشعر].

والثالث: أن من يراقب السُّقاة والشاربين، يرى بأمّ عينه، أن رواية الضم: [أفواه]،
تُفسد وتُضادّ ما تواضعوا عليه في مجالس شربهم. وأن منطق التجربة الحياتية، لا يجيز
إلا رواية الفتح: [أفواه]، وحدها. وإليك بيان ذلك في ملاحظات إنسانية

١- انظر: [الأغاني ٢٧٦/١١ + شرح شواهد المغني للسيوطي ٣٠١ + شرح التصريح ٦٤/٢ + شرح الشواهد

للعيني رقم ٥٢٧...]

واجتماعية للاستثناس:

أولها: أن الأقيشر كان شاعراً صاحب كأس وحانة ونديم وقينة^(١)... وشاعرٌ هذا شأنه لا يجعل من همومه في التعبير، ركوبَ حَشِينِ المَرْكَبِينَ، وبين يديه كَيْنُهُمَا. والثاني: أن القوافيز، هي التي تفرع الأباريق، فهي إذاً الفاعل في المعنى، والأباريق هي المفعول، والعكس غير صحيح ولا وارد. فالشارب إذا فرغتْ كأسه، ورأى الساقِي غافلاً عن فراغها، ينبّهه إلى ذلك، فيقرع بكأسه فَمَ الإبريق. ولا يقرع بالإبريق فَمَ الكأس!!

والثالث: أن أمزجة الشاربين تختلف، فهذا يُمتِعُه إتراع الكأس، وذاك يمتعه نقصها عن حافتها. فإذا أمال الساقِي فَمَ الإبريق وشرعت الخمرة تنصبّ في الكأس، لم يكفّ إلا بأن يرى الكأس أُتْرِعت، أو أن يقرع الشاربُ بكأسه فَمَ الإبريق منبّهًا، فيدرك الساقِي أن ما صَبَّه - قلّ أو كثر - هو الغاية؛ وساقٍ يجهل هذا ونحوه ليس بالساقِي. وما قرأنا يوماً - ولا حُدُّثنا - أنّ ساقياً بلغ من الرعونة أن يقرع بإبريقه كأسَ شارب. أيقرعها ليقول له: زد من شرابك؟! أم يقرعها ليهينه لغفلته عن فراغ كأسه؟! والرابع: أن في صوت تقارع الكؤوس، أو قرعها الأباريق، متعة سمعية، وتيهًا وازدهاءً، وأين السقاة، حَمَلَةُ الأباريق، من كل هذا؟

أخيراً إن في قرع الكؤوس أفواه الأباريق معنيين متلازمين: [هاتِ شراباً وخذ التلاد والنشب]. وهذان لا يكونان إلا من الشارب حاملِ الكأس. هذا كله كان - لا ريب - معتلجاً في نفس الأقيشر حين قال: [أفنى مالي قرعُ الكؤوسِ الأباريقِ]، فهل كان خطَرَ شيءٍ منه في أذهان النحاة، حين ركّبوا قاعدتهم؟ أغلب الظن أن لا!!

١- انظر ترجمته في الأغاني ٢٧٦/١١

لقد ساوى النحاة بين أن تفرع الكؤوسُ الأباريقَ، وأن تفرع الأباريقُ الكؤوسَ. ولذلك قال ابن هشام: [وصحَّ الوجهان (أي: أفواه وأفواه) لأن كلا منهما قارع ومقروع]. (مغني اللبيب ٥٩١)

قلت: كلا، لا يصحَّ الوجهان، وقول ابن هشام غير وارد في الحقيقة، فهنا قارع فقط هو الكأس، ومقروع فقط هو الإبريق، ولا تساوي ولا اختلاط!!

ومهما بدر الأمر، فإن من يتتبع أقوال النحاة في بيت الأقيشر، يراهم يقولون مرة: الرفع شاذ، ومرة: هو ضرورة، ومرة: هو قليل... وإذا كان شاذاً وضرورة وقليلًا، فلم الإصرار على أن يكون قاعدة من قواعد كلام العرب؟ ولم نحملُ أبناء الأمة أثقاله؟ هذا، على أن لهم أبياتاً أخرى قليلة، يستشهدون بها أيضاً على مجيء الفاعل بعد المصدر المضاف إلى مفعوله، منها بيت الخطيئة (الديوان / ١٦٦):

أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ مَرَبِّعٍ وَمَصِيفُ لِعَيْنَيْكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ

فأما كلمة [رَسْم] فلها في الأصل معنيان، الأول: الأثر الباقي من الدار، والثاني: مصدر، وهو مِنْ: رَسَمَ المطرُ الديارَ إذا صَيَّرَهَا رَسْمًا. وبالمعنى الثاني يأخذ النحاة، فيقولون: الرسم هنا مصدرُ [رَسَمَ]، وقد أضيف إلى [دار] أي إلى المفعول، وأما [مرَبِّعٌ] فهو فاعل للمصدر [رَسَمَ].

ولقد كان لهم عن هذا - وما كان مثله - مُنْصَرَفٌ سهلٌ واضح، يغنيهم وأبناء الأمة عن كل هذا العناء. وذلك بأن يقدِّروا فعلاً محذوفاً يكون هذا المرفوع فاعلاً له.

ففي بيت الخطيئة، تُعْتَدُّ كلمة [رَسَم] اسمَ عين، بمعنى الأثر الباقي، ويُقَدَّرُ فعلٌ

محذوف قبل [مرَبِّع]، أي: [أَمِنْ رَسْمِ دَارٍ (عفاها أو...) مَرَبِّعٍ، لعَيْنَيْكَ وَكَيْفُ]؟

والفرزدق يصف سرعة الناقة فيقول:

تَنْفِي يَدَاها الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدِّرَاهِمِ تَنْقَاذُ الصَّيَّارِيفِ

(أي تنحل أخفافها الحصى وتنفيه، فيصلّ صليل الدراهم تنقدها الصيارف).

والنحاة يذهبون في تخريج هذا البيت إلى أنّ [تَنَقَّأُ] فاعلٌ للمصدر المضاف إلى مفعوله وهو: [نَفْيَ الدراهم].

ولو قَدَّرُوا - كما قلنا - فعلاً محذوفاً، وهم ممّا يقدرّون مثل ذلك، فقالوا: [التقدير: نفى الدراهم يصلّها^(١) تنقأُ الصيارف] لاستغنيا عن الضرورة والشاذ والقليل... ولجاد المعنى وعلا، بتحقيق الصوت للحصى المقذوف - وهو حاقّ إرادة الفرزدق - كما حقّقه امرؤ القيس في وصف ناقته، إذ قال في مثل ذلك من قبل (ديوان امرئ القيس ٦٤):

كَأَنَّ صَلِيلَ الْمَرْوِ حِينَ تُطِيرُهُ صَلِيلُ زُيُوفٍ يُنْتَقَدَنَّ بِعَبْقَرَا

وقد ينكر علينا منكر أن نقدرّ فعلاً محذوفاً، فنقول:

أولاً: إن الصناعة لا تتمنع من ذلك.

ثانياً: إن الذي نقترحه في تخريج تلك الأبيات القديمة النادرة، قد سار عليه الأئمة في هذا البحث نفسه مرات. ودونك من ذلك أمثلة:

قال ابن يعيش وهو يعالج إعمال المصدر المعرف بـ [أل-]: [إعمال المصدر وفيه الألف واللام ضعيف، ولذلك ذهب بعضهم إلى أنك إذا قلت: [أردت الضرب زيداً] فإنما تنصبه بإضمار فعلٍ لا بالضرب...]. (شرح المفصل ٦/٦٥)

والمرادي، قد عرض للمصدر حين يكون مجرداً من [أل-] والإضافة، ويجيء بعده مرفوع أو منصوب فقال: [وفيه خلاف، أجازاه البصريون ومنعه الكوفيون. فإن وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو محمول عندهم على فعل مضمر]. (توضيح المقاصد والمسالك ٤/٣)

١- انظر اللسان ٣٨١/١١ وفيه: [صلّ اللحام: امتد صوته] + ٣٨٤/١١ وفيه: [وصلّت اللحام، شدّد للكثرة].

وقال في البحث نفسه في معرض منع الفصل بين المصدر ومعموله بتابع: [فإن ورد ما يوهم ذلك قَدَّرَ فِعْلٌ بعد النعت]. (توضيح المقاصد والمسالك ٨/٣)
 فما نذهب إليه إذاً من تقدير فعل محذوف، ليس بدعاً.
 • هل يأتي تابع المجرور منصوباً ومرفوعاً:

لقد بقي من مسائل إعمال المصدر مسألة أخيرة، يبينها وصفُ لبيد لحمار الوحش، وذلك قوله (الديوان ١٢٨):

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ
 (المعنى أنه عجل في وقت اشتداد الحر، يطلب الماء كما يطلب المعقَّبُ المظلومُ حقه).

وذلك أنهم يبنون عليه - وعلى نادر من الشواهد يماثله - قاعدةً نبينها فيما يلي:
 يقولون: إذا جئت في كلامك بمصدر، وبعده مضاف إليه، هو في المعنى فاعلٌ أو مفعول، ثم أتيت بعد هذا المضاف إليه بتابع له، هو نعتٌ أو اسمٌ معطوف... فلك في هذه الحال أن تجر التابع، على اللفظ في كل حال، إذ المضاف إليه مجرور أبداً. ولك أيضاً رفعُ هذا التابع، إذا كان المضاف إليه فاعلاً في المعنى، نحو:
 يُسعدني فوزُ الطالبِ المجتهدِ.

أو: يُسعدني فوزُ الطالبِ والعاملِ.
 ويجوز لك نصبه إذا كان المضاف إليه مفعولاً في المعنى، نحو:
 يسوؤني ضربُ الطفلِ الصغيرِ. أو: يسوؤني ضربُ الصغيرِ والكبيرِ...
 فإذا رجعنا بعد هذا البيان إلى بيت لبيد:

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

رأينا أن الأصل أن يقول: [طلب المعقَّبِ المظلومِ] إذ النعت يتبع المنعوت، ولكن الشاعر فارق الأصل فقال: [طلب المعقَّبِ المظلومِ]، فأتى بالنعت مرفوعاً بعد

منعوت مجرور.

وحجة مَنْ يقولون بذلك من النحاة أن [المعقب] هو في المعنى فاعل، فحقّه إذاً الرفع، وإن كان في اللفظ مجروراً؛ وأما [المظلوم] فهو نعت للمعقب الذي قلنا إنه مجرور في اللفظ مرفوع في المعنى، ولذلك جاز عندهم أن يقول ليبد: [المعقب المظلوم] إذ هو نعت مرفوع لاسم مرفوع في المعنى!!

قلت: إن هذا مذهب فريق من النحاة، وأما الفريق الآخر فلا يرضاه، وفي الأقل لا يستحسنه. قال ابن يعيش في التعليق على [المعقب المظلوم]: [لو خفض لكان أجود لو ساعدت القافية]. (شرح المفصل ٦/٦٦)

ونُتِمُّ نحن قول ابن يعيش فنقول: ولكن القافية لم تساعد، فمال الشاعر إلى الرفع مضطراً؛ وقواعدُ الكلام لا تبنى على ما يضطر إليه الشاعر اضطراراً.

هذا، ومن شواهدهم هنا أيضاً قول رؤبة (الكتاب - هارون ١/١٩١):

قد كنتُ دأيتُ بها حسَّانا مخافةَ الإفلاسِ والليَّانا

(يريد: أنه دأى حسَّاناً بالإبل لأنه مليء لا يماطل، وكان خاف أن يداين مفلساً فيماطل).

وقد أتى بالمعطوف [الليَّانا] منصوباً، لأن المعطوف عليه المجرور وهو [الإفلاس] محله في المعنى النصب.

وعلق ابن يعيش على هذا فقال: [يجوز لك في المعطوف وجهان، أحدهما أن تحمله على اللفظ فتحفضه وهو الوجه...]. (شرح المفصل ٦/٦٥)

قلت: ونحن لم نفعل سوى أن أخذنا بما هو الوجه، واطرحنا ما ليس وجهاً، أي نبذنا أن يؤتى في العربية بالمرفوع والمنصوب تابعين للمجرور!!

ولعل مما يحسن التنبيه عليه، أن موضع ما يستشهدون به هنا إنما يجيء في قوافي الأبيات، وأما في حشوها فلم يجيء في حدود علمنا!! وإن ذلك ليشجع المرء على أن

يعتقد أن الشعراء، إنما يلجؤون إلى هذا مضطرين، ويجنحون إليه غير مختارين.
فلا تعجب إذاً أن ترى الأئمة من اللغويين، يُعرضون في تخريج بيت لبيد، عن
دروب النحاة تلك، ويلزمون طرقاً أخرى، منها:

- أن [المظلوم] بدل من الضمير في [المعقب]. قاله أبو حاتم السجستاني.
- أن [المظلوم] فاعلُ [حَقَّه - يَحُقُّه] أي عازَّه وغالبه في الحق. قاله ابن جني.
- أن [المظلوم] فاعل، و[المعقب] مفعول. نقله ابن بري في شرح شواهد الإيضاح
١٣٥ (الخزانة ٢/٢٤٠+٨/١٣٤).

وكفى بآراء هؤلاء الثلاثة الأئمة معتصماً.

هذا، على أن قائلاً قد يقول: إن اللغويين ربما سلكوا إلى كلام العرب مسالك لا
يسلكها النحاة.

فنقول: قد يكون هذا في غير هذه المسألة، وأما فيها فجها بذة الفريقين يلتقون.
وقد نبه المرادي على هذا فقال: [وذهب سيبويه ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا
يجوز الإتيان على المحل]!! (توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٣)
فلْيُلْقِ أبناء الأمة هذا الحمل إذاً عن كاهلهم، فقد طال حملهم له، وعظَّم الله
أجرهم!!

فالمصدر يعمل عمله بغير شروط، ويجوز تقدُّم شبه الجملة عليه. وفكَّها الله!!

* * *

المراجع والمصادر:

١٨٩/١	كتاب سيبويه - هارون	٥٩١	مغني اللبيب
١٩٢	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٦٠	قطر الندى
٢٧٧، ٣٥/٣	جامع الدروس العربية	٥٤١/١	شرح الأشموني
٨، ٣/٣	توضيح المقاصد	٢٤٠/٢	أوضح المسالك
٥٢٧	شرح الشواهد للعيني رقم	١٤٢	التسهيل
٦٤	ديوان امرئ القيس	٢١/١	المقتضب
٢١٥/٣	النحو الوافي	٦٧-٥٩/٦	شرح المفصل
١٠٣، ٩٣/٢	شرح ابن عقيل	٦٤/٢	شرح التصريح
٦٧/١	الفتح الرباني	١٧٧، ١٥٧/١	صحيح مسلم
٣٠١	شرح شواهد المغني للسيوطي	٤٩/١	صحيح البخاري
١٦٦	ديوان الخطيئة	٢٧٦/١١	الأغاني
١٢٨	ديوان ليبد	١٣٤/٨ + ٢٤٠/٢	الخرانة
		٣٨٤، ٣٨١/١١	لسان العرب

في الفاعل

• نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف:

كنا في بحث جزم الفعل المضارع، وفي مناقشته أيضاً، عرضنا لمسألة تقدم الفاعل على فعله، وبَيَّنَّا أنَّ مدرسة الكوفة لا ترى بأساً في تقديم الفاعل على فعله، وأنها تستظهر في هذا بالواقع اللغوي.

على حين تُنكر مدرسة البصرة ذلك وتمنعه. منطلقة من أنَّ المعمول المرفوع، لا يجوز أن يتقدّم على ما عَمِلَ فيه الرفع!! مستمسكة بما انطلقت منه، لتُقرّ قاعدة كَلِيَّة تأخذ بها، وتأبى لها أن تنكسر.

اللّٰه قال ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ (التوبة ٦/٩) فقالت الكوفة: يجوز إعراب [أحدٌ]، فاعلاً لفعل [استجارك]، متقدّماً عليه. وقالت البصرة: [أحدٌ]، فاعل لفعل محذوفٍ، نقدّره تقديراً، ويرشد إليه الفعل المذكور.

ومع أننا نرى مذهب الكوفة أعرب وألين وأيسر، فقد آثرنا أن نعرض الرأيين، ليختار المرء عند الإعراب ما يراه أعلى وأولى. ولم نجد في عرضهما كليهما معاً حرجاً، لأنّ العبارة تظللّ هي إياها، لا يغيّر منها شيئاً أن تختلف المدرستان في إعرابها.

ولقد بسطنا القول في هذه المسألة، في بحث جزم المضارع، فلا نعيد هنا، ولكن نذكّر بأننا عرضنا هناك لإعراب الواو من قولهم: [الضيوفُ حضروا]، فقلنا إن من يُعربون [الضيوفُ] فاعلاً، يُعربون الواو، علامة جمع - لا فاعلاً - شأنها في ذلك كشأن التاء من [زينب سافرت]، فإنها علامة تأنيث. ومن شاء التوسع، وجده في

موضعه من البحثين المذكورين آنفاً.

ولعلّ من المناسب أن ننوّه بأنّ قدماء النحاة، كانوا إذا عرضوا لمثل هذا قالوا: إنّ الألف والواو والنون [أحرفٌ دلّوا بها على التثنية والجمع، كما دلّ الجميع بالتاء في نحو: (قامت) على التأنيث. لا أنها ضمائر الفاعلين]^(١).

• لا راحة لنحويّ:

مما يلاحظه قارئ كتب الصناعة، أنها إذا عاجلت بحثاً، عرّجت على أمور ليست من صميمه. وقد لا يكون من المبالغة أن يقال: عرّجت - لأدنى مناسبة - على أمور لا علاقة لها بالبحث!! فتذكرها تفصيلاً، وتقنها، وتقنن لها!! ودونك من ذلك نماذج: قالوا مثلاً: يُحذف الفاعل إذا:

- دلّ عليه الكلام، كقولك: [نَعَمْ، جاء]، فتُحذف الفاعل، في جواب مَنْ

سألك: هل جاء زيد؟

- أو دلّ عليه المقام...

- أو دلّت عليه الحال...

- أو دلّ عليه الفعل...

كلّ هذا مع أنّ ابن مالك، نظم في بيت واحد، قاعدةً كليةً للحذف، لا أجمل ولا

أجمع، فقال:

وحذف ما يُعلم جائرٌ كما تقول: [زيدٌ]، بعد [مَنْ عندك]؟

ولقد كنا ذكرنا هذا البيت من قبل، ونبهنا عليه ونوهنا بقدره، وإنما نعيده، لمزيد

توكيد وتقدير.

هذا، وقد يجد معترضٌ عذراً يُعتذر به لتلك الكتب، كأن يقول: إنّ في ذلك تذكيراً

١- أوضح المسالك ٣٥١/١، وهو نصّ تتعاوره كتب الصناعة.

أو مزيد إيضاح أو مزيد تنبيه إلخ... فنسأله: وما عذرها حين تقفز في بحث الفاعل من حذفه إلى حذف الفعل؟ فتنسى الأول وتخوض في تفاصيل حذف الثاني، فتذكر أنه يُحذف إذا:

- دلت عليه قرينة

- أو كان في استفهام مذكور أو مقدّر،

- أو سبقت أداة خاصة بالفعل وبعدها اسم مرفوع^(١) إلخ...

وهاهي ذي كتب النحو تملأ المكتبات، فانظر: هل منها كتاب لا يبحث في

حذف الفعل وهو يبحث في الفاعل؟

إنّ أدنى فروض المنهجية أن يكون حذف الفاعل في بحث الفاعل، وحذف الفعل في بحث الفعل. وإذا كان خلط هذا بذاك مغفوراً لكتب الصناعة قديماً لقدمها، فما بال الكتب الحديثة تتابعها على العمياء؟

إن قوله تعالى ﴿يَلْجَأُ الْكَاذِبُ إِلَىٰ آبَائِهِ لِيُظَاهِرَهُمَا بِالْكَذِبِ﴾ (الشعراء ٢٦/٧٤) وما فيه من السخرية من تقليد الأبناء للأباء على العمياء، لمدروسة فكرية، ليس برنامجها بالمقصور على عبدة الأصنام.

• ثمان لا سبع:

قضينا عمرنا ونحن نظن عجائب الدنيا - كما علّمنا - سبعة. حتى إذا قرأنا في كتب الصناعة أن الفاعل يكون مجروراً، علمنا عند ذلك يقيناً أنها ثمان. ففي نحو قولك: [ضرب زيد خالداً محظوراً]، تقول كتب الصناعة: [ضرب]: مصدر، وهو مبتدأ.

١- هذه الحالة توردها كتب الصناعة في بحث الجوازم، وتعيدها هنا مرة أخرى، لأن زيادة الخير خير!! ولا ضمير عندهم في أن ينهل طلاب العلم من ينابيعه مرة بعد مرة، هنا وهناك وهناك!!

[زيد]: اسمٌ مجرور لفظاً، على أنه مضاف إليه. مرفوع محلاً لأنه فاعل للمصدر. ولا تختلف الحال إذا قلت: [ضربته خالداً محظوراً]. فالهاء عندهم هنا ضمير، محله الرفع، على أنه فاعل. وهو مع ذلك مضاف إليه.

ويفرّعون فيقولون: قد يكون فاعلاً لاسم المصدر أيضاً، كنحو قولك: [أطعم الغريبَ طعامكَ الصديق]. فالكاف من [طعامك]: فاعل لاسم المصدر: [طعام].

ويحقّ للمرء أن يسأل: مَنْ هذا الذي يستفيد من القول: [إنّ الفاعل يكون مجروراً]، إذا كان أبناء الأمة مجمعين على أن الفاعل مرفوع؟ وهذا الذي تقوله كتب الصناعة، أمحلّه هنا، أم محله بحث المصدر واسم المصدر وما يتعلق بهما؟ ثم إذا قيل: إنّ الفاعل هاهنا فاعل من الوجهة المعنوية، فإن هذا يتيح لقائل أن يقول: ولم لا يُعرّب اسم الفاعل الدالّ على الحال، إعراب الفعل المضارع؟!

ومع أنّ حظّ هذه الأقوال من التشويش والبلبلّة عظيم، فإنه يهون، إذا قيس إلى قولهم: إنّ الفاعل يُجرّ باللام، ويجرّ بالباء، ويجرّ بـ [من].

ذلك أن الفاعل لا يُجرّ، بل هذه الحروف إذا أتت زائدة فإنها تحجّر ما تدخل عليه لفظاً، لا فرق في ذلك بين فاعل ومفعول وخبر لـ [ليس] أو خبر لـ [ما] إلخ...

إنّ هذا الجرّ اللفظي الذي يجلبه الحرف الزائد، موضعه بحوث الأدوات - عملها، وزيادتها، وحذفها... - لا بحث الفاعل مرة، والمفعول مرة، والأفعال الناقصة مرة...

فلَمْ يُعطى قيصرٌ ما ليس له؟

• وما يمنع من التسلية؟!

تنصّ كتبُ الصناعة في بحث الفاعل، على منع أمور وإجازة أمور، ونورد شيئاً من هذا وذاك للعبرة:

• فقد أوجبت تقديم الفاعل على المفعول في الحالتين التاليتين، على سبيل المثال:

- ١- أن يكونا ضميرين، نحو: [رَأَيْتُهَا وَسَأَلْتُهَا]. أي منعوا المتكلم أن يقول: [رَأَاهَاتُ وَسَأَلَّهَاتُ] أو: [رَأَاهَا أَنَا وَسَأَلَّهَا أَنَا].
- ٢- أن يكون الفاعل ضميراً والمفعول به اسماً ظاهراً، نحو: [سَأَلْتُ خَدِيجَةَ وَشَكَرْتُ خَدِيجَةَ]، أي منعوا المتكلم أن يقول: [سَأَلَ خَدِيجَتُ وَشَكَرَ خَدِيجَتُ] أو: [سَأَلَ خَدِيجَةَ أَنَا وَشَكَرَ خَدِيجَةَ أَنَا].

• وأوجبت تأخيرهُ عن المفعول في الحالة التالية على سبيل المثال:

أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً والمفعول ضميراً، نحو: [أَزْعَجَهَا السَّفَرُ وَالْمَهَا الْفِرَاقُ]، أي منعوا المتكلم أن يقول: [أَزْعَجَ السَّفَرُهَا وَالْمَ السَّفَرُهَا]!!

• بالمناسبة....:

كان ابن عباس، إذا خشي على طلاب العلم وطأة الجدِّ، قال لهم: [حَمُّضُونَا]!! يريد: انقلبونا من حلاوة الجدِّ في طلب العلم، إلى شيء من مستطرف الأدب.

وكذلك تفعل كتب الصناعة!! فإنها إذا عرضت لصنوف الفاعل، ووصلت إلى المؤول منها، تركت حلاوة الحديث عن ذلك، وحمّضت القارئ بالرحلة إلى الأحرف المصدرية، التي لا يتألف منها وما بعدها فاعل مؤول!! فتقول لك مثلاً:

[كي]: حرف مصدريّ، ولكن لا يتأول منه وما بعده فاعل، بل مصدر بحرور باللام!! نحو: [أدرسُ لكي أنجح = أدرس للنجاح].

و[لو]: حرف مصدريّ أيضاً، ولكن لا يتأول منه وما بعده فاعل، بل مفعول!! نحو: [وددت لو تنجح = وددت بنجاحك].

و[همزة التسوية] تكون حرفاً مصدرياً كذلك، حين تسبقها كلمة [سواء]. ولكن لا يتأول منها وما بعدها فاعل، بل مبتدأ!! ومن ذلك الآية ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾ (البقرة ٦/٢) أي: إنذارك وعدمه سواء.

فتأمل بركة الأخذ بالجمان!!

كلما أنبت الزمان قناةً ركب المرء في القناة سنانا
فأعان الله أبناء الأمة الذين يجنحون للسلم، يتغنون القناة وحدها، نافرين من
الأسنة وويلاتها!!

• إن مع اليسر عسراً!! إن مع اليسر عسراً!!

من البلاء عندنا أن يُطار فرحاً، بكل عسير. حتى كأن ليس في العلم سواء، وأن
يُعرض عن كل يسير!! حتى كأن ليس العلم إلا سواء!!؟
عقد سيبويه في كتابه باباً، لما [يُحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم...] وأتى
بشواهد، منها قول الشاعر^(١) يرثي يزيد ابن نهشل، وضبطه هناك كما ترى
(الكتاب - هارون ١ / ٢٨٨):

لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخْصُومَةٍ وَمَخْتَبِطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ

ف [يزيد] - إذاً - نائب فاعل، و[ضارع] فاعلٌ لفعل محذوف، تقديره: [ليبكه].
ولمّا رأت كتب الصناعة أنّ سيبويه أورد هذا البيت، جاءت إليه، فوقفت عنده،
فأطالت الوقوف، حتى أصبح في تاريخ النحو، كقميص عثمان في تاريخ السياسة!!
ومن تعليقاتها على ذلك أن قالت: كأنّ الشاعر حين قال: [لِيُبِكَ يَزِيدُ]، سأل سائل:
[مَنْ يَبْكِيهِ؟] فقال: [يَبْكِيهِ ضَارِعٌ]!!

ولقد تغافلت تلك الكتب - وما كانت غافلة - عن أنّ الذي قاله سيبويه حرفياً،
هو: [وإنشأ بعضهم... لِيُبِكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ]، وأنّ قوله هذا يشهد بأنه يعرف للبيت
رواية أخرى - على غير هذا الوجه - يُنشدها البعض الآخر، ولكنه لا يرى محلاً

١ - اختلفوا في نسبة البيت، فقيل: هو لنهشل ابن حرّي، وقيل هو للبيد، وقيل: لمزرد ابن ضرار، وقيل: للحارث
ابن ضرار...

لإيرادها هنا. وذلك أنه لو أوردتها في هذا الموضع لخرج الكلام عن سكة البحث، من حذف للفعل وإبقاء لفاعله.

ولقد يخطر في ذهن قارئ أن سيبويه، لم يورد البيت إلا وهو مؤمن بأنه معبر عن قاعدة صارمة لا تنزل. وأنها القول الأخير في بحث الفاعل.

ف نقول له: أخطئ في ذهنك غير هذا، فإن سيبويه بعد أكثر من مئة صفحة من مسألة البكاء لموت يزيد... أي: في باب من كتابه سماه [باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام] قال (الكتاب - هارون ٣٩٨/١): [وكان عيسى (يعني عيسى ابن عمر الثقفي) يقول: أدخلوا الأول فالأول؛ لأن معناه ليذخل، فحمله على المعنى، وليس بأبعد من: (لَيْبِكْ يَزِيدُ ضارِعٌ لخصومة)].

فهل لقوله هذا غير معنى واحد، هو أن [لَيْبِكْ... بعيد، وقول عيسى مثله في البعد]؟ وتعبير آخر: هما كلاهما بعيدان.

وأما كتب الصناعة، فتأبى إلا أن هذا البيت ذا الوجهين، هو في بحث الفاعل، كالفاتح من الصلاة، لا تغني عنها سائر السور!!

ولقد رأى أئمة العلم بالشعر، ما بنى النحاة على هذه الرواية من أقوال وأحكام، فنهبوا على أن للبيت رواية أخرى لا يُعتدّ بسواها، وأن الأخذ بها يضع الأمور في نصابها، ويُجنّب أبناء الأمة عناء، ألفته كتب الصناعة على عواتقهم، فبهظتهم بثقله على غير طائل، هي:

لَيْبِكْ يَزِيدُ ضارِعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطبخُ الطوائِحُ

وكان الأصمعيّ أوّل هؤلاء الأئمة - والأصمعيّ هو من تعرف رواية وضبطاً وعلماً ومعرفةً بكلام العرب - قال أبو حاتم (الخرزانه ٣٠٣ / ١ و ٣٠٤): [أنشد الأصمعيّ: (لَيْبِكْ يَزِيدُ ضارِعٌ)، أي بالبناء للفاعل، ولم يعرف (لَيْبِكْ يَزِيدُ) أي

بالبناء للمفعول، وقال: هذا من عمل النحويين].

الأصمعي الذي يعرف للرواية ما لها، ويعرف للنحاة ما عليهم؟ يقول: [هذا من عمل النحويين]!! فما هذا النص الذي لا يقومُ بثمن؟ لو كان الذي قاله غير الأصمعي، لقل: هذه دعوى تُدعى!! لكنّ قائله الأصمعي - والأصمعي راوية العرب!! - خلقه الله قبل سيبويه بنحو ربع قرن، وأبقاه بعد سيبويه نحواً من ست وثلاثين سنة!! عاصر رؤوس النحاة، وعرف ما قالوا وما رَوَوْا، وما قعدوا وما خرّجوا!! وهو لم يقضِ بما قضى به، فيقول: هذا من عمل النحويين، إلّا عن علم عميق بما كانوا يعملون!!

فإذا شئت - بعد هذا - أن ترى العجيب متمثلاً، فانظر إلى كتب الصناعة، منذ أيام سيبويه حتى يومنا الذي نعيش به، ترها ما تزال مصرّةً على نبذ: [لَيْبُكَ يَزِيدَ ضارِعٌ]، والتمسكُ بـ: [لَيْبُكَ يَزِيدُ ضارِعٌ].

فَلَيْبُكَ إِذَا أَبْنَاؤُنَا مَشْفِقٌ عَلَيْهِمْ!!

ولقد يُظَنُّ أَنَّ الأصمعيّ كان متفرداً في إنكار تلك الرواية، ونقول: كلا!! فقد أنكرها ابن قتيبة، وعدّها العسكري^(١) غلطاً!! بل أورد البغداديّ في الخزانة أكثر من هذا إذ قال: [وهذه الرواية هي الثابتة عند العسكري، وعدّ الرواية الأولى غلطاً^(٢)] فإنه قال: في كتاب التصحيف فيما غلط فيه النحويون: وما قلبوه وخالفهم الرواة قولُ الشاعر: (لَيْبُكَ يَزِيدُ ضارِعٌ)... البيت. وقد رواه خالده والأصمعيّ - وغيرهما - بالبناء للفاعل، من البكاء ونصب زيد^(٣).

١- العسكريّ هو: أبو أحمد، الحسن ابن عبد الله [٢٩٣ - ٣٨٢ هـ].

٢- أي: رواية البناء للمجهول: [لَيْبُكَ يَزِيدُ].

٣- الخزانة ٣٠٣/١، و[خالده] هو خالد ابن كلثوم الكلبي [انظر: بغية الوعاة ٥٥٠/١، والفهرست ٧٣ و١٧٧].

وإذا كنّا نمرّ في العادة بأمثال هذا الشاهد مسرعين أو معرضين، فإننا عمدنا هنا إلى توقّفٍ قد يوصف بالطول، لكي نعرّض نموذجاً واضحاً لما يُعمد إليه عمداً، من إهمال لليسير، وتشبث لا حدود له بالعسير.

• فيها قولان !!!

تقف كتب الصناعة عند أمور، تحتكم فيها إلى الرأي، فتوجب هذا، وتمنع سواه. ولما كانت اللغة لا تبنى على الآراء، فإن الأخذ والرد في تلك الأمور يكثر بين النحاة. ونتتبّع - نحن المساكين - أقوال هؤلاء وهؤلاء، باحثين عن خشبة نشبت بها، في لجج كتب الصناعة، فلا نجد - وقد كادت الروح تزهق - غير ما يقوله البطالون والساخرون: [يجوز الوجهان وفيها قولان!!].

وذلك أنّ الفارسي وابن عصفور، وابن هشام وابن مالك، والمرادي وابن عقيل، والزجاج وابن السراج إلخ... لا يكتبون لنا، نحن أبناء الأمة المساكين، ولا يؤلفون ليشرحوا لنا قاعدة ويبينوها، ولا يعلّقون ليفسّروا لنا مسألة ويوضحوها، وإنما يكتبون لنظرائهم وأندادهم. وليدافعوا ويدفعوا، ويؤيدوا ويسفّوها. ودونك نماذج من هذا المعجن:

• معلومٌ أن الفاعل يسبق المفعول أصلاً. ولكن كتب الصناعة لا ترضى بهذا الحكم الموجز، الذي يشهد الاستقراء بصحّته، بل تعمد إلى تفريع تقول فيه: إذا كانت علامة الإعراب لا تظهر عليهما - أي الفاعل والمفعول - كنحو: [ضرب موسى عيسى] وجب تقديم الفاعل، خشية اللبس.

ولكن يُضعف حجّتهم هذه، أنّ القرائن وسياق الكلام، هما في العادة اللذان يميّطان اللبس، لا تقديم هذا وذاك أو تأخيرهما، وجوباً هنا وجوازاً هناك!! ولو كان وضع قواعد للقواعد، هو السبيل إلى منع اللبس، لتضخمت كتب النحو تضخماً لا

بطاق، ولأصبح حملها فضلاً عن قراءتها واستظهار أحكامها، فوق ما يصير عليه الناس.
قال الجزولي وابن عصفور وابن مالك: يجب تقديم الفاعل في نحو: [ضرب موسى عيسى]. فنازع في ذلك ابن الحاج فقال (توضيح المقاصد ١٦/٢ و ١٧): [لا يوجد في كتاب سيبويه شيء من هذه الأغراض الواهية. ولا يبعد أن يقصد قاصد: (ضرب أحدهما الآخر) من غير تعيين...].

ولولا أن نرعى بالإطالة، لكان من السهل أن نورد أقوال ابن عصفور في المسألة، والزجاج والسيوطي والأشموني إلخ...

وقالت جماعة منهم الجزولي: يجب تقديم الفاعل إذا كان المفعول محصوراً بـ [إلاّ وإنا] نحو: [ما ضرب زيدٌ إلاّ عمراً] و[إنما ضرب زيدٌ عمراً]، وقال البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري: بل العكس جائز. واستظهروا بقول دعلج:
ولمّا أبى إلاّ جماحاً فؤاده ولم يسأل عن ليلى بمال ولا أهل
تسلّى بأخرى غيرها فإذا التي تسلّى بها تُغرّي بليلى ولا تُسلّى
وقول الجنون (أوضح المسالك ١/ ٣٦٢ و ٣٦٣):

تزوّدت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلاّ ضعف ما بي كلامها
وسرّ مع هذا وغير هذا مما فرّعوا مانعين وبجيزين، تحدّ لكل ممنوع إماماً مجيزاً،
ولكل مجازٍ إماماً مانعاً. وإذ قد أُجيز كلّ منهما ومُنِع، فقد حقّ من قبل على كتب الصناعة، أن تترك الناس يتكلّمون بما تهديهم إليه سلاتقهم، وما تضعه في أفواههم عفو الخاطر. وحقّ اليوم على مؤلفي كتب النحو، أن يُسقطوا كلّ هذا من كتبهم، ويتركوه ليُسوّدَ متاحف اللغة.

• رَبُّ جَدِّ سَاقِهِ اللَّعِبُ !!

من المقرر أنّ الفعل يُذكر وجوباً إذا كان الفاعل مذكراً. هذا لا خلاف بينهم فيه.

ولكن أرَضَ التفریع تأبی إلا أن تَقْرَض!! ولذلك قالوا: ويجب تذكیر الفعل أيضاً، إذا كان الفاعل مؤنثاً وفُصل عن الفعل بـ [إلا]. وذلك نحو: [ما سافر إلا زينب]. وعللوا حكمهم هذا بقولهم: إنَّ هاهنا فاعلاً محذوفاً، والكلام في الأصل [قبل الحذف]: ما سافر أحدٌ إلا زينب!! فلما حُذِفَ الفاعل وهو [أحدٌ]، تفرَّغَ الفعل لما بعد [إلا] فرفعه على أنه فاعلٌ واجبٌ تذكيرُ فعله!!

ونحب أن نذكر هنا أنَّ سفر زينب، أخذ من تفكير النحاة على مرّ الزمان حيّاً جدّ عريض!! دار بهم وداروا فيه، وتبعهم أبناء الأمة فداروا معهم، وظلّوا يدورون أكثر من ألف سنة!! ودونك شيئاً من هذه الدوامة:

• قيل إنَّ شاعراً - لا يُعْلَم مَنْ هو - قال:

ما برئت من ربيّة وذمّ في حربنا، إلا بنات العم^(١)

وهذا بيت يخرق القاعدة: فالفعل [برئت] مؤنث، وفاعله [بنات العم] مؤنث أيضاً، وقد فصلت [إلا] بينهما. فيكون البيت شاهداً على أنَّ وجوب تذكير الفعل هنا غير مسلّم.

• قال الأخفش: التذكير واجب. والتأنيث الوارد في البيت خاصّ بالشعر!!

• وقال ابن مالك: بل هو جائز في النثر أيضاً. وعليه قراءة ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صِيحَةً﴾ (يس ٢٩/٣٦)

١- (بنات العم): ما يُنسَب من الجياد، إلى أكرم حيول العرب وأشهرها، نحو: أعوج وسابق والوجه. وما أدري - والله - كيف لا يشعر بالخرج مَنْ يَعُدُّ هذا اللغو شعراً عربياً وشاهداً نحوياً؟! على أننا إعلاناً لحقيقة علمية، نذكر أنهم وقعوا أيضاً على بيت لذي الرمة في وصف الناقة، يخرق القاعدة، هو:

طوى النحر والأجرار ما في غروضها وما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

النحر: النخس. والأجرار: الأراضي اليابسة. والغروض: جمع غرض: أراد بها بطن الناقة. والجراشع: المتفتحة. أراد: أنخل السوق المتتابع والأرض الصلبة ناقتي، حتى لم يبقَ منها إلا ضلوعها المتفتحة.

قلت: تصرّحه هذا يُبطل قاعدة الوجوب.

- ومنهم من ذهب إلى أن الفعل يجوز تذكيره، ولو كان الفاعل حقيقي التأنيث، غير مفصول عنه. ففي (شرح ابن عقيل ١/٤٨٠): [حكى سيبويه: (قال فلانة)].
فهاهنا مذاهب خمسة، فيماذا يأخذ أبناءنا المساكين؟! أعان الله أبناءنا!!!

* * *

المراجع والمصادر:

٢٣٧/٢	جامع الدروس العربية
٦٨/٢	النحو الوافي
٨٩/٩	مجمع البيان
١٨٠	قطر الندى
١٠	الجمال للزجاجي
٣٥١ و ٣٤٥/١	أوضح المسالك
٣/٢	توضيح المقاصد
٣٠٤، ٣٠٣، ٢٨٩/١	الخزانة
٣٣، ٣١، ١٩/١	كتاب سيبويه - هارون
٢١٤، ٨٦، ٨٥	الموجز في قواعد اللغة العربية
٤٠/٢ + ٤٠٨، ٤٠٤، ٣٩٨، ٣٩٦، ٢٨٨/١ (١٩٥٣)	ابن عقيل (مطبعة السعادة بمصر)

في الفعل الأجوف

تعالج كتب النحو هذا الصنف من الأفعال، فتقف عند حرف العلة فيه، وتبين ما يعتريه من إعلال وتصحيح في حالاته الثلاث (ماضياً ومضارعاً وأمرأً)، متصلاً بالضمائر، أو غير متصل بها.

تبدأ مثلاً بنحو: [قول وبيع]، وإعلالهما: [قال وباع]، ثم بنائهما على السكون لاتصالهما بضمير متحرك: [قَالَتُ وَبَاعْتُ]، ثم حذف حرف العلة، للتخلص من التقاء الساكنين: [قلت وبعث]...

وتعرج على الإعلال بنقل الحركة، وبالنقل والقلب معاً، وعلى مواضع التصحيح وأوزانها، وما تحكّمه القاعدة وما يشذ فيخرج عنها...

وإنما محلّ كل ذلك بحث [الإعلال] دون غيره، فمن شاء رجع إليه في موضعه من البحث المذكور.

* * *

المراجع والمصادر:

وردت في آخر مناقشة الفعل الناقص.

في فعل الأمر

• شيء يجب أن يقال:

هل لفعل الأمر فاعل؟!

إذا كان الفاعل هو الذي يفعل الفعل - كما يقال لتلاميذ المرحلة الابتدائية -

فالأمر ليس له فاعل!!

إذا خاطبت زيداً، فقلت: [اشربْ]، فأنت تلقي عليه أمراً، وحظُّك من أمرك له،

لا يزيد على أن يسمعه بأذنه.

وقد يطيعك زيدٌ - من بعدُ - فيشرب، وقد يعصيك فلا يشرب، ولكنه يظل في

الحالين، هو فاعل [يشرب] إذا أطاعك، وهو فاعل [لا يشرب] إذا عصاك. وأما أن

تقول له: [اشربْ]، ثم تقولَ لذوي العقول: [زيد: فاعلِ اشربْ]، فشيء يدعو إلى

التأمل والنظر، أو إعادة النظر!!

إذا قلت لزيد: [اشربْ]، فقولك أمرٌ منك له بالشراب، ولكنه ليس فعلاً فاعله

[زيد]. ثم إنَّ المستقبل ليس زماناً لـ [اشربْ]، كما يقولون في تعريف فعل الأمر!!

[اشربْ]: صيغةٌ تأمر بها من مخاطبه. وتتصل بها الألف أو الواو أو الياء أو النون،

لتعيين المخاطب. وكلُّ قول غير هذا، هو تعبدٌ بما أتت به الصناعة النحوية، وارتياح

من انكشاف حقيقة، كان غطّاها التسليم والتقليد ألف عام.

وقد يقول قائل: وما الذي يُرجى من الخوض في هذه المسألة؟

فنقول: إن هذا الذي مدّت سكّته الصناعة النحوية، ينقطر وراءه من العناء، ما لا

يطاق اليوم، ولا حاجة إليه في عصرنا هذا. وما حاجة طلاب العلم اليوم إلى أن يستظهروا عن ظهر قلب أن فعل الأمر يُبنى صنوفاً من البناء، مقطوراً بفاعل مزعوم لا حقيقة له؟ فمرة على السكون إذا اتصلت به نون النسوة، ومرة على حذف النون إذا اتصلت به الألف، أو الواو أو الياء؟

ثم إن من يركب قطار هذا الفاعل وما يجزّه من صنوف البناء، لا بدّ له من أن يركب مقطورة الأفعال الخمسة بالضرورة، ليصل من بعدُ إلى أن الأمر المتصل بالألف أو الواو أو الياء: أي: [اشربي واشربا واشربوا]، إنما بني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وقد كان من قبلُ [اشربين!! واشربان!! واشربون!!]؟ ثم هاهنا مسألة أخرى: كيف نجيز لأنفسنا أن نعلّم أبناءنا ما لا يصحّ في العقل والمنطق، فنقول لمن نعلّمه منهم: إذا أمرت المفرد المذكر فقلت له مثلاً: [اشرب]، ففاعل هذا الفعل ضمير [مستتر وجوباً تقديره أنت]، ولكن إذا أمرت المفردة المؤنثة فقلت لها: [اشربي]، فإنّ المسألة تختلف، فيغدو الفاعل ضميراً [ظاهراً وجوباً]، يلفظه اللسان وتراه العينان.

ولقد انقضى ألف ومئتا سنة، ولم نَرَ مَنْ أنكر على النحاة إبراز الأنثى، وحجب الذكر!! ولا رأينا نحوياً يأبى هذا التفريق بين الجنسين فيقول منكراً: أذكر يستتر وجوباً، والأنثى تبرز سافرة وجوباً؟؟؟

لقد كان يغني عن كل هذا الذي ذكرناه، أن يقال: [الأمر: ما يُطلب به إلى المخاطب، فعُلّ ما يؤمر به. وله خمس صيغ إليكها وأمثلتها...!! ولو لم يكن في هذا القول، إلّا أن تُساوَقَ حقيقته وبساطته، لين هذه اللغة العظيمة ويُسرّها، لكان ذلك شيئاً غير قليل.

* * *

في الفعل الماضي

• دَوَامَة:

• فَصَّمْ عَرَى البحث الواحد، ونثرُ أجزائه هنا وهناك في بحوث، والعودةُ إلى الحديث في هذه الأجزاء، وتكرارُ هذه العودة لأهون الأسباب، مرةً ومرةً ومرات، كل ذلك، يكاد يكون سِمة من سمات تأليف كتب الصناعة. وإذا كان طبعياً، أن يكون ذلك في ما أُلِّف منها قديماً، يومَ لم يكن للتأليف في هذا الفن منهج واضح مُلتزم، فإن من العجيب العجيب أن تجده في أحدث ما أُلِّف منها اليوم.

ولقد وجدنا في إدارة الحديث حول الفعل الماضي، فرصة لَيَنفث مصدور!! ويدفع قول قائل: لِمَ أغفلتَ الحديث عن اتصال الماضي، المعتل الآخر، بالضمائر؟ وسكتَ عن بيان ما يكون من ذلك في كل حالة من الحالات؟

• في كتب الصناعة ببحثان: هما الإعلال، وتصريف الفعل الناقص (أي الفعل المنتهي بألف أو واو أو ياء)، يستيقن من يقرؤهما، أنهما قد استغرقا ما في اللغة من مسائل تتصل بالفعل المعتل، ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً، وبألفٍ كان اتصاله أو واوٍ أو ياء!! وإذا كان ذلك - وهو كائن - فلمْ نُسلقي على كواهل أبنائنا أكثر من عشر حالات ينتجها اتصال الماضي المعتل الآخر، بالألف مرة، وبالواو مرة، وبالياء مرة؟! ودونك منها بعضها:

- ماذا يكون إذا اعتل آخره بالألف ولم يتصل به شيء؟ أیظل مبنياً على الفتح؟

- أو اعتل بها واتصلت به تاء التأنيث؟ أو اعتل بالواو واتصلت به، أو اعتل بالياء، واتصلت به؟

- وإذا اعتل آخره بالألف، وحُذفت لالتقاء الساكنين، حين تتصل به واو الجماعة، فما حكم حركة ما قبل هذه الواو؟

- وإذا اعتل آخره بالواو، وظلَّت الأسباب هي نفسها، فما حكم حركة ما قبل الواو أيضاً؟

- وإذا كان آخره ياءً، والشروط هي هي، فهل الحكم هو هو؟
أظن هذا كافياً، ومغنياً عن الاستمرار في عرض أحوال الماضي المعتل، حين يكون ثلاثياً، وحين يكون رباعياً، وحين يتصل كل منهما - واوياً كان أو يائياً أو أَلْفِيّاً - بضمير رفع، إلخ...

نعم، لِمَ نلقي على كواهل أبنائنا أثقالَ هذه الحالات، وقد عولجت في بحث الإعلال واستُكملت في بحث تصريف الفعل الناقص؟ أما آن أن نزيح هذه الأوزار عن تلك الكواهل؟

* * *

المراجع والمصادر:

- الواضع في النحو والصرف ٢٩
دروس التصريف ١٧٤
جامع الدروس العربية ١٦٧/٢

في الفعل المثال

أمهات كتب النحو والصرف وموسعاتهما بين يديك؛ لا تطلعُ في كتاب منها، على قاعدة تصريف الفعل المثال الواويّ - ولا نحاشي منها كتاباً - إلا رأيتَه يقصر همّه على أن (يصف) لك حروف هذا الفعل وحركاته، وأثر ذلك في حذف واوه وإثباتها. فإذا تحدّث مؤلفوها عن [يَعِد وَيَصِل وَيَرِد] مثلاً، قالوا: حذفت الواو لوقوعها بين الياء وكسرة، والأصل: [يوعِد - يوصل - يورد...]. قال سيبويه معللاً ذلك (الكتاب - هارون ٥٢/٤): [كرهوا الواو بين ياء وكسرة]. وقال ثعلب (مجالس ثعلب ٣٦٠/): [لم يجتمع الواو مع الكسرة والياء]. وقال المبرد (المقتضب ٨٨/١): [اعلم أن هذه الواو إذا كان الفعل على (يفعل)، سقطت في المضارع. وذلك قولك: وعد - يعد، ووجد - يجد، ووسم - يسم].

وإذا تحدّثوا عن [يوجَل ويوحَل ويوجَع] مثلاً، قالوا: لم تحذف الواو، لانفتاح عين المضارع. قال المبرد (المقتضب ٨٩/١): [فإن كان الفعل على فَعِل كان مضارعه صحيحاً^(١) إذا كان على يفَعَل، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة].

ولولا خشية الإطالة والإملا، لأوردنا ما قالوه حين تُضمّ عين المضارع، في نحو: وضؤ - يوضؤ... فهو وضئيء (ذو حُسن)، ووضع - يوضع (فهو ذو حسب لقيم...) وحين تنكسر القاعدة، إذا كان الحرف حلقياً في نحو: (وهب - يهب، ووضع - يضع) فتحذف الواو مع أن المضارع مفتوح العين.

١ - يعني بقوله: [صحيحاً] أن واوه تثبت فلا تحذف.

نعم، ولولا خشية الإطالة والإملال لأوردنا لك أيضاً من كل ذلك ما شذّ، وما كان له وجهان^(١) ...

وإن أوّل ما تعنيه أقوالهم هذه، أن يكون القارئ - حين يُقبل ليتعلّم كيف يستعمل مضارع الفعل المثال - قد كان عَلمَ علماً قَبليّاً، ما هو من الأفعال المضارعة مكسورُ العين، فيَحذف واوّه، وما هو مفتوحُها أو مضمومُها فيُثبِت تلك الواو!! فإذا علمت أن هذا في العربيّة مستحيل، لأن حركة عين الثلاثي فيها سماعيّة لا قياسيّة، فعند ذلك تتبيّن أن ما يُظنّ قاعدةً، ليس بقاعدة!! وإنما هو حديثٌ (يصف!!) ما يراه الناظر، ولكنه لا يُقرّر قاعدة. وتعبير آخر: لا يُعلّم المرء كيف يبيّن، وإنما (يصف!!) له بناءً قائماً، لا يمكن أن يشاد مثله، إلا بمعرفة عنصر (مجهول)، تتعذّر معرفته!!

خذ مثلاً: منع - نصر - جلس فهذه الأفعال الماضية، وزنها جميعاً (فَعَلَ). ولا يعرف عربيٌّ أن مضارع الأوّل مفتوحُ العين: (يَفْتَحُ)، والثاني مضمومُها: (يَنْصُرُ)، والثالث مكسورُها: (يَجْلِسُ) إلا بالسماع. فإذا قال لك نحويّ: إن المضارع المثال تُحذف واوه إذا كان مكسور العين، وكنت (تجهل) ما هو من تلك الأفعال مكسورها، فإنّ ما يقوله، لا يُرسي لك قاعدة استعمال هذا النموذج من الأفعال، وإنما (يصف) لك ما رآه لتتطلّع وتتفرّج...

فأما أن يكون هذا علماً، فقد يكون، وأما أن يكون تعليمًا فلا. وكيف يكون تعليمًا قولُ المعلّم للطالب: استظهر من اللغة كل فعلٍ مثال، واعرف من ذلك ما عينُ مضارعه مكسورة أو مضمومة أو مفتوحة، ثم تعال بعد ذلك لتعلّمك!!

١ - انظر الصفحة ١٣٥ من الجزء الأول من شرح الشافية، حيث ترى ما يتمنى أن يقع عليه أعداء لغتنا، والمنشعون عليها من تفرّيع وتشعيب وأحكام وشذوذ...

ولعلّ من استكمال البحث أن نذكر أن معترضاً قد يعترض فيقول: إن هذه المعرفة القَبْلِيَّة - التي تُنكرها - لا بدّ منها في كل قاعدة. وهي من قبيل قول النحاة في بحث الفاعل مثلاً: [الفاعل اسم مرفوع]. ولا بد لمن يريد أن يلمّ ببحث الفاعل من أن يكون عرف قبل ذلك - معرفة قبليّة - أن الفاعل اسم مرفوع.

وفي الردّ على هذا ونحوه نقول: إنّ رفع الاسم باعتباره فاعلاً، أو مبتدأ، أو خيراً إلخ...، ونصبه باعتباره مفعولاً مطلقاً أو حالاً أو مفعولاً به أو تمييزاً إلخ...، وجرّه باعتباره مضافاً إليه أو نعتاً لمجرور إلخ... كل ذلك، مسائل عقلية، يحكمها الوعي ويبت بها الإدراك؛ وأما مسألة حذف الواو، من الفعل المضارع المثال لأنه مكسور العين، وإثباتها لأنه مفتوحها أو مضمومها، فمسألة يحكمها الرجوع إلى المعاجم، كلّما أراد المرء معرفة صحّة استعماله فعلاً مثلاً؛ وإلاّ، فباستظهار كل فعلٍ مثال، ومعرفة حركة عين مضارعه، وحفظها عن ظهر قلب.

فالفرق بين المسألتين إذاً شاسع: ففي هذه إعمال عقل، وفي الأخرى استظهار ذاكرة.

بعد كل هذا يحقّ لسائل أن يسأل: أليس لمضارع الفعل المثال قاعدة تحكم استعماله؟

وفي الجواب نقول: إن القاعدة موجودة، حفظتها لنا الأمّهات، ولكن سوء حظ طلاب العلم، شاء أن يكون مقرّروها كوفيّين!! والكوفيّون عند من يتعبّدون بالنحو البصريّ (كخ!!)، ولذلك طُمست القاعدة، فكأنها لم تكن، وكأنها لم تُقل.

وإننا عارضوها عليك، فترى أنها حُورِبَتْ ظلماً، فلم يلتفت إلى ظلمها أحد.

القاعدة كما صُغّناها نقول: [تُحذف الواو من مضارع الفعل المثال الواويّ إذا

كان متعدّياً].

وهذا يعني أن الواو لا تحذف لوقوعها بين ياء وكسرة. ولا تثبت لانفتاح ما بعدها مرة، وانضمامه مرة، أو لأنه حرف حلقي مرةً ثالثة... وإنما تحذف لأن الفعل متعدّ، ينصب مفعولاً به. وسترى بعدُ أنها قاعدة، تسعى مؤيداتها بين يديها كأنها فلقُ الصُّبح، ودونك البيان:

قال ابن الأنباري (شرح القصائد السبع الجاهليات / ٢٨٧): [وقال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع^(١) فالواقع قولك: يزن الأموال، وولد الأولاد، وغير الواقع: وجل - يوجل ووحل - يوحل]. وإنك لترى في كلام الكسائي وضوحاً لا يلابسه غموض، وحسماً وصرماً، قاطعين باتّرين.

ثم يأتي الفراء فيزيد القاعدة تثبيتاً وترسيخاً، ويعلن شمولها وإطلاقها بغير تحرّز. قال ابن جني (المنصف ١/ ١٨٨): [وقال الفراء إن الواو حُذِفَتْ مِنْ يَعِدُ وَيَزِنُ لأنهما متعدّيان. قال: وكذلك كل متعدّ. قال: ألا ترى أنهم قالوا: وجل - يوجل ووحل - يوحل، فأثبتوا الواو لما كان وجل ووحل غير متعدّين]. والفراء بلغ من الاعتراف له بالإمامة أن قيل فيه: [لولا الفراء ما كان نحو]، ولكنه كوفي!!

ونحو الكوفة كخ!! فليُطَرَّحْ قوله وليُطَمَسْ، وليُسخر منه أيضاً إذا ذُكِر!! قال ابن جني وهو يورد سخرية المبرد من أقوال الفراء (المنصف ١/ ١٨٨): [وتعجب أبو العباس (يعني: المبرد) من هذا القول، واستطرفه وقال: إن التعدّي وغير التعدّي لا وجه لذكره في هذا الموضع. ألا ترى أنهم قد قالوا: وقع - يقع، ووضع في السير - يضع، ووقدت النار - تقد، ووبل المطر - يبل، ووأل مما كان يحذره (أي: نجاً)

١- يريد بـ [الواقع]: الفعل التعدّي، وبـ [غير الواقع]: الفعل اللازم، وذلك من مصطلحاتهم قديماً.

يثل، ونحو ذلك، فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه الأفعال فعل متعدّد. وأمّا يوجل ويوجل، فلم تثبت فيه الواو من قبل أنه غير متعدّد، إنّما ذاك من قبل أنه لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها الحذف].

ومع أن إجلالنا للميرد لا حدود له، فقد دفعنا حُبّ الاستيقان إلى النظر في [لسان العرب] لتكون النقطة فوق حرفها! ولما عُدنا من الجولة، لم يكن ما في الجعبة مؤيداً للميرد!! ودونك حصيلة ذلك، لتكون شاهداً في القضية وحكماً:

١- وضع يضع:

وهو فعل يعرف حتى أقلّ الناس صلة باللغة أنه متعدّد. وما أكثر الشواهد!! قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ (الرحمان ١٠/٥٥) وقال الشاعر (اللسان ٣٩٦/٨):

فضع السيف، وارفع السوط حتى لا ترى فوق ظهرها أمويّاً

ولكنّ الميرد مع ذلك يقول إنه فعلٌ غير متعدّد!! ولما أن أراد أن يبرهن على صدق ما يقول، أورد من معاني هذه المادة - وقد بلغت نحو اثني عشر معنى - استعمالاً واحداً يتيمّاً، مقصوراً على حالة واحدة يتيمة، هي إسراع الناقة في سيرها. وذلك قوله: [وضع يضع في السير]. وإنّما أتى الميرد بالجارّ والمجرور: [في السير]، لأنّ الاستعمال الذي استظهر به، إنّما هو استعمال فرعي، لا يأتي في الكلام، إلا ومعه هذا الجارّ والمجرور حصراً.

ويؤيد ما ذهبنا إليه، قولُ الفيروزبادي وهو يترجم هذا الاستعمال فيقول: [وَوَضَعَتِ النّاقَةُ: أسرعَت في سيرها، كأوضعت]. فقد نبّه بقوله: [كأوضعت] على أن [وضعت الناقة] وإن كان وارداً في اللغة، فإنّ الاستعمال قد جرى على [أوضعت].
فـ [وضعت] إذا مشبّه، و[أوضعت] مشبّه به!! فتبيّن بذلك ما هو الأصل في الاستعمال، وما هو محمول على الأصل، تشبيهاً له به.

ويخلص المرء من هذا الى أن المبرد لم يكن فيما قاله يتبغي تصحيح قاعدة أخطأ فيها الفراء ومن قبله الكسائي، وإنما كان يتبغي العلوَّ عليهما، وتسخيف رأيهما، بكل ما تصل اليه يده من سلاح!!

٢- وقع يقع:

وهو فعل يأتي لازماً ومتعدّياً. ولا نعتقد أن لغويّاً سلّم للمبرد أن هذا الفعل الذي استظهر به، هو فعل لازم. فكتب اللغة ومعاجمها، موجودة بين أيدي الناس اليوم، لتُحقّق الحق، وتضع الأمور في نصابها. ففي اللسان: [وقعته أقعسه، إذا كويته تلك الكيّة] يعني: كويت أم رأسه.

[ووقع الحديد والمديّة والسيّف والنصل يقعها وقعاً: أحدها وضربها]... [يقال: قع حديدك]... [ووقعت السكين: أهدتها].

[وحافرٌ وقيعٌ: وقعته الحجارة فغضّت منه. وحافر موقوع، مثل: وقيع. ومنه قول رؤبة: (بكل موقوع النسور أخلقا). وقدم موقعة...].

وبناءً على ما ذكرنا، يصحّ أن يقال: إنّ فعلاً تجتمع له كل هذه النصوص وهذه الشواهد، لتَنصر تعديته وتعضدها، لا تنطبق عليه دعوى أنه فعلٌ غير متعدّ.

الحقّ إذاً، أن فعل [وقع يقع]، يأتي في الكلام لازماً مرّة، ومتعدّياً مرّة أخرى. هذا هو الحقّ، والحقّ أجلّ من الرجال!!

٣- وقد يقد:

وهو الفعل الثالث الذي صرّح المبرد أنه فعل لازم. ولكنّ هذا الحكم أيضاً لا تؤيّده لغة العرب. وإذا كان شاعرٌ كالأخطل يستعمله متعدّياً، فلا التفات إلى لغوي مهمل يعلّ كعبه إن قال: إنه فعل غير متعدّ. قال الأخطل يمدح صاحب رسول الله جرير ابن عبد الله البجليّ (ديوان الأخطل/ ٧٢٨):

إنَّ جريراً شهابُ الحرب يُسْعِرُها إذا تَوَاكَلَهَا أصحابُه وَقَدَا
وفي متن اللغة ٧٩٣/٥: [وَقَدَّتْ... النارُ: هاجت، وَقَدَّهَا: هاجَّها ورفعها
بالوقود].

ومن هذا ترى أن [وَقَدَّ يَقْد] فعلٌ لا شكٌّ في تعديته. وحجَّة المبرد لا تنصرها لغة
العرب، ولو قال قائل: إنها حجة تنكرها لغة العرب، لما تجاوز الحقيقة، ولا عدا عليها.
٤- وبل يبل:

وهو الفعل الرابع من خمسة الأفعال، التي زعم المبرد أنها غير متعدية، واستظهر بها
ليفسد مذهب الفراء. ومن يتتبع مادة [وبل] في مظانها، لا يجد ما يؤيد زعم المبرد، بل
يجد ما يبطله. ودونك شيئا من ذلك:

ففي اللسان ٧٢٠/١١: [ووبلت السماء الأرضَ وبلاً... وأرض موبولة].
وفي القاموس ١٣٧٨/١: [وبل الصيد: طرده شديداً]... و[وبله بالعصا: ضربه].
وفي اللسان ٧٢١/١١: [ووبله بالعصا والسوط أيضاً ضربه، وقيل تابع عليه
الضرب... ووَبَلْتُ الفرسَ بالسوط].

وفي النهاية لابن الأثير ١٦/١: [وفي حديث الاستسقاء: فأَلَفَ الله بين السحاب
فأَبْلَنَّا، أي: مُطِرْنَا وإِبْلًا، وهو المطر الكثير القطر. والهمزة فيه بدل الواو مثل أكَّد ووَكَّد.
وقد جاء في بعض الروايات: (فَأَلَفَ الله بين السحاب فَوَبَلْتُنَا)، جاء به على الأصل].
قلت: بعد هذا كله، يحقُّ للمرء أن يسأل: أين ما زعمه المبرد من أن فعل [وبل
يبل] لازم، ولا يكون متعدياً؟!

٥- وأل يثل:

وهذا آخر الأفعال الخمسة التي استظهر بها المبرد. وهو - من بينها - الفعل
الوحيد غير المتعدّي.

وإن صاحب قضية - كما يقول القضاة والمحامون اليوم - يقدم بين يدي دعواه
خمس حجج، واحدة منها له، وأربع عليه، المدعى محكوم عليه بالخسران. فإن قيل: إن
المدعى هو المبرد!! قلنا: والمدعى عليه هو الفراء!!
والحق لا يُعرف بالرجال كما قال عليّ، فاعرف الحق تعرف أهله!!

* * *

المراجع والمصادر:

٣٦٠	بجالت ثعلب
١٣٧٨	القاموس المحيط
٨٨/١	المقتضب
٧٩٣/٥	معن اللغة
١٣٥/١	شرح الشافية
١٨٨/١	المنصف
٧٢٨	ديوان الأخطل
٥٢/٤	كتاب سيبويه - هارون
١٦/١	النهاية لابن الأثير
٣٩٦/٨ + [وقع - وضع - وقد - ويل - وأل]	لسان العرب
٢٨٧	شرح القصائد السبع الجاهليات

في الفعل المضارع

- تزعم كتب النحو أن الفعل المضارع يكون للحال والاستقبال. وليس لهذا القول حقيقة علمية. فأين الحال والاستقبال في قولنا: [تطلع الشمس]؟ وأين هذان الزمانان في قولنا: [يذهب الطالب إلى المدرسة]؟ بل أين هما في كل فعل مضارع بغير استثناء؟

ليس للمضارع بنفسه، إلا دلالة على الاعتياد، كقولك: [نستمع إلى نشرات الأخبار]، أو على حقيقة ثابتة غير مرتبطة بزمان، كقولك: [تطلع الشمس من المشرق، والسماك يسبح في الماء]، أو نحو هذا من الدلالات؛ وأما أن المضارع يدل على الحال أو الاستقبال، فقولٌ تحكّميّ يفتقر إلى المؤيدات.

- إذا أردت أن يدل الفعل المضارع على الحال والاستقبال، وعلى الماضي أيضاً، أمكنك ذلك ولكن بالقرينة أو الأدوات، لا بالفعل المضارع مستقلاً بنفسه.

قولك مثلاً: [لن أسافر إلى القاهرة] فيه معنى المستقبل؛ هذا لاجدال فيه. ولكن

هذه المستقبلية لم يأت بها الفعل المضارع [أسافر]، وإنما أتى بها حرف النفي: [لن].

وفي قولك: [أكتب الآن رسالة، وأكتب غداً مثلها]، دلّ المضارع الأول على الحالية بواسطة [الآن]، ودل الثاني على المستقبلية بواسطة [غداً]. وفي قوله تعالى مخاطباً بني إسرائيل ﴿ففرقاً كذبتم وفريقاً تقتلون﴾ (البقرة ٨٧/٢) دلت القرينة على أن [تقتلون] مقصود به الزمن الماضي، أي: [قتلتم]. وهكذا...

- من أجل ذلك قلنا في تعريف الفعل المضارع:

[هو ما دلَّ على حدثٍ يجري مستمراً^(١)].

* * *

١- نظرتُ في (شرح الكافية) متفكهاً، بعد أيامٍ من إنجازي معالجة زمن الفعل المضارع، فأدهشني أن رأيت الرضيّ عالج هذه المسألة!! وكنت أظنني متفرداً في معالجتها. ولئن كان ما ظننته سبقاً قد أسعدني على ترقُّب، إنَّ تأملي ما كتبه هذا الإمام، وشعوري معه بالطمأنينة، قد كان أكثر إسعاداً!! فلقد قلت - كما ترى في المتن - إن المضارع يدلُّ على الحال والاستقبال، وعلى الماضي أيضاً، بالقرينة أو الأدوات، لا بالمضارع نفسه كما يقال، وأتيت بالأمثلة. وأما الرضيّ - رحمه الله - فقال: يتعين المضارع للحالية بـ (الآن) و(أنفاً). ويتخلص للاستقبال بظرف مستقبل نحو: أضرب غداً، وبإسناده إلى متوقع كتقوم القيامة. وينصرف إلى الماضي بـ (لم) و(لما) الجازمة... [شرح الكافية ٢٨/٤-٢٩]. فالحمد لله على نعمه!! ثم الحمد لله على نعمه!!

في الفعل المهموز أوله

ما تزال كتب النحو المحدثه، تذكر حتى يومنا هذا، أن الفعل المهموز الأول، فيه أربع كلمات تحذف همزاتها، هي: [خُذْ، كُلْ، مُرْ، سَلْ].
والحق أن هذا الحكم ينطبق على اثنين فقط من الأربعة، هما [خُذْ وكُلْ]. وأما حشدُ: [مُرْ وسَلْ] معهما في زمرة واحدة، فطريقة من طرائق كتب النحو في أيامنا. يدلّك على هذا أن الأئمة صرّحوا بأن حذف همزة [مُرْ] غير ملتزم، وأنه يدخل في باب الفصح والأفصح!! قال ابن الحاجب (شرح الشافية ٥٠/٣): [والتزموا خُذْ وكُلْ]^(١) على غير قياس، للكثرة. وقالوا: [مُرْ]، وهو أفصح من [أُمُرْ]، وأما [وَأُمُرْ] فأفصح من [وَمُرْ].

وشرح الرضيّ الأستراباذي قول ابن الحاجب فقال (شرح الشافية ٥٠/٣):
[والتزموا هذا الحذف في (خُذْ وكُلْ) دون (مُرْ)].

قلت: إذا كان الأئمة نصّوا على أن أبناء الأمة مخيرون، يحذفون إن شاؤوا، وإن شاؤوا أثبتوا، فلم لا نترك لهم الخيرة، وندع الخوض في المسألة لفقهاء اللغة والمتخصصين وعشاق المطولات؟!

وأما [سَلْ] فلا يصحّ الحديث عنها هنا أصلاً، لأن فيه منافاة للمنهجية. وذلك أن حديث النحاة، إنما يدور حول حذف الهمزة من أول: [أخذ، أكل، أمر] في صيغة الأمر، لا حول حذف الهمزة من مهموز الوسط نحو: [رأى ثار بأس...].

١- يعني أنهم التزموا حذف الهمزة من أولهما في الأمر.

ولقد كان الأمر يهون، لو كان واجباً حذف همزة هذه الكلمة من أولها أو وسطها، لكنه غير واجب، بل يجوز لك الوجهان: [سَلْ واسألْ]. قال تعالى: ﴿سَلْ بني إسرائيل﴾ (البقرة ٢/٢١١) وقال: ﴿واسأل القرية﴾ (يوسف ١٢/٨٢) ولا التفات اليوم إلى قائل يقول: هذا يأتي في الابتداء وذاك يأتي في الدرج، وهذا فصيح وذاك أفصح، وهذا كثير وهذا أكثر، فزمان ذلك انقضى. ويكفي اليوم أن يقال: [في العربية ثلاثة أفعال، تحذف همزاتها باطراد. منهنّ فعلاً أمرهما: (خُذْ وكُلْ)، وفعلٌ مضارع هو: (يرى ونرى وأرى وترى...)].

* * *

المراجع والمصادر:

وردت في آخر مناقشة الفعل الناقص.

في الفعل الناقص: تصريفه واتصاله بالضمير

تعالج كتب الصناعة حَذَفَ حرف العلة من آخر الفعل الناقص، نحو: [دعت ويخشون...] فتذكر أن الأصل: [دعأت ويخشأون...] ثم جرى الحذف لالتقاء الساكنين.

ونكرّر هنا ما قلناه لدى معالجة الفعل الأجوف من أن محلّ هذه المسألة هو بحث [الإعلال]؛ والتعرّض لها هنا خروج على منهج البحث العلمي. ولذلك اطّرحناها عند البحث في تصريف الفعل الناقص.

بعد هذا التنبيه، ندير الحديث حول الفعل الناقص:

أولاً: إذا بحثت كتب النحو والصرف في تصريف الفعل الناقص، عرّجت على أن لامة تكون واواً، نحو: [بذؤ ورخؤ وسرؤ...]، أو ياءً، نحو: [رقي وزكي وشصي...]، أو ألفاً منقلبة عن إحداهما، نحو: [غزا ورمى وسعى...].

ثم تنتقل تلك الكتب إلى ما كان أصله الواو وانقلبت إلى ياء، نحو: [شقي وحوي وقوي...]، وما كان أصله الياء وانقلبت إلى واو، فتورد [نهؤ]، وتصرّح أنها كلمة واحدة يتيمة في اللغة.

ثم تستأنف فتنتقل إلى الواو والياء، اللتين تنقلبان إلى ألف. ثم... ثم... ثم... وما تزال تلحّ على هذا ونحوه، حتى تنفق فيه صفحات!!

ثم تعرّج على الخطوات المتتابعة في انقلاب هذه الحروف [من... إلى...]، وما

الذي يشدّ، وما الذي يقلّ، وما الذي تُظنّ علته ياءٌ وهي واو، والذي تظنّ علته واواً وهي ياء إلخ...

وما من مشتغل باللغة إلّا ويعلم أن موضع كل هذا إنما هو بحث [الإعلال]. فالتعرّض له في بحث [التصريف] وقد فصلّ حديثه في [الإعلال] هو إثنان بجانيّ، وخروج على منهج البحث العلمي. فمن شاء الوقوف على شيء من ذلك في كتابنا، طالعه في بحث [الإعلال]، حيث القواعد الكلية، التي تشمل أحكام الناقص وغير الناقص. ومن هنا أن اطرّحنا - في بحثنا هذا - ذكر هذه المسائل الإعلائية.

ثانياً: لا يخرج الكلام عن أن يكون تركيباً أو تحليلاً. وإنما تُقعدّ القواعد لما يُركّب. فإذا قلت: [ذَهَبَ سعيدٌ]، فهذا تركيب. وأنت لا تصل إلى صوغه إلّا بأن تعلم أن الحدّث إذا وقع قبل ساعتك التي أنت فيها، فإن التعبير عنه إنما يكون بصيغة تدلّ على الانقضاء، وهي صيغة [فَعَلَ]. ويطلق عليها المقعدون مصطلح [الفعل الماضي]. فقس عليها عشرات الألوف مما يماثلها في كلام العرب، ومنها كلمة [ذَهَبَ] المذكورة آنفاً في مثالنا.

ومن تنمّة التركيب هنا أن تعلم أن الذي يُجري الفعلَ (أي: الفاعل)، يلزم الرفع أبداً. وبناءً على ذلك، ضممتَه فقلت: [سعيدٌ]، في المثال المتقدم آنفاً.

وأما التحليل فلا تُقعدّ له قاعدة، وإنما يُدعى المرء ليرى ما تشتمل عليه أحشاء الكلمة عند تحليلها، أي: [تفكيكها]. فأما ذور الاختصاص، فيمتعهم أن يحلّلوا ويفكّكوا، فينظروا في أغوار الكلمة؛ ولكن ما حاجة من يريد أن يتعلّم كيف يركّب الجملة، ويصوغ التعبير إلى أن يفكّك [رمى] مثلاً، ليرى أهى أصلاً كما يزعم الصرفيون [رَمَى] أم [رَمَوْا]؟ أو يفكّك [رضي] فلا يرى في يائها إلّا ياءاً!! حتى يسعفه متخصص فيقول له: إنما أصل هذه الياء واو، بدليل المصدر [رضوان]؟

ومن هنا أن توجّهنا رأساً نحو اتصال الفعل الناقص بالواو (واو الجماعة)، والياء (ياء المؤنثة المخاطبة)، وما يكون من شأن الحرف السابق لهما، عند حذف حرف العلة. وأعرضنا عمّا عدا ذلك من تحليل وتفكيك، لا يصل طالب العلم إلى غايته من خلاهما إلا بعد الحفا والوجى.

ثالثاً: كل مسألة، فإنما هي على الأصل، أو خلاف الأصل: خَلَقُ الإنسان، مثلاً - وقلبه عن يسار صدره - هو الأصل. والبحث في هذا تحصيل حاصل، فإذا حدث خلافُ الأصل، فكان القلبُ عن يمين الصدر، شَمَر ذوو الاختصاص لوصف ذلك، وتقعيد أحواله.

وأما كتب النحو والصرف، فإذا بحثت في الفعل الناقص، لم تفرق بين الحالين، فتقعد لما يسلم فلا يصيبه التغيير، كما تقعد للذي ينقلب حرفه أو يحذف، أو يسكن عن حركة أو يحرك عن سكون...

ولو حكّمنا هذه الطريقة في كل مسألة نحوية أو صرفية، لتسع الخرق على الراقع. ولوجد طالب العلم أنه يُسار به في طريق لا آخر لها!! يقولون مثلاً: إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك، فإن كانت لامه ياءً أو واواً سلمتاً، نحو: رضيت وسرّوت... وإذا أسند إلى ألف الاثنين بقي الفعل على حاله إذا كان يائياً أو واوياً^(١).

ولقد أعرضنا عن هذا ونحوه، ولزّمنا ما يحتاج إلى تقعيد، فلم نتجاوز نطاقه.

١- انظر [شرح ابن عقيل على الألفية (تكملة في تصريف الأفعال محيي الدين عبد الحميد) ٢/٦٣٩] ويلاحظ القارئ في كلامهم تغيير الألفاظ، والمعنى هو هو. ففي النص الأول: [إن كانت لامه ياءً أو واواً سلمتاً]. وفي الثاني: [بقي الفعل على حاله إن كان يائياً أو واوياً]. وما قادمهم إلى هذا في اعتقادنا إلا شعورٌ بأن ما يقعدونه مقعدٌ من نفسه.

رابعاً: ملاحظات على السريع:

- تستعمل كتب النحو والصرف عبارة: [فعلٌ ثلاثي مجرد]. (انظر: ابن عقيل
تكملة ٦٣٨/٢)

قلت: وهل في اللغة كلها ثلاثي غير مجرد؟! فلمَ نشغل ذهن متلقي العلم
بتفريعات خاوية؟! بتفريعات خاوية؟!

- وتقول: [إذا أسند الماضي إلى الضمير المتحرك، فإن كانت لامه واواً أو ياءً
سلمت]. (انظر: ابن عقيل ٦٣٩/٢)

قلت: السلامة هي الأصل، وإنما تقعد القاعدة فيما نحن بصده لما يخرج على
الأصل، فيحتكم طالب العلم إليها، فتعصمه من الخطأ.

- وتتابع هذه الكتب فتقول: [وإن كانت اللام ألفاً قلبت ياءً فيما زاد على
الثلاثة]. (انظر: ابن عقيل ٦٣٩/٢)

قلت: هذه قاعدة كلية في كل ألفٍ جاءت آخر كلمة تزيد على ثلاثة أحرف. ولما
كانت كتب النحو حين تبحث في الفعل الناقص، تفتتح ذلك بالحديث عن هذه القاعدة،
فإن إعادتها هنا وهناك من البحث الذي نحن بصده، تكرار وإثقال لامسوخ لهما.

- وتقول: [إذا اتصلت تاء التانيث بالناقص، فإن كانت اللام واواً أو ياءً بقيتا
وانفتحتا]. (انظر: ابن عقيل ٦٣٩ / ٢)

قلت: البقاء والسلامة هما الأصل فلا يقعد لهما.

وتتابع فتقول: [وإن كانت اللام ألفاً حذفت في الثلاثي وغيره]. (ابن عقيل ٦٣٩/٢)

قلت: هاهنا قاعدة كلية، لا يجهلها صغار الصبيان، هي الحذف لالتقاء الساكنين،
نحو: دعأت = دَع...تْ ومشأت = مشَ...تْ، ونحو ذلك...

فهذا وما يماثله، يستغرق من بحث الفعل الناقص صفحات. ولو غربلته واطرحت

منه زؤانه، لما بقي في الغربال غير قاعدتين أو ثلاث. ودونك من هذا الذي ذكرناه زؤانة أخيرة نختم بها الحديث:

تقول كتب النحو والصرف: [إذا أسند المضارع إلى نون النسوة، فإن كانت لامه ألفاً، قلبت ياءً مطلقاً، نحو: يرضين ويخشين...]. (ابن عقيل ٢/٦٤٠ - ٦٤١)

قلت: إن قولهم هذا وإن ظنَّ ذا قيمة ليس بشيء، وهو لا يزيد على أن يكون إثقالاً منكراً، وإتياناً للبيوت من خلفها. وبيان ذلك أن الألف فيما زاد على ثلاثة أحرف لا تنقلب إلّا إلى ياء، بالضرورة. فإذا علمت أن المضارع أقلُّه - بسبب زيادة حرف المضارعة - أربعة أحرف. فعند ذلك يتبين لك، أن ما قالوه هاهنا، ليس غير دوامة تدور في (محيط) تحصيل الحاصل!!

مثال ذلك [يرضى]، فإنه مضارع أحرفه أربعة، ينتهي بألف أصلها الواو بدليل أن مصدره [رضوان]، فإذا أسندته إلى نون النسوة، انقلبت هذه الألف ياءً مع أن أصلها الواو فتقول: (أنتن ترضين).

هذا الإثقال والتكرار، والتحوّي والدوران، وتحصيل الحاصل، وما يُجعل قاعدة مستقلة وهو بضعة من قاعدة كلية... كل ذلك، دعانا إلى مصابرة كادت تكون جهاداً، حتى خلصنا إلى قاعدة تلفُّ تصريف الفعل الناقص فقلنا: [إذا اتصل الناقص بواو الجماعة، أو ياء المخاطبة، حُذف حرف العلة في كل حال؛ ثم إن كان المحذوف ألفاً فقبله فتحٌ أبداً، أو كان غير الألف فقبله الضمُّ، إلّا مع ياء المخاطبة فالكسر].

* * *

المراجع والمصادر:

١٧١،١٥٦،١٥١	دروس التصريف	٦٥،٦٢	شذا العرف
٧١	المفتاح للرجاني	١٣	مختارات ابن الشجري
٢٦١/١	جمهرة ابن الكلبي	٨١،٨٠	ديوان كثير
١٨٤/١	المنصف	٣٦٠	مجالس ثعلب
١٦/١	النهاية	١٣٧٨	القاموس المحيط
٧٢٠/١١+٤٦٢/٣	لسان العرب	٥٣،٥٢/٤	كتاب سيبويه - هارون
٣٧٠/٢	حياة الحيوان للدميري	١٠٥١،١٠٥٠/٢	النكت في تفسير كتاب سيبويه
٢٣٣،٤٧/١	جامع الدروس العربية	٢٧	الموجز في قواعد اللغة العربية
		١٠٩،١٠٨،١٠١	الواضح في علم الصرف
		٥٠/٣+١٣٦،٢٩/١	شرح الشافية
		٤٧٧،٢٨٧	شرح القصائد السبع الطوال
		٤٩١	نهج البلاغة - د. الصالح
		٦٣٥/٢	شرح ابن عقيل - تكملة في تصريف الأفعال - محيي الدين عبد الحميد

في كان وأخواتها

• شروط ما لا شرط له:

تقول كتب الصناعة: إن مضارع [كان]، المحزوم بالسكون، يجوز حذف نونه بشرطين: ألا يكون بعدها ساكن، ولا ضمير متصل.

قلت: أما الشرط الأول [ألا يكون بعد النون ساكن] فمنقوض، بنص كتاب الله، وشعر العرب، ورأي الأئمة. فأما القرآن فقد قرئت آية ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (البينة ١/٩٨) بحذف النون، أي: ﴿لَمْ يَكُ الَّذِينَ...﴾ وانظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل ٢٩٩/١. ولا يقلل من مكانة هذه القراءة، قولهم: [شاذة]، فالمسألة هاهنا لا تدور حول جواز تلاوتها في الصلاة، ولا حول ثبوت قرأتيتها بالتواتر، وإنما تدور - حصراً - حول صحة عربيتها، وما نظن أحداً يطعن في ذلك.

وأما شعر العرب، فمنه أن الخنجر ابن صخر الهذلي قال:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم

(الضيغم: الأسد. يقول ذلك وقد رأى وجهه في المرأة غير وسيم).

وهو كما ترى، حذف النون وبعدها حرف ساكن.

وأما رأي الأئمة، فقد أجاز يونس ابن حبيب - وهو أستاذ سيبويه - حذف نون مضارع [كان] مطلقاً، سواء كان الحرف بعدها ساكناً أو متحركاً.

وأما الشرط الثاني: [ألا يكون بعد المضارع ضمير متصل]، فشرط طريف. لأن معناه في آخر المطاف، منع القائل من أن يقول على سبيل المثال: لم يَكُهُ، ولم تُكَّتْ، ولم أَكُتْ، ولم يَكُنِي، ولم يَكُهَا، إلى آخر ما في الكلام من يَكُهَاتِ وَيَكُنَاتِ!!

• ما لقيصر لقيصر:

في بحث كان وأخواتها، تعالج كتبُ الصناعة عدداً من الأدوات تسميها: أخوات [ليس]، وهي: [إن، ما، لا، لات]. ولما كان ذلك مخالفاً لما يقضي به المنهج العلمي، زحلنا الحديث عنها إلى قسم الأدوات، فمن شاء رجع إليها في موضعها. ومثل ذلك معالجتهم مجيء الباء زائدة في خبر [كان] وخبر [ليس]، وحقها أن تعالج في موضعها من قسم الأدوات. ولذلك زحلنا الحديث عنها إلى حيث ينبغي أن تعالج.

• والمفردات قوت أيضاً:

تذكر كتب الصناعة، أربعة أفعال، هي: [عَلِقَ، حَرَى، كَرَبَ، اخْلَوَلَقَ] تقول إنها من أفعال المقاربة، ترفع الاسم وتنصب الخبر. وتحول تلك الكتب جولة واسعة، تُلِم فيها بمعانيها، واقتزان خبرها بـ [أَنْ]، مرةً وجوباً، وأخرى جوازاً، ومرةً على قلةٍ وأخرى على كثرة.

وهي كلمات عفا عليها الزمان، كان يحسن أن تُحَفَظ في المتحف اللغوي، حيث يرجع إليها متخصص أو متفقه أو مؤرِّخ... ومَن هذا الذي يقول اليوم: [إنَّ الناس اخلولقوا أن يودّعوا هذه الكلمات، وحرّوا أن ينسوها، وعلقوا يهملونها. بعد أن كربت أرواحهم أن تزهق (وفي رأي سيبويه: كربت تزهق، بدون أن)]؟!؟

• خلل في القيود !!

تستشهد كتب الصناعة - على أنّ معمول خبر الأفعال الناقصة يجوز أن يتقدّم عليها - بقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ﴾ (الأعراف ١٧٧/٧). وتقرّر أنّ [أنفسهم] - وهو مفعول به لـ [يظلمون] - تقدّم على [كانوا]، لا أنه تقدّم على فعله: [يظلمون]...

قلت: هاهنا تسمية للأشياء بغير أسمائها، فـ [أنفسهم] مفعول به متقدّم - أصلاً -

على فعله [يظلمون]. ومجيء [كانوا] قبل [يظلمون] لم يغيّر من هذه الحقيقة شيئاً. ودليل ذلك أنك تحذف [كانوا] أو تثبتها، فتظل كلمة [أنفسهم] في كل حال، مفعولاً به متقدماً على عامله [يظلمون]. ومن ثم يكون اعتداد [أنفسهم] معمولاً متقدماً على خبر الفعل الناقص، إخراجاً للأمور عن مستقراتها، وظلماً للحقيقة اللغوية.

• فِقْهٌ مَا لَا أَصْلَ لَهُ، وَلَا اسْتِعْمَالَ لَهُ:

تورد كتب الصناعة تركيباً، تزعم أنه نشأ من حذف [كان]، وإبقاء اسمها وخبرها. ولقد رأيتُ أن أنقل نقلاً حرفياً، شرحَ هذا التركيب، من كتاب في النحو حديث، للتأمل والعبرة، فدونك ذلك. قال المؤلف شارحاً المسألة^(١):

[تُحذَفُ وحدها (أي: كان)، وَكَثُرَ ذلك بعد [أَنْ] المصدرية، الواقعة في موقع أُريد به تعليلُ فعلٍ بفعل، في مثل قولهم (أَمَّا أَنْتَ مِنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ). أَصْلُهُ (انْطَلَقْتُ لِأَن كُنْتَ مِنْطَلِقاً)، ثُمَّ قُدِّمَتِ اللامُ التعليليةُ وما بعدها على (انْطَلَقْتُ) للاختصاص، أو للاهتمام بالفعل. فَصَارَ (لأن كُنْتَ مِنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ). ثُمَّ حُذِفَتِ اللامُ الجارّةُ اختصاراً، ثُمَّ حُذِفَتِ (كان) لذلك، فانفصل الضمير الذي هو اسم (كان)، فصار: (أَنْ أَنْتَ مِنْطَلِقاً)، ثُمَّ زِيدَتِ (ما) للتعويض من (كان)، وَأُدْغِمَتِ النون من (أَنْ) في الميم من (ما)، فَصَارَ (أَمَّا أَنْتَ). وعلى ذلك قول العباس ابن مرداس:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

أي: لِأَن كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَخَرْتُ. انتهى الشرح.

قلت: هاهنا كلمة، حقّها أن يقال قبل كل كلمة، هي: أنّ هذه الرواية التي تأخذ بها كتب الصناعة كلّها - نعم كلّها كلّها - مخالفة لرواية الديوان، فرواية الديوان

١- لم نر اسم الكتاب واسم مؤلفه مفيدين شيئاً، فلم نذكرهما.

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا كُنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضُّبُعُ

(الديوان / ١٠٦)

ورواية الديوان هي العليا، إذ كل رواية أخرى تظلّ دونها إلى أن تذكر مصادرها. ومن هنا أن نبذنا المسألة كلّها، وأعرضنا عنها إعراضاً، فـ [كنتَ] ماضٍ ناقصٌ، وتاء الضمير اسمه، و[ذا] خبره. وفكّها الله!!

وأما شروح وتفسير هذا البيت، التي تمتلئ بها كتب الصناعة، فتركناها لمن يجد من وقته فراغاً يملؤه بمثل هذه الأشياء، ثم يخرج على الناس متبغداً بأنه يعرف إعرابَ [أما أنتَ ذا نفرٍ].

• هوى التشعيب غلاب^(١)!!

تجعل كتب الصناعة من بحث الأفعال الناقصة بحثين. الأول: [كان وأخواتها]، والثاني: [كاد وأخواتها]، مع أنهما عند التحقيق بحث واحد. وما بينهما من فروق ليس اختلافاً، وإنما هو خصائص، أعظمها أنّ خبر [كان وأخواتها] يكون اسماً أو جملة، وأنّ خبر [كاد وأخواتها] لا يكون إلاّ جملة، فعملها مضارع. وأمّا غير هذا من الخصائص، فلا يكاد يستحقّ أن يُذكر. ولقد عبّر ابن مالك عن هذا أوضح تعبير إذ قال:

كَ (كان، كاد وعسى)، لكنْ نَدَرُ غيرُ مضارعٍ لهذين خبرُ

فإذا رأيتنا نجعل الأفعال الناقصة زمرتين، فعن غير اقتناعٍ كان ذلك منا، وإنما رأينا المسألة قد تثير أخذاً وردّاً، ودفعاً وصدّاً، فتخطّيناها، لنفرغ لما هو أعظم.

• عناء مجانيّ:

تصرّ كتب الصناعة، على أن تقف عند أفعال المقاربة فعلاً فعلاً، فتقول: يكثر اقتترانه بـ [أن] ويقلّ اقتترانه بها!! فتغدو المسألة قلةً وكثرةً وعدّاً وإحصاءً، وقد كانت

١- قد تكون عناوين المسائل النحوية شعراً!!

إرشاداً وهدايةً وتقويماً وتعليماً!! وما قيمة الوقوف عند القليل والكثير، إذا كانت العرب استعملت هذا وذاك، ولم نَعْنِي القارئ بهما؟

* * *

المراجع والمصادر:

٦٦	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٧٥/٢	جامع الدروس العربية
١١٦	قطر الندى	١٨٧/٢	المختص
٤٤١/١	النحو الوافي	١٣١/١	أوضح المسالك
٨٣/١	شرح المفصل	٣٦٠/٢ + ١٤٥/١	شرح الأشموني
٣٤٥/١	الخزانة	٩	نصّ الألفية
٢٩٢/٤ + ٢٦٨/١	توضيح المقاصد	٢٣٧ و ٢٢٣/١	شرح الكافية
٥٨/١	الأصول في النحو	٥٢/٤ + ١٨٨/١	حاشية الصبان
٦٣	الواضح في النحو والصرف	٢٦١/١	شرح ابن عقيل
١٠٦	ديوان العباس ابن مرداس	٢٧٧/٢	معجم البلدان
		٥٢١/١٠	مجمع البيان
		٣٠ و ٤٠ و ٤٢ و ٤٦ و ١٣٧	الإنصاف
		٣٩٣ و ٣٨٥ و ١٠٨/٢	الكشف عن وجوه القراءات

في اللازم والمتعدي

• اثنان !! وإن قيل ثلاثة:

تُقرّر كتب الصناعة، أنّ في اللغة سبعة أفعال، ينصب كلّ منها مفاعيل ثلاثة، هي: [أنبأ - نبأ - أخبر - خبر - حدث - أرى - أعلم]. غير أنها ما تلبث أن تعطف على ما قرّرت فتستلّه مسألة بعد مسألة. وينظر الناظر فإذا ليس بين يديه مما قرّرت شيء!!

ودونك هذا النصّ، فقد قبسناه - للتمثيل - من (أوضح المسالك ٣٣٢/١). على أنّ نظائره في مطوّلات كتب الصناعة كثير. وسنقف عند بعض فقراته وقوف المعجّل، لئلاّ يعينك صدق ما نزع.

قال ابن هشام وهو يبحث في هذه الأفعال السبعة التي نحن بصددّها:

• [وهي: أعلم وأرى، اللذان أصلهما علّم ورأى المتعديان لاثنتين].

قلت: هذان الفعلان - كما نصّ ابن هشام - لهما إذاً أصل، زيدت في أوله الهمزة^(١).

فإذا كان ذلك - وهو كائن - فما فضّلُهُما في الأفعال حتى تفتح لهما كتب الصناعة باباً مستقلاً؟! ولمّ لم تفتح مثله لـ [شرب وبلع وصعد وبلغ وسمع وفهم إلخ...؟!] حين زادت همزة في أولها فقالت: [أشرب وأبلغ وأصعد وأبلغ وأسمع وأفهم إلخ...؟!] أم النحو فيه خيارٌ وفقوس؟!

١ - زيدت الهمزة في [علّم] رأساً، وفي [رأى] بعد رحلة!! لغوية، إذ الأصل: [أرأى].

• ثم قال ابن هشام: [وما ضُمَّن معناهما من نبأ وأنبا وخبر وأخبر وحدث، نحو...].

قلت: إنَّ هاهنا حكماً قاطعاً، معناه: أنَّ هذه الأفعال الخمسة لا تنصب مفاعيل ثلاثة على الأصل، وإنما تنصبها على التضمين. فإذا ضُمَّت معنى [أعلم وأرى] نصبت نصبهما، وإلا فلا!! فهي إذا لا تنصب بما فيها، وإنما تنصب بما في غيرها. ولعمري إنَّ خمسة أفعال في اللغة هذا شأنها - قد مُيزت على غير امتياز، ونُصب بها على ما ليس فيها - لجديرة أن تكون موضع بحث في فقه اللغة، لا أن يُفتح لها في النحو باب تستقلُّ به، ويَحْمَلُ طلاب العلم همومه.

• ثم قال: [ويجوز عند الأكثرين حذف الأول كـ (أَعْلَمْتُ كِبَشَكَ سَمِيناً)، والاختصار عليه كـ (أَعْلَمْتُ زَيْداً)].

قلت: إنَّ جواز حذف المفعول الأول عند الأكثرين من النحاة، قد أحسن مرتين: الأولى: أنه ردَّ هذه الأفعال التي نحن بصددتها إلى صنفين فقط: صنف ينصب مفعولاً واحداً، وصنف ينصب مفعولين. وهو ما أخذنا به. فأُميّط بذلك عن القواعد، بحثٌ لغويٌّ هو التضمين، كانت كتب الصناعة جعلت منه بحثاً نحوياً، سُمِّته: [باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة].

والثانية: أنه كشف الغطاء عن أنَّ التمسك بمنع حذف المفعول الثالث عند الأقلين إنما هو تعنتٌ بالبحان، وإرهاق على غير طائل.

• حرائم علينا اليسير !!

تقول كتب الصناعة: [إذا تَضَمَّنَ الْقَوْلُ (انتبه: فهنا تضمين أيضاً!!) معنى الظنِّ عمل عمله، فنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر].

قلت: هذا كلام ظريف. ولكن كتب الصناعة، تضيف إليه كلمة بريئة فتقول:

[لكن بشرط].

فانتبه أيضاً!! فإنّ كلمة [بشرط] دهليز إلى [شروط ومصاعب] لا يطبقها عند الاستعمال، إلّا مَنْ أوتي الصبر الجميل. فدونهاها:
 أولاً: أن يكون [فعل القول] مضارعاً.
 ثانياً: أن يكون هذا المضارع للمخاطب.
 ثالثاً: أن يسبقه استفهام.

رابعاً: ألاّ يفصل بين هذا الاستفهام وفعل القول، إلّا ظرف، أو جارّ ومجرور، أو معمولٌ فعلٍ القول.

وإنّ المرءَ لَيَشعر بالإحباط بعد هذه الشروط، حين يرى كتب الصناعة تقول له ما معناه: لكنّ نصب المفعولين بعد فعل القول - ولو تحققت له هذه الشروط - ليس بالواجب بل هو جوازيّ، فإنّ شئت نصبتهما بعده وإنّ شئت رفعتهما!!
 ولقد ينقلب الإحباط إلى مقتٍ، حين يرى المرء المسألة قد خرجت عن سكّنها فقيل له: [فإذا لم يتضمن القول معنى الظنّ فإما أن ينصب مفرداً وإما أن ينصب جملةً محكيّة].

ولولا شيء من الإشفاق، لأفضنا في هذا وفروع هذا، إفاضةً لا يطبقها إلّا بليد، أو ذو بأس شديد!!

وقد يقول قائل: أخرج من جلودنا؟! هذه لغتنا!!

ونجيب: لا تخرجوا من جلودكم، فهذا الذي يُصوّر لكم كأنه القول الفصل في لغتكم، لم يلتفت إليه بعض العرب - الدراويش - فاستعملوا فعل القول كما يستعملون فعل الظنّ. فلا تفريق ولا اشتراط ولا منع ولا إجازة. فالقول المتضمن معنى الظنّ، يمثّل الظنّ عندهم في كل شيء. وفكّها الله.

لكن كتب الصناعة لا تحبّ هذه الدروشة، ولذلك لا تقف عندها إلا وقوف معجلٍ، يخشى أن يُدركه الطلب. فتمنحها سطرًا أو نحوّه (ولا نقول سطرين فنكذب) وتفتح صدرها لتلك المصاعب المجانية، فتعطيها صفحاتٍ لا سطوراً. فسبحان مقسّم الحظوظ!! ورحم الله أبا العلاء:

[قَلَمُ الْبَلِيغِ بغيرِ حَظٍّ مِغزَلٌ].

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك	٢٩٤/١	قطر الندى	١٧٠
شرح الأشموني	٢٧٠/١	حاشية الصبان	١٨/٢
الإنصاف	٤٤١	النحو الوافي	٣/٢
شرح المفصل	٨٩ - ٧٧/٧	شرح الكافية	١٤٧/٤
الخزانة	١٢٩/٩	توضيح المقاصد	٣٧٤/١
أسرار العربية	١٥٦	جامع الدروس العربية	٢٥ / ٣ + ٣١ / ١
الواضح في النحو والصرف	١٣٨ ، ٤٠	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٧٣

في المبتدأ والخبر

• ما لقيصر لقيصر:

تُورد كتب الصناعة في بحث المبتدأ، الحروف التي تأتي زائدة قبله، مخالفةً بذلك ما يقتضي المنهج العلمي، إذ حَقُّ كلٍّ من هذه الحروف وهي: [الباء، مِن، ربّ] أن يُورَد في موضعه من بحوث الأدوات، حيث يُدرس من جميع أقطاره: عاملاً ومهملاً، أصلياً وزائداً. وهو ما نلزم أنفسنا الأخذ به في كتابنا.

ومن هذا القبيل أيضاً، أن كتب الصناعة تعالج في بحث المبتدأ والخبر، مجيء الجملة خبراً، وتفرّع وتشعب، وتذهب في ذلك كل مذهب... وليس محلّ كل ذلك هنا، وإنما محلّه بحث الجمل، خبرية وغير خبرية. ولزوماً لما يقضي به المنهج العلمي، زُحِلَت جملة الخبر إلى محلّها اللائق بها. فمن شاء رجع إليها في محلّها.

• الاستيطان في وطن الآخرين عدوان !!

تورد كتب الصناعة، المواضع التي يجوز فيها حذف المبتدأ، والمواضع التي يجب فيها ذلك. ثم تقول: كلمة [خالد] من قولنا: [نعم الرجل خالد] لك في إعرابها وجهان: الأول، أن تعدّها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره [هو]، أي: [نعم الرجل هو خالد]. وهذا من المواضع التي يجب فيها حذف المبتدأ.

والوجه الثاني، أن تعدّ كلمة [خالد] مبتدأ مؤخرأ، وجملة [نعم الرجل] خبراً مقدماً. باعتبار الكلام أصلاً هو: [خالد، نعم الرجل].

قلت: هاهنا مسائل يجب الوقوف عندها والكشف عما فيها:

• أولاً: إنّ عبارة [نعم الرجل خالدٌ]، هي في الحالين [نعم الرجل خالدٌ]، وإعرابها على هذا الوجه أو ذاك، لا يغيّر منها شيئاً. ومن ثمّ تكون هذه اللعبة الإعرابية، قد ظلّت - وما زالت - منذ ألف سنة، صالحة للتسلية بحلّ أحاجي إعراب الوجهين، في عصر يتسلّى الأطفال فيه بالحاسوب!!

• ثانياً: يصرّح النحاة بأنّ الأصل في تركيب: [نعم الرجل خالدٌ]، هو: [خالدٌ نعم الرجل]؛ فإذا صحّ هذا - وهو غير صحيح - فلم يُنظر إلى [نعم الرجل خالد] على أنّه أصل؟ وما بال ما ليس أصلاً، يؤصّل فيزاجم الأصل!!

• ثالثاً: ما يتعلق من الأمور بـ [نعم وبئس]، محلّه بحثُ [أفعال المدح والذمّ]، لا بحث المبتدأ والخبر. فلنرحلّه إلى حيث يقتضي المنهج العلمي، فإنّ الاستيطان في أراضي الآخرين عُذوان!!

ومثّل [نعم وبئس] في وجوب الزحلقة، موضوع آخر يجب زحلقةه إلى بحث [النعت المقطوع]، وذلك قولهم: [انظر إلى خالدٍ المسكين]، فإنهم يقدّرون فيه مبتدأً محذوفاً وجوباً، أي: [هو المسكين]. فيجلبونه من أرض [النعت المقطوع]، ليتوطّن بحث المبتدأ والخبر برغم أنفهما!!

• لي الأعناق:

في كلّ لغة - لا العربية وحدها - تراكيب كأنها الجزر من المحيط، تستعصي على المنطق أحياناً، وعلى التعليل أحياناً أخرى. يشير إليها علماء فقه اللغة، ولا يجدون في أنفسهم غضاضةً أن يصرّحوا باستعصائها وجهلهم أصلها. وأما عندنا فترى لها تخاريج وتعاريف وأعاريب... وترى بين الأئمة مذاهب فيها وأقوالاً، وخصومات وآراء، وتضاداً واختلافاً...

مثال ذلك: [كم كتابٌ عندك!!] و[كم كتاباً عندك؟] و[ما أجمل الربيع]

ولكتب الصناعة عند هذه الأدوات وقفات، تحكم عليها فيها-على حسب الحال-
بالإفادة والإبهام والتعريف والتنكير والإعراب والتقديم إلخ...

فأما الحكم بتنكيرها، وإفادتها، وهي مبهمة، فغريب. فمن أين يأتيها التنكير ومن
أين تأتيها الإفادة؟ وبِمَ كانت نكرة؟ وبِمَ كانت مفيدة؟ وأغرب من كل ذلك ما
يلبسونها إياه من أعراب.

ويقولون هذه مصطلحات!! فهل يغفر قولهم هذا أن يغدو المصطلح سبيلاً إلى
استغلاق الفهم؟

أَلَسْنَا لو قلنا لأبنائنا: هاهنا تراكيب ورثناها عن آبائنا، لا علم لنا بأصلها، ولا
بمراحل تطورها، لأفهمناهم فهماً عملياً معنى التطور اللغوي، فوعَوْا ما يصيب
الأحرف والمفردات والمعاني والتراكيب، مِن التغير والتبدل خلال الزمان؟ وليت
شعري، ماذا يجدي عليهم أن يقال لهم: [هي نكرات مفيدة!!]، حتى إذا تأملوها
وخبروها، لم يروا تنكيراً ولا رأوا إفادة؟!

وأما الحكم بوجوب تقدّمها، فتحصيل حاصل. ولو جرّب مجرّب أن يمنعها
التقدّم، فقال عند التعجّب مثلاً: [أجمل ما الربيع] أو: [أجمل الربيع ما]، أو قال:
[كتاب كم عندك!!] أو: [كتاب عندك كم!!]... لأضحك الثكالي!!

ومن هذا المعجن نفسه قول كتب الصناعة عَوْداً وَبَدْءاً: [يجب تقديم المبتدأ إذا
كان محصوراً في الخبر] نحو: [ما محمد إلا رسول]. ثم قولها: [يجب تقديم الخبر إذا كان
محصوراً في المبتدأ]^(١).

قلت: وهذا أيضاً تحصيل حاصل، إذ كلّ من المبتدأ والخبر، لا بدّ من أن يقدّم إذا

١- رأينا التمثيل بالمبتدأ مغنياً عن التمثيل بالخبر، إذ كان هذا هذا، حُكْمًا وتعليلاً.

كان محصوراً في الآخر. اللهم إلا أن يكون المتكلم هندیّاً أو يابانيّاً... وإنّ من الطريف دفاعهم عن هذه (القاعدة!!) بقولهم: لو قدّم الخبر فقليل: [ما رسولٌ إلاّ محمد]، لفسد المعنى، فكان خلاف الحقيقة، إذ تصبح الرسالة محصورة في محمد (ص).

هكذا يقولون. والطرافة في دفاعهم، تظهر في دفعه، وذلك أنّ الحصر من بحوث البلاغة، وعلى من يستعمله أن يتعلّم أولاً أنّ المحصور إنما يأتي بعد إلاّ، لا أنّ المبتدأ يجب أن يتقدّم إذا كان محصوراً في الخبر!! ثمّ إنّ المتكلم إذا شاء له جهله أو هوى نفسه أن يقول: [ما رسولٌ إلاّ محمد]، فإنّ قوله هذا - وإن كان صحيحاً من الوجهة التركيبية - سخيف من الوجهة الفكرية!! فتأمل.

وبعد، فإنّ إدخال أبناء الأمة في هذه المتاهات، يسوقهم إلى كره لغتهم سَوْقاً. وماذا يتغيّ عِدْوَك، أكثر من أن يكره أبناؤك لغة أمّتهم؟؟

• حُكْمَانِ مُخْتَلِفَانِ، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ:

حرامٌ على كتب الصناعة، أن تعالج بحثاً من البحوث ولا تقول: [يُحذف كذا وكذا إذا دلّ عليه دليل]. ولقد كنا نكرّر التنبيه على ذلك مرة بعد مرة فنقول: إنّ ابن مالك خلّد هذه المسألة ببيتة الذي يقول فيه:

وحذف ما يُعلّم جائزٌ كما تقول: [زيدٌ] بعد: [مَنْ عندكما؟]

والطريف هاهنا، أنّ تلك الكتب ما إنّ تقول: [يجوز أن يُحذف المبتدأ إذا دلّ عليه دليل]، حتى تكررّ عليك بعد قليل فتقول: [يجب حذف المبتدأ إذا دلّ عليه جواب القسم، في نحو قولنا: في ذمّي لأفعلن، أي: في ذمّي عهد لأفعلن].

فكيف يُحذف المدلول عليه، هناك جوازاً، وهنا وجوباً؟ غيّرُوا صوغَ القاعدة، أو أطلقوها، فإنّ (النحو) قد يُغضَى منه عن مسألة، وأمّا التماسك المنطقي، فلا يُغضَى عنه في كل مسألة.

• موضع نظر:

تقول كتب الصناعة: يُحذف المبتدأ وجوباً، إذا كان خبره مصدرأ نائباً عن فعله، وشاهدها قوله تعالى: ﴿فَصَبِرْ جَمِيلًا﴾ (يوسف ١٨/١٢)، فإنها تأتي به للبرهنة على ذلك، فتقول: [أي: صبري صبر جميل].

قلت: لقد أطلنا تأمل هذا الشاهد فلم نر فيه مصدرأ نائباً عن فعله. وصحيح أن المصدر ينوب عن فعله، ولكن إنما يكون ذلك في المفعول المطلق مثلاً، حين يُحذف الفعل ويُناب عنه مصدره، كنعو قول القائل: [فصبراً في مجال الموت صبراً]، إذ الأصل: [اصبر في مجال الموت]. وأما في [صبر جميل] فأين هو الفعل الذي حُذف وناب عنه [صبر]؟ ثم ألم يُقل في عَرْض المسألة، إن التقدير هو: [صبري صبر جميل]؟ فأين كلمة [صبري] وهي اسم، من [صبر ويصبر واصبر]؟ وكيف تنوب هاهنا عن هذه الأفعال؟

وقد يقول قائل: لعل هذا سهو. ونقول: كلا، فكتب الصناعة تورّد مثلاً آخر من هذا المعجن، هو: [سمع وطاعة] ثم تقول: [أي: أمري - أو حالي - سمع وطاعة]. فأين الفعل الذي حُذف هاهنا وأُنِيب عنه مصدره؟! وكيف ينوب [أمري] و[حالي] عن فعل السمع والإطاعة؟

لقد بيّن الأستاذ الشيخ محمد بهجة البيطار رحمه الله، ما يذهب إليه النحاة في هذه المسألة فقال^(١): [أصله (أي: أصل سمع وطاعة) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، من المصادر التي جيء بها بدلاً من أفعالها. لكنهم قصدوا به الثبوت والدوام فرفعوه. وجعل خبراً عن مبتدأ محذوف وجوباً، حملاً للرفع على النصب، أي: أمري سمع وطاعة]. انظر شرحه لكتاب [الموفي في النحو الكوفي] للكنغراوي/ ٢٦

١ - قيسنا الشرح حرفياً لما فيه من الإيجاز والدقة والوضوح.

قلت: اللهم أعين طلاب العلم على فهم المصدر المنصوب الذي يُجاء به بدلاً من فعل محذوف لم يره راء ولا نطق به ناطق. ويسر اللهم عليهم استيعاب رفع المصدر إذا قصد به الثبوت والدوام. وشرح اللهم صدورهم ليدركوا جعل المصدر خبراً عن مبتدأ محذوف. وأنزِعْ عقولهم ليروا في ظلمات هذه المتاهات كيف يكون حمل الرفع على النصب!!

• تغافل!!

تقول كتب الصناعة: إنَّ الخبر يُحذف وجوباً في مواضع، منها أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسمَ تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح خبراً، نحو: [تأديبي الغلام مسيئاً] و: [أفضل صلاتك خالياً مما يشغلك].

قلت: لو أنعمت النظر في المثالين، لرأيتهما يرتدآن جميعاً إلى القاعدة الكلية التي صاغها ابن مالك بقوله: [وحذف ما يُعلم جائز...]; وذلك أن الأول منهما يغدو بعد ردِّ المحذوف: [تأديبي الغلام مسيئاً، زاجرٌ له]، ويغدو الثاني: [أفضل صلاتك أداؤك لها، خالياً مما يشغلك].

فلم الذهاب إلى مصدرٍ، واسمٍ تفضيلٍ مضافٍ إلى مصدر، وإلى حال تصلح!!
وحال لا تصلح!!

• وللتعسير أيضاً مذاق!!

يقول نحويو البصرة: يجب أن يسبق المبتدأ الوصفَ الرافع لما بعده، نفياً أو استفهاماً، فيقال وجوباً: [ما مسافرٌ الرجلان، وأمساfer المعلمون؟].

وقد يخطر في ذهن سائل أن يسأل: لِمَ يُصرُّ البصريون على شرط الاعتماد على النفي والاستفهام؟ ولماذا يجوزُ سيبويه ذلك ثم يقول إنه ضعيف؟ وكيف يكون الجائز ضعيفاً؟!

وفي الجواب عن ذلك نقول: قال سيبويه: [وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ (يعني: إذا لم تجعله خبراً مقدماً، وتعمل (زيد) بعده مبتدأ مؤخرًا) كما تؤخر وتقدم فتقول: ضَرَبَ زيداً عمرو، وعمرو على ضَرَبَ مرتفع، وكان الحدّ أن يكون (أي: عمرو) مقدماً ويكون زيد مؤخرًا، وكذلك هذا، الحدّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً. وهذا عربي جيّد] ^(١).
(الكتاب - هارون ١٢٧/٢)

وتعليقاً على هذا القسم من النصّ نقول: إنّ المثال الذي أورده سيبويه وهو: [قائم زيد]، هو هو في كل حال لم يتغير. وتقبيحه وتجويده تابعان للنظرة الإعرابية، وأما العبارة نفسها فهي هي، تظلّ عربية جيدة، ما لم يُعربها المعربون.
وأما القسم الثاني فيقول فيه: [فإذا لم يريدوا هذا المعنى، وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله: يقوم زيدٌ وقام زيدٌ، قُبِحَ لأنه اسم. وإنما حُسِّنَ عندهم أن يجري مجرى الفعل إذا كان صفةً جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه].
ولقد فهم النحاة قوله أحسن الفهم، وأدركوا أنه ابتغى أن يقول: إذا رَفَعَ المبتدأ فاعلاً قُبِحَ ذلك، لأنّ المبتدأ اسم، والاسم لا يرفع فاعلاً، بل الذي يرفع فاعلاً هو الفعل. ولكن إذا أُعطي المبتدأ - وهو اسم - شيئاً من خواصّ الفعل، فإنه عند ذلك، يرفع فاعلاً بغير قُبْح.

ولما كان النفي والاستفهام هما في الأصل من خواصّ الفعل ^(٢)، فإنّ البصريين قالوا: لا بدّ من أن يعتمد المبتدأ على أحدهما، إذا أُريد له أن يرفع ما بعده فاعلاً.
وهكذا ترى أنّ سيبويه - كما قلنا آنفاً - لا يعيب قولك: [قائم زيدٌ]، بل يرى

١- كأنّ ابن السراج كان يعلّق على رأي الخليل وسيبويه إذ قال: [وهو جائز عندي على قبحه] الأصول في النحو ١/٦٠

٢- انظر شرح الكافية ١/ ٢٢٦ و ٢٢٧

أَنَّ إعراب [زيدٌ] فاعلاً، ضعيف. وإعرابه مبتدأ مؤخراً جيّد. وأما [قائم زيدٌ] فـ [قائم زيدٌ] في كل حال!!

فتأمل روعة نظراته العقلية، وتتابع حركاتها، ثم انظر إلى قوالب كتب الصناعة ورواسمها، واستبق في ذهنك أخيراً، أنه يعمل ما رآه الخليل ضَعْفاً، على حين توجب كتب الصناعة إقامة حاجز بين الخطأ والصواب. فإذا فعلت ذلك، اتضح لك فرق ما بين فكر سيوييه، وأحكام ورثة علمه.

وأما الآخرون - ومنهم إمام بصري!! ضخم هو الأخفش، ومنهم الكوفيون، وابن السراج وابن مالك - فيقولون: بل جائز ذلك وعدمه. فيصح أن يقال: [ما مسافرٌ الرجلان، وأمّسافرٌ الرجال]، باعتماد نفي أو استفهام، ويصح أن يقال أيضاً: [مسافر الرجلان، ومسافر الرجال] بغير اعتماد على شيء. وقد خلّد ابن مالك مذهبه هذا إذ قال:

وقسْ وكاستفهامِ النفي. وقد يجوز نحو: (فائزٌ أولو الرّشدِ)

فأوردَ المبتدأ: [فائزٌ] وهو اسم فاعل، غير معتمد على شيء، ورفع بعده [أولو] فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.

ومما يُستدلّ به على صحّة أطراح شرط النفي والاستفهام، قولُ الشاعر الطائي:

خيرٌ بنو لَهَبٍ فلا تكُ مُلغياً مقالة لَهَبِي إذا الطير مرّت

(يريد أن بني لَهَبٍ يحسنون زجرَ الطير، تفاؤلاً وتشاؤماً، فخذُ برأيهم إذا قالوا، فإن قولهم هو القول)

وفيه أن الشاعر أتى بالمبتدأ: [خيرٌ] وهو صفة مشبهة، غير معتمدٍ على نفي أو

استفهام، وبعده فاعل سدّ مسدّ الخبر، هو: [بنو].

ومنه أيضاً قول الشاعر زهير ابن مسعود الضبي:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوبُ قال: يا لا

(الثوب: مَنْ يَلْوَحْ بثوبه مستصرخاً. وقوله: يا لا، فيه حذف، والأصل: يا لفلان).

وفيه أَنَّ الشاعر أتى باسم التفضيل [خيرٌ] مبتدأً غيرَ معتمد على نفي أو استفهام. ومهما يذر الأمر، فقد يكون من المفيد إيراد نموذج مما تكدّس تكدّساً وتكرّس تكرّساً من مذاهب كتب الصناعة في هذه المسألة. ففي (توضيح المقاصد ٢٦٨/١) ما نقله لك حرفياً، وهو قول المرادي: [ونقل المصنف عن سيبويه جوازه (أي جواز تجرد المبتدأ المشتق، من النفي والاستفهام) على قبح، وعن الأخفش أنه يرى ذلك حسناً. ونقل غيره أن مذهب البصريين غير الأخفش المنع]^(١).

وبعد، فقد وجدنا التشدد يصحب مذهباً، واللين يصحب آخر. ووجدنا الأول يمنعك من كلّ صيغة إلاّ صيغتي النفي والاستفهام، والثاني يسمح لك بكل صيغة، ومنها النفي والاستفهام. ورأينا الأول يحظر بغير دليل، والثاني يميز بشاهدٍ دليل. فأخذنا بالمذهب الثاني، مذهب الأخفش والكوفيين، وابن السراج وابن مالك، لأنه اللين السّمح المطلق.

• شبه الجملة عَيْنُهُ، هو الخبر عَيْنُهُ:

[انظر بحث هذه المسألة في (مناقشة تعليق شبه الجملة)].

* * *

١ - ما رأي قاله: [يسرّوا النحو]، في تيسير مذاهب ثلاثة ضمتها خمس عشرة كلمة؟!

المراجع والمصادر:

٢٥٧/٢	جامع الدروس العربية	٤٩	مجالس العلماء
٦٠ / ١	الأصول في النحو - ابن السراج	١١٦	قطر الندى
٢٦٦/٢ + ٣٧٠/١	مجمع الأمثال	٣٤٥/١	الخزانة
٢٧٨/١	كتاب سيبويه - بولاق	١٧٢/١٣	لسان العرب
٥٠٨/١	النكت في تفسير كتاب سيبويه	٧٦ ... ٧٢	أسرار العربية
٢٦	الموفي في النحو الكوفي	٩١ و ٩٠/١	شرح المفصل
٢٢٧	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٣١/١	أوضح المسالك
٢٤٥/٢ + ٤٤١، ٣٨٤، ٢١٥/١	النحو الوافي	٣٦٠، ١٤٥/١	شرح الأشموني
١٠٥	الواضح في النحو والصرف	٤٨ و ٩	نصّ الألفية
١٣٧، ٤٦، ٤٢، ٤٠، ٣٠	الإنصاف	٢٢٧ و ٢٢٣/١	شرح الكافية
٢٩٢ / ٤ + ٢٦٨/١	توضيح المقاصد	٥٢/٤ + ١٨٨/١	حاشية الصبان
١٢٦/٢	كتاب سيبويه - هارون	١٨٨ / ١	شرح ابن عقيل

في المثني

• طَمَعُ قيصِر في ما ليس له:

مع أن كتب النحو تفرد لكلٍ من المنقوص والمقصور والممدود... بحثاً قائماً بنفسه، فإنها حين تعالج المثني، تعود إلى ذكر أحكام التثنية مطبقة على تلك الحالات. وذلك إقبال لا مسوَّغ له، وخروج على منهج البحث العلمي، أن أن يُتجافى عنه. فما معنى أن تُكرَّر في بحث المثني ما كنتَ قلته في تلك البحوث، من أنَّ [فتى] مثناه فتیان، و[عصا] عصوان، و[مستشفى] مستشفیان؟!...

• بناء المجھول!! على غير المعلوم!!

تقول كتب الصناعة: إذا ثَبِّتَ اسماً محذوف الآخر، مثل: أبٍ، وَيَدٍ... فإن كان الحرف المحذوف يردُّ في حالة الإضافة، رددته عند التثنية، وإن كان لا يردُّ في حالة الإضافة لم يُردِّ عند التثنية.

وإنما يعني هذا، أن تعلم علماً قَبْلِيّاً أحكام الإضافة، ثم تجعلها سبيلاً إلى العلم بالتثنية. وبتعبير آخر، إنك لن تعرف كيف تثني، حتى تعرف قبل ذلك كيف تضيف. ولعمري إنها لقاعدة بدع في القواعد!!

فإذا قال قائل: إن السليقة تهدي إلى الإضافة، قلنا: فلتهدِ السليقة في التثنية، كما تهدي في الإضافة. والذي لا تهديه السليقة إلى قول: [يدان ويدين] مثلاً، فيخطئ فيقول: [يدوان ويديين]، فليس له من بعد هذا هدى.

وليس هذا فحسب، بل قاعدتهم هذه لا تقوم في كل حال على قدمين، ولا تصحّ إلا في حالة دون أخرى. وإليك البيان:

- ١- لا تصح إلا حين يكون المضاف في حالة رفع، نحو: [سافر أبو سعيد]، ففي التثنية يقال: [أبوان]. وأما في حالتي النصب والجر فهذه القاعدة لا تصح. ففي نحو: [رأيت أبا سعيد ومررت بأبي سعيد] لا يصح: [أبان ولا أبين] فتأمل.
- ٢- لا تصح حين يكون المضاف إليه ياء المتكلم، ففي نحو: [سافر أبي] لا يصح [سافر أبان].

والقاعدة في كل حال مضطربة غير صادقة.

• ما لا يشني لا يشني:

تجعل كتب الصناعة من تثنية المركب الإضافي، نحو: عبد الرحمان، وعبد يغوث، وعبد الخالق... مسألة قائمة بنفسها، مع أن ذلك ليس له حكم خاص. فكما تقول عن حقل له بابان: [بابا الحقل]، تقول هنا: [عبد يغوث، وعبد الله، وعبد الرحمان]. ولا يخطر في ذهن أبدأ أن عربياً يقول: [عبد يغوثين...] لاثنين، اسم كل منهما [عبد يغوث]. وحتى لو صحّ هذا جدلاً فثني [يغوث] فإن كلمة [الله] وكلمة [الرحمان] لا تثنيان. ومن هنا أن أطرحنا هذه المسألة.

• منع الذي لا يكون أن يكون!!

ولكتب الصناعة من هذا طرائف منها:

- منعهم تثنية ما لا يصلح أن يشني!! وذلك نحو: [ثلاثة عشر... وعشرون...] وقد أطرحنا هذا النحو من الاستقصاء المازل!!
- لا يشنون نحو: [قلم مع كتاب] مثلاً، فيمنعون أن يقال في تثنية: القلم والكتاب [قلمان]، أو القلم والكتاب [كتابان]. إذ ليس لفظ أحدهما من لفظ الآخر ومعناه!! وقد أطرحنا هذه الألهيات لما فيها من تغافل مضحك.
- في تثنيتهما ما لا يشني، نحو: [تأبط شراً وسيبويه وحسنين وعابدين...] يوجبون

الإتيان قبله بكلمة [ذا، أو ذو، أو ذي] على حسب الحال، فيقال مثلاً: [جاء ذوا تأبط شرأ، ورأيت ذوي سيبويه، ومررت بذوي حَسَنَيْن...] وقد آن أن تنفى اليوم هذه التفريعات المنفّرة، فبقاؤها يجلب السخط، ويفتح لأعداء لغتنا منافذ يطعنون منها جنبها، ويؤلّبون أبناءها عليها فيطعنونه مع الطاعنين!! ومن هذا الذي يسمي ابنه اليوم: [سيبويه أو خالويه أو راهويه... أو تأبط خيراً أو شرب عصيراً أو ركل كرة...]؟! فليتنا نخط هذا الأذى عن هذه اللغة النبيلة!!

• منعوا أن يثنى المبني نحو: متى - كيف - كم... فلا يقال: متيان ولا كيفان ولا كَمَان... وتجاونا عن ذكر ذلك وأسقطناه، لأنه إلى المزاح أقرب، وأسقطنا معه الحديث عن ثنية المثنى، نحو: [مسجدان] وثنية الجمع، نحو: [رجال]، فهذا ونحوه إنما هو من هموم المشتغلين بفقه اللغة ودراساتها والتأريخ لها. ولو قال اليوم قائل: مسجدانان وأسواقان وصحفان وجرائدان... لجعل من نفسه سخرية الساخرين!! هذا، وإن من يتتبع تفريعاتهم يجد من هذا المعجن صنوفاً، منها منعهم أن تقول: [محامان وقاضان ونادان]!! وإيجابهم أن تقول: [محاميان وقاضيان وناديان]، عند زوال علة حذف الياء. متخيلين أن في أطفال الأمة من يقول: قاضان...!! ومنها نصّهم على وجوب فتح الحرف الذي يسبق ياء التثنية في حالتي النصب والجرّ، نحو: [كتّابَيْن]، وذلك لتجنّيبك أن تقول: [كتّابَيْن]!!

* * *

المراجع والمصادر:

جامع الدروس العربية	٢٤٨،٢٤٥/٢	الواضح في علم الصرف	٢٣٨،٢٢٤
أوضح المسالك	٢٤٦/٣	شرح الكافية	٣٦٠،٣٤٧/٣
النحو الوافي	٦١٣/٤+١١٧/١	شرح المفصل	١٣٧/٤
أملّي ابن الشجري	١٣/١	معاني القرآن	٣٠٨/١
الخزانة	٥٥١-٥٣٢-٤٥٢/٧		

في المستثنى بـ [إلا]

• خلطٌ بالغ الضرر:

تخلط كتب الصناعة [القصر] بالاستثناء، فتجعله جزءاً منه. تقول: إنَّ الاستثناء صنوف، منها صنف يسمَّى الاستثناء المفرَّغ. ومنه قولك مثلاً: [ما جاء إلا زهيراً]. ثمَّ تقول: وإنما سُمِّيَ مفرَّغاً، لأنَّ المستثنى منه حُذِفَ فتفرَّغ ما قبل [إلا] للعمل فيما بعدها. وفي مثالنا: [ما جاء إلا زهيراً] تفرَّغ الفعل [جاء] ورفع الفاعل بعد [إلا]، وهو [زهير]. فكأنَّ [إلا] غير موجودة أصلاً.

وما أبعد هذا الزعم عن حقيقة التركيب، وعن دلالة المعنوية!! وذلك أنَّ قولنا مثلاً: [ما جاء إلا زهيراً، وما رأيت إلا زهيراً، وما مررت إلا زهيراً] ليس من الاستثناء في شيء، إذ ليس فيه مستثنى، ولا فيه مستثنى منه. وقولك مثلاً: [ما جاء إلا زهيراً] ليس فيه استثناء لـ [زهير] مما قبله. بل العكس هو الصحيح، إذ فيه حُكْمٌ بأنَّ زهيراً دون سواه هو الذي جاء. والفرق عظيم بين أن تجعل لزهير حُكماً لا يشاركه فيه أحدٌ سواه، وبين أن تجعل لسواه حُكماً ليس لزهير فيه مشاركة!! والذي في قولك: [ما جاء إلا زهيراً]، إنما هو [قصر] المحيى على [زهير] وحصره فيه^(١). ومنه قوله تعالى ﴿وما محمد إلا رسولٌ قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أو قُتِل انقلبتم على أعقابكم﴾ (آل عمران ١٤٤/٣). فالآية ليس فيها ما يُستثنى منه محمد (ص)، بل الذي فيها نفْيُ

١- القصر - ويسمونه: الحصر أيضاً - هو إثبات حكمٍ لشيء، ونفيه عما عداه. وما كانت هذه صفة، فالفرق بينه وبين الاستثناء عظيم.

صفات الخلود والبقاء عنه، وقصره على أنه رسول. أي: هو مقصور على الرسالة.
وارجع الآن إلى الجمل الثلاث: [ما جاء إلا زهيراً، وما رأيت إلا زهيراً، وما مررت
إلا بزهيراً] تجذ أن ما بعد [إلا] في الجملة الأولى فاعل، وفي الثانية مفعول به، وفي الثالثة
جار ومجرور. فكيف يتفق هذا وإعرابه مستثنى بـ [إلا]؟

• العلم والصدق صنوان:

القرآن نزل بلغة قريش. وما كان من كلمة قرأتها قبيلة بلغتها، فمحلّه مطوّلات
كتب اللغة، حيث يجد بغيته متخصصٌ ومتفقه ومؤرّخ...
وأما أن تتمسك كتب الصناعة بتلك الكلمة فتقعد لها القواعد، كأنها لا تزال حيّة
- وقد ماتت - فشيء يستحق التأمل، ويستحق من بعد تأمله الاعتبار.

والمسألة: أن المستثنى يجب نصبه إن لم تكن له صلة بجنس ما قبله (يسمون ذلك:
الاستثناء المنقطع) نحو [وصل السائح إلا الحقيقة]. وهذه لغة الحجازيين، وبلغتهم نزل
القرآن. ومن ذلك قوله تعالى ﴿ما لهم به من علم إلا اتباع الظن﴾ (النساء ١٥٧/٤)
فإذا عاجلت كتب الصناعة، هذا الاستثناء المنقطع، أي: الذي لا صلة فيه، بين المستثنى
وجنس ما قبله، قالت: إن بني تميم يُحيزون هذا، ويجيزون البدلية أيضاً، ومن هنا أنهم
يقرؤون: ﴿إلا اتباع﴾. وفي تبين هذا المذهب يقولون: إن حرف الجرّ [من] في الآية،
زائد، فتكون كلمة [علم] مجرورة لفظاً، مرفوعة محلاً. فإذا قرأ بنو تميم [إلا اتباع]
فعلى البدلية من كلمة [علم] المرفوعة محلاً.

قلت: هذا ظريف لطيف، إذا سُومِر به مشغل باللغة، وطاب له حديث الولوج
والخروج، واسترواح أثر القراءات في النحو، لكنه ليس ظريفاً ولا لطيفاً، إذا جُعِل
جزءاً مما يطالب أبناء الأمة بفهمه وحفظه، وبسط القول فيه أيام الامتحان.
ودونك من المعجن نفسه، حديث سمر آخر جمع مسألتي:

المسألة الأولى: من المقرر أنّ المستثنى بـ [إلا] اسم منصوب، فإذا سبقه نفي أو شبه النفي (نهي أو استفهام)، جاز مع النصب أن يكون بدلاً مما قبله، فيقال مثلاً: [ما زارنا أحدٌ إلاّ زهيراً + زهيرٌ (بدل من أحد المرفوع)].

المسألة الثانية: من المقرر أيضاً، أنّ المستثنى بـ [إلا] يجب نصبه إذا تقدّم على المستثنى منه.

والقضية هنا، أنّ كتب الصناعة تزعم أنّ بعض العرب يقول: [ما زارنا إلاّ زهيرٌ أحدٌ]. وزعمها هذا يؤوّل إلى أن المستثنى يتقدم على المستثنى منه ومع ذلك لا ينتصب، بل يرتفع. وإذا قد كان هذا يخالف المقرر المذكور آنفاً في المسألة الثانية، فقد خرّجوه على أنه بدل مقلوب!!

أي خرّجوه على أنّ البدل انقلب مبدلاً منه، وانقلب المبدل منه بدلاً!! أي: كان الكلام [ما زارنا أحدٌ إلاّ زهيراً + زهيرٌ (على البدلية)] فأصبح بعد الانقلاب: [ما زارنا إلاّ زهيرٌ أحدٌ].

قلت: إذا كان من حقّ كتب الصناعة أن تقلب المبدل منه فتجعله بدلاً، لكي تصل من بعد ذلك إلى جعل المنصوب مرفوعاً، فإنّ من حقّ الآخرين، أن يأبوا قلبه، فيعيدوه - من بعد قلبه - منصوباً!!

ولكن يبقى أنّ قائلاً قد يقول: وهل اللغة العوبة؟ وأين الشواهد التي تجعل - في العادة - متّكاً لإثبات القاعدة، وتوطيد أركانها؟ فنجيب والأسى يملأ القلب: ليت هذا السؤال لا يُسأل، فالجواب عنه مُمضٌ أليم!! فقد قالوا: إنّ حسان ابن ثابت قال يذكر معركة بدر:

وَفَوْا يَوْمَ بَدْرٍ لِلرَّسُولِ وَفَوْقَهُمْ ظِلَالُ الْمَنَائِيا وَالسِّيُوفُ الْوَامِعُ
.....

لأنهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلاّ النبيّون شافعُ

وحسان ممن يستشهد بقولهم، وها هو ذا يقلب فيقول: [إلاّ النبيّون] فيقدم البدل فيجعله مبدلاً منه. وذلك أنّ الأصل: [لم يكن - (يكن هنا: فعل تامّ يرفع فاعلاً) - شافعُ إلاّ النبيون]. والمستثنى بـ [إلاّ] مسبوق بنفي: [لم]، ومتى كان ذلك جاز مع النصب [النبيّين] الإبتاعُ على البدلية [النبيون]. وقد ارتضى حسان لنفسه البدلية، ثم قلب فقال: [إلاّ النبيون شافعُ].

وإذ قد كان أخوك مرغماً لا بطلاً!! فقد قبلنا هذا وإنّ في النفس منه لشيئاً!! لكنّ أرضة البحث لم تلبث أن شرعت تقرّض، فرجعنا إلى ديوان حسّان، وهو عندنا (المكتبة التجارية الكبرى - تحقيق عبد الرحمان البرقوقي - كتب المقدمة عام ١٩٢٩) فوجدنا الرواية في الصفحة / ٢٥٤ بالنصب، لا الرفع!! أي:

لأنهم يرجون منه شفاعَةً إذا لم يكن إلاّ النبيّين شافعُ

وإذ قد كانت هذه الرواية مخالفة لما أجمعت عليه كتب الصناعة، فقد عرا القلب شيءٌ غير قليل من الشك في طبعة الديوان التي هي عندنا، وسعيّاً نحو مزيد من الاطمئنان، اطلعنا على تحقيق الدكتور وليد عرفات للديوان (طبعة صادر - بيروت - عام ١٩٧٤) فوجدنا الرواية هناك في الصفحة / ٢٦٧ بالنصب أيضاً، مطابقة لما عندنا!!

ولا تسلّ عن شعور المتألّه المتحرّز، إذا هو أتمّ صلاته فاطّلع على أنّ إمامه، إنّما كان يتّجه إلى مآربه ويصلّي لها!!

• لكلّ مكانٍ يُطلَب فيه:

إذا بحثت كتب الصناعة في الاستثناء، بحثت كذلك في الأدوات التالية: حاشا، وعدا، وخلا، وليس، وغير، وسوى، وبيد، إلخ...

وليس لهذا الحشد من مسوّغ، فلقد أفرد الأئمة الأدوات بالبحث منذ قرون. ولم

يتركوا صغيرة ولا كبيرة من كل أداة إلاّ بحثوا فيها، واستقصوا أحوالها. وبهذهاهم اقتدينا، فمن شاء رجع إلى ما يريد، في موضعه من قسم الأدوات.

* * *

المراجع والمصادر:

٢٤٣	قطر الندى	أوضح المسالك	٦٠/٢
٣٩٠/١	شرح الأشموني	النحو الوافي	٣١٣/٢
٧٥/٢	شرح المفصل	نصّ الألفية	٢٢
١٥٨-١٦٧-١٥٠	الإنصاف	شرح الكافية	٧٥/٢
٣١١/٣	الخرزانه	حاشية الصبان	١٤١/٢
١٠٣/٢	توضيح المقاصد	أسرار العربية	٢٠١
٥٩٧/١	شرح ابن عقيل	محيط المحيط	٧٣٨، ١٧٢
١٧٩	جواهر البلاغة	ديوان النابغة	١٤
١٢٣/٣	جامع الدروس العربية	ديوان حسّان	٢٥٤
١٧٧	الواضح في النحو والصرف		
٣١٢	الموجز في قواعد اللغة العربية		

في المصدر

١ - حَدُّ الْمَصْدَرِ:

قال ابن الحاجب في حدّ المصدر: [المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل] (شرح الكافية ٣/٣٩٩). وتعقّب الرضيّ هذا الحدّ، فرأى أن في قول ابن الحاجب: [الجاري على الفعل]، غموضاً يحسن تجنّبه، قال: [والأولى صيانة الحد عن الألفاظ المبهمة]. (شرح الكافية ٣/٣٩٩)

هذا، فضلاً على أن ابن هشام قد اكتفى من حدّ المصدر بقوله: [الاسم الدالّ على الحدث]. (أوضح المسالك ٢/٢٤٠)

ومن هنا أن اجتزأنا بالقول: [المصدر اسم يدلّ على الحدث].

٢ - أَيُّهُمَا الْأَصْلُ: أَلْفَعْلٌ أَمْ الْمَصْدَرُ:

من مسائل الخلاف بين النحاة، مسألة القول في الأسبق منهما، أهو الفعل أم المصدر؟

وقد حفظ لنا ابن الأنباري صورة عن نزاعهم في ذلك (الإنصاف ١٢٩/١). ولقد آثرنا إهمال ذلك وإطراحه، إذ لا غناء في أن يكون المصدر سابقَ الفعل، أو الفعل سابقَ المصدر.

هذا، فضلاً على أن الحسم في المسألة مستحيل، إذ هي لا تعدو أن تكون في آخر المطاف خلافاً فكرياً خالصاً، فرأيي يقرع رأياً، وحقّة تدفع حجة.

يقول صاحب النحو الوافي وهو يعرض لهذه المسألة: [فالخلاف لا قيمة له،...]

ولا سيما أن المشتقات الواردة عن العرب - وهي كثيرة - لا دليل معها، على الأصل الذي تفرعت منه]. (النحو الوافي ١٨٣/٣)

قلت: ما كانت هذه سبيلَه، فالحقّ فيه، حتى لو كان ذا غناء - وما هو كذلك - حُلْمٌ حالم!!

٣- مصدر الفعل الثلاثي سماعي أم قياسي:

انصرف العلماء - على اختلاف مذاهبهم - إلى البحث في مصادر الأفعال الثلاثية، يريدون أن يقرّروا سماعيتها أو قياسيتها، فنظروا واستقرّروا وأحصّوا. وما قال أحد منهم جازماً: إن مصادر الفعل الثلاثي قياسية.

فأمّا سيبويه فقد عدّ من أبنية مصادر الفعل الثلاثي اثنين وثلاثين بناءً.

(الكتاب - هارون ٥٣-٤/٥٣)

وأما المبرد فقال وهو يعالج ذلك: [وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف، تختلف مصادرُها لاختلافها في أنفسها، لأن المصدر إنما يجري على فعله]. (المقتضب ٧١/١)

وعاد مرة أخرى إلى ذلك فقال مفصلاً:

[اعلم أن هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة، بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس؛ وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف فجرت على قياس واحد، لأن الفعل منها لا يختلف. والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلذلك اختلفت مصادرُها وجرت مجرى سائر الأسماء].

(المقتضب ١٢٤/٢)

وقال ابن يعيش في معالجة المصادر عموماً: [لم تجر المصادر على سنن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تحفظ

حفظاً ولا يقاس عليها. فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة وهي كثيرة مختلفة]. (شرح المفصل ٤٣/٦)

ثم عاد بعدُ فقال: [والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرهما]. (شرح المفصل ٤٧/٦)

وأما في عصرنا، فقد وقف صاحب النحو الوافي عند المسألة فأطال الوقوف، وملاً منها تسع عشرة صفحة. حتى إذا وصل بكلامه إلى الغاية قال: [تلك هي الأوزان القياسية للفعل الثلاثي بنوعيه، المتعدي وال لازم، وهي أوزان أغلبية]. (النحو الوافي ١٩٦/٣)

ثم بعد أن ذكر بعضاً من تلك المصادر، قال: [وغير هذا كثير، جعل النحاة يقررون ما سبق، من أن أوزان المصادر القياسية للماضي الثلاثي، أوزان جارية على الأغلب، ولا تفيد الحصر]، ثم استمرّ فقال: [إنها لا تكاد تنضب]. (النحو الوافي ١٩٦/٣)

وهكذا ترى أن الخلوص إلى قياسية مصادر الأفعال الثلاثية عبثٌ من العبث. ولذلك نكتفي بما قدّمنا من حديثها. ولكن يظلّ في النفس شيء من أنهم كلّما عرضوا لهذا البحث، كرّروا رؤسماً^(١) لا يتغيّر هو قولهم: [الغالب فيما دلّ على كذا... أن يكون مصدره كذا...].

وقد رأينا من المفيد إدارة كلمة حول هذا الروسم. وذلك أن قولهم: [الغالب] - ونحوه مما يؤدي معناه - لا يقرّر قياساً ولا سماعاً، بل يساوي بين الاستقراء وبين الملاحظات المبعثرة.

نعم، لو أوردوا هذا في بحوث اللغة، لحمدت لهم ملاحظاتهم، وشكر لهم ما بذلوه في تحصيلها من الجهد.

١ - الرؤسم، ترجمة لكلمة [cliche].

وأما أن يجعلوه من (قواعد)!! النحو والصرف، يسترشد به طلاب العلم، ويعملون به!! فلا.

ولقد كان الأمر يكون أهون شيئاً، لو صحّت رؤوس مقولاتهم هذه. ولكن سترى بالدليل أنها لا تصحّ. فلقد قالوا مثلاً:
[الغالب فيما دلّ على (امتناع) أن يكون مصدره على وزن (فَعَال) كإِبَاء وشِرَاد وجمّاح...].

ولكن ما الرأي في هذه المقولة، وفَعْلُ [مَنَعَ] نفسه، ليس له مصدرٌ وزنه [فَعَال]؟ وأيّ الأفعال التي تدل على [امتناع] أحقُّ بهذا المصدر مِنْ [مَنَعَ] نفسه؟ وقالوا: [الغالب فيما دلّ على (سَيَر) أن يكون على وزن (فَعِيل)، مثل: رَجِيل وذَمِيل ورَسِيم...].

فما الرأي في هذه المقولة، وفَعْلُ [سار] نفسه ليس له مصدر وزنه [فَعِيل]؟! وأيّ الأفعال التي تدل على [سير] أحقُّ بهذا المصدر من [سار]؟! من أجل ذلك، ونحو ذلك، اطّرحنا مسألةً قياسيةً مصادر الأفعال الثلاثية. ومع أنها تبدو لأوّل وهلة ذات صلة بعلم النحو والصرف، فإن صلتها إنما هي بعلم اللغة؛ وإنّ اقتلاعها من أحدهما، وغرسها في الآخر، لَظُلْمٌ لِكِلَا الْعِلْمَيْنِ.

٤- لزوم المنهجية العلمية في البحث:

حشد النحاة في بحث المصدر، مسائل تجانف منهجية البحث العلمي؛ وذاك أنهم أدخلوا فيه ما حقّه أن يدرج في بحث الإعرال. حيث يكون تقعيدُ أحوال المعتل والمهموز، فيُقضى بالحذف أو القلب أو التسكين. وعلى هذا أعرضنا عما حشدوه من هذه المسائل في بحث المصدر.

ومع ذلك، رأينا من المفيد أن يطّلع القارئ على شيء مما يأخذونه به في العادة،

كلما نظر في بحث من بحوث النحو أو الصرف، وأن يعلم كيف يُسار به في الطريق إلى الإدراك والفهم والاستيعاب. فدونك من ذلك مثالين:

الأول: أن الفعل فوق الثلاثي، إذا كان مبدوءاً بباء زائدة، فإن لفظ مصدره، يماثل لفظ ماضيه، ماعدا حرفه الرابع فيُضمّ. نحو: تَبَاعَدَ وتَزَلُّزَلَ وتَحَطَّمْ، فإن مصادرهما: تَبَاعُدٌ - تَزَلُّزٌ - تَحَطُّمٌ.

وهذه قاعدة شاملة مسلّم بها، سواء أكان آخر المصدر صحيحاً مثل: التَّقَاعَس والتَكَلَّمَ، أم معتلاً مثل التَوَانِي والتَوَالِي... وما يُرى من الفرق بينهما في لفظ الحرف الرابع، مرتدّ إلى سبب إعلالي.

فأما النحاة فيجعلون هذه المسألة في بحث المصدر، كأنها قائمة بنفسها؛ على حين هي وجميع ما مائلها من مفردات اللغة، ممّا لأمّه حرف علّة داخلية في بحث الإعلال، محوكة على نوله. فهناك يقال لطالب العلم: [يجب إبدال الضمة كسرة كلما كانت اللام ياء، نحو: التَوَانِي والتَوَالِي، فالأصل التَوَانِي والتَوَالِي بضمّ ما قبل الياء، ثم قلبت الضمة كسرة لِتَسَلَّمَ الياء من قلبها واواً قبلها ضمة في آخر اسم معرب، وذلك مرفوض في الأسماء]^(١).

المثال الثاني: أن في بحث الإعلال قاعدة كلية تقول: [تبدل الياء والواو همزة إذا تطرّفتا بعد ألف زائدة] نحو بِنَاء ودُعَاء، فإن الأصل فيهما: بِنَاي ودُعَاو. لكنّ كتب الصناعة إذا بحثت في المصدر، فإنها تبحث فيما ينتهي منه بهمزة مثل: [إعطاء وإهداء...] كأنه قسم من أقسام المصدر قائم بنفسه، وذلك إذ تقول: [ما كان من الأفعال فوق الثلاثية معتل الآخر، مثل: (أعطى وأهدى...) تقلب لامه في المصدر همزة، نحو: إعطاء وإهداء...].

١- تجد نطاً من هذا الحشد في (النصريح على التوضيح ٧٦/٢) و(حاشية الصبان على الأشموني ٣٠٨/٢).

والمسألة لا تحتاج إلى كثير تأمل، كي يدرك المرء أن هذا الذي شعّبه يستظل بقاعدة كلية من قواعد الإعلال، أوردناها آنفاً في مطلع هذا الحديث. ومنهجية البحث العلمي تقضي إذاً بأن يُرد إلى بحث الإعلال. بشأن الإعطاء والإهداء والإيلاء... من هذه القاعدة الكلية، كشأن البناء والعداء والمشاء. فكما أنه لا يقال بنّاي وعدّاي ومشّاي، بل يقال: بنّاء وعدّاء ومشّاء، فكذلك لا يقال: إعطاي وإهداي وإيلاي، بل يقال: إعطاء وإهداء وإيلاء.

وقس على هاتين المسألتين - اللتين فصلنا القول فيهما - مسائل أخرى شتى تتعلق باعتلال الحرف الأخير من المصدر. قد عولجت في كتب الصناعة على أن كلاً منها أصلٌ مستقل قائم بنفسه. وما هي بالحق كذلك، ومن هنا كان إغفالنا ذكرها في بحث المصدر، وإعراضنا عن الوقوف عندها، ليكون تناولها من بعد، في مكانها من بحث الإعلال، حيث تقضي منهجية البحث أن تكون فيه.

* * *

المراجع والمصادر:

إصلاح المنطق	٢٢١	حاشية الصبان	٣٠٨/٢
التصريح على التوضيح	٧٦/٢	أسرار العربية	١٧١
الموجز في قواعد اللغة العربية	١٨٦	النحو الوافي	١٩٨، ١٨١/٣
أوضح المسالك	٢٤٠/٢	جامع الدروس العربية	١٦٤/١
كتاب سيبويه - هارون	٥٣-٥/٤	المقتضب	١٢٤/٢+٧١/١
الإنصاف	١٢٩	شرح المفصل	٤٧، ٤٣/٦
شرح الكافية	٣٩٩/٣	نزهة الطرف	١٨٢، ١٨١، ١٦٠
إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي	٥١٥		

في المصدر الميميّ

المصدر الميميّ مصدر قياسيّ، يدل على الحدّث، معناه معنى المصدر الأصلي. وأما صيغته القياسية من كل فعل ثلاثي، فهي [مَفْعَل].

ومع أن هذه القاعدة، يمكن أن تكون كليّة شاملة^(١)، لا انعراج لها - كما سيّتين ذلك مِن بَعْدُ - فقد وجد النحاة في صرحها ثُلْمَةً، محدوداً أثرها، هيناً شأنها، فاستوقفت رُكْبَهُم، وأطالت استيقافه، وأدخلت طلابَ العلم من أنفاق الاستثناء، والتحرّز والتحفظ، ما يُنسي القاعدة، ويجعل الفرع أصلاً، أو يكاد.

وبيان ذلك، أنهم لاحظوا أن الفعل إذا كان مثلاً واوياً، نحو: [وَرَدَ - وَعَدَ - وَصَلَ...]، فإنّ مصدره الميميّ يأتي على [مَفْعِل]، فيقال مثلاً: [مَوْرِد - مَوْعِد - مَوْصِل...].

فعمد النحاة إلى تععيد قاعدة لهذه الظاهرة اللغوية؛ ولما اعترضت شمولها معترضات، قيّدوها بشروط. ودونك بيان ذلك:

قالوا: إن المصدر الميمي من الثلاثي المثال، يكون على [مَفْعِل] بشرطين:

آ- أن يكون الفعل صحيح الآخر نحو: [وَقَفَ] فإن مصدره الميمي [مَوْقِف]، فإذا كان معتلّ الآخر، انهدمت القاعدة، فبقي الميميّ على الأصل: [مَفْعَل]؛ وذلك نحو: [وَشَى - وَعَى - وَدَى...] فإن مصادرها الميميّة - على الأصل -: [مَوْشَى - مَوْعَى - مَوْدَى...].

١- هذا، مع صحّة استعمال السماعي.

ب- أن تكون عين مضارعه مكسورة وفاؤه (أي الواو) محذوفة، نحو: [وَعَدَ - يَعِدُ، وَصَلَ - يَصِلُ]. فإن لم يكن ذلك (أي لم تكن عين المضارع مما يُكسَرُ، أو لم تكن فاؤه (أي الواو) مما يحذف) تعطلت القاعدة، فطلت صيغة المصدر الميمي مفتوحة العين لا مكسورتها، أي: [مَفْعَلٌ لا مَفْعِلٌ] وذلك نحو: [وَجَلَ - يَوْجَلُ، وَجَعَ - يَوْجَعُ، وَجَلَ - يَوْجَلُ، وَلِهَ - يَوْلِهَ...]. فإن مصادرها الميميّة: [مَوْحَلٌ - مَوْجَعٌ - مَوْجَلٌ - مَوْلِهَ...].

ولو تتبع المرء أقوال الأئمة في هذه المسألة - على امتداد الحقب - لرأى لهم فيها مذهبين. ولرأى أن افتراقهما قد وجد منطلقه، بما مثل به سيبويه للمصدر الميمي، فإنه ترك منفذاً لمن يريد النفوذ، فنفتت منه كتب الصناعة، ودونك بيان ذلك:

قال سيبويه: [إذا أردت المصدر بَنَيْتَهُ عَلَى (مَفْعَلٍ). وذلك قولك: إِنَّ فِي أَلْفِ دِرْهَمٍ لَمَضْرَباً، أي ضَرْباً] (كتاب سيبويه - هارون ٨٧/٤). ثم أكد ذلك فقال: [وربما بَنَوْا المصدر عَلَى (الْمَفْعِلِ)... إِلَّا أَنْ تَفْسِيرَ الْبَابِ وَجَمَلَتَهُ عَلَى الْقِيَاسِ، كَمَا ذَكَرْتُ لَكَ]. (المصدر نفسه ٨٨/٤)

ثم عرّج على بناء اسم المكان والمصدر الميمي من الثلاثي المبدوء بالواو فقال ما نصّه الحرّفي: [وذلك قولك للمكان: (المَوْعِدُ والمَوْضِعُ والمَوْرِدُ)، وفي المصدر: (المَوْجِدَةُ والمَوْعِدَةُ)]. (المصدر نفسه ٩٣/٤)

والمسألة بقضها وقضيضها، مركوزة في عبارته الأخيرة، أي قوله: [وذلك قولك للمكان المَوْعِد... وفي المصدر المَوْعِدَةُ]. إذ جعل [المَوْعِدَ] لاسم المكان، على حين جعل [المَوْعِدَةَ] للمصدر الميمي.

وقد يقول قائل: إن المَوْعِدَ والمَوْعِدَةَ سواء، وزيادة التاء لا قيمة لها؛ ونقول في الردّ على هذا الزعم: بل التاء ذات قيمة هنا، فصحيح أن كلاً من المَوْعِدَ والمَوْعِدَةَ مصدر، غير أن: المَوْعِدَ: مصدر، واسم زمان ومكان للتواعد. والمَوْعِدَةَ: مصدر، واسم للعدة.

(لسان العرب ٤٦٢/٣)

فبينهما إذاً فرق، وإن صحَّ استعمالهما جميعاً، مصدراً ميمياً. هذه مسألة.

والثانية: أن سيبويه قد كان مالِكاً أزمّة العربية، فإذا حكم لم يغمغم. وهاهو ذا، حين أراد الحسم والبتّ، في هذه التاء نفسها، في بحث المصدر الميمي نفسه يقول: [وقد كسروا في نحو مَعْصِيَةٍ وَمَحْمِيَةٍ، وهو على غير قياس، ولا يجيء مكسوراً أبداً بغير الهاء]. (كتاب سيبويه - هارون ٩٢/٤)

فهذا نموذج من نماذج البت والحسم في [الكتاب]؛ وسيبويه قد بتّ إذاً في أن [الموعِدَة] مصدر ميمي لـ [وَعَدَ]، ولكنه أغفل ذكر [الموعِد] مع أنه الأصل، و[الموعِدَة] فرع.

وهكذا افترق النحاة من بعده، كما ذكرنا في مطلع هذا الحديث. فلنسيرُ خطوة خطوة مع المستدرِكين المستثنين، ثم مع طارِدي القاعدة الشموليين:

أولاً: المستثنون القائلون بـ [مَفْعِل] مصدراً ميمياً للثلاثي المبدوء بالواو:

ولقد رأينا منهم إمامين عرجا على المسألة أحدهما ابن السّراج صاحب (الأصول في النحو)، وما رأيناه قال شيئاً من عنده، بل أعاد ما ذكره سيبويه، ناسخاً قوله حرفاً بحرف وحركة بحركة وسكنة بسكنة. ولذلك لم نتوقف عنده. (الأصول في النحو ١٤٦/٣) والآخر هو الزجاجي، فإنه قال: [فإذا كان أول الفعل واواً فـ [مفعِل] منه مكسور العين في المكان والمصدر، نحو: الموعِد، والموضع والموزن]. (كتاب الجمل في النحو/ ٣٨٩)

ثانياً: طاردو القاعدة القائلون بـ [مَفْعَل]، معرضين عن [مَفْعِل]:

آ- الفراء: قال ابن السكيت: [وسَمِعَ الفراء (مَوْضِع)، من قولك: وَضَعْتَ الشيءَ مَوْضِعاً]. (إصلاح المنطق / ٢٢٠)

ب- المبرد: اجتزأ من حديث المصدر الميمي من الثلاثي بأن ذكر أنه يبدأ بميم

زائدة، ومثل بثلاثة أمثلة فقال: [وذلك قولك: ضربته مَضْرَبًا، أي ضَرْبًا وغازوته غزوأ ومَغْزَى، وشتمته شتمًا ومَشْتَمًا] (المقتضب ١١٩/٢، ١٢٣). والمبرد بهذا، قد أغفل وزن [مَفْعِل] إغفالاً مطلقاً، ولو كان يقيم له وزناً لذكره، وعَرَّج عليه.

ج- ثعلب: وقد جاء في [مجالسه]: [وقال أبو العباس: إذا كان فَعِلَ يَفْعَل، فالمصدر منه مَفْعَل مفتوح، كبير يكبر مكْبَرًا، وعَمِلَ يعمل المَعْمَل، قد يقال: مكْبِر وهو قليل]. (مجالس ثعلب ١/١٤٨)

د- الفارسي: قال في (التكملة ٢٢١، ٢٢٢): [باب ما اشتقَّ من بنات الثلاثة للمصادر والزمان والمكان]: [فأما المصدر فالعين منه مفتوحة]؛ ولقد بحث في أحوال هذا المصدر ما شاء، ولكنه لم يعرج على [مَفْعِل] مصدرًا للفعل المبدوء بالواو، ولا التفت إليه.

هـ- الزمخشري: أغفل في كتابه (المفصل)، ذكر المصدر الميمي المبني من الثلاثي، منصرفاً عنه إلى اسمي الزمان والمكان، انصرافاً يكاد يكون خالصاً، واكتفى بذكر [مَفْعِل] في جملة ما يجيء من المصادر. (شرح المفصل ١٠٧/٦، ١٠٨)

و- ابن يعيش: لم يعرج في شرحه للمفصل على البحث في المصدر الميمي من الثلاثي، متابِعاً بذلك الزمخشري.

غير أنه في (شرح الملوكي) عرض لهذا المصدر مرتين. قال في الأولى: [فالمطرّد، نحو: (مَفْعِل) في المكان، نحو المجلس والمحبس؛ والمصدر بالفتح نحو: المجلس والمحبس] (شرح الملوكي ٩٣). ولم يزد حرفاً على ذلك في هذا الصدد. وأما في الثانية، فقد عاد إلى هذا المصدر، غير أنه لم يزد على حديثه في الأولى إلا إيراده مثلاً قال فيه: [ضربته مَضْرَبًا، أي ضَرْبًا]. (المصدر نفسه ١٥٠، ١٥١)

وبعد فهؤلاء رؤوس الأئمة، وقد رأيت ما قالوا وما اطرّحوا، فهل يبلغ الإصرار

بقائل أن يقول: إن إجماعهم على إغفال [مفعِل] كان مصادفة؟

وها نحن تجاوزنا بهذا العرض منتصف القرن السابع الهجري، فلا بد إذاً من التوقف أخيراً عند إمامين هما ابن الحاجب والرضي الأستراباذي، فعلى يديهما [تفجّرت الأزمة]، كما يقول الإعلاميون اليوم.

فأما ابن الحاجب - صاحب الشافية - فقد حسم المسألة حسماً لا تردّد فيه، ولا غمغمة، إذ قال: [ويجيء المصدر (يعني المصدر الميمي) من الثلاثي على مَفْعَلٍ قياساً مطّرداً]. (شرح الشافية ١/١٦٨، ١٧٠)

وهذا بيان - كما ترى - ليس بعده في الوضوح بيان.

وأما الرضي، شارح الشافية، فعلق على قول ابن الحاجب معارضاً فقال: [قوله: (قياساً مطّرداً) ليس على إطلاقه، لأن المثال الواوي منه بكسر العين كالموعد والموجل]. (شرح الشافية ١/١٦٨، ١٧٠)

ومن حق المرء أن يسأل: ما الذي جرّأ ابن الحاجب على القطع والحسم؟ وفي الجواب نقول: إن عناصر ثلاثة - فيما نعتقد - قد جرّأته على هذا: أول ذلك: أن أفعال المثال الواوية، إذا قيست إلى أفعال العربية، لم تعد أن تكون جزيرة في محيط عظيم، وأنّ ما يُحتمل استعماله من مصادرها الميمية لا يتجاوز - مع المبالغة - أصابع اليدين، وأما المستعمل حقاً، فلا يكاد يتجاوز خمسة أو ستة. وها نحن أولاء سنضعها تحت بصرك، وقد أخصّيت على سبيل الحصر، فانظر هل يزيد عددها أو احتمال استعمالها، أو استعمالها حقاً، على ما ذكرنا لك^(١).

١- لكن كان هذا الإحصاء عسيراً، لقد يسّره أن زودني الأستاذ مروان البواب و د. حسّان الطيّان مشكورين ببياناته التفصيلية، من قبل أن يصدر كتاب (إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي)، الذي عملا على تأليفه من بعد مع د. محمد مراياتي و د. يحيى مير علم.

المصادر الميمية للأفعال الثلاثية في العربية التي أولها واو وآخرها غير معتل، وعين مضارعها مكسورة:

[illegible]

والعنصر الثاني: أن أئمة اللغة، كما تبين لك من قبل - ولا يستثنى منهم إلا الزجاجي والرضي - لم يتوقفوا عند هذه المسألة، ولا التفتوا إليها، لهوانها - فيما نعتقد - وضئيل خطرها، أو لإصغارهم إياها عن أن تُقَعَّد لها قاعدة، أو لنظرهم إليها على أنها داخلة في باب السماعي الذي يُحفظ ويُستعمل ولكن لا يقاس عليه.

والعنصر الثالث: أن قبيلة طيئ - وهي ما تعلم عدداً وفصاحة وصحة لغة - تستعمل المصدر الميمي بصيغة واحدة هي [مَفْعَل] في كل حال؛ لا تفرق في ذلك بين ثلاثي وثلاثي، وميمي وميمي، بل تلزم الفتح أبداً فتقول: [المَجْلَس والمَنْصَر والمَوْرَد والمَوْعَد....] ولا تستثني^(١).

وابن الحاجب - ولا يستخفّ بكلام ابن الحاجب أو يستجهله إلا طيئاش - قد كان، لا شك، يعلم ذلك أحسن العلم، وكان ماثلاً في ذهنه حين صاغ القاعدة فقال: يجيء المصدر على مَفْعَل قياساً مطرداً.

والرضي - لا ريب - كان يعلم من ذلك، مثل علم ابن الحاجب؛ غير أن مذهب الرجلين كان مختلفاً، فابن الحاجب - هنا - شمولي قياسي، والرضي مفرّع استقصائي. ومهما تكن الحال، فإن في النفس أسئلة، تظلّ تلحّ باحثة عن جواب:

أ- لِمَ أغفل الرضي لغة طيئ، ولم اطرّحها حتى لكانها أعجمية، وهو يعلم أحسن العلم أن أئمة العربية مجمعون على فصاحتها وصحة الاحتجاج بها؟
ب- لِمَ لم يكفّه من الاعتراض على ابن الحاجب أن يقول: يجوز في المثال الواوي وجهان، [مَفْعَل ومَفْعِل]؟ بل قال: [قوله: (قياساً مطرداً) ليس على إطلاقه].

١- انظر التسهيل لابن مالك/ ٢٠٨ حيث يقول: [والتزم غير طيئ الكسر مطلقاً، في الصوغ مما صحت لامه، وفاؤه وواو]، وحاصل قوله أن قبيلة طيئ تخالف غيرها فتلزم الفتح على [مَفْعَل]. وانظر كذلك الأشموني ٥٧٢/١، وحاشية الصبان ٣١١/٢، والنحو الوافي ٢٣٣، ٢٣٢/٣.

ج- أَمِنَ الإِثْمَ أَنْ يُظَنَّ أَنَّ الرِّضْيَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ، لِيُظْهَرَ فَضْلَ عِلْمٍ عَلَى

ابن الحاجب؟!

ومهما يدر الأمر، فإن عِلْمَ إِمَامٍ بِدَقَائِقِ مَا شَدَّ، وَغَرَائِبِ مَا سُمِعَ، وَانْصِرَافَهُ إِلَى نَكْتَةِ عَقْلِيَّةٍ، وَمِيلَهُ إِلَى تَقْيِيدِ شَذَرَةٍ لُغَوِيَّةٍ، كُلُّ ذَلِكَ، عَلَى جَمَالِهِ وَمَتْعَةِ الْإِمَامِ بِهِ، إِنَّمَا هُوَ هَمٌّ مِنْ هُمُومِ الْبَاحِثِينَ عَنِ اللَّذَاتِ الْفِكْرِيَّةِ، وَالسَّاعِينَ إِلَى رِصْدِ الظُّوَاهِرِ الْلُغَوِيَّةِ...

وَأَمَّا هُمْ أَبْنَاءُ الْأُمَّةِ - الَّذِينَ يَسْعَوْنَ الْيَوْمَ مِنْ قَرِيبٍ، إِلَى صِحَّةِ الْجُمْلَةِ، وَسَلَامَةِ التَّعْبِيرِ، فَإِنَّمَا هَمُّهُمْ الْكَفَافُ، الَّذِي لَا يَزِيدُ عَلَى الْحَاجَةِ، وَلَا يَنْقُصُ عَنْهَا. وَتَمَى عَارِضَتْ تِلْكَ الطَّرَائِفُ الْعَقْلِيَّةُ، مَا يَحْتَاجُ طُلَّابُ الْعِلْمِ إِلَيْهِ، مِلْنَا بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ إِلَى الْقَاعِدَةِ الَّتِي لَا انْعِرَاجَ لَهَا، وَلَا انْكَسَارَ فِيهَا.

فَالشُّمُولُ الشُّمُولُ، وَالْقِيَاسُ الْقِيَاسُ، وَالْأَطْرَادُ الْأَطْرَادُ. وَلَا التَّفَاتُ إِلَى غَيْرِ هَذَا. وَتَحْتَ هَذِهِ الْمَظَلَّةِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمَرَاكِزِ، وَفِي حِمَى ابْنِ الْحَاجِبِ، ذَلِكَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ نَقُولُ: [يَصَاغُ الْمَصْدَرُ الْمِمِّيُّ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ، عَلَى وَزْنِ [مَفْعَلٍ] قِيَاساً مَطْرُداً].

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ الرِّضْيِيُّ، مِنْ أَنَّ مَصْدَرَ الْمَثَالِ الْوَاوِيَّ يَجِيءُ عَلَى [مَفْعَلٍ]، فَلَا نُكْرَانُ لَهُ، وَالَّذِي اسْتَعْمَلَ مِنْهُ يُحْفَظُ وَيَسْتَعْمَلُ، وَلَكِنَّهُ لَا يَكْسِرُ الْقِيَاسَ الْمَطْرُودَ عَلَى [مَفْعَلٍ]، بَلْ يَسِيرُ إِلَى جَانِبِهِ.

* * *

المراجع والمصادر:

التكملة	٢٢٢،٢٢١	التسهيل	٢٠٨
شرح الملوكي	١٥١،١٥٠،٩٣	بجالس ثعلب	١٤٨/١
شرح المفصل	١٠٨-١٠٧/٦	كتاب سيويه- هارون	٩٦،٩٢،٨٧/٤
جامع الدروس العربية	١٧٧/١	شرح الشافية	١٧٠،١٦٨/١
نزهة الطرف	١٧٤	المصباح المنير	٧٠٠
حاشية الصبان	٣١٢،٣١١/٢	النحو الوافي	٢٣٣،٢٣٢/٣
لسان العرب	٤٦٢/٣	الأصول في النحو	١٤٦/٣
الجميل للزجاجي	٣٨٩	إصلاح المنطق	٢٢٠
المقتضب	١٢٣،١١٩/٢	الواضح في علم الصرف	١٦٤
الموجز في قواعد اللغة العربية	١٩٠		
إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي	١٥٥		

في المفعول به

• بين الروعة والترويع !!

مَنْ ذا الذي سمع أو قرأ، أَنَّ المفعول به، في لغة من لغات أبناء آدم، يتعلّق به أحد عشر مبحثاً؟ وأنّ مبحثاً واحداً منها، وهو: موضع المفعول من الجملة، له نحو من عشرين قاعدة؟

نحن سمعنا ذلك وقرأناه، وننقل لك شيئاً من هذا الذي سمعنا وقرأناه^(١).

- - قالت كتب الصناعة: يجب تأخير المفعول عن الفاعل، إذا كانا ضميرين، نحو: [رَأَيْتُهَا وَسَأَلْتُهَا]. أي لا يجوز أن يقال: [رَأَاهَا وَسَأَلْتُهَا] أو: [رَأَاهَا أَنَا وَسَأَلْتُهَا]!!
- - وقالت يجب تأخيره أيضاً إذا كان اسماً ظاهراً والفاعل ضمير، نحو: [سَأَلْتُ خَدِيجَةَ وَشَكَرْتُ خَدِيجَةَ]، أي لا يجوز أن يقال: [سَأَلَ خَدِيجَةَ وَشَكَرَ خَدِيجَةَ] أو: [سَأَلَ خَدِيجَةَ أَنَا وَشَكَرَ خَدِيجَةَ أَنَا]!!

- - وقالت: يجب تقديمه، إذا كان ضميراً والفاعل اسماً ظاهراً، نحو: [أَزْعَجَهَا السَّفَرُ وَالْأَمَهَا الْفِرَاقُ]، أي لا يجوز أن يقال: [أَزْعَجَ السَّفَرُهَا وَالْأَمَ الْفِرَاقُ هَا]!!
- - وتقول تلك الكتب: يجب تأخير المفعول عن الفاعل، إذا كانت علامة الإعراب لا تظهر عليهما - كـنحو: [ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى]. ويزعمون أنّ ذلك يدفع اللبس فيبين فاعل من مفعول. ولكن يُضَعِّفُ حجتهم هذه، أنّ القرائن وسياق الكلام،

١ - بسطنا القول في المسألة في بحث الفاعل، عند التعليق على (تقديمه وتأخيره)، فمن شاء رجع إلى التفصيل في موضعه. وننبه هنا على أننا قد نستعمل في البحث كلمة: [المفعول]، عوضاً من: [المفعول به]، فنحذف الجار والمجرور رغبة في الإيجاز.

هما في العادة اللذان يميّطان اللبس، لا تقديم هذا وتأخير ذاك!! وحتى لو ثبت هذا الرأي - وما هو بثابت - فإن بين النحاة اختلافاً في المسألة.

فالجزويّ وابن عصفور وابن مالك يوجبون ذلك، وابن الحاجّ يدفعه، وسيبويه في كتابه يسكت عنه. (توضيح المقاصد ٢/ ١٦ و ١٧)

• - وقالت جماعة منهم الجزويّ: يجب تأخير المفعول، إذا كان محصوراً بـ [إلاً وإثماً] نحو: [ماضرب زيداً إلاً عمرأ] و[إنما ضرب زيداً عمرأ]، وقال البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري: بل العكس جائز. واستظهروا بشواهد من كلام العرب. (أوضح المسالك ١/ ٣٦٢ و ٣٦٣)

• - ومما تقوله كتب الصناعة أيضاً، أنّ المفعول يجب تقديمه على الفعل والفاعل في الأحوال التالية:

١- أن يكون اسم شرط، أو مضافاً إلى اسم شرط. وذلك نحو: [ما تقرأ يُفدك]، و[باب أي تفرغ يفتح لك].

قلت: إنّ هذا الذي تشترطه كتب الصناعة، تحصيل حاصل. فأسماء الشرط مهما يكن محلّها من الإعراب، لا بدّ من أن تكون في الكلام متقدّمة على فعلها، مفعولاً به كانت أو غير مفعول، لأن لها الصدارة. ومتى حرّمت هذا التقدم، بطلَ أن تكون اسم شرط!! ومهما تكن الحال، فليس من العربية أن يقال: [تقرأ ما يفدك]، يجزم الفعلين. ومن ثم فإنّ ما تشترطه كتب الصناعة هاهنا، ما كان لائقاً أن تشترطه، ولا أن تعرّج عليه، لأنه إلى التغافل أو العبث أقرب!! ثمّ، إذا كان هذا غير وارد في أسماء الشرط، فإنّ عدم وروده في ما يضاف إلى أسماء الشرط أخرى.

٢- أن يكون اسم استفهام، أو مضافاً إلى اسم استفهام. وذلك نحو: [مَنْ ودّعت؟]، و[باب مَنْ قرعت؟].

قلت: إن ما ذكرناه آنفاً، في أسماء الشرط وما يضاف إليها، يقال هنا، في أسماء الاستفهام، وما يضاف إليها. وهما هي كـتب الصناعة تملأ المكتبات، فانظر، هل ترى منها كتاباً، لا يقول: الشرط والاستفهام لهما الصدارة؟ ثم انظر، أتقيّد هذه الكتبُ حكمها هذا بحال دون حال، أم تطلقه فلا تستثني منه حالاً؟ فإذا رأيته تطلقه - وسأراها - فاعلم إذا، أنها تقعدُ المقعد، وتحصلُ المحصل. واستيقن عند ذلك أنه التغافل أو العبث مبرقين ببراقع العلم.

٣- أن يكون المفعول هو [كم] الخبرية، أو مضافاً إلى [كم] الخبرية: وذلك نحو: [كم كتاب قرأنا!!] و[نصيحة كم ناصح ازدرت!!].

قلت: [كم] الخبرية، لها الصدارة، ولا يجهل ذلك إلا أعجمي. واشترط أن تسبق الفعل، وهي لا يمكن إلا أن تسبقه، نكتة باردة، تجلب الضحك، ودع عنك ما يضاف إليها، فإنه أبرد وأجلب.

٤- أن يكون المفعول به [كأين]. وذلك نحو قولك: [كأين من كتاب قرأتُ]، فهذه الـ [كأين]!! يجب أن تتقدّم على الفعل، فلا يجوز أن يُقال مثلاً: [من كتاب قرأت كآين]، ولا: [قرأت من كتاب كآين]، ولا: [من كتاب كآين قرأت]. فهذا كله لا يجوز!!

قلت: ليتنا نسقط هذا ونحوه من كتبنا، ونستودعه متاحف اللغة، فقد كان فيما مضى حسناً مقبولاً، إذ كان رياضة فكرية واستقصاء عقلياً، لأئمة جهابذة. وأما اليوم وقد أصبح علماً يلقي على الطلاب في الصفوف، ليستظهروا أحكامه، ويحكموها من بعد في ألسنتهم، كلما أقبلوا ليتكلموا لغة قومهم، فقد أمست آثاره، مضرّة معوّقة منفرة. وأما إيراده على أنه من القواعد الذهبية، يُحفظ ويُقيّد في الدفاتر، فشيء يدعو إلى العجب.

• ليته إصرار مسوِّغ !!

تقول كتب الصناعة، كلما بحثتُ في مسألة: [ويجوز الحذف إذا دلّ على المحذوف دليل]. ثم تشرع تفصّل، حتى ليستغرق ذلك في كثير من الأحيان صفحات. هذا، مع أنّ ابن مالك نظم المسألة في بيت واحد، يغني عما قالته كتب الصناعة في بحوثها كلّها، وهو قوله:

وحذف ما يُعَلَمُ جائزٌ كما تقول: (زيدٌ)، بعد (مَنْ عندكما)؟

وسنظل نعيد هذا البيت، كلما مررنا بقول كتب الصناعة: [ويجوز الحذف إذا دلّ على المحذوف دليل]، فواحدة بواحدة!! والتبعة على البادئ!!

• فاخورة وطنيها:

كانت كتب الصناعة حفظت لنا، أنّ التمييز عند البصريين نكرة فقط، وعند الكوفيين نكرة ومعرفة. وإذا قد كان القول عند تلك الكتب، هو ما تقول البصرة!! فإنها إذا مرّت باسم معرفة، حقّه أن يكون تمييزاً، أبت تمييزيّته.

وهذا الذي نقوله ليس تزويداً ولا تحاملاً، بل هو حقيقة معلنة، تراها في كتب الصناعة، وتفرّج - إن شئت - بتحليلها وتعليلها. فلقد قيل ما معناه: إذا!! قيل: [خالدٌ حسنٌ خُلِقَ]، بنصب كلمة: [خُلِقَ] - لا برفعها - فإننا لا نعدّها تمييزاً، إذ التمييز لا يكون إلا نكرة!! وكلمة [خلقه] معرفة، لإضافتها إلى هاء الضمير. فهي إذاً ليست تمييزاً!!

وقد يسأل سائل: هل تُعدّ إذاً مفعولاً به؟! والجواب: كلا، فالصفة المشبهة لا تنصب مفعولاً به.

فكيف نُنجي أبناء الأمة إذاً من هذه الأنشطة؟ الجواب: ننشئ لهذه الحالة الوحيدة الفريدة، باباً في النحو وحيداً فريداً، نقصره عليها، نسمّيه: [الشبيه بالمفعول به]!!

وهكذا حُلَّتْ المسألة حلاً فاختورياً، ورُكِّبَتْ أُذُنُ الجُرَّةِ^(١) حيث شِئِيَ لها أن تُرَكَّبَ!!
 هذا، مع أنَّ الاسم المنصوب يظلّ منصوباً، سواء عُدَّ تَمَيِّزاً أو شَبِيهاً بالمفعول به.
 ولو شاءت كتب الصناعة أن تتجنَّبَ هذه المسألة، لتَجَنَّبَتْها بغير عَنَتٍ ولا إعنات؟
 وذلك أنها مسألة صناعية، فالاسم في الحالتين هو هو، والنصب هو هو، وإنما الذي
 يتغيَّر هو الاتفاق على إعراب واحد. ولكن ما الحيلة فيمن يَأْبُون إِلَّا أنَّ رأيَ الكوفة
 كخ^(٢)!!

* * *

المراجع والمصادر:

قطر الندى	٢٠١	شرح المفصل	٣٩/٢ + ١٢٤/١
شرح الكافية	٣٣٣/١	الواضح في النحو والصرف	١٣٦، ١٣٤
أسرار العربية	٨٥	جامع الدروس العربية	٣/٣
الخرزانة	١٢٠/٢	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٦٥
الإنصاف	١٠١، ٥٢		

- ١- يقول أهل اللغة: [عروة الجرة]، وأرى قول العامة: [أذن الجرة] - مع صحتها من الوجهة اللغوية -
 أفصح وأعلى!!
 ٢- كنا تناولنا هذه المسألة في بحث الصفة المشبهة، وأفضنا القول فيها، فمن شاء المزيد من التفصيل، رجع إليها في
 موضعها.

في المفعول لأجله

• أُنْحَى مِنْ سَيَبُويَه ١١٩٩

المفعول لأجله [ويسمى: المفعول له، أيضاً] بحثٌ - لو أُمِيطت عنه الأقداء - لما تجاوز شرُّه وبيانُ أحكامه والتمثيل له، سطرين أو ثلاثة!! فهو مصدر منصوب يبيِّن سبب حدوث الفعل. كنحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء ٣١/١٧)

ولقد عالجَه سيبويه، في كتابه، فما زاد من الأحكام، على ما ذكرناه آنفاً^(١). ثم عاجلته كتبُ الصناعة فإذا هو بحر، تموج فيه القواعد والأحكام!!
وسنعرض فيما يأتي أهم ما قاله سيبويه في هذا الباب، وأهم ما قالته تلك الكتب، لترى ما عندها، وما عندَ إمام كلِّ إمام.

قال: [فانتصب (يعني المفعول لأجله) لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لِمَ كان... وذلك قولك: فعلت ذاك حِذَارَ الشرِّ... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لِمَ فعلتَ كذا وكذا فقال: لكذا وكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله...].
(الكتاب - هارون ٣٦٧/١)

وحين عرَّج - من بعدُ - على [أنْ]، قال صَفْحاً لا تلبَّشاً: [تقول: جئتكَ أنك

١- وردت أحكام [المفعول لأجله] منثورة - على طريقتهم يوم ذاك في التأليف - في تسعة مواضع من كتاب سيبويه. ولكي نقرّب الخطوة، نعيّن مواقعها في طبعة عبد السلام هارون، وهي: [٣٦٧/١، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٩٠] و[١٢٦/٣، ١٥٤].

تريد المعروف، إنما أراد جئتكَ لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفْتَ اللام هاهنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت:

وأغفر عوراءَ الكريمِ إذْخارَهُ وأعرض عن ذنبِ اللئيمِ تكْرُماً

أي: [لادّخاره]. (الكتاب - هارون ١٢٦/٣)

قلت: إنّ المسألة عند سيبويه، كلمةٌ وغطاؤها: [هو مفعول له منصوبٌ يفسّر]. ولكي يقرب حقيقة المفعول لأجله إلى الأذهان، شبه فقال: [كأنه قيل...]. فالتشبيه عنده مقصودٌ، معمودٌ إليه، للتفسير والتبيين، لا كما ستراه عند تلك الكتب استكمالاً لقاعدة، وتأسيساً لها.

ومن قرأ عبارة سيبويه متأنياً، رأى أن هذا الإمام، إنما كان يفسّر حقيقةً مسألة ويشرحها؛ ومن هنا كان إكثاره من تعابير التفسير والتشبيه نحو: [كأنه قيل - إنما أراد كذا - ... أي - تحذف ... كما تحذف ... إلخ...]

والفرق شاسع بين وضع قاعدة واستخلاصها، وبين تفسيرها وشرحها.

هذا، واستقصاءً لما قاله سيبويه عن المفعول لأجله، نورد كلامه وهو يعرّج على

المصدر المؤوّل من [أن] و[أنّ] فيقول (الكتاب - هارون ١٥٤/٣):

[واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ، قد تُحذف من [أن] كما حُذفت من

[أنّ]، جعلوها بمنزلة المصدر (قوله: بمنزلة المصدر، هو من وجهة الدلالة تشبيه أيضاً، لا إنشاء قاعدة،

ولا استكمال لها) حين قلت: فعلت ذاك حدَرَ الشرّ، أي: لحذر الشرّ].

وبعدُ، فهذا الذي قبسناه من كلام سيبويه فيه طولٌ، لا شك. ولكن العذر أننا

أردنا أن تكون الدعوى أوضح، ليكون الحكم أعدل.

فانظر الآن إلى كتب الصناعة ماذا فعلت:

• أولاً: رأت سيبويه يقول: [كأنه قيل] و[كما تحذفها] و[اللام ونحوها من

حروف الجر قد تُحذف] و[وجعلوها بمنزلة]، فعمدت عن وعي وإدراك، إلى اعتداد هذه الألفاظ وما تجلبه، قواعد مُحْكَمَةٌ وحقائق مقرّرة، لا وسائل تشبيه تقرّب إلى الذهن حقائق مقرّرة كما أراد سيبويه!!

ولقد مكّنها هذا التغافل من أن تجعل المفعول لأجله عالّةً على الجارّ والمجرور!! فإذا قيل: [فعلت ذاك لحذر الشرّ]، قالت كتب الصناعة: هاهنا مفعول لأجله!! لكنه جارٌّ ومجرور!! وإذا قيل: [فعلت ذاك حذر الشرّ]، قالت تلك الكتب: هذا مفعول لأجله!! لكنه ناشئ عن الجارّ والمجرور!!

• ثانياً: رأت تلك الكتب أنّ سيبويه يقول: [جئتك لأنك تريد] و[حذر الشرّ، أي: لحذر الشرّ]، فعصّت على هذه اللام بالنواجذ، وجعلتها قميص عثمان، مدّعية دعاوى أربعاً، دونك بيانها:

الأولى: أنّ هذه اللام ليست يتيمة، بل لها أختان في الأقل هما: [مِنْ] و[فِي]!!
والثانية: أنّ المفعول لأجله - بسبب هذه اللام - ليس مفعولاً واحداً، بل هو اثنان، أحدهما منصوب والثاني مجرور بها أو بإحدى أخواتها.

والثالثة: أنّ جرّ المفعول لأجله بها، هنا أفضل!! ونصبه بمحذّها، هناك أفضل!!
والرابعة: أنظّل نسَمّي المفعول لأجله، بعد اتصاله بهذه الحروف، مفعولاً لأجله؟ أم نسَمّيهِ اسماً مجروراً باللام ككلّ مجرور آخر بحرف جرّ؟ هذه عقدة، أثاب الله مَنْ يحلّها!! وفيحي فياح!!

• ثالثاً: أنّ هذا الذي قالته كتب الصناعة، لم يقله سيبويه، بل قال: [كأنه قيل...]
و[كما تحذفها...] و[اللام ونحوها من حروف الجر قد تُحذف...] و[جعلوها بمنزلة...]. فاجمع كل ذلك تجد: [كأنّ وكما وقد وبمنزلة]!! فهل تعني كلها مجموعة أو مفرقة، أنّ المفعول لأجله مفعولان أحدهما جارٌّ ومجرور؟

وهبُ سيويوه أراد ذلك، فهل كان عَيَّاً، فعجز أن يعبر عما أراده، فجاءت كتب الصناعة فأفصحت عن مراده؟!

• رابعاً: أنها خلطت علم الدلالة بعلم النحو. وذلك أن قولك: [فعلته لحذر كذا] فيه - لاريب - معنى السببية، أو معنى العليّة كما كان يقول الأئمة، وهو معنى ناشئ من أن اللام تفيد التعليل. هذا صحيح لا غبار عليه. لكنه داخل في علم الدلالة، وأما كتب الصناعة، فقد تغافلت، فنقلته من علم الدلالة إلى علم النحو، فصار المفعول الواحد مفعولين: هذا منهما يُنصَّب، وذاك منهما يُجرّ!!

وهكذا امتزج عندها فنّ بفنّ، مع أن امتزاجهما لا يكون إلا عن تغافل. وإذا كان هذا وارداً أيام كان النحاة يُباري بعضهم بعضاً، أو يناجون أنفسهم بالخير على الورق!! فإنه اليوم غير جائز. إنه اليوم يهبط إلى مستوى الإساءة إلى اللغة، بل ينحدر إلى ما دون هذا، مما لو سَمَّيناه لآخَذْنَا على تسميته ذوو الحِلْم والأناة، ولأنكر علينا ذلك رجالاتُ البلاط النحوي، كما أنكرت ماري أنطوانيت - من قبل - على الجياع أن يتضوّروا!!

• قسر وإكراه:

تشرط كتب الصناعة خمسة شروط لنصب المفعول لأجله^(١) وتقول: [إذا فقد شرط منها، وجب جرُّ المفعول لأجله بحرف جرّ يفيد التعليل]. وهو قولٌ فيه من التعنت، على قدر ما فيه من الإكراه. فالزام المتكلم أن يجرّ كلمة إذا لم ينصبها، ليس حقاً لتلك الكتب. بل حقّها - حصراً - أن تقول فيما نحن فيه: [إذا فَقَدَ المفعول لأجله الشرطَ الفلاني، بَطَلَ أن يكون مفعولاً لأجله].

وأما أن تتجاوز هذا فتقول: [إذا فَقَدَ الشرطَ الفلانيّ وَجَبَ جرُّه]، فهذا لعمري

١ - بعض كتب الصناعة أرفق من بعض، فمنها ما يجعل هذه الشروط أربعة.

فَعِلَ الجَبَّارِينَ، لَا فَعَلَ مَنْ يَنْظُرُونَ فِي كَلَامِ أُمَّتِهِمْ، يَرِيدُونَ أَنْ يَرْصِدُوا لِأَبْنَائِهَا مَا قَالَ آبَاؤُهُمْ وَأَجْدَادُهُمْ. وَلِعَمْرِي، إِنَّ مِنْ حَقِّ الْمَرْءِ أَنْ يَسْأَلَ: أَهَذَا الْمَفْعُولُ الَّذِي تَمْزُقُهُ كَتَبَ الصَّنَاعَةَ كُلَّ مُمَزَّقٍ، هُوَ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ أَمْ مَجْرُورٌ لِأَجْلِهَا؟!

• وَنُفِخَ فِي الْمَنْفَاخِ:

لَقَدْ قَدَّمْنَا آنفًا أَنْ سَيَبِيهِ قَالَ فِي حَدِيثِهِ عَنِ الْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ (الكتاب - هارون ١/٣٦٧): [اتَّصَبَ لِأَنَّهُ مَوْقُوعٌ لَهُ، وَلِأَنَّهُ تَفْسِيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لِمَ كَانَ...]. وَقَالَ (الكتاب - هارون ٣/١٥٤): [اعْلَمْ أَنَّ اللَّامَ وَنَحْوَهَا مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ، قَدْ تُحْذَفُ مِنْ (أَنْ) كَمَا حُذِفَتْ مِنْ (أَنْ)، جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ حِينَ قُلْتَ: فَعَلْتَ ذَاكَ حَذَرَ الشَّرِّ، أَيْ: لِحَذَرِ الشَّرِّ].

فَانظُرِ الْآنَ إِلَى كَتَبِ الصَّنَاعَةِ مَاذَا قَالَتْ لَنَا نَحْنُ الدِّرَاوِيشُ!!
قَالَتْ: لَا يُنْصَبُ الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ، إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَتْ لَهُ خَمْسَةُ شُرُوطٍ!!
• أَوَّلًا: أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا.

لَكِنَّ مَذْهَبَ الزَّجَّاجِ، أَنَّ مَا تَسْمِيهِ كَتَبَ الصَّنَاعَةِ مَفْعُولًا لَهُ، هُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ مَبِينٌ لِلنَّوْعِ. لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: [ضَرَبْتَهُ تَأْدِيبًا]، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: [أَدْبَيْتَهُ بِالضَّرْبِ تَأْدِيبًا]، وَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: الضَّرْبُ هُوَ التَّأْدِيبُ، فَصَارَ مِثْلُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا^(١).
قُلْتَ: إِنَّ مَذْهَبَ الزَّجَّاجِ هَذَا، قَلَبَ الْمِنْقَلَةَ^(٢)، وَجَعَلَ الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ، وَكُلَّ مَا اشْتَرَطَ لَصِحَّةِ وَجُودِهِ، أَثَرًا بَعْدَ عَيْنٍ، كَأَنْ لَمْ يَكُنْ، لَا هُوَ وَلَا شُرُوطُهُ. فَتَأَمَّلْ!!

١- انظر: شرح الكافية ٥٠٨/١

٢- خشبة مستطيلة فيها صفان من الحفر، في كل صف سبع منها، تُجَعَلُ فِيهَا حَصِيَّاتٌ، يُنْقَلَى لَاعِبُونَ بِهَا، مِنْ حَفْرَةٍ إِلَى حَفْرَةٍ، وَفِي أَسْوَاسِ يَلْزَمُونَهَا. يُقَالُ فِي الْأَمْثَالِ الشَّعْبِيَّةِ: [قَلْبَ فُلَانٍ الْمِنْقَلَةَ] إِذَا أَفْسَدَ نَقْلَ الْحَصِيَّاتِ، وَقَلْبَ تَنْظِيمِهَا.

• ثانياً: أن يكون هذا المصدر قلبياً.

لكن أنكر ذلك فريق من النحاة [فعلى أيّ جانبك تميل؟] لقد ناقش الرضيّ هذا الشرط، فقال: [وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب]. ثم بعد أن أظهر بطلانه حسم المسألة فقال: [المفعول له على ضريين: إمّا أن يتقدم وجوده على مضمون عامله، نحو: قعدت جُبناً، فهو من أفعال القلوب، كما قالوا، وإمّا أن يتقدم على الفعل تصوراً، أي يكون غرضاً ولا يلزم كونه فعل قلب، نحو: ضربته تقويماً، وجثته إصلاحاً]. (شرح الكافية ٥١٣/١)

قلت: كَوْنُ المفعول لأجله قلبياً صِنْفٌ - إذاً - من الصنوف، لا شرط من الشروط، بدليل أنّه يكون تصوراً أو غرضاً.

• ثالثاً: أن يكون له ولفعله فاعلٌ واحد.

لكنّ أبى ذلك فريق من النحاة، واحتجّوا بقول عليّ كرم الله وجهه وهو يذكر إبليس: [فأعطاه الله النظرَةَ، استحقاقاً للسُّخْطَةِ]. (نهج البلاغة - الصالح ٤٢) فمعطى النظرَةَ هو الله، ومستحقّ السُّخْطَةِ هو إبليس. وهاهنا إذاً فاعلان. فأبيّ النهجين تنهج؟!

• رابعاً: أن يكون زمانه وزمان فعله واحداً.

لكنّ هذا الشرط أقرب إلى الاستحالة، إلّا بتأويل بعيد. ففي: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ... حذر الموت﴾ (البقرة ١٩/٢)، الحذر يسبق جعل الأصابع في الآذان، وفي: [جئت رغبة في العلم]: الرغبة تسبق المجيء، وفي: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمْلَاقٍ﴾ (الإسراء ٣١/١٧): خشية الإملاق تسبق قتلهم أولادهم. وذلك أنّ حديث النفس والقلب - وهو عندهم شرط ملزم - يسبق في العادة فعل الجوارح والأعضاء كلما كان مفعولٌ لأجله. وما كان هذا شأنه، فكيف يتوحد زمانه وزمان فعله؟

إنَّ المرءَ ليرحم القائلين بهذا، إذ يراهم يتململون تململ المريض على الفراش، فمن شيقٌ إلى شيقٍ، بحثاً عن تخريجٍ يحقق لهم توحدَ زمان الفعل والمفعول لأجله!!

يقول الرضيّ في تفسير معنى تشارك الفعل والمفعول لأجله في الزمان: [أن يقع الحدث (أي: الفعل) في بعض زمان المصدر (أي: المفعول لأجله)، كجئتكَ طمعاً، وقعدت عن الحرب جنباً، أو يكون أولُ زمان الحدث آخرَ زمان المصدر، نحو: حبستك خوفاً من فرارك، أو بالعكس، نحو: جئتكَ إصلاحاً لحالك...]. (شرح الكافية ١/٥١٠)

وإنَّ المتأملَ ليرى عياناً، أنَّ هذا الإمام الجليل، قد حَكَمَ - مِن حيث قدرٌ أو لم يقدر - بأن اشتراط هذا الشرط، وسقوطه سواء!! وذلك أنَّ الحدث إمّا أن يكون مع بدء زمان المصدر، وإمّا مع انتهائه، وإمّا أن يُرافق بعضَ زمانه. ولا يُتَخَيَّلُ زمن رابع يجري فيه الحدث. فتأمل!!

فإذا قال نحويّ - مهما يعلُّ كعبه -: إنَّ معنى تشاركِ الفعل والمفعول لأجله في الزمان هو ترافقهما ابتداءً، أو ترافقهما انتهاءً، أو ترافقهما في الأثناء، فقله هذا لا يفسّر شرطاً!! ولولا جلال قدر الرضيّ لقلنا: لا يفسّر شيئاً.

هذا ولا نرى المسألة تُستكمل إلاّ بإيراد رأي الفارسيّ فيها. فإنَّ الرضيّ صرّح أنَّ أبا عليٍّ أجاز عدم المقارنة (أي عدم الاتفاق والتشارك) في الزمان. محتجاً بقراءة: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صُدُقَهُمْ﴾ (المائدة ١١٩/٥) بالنصب. يعني أنَّ [الصدق] في الدنيا، و[النفع] في الآخرة. فأين المقارنة؟!

• خامساً: قالت كتب الصناعة: إنَّ المفعول لأجله يُعرّف بـ [أل] وأوردت بيتاً من الشعر، جعلته شاهداً لصحة ما تزعمه، وهو:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنْ الْهِيَجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ

لكنْ هاهنا ملحوظات منكّرة، حول هذا البيت وموضع الاستشهاد به، إليكها:

أولاً: البيت مجهول القائل!! ومجهول القائل لا يُحتَجّ.
 ثانياً: إنه بيت فة، لا يُتَصَوَّرُ أنَّ نحوياً يبلغ من فقدان الحس الأدبي، أن يراه بيتاً
 قاله (شاعر)!! أو أن يظنه بيتاً قاله عربي يُستشهد بقوله.
 ومن أنعم النظر في البيت، رأى صدره يتراً من عجزه، وتكشف له مضمونه عن
 صبيانية مضحكة. فمتى كان المقاتلون يتوالون في الحروب زمرة بعد زمرة؟ ومتى كان
 توالي الزمر مجبناً للشجعان؟! إنَّ العكس هو الصحيح، فكثافة العدو - لا تواليه في
 زُمر - هو المخيف المحبِّ!!

ثم دُعْ عنك هذا، وأرْعني سمعك أقلُّ لك:

• يقال في العربية: [جبنَ فلان عن عدوّه]. فإذا قال شاعر: [جبن فلان عن الهيجاء]
 قُبِلَ ذلك - وإنَّ كان غير مقبول - على أنه مجاز، سلباً: [لا أقعد]، أو إيجاباً: [أقعد].
 ولكنَّ في كل حال، لا يصحَّ بعد هذا أن يقال: [ولو توالى الزمر...]. لأنَّ الجبن
 لا يكون من توالي الزمر في الهيجاء. الجبن ليس حالة نفسية طارئة كالخوف: تأتي إذا
 جاء العدو زمراً، وتذهب إذا جاء العدو جيشاً واحداً. الجبن تركيب نفسي، يلازم
 النفس ويصحبها أبداً. الجبن شيء أصيل في النفس، لا حالة طارئة تعروها حيناً بعد
 حين، كما يعروها الخوف مثلاً، حيناً بعد حين. فالجبان جبان، سواء أكان العدو أفراداً
 أم زمراً أم جيشاً.

ولو كان هذا (الشاعر!!) شاعراً، وكان هذا (البطل!!) بطلاً، لا تزلزله كثرة
 العدو (لا زُمره)، لكان استعمل الكلمة، المعبرة بصدق عن الحالة النفسية التي تمرَّ بنفسه
 وهو يتخيَّل عدوّه جيشاً كثيفاً، لا زمراً زمراً، ولكان ذَكَرَ [الخوف]، فالخوف هو
 الذي يعتري القلوب في هذه الحالة، لا الجبن. ولكن ما العمل؟ فإنَّ شاعر كتب
 الصناعة وكذَّابها، شويعر كويذب!! لا يُحسِن الشعر ولا يحسن الكذب، فهو صغير

في كليهما: صغير شاعراً وصغير كذاباً!!

ولا يقولنّ قائل: إنّ أئمةً من النحاة أوردوا البيت في كتبهم، فكيف ترفضه؟ فإننا نجيبه: إن إيراد أئمة النحو بيتاً من الشعر ليس حجة لصحته، وهم لم يزعموا يوماً، في حدود علمنا، أنّ ما يوردونه من شواهد الشعر، وحيّ يوحى!!

وبعد، فمن كان يهتزّ طرباً لقول قائل: [زرت خالداً الشوق، واستقبلني زهيرُ الحبّ، وقام لي الاحترام] فهنيئاً له ما لا يقال، وليحافظ عليه الإخلاص، وأما نحن فنتجنبه الكره والاستثقال!!

ونحبّ أن نهدي أخيراً إلى عشاق [لا أقعد الجبن]، رأي أبي عمّر الجرمي، فإنه يقول: المفعول لأجله يلزم تنكيره، لأنه ينتصب نصب المصادر التي تكون حالاً. فالحال نكرة، فيجب إذاً أن يكون المفعول لأجله نكرة، وقوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة ١٩/٢) تقديره: [محاذرين الموت]، لكي تكون الإضافة لفظية. (شرح الكافية ١/٥٠٩) وأن نضيف إلى هذه الهدية هدية أخرى، هي رأي صاحب النحو الوافي في المسألة، فإنه يقول في كتابه ٢/٢٣٧: [وهذا القسم (أي: المعرف بـ [الـ]) دقيق في استعماله، وفهمه!!^(١) قليل التداول قديماً وحديثاً - مع أنه قياسي^(٢) - ومن المستحسن لذلك أن نتخفف من استعماله^(٣)].

• اغتبروا يا أولي الأبواب، لعلكم ترّحمون^(٤):

قال الخليل ابن أحمد: [لا يصل أحدٌ من علم النحو إلى ما يحتاج إليه، حتى يتعلّم

١- قد يكون مقبولاً أن يكون دقيقاً في استعماله، وأمّا أن يكون دقيقاً في فهمه، فهذه لعمري من عجائب اللغات!!

٢- كأنّ المسألة مركوزة في أنه قياسي أو غير قياسي!!

٣- لبيته لم يتعب نفسه بهذه التوصية!!

٤- بفتح التاء - خلافاً لنص الآية - لا ضمّها!!

ما لا يحتاج إليه] فقال الجاحظ (الحيوان ٣٧/١): [قال أبو شمر: إذا كان لا يُتَوَصَّل إلى ما يحتاج إليه، إلّا بما لا يحتاج إليه، فقد صار ما لا يحتاج إليه يُحتاج إليه]. وفي هذي قول الخليل، نورد لك قول ابن عقيل في مسألة المفعول لأجله، فقد قال (شرح ابن عقيل ٥٧٤/١): [وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلّا كونه مصدرًا!!]. قلت: هذا هو الذي يُحتاج إليه، وما زاد على ذلك، فقبض الريح!!

* * *

المراجع والمصادر:

٨٧/٢	توضيح المقاصد	٥٧٣/١	شرح ابن عقيل
٥٠٧/١	شرح الكافية	١٨٦	أسرار العربية
٢٣٨/٢	النحو الوافي	٥٢/٢	شرح المفصل
١٢٢/٢	حاشية الصبان	١١٤/٣	الخزانة
٢٢٦	قطر الندى	٤٣/٢	أوضح المسالك
		٣٧/١	الحيوان للجاحظ
		١٥٣	الواضح في النحو والصرف
		٢٧٩	الموجز في قواعد اللغة العربية
١٥٤، ١٢٦/٣ + ٣٩٠، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٧٢، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٧/١			كتاب سيبويه - هارون

في المفعول المطلق

• العدد شيء آخر:

تزعم كتب الصناعة أن المفعول المطلق يبين عدد فعله، نحو: [ضربت ضربةً وضربتين وضرباً] ^(١). ولقد نظرنا في هذا الزعم - ولم ننظر إلى قائله - فرأينا ما يستحق إعادة النظر في المسألة.

وأول ذلك، أن ليس في [ضربة وضربتين وضرباً] تبين عدد، بل فيه مفرد ومثنى وجمع. وعلى أن كتب الصناعة جميعها تقول: [ضربة وضربتين وضرباً: مفعول مطلق، يبين عدد الفعل!!]، فإن الفرق عظيم بين المفرد والمثنى والجمع، وبين العدد. ولو قيل: إن المفعول المطلق يكون مفرداً ومثنى وجمعاً، لكان وجهاً.

والثاني: أن [ضربة] هي اسم وزنه: [فَعْلَة]، يُشتق قياساً من كل فعل ثلاثي للدلالة على المرة. ولا يقدم من الأمر ولا يؤخر، أن تُطلق كتب الصناعة على هذا الاسم - تجوزاً واصطلاحاً - [مصدر المرة].

والثالث: أن الإجماع منعقد، على أن المصدر لا يثنى ولا يُجمع ^(٢)، فكيف أغضي عن هذا الحكم، وأجلت محله قاعدةً كليّة تقول: إن المصدر، أي: [المفعول المطلق] يثنى ويجمع ويبين عدد الفعل؟!

١- تقول كتب الصناعة: [المفعول المطلق هو المصدر المنتصب توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعه، أو عدده] انظر شرح

ابن عقيل ٥٥٧/١

٢- لا يُخاض هنا في ما يُستثنى من ذلك.

لو قالت كتب الصناعة، عن فَعَلَّةٍ وفَعَلَتَيْنِ وفَعَلَاتٍ، إن اسم المرة - مفرداً ومثنى وجمعاً - يُعَرَّبُ مفعولاً مطلقاً، لكان وجهاً، وأما أن يقال: إنها مفعول مطلق يبين عدد الفعل، فهذا ليس حقيقة علمية!! إنَّ الذي يبيِّن عدد الفعل هو الأعداد، نحو قوله تعالى ﴿فاجلدوهم ثمانين جلدة﴾ (النور ٤/٢٤) وأما قولهم: [ضربةً وضربتين وضرباتٍ] فمفرد ومثنى وجمع، وهذه ليست أعداداً. وقد يقال: إن [ضربة وضربتين] تدلّان على عدد. فنقول: والضربات، أي عددٍ تبيِّن؟!

قال الرضيّ مطلقاً بغير قيد ولا استثناء، وهو يعالج ما جاء بصيغة المثنى مفعولاً مطلقاً، نحو: دوايك وحنانيك: [والتثنية للتكرير]. (شرح الكافية ١/٣٢٩) ولم يقل: التثنية لتبيين عدد الفعل!!

• من المعجن نفسه:

وتقول كتب الصناعة أيضاً: [المفعول المطلق يبيِّن نوع الفعل نحو: سرت سير العلماء].

وقولها هذا لا يعبر عن حقيقة. وذلك أنَّ حذفك المضاف إليه - من المثال الذي نحن بصده - وهو [العلماء] واجتزائك بـ [سرت سيراً] يسلب التعبير ما يُزعم له من تبيين نوع الفعل، ويجعل المصدر مصدراً مؤكّداً للفعل!! وأما إذا أبقيت على المضاف إليه، وهو: [العلماء] وأضفت المصدر إليه، فقلت: [سرتُ سيرَ العلماء]، فإنَّ الإضافة تُسبغ عند ذلك على المصدر (نوعاً) تجلبه هي له، لا (نوعاً) يُسبغه المصدر على الفعل!! ومهما يذر الأمر، فإن المفعول المطلق هاهنا لا يبيِّن نوع الفعل، بل المضاف إليه يبيِّن نوع المصدر.

وقلّ الشيء نفسه في زعم كتب الصناعة: أنَّ المفعول المطلق في نحو: [سرت سيراً متعباً]، يبيِّن نوع الفعل. فزعمها هنا مردود كزعمها المردود آنفاً في: [سرت

سير العلماء].

وذلك أنّ تبيين النوع هنا، لم يُنشِئْهُ المصدر، بل أنشأته صفته التي تتلوه، وهي كلمة: [متعباً]. ولو حذفت هذه الصفة فقلت: [سرت سيراً] لرأيت المصدر قد صار إلى مصدر مؤكّد، لا مصدر مبين لنوع الفعل كما يُزعم. فصفة المصدر إذاً، بيّنت نوع المصدر، لا أنّ المصدر من نفسه بنفسه، بيّن نوع الفعل!!

وبعد، فلْيَرِ الرائي!! فإن علاقة المسألة بالعقل والمنطق، أعظم من علاقتها بالصناعة وكتبها!! فلنطرح ما تنكره الحقيقة العلمية، وتجافى عنه أحكام المنطق.

• قل لي ما تريد أقل لك ما تقول:

ليس قولك: [سار خالد] مما يتعلق ببحث المفعول المطلق. ولكنه يتعلق به إذا قلت: [سارخالد سيراً]. فالمصدر: [سيراً] في هذه العبارة، مفعول مطلق أولاً، ومؤكّد لفعله: [سار] ثانياً. وكتب الصناعة بعد أن تُقَرَّ هذه القاعدة، تنتقل إلى إقرار قاعدة أخرى تقول: [يُحذف الفعل (أي: عامل المفعول المطلق) وجوباً في مواضع، منها كذا ومنها كذا...].

ولعمري إنه لتقعيد ذو خطر، أن يقال: [يجب عدم ذكر الفعل في هذا أو ذاك أو ذلك من المواضع]، فضلاً عن أنه يفرض على الطالب أن يستظهر حالات وشروطها، واستعمالات ومواضعها.

وعلى أنّ ذلك بلاء، فإنه لا يعبر عن حقيقة علمية!! فالفعل في بحث المفعول المطلق، لا يوجب حذفه شيء أبداً. فإذا حذفته اختياراً من عند نفسك، نشأت من جرّاء ذلك، معان ما كانت لتنشأ لولا الحذف، وبتعبير آخر نقول: إذا حذفته فإنما تريد التعبير عن معنى يُنشِئْهُ هذا الحذف.

فإذا قلت لِمَنْ تخاطبه: [قياماً]، فهم أنك تأمره بالقيام.

أو قلت له: [قياماً لا قعوداً]، فَهَمَ أنك تأمره بالقيام وتنهيه عن القعود.
 أو قلت له: [ألهواً وقد وَخَطَكَ الشيب؟!]، فَهَمَ أنك توبّخه.
 أو قلت له: [سقياً لأيام الشباب]^(١)، فَهَمَ أنك تدعو الله أن يسقيها.
 أو قلت له: [أقديم، فإمّا النصر وإمّا الشهادة] فَهَمَ أنك تبين له عاقبة إقدامه.
 فهذا كلّ شيء، وقول كتب الصناعة: [يُحذف عامل المفعول المطلق وجوباً في
 موضع كذا وموضع كذا...] شيء آخر.

• قناطر، والحَبَّةُ تُغني:

في كل بحث من بحوث النحو، تُفرد كتب الصناعة حيّزاً، لا يعلم إلاّ الله متى
 يكون آخره، تجعله لقولها: [ويجوز حذف ذلك لدليل...]. وفي التنبيه على هذه
 المسألة، سنظّل نكرر: إن لابن مالك بيتاً في ألفيته، لا يقوّم بثمان، يقول فيه:
 وحذف ما يُعلم جائزٌ، كما تقول: [زيدٌ]، بعد: [مَنْ عندكما؟]
 ولو شئت كتب الصناعة أن تستغني به لاستغنت!! ولكنها لا تشاء!!

• هَيَامٌ بالتشقيق والتفريع:

إن العقل ليقضي بأن الفعل في العربية، قد كان استُعْمِلَ - ابتداءً - مجرداً من
 الزيادة، نحو: [قَتَلَ]، وأن سنن التطوّر، والحاجة إلى التعبير عن شؤون الحياة المختلفة،
 فتحت الباب من بعد، للزيادة على هذا المجرد، ف قيل: [قَاتَلَ وَتَقَاتَلَ وَقَتَلَ واستقتل...].
 ولما كان من متممات استعمال الفعل، استعمالُ مصدر له، يدل على حدوثه عارياً
 من الزمان، كان لكل فعلٍ منها مصدره، ف [قَتَلَ وَقَتَلَ وَمُقَاتَلَةٌ وَتَقَاتَلَ وتقتيل
 واستقتال...].

١ - لا يزال الناس كلما حنّوا إلى (أيام زمان!!) يدعون لها فيقولون: [سقى الله يوم كذا...]. فيدعون ولا يحذفون
 الفعل وجوباً!!

بعد هذه المقدمة نقول: إنّ كتب الصناعة لا تنظر - في بحث المفعول المطلق - إلى هذه المسألة نظرة جامعة، بل تنظر إليها نظرات مُجَزَّاة، تجلب عناءً مجانياً لا خير فيه، ولا حاجة إليه. ودونك البيان:

في بحث المفعول المطلق، تقسم كتب الصناعة المصادرَ صنوفاً ثلاثة.

الأول: هو المصدر الأصيل، نحو: [قَتَلَ - قَتْلًا] و[خَرَجَ - خُرُوجًا].

والثاني: هو اسم المصدر، وهو المصدر الذي تنقص حروفه عن حروف فعله، نحو: [توضّأ - وضوءاً]. فإن مصدر [توضّأ] هو: [توضّؤ] لا [وضوء]. واستعمال مصدر تقلّ حروفه عن حروف فعله، نحو [توضّأ - وضوءاً] هو - عند كتب الصناعة - صنف من صنوف النيابة عن المفعول المطلق.

والثالث: هو ملاقي المصدر الأصيل في الاشتقاق، ويريدون به استعمال مصدر مكان مصدر آخر من المادة نفسها. نحو: [تَكَسَّرَ - تكسيراً]، وذلك أنّ فعل [تَكَسَّرَ]، مصدره [تَكَسَّر] لا [تكسير]، وأما [تكسير] فمصدر [كسّر]. واستعمال هذا مكان ذاك هو عند تلك الكتب، صنف من صنوف النيابة عن المفعول المطلق.

ويلاحظ المتأمل أنّ بين ما يذهب إليه العربي في استعمال لغته، وبين ما تذهب إليه كتب الصناعة، بوناً وافتراقاً!! فغاية العربي: أن تفهم عنه إذا كلمك، وغايتها هي: أن تحصي عدد الحروف؛ هو ينظر إلى الأصالة المعنوية في الجذر، وهي تنظر إلى نقص في حروفه وزيادة؛ وشتان ما بين المذهبين، وشتان ما بين الغايتين!!

ونحبّ أن نقول هنا: إنّ البحث في الفرق بين مصدر ومصدر، كان يكون ملؤه الخير والبركة لو أنه ألحق ببحث المصادر. وأمّا أن يُنقل إلى بحث المفعول المطلق، فيؤخذ فيه ويُعطى، على أنه مما ينوب عن المفعول المطلق، ثم تكون له أسماؤه، وله أحكامه،

وله تداوله بين أئمة النحاة، فشيء لا يطيقه الجدُّ في الإقبال على اللغة.
إنَّ ما كان من قبل يُقْبَل ويُرضى، هو اليوم يُرْفَضُ ويُؤْبَى. بذلك تقضي سنن التطور، وما تقضي به لا رادَّ له.

• ضمير الشيء هو الشيء !!

إذا ذكرتَ الشيء، ثم أحللت محلَّه ضميره، فإنما تفعل ذلك لتجنب الإعادة والتكرار، لا لتأتي بما هو غير الشيء.

[الإكرام]: مصدرٌ [أكرم - يُكرم]. فإذا قال قائل: [هذا الإكرام، أكرمه زينب ولا أكرمه خديجة]، فالهاء من [أكرمه]، ضمير يعود إلى الإكرام، ومنه - كما يقال في الرياضيات - أنَّ الإكرام والهاء من الوجهة المعنوية سواء.

هذا من النوافل - كما يقال - وما جعلناه مسألة يُبحث فيها، إلَّا لأنَّ كتب الصناعة، تقف عند هذا الضمير المتصل، فتقول: إنه أحد الأمور التي تنوب عن المصدر [المفعول المطلق]. وكأنها إذ تفعل ذلك، تتخيل أنَّ في الناس من يقول: الضمير شيء، ومرجعه (اسم) شيء آخر، أو أنَّ الضمير إذا أُحِلَّ محلَّ الاسم كان له إعرابٌ غير إعراب الاسم.

ويخطر في الذهن سؤال: أوَّ كلما حلَّ ضميرٌ محلَّ مفعولٍ به، أو محلَّ فاعلٍ، أو مضافٍ إليه، أو مبتدأ أو... فتحت له كتب الصناعة باباً، وجعلته مسألة قائمة برأسها، يُؤخذ فيها ويُعطى، وتُجلب لها الشواهد؟ فإذا قيل: لا، قلنا: فهذا - إذا - كذاك!!

• الحمار والعندليب سواء !!

تورد كتب الصناعة أحياناً، نماذج من التراكيب والأساليب، ما كانت تستحق الالتفات إليها - حتى في معرض الإنكار - لولا أنَّ كتب النحو، التي تُولف في عصرنا هذا، ما تزال تجعلها، موضع بحث، وموضوعاً للتدريس. وذلك نحو: [لزيد صوتٌ

صوتَ حمار!!].

واللطيف هاهنا، أنَّ نحوِّي عصرنا، قد استحوَّا مِن ذُكر صوت الحمار!! وعزَّ عليهم أنَّ يُسقطوا هذه المسألة من كتبهم، فحذفوا الحمار ووضعوا محلَّه عندليباً، فقالوا: [لزيد صوتٌ صوتٌ عندليب!!] ومنهم من قال: [صوتٌ حمام] إلخ... مع أنَّ المسألة ليست في حمار ينهق، وحمام يهدل، وعندليب يغرد، بل هي في تركيب غير وارد، وأسلوب غير مستعمل، وكلام لا يقال.

وإنَّا لنُعلم أنَّ من المعارضين من يقول: إنَّ هذا الذي تُنكره هو من كلام العرب، ولا نُسقط كلامهم عن إنكارك!!

ونقول: إنَّ كلام العرب له شواهد من القرآن والحديث والشعر والنثر والأمثال، فهاتوا شواهدكم إنَّ كنتم صادقين. ولا تقولوا - متعبدين - قال فلان من النحاة وقال فلان، فالجدار الذي يريد أن ينقضَّ، إنما تُقيمه أركانه، فهاتوا شواهدكم.

ثم كيف يكون هذا من كلامهم، وقد أراد المرادي^(١) أن يبين لأبناء الأمة شروطه، وكيف يستعملونه فكلفه ذلك ما ترى؟ قال (توضيح المقاصد ٨٤/٢ و ٨٥ و ٨٦):

[من الملتزم إضمار ناصب المصدر المشبه به بخمسة شروط. الأول: أن يكون بعد جملة. والثاني: أن تكون حاويةً معناه. الثالث: أن تكون حاويةً فاعله. الرابع: أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل. الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث. مثال ذلك قولهم: [له صوتٌ (صوتٌ حمار)]، فهذا قد استوفى الشروط، لأنَّ [له صوتٌ] جملة، وقد اشتملت على معنى (المصدر)، وهو [صوتٌ] وعلى فاعله وهو [الهاء] في [له] ولا صلاحية في المصدر الذي اشتملت عليه للعمل، لأنَّ شرط إعمال

١- المرادي أحد شراح ألفية ابن مالك، وهو من الأئمة الأعلام، توفي سنة [٧٤٩ هـ]، ونعتذر عن إيراد النصِّ كاملاً لطوله، فطوَّله حجة في استغلاق القاعدة، ولو كان الأسلوب عربياً، لكان عذباً رقيقاً، وسهلاً يسيراً!!

المصدر غير الواقع بدلاً من فعله، أن يُقَدَّرَ بالفعل وحرف مصدرِيّ. وقوله: [صوت حمار] مشعر بالحدوث، فالناصب له فعلٌ واجب الإضمار... فلو كان بعد مفرد لم يجوز النصب، نحو: [صوته صوت حمار]. ولو لم يشتمل على معنى المصدر لم يصحّ، ولو لم يشتمل على فاعله ضُعِفَ النصب نحو: [في الدار صوت صوت حمار]... ولم يمتنع لأنك إذا قلت: [فيها صوت] عُلِمَ أنّ فيها مصوّتاً صوت حمار. ولو كان ما اشتملت عليه صالحاً للعمل، نحو: [هو مصوّت صوت حمار] فإنه ينتصب بـ [مصوّت]، لا بمحذوف. ولو لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث لم ينصب. نحو: [له ذكاء ذكاء الحكماء]. لأنّ [صوتاً] ونحوه، إنما انتصب لكون ما قبله بمنزلة [يفعل] مسنداً إلى فاعل فقولك: [له صوت] بمنزلة [يصوّت]، وليس قولك: [له ذكاء] بمنزلة: [هو يفعل]، وإنما أخبرت بأنّه ذو ذكاء، فتنزّل ذلك منزلة قولك: [له يد يد أسد]. واللّه أعلم. (انتهى النص)

[لزيد صوت صوت حمار] أو [صوت كروان أو صوت عندليب]، حقّه على الأمة، أن يوضع مع الاحترام الشديد، في المتحف اللغوي. ومن أبى ذلك قلنا له: إنّ الأئمة مختلفون في هذه المسألة، فسيبويه يرى النصب، ويردّ على الخليل لأنه يرى الرفع، وآخرون يرون أنه جامد، مؤوّل بالمشتق، أي: له صوت منكر^(١). فاستودعوا هذه الخريفة المتحف اللغوي، إلى أن تجتمع كلمة الأمة على رأي واحد فيها. ولكم بنا أسوة، فقد أطرحناها منتظرين ذلك اليوم، وما تدري لعله يكون قريباً.

• ملحقات بصوت العندليب... !!

تفتح كتب الصناعة أحياناً، أبواباً واسعة لتراكيب وأساليب، قد تكون وردت على لسان شاعر في الزمان مرة، فتجعل منها مسألة يؤخذ فيها ويُعطى، توضع لها القوانين، وتقعد القواعد. ونحن لا نغيب تسجيل ذلك في (دواوين اللغة)، ولا نأباه،

١- انظر شرح الكافية ٣٢٠/١ و٣٢١

ولكننا نقول: إنه تراث يُحفظ للمتخصصين وللمتفقيين وللمؤرخين. وأما وضعه اليوم في كتب النحو، على أنه حيّ - وهو ميت - فأقلّ ما يقال فيه، أنه غفلة يودّي ثمنها اليوم أبناؤنا. من ذلك مثلاً: [ما أنت إلا سيراً]، أي: ما أنت إلا تسير سيراً. و[زيدٌ سيراً] أي: زيدٌ يسير سيراً. وما نظنّ أحداً يزعم أنّ هذه الأساليب مما يستعمل اليوم - حتى لو كانت جدّلاً، استُعملت بالأمس - فلمَ الإصرار على ادّعاء الشيئية لما ليس بشيء؟

* * *

المراجع والمصادر:

٢٩/٣	جامع الدروس العربية	٧٥/٢	توضيح المقاصد
٣٣/٢	أوضح المسالك	٥٥٧/١	شرح ابن عقيل
١٢٧	الواضح في النحو والصرف	٣٦٣/١	شرح الأشموني
١٠٩/١	شرح المفصل	٢٠٤/٢	النحو الوافي
٢٩٥/١	شرح الكافية	٢٠	نص الألفية
١٠٩/٢	حاشية الصبان	١٦٩/٥ + ٣/٢	الخزانة
٢٥٦	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٢٤	قطر الندى

في المفعول معه

• ولو أبى لسان العرب !!

في كل لغة تعابير وتراكيب موروثية، استعصت على تفسير العلماء وتعليقهم، فهي يُنظر إليها على أنها إرث لغويّ، غطّى غبارُ الحقب معالمَ الدروب إلى أصوله، ومحت شيخوخة الزمان صُوى تطوّره، فبدت تلك التعابير والتراكيب، كأنها قدّر لغويّ - إن صحّ التعبير - تُستعمل كما جاءت، فلا مساس!!

والمشكلة: أنّ كتب الصناعة، إذا عرضت لهذه التعابير والتراكيب، أبت ما يسلكه اللغويون في لغاتهم في مثل ذلك، فتجتهد في اختراع ما يناسب مقاييسها وتعليقها، أو قل: تجتهد في إخضاع تلك التعابير لمقاييسها وتعليقها. فإذا امتنعت عليها أو تأبّت، لوت أعناقها.

من ذلك على سبيل المثال، أنّ العرب قالت: ما أنت وزيداً؟ وما لك وخالداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد؟ فهذه تعابير وتراكيب، لا سبيل إلى معرفة أصولها ومراحل تطورها. فمن أراد استعمالها، فليصبّ كلامه في قوالبها. إذ لا حظّ له من تبديلها وتغييرها، إلّا أن يضع كلمة مكان كلمة.

ولكنّ كتب الصناعة تأبى ذلك وتنكره!! فتقول: زيداً وقصعةً منصوبان، ولا بدّ من أن يكون هناك ناصب نصبهما، هو في التقدير فعل مضمّر!! فلنشتقه من فعل الكون. فيكون التقدير: [ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة؟] وفي قولك: [ما لك وزيداً] نقدّر [ما لك وملا بستك زيداً]. أو [ما حاصل لك وزيداً؟]

ولقد علّق صاحب النحو الوافي على هذه التقديرات تعليقاً يخضع لسلطان العقل، لا سلطان بصرة أو كوفة، نوره فيما يلي. قال:

[وقد وردت أمثلة مسموعة... وقع فيها المفعول معه منصوباً بعد [ما] أو [كيف] الاستفهاميتين، ولم يسبقه فعل أو ما يشبهه في العمل، مثل: [ما أنت والبحر، كيف أنت والبرد]، فالحبر والبرد - وأشباههما - مفعولان معه، منصوبان بأداة الاستفهام. وقد تأوّل النحاة هذه الأمثلة، وقدّروا لها أفعالاً مشتقة من الكَوْن وغيره، مثل: ما تكون والبحر؟ كيف تكون والبرد؟ فالكلمتان مفعولان معه، منصوبان بالفعل المقدر عندهم]. ثم قال: [والحق أنه لا داعي لهذا التقدير؛ فقد كان بعض العرب ينصب المفعول معه بعد الأداتين السالفتين، ولن نقيس عليهما أدوات استفهام أخرى؛ إذ التقدير في مثل هذه الحالات معناه إخضاع لغة ولهجة، للغة ولهجة أخرى، من غير علم أصحابهما (السخرية واضحة هاهنا) وليس هذا من حقنا. كما يرى بعض المحققين، ومنهم ابن جني...]. (النحو الوافي ٣٠٨/٢)

هذا، على أنّ ابن مالك قد كان أبَد ذلك في ألفيته إذ قال:

وبعدَ [ما] استفهامٍ أو [كيف] نَصَبٌ بفِعْلِ كَوْنٍ مضمَرٍ بعضُ العربِ
ولقد أبى صاحب النحو الوافي ما زعمه ابن مالك، فقال معلقاً على زعمه هذا:
[ولكن العرب لا دخل لها بفعل الكَوْن المقدر وغيره من المصطلحات النحوية] (النحو الوافي ٣٠٩/٢). فما أشدّ هذا التقرّيع، وأبلغ هذه السخرية!!

على أنّ الذي ذكرناه آنفاً، لو لم تكن له عقابيل، لتجاوزنا عنه، ولكن وراء الأكمة خبيثاً، فلا تظنّ المسألة من اليسر، بحيث تُقدّر كوناً مضمراً، وفكّها الله!!
فلكتب الصناعة في قولك مثلاً: [ما أنت وخالد!، مذهبنا: الأول أن يكون الكون المضمّر كوناً ناقصاً، يرفع المبتدأ وينصب الخبر؟ فيكون التقدير: [ما تكون

وخالداً، فتعدّ [ما] في محل نصب، على أنها خبر مقدم للفعل الناقص، ويُمسي الضمير المستتر، الذي هو اسم [تكون]، ضميراً ظاهراً إذا قلت: [ما أنت وخالداً].

هذا مذهب. وأما المذهب الآخر فيرى أنّ الكون المضمر، كونٌ تامّ يرفع فاعلاً؟ فإذا قلت: [ما أنت وخالداً] - وقد كنت على حسب التقدير تقول: [ما تكون وخالداً] - ففي كلامك فاعل لـ [تكون] التامة، كان ضميراً مستتراً، ثم لما أضمر فعلُ [تكون]، برز هذا الضمير المستتر فصار ضميراً منفصلاً: [أنت]. فإذا قلت: [ما...] فهذه مفعول مطلق. وإذا قلت: [كيف...] فهذه حال مقدّم^(١).

هذا إذا لم تلتفت إلى ما تقول كتب الأئمة، في جواز وجهين: رفع [خالداً] ونصبه. فإذا كان الصبر من سجايك، فاعلم: أنّ المبرد يرى الرفع هو الوجه، أي: [ما أنت وخالداً؟]، ولكنه إخلاصاً للحقيقة يذكر أنّ سيويه جوّز النصب، أي: [ما أنت وخالداً].

فبين رأييهما إذاً، يصحّ لك أن ترفع وتنصب. قال المبرد: [قد ذكر سيويه رحمه الله النصب وجوّزه جوازاً حسناً وجعله مفعولاً معه، وأضمر كان من أجل الاستفهام، فتقديره عنده: ما كنتَ وفلاناً؟]. (الكامل ٢٨٥/١ و ٢٨٧)

- وأما في قولهم [كيف أنت وقصعة من ثريد] فيقول ابن عقيل: [سُمع من كلام العرب نصبه (أي: الاسم) بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يُلفظ بفعل، نحو: [ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من ثريد] فخرّجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتق من الكون، والتقدير: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقصعة من ثريد. فزيداً وقصعة منصوبان بـ (تكون) المضمرّة]. (شرح ابن عقيل ٥٩٢/١)

لكنّ سيويه يذكر مع النصب الرفع أيضاً (الكتاب - هارون ١/ ٢٩٩-٣٠٣).

١- انظر حاشية الصبان على الأشعري ١٣٨/٢، سائلين الله لك العون، وحسن المآب.

وابن الناطم يورد المسألة إيراداً واضحاً إذ يقول: [مِنْ كلامهم: (كيف أنت وقصعة من تريد؟ وما أنت وزيد؟) برفع ما بعد الواو، على أنها عاطفة على ما قبلها. وبعضهم ينصب فيقول: (كيف أنت وقصعة من تريد؟ وما أنت وزيداً؟)، فيجعل الواو بمعنى (مع) وما قبلها مرفوع بفعل مضمر، هو الناصب لما بعدها، تقديره: (كيف تكون وقصعة، أو ما تكون، أو ما تلبس، وزيداً؟ فلما حذف الفعل انفصل الضمير المستكن فيه، فقيل: كيف أنت وقصعة وما أنت وزيداً؟]. (شرح ابن الناطم/ ٢٨٢)

وبين اختلاف هذه الآراء، يصحّ لك أن تقول: [كيف أنت وقصعة وكيف أنت وقصعة]، فترفع أو تنصب كما يحلو لك.

- وأما إذا سبق الواو ضمير متصل كنحو: [ما لك وخالد؟]، فلا يجوزون إلاّ النصب. (الكامل ٢٨٨/١) + (توضيح المقاصد ١٠/٢)، ومن ذلك قول المألقي في (رصف المباني/ ٤٨٤): [الواو لا يصحّ أن تكون بعد (ما لك)... عاطفة^(١)، ويجوز في غير ذلك].

وبعد، فإننا لنعلم أن سيقال: إنّ فيما عُرِضَ إطالة!! فنجيب: إنّ لذلك سببين: الأول: أنّ هذه النزهة النحوية، في بعض!! حقائق كتب الصناعة، قدّر لا مفرّ منه، مسطوراً على جبين كلّ من أراد البحث في مسألة من مسائل النحو.

وذلك أنّ المكتبة العربية - على اتّساعها - ليس فيها كتابٌ واحدٌ يستقل بقواعد العربية!! وفيها المئات من كتب النحو!! بل قل: ليس فيها إلاّ كتب نحو. وهي كتب لم تؤلّف لعصرنا، ولا لأبناء الأمة الذين يعيشون في عصرنا. فصيرُ من يخوض فيها قدراً!! وتصبّر من يكتب له البحث قدراً!! ولو وجدنا بعض ما أوردناه مجزئاً، لاجتزأنا. الثاني: أنّنا أردنا أن يرى القارئ بأمّ عينه، أنّ ما جاء في كتب الصناعة حول

١- إذا لم تكن عاطفة، كانت واو المعية، فانصب الاسم بعدها على أنه مفعول معه.

مسألة: [ما أنت وخالدٌ، وكيف أنت وخالدٌ، وما لك وخالدٌ] قد يكون ممتعاً لمؤلفيها، باعتباره فناً عقلياً، وميداناً لتباري الأنداد. ولكنه لا يجدي شيئاً على أبناء الأمة، الذين يسعون إلى معرفة استعمالهم لغة قومهم.

وأما آخر الأسباب، فأن يرى القارئ بنفسه، أن شرب البحر!! يُردي ولا يروي. وأنّ عبابه وأحاجه، يُغني عنهما قطراتٌ يتبرّضها المرءُ في كليّاتٍ تقول:
[يجب النصب، إذا كان قبل الواو ضمير متّصل، وإلاّ جاز النصب والرفع]؟

• والكلّ يتطوّر!!

إذا بحثت كتب الصناعة في المفعول معه قالت: إذا امتنع النصب على المعية وجب العطف.

ويشور هاهنا سؤال: ألبحت بحث في المفعول معه، أم هو بحث في العطف والمعطوف؟ أو ما كانت المنهجية العلمية تقضي بالوقوف عند الموضوع المبتغى، وعدم تجاوزه إلى سواه؟

وقد يقول معترض: إنّ كتب الصناعة إنما تعرّج على ذلك خوفاً على القارئ أن يضلّ سبيله إلى واو المعية، فهي تبحث له في واو العطف ليفهم واو المعية، وبضدّها تتبيّن الأشياء.

ونقول: إنّ الإفهام عن طريق العكس، قد نبذه علم التربية، منذ أن نبذ التعليم بواسطة العصا والفلق!! وأحلّ محلّهما وسائل الإيضاح، والرفق بالمتعلّم والتلطّف به، والعمد إلى إفهامه، بالذهاب رأساً إلى المسألة، من غير تعريج على شيء سواه.

العلم والتعليم يقولان: إذا امتنع النصب على المعية، فقد امتنع النصب على المعية!! وأما قول كتب الصناعة: إذا امتنع النصب على المعية وجب العطف بالواو!! ثمّ إتباع ذلك بالقول: يجوز العطف هنا على ضعف!! ويجوز هناك على رجحان، ويمتنع هنالك

على الإطلاق!! فكل هذا إنما هو أقوال كانت سائغة أيام أهدى الرشيد الساعة إلى شارلمان، وأما أيام الساعات الإلكترونية، وتهادي صغار الصبيان لها في أهون المناسبات، فغير سائغ.

لو سلمت على الزمان ساعة الرشيد المهداة إلى شارلمان، لحفظتها ألمانيا في أحد متاحفها، على أنها جزء من عريق تاريخها، فلم تبعها بذهب الدنيا، ولكنها - وإن علت قيمتها التاريخية - لا تتخذ إماماً محكماً في ضبط ساعات أبناء الشعب الألماني. وأما (ساعة!!) كتب الصناعة، فعليها تُضبط ساعات أبناء الشعب العربي حتى اليوم، والويل والثبور لمن لا يضبط ساعته (على عقاربها)!!

• أحكام ما بعد الواو:

هذا عنوان لم نضعه نحن، وإنما وضعته كتب الصناعة فاستعرناه منها. ولنا عليه من التعليق والتنبيه ما ترى:

• قالوا: [أحكام ما بعد الواو]، ولم يقولوا أحكام ما بعد واو المعية. وقد مكنتهم هذه اللعبة اللفظية، أن يفتحوا باباً واسعاً، يُدخلون منه واو العطف، حتى لكأنّ البحث لها لا لواو المعية:

فالعطف يمتنع إذا كان كذا...، لأن العطف على نية تكرار العامل.

والمعطوف في حكم المعطوف عليه لفظاً ومعنى.

والمعطف يجب إذا كان كذا...، لأن النصب على المعية ممتنع لكذا...

والمعطف يجوز على ضعف إذا كان كذا... لأن...

والمعطف يجوز بلا خلاف إذا كان كذا... لأن...

والمعطف منعه جمهور النحاة إذا كان كذا... لأن... مع أن الأكثر والأفصح

الجواز.

والعطف أرجح بغير ضعف إذا كان كذا... لأن...^(١)

قلت: أين وئدت واو المعية، وأين دُفِنَت أحكامها؟!

• من طرائف كتب الصناعة!!

منع فريق من النحاة العطف على الضمير في نحو: [قمتُ وزيداً] و[مررتُ بك وزيداً]، فوجب النصب عندهم على المعية حكماً في الحالتين. وحجتهم أنّ في كلّ منهما مانعاً يحول دون العطف. أما في المثال الأول فإنّ الاسم لا يُعطف على الضمير المرفوع إلّا إذا أُكِّد بضمير منفصل، نحو: [قمتُ أنا وزيداً]. وأما في المثال الثاني فإنّ الاسم لا يُعطف على الضمير المحرور إلّا إذا أعيد ذكر الخافض ف قيل: [مررتُ بك وبزيد].

أما الآن وقد طال الجدلُ، فدونك هذه النكتة. قال ابن هشام: [ومن النحويين مَنْ لم يلتزم في المسألتين شيئاً. فعلى قوله يجوز العطف]!! (قطر الندى / ٢٣٢)

قلت: فيمَ ينفق الناس وقتهم إذاً، إن كان جائزاً لهم العطف والنصب على المعية؟!

* * *

١- إنّ هذه الحالات التي ذكرناها وشفعناها بـ [كذا...] و[لأن...] ليست حالات خيالية أوردناها لنوهم أنها حقيقية!! بل هي حالات حقيقية نقلناها من كتب الصناعة، ليراها الراعي ثم يحكم عن تأملٍ ومعاينة. ومن شاء التحقّق فليرجع إلى (النحو الوافي) مثلاً، ليرى تفصيلَ ما أوردناه موجزاً.

المراجع والمصادر:

- أوضح المسالك ٥٣/٢
 النحو الوافي ٣٠٤/٢
 شرح الأشموني ٣٨٢/١
 شذور الذهب ١٠٢،٧٢
 حاشية الصبان ١٣٤/٢
 أسرار العربية ١٨٢
 مجالس ثعلب ١٠٣/١
 شرح ابن الناظم ٢٨٢
 الخزانة ٥٠١/٦ + ٣/٧ + ١٣٠/٣
 شرح المفصل ١١١-٨٥/٤ + ٢٢٨،٥٢/٢
 شرح الكافية ١٦٧/٣ + ٥١٥/١
 الموجز في قواعد اللغة العربية ٢٨٢
 كتاب سيبويه - هارون ٣١٠،٣٠٧،٣٠٥،٣٠٣،٢٩٧/١
- قطر الندى ٢٣١
 نصّ الألفية ٢١
 الإنصاف ١٤٠
 رصف المباني ٤٧٣
 توضيح المقاصد ٩٧/٢
 الكليات ١٨٧/٥
 الواضح في النحو والصرف ١٥٧

في الممنوع من الصرف

• النحو البصري!! لا بنو أسد ولا مدرسة الكوفة ولا ابن جنّي ولا مجامع اللغة!!

في اللغة كلماتٌ وزنٌ مذكرها: [فَعْلان]، وأما مؤنثها فصنفان:

صنفٌ يُؤنّث بالتاء، وعدد كلماته ثلاث عشرة كلمة. والعرب جميعاً يصرفون هذه الكلمات، فيقولون على سبيل المثال: [اشترِ كِبشاً ألياناً ونعجة أليانة] أي: عظيمي الألية. وصنف آخر تختلف قبائل العرب في استعماله، فقبيلة تؤنّثه بالتاء وتصرفه، فتقول مثلاً: [هذا رجل عطشانٌ، وهذه امرأة عطشانة]. وقبيلة لا تؤنّثه بالتاء ولا تصرفه، فتقول: (هذا رجل عطشانٌ، وهذه امرأة عطشى).

ولقد كان الخير في أن يقال في كتب الصناعة: [ما كان وزنه (فَعْلان) فإنه يُصرف بلا قيد ولا شرط. فإذا مررت به في تراثنا اللغوي، ممنوعاً من الصرف، فاعلم أن ذلك مما تختلف فيه قبائل العرب، فتصرفه قبيلة وتمنع صرفه قبيلة].

وأهل العلم باللغة من نخاة وغيرهم، يعلمون أحسن العلم أنّ صرف وزن [فَعْلان] ليس بدعة، وأن بني أسد يؤنّثون هذا الوزن بالتاء، فيقولون: سكران وسكرانة، وعطشان وعطشانة، وجوعان وجوعانة، وغضبان وغضبانة... ويعلمون أحسن العلم أيضاً، أنّ ابن جنّي كان وقف عند هذه المسألة، ونوه بأن اللغتين واردتان، وأنّ بعضهم يقول: غضبانٌ وغضبي، وسكرانٌ وسكري... فلا يصرف، وبعضهم يقول: غضبانٌ وغضبانة وسكرانٌ وسكرانة فيصرف (انظر: المحتسب ٧٢/٢).

فما صَرَفُ [فَعْلان] إذا بَسَر، ولا عربيّة ذلك بالمشكوك فيها.

ولقد عالج هذه المسألة بجمع اللغة العربية القاهري، في مؤتمر الدورة الثانية والثلاثين المعقود في بغداد عام /١٩٦٥/ فاتخذ قراراً قرر فيه صحّة الأخذ بلغة بني أسد الذين يؤنثون (فَعْلان) بالتاء.

ومن العجيب أن تُعرض كتب النحو عن كل هذا الذي ذكرته لك، فلا تلتفت إليه حتى يومنا هذا!! وألاً يكون لها من حجة في هذا الإعراض، إلا نبذ آراء الكوفة عموماً، والتعبّد بآراء البصرة عموماً.

فالنحاة لا يحبون!! أحكام مدرسة الكوفة، لأنها ليست أحكاماً بصرية!! ومع أنهم يحبون!! ابن جنّي، فإنهم لا يحبون أن تُذكر آراؤه هنا، لأن إعلانه أنّ بني أسد تصرف [فَعْلان]، وتقديره أنّ: [الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ] يُوقّعان المعارضين في حيص بيص!!

وهم اليوم لا يحبون!! قرارات المجامع، فإنها تتيح أحياناً للمرء أن يتكلم فيصيب، من غير نحو ولا صرف!! هذا كله لا يحبونه.

وقد تسأل: وماذا يحبون إذا؟ فنجيب: إنهم يحبون أن يقال: إنّ مِن وزن [فَعْلان] ما ينتهي مؤنثه بتاء، ومنه ما لا ينتهي بها، ومنه ما ينصرف، ومنه ما لا ينصرف، ومنه كلمات تنصرف في حال، ولا تنصرف في حال أخرى، فد [ندمان] إن كان من المنادمة صُرِفَ لأن مؤنثه ندمانة، فإن كان من النّدم مُنْع من الصرف لأن مؤنثه ندمى، وهكذا...

فلتُمنَح إذا لغة بني أسد من العربية. وقد محيت!! ولتُنَبَذ أقوال مدرسة الكوفة. وقد نُبذت!!

ولْيُقَطَّع لسان ابن جنّي. وقد قُطِع!! ولْيُؤَوِّذ قرار مجمع القاهرة، وإلاً فليطرح!! وقد كان ذلك، فحتى عباس حسن، وهو عضو في المجمع، لم يذكر قرار المجمع - الذي

نوهنا به آنفاً - إلا في الحاشية، وأما في المتن فأورد رأي البصرة دون غيره!!
أما نحن، فنعلن ولا نكتم، أننا مع أئمة الكوفة في المسألة، لأن ما ذهبوا إليه هو
الأيسر والألين. ومع ما أورده ابن جني لأنه علّم وحقّ. ومع ما قرره مجمع اللغة
القاهري، لأنه - مع صحته وسلامته وقوة الحجة فيه - يلبي حاجة الناس إلى طرد
القاعدة، وتجنب التفرع المحتلب، والتشعيب المتصيد. ومن هنا أن أخذنا بتنوين
[فعلان]، بغير تحفظ ولا احتياط.

وبعد، فيطيب لنا أن نختم هذه المسألة بمضحكة مبكية، وما هي إلا مسألة
من مسائل:

تقول كتب الصناعة: إن ما كان نحو [الحيان: أي عظيم اللحية] مما لا مؤنث له، فيه
خلاف، ففريق يقول بصرفه، وفريق يمنع صرفه. يقول ابن أمّ قاسم (توضيح المقاصد
١٢١/٤): [والصحيح منع صرفه، لأنه وإن لم يكن له [فعل] وجوداً فله [فعل] تقديرًا!!^(١) لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعله أولى به من فعلة... والتقدير في حكم
الوجود].

• أعاذكن الله من المحنطات كلكن، بُصَع، بُتَع، كُتَع، جُمَع !!

إذا بحثت كتب الصناعة في الممنوعات من الصرف، توسّعت - ما شاءت - في
أسباب منع كل منها. فهذا ممنوع من الصرف بسبب وزنه، وذاك بسبب لفظه، وذلك
بسبب جنسه، وذاك بسبب عجمته إلخ...

فإذا تم لها ذلك، عمدت إلى النظر فيما مُنِع من الصرف لعلّة واحدة، وما منع منه
لعلتين إلخ...

١ - إشارات التعجب الثلاث من عندنا، إذ وجدناها ضرورية للتنبيه. وما أسهل أن يحذفها أو يحذف بعضها من لا

يشاطرونا رأينا!!

وإذ قد كانت اللغة لا تخضع دوماً لمنطق أصحاب هذه الصناعة^(١) فقد ارتدّوا بمنطقهم من العقل وأحكامه، إلى الخيال وتحكّمه. ودونك بيان نموذج من ذلك، في مسألة يسمّونها [العدل]:

لقد تبين أنّ في اللغة خمسة عشر علماً، وزنها [فُعَل]، ورَدّت ممنوعة من الصرف، لغير سبب يعلمه أصحاب الصناعة النحوية قديماً. هكذا خلّقت، كما قال الكسائي يوماً عن [أيّ] (مجالس العلماء / ٢٤٤). وهي: [عُمَر - مضر - قزح - زحل - زفر - بلع - هذل - هبل - ثعل - جشم - جمع - دلف - عصم - قثم - جحي]. ولما رأوها لا تخضع لمنطقهم، عمدوا إلى الخيال - كما نبين لك بعدُ - فصاغوا من عند أنفسهم سبباً لمنعها من الصرف.

والعجيب العجيب، أنهم وإن صرّحوا معلنين غير مسيرين، أنّ ما قالوه محض افتراض، فإنّ المشتغلين بهذه الصناعة بعدهم، ظلّوا حتى اليوم، لا ينكرون ذلك^(٢)، بل يأخذون به، ويقرّرونه في كتبهم، راضين أن يفرسوا في أذهان أبناء الأمة، حكماً واضح الضرر والفساد، يقول: أيها الناس، إن قواعد لغتكم مؤسسة على أُخْيَلَة تُفترَض افتراضاً، ومنطق يُعْتَبَط اعتباطاً!!

١- يقول فندريس في الفصل الخامس من كتابه (اللغة) / ٢٠٣ ما نصّه الحرّيّ تقريباً: حتى في أشدّ اللغات تثقيفاً تجد لكل قاعدة شواذ. ويقول في الصفحة / ٢١١ من الفصل نفسه ما معناه: لا يمكن الوصول - بحال من الأحوال - إلى مثل أعلى من تطبيق النحو على المنطق، لأن ذلك يصل بنا أخيراً إلى أن تعبر العلامة الواحدة عن وظيفة نحوية واحدة، وهو نوع من التطبيق المثالي للنحو على المنطق، وقد رأينا فيما تقدّم ما يمنع من تحقيق هذا المثل الأعلى.

٢- الذين ينكرونه - أو قد ينكرونه - يقولون في حواشي الصفحات، لا في متنونها: هذا العدل تقديري لا حقيقي، أو يقولون: هو مصنوع متكلف. ثم يمضون بعد هذه الملاحظة العابرة، فيملؤون الصفحات بتقرير العدل، كأنه حقيقة لغوية، وفي تحديد صنوفه، وفي ذكر مواضعه، والتمثيل لأنواعه. ويظلّ أبناء الأمة يسرعون الخطو لاهئين، وراء أولئك المُحَشِّين!!

ودونك تفصيل المسألة:

لقد قالوا ما معناه: إنّ الأعلام تُمنع من الصرف لسبب، وهذه الأعلام مُنعت من الصرف لغير سبب، فليُقدّر السبب إذاً تقديرًا!! ولا بأس في أن يكون خياليًا، فلا الخيال ولا الواقع في صناعة النحو هما الغاية، بل الغاية الوصول إلى قاعدة قَعْدوها!! فإن تمّ ذلك باللين والعقل، فيها ونِعَمَتْ، وإلاّ فبالقسر والاعتباط. وهكذا زعموا متحكّمين، أنّ هذه الأسماء ليس وزنها - أصلاً - [فُعَل]، بل وزنها - أصلاً - [فاعِل]، وكانت من قبل: [عامر - ماضر - قازح - زاحل - زافر - بالع - هاذل - هابل إلخ...] ثمّ عُدِلَ بها عن فاعل إلى فُعَل، فقليل: [عُمَر - مضر - قزح...] ^(١).

ولما كان لا بدّ من مصطلح يطلّق على هذه الفئة القليلة من الأعلام، قالوا: هي أعلام معدولة، واحدها: علّم معدول. وكان لا بد من التفريق بين العدل الحقيقي والعدل الخيالي، فأطلقوا على العدل المتخيّل: [العدل التقديري].

لكنّ العدل صنوف، والذي يبيّناه آنفاً صنف منها، وقد أحببنا ألاّ ننفض اليد من العدل، حتى نبين منه صنفاً مقصوراً على الإناث وحدهنّ، فيطلّعن على ما خصّصن به، فيأخذن به إن شئن أو يطرحنه!!

فقد قال النحاة ما معناه: إنّ في اللغة أربع كلمات يؤكّد بها الجمع المؤنث، وهي متنوعة من الصرف لأنها معدولة، ونوردها فيما يلي:

[بُصَع - كُتَع - بُتَع - جُمَع]

وعلى ذلك تقول مثلاً: [سافرت النساء بُصَعُ كُتَعُ بُتَعُ جُمَعُ، فكرمتهنّ بُصَعُ كُتَعُ بُتَعُ جُمَعُ، وسلّمت عليهنّ بُصَعُ كُتَعُ بُتَعُ جُمَعُ].

١- النحو والصرف رصد للظواهر اللغوية، ثم صوغ لها من بعد ذلك في قواعد. وتعبير آخر، هما تعبير عن واقع لغوي، وتسجيل أمين له، لا لي لأعناق تلك الظواهر، وتحكيم للخيال فيها.

ولقد نبذنا كل ذلك نبذاً، واطرحنه اطرأحاً، لاعتقادنا أنّ الإناث بُصَع كُتَع بُتَع
جُمَع لو خُيِّرْنَ، أنّ تبقى هذه الكلمات في كتب النحو، أو تُحفظ في المتحف
اللغوي، لما تردّدن لحظة في اختيار الحلّ الثاني^(١)!!
ومهما يكن من شيء فالأمر لهنّ، يأخذن إن شئن أو يدعن!!

• سهولة يسيرة!!

تقول كتب الصناعة: العَلَم الأعجميّ المؤلّف من أربعة أحرف، يُمنع من الصرف،
ولكن بشرط أن يكون علماً في لغته أيضاً. فعُجمته وأربعة حروفه، ليستا علّة كافية
لمنعه من الصرف. فإذا لم يكن علماً في لغته، صُرِف. مثال ذلك أن يسمّى فلان من
الناس بـ [فرند أو لجام]^(٢) ولما كانت هاتان الكلمتان - وإن كانتا أعجميتين - ليستا
من أسماء الأعلام في لغتهما، فإنك إذا سمّيت بهما لم تمنعهما الصرف، وعلى ذلك تقول
مثلاً: [جاء صديقاى فرند و لجام يتسابقان، ورأيت فرنداً و لجاماً يتسابقان، ومررت
بفرند و لجام يتسابقان].

وقد يُظنّ هذا - والغبارُ يغطّيه - شرطاً لا غبار عليه، ولكن أزل غباره، ترّ تَحْتَه
حُكْماً يقتضيك أن تتعلم ألوفاً من اللغات، ثمّ تعرف أسماء الأعلام فيها، فاللهم يسّر
وأعِن^(٣)!!

١ - يقول النحاة في اعتداد هذه الكلمات الأربع معدولة: إنّ هذه الصيغ الأربع جموع، وزن مفرداتها: [فعلاء]،

أي: [بصعاء - كععاء - بتعاء - جمعاء]. ووزن فعلاء يُجمَع على فعلاوات لا على فُعَل، فلما جمعوا هذه

الكلمات الأربع على [فُعَل]، كان ذلك عدلاً بها عن وزن جمع، إلى وزن جمع آخر!!

٢ - فرند و لجام كلمتان أعجميتان، فالفرند: جوهر السيف، واللجام معروف.

٣ - جاء في الصفحة / ٨٢ من مجلة العلوم، الصادرة عن مؤسسة الكويت للتقدّم العلمي، عدد أيلول - تشرين

الأول، لعام / ١٩٩٣ أن لغات البشر تبلغ بضعة آلاف!! ولا يهولنك ذلك، فلغات شعوب الاتحاد السوفيتي

- سابقاً - تزيد على مئتي لغة!!

ولقد كان ناسٌ من قبلُ ظَنُّوا، أو خيف أن يظنوا، أنَّ المقصود بهذا الحكم، مقصور على أسماء الأعلام في اللغة الفارسية وحدها، لكثرة التقارض بينها وبين العربية. ولكنَّ كتب الصناعة نُبِّهت على أن المقصود بهذا الحكم كل لغة^(١)، فقطعت جبهة قول كلِّ خطيب!!

ولما كان هذا الشرط التعجيزيُّ من متخيَّلات كتب الصناعة، فقد اطرَّحناه. ونفترح أن يحال إلى المتحف اللغويِّ.

• قبض الريح !!

تقول كتب الصناعة: إنَّ العَلَمَ يُمنَع من الصرف، إذا كان وزنه مقصوراً على الفعل، أو يغلب عليه وزنُ الفعل. فأما الذي وزنه وزن الفعل فنحو: [يزيد ويشكر] مثلاً، فهذان اسمان وزنهما وزن الفعل، قولاً واحداً. فإذا سميت بهما منعتهما من الصرف. قلت: هذا حكم منطقيّ، يوضع على العين والرأس!! لكنَّ قولهم: [أو يغلب عليه وزن الفعل]، حُكْمٌ تعجيزيٌّ، لأن الغلبة هاهنا زبئية، لا يمكن القبض عليها والإمساك بها، وقولنا: إن هذا أو ذاك هو [الأغلب]، حُكْمٌ مرهون بأن يَجْمَعَ قائله ما في اللغة من هذا الوزن، أسماء وأفعالاً، ويخصي كلاهما، ويوازن بين مجموعيهما، ثمَّ يقول من بعد كل ذلك: [هذا هو الأغلب]!!

ثم هاهنا شيثان يضعان يدك على ما في هذا الحكم من آثار الصناعة: أحدهما أنَّ الكلام عن هذا يستغرق في كتب النحو صفحات^(٢). على حين يمكن أن تصاغ القاعدة بكَلِمَات، فيقال مثلاً:

١- جاء في توضيح المقاصد ٤ / ١٤٦: [المراد بالعجمي ما نُقِل من لسان غير العرب. ولا يختص بلغة الفُرس].

٢- استغرقت هذه المسألة ثلاث صفحات من كتاب النحو الروائي ٤/ ٢٤٧- ٢٤٩، خطُّ نحوٍ من نصفها كأنه

رؤوس الإبر، لا يكاد يبيّنه القارئ، ولو كان خطُّها خطَّ المتن، لكان لعدد الصفحات شأنٌ آخر!!

[يُمنَع العَلَمُ من الصرف، إذا كان وزنه مقصوراً على الفعل نحو: يزيد، أو مشتركاً بين الفعل والاسم وُسُيع استعماله ممنوعاً من الصرف، نحو: أحمد].
 فإن قال معارضٌ معاجز: [وكيف نعرف أن هذا الوزن أو ذاك لم يُسمع منه عَلَمٌ ممنوع من الصرف]؟ أجبناه بطريقته نفسها: [وكيف تعرف أن هذا الوزن أو ذاك يغلب عليه وزن الفعل]؟

ومع ذلك فنحن طلاب علم وقصّادُه، لا معارضون ولا معاجزون، ولذلك نقول:
 إذا لم تعرف فقد عرفت، فاصرفْ تصبّ، إن شاء الله.

مثال ذلك أن: [صالح - سامر - غالب] وزنها مشتركٌ بين الفعلية: [صالح - سامر - غالب: (امر)]، وبين الاسمية: [صالح - سامر - غالب: (اعلام)] ومع ذلك لا تُمنع هذه الأعلام من الصرف، فلا يقال مثلاً: [رأى صالحٌ سامراً في بيت غالب] بل يقال: [رأى صالحٌ سامراً في بيت غالب] إذ لم يُسمع هذا الوزن ممنوعاً من الصرف.
 وأما الثاني، فهذه الأمثلة من الأعلام، التي تُجلب لبيان الأغلب وغير الأغلب.
 وإليك منها ما أورده صاحب النحو الوافي - ولو كثرت - ما بين مسمّى بها حقاً، ومحمّل أن يسمّى بها، وهي:

الدفعة الأولى: الإخوة السادة: صرّح - علّم - كلّم - حوكم - عوفي - كرم -
 انتفع - استفهم - تسابق - تقابل - تعلّم - تبين. ومن شاء من العقلاء
 اختار منها اسماً لولده!!

ودونك الدفعة الثانية: الإخوة السادة يدحرج - ينطلق - يستخرج - دحرج -
 انطلق - استخرج - قاوم - قاتل - عارض. وقد تكون هذه أجمل من
 أسماء الدفعة الأولى!!

والدفعة الثالثة: الإخوة السادة خضّم - شمر - دئيل - ينجلب - تبشّر - تعزّ

- يَشْكُر. وهي أسماء، سَمَّى الناسُ أولادهم ببعضها من قبل، ثم

وقى الله أبناءهم تكررهما!!

والدفعه الرابعة: الإخوة السادة رَنَد - طُسِج - بَقَم - يُحَقَّب. ولولا أنَّ [رند]

واحد منها، لما ظُنَّ بحال أنها تكون أسماءً لغير أبناء بعض النحاة!!

والدفعه الخامسة: الإخوة السادة إئِمِد - أُبْلُم - إصْبَع - اِسْمَع!!

والدفعه السادسة: الإخوة السادة أفَكَل - أَكْلَب - تَتَفَل!!

والدفعه السابعة: الإخوة السادة يزيد - يشكر - يَعَصُر - تَغْلِب - يَرْمَع - يربوع -

أُسْلُوب - إصْلِيْتُ - يَعْسُوب!!

والدفعه السابعة: الأخوان السيدان يَعْلَى - أحمد.

هذا، وكثيرٌ كثيرٌ من مثله، تَشَرَّق به كتب الصناعة النحوية، وبه يُنفق أبنائنا

أوقاتهم وطاقاتهم الذهنية، إذا أرادوا أن يعرفوا ما ينصرف وما لا ينصرف. فتأمل!!

لقد كان يغني عن الصفحات، والخواشي، وخواشي الخواشي أن يقال ما قلنا آنفاً:

يُمنع العَلَم من الصرف، إذا كان وزنه مقصوراً على الفعل، نحو: [يزيد]، أو

مشتراكاً بين الفعل والاسم وسُمِع استعماله ممنوعاً من الصرف، نحو: [أحمد]^(١).

* * *

١- لقد احترنا أن يكون نصُّ القاعدة أقرب إلى طرائق الناس في التعبير، وإن كان أكثرَ بعداً عن طرائق النحاة.

وهان علينا أن تغضب كتب الصناعة، إذا كان ما نقوله أيسر على الناس فهماً!!

المراجع والمصادر:

٢٠٣	اللغة - فندريس	٧٢/٢	المختسب
١٤٠/٣	أوضح المسالك	٢٤٤	مجالس العلماء
١٠٠/١	شرح الكافية	٥١	قطر الندى
٢٠٠/٤+١٧٤/١	النحو الوافي	٧٧/١	شرح ابن عقيل
١٨	الواضح في النحو والصرف	١١٩/٤	توضيح المقاصد
١٧٨	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٢٧/٣	حاشية الصبان
		٢١٧/٢	جامع الدروس العربية
			مجلة العلوم عدد أيلول - تشرين الأول ١٩٩٣ صفحة ٨٢/

في المنادى

• مُجَمَّع النداء !!

إذا بحثت كتب الصناعة في المنادى، جمعت الندبة والتعجب والاستغاثة والمنادى في وعاء واحد. وقد يقول قائل لأول وهلة: وما العيب في ذلك؟ فنقول: ليس في جمعها عيب، ولكن فيه مصاعب يحملها أبناء الأمة مجاناً بغير مسوغ. وذلك أنّ بحث المنادى، قد أثقلته كتب الصناعة ببناء وإعراب، وعامل ومعمول، وضم وفتح، وتوكيد وعطف، وصفة وبدل... فإذا جُمعت هذه البحوث الثلاثة إلى بحث المنادى، دارت بها طواحينه، ونزل بها من السَّحق والجَرش مثل ما ينزل به. وماذا الذي يستفيد أبناء الأمة من هذه الطواحين؟

هذا، فضلاً على أنّ ثلاثة البحوث ليست نداءً في الأصل: فأين الندبة (التفجع والتوجع) من النداء؟! وهل ينادي الميّت مَنْ يندبه فيقول مثلاً: واصديقاه؟! أو ينادي رأسه مَنْ يشكو صداغه فيقول: وا رأساه؟! وهل ينادي المطر مَنْ يقول: [يا مطر - أو يا مطراً - أو يا لَمَطَر] متعجباً من شدة هَطَلانه؟!

وأما الاستغاثة، فصحيح أنها نداء، ولكن تراكيبها وأساليبها لا صلة لها بصيغ النداء، بل هي جارّات ومجرورات: [يا لَأُقْوِيَاءٍ لِلضُّعَفَاءِ]...، فلمْ جمعُ ما لا يجتمع؟! وقد يسأل سائل فيقول: ولِمَ جَعَلْتَهَا كُتُبُ الصناعة - إذًا - فروعاً من المنادى؟ فنقول: لما رأت تلك الكتب أنّ مَنْ ينادي يقول: [يا]، ورأت أنّ هذه الفروع تسبقها [يا]، جعلت هذه الفروع مناديات، وجعلت أحكامها أحكام المنادى نفسها. وهات يا ترقيع، وخذ يا تلزيق، وفيحيي فياح!!

الندبة والتعجب والاستغاثة: صرخاتُ حُرقةٍ ودهشةٍ وشِدَّةٍ، وجمْعُها إلى المنادى تفكُّهُ مُحْتَبِينَ، وتداولُ متفرِّغِينَ. فلا تَعَجَّبُ أن يسمع متفكِّةً متفرِّغاً، مُعَوْلَةً تصرخ: [واشقيقاه] فيقول: إنها تناديه!!

الندبة والتعجب والاستغاثة صرخاتُ حُرقةٍ ودهشةٍ وشِدَّةٍ، لا تتغير ولا تبدل، لا لأنها مناديات، ولكن لأن الصراخ لا يُفلسَف، فهو هو، منذ أن تألَّم الإنسان الأول، ودهش، واستغاث.

ليس في الإعوال والبكاء تغيير، ولا في التعجّب ودهشته تبدل، ولا في الاستغاثة وصرخاتها وجوه!! فلنكتف بتراكيبها وقوالبها بدون فلسفة!!
ولعمري، لقد حاولتُ كتب الصناعة - ولا يستثنى منها كتاب - أن تفلسف ذلك، فجاء ما حاولته شيئاً لا نحبّ أن نسمّيه أو ننعته.

قال سيبويه (الكتاب - هارون ٢/٢٢٤): [واظْهَرْهُوَ إذا أضفت الظهر إلى مذكر، وإنما جعلتها واواً لتفرق بين المذكر والمؤنث إذا قلت: واظْهَرْهَاهُ. وتقول: واظْهَرْهُمُوهُ، وإنما جعلت الألف واواً لتفرق بين الاثنين والجميع إذا قلت: واظْهَرْهُمَاهُ... وتقول: واغْلَامَكِيه إذا أضفت الغلام إلى مؤنث. وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بينها وبين المذكر إذا قلت: واغْلَامَكَاهُ. وتقول: وا انقطاعَ ظَهْرِهِوَ، في قول من قال: مررت بظَهْرِهِوَ قبلُ. وتقول: وا انقطاعَ ظَهْرِهِيهِ، في قول من قال: مررت بظَهْرِهِي قبلُ].

قليلٌ على سيبويه أن يقال: إمام!! فهو إمام كل إمام!! هذه حقيقة.

والندبة والاستغاثة والتعجب، ليست نداءً، وهذه حقيقة كذلك.

والذي رأيته أنفأ، من هوهوة وكوكوة، لا يحتاج إليه أبناؤنا اليوم، وهذه أيضاً حقيقة.

فلنقبل الحقائق الثلاث معاً، فالخير في اجتماعها، ولا خير في تفرّقها.

• الكثير خير من القليل !!

سيبويه يقول: أحرف النداء، خمسة: [يا، أيا، هيا، أي، همزة] (الكتاب - هارون ٢٢٩/٢). وابن السكّيت يقول: هاء [هيا] بدل من همزة [أيا]. فهي إذاً أربعة، لا خمسة (توضيح المقاصد ٢٦٧/٣). ولكن كتب الصناعة تحب الكثير!! فقد رأت الكوفيين يضيفون إلى هذه الأحرف أحرفاً سواها فقالت: هي سبعة. بل قالوا ثمانية. وسيبويه يقرر أن الهمزة للقريب، ثم يقول: [وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة... إذا كان صاحبك قريباً منك] (الكتاب - هارون ٢٣٠/٢). وأما كتب الصناعة، فتجعل ذلك صنوفاً ثلاثة: فالهمزة و[أي] للقريب، و[أيا وهيا وآ] للبعيد، و[يا] للقريب والبعيد.

كل ذلك، مع أن كلام العرب، ليس فيه ما يُستنبط منه أن هذه الأداة ينادى بها القريب، وتلك ينادى بها البعيد. ففي (توضيح المقاصد ٢٦٦/٣) حُكِّم صارمٌ يقول: [ولا حاجة إلى ذكر سائر المذاهب، لأن قائلها لم يعتمدوا إلا على الرأي]. وقالت كتب الصناعة: [وا] للندبة. ولا شك في صحة قولها. ولكنها تقول: [يا] تستعمل أيضاً للندبة، إذا لم تلبس الندبة بالنداء. فإن التبتت تعيّنت [وا] وامتنعت [يا]. قلت: المسألة واضحة، لا يحتاج اكتشافها إلى ذكاء حديد. فها هنا نحوي متفرّغ، قد كفاه عبده النزول إلى السوق، وكفته أُمّته حاجات بيته، وكفته زوجه العناية بما رُزق من النسل، فانصرف إلى تُكالي أمتنا يعلمهنّ ما يقلن إذا فقدن عزيزاً، فينهاهنّ عن استعمال [يا] إذا التبتت ندبتهنّ لفقيدهنّ بندائهنّ له^(١)!!

من أين أتت كتب الصناعة بقاعدتها هذه؟ أمين بكاء تُكالي العرب على قتلاهنّ

١- يقول الناس في دمشق، عن الذي يريد أن يعلمهم ما يعلمون: فلان يعلم الحزاني البكا!!

ومناديلهنّ بأيديهنّ؟ أم من الاستماع إليهنّ يصحّحن: [يا شقيقاه، يا حبيباه]، حتى إذا التبست الندبة بالنداء، عُذّن فقلن للشقيق الحبيب مصحّحات متحرّزات: [وا شقيقاه، وا حبيباه]؟!

ليت شعري، ماذا يسمّى استمرار هذه الأحكام ألفاً ومئتي سنة؟
ومع هذا، فما قلناه تفكّه!! وأما الجدّ فدونك:

مات الخليفة عمر ابن عبد العزيز، فرثاه الشاعر جرير بأبيات، منها بيت يقول فيه:

حملتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ له وقمتَ فيه بأمر الله يا عُمراً

وها هنا شاعر نظم قصيدة بناها على قافية، رويها راءٌ مفتوحة. ولقد كانت سُننُ كلام العرب تُلزمه أن يقول: [يا عمر]، ولكن حركة الرويّ قهرته فحالت دون تلك السُنن، فقال [يا عمراً]. ونظرتُ كتب الصناعة في هذه اللَّقطة، فوجدت فيها سمّ خياط، فأدخلت فيه جَمَلَ النداء، فخرج خيطٌ ندبة. وهكذا سَطَرَت في لوحها المحفوظ: أنّ [يا] تكون للندبة، إذا لم تلبس بالنداء!!

وتثور هاهنا أسئلة:

• إذا كان جرير يريد أن يندب ويُعول، فلمَ لم يستعمل [وا] وهي أداة الندب والإعوال؟ أعني: لمَ لم يقل: [وا عمراً] فيندب كما تندب نساء العرب في البادية، بل آثر أن يقيم قيامة النحاة فقال: [يا عمراً]؟ أقال ذلك لأنه يجهل أن [يا] و[وا]، في الوزن سواء، فاستعمل [يا]، ظانناً أنها هي التي تقيم الوزن، وعرد عن [وا] لأنها تكسره؟ الجواب: [لا].

• أكان جرير يجهل أنّ [وا] هي الأداة التي يُندب بها؟ فلما ندب، استعمل [يا] مكان [وا] لجَهْلِهِ كلام العرب؟ الجواب: [لا].

ولكن الجواب بالنفي يُنشئ سؤالاً لا هزل فيه، يقول: إذا كانت [وا] أداة ندبة لا

يعتري استعمالها للندبة التباس، وكانت [يا] - كما يزعمون - تستعمل للندبة: فتلتبس مرة ولا تلتبس مرة، فلمَ أثر جرير أن يلهو بالنحاة، فيستعمل ما قد يلتبس، وبين يديه ما لا يعتري استعماله التباس؟!

• ألم ترَ كتبُ الصناعة، أنَّ الشاعر قال في القصيدة نفسها قبل هذا البيت: [يا خير من حجّ بيت الله واعتمرا] فنادى خيراً مَنْ حجّ بيتَ الله واعتمر، ولم يندبه؟^(١)
• ألم ترَ تلك الكتب أن هذا الشاعر الفحل، حين ندب، قد انقلب من شاعر يرثي خليفة، إلى نائحة تندب ميتاً؟^(٢)

• ألم ترَ أنَّ هذه اللقطة جاءت قافيةً للبيت؟ (وَأَنْ صُنِعَ الْقَوَائِي عَقْدَةُ الْعُقَدِ؟)
• ألم ترَ أنَّ هذا الشاعر لو استعمل أداة الندبة الأصلية: [وا]، فقال في رثاء هذا الميت: [قمت بأمر الله، واعمر] لمات الناس ضحكاً من هذا النادب الذي يبلغ من الإسفاف أن يقول: أطعت الله واعمر!!
أُتضحّي كتبُ الصناعة بشاعرية جرير، وتخطّه إلى مرتبة مَنْ لا يُحسن قولاً، من أجل أن تجعل [يا] أداة ندبة، فتدخّل جملَ النداء المفدّن، في خرّت إبرة الندبة؟
إنّ ما تكبكب فيه جرير، ضرورة شعرية في أحسن الظنّ. والضرورة الشعرية، لا تُقام بها قواعد يُحمّل أبناء الأمة وزرها أُلْفَ سنة!! فإن قيل: ليست ضرورة شعرية، قلنا: هذا أسوأ، فهي إذاً سخرية بالناس عموماً، وبالنحاة خصوصاً.

• وأنفُ سيويه راغم!!

[يا] - كما يقولون - هي أمُّ الباب. ومن مزايا هذه الأم العقيم، أنك إذا رأيت منادى ليس معه أداة نداء، فلا بدّ من أن تكون هي [يا] حصراً. وقد حُلِفَت إذ لا

١- انظر ديوان جرير / ٧٣٦

٢- قال النقاد يوماً: [أبو تمام مذاحة نواحة]، فأرادوا أنه شاعر يُحسن الرثاء، لا أنه يُحسن نوح النائح!!

يجوز أن يُحذف غيرها - كما يزعمون - فإذا قال قائل لابنه مثلاً: [بُنيّ اجتهدْ]، قالت كتب الصناعة: هاهنا أداة نداء محذوفة، هي بالضرورة [يا]، فلا يجوز أن يكون الكلام قبل الحذف: [أبنيّ]، ولا: [أي بنيّ]، ولا: [أيا بنيّ].

وقد يطيب لمتشيطن أن يقول: إنّ ابني حبيبٌ إلى قلبي، ولذلك أردت أن أناديه نداءً القريب!! بالهمزة، دون سواها من الأدوات، والذي كان في نفسي هو: [أبنيّ]، ثم حذفتُ الهمزة.

فلمَ تقولُني كتبُ الصناعة غير الذي أردت أن أقول؟ ومن ذا الذي قال لها: إنّ الأداة التي حذفتُها، هي [يا] حصرأ؟ وما هذا التنجيم؟ وما هذا التقحّم والافتحام؟! ومن أعجب العجب، أن تخالف كتب الصناعة، عما نصّ عليه سيوييه بقوله: [وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة (يريد أحرف النداء الخمسة: يا، أيا، هيا، أيّ، أ)... إذا كان صاحبك قريباً مقبلاً عليك توكيداً. وإن شئت حذفتهنّ كلّهنّ استغناءً...]^(١).

• ألا يا اسجدوا!!

العرب فتحت آخرَ المنادى فقالت: يا أهلَ الدار ويا مغلقاً بابَ الخصام، ويا غافلاً تنبه: إذا لم تُرد إلى غافل معيّن.

وضمّت آخره في حالات أخرى فقالت: يا سعدُ، ويا غافلُ تنبه: إذا أرادت إلى غافل مقصود.

وقامت القيامة ونُصبت الموازين!! ما الذي نصب المناديات الثلاثة الأولى، ولا عامل هاهنا يعمل النصب؟! ولمَ ضُمّ المناديان الآخران، والنداء متحقق هنا وهناك؟ ودارت الطواحين!! فبحث النداء في [النحو الوافي] مئة وخمس عشرة صفحة، وفي [الكتاب] ثمان وثمانون!! وبين هذا وذاك، أقلامٌ برّيت بعد أقلام، وقنانيّ مداد بعد

قناني، وركام من الدفاتر والأوراق!!

• ما هي أحرف النداء، وما أسطورة القريب والبعيد؟ [٨ صفحات في النحو الوافي]

• ما أقسام المنادى؟ [٣٠ صفحة]

• ما حال ما يتبع المنادى من صفة أو تأكيد...؟ [١٨ صفحة]

• والياء (ضمير المتكلم) التي تأتي بعد المنادى، ما حكمها؟ [١٠ صفحات]

• وهذه الأسماء التي قيل إنها لا تكون إلاّ منادى؟ [٧ صفحات]

• وما شأن الندبة والتعجب والاستغاثة؟ [٢٤ صفحة]

• قيل إنّ المنادى يُرَخَّم، فكيف؟ [١٨ صفحة]

المسألة سهلة يسيرة!! إذا أردت أن تعرف كيف تنادي خالداً مثلاً، لم يكلفك ذلك

أكثر من أن تقرأ هذه الصفحات القليلة (١١٥ صفحة)، فإذا أنت تناديه فلا تخطئ!!

ولكي تلمّ بجانب آخر من جانبي المسألة، رأينا أن ننقل لك تعليق السيرافي

على حقيقة النداء، فقد قال: [باب النداء مخالف لغيره من الألفاظ، لأنها في الأغلب

عبارة عن غيرها من الأعمال أو الألفاظ، كقولك: [أكرمت زيداً، وقال زيدٌ قولاً

جميلاً]. ولفظ النداء لا يعبر به عن شيء آخر. وإنما هو لفظٌ مجراه مجرى عملٍ يعمله

عامل. ولما كان لفظاً احتاج إلى إجرائه على ما لا بدّ للفظ عنه من إعراب أو بناء،

وليس معه شيء من العوامل فيوجب ضرباً من الإعراب. وقد تكلمت العرب في

المنادى بما انتهى النحويون إلى استعماله على اللفظ الذي استعملته العرب^(١).

فالمسألة - كما ترى في نصّ السيرافي - مسألة استعمال جرت العرب عليه، ثم

نظر النحاة في هذا الاستعمال، فقاسوه على أحكام غيره. ولكي نزيد الأمر بياناً نقول:

إنّ المنادى متميّز من جميع ما يعرفه النحويون من كلام العرب. فالذي يستمسكون به

ويتشبهون، هو أنّ المفعول منصوب لوقوع الفعل عليه. وأنّ هذا الوقوع إنّما يحدثه محدثٌ ويفعله فاعل، فيستحقّ الرفع. وأما العامل الذي يعمل الرفع في هذا، ويعمل النصب في ذاك، فإنّما هو الفعل أو شبهه...

ولقد نظروا في المنادى فأوا منصوباً ومرفوعاً، ولكنهم لم يروا ناصباً ولا رافعاً. أي رأوا معمولاً ولكنهم لم يروا عاملاً. وتعبير آخر: لم يروا فعلاً أو شبهه. وكان هذا بالحق إخلالاً بمساطرهم لا بدّ من أن يتداركوه!! ولما كان النفور والإباء من طبيعة هذا (المتمرّد)!! فقد تخبطوا في إخضاعه. وحمل أبناء الأمة من ثمرده وعجزهم عن إخضاعه، أذى كثيراً.

هذا الذي قلناه، حديث للتسلية. يبعد بعداً قصيماً عن التحفّظ في اللفظ، والتحرّز في الشرح. وإنّما عمدنا إليه لنقرب المسألة إلى الأذهان، ثم نورد من بعد ذلك أقوال العلماء فيها، كما دونوها في كتبهم. على أننا سندخل على النص هنا وهنا، لنبين ما يحتاج إلى بيان، وننبّه على أمور، فدونك:

قال الأعلام الشنتمريّ (النكت في تفسير كتاب سيبويه ١/٥٤٠): [اعلم أنّ المنادى عند سيبويه وسائر البصريين (عندهم فقط، وأما عند غيرهم من الكوفيين فشيء آخر!!) بمنزلة المفعول به (هو بمنزلة المفعول به، لأنه ليس مفعولاً به على الحقيقة، بل هو منزّل عندهم منزله. إذ ليس للمنادى عامل ينصبه، كما ينصب العامل المفعول به، بل هو منصوب بدون ناصب). وحقّتهم في ذلك أنّ العرب نصبت المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها، وأجازت في نعت المفرد إذا كان مفرداً النصب، فعُلم بنصب نعته (أي: عُلِمَ استنتاجاً وقياساً له على ذلك) أنّ الاسم مقدّر له ما ينصبه...

فإن قال قائل: كيف يُقدّر الناصب للمنادى؟ قيل له: تقديره على التقريب أنادي أو أدعو وشبهه (لولا أن يُقرَّب تقريباً لكان شأنه كشأن سواه، ولكان وارداً كلما رأيت: [يا] مثلاً، أن تُجِلَّ

علَّها فَعَلَ: [أنادي] فيصَحَّ الكلام. وهذا غير وارد لأنَّ [يا خالد] مثلاً، لا تساوي: [أنادي خالدًا]، بوجهٍ من الوجوه. من ذلك مثلاً أنَّ قائل [أنادي] يصحَّ أن يقال له: صادق أو كاذب، ولا يصحَّ هذا في: [يا خالد]. وكما يقول النحويون، ذلك خير، وهذا إنشاء. ولذلك كان تقديره على التقريب: أنادي، لا على الحقيقة!! وسيشرح الأعلام كلامه هذا شرحاً موجزاً، يُعين على فهمه ما بسطنا لك القول فيه). وليس هذا على الحقيقة، لأنَّ النحويين قد أجمعوا على أنَّ النداء ليس بـمَجْرُورٍ، وقوله: أدعو أو أنادي إخبار عن نفسك، وتحقيقه (انتبه، فسيشرح هذه النظرية، ولا يفوتك ملاحظة كسر الدال: المنادي وفتحها: المنادى) أنَّ المنادي لما احتاج إلى عطف المنادى على نفسه، واستدعائه إِيَّاه ليقبل عليه فيخاطبه بالذي يريد، احتاج إلى حرفٍ يصله باسمه، ليكون تصويماً به وتنبهاً له، وهو: [يا] وأخواتها. فصار المنادى كالمفعول، بتحريك المنادي له وتصويته به (انتبه، فهانها تشبيه: كالمفعول، وليس مفعولاً على الحقيقة، وذلك أنَّ المفعول على الحقيقة يقع عليه فعل فاعل، وأما في النداء فلا وجود لفعل ولا فاعل أصلاً، ومن ثمَّ لا مفعولية. ولكن صحَّ تشبيه المنادي بالمفعول، لأنَّ النداء يقع على المنادى فيحركه!! فيسمع ويجيب ويلتفت ...) والمنادي كالفاعل ولا لفظ له (أي: وصار المنادي كالفاعل، فهانها - كما ترى - تشبيه آخر، حصيلته: أنَّ المنادي وإن كان غير موجود في تركيب النداء، فإنه قد نادى مناداه، فكان بندائه له وتحريكه إِيَّاه كالفاعل الذي يفعل الفعل. ولكن بقي الأعلام أن يفسر أو يعلل أو يسوِّغ عدم وجود هذا الفاعل، على غير المألوف وغير المعروف، في كلام العرب. إذ كيف يكون فاعلٌ لا لفظ له!!).

وصار بمنزلة الفعل (عاد إلى استعمال: بمنزلة) إذ المسألة من أصلها تقريبية تشبيهية لا حقيقة لها) الذي يذكره الذاكر فيصليه بمفعول ظاهر وفاعل مضمر مقدَّر (لم يقل ما تقدير هذا الفاعل المضمر المقدَّر). فهذا ما يستحقه المنادى في الأصل] انتهى. (وما أدري أيَّ أصل يريد الأعلام!!)

هذه نكتة!! من كتاب الأعلام المسمَّى: [النكت في تفسير كتاب سيبويه]. وإنما اخترتها ورأيت أن أعلِّق عليها، استكمالاً وبياناً لما قاله السيرافي. ولتري بأَمِّ عينك، أنَّ بحث النداء، بحث ركبته كتب الصناعة، ولزقت منه ما لا يُلَزَق، وشبَّهت فيه ما لا صلة بين جانب منه وجانب.

فإن كنت استطلت سطورنا هذه، فإنما هي وقفة عند نكتة من بحث، بلغت

صفحاته عند عباس حسن ١١٥ صفحة، وعند سيبويه ٨٤ صفحة. واحمد الله في كل حال، أن صرّفنا فلم نخض في مضموم المنادى ومفتوحه! ونعته ومنعوته! وعطفه وعطف بيانه! وتعريفه وتنكيره!...

ولقد أغنيانا عن متون كتب الصناعة وشروحها وحواشيها، بأن لزمنا ما قالت العرب، واستمسكنا بأساليبهم في النداء، معرضين عما زعمت كتب الصناعة صحته، من نماذج أسلوبية رضي بها نحويّ وأباها نحويّ، نابذين ما قدّسه المتعبدون بأقوال كتب الصناعة، من ضرورات شعرية، ليست عند التحقيق سوى استخفاف بلغة أمة، وتعال على ما أجمعت على لزومه والتمسك به.

العربي قال: [يا أهل الدار سلام عليكم، ويا فاتحاً باب الخصام أغلقه، ويا غافلاً انتبه].

والعربي قال: [يا خالد ابن محمد، أقبل] و[يا رجل أنت صديقي].

والعربي قال: في ندائه المثنى [يا كاتبان]، وفي ندائه الجمع [يا كاتبون].

فلنقل كما قال، فإننا أبناؤه، وعنه أخذنا لغتنا. وأما ما عرضنا عليك من قول كتب الصناعة: [بمنزلة كذا - والحجة كذا - وفعل كذا - والمضمر كذا - والمقدر كذا - وهو على التقريب كذا - وعلى غير الحقيقة كذا - والخبر حيث الإنشاء والإنشاء حيث الخبر - والمنادى كالمفعول - والمنادي كالفاعل...] فكل هذا عمل فكريّ مجيد، ما دام في حيز الفكر، فإذا أُخرج إلى حيز التعقيد، لم يبق فيه خير لأحد، بل فيه ضرر لكل أحد!! فإلى المتحف اللغويّ، وقد آن...!!

• مع ابن فارس، إلى حدّ:

لابن فارس بحث، أداره حول الضرورات الشعرية، عدّها فيه أخطاءً. وما أظنّ اعتداده لها كذلك، معبراً عن حاقّ المسألة. وذلك أنّ الشعراء حين يصرفون ما لا

ينصرف، أو يمنعون المصروف من الصرف، أو ينصبون ما حقّه الرفع، أو يرفعون ما حقّه النصب، أو غير هذا وذاك مما لا يحله ذو صلة بالعريضة، لا يقعون في ذلك عن خطأ، وإنما يفعلونه عن وعي وإدراك. ولكن ضاقت عليهم سبل التعبير، فخرجوا من لغة أمتهم إلى لغة معتبّطة لا ضابط لها إلّا عجزهم!!

فليقل الشعراء ما يريدون، أو ما يقدّرون عليه، فهذا شأنهم. وأما نحن الذين نريد أن نتكلم لغة قومنا، لا لغة فرد منهم ألجأته الضرورة إلى استحداث لغة غير لغتهم اضطرّ أو لم يُضطرّ، فننظر إلى ما قالوا ونحكم عليه. وأما أن نجعل من قصر باعهم هنا وهناك، قواعد نحتكم إليها في استعمالنا اللغوي، فهذا سجود لغير الله!!

شاعر معتد على حرّيات الناس، هو الأحوص الأنصاري، كذاب دجال، لاذمة له. تقول له زوجه: اعدل بي إلى أختي - تريد زيارتها - ففعل، فذبحت لهما وأكرمتهما. ثم يرى زوجها واسمه [مطر]، فلا يُعجبه جماله فيقول له، غير متّقي ربّاً ولا عبداً:

سلامُ الله يا مطرُ عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

فطلّقها فلست لها بكفءٍ وإلّا يغلُ مفرّقك الحسامُ

وقد جعلت كتب الصناعة من قوله: [يا مطر] قاعدة، فأجازت!! في الضرورة أن ينوّن العلم المفرد. حتى لقد نظم ابن مالك هذه الضرورة شعراً، وجعلها قاعدة، إذ قال:

واضمم أو انصب ما اضطراراً نوّنا

فأين إذاً حدود القاعدة، إذا جُعِلت الضرورة قاعدة؟!

● عبد عبيدي عبد عبد عبيديا:

تخصّ كتب الصناعة المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، ببحث مستطيل، بلغ في النحو الوافي عشر صفحات، وقد نظم ابن مالك أمثلة ذلك فقال: [كعبد عبيدي عبد عبد عبيديا]، فهاهنا إذاً خمس حالات، وقد وجدنا المستعمل من هذه الصيغ ثلاثاً هي:

[عبد وعبدَي وعبدَي] فاجتزأنا بها.

• عاشت الأسامي !!

من حقّ الإنسان أن يسمّي أولاده كما يحلو له. وكتب الصناعة تساعد الأمهات والآباء على اختيار أسماء لأبنائهم، وترشد إلى قواعد ندائهم. وهذه نماذج منها: [ضربوا - ضربا - غلامهم - غلامهما - ثلاثة وثلاثون - خيراً منك - الرجل منطلق - كيف - هؤلاء - كم - منذ - اثنا عشر - نعم - صنعت خيراً].

وإنّا لنعتقد أن المرء قد ينفر من بعضها، فلا يرضاه اسماً لابنه، وذلك حقّ له، ولكن إقباله ونفوره، لا يمنعان النحاة أن يقترحوها وأن يقعدوا القواعد لنداء من يسمّي بها. فمن كان يشوقه أن يطّلع على شيء من تفاصيل ذلك فلينظر على سبيل المثال لا الحصر: [شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢/٢٦٥] و[الكتاب - هارون ٢/ ٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩] و[النحو الوافي ٤/ ١٢ و١٦ و٢٣]. وليختر منها ما يحبّ، وعاشت الأسامي !!

• أفي النحو حربٌ باردة !!

تورد كتب الصناعة - ما امتدّ البحث - شواهد توطّد بها بعض آراء النحاة، ويكون إلى جانبها روايات أخرى تعارضها، أو تخالفها، أو تنحو نحواً غير نحوها... فتكتمها كأنها لم تُقل، أو تمرّ بها كأنها ليست مما يوقّف عنده. وكأنّ في العلم - كما في سياسة الدول - انحيازاً وعدم انحياز؟!

• تقول كتب الصناعة: لفظُ الجلالة لا ينادى إلّا بـ [يا]، فيقال: [يا الله]. فإذا حُدِفَت [يا] عُوِضَ عنها بميم مشدّدة، فقليل: [اللهم].

ولكنّ من النحاة من يرى أنّ [اللهم] نداء قائم بنفسه، مستقلّ عن [يا]^(١). وأنّ

١ - انظر [توضيح المقاصد ٣/٢٨٩]

قول الشاعر:

إني إذا ما حدثُ أَلْمَا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ

يشهد لصحة ذلك. فلم يُكتم رأيي له مثل هذا الشأن؟ العربي قال: [يا أَللهُ] في موضع، وقال: [اللَّهُمَّ] في موضع آخر، وكلُّ نداء قائم بنفسه، وزعمُ مَنْ يزعم أنَّ الميم المشددة تعويض عن [يا] محذوفة، قسرٌ للحقيقة اللغوية، وتحكُّمٌ يأباه العلم.

• غير صحيح!!

• قال تعالى ﴿يا جبالُ أوَّبي معه والطير﴾ (سبأ ٣٤/١٠)

الآية لها قراءتان: ضمُّ الراء [الطيرُ]، وفتحها [الطيرَ]. ولقد رأيتُ ابن هشام يقول ما نصُّه الحرثي (شرح قطر الندى / ٢١١): [وقال الله تعالى: (يا جبال أوَّبي معه والطيرَ)، وقرئ شاذًّا: (والطيرُ)]. فأدهشني قوله، ووجدتني أفتح مرجعاً وأغلق مرجعاً: مجمع البيان، والكشف عن وجوه القراءات، والبحر المحيط، والحجة للقراء السبعة، والنشر، والحجة في القراءات، والمبسوط، والمختسب... فلم أر إماماً قال إنَّ ضمَّ [الطيرُ] قراءة شاذة!! بل رأيت الطبرسي يقول (مجمع البيان ٣٧٩/٨): [وهي قراءة يعقوب وعبيد ابن عمير والأعرج]. ورأيت أبا حيان يقول (البحر المحيط ٢٦٣/٧): [وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبله وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية والطير بالرفع...].

ومن هذا، ومن كثير من مثل هذا، يعلم المرء: أنَّ النحو كالسياسة الدولية، فيها انحياز وتحامل، وأنَّ الهبوط فيهما جميعاً، إلى مستوى التصريح بغير الحقيقة!! ليس بالمستبعد ولا الغريب.

وقد يقول قائل: ولمَ عنيت نفسك هذا العناء؟ وما يضرك أن يقول ابن هشام ما قال؟! وأجيب: لقد بنيتُ أحكام التوابع كلّها على عبارة واحدة تقول: [قدَّرُ (يا)

محذوفة قبل التابع

فإنّ تقديرها يغنيك، عن جميع ما خاضت فيه كتب الصناعة من أحكام، تتعلق بتوابع المنادى.

وكنْتُ مطمئناً إلى صحة هذا الحكم حين وضعته. ولم أعلنه إلاّ بعد أن عرضت عليه جميع ما تورده كتب الصناعة فانطبق عليها وخضعت له. ومن ثمّ يصحّ أن تُقدَّر في الآية: [يا جبال أوّبي معه، ويا أيتها الطيرُ] بالضمّ. فلما رأيت ابن هشام يقول: الضم قراءة شاذّة، انكسرت نفسي، وجلت الجولان الذي ذكرتُ لك، إذ كرهتُ أن يكون ما قرّرته، فيه حالة - ولو واحدة - تشدّ. والحمد لله على ما أنعم، فقد سلمت القاعدة.

• تلزيق !!

قالت كتب الصناعة يصحّ أن تقول في النداء: [يا خالد ابن سعيد]. فتفتح المنادى وهو: [خالد] وتفتح صفته أيضاً، أي: [ابن]. ثمّ هي بعد أن تقرّر ذلك، تكرر عليك فتقول: لكنّ كلمة [ابن] زائدة، والكلام هو: [يا خالد سعيد]. فالمنادى [خالد] إذاً، مضاف، وكلمة [سعيد] مضاف إليه. ثمّ هي تجاهد كي تُقنعك بمنطقها هذا، فتقول لك: ليس في هذا ما يستغرب، فـ [خالد] هو ولدُ سعيد، وليس بالمنكور أن يُضاف الولد إلى أبيه^(١)!!

قلت: كيف تكون كلمة [ابن] صفةً (كما يُعربونها بعد المنادى)، ثمّ تكون زائدة (حين يريدون أن يكون المنادى مضافاً)؟! ثمّ لقد عهدنا الحروف تزداد لا الأسماء، وهاهنا زيدت الأسماء، فما عدا مما بدا؟!

١- قد يكون من هذا صحة تسمية المغنيات والممثلات - على سبيل المثال لا الحصر -: سميرة توفيق، وسعاد حسني، ونجلاء فتحي. وذلك قياساً لأسمائهنّ على ندائهنّ. وربّ رمية من غير رام.

ثمَّ إنّ من أحكامهم: أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. فما بالهم هاهنا يفصمون عرى الكلمة الواحدة!!

• ما قالت العرب لا ما قال المازني !!

العرب تقول: [يا أيها الرجلُ]، فتضمّ. لكنّ المازني يميز أن يقال: [يا أيها الرجلُ] بالفتح. وفي تعليل هذه الإجازة قالوا (ابن عقيل ٢/٢٦٩): [أجاز المازني نصبه قياساً على جواز نصب (الظريف) في قولك: (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع والنصب]. قلت: أنجعل المرجعَ قولَ العرب، أم قولَ عالمٍ يقيس كلمة في موضع، على كلمة في موضع آخر يدانيه؟!

وبعدُ، فبحثُ تبليغ صفحاته في كتاب سيبويه ٨٤ صفحة، وفي النحو الوافي ١١٥، أمرُ التعليق على مسائله يطول. فلنكتفِ بما تقدّم، فليست الغاية الاستقصاء، وإنما الغاية الدفع والتنبيه.

• هل المنادى المقصود: معرفة؟

المعارف في كتب الصناعة سبعة صنوف، آخرُها [المعرّف بالنداء]. ويريدون بهذا الصنف أن النكرة مثل: [رجل - ولد - مسافر]... إذا قُصِدَ فنوديَ فقول: [يا رجلُ - يا ولدُ - يا مسافرُ]... فإنه يتحوّل بسبب هذا النداء من نكرة إلى معرفة. هذا ما تسير عليه كتب الصناعة.

والحق أن النداء - من حيث هو نداء - لا يعرف المقصود به، أي: لا يعرف مناداه المقصود بالنداء. ولو كان يعرفه، لكان كل من تتوجّه إليه بنداء معرفةً. والأمرُ ليس كذلك، فإنك قد ترى قارئاً يقرأ كتاباً فتتوجّه إليه في أثناء قراءته بالنداء خصيصي فتقول: يا [قارئاً الكتاب]، فتظل كلمة [قارئاً] نكرة لا تتعرف بالنداء. وقس على هذا كلّ منادى نكرة، سواء كان نكرة غير مقصودة كقولك: [يا بطلاً]، أو نكرة مضافة

إلى نكرة كقولك: [يا بطلَ أمة]... فما هو نكرة قبل النداء، يظل نكرة بعده، لا ينقصه النداء من التنكير شيئاً، ولا يدينه من التعريف شيئاً.

وإنك لتنظر إلى ما أنفقه النحاة من جهد فكري وتعبيري، ليجعلوا النكرة المقصودة بالنداء معرفة، فترى خروجاً عن المألوف من مذهبهم في كثافة التعبير. وتضع هنالك يدك على ما عانوه من مصعبة وهم يحاولون إقناعك بصحة دعواهم، في التحول بالاسم عما هو عليه من التنكير، إلى ما زعموه له من التعريف.

ودونك إحدى عباراتهم، مع محاولة تخليصها من الإسهاب والحجاز؛ قالوا: [نحو يا زيدُ ويا رجلُ، ف (رجلُ) نكرة في الأصل، وإنما صار معرفة في النداء، وذلك أنك لما قصدت قصده وأقبلت عليه صار معرفة باختصاصك إياه بالخطاب دون غيره^(١)].

ويستنتج المرء من هذه العبارة أنهم إنما أرادوا أن يقولوا: [هذا النكرة، لما خصصته بالنداء صار معرفة].

فانظر الآن إلى ما انطوت عليه هذه العبارة من مسائل:

وأولها أن النادي هو الذي يجعل النادي معرفة أو نكرة. والمعهود أن المعرفة معرفة والنكرة نكرة من أنفسهما بأنفسهما. والنادي هنا إن شاء نادى المنكر فصيّر معرفة، أو شاء لم يناده فتركه على حاله من التنكير. وهذا مذهب في الكلام عجيب.

وأما استعمالهم كلمة [الخطاب] فغير دقيق، إذ لا تحل محل كلمة [النداء] بوجه.

وأما قولهم: [دون غيره] فإسهاب، تغني عنه كلمة: [اختصاص].

وأما عبارة: [قصدت قصده وأقبلت عليه] فعبارة هي باستعمال المتأديين والأدباء أليق. وقد يسأل سائل فيقول: ولم هذا العناء إذا؟ ولم عمدوا عمداً إلى أن يجعلوا النكرة

١- شرح المفصل ١/١٢٨، ولعل من المفيد أن نذكر أن المسألة عند ابن الحاجب والرضي عكس هذا، فعندهما أنك أنت الذي تطلب إقباله عليك لا أنك أنت الذي تقبل عليه!! فتأمل. [شرح الكافية ١/٣٤٤]

هاهنا معرفة؟

والجواب أنهم لما رأوا العربيّ يضم آخرَ المنادى إذا كان علماً، والعلم معرفة. ورأوه مع ذلك يقول: [يا رجلُ ويا مسافرُ ويا امرأةُ...] فيضمّ آخر هذه المناديات مع أنها نكرات، لم يجدوا مسوّغاً لضمها إلا أن يجعلوا النداء سبباً لتعريفها. ومن هنا أنهم اعتدّوا النكرة المقصودة معرفة، كما أن العلم المفرد معرفة. وهكذا لزم أبناءُ الأمة أن يظنّوا ألف سنة يتعلّمون ويعلمون أن المعارف سبعةُ صنوف أحدها نكرةٌ يصبح معرفة حين يُنادى!!

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك	١٧٧، ٧٦، ٧٠/٣	النحو الوافي	٢٥١/٤
شرح الأشموني	١٣٥/٢	الخزانة	١٣٠/٢
الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٢٠، ١٢٢	شذور الذهب	١١٠
شرح الكافية	٤٢٥/٤ + ٣٥٩، ٣٤٤/١	حاشية الصبان	١٣٣/٣
توضيح المقاصد	٣٢-٣/٤ + ٢٦٦/٣	أسرار العربية	٢٢٤
الواضح في النحو والصرف	١٨٤	ديوان جرير	٧٣٦
جامع الدروس العربية	١٤٥ / ٣	شرح ابن عقيل	٢٥٥/٢
شرح أبيات سيبويه - النحاس	٢١٤	البحر المحيظ	٢٦٣/٧
النكت في تفسير كتاب سيبويه	٥٣٩/١	المختسب	٣٩٩/٢
النشر في القراءات العشر	٢٥٤/٣	مجمع البيان	٤٨١/٤
المبسوط في القراءات العشر	٣٦١	قطر الندى	٢٠٤
كتاب سيبويه - بولاق	٣٢٥، ٣٠٣/١	نص الألفية	٤١، ٤٠، ٣٨
كتاب سيبويه - هارون	٢٣١، ٢٢٩، ١٨٢/٢ + ٢٩١/١		
شرح المفصل	١٢١-١١٨/٨ + ٢/٢ + ١٢٨، ١٢٧/١		
الإنصاف	٢٠١، ١٩٣، ١٩٠-١٨٠		
شرح عيون كتاب سيبويه - هارون ابن موسى القرطبي	١٥٧		

في نائب الفاعل

• غيرُ شيءٍ شيءٌ !!

من البديهيّات في اللغة أنّ لكلّ فعلٍ فاعلاً، فإذا بُني الفعل للمجهول، حُذِفَ فاعله وأُقيمَ مقامه نائبُ فاعلٍ كان في الأصل مفعولاً به.

فإذا لم يكن الفعل متعدياً، عمدتُ كتبُ الصناعة إلى جازٍ ومجرور مثلاً، فجعلتهما نائبَ فاعلٍ، نحو: [جُلِسَ على الكرسي].

على أنّ ذلك ذو تفاصيل، دونك منها شيئاً: فقد اختلفوا، فقال فريق: المجرور وحده هو نائبُ الفاعل. قال المرادي: [مذهب البصريين، أنّ النائب إنما هو المجرور، لا الحرف ولا المجموع].^(١) (توضيح المقاصد ٣١/٢)

يقول صاحب النحو الوافي: [فالصحيح أنّ الذي ينوب منهما عن الفاعل هو المجرور وحده، برغم أنّ الشائع على الألسنة هو: الجار مع المجرور]. (النحو الوافي ١١٧/٢ و ١١٨)

قلت: يرحم الله الأستاذ، على ماذا بنى هذا الصحيح؟

وفي الصفحة نفسها يشرح كيف انتقل هذا المجرور إلى مرفوع، ليصح اعتداده نائبَ فاعلٍ. يقول: [هو مجرور في الظاهر، ولكنه في المعنى والتقدير مرفوع]. ثمّ زاد الأمرُ بياناً فقال: [شأنه في ذلك شأن المجرور بحرف جرٍّ أصليّ بعد فعل لازم مبني للمعلوم؛ نحو: (قعد الرجل في البيت)، فإنّ كلمة: (البيت) مجرورة في اللفظ، لكنها في

١ - يعني بـ [المجموع]: الجار والمجرور معاً

المعنى والتقدير منصوبة؛ لأنها بمنزلة المفعول به للفعل اللازم... فالجور مجزأ بحرف جرٍّ أصلي مع الفعل المبني للمجهول مرفوعٌ محلاً... والمنصوب حكماً مع الفعل المبني للمعلوم منصوب محلاً.

وهاهنا إذاً مسألة مؤسسة على ما سبق، ومستخلصة منه، هي أن قولنا: [قَعَدَ خالِدٌ في البيتِ]، له حقيقة لغوية، هي - بناءً على ما تقوله كتب الصناعة-: [قَعَدَ خالِدٌ البيتَ]. وأن قولنا: [قَعَدَ في البيتِ]، له حقيقة لغوية هي: [قَعَدَ البيتُ]. كما قال الأستاذ آنفاً، في خلال تعبيره عن أقوال كتب الصناعة شارحاً مضامينها^(١)!! ثم لما آمنتُ تلك الكتب بما قرّرتَه من أن حرف الجرّ لا يؤثر في المجزأ!! بَنَتُ فوقه إيماناً آخر، هو أن هذا المجزأ المتحرر من تأثير حرف الجرّ، يُعرَّب على حسب موقعه في العبارة.

وإذ قد أصبحت كلمة [البيتَ] نائب فاعل - والنائبُ عن الفاعل مرفوعٌ كالفاعل - فقد وجب أن تُرفع كما يُرفع هو، فيقال: [البيتُ]، ولكن لما كانت الضمة لا تظهر هاهنا بسبب ما يخضع له الاسم المجزأ من تأثير لفظيٍّ، جعلت مقدّرة!! ومن هذا كان زعمهم أن المجزأ بحرف الجرّ هنا، مجزأ لفظاً، مرفوع محلاً!! فهل رأيت كيف يُجعل غيرُ شيء شيئاً؟ إنه تلزيق معروفٌ مثله، يُعمد إليه كلما أُريد أن يكون ما لا يكون. وإلاّ فمتى كانت الأسماء المجزأة بحروف جرٍّ أصلية، تُجرّ لفظاً وتُرفع أو تُنصب محلاً؟

ونعود إلى ما اختلفوا فيه، فنقول:

إنّ الفريق الآخر يقرّر أنّ الجارّ وحده - لا المجزأ، ولا هما معاً - هو نائب

١- إنما نورد كلام صاحب النحو الوافي أحياناً، في التعبير عما تقوله كتب الصناعة، لوضوح لغته إذا قيسَت إلى لغة مَنْ قبله.

الفاعل. وهذا مذهب الفراء، فإنه يقول: [النائب حرف الجر وحده في محل رفع].
وأما الفريق الثالث فيقول: ليس الجار والمجرور هما نائب الفاعل، بل النائب
ضمير مبهم مستتر في الفعل. وهو مذهب ابن هشام.
والفريق الرابع يقول: بل نائب الفاعل ضمير عائد على المصدر المفهوم من
الفعل. وهو مذهب ابن درستويه والسهيلي والرندي^(١).
ولولا خشية الإملال، لبسطنا القول في آخر المسألة، كما بسطنا في أولها، فطال
الإدلاج والسرى.

ولما كان لا بدّ من الخلوّص من هذا الاضطراب، ولزوم جادة يطمئن سالكها،
أخذنا بالاستعمال القرآني، فاستعصنا به عن جميع ما قالوه، فقلنا: «إذا بُني للمجهول
فِعْلٌ لا مفعول له، كان المصدر ظاهراً أو مضمراً هو نائب الفاعل».
ففي نحو: [جُلِسَ في البيت]. يُقَدَّر: [جُلِسَ في البيت جلوسٌ محذوفٌ فاعله].

وذلك أننا رأينا المصدر قد استُعْمِلَ في القرآن نائب فاعل في قوله تعالى ﴿فَإِذَا نُفِخَ
فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (الحاقة ١٣/٦٩)، وقوله ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ (الزمر
٦٨/٣٩) فجعلنا الاستعمال القرآني إماماً مرشداً، ظهر المصدر أو أضمّر. هذا فضلاً
على ما استظهرنا به من رأي سيبويه في جواز إضمار المصدر المعهود، وهو ما ترى
بسّط القول فيه بعدُ.

• فَيَحْيِ فَيَاحِ^(٢) !!

نعم!! فَيَحْيِ فَيَاحِ. فما يزال فيما علّقنا عليه - مِن اعتداد الجارّ والمجرور نائبَ
فاعل - كلامٌ يحسن البحث فيه. فانظر الآن - من ذلك - هذه التفرّعة، واللّه يؤيّدك!!

١ - انظر حاشية الصبّان على الأشموني ٦٦/ ٢

٢ - مثّل عربيّ، يقولونه إذا اتسعت الغارة وانتشرت. ومنه: [الفيحاء] للدار المتسعة.

لقد كانوا ابتدؤوا فقرروا أنّ المجرور يكون نائب فاعل، ولكنّهم قالوا: ليس هذا على إطلاقه. فحرف الجرّ إذا كان للتعليل، امتنع أن يكون مجروره نائب فاعل!! ودونك مثاهم وتعليلهم:

قال الفرزدق يمدح زين العابدين، عليّ ابن الحسين رضي الله عنهما:
يُغْضِي حِيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مِهَابَتِهِ فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ
فقالت كتب الصناعة: المجرور: [مهابة]، لا يصحّ أن يكون نائب فاعل، لأنّ حرف الجرّ: [من] - هنا - للتعليل.

وفي تبیین أسباب منعهم مسائل، نوردها فيما يلي مع التعليق عليها:
• الأولى: لِمَ إذا كان حرف الجرّ للتعليل، امتنع أن يكون مجروره نائب فاعل؟!
والجواب عندهم: أنّ الجارّ إذا كان للتعليل، فإنّ مجروره يكون منصوباً محلاً على أنه مفعول لأجله!! والكلام ليس مفتقراً إلى مفعول لأجله منصوب، بل هو مفتقر إلى نائب فاعل مرفوع!! فتأمل.

• الثانية: إذا غرضنا الطرف - جدلاً - عن أنّ المجرور بمنزلة المفعول لأجله، فهل عندكم علة أخرى مانعة؟

والجواب عندهم: نعم، فإنّ المفعول لأجله، مبنيّ على سؤال مقدّر، فإذا قلت مثلاً: [وقف الطلاب احتراماً للمعلم] فكأنّ سائلاً سألك: [لماذا وقف الطلاب؟] فأجبتّه: [وقفوا احتراماً للمعلم]، فيكون هاهنا فاعل من جملة أخرى، فعُلهَا مقدّر مفهوم من الفعل المذكور!! فتأمل والله المسؤول أن يصبرك!!

• الثالثة: إذا قُبِلَت دعواكم هذه، لزمكم أن تدلّونا على نائب فاعل لـ [يُغْضِي]، فما هو؟

والجواب عندهم: نائبُ الفاعل هو ضمير الإغضاء المفهوم من: [يُغْضِي].

قلت: هذا معناه أنَّ نائب الفاعل ضميرٌ مصدرٍ مضمَر، ففيجي فَيَاح^(١)!!

• الرابعة: أنَّ هذا الإرهاق الذي رأيتَه، ليس مقصوداً عندهم على [مِنْ]، بل يشمل اللام والباء أيضاً، فإن من معانيهما التعليل، كما تقول كتب الصناعة.

• لا بدَّ من مرفوع ولو طال السُّرى !!

إذا بُنيَ فعلٌ لازمٌ للمجهول، تناست كتب الصناعة أن الكلام يحتاج إلى نائب فاعل مرفوع، وجَعَلَتْ هَمَّهَا البحث عن مرفوع، وأما معقوليَّة المعنى فلا قيمة لها. وقد يقع في الظنَّ أننا نبالغ، فدونك ما ينفي المبالغة:

إذا قيل: [جَلَسَ خالدٌ أمامَ الشجرة]، فإنَّ الإجماع منعقدٌ على أنَّ كلمة [أمامَ]، ظرفٌ للمكان منصوب، حدثَ فيه فعلُ الجلوس. وبتعبير آخر: هو وعاء مكاني، جرى فيه فعلُ الجلوس، ويكون منصوباً.

فإذا حُذِفَ الفاعل: [خالد]، بُنيَ الفعل للمجهول ف قيل: [جَلَسَ أمامَ الشجرة]. وكتب الصناعة عند ذلك ترضى كلَّ شيءٍ إلاَّ أن يكون هذا الظرف منصوباً!! فهي تمنعك أن تقول: [جَلَسَ أمامَ الشجرة]!! وتوجب عليك أن تقول: [جَلَسَ أمامَ الشجرة]!! وتمنعك أيضاً أن تسمِّيه ظرفاً، وتوجب عليك أن تسمِّيه نائب فاعل وأن تجعله مرفوعاً^(٢). وبتعبير الساسة: [توجب عليك أن تسحب من الظرف جنسيته]!!

ويغدو طلابُ العلم مع طلوع الشمس، يبحثون عن شاهد يشهد على صحة هذه المقولة الصناعية، ثم يروحون إذا غربتُ صفرُ اليدين. فليس في كلام العرب - كما يبدو - شاهدٌ واحدٌ فيه ظرف زمان أو مكان مرفوع، على أنه نائب فاعل!!

١- إنَّ أعظم البلاء في بحث [نائب الفاعل] آتٍ من أن كتب الصناعة تأبى أن يكون نائب الفاعل مصدرًا مضمراً،

فيا عجباً كيف ترضى له أن يكون هنا ضميرٌ مصدرٍ مضمَرٍ؟! أللغة عجيبٌ صلصالي؟!

٢- انظر النحو الوافي ١١٦/٢

نعم، لقد أورد ابن هشام في شذور الذهب، بيتاً للبيد يصف فيه بقرة وحشية، فيه ظرفاً مكان مرفوعان، وذلك حيث يقول:

فغدتُ كلا الفرَجَيْنِ تحسب أنه مولى المخافة خلُفها وأمامها^(١)

ولكن ابن هشام استشهد هاهنا بما لا شاهد فيه. فكان كمن يشاغل القارئ عما يطلبه، ليصرفه إلى مسألة ليس لها بنائب الفاعل صلة!! فاليبت قد يستشهد به على أن [أمام، وخلف]، ظرفان متصرفان تتعاورهما الحركات، رفعاً ونصباً وجراً. ولكن هذا ليس المطلوب هنا، بل المطلوب شاهد يشهد على أن الظرف يأتي في كلام العرب نائب فاعل مرفوعاً!! فأين هذا من ذلك؟!

إن كتب الصناعة حين تبحث في نائب الفاعل، تركز همّها في أن تبحث عن مرفوع تجعله نائب فاعل، لا أن تبحث عن نائب فاعل. ومن كان هذا همّه - هنا - طال سراه، وطال إدلاجُ قرائه. كان الله في عون طلابنا، سارين ومدلجين!! وإننا لنعلم أن بعضاً من غير ذوي الاختصاص، سيفظّعون هذا الذي نقوله فينكرونه، ولكي نهذئ رُوعهم نورد لهم ما ترى:

• قَطُّ: ظرف مبني على الضمّ، وهم لا يرضون إلا ظرفاً معرباً تتعاوره الحركات الثلاث. ومن أجل ذلك يأتون أن تقول: ما جُلِسَ قَطُّ!! ويمنعونه كأنه غير عربي. ولقد كان ممكناً أن يدغدغوا عواطف المعربين فيقولوا: [قَطُّ: نائب فاعل، مبني على الضم في محل رفع]. ولكن هيهات يرضون بغير الرفع [الذي هو ضمّ إعراب، لا ضمّ بناء]!!

• عند: ظرف معرب يُنصَب ويُجرّ. يُنصَب في نحو قولك: زيدٌ عندك. ويُجرّ في نحو قولك: جاء من عندك. ولا يغيّر من حقيقته هذه أنه لم يأت في كلام العرب

١- معنى البيت: أن هذه البقرة سمعت أصوات الصيادين فعدت تطلب النجاة، فكلما قصدت فرجاً من الفروج حسبته الفرج الذي يقصدها منه الصيادون، سواء في ذلك أمامها وخلفها.

مرفوعاً، أي لم تقل العرب: [عندُ].

ولقد وقفتُ كتب الصناعة عند عبارة: [جُلِسَ عندُك]، فخطأت من يقول ذلك، كأنه غير عربيّ، وأبت أن يقال إلاّ [جُلِسَ عندُك]!! ولو لم يخلق الله الأخفش فيعارض فيقول ما معناه: إنّ هذا الذي تصرّون عليه لا تقوله العرب، وإنّ فتح الدال هو المستقرّ على ألسنتها، لما جاز في كتب الصناعة إلاّ [جُلِسَ عندُك]. قال المراديّ: [فلا يجوز: (جُلِسَ عندُك) خلافاً للأخفش]. يعني: فإنّ الأخفش يُجيزه^(١).

ومع ذلك فإنّ المسألة لم تنته هنا، بل انتهت بقولهم: إنّ هذا الظرف المعرب هو ظرف مبني على الفتح في محل رفع، نائب فاعل!! فمن ذا الذي ينكر علينا - بعد هذا البيان - أن نقول: إنّ كتب الصناعة حين تبحث في نائب الفاعل، تركّز همّها في أن تبحث عن مرفوع تجعله نائب فاعل، لا أن تبحث عن نائب فاعل. ومهما يدُر الأمر، فإنّ قاعدتنا التي قلنا فيها:

[إذا بُني للمجهول فعلٌ لا مفعول له، كان المصدر ظاهراً أو مضمراً نائب الفاعل]

- فضلاً على صحتها، وشمولها جميع حالات نائب الفاعل - تغني في هذا البحث عن عناء لا يحتمله الناس اليوم، ولا يصيرون عليه، ولا حاجة بهم إليه.

• إرحموا مَنْ في الأرض !!

تقول كتب الصناعة إنّ المصدر يكون نائب فاعل، لكن بشرطين. فدونك ذلك،

١- توضيح المقاصد ٢٩/٢ وحاشية الصبان على الأشموني ٦٤/٢ والنحو الوافي ١١٧/٢ الذي أفاض في شرح

المسألة فقال ما موجهه: إنّ فريقاً من النحاة يذهب إلى أنّ الظرف في نحو [جُلِسَ عندُك]، منصوب على

الظرفية مع كونه في الوقت نفسه في محل رفع على أنه نائب فاعل. ثم قال: وهذا غريب، فالمشهور في مثل

هذه الحال أن يُبنى الظرف على الفتح جوازاً، في محل رفع...

مع تعليق لا بدّ منه:

الشرط الأول: أن يكون المصدر متصرفاً تتعاوره الحركات الثلاث.

قلت: ليت غير المشتغلين باللغة يعلمون أنّ هذا الشرط، إنما اشترط من أجل كلمتين فقط، هما: [سبحان الله، ومعاذ الله] فقد أرادت كتب الصناعة أن تقول: إنّ هاتين الكلمتين لا تكونان نائب فاعل. فلم تقل ذلك، بل آثرت أن تنشئ لهما شرطاً يخجل المرء أن يعلنه، فقالت [يجب أن يكون المصدر متصرفاً ليصحّ أن يُعدّ نائب فاعل]. وَيَعْنُونَ أنه إذا سُبِّحَ الله، أو استعِيزَ به، لم يَجُزْ أن يقال: [سُبِّحَ سبحان الله] ولا: [عِيزَ معاذ الله]. يحذّرون من قول ذلك، كأنّ في الناس من يقوله!!

وإننا لنرى الواجب يقتضينا أن نكشف حجج تلك الكتب هاهنا. ونقبس ذلك من النحو الوافي ١١٤/٢، لوفائه بالحاجة. ومؤداه: أنّ مجيء المصدر نائب فاعل مشروطٌ بأن تتعاوره الحركات من فتحة وضمة وكسرة.

- قال المؤلف: [لأنّ ملازمته النصب على المصدرية تمنع أن يكون مرفوعاً مطلقاً؛ فلا يصلح نائب فاعلٍ أو غيره من المرفوعات].

- ثم زاد المسألة إيضاحاً فقال: [إن كان المصدر... ملازماً النصب على المصدرية لم يكن متصرفاً ولم يصلح اختياره للنيابة عن الفاعل. مثل: (معاذ)، فإنه مصدر ميميّ لم يشتهر استعماله عن العرب إلّا منصوباً مضافاً في نحو: معاذ الله... ومثل: (سبحان)؛ فإنه اسمٌ مصدرٍ لم يشتهر استعماله عن العرب كذلك إلّا منصوباً مضافاً... فلو وقع أحدهما نائب فاعل لصار مرفوعاً، ولخرج عن النصب الواجب له، وهو ضبط لا يصحّ مخالفته...].

فهل رأيت كيف أن المسألة عند كتب الصناعة إنما هي الاستقتال من أجل الضمة، لا من أجل نائب الفاعل؟ ثم إنهم إنما نهّوك عن أن تقول: [سُبِّحَ سبحان الله!!]

وعِذْ معاذُ الله!!] فهل هذا الذي يَنْهَوْن عن قوله، يقوله طفل صغير؟ فإذا أجيب: لا، هذا لا يقوله طفل صغير!! قلنا: لمن إذاً تكتبون؟

أمن أجل كلمتين فقط، تفتح كتبُ الصناعة باباً في بحث نائب الفاعل، يطول فيه الأخذ والردّ، وَيَسْتَعْرِضُ الشرحُ والتفصيل؟ أما كان يمكن أن يُكتب في حاشية الصفحة: إنّ هاتين الكلمتين لا تكونان نائب فاعل؟
الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصّاً. وَيَعْنُون بذلك أن يكون منعوتاً أو مضافاً، أو معهوداً...

قلت: [أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فيقال لمن ينتظر القعود: قد قُعد، أو الخروج: قد خُرج، بناءً على قرينة التوقع، أي قُعد القعود المتوقع] (شرح الكافية ٢٢٠/١) ومَنْ ينعم النظر في قول سيبويه، يَرَهُ قد أبطل الشروط التي وَضَعَتْهَا كتبُ الصناعة. وذلك أنه أقرَّ حُكْمَيْنِ اثنين. الأول أن المصدر نفسه - لا ضميره!! - يكون نائب فاعل. والثاني أن المتكلم حين يستعمل مصدرًا فإنه هو الذي يقدر أنه أراد له المعهودية أو لم يُردّ، لا أنّ سواه من النحاة يقدر له ذلك. وبهذا أتيح للمتكلّم أن يستعمل مصدرًا مضمرًا، وأن يدافع عن صحة استعماله له بأنه أراد قعوداً متوقعاً، أو جلوساً متوقعاً، أو نوماً متوقعاً، وهكذا... وإذا قد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود، فقد أجاز إضمار المصدر مطلقاً!! إذ ترك للمتكلّم الخيرة: أن ينعت المصدر ويضيفه، أو يزعم أنه أراد مصدرًا مضمرًا معهوداً.

ولقد كانت إجازة سيبويه هذه، هي الطريق المَهَيَّع لما قرّرناه من أنه:
[إذا بني للمجهول فعلٌ لا مفعول له، كان المصدر ظاهراً أو مضمرًا نائب الفاعل]
• فَرَضُ كَفَايَةِ !!

تقول كتب الصناعة: إذا حُذِفَ الفاعل ناب عنه المفعول به، أو المصدر، أو

الظرف، أو الجار والمجرور. وقولها هذا - كما يبدو لأول وهلة - لا غبار عليه. ولكن الغبار يعتريه حين تشرع تلك الكتب تقول: [فإذا اجتمعت هذه الأربعة جاز لك أن تجعل أيها شئت نائب فاعل]!!

- قال سيبويه: إذا وُجد المفعول به تعين أن يكون هو النائب من بين الأربعة^(١).
- وقال آخرون: بل يجوز إنابة غيره من الثلاثة الأخرى، ولو كان هو موجوداً.
- وقال الأخفش: صحيح أنه يجوز إنابة غيره وهو موجود، ولكن شريطة أن يكون ما يُناب هو المتقدم على الثلاثة الأخرى.
- وقال فريق: إذا لم يكن في الكلام مفعول به، جاز أن يكون كل من الثلاثة هو النائب، ولا أولية لواحد منها.

• وقال آخرون: بل المصدر هو الأولى بالنيابة.

• وقال بعضهم: بل المجرور هو الأولى.

• وقال أبو حيان: بل ظرف المكان.

والشيء يُذكر بالشيء، فقد طفا على سطح الذاكرة قول الشاعر:

تكاثرت الطباء على خراشٍ فما يدري خراشٌ ما يصيدُ

هذا، على أن الرضيّ قد أوجز!! المسألة فقال (شرح الكافية ١/٢٢١):

[والأكثر على أنه إذا قُدد المفعول به تساوت البواقي، في النيابة ولم يَفْضَل بعضها بعضاً؛ ورجَّح بعضهم الجار والمجرور منها، لأنه مفعول به لكن بواسطة حرف، ورجَّح بعضهم الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة، وبعضهم المفعول المطلق لأن دلالة الفعل عليه أكثر. والأولى أن يقال: كل ما كان أَدْخَلَ في عناية المتكلم واهتمامه بذكره، وتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة، وذلك إذن اختياره].

١ - تأمل كلام سيبويه، وقس إليه كلام النحاة من بعده، تضع يدك على نموذج من الفروق بينهم!!

ولم يورد الرضي أمثلة على ذلك، وأوردها صاحب النحو الوافي إذ قال: [ففي مثل (خَطَفَ اللصُّ الحقيبةَ - من يد صاحبها أمام الراكبين في السيارة) تكون نيابة الظرف (أمام) أولى من نيابة غيره؛ فيقال: خَطَفَ أمامُ الراكبين في السيارة الحقيبةَ من يد صاحبها؛ لأن أهمَّ شيء في الخبر وأعجبه أن تقع الحادثة أمام الراكبين وبحضورهم، وهم جمع كبير يشاهد الحادث فلا يدفعه، ولا يبالي بهم اللص]. (النحو الوافي ١٢٠/٢) قلت: لقد أوصلنا لغتنا إلى: [خَطَفَ أمامُ... الحقيبةَ]. وقد يكون هذا مبكياً، وقد يكون مضحكاً!! ولكن الذي لا شك فيه، هو أن [الشواهد]!! التي تورَد هاهنا لتأييد ما تقدّم من آراء، ليست - كما سيتبين لك فيما بعد - شواهد على صحة استعمال اللغة، وإنما هي شواهد على السير بهذه اللغة الكريمة نحو مقبرة العامية!! وبعد، فدونك نماذج منها، نترك لك أن تصفها أنت لنفسك بما تشاء من الصفات:

- قال راجزٌ مجهول!! (أوضح المسالك ٣٧٩/١):

وإنما يُرضي المنيبُ ربّه ما دام معنيّاً بذكرِ قلبه

وما أسهل أن يلاحظ المرء أن الأصل أن يقول هذا الراجز المجهول: [مادام معنيّاً بذكرِ قلبه]. فتكون كلمة: [قلبه] نائب فاعل لـ [معنيّاً]^(١) ولكنه عجز أن يعبر كما تعبر أمّته، وهزمته حركة الروي، فنصب فقال: [قلبه] على أنه مفعول به.

ولما كان الراجز والشاعر - في دين كتب الصناعة - هما اللذين يصنعان اللغة، ويضعان لها قواعدها!! فقد قبل منه أن يجعل الجارَّ والمجرور: [بذكرِ] نائب فاعل، وأن يجعل نائب الفاعل: [قلبه] مفعولاً به!! ثم قيل لأبناء الأمة هذه لغتكم!!

- وقال رؤية:

لم يُعْنَ بالعلياءِ إلا سيّداً ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى

١- [معنيّاً]: اسم مفعول، وهو يعمل عمل الفعل المبني للمجهول.

وبيته ينظر إلى البيت السابق، إذ كان عليه أن يقول كما تقول العرب: [إِلَّا سَيِّدٌ] على أنه نائب فاعل، ولكنه عجز عن ذلك، وهزمته حركة الروي^(١)، فجعل نائب الفاعل مفعولاً به، وجعل الجارَّ والمجرورَ نائبَ فاعل، وقد سجدت لقوله كتب الصناعة، إذ الراجز والشاعر في دينها، نبَّان لا ينطقان عن الهوى!!

- وقال الراجز:

أُتِيح لي من العدا نذيراً به وُقِيتُ الشرَّ مستطيراً
وكان الأصل أن يقول: [أُتِيح لي من العدا نذيرٌ]، ولكنه جَعَلَ الجارَّ والمجرور [لي] نائبَ فاعل، ونائبَ الفاعل [نذير] مفعولاً به، كما فعل رؤبة والراجز المجهول قبله.
- ومن المعجن نفسه قول جرير يهجو الفرزدق:

ولو وَلَدْتُ قُفَيْرَةً جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجُرُ الْكَلَابَا
(قفيرة: اسم أم الفرزدق، يقول الشاعر: لو ولدت أم الفرزدق حرواً لَسُبَّ جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو).
ولقد كان الأصل أن يقول ما تقوله العرب أي: [لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجُرُ الْكَلَابُ]، لكنه هُزِمَ كما هُزِمَ رؤبة وصاحباها.

ولعمري، لقد كان يمكن أن تكون لهذه الضرورات الشعرية قيمة، لو جاءت في حشو الأبيات، ولم تأت جميعها في القوافي، أو كان لها نظائر تؤيدها من القرآن، أو الحديث، أو وردت في خطبة من خطبهم، أو مثل من أمثالهم، أو حكمة من حكمهم، أو قصة من قصصهم...

• مياة وغراييل !!

اللغة سماعٌ أولاً، ثم قياس على ما سُمِع. ومن هنا ترى العناية بالشاهد عظيمة.

١- إنا لنعلم أن من عبدة الأصنام من ينكر علينا أن نقول إن حركة الروي هَزَمَتْ رؤبة!! ولا التفات إلى هؤلاء، فقديمًا ما قال ابن أبي طالب: [إن الحق لا يُعرف بالرجال].

فما تُقرَّر قاعدةٌ إلاّ ويقال: قال تعالى، وحاء في الحديث، وقال الأعشى، وقال الفرزدق، وقال جرير...

ولقد قرّرتُ كتب الصناعة في بحث نائب الفاعل، سلسلةً من القواعد يطول سرّدها، منها أصولٌ ومنها فروع. وقد صرّحنا آنفاً، أنّ تلك الكتب ليس عندها شواهد على ما قرّرت. ومن ثمّ، نُنَبِّع هذا التصريح تصريحاً ثانياً نقول فيه: إنّ ما جاءت به تلك الكتب في بحث نائب الفاعل، لا يزيد على أن يكون مجرد آراء. ومتى بُنِيَت الأحكام اللغوية على الرأي، ولم يكن لها من واقع الاستعمال أساس تقوم عليه، كثر فيها التخبّط. ومن أبى ما نزع قلنا له: هاتوا برهانكم!!

هذه مسألة. وأما المسألة الثانية فإنّ ما قرّره كتب الصناعة هنا، قد تعاورته الأئمة، فهذا يمنع، وذاك يجيز، وهذا يطلق وذاك يقيد، وهذا يحكم بالبناء، وذاك بالإعراب، وذلك بمعرّب مبنيّ...

فنائب الفاعل عند الفراء هو الجارّ وحده. وعند البصريين هو المحرور وحده، وعند الميسّرين هو الجارّ والمحرور معاً.

وإذا كان حرف الجرّ معناه التعليل، فالجمهور على أنّ الجارّ والمحرور لا يكون نائب فاعل. لكنّ الأخفش يجيز ذلك، ولا يرى به بأساً. بل هو لا يرى بأساً بأن يكون المفعول لأجله - نفسه - نائب فاعل.

والمصدر عند فريق لا يكون نائب فاعل، حتى يكون موصوفاً أو مضافاً أو معهوداً. لكنّ سيبويه أجاز أن يكون نائب الفاعل مصدراً مضمراً معهوداً. وابن درستويه وجماعة من النحاة أجازوا أن يكون نائب الفاعل ضميراً يعود على المصدر، ثمّ وسّعوا ما خرّقوا في هذه المسألة، فذهبوا إلى أن هذا يدلّ على جواز أن يكون نائب الفاعل مصدراً مبهماً.

ولو ذهب المرء يستقصي لطال الأمر: فهناك اجتماع المفعولين والمفاعيل، وأيُّ منها أحقُّ بالنيابة. وهناك اجتماع كل ما يجوز - عندهم - أن ينوب عن الفاعل، واختلاف الآراء: أيكون الأقرب إلى الفعل موضعاً أحقَّ نيابةً، أم يكون الأقرب إلى النفس اهتماماً؟...

ولعلّ فيما قدّمنا كفاية.

* * *

المراجع والمصادر:

شرح ابن ابن عقيل	٤٩٩ / ١	النحو الوافي	٩٧ / ٢
جامع الدروس العربية	٢٥٠ / ٢	شرح التصريح على التوضيح	٢٩٠ / ١
الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٢٣ / ٢	أوضح المسالك	٣٧١ / ١
حاشية الصبان	٦١ / ٢	قطر الندى	١٨٧
شرح الأشموني	٣٢٣ / ١	نص الألفية	١٧
توضيح المقاصد	٢١ / ٢	الواضح في النحو والصرف	١٠٢
شرح المفصل	٦٩ / ٧	أسرار العربية	٩٣
شرح الكافية	٢٢٠ / ١	مجمع البيان	٤٠٢ / ٦
شنور الذهب	١٦١	المقتضب	٥٠ / ٤
الموفي في النحو الكوفي	٢٠	حاشية الحضري على ابن عقيل	١٧١ / ١
ديوان الفرزدق	١٧٩ / ٢	ديوان طرفة	٧٨
ديوان عنزة	١٥٢	ديوان الأعشى	٥٧

كتاب سيبويه - هارون ٢٢٨، ٢٢٣، ٤٢ / ١

النكت في تفسير كتاب سيبويه ٣٢٢، ٣١٧، ١٧٦ / ١

في النسب

في بحث النسب مسألتان لفظيتان، نوردهما واحدةً واحدةً، ثم نخلص إلى حكم يشملهما جميعاً.

المسألة الأولى: قول النحاة: إذا نسبتَ إلى الاسم الثلاثي، وجب فتح ثانيه، إن كان مكسوراً. ويمثلون لهذه القاعدة بنحو: [نَمِر - ذُبُل - إِبِل] فيوجِبون أن يقال في النسبة إليها: [نَمَرِي - ذُوَلِي - إِبَلِي].

وأما العلة في وجوب هذه القاعدة عندهم، فهي طلب الخفة. قال الرضيّ موضحاً رأيهم هذا: [لأنك لو لم تفتح له لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة: أي الثلاثية المجردة من الزوائد، أو أكثرها، على غاية من الثقل، بتتابع الأمثال من الياء والكسرة]. (شرح الشافية ١٨/٢)

وإن مما يلاحظ، أن ترى الرضيّ حين يحتاج إلى ذكر كلمة ثلاثية، لا يقول: [ثلاثية] بل يقول: [الكلمة المبنية على الخفة]!! وإنما يقول ذلك تمهيداً لما سيقول عنه بعدُ إنه [على غاية من الثقل].

ولقد أحببت أن أورد لك قوله حرفياً، لترى كيف تكون الاستعانة بالمنطق، صحت المقدمات أو لم تصح؛ ثم لترى أن الكون وثوابته من حولك، لا يمتنع أن تُسخرَ لإلزامك أحكاماً لا تصدق في الطبيعة، ولا تصح حجة في اللغة.

قال: [وأما نحو عَضُدِي وَعَنْقِي فإنه وإن استولت الثقلاء أيضاً على البنية المطلوبة منها الخفة إلا أن تغاير الثقلاء هوّن الأمر، لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفات وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي التماثلات المكروهة، إذ مجرد التوالي مكروه

حتى في غير المكروهات أيضاً، وكل كثير عدو للطبيعة]. (شرح الشافية ١٨/٢)
ونسأل: أصحيح أن كل كثير عدو للطبيعة؟ فالنجوم والكواكب كثير، ومياه
البحار كثير، والشجر كثير، والتراب كثير، والطير كثير... أفكلّ هذا عدو للطبيعة؟!
رحم الله الرضي!!

ونسأل الناطقين بالضاد أصحيح أن [إِبِلِيَّ وَنَمَرِيَّ] أثقل في اللفظ من [إِبِلِيَّ
وَنَمَرِيَّ]؟

إنني لأخشى أن يكون العكس هو الصحيح!!
ثم لو كان في هذا ثقل، لجعل العربي الكسرة فتحة كلما أضاف (نمر وإبل)
ونحوهما، إلى ضمير المتكلم، فكان يقول مثلاً: (نَمَرِيَّ محبوس في القفص، وإِبِلِيَّ
مطلقة في المرعى)!!

ثم أين تواتر شواهد الشعر والنثر، التي تُبنى عليها قواعد اللغة في العادة، فتكون
- هنا - مرجعاً يُحتكم إليه في وجوب فتح الثاني المكسور؟
ثم إن لسيبويه أقوالاً (الكتاب - هارون ٣/٣٤٣) نرى من المفيد إيرادها في
معرض الحجج.

فقد قال - رحمه الله - في تأييد الفتح: [وكذلك سمعناه من يونس وعيسى]؛
وقال في ضده: [وقد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق: صَعِقِي، يدعه على حاله،
وكسر الصاد]. ثم قال: [والوجه الجيد فيه: صَعَقِي].

قلت: لكن هناك فرقٌ بين [يجب] التي لم ير النحاة سواها، ولا أجازوا سواها.
وبين قول سيبويه، الذي سَمِع الضدَّ، وَفَضَّل سواه، فقال: [الوجه الجيد...؟]
ولقد كان على كتب النحو ألا تمرّ بهذه المسألة العظيمة مرور المجانب. وفي الأقلّ ألا
تقول: [يجب].

وهناك فرق آخر بين قوله: [وقد سمعنا بعضهم] وقوله: [سمعناه من يونس وعيسى]. فيونس ابن حبيب وعيسى ابن عمر إمامان جليلان، ويكفيهما أنهما من شيوخ سيبويه، ولكن الاستماع منهما شيء، والاستماع من أفواه العرب شيء آخر. وقول سيبويه [سمعنا بعضهم] لا ينصرف بحال إلى شيوخ له آخرين، ولو عنى ذلك، لذكرهم كما ذكر يونس وعيسى. وإنما ينصرف قوله، إلى العرب الذين كانوا يُلمّون بالبصرة، فيأخذ عنهم هو وغيره من العلماء.

ودعْ عنك هذا!! فما الذي يُنجي من اللبس إذا نسبنا إلى نحو: حَذَرٍ وَحَذَرٍ وَعَفَنٍ وَعَفَنٍ وَسَلَسٍ وَسَلَسٍ... فقلنا في كل حال: حَذَرِيَّ وَعَفَنِيَّ وَسَلَسِيَّ...؟
كتب النحو تقول: إن فتح الثاني إنما هو للتخفيف؛ ونحن نقول: ما كان كذلك، فترْكُهُ للمتكلم نفسه أَوْلَى: إن استثقل فَتَحَ، أو استخف كَسَرَ. وتعبير آخر: إجازة الوجهين. وهو ما أخذنا به إذ تجنبنا الخوض في كسر وفتح.

ولا بدّ من أن ننوه هنا بأن أبا حيان (ت ٧٥٤ هـ) قد صرّح بأن القزويني كان يرى [أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان]. (الأشباه والنظائر ٣/ ٢٧)
هذا، ومع أن البحث إنما هو في لفظ الثلاثي، فقد رأيتُ في معالجة لفظ الرباعي، طرافةً أحببت أن يطّلع القارئ عليها. فدونك ذلك:

قال الرضيّ: [وأما إذا لم يكن وضع الكلمة على أخف الأبنية بأن تكون زائدة على الثلاثة فلا يُستَنَكِر تنالي الثقلاء الأمثال فيها، إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة، فمن ثم تقول: تَغْلِيي...]. وتابَعَ فقال: [واستثنى المبرد من جملة الزائد على الثلاثة ما كان على أربعة ساكنَ الثاني نحو: تَغْلِيي وَيُثْرِيي فأجاز الفتح فيما قبل حرفه الأخير مع الكسر، قياساً مطّرداً، وذلك لأن الثاني ساكن والساكن كالميت المعلوم؛ فلحق بالثلاثي].

ومن هذا النص ترى أن القاعدة لا يقرّها تواتر الشواهد التي يُحتجّ بها، بل تقرّها إجازة المبرد للفتح والكسر، بناءً على أن الثاني ساكن والساكن كالميت!!

المسألة الثانية: ما تذكره كتب الصناعة، من أنك إذا نسبت إلى ما قبل آخره ياء مشددة مكسورة، نحو: [طَيْب - مَيْت - كَيْس - كُرَيْم - غَزِيل]، وجب أن تخفف فتقول: [طَيْبِي - مَيْتِي - كَيْسِي - كُرَيْمِي - غَزِيلِي].

وذلك أن هذه الياء المشددة ياءان، أولاهما ساكنة والثانية مكسورة، فإذا نسبت حذفت الثانية. وعلّلوا ذلك بكراهة تتابع الياءات، إذ لولا الحذف لقليل - مثلاً - [طَيْبِي] أي: [ط ي ي ب ي ي]. هذا تعليل سيبويه. فقد قال وهو يعالج ذلك (الكتاب - هارون ٣/ ٣٧٠ و ٣٧١): [وكذلك سيّد وميّت ونحوهما، لأنهما ياءان مدغمة إحداهما في الأخرى، يليها آخر الاسم. وهم مما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة (أي النسب)... فمما جاء محذوفاً من نحو سيّد وميّت: [هَيْن ومَيْت ولَيْن وطَيْب وطِيء، فإذا أضفت (أي: نسبت) لم يكن إلا الحذف، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة (أي: غير النسب). تقول: سيّديّ وطَيْبِيّ إذا أضفت (أي: نسبت) إلى طَيْب].

ولكن هذه القاعدة التي قرّرها سيبويه، قد كسرّها بعد قليل إذ قال (الكتاب - هارون ٣/ ٣٧٣): [وتقول في الإضافة إلى مُحَيٍّ: مُحَيِّيٌّ].

ويحق للمرء أن يتساءل: أي اللفظين أثقل، سيّديّ أم مُحَيِّيّ؟! وإذ قد كانت الثانية - لا شك - أثقل، فلم أجيز فيها ما لم يُجَزَ في الأولى وهي أخف؟! نعم، إن من أراد التنقيب عن جواب قد لا يعدم جواباً. ولكن ليست الغاية إقامة سوق مناظرة واحتجاج، وإنما الغاية - وقد كاد أبناء الأمة يُعرِضون عن لغة آبائهم وأجدادهم - أن تجد لهم عند كل مصعب من مصاعبها، مسلكاً يسلكونه، يستظل بظل حقيقة لغوية. ثم لا بأس أن يكون هذا المسلك ضيقاً، إذا أوصل إلى الغاية، ولم يعارض آية أو حديثاً أو

نصاً يُحتجّ به.

هذا ولم تفرغ الجعبة بعد!! فمن ذلك أن ياءات [سَيِّدِي] الأربع، يفصل بينها حرف الدال، على حين تتابع أربع ياءات بغير فاصل في [مُحَيِّي]. فأَيُّهُمَا أَثْقَلُ؟
ومما يستحق التأمل، أن كتب الصناعة، تقرّر - في موضع آخر - عكس القاعدة، فتمنع الحذف، إذا كانت الياء الثانية متحركة بالفتح، نحو: [مُبَيِّنٌ وَمُهَيِّمٌ]!!
فيخرج المرء من هذا إلى أن المسألة ليست مسألة تتابع ياءات كما قيل.

يقول الرضوي (شرح الشافية ٣٢/٢): [فإن كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة، كمُبَيِّنٌ وَمُهَيِّمٌ، اسمي مفعول، لم يُحذف شيء لعدم الثقل].

وقد يقول قائل: لعل الفتحة قبل الحرف الأخير، هي التي رأوها تُزيل الثقل، ومن ثم قالوا: [مُبَيِّنِيٌّ وَمُهَيِّمِيٌّ] فلم يحذفوا، ولو كانت كسرة لحذفوا.

وفي الجواب نقول: لقد اجتمعت ياءات خمس، في كلمة [مُهَيِّمِيٌّ] وقبل الحرف الأخير منها سكون - والسكون لا ثقل له - ومع ذلك لم يحذفوا من الكلمة شيئاً. قال سيبويه (الكتاب - هارون ٣ / ٣٧١): [وإذا أضفت - أي: نسبت - إلى مُهَيِّئِمٍ قلت: مُهَيِّئِمِيٌّ].

فها هي ذي خمس ياءات: [مُ هَ يَ يَ يَ يَ مِ يَ يَ]، الثالثة منها ساكنة، ومع ذلك لم يكن في تتابعها - عند سيبويه - ثقل!!

فإذا كان تتابع الياءات لم يثبت أنه السبب، ولا ثبت أيضاً أن السبب تارة هو الكسرة قبل الحرف الأخير، وتارة أخرى هو الفتحة، وكان تطبيق القاعدة يصحّ مرة، ويتخلف أخرى، فعلام الإصرار على وجوب تحكيم قاعدة في الكلام، حظها من الإطلاق والشمول هو ما رأيت؟

ثم هاهنا مسألتان، لا تُستكمل الحجة إلا بهما:

الأولى: أن كتب الصناعة، لا تورد من الشواهد ما هو حجة في تقرير وجوب هذه القاعدة.

والثانية: أن لزومها يوقع في لبسٍ فطنَ له الأئمة، فوقفوا عنده وبينوه. منهم الأشموني الذي عَنَوْنَ ملاحظته بقوله: (تنبيه). ثم شرع يذكر بعض ما تنطبق عليه القاعدة، فقال (شرح الأشموني ٤٩١/٢):

[ودخل فيه أيضاً (أيم)، فيقال فيه: (أيميّ)، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة؛ وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى^(١): وتقول في أيم أيميّ، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل وليس بتعليل واضح، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً].

ونحن نقول: بل مثل [أيم] كثير كثير!! مثال ذلك [الخَمَر]، فإنك إذا صغرتَه قلت: [خُمَيْر]، وتنسب إليه فتقول: [خُمَيْرِيّ]. ولكنك إذا صغرت أيضاً كلمة [خِمَار]، قلت: [خُمَيْر]، فإذا نسبت إليها، قلت: [خُمَيْرِيّ]. فما الذي يزيل اللبس بين النسبة إلى مُصَغَّرِ [الخَمَر] والخَمَر أيضاً، وبين مُصَغَّرِ [الخِمَار]؟ ومثل ذلك اللبس بين: [القَمَر] والقَمَر والقِمَار و[القَمَش] والقَمَاش، و[الغَزَل] والغَزَل أيضاً، والغزال، وسلسلة من مثل هذا، يحتاج استقراؤها وإحصاؤها إلى حاسوب!

وبعد، فقد بقيت مسألة، قد يكون في إغفالها إخلال، وهي أن سيبويه قاس الحذف في [طَيِّبِيٍّ وَمَيِّتِيٍّ] على الحذف في نحو: [هَيِّنَ وَلَيِّنَ]، فقال (الكتاب - هارون ٣/٣٧١): [إذا أضفت (أي: نسبت) لم يكن إلا الحذف، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة]. يعني أنك تقول في غير النسب: [هَيِّنَ وَلَيِّنَ وَمَيِّتَ وَطَيِّبَ...]، فقل إذاً في النسب: [طَيِّبِيٍّ وَمَيِّتِيٍّ...].

١ - أبو سعيد هو: عليّ ابن مسعود ابن محمود ابن الحكم الفرّحان. (البغية ٢/٢٠٦)

ولكنّ بين الحالين هاهنا فرقاً، أغفله - رحمه الله - وهو أن النحاة يجعلون الحذف في نحو: [طَيْبِي وَمَيْتِي] واجباً لا مفر منه، ولا خيار فيه، على حين أنت مخير بين أن تُثَقِّل فتقول: هَيْنَ وَلَيْنَ... وأن تخفف فتقول: هَيْنَ وَلَيْنَ...

ومهما يذر الأمر، فإن النحاة ليس لهم في المسألتين اللتين عالجناهما آنفاً، شواهد يُحتجّ بها، بل لهم آراء حاولوا منطقتَها. وإذا قد كانت المسألة لفظية خالصة، لا أثر لها في المعنى سلباً ولا إيجاباً - كما يقال - فإن جواز ترك اللفظ على حاله في الحاليتين، لا يسيء إلى اللغة بحال، بل هو يُحسِّن إلى أبناء الأمة، إذ يُسقط عن كواهلهم قاعدتين من قواعد النسب أسبابهما ضعيفة، لا تكاد تنهض على قدمين. وفي كل حال، إن هذا الجواز لا يلغي قاعدة، بل يضع إلى جانبها ما يباريها، ويترك لمن يقرأ، أن يختار في الحاليتين ما يخف على لسانه.

فمن أجل جميع ذلك، لم نعرّج في البحث على وجوب الفتح في نحو: [غمري]. وعلى وجوب التخفيف في نحو: [لَيْنَ]، وإذا قد أعوزت الشواهد، فقد أوّنا في المسألة الأولى إلى منطق يعارض منطقاً، إذ المنطق قسمة مشتركة بين العقول، وماعلمنا أحداً لا يعارض منطقَه، ولا نحاشي سقراط ولا أفلاطون ولا أرسطو!!
وأما في المسألة الثانية، فقد ائتمّمنا بما ذكره سيبويه من جواز الاختيار في نحو: هين ولين وميت...

وهكذا تركنا للمرء أن يختار الثقيل أو التخفيف، في الأولى والثانية، إذ قلنا: لا بأس في الحاليتين بأن يُترك اللفظ على حاله عند النسب.

- ليس من المغالاة في شيء أن يقال: إن بحث النسب، من أشقّ بحوث العربية - أستغفر الله - بل هو أشقّها. وذاك أنك تجد في كل صغيرة منه وكبيرة، من التفرع والتشعب، والتشقيق والتفصيل، والملاحقة والمتابعة، والمحكمة والمنطقة، ما لا تجده في

بحث آخر!! ومع ذلك، بل على الرغم من كل ذلك، لا ترى في هذا البحث شواهد كافية، من حُرّ كلام العرب، تكون حجة في صحة ما تذهب إليه النحاة من التفریع والتشقیق... ثم لا تراهم يُكثرون في غيره من قولهم: [ويجوز كذا...]، كما يُكثرون فيه. والذي لا أشكّ فيه، أن كتب النحو والصرف التي تولّف في أيامنا هذه، تشقى بطُرُق معالجة هذا البحث، وتشقى بتيسيره، وتشقى بما تورّد منه وما تدع!! فإذا كان يسرّك، أن ترى ما يعانیه مؤلفوها، فانظر إلى ما قاله صاحب النحو الوافي، فإنه - على طول نفسه في متاهات النحو والصرف - قد ضاق صدره ببحث النسب، [فلفظ البحصّة]!! من فمه- كما يقول الدمشقيون - وصرّح ولم يلمّح. وقرأتُ ما قال، وابتسمت، ورَدَدت قول الشاعر:

لا يعرف الوجد إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانيتها!!

قال وهو يعلّق على ما يأتي به الأئمة من الآراء في النسب إلى الشّيعة والديّة (النحو الوافي ٧٣٤/٤):

[وكلا الرأيين - في أمر النسب إلى ما حُذف، كما أوضحناه في حالات ونوضحه في باقيها - يدعو للدهش؛ ففيه من التحليل، والتعليل، والحذف، والقلب، والإثبات، والإرجاع، ما يكدّ الذهن، ويرهق العقل، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه، أو يدور بخلد أفصحهم. وبالرغم من هذا نسأل: أيمن هنا - فقط - وضع ضابط عامّ للنسب إلى ما حُذف بعض أصوله، من غير التجاء إلى هذه الفروض الخيالية؟ يبدو أن الجواب: لا].

أما أعسر العسير في هذا البحث، فالنسبة إلى تلك الأوزان الأربعة [فَعِيلَة وفَعِيل وفَعِيلَة وفَعِيل] فإنها من أشقّ الأمور على الكتاب والطلاب، بله عامّة الناس. ولا ينجو من الخطأ فيها - مع شيء غير قليل من التوقي والحذر - إلا متخصص متحرّز.

ومع أن مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قد أحسن غاية الإحسان، باتخاذ قراراً - سنورده لك بعدُ - يطرح تلك المصاعب، فقد رأينا أن نعرِّج على وزن واحد من تلك الأوزان، هو وزن [فَعِيلَة]، لتقيس عليه سائرهما.

تنص كتب الصناعة، على أنك إذا نسبت إلى ما وزنه [فَعِيلَة]، وجب أن تفتح عينه وتحذف ياءه فتقول: [فَعَلِيّ]. ففي النسبة إلى: [حنيفة وربيعة وبَجيلة] مثلاً، تقول: [حَنَفِيّ وَرَبِيعِيّ وَبَجَلِيّ...]. وأما قولهم: [سَلِيمِيّ وَطَبِيعِيّ وَبَدِيعِيّ وَسَلِيقِيّ]، في النسبة إلى [سليمة وطبيعة وبديعة وسليقة]، فشاذ، لا يقاس عليه.

ويبقى لاستكمال هذه القاعدة أن يقال: فإذا كان الاسم معتل العين، نحو: طويلة، أو مضاعفاً، نحو: جلييلة، بقي لفظه عند النسب على حاله، فيقال: طويلِيّ وجليلِيّ. وتمضي القرون إثر القرون، وأبناء الأمة يستظهرون ذلك وقيسون عليه، ويُحيطون بما شذّ من ذلك وما تفرّد، كي لا يُخطئوا إذا قالوا، ولا يعابوا إذا جهلوا!! حتى إذا كان عام ١٩٣٥ طلع الأب أنستاس ماري الكرملّي - رحمه الله - على الأمة بمقالة نشرتها مجلة المقتطف، بيّنت أن الصواب هو عكس ما قالته كتب النحو!! فالعربي إذا نسب أثبت ياءً [فَعِيلَة وَفَعِيل]. ولم يحذفها إلا في حالة واحدة، هي أن يكون المنسوب إليه مشهوراً.

وقدّم من البيّنات، بين يدي البحث /١٠٣/ شواهد من كلام العرب. وزاد على ذلك أن نقل نصّاً من (أدب الكاتب ٣٠٦-٣٠٧) يقول فيه ابن قتيبة حرفياً: [إذا نسبت إلى فَعِيلٍ أو فَعِيلَةٍ من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً أُلقيت منه الياء... وإن لم يكن الاسم مشهوراً لم تحذف الياء في الأول (أي: فعيل) ولا الثاني (أي: فعيلة)].

وعلق صاحب (النحو الوافي ٧٣٠/٤) على هذا فقال:

[ما عرضه هذا الباحث من الأدلة قوي غير مرجوح. ورأيه حسن. والأخذ به أولى].

وإن من أعجب العجب، سكوت مؤلفي كتب النحو في أيامنا، عما شقي الأب الكرملّي - رحمه الله - بجمعه من الشواهد. كأنهم لم يقرؤوا قول الله تعالى ﴿ولا تبخسوا الناس أشياءهم﴾ (الأعراف ٨٥/٧)

ومهما يذُر الأمر، فقد اتخذ جمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً حاسماً في الأوزان الأربعة التي نحن بصددّها، منوهاً بفضل الأب الكرملّي في هذا، وذاكراً قول ابن قتيبة. ودونك عنوان قراره وأهم ما ورد فيه.

العنوان: [جواز حذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل، بفتح الفاء وضمّها، مذكرة ومؤنثة في الأعلام وفي غير الأعلام].

وأهمّ ما جاء في القرار (بمجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً / ١٣٥٠ ، ١٣٦): [الأصل في النسب عامّة، الإبقاء على صيغة الكلمة؛ ومراعاة هذا الأصل تقتضي أن يكون النسب إلى فعيل - بفتح الفاء وضمّها، مذكرة ومؤنثة - بغير حذف شيءٍ إلا تاء التأنيث في المؤنث... وتستظهر اللجنة مما سبق بيانه ما يأتي: ورَدَ السماع بحذف الياء وإثباتها في النسب إلى فعيل - بفتح الفاء وضمّها، مذكرة ومؤنثة، في الأعلام وفي غير الأعلام، ولهذا يُجاز الحذف والإثبات].

وهكذا (قطعتُ جِهيزَةً قولَ كلِّ خطيبٍ)!! على أن مما يجري مجرى هذه الأوزان الأربعة، وزنين آخرين هما [فَعُولَةٌ وفَعُول]، فإنهما مما يُنسب إليهما على لفظهما، ففي النسبة إلى سلول وحلوب وحمولة وملولة يقال: [سلوليّ وحلوبيّ وحموليّ وملوليّ...].

هذا رأي معظم الأئمة، ومنهم الأخفش والجرمي والمبرد. وخالفهم سيبويه في [فَعُولَةٌ] فقط، فرأى حذفَ الواو وفتحَ الحرف قبلها، فيقال في النسبة إلى [شَنُوءَة] - كما يرى - [شَنَيْي]. وإذ لم يرد عن العرب غير هذه الكلمة، فقد عدّها العلماء من الشذوذ؛ قال عباس حسن: [وهذا الرأي هو الأعلى، والأجدر بالاختصار عليه].

قلت: وبهذا الرأي الأعلى، أخذنا في كتابنا.

• النسب بلا ياء!!

تقول كتب الصناعة: قد يُستغنى في النسب عن الياء. وتورد أوزاناً من ذلك وأمثلة. منها وزن [فاعل]، ومن أمثلته: [تامر ولابن]، أي: ذو تمر ولبن. ومنها وزن [فَعَال]، ومن أمثلته [نَحَارَ وَحَدَادَ وَبَقَالَ]، ووزن [فَعِل] ومن أمثلته [طَعِمَ وَلَبَسَ]... واختلف العلماء في هذا، فمنهم من عدّها سماعية لا يقاس عليها، ومنهم من عدّها قياسية، ومنهم من قال: إنها لكثرتها أشبهت أن تكون قياسية!! ولقد أعرضنا عن هذا ولم نلتفت إليه، لأسباب دونك شيئاً منها:

- ١- هذا الاختلاف بين العلماء، الذي يترك المرء متعتعاً، تتعاوره: (نعم، ولا، وبين بين).
- ٢- أن في الأخذ بهذا الصنف من النسب، نقضاً لما قرّره الأئمة في تعريف النسب، من أنه إلحاق آخر الاسم ياءً مشدّدة مكسوراً ما قبلها^(١). فأين الياء المشدّدة، وأين كسر ما قبلها، في تلك الأوزان التي أوردناها آنفاً؟

٣- من المقرّر في كتب الصناعة أنك إذا قلت مثلاً: [خالد مصريّ أبوه]، فإن [أبوه] نائب فاعل، لـ [مصريّ]. وذلك أن [مصريّ] بعد أن لحقته ياء النسب، تضمن معنى اسم المفعول، (أي: المنسوب إلى مصر) فعومل معاملته، فرَفَعَ نائبَ فاعل. فأين كل هذا، حين تقول: [خالد لابن أبوه]؟

ثمّ إذا قلت: [خالد لَبْنِيّ!!] فقد نسبته إلى اللَّبَنِ وألحقته به. وأما إذا قلت: [خالد لابن]، فقد جعلت خالداً ذا لبَنِ، وألحقت اللبن به؛ وكيف يتساوى إلحاق خالد

١- انظر على سبيل المثال تعريف الزخشرى للاسم المنسوب، ونصّه: [هو الاسم الملحق بآخره ياء مشدّدة، مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه، كما ألحقت التاء علامة للتأنيث، وذلك نحو قولك: هاشميّ وبصريّ].

(شرح المفصل ١٤١/٥)

باللبن، وإلحاق اللبن بخالد؟! وبتعبير أقرب إلى مصطلحاتهم: كيف يتساوى المنسوب والمنسوب إليه؟!

إن هذا الذي نتحدث عنه كتب الصناعة، على أنه جزء من بحث النسب، إنما هو جزء من علم اللغة. فلم لا يُدرّس كلُّ في مكانه اللائق به؟ ذاك أقرب إلى المنطق، وأنفى للتشويش، وأجدر بالاحترام.

• تعذيب!!

وَصَفَ، وَعَدَ، وَزَنَ، وَشَى، وَدَى... - ومثلها كثير في اللغة - أفعال معتلة الأول بالواو، ولكل منها مصدران، نحو: وَصَفَ - وَصُفًّا وَصِيفَةً، وَعَدَ - وَعُدًّا وَعِدَةً، وَزَنَ - وَزَنًا وَزِنَةً، وَشَى - وَشْيًا وَشِيَّةً، وَدَى - وَدْيًا وَدِيَّةً. وهكذا...

فإذا عاجلتُ كتب النحو والصرف، النسبة إلى هذه الأسماء، أعرضتُ عما لا يصيبه الحذف منها، نحو: [الوصف والوعد والوزن والوشي والودي...] حتى لكأنه ليس من العربية!! وقصرتُ بحثها على ما يُحذف أوله، ويصحّ آخره نحو: (صِفَة، مثلاً)، وما يُحذف أوله ويعتل آخره (شِيَّة، مثلاً)، فقالت لك: صفة ونحوها مما يصح آخره، تنسب إليه على لفظه فتقول: [صِفِيّ وَعِدِيّ وَزِنِيّ]؛ وأما شية ونحوها مما يعتل آخره فإنك تردُّ أوله وتفتح عينه، فتقول: [وِشَوِيّ وَوِدَوِيّ].

هذا مذهب سيبويه، وأما الأخفش فيقول: [وَشِيّيّ]، ولكل رأي ومذهب وحجة!! وقد يقول قائل: إن هذا الذي تذكره لا صعوبة فيه؛ ونقول: نعم لا صعوبة فيه، لأننا جنبناك ركوب بحاره، ولو قرأته كما تورده كتب النحو، لاختلف وجه القضية، ولعرفت كيف تُصارع الأمواج^(١)!!

لقد كان يُغني عن كل هذا، أن تكون النسبة إلى [الوصف والوعد والوزن والوشي

١- انظر على سبيل المثال [شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٣٠٠٣] فإنه - أو يكاد يكون - أوضح تلك الكتب.

والودي]، على لفظها أصلاً، فيقال: [وصفي ووعدي ووزني]، تحت مظلة الأصل في النسب، وهو عدم التغيير؛ ويقال: [وشيّ ووديّ]، تحت مظلة الأخفش. وأما غير هذا من آراء ومذاهب، فنضعه على العين والرأس، إذ هو قمة من قمم التفكير والعلم والمعرفة. لكن على أن يُحفظ للمتخصّصين، فإنه لهم، لا للناس جميعاً. وليس في هذا إساءة للعلم وطلّابه، بل فيه إحسان لهم ولأبناء الأمة جميعاً!! وبهذا أخذنا حين أعرضنا عما ذكرناه لك، وتركناه لذوي الاختصاص.

• المتّميّ يعْدِلُ المنسوب!!

يذهب فريق من النحاة إلى أن الاسم المنسوب يعامل معاملة اسم المفعول، فيرفع ظاهراً ومضمراً. ففي قولك مثلاً: [خالدٌ مصريّ صديقهُ]، يقولون إن كلمة [صديق] نائب فاعل لـ [مصريّ].

فهذا من رفعه الظاهر. وأما رفعه المضمّر، ففي نحو: [خالد صديقه مصريّ]، وذلك أن في كلمة [مصريّ] ضميراً مستترّاً مرفوعاً.

ويذهب الفريق الآخر إلى أن هذا من معاملته معاملة الصفة المشبهة، لا معاملة اسم المفعول.

ومهما يكن منحي المذهبين، ومهما يكن تخريجهما، فإن ذلك ليس من هموم أبناء الأمة، الذين يسعون إلى إحسان استعمال لغة آبائهم وأجدادهم. وإنما هو مما يُهيج قلوب ذوي الاختصاص وحدهم، لا يشركهم في ابتهاجهم به شريك.

ولذلك لم نعرض في كتابنا لرفع ظاهر ولا مضمّر. فإذا قيل: وكيف نعرب؟ قلنا: [صديقه مصريّ] من قولنا: [خالد صديقه مصريّ]، مبتدأ وخبر، جملةً خبر [خالد]. و[مصريّ صديقه] من قولنا: [خالد مصريّ صديقه]، مبتدأ مؤخر، وخبر مقدم، وجملةً خبر [خالد].

وأخيراً نسأل: أليس [المتنمي إلى مصر] وهو اسم فاعل، و[المنسوب إلى مصر] وهو اسم مفعول، بمعنى واحد؟ فلم نُلْزِم أبناء الأمة أن يخوضوا في اسم مفعول مُتَخَيَّل، وصفة مشبهة مُتَوَهِّمَة؟ ثم من بعد ذلك أن يخوضوا في مرفوع ظاهر ومرفوع مضمر؟! لقد اطرَحنا هذه المقوَّلات المبنية على التحكم، فمن كانت تشغفه، ففي المطوَّلات يجدها.

* * *

المراجع والمصادر:

الواضح في علم الصرف	٢١٤/	توضيح المقاصد	١٢١/٥
أدب الكاتب (طبعة ليدن)	٣٠٦، ٣٠٧	شرح الأشموني	٢ / ٤٨٣
القاموس المحيط	١٦٧٧	أوضح المسالك	٣ / ٢٧٥
النحو الوافي	٧٤٢، ٧٢٦، ٧١٨/٤	شرح المفصل	١٠ / ٦ + ١٤٧ / ٥
الصحاح	٢٤٣٩، ٢٣٨٩، ٢٢٣٧/	شرح الشافية	٢ / ٤
اللسان	١٥٧ / ١٤ + ٥٤ / ٤	مفردات الراغب	١٨٤ /
الموجز في قواعد اللغة العربية	١٦١، ٦٠	المعرب	١٦١ /
شذا العرف	١٣٢/	جامع الدروس العربية	٢ / ٣١٤
		شرح ابن عقيل	٢ / ٤٩٧
		النهاية	١ / ٣١٩
		الأشباه والنظائر	٣ / ٢٧
		النكت في تفسير كتاب سيبويه	٢ / ٩٠١، ٩٠٠
		مجموعة القرارات العلمية	١٤١، ١٣٩، ١٣٧، ١٣٤/
		كتاب سيبويه - هارون	٣ / ٣٨٠، ٣٧٣، ٣٧٠، ٣٤٣/
		كتاب الألفاظ والأساليب	١ / ٢٢٦، ٨٤، ٧٩، ١٦/ + ٢٢١، ٢٢٦، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٩٤، ٢٩٧
		ثلاثة كتب في الحروف (تحقيق-عبد التواب)	١٥٤

في نصب الفعل المضارع

• إذا^(١) والعَصَا:

اللَّهِ وحده يعلم، كم أنزل الشيخ من العصي على تلك الرؤوس الصغيرة، لتفهم!! شروط نصب الفعل المضارع بـ [إذا]؛ ومع أن آلام تلك العصي قد رسبت في الذاكرة، فإن تلك الشروط، لم ترسب معها في التلايف، بل ظلت مستعصية على عصي الشيخ، رحمه الله، تأبى أن تتجاوز جلدَةَ الرأس.

وتمر السنين، فيعلم أولئك الصبية - بعد خراب البصرة!! - أن ما قرّبوه عند مذبح [إذا] قد كان قرباناً مجانياً، لا تُلزمهم لغة العرب أن يقرّبوه. وأن من العرب من لم يكن أصلاً ينصب بها!!

قال سيبويه: [وزعم عيسى ابن عمر أن ناساً من العرب يقولون: (إذاً أفعلُ ذاك)، في الجواب. فأخبرت يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدَنَّ ذا. ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل]^(٢).

أفكان شيخنا - رحمه الله - حين كان يقرع الرؤوس بالعصا، جاهلاً ما في كتاب سيبويه؟ أم كان أحاط به علماً، ولكنه آثر ما يؤثره المشتغلون بالنحو، فترك

١- يكتبها فريق بـ [النون]، ويكتبها فريق آخر بالالف، وترسم في المصاحف ألفاً في كل حال، وهو ما اخترنا الأخذ به، إلى أن تجتمع كلمة الأمة على طريقة واحدة لكتابتها!!

٢- الكتاب - هارون ٣/ ١٦. والرواية في شرح الكافية ٤/ ٤٦: [لا يتعدّر ذا]. وعلق الرضي على ذلك فذكر أن الأعمال أفصح. قلت: إننا نرضى لأبنائنا بالفصح، إذا كان بينه وبين الأفصح خط الفتاد، أو ركوب البحر، أو قرع العصي.

السهل وآثر الحزُون؟!

إذا: حرف جواب. وفكّها الله!! ومجيئها في تراث أمتنا عاملةً ومهملة، هو أثر من اختلاف لهجات العرب. وإذا كان المقيس على لغة العرب من لغتها، فإن ما يكون لهجة من لهجاتها أولى بأن يُؤخذ به ويُعتدّ، إلّا أن يجرؤ معتبطٌ فيقول: السماعُ منبوذٌ مُهمَل!!

ونريد أن نقول لمن يجد في نفسه اليوم شيئاً من إهمالها:

[وإن كان راوي هذا الإهمال عيسى ابنَ عمر؟! والذي أقرّه هو يونس ابن

حبيب؟! والذي أورده عن مسألة واستيقان هو سيبويه؟!]

إن أُلين كتب النحو البتّة، هو (جامع الدروس العربية)، وقد أوجز الغلاييني أحكامها فيه إيجازاً شديداً، فجاءت في نحو أربع صفحات فقط!! (الجزء الثاني - الصفحات ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨) فمن شاء رجع إليها، فوجدها هناك معطرةً ممسّكة. فإن كان طالبَ علم، حفظها واستظهرها. وما استظهار أربع صفحات، بالمعجز ولا المستحيل!! وإن كان معلّماً، أجَدَّ عصاً، فجعلها في زنّاره، قبل أن يدخل الصفّ كما كان شيخنا يفعل.

• تحصيل حاصل!!

يقال في العربية: [أدرس لأُنْجَحَ]. واللام في هذا المثال، تسمّى [لام التعليل].

والفعل يُنْصَب بعدها - كما تقول كتب الصناعة - بـ [أن] مضمرّة جوازاً.

بعد هذا، يُفْرَع من المسألة فرعان، كان الخير - في اعتقادنا - ألا يفرّعا.

أما الأول: فقولهم في نحو: أسرع فلان لئلا يتأخر: [يجب إظهار أن إذا اقترنت

بـ (لا)].

ويستشهدون لهذه القاعدة بالآية ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة﴾ (النساء/١٦٥)

قلت: هل في الأمة من يقول غير هذا؟ وهل فيها من يحذف (أن) في هذا الموضع فيقول: أسرع فلان لئلا يتأخر؟ أو يقول في كلامه: لئلا يكون للناس...؟
لقد أسقطنا من كتابنا حديث ذلك، إذ رأينا إسقاطه أليق، واطراحه للكرامة أصون.

وأما الثاني: فأن كتب الصناعة تزعم أن من اللامات لاماً اسمها [لام العاقبة]. ودونك قصتها:

قال تعالى في قصة موسى وفرعون ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ (القصص ٢٨/٨) فقالوا ما معناه: إن هذه اللام الداخلة على [يكون] ليست للتعليل كما يُظنّ لأول وهلة!! وذلك أنّ آل فرعون لم يلتقطوا موسى ليكون لهم عدواً، بل التقطوه ليكون لهم مُعِيناً مُسْعِداً. لكن لما كانت عاقبة التقاطهم له أن كان عدواً، لا مسعداً، فإن هذه اللام لم تُعدّ لامَ تعليل، بل أصبحت لاماً قائمة بنفسها، تُسمّى (لام العاقبة)^(١).

والمسألة - في اعتقادنا - ليست كذلك. فاللام هي هي، والفعل بعدها هو هو، وإنما الذي تغيّر هو حَبَرُ [يكون]. ولو قيل لك: أتمم هذه العبارة: [اشترى فلان سيارةً لِتَكونَ له...]. لكنت تقول مثلاً: [مُتَعَةً]. وما كنت لتقول: [حُتْفاً] إلا إذا علمت أن السيارة انقلبت به فمات، وكنت تريد في هذه الحال، أن تُظهر جهل الإنسان بمصيره، وعِلْمَ الله به.

بعد هذه المقدمة، عُد الآن إلى الآية ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم...﴾ تر نفسك تنتظر خبر [يكون] لتعلم [يكون ماذا؟] أيكون ناصراً، أم مسعداً، أم معيناً، أم... ولا يخطر في ذهنك أبداً، إلا أن يكون [محبباً ومحبوباً]، حتى إذا رَدَّتْكَ

١ - لهذا سَمَّاهَا النحاة أحياناً: لام الصيرورة، ولام المآل، ولام النتيجة.

كلمة [عَدَوْا]، من غفلة ما يُتَوَقَّع، إلى يقظة ما لا يُتَوَقَّع، رأيت نفسك تنظر إلى آل فرعون وقد غرقوا في بحر من الهزء بجهلهم، والسخرية بعماهم عما غُيِّبَ عنهم.

ولقد كانت الآية جديرةً أن تُعَرَّضَ من هذه الزاوية - كما يقال - ليتوجَّهَ النظر إلى تعبير فنيٍّ معجز، يظلَّ إعجازه يتحدَّى الإنسان ما دامت السماوات والأرض. لا أن تُجَعَلَ قاعدة نحوية متفردة، قائمةٌ وحدها برأسها، وأن يُثَقَّلَ بحث نواصب المضارع بلام مبتكرة، جيء بها في معجزة بيان، فجُعِلَتْ في كتب النحو لآماً للعاقبة، ما أنزل الله بها من سلطان. فأين الثريا من الثرى؟ وأين الحُسام من المنجل؟

لو لم يكن الكلام قرآناً، لقليل: [فالتقطه آل فرعون ليكون لهم مسعداً فكان عدواً]. فانظر، هل ترى القرآن فعل أكثر من أن حذف كلمتين هما [مسعداً فكان]، ثم هل حذف إلا ما حذفته الحياة من بعد، وهو أن يكون مسعداً. وهل كان الذي حذفه إلا الباطل الذي أَمْلَوه؟ (تأمل هذا وأنعم النظر فيه وإلا فاتك خير عظيم!!)

وانظر - بعد هذا - إلى ما آل إليه هذا الحذف: مِن خَلَقَ صورةً لجهلهم، وبعث السخرية من غفلتهم، وإظهار عظمة من هو مِن ورائهم محيط!! وبيان العبرة بهم، لمن شاء أن يعتبر!!

نعم، انظر إلى هذا كله، ثم انظر إلى هذه اللام النحوية البائسة، كيف وُضِعَتْ موضع كل هذا، ثم سُمِّيَتْ بغير حق: [لام العاقبة].

ثم لو اطلعت على المفصل وشرحه، وعلى الكافية وشرحها، لرأيت الزمخشري وابن يعيش، وابن الحاجب والرضي الأستراباذي، قد أعرضوا عن ذكر هذه اللام إعرافاً، وأهملوها إهمالاً. وأما المرادي (توضيح المقاصد ١٩٦/٤)، فصرَّح أن جمهور البصريين ردَّوا ذلك إلى لام [كي]. أي ردوها إلى لام التعليل!! فتأمل، فإن الأمر يستحق التأمل!! واعتبر، فإن الأمر موضع اعتبار!!

• عاش الكسائي!!

منعت البصرة، ومنع ابن مالك أيضاً، أن يُنصب الفعل بعد فاء السببية في نحو قولك: (صَهْ فَأَحَدْتُكَ). وحجَّتْهم في ذلك!! أنَّ النصب إنما هو بإضمار (أَنْ)، وأنَّ المصدر المؤول منها ومن الفعل المضارع المنصوب بعدها، معطوف على مصدر منتزع مما قبلها. ولما كان اسم الفعل (صَهْ ونحوه) لا يُنتزَع منه مصدر، امتنع النصب هاهنا. وأما الكسائي فيجيز النصب ولا يرى به بأساً؛ ولقد أخذنا برأي هذا الإمام، ولم نلتفت إلى رأي المانعين. وحجَّتْنا أنَّ تَوَهُّمَ مصدر منتزَع، مهما يُقَلُّ فيه، فإنه في آخر المطاف تَوَهُّمٌ!! وأما اللغة وتراكيبها فيارث، يؤخذ بالناقلة والمشافهة، لا بالتوهم وفرض الرأي، ولا بالقسر والإكراه. ونعم، من حقك أن تبدي رأيك فيها، ولكن ليس من حقك أن تلوي عنقها بالتوهم!!

• ملحمة (أَنْ)^(١):

[أَنْ]: حرف ينصب الفعل المضارع، ومنه ومن الفعل الذي ينصبه، يتشكل مصدر مؤول. هاتان حقيقتان، لا ينازع فيهما أحد. فالبحت إذًا، لن يدور حولهما، بل حول ما مَنَحَتْ كتب الصناعة هذا الحرف من قوى لم يُمنَحَ مثلها حرفٌ آخر، حتى لقد دنا من أن يكون عندهم كآلهة اليونان!! (كَلِّيَّ القدرة - Al-mighty). فهو ينصب ظاهراً، وينصب مضمراً، وينعطف وهو موجود على موجود، وينعطف وهو غير موجود على غير موجود، وينعطف وهو غير موجود على غير موجود، وينعطف وهو موجود على غير موجود، وينعطف وهو موجود على غير موجود... وتفتح عينيك على اثنتي عشرة حالة لا بدّ من أن تستظهرها!! وعلى أكثر من مئة وعشرين صفحة، لا بد من أن تقرأها!! فإذا تمّ لك

١- لم نعرض للبحث في [أَنْ] الزائدة، أو المفسرة، أو المخففة من الثقيلة... لأن ما نعالجه هنا إنما هو [أَنْ] الناصبة فقط. وأما تلك فتعالج في مواضعها من قسم الأدوات.

ذلك عرفت آنذاك كيف تنصب الفعل المضارع بها...^(١)
ولا بد من أن نجهر هنا، بأن هذا الذي قلناه، لم نقله لنعيب أو نستخف!! كيف،
وما أتى به أولئك الأئمة معجز أو يكاد يكون؟! وإنما نقوله لنخلص منه إلى أنه، حتى
لو كان معجزاً، لا يحتاج أبناؤنا إليه، ولا يصبرون عليه. ويمكن أن يتجاوزوه من غير
إخلال باللغة.

ولنمثّل بحالتين اثنتين، من حالات [أَنْ] لعلنا بهما نوضح القصد، فيتبين ما يحتاج
إليه اليوم أبناء الأمة، مما يحملون أثقاله مرغمين وهم عنه في غنى. قالت ميسون بنت
بحدل:

وَلُبِسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
(لُبِسُ): مصدر لفعل [لبس - يلبس]، فهو إذاً اسم.
والواو التي بعده وقبل [تقرّر] حرف عطف.

و(تقرّر): فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتحة.
ونظر النحاة في قولها هذا، فرأوا فعلاً منصوباً، ولم يروا ناصباً، والمنصوب
- عندهم - لا بدّ له من عامل ينصبه!! ثمّ إنهم رأوا فعلاً منعطفاً على اسم، والفعل لا
ينعطف - عندهم - على الاسم!! فكيف الخلاص؟

وهذا هم تفكيرهم إلى تعليل رائع، أجاب عن كل سؤال، وعن كل تساؤل. فقد
قالوا ما معناه: نقدر قبل الفعل [أَنْ] مضمرة جوازاً، بها ينتصب الفعل، ومنها ومن
الفعل بعدها ينسبك مصدر مؤول؛ ثمّ إن المصدر اسم، فنعطفه إذاً بالواو على
الاسم قبله.

١ - انظر [النحو الوافي ٤ / ٢٧٧-٤٠٤]

وهكذا أُلْقِيَت العصا، وحُسِمَت المسألة!! فالنصب عَمِلَهُ عامل، والاسم عُطِفَ على اسم!!

بعد هذا، دونك المثال الثاني - وهو أكثر تعقيداً - لترى كيف اهتمت كتب الصناعة إلى حلِّ عَقْدَةٍ فيه، قد يبدو لأول وهلة أنها لا تُحَلُّ!!
يقال في العربية: [أدرسُ فتنجحَ].

وهاهنا أمر: [أدرسُ]، والأمر: طلبٌ. ثم بعده فاءٌ هي حرف عطف، ويُلاحَظ أنَّ ما قبلها سببٌ فيما بعدها، فالدراسة سبب النجاح. ولذلك سَمَّوها - اصطلاحاً - فاء السببية.

كل هذا لا يثير في النفس شيئاً، وأما الذي يثير في النفس أشياء!! فهو انتصاب فعلٍ [تنجحَ] بغير ناصب!! وهذا - وإن كانت العرب تفعله - فإنه عند النحاة لا يكون!! ولتقلِّ العرب ما تقول، فهذا في دين النحو وكتب الصناعة غير وارد!! فالمنصوب لا بد له من ناصب، ولو أطبقت السماء على الأرض.

وللتخلُّص من الأزمة، حاولوا هنا تطبيق ما طبَّقوه في المثال المتقدم آنفاً، فقالوا ما معناه: نقدر [أن] مضمرة وجوباً^(١) بعد فاء السببية، ينتصب بها فعلٌ [ينجحَ]. ومنها ومن الفعل بعدها يتألف مصدر مؤول، هو [النجاح]، فنعطفه على!!!! نعطفه على ماذا؟! لقد نظروا فلم يجدوا ما يعطفونه عليه!! ففي العربية لا يقال: [أدرسُ فنجاحُ]، والاسم لا يعطف على الفعل أصلاً. وكانت هذه بالحقّ أزمةٌ ليس إلى حلِّها سبيل!! وإذا قد كانت كتب الصناعة مضطرة إلى حلِّها!! فقد حلَّتها، ولكن ترقيعاً وتلزيقاً.

فقد قالوا: [نتصيّد مصدراً من فعل (أدرسُ)]، أو [نتوهّم مصدراً له]، أو [نتنزع

١- اضطرّوا إلى أن يجعلوها مضمرة وجوباً، لأنهم لم يقعوا في الإرث اللغويّ على [أن] مظهرة، في مثل هذا التركيب.

مصدراً منه]، فنعطف عليه [النجاح]. وهذا المصدر المؤول من [أَنْ] المضمرة وجوباً بعد فاء السببية، وفعل [تنجح]، معطوف على المصدر المتصيّد أو المتوهم أو المنتزع من [أدرس]. فيكون التقدير: [ليكن منك دراسة فنجاح]!!

قلت: إن قولهم [أَنْ] مضمرة وجوباً، ألوبة لفظية!! يراد بها الإصرار على أنّ [أَنْ] موجودة، ولكنها لا ترى!! بل لا يجوز أن ترى!! أستغفر الله، بل يجب ألا ترى!! وليس لهذا في آخر المطاف عند ذوي العقول، إلا معنى واحد هو: أنّ [أَنْ] لا وجود لها. وإن زعموا لها وجوداً.

وإننا لنعترف أنّ ما فكروا فيه هنا، جميل بديع، ونعترف أيضاً أنهم استطاعوا بإحكام منطقهم، أن يُلَوِّا عنق اللغة، ويخضعوها لسلطان الصناعة، ولكن المسألة ليست مركوزة في هذا، وإنما هي في أن ما ذهبوا إليه، لم يذهب العربي إليه!! وأن أبناء الأمة لن يذهبوا اليوم إليه، فإن ذهبوا فكارهين مقسورين، راغمة أنوفهم، يسخرون من المتصيّد والمتصيدين، والمتوهم والمتوهمين، والمنتزع والمنتزعين!!

وقد يظن ظانٌّ أن إضمار [أَنْ] وجوباً، مقصور على ما وقفنا عنده من الحالات. ونقول: كلا، فإنّ من يتتبع قول هذا العالم هنا، وقول ذاك هناك، وقول ذاك هنالك، يخلص من تتبعه إلى بطلان ما قالته كتب الصناعة مطلقاً، من إضمار [أَنْ] وجوباً، بعد هذا وذاك من الحروف، في كل حالة وكل موضع. وهو أمر أن يكون موضع نظر، أو إعادة نظر.

ولكي لا يكون ما نقوله دعوى بغير دليل، نورد شيئاً منه - كما جاء نصّه حرفياً - مقبوساً من كتاب واحد فقط، هو: [توضيح المقاصد] للمراي. فقد قال:

- [ما جاء من أن السلام التي تنصب الفعل بعدها هي لام الجرّ، والنصب بأن مضمرة، هو مذهب البصريين. وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها. وذهب

ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام (أن). والخلاف في لام (كي) ولام الجحود واحد] (١٩٧/٤)

- وقال في نحو قول الشاعر: [كسرت كعوبها أو تستقيما]: [ذهب الكسائي إلى أن [أو] المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة] (٢٠٠/٤)

- وقال: [ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) ناصبة بنفسها، وأجازوا إظهار (أن) بعدها تركيداً، كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود] (٢٠٢/٤)

- وقال: [ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء (أي: فاء السببية) منصوب بالمخالفة، وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة، كما تقدّم في (أو)] (٢٠٨/٤)

- وقال: [قال الشيخ أبو حيان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدّم على ذلك إلاّ بسماع] (٢١٠/٤)
قلت هذا نصّ ذو خطر!! وذلك أنه لا يبقى من الطلب قبل الواو، إلاّ النهي والتمني والاستفهام!!

هذا، ولقد ألزمتنا أنفسنا أن ننقل عن كتاب واحد هو: [توضيح المقاصد]، فمن شاء المزيد، فلينظر على سبيل المثال لا الحصر!! (شرح المفصل ٧/ ١٩ و ٢١)
و(الأشعري ٢/ ٢٩٢ و ٣٠٠ و ٣٠١) فهناك سيجد [أو] و[فاء السببية] وكذلك الواو والفاء وأو - عند الجرمي - وحتى، ولام التعليل أيضاً، كل هذه سيراه عند أئمة النحو وجهابذته، تنصب بنفسها!!

ويحق للمرء عند ذلك أن يسأل: لم يُسار بأبنائنا حفاةً على الصخر المشطى؟ ولم نُحملهم ما لا طاقة لهم به؟ ولم نُقحم في رؤوسهم أقسى وأقصى ما مرّ برؤوس الخليل ويونس وسيبويه؟ لقد كان هؤلاء الأئمة يعيشون بهذا، فلماذا نُميت نحن

نفوسَ أبنائنا به؟؟؟!!

وبعدُ، فبحرُ النواصب - كما رأيت - ليس بحراً، كما صُوِّر لأبنائنا، لا يعوم فيه إلاَّ عوَّام، ولا يبلغ قاعه إلاَّ غوَّاص!! وفاء السببية، وهي أصعبها، ليست بما هي في نفسها، وبما قبلها، وبما بعدها، وبما يُضمر معها، أكثر من قولك: [الفعل المضارع ينتصب بعد فاء السببية، إذا سبقها نفي أو طلب، وكان ما قبلها سبباً في ما بعدها] وأما ما رُكِّمَ فوق هذا، فمحلُّه المتحف اللغوي!!

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك	١٦٢/٣	قطر الندى	٥٧
شرح المفصل	١١١/٨+١٥/٧	أسرار العربية	٣٢٨
شرح الكافية	٣٠/٤	خزانة الأدب	٣٨٣/٨
شرح الأشموني	٢٧٥/٢	شرح ابن عقيل	٣٤١/٢
جامع الدروس العربية	١٧٣/٢	النحو الوافي	٤٠٢، ٢٧٧/٤
توضيح المقاصد	١٧٢/٤		
الإنصاف	٣١٤، ٣٠٧، ٢٩٥، ٢٩٣، ٢٩١		
الواضح في النحو والصرف	٥٣		
الموجز في قواعد اللغة العربية	٧٥		

في النعت

• النعت جامدٌ ومشتقٌ:

تقول كتب الصناعة: الأصل أن يكون النعت مشتقاً^(١)؛ وقد يكون جامداً فيؤول بمشتق؛ فلننظر في اشتقاقه وجموده:

لقد قالوا: [الأصل أن يكون النعت مشتقاً]، فأنشأ قولهم هذا حكماً لا مؤيد له، إذ كل ما في جعبتهم من الحجج لتأييده: كثرة مجيئه مشتقاً، وقلة مجيئه جامداً، وحكم هذا حظّه من المؤيدات، هو لعمري إلى التحكّم أقرب. ومتى كانت الكثرة أصلاً والقلة فرعاً؟ إنه لحكمٌ عجيب.

لو قالوا: النعت جامد ومشتق، واشتقاقه أكثر، لكان وجهاً. وأما أن يجعلوا الكثير هو الأصل لأنه كثير، والقليل هو الفرع لأنه قليل، فدعوى بغير دليل. العربي أتى بالنعت مشتقاً، وأتى به جامداً. والكثرة ليست حجة في التأصيل والتفريع.

وقد يُظنّ أنّ المسألة ليست بذات خطر، وأنها كلمة!! يستوي تجاوزها والوقوف عندها.

ونقول: نعم إنها [كلمة]، ولكن [كلمة السرّ] في الحروب، كلمة أيضاً!! فدونك آثارها:

١- في جامع الدروس العربية ٢٢٢/٣: [الأصل في النعت أن يكون اسماً مشتقاً]، وفي شرح الكافية للرضي ٢٨٩/٢: [اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه: مررت برجل أسد، وصفاً].

لقد جعلوا المشتقَّ أصلاً، وهذا حكمٌ بأن الجامد فرع. ولما كان من طبيعة الأشياء أن يُردَّ الفرع إلى الأصل، كان من الواجب تأويل الجامد بمشتق. ولكن ما هي الجوامد؟ وبدأ التفریع، وفيحي فياح!! فقد نقَّبوا عن كل صنف من أصناف المفردات يمكن أن يكون نعتاً، وهو مع ذلك ليس مشتقاً؛ فنصَّوا عليه، وأولَّوه بمشتق.

ثم سار متعلِّمو العربية - مِن بعدُ - لاهئين، وراء عَشْرَةِ صنوفٍ من المفردات غير المشتقة، يستظهرون ما هي وما يدور حولها، سعيّاً وراء تأويل الجامد بالمشتق، و[ردَّ الفرع إلى الأصل]!! ودونك هذه الصنوف من الجوامد، للاستئناس!!

الصنف	المثال	يؤوِّل بمشتق هو:
المصدر	خالد رجل عدل	عادل
اسم الإشارة	جاء زميلك هذا	المشار إليه
ذو	زارني رجل ذو مروءة	صاحب مروءة
الاسم الموصول	سافر الطالب الذي نجح	الناجح
العدد	سافر رجال أربعة	معدودون أربعة
المنسوب	زارنا ضيف دمشقي	منسوب إلى دمشق
الجامد الدال على تشبيه	عدونا عدوٌّ ثعلبٌ	محتال
[ما] الدالة على التذكير والإبهام	تزود بكتابه ما	بكتاب غير محدّد
[كل]: الدالة على الكمال	خالد رجل كلُّ الرجل	كامل في الرجولية
[أي]: الدالة على الكمال	خالد رجل أي رجل	كامل في الرجولية

نعم!! لقد اجتنَبْنَا في بحث [النعت] أن نخوض في جموده واشتقاقه، لأننا وجدنا هذا وذاك شائعَيْن ذائعَيْن في كلام العرب؛ وحسبك أنَّ الجامد قد تنوَّع حتى بلغ عشرة صنوف، وأن بعضها كالاسم الموصول مثلاً قد يصل في الاستعمال القرآني والحديث وكلام العرب وأئمة الفصاحة إلى ما لا يحصيه العدّ.

أفكلما وجدنا في نصٍّ اسماً بعده مثلاً اسمٌ موصولٌ هو نعتٌ له، نحو: [الشيء

الذي... - والرجل الذي... - والمرأة التي... - والناس الذين...] وجب أن نقول:
ليس هذا أصلاً، بل هو فرع لأنه جامد، ولا تُقْبَلُ نَعْيَتُهُ إِلَّا لأنه مؤوّل بمشتق؟!

وماذا يمنع من أن نُعرِّض عن كل ذلك، ونقول: النعت جامد ومشتق؟
إن ما تفتتقت عنه أذهان أولئك الأئمة عظيم لا شك. ولكن أبناء الأمة في هذا العصر لا يحتاجون إليه، ولا يصبرون عليه، بل هم بسببه كادوا يكفرون باللغة كلّها، وحسبك من ذلك اليوم أن يخذش سمعك ويخرشه نشرات أخبار تُذاع بالعامية، تحت مظلة (العربي صعب)!! ورؤيتك ملصقات دعائية تقول: [(منعرف أسعار السوق، وعنا أرخص)] فيا للعار!!].

فلنكتفِ بما قالته العرب، ولنعلّمه أبناءنا بعيداً عن التأويل والتعليل والتشقيق والتفريع، ولنقلّ لهم: [قال آباؤكم فقولوا كما قالوا]. فذلك أرشد، وذلك أنفع، وذلك أجدى.

وأما ذلك التراث النحويّ العظيم، فله قراءه الذين تُمتّعهم قراءته، وله ذوو الاختصاص، وله المشغوفون بالبحوث اللغوية، وله الميالون إلى البحوث العقلية... فاحفظوه لهم في المتحف اللغوي.

● شبه الجملة نفسه هو النعت:

للنحاة آراء في شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)، أهو ذو المحلّ، أم المحلّ متعلّق محذوف تقديره (كائن أو موجود...)?

ولقد بسطنا القول في المسألة في [مناقشة المبتدأ والخبر] فأغنانا ذلك عن الإعادة هاهنا. وقد أخذنا هناك - ونأخذ هنا - باعتداد شبه الجملة نفسه هو ذا المحلّ، اعتصاماً بآراء أئمة أعلام كابن السراج وابن يعيش. ومن شاء التفصيل رجع إليه في موضعه من مناقشة المبتدأ والخبر. ونقول هنا للتذكير: إنّ شبه الجملة (الظرف والجار

والمحروور) في نحو قولك: [هذا كتاب فوق الطاولة] و[هذا كتاب على الطاولة] هو نفسه نعتٌ للكتاب، لا أن النعت هو المتعلق المحذوف.

• ليس في المسألة وجهان:

من المقرر أن الجملة تأتي نعتاً لاسم نكرة، كما تأتي حالاً من المعرفة، ولكن الشغف بالتفريع مال بكتب الصناعة إلى القول: إن المعرف بـ [ألـ] الجنسية، يصح أن تكون الجملة بعده نعتاً وحالاً، أي يصح فيها الوجهان.

ومن أمثلة ذلك عندهم قولُ الشاعر:

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَلَةُ الْقَطْرِ

يقولون: إن جملة [بَلَلَةُ الْقَطْرِ] حال من [العصفور] لأنه معرفة. ولكن يجوز إعرابها صفةً له أيضاً، لأنه وإن كان محلي بـ [ألـ]، فإنه في المعنى نكرة، إذ هو ينطبق على كل عصفور.

وما أغنى أبناء الأمة اليوم عن هذا التفريع، وما أحوجهم إلى طرد القاعدة، باعتداد الجملة بعد النكرة نعتاً أبداً، وبعد المعرفة حالاً أبداً. وذلك ما أخذنا به، وإنما هوّ المسألة عندنا، وشجعنا عليها، أن نعتية الجملة وحاليتها، أمران عقليان، لا تراهما العين ولا ينطق بهما اللسان، وإنما يزدهي بمعرفتهما العربون ويتبغدون.

* * *

المراجع والمصادر:

أوضح المسالك	٤/٣	شرح الأشموني	٦١/٢
النحو الوافي	٤٣٤/٣	شرح المفصل	٦٣-٤٦/٣
شرح الكافية	٢٨٣/٢	خزانة الأدب	٣/٥
حاشية الصبان	٥٦/٣	الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٥٣
أسرار العربية	٢٩٣	الواضح في النحو والصرف	٢٢٠
توضيح المقاصد	١٣٠/٣		

في النعت المقطوع

في كتب الصناعة أن النعت المقطوع له حالتان: الرفع والنصب، وقد قالوا في تعليل انقطاعه عن منعوته في الإعراب: إذا جاء النعت المقطوع مرفوعاً بعد منصوب فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، أو منصوباً بعد مرفوع فهو مفعول به لفعل محذوف وجوباً.

أما جرّه فغير وارد إلا بالإضافة أو بحرف جرّ، ولذلك سكتوا عن جرّه في الحالتين، إذ لا مجال هاهنا لجرّ بالإضافة، أو لجرّ بالحرف.

ثم من بعد هذا نظرنا إلى المنعوت الجرور فأجازوا رفع النعت بعده على الخبرية، والنصب على المفعولية. وهكذا تمت لهم جميع الحالات الممكنة، فبعد الرفع نصب فقط، لأن الجرّ ممتنع. وبعد النصب رفع فقط، لأن الجرّ ممتنع أيضاً. وبعد الجر رفع ونصب لأن كليهما ممكن. وهكذا انقلبت اللغة مسألة من مسائل الاحتمالات في علم الرياضيات.

وإنما ساقفهم إلى هذا التعليل و[التقدير] أخذهم بما يُسمّى [نظرية العامل].

فهذا الاسم الذي رأوه مرفوعاً لا بدّ له من رافع، والذي رأوه منصوباً لا بدّ له من ناصب، وحين لم يروا في الكلام لا رافعاً ولا ناصباً قدّروهما محذوفين. ثم بدأ بعد ذلك التفرّيع والتشقيق: أوجب حذف هذا المحذوف أم جائز؟ ثم هذا النعت أهو متمّم معنى المنعوت فيمتنع القطع أم غير متمّم؟ ثم أهو نعت واحد أم نعوت متتابعة؟ وإذا كانت متتابعة ألا يتعيّن المنعوت إلا بها؟...

وهكذا انقلبت المسألة من غاية تَسَمَّتْهَا العربيُّ لِيُعَرِّبَ عَمَّا في قلبه، إلى وسيلة ييسرها التفرّيع والتشقيق، وتقبضها الضوابط والشروط.

وأما أبناؤنا اليوم فحسبهم أن يتعلّموا أن العربي كان إذا أراد التنبيه على مدح أو ذمّ أو ترحمّ، قطع النعت عن المنعوت، فجعل نَعْتَ المرفوع منصوباً، ونَعْتَ المنصوب مرفوعاً، ونَعْتَ المجرور هذا أو ذاك؛ ومن ثمّ يستظهرون من نصوص القرآن والحديث وكلام فصحاء العرب ما يُكْسِبُهُمْ سَلِيْقَةً ويثبّت قاعدة.

وما زاد على هذا، فإثقال آن أن يُتَخَفَّفَ منه. ولقد تصرّم ألف ومئتا سنة، وعيرُ كتب الصناعة وهوادجها، ترسب في بيداء النحو وتطفو، قيظُها قدر مقدور، وظمؤها قدر مقدور. حتى قال الناس ماتت لغة العرب. وكان حقاً عليهم أن يقولوا: لَمَّا يَمُتْ مُمَيِّتُهَا.

* * *

في الهيئة ومصدرها

• حَدُّ الْهَيْئَةِ:

ينظر الناظر إلى ما قاله القدماء والمحدثون في حَدِّ الْهَيْئَةِ، فيرى في ذلك من الاختلاف والاتفاق شيئاً كثيراً. ودونك من ذلك أقوال ثلاثة من القدماء وثلاثة من المحدثين:

١- سيبويه: [هذا باب ما تجيء فيه الْفِعْلَةُ تريد بها ضرباً من الفعل]. (كتاب سيبويه - هارون ٤/٤٤)

٢- ابن يعيش: [إذا قلت الطَّعْمَةَ والرُّكْبَةَ والْجِلْسَةَ ونحوها، فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل] (شرح المفصل ٥٧/٦)

٣- ابن هشام: [ويُدَلَّ على الهيئة بِفِعْلَةٍ - بالكسر - كالْجِلْسَةِ والرُّكْبَةِ والْقِتْلَةِ...]. (أوضح المسالك ٢/٢٦٥)

٤- الشيخ مصطفى الغلاييني: [مصدر النوع: ما يذكر لبيان الفعل وصفته] (جامع الدروس العربية ١/١٧٦)

٥- الأستاذ سعيد الأفغاني: [مصدر الهيئة يصاغ للدلالة على الصورة التي جرى عليها الفعل] (الموجز في قواعد اللغة العربية / ١٩٠)

٦- الدكتور محمد خير الحلواني: [مصدر يبين سمات الحدث النوعية عند وقوعه] (الواضح في علم الصرف / ١٦٩)

ولقد تأملت هذه الحدود، وكثيراً سواها، ثم عمدت إلى ما اطمأنت به النفس ورضي به العقل وهو: [الهيئة: هي الحالة التي يكون عليها الحَدَث. وتشكل من مصدر

ومضاف إليه، أو من مصدر ونعته].

وإنما أردت من ذلك إلى أن أبين أن الهيئة لا تتمثل إلا بتكامل عنصرين، هما: [الحديث]، و[الحالة]، وأن الحدث وحده، أعني: مصدر الهيئة وحده، لا يمثل هيئة. من أجل ذلك لم نُولِ بناءً [فِعْلَةً] اهتماماً خاصاً، لأنه - أصلاً - لا يتميز من المصادر الأخرى - على اختلافها - بخصوصية. فإن تميز، فبأنه قياسي، وما هذه المزية هنا، بالمزية التي تستحق أن يتوقف المرء عندها.

صحيح أن صيغة [فِعْلَةً] يستعان بها في تمثيل الهيئة، ولكنها وحدها في العبارة، لا تدل على الهيئة. بل هي عند التأمل عاجزة قاصرة تفتقر إلى إتمام، حتى ليدنو استعمالها في العبارة، مما يسمّى في الإنكليزية: [الفعل المساعد Auxiliary verb]. وليست كذلك المصادر الأخرى. يؤيد ما نزعم، أنك تقول: [نهض فلان نهوضاً وجلس جلوساً]، أو [نهض نهضةً وجلس جلسةً] فيجتزئ المستمع بقولك هذا، إذ يراه مستكملاً، فلا يطلب له إتماماً، لأنه تام. وتقول: [جلس جلسةً] أو [نهض نهضةً] - وأنت تريد الهيئة - فلا يُجْزِئ ذلك حتى تقول مثلاً: [جلس جلسة المذنب، ونهض نهضة المتعب].

من أجل ذلك جعلنا عنوان البحث: [الهيئة ومصدرها]، وأعرضنا عن قولهم [مصدر الهيئة] و[مصدر النوع]، إذ كل مصدر - لا فِعْلَةً وحده - يشكل هيئة، إذا شُفِعَ بالحالة التي يجري عليها، أو يكون عليها.

• المصادر وتعبيرها عن الهيئة:

ذكرنا آنفاً أن سيبويه عالج [الفِعْلَةَ]، فقال: [هذا باب ما تجيء فيه الفِعْلَةُ تريد بها ضرباً من الفعل]. ثم بين بالأمثلة ما يريد من عبارته هذه فقال: [وذلك قولك: حَسَنُ الطَّعْمَةِ، وقتلته قِتْلَةً سَوْءَ...]. (كتاب سيبويه - هارون ٤/٤٤)

ولقد أراد هذا الإمام: أنَّ صيغة [فَعْلَة] في العربية صيغة قياسية من الثلاثي، متى جاءت في العبارة، دلّت على أنك تريد بها [ضرباً من الفعل]، فكأنما هي تمهيد لتشكيل الهيئة، لا يتم المراد من صيغتها إلا بأن تتلوها الحالة التي يكون عليها الحدث، ولذلك قرننها بالصفة مرة: [حَسَنُ الطَّعْمَةِ]، وبالمضاف إليه مرة أخرى: [قَتَلَهُ سَوْءٌ]. وما كان يريد بما قاله، أنَّ تشكيل الهيئة مقصور عليها من دون المصادر الثلاثية الأخرى. ثم جاء مَنْ بعدَ سيبويه، فرأوه قد ذكر [فَعْلَة] وحدها، فصمتوا عن مصادر الأفعال الثلاثية الأخرى، حتى لكأنَّ [فَعْلَة] هي المصدر الوحيد - من دون مصادر الثلاثيات - الذي يؤتى به حين يراد [ضرب من الفعل]. وقاد ذلك إلى تَوَهُّم أن مسألة الهيئة مركوزة في هذا الوزن وحده، باعتباره مصدراً لفعل ثلاثي. وليست كذلك، بل هي مركوزة في الحالة التي يُشَفَّعُ بها المصدر. إذ كل مصدر شَفَّع بالحالة التي جرى عليها الحدث، مؤدٍّ إلى التعبير عن الهيئة ولو لم يكن وزنه [فَعْلَة]، سواء أكان فَعْلُهُ ثلاثياً أم غير ثلاثي.

يدلّك على ذلك أنك تقول: [نهض فلان نهضةً...] و[نهض فلان نهوضاً...]. فلا ترى للعبارة الأولى فضلاً على الثانية، لا قليلاً ولا كثيراً. ومن يستمع إليك تقول ذلك، لا يستطيع أن يزعم وجود فرق بينهما، إلا أن يكون الفرق هو أن صيغة [النهضة] تنبئ المستمع أنه مقبل بعدها على صورة الهيئة.

فإذا شَفَّعَتِ العبارتين بما يدل على الصورة التي يجري عليها النهوض فقلت مثلاً: [نهض نهضة المتعب] أو [نهض نهوض المتعب] تحقق التساوي بينهما من كل وجه. ولولا شيء من التوقي لقننا: بل النفس تميل إلى إعلاء عبارة [نهوض المتعب] على عبارة [نهضة المتعب] لما فيها من قيمة تعبيرية، لا يحسها المرء إذا قيل له: [نهض فلان نهضة المتعب]. فإذا قيل: إن هذا الحكم يفتقر إلى ما يؤيده، قلنا لقائل ذلك: دونك ما

سألت، في استعمالين قرآنيين، تشكّلت الهيئة في كل منهما، من مصدر فعل ثلاثي غير مصوغ على وزن [فَعْلَة].

قال تعالى في وصف ما يلاقي أصحاب النار، إذا هم ملؤوا بطونهم ﴿من شجر من زقوم﴾ ثم أقبلوا يشربون عليه من الحميم: ﴿فشاربون شرب الهيم﴾. (الواقعة ٥٥/٥٦) (الهيم - جمع هيمان - وهي الإبل العطاش).

فالشرب هاهنا مصدر [حَدَثُ]، وقد شُفِع بالصورة التي جرى عليها، وهي صورة الإبل الهيم، فتشكّلت الهيئة، مع أن المصدر جاء على غير صيغة [فَعْلَة].
ومثل ذلك: ﴿فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر﴾ (القمر ٤٢/٥٤)، فهاهنا أيضاً مصدر [حَدَثُ] هو [أَخَذُ]، وقد شُفِع بالصورة التي جرى عليها، وهي صورة الأخذ عن عِزَّة وقُدرة، فتشكّلت الهيئة، مع أن المصدر جاء على غير صيغة [فَعْلَة].

ولو لم يكن الكلام قرآنًا، ورغب المتكلم في أن يستعمل الصيغة القياسية للهيئة من الفعلين الثلاثين [شَرِبَ وأَخَذَ]، لصَحَّ أن يقول: [فشاربون شِرْبَة الهيم وأخذناهم إِنْخَذَة عزيز مقتدر]. ولكن شتان ما بين التعبيرين!!

وبعد فليس تمثيل الهيئة مقصوراً على [فَعْلَة]، بل كل مصدر - بغير استثناء ثلاثياً - كان أو غير ثلاثي - يمثل الهيئة، إذا شُفِع بالصورة التي يَجري عليها، أو يكون عليها.

* * *

المراجع والمصادر:

٢٢٥/٣	النحو الوافي	١٧٥/١	جامع الدروس العربية
٥٧، ٥٦/٦	شرح المفصل	١٦٩	الواضح في علم الصرف
٢٦٥/٢	أوضح المسالك	٤٤/٤	كتاب سيبويه - هارون
١٥٨-١٤/٤	المختص	١٩٠	الموجز في قواعد اللغة العربية
		١٠٤٧/٢	النكت في تفسير كتاب سيبويه

مناقشات الأدوات

في [أل]

• ولا أرى طحناً !!

يسير النحاة على أن [أل] المعرفة صنفان. قال ابن هشام: [وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام]. (مغني اللبيب / ٥٠)
 فأما أقسام العهدية، فأولها: [أن يكون مصحوبها معهوداً ذكرياً]، ومنه قوله تعالى: ﴿كَمْشَكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحُ الْمِصْبَاحِ فِي زُجَاجَةٍ﴾ (النور ٣٥/٢٤) وقد ذكرت كلمة مصباح قبل [المصباح].

وثانيها: [أن يكون مصحوبها معهوداً ذهنيّاً]. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾ (التوبة ٤٠/٩). فالغار هو الغار المعهود في أذهان معاصري الرسول (ص).
 وثالثها: [أن يكون مصحوبها معهوداً حضورياً]. ومنه: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ (المائدة ٣/٥). أي أكملت لكم دينكم في هذا اليوم الذي أنتم فيه.
 وأما أقسام الجنسية - وهي ثلاثة أيضاً -:

فأولها: [أن تكون لاستغراق الأفراد]، ومنه: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (النساء ٢٨/٤)، وهذا يستغرق كل فرد من أفراد جنسه.

وثانيها: [أن تكون لاستغراق خصائص الأفراد] نحو: [خالد الرجل]، أي اجتمعت فيه كل صفات الرجال. ويراد بذلك المبالغة، ومنه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (البقرة ٢/٢).
 وثالثها: [أن تكون لتعريف الماهية] ومنه: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (الأنبياء ٣٠/٢١). أي: خلق الله كل شيء حي من ماهية الماء وحقيقته.

ويحق لمن ينفق عمره في استظهار هذه التفرعات وشواهدا وأمثلةها، والفروق بينها، أن يسأل: أحقاً أن [أل] صنفان، كلٌّ منهما قائمٌ بنفسه، مستقلٌّ عن الآخر، وكلٌّ له استعمال؟ وأن المرء إذا احتاج إلى إحدى هاتين [الأللين] !! اختارها من دون الأخرى. وإذا صح هذا فكيف تُماز هذه من تلك؟

لقد ألفت كتب الصناعة على [أل] أثقلاً ما كان ينبغي أن تلقى عليها، وكلفوها أعمالاً ليست - بالحق - من اختصاصها. وإن أدنى التأمل لَسيدلَّ على أنها لا تفيد الاسم الذي تدخل عليه إلا التعريف فقط. وأمّا ما زُعم من جنسيّتها وعهديّتها، فإنما الذي يأتي به هو سياق الكلام ونظم العبارة ومعاني المفردات. ودونك شيئاً من البيان: لقد قالوا مثلاً: إن [أل] من كلمة [الإنسان] في قوله تعالى: ﴿وخلق الإنسان ضعيفاً﴾ (النساء ٢٨/٤) هي جنسية استغراقية لأنها تشمل (تستغرق) جميع أفرادها.

ثم قالوا: إن [أل] من كلمة [الإنسان] نفسها، في مقولة أرسطو: [الإنسان حيوان ناطق]^(١)، ليست جنسية استغراقية - كما كان الشأن في الآية - بل هي جنسية لبيان الحقيقة. إذ ليس كل أفراد الإنسان عقلاء، بل بعضهم غير عاقل. وعلى ذلك، فإنها هنا - في مقولة أرسطو: [الإنسان حيوان ناطق] - تبين حقيقة الجنس وهي أنه عاقل مدرك.

ولقد حاول الأستاذ الغلايبي - رحمه الله - إيضاح سبب هذا التفريق فقال: [أل] هنا لتعريف الحقيقة، غير منظور بها إلى جميع أفراد الجنس، بل إلى ماهيته من حيث هي. (جامع الدروس ١/١٥١)

ومع أن هذا الإيضاح !! قد أخرج المسألة من كونها نحواً، وأدخلها في شعاب تعابير المناطق، فإن الأستاذ لم يصنع شيئاً، لأن [أل] في الأصل ليست هي التي

١ - الحيوان لغة: اسم يقع على كل ذي روح. و[الإنسان حيوان ناطق] أي: مفكر.

تستغرق الجنس، ولا هي التي تبين حقيقته، وإنما الذي يفعل ذلك هو سياق العبارة ومعاني مفرداتها ودلالة نظمها وطبيعة التركيب فيها.

فلو لم يكن الكلام قرآناً، وقيل: [خُلِقَ الإنسان ناطقاً] لكانت [أل] في زعمهم، لبيان الحقيقة، لا للاستغراق، إذ ليس جميع أفرادهم يخلقون ناطقين مفكرين.

ولو حذفت من مقولة أرسطو كلمة [ناطق]، فقلت: [الإنسان حيوان]، لكانت: [أل] في زعمهم لاستغراق الجنس لا لبيان الحقيقة. وهكذا وهكذا...

ومن هذا يتبين لك أن الجنس وبيان الحقيقة، وكل ما يتبع ذلك من تفريع ليس من حقيقة [أل]، ولا مما تجلبه [أل]. وإنما هو من طبيعة المفردات والتركيب والنظم والسياق. ولأمر ما شرع علم الدلالة في أيامنا يتوطد.

إن استغراق الجنس في قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ إنما جلبته كلمة [ضعيفاً].

وإن بيان الحقيقة في مقولة أرسطو: [الإنسان حيوان ناطق] إنما جلبته كلمة [ناطق]. وأما [أل] فما جلبت - ولا هي تجلب - إلا التعريف. وما حملتها كتب الصناعة من معنى الاستغراق مرة، ومعنى بيان الحقيقة مرة، ومعنى العهدة وفروع ذلك مرات... إنما هو انتقال بالمسألة من علم الدلالة إلى علم النحو.

ومن الأدلة - على صحة ما نذهب إليه - هذا الاضطراب الذي يُلمّ بعبارتهم حين يسطون القول في العهدة والجنسية.

فهم حين يتحدثون عن [أل] الجنسية يقولون: هي للاستغراق، وهي لبيان الحقيقة، وهي لتعريف الماهية، حتى إذا تحدثوا عن العهدة انقلبَت المسألة فأغفلوا ذكر [أل] إغفالاً، وذهبوا يتحدثون عن الاسم الذي تدخل عليه، فقالوا: [أل] العهدة، مصحوبها معهود ذكري، أو مصحوبها معهود ذهني، أو مصحوبها معهود حضوري.

وفي انكفائهم عنها، وانصرافهم إلى مصحوبها اعترافٌ ضمنيّ، وتسليمٌ خفيّ، بأن [أل] لا تجلب معنى العهد، فضلاً عن أن تجلبه ذكرياً أو ذهنيّاً أو حضورياً. وإنما الذي يجلب كلّ ذلك هو مصحوبها. وتعبير آخر: إنما يجلب كلّ ذلك المفرداتُ والتركيبُ والنظم والسياق.

والذي لا نشك فيه أن الذي صرفهم عن [أل]، ومال بهم إلى ما سَمّوه: [مصحوبها]، إنما هو استشعارهم براءة هذه الأداة مما نسب إليها، وأن [عهديتها] إنما هي [عهدية] الاسم الذي تدخل عليه، أي [عهدية مصحوبها]. ومع ذلك لم يفعلوا إلا كما يفعل مَنْ يريد أن يصف لك الفرس، فيُعْرِض عن حقيقتها وعما يميزها من جري وجمّاح وحُرُون، ويقول لك: هي مصحوبة للجمّاح!!

وبعد، ف [أل] أداة تعريف تدخل على اسم نكرة فتعرّفه. وأمّا ما زاد على ذلك، فأخراج للأشياء عن مستقرّاتها، وتقسيم وتفرّيع أن أو أنّ إنزاله عن كواهل أبناء الأمة، وصرفهم إلى جمال لغتهم، وما في أدبها من روعة.

فإذا قال قائل: إن كثيراً من النحاة إذا عرّفوها قالوا: [أل] تعرّف العهد وتعرّف الجنس، فهي عندهم إذاً أداة للتعريف - كما هي عندك - ففيم المنازعة؟

فالجواب: أن النزاع ليس في أنها [تعرّف] وإنما هو في تحميلهم لها معاني ما تعرّفه، فمرة تعرّف العهد وله أنواع وأحكام... ومرة تعرّف الجنس، وله مثل ذلك. فهذا ما ننازع فيه، وهذا ما قصّدتنا إلى أطراحه.

وبعد، فإنني لأعجب للعقل الإنساني، كيف يُخدَع عن نفسه ألف سنة، فيظنّ غير شيء شيئاً!! وأرثي لأولئك المساكين من طلاب العلم، الذين ينفقون غير قليل من الوقت والجهد، في استظهار ما جعلت منه كتب الصناعة شيئاً وما هو بشيء!! ولقد يكون بعض الذي أقوله هنا نقداً ولوماً، لما يؤلف من كتب النحو في أيامنا،

على متابعتها ما جاءها بغير تبصّر. ولست بالمعتذر عن شيء من هذا.

• إلى المتحف اللغوي:

تقول كتب الصناعة: [أل] الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول، نحو: الضارب والمضروب والمُكْرَم والمُكْرَم إلخ... هي اسم موصول، صلته الاسم الذي تدخل عليه. ولقد هممنا أن نقف عند هذه المسألة، فنبدى فيها رأياً، لكننا رأينا الزمان وَقَفَ عندها وناقشها وأطرحها، فرضينا بمنطقه وحكمه وفعله!!

* * *

المراجع والمصادر:

٤٩	المعني	١٥٨	رصف المباني
٤٢١/١	النحو الرافي	١٥٠/١	جامع الدروس العربية
١٢٠	الموجز في قواعد اللغة العربية	١٤٣/٣+٤١/١	شرح المفصل
١٩٢	الجنى الداني		

في [ألا]

• وجهان، لا خمسة:

تُجمع كتب الصناعة على أنّ [ألاً]، تكون على وجهين: الأول: حرف استفتاح وتنبية. والثاني: حرف عرض وتحضيض. هذا عليه إجماع، غير أنه إجماع يؤذن باختلاف. فالأقلّون من الأئمة يذهبون إلى أنها ليس لها غير هاذين الوجهين. وأما الأكثرون فيذهبون إلى أن لها معاني أخرى ثلاثة هي: [التوبيخ، والتمني، والاستفهام]. فمعانيها إذاً عند هؤلاء خمسة.

ولما كانت القلة والكثرة لا تُحَقَّقان حقّاً، كان الاحتكام إلى العقل والمنطق هو السبيل إلى ذلك. فاللهمّ يسّر وأعن:

من أمثلة التوبيخ والإنكار عند الأكثرين قول الشاعر:

ألا ارعوا لِمَنْ وَلَّتْ شِيبَتُهُ وَاذْنَتْ بِعَشِيْبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟!

ومن أمثلة التمني عندهم:

ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعَ رَجوعُهُ فَيَرَأْبَ مَا أَثَأْتُ يَدُ الْغَفَلَاتِ

ومن أمثلة الاستفهام قول المجنون:

ألا اصْطَبَارَ لِسَلْمَى أَمْ لَهَا جَلْدٌ؟ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَاقَاهُ أُمَثَالِي

ولا بدّ للمرء وهو يعاين هذه الأمثلة، من أن يلاحظ أنّ ثلاثة الأسماء التي وردت بعد [ألاً] مبنية على الفتح. وإنما كان ذلك كذلك، لأنّ كلاً منها اسم لـ [لا] النافية للجنس. إذ ليس في كلام العرب اسم يبنى على الفتح، لدخول [ألاً] عليه. بل الذي في

كلامهم بناؤه على الفتح بعد [لا] النافية للجنس.

وما أيسر البرهنة على هذا، فإليكها:

تغافل عن الهمزة، كأنها غير موجودة، فقل: [لا ارعواء - لا عُمر - لا اصطبار] تجد هذه الأسماء تظل مبنية على الفتح. فتستيقن عند ذلك أنّ الهمزة لم تغرّر من التركيب شيئاً لا في وِردِها ولا في صَدْرِها، بل ظلّ هو إِيّاه قبلها وبعدها. وإنما الذي تغرّر هو المعنى الناشئ من دخولها على [لا]. وهكذا يتقرر عند التأمل: أنّ [ألا] حرفان: [الهمزة (للاستفهام) + لا (النافية للجنس)]. ومن عدّهما كلمةً واحدة، فقد أخرج الأمور عن مستقرّاتها.

ومن هنا يكون واجباً اطّراح أن تكون [ألا] لها من نفسها بنفسها معاني التوبيخ والتمني والاستفهام، وتثبت أنّها تجيء إما للاستفهام وإما للعرض والتحضيض، على حسب الحال.

وقد يقول قائل: وهذه المعاني المختلفة التي يستشعرها القارئ في الآيات الثلاثة من أين نشأت؟!

فنجيب: لقد نشأت من السياق والقرائن. فأنت حين يُقال: [لا ارعواء - لا عُمر - لا اصطبار]، إنما تستشعر نفيّاً صرفاً، تجلبه [لا] النافية - غير مخالطٍ بمعنى آخر - ولا تستشعر توبيخاً وتمنياً واستفهاماً. حتى إذا قيل:

ألا ارعواء لِمَنْ وَلَّتْ شِيبَتُهُ وأذنتُ بمشيبٍ بعده هَرَمٌ؟!

استشعرت هنالك معنى توبيخ الشيخ، إذا تفتّى فجهل وطاش!! وعلمت عندئذ، أنّ معنى التوبيخ لم يُنشئه إلا السياق والقرائن. فإذا قال معارض: بل الهمزة هي التي أنشأت معنى التوبيخ. قلنا له: وهل الهمزة كذلك الدابة التي تبدّل ألوانها، فمرة تجعل ما بعدها استفهاماً، ومرة تمنياً، ومرة توبيخاً؟!

وقس على هذا قول قائل: [لا عُمرَ] فإنه لا يُشعرُك بغير النفي الخالص، الذي تجلبه [لا] النافية، حتى إذا قال الشاعر:

ألا عُمرَ وَلَّى مستطاعُ رجوعُهُ فِيرَأَبَ ما أثأتُ يدُ الغَفَلاتِ
(يرأب: يُصلح - أثأت: أفسدت)

استشعرتَ هنالك ندَمَ الشيخ على ما فرطَ في أيام شبابه، وتمنَّيه لو يرجع ما مضى منها، فيسلك سبيل الصلاح والرشاد.

وقس على هذا أيضاً قول مَنْ يقول: [لا اصطبار]، فإن معناه النفي الخالص، الذي تنشئه [لا] النافية، حتى إذا قال الشاعر:

ألا اصطبارَ لِسلمي أم لها جَلَدٌ إذا أُلَاقِي الذي لا قاه أمثالي
استشعرتَ هنالك معنى الاستفهام عن المنفي، وأَيَّده في ذهنك بحْيءٍ [أم] بعد الهمزة.

ومن هنا تعلم أنَّ [ألاً] في النماذج الثلاثة مركَّبة من حرفين: [الهمزة + لا]؛ مما يخرجها عن أن تكون موضوعاً للبحث فيها، على أنها أداة واحدة.

ولقد تكون أحكام الأئمة، كالضوء في العتمة، فلننظر ما قالوا؟

قال المالقي معرَّجاً على [ألاً] التي قيل إنها تكون للتمني: [وأما (ألاً) التي بعدها الاسم مبني، ويرجع المعنى فيه إلى التمني... فهي (لا) التي للنفي والتبرئة (يعني النافية للجنس) دخلت عليها الهمزة، فليست بسيطة وإنما هي مركَّبة في الأصل]. (رصف المباني/ ١٦٦)
وقال المرادي: [واعلم أنَّ (ألاً) قد تكون كلمتين: إحداهما همزة الاستفهام، والأخرى (لا) النافية. فلا تُعدَّ حينئذ حرفاً واحداً، بل حرفين. وذلك في ثلاثة مواضع... (ذكرها تفصيلاً، وهي: الاستفهام والتوبيخ والتمني) فـ (ألاً) في المواضع الثلاثة مركَّبة بغير إشكال، و (لا) نافية على حكمها الذي لها، قبل دخول الهمزة (يريد لا النافية للجنس،

قبل دخول المزمرة) ولذلك بُني الاسم معها، وذلك واضح]. (الجنى الداني ٣٨٣ و ٣٨٤)

• قولان:

• قيل: تجيء [ألا] جواباً عن سؤال !! يقول القائل مثلاً: [ألم تخرج؟] فتجيب:

[ألا] !!

• وقيل: تأتي بمعنى [حقاً] !!

وقد نبذنا القولين جميعاً، إذ لم نرَ حاجة إلى الوقوف عندهما والتعليق عليهما.

* * *

المراجع والمصادر:

٣٨١	الجنى الداني	٧١	المغني
١٦٣	الأزهرية	١٦٥	رصف المباني
٢٩٣/٤	مجمع البيان	٥١٢/٤	النحو الوافي
٨٥	جواهر البلاغة	١٠٧/٤	البحر المحيط

في [أما]

المسألة التي نتناولها بالبحث هنا، لها مرحلتان تاريخيتان: تمتد الأولى من كتاب سيبويه (ت/١٨٠ هـ)، حتى أواخر القرن السابع الهجري. وتمتد الثانية من منتصف القرن الثامن، حتى أواخر القرن الثالث عشر.

ونبدأ بالمسألة، ثم نتقل إلى معالجتها خلال هذه الحقب.

• المسألة: هي أنّ العرب تقول مثلاً: [أما زهيرٌ فمنطلقٌ]. وقد وقفتُ كتب الصناعة عند هذا التركيب، فقالت: [زهيرٌ] مبتدأ، و [منطلقٌ] خبر.

وقرّر سيبويه - وتبعه النحاة من بعد - أنّ [أما] نابت في الكلام مناب [مهما يكن من شيء]. وهي بنياتها هذه تكون قد أجنّت في أحشائها فعلاً. ولذا لا يؤتى بعدها بفعل، كي لا يتبع فعلٌ فعلاً. وإذا قد كان لا بد بعدها من مجيء فعلٍ أو اسم، وكان مجيء الفعل قد امتنع، فإنّ مجيء الاسم بعدها يغدو ضربة لازب.

يقول المبرد (المقتضب ٢٧/٣): [ألا ترى أنك تقول: أما زيداً فاضرب، فإنّ قدّمتَ الفعل لم يُجز، لأنّ [أما] في معنى: (مهما يكن من شيء)، فهذا لا يتصل به فعل. وإنما حدّ الفعل أن يكون بعد الفاء، ولكنك تقدّم الاسم؛ ليسدّ مسدّ المحذوف الذي هذا معناه، ويعمل فيه ما بعده. وجملة هذا الباب: أنّ الكلام بعد (أما) على حالته قبل أن تدخل. إلّا أنه لا بدّ من الفاء، لأنها جواب الجزاء.

ويقول الهروي وهو يعالج [أما]: [ولا يليها إلّا الاسم. وتدخل على الابتداء، وهي متضمنة معنى الجزاء، ولا بدّ لها من جواب بالفاء لأنّ فيها معنى الجزاء. ويرتفع

ما بعدها بالابتداء إذا لم يقع عليه فعل... فإن وقع بعد الفاء فعلٌ يعمل في الاسم الذي بعد [أَمَّا] نصبته به، وزال معنى الابتداء... يجري الكلام في الإعراب مع دخولها، مجراه قبل دخولها] (الأزهية / ١٤٤-١٤٥)

وهذا - لعمري - كلام مستغن بوضوحه عن كل إيضاح، ومغنٍ بنفسه عن الرجوع إلى غيره.

ثم لما رأى النحاة أنَّ الاستعمال القرآني قد جرى على أن يؤتى بعد [أَمَّا]، بأداة شرط وفعل شرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ. فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾ (الواقعة ٨٩/٥٦-٨٨)، صاغوا القاعدة بحيث تشمل على هذه الظاهرة.

يقول ابن هشام: [ويفصل بين (أَمَّا) وبين الفاء بواحدٍ من أمور ستة، أحدها المبتدأ... والثاني: الخبر... والثالث: جملة الشرط، نحو: ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ. فَرَوْحٌ وَرِيحَانٌ وَجَنَّةُ نَعِيمٍ﴾...] (المغني / ٥٩-٦٠)

إلى هنا تنتهي المسألة، ونوجزها فنقول: [أَمَّا] أداة شرط. لا بد لها من جواب تلزمه الفاء قولاً واحداً، ولا يفصل بينهما (أي بين أَمَّا والفاء) إلاّ الأسماء أو جملة الشرط. • ثم نصل إلى النصف الأول من القرن الثامن، فنقع على ناشئة لم يكن لكتب الصناعة من قبل عهد بها، لو اقتفيت آثارها لرأيتها في كتب ستة هي:

- ارتشاف الضَّرَب لأبي حيّان محمد ابن يوسف (ت/ ٧٤٥ هـ)،
- توضيح المقاصد، والجنى الداني لابن أمّ قاسم المرادي (ت/ ٧٤٩ هـ) ^(١)،
- همع الهوامع للسيوطي (ت/ ٩١١)،
- شرح الأشموني (ت/ ٩١٨ هـ)،
- حاشية الصبان (ت/ ١٢٠٦ هـ)،

١- عددنا هذين الكتابين بمنزلة الكتاب الواحد، إذ كان مؤلفهما واحداً.

- حاشية الأمير (ت/ ١٢٣٢ هـ) على المغني.

أما الناشئة فهي قول هؤلاء الأئمة: إنّ [أما] لا يُفصل بينها وبين الفاء الواقعة في جوابها بجملة، إلاّ إن كانت جملة دُعاء يفصلها فاصل عن [أما]، نحو: أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا. (ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢)^(١)

ولا بدّ أن تتوقف هاهنا عند السيوطي فنذكر أنه أورد هذه القاعدة الطارئة في (معجم الهوامع ٣٥٨/٤)، لكنه اطّرحها حين عالج [أما] في كتابه (الإتقان ٢٠٠/١) حتى كأنّها لم تُقل !!

وقبل أن نخوض في مناقشة هذه القاعدة الناشئة، نحب أن نذكر مسألتين: الأولى أن نشوء مسألة لا ذكّرها المتقدمون، ولا التفت إليها المتأخرون، أمر يدعو إلى التأمل. والثانية أن كثرة الكتب وقتلها لا يُحقّق حقّاً ولا يُبطلان باطلاً.

بعد هذا نقول: لقد فَتَشْتُ من كتب الصناعة ما وصلت إليه يدي، سواء ما عالج هذه الأداة، أو كان مظنة معالجتها، وما كان ألف قبل القرن الثامن، أو بعده حتى يوم الناس هذا، فلم أر كتاباً - غير هذه الكتب الستة - عرّض للفصل بين [أما] وفاتها بجملة دعاء. ولعمري إنّ هذا لغريب !!

ولقد كلّفني البحث في هذه المسألة، أن أرجع إلى ما يمكن أن يوصف بأنه مكتبة نحوية !! لا أحاشي منها كتاب سيبويه، ولا معاني القرآن للفراء، ولا المقتضب للميرد، ولا مجالس ثعلب، ولا الأصول لابن السراج، ولا الجمل للزجاجي، ولا حروف المعاني له أيضاً، ولا الإيضاح للفارسي، ولا معاني الحروف للرماني، ولا الأزهية للهروي، ولا المفصل للزمخشري، ولا أمالي ابن الشجري، ولا شرح المفصل لابن يعيش، ولا الكافية لابن الحاجب، ولا ألفية ابن مالك، ولا شرح ابن الناطم، ولا شرح الكافية

١- الضرب: بفتح الراء، العسل الأبيض. وبعض باعة الأسفار يسكنّها، فيقول: ارتشاف الضرب!!

للرضي، ولا رصف المباني للمالقي، ولا مغني الليب، ولا أوضح المسالك، ولا شرح ابن عقيل، ولا البرهان للزركشي، ولا شرح التصريح للأزهري، ولا حاشيتي ياسين، والصبان، ولا حاشية الدسوقي على المغني، ولا حاشية الخضري. ولو شيء لطالت السلسلة!! ودَغْ عنك الكتب التي وردت فيها المسألة، وقد ذكرنا في مطلع البحث أنها: ارتشاف الضرب، والجنى الداني، وتوضيح المقاصد، وشرح الأشموني، وجمع الهوامع، وحاشية الصبان، وحاشية الأمير.

ولا بدّ أن يقول قائل: ولمَ كل هذا؟! والجواب: أنّ قاعدة ترد في هذه الكتب الأخيرة التي ذكرناها قبل كليّات أي: [ارتشاف الضرب وما تبعه...] هي قاعدة: مَنْ عارضها فحجاً وشده!! ثمّ إنّ أصاب لم يُمتدَح!! وإنّ أخطأ فأثمّه هاوية!! فمن هاهنا كان الاستقصاء والحيلة.

فيا ربّ عونك، وأما طلبُ السّر بعد النشر فشطط!!

لقد كنا قلنا في بحث (أما): [يفصل الاسم بين أما وفائها نحو: [أما سعيدٌ فمجتهدٌ]. ويُعرَّب على حسب موقعه من العبارة: مبتدأ، مفعولاً به، جارراً ومجروراً، خبراً، ظرفاً إلخ...] ^(١) وأما الفعل فلا يفصل بين [أما] والفاء، إلّا أن يكون ذلك جملة شرط نحو: [أما إنّ كنت مسافراً فعناية الله تحوطك].

ويلاحظ القارئ أننا أطرحنا ما قيل من أنّ [أما] لا يفصل بينها وبين فائها بجملة إلّا إنّ كانت الجملة دعاءً بشرط أن يتقدّم الجملة فاصل بينهما وبين [أما]. وإنما أطرحناها - مع إجلال عظيم للأئمة الذين قالوا بها - لأسباب:

١- استرشدنا في صوغ هاتين القاعدتين بقول الميرد: [وجملة هذا الباب: أنّ الكلام بعد أما على حالته قبل أن تدخل (أي: قبل أن تدخل أما في التركيب) إلّا أنه لا بدّ من الفاء، لأنها جواب الجزاء] (المقتضب ٢٧/٣)، وقول الهروي عنها: [ولا يليها إلّا الاسم] (الأزهيّة ١٤٤).

الأول: أن جملة الدعاء - اسمية أو فعلية - لا تمتاز من الجمل الأخرى في العربية. وما قال أحدٌ في حدود ما نعرف: إنَّ جملة الدعاء تكون هنا ولا تكون هناك، وتُستعمل في هذا الموضع، ولا تُستعمل في ذاك، وأنَّ الفصل بين [أما] وبين الفاء لا يكون إلّا بها !!

ومن هنا صحّة قولك: [رحمك الله لم أسأت؟] و [لم أسأت رحمك الله؟] و [لم رحمك الله أسأت؟] و [(رحمك الله) خيرٌ ما يقال للمؤمن] إلخ... ومن هنا أيضاً أنك لا تجد فرقاً في التركيب، بين مشاهم الذي يقول: [أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا]، وبين قول قائل: [أما اليوم - يا زهير - فالأمر كذا]، أو قوله: [أما اليوم - والله - فالأمر كذا] إلخ... وذلك أن جملة الدعاء كغيرها من الجمل، لا تمتاز من النداء والقسم وغير النداء والقسم...

الثاني: أنَّ المزية التي مُنحت هنا للدعاء، ليست مقصورةً عليه، بل تشاركه فيها ألوان أخرى من تراكيب العربية، جرت على ألسنة الفصحاء، منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

قال الإمام الشافعي: [فأما سُنّة - يجتمعون عليها - فلم أجدها قطّ] (الرسالة للشافعي / ٤٧٠)، وقد فصلتُ جملة [يجتمعون] بين [أما] وفائها، وليست دعائية. وقيل لأبي نُواس: [أنت أشعر الناس، قال: (أما - والشيخ حيّ - فلا)] (الأغاني ١٥/٤)، وأراد بالشيخ أبا العتاهية. وقد فصلت جملة [والشيخ حيّ] بين [أما] وفائها، وليست دعائية.

ومثله قول الإمام عبد القاهر الجرجاني: [أما - والصواب كما ترى - فلا] (دلائل الإعجاز ٧٧/٧) بل مثله في الكلام كثير لا يُحصى، تجده في كلام أئمة البيان كالجاحظ والتوحيدي...

ويحقّ لسائل أن يسأل - ولن يجاب عن سؤاله -: لِمَ يجوز أن يقال: [أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا] ولا يجوز أن يقال: [أما اليوم - يا زهير - فالأمر كذا]؟ أو [أما اليوم - والله - فالأمر كذا]؟ أو [أما اليوم - بعد أن زالت المصاعب - فالأمر كذا]؟ إلخ...

ومن حقّه كذلك أن يسأل - ولن يجاب أيضاً عن سؤاله -: ما الحجة في منع هذا ونحوه، وما الدليل؟

الثالث: أن جملة [رحمك الله] من مثاهم: [أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا] جملة اعتراضية، لا علاقة لها بـ [أما] لا من قريب ولا من بعيد، ولا علاقة لها أيضاً بمبنى التركيب الشرطي ولا بمعناه. هي جملة، إن شئت حذفها من هذا التركيب وإن شئت أبقيتها، إذ ليس لإبقائها في التركيب تأثير، ولا لحذفها آثار.

الرابع: أن هذه القاعدة الناشئة التي نحن بصددتها تقول: لا يُفصل بين أما والفاء بجملة إلا إن كانت الجملة دعاءً، بشرط أن يتقدم الجملة فاصلٌ بينهما وبين [أما] (أي: بين الجملة والفاء، وبين أما) نحو: [أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا]. (ارتشاف الضرب ٥٦٨/٢)

وإن تأملَ أحكام هذه القاعدة وتدبّرَها، لَئِيرِكَ أنها إنما صيغت لتبيين نوع الجملة التي تقع بين [أما] وبين [الفاء]. ولكنها ضلّت طريقها، فتحوّلت إلى ذكرِ فاصلٍ يقع بين [أما] وبين [جملة دعاء + فاء]، بدليل قوله: (بينهما).

وقد يقول قائل: لقد سها أبو حيان. كان يريد أن يقول: [لا يُفصل بين أما والفاء إلا بجملة دعاء يسبقها اسم] فقال: [لا يفصل بين أما والفاء بجملة إلا إن كانت الجملة دعاءً، بشرط أن يتقدم الجملة فاصل بينهما وبين أما].

ونقول: قد يكون هذا، فالإنسان يسهو، ولكن ما بال المرادي والأشونسي

والسيوطي والصبان والأمير، أسهوا كذلك، أم ماذا؟!

إنّ مسألة الفصل بين [أما] وبين الفاء، إنما نشأت - كما تزعم كتب الصناعة - من أنّ الأصل في التركيب هو: [مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلق]. ثم حذفوا: [مهما يكن من شيء] لكثرة الاستعمال، وأُجِلَّتْ [أما] محلّها. فصار التركيب: [أما فزيدٌ منطلق]. وكان الأصل أن يكون هذا هكذا، لأن جملة الجواب اسمية تُربط بالفاء. ولكن أُخِرَّتْ الفاء إلى الخبر: [منطلق]، فصار التركيب: [أما زيدٌ فمنطلق].

ثمّ لما كان [زيدٌ] جزءاً من جواب الشرط، وكان تقدّم جزء الجواب على الفاء ممتنعاً في الأصل، شرع النحاة يعلّلون ويمنطقون ليصلوا من بعد إلى قاعدة تحكّم هذا التقدم، وتجعله أمراً وارداً.

يقول الرضي: [ولا يقع بين (أما) وفائها جملة تامّة مستقلة نحو: (أما زيدٌ قائمٌ فعمرو كذا) لأنّ الواقع بينهما جزء الجزء... فلا يكون جملة تامّة مستقلة] (شرح الكافية ٤/٤٧٠)

ويقول ابن الناظم: [والأصل أن يقال: أما فزيدٌ قائمٌ. فتجعل الفاء في صدر الجواب... ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) فراراً من قبحه، لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه (يعني أنّ الفاء صورتها صورة حرف عطف ليس قبله معطوف عليه) ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب]. (شرح ابن الناظم/ ٧١٦)

وتأمل بعد هذا الذي قبسناه لك من كلام هذين الإمامين، كيف نُقِلَتِ المسألة من أنّ جزء الجواب (زيدٌ)، يَفْصِلُ بين [أما] وفائها، في نحو: [أما زيدٌ فمنطلق]، إلى أنّ جملة الدعاء تفصل بين جزء الجواب (اليوم) وبين الفاء في مثاهم: [أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا].

ولقد أحببت بعد ما قدّمتُ لك أن أعجّبكَ لما جاء في حاشية الأمير على المغني

٥٥/١ من قول الشارح: [وتُغْتَفَرُ الجملة الدعائية] [يريد: أن الفاصل بين أَمَّا وفائها، هو واحد لا أكثر نحو: (أما اليوم فالأمر كذا) لكن يُغْتَفَرُ أن يكونا فاصلين اثنين إذا كان الفاصل الثاني جملة دعائية نحو: (أما اليوم - رحمك الله - فالأمر كذا)].

وإنما موضع العجب، قولُ الأمير: [وتغتنفر...]، والاعتذار إنما يكون عن مخالفة لكلام العرب، فأين المخالفة، وأين الخروج على كلامهم، حتى يصحَّ أن يقال: [وتغتنفر...؟]

هذه هي سَكَّةُ المسألة، تجدها شديدة الأسر عند الرضويّ الأستراباذي، ولئِنَّهُ عند ابن الناطم، وبين بين عند الأئمة الآخرين. وأما البحث فيما يجوز أن يفصل بين [زيد] وبين الفاء، والحُكم بأنه الدعاء حصراً دون غيره من صنوف الكلام، فإنه - مع الإغضاء عن صحته وعدمها - انتقال بالمسألة إلى سَكَّةٍ أخرى غير سَكَّتِها. فتأمل، فإنَّ في المسألة دَقَّةً لا يجوز أن يتخطَّها المتخطِّي، اللهمَّ إلّا أن يكون غير ذي صلة بهذا الفنّ.

* * *

المراجع والمصادر:

٢٨٠/١	شرح الأشموني	٣٥٥/٢	معاني القرآن للقرء	١٣١/٣	بغية الوعاة
٣٥٨/٤	حاشية الصبان	٤٤/٤	معاني الحروف للرماني	١٢٩	همع الهوامع
١١/٩	شرح الكافية	٤٦٦/٤	شرح التصريح على التوضيح	٢٦٠	شرح المفصل
٥٧	رصف المباني	١٨١	حاشية الأمير على المغني	٥٥/١	المغني
٥٠٤/٤	الجنى الداني	٥٢٢	حاشية الدسوقي على المغني	٥٩/١	النحو الوافي
٥٦٨/٢	البحر المحيط	٢١٦/٨	حروف المعاني للزجاجي	٦٤	ارتشاف الضرب
٣٩٠/٤	توضيح المقاصد	٢٨٤/٤	كتاب سيبويه - هارون	١٣٧/٣	شرح ابن عقيل
١٢٩/٢	حاشية ياسين	٢٦١	البرهان للزركشي	٢٤٢/٤	حاشية الخضري
١٤٤	أوضح المسالك	٢٠٦/٣			الأزهية
٢٠٠/١	شرح ابن الناطم	٧١٦			الإتقان
٢٨٠٧٠/٢ + ٣٥٥٣٥٤٣٥٤/٣					المقتضب
١٣٤-١٣٠/٣ + ١٢٢، ١١٩، ١٢-٧/٢					أمالى ابن الشجري

في [إمّا]

• القواعد لا تُبنى على مثل هذا:

تزوَّج سعد ابن قُرط امرأةً نهته أمُّه عنها، ثم همَّ بمبايئتها فأنكرت أمُّه عليه ذلك وقالت أبياتاً منها:

لَعَمْرِي لَقَدْ أَخْلَفْتَ ظَنِّي وَسَوَّيْتِي فحُزْتُ بِعِصْيَانِي النَّدَامَةَ، فَاصْبِرِ
وَلَا تَكُ مِطْلَاقاً مَلُولاً وَسَامِحاً قَرِينَةً وَافْعَلْ فِعْلَ حُرٍّ مُشْهَرٍ
فَقَالَ يَهْجُوها، وَكَانَ عَاقِبًا:

يَالَيْتَمَا أُمْنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيِّمًا إِلَى جَنَّةٍ أَيِّمًا إِلَى نَارٍ

(شالت نعامتها: كناية عن موتها. فهو يتمنى لأمه الموت).

النحاة في قول الشاعر: [أيما... أيما] زمر أربع: فزمرة تقول: [إمّا]، وثانية تقول: [إيما]، وثالثة تقول: [إيما وتُفتَح]، ورابعة تقول: [أيما وتُكسر]. ثمّ منهم من يقول: إنّ الشاعر هو سعد ابن قُرط، ومنهم من يقول: هو الأحوص.

ومهما يَدُرُّ الأمر، فإن صاحب الخزانة مرّ وهو يعالج المسألة على أسماءٍ ثمانية من الأئمة خاضوا فيها، هم: الفراء، ابن جني، الجوهري، ابن برّي، المرادي، ابن هشام، الدماميني، البغدادي نفسه. ودعّ عنك النحاة الآخرين الذين عرضوا للمسألة ولم يذكرهم، كابن الشجري والمالقي والزرکشي والسيوطي إلخ...

ويبقى من المسألة أن نذكر بعد هذه الدوامة، أنهم إنما خاضوا في كلّ هذا ليقولوا: إنّ الشاعر قال: [إيما إلى جنة إيما إلى نار]، وإذ لم يأت بالواو بينهما، فقد دلّ على جواز حذفها!! فليقلّ الناس إذاً بعد هذا البيت: [سعيدٌ إمّا ناجحٌ إمّا راسب]!! وإنّ

شاؤوا: [هو إمّا ناجحٌ إمّا راسب] !! ومَن أراد البحبحة فليقلّ أيضاً: [هو إمّا ناجحٌ إمّا راسب] !! وفي كل حال، ليس ممتنعاً على ساحرٍ من النحو والنحاة أن يقول: [هو إمّا ناجحٌ إمّا راسب]، فيفتح مرة، ويكسر مرة، ويحذف الواو في كل مرة.
أمّا نحن فقد نجونا بأنفسنا من هذه الدوامة، فنبذنا نُصْحَ أمّ سعد، وعقوقَ سعد، وخبثَ زوجة سعد !! وما ندري، فأيمّا أن نكون أحسنّا، إمّا أن نكون أسأنا !!
• ولا على مثل هذا تقام قاعدةٌ أيضاً:

قال الفرزدق مُعرباً عن ألم نفسه الموزعة، بين أطلال ديارٍ خلت ممن يحبّ، وبين أحبّاء يُلمّ به خيالهم بعد موتهم:

تُلمّ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإمّا بأمواتٍ أَلَمَّ خيالُها

فقال كُتب الصناعة ما معناه: لقد أراد الفرزدق أن يقول: تُلمّ نفسي إمّا بدارٍ وإمّا بأمواتٍ. فاستغنى عن [إمّا] الأولى لفظاً، ولكنه لم يستغن عنها معنى. وهو إذ لم يستغن عنها معنى، فقد قدّروها له، فكأنه قالها. فيا أبناء الأمة قولوا إذا: [أسافرُ إلى بيروت، وإمّا إلى القاهرة]!! فقد جاز لكم بعد درّة الفرزدق أن تحذفوا [إمّا] الأولى.
هنيئاً لكُتب الصناعة ما أُعطيَتْ من علم المغيّبات، وفهم ما لا يقال حتى كأنه قد قيل !!

وأمّا نحن، فقد نظرنا فرأينا هذه الهبة قد أُعطيَتْها فئة من المنعم عليهم، ولم نرها أُعطيَتْ كلّ أحدٍ من أبناء الأمة، فأسقطنا تعييدها لهؤلاء وأولئك جميعاً. فأما من أنعم عليهم بها، فما أغناهم عن تعييدها لهم !! وأما من حرّمها فلن يفيدهم شيئاً أن تقعد لهم المغيّبات في صدور الشعراء !!

* * *

المراجع والمصادر:

ديوان المتنّب العبيدي	٢١٢، ٢١١	الجنى الداني	٥٢٨
أُمّالي ابن الشجري	١٢٥/٣ - ١٢٨، ١٥٠	النحو الوافي	٦١٢ / ٣
نهج البلاغة-د. الصالح	٣٩٨	الأزهرية	١٣٩
الصحاح للجوهري	٢٢٧٢/٦	البرهان	٢٤٥/٤
المعجم الكبير	٥٠٨/١	الإتقان	٢٠١/١
رصف المباني	١٨٣	المغني	٦١
البيان والتبيين	٢٩/٤	شرح ابن عقيل	٢٣٤/٢
شرح الكافية	٤٠١/٤	خرانة الأدب	٨٦/١١

في [أَنْ] ثَقِيلَةً وَمُخَفَّفَةً

• وإن قال سيويوه؟!

من المُجمَع عليه أَنَّ أربع الأدوات: [إِنَّ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ]، تُخَفَّف فيقال: [إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ]. غير أَنَّ النحاة يختلفون بعد هذا. ودونك نموذجاً من ذلك، اختلافهم في [أَنْ]، فقس عليه. وقد عبّر عنه الشيخ مصطفى الغلاييني أسهل التعبير، فقبسناه لوضوحه، وإشراق عبارته.

قال رحمه الله: [إذا خُفِّفَتْ [أَنْ] المفتوحة، فمذهب سيويوه والكوفيين (انتبه !! فهامنا شيء، عزيز وقوغل المرء عليه، هو اجتماع سيويوه والكوفيين على رأي واحد يخالفه الجمهور) أنها لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا مضمّر. فهي حرفٌ مصدرِيّ كسائر الأحرف المصدرية. وتدخّل حينئذٍ على الجمل الاسمية والفعلية. وهذا ما يظهر أنه الحق. وهو مذهب لا تكلف فيه].

ثم قال: [والجمهور (يريد هنا من يخالفون سيويوه والكوفيين) يرون أنها عاملة كالمشددة، غير أَنَّ اسمها يجب أن يكون ضميراً محذوفاً، (يعني بالضمير المحذوف: ضمير الشأن) ولا يجوز إظهاره إلا في الضرورة. وفي قولهم ما فيه من التكلف]. (جامع الدروس العربية ٣٢٧/٢) وأورد بعد ذلك في الصفحة نفسها، رأياً آخر فقال: [ويرى بعض النحاة أنها تعمل في الظاهر والمضمّر، فيجوزون أن يقال: (علمت أن زيدا قائمٌ، وأنتَ قاعدٌ). وهو قولٌ ضعيف لا يلتفت إليه].

ونحن نرى هذا الذي قبسناه كافياً مجزئاً، يغنينا عن أن ندافع عن أخذنا برأي

سيبويه. ف [أن] المخففة، لا عمل لها. ثم إن كان بعدها جملة اسمية، فمبتدأ وخبر، أو جملة فعلية، ففعل وفاعل، وفكَّها الله !!

ولقد رأينا من المفيد، لمزيد اعتبار، أن نورد شواهد القائلين بأن [أن] المخففة تعمل كالمشددة، وأن اسمها ضمير مستتر وجوباً. فلقد أيدوا مذهبهم هذا، بأن العرب أتت بهذا الضمير أحياناً بارزاً ظاهراً. فدونك بيتين يستشهدون بهما على صحة ما يذهبون إليه:

الأول: بيت - لا يُعرف قائله - هو:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَاقَكَ لَمْ أَبْجَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

والبيت الثاني لجنوب بنت العجلان، ترثي أخاها، فتقول:

بَأَنَّكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا

فقد جعلوا من [أَنَّكَ وَأَنَّكَ] في البيتين شاهدين على قاعدة، وكان الأجدر أن يُجعلَا (شاهدين!!) على شاعر وشاعرة، عجزاً أن ينظما شعرهما بلغة قومهما، فنظماه بما لم يُسمع من قبل به.

• من طرائف القواعد:

تقول كتب الصناعة: إذا كان بعد [أن] المخففة جملة اسمية نحو: [علمت أن زيداً قائم] لم يُحتج إلى فاصل يفصل بينهما. وأما إذا قصد النفي، فيُفصل بينهما بحرف نفي، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ (هود ١١/١٤) (انظر شرح ابن عقيل ٣٨٦/١)

قلت: كأن كتب الصناعة، وضعت هذه القاعدة، خشية أن يُقصد النفي فلا يُفصل بين [أن] والجملة الاسمية بحرف نفي !! بل يُفصل بينهما بحرف إثبات مثلاً!! فتأمل.

• لِمَ الأخذ بالأعسر؟

يختلف النحاة إذا دخلتْ [أن] المخففة على جملة فعلها متصرف^(١).

- فريق يقول: يجب في هذه الحال، أن يُفصلَ بينها وبين خبرها (أي: الفعل) بفواصل من الفواصل التالية: [قد - السين - سوف - لو - إذا - ربّ - لن - لم - لا ...].
- والفريق الثاني يقول: يجب الفصل إلا قليلاً.
- والفريق الثالث يقول: الأحسن الفصل.
- والفريق الرابع يقول: يجوز الفصل وتركه.

والمسألة لا تحتاج إلى تفكّر وتدبّر. فالفريق الرابع، أجاز لك الوجهين، بغير شروط وبغير تحفظ وبغير قيود. فلم لا نأخذ به ونترك غيره من المذاهب للمتخصصين والمتفقيين والمؤرخين؟

ولقد أخذنا به فقلنا: [كثيراً ما يُفصل (أن) عن الفعل بعدها، أداة تؤنّس بأنها (أن) المخففة - لا الناصبة للفعل المضارع - كالسين وسوف وقد ولن ولو ولم...].
ومع ذلك، ليست آراء أئمة هذا الفريق - الذي تابعناه - اعتباطية، بل لهم حججهم، ولهم شواهدهم. فمن ذلك قول النابغة الذبياني:

فلَمَّا رَأَى أَنْ ثَمَرَ اللَّهُ مَالَهُ وَأَثَلَ مَوْجُوداً وَسَدَّ مَفَاقِرَهُ

[يذكر النابغة هنا أسطورة فيها تحالف رجل وأفعى على المسألة، فلما أثل موجوداً: (كثر ماله وغت إبله)

واغتنى بعد فقر، غدر بها]. ولم يفصل الشاعر بين [أن] والفعل [ثمر].

ومنه أيضاً قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

١- لولا أن نخشى على القارئ الصداق، لحضنا في أقوالهم، في النفي وغير النفي، والدعاء وغير الدعاء، والتصرف وغير التصرف. على أن من تغريه التجربة، يجد شيئاً من المصدّعات في شرح ابن عقيل ٣٨٦/١ على سبيل المثال.

ولم يفصل الشاعر بين [أن] والفعل [يؤمّلون]. أضف إلى ذلك شواهد أخرى من الشعر والحديث والقراءات القرآنية. تراها على سبيل المثال في شرح ابن عقيل ٣٨٨/١

* * *

المراجع والمصادر:

٥٩	الأزمية	٣٩	المغني
٦٧٨/١	النحو الوافي	٣٨٦/١	شرح ابن عقيل
٤١٢	الجنى الداني	٣٥٤/١	توضيح المقاصد
٢٣٩	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٠٥، ١٩٣	رصف المباني
		٣٢٠، ٣١٧، ٣١٣، ٣٠٣/٢	جامع الدروس العربية

في [إنّ]

• بحث في ما لا علاقة له بالبحث !!

لا اختلاف بين كتب الصناعة، في أنك إذا عطفت على اسم [إنّ] وأخواتها، فإنك تنصب المعطوف. وعلى ذلك تقول مثلاً: [إنّ زهيراً وسعيداً مجتهدان، وإنّ زهيراً مجتهدٌ وسعيداً].

فدونك الآن ما يُنسج حول العطف على أسماء هذه الأدوات:

فقد قالوا ما معناه، إذا قيل: [إنّ زهيراً مسافراً وسعيداً] ف [سعيداً] مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير [وسعيداً مسافر أيضاً].

قلت: ما علاقة هذا بالعطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل، أليست هذه الأسماء منصوبة حكماً، فما علاقتها إذاً باسم مرفوع: هو مبتدأ، خبره محذوف مقدر، والواو قبلهما تعطف جملتهما على جملة قبلها؟! أيدخل هذا في بحث الأحرف المشبهة بالفعل، والعطف على أسمائها؟!

هذا، على أنّ التعليق على المسألة لا يبلغ غايته، ما لم نذكر أنهم يجلبون الشواهد على صحة ما يقولون قرآناً وشعراً. فمن شواهدهم الشعرية:

فمن يك لم يُنجِب أبوه وأُمُّه فإنّ لنا الأمّ النجيبَةَ والأبُ

أي: [ولنا الأب النجيبُ أيضاً]. ففي البيت مبتدأ، خبره محذوف، وجملتهما

معطوفة على جملة قبلها؛ فما علاقة هذا بالعطف على أسماء إنّ وأخواتها؟!

ومن شواهدهم القرآنية: ﴿إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ (براءة ٣/٩)

أي: [ورَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ أيضاً]. ويقال هنا في الآية مثل ما قيل في الشعر آنفاً.

ثم دونك من هذا نموذجاً مختلفاً لونه: فقد وقفوا عند قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا - وَالصَّابِقُونَ - وَالنَّصَارَى، مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (المائدة ٦٩/٥) فقالوا في خلال بحثهم في العطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل: [الصابئون مبتدأ، خبره محذوف والتقدير: (والصابئون كذلك) والجملة اعتراضية].

قلت: إذا كانت كلمة [الصابئون] مبتدأ محذوف الخبر - وهي كذلك - وكانت الجملة اعتراضية - وهي كذلك - فلم يُجعل هذا جزءاً من العطف على أسماء الأحرف المشبهة بالفعل؟

وكلمة أخيرة: إذا كان الأئمة قبل قرون من بعدها قرون، مزجوا هذا بذلك استطراداً وحشداً لكل فائدة، فما بالنا - نحن الذين جئنا من بعدهم - نظلّ حتى اليوم نعيد ذلك ونصقل؟ ونحمّل ونثقل؟

ثم دونك هذه الطرفة مما نحن بصدده. وذلك قولهم: لقد كان اسم [إن] - قبل أن تدخل عليه إن فتنصبه - مبتدأ مرفوعاً، فإذا أرادوا مثلاً، تخريج رفع [والصابئون] قالوا: الواو حرف عطف، والصابئون: اسم مرفوع، لأنه معطوف على محلّ اسم [إن] الذي يُفترض أنه كان مرفوعاً يوم إذ كان مبتدأ، أي: يوم أن لم تكن [إن] بعد قد دخلت عليه.

ودونك من هذا مثلاً آخر، نورده لأنّ الشيء يُذكر بالشيء، وإلاّ فإنّ موضعه الأليق به، هو بحث [لا] النافية للجنس.

ذلك هو أنّ كتب الصناعة، تزعم أنّ قولنا: [لا حول ولا قوة إلاّ باللّهِ] يجوز أن يكون: [لا حول ولا قوة]. وعلّلوا ذلك فقالوا: [لتركبه مع (لا) (أي: لتركب حول مع لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسة عشر، ولكنّ محلّه النصب بـ

(لا)، لأنه اسم لها^(١).

وإذ قد تقرر هذا، فقد هانت المسألة !! ف [قوة] اسم معطوف على كتلة متوهمة، هي مبتدأ. تراها قطعتين: [لا + حول]، وهي قطعة واحدة. وترى في آخرها فتحة، ولو كشف الغطاء، لرأيتها ضمة، أستغفر الله، بل لرأيتها ضمّتين!!

• هُوَلَةُ لام الابتداء:

من دخل نَفَقَ لام الابتداء ولم يعصب رأسه خشية الصداغ نلِمَ. ولقد كنا قلنا في أثناء البحث في الأحرف المشبهة بالفعل: تدخل لام الابتداء على المبتدأ للتوكيد. فإذا دخلت [إن] - وهي للتوكيد أيضاً - على المبتدأ كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد، فزحلّقوا هذه اللام إلى الخبر. نحو: [إنّ زيداً لقائم].

بعد هذه المقدمة السهلة المكرورة، دونك هذه الشروط (العنقودية):

• اشترطوا في الخبر الذي تُزحلّق إليه اللام، ألا يكون مقدّماً على الاسم. قلت: هذا تغافل. فالمسألة ليست مركوزة في تقدّم الخبر على الاسم أو تأخّره عنه، بل هي في أنّ [إنّ] واللام لا يجتمعان. فإذا اجتمعا في صدر الجملة، زُحِلّقت اللام فأُخِرت. وإلاّ فَمِنْ أين نشأت إذا مسألة الزحلقة؟

• اشترطوا أيضاً في الخبر المذكور، ألا يكون منفيّاً.

قلت: وهذا تغافل أيضاً. فهل أحدّ في الناس يقول: [إنّ زيداً لَلا مسافراً]، أو [إنّه لَين يسافراً]، أو [إنّه لَلم يسافراً] أو [إنّه لَليس مسافراً] الخ...؟!

• واشترطوا فيما تدخل عليه هذه اللام ألا يكون مقترناً بأداة شرط. قلت: أليس مما تقررّه كتب الصناعة، وتظلّ تبدئ فيه وتعيد، فلا تكلّ ولا تملّ، أنّ

١- شرح ابن عقيل ٣٩٦/١ وإذا كانت هذه الرياضة العقلية، لا تُعاب على أولئك الأئمة، فإنّ الاغتذاء بها حتى اليوم يُضوي ويُسقم.

أدوات الشرط لها الصدارة؟ وأن هذه قاعدة كَلِيَّة في لغة العرب لا تتخلَّف؟ فما بالها تتغافل هاهنا عن هذه القاعدة، وتوردها إيراداً خاصاً بلام الابتداء، لونه مختلف، وهويته هي هي؟ أيكون هذا من أن زيادة الخير خير؟!

• واشتروا لدخولها على الفعل الماضي المتصرف، أن تسبقه [قد].

قلت: إنَّ بين النحاة اختلافاً في هذا الشرط، ومن الذين يجيزون دخول اللام على الفعل الماضي إذا كان خبراً، بدون [قد]، الكسائيُّ وهشام ابن معاوية (انظر شرح ابن عقيل ٣٦٩/١). وفي إغفال رأيهما، حتى كأنه لم يكن، تميَّزَ ياباه العلم. زد على ذلك أنَّ من العلماء من يَعدُّ هذه اللام - الداخلة هنا على [قد] والفعل الماضي - لاماً واقعةً في جواب قسم محذوف. فتكون إذاً مسألة دخول اللام المرحلة على [قد] قبل الفعل الماضي المتصرف، باطلةً جملةً وتفصيلاً!!

لقد أمطنا كلَّ هذا الذي أتعبنا القارئ بالحديث عنه مضطرين، فاجتزأنا بالقول: [إذا دخلت (إنَّ) على مبتدأ مقترن بلام التوكيد، رُحِلَتْ فَأُخِّرَتْ وجوباً: سواء كان ما تُرْحَلُ إليه اسماً نحو: [إنَّ زهيراً لَمَسَافِراً] أو فعلاً مضارعاً نحو: [إنَّه لَيُحِبُّ العلم] أو فعلاً ماضياً جامداً، نحو: [إنَّه لَيُغَمِّمُ التلميذ]، وقد يتقدم الخير - وهو شبه جملة - فتظلَّ اللام على ترحلها ملازمةً اسمَ [إنَّ] المؤخَّر نحو: [إنَّ في النفس لتساوياً].

• شكوى أُمَّة:

لعلَّ الناس لا يسألون عن شيء، كما يسألون عن فتح وكسر همزة [إنَّ]^(١). مع أنَّ المسألة أهون من أن تكون محتاجة إلى أسئلة وأجوبة. فدونك قاعدة ذلك، ودونك

١- قلنا من قبل، ونعيد هنا: إنَّ قول من يقول: [فتح وكسر كذا وكذا] صحيح فصيح. وانظر - إن شئت -

المصباح المنير ٣٦٧/ مادة: [ضيف] حيث يقول عن: [رأيت غلاماً وثوبَ زيد] وهذا كثير في كلامهم، إذا

كان المضاف إليه ظاهراً. وانظر كذلك الخصائص ٤٠٧/٢ حيث يصرح ابن جني بصحة ذلك وفصاحته.

إماطة ما نُسِج حولها من مصاعب، لتعلم وتعتبر:

• لقد قلنا عند معالجة [إنّ] تُفتَح همزُها، إذا صحَّ أن يُسبِكَ منها ومما بعدها مصدر، نحو: [علمت أنّك مسافرٌ = علمت سفرك]. وتُكسَر إذا لم يصحَّ ذلك نحو: [إنّ خالداً مسافرٌ]. فإنك لو أوّلت هذه الجملة بمصدر - جِداً - فقلت: [سَفَرُ خالداً] لكان المعنى ناقصاً.

ومن الجمل التي لا يصحَّ أن تُؤوّل بمصدر، ومن ثم لا يصح فتح همزة [إنّ] فيها: جملةٌ مقول القول، نحو: [قال خالدٌ: (إنّ زهيراً مسافرٌ)]. فلا يصحّ: [قال خالد سفرٌ زهير]، ومنها: [والله، إنّ خالداً مسافرٌ]، إذ لا يصحّ: [والله سفر خالداً]، ومنه كذلك: [جاء الذي إننا نكرمه]، فلا يصحّ: [جاء الذي إكرامه]. ومن هذا أيضاً وقوع [إنّ] بعد [ألا] الاستفتاحية. نحو: ﴿ألا إنهم هم السفهاء﴾ إلخ...

فالمسألة كما ترى لا عسر فيها ولا تعقيد: فهمزة [إنّ] تُفتَح، إذا صحَّ أن يُسبِكَ منها ومما بعدها مصدر. وتُكسَر إذا لم يصحَّ ذلك. وفكّها الله !! والحقّ أنّ كتب الصناعة، تقول نحواً من هذا الذي قلناه هنا، ولكنها ما إن تقول حتى تكررّ عليك فتقول: [ويجوز الوجهان: الفتح والكسر، في المواضع التالية...!!] ثم تشرع تفصّل.

على أنك لو أنعمت النظر في تلك المواضع، لتبيّن لك أنّ كسر الهمزة مقرون فيها جميعاً، بالعموية والإسماح. وأنّ فتحها لا وجه له؛ ولا يصحّ، إلّا في ظلّ صناعة نحوية تتكئ على الحذف والتقدير. ودونك من ذلك نموذجين، فقيس عليهما:

قالوا مثلاً: يجوز الفتح والكسر إذا كانت الجملة تفيد التعليل، نحو: [أعطيه، إنه مستحق] فأما الكسر فعلى أنّ الجملة استثنائية، أي: [أعطيه]، ثم تستأنف معللاً فتقول: [إنه مستحق]. وهذا من اليسر والمنطق بمكان.

وأما الفتح، أي: [أعطه، أنّه مستحقّ]، فعلى أنّ في الجملة حرف جرّ محذوفاً، هو اللام. وأن أصل الكلام هو: [أعطه لأنّه مستحقّ] والتأويل: [أعطه لاستحقاقه]. وماذا يكون الافتعال إنّ لم يكن هذا ونحوه؟!

وقالوا: يجوز الفتح والكسر، بعد الفاء الرابطة لجواب الشرط، في نحو قولك: [مَنْ يجتهدُ فإنّه ينجح]. فأما الكسر، فعلى أنّ ما بعد الفاء، جملة تامة قائمة بنفسها. أي: [من يجتهدُ فإنّه ينجح]. وهذا هو المعروف واليسير المتداول.

وأما الفتح، أي: [من يجتهدُ فإنّه ينجح]، فعلى تقدير مصدر مؤوّل من [أنّ] واسمها (أي: الهاء) وخبرها (أي: جملة ينجح)، وهو: [النجاح]، ويكون التقدير [من يجتهدُ فنجاحه]، ولما كان هذا كلاماً ناقصاً، يحتاج إلى إكمال لتتمّ الفائدة، فإنهم يقدّرون خبراً محذوفاً تقديره [حاصل]. فيتحقّق لهم ما يريدون فيفتحون همزة [أنّ] فيصلون إلى: [مَنْ يجتهدُ فنجاحه حاصل = مَنْ يجتهدُ فإنّه ينجح] !! ولقد يُنكر منكرٌ ما نقول، ظانّاً أنّه اعتباط وارتجال، فنقول: أنكر ما وسعك الإنكار، وظنّ ما شئت أن تظنّ، فما الإنكار ولا الظنّ بمغنيين عن الحقيقة شيئاً، والذي قلناه حقيقة، وهامهي ذي كتب النحو، فانظر، هل يطرح هذا الافتعال كتاب قديمٍ منها أو حديث؟!

• جداول إحصاء !!

تقول كتب الصناعة: إذا خُففت [إنّ] وبعدها فعلٌ، أهملت وجوباً. وتُهمل أيضاً في الكثير الغالب إذا تلاها اسم، وتُعمل في القليل. ولو غربلتَ هذا الكلام لما بقي في الغربال إلّا أنّها إذا خُففت قلّ إعمالها !!

ثمّ لو طلبت ما يؤيّد إعمالها في القليل، لما وجدت من ذلك غير قول قاله سيبويه، هو إلى أن يكون مؤيداً لإعمالها أقرب. وذلك أنه قال (الكتاب - بولاق ٢٨٣/١): [وحدّثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إنّ عمراً لمُنطلقاً].

ولعمري إن من يتأمل قوله: [وحدّثنا من نثق به]، لَيَسْتَشْعِر تَبَرُّؤاً من تبعة ما نقله ذلك الراوي، كتناول الدّلال بإبهامه والسّبابة ثوباً يعرضه في السوق، وعلى الراضى بشرائه تبعة رضاه!! ولا يخدعَنَّك عن نفسك إعلان سيبويه أن من حدّثه ثقة عنده!! فلو كان ما روي له معهوداً، أو كان معروفاً مسموعاً، ولو لم يكن منكراً مأيّساً، أو لم يكن سيبويه يخشى على نفسه أن يُرمى بالتقول، وأن يُتهم بأنه يُدخل في اللغة ما ليس منها، لما قال: [وحدّثنا من نثق به]!!

هذا، على أنّ ما حدّث به سيبويه مخالف للقياس عند أهل هذا الفن!! فقد قال ابن مالك متابعاً سيبويه (نصّ الألفية / ١٤):

وَحُفِّفَتْ [إنّ] فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

فقال المرادي في تعليقه على هذا (توضيح المقاصد ١/٣٥١): [إهمالها إذا حُفِّفَتْ هو القياس لزوال اختصاصها (يريد: زوال اختصاصها بالأسماء)].

ثم لو نظرت إلى ما قاله صاحب النحو الوافي، لرأيت جنوحاً إلى نبذ إعمالها. قال: [وإهمالها أكثر في كلام العرب، ويحسن - اليوم - الاقتصار عليه]. (النحو الوافي ٦٧٣/١)

فإذا كان هذا هكذا، فلم التمسك بتكليف أبنائنا أن يحملوا أثقالاً ليس عليهم أن يحملوها؟؟

[إنّ]: إذا خففت أهملت واشتمل الكلام بعدها على اللام الفارقة. وفكّها الله!!

• الله خير الحاكمين:

تقول كتب الصناعة: إذا حُفِّفَتْ [إنّ] فقليل: [إنّ]، التبتست بـ [إنّ] التي هي إحدى أخوات [ليس]. وللتفريق بينهما، يُؤتى بعد المخففة بلام يسمونها اللام الفارقة، نحو: [إنّ خالدٌ لمسافرٌ]. فـ [إنّ] مخففة من [إنّ]، مهملة غير عاملة. و[خالدٌ] مبتدأ،

واللام هي اللام الفارقة، و [مسافر] خير المبتدأ. ولقد كان الاكتفاء بهذا مُجزئاً، ولكن هيهات !! فبعد هذا يبدأ التفریع والتشعيب، وتوضع شروط ذلك، وتقنن أحكام ذاك. فهم يشترطون - مثلاً - حين يتلوها فعل، أن يكون من الأفعال الناسخة، والناسخة صنفان: كان وأخواتها وظن وأخواتها. ثم إن هذه الأفعال الناسخة منها ماضٍ ومضارع، فمجيء هذا يكثر ومجيء ذاك يقل. ثم إن كون الفعل ناسخاً ليس ضربة لازب !! فقد يكون ناسخاً وقد يكون غير ناسخ، وغير الناسخ ماضٍ ومضارع. فالماضي نادر الاستعمال، والمضارع شاذ.

وإن شيئاً من إنعام النظر هاهنا، ليكشف عن دوامة دوامتها كتب الصناعة، لا لغة الأمة !!

فاشترطهم أن يكون الفعل بعدها من النواسخ، يرده وينقضه قول عائكة بنت زيد - زوجة الزبير - لقاتل زوجها:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

فقد استعملت الشاعرة بعد [إن] فعلاً ماضياً غير ناسخ: [قتلت].

كما يرده وينقضه قولهم: [إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه]، وفيه استعمال الفعل المضارع بعدها غير ناسخ.

وأما القول بأن المضارع الناسخ بعد [إن]، أقل من الماضي، فلا قيمة له إن صح، إلا في دوائر الإحصاء !!

فقد ورد هذا وذاك في كتاب الله. وفكها الله !! قال تعالى ﴿وإن نظنك لمن الكاذبين﴾ (الشعراء ١٨٦/٢٦)، فجاء بعدها فعل مضارع. فلنرض بما قال الله، كثيراً كان أو قليلاً.

* * *

المراجع والمصادر:

٣٢٥/٢	جامع الدروس العربية	٣٨	المغني
٢٤٧	الموجز في قواعد اللغة العربية	٦٧٣/١	النحو الوافي
٢٢٩/١	شرح الأشموني	٣٥١/١	توضيح المقاصد
٢٨٣/١	كتاب سيبويه - بولاق	٣٧٨/١	شرح ابن عقيل
		١٦	نصّ الألفية

في [الباء]

• أثْقِلْ بِهِ !!

تذكر كتب الصناعة أنَّ الباء تأتي زائدة في مواضع معيّنة، منها أفعل التعجب: [أَفْعِلْ بِهِ]. وتريد بذلك أن تقول: إِنَّ [أَفْعِلْ] فعل ماض جاء على صيغة الأمر، ولما كان كل فعل محتاجاً إلى فاعل، كان الفاعل في هذا التركيب هو الهاء. ولكي تحقق لهذا الرأي ما يفتقر إليه من التماسك، قالت: الباء زائدة، وإذ قد كانت كذلك فإنَّ زيادتها والتغافل عنها يجرّان الهاء من أن تكون في محل جرٍّ، ويتيحان للمعربين أن يعربوها فاعلاً لـ [أَفْعِلْ]. وهكذا كان !!

نقول: [وهكذا كان!!] خشية الإطالة، وإلاّ فبين النحاة هنا أخذ وردّ، ومذاهب وآراء. منهم سيبويه وجمهور البصريين، ومنهم الفراء والزجاج، ومنهم ابن كيسان والزحشري، ومنهم من عالج تركيب التعجب نفسه، وصيغة الأمر فيه، وتحوّلها من خبر إلى إنشاء، ومنهم من ذهب إلى أنها أمرٌ لفظاً ومعنى إلخ... حتى لقد قال فريق إنها هنا للتعدية وليست زائدة^(١).

والحقّ أنَّ صيغة: [أَفْعِلْ بِهِ] تركيب موروث، لم يصل فقه اللغة إلى اكتشاف ما تعاوره من التطور على مرور الحقب، فكان أن وُزِنَ بموازين وقيس بمقاييس، صيَّرت الماضي أمراً، والأمر ماضياً، والحرف زائداً، والضمير المجرور مرفوعاً، وضمير المخاطب ضمير غيبة، وغير الفاعل فاعلاً، وهكذا... وكان ذلك كلّه عن منطق لا صلة له

١- انظر على سبيل المثال: (الجنى الداني / ٤٧ ...) و (الغني / ١١٢ ...)

بالحقيقة اللغوية لهذا التركيب. وكم كانت كتب الصناعة تُحسِن لو قالت لأبناء الأمة:
هذا تركيب عربي فصيح، مجهولٌ تاريخٌ تطوّرهُ، فاستعملوه كما جاءكم.
ولكن هيهات!!

• ما يمنع من ذلك؟؟

يذكر فريق من النحاة أنّ الباء تزداد في مفعولِ أفعالٍ معيّنة، منها: [عَلِمَ وَعَرَفَ
وَجَهَلَ وَسَمِعَ وَأَحَسَّ وَأَلْقَى وَمَدَّ وَأَرَادَ وَهَزَّ وَمَسَحَ...]، نحو: عَلِمَ بذلك، وألقى
بالقلم، وسمع بهذا... ويأبى هذا الحكم آخرون، فيذهبون في تخريج هذه الأفعال
مذاهب مختلفة. منها تضمين الفعل معنى غيره، ونياية حرف عن حرف...

وينظر المرء فيرى أنّ إلزام طلاب العلم أن يستظهروا هذه الأفعال - ليعرفوا أنّ
الباء الداخلة على مفعولاتها باءٌ زائدة - إلزامٌ لا يجلب لهم ولا للغة نفعاً. واعتداد هذه
الأفعال متعدية بنفسها مرة وبالباء مرة، ليس بدعاً في اللغة، بل نظائره كثير - منها
على سبيل المثال: شكره وشكر له، ونصحه ونصح له إلخ... - ولا يسيء هذا إلى اللغة
بوجه من الوجوه، بل يُمِيط عنها قسوةً مجنّانية، ويجعلها أقرب إلى نفوس أبنائها، وأدنى
إلى عفوية استعمالهم لها. وليت شعري، ما الضرر في أن يقال: [القلم] مِن [ألقى
بالقلم] اسم مجرور بالباء؟ بدل أن يقال: [الباء] حرف جر زائد، و [القلم] اسم مجرور
لفظاً منصوب محلاً على أنه مفعول به؟؟

كلّ هذا، فضلاً على أنّ فريقاً من النحاة لا يسلّمون بأنّ الباء تكون زائدة مع هذه
الأفعال. وفي (المغني / ١١٥) نماذج من تخريج عدم زيادة الباء في مواضع من القرآن
وشعر الشعراء، منها:

تضمين [تلقوا] معنى [تفضوا] في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾

(البقرة ١٩٥/٢)

وتضمنين [مَنْ يُرِدْ] معنى [من يهَمّ] في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ﴾ (الحج ٢٢/٢٥)

وتضمنين [نرجو] معنى [نطمع] في قول الشاعر: (نضرب بالسيف ونرجو بالفرج).

وتضمنين [يقرأن] معنى [يرقن ويتبركن] في قول الشاعر: (سُود المحاجر لا يقرأن بالسور)

* * *

المراجع والمصادر:

١٠٦	المغني
٢٣/٨	شرح المفصل
٢٢٠	رصف المباني
٣٦	الجنى الداني
٤٩٠/٢	النحو الوافي
١٩٩، ١٦٦/٣	جامع الدروس العربية
٣٣٥	الموجز في قواعد اللغة العربية

في [غير]

• رياضة عقلية:

كتب الصناعة مجمعة على أنّ [غير] اسم ملازم للإضافة. وأنه لا يُقَطَّع عنها إلا إذا سبقته [ليس] ففيل مثلاً: [قبضت عشرة دراهم ليس غير]، أي: ليس غيرها مقبوضاً. هذا محور المسألة كما يقال. لكنّ [غير] - لأسباب صناعية - تحتل البناء والإعراب، وتحتل كذلك أن تكون اسماً لـ [ليس]، وتحتل أن تكون خيراً لها أيضاً. فإذا أضيف إلى ذلك أنها تقع آخر كلمة من التركيب المذكور آنفاً، وأنّ العربي لا يقف على متحرّك، علمت عند ذلك أنّ الراء في آخر هذا التركيب تحتل الضمّ والفتح والتنوين وعدم التنوين.

كلّ هذا من الوجهة الصناعية محتمل، وكل احتمال مما ذكرنا، نصرّه إمام، وأخذ به إمام. وفيحي فيّاح!! ولكي تستيقن أنّ المسألة لم تُعَصِّفْهَا المبالغة ولا بهرّتها، أورد لك عرضاً لها خطفهُ ابن هشام في المغني خطف المُعْجَل، جاء فيه: [ويقال: (قبضت عشرة ليس غيرها) برفع غير على حذف الخبر، أي مقبوضاً، وبنصبها على إضمّار الاسم، أي ليس المقبوضُ غيرها و(ليس غير) بالفتح من غير تنوين على إضمّار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظاً ونية ثبوته، كقراءة بعضهم ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالكسر من غير تنوين، أي من قبل الغلب ومن بعده، و(ليس غير) بالضمّ من غير تنوين، فقال المبرد والمتأخرون: إنها ضمة بناء، لا إعراب، وإنّ (غير) شبّهت بالغايات قبيلُ وبعد؛ فعلى هذا يُحتمل أن يكون اسماً وأن يكون خيراً، وقال

الأخفش: ضمة إعراب لا بناء؛ لأنه ليس باسم زمانٍ كقبل وبعد، ولا مكانٍ كفوق وتحت، وإنما هو بمنزلة كلّ وبعض؛ وعلى هذا فهو الاسم، وحُذِفَ الخبر، وقال ابن خروف: يحتمل الوجهين، و(ليس غيراً) بالفتح والتنوين، و(ليس غيرٌ) بالضمّ والتنوين، وعليهما فالحركة إعرابية؛ لأنّ التنوين إمّا للتمكين فلا يلحق إلاّ المُعْرَبَات، وإمّا للتعويض، فكأنّ المضاف إليه مذكور]. (المغني/ ١٦٩-١٧٠)

وترى من هذا الطوفان، أنّ المسألة ليست ما قالت العرب، بل ماذا قال هذا الإمام وماذا قال ذاك!! فليس لأحدٍ منهم شاهد، بل لكلّ رأي!! ولئن كانت هذه الطوفانية أغرقت من قبل اليوم طلاب المعرفة، إنها فتحت اليوم باب الاختيار. وقد اخترنا فقلنا في قسم الأدوات: [غير]، اسمٌ يلزم الإضافة أبداً، ولا يُقَطَّع عنها إلاّ أن تتقدّم عليه كلمة [ليس]. فإذا كان ذلك ضمّ آخره، نحو: [قبضتُ عشرةَ دراهم ليس غيرٌ] أي: ليس غيرها مقبوضاً. فحُذِفَ المضافُ إليه وخبرٌ [ليس] أيضاً.

• ذو الوجهين لا يكون وجيهاً!!

في بعض كتب الصناعة أنّ [غير] يجوز أن تُبنى على الفتح إذا تلاها [أن] أو [أنّ]؛ وفي بعضها الآخر: أنها تُبنى على الفتح إذا تلاها مبيّن. وللأئمة في المسألة أخذٌ وردّ، منهم على سبيل المثال سيويو والبصريون عموماً، والكوفيون عموماً. وقد أوردها ابن الأنباري في كتابه: [الإنصاف] على أنها من مسائل الخلاف.

وهم يقفون جميعاً عند بيت لأبي قيس ابن الأسلت يصف فيه الناقة فيقول:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غيرَ أنْ نَطَقَتْ حمامةً في غصون ذاتِ أوقالٍ

(الأوقال: نبات؛ يقول الشاعر: لم يمنع الناقة من أن تشرب إلاّ تصويتُ حمامةٍ غنّت على هذه الغصون).

وفي بيان المسألة نقول: [يمنع] فعلٌ مضارعٌ، و: [غير] فاعله. والفاعل حقّه أن

يرفع، فحقّه - إذاً - الضمة. لكنه رُوِيَ بالفتح: [غير]، ومعنى هذا أنه مبني على الفتح

في محلّ رفع.

ولقد كان الأخذ ببنائها على الفتح، يكون ضربة لازب، لو كانت رواية الفتح يتيمة !! ولكنّ للبيت رواية أخرى بالضمّ، أي: [غير]، وقد صرّح سيبويه بذلك فقال (الكتاب - هارون ٣٢٩/٢ - ٣٣٠): [والحجة... أنّ أبا الخطّاب حدّثنا أنّه سمع من العرب الموثوق بهم، من يُشيد هذا البيت رفعا]، ثم أورد البيت وفيه كلمة [غير] مشكولة بالضمّة، وتابع فقال: [وزعموا أنّ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم (يومئذ) في كل موضع، فكذلك (غير أن نطقنا)].

قلت: إذا كان للبيت روايتان: رواية تسير مع القاعدة العامّة، بغير أمّ ولا عوّج، وأخرى تتنح إلى حالة خاصّة، يُحتاج معها إلى ولّوج وخروج، فبأيّ الروائيتين ينبغي أن يأخذ المستجيبون لنداء التيسير؟

فإذا قيل إن البناء على الفتح أفصح، قلنا: إن صحّ هذا، فلنُشير إليه في حاشية البحث - وكذلك فعلنا - وأما أن تجعله كتب النحو اليوم هو الأصل، وتطرح ذكر الأصل !! فشيء - لعمري - يستحقّ التأمل، ويجعل مناداتهم بالتيسير موضع نظر !!

• [غير]: لا تكون إلاّ نكرة، ولا تُجمّع، ولا تدخلها الألف واللام:

هذه كلمات، قبسناها حرفياً من كلام سيبويه (الكتاب - هارون ٤٧٩/٣)، لنجعلها عنواناً لمسألة تعريف [غير] وتنكيرها، ومدخلاً للبحث في ذلك، وفيما وراء ذلك، من أخذ وردّ، حفظهما لنا تاريخ اللغة، وما يزال يُضيف إليهما أخذاً وردّاً حتى يوم الناس هذا.

ولنبداً القضية من أولها:

من المقرّر المجمع عليه، أنّ النكرة تكتسب التعريف، إذا أُضيفت إلى معرفة؛

[كتاب] مثلاً، نكرة. ينطبق على كلّ كتاب. فإذا أضفته إلى زهير فقلت: [كتاب زهير] أصبح معرفة، بإضافته إلى زهير الذي هو معرفة.

لكنّ هذا التعريف لا يتحقق إذا أُضيفت [غير] إلى معرفة. مثال ذلك [حَلَب] فإنها معرفة، فإذا أُضيفت إليها [غير] فقلّ مثلاً: [زرتُ غيرَ حَلَبَ]، فإنّ [غير] لا تكتسب التعريف من [حَلَب]. لأنّ [غير حَلَب] يشمل كلّ ما في هذا الوجود، بل يشمل - مع شيء من التجوّر - كلّ من في هذا الوجود أيضاً!! يقول ابن هشام: [ولا تتعرّف (غير) بالإضافة لشدة إبهامها] (المغني / ١٧٠) ويقول أبو حيّان: [غير... لا يتعرّف وإن أُضيف إلى معرفة]. (البحر المحيط ٢٨/٤)

وإذا كانت لا تتعرّف بالإضافة، فإنها لا تتعرّف بـ [أل] أيضاً. وإنّ من أعظم مؤيّدات ذلك، أنّ دخولها على [غير] لم يُسمع من العرب قطّ، لا في شعرٍ ولا في نثر. ولو كان شُيع لما قال سيبويه: [ولا تدخلها الألف واللام]. ودع عنك أنّ الأئمة من بعده صرّحوا بذلك وأعلنوه، ومنهم على سبيل المثال أبو حيّان، فقد قال: [وإدخال (أل) عليه خطأ]. (البحر المحيط ٢٨/٤)

ولقد كانت هذه الأحكام تكون قاطعة لكلّ أخذٍ وردّ، لولا ما جاء في سورة الفاتحة من قوله تعالى: ﴿صراطَ الذين أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم﴾ فـ [غير] هاهنا أُضيفت إلى كلمة [المغضوب] وهي معرفة. وبناءً على ما قدّمنا آنفاً، تظلّ [غير] نكرة فلا تكتسب التعريف، وإن أُضيفت إلى معرفة.

لكنّ فريقاً من النحاة ذهب إلى أنّ [غير] في الآية معرفة؛ وذلك أنها صفة لاسم الموصول [الذين]، والاسم الموصول معرفة، فصفته إذاً يجب أن تكون معرفة، وإنما تحقّق لها التعريف من إضافتها إلى معرفة هي: [المغضوب].

وفي الردّ على هذا، أو التعليق عليه، قيل: إنّ إضافة [غير] إلى معرفة لا يُكسبها

التعريف، ودليل ذلك قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ﴾ (فاطر ٣٥/٣٧) ففي هذه الآية، أُضيفت [غير] إلى [الذي] وهو معرفة، ومع ذلك وَصَفَت النكرة وهي كلمة [صالحاً].

ويقول أئمة آخرون: إنّ [غير] وقعت بين ضديّن، الأوّل هو [أنعمتَ عليهم] والثاني هو [المغضوب عليهم]، ووقعها بين الضديّن أكسبها شيئاً من التعريف؛ وتعبير آخر: أزال شيئاً من إبهامها، فصَحَّ أن تصف معرفة.

وبآية سورة فاطر نفسها، كان الردّ أيضاً على مسألة الضديّن - أو التعليق عليها - فالذي كانوا يعملونه طالح، والذي قالوا إنهم سيعملونه صالح. والصالح ضدّ الطالح، ومع ذلك ظَلَّت [غير] نكرة، فَوَصَفَت نكرة، هي كلمة [صالحاً].
ما سرّ المسألة إذا؟

سرّها مستكنٌّ في هذا الذي نبّينه فيما يلي: يقول لك مَنْ يُعيرك كتابه: هل قرأت الكتاب؟ فتفهم بواسطة [أل]، أنه إنما يسألك - حصراً - عن الكتاب المعهود بينكما، الذي استعترته منه؛ فالكتاب هنا إذاً معرفة. ولكنك تقول: الكتاب جليسي !! فلا يدلّ قولك هذا على كتابٍ معيّنٍ معهود، بل يدلّ على الكتاب، بلا قيد؛ وتعبير كتب الصناعة: يدلّ على جنس الكتاب. فالكتاب في مثالنا هذا - وإن دخلت عليه [أل] - يظلّ قريباً من النكرة. وكذلك الأمر في قوله تعالى ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾، فـ [الذين] - وإن كانت معرفة في الأصل، إذ هي اسم موصول - هي قريبة أشدّ القرب من النكرة. ولذلك وُصِفَت بنكرة هي: [غير المغضوب].

هذا هو السرّ في المسألة. وأما مسألة الضديّن فيُستأنس بها، ولا يُقَطَّع.

بناءً على ما قدّمنا يصحّ قولك: [زارنا رجلٌ غيرك] فتصف بكلمة [غير] التي أُضيفت إلى الضمير، اسماً نكرةً هو: [رجلٌ]. كما يصحّ أن تقول: [زارني الصادقون]

غيرُ [الكاذبين] فتصف بـ [غير] وهي نكرة دوماً، اسماً محلياً بـ [أل] هو: [الصادقون].
وإنما صحَّ هذا، لأنَّ كلمة [الصادقون] أدنى إلى التنكير، إذ تدلّ على جنسٍ من
الناس، لا على معهودٍ منهم. ولأنَّ [غير] مبهمة نكرة أيضاً، لا تكتسب التعريف
بإضافتها إلى [الكاذبين].

وكان الأمر يهون شيئاً، لو أنَّ القائلين باكتسابها التعريف مما تضاف إليه، لم
يتجاوزوا مسألة الإضافة، لكنهم تجاوزوها فقالوا: إنَّ تعريف [غير] بالإضافة إلى
معرفة، يدلّ على صحّة تعريفها عموماً، ومن ثمَّ يصحّ تعريفها بـ [أل]. وهكذا نشأت
بدعة [الغَيْر]!! وأنشأت معركة، سار الزمان فسارت معه حتى يومنا هذا.

وبعدُ، فتعليقاً على قول من يُعرِّفها بـ [أل] فيقول: [الغَيْر]، نورد ما يلي:
• أولاً: لم يُسمع قطُّ من كلام العرب، شعره ونثره، دخولُ [أل] على [غير]. فمَن
أدخل هذه الأداة عليها، فقد تكلم بغير لغة العرب.

• ثانياً: إنَّ من المجمع عليه أنَّ [غير] ملازمة للإضافة. والإضافة و [أل] لا يجتمعان
على اسمٍ واحد، ذلك أنَّ [أل] تمنع ما تدخل عليه من أن يُضاف^(١). ومَن قال مثلاً:
[رسب الطالبُ الغَيْرُ مجتهد، أو الغَيْرُ المجتهد] فبغير كلام العرب تكلم.

• ثالثاً: إنَّ الزعم بأنَّ [غير] تكتسب التعريف إذا أُضيفت إلى معرفة، منقوض
صراحةً بقوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ﴾ (فاطر
٣٥/٣٧). والقفزُ من هذا الزعم المنقوض بالنصِّ القرآني، إلى القول بأنه دليل على
صحّة تعريفها بـ [أل]، هو بناء باطلٍ على باطل. كزارع يسقي بمياه السراب، ما
يغرسه في الربع الخالي.

• لقد تصدّى أئمة العربية لقول من يقول: [الغَيْر] فعابوه، وسأورد شيئاً مما قالوا

١- تداعي الأفكار، والتعريح على الإضافة الحقيقية والإضافة اللفظية، ليس مما نحن فيه بسبيل.

في عيبهم له، غير أنني أوجّه النظر قبل ذلك، إلى أنهم قد عابوه على أنه استعمال هجين، لكنهم لم يناقشوا إماماً قال بصحة استعماله، ولا أسندوا إجازة استعماله إلى إمام. فدلّ ذلك على أنه استعمال نَبأ في العربية، كما تنبؤ البدعة.

ودونك بعد هذا نماذج من أقوال الأئمة للاستئناس لا الحصر:

♦ قال سيبويه: [ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمَع، ولا تدخلها الألف واللام]. (الكتاب - هارون ٤٧٩/٣)

♦ وقال أبو حيان: [وإدخال (أل) عليه خطأ]. (البحر المحيط ٢٨/١)

♦ وقال الحريري: [ويقولون فَعَلَ الغيرُ ذلك، فيُدخلون على (غير) آلة التعريف؛ والمحققون من النحويين، يمنعون من إدخال الألف واللام عليه]... [ولم يتعرّف بآلة التعريف كما أنه لا يتعرّف بالإضافة]. (درة الغواص ٥٥/٥)

♦ وقال الفيومي في المصباح المنير: [اجترأ بعضهم فأدخل عليها الألف واللام] (المصباح ٤٥٨). ونوجّه النظر إلى قوله: [اجترأ] وقوله: [بعضهم].

* * *

المراجع والمصادر:

الخزانة	١٧٠-١٦٩	المغني
كتاب سيبويه - هارون ٤٧٩، ٤٧١/٣ + ٣٣٠، ٣٢٩/٢	٦٩٢/٢	المعجم الوسيط
النحو الوافي	٢١٦/١	الإتقان
جامع الدروس العربية ١٣٧/٣	١٧٩	الأزهية
النهاية - ابن الأثير ٥٦/٣	٤٥٨	المصباح المنير
درة الغواص ٥٥	٢٨/٤	البحر المحيط
الكليات ٩٨/٥ + ٣١٣، ٢٩٧، ٢٩٦/٣	٢٨٥/١٣	تاج العروس
مجموعة قرارات مجمع القاهرة - القرار ١١٨	٢٨، ٤	إصلاح الفاسد
	٢٩٣/٤	البرهان

في [قد]

• دوامة:

تختلف آراء الأئمة في معاني [قد] اختلافاً مدهشاً. وقد أورد المرادي في (الجنى الداني / ٢٥٤) معظم ما اختلفوا فيه، فملأ به من كتابه نحواً من ستّ صفحات. ونورد فيما يلي رؤوس الأقوال التي نقلها، وما فيها من التباين والتضادّ، فيتبين القارئ من خلال ذلك سبب اجترائنا بما عليه الإجماع، من أنها تكون للتحقيق مع الفعل الماضي، وللتقليل مع الفعل المضارع. قال:

- [واختلفت عبارات النحويين في معنى (قد)، ف قيل: هي حرف توقّع، وقيل: حرف تقريب. قال الزمخشري في المفصل: ومن أصناف الحرف حرف التقريب وهو (قد)... ولا بدّ فيه من معنى التوقّع. (أورد صاحب المغني / ١٨٧: إنكار التوقّع مع الماضي مطلقاً، لأن الماضي وقع، فلا معنى لتوقّعه).
- وقيل: حرف تقريب مع الماضي، وتقليل مع المستقبل. قال ابن الحَبَّاز: ... [وزدته أنا: (ويؤثر التقليل في فعل الاستقبال)].

- وقال بعضهم: إن دخلت على المضارع لفظاً ومعنى فهي للتوقّع. وإن دخلت على الماضي لفظاً ومعنى أو معنى فهي للتحقيق... (لاحظ اشتراط اللفظ والمعنى)
- قال الشيخ أبو حيان: والذي تلقّناه من أفواه الشيوخ بالأندلس، أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي، وحرف توقّع إذا دخلت على المستقبل (لاحظ عدم اشتراط اللفظ والمعنى).

- وقال بعضهم: [قد] حرف إخبار. تكون مع الماضي للتحقيق، ومع المضارع

للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون معه للتحقيق وهو قليل. وقد تكون قليلاً وهو أيضاً قليل. والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها، فهو الخاص بها الذي تسمى به.

قلت: ليت القضية انتهت هنا !! ولكن المرادي بعد أن عرض هذه الوجوه وما فيها من الاختلاف بينهم، جاء دوره - كما يقال - فشرع يناقش ذلك وجهاً ووجهاً. ودونك رؤوس المسائل التي ناقشها، مع إفراط في إيجازها. قال:

- الأول: التوقع، وهو مع المضارع مسلم، [وأما مع الماضي فتدلّ على أنه كان متوقّعاً منتظراً ولذلك يستعمل في الأشياء المترقّبة].

- الثاني: التقريب، وتدلّ عليه مع الماضي - غالباً - إذا وقع حالاً. ومذهب المبرد والفراء وقوم من النحاة أنها إذا لم ترد مع الماضي فهي مقدّرة. وقيل لا حاجة إلى تقديرها. وهو الأظهر.

وكلام الزمخشري يدلّ على أن التقريب لا ينفكّ عن معنى التوقع. وكذلك يقول ابن مالك.

وابن الحُبّاز على أنها مع الماضي تجلب معنيين هما: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبراً منتظراً.

- الثالث: التقليل وتدلّ عليه مع المضارع، لكنّ ابن إياز قال: تفيد مع المستقبل التقليل في وقوعه أو في متعلقه. فالأول كقولك: قد يفعل زيدٌ كذا. والثاني (أي التقليل في متعلقه) كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ (المضارع هنا هو: [يعلم] ومتعلقه هو: ما أنتم عليه).

ويبدو أن المرادي خشي غموض المسألة التي أثارها ابن إياز فقال مفسّراً: [والمعنى - واللّه عزّ اسمه أعلم - : أقلّ معلوماته ما أنتم عليه]. ثم علّق على قول ابن إياز فقال: [قلت: والظاهر أنّ (قد) في هذه الآية للتحقيق، كما ذكره غيره]. وأضاف فقال: [ونازع بعضهم في إفادة (قد) لمعنى التقليل فقال: (قد) تدلّ على توقع الفعل ممن أسند

إليه، وتقليل المعنى لم يُستفد من [قد]...

- الرابع: التأكيد وهو - كما قال - معنى غريب وقد ذكره جماعة من النحويين. فقد شُبّهت بـ [ربّما]. ولكنْ عكسَ ذلك بعضهم فقال: بل تدل على التقليل، لأنّ [ربّما] للتقليل.

- الخامس: التحقيق، وترد للدلالة عليه مع الماضي والمضارع. ثم لخص القضية كلها بقوله: [والحاصل أنها تفيد مع الماضي أحد ثلاثة معان: التوقع، والتقريب، والتحقيق. ومع المضارع أحد أربعة معان: التوقع، والتقليل، والتحقيق، والتأكيد]!!

قلت: لقد أخذنا بالتحقيق مع الماضي - على الإطلاق - ومع المضارع إن دلّ السياق. وبالتقليل مع المضارع على الإطلاق. وتجاوينا عما عدا ذلك، لاختلافهم فيه، أو لغرابته كما قال المرادي، أو لما فيه من التفريع الذي يغني عنه الإجمال.

● تفعيد لا حاجة إليه:

قال النابغة الذبياني (الديوان / ٨٩):

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ

(أفد الترحل: دنا الرحيل - الركاب: الإبل).

يريد: كأنّ قد زالت. ورأت كتب الصناعة أنّ النابغة حذف ما بعد [قد] للعلم به، فجعلت منه قاعدة تقول: يجوز حذف ما بعدها إن دلّ عليه دليل!! هذا مع أنّ القاعدة العامة أنّ حذف ما يُعلم جائر، وفي ذلك ما فيه من الغناء.

* * *

المراجع والمصادر:

جامع الدروس العربية ٩ / ١	١٨٥	مغني اللبيب
الجنى الداني ٢٥٣	٤٥٥	رصف المباني
النحو الوافي ٢٧٤/٤+٥٤٧،٥٢/١	١٩/١	شرح ابن عقيل
حاشية الصاوي ٩٦/١	٤٢٧/١	البحر المحيط
ديوان عبيد ابن الأبرص ٤٩	٢٢٦/١	مجمع البيان
محيط المحيط ٧١٨	٨٩	ديوان النابغة الذبياني

في [الكاف]

وقف النحاة عند استعمال الكاف، ونظروا في شواهد ذلك، فوجدوا أن لا بدّ - بالضرورة - من اعتدادها اسماً في كثير من المواضع، ولقد عالج البغدادي - في الخزانة - قول الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّنِّ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْقُتْلُ^(١)
فقال: هي [اسم وجوباً في البيت] (الخزانة ٤٥٤/٩). أراد أنها فاعل ينهى، والفاعل لا يكون حرفاً.

ووقفوا عند قوله تعالى: ﴿أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْنِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾ (آل عمران ٤٩/٣) فنصّوا على أنها في الآية اسم بالضرورة، تُعَرَّبُ مفعولاً به. أي: أخلق مثل هيئة الطير.

ونظروا في قول العجاج: [يضحكن عن كالبَرْدِ المنهمم (الذائب)] فقالوا هي هنا اسم مجرور بـ [عن]. والمعنى: [يضحكن عن مثل البرد]^(٢).

غير أنهم لما رأوها في مواضع أخرى يمكن!! أن تُعتدَّ اسماً وحرفاً، قالوا هي حرف. وبتعبير آخر: هي عندهم اسم حين لا يكون مناصب من اسميتها، وأمّا حين تُمكن الاسمية والحرفية فإنهم يعتدونها حرفاً.

١ - الشطط: الجور والظلم، أراد: لا ينهى الجائرين مثل طعن نافذ إلى الجوف يغيب فيه الزيت والفتائل اللذين تداوى بهما الجروح.

٢ - آثرنا الإيجاز، والاجتزاء بهذه الشواهد الثلاثة. على أن في الخزانة من ذلك شيئاً كثيراً، انظر ٤٥٤/٩ + ٤٢٩، ١٦٧/١٠ ومثل ذلك في الضرائر لابن عصفور ٣٠١-٣٠٥، وفي الخصائص ٣٦٨/٢-٣٦٩ إلخ...

ففي نحو: [خالد كالأسد] يمكن أن تُعتدَّ اسماً، إذ المعنى [خالدٌ مثلُ الأسد]. فتكون الكاف هي الخبر. و [الأسد] مضاف إليه. ولكن يمكن أيضاً لمن يشاء، أن يعتدَّها حرف جرّ، فيكون [كالأسد] جاراً ومجروراً، متعلّقين بخبر محذوف تقديره [كائن]، أي: [خالد كائنٌ كالأسد]. ولذلك يعتدّونها هاهنا حرف جرّ.

وإذ قد كانت حرفيتها ممكنة، فإن التفريع غداً ممكناً: فمتى تكون حرفاً أصلياً؟ ومتى تكون حرفاً زائداً؟ ثم إذا كانت زائدة، فما زيادتها؟ أسمية أم قياسية؟...

ولسائل أن يسأل: إذا كانت حرفيتها لا تصحّ إلا مرة من بعدها مرة، وكانت اسميتها تصحّ في كل مرة، فما الذي كان يمنعهم من أن يطردوا الحكم فيقولوا: [الكاف بمنزلة الاسم، وتعرب إعرابه في كل حال]؟ ولعمري، لو فعلوا لأغْنَوْا عن كلام كثير، وتعسير كثير، ولو فعلوا لم يُسأ إلى اللغة بشيء، ولا تحيّفها شيء. وذلك أن التركيب لا يتغير في الحالتين، فـ [خالد كالأسد]، يظلّ [خالدٌ كالأسد]، وإنما الذي يتغيّر هو النظر الفكري إلى المسألة، وطريقة البحث فيها.

ويتبيّن للمرء جانب من كدّهم في تفريع المسألة، إذا هو ألمّ بشيء من الاختلاف بينهم فيها. ويكفي من ذلك أن الأخفش وابن عصفور قد بلغا أن زعما أنها حرف جرّ لا متعلّق له. (خزانة الأدب ٤٢٩/١٠)

وقد نقل ابن هشام شيئاً من هذا التفريع إذ قال: [وأما الكاف الجارة فمرادفة لـ (مثل) ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة، كقوله: (يضحكن عن كالبرد منهم)].

قلت: إن التعصب لحرفيتها يكاد يقطر من كل كلمة قالها ابن هشام. وأول ذلك استظهاره باسم سيبويه، إذ يقول: [ولا تقع كذلك (أي لا تقع اسماً) عند سيبويه]. فهل أراد ابن هشام بقوله هذا أن يجعل من اسم سيبويه هولة يُفرّج بها عصافير النحاة؟!

والثاني: قرنه كلمة [المحققين] إلى سيبويه لمزيد تخويف وإفزع. فَمَنْ هؤلاء المحققون الذين ليس منهم الأخفش والفارسي وابن جني والبغدادي...؟ إن ابن هشام حين ينكر على هؤلاء أن يكونوا محققين، إنما ينظر بعين هواه لا بعين عقله.

والثالث: قوله: [ولا تقع عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة]. فعن أي [ضرورة] يتحدث ابن هشام؟ لقد قال الله تعالى: ﴿أَخْلَقْ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ﴾ (آل عمران ٤٩/٣) فهل في قول الله [ضرورة]؟ وعلى أنَّ ميدان القول واسع هاهنا، فإننا نكتفي بما قلنا.

ويتابع ابن هشام فيقول: [وقال كثيرٌ منهم الأخفش والفارسي: يجوز في الاختيار، فجوّزوا في نحو (زيد كالأسد) أن تكون الكاف في موضع رفع، و"الأسد" مخفوضاً بالإضافة]. (مغني اللبيب ١٩٦)

قلت: هي إذاً عند سيبويه وعند الأخفش والفارسي جميعاً: اسم. غير أن اسميتها عند سيبويه مقصورة على الضرورة!! وأما عند صاحبيه فتأتي اسماً في [الاختيار] سواء وجدت ضرورة!! أو لم توجد.

لقد عاجل ابن جني اسمية الكاف، وهو يعلّق على بيت الأعشى:

أَتَنْتَهُونَ؟ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ وَالْفُتْلُ

فقال: [الكاف هنا في موضع اسم مرفوع، فكأنه قال: ولن ينهى ذوي شطط مثل الطعن] (سر الصناعة ٢٨٣/١) ثم بعد أن أفاض في مناقشة المسألة، وذكر عدداً من الشواهد قال: [فهذا ونحوه، يشهد بكون الكاف اسماً، وبيت الأعشى أيضاً يشهد بما قلناه. فلننا نزل عن الظاهر، ونخالف الشائع والمطّرد، إلى ضرورة واستقبح، إلّا بأمر يدعو إلى ذلك. ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر. ومخالفتنا معتقداً لما لا قياس يعضده ولا سماع يؤيده]. (سر الصناعة ٢٨٧/١)

ثم كان ابن جني خشي أن يظنّ ظانّاً أنّ ما حكّم به جائز في موضع من الكلام دون موضع، فقال معلناً بغير احتياط: [واعلم أنه كما جاز أن تجعل هذه الكاف فاعلة في بيت الأعرشي وغيره، فكذلك يجوز أن تجعل مبتدأة فتقول على هذا: كزيد جاءني، وأنت تريد: مثل زيد جاءني] (سر الصناعة ٢٩٠/١). ولما أن أراد أن يلخص القاعدة قال: [فقد صحّ بما قدّمنا أنّ كاف الجرّ قد تكون مرة اسماً، ومرة حرفاً. فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً، فجوّز فيها الأمرين]. (سر الصناعة ٢٨٩/١)

هذا، وقد عقّب البغدادي على آراء ابن جني فقال: [هذا كلام ابن جني، وهو صريح في جواز اسميتها في الاختيار]. (الخزانة ١٧٤/١٠)

وعلى ذلك، فالكاف تمتنع حرفيتها أحياناً، وأما اسميتها فتجب أحياناً وتجوّز في كل حين؛ وتعبير آخر نقول: إن حرفيتها لا تصح إلا مرة من بعدها مرة، واسميتها تصح في كل مرة. فلم لا نأخذ باسميتها وندع حرفيتها للمتخصصين والمؤرخين والمتفقيين؟

[الكاف: اسم يفيد التشبيه، معناه معنى (مثل) ولذلك يُعرّب إعرابه، إذ هو بمنزلة. وبعده مضاف إليه أبداً]. فلنكتفِ بهذا فإنه كاف.

* * *

المراجع والمصادر:

الخصائص	٣٦٨/٢ - ٣٦٩	ضرائر الشعر	٣٠١ - ٣٠٥
سر الصناعة	٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠	المغني	١٩٦
ديوان الأخطل	٢١٢/١	المقتضب	١٤٠/٤
ديوان ذي الرمة	١٢١٠/٢	رصف المباني	٢٧٩
خزانة الأدب	٤٥٤/٩ + ١٠، ١٦٧، ١٧٤، ٢٩٤	الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٣٠ - ٣٣٧

في [كلّا]

• علم كثير، وفراغ كثير، واتباع كثير:

عاجل سيويه كلمة [كلّا] فقال: [وأما كَلّا فَرَدْعٌ وزَجْرٌ] (الكتاب - هارون ٢٣٥/٤).

ثم عاجلها ابن فارس ت / ٣٩٥ هـ. فألف في أحكامها (مصنفاً مستقلاً) القاموس المحيط / ١٧٤٢

ثم عاجلها مكّي ابن أبي طالب ت / ٤٣٧ هـ. فجاء ذلك في اثنتين وخمسين صفحة!! من كتابه: (شرح كَلّا وبلى ونعم).

والزمن لا يتوقف، والتطور كذلك لا يتوقف. ونفتح أعيننا في عصرنا هذا، فإذا الردع والزجر بواسطة [كلّا]، قد طوى استعمالهما الزمان، وإذا التطور يقصر استعمال [كلّا] على النفي بمعنى [لا]، مجرداً من كل معنى آخر ذكره اللغويون والنحويون، مجمعين عليه، أو مختلفين فيه.

[كلّا]: عند سيويه ردْعٌ وزجرٌ في كل حال، وعند الناس في عصرنا هي [لا] النافية في كل حال. وإنني لأجزم، أنّ منشأ ذلك، هو خضوع كتب الصناعة قديماً، وكتب القواعد حديثاً، لسلطان سيويه. فمنذ قال: [كلّا ردْعٌ وزجرٌ]، أصبحت مقولته هذه مقولةً لتلك الكتب، فهي تعيدها وتصلقها يوماً بعد يوم، وعاماً بعد عام، وقرناً بعد قرن. حتى كأن [كلّا] ليس لها في العربية إلا هذا المعنى !! فإذا تبين لإمام من الأئمة أنّ لها وجهاً آخر - أو وجوهاً أخرى - غير الردع والزجر، فلا بدّ له من

أن يُعلن تبعده أولاً بمقولة الردع والزجر، ثم ينتقل من بعد ذلك إلى الحديث عما هداه إليه علمه وفكره من الوجوه الأخرى. فيعلّل: كي يدفع عن نفسه تهمة الاعتباط. ويرهن: كي لا يُرمى بالافتقار إلى الدليل. ويستشهد: كي يؤيد ما استنبط. ولكنه يظلّ أبداً مشدوداً إلى مقولة سيويه: (ردع وزجر).

لو كانت مقولة: [كلّا، ردع وزجر] جامعة مانعة، لبطل الاعتراض. لكنها ليست كذلك، بل النقص والقصور يحيطانها من جميع أقطارها. والمتعصبون لسيويه، لا يُجدي عليهم شيئاً، أن يتمحلّوا في تأويل الآيات القرآنية المشتملة على [كلّا]، ليخضعوها لمعنى الردع والزجر في كل موضع.

يقول ابن هشام: [هي عند سيويه والخليل والمبرد والزجاج وأكثر البصريين، حرف معناه الردع والزجر. لا معنى لها عندهم إلا ذلك] (المغني/٢٠٥) ثم يُتبع ذلك نصوصاً قرآنية تأبى أن يكون معنى [كلّا] ردعاً وزجراً. ثم ينتهي إلى أن يرمي بالتعسف، آراء من يدافعون عن معنى الردع والزجر في تلك الآيات.

يقول: [وقولهم... تعسف] (المغني/٢٠٦) ويستظهر بآراء الأئمة فيقول: [ورأى الكسائي وأبو حاتم (يعني أبا حاتم السجستاني) ومن وافقهما، أنّ معنى الردع والزجر ليس مستمراً فيها، فزادوا فيها معنى ثانياً] (المغني / ٢٠٦)

قلت: إن قول ابن هشام: فزادوا فيها معنى ثانياً، يرهن على صحة ما زعمناه من أنّ مقولة سيويه عندهم، هي الأصل، بل هي الأصل الوحيد.

ويورد ثلاثة من أقوال الأئمة في معانيها فيقول: [أحدها للكسائي ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (حقاً)، والثاني لأبي حاتم ومتابعيه، قالوا: تكون بمعنى (ألاً) الاستفتاحية، والثالث للنضر ابن شميل والفراء ومن وافقهما، قالوا: تكون حرف جواب بمنزلة (إي) و (نعم)]. (المغني/٢٠٦)

والناظر في المسألة، لا بدّ له من تأمّل ما قاله مكّي ابن أبي طالب، لإمامته أولاً، ثم لإفاضة فيها حتى لقد استغرقت من كتابه (شرح كلّا وبلى ونعم) اثنتين وخمسين صفحة، ثم لأنّ معالجته لها، ذات دلالات يحسُن أن تُجلى.

يقول: [تكون بمعنى (لا)، ومعناها الردّ والإنكار لما تقدّم قبلها من الكلام] (شرح كلّا وبلى ونعم ٢٣)، فيبدو للقارئ، لأوّل وهلة، أن في هذا القول تحرّراً من سلطان سيبويه!! إذ يتدبّر بحكم يقضي بأنّ [كلّا] لها معنى [لا] فكلتاها إذاً نافية. ولكن تفسيره لمعناها يكشف عن اضطراب وتشويش.

فأما الاضطراب فمن أنّ [كلّا] صار لها معنيان: الأول معنى [لا]، والثاني معنى الردّ والإنكار.

وأما التشويش فمن استعمال مصطلح (الردّ والإنكار) عوضاً من [الردع والزجر]. ويزيد الأمر تشويشاً، مزجّه شيئاً من مصطلح سيبويه بمصطلحه الجديد، إذ يقول بعد ستة أسطر: [ولا تستعمل عند حُذّاق النحويين بهذا المعنى، إلّا في الوقف عليها فتكون زجراً وردّاً وإنكاراً لما قبلها، هذا مذهب الخليل وسيبويه والأخفش والمبرد والزجاج وغيرهم...] (شرح كلّا وبلى ونعم ٢٣)

ولو نظرت اليوم إلى ما يكتبه النحاة واللغويون في تعريفهم لـ [كلّا]، لرأيتهم ما يزالون بعد انصرام ألفٍ ومئتي سنة، يتعبدون بمقولة سيبويه: [كلّا ردع وزجر]، فإذا فارقوها ففراق العاشق، تّبعه قدمه، ويشدّه قلبه.

يقول كتابٌ حديثٌ في القواعد: [وهناك من يرى أنها قد تأتي لغير الردع والزجر]!! ويقول صاحب (متن اللغة): [وتكون حرف ردّ بمنزلة نعم ولا، فيكتفى بها في الجواب. وهي بمعنى [لا]، إلّا أنّ [لا] للنفي فحسب، و[كلّا] تنفي شيئاً وتوجب غيره. كما تقول في جواب من قال لك: أكلت تمرّاً؟ كلّا. أي لم أكل تمرّاً بل

عسلاً. وأصل معناها الردع والزجر!! (متن اللغة ٩٧/٥)

قلت: قد يُغضي المرء على أشياء لا تُزري بالعقل، وأما على ما يُزري به فلا. ولذلك ننكر أن يقال: أصل معنى [كَلَا] الردع والزجر!! إذ لا أصل هاهنا ولا فرع، وإنما هنا كلمة لها معانٍ، كلٌّ معنى منها مستقلٌّ قائم بنفسه.

كيف!! وقد برهن الأئمة من خلال معاني الآيات ومناسباتها، أن [كَلَا] أتت في هذا الموضع بمعنى [ألا] الاستفتاحية، وفي ذلك بمعنى [حقاً].

فإذا قيل لنا: إن الذي تذكره قليل من كثير!! قلنا إن الكثرة والقلة لا يجعلان الأصل فرعاً ولا الفرع أصلاً. ثم كيف يكون [الردع والزجر] أصلاً لـ [حقاً]؟ وأي بعدٍ أبعد من البعد بينهما؟ ودَع عنك أن [الاستفتاح] إنما هو بدء كلام، ليس غير.

وأن الردع والزجر يكونان بعد ما يُنكر من فعلٍ أو قول، ليس غير؟ ليس هاهنا أصلٌ وفرعٌ، بل هاهنا أصلان، اللهم إلا أن يزعم معاند، أن ما يقوله سبويه أصل!! وما يقوله غيره فرع!!

وبعدُ، فقد وردت كلمة [كَلَا] في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة، وقفنا عندها وأنعمنا النظر فيها، فوجدنا الحكم على بعضها بأنه للردع والزجر مُخرجاً لمعانيها عن مستقراتها، حيث لا يصح ردع ولا زجر، إلا عند مَنْ ينظر إلى الكلام نظرة آلية، لا تفرّق بين حالتين مختلفتين، في مناسبتين مختلفتين. وسأقف عند آيتين من هذه الآيات، وعند حديث واحد تستشهد به كتب الصناعة على معنى الردع والزجر، فيرى القارئ بعينه ما حُجب عنه:

يفرّ موسى وقومه من مصر ليلاً، فيعلم فرعون بذلك فيتبعهم بجيشه، وتشرق الشمس فيتراءى الفريقان. فيقول أصحاب موسى له وقد زُلزِلوا: ﴿إِنَّا لَمُدْرُكُونَ﴾ قال كَلَا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿الشعراء ٦١/٢٦-٦٢﴾

في كتب الصناعة أنّ [كَلَّا] هنا - بل في كل موضع ترد فيه - زجر وردع، وعند مكّي: زجر وردّ وإنكار. فهل كان موسى - وقد رأى جيش فرعون يُدرّكه، ورأى ما عليه قومه من الخوف والهلع - في حالة نفسية يناسبها أن يصيح بهم زاجراً، ويؤنبهم منكرّاً؟ فإذا قال مكابر: نعم هذا ممكن، لأنه نبيّ. فإننا نقول له: وهل كان قومه أنبياء فيخالقوا سجايا الخلق، فيفيدهم في هلّهم زجر وردع وإنكار؟؟ ألا ترى إلى موسى كيف تجنّب كلّ صنف من صنوف الإجابة المباشرة، واعترف اعترافاً ضمّنياً بأنه وقومه لا قِبَلَ لهم بفرعون وجنوده، وأنّ ربّه وليُّ إرشاده إلى سبيل هزيمتهم؟ أهذا زجر وردع وإنكار، أم إفراخ رُوع، وطمأنة قلوب واجفة.

- يقول قوم موسى: يا موسى، إنّنا لمُدرّكون، فمقتولة رجالنا، مسيئة نساؤنا، مسترقة أطفالنا !!!

- فيقول لهم موسى: يا قوم لا تضطربوا، فإنّ معي ربّي يهديني سبيل النجاة، ومن كان ربه معه نصر.

ترى لو جُعِلَت هذه الأزمة، موقفاً مسرحياً يُعيد صوغَ الحياة، أكان المؤلفُ يوصي موسى بطلّ المسرحية بأن يزجر ويردع وينكر، أم يوصيه بالرفق والتشجيع وبثّ الثقة في النفوس؟! في النفوس؟!!

ودونك الحديث في آية أخرى: ﴿أَيُّطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ. كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ﴾ (المعارج ٣٨/٧٠-٣٩)

القائلون بالردع والزجر في كل حال يقولون: هنا ردع لهم عن طمعهم في الجنة. ونحن نقول: إنّ الطمع في الشيء، جنةٌ كان أو غيرها، هو حالة نفسية. فهل يُزجر ويُردع من تعرو قلبه حالة نفسية؟ ما أظنّ أحداً يقول هذا، اللهم إلا أن يكون مكابراً أو مشاغباً. فالخائف لا يُردع، والآمل لا يُردع، والمتمني لا يردع، والراجي لا يردع،

وكذلك الطامع لا يُردع؛ فَمَنْ يَعْرِو قَلْبَهُ طَمَعٌ، يُسَخَّرَ مِنْهُ وَيُتَهَكَّمُ بِهِ، ويقال له بهدوء المطمئن، وطمأنينة الواثق بمعرفة النتيجة: [لا !! إِنَّ مَا تَطْمَعُ فِيهِ لَا سَبِيلَ إِلَى تَحْقِيقِهِ]. وقد يقال له غير هذا من صيغ التعبير، وأما أَنْ يُرَدَّعَ وَيُزَجَرَ فلا.

وفي النهاية ١٩٩/٤: [تَقَعُ فِتْنٌ كَأَنَّهَا الظُّلُلُ، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: كَلَّا يَا رَسُولَ اللَّهِ] وقد علق ابن الأثير على هذا فقال: [كَلَّا: رَدْعٌ فِي الْكَلَامِ وَتَنْبِيهِ وَزَجْرٌ، وَمَعْنَاهَا: إِنَّهُ لَا تَفْعَلْ].

فهل يَرَدَّعُ الأعرابيُّ رسولَ الله وبينه ويزجره!!؟ قد يقول معترض: إِنَّ الذي غشي قلب الأعرابي من قول رسول الله، قد أنطقه بـ [كَلَّا] التي تقال في الاستفظاع. فيكون الردع والزجر لفكرة وقوع فتن كالظُّلُل.

ونقول: مثل هذا التلزيق في كتب الصناعة كثير، ولكن يمنع منه هنا أَنَّ الأعرابيَّ مخاطب الرسول فقال: [يا رسول الله]. فكيف يكون الردع للفكرة، ويكون الخطاب للرسول؟ ومع ذلك، إِنَّ صَحَّ هذا - وما نظنه صحيحاً - فخير منه أَلْفَ مَرَّةٍ أَنْ يقال: وتكون [كَلَّا] نافيةً بمعنى [لا]، وفكَّها الله!!

أما الشاهد الصريح على أَنَّ [كَلَّا] تكون بمعنى [لا] النافية، فقد ساقه ابن بري. ففي لسان العرب ٥٩٧/١١:

[وقال ابن بري: وكَلَّا حرف ردع وزجر؛ وقد تأتي بمعنى (لا) كقول الجعدي

(يريد: النابغة الجعدي):

فقلنا لهم خَلُّوا النساءَ لأهلها! فقالوا لنا: (كَلَّا)، فقلنا لهم: (بَلَى) ^(١)

ف (كَلَّا) هنا بمعنى (لا)، بدليل قوله: (فقلنا لهم بلَى)، وبلى لا تأتي إلا بعد نفي؛ ومثله قوله (أي: النابغة الجعدي) أيضاً:

١- رواية صدر البيت في الديوان ١١٧: (فقلنا لهم خَلُّوا طريقَ نساءنا).

قُرَيْشٌ جِهَازُ النَّاسِ حَيًّا وَمَيِّتًا فَمَنْ قَالَ: (كَلًّا)، فَاَلْكَذْبُ أَكْذَبُ
وعلى هذا يُحْمَلُ قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانِي﴾ [كَلَّا] اهـ.

أخيراً، لم نَرَبْ بَأْساً في إيراد قول الكفوي وهو يترجم [كَلَّا]: [وأكثر البصريين
على أنها حرفٌ معناها الردع والزجر... وليس هذا المعنى مستمراً فيها، إذ قد تجيء
بعد الطلب لنفي إجابة الطالب، كقولك لمن قال لك إفعل كذا: (كَلَّا)، أي: لا يُجاب
إلى ذلك]. (الكليات ٩٥/٤)

وبعد، فـ [كَلَّا]، ليست مقصورة على الردع والزجر، بل تكون بمعنى [لا]،
وبمعنى [حقاً]، وللاستفتاح.

* * *

المراجع والمصادر:

٧٨٩	محيط المحيط	٩٧/٥	متن اللغة
٤٧٨/٤	شرح الكافية	١٢	شذور الذهب
٢٣٥/٤	كتاب سيبويه - هارون	١٦/٩	شرح المفصل
٢٨٧	رصف المباني	٥٧٧	الجنى الداني
١٩٩/٤	النهاية	٢٢١/١	الإتقان
١٧٤٢	القاموس المحيط	٢٥٥٣/٦	الصاحح - للجوهري
١١٧، ١١	ديوان النابغة الجعدي	٧٠ - ١٩	شرح كَلَّا وبلى ونعم
٩٥/٤	الكليات - للكفوي	٢٠٥	المغني
		٤٦٤/١٥ + ٥٩٧/١١	لسان العرب

في [كم] الاستفهامية

• رؤية ما لا يُرى؟!

الاسم بعد [كم] الاستفهامية منصوب على أنه تمييز، وهو بعد [كم] الخبرية مجرور على أنه مضاف إليه. وكم يُتيح هذا الفرق اللطيف الدقيق بينهما، من يُسر الاستعمال في أثناء الكلام !!

فأرث الآن لكتب الصناعة، إذ تحمل من العناء ما تحمل، وتبذل من الجهد ما تبذل، كي يصير هذا اليسير عسيراً !!

فلقد أجمعت على أن مميّز [كم] الاستفهامية منصوب. ويُحمَد لها قولها هذا، فإنه يؤسس قاعدة.

وأجمعت أيضاً على أن [كم] هذه لها الصدارة، ولا يستثنى من هذا الحكم إلاّ تقدّم المضاف وحرف الجرّ عليها. وهذا محمودٌ لها أيضاً للسبب المتقدم نفسه.

وأخيراً قالت: إذا سبق [كم] حرف جرّ، جاز أن يُجرّ مميّزها بـ [مِنْ]. يعني: جاز أن يقال: [بكم من درهم اشتريت الكتاب؟].

قلت: وهذا لا بأس به كذلك. فأبناء الأمة صغاراً وكباراً، أَلْفُوا أن تُجرّ الأسماء بحروف الجرّ.

ولقد أعرضنا عند صوغ قواعد [كم] الاستفهامية، عمّا وراء هذه القواعد الثلاث من دوّامات، تزخر بمثلها بحور كتب الصناعة، فقلنا:

• [كم] الاستفهامية لها الصدارة • وموضّحها مفرد منصوب • ويجوز جرّه بـ

[مِنْ] إذا جُرَّتْ هي بحرف جرّ.

فانظر الآن - بعد أن أرسينا قواعد البحث - إلى ما تقوله كتب الصناعة:

لقد رأوا الاسم بعد [كم] الاستفهامية يأتي منصوباً، وبعد [كم] الخبرية يأتي مجروراً، فتساءلوا: [هل يجوز جرّ مميّز^(١) [كم] الاستفهامية حملاً على الخبرية؟]. واختلفوا عند الجواب فذهبوا مذاهب ثلاثة، أحدها: [كلّا لا يجوز]. والثاني: [نعم يجوز]. والثالث: [نعم يجوز، ولكن بشرط أن يدخل على (كم) حرف جرّ نحو: على كم جذع بيتك مبني؟]. (همع الهوامع ٧٩/٤)

ثم اختلف أصحاب المذهب الثالث، فقال الخليل وسيبويه والفراء...: إنّ الاسم المجرور بعد [كم] - وهو في المثال المتقدّم [جذع] - مجرورٌ بـ [مِنْ] مقدّرة حُذِفَتْ تخفيفاً، أي: [على كم من جذع...].

والسرّ في ذلك عندهم، أنّ حرف الجرّ الداخل على [كم] - وهو هنا [على] - قد جاء تعويضاً عن [مِنْ] المحذوفة. وخالفهم الزجاج فقال: ليس هاهنا [مِنْ] مضمرة، بل الذي هنا مضاف هو [كم]، ومضاف إليه هو الاسم الذي بعدها، أي: [جذع]. ثم بعد نحو سبعة سنة، ناصر الفريق الأول من أصحاب المذهب الثالث، أبو الحسن الأُبَدي^(٢) فقضى، بناءً على مناقشة وتعليل، أنّ الحرف الداخل على [كم] تعويضٌ عن [مِنْ].

قلت: إنّ هذا التعويض المتوهم، فتحّ للمسألة أيضاً باباً عندهم، ما كان يُتَخَيَّلُ أن يُفتح، وهو أنّ هذا المعوِّض عنه المحذوف، أي: [مِنْ]، لا ينبغي أن يُذكر بعد أن

١- لقد شوّش القرب اللفظي بين [التمييز والمميّز] بحث [كم] تشويشاً، فضلاً على أن المميّز يكون في كثير من الأحيان تمييزاً. فاستعضنا في أثناء البحث عن [المميّز]، بكلمة [الموضّح]. ومعناها واحد، وصيغتهما واحدة.

٢- هو أحمد ابن محمد ابن محمد البجائي (شهاب الدين)، نحوي أندلسي ت/ ٨٦٠ هـ.

عَوَّضَ عنه بحرف الجرِّ الداخل على: [كم]. فَمَنْ ذكره أَخَذَ بأضعف الوجوه إذ يَذكر المعوَّض عنه والمعوَّض فيقول مثلاً: [على كم مِنْ جِذَعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟]، وَمَنْ حذفه فقال مثلاً: [على كم جِذَعٍ بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ؟] فقد أَخَذَ بوجهٍ ضعيف، لأن الأصل في مُمَيِّز [كم] الاستفهامية النصب، وأما الجرُّ بـ [مِنْ] محذوفة، فإنه من حمل الاستفهامية على الخبرية !!!

قلت: إن من حقِّ مَنْ ليس هذا الفنُّ اختصاصه، أن يسأل فيقول: إذا كان العربي يأتي بـ [مِنْ] ظاهرةً ومقدَّرةً، فبأيِّ حقٍّ يقول نحويُّ مهماً يعلُّ كعبه: هذا ضعيف وهذا أضعف؟!

ثمَّ مِنْ حقِّ هذا السائل - في اعتقادنا - أن يسأل أيضاً: كيف يكون الجرُّ بـ [مِنْ] مقدَّرةً، أقوى من الجرِّ بها مذكورةً ملفوظة؟! ثمَّ بِمَ تعتذر كتب الصناعة، إنَّ هو قال: لقد كان النصب بعد الاستفهامية والجرُّ بعد الخبرية، نبراساً يضيء لنا طريق التعبير، ويدنينا من السليقة، فلمَّا قلتم إنهما يتقارضان، فيُحمَل المجرور على المنصوب، والمنصوب على المجرور، تركتمونا في عمياء مظلمة، فأبدلتمونا بالأنس وحشة، وبالمعرفة جهلاً. نعم !! بِمَ تعتذر كتب الصناعة له؟!

[بكم درهمٍ اشتريت الكتاب؟] ضعيف عندهم، و [بكم مِنْ درهمٍ اشتريت الكتاب؟] عندهم أضعف. فإذا كان هذا وذاك صحيحين عربيةً، فكيف يصحَّ أن يقال: هذا أقوى وهذا أضعف؟! أو هذا ضعيف وهذا أضعف؟! إنَّ الضعف والقوَّة هاهنا، إنما جلبتهما (آراء) مؤلِّفي تلك الكتب، فنحويُّ يحكم بالضعف وآخر يحكم بالقوَّة. وأمَّا العربي الذي أُخِذَت العربية عنه، فقد احتاج إلى القول فقال، وما خطر يوماً في ذهنه أن سيأتي رجلٌ بعد مئات من السنين يقول لأبنائه: حذَفُ [مِنْ] في قولك كذا وكذا، أقوى مِنْ ذكرك لها في كذا وكذا!!

ثم إذا كان هذا ضعيفاً وذاك أضعف، فلم يؤخذ بأحدهما أو كليهما وما فيهما إلاّ الضعف؟ ولم لا يقال: تمييز [كم] الاستفهامية مفرد منصوب؟ لكن يجوز جرّه بـ [من] إذا جرّت هي بحرف جرٍّ؟ فكّها الله!!

ثم كيف أحلت كتب الصناعة لنفسها أن تُزلزل أركان قاعدة النصب الموطّدة، فتقول: ويجوز الجرّ؟! فتترك طالب العلم إذا قرأ أو كتب، لا يهتدي مع هذا التشويش إلى سبيل؟!!

• إضاعة بالجمّان !!

تقرن كتب الصناعة [كم] الاستفهامية إلى [كم] الخبرية. وتعدّد بينهما المقابلات، وتقيم الموازنات، ثم ترتكس فتذكر ما بينهما من اختلاف. ويقرأ طالب العلم كلّ ذلك، فلا يدري له سبباً، اللهم إلاّ أن يكون الاشتراك اللفظي بينهما!! فإذا قيل: نعم، إنّ لفظهما المشترك، هو الذي اقتضى مقابلهما، سعيّاً لبيان صفات كلّ منهما، كي لا تختلط معالمهما، فتستعمل هذه في موضع تلك.

قلنا: قد يكون هذا القول صحيحاً - وهو غير صحيح - لو كان التفريق بينهما من قريب، وأمّا أن يكون ما بينهما من اللقاء والافتراق - كما تقول كتب الصناعة - خمس عشرة مسألة، فإن الوقوف عند كل مسألة منها، يغدو تعدياً بالجمّان، وتشويشاً بغير طائل.

ألا يكفي للنفور من هذه المقابلات أن تبلغ خمس عشرة مسألة؟! وأن ينظر المرء في إحداها فتكتشف له عن فنون من التشعيب والتفريع لا تخطر على بال؟ أليس نصب ما بعد هذه، وجرّ ما بعد تلك، كافياً في التفريق بينهما؟!!

* * *

المراجع والمصادر :

٢٠٠	المغني	١١٤/٣	جامع الدروس العربية
٣٨٣/٢	شرح الأشموني	٢٣٩	قطر الندى
٣٢٤/٤	توضيح المقاصد	٥٦٨/٤	النحو الوافي
١٤٧/٣	شرح الكافية	٢٧/٨+ ١٢٥/٤	شرح المفصل
٧٩/٤	حاشية الصبان	٢١٤	أسرار العربية
١٦٩ - ١٧٢	الإنصاف	٥٠	نصّ الألفية
		٧٣٩	شرح ابن الناطم
		٤٤/١	شرح ديوان الحماسة - مرزوقي
		٣٨٧/ ٦٠	مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
		٨٦ / ٣+٢٧٢، ١٢٧/٢	البيان والتبيين

في [كَمْ] الخبرية

• تلذذ بالتعذيب!!

[كم] الخبرية تحتاج إلى ما يُزيل إبهامها وغموضها. وتعبّر كتب الصناعة عن ذلك بقولها: [كم] تحتاج إلى مُمَيِّز؛ وقد يكون هذا المميّز مضافاً إليه نحو: [كم كتاب عندك!]، فكلمة [كتاب] هنا هي المميّز. وقد يكون هذا المميّز حرف الجرّ [مِنْ] ومجروره، نحو: [كم مِنْ كتابٍ قرأت!].

والحقّ، أن ليس في هذا القول صعوبة^(١) ولكنّ تهياً لها، وها هي ذي، فدونهاها: فإن فصل فاصل بين [كم] ومميّزها، فإن هذا المميّز يجب عند ذلك نصبه على التمييز فيُعَرَّب تمييزاً، أو جرّه بـ [مِنْ]، على حسب الحال. ثم إن كان الفاصل فعلاً ينصب [كم] فإِنَّ المميّز يُجَرَّب بـ [مِنْ] وجوباً. ويجوز في نحو: [كم نالني منك معروف!] رفع مميّز [كم] على أنه فاعل لـ [نال]. فيكون تمييز [كم] المجرور، مجروراً مقدّراً أي: [كم مرّة نالني منك معروفاً!] ويجوز أن تنصبه على التمييز، فيكون فاعلُ [نال] ضميراً مستتراً.

وقد يظنّ ظانّ أننا نرتجل هذا الكلام ارتجالاً من عند أنفسنا، ونقول: كلا، بل نقلناه عن عمدٍ، من أيسر كتب النحو في عصرنا، وهو [جامع الدروس العربية] فانظره في الصفحتين ١١٥-١١٦ من الجزء الثالث.

ولقد أطلنا الوقوف هاهنا والتأمل، والتفكير في فكّ هذه المِخْنَقَة، فرأينا أنّ الذي

١- لا يظنّ ظانّ أن هذا اللين هو من كتب الصناعة، وأنه يُرى في كتبهم كما يُرى هنا!!

أنشأ معظم هذه المصاعب، هو خلط مصطلح [المميّز] بمصطلح [التمييز]، وإطلاق مصطلح [التمييز] على المضاف إليه مرّة، وعلى الجارّ والمجرور مرّةً أخرى، وعلى المميّز نفسه مرّةً ثالثة.

وكان فكّ المخنقة بأن عمدنا إلى تسمية الأشياء بأسمائها: فالمضاف إليه مضاف إليه. والجارّ والمجرور جارٌّ ومجرور. والتمييز تمييز. وأما كلمة [المميّز] وأعظم البلاء منها، فقد استبدلنا بها كلمة بمعناها وهي: [الموضّح]، فزال البأس!

• تحت مظلة الأئمة:

من المجمع عليه أنّ العرب تقول: [كم من كتابٍ قرأتُ !!] وأنّ كلمة [كتابٍ] مجرورة بحرف الجرّ [من]. ولا يُتخيّل الاختلاف في هذا، إذ كلّ سبيل إلى الاختلاف فيه مغلق.

ومن المجمع عليه أيضاً، أنّ العرب تقول: [كم كتابٍ قرأتُ !!]. فهل للنحاة في هذا اختلاف؟!

نعم؛ بل لهم فيه اختلاف عريض. وذلك أنّ كلمة [كتابٍ] مجرورة، وليس قبلها حرف جرّ ظاهر، فما الذي جرّها؟؟ ... وقامت القيامة !!

ففرّق يقول: إنّ كلمة [كتابٍ] من قولك: [كم كتابٍ قرأتُ] مضافٌ إليه، والمضاف هو [كم]. ومع أنّ [كم] مبنية، والمبني لا يُضاف، فإنهم يقولون: هذا من المواضع التي يجوز فيها ذلك.

وفريق آخر يقول: بل هي اسم مجرور بـ [من] مقدّرة.

ولكلّ حججه، ولكلّ ما يدفع به !!

وقد يُظنّ أنّ ليس بعد هذا الاختلاف مجال لسواه. ويخطئ من يظنّ ذلك. فمِن

هاهنا يبدأ الاختلافُ:

وذلك أنّ مميّز [كم]^(١) قد يتّصل بها وقد ينفصل عنها. فإذا اتصل، صحّ عند الفريق الأول اعتداده مضافاً إليه. لكنّ ما القول إذا انفصل عنها، والمضاف إليه لا ينفصل عن المضاف؟ هنا مذاهب:

المذهب الأول: أنّ الاتصال، شرطُ الجرّ بالإضافة. فإذا لم يكن اتصالاً لم يكن جرّاً. بل كان نصباً، حملاً للخبرية على الاستفهامية. (أي: اعتداد كم الخبرية في الحكم كالاستفهامية!!) والمذهب الثاني: أنّ الفصل فصلان، أحدهما فصلٌ بجملة ويتعيّن عند ذلك النصب. والآخر فصلٌ بظرف أو جارٍ ومجرور، وقد جاء المميّز مجروراً مع هذا الصنف من الفصل.

والمذهب الثالث: أنّ الفصل قد يكون بالجارّ والمجرور والظرف معاً مجتمعين، ويتعيّن النصب في هذه الحال.

ثمّ هاهنا مسألة مبدئية - كما يقال اليوم - يلخصها سؤالك: أيصحّ الفصل أصلاً بين [كم] ومميّزها؟؟

ومذاهبهم في هذا ثلاثة أيضاً:

المذهب الأوّل - وهو مذهب جمهور البصريين - أنّ الفصل في الأصل لا يكون إلّا في الشّعْر. وتعبير كتب الصناعة: لا يكون إلّا في الضرورة الشعرية.

والمذهب الثاني - وهو مذهب الكوفيين - أنّ الفصل جائز بغير قيد، في الشعر والنثر.

والمذهب الثالث - وهو مذهب يونس - أنّ الفصل يجوز إذا لم يكن الفاصل جملة.

١- ذكرنا في مناقشة [كم] الاستفهامية أننا استعملنا كلمة [الموضّح] في أثناء البحث، مكان كلمة [التمييز] التي تستعملها كتب الصناعة. وذلك كي نباعد عن الطالب ما يجلبه الاشتراك اللفظي بين [التمييز] و[المميّز] من تشويش وبلبله فكرية. ثم عدنا إلى بسط القول فيه، في الفقرة السابقة لمزيد إيضاح.

لكن ما الحكم إذا كان الفصل بجملة؟ هاهنا ثلاثة مذاهب كذلك:
فمذهب سيويه أنّ النصب في هذه الحال متعين. ومذهب المبرد جواز الجرّ إذا
كان الفصل بجملة، في الشعر خاصة. ومذهب الكوفيين جواز الجرّ أيضاً في النثر.
أخيراً لا بدّ من أن نورد شهادة لسيويه، قد تُريح مَنْ تُتعبهم آراء كتب الصناعة
فيستريحون، وهي أنّ سيويه [ذكر أنّ بعض العرب ينصب مميّز (كم) الخيرية مع
الاتصال حملاً على الاستفهامية]. (توضيح المقاصد ٣٢٢/٤)

وبناء على ما نقله سيويه - وسيويه عند النحاة جميعاً ثقة لا يُشكّ فيما ينقله -
لك أن تجرّ في كل حال، ولك أن تنصب في كل حال. اللهمّ إلّا أن تفصل بجملة
فيتعين عنده النصب (توضيح المقاصد ٣٢٦/٤ - ٣٣٢). فنحذّ راحتك، فقد كفتك
شهادة سيويه قلبَ الدماغ - كما يقال في مصر الشقيقة - وإنّ أضاعت الحدودَ بين
الاستفهامية والخيرية !!

وبعد، فهاهنا تسعة مذاهب، كثر فيها إهراق المداد، وبرّي الأقلام. ولقد تأملنا
مميّز [كم] الخيرية، فوجدناه لا يزيد على أن يكون مجروراً بـ [مِنْ] ظاهرة أو
مقدّرة. وأنّ ما وراء ذلك ليس إلّا تلويّاً وتمعّجاً !! وذلك أن قولك: [كم مِنْ كتابٍ
قرأتُ !!] خارجٌ عن نطاق الأخذ والردّ، فهاهنا جارٌّ ظاهرٌ ومجروره. وفكّها الله.
وقولك: [كم كتابٍ قرأتُ !!] مستغنٍ عن الأخذ والردّ. إذ مميّز [كم] هاهنا،
مجرورٌ بـ [مِنْ] مقدّرة. وفكّها الله.

وبهذا أخذنا، وسترى في معالجة النماذج، يُسرّ هذا المذهب، وسلامته من المعايب.
ويبقى من المسألة أن يقول معترض: متى كانت قواعد العربية تُقال اعتباطاً، وتُلقى
جزافاً؟ فنقول: إنّ ما أخذنا به لا اعتباط فيه ولا مجازفة، فهو مذهب الفراء. وقد كان
ذهب إلى أنّ مميّز [كم] الخيرية يُجرّ بـ [مِنْ] مقدّرة. (توضيح المقاصد ٣٢٨/٤)

والفراء قريع سيبويه، وهو إمام الكوفيين، ووارث علم الكسائي، والفراء أمير المؤمنين في النحو، ولولا الفراء - كما قال ثعلب - ما كانت اللغة ... وما هذا الذي نقلناه هاهنا من قول الأئمة في هذا الإمام، إلا كالنقطة من البحر !! ومن شاء أن يزيد زاد.

وهكذا ترى أن مميّز [كم] الخبرية - إذا خلّص من تراحم النحاة على مورده - لا يخرج عن الجرب [من]، ظاهرة أو مقدّرة. وصحيح أن نحاة آخرين يذهبون - في مثالنا الذي نحن بصده وهو: [كم كتاب قرأت] - إلى اعتداد [كم] مضافاً، و[كتاب] مضافاً إليه، فإنّ ما أخذنا به ليس بدعاً فهو مذهب الفراء. وقد قال به أيضاً الخليل ابن أحمد وسيبويه، في خلال معالجتهم تمييز [كم] الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ، في نحو: [بكم درهم اشتريت ...؟]، ودونك النصّ الذي أورده المرادي في هذا الموضوع، فإنّ الاطلاع عليه مفيد في ذاته، فضلاً على فائدته فيما نحن فيه. قال:

[فيجوز في نحو (بكم درهم اشتريت؟): النصب على الأصل، وهو الأجود والأكثر؛ والجرب أيضاً، وفيه قولان: أحدهما أنه بمن مقدّرة كما ذكر، وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. والثاني: أنه بإضافة كم إليه وهو مذهب الزجاج].
(توضيح المقاصد ٣٢٦/٤)

ولا بدّ من توجيه النظر هاهنا، إلى أنّ التركيب في حالتي الجرب لا يتغيّر!! وإنما الذي يتغيّر، هو نظرة هذا الإمام أو ذاك إلى المسألة. وأما [كم كتاب] فتظلّ [كم كتاب]. وبتعبير آخر نقول: إنّ المسألة هاهنا ليست مسألة لغوية، وإنما هي نظرة عقلية، تحاول أن تستظلّ ببراهين الأدلة النحوية، ما وسعها أن تستظلّ.

ولقد كان ممكناً أن نقول: [مميّز (كم) الخبرية، في نحو قولك: (كم كتاب قرأت!!) مضاف إليه]، فتتابع - على العمياء - فريقاً دون فريق من أئمة هذه الصناعة، تعبدوا بقولهم؛ لكننا لم نر لمنطق هؤلاء فضلاً على منطق أولئك، فأثرنا توحيد

الحكم، والأخذ بما يُعين عليه، من المنطقيين.

وَشَجَّعْنَا عَلَى ذَلِكَ، أَنَّ اخْتِلَافَ الطَّرِيقِ إِلَى رُومَا، لَا يُبَدِّلُ مَوْقِعَ رُومَا مِنْ الْمَصُورِ!! فَالْتَرَكِيبُ هُوَ هُوَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَ الْجَرُّ هُوَ هُوَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَمَا أَهْوَنُ أَنْ يَخْتَلِفَ النَّحَاةُ فِي تَعْلِيلِ طَرَائِقِ الْعَرَبِ فِي التَّعْبِيرِ، إِذَا سَلِمَ التَّعْبِيرُ نَفْسَهُ!! وَلَقَدْ نَظَرْنَا، فَرَأَيْنَا الْوُقُوفَ عِنْدَ أَشْهَرِ شَوَاهِدِهِمْ، أَعَوْنَ عَلَى فَهْمِ الْمَسْأَلَةِ وَمُعَالَجَتِهَا، فَدُونِكَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ:

• قَالَ الْقَطَامِيُّ - عُمَيْرُ ابْنِ شَيْمٍ (خزانة الأدب ٤٧٧/٦):

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادَ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمَلُ
وَأَنْتَ تَرَى أَنَّ مُمَيِّزَ [كَمْ] الْخَبَرِيَّةُ هُوَ: [فَضْلاً]، وَهُوَ مَنْصُوبٌ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنَّ
يَكُونُ مَجْرُوراً. وَتَرَى أَيْضاً أَنَّ جُمْلَةَ [نَالِي] فَصَلَتْ بَيْنَ [كَمْ] وَمُمَيِّزِهَا. وَهَذِهِ نَوَاشِئُ
جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الْمَعْهُودِ فِي اسْتِعْمَالِهَا. تَقُولُ كَتَبَ الصَّنَاعَةُ: [كَمْ] الْخَبَرِيَّةُ مُضَافٌ،
وَمُمَيِّزُهَا، (أَي مَوْضُحُهَا، وَهُوَ الْاسْمُ الْمَجْرُورُ الَّذِي يَكُونُ بَعْدَهَا) مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَتُجْمِعُ عَلَى أَنَّ
الْفَصْلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ - أَصْلاً - غَيْرُ وَارِدٍ، لِأَنَّهُمَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.
وَتَنْتَظِرُ فِي بَيْتِ الْقَطَامِيِّ فَتَرَى مَا حَقَّقَهُ الْجَرُّ قَدْ انْتَصَبَ، وَاللَّذِينَ لَا يَنْفَصِلَانِ قَدْ
انْفَصَلَا، فَهَاهُنَا إِذَا عَتَمَةُ، لَا بَدَّ مِنْ إِضَاءَتِهَا.

أَمَّا الْفَرَاءُ فَالْمَسْأَلَةُ عِنْدَهُ مُحْسُومَةٌ. لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي الْأَصْلِ: إِنَّ الْمَجْرُورَ بَعْدَ [كَمْ]،
مَجْرُورٌ بِـ [مِنْ] ظَاهِرَةٍ، أَوْ مَقْدَرَةٍ. وَكَلِمَةُ [فَضْلٌ] مَجْرُورَةٌ، وَإِذْ قَدْ جُرَّتْ وَلَيْسَ قَبْلُهَا
[مِنْ] ظَاهِرَةٌ، فَهِيَ إِذَا مَجْرُورَةٌ بِـ [مِنْ] مَقْدَرَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: [كَمْ نَالِي مِنْهُمْ مِنْ فَضْلٍ].
وَفَكَّهَا اللَّهُ!!

وَأَمَّا الْفَرِيقُ الَّذِي يَقُولُ بِأَنَّ مُمَيِّزَ [كَمْ] مُضَافٌ إِلَيْهِ، فَيَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِذَا فُصِّلَ
بَيْنَهُمَا نُصِبَ الْمُمَيِّزُ حَمَلاً عَلَى [كَمْ] الْاسْتِفْهَامِيَّةِ. (تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ ٣٢٨/٤)

قلت: إنّ الهروب من المشكلة، بأن يقال: النصب حملٌ لـ [كم] الخيرية على الاستفهامية - وبتعبيرٍ آخر لا يرضى عنه النحاة: النصب ناشئ من معاملة هذه وكأنها تلك - لا يزيد على إعلان الإفلاس بكلام مزوّق، فيه من التهذيب، على قدّ ما فيه من لبيّ عنق الحقيقة.

ثمّ هاهنا مسألة، رأينا الخير في أن يُختتم بها الحديث عن بيت القطاميّ، وفيها من الهول، على قدر ما فيها من الألم والأسى. فلقد رجعنا في آخر المطاف إلى ديوان الشاعر - وقد حقّق مرتين: حققه في المرة الأولى J-Barth عام ١٩٠٢ وطُبِع في ليدن، وحقّقه في الثانية د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب عام ١٩٦٠ - دار الثقافة في بيروت - فإذا رواية البيت في المرتين بالضمّ لا بالنصب!! أي:

كم نالني منهم [فضلٌ] على عدمٍ إذ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

ويتحصّل من ذلك: أنّ [فضلٌ] فاعل لفعل [نال]، وأنّ البيت - يا حسرتنا!! - ليس فيه موضحٌ أي: مميّز!! لا مجرور ولا منصوب!! إذ مميّزه محذوف، والتقدير: [كم مرّة نالني منهم فضلٌ]. ثمّ ليس فيه - أصلاً - فصل بين [كم] ومميّزها!! ولا فيه حملٌ لخيرية على اسمية!! وإنما فيه ضحكٌ على عقول طلاب العلم المساكين!!

ومن زلزلته هذه الحقيقة فأخرجته إلى الإنكار، فليرجع إلى ديوان الشاعر ليهدئ من روعه، وسرى ذلك في البيت رقم ٣٩/ من الصفحة رقم ٦/، طبعة ليدن عام ١٩٠٢، ويراها في الصفحة ٣٠/ من طبعة دار الثقافة في بيروت.

• ودونك شاهداً آخر، مجهول القائل. ومع أنّ البيت المجهول قائله لا يُستشهد به،

فإننا نقف عند هذا البيت، لنبيّن به حقيقة. وذلك قول الشاعر:

كم في بني سعدٍ ابن بكرٍ سيّدٍ ضخمٌ الدسيعة ماجدٍ دَفّاعٍ

(الدسيعة: العطية، يريد أنه واسع المعروف، وللبيت رواية أخرى هي: نَفّاع).

فكتب الصناعة تستشهد به على أنّ مميّز [كم] - وهو هنا كلمة [سيّد] - يجوز للضرورة الشعرية، أن يُعدّ مضافاً إليه، وإنّ فُصل بينه وبين المضاف. (المضاف هنا هو كلمة كم). قال الأعلام الشنتمريّ: [الشاهد فيه خفضُ (سيّد) بـ (كم) ضرورة]. (الخزانة ٤٧٦/٦) قلت: إنهم لم يجدوا بدءاً من اعتداد ذلك ضرورة، لأنهم يُجمعون على أنّ المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينهما. وقولهم: [يجوز في الضرورة] إنما هو لِيُلعن الحقيقة، فالذي لا يجوز في اللغة، لا تُجيزه ضرورة.

ودعُ عنك هذا الذي لَزَقَتْه كتبُ الصناعة، وانظر إلى البيت مستظلاً بمذهب الفراء، تجد اليسر الذي يُنادى به اليوم ولا يُعمل من أجله!! وتجد المنطق المحكم، الذي لا تزعه ضرورة. ففي مذهب الفراء - كما قدّمنا آنفاً - أنّ مميّز [كم] يُجرّ بـ [مِن] ظاهرة، أو مقدّرة. وعلى هذا تكون كلمة [سيّد]، بحرورة بـ [مِن] مقدّرة. أي: [كم في بني سعدٍ ابن بكرٍ مِن سيّد]. وفكّها الله!!

• ويبقى من مشهور شواهدهم هاهنا، بيتٌ كان يمكن الانصراف عن النظر فيه، ولكن رأينا الوقوف عنده يزيد في طمأنينة من يأخذ بمذهب الفراء (الجرّ بـ [مِن]: ظاهرة أو مقدّرة)، ويُعرض عن الإضافة عموماً، وعن الإضافة مع الفصل خصوصاً. وذلك قول الشاعر الصحابيّ، أنس ابن زُنيَم (الخزانة ٤٦٨/٦):

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العلا وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهُ

(المقرِف: النذل اللئيم الأب، أي: كم نال العلا بالجود لئيم)

فقد وقفتُ كتب الصناعة، عند كلمة [مقرِف]، فقالت هي مميّز [كم]، وجرّها جرّاً بالإضافة. ولكن اعترض حكمهم هذا أنّ الشاعر فصل بينهما بجرٍّ وجرور هو [بجودٍ]، والمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة، لا يُفصل بينهما!! ولما كان لا بدّ من إقرار المسألة قالوا: [قد يجوز ذلك]!!

ففي الخزانة ما نصّه: [وقد يجوز أن تجرّ (يعني: أن كم يجوز أن تجرّ) وبينها وبين الاسم حاجز، فتقول: (كم فيها رجل). فإن قال قائل: أضمرَ (من) بعدَ (فيها)؛ قيل له: ليس في كلّ موضعٍ يُضمرُ الجارُّ؛ وقد يجوز على قول الشاعر: كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا ... الجرُّ والرفع والنصب على ما فسّرنا]. (خزانة الأدب ٦/٤٦٨)

وقد يعترض معترض هاهنا فيقول: لكنهم - كما ترى بعينك - أجازوا في البيت الرفع والنصب والجرّ. فنقول: ليست المسألة أن يجوز وجه، أو تجوز وجوه - كما يقول بعض المعربين، الذين يجعلون من معرفتهم ذلك سبيلاً إلى الزهو والبغدة !! - وإنما المسألة أنهم قالوا: رواية البيت بالجرّ، ثم صنعوا قاعدة حكموها وعابوا غيرها.

فلا الرواية ثبتت، إذ للبيت رواية أخرى بالرفع، أي: [مقرف]؛ أستغفر الله، بل الرواية الصحيحة هي رواية الرفع. قال أبو البركات ابن الأنباري - وقد جعل مسألة [كم] من المسائل الخلافية، بين البصريين والكوفيين - : [فالكلام على وجهين؛ أحدهما أن الرواية الصحيحة (مقرف) بالرفع]. (الإنصاف / ١٧٣)

ولا القاعدة سلمت، فإنهم هدموها بقولهم [قد يجوز ذلك] !! ولقد كان الأمر يهون شيئاً لو أنهم قالوا: [يجوز ذلك]، إذ الكلام لا يوصف بأنه [قد يجوز] و [قد لا يجوز]، بل يوصف بأنه [يجوز] أو [لا يجوز].

ومن رأى فيما نقول هوةً يُخشى التلف على من يهوي فيها، فقال: قد يُقصّد التحقيق بـ [قد] وبعدها مضارع؛ قلنا له إنما يقع هذا في نصّ لفصيح، في حيث لا يكون ظلٌّ من التباس. وأمّا في كتب العلم، وحيث قد يُخرج اللبسُ الكلامَ عن مستقرّه، ويعكس نقصُ حرفٍ أو زيادته قاعدةً ويقلبها، فلا !!

ومهما يدُرّ الأمر، فإنّ من حقّ قائلٍ أن يقول معلّقاً على كلام ابن الأنباري: إنّ من يبني قاعدته على هشاشة: [قد يجوز]، لا يحقّ له أن يبني ضدها على صلْدٍ

فيقول: [ليس في كلّ موضع يُضمَر الجارّ]؛ ملحقاً بذلك إلى أنّ إضمار [من]، له مواضع لا يتعدّها، ليس منها إضمارها بعد [كم] !!

ثم كيف أجازوا الفصل بين المتضايقيّن - فهدموا قاعدتهم التي بنوها، وهي تقول: لا يجوز الفصل بين المتضايقين - ولم يميزوا إضمار [من]؟! أفني النحو خيارٌ وفقّوس؟! وبعد، فكيف تُحترَم قاعدتهم، وقد بُنيت:

- على [كم] بجوّدٍ مقرّبٍ نال العلا] وله روايتان، الثانية الصحيحة منهما: [مقرّب]؟
- وعلى [كم في بني سعدٍ ابن بكرٍ سيّدٍ] وهو مجهول القائل؟
- وعلى [كم نالني منهم فضلاً على عدم]، وروايته لا أستحسن لنفسني أن أصفها؟! *

* * *

المراجع والمصادر :

جامع الدروس العربية	١١٤/٣	الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٠٧
المغني	٢٠٠	مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق	٣٨٧/٦٠
قطر الندى	٢٣٩	شرح ابن الناظم	٧٣٩
شرح الأشموني	٣٨٣/٢	شرح ابن عقيل	٤٢٠/٢
النحو الوافي	٥٦٨/٤	كتاب سيبويه - بولاق	٢٩١/١
توضيح المقاصد	٣٢٤/ ٤	الإتقان	٢٢١/١
شرح المفصل	١٣٤-١٢٥/٤	البرهان	٣٢٨/٤
شرح الكافية	١٤٧/٣	ديوان القطامي - ليدن	٦/ص
أسرار العربية	٢١٤	ديوان القطامي - بيروت	٣٠/
حاشية الصبان	٧٩/٤	خزانة الأدب	٤٦٨/٦
نصّ الألفية	٥٠	معاهد التنصيص	١٤٧/١
الإنصاف	١٧٢ ، ١٦٩	ديوان المتنبي	١٤٣/٤
الجنى الداني	٢٦١	همع الهوامع	٧٨/٤
شرح ديوان الحماسة	٤٧/١		
البيان والتبيين	٨٦/٣+٢٧٢، ١٢٧/٢		

في [كما]

يذكر النحاة أن [كما] مؤلفة من الكاف و [ما]. ثم يأخذون في التفريع.
ودونك شيئاً من ذلك، فقد قالوا:

- تكون [ما] اسماً، فتأتي اسماً موصولاً، أو نكرة موصوفة. وقولك: [ما عندي كما عند أخي] يحتمل الوجهين: فإذا اعتدلتها اسماً موصولاً، فالتقدير: [ما عندي كالذي عند أخي]. وإذا اعتدلتها نكرة موصوفة، فالتقدير: [ما عندي كشيء عند أخي].
- وتكون [ما] حرفاً فتأتي:

• مصدرية: ومنه قوله تعالى ﴿فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ (الأحقاف ٣٥/٤٦). أي: اصبر كصبر أولي العزم.

• أو كافة: تكف الكاف عن الجر. ومن ذلك قول زياد الأعجم:

لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ كما النشوان والرجل الحليم^(١)
أريد هجاءه وأخاف ربي وأعلم أنه عَبْدٌ لئيمٌ

ومثله قول نهشل ابن حرّي (المغني ١٩٤/١):

أخٌ ماجدٌ لم يخزني يومَ مشهدٍ كما سيفٌ عمرو لم تخنه مضاربُه

• أو زائدة، لا تحول دون أن تعمل الكاف الجرّ: ومن ذلك قول عمرو ابن برة

(الخزانة ٢٠٧/١٠):

ونصبرُ مولانا ونعلمُ أنه كما الناس محرومٌ عليه وجارمٌ

١- البيتان لزياد الأعجم، ولهما روايات أخرى لا تمس موضع الاستشهاد. انظر الخزانة ٢٠٨/١٠

ولو نظرت في المطولات إلى ما جرّه هذا التفريع من تفصيل وتشعيب، لرأيت كلاماً كثيراً، تقتضيك قراءته غير قليل من الوقت والجهد. وقد خلّصنا من كل ذلك إلى القول: [كما] أداة مؤلفة من كلمتين هما: كاف التشبيه، و[ما] المصدرية. وتختص بالدخول على الجمل اسميةً وفعلية، نحو: [أدرس كما درس خالد] و[أنت مجتهد كما خالد مجتهد].

ولم نجد في المطولات ما ينقض هذا الحكم، إلا بيتاً يتيماً هو بيت عمرو ابن برّاقة الذي ذكرناه آنفاً وهو:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

فدونك أسطوره: لقد روت كتب الصناعة كلمة [الناس] الواردة في البيت، مجرورة بالكسرة، وصرحت بأن الجرّ بعد [كما] قليل^(١).

قلت: ليته كان قليلاً، إذأ لھانت المسألة !! ولكنه غير وارد لا قليلاً ولا كثيراً!! وقصة ذلك: أنّ يُتم هذه الرواية نُبهي، وزاد في تنبيهي قولُ كتب الصناعة: إن الجرّ بالكاف إذا اتصلت بـ [ما] قليل. فرجعت إلى كتب اللغة والأدب، لأرى كيف ضُبِطَ فيها كلمة [الناس]، فما رأيت كتاباً منها ضبطَ حركةَ آخرها، إلا [الوحشيات] لأبي تمام، وقد حقّقه الميمني، ثم زاده ضبطاً وتحقيقاً محمود محمد شاكر، وقد فجأني أن رأيت الكلمة فيه مضبوطة بالضم أي: [كما الناس مجروم عليه وجارم]. (الوحشيات/٣٢)

وأسفتُ عند ذلك أيّ أسف، على ما أُضيعَ من الخير والورق في [اللاشيء]، وما أنفق طلاب العلم من الجهد والتعب في غير طائل. ومهما يدر الأمر، فمن أصرّ بعد الذي بيناه، على أن رواية الجرّ صحيحة،

١- انظر على سبيل المثال: أوضح المسالك ١٥٥/٢

فمُسؤولٌ عن أن يُرشد إليها في كتاب يسبق زمنَ أبي تمام (ت/٢٣١ للهجرة) أو يعاصره. وفي كل حال متى كان الراوي أبا تمام، وكان محقق روايته الميمني، ثم من بعده محمود محمد شاكر، فمن الغفلة أطراح ما أثبتوه.

فالمسألة إذاً ليست في أن الجرّ بعد [كما] قليل أو كثير، بل هي في أن ذلك ورد عن العرب أصلاً، أو لم يرد.

وعلى أن المناقشة - كما نظنّ - قد انتهت، فقد رأينا من المفيد أن نورد نصّين حول المسألة، أحدهما قديم، والآخر حديث.

- فأما الأول، ففيه أن البغدادي رأى الأخفش يميز الجرّ بالكاف إذا اتصلت بها [ما] الزائدة، فعقّب على هذه الإجازة فقال: [وهذا غير جيّد، فإنه تخريج على القليل النادر، مع إمكانه على التخريج الكثير الشائع. وكأنه مبني على أن الكاف لا تُكفّ بـ (ما)، كما زعمه صاحب المستوفي]. (الخزّانة ٢٠٦/١٠)

- وأما الثاني، فمقبوس من النحو الوافي، حين عرض مؤلفه لـ [ما] الزائدة بعد الكاف، فقال ما نصّه: [ومن القليل الذي لا يقاس عليه أن يبقى لها اختصاصها الأول فتدخل على الاسم فتجرّه بالرغم من اقترانها بكلمة [ما] الزائدة، نحو قول القائل:

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناسِ مظلومٌ عليه وظالمٌ^(١)

أي: كالناسِ]. (النحو الوافي ٥١٨/٢)

* * *

١- هكذا الرواية عنده: (مظلوم عليه وظالم).

المراجع والمصادر:

٦/١	شرح ديوان الحماسة (المرزوقي)	١٥٥/٢	أوضح المسالك
١١٨/٢	أمالى القالي	١٩٤	المغني
٤٧٩/١	شرح الأشموني	٣٢	الوحشيات
٢٨٨	رصف المباني	٥١٨/٢	النحو الوائي
٩٧	ديوان زياد الأعجم	١٥٥/٢	مجمع الأمثال
١٧١	شرح شواهد المغني للسيوطي	٢٠٥، ٢٠٤، ١٩٩/١٠ + ٥٠٠/٨	الخزانة
٣٣٧	الموجز في قواعد اللغة العربية	٢٢٣، ٢١٣، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦	

في [لا]

• مَيِّتُ كَتَبِ الصَّنَاعَةِ لَا يَمُوتُ !!

تقول كتب الصناعة: [ليس]، لها أربع أخوات تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر. هي: [إن - ما - لا - لات]. وتعتمد إلى التفصيل فتعلن، أن الثالثة منهن وهي: [لا]، تخالف [ليس] في أمور:

أولها [أن عملها قليل، حتى ادَّعي أنه ليس بموجود].

وتعلن أيضاً [أنّ ذكّر خبرها قليل، حتى إنّ الزّجاج لم يظفر به]!!

وأنّها تعمل في النكرات وحدها عند فريق، وفي المعارف والنكرات عند فريق آخر.

ومما تعلنه كذلك: أنها مهملة عند جميع العرب ما عدا الحجازيين، فإنهم قد يُعملونها، بشروط منها: أن يكون اسمها وخبرها نكرتين - وألاً يتقدّم خبرها على اسمها - وألاً يتقدّم معمول خبرها على اسمها - وألاً يتنقض خبرها بـ [إلاً].

ودع عنك خصوصيّة إعمال الحجازيين لها دون سائر العرب؛ فإنّ شواهد إعمالها ليست بشواهد يُركن إليها. وليس هذا الذي نصفها به من عندنا، بل هو منها وفيها.

فمن شواهد إعمالها قول شاعر مجهول!!

تَعَزَّ فلا شيء على الأرض باقياً ولا وَزَرَ مما قضى الله واقياً

والشاهد المجهول قائله لا يحتجّ به. ومنها قول شاعر آخر:

نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذلٍ فَبُوتَ حصناً بالكُماة حصيناً

وهو بيتٌ طحليّ كسابقه، مجهول القائل، تُنكره الذائقة الأدبية.

وقد يقول معترض: أَيْسْتَشْهَدُ بِهِ ابْنُ جَنِيٍّ وَيُؤَيِّبِي؟! فنقول: ابْنُ جَنِيٍّ عَلَى الْعَيْنِ وَالرَّأْسِ!! جَلِيلٌ عِلْمُهُ، عَبْقَرِيٌّ عَقْلُهُ، لَكِنَّ هَاتَيْنِ النِّعْمَتَيْنِ اللَّتَيْنِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِهِمَا، لَا تَجْعَلَانِ الْمَجْهُولَ مَعْرُوفًا. وَلَا تُلْغِيَانِ قَانُونًا، يَدْرَأُ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ شَرًّا مُسْتَطِيرًّا.

إِنَّ اسْتِشْهَادَ ابْنِ جَنِيٍّ بِبَيْتٍ مَجْهُولٍ قَائِلُهُ، لَيْسَ إِجَازَةً تُصَحِّحُ الْاِحْتِجَاجَ بِهِ. وَمَا عَلَّمْنَا أَحَدًا مِنْ قَبْلُ قَالَ ذَلِكَ. ثُمَّ إِنَّ ابْنَ جَنِيٍّ يُكْثِرُ مِنَ الْوُقُوفِ عِنْدَ شَعْرِ الْمُتَنَبِّيِّ وَمَعَالِجَتِهِ، فَهَلْ يَرْقَى وَقُوفُهُ هَذَا بِشَعْرِ الْمُتَنَبِّيِّ، إِلَى مُسْتَوَى الْاِحْتِجَاجِ بِهِ؟!

ونعود فنقول: وَمِنْ شَوَاهِدِهِمْ عَلَى إِعْمَالِ [لَا] عَمَلِ [لَيْسَ] قَوْلُ سَعْدِ ابْنِ مَالِكٍ:

مَنْ صَدَّدَ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاخُ

فَقَدْ اعْتَدَوْا [لَا] هَاهُنَا عَامِلَةً عَمَلَ لَيْسَ، وَجَعَلُوا [بَرَاخُ] اسْمَهَا، وَالْخَبَرَ مَحْذُوفًا. وَلَمَّا كَانَ ضَابِطُ إِعْمَالِهَا وَإِهْمَالِهَا هُوَ رَفْعُ الْخَبَرِ وَنَصْبُهُ، قَدَّرَ كُلُّ - مِنَ الْقَائِلِينَ بِإِعْمَالِهَا وَالْقَائِلِينَ بِإِهْمَالِهَا - خَيْرًا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ، وَدَافَعَ كُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ عَنْ رَأْيِهِ بِمَا أُلْهِمَ مِنَ الْمُنْطَقِ وَالْحُجَجِ!!

وَلَمَّا كَانَ (سَعْدٌ) قَدْ أُدْرِجَ فِي رَمْسِهِ، ظَلَّ الْخَبَرُ الَّذِي حَذَفَهُ، سِرًّا مَطْوِيًّا إِلَى يَوْمِ النُّشُورِ.

هَذَا، عَلَى أَنَّ لِلذَّاهِبِينَ إِلَى إِعْمَالِ [لَا] عَمَلِ [لَيْسَ] شَاهِدًا، أَوَّلُهُ مُطْمَعٌ مُفْرَحٌ، وَآخِرُهُ مَوْتٌ مُحْزَنٌ!! وَهُوَ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْجَعْدِيِّ:

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا أَنَا بَاغِيًّا سَوَاهَا، وَلَا عَنْ حُبِّهَا مَتْرَاحِيًّا

فَأَمَّا الْمُطْمَعُ الْمَفْرَحُ فَأَنَّ [لَا] رَفَعْتَ الضَّمِيرَ [أَنَا]، اسْمًا لَهَا، وَنَصَبْتَ [بَاغِيًّا] خَيْرًا لَهَا؛ وَأَمَّا الْمَوْتُوسُ الْمُحْزَنُ، فَأَنَّ اسْمَهَا وَهُوَ الضَّمِيرَ [أَنَا]، مَعْرِفَةً، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِمَا اشْتَرَطُوهُ لِإِعْمَالِهَا، مِنْ كَوْنِ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا نَكْرَتَيْنِ!! قَالَ ابْنُ مَالِكٍ:

[فِي النِّكَرَاتِ أُعْمِلْتُ - كَ (لَيْسَ) - لَا]

وعلى هذا يكون إعمالها في الضمير [أنا] - والضمير معرفة - شاذاً.
لكن لما كان بيت النابغة الجعدي بيتاً يتيماً، وكان المتنبي جعل منه نبراساً ومُتَكأً،
فأتى باسم [لا] معرفة فقال:

إذا المرء لم يُرزَق خلاصاً من الأذى فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقياً
وكان ابن جني من المعجبين بالمتنبي، المتعصبين له، قال: مجيء اسم [لا] معرفة
جائر؛ وهكذا زيدَ خرقٌ في خروق [لا].

هذا بعض ما يرد على شواهد إعمال [لا] عمل [ليس]، ودونك شيئاً من أقوال
الأئمة في ذلك:

- قال ابن عقيل: [أما (لا)، فمذهبُ الحجازيين إعمالها عملَ (ليس)، ومذهبُ
تميم إهمالها]. (شرح ابن عقيل ٣١٢/١)

- وقال المرادي: [ومنع المبردُ والأخفش إعمال (لا) عملَ ليس. وحكى ابن ولاد
عن الزجاج أنها أُجْرِيتْ مُجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة ولا تعمل في الخبر شيئاً].
(الجنى الداني ٢٩٣/١)

- وعلّق ابن عقيل على مجيء اسم [لا] معرفة، في قول النابغة الجعدي: [وحلّتْ
سوادَ القلب لا أنا باغياً سواها] فقال: [واختلف كلام المصنّف (أي ابن مالك) في هذا
البيت؛ فمرة قال: إنه مؤوّل، ومرة قال: إنّ القياس عليه سائغ]. (شرح ابن عقيل
٣١٥/١)

- ذكر محبي الدين عبد الحميد تأويلاً واحداً، من تأويلات كثيرة ذهب إليها
النحاة في تخريجهم قول النابغة الجعدي: [لا أنا باغياً سواها]. ورأينا أن ننقل ذلك إلى
القارئ، لما فيه من العبر. قال: [أحد هذه التأويلات أن قوله (أنا) ليس اسماً لـ (لا)،
وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف. وأصل الكلام - على هذا - (لا أرى باغياً) فلما

حُذِفَ الفعل، وهو (أرى) برز الضمير المستتر وانفصل. أو يكون الضمير مبتدأً وقوله (باغياً) حال من نائبِ فاعلِ فعلٍ محذوف. والتقدير: (لا أنا أرى باغياً)، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله، في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول - وهو الحال الذي هو قوله (باغياً) - عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف. وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير، فإنَّ من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسدَّ الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، واللَّه يرشدك ويتولَّاك]. (حاشية محيي الدين عبد الحميد على شرح ابن عقيل ٣١٦/١)

- وقال السيوطي: [قال أبو حيَّان: و(لا) إعمالها قليل جداً. بل لم يرد منه صريحاً إلا البيت السابق (أي: تعرَّ فلا شيء على الأرض باقياً). والبيت والبيتان لا تُبنى عليهما القواعد]. (همع الهوامع ٢/ ١١٩ - ١٢٠)

- وقال ابن هشام: من شروط إعمالها: [أن يكون ذلك في الشعر، لا في النثر!!]. (قطر الندى ١٤٥)

- وقال الرضي: [والظاهر أنه، لا تعمل (لا) عملَ (ليس)، لا شاذّاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبرٌ (لا) منصوباً]. (شرح الكافية ١/ ٢٩٣)

ونختم أقوال هؤلاء الأئمة بقول الغلاييني رحمه الله: [واعلم أنَّ الأوَّلَى في (لا) هذه، أن تهمل !!]. (جامع الدروس ٢/ ٢٩٦)

وبعد، فما رأيك في هذه الأداة الزُّبُقية؟ التي مزَّقتها كتب الصناعة شرَّ مُمزَّق؟ فإعمالها في الأصل مقصور على الحجازيين، إذ لا يُعملها سواهم.

وخبرها الذي يُفترَض أن يكون منصوباً لم يره الزجاج، على صحَّة بصره وبصيرته!! وهي عند ابن هشام تعمل في الشعر ولا تعمل في النثر !!

والفراء يمنع إعمالها قولاً واحداً. وكذلك الأخفش، والمبرد ومن وافقه.
والرضي يقول: لا تعمل قياساً ولا شذوذاً !!
وابن جني يخالف كل إمام سبقه، فيجيز إعمالها في المعرفة.
وابن مالك يتردد بين إعمالها وإهمالها !!
وأبو حيّان يأبى إنشاء قاعدة لإعمالها، بناءً على شاهد واحد.
والغلاييني يقول بأخوة: الأولى إهمالها.
فقل لي: ما الذي لم يتمزّق من إهاب هذه الأداة؟! وما الخرق الذي لم يتّسع
أدعما له؟!

ثم يبقى لنا سؤال، نَعْلَمُ يقيناً أننا لن نجاب عنه: أليس عجيباً أن تظلّ كتب
النحو، حتى يوم الناس هذا، تغافل عن كلّ هذا الذي أوردناه، فتعيد وتصلّ ذِكْرَ
[لا] في أخوات [ليس]؟ زاعمة أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر؟ رحم الله أسماء، أما آن
لهذا الفارس أن يترجّل؟

• أَعِنِ اللَّهُمَّ مَنْ يَكْتُبُ، وَأَعِنِ مَنْ يَقْرَأُ !!

المبني لا تتغيّر حركة آخره، فكلمة [كيفَ] مثلاً مبنية على الفتح، وبنائها هذا،
يمنع من تنوينها وضمّها وكسرها. وأما المعرب فيُنوّن وتتعاوره الحركات الثلاث. هذا
تمهيد لا بدّ منه.

وأما المسألة التي نبتغي الوصول إليها، بعد هذا التمهيد، فهي أنّ [لا النافية
للجنس]^(١):

١ - يريدون بأنها [نافية للجنس]، أنها تنفي جميع أفراد ما بعدها نفي استغراق. فإذا قيل مثلاً: [لا كتاب في البيت]
فالمقصود أنه ليس في البيت لا كتاب ولا كتابان ولا ثلاثة ولا أربعة... ولذلك يحطّطون من يقول مثلاً: [لا
كتاب في البيت بل كتابان].

• يأتي اسمها أحياناً، وفي آخره فتحة واحدة. نحو: [لا رجل في البيت، ولا رجل سوء عندنا].

• ويأتي في أحيان أخرى وفي آخره فتحتان. نحو: [لا طالعاً جبلاً مستريح].

• ويأتي في آخره ياء، إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً، نحو: [لا رجلين عندنا، ولا معلّمين عندكم].

• ويأتي في آخره كسرة واحدة أو فتحة واحدة، إذا كان جمع مؤنث سالماً. نحو: [لا مسافرات في القطار].

ولقد رأى الأئمة ما يعترى اسمها في حال بعد حال، فاختلفت آراؤهم في ذلك ففيل:

هو مبني في حال، ومعرّب في حال أخرى. ففي نحو [لا رجل في البيت] مبني على الفتح. وفي نحو: [لا رجل سوء عندنا] معرب منصوب بالفتحة. وفي نحو: [لا طالعاً جبلاً مستريح] معرب منصوب بالفتحة أيضاً. وفي نحو: [لا رجلين] مبني على الياء، لأنه بالياء ينصب. وفي نحو: [لا معلّمين] مبني على الياء لأنه بالياء ينصب أيضاً. وفي نحو: [لا مسافرات] مبني على الكسرة لأنه بالكسرة ينصب، بل هو عند فريق مبني على الفتحة أي: [لا مسافرات]. وعند فريق آخر مبني على الكسرة، مع بقاء تنوينه، أي: [لا مسافرات]. (انظر شرح ابن عقيل ٣٩٨/١)

ولا نرى المسألة تكمل - وقد أوجزت كلّ هذا الإيجاز - ما لم نورد شذرات من آراء بعض الأئمة حولها. منها:

أنّ الزّجاج والكوفيين ذهبوا إلى أنّ: [لا رجل] اسم معرب، والفتحة في آخره فتحة إعراب (نصب) لا فتحة بناء. (شرح ابن عقيل ٣٩٦/١)

وذهب ابن مالك إلى أنّه في نحو: ﴿لا عاصمَ اليوم من أمر الله﴾ معرب، لكنه

انْتزَع تنوينه تشبيهاً بالمضاف. (شرح الكافية ١٦٠/٢)

وذهب المبرد إلى أَنَّ الباء في المثنى وفي الجمع السالم علامة إعراب أيضاً (نصب) لا علامة بناء. (المقتضب ٣٦٦/٤)

وذهب القائلون ببناء اسم [لا]، إلى أَنَّ بناءه قد نشأ بسبب تَرْكِبِ [لا واسمها] وصيرورتها معاً كالشيء الواحد. فإنه معها كـ [خمسة عشر] غير أن محله النصب بـ [لا]. (شرح ابن عقيل ٣٩٦/١ + المقتضب ٣٥٧/٤)

ولو رأيتَ ما بين العلماء في هذه المسألة من تعارض واختلاف، لتكشفت لك القضية عن رياضةٍ فكرٍ، لا عن تبیینٍ غامضةٍ من غوامض كلام العرب. ولقد نظرنا في المسألة من جوانبها كلها، فرأينا علامة نصب الأسماء في العربية، تصحب اسم [لا النافية للجنس] في جميع حالاته. فمع المثنى وجمع المذكر السالم ياء، ومع جمع المؤنث السالم كسرة، ومع غير ما ذكرناه من أنواع الاسم الأخرى فتحة، ولم نَرَ ما يستحق التوقف هاهنا، إلاّ مسألة واحدة، هي أن ما يُنصب من أسماء [لا] بالحركات، قد يكون منوَّناً، وقد يكون غير منوَّناً. وقد ذهب الأئمة في تعليل هذا مذاهب مختلفة، لا لقاء بينها.

ومن هنا أن قلنا عند معالجة هذه الأداة:

• يُنصَب اسمُها بما تُنصب به الأسماء عادةً: بالفتحة إذا كان مفرداً، وبالكسرة إذا كان جمع مؤنث سالماً، وبالياء إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالماً. ولا ينون إلاّ إذا كان مفرداً أو جمع مؤنث سالماً، مشتقاً عاملاً فيما بعده، نحو: [لا قارئاً كتاباً نادماً] و[لا ضارباتٍ طفلاً مصيباتٍ].

• شاهدان لا يشهدان !!

تقول كتب الصناعة: [لا النافية للجنس] مع اسمها متركيبان تَرْكِبُ الكلمة

الواحدة. وهذا يعني أنّ لهما معاً إعراباً، إذ كل كلمة لها إعراب. وإذا قد كانتا تأتيان دوماً في صدر الكلام، فإنّ إعرابهما - بالضرورة - هو مبتدأ. والمبتدأ مرفوع، فهما إذاً في محلّ رفع على الابتداء.

وقد يَغضّ المرء طرفه عن هذا، إذا لم ينشئ عقبات ومصاعب. ولكنه أنشأهما، فحملَ طلابَ العلم متاعب ما كان أغناهم عنها !! من ذلك أنّك إذا عطفت اسماً من الأسماء على هذا المبتدأ المؤلف من كلمتين، حقّ لك أن تأتي به مرفوعاً، إذ المعطوف على المرفوع مرفوع.

وقولٌ ذو خطر كهذا لا بدّ له من شواهد. فلننظر في شواهد ذلك:

لقد تناقلت كتب الصناعة أنّ شاعراً من الشعراء قال:

هذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بعينه لا أمّ لي - إن كان ذاك - ولا أب

فأتى بكلمة [أب] مرفوعة، على أنها معطوفة على محلّ [لا أمّ] الذي هو الرفع، كما قدّمنا آنفاً، لأنه مبتدأ^(١). ومن قبل - من الوجهة المنطقية - بالمقدمة التي قدّمها كتب الصناعة وبسطنها آنفاً، فإنه يقبل ما ينتج عنها، من رفع المعطوف على ما محله الرفع. ولكن شريطة أن يقول للناس مَنْ هو الشاعر قائل البيت. فدونك أقوال العلماء في ذلك:

[اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقليل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهما من ابن مرة أخى جساس ابن مرة، قاتل كليب. وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف. وقال الحاتمي: هو لابن أحمّر. وقال الأصفهاني: هو لضمرة ابن ضمرة. وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً؛ ولا يعرف له قائل]. (انظر: أوضح المسالك ٢٨٣/١...+ شرح ابن عقيل ٤٠١/١+ معجم

١ - للمعربين أقوال أخرى في تخريج رفع كلمة [أب]، وليس النظر فيها هاهنا من همومنا.

شواهد العربية ٤٩/ وفيه أنه لـ [رجل من مذحج، أو هني ابن أحمر أو ضمرة] + المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ٥٠/١ وفيه: أنه [من أكثر الشواهد النحوية المختلف عليها] ثم ذكر في ستة عشر سطرًا أسماء المراجع التي ذكرته، وأسماء الشعراء الذين عزي إليهم !!)

قلت: بيت هذا شأنه، كيف يصحّ أن يكون شاهداً؟!
ودونك الشاهد الثاني على هذه المسألة، وهو بيت لجرير يهجو فيه ربيعة الجوع ابن مالك ابن زيد مناة ابن تميم، وفيه:

بأيّ قديمٍ يا ربيعَ ابن مالكٍ وأنتم ذُنابِي لا يَدِينُ ولا صَدْرُ
وترى في البيت أنّ الشاعر عطف كلمة [صدر] مرفوعةً بالضمّة، على محلّ [لا يدين] إذ هما معاً في محلّ رفع على أنهما مبتدأ. وقد بيّنا ذلك تفصيلاً عند معالجة البيت السابق آنفاً.

ولقد خطر في ذهني بعد تنقيب شاسع ومطالعة واسعة واسعة، أن أرجع إلى ديوان الشاعر للاستئناس، فرجعت فرأيت - يا أسفاً - أنّ الرواية فيه (الديوان ١٧٩/١):

بأيّ قديمٍ يا ربيعَ ابن مالكٍ وأنتم ذُنابِي لا يَدَان ولا صَدْرُ!!
لقد خلق الله الإنسان، مطويّ الصدر على حزنه وأسائه، عاجزاً عن نقلهما إلى نفوس الآخرين. وما مأساة الأديب، إلّا أنه يظلّ أبداً يحاول ذلك، ويظلّ أبداً يعجز عن ذلك !! ولو أنني كنت أديباً - ولا أزعم لنفسي هذه المزية - لكان من أعظم آلامي، أن أعجز عن أن أنقل إلى نفوس القراء، ما عرا نفسي من الحزن وما عَصَرَ قلبي من الأسى، حين رأيت رواية الديوان !!

ولقد يُظنّ أننا أطلنا الحديث في [لا النافية للجنس]، وكلاً لم نُطِل، فإنّ كتب

النحو قديمها وحديثها، تنفق في ذلك الصفحات تتبعها الصفحات، وقد يكفي أن تعلم أن التعليق على ما جاء حولها في [شرح ابن عقيل]، يستغرق اثنتين وعشرين صفحة !!

* * *

المراجع والمصادر:

٣٢٩	رصف المباني	٢١٠/١	شرح الأشموني
٦٧	الموجز في قواعد اللغة العربية	٣١٩، ٣١٨/١	توضيح المقاصد
٢٦٢	المغني	٤٦٧/١	خزانة الأدب
٢٩٦	جامع الدروس العربية	٣١٢، ٣١١/١	شرح ابن عقيل
١٦٣/٤	الكلديات	٣٥١/٤	البرهان
٣٥٧/٤	المقتضب	١١٨/٢	جمع الهوامع
٣٥٤، ٢٨/١	كتاب سيويه - بولاق	٢٩٠	الجنى الداني
٢٠٣/١	أوضح المسالك	١٤٥	قطر الندى
٢٢٣/١	الإتقان	٢٩٢/١	شرح الكافية
٢٤٦	أسرار العربية	٤٦٩- ٤٦٤/١٥	لسان العرب
١٠٩/١	شرح المفصل	٢٠٣	الإنصاف
٢٤٧/١	شرح الدسوقي على المغني	٦٨٥، ٦٠١/١	النحو الوافي

في [لعلّ]

• زعمٌ باطل:

زعمت كتب الصناعة أنّ عُقَيْلاً تجرّ المبتدأ بـ [لعلّ]، فهي إذاً حرف جرّ. واستشهدوا لهذا الزعم بقول كعب ابن سعد يرثي أخاه أبا المغوار (شرح ابن عقيل ٤/٢):

فقلتُ اذْغُ أُخرى وارفع الصوتَ جَهْرَةً لعلّ أباي المِغْوارِ منك قريبُ

ثم شرعوا يمحضون [لعلّ]: أهى حرف جرّ زائد، أم حرف جرّ شبيه بالزائد. وفي كلتا الحالتين ما يكون إعراب الاسم بعدها؟ إلخ... والفارسيّ ما رأيته في ذلك؟ وابن جنّي ماذا قال؟

وإنّ الأسى ليعصر قلب المتتبع، حين يطّلع على أنّ رواية البيت ليست كما أوردتها كتب الصناعة، وأنّ ما أريق من المداد فيها، وما سوّد من الورق، وما أنفق من الوقت، قد كان باطل الأباطيل، وقبض الريح!! قال أبو زيد: [والرواية المشهورة التي لا اختلاف فيها: (لعلّ أبا المغوار منك قريب) يعني أخاه، ومن روى: (لعا لأبي المغوار منك قريب) فلعا رفع بالابتداء، ولأبي المغوار الخبر...].

ثمّ علّق على استعمال العرب كلمة [لعا] فقال: [وهذه كلمة يستعملها العرب عند العثرة والسقطة ويقولون: لعا لك، أي: أنهضك الله]. (النوادر في اللغة لأبي زيد ٢١٩/)

من أجل ذلك نبذنا اعتداد [لعلّ] حرفاً جارياً. واطّرحنا شاهداً لهم لا يُعرَف قائله (شرح ابن عقيل ٥/٢) هو:

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء، أن أمكم شريم

(شريم: فيها عيب جسدي)

وزعمت كتب الصناعة كذلك: أن [لعلّ] تنصب الاسم وتنصب الخير أيضاً!!
وأنّ ذلك لغة لبعض العرب !! ولقد تجافينا عن هذا، مؤثرين تركه - إن صحّ -
للمختصين بفقّه اللغة.

• الوضّاعون قالوه، لا الفرزدق:

زعمت كتب الصناعة أنّ الفرزدق قال:

أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ لعلّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّداً
وانطلقوا من هذا البيت إلى أنّ [ما] تتّصل بـ [لعلّ]، فتكفّها عن العمل. لكنّ
الرجوع إلى ديوان الشاعر يبيّن أنّ هذه الرواية مصنوعة، وأنّ الفرزدق لم يقل ذلك،
وإنما قال:

أعِدْ نظراً يا عبدَ قيسٍ فربّما أضاءت لك النارُ الحمارَ المقيّداً
وعلى هذا أسقطنا كفّها عن العمل، لآتصال [ما] بها. (ديوان الفرزدق - دار
صادر / ١٨٠)

* * *

المراجع والمصادر:

المعني	٣١٧، ١٦٦	جامع الدروس العربية	٣٠٤/٢	ديوان امرئ القيس	١٠٧
حزاة الأدب	٤٢٦/١٠	شرح ابن عقيل	٤/٢	الإنصاف	١٢١
ديوان الفرزدق	١٨٠	ديوان كثير	٧٧	نواذر اللغة لأبي زيد	٢١٩

في [لَمَّا]

• حَفَى وربطة عنق !!

إذا بحثت كتب الصناعة في أداتي الحزم: [لم] و [لَمَّا]، أقامت موازنة بينهما، وقابلت إحداهما بالأخرى. فهذا يجوز في هذه وتلك، وذاك يجوز في هذه ويمتنع في تلك، وذلك يمتنع في تلك ويجوز في هذه. ثم لِمَ جاز هذا في هذه، وامتنع ذاك في تلك؟؟ إلخ...

ويحق لمن يتصدّع رأسه بهذا ونحوه أن يسأل: لِمَ المقابلات والموازنات؟ وماذا يفيد ذِكْرُ ما بينهما من افتراق واتفاق؟ لكل أداة منهما خصائصها، فلنذكر لها، وفكّها الله.

فإذا قيل إنهما قد يشتركان في خصيصة. فالجواب: لتذكر الخصيصة نفسها، لهذه ولتلك. فاشترك أمرين في صفة، لا يُسوِّغ عقد موازنة ومقابلة بينهما.

ويحق أيضاً لسائل أن يسأل: كم تبلغ ضخامة الكتب لو أقيمت الموازنات والمقابلات بين كل شيئين اشتركا في صفة من الصفات، أو خصيصة من الخصائص؟!

نعم !! لقد كان من حق كتب الصناعة قديماً أن تعتمد إلى هذا الذي ذكرناه. فمؤلفوها بحور علمٍ حقاً، كانوا إذا عاجلوا مسألة، ذكروا جميع ما عندهم فيها: من علم ورأي ومنطق واستظهار وشمول وإحاطة... وأما العالم اليوم، فهو مَنْ وصل من سلّم المعارف، إلى رتبة مَنْ يقرأ تلك الكتب فيفهمها ويستفيد منها !! فأين الجدول من المحيط؟؟!

لعمري لقد صدق شوقي: فمن العلم ما قتل !! ومن القتل أن يُحمَل ذلك الزرف

العلمي، فتلقى أثقاله !! على كواهل طلاب ما بهم حاجة إليه، وكان يكفي أحدهم أن يفقه حقيقة [لَمْ وَلَمَّا]، ويُحسِن استعمالهما.

وأما الموازنات والمقارنات، فحديقة فكرية يتنزه في خمائلها من استظهر القرآن وقرآته، والحديث ورواياته، وشعر العرب وخطبهم وأمثالهم، وحكمهم وقصصهم، وعرف أيامهم وأنسابهم إلخ... فأين من هؤلاء مَنْ يكتب المئة: [مائته]؟ ومعلمو دمشق: [معلموا] دمشق؟ ويقول: جاء [سعيد بن خالد] عوضاً من: جاء سعيد بن خالد؟...

• وجهان، لا ثلاثة !!

تذهب بعض كتب الصناعة إلى أنّ [لَمَّا] على ثلاثة وجوه: حرف يجزم الفعل المضارع، وظرف زمان بمعنى [حين]، وحرف استثناء بمعنى [إلا]. وإنما يعنينا هنا الوجه الثالث: أي بجيئها حرف استثناء بمعنى [إلا]. فقد قال به فريق من الأئمة، وأباه آخرون: قال الجوهري: [وقول مَنْ قال: (لَمَّا) بمعنى (إلا)، فليس يُعرَف في اللغة] (الصحاح ٢٠٣٣/٥)، فقال الفيروزآبادي: [وإنكارُ الجوهريّ كونه بمعنى [إلا] غير جيّد، يقال: سألتك لَمَّا فعلت، أي: إلاّ فعلت]. (القاموس المحيط/١٤٩٦)

ولكي نوضح السبيل قبل السير فيه نقول: جاء عن العرب قولهم: [نشدتك بالله إلاّ فعلت كذا وكذا، وناشتُك بالله إلاّ فعلت كذا وكذا، وأنشدك بالله إلاّ فعلت كذا وكذا]. ويتّضح المقصود من هذه التراكيب، إذا علمنا أنّ [نشدتك بالله معناه: سألتك بالله = أستحلفك بالله].

ولما كان متعذراً أن يُغاص على أصل هذه التراكيب، وأن يُكشف عن سيورة تطورها التاريخي، كان الموافق للحقيقة اللغوية أن تُستعمل كما ورثت، لا أن يُذهب

في تأويلها المذاهب، ويُتَحَكَّم فيها كما يُتَحَكَّم في عجينة صلصالية. فانظر الآن ماذا فُعل بها، فقد قيل:

[ناشدتك الله إلا سافرت = ما ناشدتك بالله إلا أن تسافر]

فأما لفظ الجلالة فمنصوب على نزع الخافض. وأما [إلا] فواقعة في استثناء مفرغ، ولذلك لا عمل لها. وإذا قد كان هذا الصنف من الاستثناء، لا بد له من أن يكون منفيًا، فقد قُدِّر حرف نافية هو: [ما]، أي: [ما أنشدك إلا كذا...]. وتبقى بعد ذلك كَلَّة مسألة لا بد من حلها، هي أن فعل [نشد] حقه أن ينصب مفعولين: فأما مفعوله الأول فهو الضمير (الكاف من أنشدك)، ولكن كيف السبيل إلى مفعول ثانٍ؟ لو كان قبل [سافرت] حرف مصدري لهانت المسألة، إذ يُسبك منهما مصدر مؤول يكون هو المفعول الثاني، ولكن ليس هاهنا حرف مصدري!! فما الحيلة؟ الجواب أننا نقدر - اعتباطاً - حرفاً مصدرياً يُجلب من الفراغ، فتُحلّ العقدة. وهكذا كان: فنفيٌ مقدّر، وحرفٌ جرٌّ مقدّر، ومصدرٌ مسبوكٌ بغير سابق، وحرف يسمى حرف استثناء، على حين هو حرف قصر!!

كلّ هذا من أجل تبين حقيقة (كذا!!) استعمال [لَمَّا] في التراكيب التي عرضناها. وذلك أن كتب الصناعة لما رأت العرب تقول مثلاً: [ناشدتك الله لما سافرت]، ورأت أن التحكّم الذي استطيع في تركيب [ناشدتك الله إلا سافرت] غير مستطاع في تركيب [ناشدتك الله لما سافرت]، قالت: [لَمَّا] لها ثلاثة وجوه، أحدها أنها تكون استثنائية!! وتعبير آخر: [لَمَّا] في هذا التركيب هي: [إلا]!! أستغفر الله من قولي: [في هذا التركيب]، فإنها عند بعض الأئمة هي [إلا] نفسها في الكلام كله!! وتعبير نحوي: استعمال [لَمَّا] بمعنى [إلا] قياسي. فالزجاجي يميز لك أن تقول مثلاً: [لم يأتي من القوم لما أخوك].

ولقد أثار هذا التحكّم إنكار فريق من الأئمة، فقال المرادي عن [لَمَّا] هذه: [هي قليلة الدور في كلام العرب، فينبغي أن يُقْتَصَرَ فيها على التركيب الذي وقعت فيه]. وعلّق على رأي الزجاجي فقال: [وزعم أبو القاسم الزجاجي أنه يجوز أن تقول: لم يأتي من القوم لَمَّا أخوك، ولم أرَ من القوم لَمَّا زيداً، يريد: إلّا أخوك، وإلّا زيداً. قيل: وينبغي أن يُتَوَقَّف في إجازة ذلك، حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بصحته]. (الجنى الداني/ ٥٩٤)

قلت: ليت المرادي عاش إلى اليوم، فيعلم أنّ ما أجازاه الزجاجي، لم يَرِدْ بعدُ عن العرب ما يشهد بصحته !!

وبعدُ، فتحت راية العقل والمنطق اطّرحنا كونَ [لَمَّا]. بمعنى [إلّا]، وفي ظلّها عجبنا أن تظلل كتب القواعد تقول في أيامنا هذه: [مِنْ وجوه (لما) أن تكون استثنائية].

• حذف ما يُعَلَمُ جائز:

تقول كتب الصناعة: [منفيّ [لَمَّا] جائز حذفه إذا وُجد الدليل].

قلت: لقد حسم ابن مالك المسألة بقوله: [وحذف ما يُعَلَمُ جائز...]. ونوّهنا بنبل هذا الإيجاز البديع. وكلّ كلام بعد كلامه من سقط المتاع !!

* * *

المراجع والمصادر:

الجنى الداني	٥٩٤	المعنى	٣٠٩
رصف المباني	٣٥١	الصحاح	٢٠٣٣/٥
شرح الفصل	١٠٦/٤ + ٤١/٧ + ١٠٩/٨	القاموس المحيط	١٤٩٦
النحو الوافي	٢٩٦/٢ ، ٣٦١ + ٩٣/٣	توضيح المقاصد	٢٣٣/٤
شرح الكافية	٨١/٤ + ٢٣٠/٣		
جامع الدروس العربية	١٨٩/٢		

في [لَوْ]

[لو]: لها وجوه. منها أن تكون شرطية، فتحتاج في هذه الحال إلى جملتين: [شرط، وجواب]، نحو: [لو درس خالدٌ لَنجح]. هذه مسألة. وأما المسألة الثانية: فأنَّ كتب الصناعة تقول: إنَّ [لو] مختصة بالأفعال؛ فإذا رأوا بعدها اسماً قدَّروا بينه وبينها فعلاً. ففي نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا﴾ (الأعراف ٩٦/٧)، يقولون: التقدير هنا: [لو ثَبَتَ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا].

وربما سأل سائل: وما حجَّتْهم في ذلك؟ ولم أنشؤوا من العدم فعلٌ [ثبت]؟ فنقول:

إذا قلت: [لو درس خالدٌ لَنجح]، فقد علَّقت بنجاح خالدٍ على دراسته. وهذا التعليق - كما يقولون - لا يكون بالأسماء، لأنها موجودة ثابتة، فلا يصحَّ تعليق وجود شيء على وجودها. وليس كذلك شأن الأفعال، فإن وجود غيرها يتعلَّق على وجودها. وقد رأيتَ آنفاً كيف أنَّ النجاح تعلَّق على فعل الدراسة.

ولقد بيَّن ابنُ يعيش هذه المسألة أحسن بيان، فوقف عندها أربع مرَّات، في الجزء الثامن والتاسع من كتابه (شرح المفصل)، في أثناء معالجته أداتي الشرط: [إنَّ + لو]. فقال: [...] معنى تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود، على وقوف غيره في الوجود ... وإنما يذكرها (يعني: لو) مَنْ يذكرها في حروف الشرط، لأنها كانت شرطاً في ما مضى، إذ كان وجود الثاني (أي: جواب الشرط) موقوفاً على وجود الأول (أي: فعل الشرط). (شرح المفصل ١٥٥/٨)

ثم استأنف فقال: [وأمّا (لو) فمعناها الشرط أيضاً، لأنّ الثاني يوقّف وجوده على وجود الأوّل، فالأوّل سبب وعلة للثاني]. (شرح المفصل ١٥٦/٨)
 بعد هذا، انتقل إلى الحديث عن الاسم، فبيّن الفرق بينه وبين الفعل من هذه الوجهة فقال: [والأسماء ثابتة موجودة، لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها]. (شرح المفصل ١٥٧/٨)

ثمّ زاد الأمر بياناً فقال: [قد تقدّم القول إنّ الشرط لا يكون إلّا بالأفعال، لأنك تعلق وجود غيرها على وجودها؛ والأسماء ثابتة موجودة، ولا يصحّ تعليق وجود شيء على وجودها، ولذلك لا يلي حرف الشرط إلّا الفعل]. (شرح المفصل ٩/٩)
 ومهما يكن من أمر، فإنّ فقه اللغة يبيّن: أنّ استعمال اللغة يأبى أن تُفرض عليه إرادة هذا العالم أو ذاك، وهذه المدرسة النحوية أو تلك؛ وأنّ خضوع اللغة للمنطقة النحويّة، أملٌ يستعصي على التحقيق^(١).

وإذ قد كان الأمر كذلك، فقد بقي أن تُلوّى أعناق التراكيب، ليتحقّق ذلك الخضوع، وأن يحْمِلَ أطفالنا وصبياننا وتلاميذنا وطلابنا - ونحن أيضاً!! - عبءَ التوفيق بين هذين المتنافرين اللذين لا يتفقان !!

وبعد، فالعربي الذي منّ الله عليه في بواديه، بالألّا يعرف نحواً ولا صرفاً، لم يُفرّق في استعماله: [لو]، بين جملة فعلية واسمية، فأدخلها على هذه وتلك جميعاً. والتنزيل العزيز الذي جاء بلغة ذلك العربي، لم يفرّق بين هذه وتلك، فأدخل [لو] عليهما كليتهما. ثم جاءت كتب الصناعة بأخّرة فقالت: إنّ هذا الذي ترونه من كلام العرب وكلام الله، ليس هو الأصل!! بل الأصل: [لو ثبت كذا وكذا، أو فعلٌ آخر مناسب].
 فانظر في موضع واحد مما قاله الله، ثم انظر ما زعمت كتب الصناعة أنه الأصل

١ - انظر الفصل الرابع: اللغة الانفعالية، من كتاب اللغة لفندريس/ ١٨٢ (vandryes - la langue)

في ذلك، ثم احكم، ثم قرر، ثم قس:

قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ (الإسراء ١٧/١٠٠)، فقالت كتب الصناعة ما معناه: [لو] مختصة بالدخول على الأفعال، ودخولها في الآية هاهنا، على الضمير [أنتم] ليس هو الأصل، ولكي توافق الآية الأصل، نقدر بين [لو] وبين الضمير فعلاً مناسباً تقديره [تملكون]، أي الأصل: [لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي]. ثم حُذِفَ الفعل الأول وحده، فانفصل الضمير وبرز فقيل: [لو أنتم].

ولما كان دخول [لو] على الأسماء، فاشياً في العربية، راحت كتب الصناعة تخرج نماذجه نموذجاً نموذجاً، محاولةً بذلك إثبات أن [لو] مختصة بالأفعال، ولو كلفها ذلك أن تلوي أعناق الكلام، حتى تغدو روائعه أضحايك:

فقول حاتم: [لو ذات سوار لطمتي]، أصله عندهم: [لو لطمتي ذات سوار لطمتي]!!

والأصل عندهم في قول الغطّش الضبي (الجنى الداني / ٢٧٩):
أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرُ الْجِمَامِ أَصَابَكُمْ عَتَبْتُ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الدَّهْرِ مَعْتَبُ
[لو أصابكم أصابكم].

والأصل عندهم في قول عديّ ابن زيد (الجنى الداني / ٢٨٠):
[لو بغير الماء حلقي شرق] كنتُ كالغصّانِ بالماءِ اعتصاري
[لو كان الشأن حلقي شرق].

والأصل عندهم في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (الحجرات ٤٩/٥)
[لو ثبت أنهم صبروا]. وهكذا وهكذا!!

ويظلّ في النفس شيءٌ من هذا الذي ذهبوا إليه، وهو أنهم تغافلوا - ولا نقول:

غفلوا، فنظلمهم - نعم، تغافلوا عن أنّ خبر الجملة الاسمية بعد [لو]، تتحقق له الفعلية: إما بالفعل، وإما بمشتق هو شبيه بالفعل. وارجع إلى النماذج التي أوردناها آنفاً، تجد ما نقوله يصدق عليها جميعها. فالخير في المثال الأول: فَعَلُ [لَطَمَ]، وفي المثال الثاني فَعَلُ [أَصَابَكُمْ]، وفي المثال الثالث شبه الفعل: [شَرِقَ]، وفي المثال الرابع فَعَلُ [صَبَرُوا]. وقس على هذا الذي قلناه، جميع ما في كلام العرب من جمل اسمية بعد [لو]، تجده يصدق عليها ولا يتخلف. أفلا يدعو تغافلهم هذا إلى العَجَب؟ وكيف لا يكون تغافلاً، ونحن الدراويش نقع عليه، وأولئك الأئمة الجهابذة لا يتنبّهون له؟! وقد يقول معترضٌ، إنهم أرادوا بما قالوه: دخول [لو] على الفعل حصراً - دون سواه - بغير فاصل بينهما.

فنقول: إنّ خشية إملال القارئ، تدعونا في العادة إلى الاجتزاء برؤوس المسائل، وإلا فقد كان ممكناً أن نقول في تضاعيف البحث: إن فريقاً من النحاة، لا يقدرّون فعل [ثبت] ونحوه، في كل حال. بل يقدرّون أحياناً مشتقاً منه. ففي النحو الوافي: أنّ فريقاً من النحاة يذهبون إلى أنّ المصدر المنسبك مِن [أَنْ واسمها وخبرها] بعد [لو]، هو: [مبتدأ خبره محذوف تقديره: (ثابت) ...، أو نحو هذا مما يناسب السياق. ففي مثل: (لو أنّ التاجر أمين لراجت تجارته)، يكون التقدير: (لو أمانة التاجر ثابتة لراجت تجارته). وفي مثل: (لو أنّ الحارس غافل لاجترأ اللصّ) يكون التقدير: (لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللصّ)]. (النحو الوافي ٤/٤٩٩) فلا اعتراض إذاً على قولنا: [تغافلوا].

* * *

المراجع والمصادر:

٢٦٩/٤	توضيح المقاصد	٢٧٩	الجنى الداني
٣٢/٤	حاشية الصبان	٣٨٥/٢	شرح ابن عقيل
٣٤٠/٢	شرح الأشموني	٢٣٦	ديوان زهير
٤٥٠/٤	شرح الكافية	١١، ٧/٩ + ١٥٥/٨	شرح المفصل
٢٢٦/١	الإتقان	٤٦٩/١٥	لسان العرب
٣٥٨	رصف المباني	٢٨٣	المغني
١٨٢	اللغة - فندريس	٣٢٣	الإنصاف
٨٣/٢	أمالى ابن الشجري	٣٦٣/٤	البرهان
كتاب سيبويه - هارون ٢٦١/٣، ٢٦٢، ٤ + ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٤			
النحو الوافي ٤١٣/١، ٤١٩، ٤ + ٤٩١/٤، ٤٩٦، ٤٩٧، ٥٠٢			

في [لَيْتَ]

• لا استثناء:

إذا اتصلت [ما] بالأحرف المشبهة بالفعل، كفتها عن العمل، فعاد الكلام مبتدأ وخبراً. وهذا كما ترى كلام سهل يسير. ولكن كتب الصناعة، لا ترضى بالوقوف من المسألة هاهنا، بل تقول: يستثنى من هذه الحروف [ليت] فإنها يجوز إعمالها وإهمالها. فيقال: [ليتما المسافرُ يعود]، و[ليتما المسافرُ يعود]. ولهم شاهدٌ على هذا، هو قول النابغة الذبياني:

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا، أو نصفه فقدِ

فإنَّ للبيت روايتين: [الحمامُ والحمام]. فالأولى على إهمال عمل [ليت]، فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً. والثانية على إعمالها، فيكون ما بعدها اسمها وخبرها. لكن إذا علمت أنَّ الكلام الذي له أكثر من رواية واحدة، لا يصحَّ شاهدًا، خلصت إلى أنَّ إعمال [ليت] إذا اتصلت بها [ما]، يظلُّ يفتقر إلى شاهد يؤيده؛ وإلى أن يُعثر على هذا الشاهد - ولن يُعثر - يظلُّ شأن هذا الحرف في الإهمال كشأن أخواته، والقاعدة مطلقة.

• خذْ وهات:

زعمت كتب الصناعة أنَّ [ليت] تنصب الاسم، وتنصب الخبر أيضاً!! وليس لهذا المذهب إلا معنى واحد، هو أن هذا الحرف الناصب الناصب، جاء في كلام العرب قائماً برأسه، ليس له شريك ولا نظير. فيكون من الجور إذا اعتداده من الأحرف

يا ليتَ أَيَّامَ الصِّبَا رَاجِعَا

وذلك أننا نؤمن: أنَّ بعض ما أورثنا إياه أولئك الأئمة، يحتاج إليه المتخصصون

والمتفقهون والمؤرخون، ولا يحتاج إليه سائر أبناء الأمة. فليتنا - و(ليت) هاهنا واقعة في العسير لا المستحيل - نغذو أبناءنا بما يحتاجون إليه، ليشعروا أنّ حلاوة لغتهم لا تشوبها مرارة، وأنّ ما لا يسوغ في حلوقهم منها، ليس منها.

• قاتل الله الضرورة الشعرية، فلشدّ ما أساءت إلى لغة أمتنا !!

قال المالكى في (رصف المباني / ٣٦٧) وقد عرض لوقوع نون الوقاية بين [ليت] وياء الضمير: [وربما حُذِفَت في الضرورة كقوله:

زعموا أنني ذهلتُ وليتي أستطيع الغداة عنه ذهولا]

وقد أطرحنا هذه الضرورة أطراحاً !! إذ الضرورة عند التحقيق شهادة على أنّ الشاعر عجز أن يعبر بلغة قومه، فخلق من عند نفسه لغة ما سمعوا من قبل بها. ولعمري إنّ من طرائف فقه اللغة، أن ينطق ناطق بلغة تجهلها أمته، ليفهموا عنه ما لا يعرفون، بواسطة ما يجهلون !!

* * *

المراجع والمصادر:

شرح المفصل	٨٣/٨+١٠٢/١	خزانة الأدب	٢٣٤/١٠
المغني	٣١٥	ديوان أبي العتاهية	٣٢
النحو الوافي	٦٧٣، ٦٤١، ٦٣٥/١	الأغاني	٢٨٤/٢
فرحة الأديب	٦٧	جامع الدروس العربية	٣٠٦/٢
رصف المباني	٣٦٦	الجنى الداني	٤٩١
شرح ديوان الحماسة للمرزوقي	٢٤/١		
شرح ديوان الحماسة للتريزي	١٠/١		

في [لَيْسَ]

• أَيْخَرُهُمُ الْأَخْذَ بِالْيَسِيرِ؟

يختلف العلماء في [ليس]، أحرفٌ هي أم فعلٌ؟ ويعالج المالقي هذه المسألة، فيقول: [اعلم أن (ليس) ليست محضةً في الحرفية، ولا محضةً في الفعلية. ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي عليّ الفارسيّ. فزعم سيبويه أنها فعل وزعم أبو عليّ أنها حرف]. ثم انتقل من هذه المقدمة إلى الحكم فيها والقول بأنها تكون فعلاً في حال، وحرفاً في حال أخرى، فقال: [إذا وُجدتُ بشيء من خواصّ الأفعال التي ذكرناها قبل (يعني اتصال تاء التانيث بها والضمير نحو: ليست، ليسا، ليسوا، لسنّ إلخ...) قيل: إنها فعلٌ، لوجود خواصّ الأفعال فيها]. و [إذا وُجدتُ بغير خاصيّة من خواصّ الأفعال، وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية، قيل إنها حرف... ك (ما) النافية] (رصف المباني / ٣٦٨-٣٦٩)

ولقد يظنّ غيرُ ذي الصلة بهذا الفنّ، أنّ المسألة لا تعدو أن تكون رأياً رآه سيبويه، وآخر رآه أبو عليّ؛ ونقول: صحيحٌ هذا ابتداءً، لكنّ وراء اختلاف الرأيين أثراً تطبيقياً عريضاً، نبينه فيما يلي:

يقرّر سيبويه: أنّ في [ليس] - حين تدخل على فعلٍ - ضميرَ شأن، كالضمير الذي يكون بعد [إنّ] حين تتلوها أداة شرط، كنحو قولك: [إنه من يأتينا نأته]. ويقول في بيان ذلك: [فمن ذلك قول بعض العرب: (ليس خلّق الله مثله). فلولاً أنّ فيه إضماراً لم يُجْز أن تذكر الفعل ولم تُعمله في اسم، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في (إنه)]. (الكتاب - هارون ١/٧٠)

[ليس] - إذا - هي عند سيبويه فعل. والفعل لا يدخل على فعل. فإذا رأيتها

داخلَةً على فعل، كَنَحَوِ [ليس خَلَقَ] فاعْلَمْ أَنَّ هناك مضمرًا مقدَّرًا (يسميه النحاة: ضمير الشأن) هو اسم [ليس]، وأما الخبر فهو جملة [خلق الله].
ولقد رضي النحاة بهذا وساروا عليه، حتى كان آخر القرن الثالث وأوّل الرابع،
فخرج ابن السّراج (ت ٣١٦) على رأي سيبويه، فقرّر أنّ [ليس] إذا دخلت على
جملة فعلية كانت حرفاً نافيةً بمنزلة [ما] و [لا].
وعلى أنّ أبا عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧) كان معظماً لسيبويه متعصباً له، فقد قال
بما قال به ابن السّراج.

ويتبين للمرء فرق ما بين المذهبين، إذا وُضِعَ في الكفّة الأولى أربعة أمور هي:

- اعتدادُ وإعرابُ [ليس] فعلاً ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر.
- تقديرُ وإعرابُ ضميرِ شأن يكون اسماً لـ [ليس].
- إعرابُ جملةٍ كبرى هي مثلاً: [ليس الشأنُ خلقَ الله مثله].
- إعرابُ جملةٍ صغرى هي: [خلقَ الله مثله].

ثم وُضِعَ في الكفّة الثانية:

- [ليس] حرف نفي لاعمل له بمنزلة [ما] النافية^(١).

فأيُّ عسرٍ وإتقال هناك، وأيُّ يُسرٍ وإسماح هنا؟!

ومع ذلك - و[ذلك] شيءٌ كثير - تمرّ كتبُ الصناعة بمذهب الفارسيّ وابن
السّراج وما فيه من اليُسْرِ، مرّاً المجانب - كما يقول ابن الرومي - وأما كتب النحو
والقواعد التي تولّف في أيامنا هذه فتُغفل هذا اليسير إغفالاً، حتى لكان ذكره إثمٌ من
الآثام، فإن ذكر ففي هامش الصفحة، خشية أن يُرمى مُغفله بأنه جاهلٌ به. وأمّا أن
يُعلَى ذكره ويُرفع من شأنه فلا.

١- لا يدخل في الحساب !! إعرابُ مفرداتٍ [خلق الله مثله]، فذلك مشتركٌ بين الكفّتين.

وَمِنْ حَقٍّ مُتَعَجِّبٍ أَنْ يَسْأَلَ: وَلِمَ هَذَا التَّعَبُّدُ غَيْرُ الْمَسْوُوعِ؟ وَهَذَا الْإِهْمَالُ غَيْرُ الْمَسْوُوعِ؟ وَنَجِيهِهِ: بَلْ كِلَاهُمَا مَسْوُوعٌ. وَبِكَلِمَةٍ مُوجِزَةٍ: إِنَّهُ سُلْطَانُ سَيَبُويَه!! وَسُلْطَانُ سَيَبُويَه غَالِبُ كُلِّ سُلْطَانٍ.

وَانْطِلَاقاً مِنْ أَنَّ الْحَقَّ لَا يُعْرَفُ بِالرِّجَالِ، قُلْنَا فِي بَحْثِ [لَيْسَ]: تَأْتِي [لَيْسَ] عَلَى وَجْهَيْنِ، الْأَوَّلُ: فَعَلَ مَاضٍ جَامِدٌ، مِنْ أَخَوَاتِ [كَانَ]، يَرْفَعُ الْأَسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَيْرَ، نَحْوُ: [لَيْسَ خَالِدٌ مُقْصِراً]. وَالثَّانِي: حَرَفٌ نَفْسِي لَا عَمَلَ لَهَا، بِمَنْزِلَةِ [مَا] وَ [لَا] النَّافِيَتَيْنِ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ نَحْوُ: [لَيْسَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ].

• آراءٌ وردها:

• الأول: رَأْيِي يَقُولُ: قَدْ تَأْتِي [لَيْسَ] حَرَفٌ عَطْفٍ. قَالَ ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ وَالبَغْدَادِيُّونَ، وَاسْتَشْهَدُوا بِبَيْتِ لُثْفَيْلِ بْنِ حَبِيبٍ، يَذْكُرُ فِيهِ أَبْرَهَةَ الْحَبِشِيِّ صَاحِبَ الْفِيلِ، وَالْأَشْرَمُ لِقَبِهِ:

أَيْنَ الْمَفْرُ وَالْإِلَهَ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

فَرَدَّ ذَلِكَ فَرِيقٌ آخَرَ فَخَرَّجُوا الشَّاهِدَ عَلَى أَنَّ [لَيْسَ] هُنَا، هِيَ الْعَامِلَةُ عَمَلَ [كَانَ]، وَاسْمُهَا [الْغَالِبُ]، وَالْخَيْرُ مَحْذُوفٌ.

• الثَّانِي: رَأْيِي يَقُولُ: إِنَّهَا قَدْ تَأْتِي أَدَاةَ اسْتِثْنَاءٍ، فَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ [إِلَّا]، فِي نَحْوِ: [أَتُونِي لَيْسَ زَيْدًا]. وَرَدَّ ذَلِكَ بِأَنَّ [لَيْسَ] هُنَا، هِيَ الْعَامِلَةُ عَمَلَ [كَانَ]، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتَرٌ.

• الثَّالِثُ: رَأْيِي يَقُولُ: إِذَا اقْتَرَنَ الْخَيْرُ بَعْدَهَا بِ [إِلَّا] أَهْمِلْتُ، فَكَانَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مُبْتَدَأً وَخَبَرَهُ، كَنَحْوِ: [لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ]. وَقَدْ تَدَاوَلِ الْعُلَمَاءُ الْمَسْأَلَةَ ثُمَّ صَرَّحُوا بِأَنَّ رَفْعَ الْأَسْمَيْنِ بَعْدَهَا لُغَةً تَمِيمٌ، وَأَنَّ الْحِجَازِيَّينَ يَقُولُونَ: [لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمُسْكُ].

فَاعْمَالُهَا إِذَا وَإِهْمَالُهَا جَائِزَانِ. وَالتَّكَلُّمُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ رَفْعٌ، وَإِنْ شَاءَ نَصْبٌ.

* * *

المراجع والمصادر:

٣٢٥	المغني	٣٦٨	رصف المبانى
٤٩٣	الجنى الدانى	٦٧	الموجز في قواعد اللغة العربية
٧٠/١	كتاب سيبويه - هارون	٣٩٦/٤	البرهان
١٣٩، ١٣٨	شرح ابن الناظم	٥٥٩/١	النحو الوافى
٣٩٠/٢ + ٣٠٢/١	أمالى ابن الشجرى	٢٦٢/١	شرح ابن عقيل
		٨٤	ديوان النابغة الذبياني

في [مَنْ]

تذكر كتب الصناعة أنّ [مَنْ] لها وجوه أربعة: شرطية، استفهامية، اسم موصول، نكرة موصوفة. وليس في الثلاثة الأولى ما يدعو إلى الوقوف عنده. وأما الوجه الرابع، وهو: النكرة الموصوفة، فموضع نظر !!

وذلك أنهم مرّوا بأبيات من الشعر، لم يروا فيها [مَنْ] موصولة ولا استفهامية ولا شرطية، فوقفوا عندها فأطالوا الوقوف، وكان لهم في تخريجها مذاهب وسبل. فدونك بيان ذلك وما آل إليه.

- فمن هذه الأبيات قول الشاعر: (لا يُعرَف مَنْ هو على التحقيق، إذ نسب البيت إلى حسان

ابن ثابت وكعب ابن مالك وعبد الله ابن رواحة وبشير ابن عبد الرحمان) (الخزانة ٦ / ١٢٢)

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنَا حُبُّ النبيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

ومن قَبْلِ أن نعالج ما جاء في هذا البيت نقول إنّ له روايتين: [غيرُنَا]، والبيت ذو الروائين لا يُقبل حجة في النحو، إذ قد يكون الأخذ بإحدهما أخذاً بما لم يقله الشاعر ولا أراد. فإذا وقفنا عنده فلنبيّن من خلاله ما ذهبت إليه كتب الصناعة، لا لأنه حجة.

قال فريق من النحاة (الخزانة ٦ / ١٢٠): [مَنْ] في البيت نكرة موصوفة بكلمة [غيرِ]، أي: [على قومٍ غيرِنا]. ففتح قولهم هذا باباً، كان يمكن ألا يُفتح. ولذلك أُغلق بطرائق ثلاث: أما الأولى فبأنّ البيت له رواية بالضمّ. وأما الثانية فبأنّ الرفع جائز، أي: [على مَنْ غيرُنَا]، باعتداد [مَنْ] اسماً موصولاً على الأصل. فيكون الكلام: [كفى بنا فضلاً على الذي هو غيرُنَا]. وأما الثالثة - وصاحبها هو الكسائي - فبأنّ [مَنْ] زائدة،

أي: [كفى بنا فضلاً على غيرنا]. فيكون باب النكرة الموصوفة مغلقاً من أيّ النواحي أتيته. قال الكسائي: [العرب لا تستعمل (مَنْ) نكرة موصوفة، إلا أن تقع في موضع (يختص) بالنكرة، كوقوعها بعد (ربّ)^(١)]. (توضيح المقاصد ٢٢٠/١)

— ومن تلك الأبيات أيضاً قولُ الفرزدق (الخرزانه ١٢٣/٦):

إني وإياك إذ حلّت بأرْحُلنا كَمَنْ بُوادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِ مَمْطُورٍ
وموضع النظر في البيت قوله: [كَمَنْ بُوادِيهِ بَعْدَ الْمَحَلِ مَمْطُورٍ].
(أي: كممطورٍ بواديه بعد المحل).

وذلك أن كتب الصناعة رأت جرّ كلمة [ممطور] محتاجاً إلى تخرّيج. فقالت: [مَنْ] نكرة موصوفة، و [ممطور] صفة لها.

ولو عُذَّت [مَنْ] زائدة — وقد قدّمنا آنفاً أنّ مذهب الكسائيّ زيادتها — لاستقام الأمر، وزال البأس، وظلّ باب النكرة الموصوفة مغلقاً، إذ يكون الكلام: [إني وإياك كممطورٍ بواديه].

— ولقد يكون مفيداً أن نقف هاهنا عند بيت من المعجن نفسه، مجهول القائل، يُكثِّرون الوقوف عنده، وإعمال الرأي فيه، وهو قول الشاعر (الخرزانه ١٢٨/٦)

آلُ الزبير سنأُ المجد، قد علمتُ ذاك العشيّة والأثرون مَنْ عَدَدَا
(الأثرون: جمع، مفردة الأثرى، اسم تفضيل من ثَرِيَ. أي: الأكثرون ثراءً)

وأبدأ الحديث عن البيت، بإيراد ما قاله فيه البصريون والفاثون باب النكرة الموصوفة، ثم أعطف على قول الكسائي والكوفيين عموماً، لكي يتجلّى التضادّ بين التعقيد كيف يُبتغى، والسهولة كيف تكون!!

[قال البصريون: (مَنْ) نكرة موصوفة، فيكون التقدير: (الأثرون إنساناً معدوداً).

١ — سنعالج وقوعها بعد [ربّ]، عن قريب.

وذلك أنهم يقدّرون (مَنْ) بمعنى إنسان، ويقدّرون (ما) - في مجال النكرة الموصوفة - بمعنى شيء. فـ (يُجَعَلُ عدداً مصدراً بمعنى المفعول، أي: معدوداً، فتكون صفةً مفردة. فـ (مَنْ) اسم موصوف بمفرد... ويجوز أن تكون موصوفة بجمله محذوفة، وذلك أن عدداً مفعول مطلق وعامله محذوف، تقديره يُعَدَّ عدداً بالبناء للمفعول. والجمله صفةً (مَنْ)، أي: إنساناً يُعَدَّ عدداً)... وقيل أيضاً: المعنى (والأثرون مَنْ يُعَدَّ عدداً، فحذف الفعل واكتفى بالمصدر منه، كما تقول: ما أنت إلا سيراً. فـ (مَنْ) في هذا القول نكرة موصوفة بالجمله المحذوفة، فالتقدير: والأثرون إنساناً يُعَدَّ). وقال ابن هشام: (عدداً إمّا صفةً لِمَنْ على أنه اسمٌ وُضِعَ موضع المصدر، وهو العدّ، أي: والأثرون قوماً ذوي عددٍ أي: قوماً معدودين، وإمّا معمولٌ لـ (يُعَدَّ) محذوفاً، صلة أو صفة لِمَنْ، وَمَنْ بدلٌ مِنَ الأثرون]. انتهى النصّ، وهو مقبوس حرفياً من (الخزانة ١٢٨/٦-١٢٩)

هذا ونحو هذا، ما يقوله فاتحو باب النكرة الموصوفة. فانظر الآن ما الذي يقوله الكوفيّون في هذا البيت خصوصاً، وما الذي يقوله زعيمهم الكسائي عموماً: قال البغداديّ: [مَنْ عند الكوفيين حرفٌ زائد، أي: والأثرون عدداً]. (الخزانة ١٢٨/٦)

وقال السيوطي: [وأجاز الكسائيّ زيادة مَنْ، كقوله: آلُ الزبير سنأُمُ المجدِّ، قد علمتُ ذاك العشيّة والأثرون مَنْ عدداً أي: والأثرون عدداً. (جمع الهوامع ٣١٨/١) وقال البغدادي معلقاً على المسألة: [وتخريجُ الكوفيين خالٍ عن التعسّف مع صحة معناه ومتانة مغزاه]. (الخزانة ١٢٩/٦)

وبعد، فقد خلصنا من هذه الملحمة، إلى أن قلنا في الكفاف: [مَنْ تكون شرطية واستفهامية وموصولية، وقد يؤتى بها زائدة، نحو قولك: [لا

نتعالى على مَنْ غيرنا = لا نتعالى على غيرنا].

ويبقى من المسألة أن أطرفك بالوقوف عند بيت مصنوع مفتعل، يستشهدون به على أن [ما] - وهي أخت مَنْ - تأتي نكرة موصوفة. وقد علّقنا عليه فكشفنا الغطاء عمّا فيه. فدونك بيان ذلك. قال الشاعر!!

لِما نافع يسعى اللبيبُ، فلا تكنْ لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعياً
تبدأ عيوب البيت بأنه مجهول القائل، وقد أحسن ناظمه إلى نفسه إذ كتم اسمه، فإنه بيت لا يعزّ به ناظمه. ودغ عنك أن البيت المجهول قائله لا يُحتجّ به، فإن البيت الذي نحن بصده، يلعن أوله آخره (أي: يطرده). وذلك أن في أوله حكماً مطلقاً لا يقيده قيدٌ، مؤداه: أن اللبيب يسعى لشيءٍ نافع (بعيداً كان نفعه أو قريباً). على حين يقول آخره: فلا تسع ما امتدّت حياتك لنيل شيءٍ نفعه بعيد. وهاهنا تقييد فيه نهى عن النفع البعيد دون غيره!! فعلى حين أطلق (الشاعر!!) في أول البيت، ارتكس فقيده في آخره.

ثم إن في البيت لطخة أخرى هي: أن الشاعر يوصي في أول البيت بالسعي لشيءٍ نافع (أي: غير ضار). وذلك قوله: [لما نافع يسعى اللبيب]، على حين يوصي اللبيب بالسعي لنفع قريب، وذلك قوله: [لا تكن ساعياً لبعيد النفع]. فأين هذا من ذاك؟ أين الوصية بالنافع، من النهي عن قربه وبعده!! لو كان شاعراً حقاً لقال: [لما نافع يسعى اللبيب فلا تسع لشيءٍ ضاراً]. ولكن يبدو أن الشاعر!! مفتقر إلى المنطق، افتقاره إلى الصدق الفني.

ثم انظر في أول البيت إلى الغاية التي ابتغاها (الشاعر!!)، وهي: إدخال اللام على [ما] ثم الإتيان بصفة لها مجرورة، تر ذلك سهل النظم، لا التواء فيه ولا عوج. لقد كانت غايته أن يقول: [لما نافع]، فلما بلغ غايته هذه فقال: [لما نافع]، مخضت مركبه

أمواجُ الفهاهة والحَسَر والكذب الفنيّ. فلا التقديم لسبب، ولا التأخير لسبب. ولا التواء النظم لسبب، إن كان للتواء في النظم سبب !!
ولو كان هذا الشاعر في الأقلّ ناظماً - يتفكّه بالنظم تفكُّهاً - لقال:
لما نافع يسعى الليب فلا تكنْ لشيءٍ سواه آخر الدهر ساعياً
ولكن يبدو أنّه دون مستوى نظم يُتفكّه به !!
وإنّ من أعجب العجب أن تستشهد كتب النحو بمثل هذا البيت. فإنّ رضاها عنه، حُكْمٌ عليها بأنها غير ذات صلة بالتذوق الأدبيّ. حتى لكأنّ النحو في واد، واستشعار الجمال في غيره.

- ثمّ إنّ لكتب الصناعة مقولةً أخرى يُيرهنون بها على أنّ [مَنْ] تكون نكرة موصوفة، هي أنّ [رُبّ] تدخل عليها فيقال: [رُبّ مَنْ...].
قالوا: [رُبّ، لا يكون بعدها إلّا نكرة]. فجعلوا من [رُبّ] دليلاً على ما بعدها. وكان الأقرب إلى الحقّ أن يقولوا: [رُبّ لا تدخل على معرفة]. فيكون الحُكم عليها، بما هو فيها. ولا يكون الحُكم بها على ما هو في غيرها!! وبين هذا وذاك فرق لا يخفى على مَنْ يتأمّل.

وما أقرب قولهم: [رُبّ، لا يكون بعدها إلّا نكرة] من قول قائل: زيدٌ لا يدخل إلّا بيت تاجر، فإذا دخل يوماً بيت معلّم، جعلوا دخوله بيت المعلّم دليلاً على أنه تاجر!!

لقد كان الأجدد أن يقولوا: [مَنْ] معرفة، ودخول [رُبّ] عليها - وهي تدخل على نكرات - خلافُ الأصل. يدلك على صحّة ما نذهب إليه، أنهم يقولون: [مَنْ] في قول الشاعر:

رَبِّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ

هي نكرة موصوفة. وما نظنّ حكمهم هاهنا صواباً. ودليلنا أنك لو تغافلت عن [ربّ] فقلت: [مَنْ أنضجتُ غيظاً قلبه قد تمّنى لي موتاً] لوجدت [مَنْ] اسماً موصولاً معناه [الذي]، والموصول معرفة. ودخول [ربّ] عليه لا يغيّر من حقيقته اللغوية شيئاً. هذا على أنّ البيت لا يستشهد به، إذ له رواية أخرى هي:

ربما أنضجتُ غيظاً قلبَ مَنْ قد تمنّى لي موتاً لم يُطعْ

ولكننا وقفنا عنده، لأنّ للحجّة نصيبها من البيان.

ونحبّ أن نضيف، أنّ ما نزعناه هاهنا، يصدق في هذا البيت، كما يصدق في سواه من شواهدهم التي يقرّرون بها، أنّ دخول [ربّ] على [مَنْ] دليلٌ على أنّ [مَنْ] نكرة. فمن شواهدهم هذه قولُ الشاعر:

ألا ربّ مَنْ تغتشه لك ناصحٌ ومؤمنٌ بالغيب غير أمينٍ

فإنك لو تغافلت عن [ربّ] فقلت: ألا مَنْ تغتشه ناصحٌ لك، لتبيّن لك أنّ [مَنْ]

اسم موصول معناه [الذي]، ومما لا جدال فيه، أنّ الاسم الموصول معرفة.

[مَنْ]: شرطية واستفهامية واسم موصول. وقد يؤتى بها زائدة، نحو قولك: [لا

نتعالى على مَنْ غيرنا]، أي: [لا نتعالى على غيرنا].

• بل العكس هو الصحيح!!

تبحث كتب الصناعة في استعمال [مَنْ] و[ما] الموصوليتين، فتقول: [مَنْ] للعاقل،

و[ما] لغير العاقل.

وليتهم اجتزؤوا بهذا، ولكنهم لم يجتزئوا به. بل قالوا إن [مَنْ] قد تكون لغير

العاقل، كما أنّ [ما] قد تكون للعاقل. وحدّدوا مواضع ذلك وشروطه موجزةً فيما

يلي^(١):

١- قيسنا ما تراه من مواضع وشروط بإيجاز شديد، من كتاب النحو الوافي ٣٤٨/١ و٣٥١/١

أولاً: [مَنْ]: وتكون لغير العاقل في مواضع:

أ- أن يكون الكلام في شيء له أنواع متعددة، مفصّلة بكلمة [مَنْ]، وفي تلك الأنواع عاقل وغيره.

ب- أن يقع من غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء، فيشبه بهم وينزل منزلتهم.

ج- أن يكون مضمون الكلام متجهاً إلى شيء يشمل العاقل وغيره، ولكنك تراعي أهمية العاقل فتغلبه على سواه.

ثانياً: [ما]: وتكون للعاقل في مواضع:

أ- إذا اختلط العاقل بغيره، وقُصِدَ تغليب غير العاقل لكثيرته.

ب- أن يلاحظ في التعبير أمران مقترنان هما: ذات العاقل، وبعض صفاته، معاً.

ج- المبهم أمره، فلا تدري: أهو إنسان أم غير إنسان، أو لا تدري: أمذكر هو أم مؤنث.

انتهى التلخيص، ونعلّق على ذلك فنقول:

إنّ المسألة ليست مركوزة في أنّ [مَنْ] قد تستعمل لغير العاقل، فهذا لا يكون؛ ولا في أنّ [ما] قد تستعمل للعاقل، فهذا أيضاً لا يكون. فلكلّ منهما حقيقة لغوية لا تتغير. وإنما هي مركوزة في أن الأديب البليغ، قد ينزل العاقل منزلة غير العاقل، فيستعمل الأداة المعبرة عن غير العاقل والمخصصة له في أصل اللغة، وهي [ما].

كما أنه قد ينزل ما لا يعقل منزلة العاقل، فيستعمل الأداة المعبرة عن العاقل والمخصصة له في أصل اللغة، وهي [مَنْ].

فالأداتان إذاً هما هما، لا تغيير فيهما ولا تبديل. وإنما التغيير والتبديل، في كلام الأديب وما يراه معبراً عن فكره ونفسه ومشاعره وخياله.

فأين هذا من زعمهم أن كلاً من هاتين الأداتين تخرج من جلدتها فتكون لغير ما

هي له؟!

وقد يقول قائل: إن الأمرين سيّان. فنقول: كلاً بل الفرق بينهما عظيم. ومن زعم أن [مَنْ] و [مَا] تكونان لغير ما هما له في أصل اللغة، فقد أخرج حقيقتهما اللغوية عما هي مستقرة عليه، وأبطل إرادة الأديب البليغ، وردّ المسألة إلى آليّة نحوية عشوائية. قال الزركشي وهو يعالج [مَنْ]: [قالوا وأصلها أن تكون لمن يعقل، وإن استعملت في غيره فعلى المجاز]. (البرهان في علوم القرآن ٤/٤١٢) ثم استأنف فقال: [وإذا أطلقت على ما لا يعقل، فإما لأنه عومل معاملة من يعقل وإما لاختلاطه به].

وعبارة هذا الإمام تبين أن المسألة ليست مركوزة في الأداة [مَنْ] وإنما هي مركوزة في [من يعامل]. فإذا عومل معاملة من يعقل، أطلقت عليه [مَنْ]. وإذا عومل معاملة ما لا يعقل أطلقت عليه [مَا]. وبين الأمرين فرق لا يخفى على من يُنعم النظر.

* * *

المراجع والمصادر:

المعني	٣٦٣	جامع الدروس العربية	١/١٤١، ١٤٢، ٣٥٢
النحو الوافي	١/٣٤٠، ٣٥٢	البرهان	٤/٤١١
شرح الكافية	٤/٥٤	توضيح المقاصد	١/٢١٨
همع الهوامع	١/٣١٤	طبقات فحول الشعراء	١/١٥
كتاب العين للخليل	٨/٣٠٦	شرح شواهد المعني	١١٦
شرح الأشموني	١/١١٤	الخزانة	٦/١٠٨، ١٢٠، ٧٦٧
المفصل في تاريخ النحو	١٤٧، ١٤٢	ديوان الفرزدق	١/٢١٣، ٢٠٠ + ٢/٣٢٩
كتاب سيبويه - هارون	١٠٥/٢ - ١٠٩		

في [نعم وبئس]

• تحصيل الحاصل إثقال:

من تفريعات النحاة قولهم: يأتي الاسم المرفوع بعد [نعم] معرفاً بـ [أل]، أو مضافاً إلى معرفٍ بـ [أل]، أو مضافاً إلى مضافٍ إلى معرفٍ بـ [أل].

ولا حاجة إلى هذه المعاطلة وهذا التراكب وهذا التفريع، فمما لا يجهله صغار الصبيان، أن الاسم لا يجتمع عليه [أل] والإضافة، ومنه: أن [أل] تلزم آخر مضاف إليه بالضرورة، مهما تعدد الإضافات.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لقد اجتزأ الزمخشري وابن يعيش (شرح المفصل ١٣٠/٧) وابن الحاجب (شرح الكافية ٢٣٧/٤) بالنص على أن المرفوع بعد [نعم]، يكون معرفاً بـ [أل] أو مضافاً إلى معرفٍ بـ [أل]، ولم يتابعوا فيقولوا: أو مضافاً إلى مضافٍ إليه معرفٍ بـ [أل]!! فهل كان ذلك إلا تعبيراً عفويّاً عن ضيق الصدر بهذه المعاطلة التي لا حاجة إليها؟!

وكم كان يكون أكثر إحساناً أن يُكتفى بالقول: المرفوع بعد [نعم] يكون معرفاً بـ [أل]؛ فيُعزّد عن ذكر شروط هي تحصيل حاصل، وتفرّيع وإثقال.

• نصف العلم:

لقد اختلف الأئمة في ماهية [نعم وبئس] اختلافاً بعيداً، ويكفي من ذلك أن نذكر أن البصريين يجعلونهما فعلين، وأن الكوفيين يجعلونهما اسمين، وأن الكسائي ذهب [إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان حيث وقعا، بمنزلة تأبط شرّاً...]

فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجلُ اسمٌ للمذموم، وهما جملتان في الأصل نُقِلَا عن أصلهما وسُمِّيَ بهما [توضيح المقاصد ٧٦/٣]

وبهذا ترى أنَّ لكلَّ قولاً وحجةً وتخريجاً وإعراباً. ومن هنا أن اجتزاناً باستعمال العرب لهما في كلامهم، وأعرضنا عمّا وراء ذلك، إذ كانت الغاية أن ينسج المرء كلامه على نول كلامهم، لا أن يخوض في رأي وضده، وحجة ودحضها.

إنك لتَنعُمُ النظرَ فترى أنَّ [نَعَمْ وبِئْسَ] ليس لهما حقيقة علمية كما لغيرهما من مفردات اللغة. وكل الذي يقال فيهما ويُقَعَّد لهما، إنما هو محض آراء رأتها هذه المدرسة أو تلك، وخطرت لهذا الإمام أو ذاك.

فهما ليسا فعلين كما قال البصريون، ولا اسمين كما قال الكوفيون، وفاعلهما ليس بالفاعل، والتمييز بعدهما ليس بالتمييز...

قيل [نَعَمْ الرجلُ] أصله: [نَعِمَ الرجلُ] إذا أصاب نعمة. لكنّ هذا رَجَمٌ بالغيب، لا يزيد على أن يكون كلاماً عَنّ لهذا الإمام أو عَنّ لذاك.

ولقد جاء استعمالهما عن العرب وبعدهما اسمان مرفوعان، كنعحو قولك: [نَعَمْ الرجلُ زيدٌ]. والمألوف - بعد الفعل - مجيء مرفوع واحد هو الفاعل. فهاهنا إذا ناشئة في اللغة، لا بدّ لها من تخريج. وقد خرّجوها فقيلاً: الأول فاعل، والثاني مبتدأ.

ومما يدعو إلى الدهشة، أنهم إذا رأوا المنصوب بعدهما في نحو قولك: [نعم رجلاً خالد] قالوا: الفاعل ضمير مستتر والمنصوب يفسره. وما هذا عند التأمل إلا تلزيق؛ فما هذا الفاعل الذي لا وجود له أصلاً؟! وهذا المنصوب بعده، ماذا ميّز من إبهامه وماذا فسّر؟!

لو كان [نَعَمْ وبِئْسَ] فعلين حقّاً، أو اسمين حقّاً، لما احتاجا في تاريخ هذه الصناعة إلى تفسير أو استثناء، ولا إلى تحوُّ ودوران.

[نعم] فعلٌ ماضٍ: حرفه الأول مكسور، وحرفه الثاني ساكن. فأَي فعلٍ هذا؟! وهو فعل ليس له مضارع ولا له أمر، فأَي فعلٍ هذا؟! صحيح أن في العربية أفعالاً ناقصةً تصرفُها نحو: [يدع - دع ... ويدر - ذر...]، ولكنَّ هذا الفعل!! ليس شأنه كشأنها. فصحيحٌ أن تصرفُها ناقص، ولكن لو شاء امرؤ أن يكمله، لما تعذّر عليه ذلك. وأمّا [نعم] فـ [نعم]، وانتهى الأمر، فلا تنمة ولا استكمال.

ودع عنك بعد كل هذا صحبة [ما]، وما تنشئه من أحوال، وما يستتبع ذلك من أحكام قسرية وتلزيق ثم إعراب!!

[نعم] عندهم فعلٌ، وإن لم يكن له لفظ الأفعال ولا تصرفها.

وهو ماضٍ، وإن لم يكن ماضياً.

وهو ذو فاعل، وإن كان فاعلاً لا يفعل.

وقد تتلوه [ما] فتكون له أحوال وشروح وتفسير إلخ...

[نعم] - ومثلها [بنس] - كلمة جاءت عن العرب في تراكيب معيّنة محدّدة، يتعذّر

تعليلها وتفسيرها. وليس هذا بدعاً في تاريخ اللغات، بل مثله كثير في كل لغة. وإلا

فمن أين جاءت: (Je suis - Tu es - Il est) وما علاقتها بـ (Etre)،

ثم من أين أتت: (J'ai - Tu as - Il a) وما علاقتها بـ (Avoir).

وقل مثل ذلك في (I am - You are - He is) وما علاقتها بـ (To be).

هذا شيء سبق التأريخ، فرضي فقهاء اللغة به كما جاء، حين أبوا أن يكون الرجم بالغيب طريقاً إلى حقائق اللغة.

نعم - ومثلها بنس - أجنّها ظلامٌ ما قبل التأريخ اللغوي. ولما أسفر صبح هذا

التاريخ، كان الذي بقي منها خمسة تراكيب. فلنقل لأبنائنا هكذا تستعمل، وهذه

معانيها، وفكّها الله!!

إنَّ ما قيل في نَعْم وبِئْس قبل ألف عام، إنما هو آراءُ محتبين، أو مستنديين إلى الأساطين. وليس هذا عيباً، لكن كان له زمان وانصرم.
فلنحمل هذه الآراء معطرةً ممسكةً، إلى المتحف اللغوي. ولنقل لأبنائنا: إن نَعْم وبِئْس وصلتا إلينا إرثاً عن آبائنا في تراكيب خمسة، فدونكم مبانيتها ومعانيها ومواضع استعمالها. وفكَّها الله!!

* * *

المراجع والمصادر:

١٦٠/٢	شرح ابن عقيل	٧٥/٣	توضيح المقاصد
٨٣/٥	النهاية - ابن الأثير	١٣٣/٧	شرح المفصل
٢٧	قطر الندى	٧٦/١	جامع الدروس العربية
٢٣٧/٤	شرح الكافية	١٧٤/١	ديوان ذي الرمة
٢٨٣/٢	أوضح المسالك	٨٩	ديوان زهير ابن أبي سلمى
٣٦	ديوان شيخ الأباطح أبي طالب		

في [ها] التنبيه

يُصِرُّ فريقٌ من النحاة على أنّ [ها] التنبيهية، تدخل على اسم إشارة، أو على ضمير رفع خبره اسم إشارة.

لكن تأمل حقيقة (التنبيه)، وإنعام النظر في وظيفته، والإيمان بأنّ شؤون الحياة، التي تستحق أن يُنبّه عليها، تتجاوز: [ذا وأخواتها] و [أنا وأخواتها]، وتتعدّاهما إلى كلّ ما يراه المتكلم جديراً بتوجيه النظر إليه، كلّ ذلك يدعو المرء إلى إعادة النظر في تلك القيود، التي جعلتْ ماردَ التعبير عمّا يجيش في صدر المتكلم، حبيسَ قمقم: [اسم الإشارة، والضمير المُخبر عنه باسم إشارة] !!

وقد يقول قائل: لكنّ اللغة إرثُ أمة، وما كان هذا شأنه، فمحرمٌ على كلّ أحدٍ أن يعبث به، فيضيف ويحذف، ويزيد وينقص.

وفي الجواب نقول: هذا صحيح، لكنّ الذي نحن بصدده من هذا التراث، قد ضيّقتْ كتبُ الصناعة رُقعته، حتى غداً ما هو حقٌّ لأبنائها، حراماً أن يدور على ألسنتهم. بل أمعنت في التضييق حتى أبّت ما جاء من هذا التراث، مفكوكَ القيد. فمرةً تهمله، وأخرى تعيبه، وثالثة تعدّه شاذّاً، ورابعةً تنفيه !!

تناول المسألة - ابتداءً - سيويه، حين عرّضَ لنحو: ها أنا ذا... وها أنتَ ذا، فقال: [وزعم الخليل رحمه الله أنّ (ها) هنا، هي التي مع (ذا)، إذا قلتَ: (هذا)].

[وإنما أرادوا أن يقولوا: (هذا أنتَ)، ولكنهم جعلوا (أنتَ) بين (ها) و(ذا). وأرادوا أن يقولوا: (أنا هذا وهذا أنا)، فقدّموا (ها) وصارت (أنا) بينهما]. (الكتاب -

هارون ٣٥٤/٢)

ونحبّ أن نقول هنا - بل يجب أن نقول - : إنّ الخليل وسيبويه، لا يكيّلان في العادة قمحاً بصاع، بل يزنان درراً بالقراريط. فعلى مَنْ قرأ كلامهما مبتغياً أن يستنبط منه القواعد والأحكام، أن يُعطي كلّ كلمة يقولانها حقّها من الوعي والاحترام. فالخليل قال: [ها (هنا): هي التي مع ذا إذا قلت: هذا]. فكلامه إذاً محصور باستعمال [ها] في حالة واحدة من حالاتها، هي دخولها على اسم الإشارة. وليس عاماً يحيط بجميع حالات [ها] التنبيهية.

هذا شيء لا يجوز إغفاله، وإلاّ ضاعت معالم ما أراد الخليل !! ورُمي باللغو فيما يقول !!

ومن زعم أنّ كلام الخليل يعني قَصْر استعمال [ها] التنبيهية على اسم الإشارة؛ ثم بنى على زعمه هذا زعماً آخر يقول: إنّ انفكاكها عن اسم الإشارة ليس بعده إلا دخولها على ضمير رفع خبره اسم إشارة، فقد حَجَّرَ واسعاً، وقول هذا الإمام ما لم يقل، وجعل استعمال [ها] التنبيهية في العربية، مقصوراً - عند التحقيق - على نحو: [هذا أنا] و[ها أنا ذا] !!

ويلزم هذا الزاعم عند ذلك، أن يقضي بأنّ من العجمة أن يقال مثلاً: [ها نحن نذهب إلى العمل كلّ صباح] أو: [ها أنت تُسرّع إلى عملك] !! إذ ليس في العبارة الأولى اسم إشارة، ولا في الثانية خبر للضمير هو اسم إشارة.

فإذا قال متجبرٌ، والعِزّة تأخذه: نعم، من العجمة هذا ونحوه !! قلنا له: لقد وقف أبو سفيان يوم أُحُد يسأل المسلمين عن رسول الله وأبي بكر وعمر، أهُم أحياء؟ فيقول له عمر: (هذا رسول الله، وهذا أبو بكر، وها أنا عمر) (تفسير ابن كثير ٤١٢/١)

فهل تقول: إنّ عمر لا يُحسن العربية، ولو كان يُحسنها لقال: ها أنا ذا عمر؟؟

وسُحيمٌ عبد بني الحسحاس - وقد أدرك النبي والخلفاء الثلاثة - قال عن سقام صاحبه (الديوان / ٥٤):

ماذا يريد السقام من قمرٍ كلُّ جمالٍ لوجهه تبعُ
لو كان ينبغي الفداء قلتُ له: ها أنا دون الحبيب يا وجعُ

فلم يأت بعد [ها] باسم إشارة، ولا ضمير خبره اسم إشارة. فما الرأي؟!
وعوف ابن محلم، يخاطب حمام الأيك فيقول (الأمالي للقيلي ١/ ١٣٢):

أفئ لا تنح من غير شيءٍ فإني بكيتُ زماناً والفؤادُ صحيحُ
وكوعاً، فشطتُ غربةً دارُ زينبٍ فها أنا أبكي والفؤادُ جريحُ

وقالبٌ عوف - كما ترى - هو قالبٌ سُحيم نفسه، فها هنا شاهدان، أفقول: إنَّ
الشاعرين لا يحسنان العربية؟!

وأحمد ابن يحيى، ثعلب، يُنشد لأعرابي قوله (ذيل الأمالي والنوادر / ١٠٣):
فحتي متى أهوى؟ أما ينفدُ الهوى؟ وحتى متى كفي على موضع القلب؟
فها أنا للعثاق يا عزَّ قائدُ وبني تُضربُ الأمثالُ في الشرق والغربِ
وهذا شاهد رابع، مُفرغٌ في قالب نفسه، أو ما تكفي أربعة شواهد على صحة
قاعدة؟

على أن ليس هذا كل ما في الجعبة، ولو نعلم أن مستزيداً تبلغ به المكابرة أن
يستزيد لزدناه !!

ولكن هاهنا كلمة يجب أن يقال، وهي أن: [هكذا] التي استعملها الشعراء
والكتاب في العالم العربي ملايين ملايين المرات، لا بد أن تكون - وفقاً لكتب
الصناعة - مما يُعاب، لأنَّ [ها] التنبيهية فيها دخلت على حرف هو الكاف ولم تدخل
على اسم إشارة، ولا على ضمير خبره اسم إشارة. ومن ثم لا بد من أن يعاب قول

ابن الرومي (الديوان ٢٥٤٧/٦):

أهكذا يجد العشاق كلُّهم يا رحمتا للمحبين المساكين

فإذا قال معانيد: نعم يعاب، وابن الرومي لا يُستشهد بشعره. فإننا نقول له: وما رأيك في قوله تعالى: ﴿أَهْكَذَا عَرَشُكَ﴾ (النمل ٤٢/٢٧) أمعيب هو؟ وكيف - هداك الله - يُمَاط عِيْهُ؟!

لقد كان الخليل وقف عند حالة خاصّة من حالات [ها]، ولذلك قال: [هنا]. وإلاّ فهل يظنّ ظانٌّ أن الخليل لا يعرف أنّ النابغة الذبياني، أدخل [ها] التنبيهية على: [إنّ] في قوله (الديوان ٢٨/):

ها إنّ ذي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ^(١)

(العِذْرَةُ: المعذرة. أي: هذه معذرة إليك وتبرؤ مما اتُّهِمْتُ به عندك).

وأنّ عليّ ابن أبي طالب استعمل التركيب نفسه إذ قال: [(ها) إنّ ههنا علماً - وأوماً بيده إلى صدره - لو أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً !!] (لسان العرب ٤٨٠/١٥)
قال الجوهري: [(و)ها] التنبيه قد يُقسَم بها فيقال: (لا ها الله ما فعلتُ) أي: لا والله [الصحيح ٢٥٥٧/٦ + اللسان ٤٨١/١٥ + النهاية ٢٣٦/٥]. ومن ذلك قول الشاعر:

وأعرضُ حتى يحسبَ الناسُ أنّ ما بيّ الهجرُ، لا ها الله ما بيّ لك الهجرُ
ولكنّ أروضُ النفسَ أنظرُ هل لها إذا فقدتُ يوماً أَحَبَّتْها صَبْرُ
وفي حديث أبي قتادة يوم حُنين [قال أبو بكر: لا ها الله إذا، لا يعمد إلى أسدٍ من
أسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سَلْبَهُ] (النهاية ٢٣٧/٥)
والمستورد من بني سعد - وكان خارجياً يقول (الكامل للمبرد ٩٧٥/٢):

١ - للبيت رواية أخرى، غير رواية الديوان هي: ها إنّ تاء..... فإنّ صاحبها قد تاه في البلد

[إنّ رسول الله (ص) أتانا بالعدل... وها أنتم تعلمون ما حَدَّثَ]. ولم يأتِ بالخبر اسم إشارة.

وفي اللسان ٤٧٩/١٥: [وقال كعب:

عاد السوادُ بياضاً في مفارقه لا مرحباً [ها] بهذا اللون الذي رَدَفَا
كأنه أراد لا مرحباً بهذا اللون، ففرق بين (ها) و(ذا)]. (أي: فرق بينهما بالباء)
ولقد يكون مفيداً أن نعرِّج على شيء مما قاله اللغويون والنحاة في المسألة، لكي لا
يكون لمعتلّ ما يعتلّ به.

ففي اللسان ٤٧٥/١٥: [(ها) تنبيه تَفَتَّحَ العرب بها الكلام بلا معنى سوى
الافتتاح، تقول: (هذا أخوك، ها إنّ ذا أخوك)].

والزمخشري في كتابه المفصل يعالج حروف التنبيه، ويمثّل لها بقوله: [تقول: ها إنّ
زيداً منطلقاً، وها أفعلٌ كذا^(١)] (شرح المفصل ١١٣/٨). وهو تمثيل مستغنٍ عن كل
شرح أو تفسير، ففي المثال الأول دخلت [ها] على [إنّ]، وفي المثال الثاني دخلت على
الفعل رأساً.

وابن يعيش يعرف التنبيه فيقول: [تنبيه المخاطب على ما تحدّث به] (شرح المفصل
١١٤/٨). والإطلاق في هذا التعريف واضح، لا غموض فيه. وعليه، إذا حدّثت أحداً
فنبّهته بـ [ها]، جاز لك أن تأتي بعدها بحرف أو اسم أو فعل بغير قيد.

وابن الأثير يقول: [ها كلمة تنبيه للمخاطب ينبّه بها على ما يساق إليه من
الكلام. وقد يُقسَم بها فيقال: لا ها الله ما فعلتُ، أي: لا والله]. (النهاية ٢٣٧/٥)
والجوهري يقول: [وها، للتنبيه، وقد يُقسَم بها، يقال: لا ها الله ما فعلتُ]

١ - ضُبط المثال في شرح الكافية بالسكون على أنه أمر: [ها إفعلْ كذا]. ولا قيمة لهذا الاختلاف في الذي نحن
بصدده.

(الصحاح ٢٥٥٧/٦)

ومثل ذلك في اللسان، وأضاف: [وقالوا: ها السلام عليكم، ف (ها) منبهة مؤكدة، قال الشاعر: وقفنا فقلنا: ها السلام عليكم]

(لسان العرب ٤٨٠/١٥)

والمالقي يقول: [وتقول: ها أنا أفعل، وقد تستعمل مفردة فيقال: (ها). بمعنى: تنبئة]. (رصف المباني/٤٦٩)

وبعد، فأين هذا الذي سقناه لك من الشواهد من العصر الجاهلي وصدر الإسلام، ومن كلام ضمه تراثنا الأدبي، ومعاجم هي المرجع كلما اختلفت الأقوال، وأحكام قررها أئمة اللغة وجهابذة النحاة، في خلال نحو من ستة قرون؟ أين هذا كله من حكم مقصور على كلمة، قيده الخليل بـ [هنا]، فطار به من لم يُقم لكلمة الخليل وزناً، فصير قصره شمولاً، وتقييده إطلاقاً؟!

وإننا لنعلم أنّ قائلاً سيقول: ولم الإسراف في هذا التتبع؟ ولم إنفاق هذا الزمن في الملاحقة؟ والمسألة لا تزيد في جملتها على حرف لا محل له من الإعراب!! وفي الجواب نقول: ليست المسألة في تتبع حرف لا محل له من الإعراب، ولا في ملاحقة أداة لا يقام لها وزن في الكلام، وإنما هي في أن تطلق مارداً طواه [سليمان النحاة] في القمم ألف عام.

[ها]: حرف تنبيه، يُنبّه به المخاطب، على ما يُحدّثه به مخاطبه، نحو: [ها إنك تعود بعد التوبة!!] و[ها قد شفي خالدٌ وكنت لا ترجو شفاءه] و [ها أنت ذا تدرس فتنجح] و﴿يا بشرى هذا غلام﴾ والسلام!!

* * *

المراجع والمصادر:

٤١٢/١	تفسير ابن كثير	٢٣٦/٥	النهاية
٣٥٠ - ٣٤٦	الجنى الداني	٢٣٢/١	الإتقان
٢٤٤/١	شرح التسهيل	٣٨٥، ٢٠٤	المغني
١٣٢/١	الأمالى للقالى	٤٦٨	رصف المباني
١١٣/٨	شرح المفصل	٩٧٥/٢	الكامل
١٨٢	ديوان زهير ابن أبى سلمى	٢٥٥٧/٦	الصحاح
٤٢٢/٤ + ٤٨٢/٢	شرح الكافية	٥٤	ديوان سحيم
٣٦٥، ٣٦٤ / ٢	أمالى ابن الشجرى	٢٨	ديوان النايغة
٣٥٤/٢	كتاب سيبويه - هارون	١٠٣	ذيل الأمالى والنوادر
		٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٥/١٥	لسان العرب
		٥٠٦/٢ + ٤٩٨، ٣٣٧، ٣٢٨، ٣٢٧، ٢٢٥/١	النحو الوافى
		٢٥٤٧/٦	ديوان ابن الرومى

في [هل]

• نَرُدُّ ما لم يثبت، ونأخذ بما ثبت، والحكمُ الأئمة:

• قال قومٌ: تكون [هل] بمعنى: [قد]، فقال المراديّ: [ذَكَرَ هذا قومٌ من النحويين... وبعض المفسرين في قوله تعالى ﴿هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾... وأنكر بعضهم مرادفةَ [هل] لـ [قد]... وقال بعضهم: إنّ أصل [هل] أن تكون بمعنى [قد]، ولكنه لما كثر استعمالها في الاستفهام استغني بها عن الهمزة، وفي كلام سيويه ما يوهم ذلك. وهو بعيد] (الجنى الداني / ٣٤٤)

قلت: ونحن، فنستبعد ما استبعده هذا الإمام. ونضيف أنّ أبا حيّان يرى أنّ [هل] في الآية باقية على معنى الاستفهام. وأنّ بعض المفسرين قالوا: والأحسن أن تكون للاستفهام الذي معناه التقرير. (أما لي ابن الشجري ٣٢٣/٢). ونختتم المسألة بحكم قرّره ابن هشام إذ قال: [زعموا أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً. وهذا هو الصواب عندي] (المغني / ٣٨٩)

• زعم بعضهم أنّ [هل] تكون بمعنى [إنّ]. فقال المراديّ: [وهو قولٌ ضعيف] (الجنى الداني / ٣٤٥)

قلت: ونحن، فنستضعف ما استضعفه هذا الإمام.

• ذكر بعضهم أنّ [هل] في قوله تعالى ﴿هل أتى على الإنسان﴾ تكون للتقرير والإثبات، فقال المراديّ: [وذكر بعض النحويين أنّ [هل] لم تُستعمل للتقرير، وأنّ ذلك مما انفردت به الهمزة]. (الجنى الداني / ٣٤٥)

قلت: إنّ المرادي لم يعلّق على هذا بشيء، بل اكتفى بذكر التعارض بين الرأيين؛ ولذلك رأينا توجيه النظر إلى ما قبسناه من ابن الشجري أنفأ، وهو أنّ أبا حيان يرى أنّ [هل] في الآية باقية على معنى الاستفهام. وأنّ بعض المفسرين قالوا: والأحسن أن تكون للاستفهام الذي معناه التقرير. (أما ابن الشجري ٣٢٣/٢) وقد أخذنا بما قالوا إنه الأحسن.

• ذكروا أنّ [هل] تكون للأمر كقوله تعالى ﴿فهل أنتم متهون﴾ فقال المرادي: [فهذا صورته صورة الاستفهام، ومعناه الأمر، أي: انتهوا. والله أعلم]. (الجنى الداني ٣٤٦/)

قلت: لقد توقّف المرادي هاهنا فلم يُبدِ رأياً. لكنّ لأبي حيان رأياً فرّق به بين آراء المفسرين، وأحكام النحاة، ودونك بيانه:

كان أبو حيان أبى اعتداد [هل] بمعنى [قد] من الآية ﴿هل أتى على الإنسان﴾، فقال السيوطي: [وأنكره قومٌ آخرهم أبو حيان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، وإنما هو شيء قاله المفسرون في الآية. وهذا تفسيرٌ معنى لا تفسيرٌ إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين]. (همع الهوامع ٣٩٤/٤)

هذا، على أنّ لابن جنّي كلمة موجزة في هذا التفريق، حيث عالج قولهم: إنّ [هل] معناها [قد] في قوله تعالى ﴿يوم نقول لجهنم هل امتلأت وتقول هل من مزيد﴾ فقال: [هذا تفسيرٌ على المعنى دون اللفظ، وهل مُبقاة على استفهامها]. (لسان العرب ٧٠٦/١١)

قلت: إنّ مما يُستأنس به في صحّة ما قضى به هذان الإمامان، أنك لا ترى لـ [هل] معنى (الأمر)، في التراكيب المماثلة لتركيب الآية، كقولنا مثلاً: هل أنتم

مسافرون؟ أو: هل أنتم ذاهبون؟ أو: هل أنتم منطلقون؟ بل ليس وارداً أن ترى لها معنى الأمر في هذه التراكيب ونحوها.

• أكال الصناعة:

كنّا قلنا في حاشية من حواشي بحث [هل] في قسم الأدوات: إنّ النحاة مختلفون في صحّة دخول [هل] على اسم بعده فعل، نحو: [هل زهيرٌ يجتهد]. فمنهم من منع ذلك، ومنهم من قال: إنه لا يمتنع، ومنهم من قال: إنه لا يمتنع لكنه قبيح!! فدونك بيان المسألة، تمهيداً للوصول إلى قرارها:

قال ابن هشام: [فيمتنع نحو: هل زيداً ضربت] (المغني/ ٣٨٦)، ثمّ عاد في الصفحة ٣٨٧ فقال: [لا تدخل على... اسم بعده فعل في الاختيار]. [يعني بقوله (في الاختيار): أنّ دخولها في الضرورة الشعرية جائز]^(١).

ونبيّن فيما يلي علّة هذا المنع عندهم:

• لقد ابتدؤوا فقالوا: الأصل في [هل] أن تكون بمعنى [قد]. وجاءت على هذا الأصل في قوله تعالى ﴿هل أتى على الإنسان حين من الدهر﴾ أي: قد أتى عليه حين من الدهر.

ثمّ ثنّوا فقالوا: إنّ [قد] تدخل على الأفعال، وإذ كانت [هل] عندهم، بمعنى [قد]، فإنّها تدخل أيضاً على الأفعال مثلها. ومن هنا أن قال الرضي: [فإنّ رأيت فعلاً في حيّزها، تذكّرت عهداً بالحمى، وحنت - كما يقول - إلى الإلف المألوف وعانقته!!] (شرح الكافية ٤/ ٤٤٧). وأما الشيخ محمد الأمير، فيقول في حاشيته على مغني اللبيب ٢/ ٢٨: [لأنّها إذا رأته (أي إذا رأيت الفعل) في حيّزها لم ترض إلاّ بعناقه في صريح اللفظ على مذهب سيويه]!!

١ - كانّ اللغة فيها خيار وقوس!! فما يجوز لك لأنك شاعر، لا يجوز لي لأنني ناثر. فسبحان مقسّم الحظوظ!!

ومسألة صريح اللفظ (ويعنون بها: الفعل الظاهر لا المقدّر) يعبر عنها الرضي بقوله: [ومع وجود الفعل، لا تقنع به مفسراً للفعل المقدّر بعدها] (يعني أن هل تأتي إلا أن يكون الفعل بعدها ظاهراً ملفوظاً فزاه بأتم عينها كي تعانقه على رأى من الناس وسمع، ولو كره الغدال !!) وبتعبير آخر بعيد عن صبوات العشاق، لا يجوز أن يقال مثلاً: هل سعيداً ودّعته، على تقدير فعلٍ محذوف، أي على تقدير: هل ودّعت سعيداً ودّعته. (شرح الكافية ٤/٤٤٧)

ومن هنا قول الرضي: [فلا يجوز اختياريّاً: هل زيداً ضربته]. ولكي يضمن وضوح هذا الحكم، يورد من الأمثلة ما يشمل جميع الحالات غير الجائزة بلا استثناء، فيقول: [لا يقال: هل زيدٌ خرج، لا على كون زيد مبتدأ، ولا على كونه فاعلاً لفعلٍ مقدّر. ولا يقال: هل زيداً ضربت، على أنّ زيداً منصوب بما بعده (أي: منصوب بالفعل المذكور: ضربت) ولا بمقدّر. ولا يقال: هل زيداً ضربته على أنّ زيداً منصوب بمقدّر]. (شرح الكافية ٤/٤٤٧)

هذه حجج القائلين بالمنع أوّضَحَها وأَيَّدَها الرضي الأسترابادي، وهو من هو^(١)!!.

• وأما الذين قبّحوا ولم يمنعوا، فدونك حجّتهم:

لقد نظر هذا الفريق من النحاة في هذا المنع، فلم يروا مسوّغاته كافية؛ فصحيحٌ أنّ [هل] هاهنا قد دخلت على اسم بعده فعل، وهو ممنوع عندهم، لكنّ المانع يزول، إذا اعتدنا دخولها عليه دخولاً ظاهريّاً، وقدّرنا بينها وبين [زيداً] فِعْلَ [ضرب] آخر، فيكون التقدير: [هل ضربت زيداً ضربت؟].

فدخولها إذاً، على [زيداً] في قولنا: [هل زيداً ضربت] غير ممتنع. بل هو عندهم في باب الاشتغال شائع. لكنه مع ذلك - هاهنا - قبيح !! وإنما قبّح هنا، وحسُن في باب الاشتغال، لأنّ الفعل في الاشتغال يشتغل بنصب ضمير الاسم إذ يقال: [زيداً

١- نظرنا في بيان المسألة إلى ما قيل، ولم ننظر إلى أزمة القول، فالرضي توفي قبل ابن هشام بنحو ٧٧/ سنة !!

ضربته [فُيَقْدَرُ فعلٌ ينصب زیداً، فيكون التقدير: [ضربت زیداً ضربته]. وأما في المثال الذي نعالجه، وهو: [هل زیداً ضربت]، فإنَّ الفعل [ضربَ] لم ينصب ضمير الاسم. ومن هنا أن كان [هل زیداً ضربت؟] قبيحاً.

ففي حاشية الدسوقي على (مغني اللبيب ١٣/٢): [إنَّ الأصل: هل ضربت زیداً ضربت. ولكنه لما كان احتمالاً مرجوحاً، لما فيه من حذف عامل المعمول الأوّل (أي: حذف فعل ضربت الأوّل)، وحذف معمول العامل الثاني (أي: حذف الضمير الذي لو ذُكر لقل: ضربته)، كان ذلك قبيحاً!!].

• وأما القائلون بأنَّ [هل زیدٌ قام؟] غير ممتنع وغير قبيح، بل جائز في الاختيار (أي: في غير ضرورة شرعية) فحجَّتْهم أن قولنا: [هل زیدٌ قائم؟] قد دخلت فيه [هل] على اسم هو [زید]، وأجازته النحاة جميعاً بغير منازع. ومن ثمَّ يكون دخولها على اسم بعده فعل، في نحو قولك: [هل زیدٌ قام] جائزاً أيضاً. إذ لا فرق - من وجهة التركيب - بين أن يكون الخبر اسم فاعل، وبين أن يكون فعلاً جملته في الإخبار بمنزلة اسم الفاعل. أي: [زیدٌ قام = زیدٌ قائم].

يقول السيوطي: [وجوّزه (أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار) الكسائي]. فأجاز هل زیدٌ قام؟ جوازاً حسناً، لأنهم أجازوا: هل زیدٌ قائم، وابتدؤوا بعدها الأسماء، فكذا مع وجود الفعل]. (جمع الهوامع ٣٩٣/٤)

كلام السيوطي واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان. ولكن أحببنا أن نوجّه النظر إلى قوله: [لأنهم أجازوا: هل زید قائم...]. فإنَّ فيه بياناً تعليلياً يضع اليد على سبب إجازتهم دخول [هل] على اسم بعده فعل. وهو أنهم - كما يفهم من كلامه هنا - لم يجدوا فرقاً بين دخول [هل] على اسم الفاعل: [قائم] وبين دخولها على الفعل: [قام]. ومن ثم لم يجدوا مسوّغاً للمنع، فأجازوا جوازاً حسناً...

وبعدُ، فالمسألة صناعية خالصة، لا يخفى ما فيها من الصناعة على أقلّ الناس صلةً بهذا الفنّ. وما حُكْم الكسائي فيها - في اعتقادنا - إلاّ عن استتقالٍ لما هو ثَقِيل، والتخفّف مما يبهظ بغير مسوّغ، وعلى غير طائل.

وإنّ من أعجب العجب، أن يُؤدّن الكسائيُّ بالناس منذ أكثر من ألف سنة: أنّ حيّ على الفَرَج حيّ على الفَرَج، وحيّ على التيسير حيّ على التيسير، فلا يُلتفت إلى دعائه !!

• لا نُسلّم !!

تقول كتب الصناعة: تدخل [هل] على الفعل المضارع فتخصّصه بالاستقبال. ولا نرى هذا الحكم يصدق في كل حال. فهو لا يصدق في نحو قولك: [هل يحبّ المرء عدوّه؟]. وذاك أنّ (عدم حُبّ العدو) يشمل الحال والاستقبال. بل لعله في الحال أشدّ وأعمق !! ودخول [هل] على المضارع [يُحبّ]، لا يغيّر من زمنه شيئاً.

وقد يكون الأمر أجلى وأوضح، لو كان السؤال مثلاً: [هل تُحبّ السفر إلى البلدان النائية؟]، فالسؤال هاهنا سؤالٌ عن مُيُولٍ في نفسك ونوازع، فكأن السائل يسألك: أتجنح بك نفسك - في العادة - إلى حبّ هذا الصنف من السفر؟

فأين المستقبل في مثل هذا السؤال؟ ولقد يدلّك على صحة ما نذهب إليه، أن من المحتمل - إذا انقضت حقبة من الزمن - أن تتغيّر ميولك ونوازعك، فإذا أنت: لا يميل بك هوى هذا السفر، ولا تنازعك نفسك إليه. فأين (الاستقبال) من هذا الذي نقول؟! وقس على هذا أن يسألك سائل: [هل تكره القراءة؟] و[هل تشرب الماء على الطعام؟] و[هل تصير على الجوع والعطش؟] إلخ... وليس في هذا وأمثال هذا، تخصيصٌ مضارعٌ بالاستقبال !!

وإنّه لأمرٌ يدعو إلى التأمل، أنّ كتب الأئمة كالمالقي والمرادي والرضي... لا تذكر

هذه المسألة أصلاً، ولا تعرض لها، لا تصريحاً ولا تلميحاً !!

• ومن العلم ... !!

أئمة النحاة بحور عِلْمٍ، ما في ذلك شك ولا فيه ريب. ومن يقرأ أمالي ابن الشجري - على سبيل المثال لا الحصر - يعرف كيف يزخر البحر ويتدفق السيل. فإذا تناولوا مسألة، رأيت في تناولهم لها علماً بهذا وذاك وذلك، فعرفت عندها كيف يكون نثر اللآلئ، وكيف تُهدى الكنوز على مهدى!!

ولقد تناولوا [هل] فأفاضوا من العلم ما يحتاج إليه المتعلم وما لا يحتاج، ووجدوا في البحث فيها مناسبة للحديث عما بينها وبين همزة الاستفهام من الافتراق والتلاقي!! فأما طالب الاستمتاع فيستمتع، وأما طالب العلم من أقرب سبله فيضيع أو يوشك. لقد رأوا الهمزة تلاقى [هل] وتفارقها في عشرة أمور، فبحثوا في الأمور العشرة عشرين مرة!! فهذا يكون هنا ويكون هناك، فدونك بحثه وتطبيقه في كليهما. وذاك يكون في أحدهما ويمتنع في الآخر، فدونك كيف يكون هنا وكيف يمتنع هناك!! وهات يا عقل، وخذي يا ذاكرة!!

قالوا: تقع [هل] بعد حروف العطف: الواو والفاء وثمّ، لا قبلها، فيقال: [وهل تسافر؟ - فهل تسافر؟ - ثم هل تسافر؟] ولا يجوز أن تتقدّم هي على هذه الحروف، فلا يقال: [هل وتسافر!! - هل فتسافر!! هل ثم تسافر!!]، وأما الهمزة فتتقدم عليهن فيقال: [أو تسافر؟ - أفتسافر؟ - أثم تسافر؟] إلخ...

والذي نريد أن نوجّه النظر إليه هنا، هو أنّ المقابلة بين الهمزة و [هل]، هي التي قادتهم إلى القول مثلاً: لا يجوز أن يقال: [هل وتسافر؟]، على حين تقول: [أفتسافر؟]. وإلاّ فهل يبلغ الاغتراب عن اللغة بالأُمّيّ، أن يقول: [هل وتسافر؟]! هذا - فيما أعتقد - لا يُتَحَيَّل. ولذلك أعرضنا عنه واطّرحناه. بل أعرضنا عن المقابلات

العشر كلّها واطّرحناها، وذكرنا في بحث كلّ أداة منهما ما يتعلّق بها.

* * *

المراجع والمصادر:

١٣/٢	حاشية الدسوقي على المغني	١٥٥-١٥٠/٨	شرح المفصل
٢٨/٢	حاشية الأمير على المغني	٤٤٦، ٤٣٧/٤	شرح الكافية
٣٢٣/١	أمالى ابن الشجري	٢٩١، ٢٦١/١١	خزانة الأدب
٤٩٠، ٤٥١/٤	النحو الوافي	٨٨	جواهر البلاغة
٣٩٢/٤	جمع الهوامع	٤٣٣/٤	البرهان
٤٦٩	رصف المباني	٢٠٨	الأزهرية
٢٣٢/١	الإتقان	٣٤١	الجنى الداني
		٣٨٦	المغني
		٩٨/١ - ١٠٠ + ١٨٩/٣، ١٩٠	كتاب سيبويه - هارون

في [الهمزة]

• اختلاف اللهجات، ميدانه فقه اللغة:

ليس مغامرة أن يقال: إن كل اختلاف في لفظ الكلمة الواحدة، هو تعبير عن لهجتين، ودليلٌ عليهما. وذلك أن النظام الصوتي، الذي أَلَفَتْهُ القبيلة واعتادته، واستقر على ألسنة أبنائها، يمتنع معه - أو يكاد - لفظٌ ما ليس منه. اللهم إلا أن يكون ذلك عن محاولة، تستقيم لهذا من أبناء القبيلة، وتتأبى على ذاك.

ومن هنا كانت عننة تميم وغمجمة قضاة وشنشنة تغلب... فقبيلة تكسر حرف المضارعة، فتقول: [تَعْلَم] وأخرى تفتحها فتقول: [تَعْلَم]. وهذه تقول: [عليك] وتلك تقول: [عليش]... ولا حاجة إلى الإكثار من الأمثلة، فكتب العلم مملوءة بها. ونحن - أصلاً - إنما عرضنا لاختلاف اللهجات تمهيداً للحديث عن الهمزة. فقد قلعتها كتب الصناعة من فقه اللغة، وزرعتها في علم النحو والصرف.

فمن المعلوم أن الاختلاف في لفظ الهمزة، أشهر من الاختلاف في لفظ سائر الحروف، وعلماء اللغة أكثر وقوفاً عنده، وأطول حديثاً عنه. ولكنهم تحدثوا عنه باعتباره ظاهرة لغوية، لا مسألة نحوية أو صرفية. قالوا مثلاً: قريش - وبلغتها نزل القرآن - لم تكن تهمز. ففي اللسان (اللسان ١٨٩/٥): [ولم تكن قريش تهمز في كلامها. ولما حجَّ المهديّ، قدّم الكسائيّ يصلي بالمدينة فهمز، فأنكر أهل المدينة عليه وقالوا: تنبر في مسجد رسول الله (ص) بالقرآن؟!].

فقريش إذاً لا تحقق الهمزة، أي: لا تنبر. ولكن قبيلة تميم تحقّقها فتنبر.

ودونك هذا النصّ، فإنه جمع الحالتين. ففي اللسان (اللسان ١ / ٢٢): [قال أبو زيد: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون. وقف عليها عيسى ابن عمر فقال: ما آخذ من قول تميم إلّا بالنبر وهم أصحاب النبر؛ وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا. قال: وقال أبو عمر الهذليّ قد توضّيت، فلم يهمز وحوّ لها ياءً، وكذلك ما أشبه هذا من باب الهمز].

ولولا أن يستطيل الحديث، لأوردنا أمثلة من تحقيق الهمزة وتخفيفها، فذلك أمر يسير، شعراً ونثراً وقرآناً، ولكنه ليس في نفسه غاية نبتغيها، وإنما غايتنا أن نقول: لا تجعلوا من أَوْنٍ وأَوَمٍّ ورَأْسٍ ولَأَالٍ وأَوْبٍ، وبضع كلمات أخر غير مستعملة، مطارق يَهْوَى بها على رؤوس طلاب علم العربية.

وأي تعذيب ينزل بهم أشدّ من أن يقال لهم - تحت مظلة تعليمهم العربية -: [إن كان في الكلمة همزتان، وكانت حركة الهمزة الثانية ضمةً أو كسرة، فإن كانت بعد همزة المضارعة جاز قلبها واواً إن كانت مضمومة، وياءً إن كانت مكسورة. وجاز تحقيقها. فإن كانت بعد همزة غير همزة المضارعة، وجب قلبها واواً بعد الضمة، وياءً بعد الكسرة]!!

اللهم إنّ هذا ليس قاعدة، ولا صوغاً لقاعدة، وإنما هو إقامة حدٍّ على من يتعلم العربية، تقع سياطه على دماغه، كما تقع السياط على ظهر الزاني.

وبعد، فتميم وقبائل أخرى تحقق فتهمز، وقريش وقبائل أخرى تخفّف فلا تهمز. فإذا جعلت كتب الصناعة من هذه الحقيقة اللغوية الشاملة، مزقاً يحمل طلابنا اليوم عناء ترقيعها والترقيع بها، فَبِعَةِ ذلك لا تقع على العربية، بل تقع على مَنْ مزّق!!

• سباحة في قطرة:

تقعّد كتب الصناعة لاجتماع الهمزتين في اسم التفضيل، فتقول: إن تحرّكتا بالفتح،

قلبت الثانية واواً. مثال ذلك: [فلان أوّ من فلان، وأوّم] (أي: أكثر منه أيناً وإمامة).
فالأصل إذاً: [أأّ - أأمّ]. ولقد تجافينا عن هذه القاعدة فلم نعرض لها، وكان ذلك
لأسباب، منها:

١ - أن الأفعال المبدوءة بهمزة بعدها حرف مضعف، قليلة أصلاً. وأما اشتقاق
أفعل تفضيل منها، واستعماله في التعبير عن التفاوت فيها، فعلى إمكانه، ما نظنه يكون.
وفي كل حال، إليكها فإنها - حصراً - عشرون فعلاً، هي:
[أبّ - أتّ - أثّ - أجّ - أحّ - أدّ - أذّ - أرّ - أزّ - أسّ -
أشّ - أصّ - أضّ - أطّ - أفّ - أكّ - ألّ - أمّ - أنّ - أة].
ولقد وضعناها بين يديك، ونترك لك أن تستنبط الأفعال التي ترى من المحتمل أن
يُستعمل منها أفعل تفضيل!!

٢- أن كتب الصناعة، لا تورد - كما اعتادت أن تفعل - شواهد من شعر أو
نثر، تكون حجة لهذا الاستعمال. وهذا دليل على أن القاعدة التي نحن بصدددها،
مستخلصة من العقل الإنساني، لا قاعدة مستخلصة من كلام العرب أهل اللغة. فما
يمنع متكلماً إذاً، من أن يقول: [أأّ وأأمّ]، مقتدياً بما تقوله تميم، فيثبت - كما كان
يقول ابن الحاجب - ولا يقلب!!

فإذا قال قائل: هذا اعتباط، واللغة لا تُعتَبَط. قلنا: ليس ما نقوله اعتباطاً، وانظر
ما قاله الفراء (معاني القرآن ٣٥٦/٢) في قوله تعالى ﴿ما دلّهم على موته إلاّ دابة
الأرض تأكل منسأته﴾ (سبأ ١٤/٣٤) تجد فيه جواباً يردّ كلّ اعتراض. فقد قال:
[همزها عاصم والأعمش... ولم يهمزها أهل الحجاز والحسن. ولعلمهم أرادوا لغة
قريش، فإنهم يتركون الهمز].

وترى بأمر العين، أن الفراء ذكر التخفيف والتحقيق، من غير التفات إلى قاعدة،

فدلّ ذلك على شيئين، الأول: اختلاف اللهجات: لهجة قريش ولهجة سواهم، والثاني: الشمول بغير قيد.

• ليس على المرء بمستكثر أن يجمع الخمسة في واحد!!

تذكر كتب النحو، خمسة أحكام للهمزة، إذا لم تجتمع همزتان. نوردها فيما يلي؛ وليس الذنب ذنبنا أن طال هذا الإيراد.

أولاً: إن سكنت بعد حرف صحيح، جاز تحقيقها والنطق بها. نحو: [رأس وسؤل وبئر]. وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها: [رأس وسؤل وبئر].

ثانياً: إن كانت آخر الكلمة بعد واو أو ياء ساكنتين زائدتين، جاز تحقيقها نحو: [وضوء ونتوء وهيء ومريء وخَطِيئَة]. وجاز تخفيفها بقلبها واواً بعد الواو، وياء بعد الياء، مع إدغامها فيما قبلها أي: [وضوٍ ونتوٍ وهيٍّ ومريٍّ وخطيئة].

ثالثاً: إن كانت الواو والياء أصليتين، كنحو: [سوء وشيء]، جاز تحقيق الهمزة، وجاز قلبها وإدغامها: [سوٍ وشيٍّ].

رابعاً: إن تحركت الهمزة بالفتح في حشو الكلمة، بعد كسرة أو ضمة، كنحو: [ذئاب وجؤار]، جاز تحقيقها، وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها: [ذياب وجوار].

خامساً: إن تطرفت الهمزة بعد متحرك، كنحو: [قرأ - يقرأ - جرؤ - يجرؤ - أخطأ - يخطئ - القارئ - الخاطئ - الملائ]، جاز تحقيقها، وجاز تخفيفها بقلبها حرفاً يجانس حركة ما قبلها: [قرا - يقرأ - جرو - يجرو - أخطا - يخطي - القاري - الخاطي - الملائ].

فهذه خمسة أحوال، بارك الله لكتب الصناعة بها، فقد أمكن الله أن نستبدل بها عبارة واحدة قلنا فيها:

[إذا كانت الهمزة حشواً في الكلمة، ساكنة بعد حرف صحيح، نحو: [رأس] أو متحركة بالفتح نحو: [ذئاب]، أو تطرُفت نحو: [القارئ، الوضوء]، جاز أن تقلب فتجانس ما قبلها من حركة أو حرف، على حسب الحال]. نحو:

رأس = راس	بئر = بير	سؤل = سول
القارئ = القاري	قرأ = قرا	يقرا = يقرا
الملا = الملا	جوار = جوار	ذئاب = ذياب
وضوء = وضو	هنيء = هني	هنيء = هني
سوء = سوو = سو	شيء = شي	شيء = شي ^(١)

فانظر كم فرّعت كتب النحو من قاعدة، لتعبر عن قاعدة!!

• تخيّل ما خطر على قلب عربي!!

قالت العرب: [أكرم - يُكْرَم، وأحسن - يُحْسِن]... وما زعم أحد قط، أن عربياً قال يوماً: يُؤْكِرْم ويؤْحْسِن. لكن كتب الصناعة تبحث في هذا، سواء أقالته العرب أم لم تقله!! فدونك قولها كثيفاً ثم ممدداً - كما اصطُلِح أن يقال في علم الكيمياء - ابن الحاجب يقول في الشافية مكثفاً: [والتزم في باب أكرم حذف الثانية، وحُمِل عليه أخواته]. والغلاييني في (جامع الدروس العربية) يقول ممدداً: [يجب حذف همزة باب أفْعَل في المضارع واسمي الفاعل والمفعول والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان، نحو: يُكْرِم ومُكْرِم ومُكْرَم]. ثم مثّل لذلك وعَلّل فقال: [والأصل يُؤْكِرْم ومؤْكِرْم ومؤْكِرَم. وأصل حذفها إنما هو المضارع المبدوء بهمزة المتكلم، كي لا تجتمع همزتان، ثم حملت عليه بقية التصاريف]^(٢).

١- الإدغام في الكلمات الأربع - ونظائرها - على المنهاج في الإدغام.

٢- إن من أعجب العجب، أن يحبّ غلام لغة أمته، وهو يرى أن هذه سبيله إلى معرفتها.

اللهم إن النحو العربيّ، جولان فكريّ في اللغة، وأما القواعد فانطلاق من: [قالت العرب]، ووقوف عند: [لم تقل العرب]، ومن تجاوز القواعد، دَوَّمَتِ الدَّوَامَةُ!!

• قنينة حبر من أجل كلمة!!

يقول ابن الحاجب في معالجة الهمزتين (شرح الشافية ٥٢/٣): [وإن تحركت وسكن ما قبلها كسأل تثبت]. ويقول الغلاييني في التعبير عن هذا: [وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية مثل: سأل]. وانقضاء نحو من ثمانية قرون بين الرجلين، واجتماعهما - مع طول المدة - على مثال واحد، هو هو، قد يُظنّ لأول وهلة، أنه محض مصادفة!! ولكن الأمر ليس كذلك، بل هو في أن كلمة [سأل]: وهي مبالغة اسم الفاعل سائل] تكاد تكون الوحيدة في اللغة، التي تجتمع لها شروط المثال المطلوب، ويُحتمل ورودها في الاستعمال^(١).

صحيح أن الأفعال المهموزة العين في العربية تبلغ (١٤٧) فعلاً، ولكن يندر - في اعتقادنا - أن يُستعمل من مشتقاتها وزن [فَعَّال]. ومع ذلك، دونك منها - على سبيل المثال لكي تستيقن - ما أوله سين فشين فصاد، لترى بعينك ما الذي يُحتمل أن يصاغ منه وزن [فَعَّال] ثم ما الذي يُحتمل أن يرد من هذا الوزن في الاستعمال:

السين: سَاب، سَات، سَاد، سَار، سَاس، سَاف، سَال، سَام، سَاو، سَأي.

الشين: شَاز، شَاس، شَاف، شَام، شَان، شَاو.

الصاد: صَاب، صَاك، صَال، صَام، صَأي^(٢).

ودع عنك قبول ما نزعمه وعدم قبوله، وتعال ننظر في القاعدة، مع القدماء، ثم مع المحدثين:

١ - تتوسّع كتب أخرى في إيراد الأمثلة!! فتورد أيضاً كلمتي: [رَأَس (بائع الرؤوس) ولَأَال (بائع اللؤلؤ)].

٢ - إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي / ١١٦

١- مع القدماء: فإنهم يقولون: [وإن تحركت وسكن ما قبلها ثبتت]، وهذا تقعيد لما لا يذهب أحد - أصلاً - إلى سواه!! وبتعبير آخر، هو تقعيد لتحصيل الحاصل. وإلا فكيف تسكن الأولى وتتحرك الثانية ولا تُدغم فيها؟!

٢- مع المحدثين: ومنهم الغلاييني، فإنه يقول: [إن سكنت الأولى وتحركت الثانية أدغمت الأولى في الثانية]. ولكن أليست القاعدة الكلية في العربية تقضي بإدغام الحرفين المتماثلين إذا سكن أولهما وتحرك ثانيهما؟! فلم تُفرد كلمة [سأل]، وأحكام الإدغام تشملها؟! وبم تمتاز من [قتال وغياب وسماع...؟!]

• حلُّ الغاز!

هل تعرف أن أصل [الأواقي والأواصل]، هو [الوواقي والوواصل]؟ وهل تعلم أن أصل [أُوَيْعِد]، هو [وَوَيْعِد]؟ وهل خطر في ذهنك أن [الأول] أصلها [وَوَل]، و[الأولى] أصلها [وَوَلَى]؟ ودونك أخيراً هذه الأحجية اللطيفة: فهل تعرف أن لغتنا بلغت من التسامح والتساهل، أن تجيز لك أن تقول: وُورِي الثرى وأُورِي الثرى؟! اللهم إن حبَّ العربية والخوف عليها، ما زالا يلحان علينا حتى قلنا: إن الوواقي والوواصل ونحوهما، والوَوَيْعِد والوَوَل والوَوَلَى ونحوها... ليس من لغة العرب، وإنما هو تعبيرٌ عن عقولٍ مَنْ كانوا اشتغلوا بلغة العرب. فلنحفظه حيث نزدهي بعرضه على الأمم الأخرى في سوق الافتخار، وحيث يرجع إليه باحثٌ ومؤرخٌ ومتفقهٌ.

واللهم اشهد، أننا نقول معلنين غير مكاثمين: إن إثبات هذا في كتب أبنائنا - اليوم - يضر ولا ينفع، وإن خلطه بقواعد العربية - وهو نزهة من نزهات الفكر النحوي - يُسيء ولا يُحسن.

واشهد اللهم أننا لا نزدري، حين نقول: إن هذا وأشباهه موضعه المتحف اللغوي، بل نُجِلُّ ونُكَبِّرُ ونُجَدِّد!! وأنا لا نبتغي بما نقول، إلا وضع الأمور في نصابها، فقد

طال وضعها في غير أنصبتها.

• خُذْ!!

تقول كتب الصناعة: إذا اعتلّت لام الاسم - الذي حرف المدّ فيه ثالث ساكن زائد - جُمع على [فَعَالَى]، نحو: هراوة - هراوى. فإن كانت لامه همزة أبدلت ياءً نحو خطيئة - خطايا، على اعتبار أن هذا الجمع، كأنه!! جمع خطيئة. فاحفظ هذا واستمسك به.

وتقول: إذا توسطت ألفٌ ما جُمع على مثال [مفاعل] بين حرفي علة في اسم صحيح الآخر، أبدل ثانيهما همزة. فإن توسطت بينهما ألف [مفاعيل] امتنع الإبدال، فإن اعتلت لامه، جمعه على مثال [فَعَالَى]. وهذا فاحفظه أيضاً واستمسك به. وبعد، فإن مما لا يُتَخَيَّل، أنَّ لغة من اللغات تكون مثل هذه المتاهات قواعد لها؛ فإن كانت - جدلاً - فليس من المتخيّل أن يصير عليه أبنائها. إنَّ هذا لَحَقٌّ!! ولكننا نأبى أن نُقرّ به.

• حيٍّ وميت في قرَن:

تذكر كتب الصناعة أن همزة الوصل تكون في عشرة أسماء، هي: [اسم - اثنان واثنتان - امرؤ وامرأة - ابن وابنة وابنم - إيمن - است]. ولقد حافظت كتب النحو في عصرنا على هذه الأسماء العشرة - حيّها وميّتها - وكان منطق الأمور يوجب أطراح ما لا يستعمل منها، في هذا العصر. ودونك حديث ذلك فيما يلي:

١- أَيْمَن - أَيْمُن:

كلمة استعملتها العرب - فيما مضى من الزمان - للقسَم، واختلف العلماء في حقيقتها وحقيقة همزتها. فأما حقيقتها فمسألة لغوية لا نعرض لها، وأما همزتها فممنهم

مَنْ عَدَّهَا همزة وصل، كسيبويه، فإنها عنده [أَيْمُنْ]، ومنهم من عدَّها همزة قطع، كالقراء، فإنها عنده [أَيْمُنْ]. (الأزهية في علم الحروف ٢٠-٢١). وإذ قد اختلفوا فيها، فقد انفتح لك باب الاختيار. ومع ذلك فإن الحديث عن همزتها - وقد تحجَّرت هي نفسها واطَّرَحَتْ - فيه شيء من التغافل والعناء، غير قليل.

٢- إِبْنُ:

لقد عدَّ النحاة كلمة [ابنم] من تلك الأسماء العشرة، مع أنها عند التحقيق ليست إلا كلمة [ابن] مزيداً في آخرها الميم. وذلك يجعلها من مسائل اللغة لا مسائل النحو. وإنك لتجد في شرح الأصمعي لديوان المتلمَّس مثلاً - وفي حواشي المحقق أيضاً - شواهد مختلفة لاستعمال [ابنم]، ولكنك لا تجد لها استعمالاً - ولو واحداً - إلا في الشعر فقط، وإن ذلك يستحق التأمل.

ولقد كان النحاة يفعلون خيراً لو اطَّرحوها، ولكنهم لم يفعلوا. هذا، على حين جاء من الأئمة مَنْ يقول لهم، هما شيء واحد. فاهروي مثلاً يقول: [وربما زادوا في (ابن) ميماً... وإنما هو (ابن) والميم زائدة للتوكيد، كما قالوا للأزرق: (زرقم)، ومعناه بزيادة الميم وطرحها واحد، قال المتلمَّس (الأزهية ٢٣):
فَهَلْ لِيْ أُمُّ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا أَبَى اللّهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ ابْنِمَا.
وإنَّ ما نصَّ عليه هذا الإمام فضلاً عن إهمال استعمالها لكافٍ في اطَّراحها؛ وهو ما فعلناه.

٣- اسْت:

الاست: العجيزة. وهي في عصرنا، كلمة منبوذة لفحشها. ولذلك ترى النحاة المحدثين يختلفون في التعبير عنها حين يبحثون في همزة الوصل. فمنهم من لا تسخو نفسه باطَّراحها، فيذكرها كالمستحي، لا يفسّر معناها، ولا

يمثل لاستعمالها، بل يلقيها إلى الناس ويهرب!!

ومنهم من يقول في تفسيرها: [است البناء: أساسه]، فيصرف معناها عن حقيقته

في الاستعمال، إلى أصل نشوئه في التاريخ اللغوي، ظاناً أنه لم يقل!! وقد قال!!

ومنهم أخيراً، من يوازن بين التصريح بهذه الكلمة - استقصاءً - وبين أطراحها

- حياءً - فيؤثر الثانية؛ وإننا لمع هذا الفريق، وقد أطرحناها.

وذلك أنّ مواضع عصرنا، تأبى استعمال هذه الكلمة، وأنّ إغفال ذكرها في

كتب النحو، لا يُضّر بوجودها في كتب اللغة والأدب. وليس هذا بدعاً، فالأسماء

الخمسة - لمن استقصاها - ستة!! فقلّ للمشاغب: [على رسلك]!!

• قضية:

ترغم كتب الصناعة، أنّ الهمزة تخرج عن الاستفهام الحقيقي إلى معانٍ غيره، وصَلَّ

بها ابن هشام في مغني اللبيب إلى ثمانية، والمرادي في الجنى الداني إلى اثني عشر. وإنّ

شيئاً من التأمل وإنعام النظر ليبين أنّ الهمزة لا تخرج إلى هذه المعاني، وأنّ ما ذكره

لا يصدّق عليه بوجه من الوجوه أنه من معانيها. وسنقف عند بعض تلك المعاني^(١)

فنبين أنّ شواهدهم ليست بشواهد لما زعموه. فمن تلك المعاني:

١- الإنكار الإبطالي: ومن شواهدهم عندهم قوله تعالى ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ (الطور ٥٢/١٥)

قلت: إنّ زعمهم أنّ ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا﴾ شاهدٌ على أنّ الهمزة خرجت من الاستفهام

إلى الإنكار الإبطالي، غير مسلم، وذلك أنه عند التأمل، نمودجُ يُريك أنّ معنى الإنكار

قد يأتي بعد الهمزة أحياناً، لكنه ليس شاهداً على أنّ الهمزة هي نفسها خرجت من

الاستفهام إلى الإنكار. والبون شاسع بين الأمرين.

١- لولا خشية الإملال، لوقفنا عند نماذجهم فعالجناها جميعها، وقد أغنانا عن ذلك أنّ بعض الشيء قد يدلّ

على كله !!

فإذا قيل: وهذا الإنكار الذي يستشعره المرء بعد الهمزة من أين نشأ؟! قلنا: هو ناشئ من دلالة السياق لا من الهمزة. ودونك ذلك: ﴿فويلٌ يومئذٍ للمكذّبين. الذين هم في خوض يلعبون. يوم يُدْعَوْنَ إلى نار جهنّم دَعَاءً. هذه النار التي كنتم بها تُكذّبون. أفسحّرُ هذا أم أنتم لا تبصرون. إصْلَوْهَا...﴾ (الطور ٥٢ / ١١-١٦) فالآيات تقول: لقد كنتم تكذّبون الوحي في الحياة الدنيا فتقولون: هذا سحر، فهل ما ترونه اليوم سحرٌ أيضاً؟! والإنكار هنا يُنشئه السياق، لا الهمزة.

ألا ترى أن الصائغ يبيعك خاتماً، فتسأله للاطمئنان: [أذهبٌ هذا؟] فلا يكون في سؤالك إنكار، ثم تعود إليه وقد تبين لك من بعدُ أنه غشك، فتسأله: [أذهبٌ هذا؟!] فيكون الإنكار في كل حرف من سؤالك؟ ألا ترى أنّ التركيب في الحالتين هو هو، وهمزة الاستفهام هي هي؟ لكنّ السياق اختلف فاختلف المعنى !!

ودونك مثلاً آخر، أدنى إلى ما في الآية. وهو أن يشاهد صديقان مشعوذاً يخدع عيون النظارة، فيسأل أحدهما صاحبه مستفهماً، وقد حار فيما يرى: [يا فلان: أسحرٌ هذا؟] فلا يكون في سؤاله إنكار. حتى إذا تكشّفت له حيل المشعوذ قال: [أسحرٌ هذا؟!!] فتنبئ نبرات صوته بالإنكار. كل هذا، والجملة هي هي، والتركيب هو هو. لكن السياق اختلف فاختلف المعنى.

٢- الإنكار التوبيخي: ومن شواهدهم قوله تعالى ﴿أتعبدون ما تنحتون﴾ (الصافات ٩٥/٣٧)

قلت: إنّ هذا الزعم يردّه سؤالك للمؤمنين بالله: [أتعبدون الله؟] أو [أتعبدون من خلقكم؟]. فإنّهم لا يستشعرون في سؤالك لهم إنكاراً لا توبيخاً ولا غير توبيخي، وذلك أنّ التوبيخ إنّما ينشئه السياق، فإذا ذهب سياق التوبيخ ذهب معه ما أنشأه من معان. وأما التركيب وهمزة الاستفهام فهما هما !!

٣- التهكم: ومن شواهدهم قوله تعالى ﴿قَالُوا يَا شُعَيْبُ أَصْلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (هود/١١٨٧)

قلت: إنّ هذا الزعم يردّه سؤالك للمصلّي: [أصلّاتك تنهاك عن الفحشاء والمنكر والبغي؟] فإنك إذ تسأله عن هذا لا يستشعر تهكّماً ولا سخرية، بل يستشعر استفهاماً حقيقياً، فيجيبك: نعم صلاتي تنهاني عن...

الهمزة لا تخرج عن الاستفهام إلى إنكار أو تعجّب أو تهكّم أو استبطاء إلخ... فهذه المعاني وسواها مما يذكرونه إنما يأتي بها السياق لا الهمزة نفسها، ويردّ دعواهم أن تغافل عن السياق وتصبّ في القالب نفسه، استفهاماً حقيقياً فلا ترى إنكاراً ولا تعجّباً ولا تهكّماً... فتعلم عند ذلك علم اليقين، أنّ هذه المعاني لم تجئ من الهمزة، وإنما جاءت من السياق.

* * *

المراجع والمصادر:

٢٣،٢٠	الأزهرية في علم الحروف	٤٤٧،٤٣٦/٤	شرح الكافية
١٤٥،١٢٠/٢	جامع الدروس العربية	٥٧٨/٢	شرح الأشموني
٢١٥	الموجز في قواعد اللغة العربية	٥	المعني
٣٠/٣+٢٥٠/٢	شرح الشافية	١٧٨	ديوان المجنون
٢٧٢/٤	حاشية الصبان	٢٦١/١١	خزانة الأدب
٢٦٦/٥	توضيح المقاصد والمسالك	٣١	الجنى الداني
٣٩٩	أسرار العربية	٣٣١	قطر الندى
٤٢٣،٢٥٨	ديوان عمر ابن أبي ربيعة	٢٣،٢٠	الأزهرية
٣٥٦/٢	معاني القرآن للفراء	٣٤٣/١	المختضب
٤٣	الواضح في علم الصرف	١٨/١	لسان العرب
١٨٢،١٣٨،١١٦	فقه اللغة - رمضان عبد التواب	٨٠-٧٧	دراسات في فقه اللغة - د. الصالح
٢٤-٩/١٠+١٤٤-١٤١،١٣١،١٢٠-١٠٧/٩+١٥٥،١٥٣،١٥٠،١١٨/٨+٣٨/٦	شرح المفصل		
	الإنصاف	٣٩٧-٣٩٣،٣٨٨	

في [وا]

• تعجّب من التعجّب!!

تزعم كتب الصناعة أنّ [وا] تكون اسم فعلٍ يفيد التعجّب، وشاهد ذلك عندهم قول شاعرٍ مجهول:

[وا بأبي أنت وفوك الأشنبُ]

وقد قالوا إنه رجلٌ من تميم!!

ولقد نظرنا في (رصف المباني / ٥٠٣) فرأينا المألقي، يُعرض عن ذلك إعرافاً، ويطرّحه فلا يذكره ولا يلتفت إليه. وخيراً فعل.

ولعمري لو قالوا: إنّ الرواية هي: [يا بأبي أنت] لكان وجهاً. إذ تُعدّ [يا] أداة تنبيه، منظوراً في ذلك إلى أنّ قوله: [بأبي أنت] مما لا ينادى. فإذا دخلت عليه [يا] كان على المنهاج في التنبيه. وأما أن يكون معنى [بأبي أنت] هو: [أنت مفديّة بأبي]، ثمّ يتعجّب الشاعر من [أنت مفديّة بأبي]، فهذا لعمري في كلام العرب، من أعجب العجب!!

ولقد اقتدينا بالمألقي في كتابه (رصف المباني)، وتأسينا به، فاطرّحنا اعتداد [وا] اسم فعلٍ للتعجّب، كما اطّرحنا شاهدَهُم على ذلك.

• أداة متفرّدة:

تقول كتب الصناعة: [وا] للندبة. ولا شكّ في صحة قولها. ولكنها تقول: [يا] تستعمل أيضاً للندبة، إذا لم تلبس الندبة بالنداء. فإن التبتت تعيّنت [وا] وامتنعت [يا]. ولقد وقفنا عند هذه المسألة في مناقشتنا لبحث الندبة، وبيّنا بالدليل المنطقي

والوجودي، أن [يا] لا تكون للندبة بوجه من الوجوه، وأسباب ذلك شتى، منها أن الشاهد الذي بنوا عليه قاعدتهم هذه شاهد يتييم، والشاهد المتفرد لا تبنى عليه قاعدة. ومنها مجيء ذلك في قافية البيت، مما يرجح بل يؤكد، أن الضرورة الشعرية هي التي قادت إلى ما بنوا عليه قاعدتهم. وقد أغنى ما قلناه هناك عن الإعادة هنا. فمن شاء رجع إلى ذلك في موضعه.

* * *

المراجع والمصادر:

٦٦/٣	همع الهوامع	١٢٠/٨ + ١٣/٢	شرح المفصل
٤٠٨	الغني	٥٠٣	رصف المباني
٧٣٦	ديوان جرير	٣٥١	الجنى الداني

في [يا]

[يا]: في كتب الصناعة، هي أمُّ الباب في بحث النداء. فتماز مِن ثمَّ بمزايا تنفرد بها. وقد خصصناها في مناقشة بحث النداء، بكلام مستفيض. كان من أبرزه زعمهم أنها تُستعمل للندبة، إذا لم تلتبس بالنداء. ولولا خشية الإملال بالتكرار، لقد كدنا نعيد هنا ما ذكرناه هناك. والمسألة بعد ذات خطر!! فَمَن رغب في الاطلاع على ذلك رجع إليه في موضعه.

* * *

المراجع والمصادر:

النحو الوافي	٨٦٥/٤
رصف المباني	٥١٣
جامع الدروس العربية	١٤٥/٣
الجنى الداني	٣٥٤
المغني	٤١٣
الموجز في قواعد اللغة العربية	٣٢٦

الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات ١٢٠٥
- ٢ - فهرس الأحاديث ١٢١٩
- ٣ - فهرس القوافي ١٢٢٠
- ٤ - فهرس الأعلام ١٢٢٦
- ٥ - فهرس المفردات المفسرة ١٢٣٥
- ٦ - فهرس الكتب ١٢٣٧
- ٧ - فهرس المراجع والمصادر ١٢٤٣
- ٨ - فهرس البحوث ١٢٥٤
- ٩ - فهرس الأدوات ١٢٥٧
- ١٠ - فهرس مناقشات البحوث ١٢٦٠
- ١١ - فهرس مناقشات الأدوات ١٢٦٢

١ - فهرس الآيات

٢٧٢	٦٥	فقلنا لهم كونوا قِرَدَةً
٤٢٧	٦٦	إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ
٢٧٤	٧١	فَلْيَجْهَوْهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ
٨٩٣، ٣٢٤	٨٧	فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ
٥٧١	٩٠	بَنَسْ مَا أَشْرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ
٢٥٥	٩١	فَلَيْمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ
٦٢٤	٩٣	وَأَشْرَبُوا لِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلِ
٧٤	٩٦	وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ
٥٤١، ٢٣٥	٩٦	لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ
٢٨١	١٠٢	وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ
٣١٩	١٢٤	وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ
٤٢٨، ٤٢٠	١٤٣	وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً
٤٨٣	١٤٤	قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ
٥٥٦	١٤٨	أَيْنَمَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ
٤٦٠	١٤٩	وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ قَوْلًا
٢٨٥	١٦٧	كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ
٤١٧، ٢٩١	١٨٤	وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ
٣٤٥	١٨٥	فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
٤٧٣	١٨٥	وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ
١٧٦	١٨٦	فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا
٤٠٤	١٨٧	ثُمَّ أَتُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ
١٠٨٩	١٩٥	وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
٥٥٥	١٩٧	وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ
٨٩٦	٢١١	سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ
٤٧٠، ٢٧٦	٢١٦	وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا

الفاتحة

١١٠	٢	الحمد لله
٨٢٤	٥	إِيَّاكَ نَعْبُدُ
١٢٩	٦	إِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
١٠٩٥، ١٠٩٤	٧	صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ

البقرة

٨٠٨، ٥١٩	٢	ذَلِكَ الْكِتَابُ
١٠٥٥		
٨٧٢، ٥٨٠	٦	سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنْذِرْتَهُمْ
٤٢٥، ٤٠٣	١٣	أَلَّا إِنَّهُمْ هُمُ السَّافِهَاءُ
٦١١، ٤٢٧		
١٠٨٣		
٤٣٨	١٧	ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ
٩٥٥، ٣٢٦	١٩	يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ
٩٥٨	١٩	حِذْرَ الْمَوْتِ
٥٤٢	٢٠	وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ
٨٤٢، ١٥٨	٣٥	أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ
٤٥٩	٣٥	فَكُلًّا مِنْهَا رَعَدًا
٢١٢	٣٦	قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْ هُنَا
٢٧٩	٤٦	الَّذِينَ يَنْظُرُونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا
١٥٠	٦٠	فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ
٤٩٨	٦٠	قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ
٨٤٤	٦٠	فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ

- ١١٠ كنتم خير أمة أخرجت ٢٦٩
 ١١٩ ها أنتم أولاء تحبونهم ٩٧
 ١٢٣ ولقد نصركم الله بيدر ٤٣٨
 ١٣٥ ومن يغفر الذنوب إلا الله ٥٦٣، ٣٠٢
 ١٤٢ ولما يعلم الله الذين ٥٨٧
 ١٤٢ ويعلم الصابرين ٥٨٧
 ١٤٤ وما محمد إلا رسول ٤٠٥، ٣٠٠
 ٩٢٥
 ١٤٦ وكآين من نبي ٤٩٣
 ١٥٩ فيما رحمة من الله ٥٥٦
 ١٦٩ بل أحياء عند ربهم يرزقون ٤٤٣
 ١٨٥ كل نفس ذائقة الموت ٤٩٦، ٤٩٥

النساء

- ١ واتقوا الله الذي تساءلون ٢٣٨
 ١ إن الله كان عليكم رقيباً ٢٦٧
 ٣ فأنكحوا ما طاب لكم ٥٥٥
 ٢٣ إن الله كان غفوراً رحيماً ٢٦٩
 ٢٤ كتاب الله عليكم ٦٥٩
 ٢٨ وخلق الإنسان ضعيفاً ١٠٥٥، ٤٠٢
 ١٠٥٧، ١٠٥٦
 ٤٣ لا تقربوا الصلاة وأنتم ٢٠٩
 ٥٧ عيسى ابن مريم ٨٤٧
 ٥٨ نعيمًا يعظكم به ٥٧١
 ٦٦ ما فعلوه إلا قليل منهم ٣٠١
 ٧٣ يا ليتني كنت معهم ٥٥٠، ٣٥٠
 ٧٨ لا يكادون يفقهون حديثاً ٢٧٤
 ٧٨ ولو كان من عند غير الله ٤٧٦
 ٨٧ ليجمعنكم إلى يوم القيامة ٤٠٤
 ١٠٤ يالْمُؤْمِنُ كَمَا تَالْمُؤْن ٥١٤

- ٢١٦ وعسى أن تحبوا شيئاً ٤٧٠، ١٧٦
 ٢١٧ وَمَنْ يَرْتَدِذْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ٦٨
 ٢١٧ وكفر به والمسجد الحرام ٢٣٨
 ٢٢١ وَلَعَلَّ مُؤْمِنٍ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ٢٩٠
 ٢٣٥ يعلم ما في أنفسكم ١٣٤
 ٢٤٦ هل عسى أن كُتِبَ عليكم ٤٧١
 ٢٤٩ فشرّبوا منه إلا قليلاً منهم ٣٠١
 ٢٥١ ولولا دفع الله الناس ٢٤٣
 ٢٥٣ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ٥٦٦
 ٢٥٥ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ ٥٦٣
 ٢٥٩ بل لبثت مئة عام ٤٤٣
 ٢٥٩ قال كم لبثت ٥١٠
 ٢٦١ في كل سنبلة ٦٠١
 ٢٧١ فَنِعِمَّا هِيَ ٥٧١
 ٢٧٥ فمن جاءه موعظة من ربه ٢٤٧
 ٢٨٠ وإن كان ذو غسرة فنفطه ٢٧١

آل عمران

- ٨ رَبَّنَا لَا تُؤْخِزْ قُلُوبَنَا ٣٩٦
 ٣٥ إِذْ قَالَتْ امْرَأَةُ عِمْرَانَ ٢٥٠
 ٣٥ نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي ٥٥٥
 ٣٧ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا ٥٠٤
 ٤٥ عيسى ابن مريم ٨٤٧
 ٤٩ أَخْلَقَ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ ١١٠٢، ٤٨٨
 ١١٠٤
 ٩١ فَلَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ ١٥٢
 ٩٢ حَتَّى تَنْفَقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ ٥٦٤
 ٩٧ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ٧٢٦، ٧٢٥
 ٨٥٧
 ١٠٦ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ ٤١١

- ١١٥ فإني أعدّبه عذاباً لا أعذبه ٣٣٣
١١٧ كنت أنت الرقيب عليهم ٢٢١
١١٧ أن اعبدوا الله ٤١٧
١١٨ إن تعدّنبهم فإنهم عبادك ٤٨٠
١١٩ هذا يوم ينفع الصادقين ٩٥٦

الأنعام

- ٢٥ وإن يروا كل آية لا يؤمنوا ٤٩٩
٣١ ألا ساء ما يزرون ٤٠٣
٣٣ قد نعلم إنه ليخزنك ٢٨٤
٣٥ فإن استطعت أن تتغي نفقاً ١٧٤
٥٤ سلام عليكم ٢٨٩
٦٦ وكذب به قومك وهو الحق ٢٥٠
٨١ ولا تخافون أنكم أشركتم ٤٢٢
٩١ ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم ٨٤٢
٩٣ تقولون على الله غير الحق ٤٧٨
٩٦ وجاعل الليل سكناً ١١٠، ٧٧، ٣٨
٦٤٥، ١١٢
١٤٨ ما أشركنا ولا آباؤنا ٢٣٨
١٥٢ ولو كان ذا قربى ٥٤١

الأعراف

- ٤ وكم من قرية ٥٠٩
١٢ ما منعك ألا تسجد ٥٢٢
٣٨ ادخلوا في أمم ٤٨٢
٨٥ ولا تبخسوا الناس أشياءهم ١٠٢٧
٩٦ ولو أن أهل القرى آمنوا ١١٤٨، ٧٦٢
١٠٢ وإن وجدنا أكثرهم لفاشقين ٤٢٨
١٠٨ ونزع يده فإذا هي بيضاء ٤٠٠
١٤٩ ولما سقط في أيديهم ٣٦٤

- ١١٢ وما يضلون إلا أنفسهم ٦٨
١٢٩ فلا تميلوا كل الميل ٤٩٩، ٣٣٠
١٣٧ لم يكن الله ليغفرهم ٥١٨
١٥٧ ما لهم من علم إلا اتباع ٣٠٣، ٢٥
٩٢٦
١٦٤ وكلم الله موسى تكليماً ٣٣٣
١٦٥ لتلا يكون للناس ١٠٣٣
١٦٨ لم يكن الله ليغفرهم ٣٨١
١٧١ ولا تقولوا على الله إلا ٣٠٥
١٧١ عيسى ابن مريم ٨٤٧
١٧٥ فآما الذين آمنوا بالله ٤١١
١٧٦ إن امرؤ هلك ٦٩٣

المائدة

- ٣ اليوم أكملت لكم دينكم ١٠٥٥
٢٢ إن فيها قوماً جبارين ٤٢٩
٢٤ إنا هاهنا قاعدون ٩٧
٢٤ فاذهب أنت وربك فقاتلا ٢٣٨
٣٢ ومن أحياءها فكأنها أحياء ١٧٦
٣٨ والسارق والسارقة فاقطعوا ٢٩٥
٥٢ فعسى الله أن يأتي بالفتح ٤٧٠، ٢٧٥
٥٤ يا أيها الذين آمنوا من يردت ٦٨
٦٧ يا أيها الرسول ٤٣٦
٦٩ والذين هادوا والصابئون ١٠٨٠، ٦٠٥
٧١ ثم عموا وصموا ٢٦١
٧٣ الذين قالوا إن الله ثالث ٢٣٣
٩١ فهل أنتم متهنون ١١٨٠
٩٩ ما على الرسول إلا البلاغ ٣٠٥
١٠٥ إلى الله مرجعكم جميعاً ٧٩٨
١١٣ ونعلم أن قد صدقنا ٤٢٣

١٧٧	قاتلوهم يعذبهم الله	١٤
٢٣٦	إن عِدَّةَ الشهور عند الله	٣٦
٥٦٤	أرضيتم بالحياة الدنيا	٣٨
٤٧٨	ويستبدل قوماً غيركم	٣٩
٣٩٦، ٢٣٤	إذ هما في الغار	٤٠
١٠٥٥		
٣٩٦	إذ أخرجه الذين كفروا	٤٠
٤١٤	إِنَّمَا يَعَذِبُهُمْ وَإِنَّمَا يَتُوبُ	١٠٦
٤١٩، ٤١٨	إِن أَرَدْنَا إِلَّا الْحَسَنَى	١٠٧

يونس

٢١٠	إليه مرجعكم جميعاً	٤
٤٢٢	وآخر دعواهم أن الحمد	١٠
٢٦١	دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ	٢٢
٢٨٠	هو الذي يَسِّرُكُمْ فِي	٢٢
٤٨٩	كَانَ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ	٢٤
٥٦٢	ومنها مَنْ يَسْتَمْعُونَ إِلَيْكَ	٤٢
٥٨٠، ٤٥١	أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُمْ بِهِ	٥٠
٤٣٢	قُلْ إِي وَرَبِّي	٥٣
٥٨٤	أَلَلَّهُ أَذُنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ	٥٩
٣٣٧	فَأَجْبِعُوا أَمْرَكُمْ	٧١
٢٤٨	آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ	٩٠

هود

٨١٣	وحائق به صدرك	١٢
١٠٧٦، ٦١٣	وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	١٤
١١٣٧، ٦١٥	لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ	٤٣
٣٤٤	ونادى نوحاً ربه	٤٥
٤١٩	وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْجُئِي	٤٧
٤٧٤	وما نحن بتاركي آلِهَتِنَا	٥٣

٣٥٥	قال ابن أمّ إن القوم	١٥٠
٥١٧	هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ	١٥٤
٣٦٨	واخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ مَتَّعِينَ	١٥٥
٥٤٢	لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ	١٥٥
٥٦٨، ٤٤٧	أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى	١٧٢
٩٠٤	وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلَمُونَ	١٧٧
٤٦٠	سنستدرجهم من حيث	١٨٢
١٧٧	مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ	١٨٥
٥٨٠	أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا	١٨٥
٤١٩	إِن أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ	١٨٨
٣٩٨	وإذا قرئ القرآن فاستمعوا	٢٠٤

الأنفال

٤٩٠	كَأَنَّمَا يَسْقَاوْنَ إِلَى الْمَوْتِ	٦
٤٧٦	وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ	١٠
٦٨	وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ	١٣
٤١٩	وَأَنْ تَحْمُودُوا نَعُدَّ	١٩
١٦٣	وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ	٢٥
٢٢١	إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ	٣٢
٥١٨	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ	٣٣
٤١٩	إِنْ يَنْتَهَوْا يُغْفَرْ لَهُمْ	٣٨
٤١٤	وَأَمَّا خِفَافٌ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٍ	٥٨

التوبة

٦٠٥، ٩	أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ	٣
١٠٧٩		
٢٤٦، ١٧٥	وَأِنْ أَحَدُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ	٦
٧٦٢، ٧٦٠		
٨٦٨		
٤٠٣	أَلَا تَقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا	١٣

١٧٦	٧٧	قالوا إن يسرق	٥٣٩، ٥٣٨	٦٦	فلما جاء أمرنا
٨٩٦	٨٢	واسأل القرية	٢٤٧	٦٧	وأخذ الذين ظلموا
٢٧٠، ١٦٣	٨٥	تالله فتناً تذكر يوسف	٣٠١	٨١	ولا يلتفت منكم أحد
٥٢٢			١١٩٨	٨٧	أصلاذك تأمرك
٢٢٢	٩٠	إنه من يتقى ويصبر	٢٤٧	٩٤	وأخذت الذين ظلموا
٤٤٩	٩١	تالله لقد آثرك الله علينا	٢٣٩	٩٨	يقدم قومه يوم القيامة
٤١٧	٩٦	فلما أن جاء البشر	٣٦٤	١٠٣	ذلك يوم مجموع له الناس
٣٤٤	٩٩	وقال ادخلوا مصر	٢٦١	١٠٦	فأما الذين شقوا ففي النار
٥٨٠	١٠٩	أفلم يسيروا فينظروا	٢٧٠	١١٨	ولا يزالون مختلفين

الرعد

٥١٧	٢	كل يجري لأجل مسمى
٤٧٣	٦	وإن ربك لذو مغفرة
٥٧٨	١٦	هل يستوي الأعمى
٥٧٨	١٦	أم هل تستوي الظلمات
١٠٧	٢٣	جنات عدن يدخلونها
٣٢١	٣٢	من يضلل الله
٢٩٠	٣٥	أكلها دائم وظلها
٢٩٠	٣٨	لكل أجل كتاب
٢١٢	٤١	والله يحكم
٤٤٠	٤٣	كفى بالله شهيداً

إبراهيم

٥١٩	٧	لئن شكرتم لأزيدنكم
٤٢٥	٣٩	إن ربي لسميع الدعاء

الحجر

٤٦٣	٢	ربما يؤذ الذين كفروا
٢٠٧	٤	وما اهلكنا من قرية
٥٤٨	٧	لئلا تأتيها بالملأكة

يوسف

٢٠٦	٢	إنا أنزلناه قرآناً عربياً
٢٣٣، ١٤٩	٤	رايت أحد عشر كوكباً
١٧٧	٩	اقتلوا يوسف أو اطرحوه
١٧٧	١٢	أرسله معنا غداً يرتع
٢١٠	١٤	لئن أكله الذئب
٩١٦	١٨	فصبر جميل
٥٧٦	١٩	يا بشرى هذا غلام
٣٤٤	٢١	وقال الذي اشتراه
٥٢٦	٢٥	والقيا سيدها لدى الباب
٣٥١	٢٩	يوسف أعرض عن هذا
٤٥٢	٣١	وقلن حاش لله
٥٥٥	٣١	ما هذا بشراً
٥٦٦	٣٢	ليسجنن و ليعونن
٤٠٤	٣٣	أحب إلي مما يدعونني إليه
٤٥٧	٣٥	ليسجنن حتى حين
٨٠٤	٤١	قضي الأمر الذي فيه
٣٤٥	٤٦	وسيع سنبلات خضر
٤٥٢	٥١	حاش لله ما علمنا عليه
٢٩٠	٧٦	وفوق كل ذي علم عليم

الكهف

- ٥ إن يقولون إلا كذباً ٤١٨
 ١٢ لنعلم أي الحزبين ٢٨١
 ١٨ وكلبهم باسِطَ ذراعيه ٦٤٢، ٧٧
 ١٩ لبنا يوماً أو بعض يوم ٤٣٠
 ٢٣ ولا تقولن لشيء ١٦٤
 ٢٩ بنس الشراب ٥٧٢
 ٣١ نعم الثواب ٥٧٠
 ٣٣ كلنا الجنتين آتت أكلها ٥٠١
 ٣٩ إن ترن أنا أقل منك ٧٤
 ٤٩ لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ٢١١
 ٦٥ آتيناه رحمة من عندنا ٤٧٥
 ٦٥ وعلمناه من لدنا علماً ٥٢٩
 ٧٩ أما السفينة فكانت لمساكين ٤١٢، ٤١٠
 ٨٠ وأما الغلام فكان أبواه ٤١١
 ٨٢ وأما الجدار فكان لغلامين ٤١١
 ٨٦ إنا أن تعدب وإنا أن نتخذ ٤١٤
 ٩٦ آتوني ألفرغ عليه قطراً ١٥٣
 ١٠٨ لا ينفون عنها جولا ٢٤٣
 ١٠٩ ولو جئنا بمثل مددا ١٥١
 ١١٠ آتيا إلهكم إله واحد ٤٢٦، ٤٢٢
 ١١٠ قل إنما أنا بشر مثلكم ٤٢٦

مريم

- ٤ واشتعل الرأس شيباً ١٤٧
 ٥ فهب لي من لدنك ولياً ٥٢٩
 ١٠ آيتك ألا تكلم الناس ٢٢٥
 ١١ فادعهم إليهم أن سبحوا ٢٢٥
 ٢٠ ولم الك بهياً ٢٧٣

- ٣٠ فسجد الملائكة كلهم ١٥٦
 ٤٣ وإن جهنم لموعدهم ١٥٨
 ٤٧ ونزعنا ما في صدورهم ٢١٠
 ٥٦ ومن يقطع من رحمة ربه ٥٦٣، ٣٠٢
 ٦٥ وامضوا حيث تؤمرون ٤٦٠

النحل

- ٣٠ نعم دار المتقين ٥٧٢
 ٤٤ وأنزلنا إليك الذكر ٣٨٣
 ٩٦ ما عندكم ينقد ٥٥٥
 ١٢٣ ملة إبراهيم حنيفاً ٧٩٩، ٧٩٧
 ١٢٤ إن ربك ليحكم بينهم ٤٢٦

الإسراء

- ١ من المسجد الحرام ٥٦٤، ٤٠٤
 ٨ عسى ربكم أن يرحكم ٢٧٥
 ٢٣ فلا تقل لهما أف ٧٩
 ٢٣ إنا يسلفن عندك الكبر ١٦٥
 ٣١ ولا تقتلوا أولادكم ٩٥٠، ٣٢٥
 ٣٦ فإن جهنم جزاؤكم ٣٣٣
 ٥٠ كونوا حجارة ٢٧٢
 ٥٢ وتظنون إن لبتم إلا قليلاً ٢٨٣
 ٦٧ فلمّا نجاكم إلى البر ٥٣٩
 ٧٩ عسى أن يبعثك ربك مقاماً ٤٧٠
 ٨٤ قل كل يعمل على شاكلته ٤٩٨، ٢٩٠
 ٨٨ لنن اجتماعت الإنس والجن ١٧٤
 ٩٠ لنؤمن لك ٥٤٠
 ١٠٠ لو أنتم تعلمون ١١٥٠، ٥٤٢
 ١١٠ فله الأسماء الحسنى ٤٣٦، ١٦٩

الحج

٢	يوم تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ	٢٩٨
٥	وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ	٥٨٧
١٣	يَدْعُو لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ	٥١٨
١٥	فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ	٦٩
١٨	مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ	٥٦١
٢٥	وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ	١٠٩٠
٣٥	وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ	١١١
٤٦	فَإِنهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ	٢٢٢، ٢٢٠

المؤمنون

١	قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ	٤٨٤
٢٢	وَعَلَى الْفَلَكَ تُحْمَلُونَ	٤٧٣
٢٧	أَنْ اصْنَعِ الْفَلَكَ	٤١٧، ١٨٥
٣٦	هِيَاهُنَّ هِيَاهُنَّ لَمَّا تَوَعَّدُونَ	١٥٧
٤٠	عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ	٥٥٦، ٤٧٤
٦٢	وَلَدِينَا كِتَابٌ يَنْطِقُ بِالْحَقِّ	٥٢٥
٦٣	بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ	٤٤٤
٧٠	بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ	٤٤٣

النور

٢	الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا	١٠٦
٢	فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا	٢٣٤
٤	فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً	٩٦١، ٣٣٤
١٣	لَوْلَا جَاوَزُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةٍ	٥٤٧
١٦	وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ	٥٤٤، ٥٤٣
٢٢	أَلَا تَتَّبِعُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ	٤٠٣
٣٥	يَكَاذِبُ زَيْنَبُهَا يُضِيءُ	٦٨
٣٥	كَمْ شَكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ	١٠٥٥

٢٥	وَهَزَبْنَاهُ إِلَيْكَ بِجُذْعِ النَّخْلَةِ	٦٩
٢٦	فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا	٤١٣، ١٦٥
٣١	مَادَمْتُ حَيًّا	٥٥٦، ٢٦٩
٦١	إِنَّهُ كَانَ وَغَدُةً مَائِيًّا	٦٤٢
٦٩	أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا	٦٨٠، ٤٣٦
٨٢	كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ	٥٠٣

طه

٢٠	فَالْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى	٣٩٨
٢٢	وَاضْمُمْ يَدَكَ إِلَى جَنَاحِكَ	٦٨
٣١	اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي	٦٩
٤٤	لَعَلَّهُ يَنْدَكَّرُ أَوْ يَخْشَى	٥٣١
٧١	وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَا أَشَدُّ عَذَابًا	٢٨٢
٧١	وَلَأَصْلَبَنَكُمُ فِي جَنُوعٍ	٤٨٢
٨١	وَلَا تَطْفَعُوا فِيهِ	٣٨٤
٩١	لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ	٤٥٨، ٢٧٠
٩١	حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى	٣٨٣، ٣٨١
٩٤	يَا أَبْنَى أُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي	٣٥٥

الأنبياء

٣	وَأَسْرَوْا النُّجُوزَ	١٣٠
١٦	وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ	٢١٠
٢٦	بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ	٤٤٣
٣٠	وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ	١٠٥٥
٣٣	كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ	٤٩٨، ٤٩٥
٥٧	تَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ	١٨٦، ١٥٩
٦٥	لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا هَؤُلَاءِ	٢٧٩
٩٧	فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ	٢٢٢
١٠٩	وَإِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ	٢٨١

- ٤٢ اهكذا عرشك ١١٧٥
٤٦ لولا تستغفرون الله ٥٤٦

القصص

- ٨ فالنقطه آل فرعون ١٠٣٤
١٥ ودخل المدينة ٤٧٣
١٥ فوكره موسى فقصى عليه ٤٨٠
٢٢ قال عسى ربى أن يهدينى ٤٧٠
٣٢ فلذانك برهانان من ربك ٩٦
٣٥ سشد عضدك بأخيك ٦٩
٥٠ ومن أضل ممن اتبع هواه ٤٧٨
٥٨ وكنا نحن الوارثين ٢٢١
٦٢ أين شركائى الدين ٣١٩
٧٦ ما إن مفاتحه لتتوء ٤٢٧

العنكبوت

- ٤٠ وماكان الله ليظلمهم ٣٨١
٤٠ فكلاً أخذنا بذنبه ٤٣٨
٥١ أولم يكفهم أنا أنزلنا ٤٢٢
٦٠ وكائين من دابة ٤٩٣
٦٥ فلما نجاهم إلى البر ٥٣٩،٤٠٠

الروم

- ٤ فى بضع سنين ٤٨٢
٤ لله الأمر ١٠٩١
١٧ فسبحان الله ٢٧١
٣٦ وإن تصبهم سيئة ١٧٦،١٧٠
٤٧ وكان حقاً علينا نصر ٣٩٨،١٨٥
٢٧٠

- ٤٤ إن فى ذلك لعبرة ٦٠٦
٤٥ فمنهم من يمشى على بطنه ٥٦١
٤٥ من يمشى على رجلين ٥٦١
٤٥ من يمشى على أربع ٥٦١
٦٣ قد يعلم الله ٤٨٤،٤٨٣
٦٤ قد يعلم ما أنتم عليه ١٠٩٩،٤٨٤

الفرقان

- ١٥ قل اذلك خير أم جنة الخلد ٧٤
٣٩ وكلاً ضربنا له الأمثال ٤٩٨
٦٨ ومن يفعل ذلك يلق أثاماً ١٢٩

الشعراء

- ١٥ فاذهبا بآياتنا إنا معكم ٢٩٥
٦٢ قال كلاً إن معى ربى ١١٠٩
٦٤ وأزلنا ثم الآخرين ٩٧
٧٤ بل وجدنا آباءنا كذلك ٨٧٠
١٠٥ كذبت قوم نوح المسلمين ٢٤٩
١٣٢ أمذكهم بما تعلمون ١٢٩
١٨٦ وإن نظنك لمن الكاذبين ١٠٨٦،٤٢٨
٢٠٨ وما أهلكنا من قرية ٢١١،٢٠٧
٢٢٧ وسيعلم الذين ظلموا ٢٨٣

النمل

- ١٩ فتبسم ضاحكاً ٢٠٦
٢٠ وتفقد الطير ٢١٣
٣٣ والأمر إليك ٤٠٤
٣٨ أياكم يأتى برشها ٤٣٦
٤٠ فلما رآه مستقراً عنده ٤٧٥
٤٠ قال الذى عنده علم ٤٧٦

٢٩	إن كانت إلا صيحة	٨٧٨
٣٠	إلا كانوا به يستهزون	٢١١
٤٠	لا الشمس ينبغي لها	٥٢٢
٤٠	ولا الليل سابق النهار	٥٢٢
٦٩	وما علمناه الشعر	٢٨٠

الصفات

٤٧	لا فيها غولٌ	٥٢٢
٩٥	أتميدون ما تحتون	١١٩٧
١٠٢	فلما بلغ معه السعي	٢٤٢، ٣١
١٤٧	وأرسلناه إلى مئة ألف	٤٣٠

ص

٣	ولات حين مناص	٥٢٣
٨	بل لسا يذوقوا عذاب	٥٣٨، ١٧٦
٢٣	إن هذا أخي	٢٣٦، ١٥٠
٢٦	بما نسوا يوم الحساب	٥٥٦
٣٢	حتى توارت بالحجاب	٢٤٥
٤٤	نعم العبد	٥٧٢، ٥٧٠
٧٣	فسجد الملائكة كلهم	٤٩٨
٨٢	لأغوينهم أجمعين	١٥٨، ١٥٦

الزمر

١٦	يا عباد فاتقون	٣٥٣
٢٢	فويل للقاسية قلوبهم	٧٧
٣٦	أليس الله بكاف عبده	٥٥٢
٥٣	يا عبادي الذين أسرفوا	٣٥٣
٥٦	يا حسرتا على ما فرطت	٣٥٤
٦٨	ونفخ في الصور	٣٦٦، ٣٦٤
		١٠٠٦

لقمان

٣٣	لا يجزي والد عن ولده	٤٧٤

السجدة

٣	أم يقولون افتراه	٤٠٨

الأحزاب

٢٦	وقذف في قلوبهم الرعب	٣٢٤
٣٣	إنما يريد الله ليذهب	٢٨٠
٣٥	والذاكرين الله كثيراً	٧٧
٤٠	ولكن رسول الله	٥٨٦، ٥٣٤

سبا

١٠	يا جبال أوبي معه والطير	٩٩٩، ٣٥٤
١٤	أن لو كانوا يعلمون الغيب	٤٢٣
١٤	ما دلهم على موته	١١٨٩
٢٤	إننا أو إياكم	٤٣٠
٣١	لولا أنتم لكنا مؤمنين	٥٤٥
٣٣	بل مكر الليل والنهار	١١١
٥٤	وحيل بينهم	٣٦٧

فاطر

٢٣	إن أنت إلا نذير	٣٠٥
٢٨	ومن الناس والدواب	٢٤٦
٣٧	غير الذي كنا نعمل	٤٧٨
٣٧	ربنا أخرجنا نعمل صالحاً	١٠٩٦، ١٠٩٥

يس

٢٦	يا ليت قومي يعلمون	٣٥٠

الجاثية

٣١ وأما الذين كفروا ٤١٢

الأحقاف

٢٠ أذهبتم طيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمْ ٢٨٠
 ٢٤ هَذَا عَارِضٌ مَطِيرٌ ١١٠
 ٣٥ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ ٣٠٦
 ٣٥ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أَوَّلُو الْقَوْمِ ١١٢٨، ٥١٣

محمد

٤ فَشَدُّوا الْوَلَاك ٣٣١، ٦٩
 ٢٢ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ٤٧١
 ٣٦ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَتَقَرُّوا يَوْمَ ٢٣٩
 ٣٨ فَإِنَّمَا يَتَخَلَّ عَنْ نَفْسِهِ ٤٧٤

الفتح

٢٩ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ٢٨٩

الحجرات

٥ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ١١٥٠، ٥٤٢
 ١٠ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ٢٩٥
 ١١ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ ٤٧١، ٢٧٦
 ١١ عَسَى أَنْ يَكُنْ خَيْرًا مِنْهُمْ ٢٧٦
 ١٢ إِنْ يَأْكُلْ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ٧٩٨، ٢١٠

ق

٢٠ وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ٣٦٦
 ٢٤ أَلْقَيْنَا فِي جَهَنَّمَ ٢٩٥
 ٢٩ مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلَ لَدَيَّ ٥٢٦

٦٩ وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ وَالشُّهَدَاءِ ٣٦٥

٧٤ نَبِيًّا مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ ٤٥٩

غافر

١٨ إِذْ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ ٥٢٥
 ٥٢ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ ٣٢٣
 ٨١ فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ٣٢١

فصلت

١١ فَقُلْنَا لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٢٣٩
 ١٧ وَأَمَّا نُوذُ فُهِدِينَاهُمْ ١٠٧، ١٠٦
 ٣٩ وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ ٤٢٣
 ٤٦ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ ٥١٧، ٤٣٩

الشورى

٢٠ مَنْ كَانَ يَرِيدَ حَرْثَ الْآخِرَةِ ١٧٣
 ٢٠ وَمَنْ كَانَ يَرِيدَ حَرْثَ الدُّنْيَا ١٧٣
 ٢٥ وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ ٤٧٤
 ٥٢ وَإِنَّكَ لَتَنْهَدِي إِلَى صِرَاطٍ ١٢٩

الزخرف

١٨ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ٤٧٨
 ٣٥ وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعٌ ٤١٩
 ٣٩ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ ٣٩٦
 ٤٧ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا ٥٣٩، ٥٣٨
 ٦٧ الْأَخِلَّاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ٣٠١
 ٧٧ وَنَادَوْا يَا مَالِكُ ٢٦١

الدخان

٢٥ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ٥١٠

- ٥٥ فشاربون شرب الميم ١٠٥١
٦٥ لو نشاء لجعلناه حطاماً ٥٤٢
٧٠ لو نشاء لجعلناه أجاجاً ٥٤٢
٨٣ فلولا إذا بلغت الحلقوم ٥٤٥، ٥٤٤
٨٤ وأنتم حينئذ تنظرون ٣٩٧
٨٦ فلولا إن كنتم غير مدينين ٥٤٥، ٥٤٤
٨٨ فأتا إن كان من المقرين ١٠٦٥، ٤١١
٩٠ وأما إن كان من أصحاب ٤١١

اليمن

- ٩٢ وأما إن كان من المكذبين ٤١١

المجادلة

- ١ قد سمع الله قول التي ٤٨٥
٧ ما يكون من نجوى ثلاثة ٢٣٤

الحشر

- ٤ وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ ٦٨
١٢ ولئن نصرهم لكُلُّنَّ الأديار ١٦٠
١٩ ولا تكونوا كالأذين نسوا ٢٦٠

المتحنة

- ١ يُخْرِجُونَ الرِّسُولَ وَإِيَّاكُمْ ٨٢٥
١٢ إذا جاءك المؤمنات يبعلنك ٢٤٨

الصف

- ٥ لِمَ تَوَدُّونِي ٢٠٩
٨ ولو كره الكافرون ٥٤١
١٠ هل أدلكم على تجارة ١٨٥

- ٣٠ يوم نقول لجهنم ١١٨٠
٣٥ ولدينا مزيد ٥٢٥

الذاريات

- ١ والذاريات ذرواً ٣٣٣
١٠ قِيلَ الْخِرَاصُونَ ٣٦٥

الطور

- ١٥ أفسح هذا ١١٩٧، ١١٩٦
٢١ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينَ ٤٩٦
٤٩ ومن الليل فسبحه ٢٢٥

النجم

- ١ والنجم إذا هوى ٣٩٨
٢٣ إن هي إلا أسماء ستمتموها ٣٤٤
٢٦ وكم من مَلَكٍ ٥٠٩

القمر

- ١٢ وفجرنا الأرض عيونا ٨٣٨، ١٤٧
٢٤ أبشراً منا واحداً نتبعه ١٠٣
٢٧ إِنَّا مَرْمِلُو النَّاقَةَ فَتَنَّتْهُمْ ١١١
٤٢ فأخذناهم أخذ عزيز مقتدر ١٠٥١
٥٢ وكلُّ شيءٍ فعلوه في الزبر ١٠٥

الرحمن

- ١٠ والأرض وضعها للأنام ٨٨٩

الواقعة

- ٧ وكنتم أزواجاً ثلاثة ٨٣٨
٢٥ لا يسمعون فيها لغواً ٢٢٣

الحاقة	
١٣	فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ ٣٦٦، ٣٦٤
١٠٠٦	
٢١	فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ٦٤١
٢٥	لَمْ أَوْتَ كِتَابِيَهٗ ٥٧٤
٢٦	وَلَمْ أَذِرْ مَا حِسَابِيَهٗ ٥٧٤
٢٧	يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ ٥٥٠
٢٨	مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ ٥٧٤
٢٩	هَلْكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ ٥٧٤

المعارج	
٦	إِنَّهُمْ يَرُونَهُ بَعِيدًا ٢٧٩
٣٩	كَلَّا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِمَّا يَعْلَمُونَ ١١١٠

نوح	
٧	وَامْتَفَشُوا ثِيَابَهُمْ ٢٦١
١٧	وَاللَّهُ أَنْتَبَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ٣٣٢
٢٥	لَمَّا خَطِبْتَهُمْ أُغْرَقُوا ٥٥٦

الجن	
١	قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ٤٢٢
١٦	وَأَنْ لَّوِ اسْتَقَامُوا ٤١٧
٢٥	إِنْ أَدْرِي أَقْرَبُ مَا تَوَعَّدُونَ ٤١٩

الزمل	
٨	وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيَلًا ٣٣٢
٢٠	عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ ٤٢٣

الجمعة	
١	يَسِّحْ لِلَّهِ ٥٥٥
١١	وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا ٣٩٩

المنافقون	
٤	هَمَّ الْعَدُوِّ فَاحْذَرَهُمْ ٧٣٣
١٠	لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ ٥٤٦

التغابن	
٧	قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعِنَ ٤٤٦
١٤	إِنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ ١٣٤

الطلاق	
٢	وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ ٥٦٢
٣	إِنَّ اللَّهَ بِأَلْفِ أَمْرٍ ٧٦

التحريم	
٣	مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا ٦٠١
٤	إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ ٢٩٥
٦	قُورَا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ٧٣١، ١٣٣

الملك	
٩	بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ ٤٤٦
٢٠	إِنَّ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ٤١٩

القلم	
٢	مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ٧٤٦
٥١	وَإِنْ يَكْذِبُ الَّذِينَ كَفَرُوا ٤٢٧، ٤٢٠

٨	في أيِّ صُورَةٍ ما شاءَ رَبُّكَ ٤٣٥	المدثر	
	<u>المطففين</u>		
١	وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ ٢٨٩	٦	وَلَا تَعْمُنْ تَسْكَتِرَ ١٧١
١٨	كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْإِبْرَارِ ٥٠٣	٨	فَإِذَا نُقِرَ فِي النَّاقُورِ ٣٦٦
	<u>الانشقاق</u>	<u>القيامة</u>	
		٣١	فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ٥٢٢
	<u>البروج</u>	<u>الإنسان</u>	
١	إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ٣٩٩، ٣١	١	هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ ١١٨٠، ١١٧٩
١٨	وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ ١٦٢		١١٨١،
٤	قِيلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ٧٢٥، ١٢٨	٣	إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا ٥٨٦، ٤١٤
	٧٢٦	٧	يُوفُونَ بِالْغَدْرِ وَخَافُونَ يَوْمًا ٢٢٧
	<u>الطارق</u>	٢٠	وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ ٤٥٠
١٧	أَمْهَلُهُمْ رَوْيدًا ٦٥٣	٣١	وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا ١٠٤
	<u>الأعلى</u>	<u>المرسلات</u>	
١	مَسِيحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ٧٣	٣٨	هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمْعَنَاكُمْ ٢٣٩
١٦	بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ٤٤٤	<u>النبأ</u>	
	<u>الفجر</u>	١	عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ٥٥٤
١٦	فَيَقُولُ رَبِّي أَهَانَنِي كَلَّا ١١١٢	<u>النازعات</u>	
٢٣	وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَبْهَمِ ٣٦٥	٢٦	إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً ٤٢٦
٢٧	يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ٤٣٦، ٣٥١	<u>عبس</u>	
	<u>الشمس</u>	٣	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي ٥٣١
١٣	نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ١٣٤، ١٣٢	<u>الانفطار</u>	
		٦	يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ ٣٥١

٢٦١	٨	رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ	<u>الليل</u>	١٣	وإن لنا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى	٤٢٦
		<u>القارعة</u>				
٥٧٤	١٠	وما أدراك ما مِيقَاتِهِ	<u>الضحى</u>	٥	ولسوف يعطيك ربك	٤٦٧، ١٥٩
		<u>الكوثر</u>		٩	فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ	٤١٢، ٣٢٢
٢٨٠	١	إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ	<u>الانشراح</u>	١	أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ	٥٨٠، ٥٣٧
		<u>النصر</u>				
٣٩٩	١	إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ	<u>التين</u>	١	والتين والزيتون	٥٨٧
		<u>المسد</u>				
١١١	١	تَبَّتْ يُدَا أُمِّي لَهَبٌ	<u>العلق</u>	٦	كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ	٥٠٣
٣٩٠	٥	وَأَمْرَاتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ		١٥	لِنَسْفَعُ بِالنَّاسِ	٤٠٦، ١٢٩
		<u>الإخلاص</u>				
٢٢١، ٢٢٠	١	قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ	<u>البينة</u>	١	لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا	٩٠٣، ٢٧٣
٥٨٥						
٥٣٧	٣	لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ				

٢- فهرس الأحاديث

٨٥٨	الإسلام أن تشهد
٢٨٩	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٦٦	إننا معاشر الأنبياء فينا بركة
٨٥٨	بني الإسلام على خمس
٨٥٨	بني الإسلام على خمسة
٢٦٣	تهادؤا تحابؤا...
٢٣٥	ثم قرأ العشر الآيات خواتيم سورة آل عمران
٤٨٢	دخلت النار امرأة في هرة حبستها
٢٣٥	رَمَلَ الثلاثة أطواف من الحجر إلى الحجر
٤٧٦	الصبر عند الصدمة الأولى
٢٠٦	صلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم قاعداً، وصلى وراءه رجال قياماً
٢٣٥	فأتى بالألف دينار...
٢٣٥	فانصرف بالألف دينار راشداً
٤٩٧	كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى
٢٣٥	كنت تسلفت فلاناً ألف دينار...
٢٧٤	ما كدت أن أصلي العصر، حتى كادت الشمس أن تغرب
١٧٣	من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً، غفر له...
٨٥٧	وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً
٧٣	اليَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى

٣- فهرس القوافي

حرف الهمزة			
رَجَاءُ	٥٤٨	جُنْدُبُ	٣٩٩
والإخاءُ	٢٧٣	وعقربُ	٢٠٨
الداءُ	٢٦٢	وَلَحَسْبُ	٤٣٥
ثَرَاءُ	٣٩٧	جالِبُ	١٥٧، ١٣٢
والشاءُ	٤٥٢	الغالبُ	١١٥٨
لواءُ	٢١١	مذهبُ	٣٠٣
الأعداءُ	٩٥٦	يذهبُ	٥٣١
بقاءُ	٥٢٣	سُرُحُوبُ	٤٨٤
حرف الباء		خُطُوبُ	٤٢٨
الكلابا	١٠١٥	لَحَبِيبُ	٢٠٧
قَلْبُهُ	١٠١٤	المشيْبُ	٥٥٠
أَبُ	١١٣٩، ٦١٧	قَرِيبُ	٤٧٠، ٢٧٥، ٥٢
والأبُ	١٠٧٩، ٦٠٥	رَقِيبُ	١١٤٢
رائبُ	٩٢	العراِبُ	٢٧٢
غائبُ	٥٣٣	الذَّوَائِبُ	٥٢٨
وخائبوا	٢٨٣	النَّجَائِبُ	٨٥٢
خرابُ	٥٥١	التجاربُ	٥٦٤
غَضابُ	٥٥١	تَرَبُّ	٣٨٢
مَغْتَبُ	١١٥٠	نَشَبُ	٣٦٨
المؤدبُ	٥٧١	يُخَضَّبُ	٧٩٨
أكْذَبُ	١١١٢، ٥٠٣	الخطْبُ	٤٩٧
مَضَارِبُهُ	٥١٣	راكِبُ	٨٥٢
حرف التاء			
الحَسَرَاتُ	٥٥٩	التَّعَالِبُ	٢٤٣
الفَرَاتُ	٢٢٥	بالعلبِ	٣٤٣
شَمَالَاتُ	٤٦٣	تُغَلَّبُ	٤٣٥
الغَفَلَاتُ	١٠٦٢، ١٠٦٠	لغروبِ	٥٢٨
مَرَّتْ	٩١٩، ٢٩٢	سكوبِ	٢٧٦
اضْمَحَلَّتْ	٣٣٦	وحبيبِ	٥٠١
وَتَحَلَّتْ	٣٣٦	حرف الراء	
فَشَلَّتْ	١٢٩	الحَسَرَاتِ	٥٥٩
وَكَلَّتْ	٩٤	الفَرَاتِ	٢٢٥
تَوَلَّتْ	٢٨٤	شَمَالَاتِ	٤٦٣
حرف الجيم			
وَلَجَا	٥٠٩	الغَفَلَاتِ	١٠٦٢، ١٠٦٠
أَخْجُجَ	٥٤٦	مَرَّتِ	٩١٩، ٢٩٢
حرف الحاء			
بَرَاخُ	١١٣٣، ١٧٦	اضْمَحَلَّتِ	٣٣٦
الطَّوَانِحُ	٨٧٤، ٨٧٣	وَتَحَلَّتِ	٣٣٦

٢٦٢	الجلاميد	٢٠٩	مجهوذ	٤٨٨	يَبْطُخْ
	حرف الراء	١٠١٣	يصيد	١١٧٤	صحيح
٤٣	والخَصْرَ	٤٨٤	بقرِ صاد	١١٧٤	جريح
٤٤٠	مُضِرَ	٦٤	ونادِئها	٤٨٥	يَصِيحُ
١٥٠	جِهَارا	٢٧٦	زياد	١٥٢	راح
٥٥٠	صَبْرَا	٣٢٠	المجد	١٣٣	سلاح
١٤٣	أَصْبِرَا	٣٠٢	أحد		حرف الحاء
٨٠٩، ٢١١	وَزَرَا	٢٢٦	ردو	٧٤٢	طباخ
١٠٤	والمطرا	٢٤٢	كالموارد		حرف الدال
٤٥٧	الأصاغرا	٦٩٧	الأسد	١٦٣	فاعبدا
١٠٤	نَقَرَا	٣٢٦	مُفْسِد	٢٧١	مُنْجِدَا
١٠٧٧، ٦١٤	مَفَاقِرَة	٤٧٣	البغد	١١٦٢، ١١٦١	عَدَدَا
٨٦٣	بِعَقَرَا	٥٥٣	أرفد	٣٣٨	باردا
٣٤٣	شَمْرَا	١١٠٠، ٤٩٠	قد	٥٥٨	وأمردا
٩٩٠	عُمَرَا	١١٥٣، ٦١٢	لَقَد	٢٨٠	مُفَرَّدَا
٥٤٤	يُزَارُ	٥٥٧، ١٧٤	مُوقِد	٥٥٣	غدا
٤٦٣	عار	١١٧٥	النكد	٨٩١	وَقَدَا
٥٤٤	الصغار	٣٥٧	مُخْلِدي	٦٦	أحمدَا
٣٢٠	سِنِمَارُ	٥٤٢	بُخْلِدي	٦٥	عودَا
١١٧٥	صَبْرُ	١٥٨	ولد	٢٨٢	جُنودَا
٢٤٧، ١٧٥	مدبر	١٠٨٦، ٤٢٨	التمعبد	١٥٧	وعهودَا
١١٧٥	الهجر	٢٠٨	عندي	٤٨٧	اليدا
١١٤٠، ٦١٨، ٦١٧	صَدْرُ	٦٨	مَشْهَدِي	١١٤٣	المقيدَا
٦٦	ويُصِرُ	١٥٠	الصدود	٥٠٩	بادوا
٥٤٩	تناصر	٢٧٤	وَبُرود	٤٥٢	المزبدُ
١٠٤٥، ٣٥٠	القَطْرُ	٤٢٠	يدي	٤٥٤	والبغدُ
٣٨٩	الطَرُ	٣٥٥	شديد	٥٣٠، ٤٦٩	فاعوذها

٤٥٧	مُجاشِعُ	٢٧٣	مشكور	٥٣٥،٥٣٢	تُنْتَظَرُ
٨٧٨	الجَراشِعُ	٤٦٨	الصغير	٥٦٢	الشَّعَرُ
٤٣٧	يَقْطَعُ	حرف السين		٣٨٣	البقرُ
٩٢٨،٣٠٣	شافع	٥٣٠	أَبْؤُسا	٣٨٩	ذَكَرُ
٤٦٨	مولع	٢٢٦	أَمْسِ	٤٩٠	سامِرُ
٣٥٢	جامع	٢٩٢	أَمْسِيهِ	٤٦٦	لَصْبُورُ
٩٦	الجماع	٥٥٣	لِأَنسِ	٢٨٢	والخَوَرُ
٩٢٧،٣٠٣	اللوامع	حرف الضاد		٢٤٨	لَمْعُورُ
٣٩٨	تَقْنَعُ	٢٧٢	مُعْمِضُ	٣٩٦	مِياسِرُ
٢٧٥	ويعنوا	حرف العين		١٦٤	شَكِرُها
٣٥٣	ربيع	١١٦٥،١١٦٤	يُطَغُ	٥٥٨	الأشبار
٥٧٩	شفيقها	٦٦٢	يُتَنَفَّعُ	٥٥٨	مُتَارِ
٣٣١،١٥٧	بمسطاع	٧٦٢	مُفَزَّعا	٥٠٨	عِشاري
١١٢٤	دَفَاعُ	١١٢٥	وَضَعَة	١١٥٠،٥٤٢	اعتصاري
١٠٥	فاجزعي	٢٧٥	تَقْطَعَا	١٠٧٢	نار
٦٥٧،٤٤٠،٨٠	البلاقع	٨٥٦	والفَنَعَا	٨٠	جابر
٣٤٤	مَجْمَعُ	٥٦٠	مَعَا	٣٨٤	لِصَابِرِ
حرف الفاء		٨٠٥	مَعَة	١٠٧٢	فاصير
٤٤	أَلَا فَا	٨٠٥	تَسْمَعَة	٤٥٤	والصبر
١١٧٦	رَدَلَا	١١٧٤	تَبَعُ	٤٦٦	المشوي
١٦٣	عارف	٩٠٦،٩٠٥،٣٥١	الضْبُعُ	٨١٢،٣٩٠،٢١٧	الأزْرُ
٣٧	المُتَعَسِّفُ	٢٩٥	تَرْتَعُ	٣٩٠،٢١٧	الجزرُ
٣٧	مُجَلَّفُ	٢٢٧	المضاجعُ	٥٢٨	كالنسر
٨٦٢	وَكَيْفُ	١١٧٤	وَجَعُ	١٥١	يُسْرُ
١٠٣٧،٥٨٧،٣٨٢	الشفوف	٢٤٩	تَصَدَّعُوا	٥٧١	الذغر
٨٦٢	الصَيَّارِيفُ	٧٧١	تُصَرِّغُ	١٠٧٢	مُشْهَرُ
		٧٥٦،٤٨٨	واسع	١١٦١	مَمْطُورُ

٩٢	قَبْلُ	حرف اللام	حرف القاف
١١٠٤، ١١٠٢	وَالْقَتْلُ	٢٤٣ الْأَجَلُ	١٣٤ فَاخْرَقَ
٢٨٤	قَاتِلُهُ	٣٢٠ فَعَلَ	١٣٤ اَلْخَلْقُ
٣٥١	رَجُلُ	١٠٧ وَكَلَّ	٣٩ ورقا
٣٦٧	الرَّجُلُ	٧٦١ تَمَلَّ	٤٦٦ يَشْقَى
٣٩٦	أَعْجَلُ	٢٦٢ وَجِبَالُهَا	٥٠٩ مرزوقا
٥٧٠	الْمَنَازِلُ	٢٦٣ وَجَمَالَهَا	٢٧٥ يُوَافِقُهَا
٦٧٩	أَفْضَلُ	٥٣١ تَنَالَهَا	٨٠ اَلْخُلُقُ
٢١٧	الْفَضْلُ	٥٤٥ لَسَالَا	١٠٧٥، ٦٠٤ صَدِيقُ
٦٧٧	وَبَاطِلُ	٢١٥ بِلَالَا	٢٢٧ فَرِيقُ
٢١٧	الْبَطْلُ	٩٦ فَلَا لَا	٧٦٢ السَّاقِي
٤٧٢	عَلُ	١٠٧٥، ٦٠٤ التَّمَالَا	٩٤ غَاقِ
٧٧	الْوَعْلُ	٢٩٥ شِمَالَا	٧٥٥ أَخْلَاقِي
٧٧٤	نَنْتَقِلُ	٩١٩ يَا لَا	٣٥٣ تَسْبِقُ
٤٥٧	أَشْكَلُ	١٦٢ وَنَائِلَا	٣٥٣ الْأُزْرَقِ
٢٠٨	خِلَلُ	١١١١ بَلَى	٥٣٩ أَمَزَقِ
٤٩٧	الْأَنَامِلُ	٦١٢، ٥٣١ لَعَلَّهَا	٨٠ تُخْلِقُ
٥٠٨، ٥٣، ٥٢	أَحْتَمِلُ	٨٠٣ الْأَمَلَا	٨٦٠، ٨٥٩ الْأَبَارِيقِ
١١٢٤، ١١٢٣		٨٤٣ رَمَلَا	حرف الكاف
٤٥٨	جَمَلُ	١٦٢ وَكَاهِلَا	٤٦٨ اجْتَدَاكَ
٣٠٤	رَمَلُهُ	١١٥٥ ذَهُولَا	٨٤٩ ذَاكَ
٥١١	مُتَطَاوِلُ	١٦٤ قَبِيلَا	٩٦ ذَلِكَا
٤٩٣	أَصُولُ	٢٧٤ قَبِيلَا	٨٠٦ مَالِكَا
٢٤٦، ١٧٥	فَعُولُ	١٠٧٣ خِيَالُهَا	٤٦١ عِيَالِكَا
٤٤٥	أَفُولُ	٤٦١ زَائِلُ	٦٥٩ يَحْمَدُونَكَ
٤٦٥	يَحُولُ	٣٦٧ نَائِلُهُ	٣٥٥ مَلِكُ
٢٧١	وَجْهُولُ	٢٧٤ وَالْجَبْلُ	١٧٥ بِيَالِكُ

١١٢٩، ١١٢٨	وَجَارِمٌ	١٧٧	فَحْوَمَلٍ	١٥٧	المَطْوَلُ
٧٧١	حَرَمٌ	٨٧٧، ٣٢٣	أَهْلٍ	٤٩٨	جَمِيلٌ
١٠٦١، ١٠٦٠	قَرَمٌ	٢٤٣	الْمَقِيلِ	٤٣٩	بِنَبَالٍ
١٠٠٧، ٥٦٤، ٣٦٥	يَبْتَسِمُ	حرف الميم		٢٧٢	الْمَحْتَالِ
٣١٣	ظَلَمٌ	٧٩٢	ذَمًا	٤٩١، ٥٣٥	أَمْثَالِي
١١٣٠	وِظَالُمٌ	٢٤٦	الدَمَا	١٠٦٢، ١٠٦٠	
٤٦٤	جَلَمٌ	٥٣١	أَتَقَدَمَا	٤٦٤	تِمْنَالٍ
١١٢	الزَّهْمُ	٤٣٣	اللَّخْمَا	٣٣٩	بِالرَّجَالِ
٤٠٠	النَّجُومُ	٩٥٤، ٣٢٥	تَكَرُّمًا	٣٣٧	الطَّحَالِ
٨٦٤	المَظْلُومُ	١٤٣	وَأَكْرَمَا	٢٧٠، ٢٦٦، ١٦٣	وَأَوْصَالِي
١١٢٨	لَيْسِمٌ	٢٨٥	وَقَاسِمَا	٤٦٣	العِيقَالِ
٥٢٤	وَحِيمٌ	٣١٩	مُطْعِمَا	١٠٩٢، ٤٧٩	أَوْقَالِ
٣٣٦	الأَدِيمُ	١٥٠	مَذْمَمَا	٥٧٢	حَمَائِلِ
١١٤٣	شَرِنَمٌ	١١٩٥	أَبْنَمَا	١٠٧٧، ٦١٤	سُؤْلِ
٤٣٣	نَسِيمُهَا	٩٩٩	السَّهْمَا	٩٢	الْقَبْلِ
٥٨٧، ٣٨٥	عَظِيمٌ	٢١٢	مَتِيمَا	٤٥٨، ٣٨٣، ٢٦٢	الْمُقْبِلِ
١١٢٨	الْحَلِيمُ	٣٨٤	تَسْتَقِيمَا	٥٨٨، ٤٦٤	لَيْسَتِي
٥٥٢	بِالْجَمَامِ	٢٢٦	قُدَّامٌ	٤٤٥	أَجَلِ
٥١٢	مِقْدَامٌ	١٧٤، ١٧١، ٤٢	الْحَسَامُ	٢٠٩	مُرَحِّلِ
٣٥٧	الأَحْلَامِ	٩٩٧		٨١	أَنْزَلِ
٢٧٢	وَالْإِسْلَامِ	٩٩٧، ٤٢	السَّلَامُ	٨٧٧	تُسْلِي
٤٧٤	وَأَمَامِي	٥١٠	مَلَامٌ	٤٠٤	السَّلْسَلِ
٢٠٧	لِجَمَامِ	٤٦٣	الْجِمَامُ	٤٧٢	عَلِي
٢٤٩	لِأَقْوَامِ	٢٨٢	سِيَهَامُهَا	١٤٢	مُتَشَاقِلِ
٤٦٠، ٩٦	الْأَيَامِ	٣٢٣	وَشَامُهَا	١٤٣	الْأَمَلِ
١١٢، ٧٧	دَمِي	٨٧٧، ٣٢٢	كَلَامُهَا	٣٣٠	وَالْأَمَلِ
٤٥٢	قَدَمٌ	١٠٠٩	وَأَمَامُهَا	٥٨٠، ٣٥٦	فَأَجْبِلِي

٤١٥	سَمِينِي	٨٠	نَلْنَاهَا	٥٣٣	عُرم
٤٥١	يَعْنِينِي	٨٠٣	مَشْحُونَا	٣١٨	الْمُكْرَم
<u>حرف الواو</u>		٤٢٠	آخَرِينَا	١١٢	صَمْمَصَم
٥٧٤	هُوَ	٦٦	يَشْرِينَا	٣٦٦	الْمُنْعِم
<u>حرف الياء</u>		١١٣٢	حَصِينَا	٩٠٣، ٢٧٣	صِيغَم
٤٦٤	يَا	٥٤٠	ذَقِينَا	٢٩٥	سَقَم
٧٦٧	آيَا	١٥٩	لَاقِينَا	٤٩٣	التكلم
٥٥١	النواجيا	٨٠	آمِينَا	٣٣٨	العلم
١١٣٣	مَرَاخِيَا	٢٨٨	غَضِبَانْ	٢٨٤	مكلمى
٣٣١	مَغَادِيَا	٤٦٦	دَانُوا	٢٩٥	أَلَم
١١٦٤، ١١٦٣	سَاعِيَا	٤٦٦	عُرِيَانْ	٨٧٨	العم
١١٣٤	بَاقِيَا	١٧٣	ذَقُوا	٢٠٧	تَهْمِي
٣٥٨، ٣٣٠	تَلَاقِيَا	٥٦٢	يَصْطَحِبَانِ	٣٣٨	وَهْم
١١٣٢	وَاقِيَا	٥١١	هَجَانِي	١٦٥	شَيْبِي
٣٤٣	لِيَا	١٠٢٥	يَعَانِيهَا	٥١٣	تَمِيم
٧	وَلَا لِيَا	٤٩٠	حُقَانِ	<u>حرف النون</u>	
٢١٠	لَا أَبَا لِيَا	٥٨٠	بِشْمَانِ	٥٨٧	تَرْجُمَان
٣٤٥	غَوَالِيَا	٥٥٩	أَزْمَانِ	١٦٤	يَأْتِيْن
٤٥٤	هَيَا	٤٦٤	الْبَنَانِ	٥٥١	وَرُكْبَانَا
٥٣٦	الْمَسَاوِيَا	٤٩٧	أَخْوَانِ	٤٥٤	كَانَا
٨٨٩	أُمُوْيَا	٨٥٠	سَقَوَانِ	٨٧٣	سِينَانَا
٣٣٢	ذَوَارِيْ	٥٧١	الْإِخْنِ	٥٥٠	هَانَا
٦٨٩، ٣٤	لُتْرِكِيْ	٤٢٨	المَعَادِنِ	٤٦٦	سَوَانَا
٦٨٩، ٣٥	نَخْوِيْ	٤٥٢	وَالدِينِ	٤٥٤	أَحْيَانَا
<u>حرف الألف اللينة</u>		٤١٥	تَتَّقِينِي	١١٦٠	إِيَانَا
١٠١٤	هَدَى	١١٧٥	المَسَاكِينِ	٨٦٥	وَاللَّيْنَانَا
		١١٦٥	أَمِينِ	٢٩٢	قَطْنَا

٤- فهرس الأعلام

٦٣٤	ابن الدهان	٣٥٧	الأبجر
١١٧٥، ١١٥٧	ابن الرومي	١١٢٤، ٥٢	إبراهيم السامرائي
٦٦٥، ٦٣٤، ٤٠١، ٣٨٦، ٦٢	ابن السراج	١١٥٨	أبرهة الحبشي
٩٢٠، ٩١٩، ٩١٨، ٧٦٨، ٦٦٧		١١٧٦، ١١١١، ٨٩١	ابن الأثير
١١٥٧، ٩٣٨		٣٩٩	ابن أحرر الكناني
٩٨٩، ٩٣٨، ٦٥٧، ٦٥٦	ابن السكيت	١٠٦٥، ٦٤٧	ابن أم قاسم
٣٥	ابن سنان الخفاجي	٧٨٤، ٧٦١، ٦٧٩، ١٠	ابن الأنباري
٦٧٨، ٦٧٧	ابن السيد	١٠٩٢، ٩٣٠، ٨٨٨، ٨٧٧، ٨٤٢	
٨٠٠، ٧٩٨، ٦٨١، ١٠٧	ابن الشجري	١٠٩٩	ابن إياز
٨٧٢، ٨٤٠، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٢	ابن عباس	٨٠٥	ابن برهان
٢١٣	ابن عساكر	١١١١، ٨٦٦	ابن بري
٨٧٧، ٧٧٨، ٧٥٥، ٧٣٠	ابن عصفور	٦٩٧، ٦٥٨، ٦٠١، ١٠٦، ٤٠	ابن جني
١١٠٣، ١١٠٢، ٩٤٦		٩٧٧، ٨٨٨، ٨٦٦، ٨٥١، ٨٣٢، ٧٩٢	
٣٣٨، ١٧٢، ١٥٤، ١٥٣، ١٥	ابن عقيل	١١٣٣، ١١٠٥، ١١٠٤، ١٠٨٢، ٩٧٨	
١١٣٤، ٦٩٢، ٦٤٣		١١٨٠، ١١٣٦	
٦٩٠، ٦٨٩، ٤٤٤، ٤٠، ٣٥، ٣٤	ابن فارس	٨٧٧، ٩٤٦	ابن الحاج
١١٠٦، ٩٩٦، ٨٦٠، ٨٠١		٨٢٨، ٦٩٩، ٦٦٧، ٦٦٦	ابن الحاجب
٨٧٥، ٤٠	ابن قتيبة	١٠٠٢، ٩٤٢، ٩٤٠، ٩٣٠، ٨٩٥	
٨٠٥، ٧٨٥، ٧٨٤، ٧٧٧، ٦٨٨	ابن كيسان	١١٩٢، ١١٩١، ١١٦٨، ١٠٣٥	
١٥٣، ١٣٠، ٤٧، ٤٣، ٤٠، ١١	ابن مالك	١٠٩٩، ١٠٩٨	ابن الحجاز
٦٩١، ٦١٥، ٦١٢، ٢٤٦، ٢٠٤، ١٨٠		٥٦	ابن خلدون
٧٧٢، ٧٦٩، ٧٢٥، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٢		١٠٠٦	ابن درستويه
٨٣٣، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٤، ٨٠٦، ٨٠٥		٤٧٣	ابن الدمينه

٥٤٥	أبو العلاء المعري	٨٧٧، ٨٦٩، ٨٤٩، ٨٤٣، ٨٤٢، ٨٣٤
١١٤٧	أبو القاسم الزجاجي	٩٢٠، ٩١٩، ٩١٧، ٩١٥، ٩٠٦، ٨٧٨
١١٤٢، ٥٢	أبو المغوار	١٠٨٥، ٩٩٧، ٩٦٣، ٩٤٨، ٩٤٦
٨٠	أبو النجم العجلي	١١٤٧، ١١٣٦، ١١٣٣، ١٠٩٩
١١٧٥، ١١٧٣	أبو بكر	٣٢
٧٤٦	أبو بكر ابن السراج	٥٧١
١١٣٠، ٩٩١، ٨١٨	أبو تمام	٨٢٢
٦٤٧، ٦٤٢	أبو جعفر ابن مضاء	٤٦٦
٣٢٦، ٦٨	أبو جهل	١٠٧٠، ٩٧٢، ٧٥٥
١١٠٧، ٨٦٦	أبو حاتم السجستاني	٤٩
٩٩٩، ٨٤٢، ٨٢٧، ٧٦٠، ٦٤٦	أبو حيان	٥٥٠، ٨١
١٠٩٧، ١٠٩٤، ١٠٦٥، ١٠٤٠، ١٠١٣		ابن هشام ٤٢٠، ٣٣٨، ١٥٣، ١٠٦، ٥٣
١١٨٠، ١١٧٩، ١١٣٦		٦٧٨، ٦٧٧، ٦٦٧، ٦٣٤، ٤٨٠، ٤٣٠
٢٢٢	أبو خراش الهذلي	٨٤٨، ٨٣٤، ٧٢٦، ٦٩٩، ٦٨١، ٦٧٩
٣٩٨، ٩٢	أبو ذؤيب	٩٠٩، ٩٠٨، ٨٦٢، ٨٦٠، ٨٥٩، ٨٥٧
٥٢٣، ٣٥٥	أبو زيد الطائي	١٠٤٨، ١٠٠٩، ١٠٠٦، ٩٧٥، ٩٣٠
٥٢	أبو زيد	١١٠٣، ١٠٩٤، ١٠٦٥، ١٠٥٥
١١٧٣، ٥٢٨	أبو سفيان ابن حرب	١١٦٢، ١١٣٥، ١١٠٧، ١١٠٤
٩٥٩	أبو شمر	١١٩٦، ١١٨٢، ١١٨١، ١١٧٩
٥٧٢، ٥٤٠	أبو طالب	٦٣٤، ٦٢١، ٣٨٦، ٦٢، ٤٩
٨٤٠، ٢٣٥	أبو عبيد	٧٩٢، ٧٧٧، ٧٤٦، ٧٢٨، ٦٧٢، ٦٧١
٦٤٢، ٦٤١، ٣٣٨	أبو عبيدة	٩٦٥، ٨٦٣، ٨٤٨، ٨٣٤، ٨٣٢، ٨١٢
٢١٣	أبو عبيدة ابن الجراح	١١٤٨، ١٠٤٨، ١٠٣٥، ٩٣٩، ٩٣١
٤٠١، ٢٤٤، ٥٠، ١٠	أبو علي الفارسي	١١٧٦، ١١٦٨
٨٤٢، ٨٠٥، ٨٠٠، ٧٩٧، ٧٩٢، ٧٤٦		أبو الأسود الدؤلي ٣٢٠، ٢٩، ٢٨
١١٥٧، ١١٥٦، ٨٥١		أبو الحسن الأبيدي ١١١٤
٦٢٢، ٢١٢، ٢٩، ١٠	أبو عمرو ابن العلاء	١٠٦٨، ٥٥٠
		أبو العتاهية

٤٦٣، ٢٧٥	أمية ابن أبي الصلت	٨٠١، ٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٣	
١١٢٥	أنس ابن زُئيم	٥٥١	أبو فراس الحمداني
٣٨٣	أنس ابن مدركة	١١٧٥	أبو قتادة
٧٩٣، ٧٩١	أنستاس ماري الكرملی	١٠٩٢، ٤٧٩	أبو قيس ابن الأسلت
١٠٢٧، ١٠٢٦		٤٠٤	أبو كثير الهذلي
٨٤٧	أوس ابن الصامت	١٠٦٨، ٤٥٢، ٣٣٨	أبو نواس
١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٤٣، ٤٣	امرؤ القيس	٨٤٠، ٢٣٥	أبو هريرة
٣٥٧، ٣٥٦، ٢٦٩، ٢٦٦، ٢٠٩، ١٧٧		٧	الأبیرد اليربوعي
٥٣٥، ٥٣٠، ٤٩١، ٤٧٢، ٤٦٤، ٤٣٩		٦٤٨	أحمد ابن يحيى
٨٦٣، ٥٨٠، ٥٥٩		١١٢٤، ٥٢	أحمد مطلوب
٥٥٣، ٤٣٥	البحري	٩٩٧، ٣٥٧، ١٧٤، ٤٢	الأحوص الأنصاري
٢٧٦	البرج ابن خنزير التميمي	٨٩٠، ٣٨٩	الأخطل
٤٠٠	البرج ابن مسهر	٦٤٧، ٦٢٣، ٦٢١، ٣٧٨، ٣٨	الأخفش
٢٤٦	بشار	٨٧٨، ٨٤٢، ٨٣٥، ٧٦٤، ٦٩٦، ٦٤٨	
٦٦	بشامة ابن جزء النهشلي	١١٠٣، ١٠٢٧، ١٠١٣، ٦٢٠، ٩١٩	
١١٠٤، ١١٠٢، ٦٧٨، ٦٢٤	البغدادي	١١٣٤، ١١٣٠، ١١٠٤	
١١٦٢، ١١٣٠		٣٥٣	أرطاة ابن سُهَيْبَة
٢١٥	بلال ابن أبي بردة	٢٣٤	أسامة ابن مالك ابن حبيب
٩٤	بيهس الجرهمي	٤٤٠	الأشعر الرقبان الأسدي
٧٥٥، ٢٤٧، ١٧٥	تابط شراً	٧٢٥، ٦٩١، ٦٥٩، ٦٢١، ١٠٧	الأشثوني
١٥٧	التبريزي	١٠٢٣، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨١٨	
٥٤٩	تماضر	٦٥٨، ٦٥٦، ٤٠٠، ٣٣٨	الأصمعي
٥٧٠	توبة	٨٧٥، ٨٧٤	
١٠٦٨	التوحيدي	٤٦١، ٣٦٧، ١٦٣، ٨٠، ٧٧	الأعشى
٤٦٣	ثابت قطنة	١١٠٤، ١١٠٢، ٧٧٤، ٥٥٨، ٥٥٣	
١١٧٤، ١١٢٢، ٩٣٩، ٨٨٥، ٣٩، ١٠	ثعلب	١١٢٥، ٩٩٤	الأعلم الشنتمري
٥١١، ٤١٥، ٣٥٢، ٢١٢، ٥٠، ٤٩	الجاحظ	٨٦١، ٨٥٩	الأقشیر الأسدي

٥٤٩ خالد ابن جعفر ابن كلاب
٤٨٥ خالد ابن عبد الله القسري
٨٧٥ خالد ابن كلثوم الكلبي
٣٣٣ خالد ابن يزيد الكندي
٨١٢، ٣٩٠، ٢١٧ الحُرْنُق بنت هفان
٧٥٥، ٤٦٢ الخطيب التبريزي
٩٦، ٤٤ خفاف ابن ندبة
١٠٦، ٥٠، ٤٠، ٣٤، ٢٩ الخليل ابن أحمد
٦٨١، ٦٨٠، ٦٤٧، ٦٢٥، ٦٢٢، ٥٩٨
٨٠٥، ٧٨٦، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٢٣، ٦٨٢
١١٠٧، ١٠٤٠، ٩٥٩، ٩٥٨، ٩١٨، ٨٤٢
١١٧٥، ١١٧٣، ١١٧٢، ١١١٤
٩٠٣ الخنجر ابن صخر الهذلي
٥٥٨، ٣٢٢ دعبل الخزازي
٤٤٠، ٣٥٠، ٢١٥، ٢١٤، ٨٠ ذو الرمة
٨٧٨، ٤٨٨، ٤٥٤
٧٤٢، ٦٢٣، ٦٥، ٤٤ رؤبة ابن العجاج
١١٥٤، ١٠١٤، ٨٦٥، ٨٤٩
٤٥٨ الراعي التميمي
١٠٤ الربيع ابن ضبع الفزازي
٦١٧ ربيعة ابن مالك
٨٠ ربيعة ابن مقروم الضبي
١١٤٠ ربيعة الجوع ابن مالك
٩٧٤، ١٢ الرشيد
٦٢٣، ٦٢٠، ٥٧٩، ١٦٠، ٦٦، ٤٢ الرضي
٦٤٧، ٦٤٣، ٦٤٢، ٦٣٤، ٦٢٥، ٦٢٤
٦٧٦، ٦٧٥، ٦٧١، ٦٥٧، ٦٥٠، ٦٤٩

١٠٦٨، ٩٥٩
٤٦٤ جَعْدَر الْعُكْلِي
٤٦٣ جَدِيمَةُ الْأَبْرَشِ
١٠٤٠، ١٠٢٧، ٨٤٢، ٦٨١، ٣٣٨ الجرمي
٣٤٣، ٣٣٣، ٢٩٥، ٢٩٤، ١٥٢، ٩٦ جرير
٦١٧، ٥٤٤، ٥٠٨، ٤٧٢، ٤٥٧، ٤٥٤
١٢٠٠، ١١٤٠، ١٠١٥، ٩٩١، ٩٩٠
٨٩٠ جرير ابن عبد الله البجلي
٩٤٦، ٨٧٧، ٧٣٠ الجزولي
٦١٢، ٥٣١، ٣٤٣، ١٥٧، ١٤٢ جميل بيشة
١٠٧٥، ٦٠٤ جنوب بنت العجلان
٦٥٧، ٦٥٦، ٤٦٢، ٤٤٨، ٣٧٦ الجوهري
١١٧٦، ١١٧٥، ١١٤٥
٣٢٥ حاتم الطائي
٢٦٢ الحارث ابن حَلْزَة
٣١٣ الحارث ابن خالد المخزومي
٨٧٣ الحارث ابن ضرار
٣٢٦، ٦٨ الحارث ابن هشام
٥٧ حافظ الجمالي
٣٩٦ حُرَيْث ابن جَبَلَة العدري
١٠٩٧ الحويري
٣٨٣، ٣١٩، ٣٠٣، ٢٦٢ حسان ابن ثابت
٩٢٨، ٩٢٧، ٧٩٢، ٧٩١، ٥٧٤، ٤٥٨
٤١٤، ٥٥ الحسن ابن علي
٤١٥ الحسن البصري
٢٧٢ الحسين ابن مُطَيَّر
٨٦٢، ٥٥٧، ٤٥٤، ٤٣٣، ١٧٤ الخطيئة

٣٩٦ سليمان ابن داوود القُصاعي
 ٢٧١، ٢٤٦، ١٧٥ السمّول
 ٢٣٥ سهل ابن سعد
 ١٠٠٦ السهيلي
 ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٤٠، ٢٩، ٢٣ سيويه
 ٦٠١، ٥٤٢، ٥٢٣، ٤٦٢، ٤٠١، ٣٨٠
 ٦٥٥، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٢٥، ٦٢٢، ٦٠٣
 ٦٦٧، ٦٦٦، ٦٦٤، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٦
 ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٨، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٦٩
 ٧٦٨، ٧٤٠، ٧٠٥، ٧٠١، ٦٨٤، ٦٨٣
 ٨٠٥، ٨٠٢، ٨٠٠، ٧٩٨، ٧٩٧، ٧٧٩
 ٨٤٢، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣٣، ٨٢٩، ٨١٩
 ٨٧٩، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧٣، ٨٦٦، ٨٤٥
 ٩٢٠، ٩١٨، ٩١٧، ٩٠٤، ٩٠٣، ٨٨٥
 ٩٥١، ٩٥٠، ٩٤٦، ٩٣٨، ٩٣٧، ٩٣١
 ٩٩٢، ٩٩١، ٩٨٩، ٩٨٨، ٩٧١، ٩٥٤
 ١٠١٨، ١٠١٣، ١٠١٢، ٩٩٦، ٩٩٤
 ١٠٣٢، ١٠٢٧، ١٠٢٢، ١٠٢١، ١٠٢٠
 ١٠٨٥، ١٠٦٤، ١٠٤٩، ١٠٤٨، ١٠٤٠
 ١١٠٦، ١١٠٤، ١١٠٣، ١٠٩٧، ١٠٩٢
 ١١٥٦، ١١٢٢، ١١٢١، ١١١٤، ١١٠٧
 ١١٧٩، ١١٧٣، ١١٧٢، ١١٥٨، ١١٥٧
 ١٢٠٢
 ٦٩٦، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٢٣، ٦٢٢ السيرافي
 ٧٠٠، ٦٩٩
 ٥٥١ سيف الدولة
 ٧٧٧، ٧١٦، ٦٦٨، ٦٦٧، ٣٩٦ السيوطي

٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٣، ٦٨٨، ٦٧٨، ٦٧٧
 ٧٨٤، ٧٧٧، ٧٥٧، ٧٥٤، ٧٢٦، ٧٠٥
 ٨٤٥، ٨٣٧، ٨٢٨، ٨٢٢، ٨١٤، ٨١٣
 ٩٥٦، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٤٠، ٨٩٥، ٨٩٤
 ١٠٢٠، ١٠١٨، ١٠١٣، ١٠٠٢، ٩٦١
 ١١٣٥، ١٠٧١، ١٠٧٠، ١٠٣٥، ١٠٢٢
 ١١٨٢، ١١٨١، ١١٣٦
 ٨٥١، ٥٠٠ الرمانى
 ١٠٠٦ الرندي
 ١١٣٢، ١١٠٧، ٦٨١، ٦١٥ الزجاج
 ١١٣٧، ١١٣٥
 ٩٣٨، ٧٦٩، ٦٦٧، ٦٦٥، ٣٤ الزجاجة
 ١١٦٧، ٧١٦ الزركشي
 ٦٩٩، ٦٤٧، ٦٤٣، ٦٢١، ٤٠ الزمخشري
 ١٠٣٥، ١٠٢٨، ٩٣٩، ٨٤٣، ٨٢٨
 ١١٧٦، ١١٦٨، ١٠٩٩
 ٢٨٣، ٢١١، ١١٢، ٣٩ زهير ابن أبي سلمى
 ٧٧١، ٥٧١، ٥٤٢، ٥٣٢، ٣٥٥
 ٩١٩ زهير ابن مسعود الضبي
 ١١٢٨، ٥١٣، ٣٨٤ زياد الأعجم
 ٨٠ سالم ابن أبي وابصة
 ١١٧٤ سحيم عبد بني الحسحاس
 ١٠٧٢ سعد ابن قُرط
 ١١٣٣، ١٧٦ سعد ابن مالك
 ١٠٤٨، ٢٤، ١٢ سعيد الأفغانى
 ٢٣٤ سفيان ابن مجاشع
 ٣٢٠ سليل ابن سعد

١٠٦٨	عبد القاهر الجرجاني	١١٦٢، ١١٣٥، ١٠٦٦، ١٠٦٥، ٧٧٨	
٢٩	عبد الله ابن أبي اسحاق الحضرمي	١١٨٢، ١١٨٠	
٢٢٧، ١٧٤	عبد الله ابن الدمينه	٩٧٤	شارلمان
١٠	عبد الله ابن المبارك	١٠٦٨	الشافعي
٥٣٦	عبد الله ابن جعفر ابن أبي طالب	٨٤٢، ٨٣٥، ٨٢٨	الشلوبين
١٥٩	عبد الله ابن رواحه	٤٥١	شمر ابن عمرو الحنفي
٧٢٨	عبد الله ابن وهب	٦٧٨، ٦٦٥	الشتيمري
٣٥٨	عبد يغوث ابن وقاص الحارثي	٣٩٦	الشفري
٢٤٩	عبدة ابن الطبيب	٣٥	شوقي ضيف
٤٨٤، ٣٥٧، ٩٢	عبيد ابن الأبرص	٨٢٧، ٨١٦، ٧٢٥، ٦٩١، ٦٢١	الصبان
٣٣٨، ٣٣٦	عثمان ابن عفان	٥٣٠، ٤٦٩	صخر ابن جعد
١١٠٢، ٤٨٨، ٣٣٢	العجاج	٤٦٤	صخر ابن عمرو ابن الشريد
٥٣١	العجيز السلولي	٩٩٩	الطبرسي
٧٦٢، ٥٤٢	عدي ابن زيد	٢٣٣	الطبري
٨٧٥	العسكري الحسن ابن عبد الله	٣٩٠، ٣٦٧، ٣٥٧، ٢٠٧	طرفة ابن العبد
٢٩٨	عطية الصواحي	٧٤٢، ٥٥٣	
٣٤	العكبري	٤٢٨	الطرماح ابن حكيم
١٤٢، ٧٩، ٧٤، ٥٥، ٢٨	علي ابن أبي طالب	٤٣	طريف ابن مالك
٣٣٨، ٣٣٦، ٢٦٣، ٢١٣، ٢١١، ١٤٣		١٤٣	الطفرائي
٨١٨، ٨٠٩، ٥١١، ٤٣٦، ٤١٥، ٤١٤		٧١٦	طه حسين
١١٧٥، ٩٥٥، ٨٩٢		١٠٨٦	عاتكة بنت زيد
١٠٠٧، ٣٦٥	علي ابن الحسين	٤٢٨	عاتكة زوجة الزبير
١٠	علي ابن عيسى الرقاني	٧٩١	عباس أبو السعود
١٠٢٣	علي ابن مسعود ابن محمود ابن الحكم	٩٠٥، ٣٥١، ٣٤٤	العباس ابن مرداس
١٢	علي الأحر	٧٤٢، ٦٩٣، ٦٣٤، ٢٩٨، ٣٢	عباس حسن
٦٦٧	العليمي	١٠٢٧، ٩٩٦، ٩٧٨، ٨٣٠، ٧٩٣، ٧٨٥	
١٤٢	عمار ابن ياسر	٣٤	عبد الإله نبهان

الفززدق	٣٦٥،٢٩٤،١١٢،٩٦،٣٧
	٥٦٢،٥٥٨،٥٠٨،٤٧٢،٤٥٧،٤٥٢
	١٠٧٣،١٠١٥،١٠٠٧،٨٦٣،٨٦٢
	١١٦١،١١٤٣
فروة ابن مُسَيِّك	٤٢٠
الفضل ابن عبد الرحمان القرشي	١٣٢
الفنيد الزماني	٤٦٦،٢٤٢
فندرييس	١١٤٩،٩٨٠
الفيروز آبادي	١١٤٥،٨٨٩
القيومي	١٠٩٧،٦٩٧،٦١٠،١١٢
القالبي	٥٣٣
قُرَيْط ابن أُنَيْف	٥٥٠
القطامي	١١٢٣،٥٢٨،٥٠٨
قطري ابن الفجاءة	٤٧٤،٣٣١،٢٠٧،١٥٧
قنعب ابن أمّ صاحب	١٧٣
القلاخ	٩٤
قيصر	٧٤٩
كثير عزة	٢٦٣،٢٦١،٢٠٨،٢٠٧،١٢٩
	٥٣١،٣٥١،٣٣٦،٢٨٤
الكساني	٦٠٩،١٠٣،٣٦،٢٣،١٢
	٦٦٢،٦٦١،٦٦٠،٦٤٨،٦٤٧،٦٤٢
	٩٨٠،٨٨٨،٨٧٧،٧٠١،٦٨٢،٦٨٠
	١١٥٤،١١٢٢،١١٠٧،١٠٨٢،١٠٣٦
	١١٨٤،١١٦٨،١١٦٢،١١٦١،١١٦٠
	١١٨٧
كعب ابن زهير	١١٧٦
كعب ابن سعد	١١٤٢،٥٢
عمر ابن أبي ربيعة	٥٤٦،٤٦٦،٤٥٢
	٨٤٢،٥٨٠
عمر ابن الخطاب	١١٧٣،٦٢١،٩
عمر ابن عبد العزيز	١٢٠٠،٩٩٠
عمر ابن محمد الأزدي	٨٢٨
عمرو ابن أسد الفقعسي	٢٠٨
عمرو ابن الأهمم	٦٤
عمرو ابن الحارث ابن مُضاض	٤٩٠
عمرو ابن بَرَاقَة	١١٢٩
عمرو ابن خثارم البجلي	٧٧١
عمرو ابن معديكرب	٣٦٨
عمرو ابن هند	٧٤٢
عُمَيْر ابن شَيْبَم	٥٢
عنبرة	٣٦٦،٣١٨،٢٨٤،١١١،٧٧
عوف ابن محمّم	١١٧٤
عيسى ابن عمر	٨٧٤،٤٠١،٢١٢،١٠٦
	١٠٣٣،١٠٣٢،١٠٢٠
العيني	٧٥٧،٧٥٦،٣٥٢
غازي طليحات	٣٤
الفارسي	٨٢٨،٧٦٨،٦٤٦،٣٣٨
	١١٠٤،٩٣٩،٨٣٥
فاطمة الزهراء	٣٤٥
الفراء	٦٤١،٣٣٨،١٠٣،٢٣،١٠
	٦٩٩،٦٨٢،٦٨٠،٦٧٨،٦٦١،٦٤٢
	٨٨٨،٨٧٧،٨٤٢،٧٦٤،٧٠١،٧٠٠
	١١٢١،١١١٤،١٠٤٠،٩٣٨،٨٩٢
	١١٨٩،١١٢٢

٤١٥	المثقب العبدى	٨٠	كعب ابن مالك
٨٤٠	مجاهد	١١١٢، ٧٤٣	الكفوى
٣٣٠	مجنون بنى عامر	٤٣٥، ٣٠٣، ١٥٧	الكميت ابن زيد
٤٦٦، ٤٣٣، ٣٥٣، ٣٤٣، ٩٢	مجنون ليلى	٧٥٦	الكميت ابن معروف
١٠٦٠، ٨٧٧		٨٠٩، ٢١١	كميل ابن زياد النخعى
٥١٢	مُحَلَّم ابن فراس	٤٥٤	كنزة بنت برد المنقرى
٧٤	محمد أبو الفضل إبراهيم	٩١٦	الكنفراوى
٩١٦	محمد بهجة البيطار	٨٦٤، ٦٧٨، ٦٧٧، ٤٦١	ليبد ابن ربيعة
٩٤٠	محمد حسان الطيان	٨٧٣	
١٠٤٨، ٧٠٣	محمد خير الحلوانى	٥٧٠	لىلى الأخيلية
٨٤٧، ٥٤٠، ٤٠٥، ٣٤٥	محمد رسول الله	٣٥	مازن المبارك
١١٧٦، ١١٧٣، ٩٢٥، ٩١٥		١٠٠١، ٣٣٨	المازنى
٩٤٠	محمد مراياتى	١١٥٥، ١٠٦٢، ٩٧٢، ٤٨٠	المالقي
١١٣٠، ١١٢٩	محمود محمد شاكر	١١٩٩، ١١٧٧	
٧٤٦، ٧٠٣، ٤٨	محيى الدين عبد الحميد	٥٥١، ٢١٠	مالك ابن الريب
١١٣٥، ١١٣٤، ٨٩٩		٥٦٠	مالك ابن نويرة
٧٣٥، ٧٢٥، ٦٢١، ٥٢٣، ٤٨	المرادى	٦٤٨، ٦١٥، ٤٠١، ٣٦٣، ٣٣٨، ٣٩	المبرد
٨٦٣، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٠٢، ٧٦٩، ٧٣٦		٨١٩، ٧٧١، ٧٦٨، ٧٢٨، ٧٠٦، ٧٠٥	
١٠٣٩، ١٠٣٥، ١٠١٠، ١٠٠٤، ٩٦٦		٨٩٢، ٨٩١، ٨٩٠، ٨٨٩، ٨٨٨، ٨٨٥	
١١٣٤، ١٠٩٩، ١٠٩٨، ١٠٨٥، ١٠٦٢		١٠٢٧، ٩٧١، ٩٣٩، ٩٣٨، ٩٣١	
١١٩٦، ١١٨٠، ١١٧٩، ١١٤٧		١١٠٧، ١٠٩١، ١٠٦٧، ١٠٦٤	
٢٤٣	المرار ابن منقذ	١١٣٨، ١١٣٤، ١١٢١	
٤٦٨	مروان ابن أبى حفصة	١١٩٥	الملمس
٩٤٠، ٧٩٦، ٥٧	مروان البواب	٥٦٠	متمم ابن نويرة
٨٧٣	مزرّد ابن ضرار	٤٦٥، ٤٦٣، ٢٩٥، ١٥٠، ٩٦	المتنبى
١١٧٥	المستورد	١١٣٤، ١١٣٣، ٨٣٥، ٧٤٣، ٥١٠، ٤٨٧	
٣٣٩، ١٣٣	مسكين الدارمى	٢١٧	المتخّل الهذلى

١١٥٨	نُفيل ابن حبيب	٦٠٣،٦٠١،٢٩٩	مصطفى الغلاييني
١٠٥	النمر ابن تولب	٨٣٠،٨٢٤،٨٠٩،٧٩٢،٧٠٠،٦٩٩	
١١٢٨،٨٧٣،٥١٣	نهشل ابن حرّي	١١٣٥،١٠٧٥،١٠٥٦،١٠٤٨،١٠٣٣	
٦٨٠	هارون ابن موسى	١١٩٣،١١٩٢،١١٣٦	
٢٨٥،٢٧٥	هدبة ابن خشرم	٩٩٧،٤٢	مطر
١١٢	هرم ابن سنان	٣١٩	مطعم ابن عديّ
٢١٣	هشام ابن محمد الكلبي	٥٢٨،٣٨٢،٣٣٨،٣٣٦	معاوية ابن أبي سفيان
٦٤٢،٦٠٩،٥٠١	هشام ابن معاوية	٢٢٦	المعري
١٠٨٢،٦٤٧		٥١١،٤٦٤	معن ابن أوس
٨٥٠	وذاك ابن ثميل المازني	٢٢٧	المفضل النكري
٥٤٩	ورقاء ابن زهير العبسي	١١٠٦	مكي ابن أبي طالب
٧٣١	الوليد ابن المغيرة	٥٧	مكي الحسني الجزائري
٣٣٦	الوليد ابن عقبة ابن أبي معيط	٥٣٩	الممزق العبديّ
٩٢٨	وليد عرفات	٢١٣	المنصور
٥٠،١٠	ياقوت	١١٨٧	المهدي
٩٤٠	يحيى مير علم	١٠٣٧،٣٨٢	ميسون بنت بحدل
٢٢٥	يزيد ابن الصّعق	١١٣٠،١١٢٩	الميمني
٤٦٣	يزيد ابن المهلب	١١٣٤،١١١١،٧٩٨	الناطقة الجمعدى
٤٦٦	يزيد ابن حاتم	٣٠٢،٢٤٨،١٦٢،١٥٧	الناطقة الذبياني
١١٦١	يزيد ابن عبد الملك	٥٦٤،٥٥٢،٤٩٠،٤٨٨،٤٢٨،٤٢٠	
٢٣٤	يزيد ابن عمرو ابن ربيعة	١٠٧٧،٧٩٢،٧٩١،٦١٤،٦١٢	
٧٧	يزيد ابن مسهر الشيباني	١١٥٣،١١٠٠	
٣٣٨	اليزيدي	٥٣١	نافع ابن سعد الطائي
٦٨٠،٦٢٥،٦٢٢،٢٩	يونس ابن حبيب	٤٠٠	نصر ابن مزاحم
٩٠٣،٨٤٢،٨٠٥،٦٨٣،٦٨٢،٦٨١		٥٤٤	نُصيب
١١٢٠،١٠٤٠،١٠٣٣،١٠٢٠		٦٧٨،٦٧٧،٤٢٠،١٥٧	النعمان ابن المنذر

٥- فهرس المفردات المفسرة

الصفحة	المفردة	الجزء	الصفحة	المفردة	الجزء
٣٩٩	الحَيْس	حيس	٤٩٠	أفد	أفد
٣٦٥	الخراصون	خرص	٦٦	بكاء	بكأ
٤٣	الخصر	خصر	١٦٢	أببر	بور
٢١٧	الخيقل	خعل	٢٩٨	الإنثام	ثام
٢٤٩	خالوا	خلو	٨٥٩	تلاد	تلد
١١٢٤	الدسيسة	دسع	٥٥٣	التلاع	تلع
٥٢٨	الدواب	ذاب	١٠٦٢	أنثاء	ثائي
١٠٦٢	يرأب	رأب	٢١٧	الثغرة	ثغر
٢٧٦	الرباب	ربب	٤٧٢	الثنية	ثني
٢٠٩	المرحل	رحل	٩٢٠	المثوب	ثوب
٣٠٤	الرسم	رسم	٥٨٢	الجوار	جار
٤٩٠	الركاب	ركب	١٩٠	جحجاج	جحجج
٢٧٤	الريطة	ريط	٤٨٤	الجرداء	جرد
١٠٥	الزبر	زبر	٨٧٨	الأجراز	جرز
٩٧	أزلفنا	زلف	٨٧٨	الجراشع	جرشع
١٠٧	زقيل	زمل	٣٧	الخلف	جلف
٣٧	المسحت	سحت	٢٧٦	الجون	جون
٤٨٤	سرحوب	سرحب	٩٢	الحدأ	حدأ
٤٧٥	السرى	سري	١٦٢	الحلاحل	حلل
١٨٨	السعلاء	سعل	٧٩٨	الحوامي	حمي
٥٣١	السهوةاء	سهو	١٤٤	الإحالة	حول

الصفحة	المفردة	الجلد	الصفحة	المفردة	الجلد
١٠٠٦	فيحي فَيَاح	فيح	٢٠٨	الشجاع	شجع
٩٢	القُبُل	قبل	١١٤٣	شَرِيم	شرم
١١٢٥	مُقْرِف	قرف	٤٨٤	الشعواء	شعو
٤٨٤	القرن	قرن	١٦٥	الشكير	شكر
١٥٣	القطر	قطر	١٠٧٢	شالت نعماتها	شول
٢٨٥	القُلص	قلص	٨٠	ضاحياً	ضحو
٩٢	يستلثمون	لأم	٢٧٣	الضعيم	ضعم
١٠٧	مُلَحَم	لحم	٤٢٠	طَبْنَا	طبب
٤٨٤	مُجَتَّ	مجح	٢٨٩	المطففون	طفف
٢٠٩	المِرط	مرط	٢٨١	عَرَدَ	عرد
٢١٧	مشي الملولك	مشي	١١٢	عارض	عرض
١٨٨	المُوماة	موم	١٨٨	العَرْقُوة	عرق
٢١٤	ينتجعون	نجع	٤٨٤	المعروقة	عرق
٨٧٨	النحز	نحز	٨٤٣	تَعَسَّفَنَ	عسف
٥٤٤	النَّشَأ	نشأ	٣٧	المتعسف	عسف
١٠٥	الْمُنْفِيس	نفس	٥٤٥	العصب	عصب
٤٨٨	النَّقَا	نقو	١٦٥	العضاه	عضه
١٠٧	نِكْس	نكس	٨٧٨	الغروض	غرض
١٨٨	الهبرية	هبر	١٩١	غطريف	غطرف
٣٧	الهوجل	هجل	٣٤٥	الغوالي	غلو
١٠٥١	الهيم	هيم	٤٥٢	القَدَم	قدم
٤٧٩	الأوقال	وقل	٤٨٤	الفرصاد	فرصد
١٠٧	وَكَل	وكل	٨٥٦	الْفَنَع	فنع
١١٨	الوَلِيا	ولي	٥٢٨	الْفَوْدَان	فود

٦- فهرس الكتب

- أوضح المسالك ١٠٦، ٢٠٨، ٣٢٢، ٣٢٣،
٣٣١، ٦١٧، ٦٣٤، ٦٣٦، ٦٧٩، ٦٨١،
٦٩٦، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٨٦، ٨٣٣، ٨٦٩،
٨٧٧، ٩٠٨، ٩٣٠، ٩٤٦، ٩١٤،
١٠٤٨، ١١٢٩، ١١٣٩
- الإيضاح ٣٤
البحر المحيط ٤٠٣، ٦٤٧، ٧٦٠، ٩٩٩،
١٠٩٤، ١٠٩٧
- البخلاء ٣٥٢
البرهان في علوم القرآن ١١٦٧
بغية الرعاة ٨٧٥، ٢٣١
البيان والتبيين ٤١٥، ٥١١، ٥١٢، ٨١٨،
٤٦٢، ٨٠١
تاج العروس ٢١٣
تاريخ دمشق ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٠،
١٣٠، ٨٤٩، ٩٤٢
التسهيل ٩٣٤
التصريح على التوضيح ٧٠٣
التصريف الملوكي ١١٧٣
تفسير ابن كثير ٨٠٩
تفسير الجلالين ٨٤٠، ٢٣٥
تفسير القرطبي ٩٣٩
التكملة
- الإتقان في علوم القرآن ١٠٦٦
إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي
١١٩٢، ٩٤٠
أدب الكاتب ١٠٢٦
ارتشاف الضرب ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٩
الأزهية ٣٩٩، ٤٢٨، ١٠٦٥، ١٠٦٧
الأشباه والنظائر ٧١٦، ٦٦٨
إصلاح المنطق ٩٣٨
الأصمعيات ٤٥١، ٢٢٧
الأصول في النحو ٩٣٨، ٩١٨، ٦٦٥
الأعلام ٦٨٠
الأغاني ٤٢، ٥٥، ٣٥٧، ٥٣٤، ٥٤٩، ٥٥٠،
٨١٨، ٨٦٠، ٨٦١، ١٠٦٨
الإغراب في جدل الإغراب ١٠
ألفية ابن مالك ٦٩١، ٧٦٩، ٧٩٤، ٨٣٤،
٩٦٣، ٩٧٠، ١٠٨٥
أما لي ابن الحاجب ٦٦٦، ٦٦٥
أما لي ابن الشجري ٢٩٤، ٦٨١، ٧٩٨،
٨٠٠، ١١٨٠
الأمالي للقالبي ٤٦٤، ٥٣٣، ١١٧٤
إنباه الرواة ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٦٢، ٦٨٠
الإنصاف ١٠، ١٤، ١٥، ٥٣١، ٦٨٠، ٧٠٣،
٧٤٢، ٧٦١، ٧٨٣، ٧٨٤، ٩٣٠، ١١٢٦

٧٥٥،٧٤٢،٦٧٩،٦٧٨،٦٧٧،٦٥٩

١١٠٣،١١٠٢،٨٧٤،٨٦٦،٧٥٦

١١٢٦،١١٢٥،١١٢٣،١١٠٥

١١٦٠،١١٥٤،١١٣٠،١١٢٨

١١٦٢،١١٦١

١٠٨٢،٨٣٢،٧٠٣،٦٩٧ الخصائص

١١٠٢

١٠٩٧ درة الفواص

٥٢٨،٤٦٨،٤٥٤ الدرر اللوامع

٧٠٣ دروس التصريف

١٠٦٨ دلائل الإعجاز

٣٢٠ ديوان أبي الأسود الدؤلي

٥٧٢ ديوان أبي طالب

٥٥٠ ديوان أبي العتاهية

٨٠ ديوان أبي النجم العجلي

٤٥٢ ديوان أبي نواس

١١٧٥ ديوان ابن الرومي

٨١ ديوان ابن ميادة

٨٩٠ ديوان الأخطل

٥٥٨،٥٥٣،٣٦٧،١٦٣،٨٠ ديوان الأعشى

١٦٤،١٦٢،١٤٣ ديوان امرئ القيس

٤٨٤،٤٦٤،٤٣٨،٣٥٦،٢٦٩،٢٠٩

٨٦٣،٥٥٩،٥٣٠

٥٥٣،٤٣٥ ديوان البحري

٢٤٧ ديوان تابط شرأ

٤٥٤،٣٤٣،٣٣٣،١٥٢ ديوان جرير

١٢٠١،١١٤٠،٩٩١،٥٤٤

توضيح المقاصد والمسالك ٦٢٢،٦٢١،٤٨

٧٦٩،٧٦٨،٧٣٦،٧٢٩،٧٢٥،٦٤٧

٨٢٨،٨٢٧،٨١٢،٨٠٢،٧٨٣،٧٧٢

٨٥٥،٨٥٤،٨٥٢،٨٥١،٨٤٨،٨٤٢

٩٦٦،٩٤٦،٩٢٠،٨٧٧،٨٦٦،٨٦٣

١٠١٠،١٠٠٤،٩٨٩،٩٨٣،٩٧٢

١٠٨٥،١٠٦٥،١٠٤٠،١٠٣٩،١٠٣٥

١١٦٩،١١٦١،١١٢٣،١١٢٢،١١٢١

جامع الدروس العربية ٦٠٣،٢٩٩،٢٠٤

٧٦٩،٧٢٩،٧٢٣،٧٢٠،٦٩٩،٦٥٠

١٠٣٣،٨٣٠،٨٠٩،٧٩٤،٧٩٢

١٠٧٥،١٠٥٦،١٠٤٨،١٠٤٢

١١٩١،١١٣٥،١١١٨

٩٣٨،٦٦٥ الجمل في النحو

٢٦٢ جهرة النسب

٨٤٠،٢٣٢ جهرة خطب العرب

٤٥٢،٤٢٨،٣٣١ الجنى الداني

١٠٩٨،١٠٨٨،١٠٦٥،١٠٦٣،٥٢٣

١١٨٠،١١٧٩،١١٥٠،١١٤٧،١١٣٤

١٠٦٦ حاشية الأمير

١١٨٣ حاشية الدسوقي

٨٢٧،٨٢١،٧٢٥،٦٩١ حاشية الصبان

١٠٦٥،٩٤٢،٩٣٤

٩٥٩،٣٥٣،٢١٢،٥٠،٤٩ الحيوان

١٥٨،١٠٦،٩٦،٩٤،٥٢ خزانة الأدب

٤٢٠،٣٥٨،٢٩٥،٢٤٢،٢٢٥،٢٠٨

٦٥٨،٦٢٤،٥٢٨،٤٨٨،٤٦١،٤٢٨

١١٧٤	ذيل الأمالي والواد	٥٣١،٣٤٣،١٥٧،١٤٢	ديوان جميل بئينة
٣٢	الرد على النحاة	٢١٣	ديوان حاتم الطائي
١٠٦٨	الرسالة للشافعي	٥٧٤،٢٦٢	ديوان حسان ابن ثابت
١١٥٥،١٠٦٢،٩٧٢	رصف المباني	٨٦٢،٤٥٤،٤٣٣	ديوان الخطيئة
١١٩٩،١١٧٧،١١٥٦		٥٥٨	ديوان دعل الخزاعي
٤٠٠	زهر الآداب	٤٨٨،٤٤٠،٣٥٠،٨٠	ديوان ذي الرمة
١١٠٥،١١٠٤،٦٥٨،٦٠١	سر الصناعة	٦٥٨	
٣٥	سر الفصاحة	٥٧١،٣٥٥،١١٢،٤٠	ديوان زهير
٨٥٨	سنن الترمذي	١١٧٤	ديوان سحيم
٧٩٤	شذا العرف	٣٦٧،٣٥٧،٢٠٧	ديوان طرفة ابن العبد
٩١،٤٨،٤٧،٤٤،١٥	شرح ابن عقيل	٥٥٣	
٢٧٢،٢٧١،٢٤٣،٢١١،٢١٠،١٥٣		٣٥١،٣٤٤	ديوان العباس ابن مرداس
٥٧١،٥٢٤،٤٩٠،٤٥٢،٣٢٠،٢٧٤		٤٨٤،٣٥٧،٩٢	ديوان عبيد ابن الأبرص
٦١٦،٦١٥،٦١٤،٦١٣،٦٠٩،٦٠٦		٣٣٢	ديوان العجاج
٧٤٧،٧٢٩،٦٩٢،٦٤٣،٦١٨،٦١٧		٥٨٠،٥٤٦	ديوان عمر ابن أبي ربيعة
٩٠٠،٨٩٩،٨٧٩،٨٠٦،٧٨٢،٧٧٤		٣٦٦،٣١٨،١١١،٧٧	ديوان عنزة
١٠٠١،٩٩٨،٩٧١،٩٦٠،٩٥٩،٩٠١		١١٤٣،٥٦٢،٣٦٥،٩٦	ديوان الفرزدق
١٠٨٢،١٠٨١،١٠٧٨،١٠٧٧،١٠٧٦		٥٠٨	ديوان القطامي (ليدن+بيروت)
١١٣٩،١١٣٨،١١٣٧،١١٣٥،١١٣٤		٢٦١،٢٠٨،٢٠٧،١٢٩	ديوان كثير عزة
١١٤٢		٥٣١،٣٥١،٢٦٣	
١٠٧٠،٩٧٢،٨٣١	شرح ابن الناظم	٨٦٤،٦٧٧،٤٦١	ديوان لبيد
٩٢	شرح أشعار الهذليين	٧٤٣،٥١٠،٤٦٥،١٥٠،٩٦	ديوان المتنبي
٧١١،٦٩١،٥٠٩،٥٠٨	شرح الأشموني	٤١٥	ديوان المثقب العبدى
١٠٦٥،١٠٢٣		٤٣٣،٣٤٣،٣٣٠،٩٢	ديوان مجنون ليلي
٨٦٠،٦٦٦	شرح التصريح على التوضيح	٤٦٨	ديوان مروان ابن أبي حفصة
٥٥٠،٥١١،٢٠٧،١٥٧	شرح ديوان الحماسة	٤٨٨،٢٤٨،١٥٧	ديوان النابغة الذبياني
		١١٠٠،٥٥٢،٤٩٠	

- ٩٣٩ شرح الملوكي
٤٣٥ شرح هاشميات الكميت
٥٤٥ شروح سقط الزند
٧٤٦ الشيرازيات
١١٤٥، ٤٦٢، ٤٤٨، ٣٧٦ الصحاح
١١٧٧، ١١٧٥
٨٥٨، ٨٤٠، ٢٣٥، ٢٣٤ صحيح البخاري
٨٥٨، ٨٤٠، ٢٣٥، ٧٣ صحيح مسلم
٢٨ ضحى الإسلام
١١٠٢ الضرائر
٨٠١، ٥٣٩ طبقات فحول الشعراء
٤٩٧ فتح الباري
٨٥٨ الفتح الرباني
٨٧٥، ٤٩، ١٠ الفهرست
٤٠٨، ٢٩٨، ٧١ في أصول اللغة
٧٩٤، ٧٩١ الفيل في ألوان الجموع
١١٤٥، ١١٠٦، ٨٩١ القاموس المحيظ
٨١٩، ٣٩٦، ١٥٣، ١٠٧ قطر الندى
١١٣٥، ٩٧٥، ٨٥٢، ٨٤٨ الكامل
٩٧٢، ٩٧١، ٧٢٨، ٧٠٣، ٣٩
١١٧٥
٩٩٢، ٨٤٥، ٨٢١ كتاب سيويه - بولاق
١٢٠٢، ٩٩٣
٣٥٥، ٢٤٢، ١٧ كتاب سيويه - هارون
٥٢٣، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٠١، ٣٨٩، ٣٨٠
٧٠٣، ٦٨٣، ٦٨٠، ٦٧٥، ٦٦٤، ٦٦١
٨٦٥، ٨٤٩، ٨٣٣، ٨٢٩، ٧٧٩، ٧٤٠
- ٧١١، ٧٠٥، ٧٠٣، ٦٨٤ شرح الشافية
١٠١٩، ١٠١٨، ٩٤٠، ٨٩٥، ٨٨٦
١١٩٢، ١١٩١، ١٠٢٢
٨٦٠، ٧٥٦، ٦٥٩ شرح الشواهد - للعيني
٨٦٦ شرح شواهد الإيضاح
٨٦٠، ٣٩٦ شرح شواهد المغني
٨٨٨ شرح القصائد السبع الطوال
١٦٠، ١٠٣، ٦٦، ٤٢، ٣٨ شرح الكافية
٦٤٣، ٦٤٢، ٦٣٤، ٦٢٢، ٦٢٠، ٦١٥
٦٥٧، ٦٥٣، ٦٥٠، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥
٦٨٨، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧١، ٦٥٨
٧٢٩، ٧٢٦، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٦، ٦٩٣
٨٢٠، ٨١٣، ٧٨٤، ٧٧٧، ٧٥٧، ٧٥٤
٨٤٥، ٨٣٧، ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٣
٩٥٦، ٩٥٥، ٩٥٤، ٩٣٠، ٩١٨، ٨٩٤
١٠١٢، ١٠٠٢، ٩٦٧، ٩٦١، ٩٥٨
١١٣٥، ١٠٧٠، ١٠٤٢، ١٠٣٢، ١٠١٣
١١٨٢، ١١٦٨، ١١٣٨
١١٠٨، ١١٠٦ شرح كلا وبلى ونعم
١٥٧، ١١٢، ٩٤، ٨٠، ٤٩ شرح المفصل
٦٩٧، ٦٨٤، ٦٨٠، ٦٧٢، ٦٧١، ٢٢٢
٧٩٢، ٧٧٧، ٧٤٦، ٧٢٩، ٧٢٨، ٧٠٣
٨٦٣، ٨٥٠، ٨٤٨، ٨٣٢، ٨٢٨، ٨١٢
١٠٢٨، ١٠٠٢، ٩٣٩، ٩٣٢، ٨٦٥
١١٤٩، ١١٤٨، ١٠٤٨، ١٠٤٠، ١٠٢٩
١١٧٦، ١١٦٨
٧٥٥، ٤٦٢ شرح المفضليات

٨٠	المستطرف	٩٣٧، ٩٣١، ٩١٨، ٨٨٥، ٨٧٤، ٨٧٣
١٠٢٣	المستوفى	٩٨٨، ٩٧١، ٩٥٤، ٩٥١، ٩٥٠، ٩٣٨
٨٥٨، ٥٣	مسند أحمد	١٠٢٢، ١٠٢١، ١٠١٩، ٩٩٨، ٩٨٩
١٠٨٢، ٦٩٧، ٦١٠، ١٠٩	المصباح المنير	١٠٤٩، ١٠٤٨، ١٠٣٢، ١٠٢٣
١٠٩٧		١١٠٦، ١٠٩٧، ١٠٩٣، ١٠٨٤
٦٤٢، ٢٩٤	معاني القرآن	١١٧٢، ١١٥٦
٥٠٩	معاهد التنصيص	١١١٢، ٧٤٣
٥٠، ٣٤	معجم الأدباء	٣٤
١١٣٩، ٦١٧	معجم شواهد العربية	٣٤
٣٩٦	المعجم الكبير	٥٠٣، ٤٩٠، ٤٥٢، ٤٠٠
٦١٧	المعجم المفصل - يعقوب	٩٣٨، ٨٩١، ٨٨٩، ٨٦٣، ٨٢٢، ٥٤٤
٤٣٠، ٣٩٨، ١٧٦، ١٧٣، ٥٣	مغني اللبيب	١١٨٨، ١١٨٠، ١١٧٦، ١١٧٥، ١١١١
٥٥٨، ٥٣٠، ٥٢٣، ٤٨٥، ٤٨٠، ٤٤٥		١١٤٩، ٩٨٠
١٠٥٥، ٨٦٢، ٨٦٠، ٨٥٧، ٦٨١		٣٢
١٠٩٤، ١٠٩٢، ١٠٨٩، ١٠٨٨، ١٠٦٥		١١٠٩، ٨٩١
١١٨٣، ١١٨١، ١١٢٨، ١١٠٧		٦٤١
٩٣٩، ٧٨٥، ٦٢١	المفصل	٩٣٩، ٨٨٥، ٧٠٣، ٢١٣
٤٠٠	مقاتل الطالبين	٢١٢
٧٥٧	المقاصد النحوية	٩٨٢
٦٦٥، ٦١٦، ٦١٥، ٣٦٣، ٩٦	المقتضب	مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥١١، ٤٣٧
٩٣٩، ٩٣١، ٨٨٥، ٨٥٢، ٨٥١، ٨١٩		٧٦١
١١٣٨، ١٠٦٧، ١٠٦٤		٥١٤، ١٦٥
١٠٢٦	المقتطف (مجلة)	٩٩٩، ٨٠٩، ١١٢، ١١٠، ١٠٤
٥٦	مقدمة ابن خلدون	مجموعة القراءات العلمية في حسين عاماً
٨٨٨	النصف	٣٧٣، ٢٩٨، ٢١٦
١٠٤٨	الموجز في قواعد اللغة العربية	٩٧٧، ٧٩٢، ١٠٦
٢٦٣	الموطأ	٢٤
		٦٤٨
		مجموع الأمثال
		مجموع البيان
		مجموعه القراءات العلمية في حسين عاماً
		الختسب
		مذكرات
		مراتب النحويين

النهاية في غريب الحديث والأثر	٩١٦	الموفي في النحو الكوفي
١١٧٦، ١١٧٥، ١١١١، ٨٩١	٣٥	النحو العربي - العلة النحوية
نهج البلاغة	١٧، ٦٣٤، ٦٥٤، ٦٥٦، ٦٦٧،	النحو الوافي
٩٥٥، ٨١٨، ٨٠٩، ٥١١، ٤١٤، ٢٦٣	٦٩٢، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٤، ٦٦٩، ٦٦٨	
النوادر في اللغة	٧٥٠، ٧٤٧، ٧٤٢، ٧٣٠، ٧٢٩، ٦٩٣	
١١٤٢، ٤٤٠، ٥٢	٧٨٤، ٧٧٨، ٧٧٧، ٧٦٩، ٧٦٥، ٧٦٤	
الهاشميات	٨٠٧، ٧٩٥، ٧٩٤، ٧٩٣، ٧٩٢، ٧٨٥	
١٥٧	٨٣٩، ٨٣٠، ٨٢٣، ٨٢٢، ٨٢٠، ٨١٤	
همع الموامع	٩٣٢، ٩٣١، ٨٥٢، ٨٥٠، ٨٤٥، ٨٤٠	
٤٦٨، ٣٣٠، ٢٢٦، ١٤٢	١٠٠٤، ٩٩٨، ٩٨٣، ٩٧٠، ٩٤٢	
١٠٦٦، ١٠٦٥، ٧٧٨، ٧٧٧، ٥٢٨	١٠١٤، ١٠١١، ١٠١٠، ١٠٠٨	
١١٨٠، ١١٦٢، ١١٣٥، ١١١٤	١٠٨٥، ١٠٣٧، ١٠٢٦، ١٠٢٥	
١١٨٣	١١٦٥، ١١٥١، ١١٣٠	
الواضح في النحو والصرف	النكت في تفسير كتاب سيويه	٩٩٤، ٦٦٥
٧٠٣	٩٩٥	
الوحشيات		
١١٢٩		

٧- فهرس المراجع والمصادر

- الإبدال في ضوء اللغات السامية، د. ربحي كمال، جامعة بيروت العربية، ١٩٨٠
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، مكتبة البابي الحلبي، بمصر، ط/٤، ١٩٧٨
- إحصاء الأفعال العربية في المعجم الحاسوبي، البواب، مراياتي، مير علم، الطيان، مكتبة لبنان، ط/١، ١٩٩٦
- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥١
- أدب الكاتب، ابن قتيبة، ت. محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٣، ١٩٥٨
- ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، ت. د. مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النسر الذهبي، ط/١، ١٩٨٤
- الأزهية في علم الحروف، الهروي، ت. عبد المعين ملوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/٢، ١٩٨١
- أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، ت. عبد الرحيم محمود، ط/١، ١٩٥٣
- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، أحمد مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٢
- أسرار العربية، ابن الأنباري، ت. محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي ١٩٥٧
- الأشباه والنظائر، السيوطي، ت. عبد الإله نبهان وزملائه، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٨٥
- إصلاح المنطق، ابن السكيت، ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، بمصر، ط/٢، ١٩٥٦
- الأصمعيات، الأصمعي، ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، بمصر ١٩٥٥
- أصول النحو العربي، د. محمد خير حلواني، النشر الأطلسي، ط/٢، ١٩٨٣
- الأصول في النحو، ابن السراج، ت. د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٥
- الإعراب عن قواعد الإعراب، ابن هشام، ت. د. علي فودة نيل، جامعة الرياض، ط/١، ١٩٨١
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط/٥، ١٩٨٠
- الأغاني، أبو الفرج الأصفهاني، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر
- الإعراب في جمل الإعراب، ابن الأنباري، ت. سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧
- الاقتراح، السيوطي، ت. د. أحمد قاسم، نشر أدب الحوزة، ١٩٨٨
- الاقتضاب، ابن السيد البطليوسي، ت. مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨١
- أمالي ابن الحاجب، ابن الحاجب، ت. د. فخر صالح قدارة، دار عمّار ودار الجليل، ١٩٨٩
- أمالي ابن الشجري، هبة الله (ابن الشجري) ت. د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١، ١٩٩٢

- أمالي المرتضى، الشريف المرتضى، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت ط/٢، ١٩٦٧
- الأمالي وذيل الأمالي والنوادر، أبو علي القالي، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٣، ١٩٥٣
- إملاء ما من به الرحمان، العكبري، دار الكتب العلمية بيروت، ط/١، ١٩٧٩
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ومؤسسة الكتب الثقافية، ط/١، ١٩٨٦
- الأنساب، السمعاني، دار الجنان، ط/١، ١٩٨٨
- الإنصاف، ابن الأنباري، ت. محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مطبعة السعادة بمصر، ط/٣، ١٩٥٥
- أوضح المسالك، ابن هشام، ت. محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٤، ١٩٥٦
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت. د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، ط/١، ١٩٦٩
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ت. د. مازن مبارك، دار النفائس، بيروت، ط/٢، ١٩٨٢
- البحر المحيط، أبو حيّان، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط/٢، ١٩٧٢
- بغية الوعاة، السيوطي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط/٢، ١٩٧٩
- البيان والتبيين، الجاحظ، ت. عبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٨
- تاج العروس، الزبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت
- تاريخ ابن عساكر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق
- تاريخ الطبري، محمد ابن جرير الطبري، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٣، ١٩٧٩
- تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، د. محمد المختار ولد آباء، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٩٦
- تجديد النحو، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٦
- تسهيل القوائد و تكميل المقاصد، ابن مالك، ت. محمد كامل بركات، الجمهورية العربية المتحدة، وزارة الثقافة، ١٩٦٧
- تفسير الجلالين، دققه مروان سوار، دار المعرفة، بيروت، ط/١، ١٩٨٣
- تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، دار إحياء التراث العربي، ١٩٦٩
- التكملة، أبو علي الفارسي، ت. د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط/١، ١٩٨١
- التلخيص، القزويني، ت. عبد الرحمان البرقوقي، دار الكتاب العربي، ١٩٣٢
- تهذيب التوضيح، أحمد مصطفى المراغي ومحمد سالم علي، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، ط/٣
- توضيح المقاصد والمسالك، الحسن ابن قاسم المرادي، ت. عبد الرحمان سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط/٢

- تيسير النحو التعليمي، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٨٦
- ثلاثة كتب في الحروف، الخليل وابن السكيت والرازي، ت. د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١، ١٩٨٢
- ثمار القلوب، الثعالبي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ١٩٨٥
- جامع الدروس العربية، مصطفى الفلايبي، المطبعة العصرية، صيدا، الجزء الأول، ط/٩، ١٩٦٢، الجزء الثاني، ط/١٠، ١٩٦٣، الجزء الثالث، ط/٨، ١٩٦٣
- الجامع الصغير في النحو، ابن هشام، ت. د. أحمد الهرميل، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٠
- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٣، ١٩٨٧
- الجمل في النحو، الزجاجي، ت. د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط/١، ١٩٨٤
- جهرة أشعار العرب، أبو زيد القرشي، ت. د. محمد علي الهاشمي، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ط/١، ١٩٨١
- جهرة خطب العرب، أحمد زكي صفوت، المكتبة العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٣٣
- جهرة النسب، ابن الكلبي، ج/١، ت. عبد الستار فراج، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٣
- جوع التصحيح والتكسير، د. عبد المنعم عبد العال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٧٧
- الجنى الداني، الحسن ابن قاسم المرادي، ت. د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة بيروت، ط/٢، ١٩٨٣
- جواهر البلاغة، أحمد الهاشمي، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١٢، ١٩٦٠
- حاشية الأمير على المغربي، الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي
- حاشية الخضري، الشيخ محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨
- حاشية الدسوقي على المغربي، الشيخ مصطفى الدسوقي، المطبعة الحميدية، ١٣٥٨ هـ
- حاشية الصاوي على تفسير الجلالين، دار إحياء التراث العربي، بيروت
- حاشية الصبان، دار الفكر
- حاشية ياسين على التصريح، ياسين العليمي، دار الفكر
- حجة القراءات، ابن زنجلة، ت. سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، ط/٣، ١٩٨٢
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، ت. بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، ط/١، ١٩٨٤
- حياة الحيوان الكبرى، الدميري، دار الألباب، بيروت - دمشق
- الحيوان، للجاحظ، ت. عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط/١، ١٩٣٨

- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، ت. عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط/٢، ١٩٧٩
- الخصائص، ابن جني، ت. محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط/٢، ١٩٥٢
- الخلاف النحوي، د. محمد خير حلواني، دار الأصمعي ودار القلم بحلب، ١٩٧٤
- درة الغواص، الحريري، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، ١٩٧٥
- دراسات في العربية وتاريخها، محمد الخضر حسين، المكتب الإسلامي، مكتبة دار الفتح، ط/٢، ١٩٦٠
- دراسات في اللغة، محمد الخضر حسين، ت. علي الرضا التونسي، ١٩٧٥
- الدرر اللوامع، أحمد ابن الأمين الشنقيطي، دار المعرفة، بيروت، ط/٢، ١٩٧٣
- دروس التصريف، محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٣، ١٩٥٨
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ت. محمد رشيد رضا، دار المعرفة، ١٩٨١
- ديوان ابن ميادة، ت. د. حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٢
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، أبو سعيد السكري، ت. الشيخ محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة والنشر، ط/١، ١٩٨٢
- ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، ت. محمد عبده عزّام، دار المعارف، ١٩٦٤
- ديوان أبي العتاهية، ت. د. شكري فيصل، مكتبة دار الملاح، ١٩٦٤
- ديوان أبي النجم المعطي، ت. علاء الدين الآغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١
- ديوان أوس ابن حجر، ت. د. محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٩٨٦
- ديوان الأعشى، ت. د. محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، ١٩٥٠
- ديوان امرئ القيس، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨
- ديوان البحتري، ت. حسن كامل الصيرفي، دار المعارف بمصر، ط/٢، ١٩٧٢
- ديوان بشر ابن أبي خازم، ت. د. عزّة حسن، دار الشرق العربي، ١٩٩٥
- ديوان جرير، ت. د. نعمان طه، ط/٣، دار المعارف، الجزء الأول عام ١٩٨٦، والجزء الثاني عام ١٩٧٠
- ديوان جميل بثينة، ت. د. حسين نصار، مكتبة مصر
- ديوان حاتم الطائي، صنعة يحيى ابن مدرك الطائي، ت. د. عادل جمال، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/٢، ١٩٩٠
- ديوان حسان ابن ثابت، ت. عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ١٩٢٩
- ديوان حسان ابن ثابت، ت. د. وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ١٩٧٤
- ديوان الحطيئة، ابن السكيت، ت. د. نعمان طه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط/١، ١٩٨٧
- ديوان الخنساء، ت. د. إبراهيم عوضين، مطبعة السعادة، ط/١، ١٩٨٥

- ديوان دعبيل الخزاعي، ت. د. عبد الكريم الأشتر، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/٢، ١٩٨٣
- ديوان ذي الرمة، ت. د. عبد القدوس أبي صالح، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٢
- ديوان الراعي النميري، ت. راينهرت فايرت، دار النشر فرانتس شتاينر بفيستادن، بيروت، ١٩٨٠
- ديوان زهير ابن أبي سلمى، صنعة أحمد ابن يحيى ثعلب، دار الكتب المصرية، ١٩٤٤
- ديوان زياد الأعجم، ت. د. يوسف بكّار، دار المسيرة، ط/١، ١٩٨٣
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس، ت. عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، ١٩٥٠
- ديوان شيخ الأباطيح أبي طالب، ت. محمد صادق آل بحر العلوم، المكتبة المرتضوية، النجف، ١٣٥٦ هـ
- ديوان العباس ابن مرداس، ت. د. يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٩١
- ديوان عبد الله ابن أبي رواحة، ت. د. حسن محمد باجودة، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ١٩٧٢
- ديوان عبيد ابن الأبرص، ت. حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط/١، ١٩٧٥
- ديوان العجاج، رواية الأصمعي وشرحه، ت. د. عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس
- ديوان عمر ابن أبي ربيعة، ت. محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١، ١٩٥٢
- ديوان عنزة، ت. عبد المنعم شلي، المكتبة التجارية الكبرى
- ديوان القطامي، ت. ج. برث، طبعة بريل، ١٩٠٢
- ديوان القطامي، ت. د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠
- ديوان قيس ابن الخطيم، ت. د. ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط/٢، ١٩٦٧
- ديوان كثير عزة، ت. د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١
- ديوان كعب ابن زهير، صنعة أبي سعيد السكري، دار الكتب المصرية، ط/١، ١٩٥٠
- ديوان الكميّ ابن زيد الأسدي، ت. د. داوود سلّوم، عالم الكتب، ط/٢، ١٩٩٧
- ديوان لبيد، ت. د. إحسان عباس، وزارة الإعلام في الكويت، ط/٢، ١٩٨٤
- ديوان المتنبي، ت. عبد الرحمان البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٢، ١٩٣٨
- ديوان المثقّب العبدى، ت. حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، ١٩٧١
- ديوان مجنون ليلى، ت. عبد الستار فرّاج، مكتبة مصر، ١٩٧٩
- ديوان المفضليات، أبو القاسم ابن محمد ابن بشار الأنباري، كارلوس لائل، مطبعة الآباء اليسوعيين بيروت، ١٩٢٠
- ديوان النابغة الجعدي، ت. عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر، ط/١، ١٩٦٤
- ديوان النابغة الذبياني، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٥، ١٩٨٥
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، ط/١، ١٩٤٥

- الرد على النحاة، ابن مضاء، ت. د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٢
- الرسالة، الإمام الشافعي، ت. أحمد شاكر، دار الكتب العلمية، ١٩٣٩
- رصف المبانى في حروف المعاني، الماقي، ت. د. أحمد الخراط، دار القلم بدمشق، ط/٢، ١٩٨٥
- الرمانى النحوي، د. مازن مبارك، دار الفكر، ط/٣، ١٩٩٥
- الروض الأنف، السهيلي، ت. عبد الرحمان الوكيل
- زهر الآداب، الحصري القيرواني، ت. د. زكي مبارك، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٣، ١٩٥٣
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، ت. د. حسن هنداي، دار القلم بدمشق، ط/١، ١٩٨٥
- سوائر الأمثال، حمزة الأصفهاني، ت. د. فهمي سعد، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٩٨٨
- سير أعلام النبلاء، الذهبي، شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٩٨٢
- شذا العرف، أحمد الحملاوي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط/١٦، ١٩٧٥
- شذور الذهب، ابن هشام، ت. محي الدين عبد الحميد
- شرح ابن عقيل، ت. محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط/٧، ١٩٥٣
- شرح ابن عقيل، ت. محي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، ط/٢
- شرح أبيات سيويه، أبو جعفر النحاس، ت. أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ط/١، ١٩٧٤
- شرح أبيات سيويه، ابن السراي، ت. د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، ت. عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، ط/١، ١٩٧٣
- شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد السكري، ت. عبد الستار فراج، مكتبة دار العروبة بالقاهرة
- شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي
- شرح ألفية ابن مالك، ابن الناطم، ت. د. عبد الحميد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت
- شرح التسهيل، ابن مالك، ت. د. عبد الرحمان السيد وزميله، ط/١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهرى، دار الفكر
- شرح ديوان الحماسة، التريزي، عالم الكتب
- شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، أحمد أمين وعبد السلام هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط/٢، ١٩٦٧
- شرح ديوان جريو، ت. محمد إسماعيل الصاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت
- شرح الشافية، الرضي الأسترابادي، ت. محي الدين عبد الحميد وزميله، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢
- شرح الشواهد، للعيني (حاشية شرح الأشموني)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي

- شرح شواهد المغني، السيوطي، ت. محمد محمود ابن التلاميذ الشنقيطي، المطبعة البهية، ١٣٢٢ هـ
- شرح عيون كتاب سيبويه، هارون ابن موسى القرطبي، ت. د. عبد ربه، مطبعة حسان، ط/١، ١٩٨٤
- شرح القصائد السبع الطوال، أبو بكر ابن الأنباري، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف، ط/٤، ١٩٨٠
- شرح الكافية، الرضي الأستراباذي، ت. د. يوسف حسن عمر، جامعة بنغازي، ١٩٧٣
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ت. د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط/١، ١٩٨٢
- شرح كتاب سيبويه، السيرافي، ت. د. رمضان عبد التواب وزميله، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج/٢ و١، ١٩٨٦
- شرح كلاً وبلى ونعم، مكّي ابن أبي طالب، ت. د. أحمد فرحات، دار المأمون للتراث، ط/١، ١٩٨٣
- شرح المفصل، ابن يعيش، الطبعة الأزهرية
- شرح المفضليات، للتريزي، ت. علي محمد البحايي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ١٩٧٧
- شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط/٢، ١٩٦٥
- شرح هاشميات الكميت، الكميت ابن زيد، تفسر أبي رياش، ت. د. داوود سلوم و د. نوري حمودي القيسي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط/١، ١٩٨٤
- شروح سقط الزند، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الجمهورية العربية المتحدة، مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٥
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، د. مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط/١، ١٩٨١
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل ابن حماد الجوهري، ت. أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط/٢، ١٩٧٩
- صحيح مسلم، شرح النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٢، ١٩٧٢
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، ت. السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط/١، ١٩٨٠
- طبقات النحويين و اللغويين، أبو بكر الزبيدي الأندلسي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٤
- طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، ت. محمود شاكر، دار المعارف، ١٩٥٢
- علم تجويد القرآن، محمد هشام البرهاني، دار الفكر بدمشق، ١٩٨٠
- العوامل المثقة، عبد القاهر الجرجاني، ت. د. البدرائي زهران، دار المعارف، ط/٢، ١٩٨٨
- فتح الباري، صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت
- الفتح الرباني في ترتيب مسند أحمد، ت. أحمد البناء، دار الحديث بالقاهرة
- فرحة الأديب، أبو محمد الأعرابي (الأسد الغندجاني)، ت. د. محمد علي سلطاني، دار النتراس، ١٩٨١
- فهارس شرح المفصل لابن يعيش، صنعة عاصم بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٠
- فهرسة كتاب الأغاني، إعداد وتحقيق عبد المعين ملوحي

- الفهرست لابن النديم، ت. رضا تجدد، طهران، ١٩٧١
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط/٣، ١٩٦٤
- في النحو العربي، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط/٢، ١٩٨٦
- الفصيل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، بمصر، ١٩٧١
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٦
- قطر الندى، ابن هشام ت. محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط/١٠، ١٩٥٩
- الكامل، المبرد، ت. د. زكي مبارك، مطبعة البابي الحلبي، بمصر، ط/١، ١٩٣٦
- كتاب التنبيه، أبو عبيد البكري، المكتبة التجارية الكبرى، ط/٣، ١٩٥٤
- كتاب الجمل في النحو، الزجّاجي، ت. د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٤
- كتاب سيبويه، ت. عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٦
- كتاب سيبويه، طبعة بولاق، ١٣١٦ هـ
- كتاب العين، الخليل ابن أحمد، ت. د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي، ط/١، ١٩٨٨
- كتاب الفصول في العربية، ابن الدهان، ت. د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة و دار الأمل، ط/١، ١٩٨٨
- كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٩٦٩
- كتاب اللامات، الزجّاجي، ت. د. مازن مبارك، دار الفكر، ط/٢، ١٩٨٥
- كتاب مشكل إعراب القرآن، مكّي ابن أبي طالب، ت. ياسين السّوّاس، دار المأمون للتراث، ط/٢
- كتاب الواضح، أبو بكر الزبيدي، ت. د. عبد الكريم خليفة، مطابع الجمعية العلمية الملكية، ١٩٦٢
- كتاب الوحشيات، أبو تمام، عبد العزيز الميمني الراجكوتي ومحمود شاكر، دار المعارف، ط/٣، ١٩٨٧
- الكشاف، الزمخشري، دار المعرفة، بيروت
- الكشف عن وجوه القراءات السبع، مكّي ابن أبي طالب، ت. د. محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٩٨١
- الكليات، أبو البقاء الكفوي، ت. د. عدنان درويش ومحمد المصري، منشورات وزارة الثقافة بدمشق، ط/٢، ١٩٨١
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكري، ت. د. غازي طليمات و د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، ط/١، ١٩٩٥
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، ط/٢، ١٩٧٢
- ما فهم على غير وجهه من كتاب سيبويه، د. صبحي عبد الكريم، دار الطباعة المحمدية، ط/١، ١٩٨٦
- المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران، ت. سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق

- متن اللغة، الشيخ أحمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٨
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر ابن المثنى، ت. محمد فؤاد سوزكين، مؤسسة الرسالة، ط/٢، ١٩٨١
- مجالس ثعلب، أحمد ابن يحيى ثعلب، ت. عبد السلام هارون، دار المعارف، ط/٥، ١٩٨٠
- مجالس العلماء، الزجاجي، ت. عبد السلام هارون، وزارة الإعلام في الكويت، ط/٢، ١٩٨٤
- مجلة مجمع اللغة العربية بالأردن
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق
- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة
- مجمع الأمثال، الميداني، ت. محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت
- مجمع البيان، الفضل ابن الحسن الطبرسي، أبو الحسن الشعراني، طهران، ١٣٨٢ هـ
- مجموعة القراءات العلمية في خمسين عاماً، مجمع اللغة العربية بمصر، ١٩٨٤
- المختضب، ابن جني، ت. علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف، مصر، ١٩٩٤
- محيط المحيط، بطرس البستاني، مكتبة لبنان، ١٩٧٧
- مختارات ابن الشجري، ت. علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط/١، ١٩٩٢
- المختص، ابن سيدة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٦
- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط/٤، ١٩٧٩
- مدرسة الكوفة، د. محمد مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، ط/٣، ١٩٨٦
- المدرسة النحوية في مصر والشام، د. عبد العال مكرم، دار الشروق، ط/١، ١٩٨٠
- مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، ت. محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، ١٩٥٥
- المزهر، السيوطي، ت. محمد جاد المولى وزميليه، دار إحياء الكتب العربية، ط/٣
- مسائل النحو الخلافية بين الزمخشري وابن مالك، د. فهمي النمر، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٥
- المصباح المنير، الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت
- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، جامعة الكويت، ط/١، ١٩٨١
- معاني الحروف، علي ابن عيسى الرمانى، ت. د. عبد الفتاح الشليبي، دار نهضة مصر
- معاني القرآن، الفراء، ت. أحمد يوسف بنحاتي ومحمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط/١، ١٩٥٥
- معاهد التنصيص، عبد الرحيم ابن أحمد العباسي، ت. محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٤٧
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ت. مرجليوث، الناشر د. أحمد فريد الرفاعي، مكتبة البابي الحلبي، ١٩٣٦

- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار الكتاب العربي، بيروت
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، ط/١، ١٩٧٢
- المعجم الكامل في فحجات الفصحى، د. داوود سلّوم، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط/١، ١٩٨٧
- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الكتب، ١٩٧٠
- معجم ما استعجم، البكري، ت. مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط/٣، ١٩٨٣
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، ١٩٥٧
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٩٩٢
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، دار الأندلس
- معجم مقاييس اللغة، أحمد ابن فارس، ت. عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط/٣
- العرب، الجواليقي، ت. أحمد شاكر، دار الكتب المصرية، ط/١، ١٩٤٢
- مغني اللبيب، ابن هشام، ت. د. مازن مبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط/٢، ١٩٦٩
- المغني في تصريف الأفعال، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، ط/٣، ١٩٦٢
- المفتاح، عبد القاهر الجرجاني، ت. د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٨٧
- مفردات ألفاظ القرآن، الراغب الأصفهاني، ت. محمد سيد كيلاني، المكتبة المرتضوية
- المفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، ط/١، ١٩٧٩
- المفضليات، المفضل الضبي، ت. أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط/٣، ١٩٦٣
- مقاتل الطالبين، أبو الفرج الأصفهاني، ت. السيد أحمد صقر، مؤسسة الأعلمي، ط/٢، ١٩٨٧
- المقتضب، محمد ابن يزيد المبرد، ت. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣
- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني ومكتبة المدرسة، بيروت، ١٩٨٢
- مقدمة في النحو، خلف الأحمر، ت. عز الدين التنوخي، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٦١
- من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط/٢، ١٩٧٨
- المنصف، ابن جني، ت. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، مصطفى البايي الحلبي، ط/١، ١٩٥٤
- المنهج المفيد، وضع الجمعية الغراء، ط/٦، ١٤٠١ هـ
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط/٣، ١٩٨١
- الموجز في نشأة النحو، د. محمد الشاطر، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٣

- الموشح، المرزباني، ت. علي محمد البحاري، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٥
- الموطأ، الإمام مالك، ت. محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٨٥
- الموفي في النحو الكوفي، صدر الدين الكنفراوي، شرح محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي
- النحو العربي، العلة النحوية، د. مازن مبارك، دار الفكر، ط/٣، ١٩٨١
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف: الجزء الأول ط/٩، عام ١٩٦٢، الجزء الثاني ط/٥، عام ١٩٧٨، الجزء الثالث ط/٤، عام ١٩٧٦، الجزء الرابع ط/٣، عام ١٩٧٤
- نزهة الطرف في علم الصرف، أحمد ابن محمد الميداني، ت. د. محمد عبد المقصود درويش، دار الطباعة الحديثة، ط/١، ١٩٨٢
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت. د. محمد سالم محيسن، مكتبة القاهرة
- نقائص جرير والأخطل، أبو تمام، الأب أنطون صالحاني اليسوعي، دار المشرق، بيروت، ١٩٢٢
- النكت في تفسير كتاب سيويه، الأعلام الشتيمري، ت. زهير سلطان، منشورات معهد المخطوطات، ط/١، الكويت، ١٩٨٧
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة الإسلامية
- نهج البلاغة، ت. د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني، دار الكتاب المصري، ط/٢، ١٩٨٠
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ت. د. محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط/١، ١٩٨١
- همع الفوامع، السيوطي، ت. د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية في الكويت، ١٩٧٥
- الواضح في النحو والصرف، د. محمد خير الحلواني، المكتبة العربية بجلب، ط/١، ١٩٧٢
- الواضح في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، دار المأمون للتراث، ط/٤، ١٩٨٧
- الوحشيات، لأبي تمام، ت. الميعني ومحمود شاكر، دار المعارف، ط/٣، ١٩٨٧
- وفيات الأعيان، ابن خلكان، ت. د. إحسان عباس، دار صادر، ١٩٧٨

٨- فهرس البحوث

البحث	رقم الصفحة	البحث	رقم الصفحة
• الإبداال	٦١	الاسم الممدود وتثنيته وجمعه	٨٨
• الأحرف المشبهة بالفعل	٦٢	الاسم المنقوص وتثنيته وجمعه	٩٠
• الاختصاص	٦٤	• الاسم الموصول	٩١
• الإدغام	٦٧	أسماء الأصوات	٩٣
أدوات الشرط = جزم الفعل المضارع		أسماء الإشارة	٩٥
الاستغاثة	٧٠	الأسماء الخمسة	٩٨
اسم الآلة	٧١	• أسماء الزمان والمكان	٩٩
• اسم التفضيل	٧٢	• الاشتغال	١٠٣
اسم الجمع	٧٥	• الإضافة	١٠٨
اسم الجنس الإفرادي	٧٥	• الإعلال	١١٤
اسم الجنس الجمعي	٧٥	الأفعال الخمسة = الفعل المضارع	
• اسم الفاعل	٧٦	أفعال المقاربة = كان وأخواتها	
• اسم الفعل	٧٨	التقاء الساكنين	١٢٠
• اسم المرة	٨٢	الإلغاء = اللازم والمتعدي	
• اسم المصدر	٨٣	• أوزان الأفعال وإيقاعها	١٢٢
• اسم المفعول	٨٤	• البذل	١٢٨
الاسم المقصور وتثنيته وجمعه	٨٦	• التحذير والإغراء	١٣١

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أن للبحث مناقشة

رقم الصفحة	البحث	رقم الصفحة	البحث
	الصفة = النعت		الترخيم = المنادى
٢١٦	• الصفة المشبهة	١٣٥	• التصغير
٢١٩	• الضمير	١٤١	• التعجب
٢٢٣	• ظرف الزمان وظرف المكان		التعليق = اللازم والمتعدي
٢٢٨	• العدد والمعدود	١٤٤	• تعليق شبه الجملة
٢٣٧	• العطف بالحرف	١٤٧	• التمييز
٢٤٠	• عطف البيان	١٥٣	• التنازع
٢٤١	• العَلَم	١٥٥	• التوكيد
٢٤٢	• عمل المصدر	١٥٩	• توكيد الفعل بالنون
٢٤٤	• الفاعل	١٦٦	الجامد والمتصرف
٢٥١	• الفعل الأجوف	١٦٧	الجامد والمشتق
٢٥٢	• فعل الأمر	١٦٨	• جزم الفعل المضارع
٢٥٤	• الفعل الماضي	١٧٨	جمع الجمع
٢٥٤	• الفعل المثال	١٧٩	• جمع المؤنث السالم
٢٥٥	• الفعل المضارع	١٨٢	• جمع المذكر السالم
٢٥٧	• الفعل المضعف	١٨٣	الجملة وإعرابها
٢٥٧	• الفعل المهموز أوله	١٨٧	• جموع التكسير
٢٥٨	• الفعل الناقص: تصريفه واتصاله بالضمير	٢٠١	• الحال
٢٦٤	القراءة (من أحكامها)	٢١٤	الحكاية

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أنّ للبحث مناقشة

البحث	رقم الصفحة	البحث	رقم الصفحة
• كان وأخواتها	٢٦٦	• المفعول لأجله	٣٢٥
• اللازم والمتعدي	٢٧٧	• المفعول المطلق	٣٢٧
مبالغات اسم الفاعل	٢٨٦	• المفعول معه	٣٣٥
• المبتدأ والخبر	٢٨٧	• الممنوع من الصرف	٣٤٠
المبني والمعرب	٢٩٣	• المنادى	٣٤٦
• المثني	٢٩٤	الميزان الصرفي	٣٥٩
المجرد والمزید	٢٩٦	• نائب الفاعل	٣٦٣
المذكر والمؤنث	٢٩٧	الندبة	٣٦٨
• المستثنى بـ [الآ]	٣٠٠	نزع الخافض	٣٦٨
• المصدر	٣٠٧	• النسب	٣٦٩
المصدر الصناعي	٣١١	• نصب الفعل المضارع	٣٨٠
• المصدر الميمي	٣١٢	• النعت	٣٨٦
المعتل والصحيح	٣١٤	النعت السببي	٣٨٧
المعرف بالإضافة	٣١٥	• النعت المقطوع	٣٨٩
المعلوم والمجهول	٣١٦	النكرة والمعرفة	٣٩١
• المفعول به	٣١٨	• الهيئة ومصدرها	٣٩٢
المفعول فيه = ظرف الزمان وظرف المكان			

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أن للبحث مناقشة

٩- فهرس الأدوات

الأداة	رقم الصفحة	الأداة	رقم الصفحة
أجل	٣٩٥	• إن	٤٢٤
إذ	٣٩٦	أو	٤٣٠
إذا	٣٩٨	أي	٤٣٢
إذاً	٤٠١	إني	٤٣٢
إذما	٤٠١	أيا	٤٣٣
• أل	٤٠٢	أي	٤٣٤
• ألا	٤٠٣	• الباء	٤٣٨
إلى	٤٠٤	بعض	٤٤١
إلا	٤٠٥	بل	٤٤٢
الألف	٤٠٦	بلى	٤٤٦
أم	٤٠٧	بيد	٤٤٨
أما	٤٠٩	التاء	٤٤٩
• أما	٤١٠	ثم	٤٥٠
• إما	٤١٣	ثم	٤٥١
أن	٤١٦	حاشا	٤٥٢
إن	٤١٨	حبدا	٤٥٣
• أن	٤٢١	حتى	٤٥٦

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أنّ للأداة مناقشة

الأداة	رقم الصفحة	الأداة	رقم الصفحة
حيث	٤٥٩	الكاف	٤٨٧
خلا	٤٦١	كأن	٤٨٩
ربّ	٤٦٢	كآين	٤٩٢
ربّما = ربّ		كذا	٤٩٤
سوى	٤٦٥	كلّ	٤٩٥
سوف	٤٦٧	كلا وكلتا	٥٠٠
السين	٤٦٧	كلّا	٥٠٣
عدا	٤٦٨	كلّما	٥٠٤
عسى	٤٦٩	[كم] الاستفهامية	٥٠٥
علّ	٤٧٢	[كم] الخبرية	٥٠٧
على	٤٧٣	كما	٥١٣
عن	٤٧٤	كي	٥١٥
عند	٤٧٥	كيف	٥١٦
غير	٤٧٧	اللام	٥١٧
الفاء	٤٨٠	لا	٥٢٠
فقط	٤٨٢	[لا] العاطفة = لا	
في	٤٨٢	[لا] النافية = لا	
قد	٤٨٣	[لا] النافية للجنس = لا	
قطّ	٤٨٦	[لا] الناهية = لا	

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أنّ للأداة مناقشة

الأداة	رقم الصفحة	الأداة	رقم الصفحة
لات	٥٢٣	• مَنْ	٥٦١
لدى	٥٢٥	• مِنْ	٥٦٤
لذن	٥٢٧	• مهما	٥٦٥
• لعلّ	٥٣٠	• النون	٥٦٦
لكنّ	٥٣٢	• نَعَمْ	٥٦٨
لكنّ	٥٣٥	• نَعَمْ وبئس	٥٦٩
لم	٥٣٧	• نون الوقاية = النون	
• لَمَّا	٥٣٨	• الهاء	٥٧٣
لن	٥٤٠	• ها	٥٧٦
• لو	٥٤١	• هل	٥٧٧
لولا	٥٤٣	• هَلَا	٥٧٩
لوما	٥٤٨	• الهمزة	٥٨٠
• ليت	٥٤٩	• هو	٥٨٥
• ليس	٥٥٢	• الواو	٥٨٦
ما	٥٥٤	• وا	٥٨٩
متى	٥٥٧	• يا	٥٨٩
مذ ومنذ	٥٥٨		
مع	٥٦٠		

الدائرة إلى يمين العنوان (•) ترمز إلى أنّ للأداة مناقشة

١٠ - فهرس مناقشات البحوث

البحث	رقم الصفحة	البحث	رقم الصفحة
في الإبدال	٥٩٣	في التحذير والإغراء	٧٢٨
في الأحرف المشبهة بالفعل	٦٠٣	في التصغير	٧٣٥
في الاختصاص	٦٢٠	في التعجب	٧٣٩
في الإدغام	٦٢٨	في تعليق (ربط) شبه الجملة	٧٤٥
في اسم التفضيل	٦٣٢	في التمييز	٧٤٨
في اسم الفاعل	٦٣٩	في التنازع	٧٥٠
في اسم الفعل	٦٥٢	في التوكيد	٧٥٢
في اسم المرة	٦٦١	في توكيد الفعل بالنون	٧٥٤
في اسم المصدر	٦٦٣	في جزم الفعل المضارع	٧٥٨
في اسم المفعول	٦٧١	في جمع المؤنث السالم	٧٧٦
في الاسم الموصول	٦٧٥	في جمع المذكر السالم	٧٨١
في أسماء الزمان والمكان	٦٨٣	في جموع التكسير	٧٨٦
في الاشتغال	٦٨٥	في الحال	٧٩٧
في الإضافة	٦٩٧	في الصفة المشبهة	٨١١
في الإعلال	٧٠٢	في الضمير	٨٢٤
في أوزان الأفعال وإيقاعها	٧١٨	في ظرف الزمان وظرف المكان	٨٢٦
في البدل	٧٢٥	في العدد والمعدود	٨٣٧

رقم الصفحة	البحث	رقم الصفحة	البحث
٩٢٥	في المستثنى بـ [إلا]	٨٤٢	في العطف بالحرف
٩٣٠	في المصدر	٨٤٥	في عطف البيان
٩٣٦	في المصدر الميمي	٨٤٧	في العَلَم
٩٤٥	في المفعول به	٨٤٨	في عمل المصدر
٩٥٠	في المفعول لأجله	٨٦٨	في الفاعل
٩٦٠	في المفعول المطلق	٨٨٠	في الفعل الأجوف
٩٦٩	في المفعول معه	٨٨١	في فعل الأمر
٩٧٧	في المنوع من الصرف	٨٨٣	في الفعل الماضي
٩٨٧	في المنادى	٨٨٥	في الفعل المثال
١٠٠٤	في نائب الفاعل	٨٩٣	في الفعل المضارع
١٠١٨	في النسب	٨٩٥	في الفعل المهموز أوله
١٠٣٢	في نصب الفعل المضارع	٨٩٧	في الفعل الناقص
١٠٤٢	في النعت	٩٠٣	في كان وأخواتها
١٠٤٦	في النعت المقطوع	٩٠٨	في اللازم والمتعدي
١٠٤٨	في الهيئة ومصدرها	٩١٢	في المبتدأ والخبر
		٩٢٢	في المثني

١١- فهرس مناقشات الأدوات

الأداة	رقم الصفحة	الأداة	رقم الصفحة
في [أل]	١٠٥٥	في [لا]	١١٣٢
في [ألاً]	١٠٦٠	في [لعل]	١١٤٢
في [أما]	١٠٦٤	في [لما]	١١٤٤
في [إما]	١٠٧٢	في [لو]	١١٤٨
في [أن] مثقلة ومخففة	١٠٧٥	في [ليت]	١١٥٣
في [إن]	١٠٧٩	في [ليس]	١١٥٦
في [الباء]	١٠٨٨	في [من]	١١٦٠
في [غير]	١٠٩١	في [نعم وبنس]	١١٦٨
في [قد]	١٠٩٨	في [ها]	١١٧٢
في [الكاف]	١١٠٢	في [هل]	١١٧٩
في [كلّ]	١١٠٦	في [الهمزة]	١١٨٧
في [كم] الاستفهامية	١١١٣	في [وا]	١١٩٩
في [كم] الخبرية	١١١٨	في [يا]	١٢٠٢
في [كما]	١١٢٨		